المنظمة العربية للترجمة

The Age of Extremes: The Short Twentieth Century

إريكْ هوبْزْباوْم

عصر التطرُّفات

القرن العشرون الوجيز، 1914-1991

ترجمة

فايز الصُيّـــاغ

مؤسســـة ترجمـــان

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

عصر التطرُّفات

القرن العشرون الوجيز، 1914–1991

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

عزيز العظمة (منسقاً)
عزمي بشارة
جميل مطر
جورج قرم
خلدون النقيب
السيد يسين
علي الكنز

المنظمة العربية للترجمة

إريك هوبْزْباوْم

عصر التطرُّفات

القرن العشرون الوجيز، 1914–1991

ترجمة

فايز الصُيّـــاغ

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
هوبْزْباوْم، إريك
عصر التطرُّفات: القرن العشرون الوجيز، 1914-1991/ إريك هوبْزْباوْم؛ ترجمة فايز الصُيّاغ.
1119 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
بيبليوغرافيا: ص 1067 ـ 1089.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-405-5
1. التاريخ الحديث - القرن العشرون. 2. النظم السياسية. أ. العنوان. ب. الصُيّاغ، فايز (مترجم). ج. السلسلة.
909.82

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

Hobsbawm, Eric
The Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991



المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 ـ 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 ـ لبنان
هاتف: 753031 ـ 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

مؤسسة ترجمان
ص. ب: 141363 ـ عمان 11814 الأردن
يصدر هذا الكتاب بدعم من البنك الأردني الكويتي وشركة أرامكس

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 ـ 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 ـ لبنان
تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، حزيران (يونيو) 2011

المحتويات

القسم الثالث: الانهيار

تصدير خاص للطبعة العربية:
عصر التطرفات والعالمان العربي والإسلامي

I

إن القرن الذي يتناوله هذا الكتاب هو العصر الأكثر خروجاً عن المألوف في تاريخ البشرية حتى الآن ويرمي هذا التصدير، الذي وضعه المؤلف خصيصاً للطبعة العربية، من تاريخ هذه الفترة، إلى تحقيق هدفين. فحيث إن التاريخ العام للعالم لا يتطرق إلا بصورة وجيزة وعابرة لتاريخ الدول والمناطق المفردة، فقد يكون من المفيد التركيز، تحديداً، على جوانب التفاعل بين بقاع العالم الناطقة بالعربية والفارسية من جهة، وأجزاء العالم الأخرى من جهة ثانية، وعلى دورها في التاريخ الأوسع للقرن العشرين[1]. ومن جهة ثانية، يرمي هذا التصدير إلى وضع تاريخ القرن العشرين في متناول القراء الشباب، ومنهم الطلاب الذين لم تلامس تجربتهم وذكرياتهم تاريخ

---

(1) ينبغي الإشارة إلى أن هذه المناطق تشكل جزءاً صغيراً من الإسلام على صعيد العالم. فأغلبية المسلمين الذين يفوق عددهم على 700 مليون نسمة، يعيشون إلى الشرق من إيران، ولهم تاريخ مختلف في القرن العشرين.

المراحل التي سبقت عام 1990. ويصدق ذلك، بصورة خاصة، على البلدان الإسلامية التي تتراوح فيها نسبة من هم دون الخامسة عشرة من العمر بين 30 و45 بالمائة من السكان.

في عام 1914، كانت أوروبا، أي منظومة الدول الأوروبية، تحكمها كلها تقريباً أنظمة ملكية. وكانت المناطق التي استوطنها المستعمرون الأوروبيون قد وصلت إلى ذروة الهيمنة على العالم في ذلك العصر. بيد أن هذه الهيمنة، التي تعود جذورها إلى القرن السادس عشر، كانت حديثة تاريخياً، وكما ثبت بعد ذلك، قصيرة الأجل. ولم يكن فيها ما يدل على تفوق، عقلي أو فكري أو غير ذلك، لدى الرجال والنساء المتحدرين من غربي شبه الجزيرة المكونة من قارتي أوروبا وآسيا. وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن ممكناً إنكار تلك الهيمنة التي غيرت مسار العالم التاريخي، وبخاصة في القرن التاسع عشر. وحتى من الوجهة الديموغرافية، فإن سكان ما كان يعتبر في الماضي منطقة هامشية كانوا، عام 1913 وبعده، يشكلون أكثر من أي وقت مضى الجانب الأعظم من سكان العالم: أي ما يقارب الربع، هذا إذا لم نأخذ بالاعتبار الكتل السكانية الهائلة المتحدرة من المستوطنين الأوروبيين من الأميركيتين والأقيانوسيا[2].

وخارج نطاق الأميركيتين، فإن الجانب الأعظم من سطح الكرة الأرضية ومحيطاتها، التي أعاد تشكيلها الاستعمار الكولونيالي الأوروبي ـ وكان أكثرها قد تحرر آنذاك ـ كان واقعاً تحت السيطرة السياسية للقوى الإمبراطورية السياسية أو تلك التي تأتمر بأمرها. وكان واضحاً أن الإمبراطوريات القائمة آنئذٍ ـ وهي الصين، وإيران، والإمبراطورية العثمانية ـ قد بدأت تتهاوى، وتعتمل فيها بوادر

(2) بحلول عام 2007، كانت هذه النسبة قد هبطت، مرة أخرى، إلى 11 بالمئة. انظر:
Der Fischer Weltalamnach 2008 (Frankfurt, 2007), pp. 28-29.

حركات نهضوية ثورية. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة الأميركية، وهي مجتمع المستوطنين البيض الرأسمالي، المسيطر على قارة أميركا الشمالية، كانت منذ سبعينيات القرن التاسع عشر قد أصبحت تمثل الاقتصاد الصناعي الرئيس في العالم، فتفوقت بذلك على منافسيها الأوروبيين. وفيما كان لبروز الاقتصاد المُعوْلم دور محوري بالنسبة إلى بريطانيا، وهي الاقتصاد المسيطر في القرن التاسع عشر، فإنه لم يكن للولايات المتحدة غير صلة هامشية به، إذ إنها ركزت على استثمار أراضيها الشاسعة. كما أنها لم تكن ذات حضور ملموس خارج أميركا اللاتينية، وبعبارة أدق، خارج منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ.

هذا المجتمع الأوروبي، الذي نشأ أساساً في القرن التاسع عشر، وهذا النظام العالمي، أصيبا بانهيار مُطبق ميؤوس منه في الحرب العالمية الأولى. وقد وَصَفتُ الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 1914 وأربعينيات القرن العشرين بأنها «عصر الكارثة»، وهي تشكل الجزء الأول من هذا التاريخ الذي أسميته «القرن العشرين الوجيز». لقد كانت فترة اتسمت بالحرب الشاملة الطاحنة التي انفلتت من عقالها، وتخللتها بضع سنوات من الانقطاع في العشرينيات. وكانت كذلك فترة شهدت سقوط الدول والأنظمة التي أحدثت ثورات اجتماعية وثورات مضادة هائلة سيطرت على «عصر الكارثة» والحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما أنها وضعت نهاية للسيطرة العالمية التي مارسها نظام القوة الأوروبي الإمبريالي. واستُبدلت، خلال ما تبقى من القرن العشرين، بنظام سياسي عالمي يقوم على التوازن بين قوتين نوويتين عالميتين، هما الولايات المتحدة الأميركية، واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ـ حتى انتهائه عام 1991.

كان ذلك نتيجة الثورة الأعظم على الإطلاق التي ولدت في

أعقاب انهيار النظام القديم في الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918)، وهي «ثورة أكتوبر» في روسيا. واستهدفت تلك الثورة تحويل العالم، اجتماعياً واقتصادياً، من اقتصاد رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي، وفي سياق عالمي، ولكن بدءاً من الاتحاد السوفياتي الجديد الذي ورث أكثر الأقاليم التابعة للإمبراطورية الروسية القديمة المترامية بين بحر البلطيق، والبحر الأسود، والمحيط الهادئ. بيد أن الثورة الروسية لم تنتشر في البلدان الأخرى في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، مع أنها تركت آثارها على الفور في أرجاء العالم كافة، وبخاصة في آسيا، وتحديداً في الصين. وكان انتشارها بعد الحرب العالمية الثانية دراماتيكياً مثيراً، فبعد أقل من ثلاثة عقود من وصول لينين إلى مدينة بتروغراد الثورية القديمة (سان بطرسبرغ)، كان نحو ثلث سكان المعمورة يعيشون في دول تحكمها أحزاب شيوعية. بل إن النظام الاقتصادي السوفياتي الجديد بدا، حتى في العالم الغربي، بديلاً حقيقياً للسوق الرأسمالية العالمية لعدة عقود بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى بين عامي 1929 و1933.

إن الزلزال الكوني الذي داهم الرأسمالية شلَّ حتى الاقتصاد الأميركي العملاق نفسه. وبدا أن الاقتصاد السوفياتي، من خلال برنامج الخطط الخمسية فيه، يتمتع بالمناعة ضد هذه الأزمة العالمية. وخلال نصف القرن اللاحق، تركت «الخطط» ومساعي «التخطيط» الاقتصادي آثارها على مختلف الحكومات، على اختلاف اتجاهاتها الأيديولوجية، سواء في أوقات الحرب والسلم، وبخاصة تلك الحكومات التي تركزت أولوياتها على التعافي من تداعيات الحروب، أو الحريصة كل الحرص على التحديث عبر التصنيع. وما وصفه المراقبون الفرنسيون بِـ «السنين الثلاثين المجيدة» للاقتصادات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية إنما كان يرتكز إلى قدر من إدارة القطاع العام، بل والتخطيط الاقتصادي الذي كان قد ولّد صدمةً لدى دعاة الليبرالية الاقتصادية قبل عام 1914، وتخلت عنه الحكومات

النيوليبرالية في سبعينيات القرن العشرين. وتشكل فترة التغيير والتأزم تلك خاتمة لهذا الكتاب. وقد أصابت مقتلاً من الاقتصادات الاشتراكية، وشهدت بوادر التحول التاريخي لمركز الثقل العالمي من الدول الغربية باتجاه آسيا (في مطالع القرن الحادي والعشرين)، وانهيار اقتصاد العالم الرأسمالي القائم على انفلات الأسواق الحرة.

II

ومع ذلك، فقد أُرجِئ انهيار النظام القديم في «عصر الكارثة». وعلى الرغم من بروز حركات مهمة مناهضة للكولونيالية، ولاسيّما في نطاق الإمبراطورية البريطانية، فإن إمبريالية ما قبل عام 1914 واصلت ازدهارها حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. بل إن الإمبراطوريتين الأوروبيتين الأكبر، البريطانية، وإلى حد أقل، الفرنسية، كانتا تسيطران في العالم على مساحات أوسع مما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى. فقد اقتسمتا، في ما بينهما، المستعمرات الألمانية السابقة، وكذلك توابع ومناطق النفوذ العثمانية في الشرق الأوسط. وأدخل البريطانيون عنصراً إضافياً غير متوقع إلى المنطقة عام 1917 بإصدار «إعلان بلفور» الأخرق الذي وعد اليهود بِـ «وطن قومي» غير محدّد الهُوية في فلسطين. ومع أن هاتين الدولتين اتفقتا على اقتسام الشرق الأوسط بينهما في اتفاقية سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot) عام 1917 ـ فاستولى الفرنسيون على سوريا ولبنان، والبريطانيون على بلاد ما بين النهرين، وفلسطين، وما كانوا يأملون في السيطرة عليه في شبه الجزيرة العربية ـ فإن الشرق الأوسط العربي ظل تحت الهيمنة البريطانية حتى خمسينيات القرن العشرين[3].

وهكذا، خضع المسلمون بين الحربين، مباشرة أو على نحو

(3) كانت ثمة محاولات فاشلة لتقسيم تركيا نفسها بين فرنسا، وروسيا وإيطاليا.

غير مباشر، وربما للمرة الأولى في تاريخهم، لحكام غير مسلمين، في مستعمرات رسمية، أو محميات مستقلة اسمياً، وفي حالة واحدة (هي الجزائر) أجزاء من الحاضرة الاستعمارية الأصلية. وكانت بلدان المغرب [العربي] بما فيها المغرب، منذ عام 1912، تحت السيطرة الفرنسية أساساً، والمشرق [العربي] كذلك تحت الحكم البريطاني، باستثناء سوريا ولبنان، وغدا جنوب آسيا بأكمله خاضعاً لسيطرة الإمبراطورية البريطانية، وجنوب شرق آسيا تحت سيطرة الهولنديين، بينما بسطت إيطاليا سيطرتها على ليبيا وأجزاء من القرن الأفريقي. ولا نستطيع في هذا السياق أن نصف حكام السكان المسلمين في تركيا كمال [أتاتورك] الثورية وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي بأنهم مسلمون. بل إن الجمهورية التركية ألغت منصب الخلافة (التي كان يتولاها السلطان العثماني) عام 1924، وهو قرار كانت له آثاره حتى بين جماهير المسلمين السنّة. وفي الهند (التي كانت آنذاك تضم الباكستان وبنغلاديش) أدت ما تسمى «الإهاجة الخلافية» الداعية إلى الإبقاء على الخلافة إلى الإسهام في بروز حركة الاستقلال الهندي. وباختصار، فإن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي أصبحا في وضع تاريخي جديد لا سابقة له.

وفي الوقت نفسه، فإن المنطقة التي عرفت في البلدان الغربية بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية باسم «الشرق الأوسط[4] اكتسبت في الشؤون الدولية أهمية أكبر بكثير مما كانت عليه في القرن التاسع عشر. فقد احتفظت بالأهمية التجارية والاستراتيجية التي كانت طرقها البحرية قد اكتسبتها، وبخاصة بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية، بعد شق قناة السويس. غير أن إمدادات النفط الهائلة من العراق، وإيران، والخليج العربي، منحت الشرق الأوسط دوراً جديداً

(4) يبدو أن من ابتكر هذه التسمية هو المفكر الاستراتيجي الأميركي أ. ت. مهان (A. T. Mahan) عام 1901 لوصف شبه الجزيرة العربية والمناطق المحاذية لها على الجانبين.

وحاسماً خلال هذا القرن عندما استعاضت الاقتصادات الصناعية عن الفحم بالنفط والغاز بوصفهما المصدر الرئيس للطاقة اللازمة للصناعة وعمليات النقل والمواصلات. فقد ارتفع عدد السيارات والناقلات في أوروبا والولايات المتحدة مما يقارب 700 ألف عام 1910 إلى نحو 38 مليوناً مع بداية الحرب العالمية الثانية[5]. غير أن استهلاك النفط الخام في الولايات المتحدة وحدها تضاعف خمس مرات بين عامي 1940 و1975. وفي ذلك الوقت، كانت ثلاثة أرباع أرباح احتياطيات الطاقة في الولايات المتحدة تعتمد على البترول والغاز الطبيعي (Rostow, pp. 256-258). وكان النمو المتسارع للاقتصادات الأوروبية، وبخاصة في قطاع المواصلات والنقل، يرتكز، في المقام الأول، على الطاقة المستمدة من البترول. وقد تضاءلت أهمية دور النفط، نسبياً، منذئذٍ، غير أن إنتاجه استمر في التزايد مع تضاعف استخدام العالم للطاقة بين عام 1970 وأوائل القرن الحادي والعشرين (2004). وغدا النفط هو منبع الثروات الهائلة التي مكنت بقاعاً كانت، تاريخياً، تحتل مكانة هامشية، مثل العربية السعودية وإمارات الخليج من تجنب الفورات السياسية التي حدثت في باقي المنطقة، واكتساب القوة والنفوذ المتزايدين، مع المحافظة على أشكال الحكم التقليدية فيها.

وكان قد تم الإقرار بأهمية نفط الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى من جانب الصناعة، ومن جانب الحكومات الأوروبية بالدرجة الأولى، وبخاصة الحكومة البريطانية التي احتاجت إلى البترول لتشغيل أسطولها البحري. وكانت إيران هي المصدر الأول الذي جرى استغلاله ـ إذ وقّع الشاه اتفاقية النفط الأولى عام 1901 ـ غير أن دور العراق (الذي كان آنذاك تحت ظل الإمبراطورية

(5) W. W. Rostow, *The World Economy: History and Prospects* (London: [n.pb.], 1978), pp. 210-212.

العثمانية) جاء بعد ذلك عام 1912 مع إنشاء شركة البترول التركية (وهي شركة تركية بريطانية ألمانية) التي سرعان ما أصبحت تحت السيطرة البريطانية التامة. غير أن الثورة الروسية أوقفت مصادر النفط الأوروبية الرئيسة، مما زاد من أهمية الشرق الأوسط. ولم تبدِ الشركات في الولايات المتحدة، التي تتمتع بموارد وطنية ضخمة، اهتماماً خاصاً بالمنطقة إلا في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، غير أنها غدت هي المنتفع الأساسي من نفط العربية السعودية الذي بدأ إنتاجه تجارياً للمرة الأولى عام 1938.

III

أصبحت هذه المنطقة المجزأة سياسياً وذات الأحجام السكانية الصغيرة، باستثناء مصر وإيران، في بؤرة السياسات الدولية، بفعل موقعها الاستراتيجي وثروتها البترولية على حد سواء. وقد كانت في فترة ما بين الحربين، وفي ظل الهيمنة البريطانية الفعلية، تعيش على هامش الشؤون الدولية، منشغلة بمشكلاتها الإقليمية. بيد أن الأهمية الاستراتيجية المحورية لهذه المنطقة اتضحت خلال الحرب العالمية الثانية، عندما أوشكت الجحافل الألمانية على احتلال مصر، وعقد روزفلت، وستالين، وونستون تشرشل، مؤتمرهم الأول في طهران (1943). وبعد الحرب العالمية الثانية، تعاظمت أهمية المنطقة وازدادت تفجراً، أكثر من أي وقت مضى منذ انتصار العثمانيين على الإمبراطورية البيزنطية.

ويعود ذلك إلى تضافر أربعة تطورات رئيسة متزامنة. فقد أفضت الحرب إلى قيام نظام عالمي جديد تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، مما أدى إلى قيام دول ذات نفوذ سياسي متعاظم (1944 ـ 1950)، تحكمها الأحزاب الشيوعية. وواجهت «الدولتان العظيمتان» بلداناً أوروبية ضعيفة لم تعد في وضع تستطيع معه ممارسة السيطرة المادية على

إمبراطورياتها. ولم تعد تلك البلدان قادرة على الوقوف في وجه التقدم المثير لحركات التحرر الاجتماعي المناهضة للإمبريالية في أجزاء من آسيا وشمال أفريقيا. وأدرك البريطانيون ذلك قبل غيرهم من القوى الإمبراطورية، فانسحبوا من جنوب آسيا عام 1947 (وتركوا خلفهم دولتي الهند وباكستان المستقلتين)، مع أنهم، في الشرق الأوسط، حاولوا، وفشلوا فشلاً ذريعاً، في استعادة سيطرتهم على قناة السويس بالقوة المسلحة بمساعدة من فرنسا وإسرائيل عام 1956. وتخلت فرنسا عن سيطرتها المباشرة على تونس والمغرب، وخسرتها في الجزائر بعد حرب طاحنة مريرة (1954 ـ 1961). وقامت بريطانيا والقوة العظمى الجديدة، الولايات المتحدة الأميركية، بحركة التفاف خلفية أطاحت بحكومة مُصدَّق المعادية للإمبريالية (1951)، وأعادت مكانها حكم الشاه الموالي للغرب. ومع أن هذه الترتيبات ظلت فاعلة لنحو ثلاثة عقود، فإنها أسفرت آخر الأمر عن وقوع التغير الأكثر راديكالية في الشرق الأوسط، وهو الثورة الإيرانية عام 1979. ومما زاد كذلك في استمرار وتعاظم المواقف المعادية للإمبريالية قيام إسرائيل عام 1948، كدولة واثقة جيدة التسليح من المستوطنين الأوروبيين في فلسطين طردت السكان العرب، جماعياً، من أرضهم، ومارست القمع على سكان المناطق التي احتلتها في حروبها اللاحقة. وستظل قضية فلسطين والفلسطينيين التي لمّا تحل، أكثر من أي أمر آخر، هي التي تعترض الطريق المؤدي إلى خلق شرق أوسط قابل للحياة في مرحلة ما بعد الحكم العثماني والسيطرة الإمبريالية.

بعد اندحار الإمبراطوريات الأوروبية، إذاً، أصبح الشرق الأوسط، وسيظل، منطقة عدم استقرار على الصعيد العالمي، لا يمكن السيطرة عليه من جانب أي من القوى المحلية أو الخارجية. وحتى قبل غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، فإن المنطقة عانت ست حروب ـ على حدود إسرائيل في الأعوام 1956، 1967 و1973، وبين العراق وإيران (1980 ـ 1988)، وحول الكويت عام

1990. يضاف إلى ذلك قيام إسرائيل بغزو لبنان أكثر من مرة، واندلاع الثورات والصراعات والحروب الأهلية بما فيها العمليات العسكرية (غير النظامية) في اليمن وجنوب شرق الجزيرة العربية.

IV

أدى ذلك كله إلى تحول الأوضاع في كل من المغرب، والمشرق، وبقية العالم الإسلامي، فقبل عام 1914، وباستثناء مصر (وكذلك، في سياق مختلف، إندونيسيا)، لم يكن للحركات المناهضة لأوروبا أي أهمية في تلك المنطقة الشاسعة. ويعود بعض ذلك إلى أن الجانب الأكبر من المقاومة المعادية للإمبريالية في الشرق الأوسط كان موجهاً إلى الإمبراطورية العثمانية، كما إن الجماعات المُسيَّسة التي شملت الفئات المتعلمة أساساً، كانت كذلك تضم المتحمسين للتحديث الذي كان يعني الغَرْبنة آنذاك. وقد زودهم ذلك بالأدوات اللازمة للتحرر السياسي، مثل مفاهيم الأحزاب، والبرامج السياسية، والدساتير، والأيديولوجيات، ومنها القومية المصرية والقومية العربية. وقد تصدر المسيحيون اللبنانيون التيار الأخير كحركة معادية للحكم العثماني، وكانت القومية مستقلة عن الدين. وحتى عام 1940، كانت منظمة مماثلة، هي حزب المؤتمر الوطني الهندي، قد تولت تمثيل واستقطاب المسلمين والهندوس على حد سواء، وبخاصة في ظل زعيمها الكبير عبد الغفار خان في الأقاليم التي تضم **البَشتون**، حصرياً، في الإقليم الحدودي (الذي أصبح جزءاً من الباكستان اليوم) المحاذي لأفغانستان. وحتى قيام حركة «**حماس**»، كانت القومية هي التي توحد المسلمين وشتى الفئات المسيحية ـ بل غير المؤمنين كذلك داخل الحركة الفلسطينية. بل إن نفوذ الاشتراكية والشيوعية كان أكثر علمانيةً.

لم تؤدِ الأيديولوجيا الإسلامية، إذاً، دوراً ذا بال في الأنشطة

السياسية التحررية، إلا في بلدان المغرب، وهي المنطقة الوحيدة التي تدفق عليها الاستيطان الأوروبي الجماعي، وجزئياً في ظل الحكم الأوروبي المباشر (في الجزائر). وفي هذه الناحية، كان للتيار التحديثي الإسلامي المصري، الذي حفزه محمد عبده (1849 ـ 1905)، نفوذ مؤثر، لأنه وازن الكفة مع الممارسات السائدة في الأرياف لدى الصوفيين والأولياء الذين كانوا على أتم الاستعداد لقبول الحكام الأجانب. وفي الجانب الآخر، كان أكثر المفكرين والناشطين السياسيين يعتبرون الإسلام التقليدي عقبة كأداء. غير أن الحركات السياسية الداعية إلى التحديث والعَلمنة لم تجتذب جماهير السكان المسلمين التقليديين إلا في الحالات الاستثنائية التي عبّرت فيها عن السخط على الانتهاكات الأجنبية. وفي الفترة الممتدة بين الحربين، لم تكتسب هذه الحركات كامل قوتها إلا في تركيا، نتيجة للحرب والثورة[6]، مما حول تركيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى خلال بضع سنوات إلى دولة علمانية تحديثية متشددة في ظل كمال أتاتورك. وفي مصر، تكفل حزب الوفد القومي الاتجاه بتأمين دستور لمصر ومكانة شبه مستقلة عن الإمبراطورية البريطانية عام 1922، غير أن نفوذه ظل محدوداً.

إن الانسحاب الفعلي للقوة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية هو الذي أدى إلى تحول الأوضاع. فقد أتاح الفرصة لتحقيق استقلال سياسي وعسكري حقيقي لبلدان المنطقة التي أصبح بوسعها الآن أن تتطلع إلى الدعم من إحدى الدول العظمى التي كانت رحى «الحرب الباردة» تدور في ما بينها.

وفي الوقت نفسه، كما رأينا، فإن النمو المدهش في اقتصاد

(6) كانت التحولات التي طرأت على البقاع المسلمة من الإمبراطورية الروسية ومن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعد عام 1923 من الآثار الجانبية للثورة الروسية عام 1917.

العالم الصناعي خلال السنين الخمس والعشرين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ـ وهي ما يعرف بـِ «السنين الذهبية» للرأسمالية التي أعيد تشكيلها مجدداً ـ قد منحت البلدان الغنية بالنفط في المنطقة ثروةً ونفوذاً سياسياً لا سابق لهما، مع أنها عمّقت كذلك، على نحو مثير، وجوه الاختلاف بين حال شعوب المنطقة من جهة، وشعوب البلدان الغربية الغنية من جهة أخرى. لقد أصبح في وسع حكومات المنطقة أن تتحكم بالإنتاج، سواء من طريق شركات النفط التي طالها التأميم (العراق بعد عام 1945، وإيران عام 1951)، أو بإبرام اتفاقيات أكثر فائدة مع شركات النفط العالمية (العربية السعودية عام 1950). وأمسكت بزمام أسعار النفط العالمية من خلال منظمة البلدان المنتجة للبترول (أوبك)، التي أنشئت عام 1961، بمبادرة من العراق، وإيران، والكويت، والعربية السعودية وفنزويلا، وهي الدول التي كانت آنذاك تتحكم بالجانب الأكبر من إنتاج البترول في العالم. وغدت هذه القوة الجماعية الجديدة سلاحاً سياسياً في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، عندما فرضت منظمة مماثلة لأوبك هي منظمة البلدان العربية المنتجة للبترول (**أوابك**)، حظراً على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وغرب أوروبا (وكانت المنظمة قد أنشئت بعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967). وجاءت صدمة نفطية سياسية أخرى في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979. وتزامنت الأزمة النفطية عام 1973 مع نهاية السنين الذهبية للنمو الاقتصادي الغربي بعد الحرب، ومن ثَمَّ كان هذا التاريخ مؤشراً مناسباً على نهاية عصر جديد في تاريخ القرن العشرين الذي ربما شارف على نهايته، في الوقت الذي أخطّ فيه هذه السطور، ببدايات الجَيَشان في الأوساط المالية العالمية عام 2008.

لم يكن مفاجئاً أن تمثل مرحلة ما بعد الحرب العهد الذهبي للحركات العلمانية الساعية إلى التحرر الوطني والاجتماعي، في المناطق الغربية من العالم الإسلامي، التي تولت الزعامة فيها الآن

جماعات من الضباط التقدميين في القوات المسلحة. وتزعمت هذه الحركات المراحل الأساسية الباقية من النضال المسلح ضد القوى الإمبريالية، كما تجلت في الحرب الجزائرية (1954 ـ 1961)، ووجهت أنظمة حكم جديدة تسلمت زمام السلطة في المنطقة، بما فيها شبه الجزيرة العربية التي يسيطر عليها الحكام التقليديون، فوضعت خاتمة للسلطة البريطانية في عدن واليمن الجنوبي. ووجدت الأيديولوجيا القومية العربية العلمانية ذروة تجلياتها في مصر أيام **جمال عبد الناصر**، بعد أن تولى «**الضباط الأحرار**» السلطة عام 1952. وكانت النسخة الأكثر تعبيراً عن ملامحها هي **حزب البعث** الذي أسسه اثنان من المدرّسين السوريين في أربعينيات القرن العشرين، واستولى على الحكم، بمعونة القوات المسلحة، في سوريا وفي العراق في أوائل الستينيات. ولم تستمر التطلعات القومية العربية إلى ما هو أبعد من الاتحاد القصير الأجل بين مصر وسوريا في «الجمهورية العربية المتحدة» (1958 ـ 1961)، غير أن أنظمة الحكم العلمانية القومية مازالت في سدة الحكم في كلتا الدولتين، وكانت كذلك في العراق حتى الغزو الأميركي عام 2003.

كانت عقود ما بعد الحرب مباشرة هي الفترة التي حققت فيها روسيا السوفياتية النصر على الفاشية، وتعاظمت فيها أهمية الحركات الشيوعية ونفوذها السياسي، ولاسيّما في العراق، وإيران، والسودان. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي قامت به الأحزاب الشيوعية أحياناً، فإنها لم تكن ـ إلا في حالات نادرة ـ هي الزعامة المقبولة لحركة التحرر المعادية للاستعمار في الشرق الأوسط، خلافاً لما حدث في الصين وفييتنام، حيث كانت تضم أبرز ممثلي الكفاح الوطني والاحتجاج الاجتماعي على السواء. ولم يتسلم الشيوعيون في هذه المنطقة مقاليد الحكم على الإطلاق، بل جرى تهميشهم وقمعهم من جانب الحكومات في مرحلة ما بعد الإمبراطورية.

V

في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، لم يكن ثمة قوة أكثر راديكالية من تركيا **كمال أتاتورك** والاتحاد السوفياتي في الهجوم على الإسلام، وهو دين الأغلبية في المنطقة، مع أن تركيا التي تدين الأغلبية الساحقة من سكانها بالإسلام، أبدت احترامها لقوة المشاعر الدينية لدى مواطنيها، ولكنها أحكمت سيطرة الدولة على مؤسساتهم الدينية. ومن جهة أخرى، اعتمد حكام المنطقة على الخمول السياسي لدى الجماهير المسلمة، إلا في مصر حيث أصبح «**الإخوان المسلمون**» بزعامة حسن البنا قوة سياسية يحسب لها الحساب في ثلاثينيات القرن[7]. ومنذ انتهاء الإمبريالية الغربية، أخذت حدة العداء بالتزايد بين أنظمة الحكم الجديدة والحركات العلمانية من جهة، وعمليات التجييش السياسي المتعاظمة للجماهير المسلمة في بلادها من جهة أخرى. وساندت التيارات الإسلامية حركاتٌ دينية شتى، تطالب بالعودة إلى أصول الدين الصحيح. ومنذ سبعينيات القرن، عادت بعض الجماعات الأصولية الصغيرة، التي تدّعي لنفسها الإسلامَ الحق، إلى تبني «الجهاد» من طريق العمل المسلح ضد الولايات المتحدة والآخرين المسلمين. وأسفر ذلك عن تداعيات دولية مثيرة وبعيدة الأثر.

كان ثمة تقدم مشهود للحركات السياسية الإسلامية في البلدان المسلمة غربي الباكستان، وبخاصة بعد الثورة الإيرانية عام 1979، وهي الأولى التي وصلت فيها حركة من هذا النوع إلى سدة الحكم. وغدت الأحزاب الإسلامية تمثل القوة السياسية الرئيسة في أكثرية

---

(7) خلال فترة الحكم البريطاني، عملت الزعامات الإسلامية في فلسطين كذلك على استنهاض المقاومة المعادية للإمبريالية. غير أن قيادات الحركة الفلسطينية وتطلعاتها لم تكن إسلامية الطابع منذ عام 1948 وحتى ظهور «حماس».

دول المنطقة التي جرت فيها انتخابات نيابية، بما فيها حتى تركيا. بيد أن الإسلام، بتياريه السنّي والشيعي على حد سواء، دينٌ شمولي عالمي في منظوره، وبالتالي، فهو لا يكفي بحد ذاته لتوفير الرابطة التي تشد أركان دولة عالمية من النوع الذي شاع في القرن الماضي، وأصبح يشار إليه باسم «الأمم المتحدة». فقد غدت جميع بلدان العالم تقريباً في هذه الأيام في عداد الدول/ الأمم ذات الأراضي والحدود المحددة، وفقاً للنموذج الريادي الذي طرحته الثورة الفرنسية ـ وحتى إيران في المرحلة ما بعد الثورية. وقد يكون الدين واحداً من عناصر التضامن الوطني في ما بينها، وتشتد شوكته بصورة خاصة عندما تقف هذه البلدان في مواجهة بلدان معادية من ديانة أخرى، غير أنه ليس العنصر الوحيد. وهكذا، فإن الإسلام لم ينجح في إيجاد هُوية مشتركة وفعالة لباكستان، وهي الدولة الجديدة الوحيدة التي نشأت (عام 1947) بوصفها، تحديداً، دولة أقامها المسلمون للمسلمين.

كان تصاعد الحشد الشعبي للإسلام السياسي ذاك يعكس، في أكثر من ناحية، التغيرات الاجتماعية البارزة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وبخاصة ما تضافر فيه النمو الديموغرافي المتسارع مع الزحف الحضري المكثّف. وربما كان حجم السكان في المنطقة قد استقر في حدود 30 مليون نسمة بين عامي 1000 و1800 خلال فترة السيطرة الغربية. غير أنه أخذ بالنمو بحيث تجاوز 45 مليوناً بين عامي 1875 و1913. ومنذ عام 1950، تسارع نموه وارتفع من 79 مليوناً إلى ما يقرب من 375 مليون نسمة(8).

وكما تُبيّن نصوص هذا الكتاب (انظر الجزء **الثاني** من الفصل **العاشر**)، فإن مصادر الرزق لدى سكان المنطقة، وهي الزراعة

---

(8) *New York Review of Books*, Election Issue (29 October 2008).

والثروة الحيوانية، قد انكمشت على نحو حاد منذ أواسط القرن العشرين. وصاحب ذلك تقلصُ حياة البداوة الرعوية وأنماط العيش السائدة لدى البدو الرحل والمجتمعات الأخرى التي تعتمد على تربية الماشية. وقد كان لهؤلاء وأولئك دور محوري في تاريخ القارة اليوراسيوية وفي شمال أفريقيا. بل إن هذه الجماعات أدت دوراً سياسياً بارزاً حتى في القرن العشرين بوصفها من المصادر المهمة لاجتذاب المجندين إلى الخدمة العسكرية. وكانت أعداد هؤلاء (التي لا يمكن تقديرها إلا على سبيل التخمين) أقل دائماً من أعداد التجمعات السكانية المتوطّنة المستقرة، غير أنها كانت في البلدان الجافة في المغرب والمشرق تمثل قطاعاً سكانياً يؤبه له حتى في مطلع القرن العشرين: 30 ـ 40 بالمائة في العراق، 40 بالمائة في العربية السعودية، 25 بالمائة في وقت متأخر عام 1960، 10 بالمائة حتى في التجمعات السكانية المستقرة في مصر (تسعينيات القرن التاسع عشر). وبحلول سبعينيات القرن العشرين، كانت هذه النسبة قد انخفضت إلى 3 بالمائة في الأردن، وأقل من 3 بالمائة في العراق، وبحلول التسعينيات، إلى 3,5 بالمائة فقط حتى في ليبيا.

وحيث إن المنطقة شهدت قدراً متواضعاً من التصنيع خارج قطاع النفط، فإن ما يقرب من نصف عدد السكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وفقاً لحسابات منظمة العمل الدولية) يكسبون الرزق في ما يسمى القطاعات «الرمادية»، أو «السوداء» غير النظامية في تلك الاقتصادات. كما إن العمالة المتاحة لمخرجات التعليم العالي، التي ارتفعت نسبها إلى مستويات عالية في العالم منذ ستينيات القرن الماضي، مازالت دون مستوى الطلب في المنطقة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأوضاع إلى تعزيز التيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الساخطة، في منطقة تزعزع فيها الاستقرار جراء تضافر عملية التحديث المتسارعة، ولكن المشوَّهة، والتنافس والصراعات بين القوى الخارجية والإقليمية على حد سواء.

VI

مازال الشرق الأوسط، منذ الحرب العالمية الثانية، يتمركز في بؤرة الاهتمامات السياسية العالمية. وقد دفعته إلى قلب الصراعات العالمية، ثلاثة تطورات حدثت في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وكان أولها انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي كان متوقعاً عند سقوط النظام الشيوعي في أفغانستان. وكان الاتحاد السوفياتي قد حاول الإبقاء على هذا النظام بالوسائل العسكرية، ولكنه باء بالفشل، شأنه في ذلك جميع من حاولوا، سابقا ولاحقاً، غزو تلك البلاد. وفيما ظل حكام بلدان المنطقة على حالهم دون تغيير، فإن هذا الحدث قد رفع السيطرة الشيوعية عن الجمهوريات السوفياتية التي يقيم فيها المسلمون (أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجكستان، وقرغيزستان)، وأدخلها في محور السياسة الدولية الأميركية، والحركات الإسلامية الأصولية والجهادية البالغة النشاط، التي كانت قد حظيت بدعم أميركي سعودي ضد السوفيات في أفغانستان.

بيد أن نتائج التطور الثاني، وهو الثورة الإيرانية عام 1979، كانت، بما لا يقاس، أبلغ أثراً وأعمق وقعاً، فمنذ [إعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية] عام 1776، كانت هذه الثورة هي الأخيرة في سلسلة الثورات الكبرى، التي تمثل منعطفات حاسمة في تاريخ العالم، والثورة الأولى التي لم يستلهم زعماؤها الأيديولوجيات العلمانية التقدمية المستمدة من عصر التنوير في القرن الثامن عشر. كما أكد حدوثها الهشاشة التي تتسم بها الأنظمة الملكية غير المستصلحة في المنطقة. فهي، بعبارة أدق، لم تُطِح بالإمبراطور فحسب، بل تَحدَّت قوة الولايات المتحدة التي كانت قد أعادته إلى سدة الحكم وقدمت له المساندة منذ عام 1953. كما أنها وضعت إيران ـ التي يبلغ عدد سكانها نحو 70 مليون نسمة ـ في المرتبة

نفسها التي تحتلها تركيا ومصر، إضافة إلى أنها تغطي مساحة أعرض بكثير من أي دولة إسلامية أخرى إلى الغرب من ممر خيبر. كما إن إيران برزت بعد تلك الثورة كفاعل مستقل وهائل في لعبة القوى في المنطقة.

إن الثورة الإيرانية، وتحول المنظمات الجهادية الكفاحية ضد أميركا، وانتعاش الحركة الفلسطينية بفعل «الانتفاضة» بين عامي 1987 و1993، تشكل بمجموعها المهاد للتطور الخطير الثالث. ويتمثل ذلك في استئناف التدخل المسلح **المباشر**، للمرة الأولى منذ عام 1956، من جانب الدول الأجنبية، وهي، في هذه الحال، الولايات المتحدة تساندها بريطانيا العظمى، في الشؤون الداخلية للمنطقة. وقد جرى جُل ذلك بعد التاريخ الذي ينتهي إليه هذا الكتاب.

عندما وضعتُ هذا الكتاب، خلُصت في تحليل التاريخ والعالم الثالث (في الفصل الثاني عشر) إلى أن منطقة الشرق الأوسط «كانت، وستظل، مزعزعة من الوجهة الاجتماعية»، وأن نهاية الحرب الباردة قد «تركتها أكثر قابلية للانفجار من أي وقت مضى». ومازال ذلك يصدق على الأوضاع الراهنة في هذه الآونة. والواقع أن التغير الحقيقي الذي طرأ على الوضع في المنطقة وآثاره على التطورات الدولية منذ وضع هذا الكتاب قبل خمس عشرة سنة، إنما يبرهن على أن مشكلات الشرق الأوسط لا يمكن حلها أو السيطرة عليها حتى من جانب أغنى القوى العسكرية وأكثرها سطوة في أيامنا هذه.

وإذا أراد مؤرخو المستقبل أن يحددوا مؤشراً على بداية النهاية لاستئثار الولايات المتحدة وحدها بالهيمنة على العالم، فإنهم، ولا ريب، سيفكرون أول الأمر في حرب العراق. وإذا قدر لمشكلات المنطقة أن تُحل، فإن ذلك لن يتم على أيدي قوى خارجية، بل من طريق قوى داخلية في المنطقة.

أما احتمالات هذا الحل، وكيفية حدوثه، فإن القرن الحادي والعشرين سيتولى الإجابة عن مثل هذه التساؤلات.

إريك هوبْزْباوْم

توطئة وشكر

ليس بوسع امرئ أن يكتب تاريخ القرن العشرين كما يكتب تاريخ أي عصر آخر؛ لأن أحداً لا يستطيع أن يكتب عن حياته كما يشاء (بل كما ينبغي) أن يكتب عن فترة تتوفر المعرفة عنها من الخارج فحسب، ومن مصادر ثانوية أو ثالثة عن تلك الفترة، ومن أعمال المؤرخين المتأخرين. وقد تزامنت حياتي الشخصية مع الجانب الأكبر من الفترة التي يتناولها هذا الكتاب، من بوادر مرحلة المراهقة حتى الآن [2010(*)]، وكنت خلالها معنياً بالقضايا العامة بوصفي معاصراً أكثر مني باحثاً، أي إنني كنت أراكم وجهات النظر والتحيزات حول تلك القضايا. وذلك واحد من الأسباب التي دفعتني بصفتي المهنية كمؤرخ، إلى تحاشي الخوض في الحقبة التي تلت

[إن الهوامش المشار إليها بأرقام تسلسلية هي من وضع المؤلف، أما تلك المشار إليها بـ(*) فهي من وضع المترجم].

(*) في ضوء التصدير الخاص الذي وضعه إريك هوبْزْباوْم للطبعة العربية بعنوان «(عصر التطرفات) والعالمان العربي والإسلامي»، والملحق الإضافي التكميلي الذي قدم فيه المؤلف عرضاً تحليلياً لأبرز التطورات التاريخية في العالم بين عامي 1991 و2010، فإن الكتاب الأصلي (1994) يخرج بترجمته العربية الآن، وبالاتفاق مع المؤلف والناشر الإنجليزي، في حلة جديدة ومضمون مجدد ومُحدَّث حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أما الإضافات القليلة على النص الأصلي للكتاب، فقد وضعها المترجم بين معقوفين [. . .]. للإيضاح والتحديد أو الاستدراك.

عام 1914، مع أنني لم أمتنع عن الكتابة عنها بصفة أخرى. ذلك أن «فترتي»، وفقاً لتصنيفات أصحاب الكار، هي القرن التاسع عشر. وأعتقد أن من الممكن الآن النظر إلى القرن العشرين الوجيز الممتد من عام 1914 إلى نهاية الحقبة السوفياتية من منظور تاريخي على نحو ما. غير أنني أقدم على ذلك دون الاطلاع على جملة الأدبيات البحثية، ما عدا جانباً ضئيلاً من المصادر الأرشيفية هائلة العدد التي وضعها مؤرخو القرن العشرين.

وبطبيعة الحال، يستحيل تماماً على أي شخص بمفرده أن يكون ضليعاً بتاريخ القرن العشرين بأي لغة واحدة، على نحو ما يفعل مؤرخ العهود الكلاسيكية أو مؤرخ الإمبراطورية البيزنطية، على سبيل المثال، الذي يعرف ما كتب في تلك الحقب الطويلة وعنها. إلا أن معرفتي تظل عَرَضية ومشتتة، حتى بمعايير التبحّر التاريخي في ميدان التاريخ المعاصر. وجُلُّ ما كان بوسعي أن أقوم به هو أن أنهل من أدبيات القضايا الشائكة والخلافية بصورة خاصة، ومنها، على سبيل المثال، تاريخ الحرب الباردة أو ثلاثينيات ذلك القرن ـ إلى حد يدعو إلى الاطمئنان بأن ما أطرحه في هذا الكتاب من آراء يمكن أن يؤخذ به في ضوء البحث التخصصي. ولم أفلح في ذلك بطبيعة الحال. ولابدَّ أنني قد أظهرت غفلتي أو جهلي بعدد من المسائل، وأبديت عدداً من وجهات النظر في قضايا خلافية أخرى.

من هنا، فإن هذا الكتاب يستند إلى أسس غير متوازنة بصورة لافتة. وبالإضافة إلى القراءة الواسعة المتنوعة على مدى سنوات عديدة، تعززها القراءات الضرورية اللازمة لإلقاء محاضرات حول تاريخ القرن العشرين للطلاب من خريجي الدراسات العليا في «المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي» (New School for Social Research)، فقد اعتمدت على معرفة تراكمية وذكريات وآراء لامرئ عاش خلال القرن العشرين الوجيز، «كمراقب مشارك» كما يقول

الأنثروبولوجيون، أو، ببساطة، كرحالة يقظ، أو كفضولي، كما كان يقول أجدادي، في العديد من البلدان. والقيمة التاريخية لهذه الخبرات لا تعتمد على حضور المناسبات التاريخية الكبرى، أو على معرفة صانعي التاريخ أو رجال الدولة البارزين أو حتى مقابلتهم. الواقع أن تجربتي أحياناً كصحفي يستطلع الأخبار في هذا البلد أو ذاك، وبخاصة في أميركا اللاتينية، تؤكد أن مقابلة الرؤساء أو غيرهم من صانعي القرار لا غناء فيها في العادة، لسبب واضح هو أن معظم ما يقوله هؤلاء هو لتسجيل المواقف في المجال العام. أما في التنوير الفكري فلا تتأتى الإضاءات إلا ممن يستطيعون أو يرغبون في أن يتحدثوا بحرية، ويفضل أن لا يكونوا من المسؤولين عن القضايا العامة. بيد أن معرفتي بالناس والأماكن قد ساعدتني كل المساعدة، إلا أن هذه المساعدة تظل بالضرورة جزئية ومضللة. وقد لا تكون أكثر من مجرد رؤية للمدينة نفسها في فترة ثلاثين عاماً ـ مدينة مثل فالنسيا أو باليرمو ـ تجعلنا ندرك سرعة التحول الاجتماعي وحجمه في الربع الثالث من القرن العشرين، أو قد تكون مجرد ذكرى لشيء قيل في محادثات جرت قبل وقت طويل واختُزنت، لسبب غير معروف أحياناً، كي تستخدم في المستقبل. إذا كان بوسع المؤرخ أن يفهم هذا القرن، فما ذلك إلا بفضل المراقبة والإصغاء إلى حد كبير. وآمل أن أكون قد أوصلت إلى القراء شيئاً مما تعلمته أثناء قيامي بذلك.

ويستند الكتاب، بالضرورة، كذلك إلى معلومات مستقاة من زملاء وطلاب وغيرهم ممن حاضرت فيهم أو حاورتهم أثناء إعدادي له. وفي بعض الأحيان كان الدَين متبادلاً. فقد قدمت الفصل المتعلق بالعلوم إلى صديقيَّ جون مادوكس (John Maddox) وآلان ماكاي الزميل في الجمعية العلمية الملكية (Alan Mackay FRS)، الذي كان موسوعياً وليس عالماً مختصاً بالبلوريات فحسب. وقرأ زميلي لانس تايلور (Lance Taylor)، في «المدرسة الجديدة» في معهد

ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) سابقاً، بعض ما كتبته عن التطور الاقتصادي. واعتمدت أكثر من ذلك على ما كنت أقرؤه في الصحف وعلى الاستماع إلى المناقشات والإصغاء إلى ما يجري من مداولات في المؤتمرات التي تعقد لبحث المشكلات الاقتصادية الكبيرة في «المعهد العالمي لأبحاث التنمية الاقتصادية» التابع لجامعة الأمم المتحدة (UNU/WIDER) في هلسنكي عندما تحول إلى مركز دولي رئيس للبحث والمناقشة تحت إدارة د. لال جاياواردينا (Lal Jayawardina). وبصورة عامة، كانت أشهر الصيف التي أتيح لي أن أقضيها في ذلك المعهد المدهش، معهد ماكدونل دوغلاس (McDonnell Douglas)، بصفة باحث زائر لا تقدر بثمن بالنسبة إلي، لأسباب أبرزها قربه واهتمامه الفكري بشؤون الاتحاد السوفياتي في سنواته الأخيرة. ولم آخذ دوماً بمشورة من كنت أشاورهم، أما عندما كنت آخذ بها، فإن الأخطاء كانت من صنعي وحدي. ولقد حصلت على الكثير من الفائدة من المؤتمرات والمناقشات التي كانت تستغرق كثيراً من وقت الأكاديميين الساعين خلال التقائهم بزملائهم أساساً إلى أن يلتقط كل واحد منهم ما في ذهن الآخرين من أفكار. وقد لا أستطيع الإقرار بالفضل لكل الزملاء الذين استقيت منهم الفائدة أو التصحيح لمعلوماتي، وفي مناسبات رسمية وغير رسمية، ولا حتى لجميع المعلومات التي حصلت عليها بالصدفة لأنني حظيت بتعليم مجموعة دولية متميزة من الطلاب في «المدرسة الجديدة». ولكنني أعتقد أنه ينبغي أن أقر بالفضل بشكل خاص لما تعلمته عن الثورة التركية، وعن طبيعة الهجرة في العالم الثالث والتغير الاجتماعي، من الأوراق الدراسية التي قدمها إلي فردان إرغوت (Ferdan Ergut) وألكس جولكا (Alex Julca). وأنا مدين بالفضل أيضاً لرسالة الدكتوراه لتلميذتي مارغاريتا جيسيسكسي (Margarita Giesesxe) حول التحالف الثوري الشعبي الأميركي (APRA). وثورة مدينة **تروخيلو** (Trujillo) عام 1932. وعندما

يقترب مؤرخ القرن العشرين من الحاضر، فإنه يكثر من الاعتماد على نوعين من المصادر: الصحافة اليومية أو الدورية والتقارير الدورية، وعلى أعمال المسح الاقتصادي وغيره، وعلى جميع الإحصاءات والمطبوعات الأخرى التي تصدرها الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية. وعلي أن أسجل بوضوح عرفاني لصحيفتي **الغارديان** (*Guardian*) **والفاينانشال تايمز** (*Financial Times*) اللندنيتين ولصحيفة **نيويورك تايمز** (*New York Times*) **وكذلك عرفاني للمطبوعات التي لا تقدر بثمن الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتنوعة والبنك الدولي، والمثبتة في جدول المراجع. ولا أنسى بالطبع سابقتها عصبة الأمم، فعلى الرغم من إخفاقها العملي الكامل، فإن التحقيقات والتحليلات الاقتصادية بلغت الذروة في دراستها الرائدة حول «التصنيع والتجارة العالمية»** (Industrialisation and World Trade) الصادرة عام 1945 تستحق التنويه، إذ لا يمكن كتابة تاريخ المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ذلك القرن بغير هذه المصادر.

بوسع القراء أن يأخذوا جلَّ ما كتبت في هذا الكتاب على محمل الثقة، باستثناء الأحكام الشخصية الواضحة للمؤلف. ولا جدوى من الإثقال على كتاب كهذا بسلسلة ضخمة من المراجع أو الإشارات الدالة على اتساع المعرفة. وقد حاولت أن أقصر مراجعي على مصادر الاستشهادات الحقيقية، وعلى مصادر الإحصاءات والمعلومات الكمية الأخرى ـ التي تعطي أحياناً أرقاماً متباينة ـ وعلى الدعم المقدم أحياناً لمقولات قد يجدها القراء غير عادية أو غير مألوفة أو غير متوقعة، وعلى بعض النقاط التي تستلزم فيها وجهة نظر المؤلف المثيرة للجدل بعض الإسناد. وهذه المراجع مثبتة بين قوسين في النص. أما العنوان الكامل للمصدر فيجده القارئ في نهاية هذا المجلد. ويمثل ثَبَتُ المراجع هذا قائمة كاملة بجميع المصادر المنوّه بها أو المشار إليها في النص، وهو ليس دليلاً منظماً للمراجع

المساندة. وقد أضيف لهذه الغاية مؤشر موجز مستقل. أما سلسلة المراجع المثبتة في الكتاب فهي مستقلة عن الهوامش التي تقدم المزيد من التفصيل أو الإيضاح لبعض العبارات في النص.

ويقتضي الإنصاف أن أشير إلى بعض الأعمال التي اعتمدت عليها كثيراً أو أدين لها بالفضل بشكل خاص، ولا أريد لمؤلفيها أن يشعروا بأنهم ليسوا موضع تقدير. وأنا مدين، بصورة عامة، إلى عمل صديقين: المؤرخ الاقتصادي وجامع البيانات الكمية الدؤوب بول بيروخ (Paul Bairoch)، وإيفان بيرند (Ivan Berend)، رئيس أكاديمية العلوم الهنغارية السابق، اللذين أدين لهما بالشكر لاستخدام مفهوم «القرن العشرون الوجيز». وبالنسبة إلى التاريخ السياسي العام للعالم منذ الحرب العالمية الثانية، كان مؤلّف ب. كالفوكوريسي (P. Calvocoressi) **السياسة الدولية منذ 1945** (*World Politics Since 1945*) هو المرشد الحصين، بل الركن الركين أحياناً. كما أدين بالكثير بالنسبة إلى الحرب العالمية الثانية لرائعة آلان ميلوارد (Alan Milward) **الحرب، والاقتصاد، والمجتمع 1939 ـ 1945**، أما بالنسبة إلى اقتصاد ما بعد عام 1945 فقد أفدت كل الإفادة من كتاب هرمان فـــان در وي (Herman Van der Wee) (*Prosperity and Upheaval*) وكذلك كتاب (*Capitalism Since 1945*) لفيليب آرمسترونغ (Philip Armstrong) وأندرو غلين (Andrew Glyn) وجون هاريسون (John Harrison).

أما كتاب مارتن ووكر (Martin Walker) *The Cold War* فهو يستحق من التقدير أكثر بكثير من أغلب المراجعات الفاترة له. وأنا مدين بعظيم الامتنان، في ما يتعلق بتاريخ اليسار منذ الحرب العالمية الثانية، للدكتور دونالد ساسون (Donald Sasson)، من كلية «كوين ماري ويستفيلد»، جامعة لندن، الذي تكرم وسمح لي بقراءة دراسته الذكية الموسعة التي لمّا تكتمل حول هذا الموضوع. وبالنسبة إلى

تاريخ الاتحاد السوفياتي، فإنني مدين بشكل خاص لكتابات موشيه ليوين (Moshe Lewin) وأليك نوف (Alec Nove)، ور. و. ديفيز (R. W. Davies) وشيلا فيتزباتريك (Sheila Fitspatrick)، وبالنسبة إلى الصين لما كتبه بنيامين شوارتز وستيوارت شرام (Stuart Schram)، ولكل من إيرا لابيدوس (Ira Lapidus) ونيكي كيدي (Nikki Keddie) بشأن تاريخ العالم الإسلامي؛ ومدين بأفكاري حول الفنون بالكثير لأعمال جون ويليه (John Willet) حول حضارة فايمار (وكذلك لأحاديثه حولها) وكذلك لفرانسيس هاسكل (Francis Haskell). أما في ما كتبتُه في الفصل السادس فللكتاب الذي وضعه لين غارافولا (Lynn Garafola) عن «دياغيليف» (Diaghelev).

وأعرب عن الشكر الخاص لمن ساعدوني بالفعل في إعداد هذا الكتاب. إنهم، أولاً، مساعداي جوانا بيدفورد في لندن وليز غراند في نيويورك، ولاسيّما الثانية التي لولاها لما كان بوسعي أن أملأ الفجوة الواسعة في معلوماتي وأتيقن من صحة الحقائق والمراجع التي لا أتذكرها تماماً. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى روث سيريس التي طبعت مسودّاتي، ولمارلين هوبزباوم التي قرأت فصول الكتاب من وجهة نظر قارئ غير أكاديمي للتاريخ الحديث، وهو القطاع الذي أتوجه إليه بهذا الكتاب.

وكنت قد أعربت من قبل عن امتناني لطلاب «المدرسة الجديدة» (New School) ممن أصغوا إلى محاضراتي التي حاولت فيها أن أصوغ أفكاري وتأويلاتي. ولهم أهدي هذا الكتاب.

إريك هوبْزْباوْم

لندن ـ نيويورك، 1993 ـ 1994

ذلك القرن: إطلالة عامة

اثنا عشر شخصاً ينظرون إلى القرن العشرين

أشعيا برلين (Isaiah Berlin) (فيلسوف، من بريطانيا): «عشت الجانب الأغلب من القرن العشرين دون أن أعاني، بالتأكيد، من مصاعب شخصية. بيد أنني لا أتذكره إلا بوصفه القرن الأشنع في تاريخ الغرب».

خوليو كارو باروخا (Julio Caro Baroja) (أنثروبولوجي، من إسبانيا): «ثمة تناقض صارخ بين تجربة المرء الفردية ـ طفولته وشبابه وشيخوخته التي مرت برفق من دون مخاطرات جسيمة ـ وحقائق القرن العشرين... الأحداث المروِّعة التي عاشتها البشرية».

بريمو ليفي (Primo Levi) (كاتب، من إيطاليا): «نحن، الذين نجونا في «المعسكرات»، لسنا شهوداً حقيقيين. إنها فكرة مُقلقة بدأت أتقبلها بالتدريج من خلال قراءة ما كتبه ناجون آخرون، وأنا من بينهم، عندما أعدت، بعد سنوات، قراءة ما كتبته. نحن الناجون، لسنا قلة قليلة فحسب، بل أقلية ناشزة. إننا، بقدرتنا على التحايل، والحذق، أو الحظ، لم نلامس القاع على الإطلاق. أما من فعلوا ذلك، وأبصروا وجه «الغرغونة» [الكائنة الأسطورية الأفعوانية الشعر التي يتحجر الناظرون إليها]، فإنهم لم يعودوا قط، أو عادوا صامتين».

رينيه دومون (René Dumont) (خبير زراعي وبيئي، من فرنسا): «لا أراه إلا قرن المذابح والحروب».

ريتا ليفي مونتالشيني (Rita Levi Montalcini) (فائزة بجائزة نوبل للعلوم، من إيطاليا): «على الرغم من كل شيء، كان هناك ثورات من أجل حياة أفضل في هذا القرن... نهضة السلطة الرابعة [الصحافة]، ونهوض المرأة بعد قرون من القمع».

وليام غولدنغ (William Golding) (كاتب حائز على جائزة نوبل، بريطانيا): «لا يسعني إلا الاعتقاد بأن هذا كان أكثر القرون عنفاً في تاريخ البشرية».

إرنست غومبريتش (Ernst Gombrich) (مؤرخ من بريطانيا): «إن السمة الأساسية للقرن العشرين هي التكاثر المريع لسكان العالم. إنه كارثة، مصيبة. ولا نعرف ما يتعين علينا أن نفعله حيالها».

يهودي مينوحين (Yehudi Menuhin) (موسيقي من بريطانيا): «إذا طلب مني أن أجمل القرن العشرين، فسأقول إنه أحيا أعظم الآمال التي راودت البشرية، وحطم جميع الأوهام والمثل العليا».

سيفيرو أوخوا (Severo Ochoa) (حائز على جائزة نوبل للعلوم، من إسبانيا): «إن الأمر الجوهري هو تقدم العلوم الذي كان، بحق، خارق للعادة.. وذلك هو ما يميّز قرننا».

رايموند فيرث (Raymond Firth) (أنثروبولوجي، من بريطانيا): «من الناحية التقنية، أفرد تطور الإلكترونيات بوصفه من أهم التطورات في القرن العشرين؛ أما بالنسبة إلى الأفكار فهو التحول من نظرة عقلانية وعلمية نسبياً إلى نظرة لاعقلانية وأقل علمية للأمور».

ليو فالياني (Leo Valiani) (مؤرخ، من إيطاليا): «يبرهن قرننا على أن انتصار مُثُل العدالة والمساواة سريع الزوال دائماً، ولكنه يثبت كذلك أننا إذا ما حافظنا على الحرية، فإن بوسعنا أن ننهض

ثانية... ولا مبرر لليأس، حتى في أحلك المواقف».

فرانكو فينتوري (Franco Venturi) (مؤرخ، من إيطاليا): «لا يستطيع المؤرخون الإجابة عن هذا السؤال. إن القرن العشرين بالنسبة إلي هو مجرد السعي المتجدد على الدوام لفهمه».

Paola Agosti and Giovanna Borgese, «Mi pare un Secolo: Ritratti e parole di centosei protaganisti del Novecento» (Torino: Einaudi, 1992), pp. 42, 210, 154, 76, 4, 8, 204, 2, 62, 80, 140, 160.

I

في 28 حزيران/ يونيو عام 1992 ظهر الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتيران [1916-1996] (François Mitterrand) في زيارة مفاجئة غير معلنة مُسبقاً وغير متوقعة إلى سراييفو، بؤرة حرب البلقان التي ذهب ضحيتها نحو 150 ألف إنسان خلال ما تبقى من العام. كان هدفه أن يذكر الرأي العام العالمي بخطورة الأزمة البوسنية. والواقع أن ظهور رجل دولة مرموق عجوز وبادي الضعف تحت نيران الأسلحة الخفيفة وقذائف المدفعية أمراً مشهوداً ومثيراً للإعجاب. غير أن واحداً من جوانب زيارة ميتيران مرَّ من دون تعليق، مع أنه كان، ببساطة، جانباً محورياً، وهو التوقيت. ترى، لماذا توخّى الرئيس الفرنسي زيارة سراييفو في ذلك اليوم تحديداً؟ إن الثامن والعشرين من حزيران كان الذكرى السنوية لاغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند (Franz Ferdinand)، أرشيدوق النمسا وهنغاريا، في سراييفو عام 1914، الذي أدى في غضون أسابيع إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولابدّ أن المتعلم الأوروبي من جيل ميتيران قد ربط بين التاريخ والمكان والذكرى الفاجعة الناجمة عن خطأ سياسي وسوء في التقدير، فهل ثمة صيغة أكثر تعبيراً درامياً عن التداعيات المحتملة

للأزمة البوسنية من اختيار مثل هذا التاريخ الرمزي؟. لكن كان من الصعب على أي امرئ أن يلتقط الإشارة، باستثناء قلة من المؤرخين المحترفين والأشخاص المعمرين. ذلك أن ذاكرة التاريخ لم تعد على قيد الحياة.

إن تدمير الماضي، أو بالأحرى الآليات الاجتماعية التي تربط تجربة المرء المعاصرة بتجربة أجيال أسبق، هو واحد من أبرز الظواهر المخيفة البارزة لأواخر القرن العشرين. فمعظم الأجيال الشابة من الرجال والنساء في نهاية ذلك القرن تنشأ في شكل من أشكال الحاضر الدائم الذي يفتقر إلى أي صلة عضوية بالماضي العام للأزمنة التي يعيشونها. وذلك هو ما يجعل المؤرخين، الذين ينحصر عملهم في أن يتذكروا ما ينساه الآخرون، أكثر ضرورة، في نهاية النصف الثاني من القرن، من أي وقت مضى. وعليهم، لهذا السبب تحديداً، ألا يكونوا مجرد مدوّنين ومتذكرين وجامعين، وإن كانت تلك مهمات المؤرخين الضرورية. وفي عام 1989 كان بوسع جميع الحكومات، وبخاصة وزراء الخارجية، في العالم الاستفادة من ندوة تدور حول التسويات السلمية بعد الحربين العالميتين، غير أن مضمونها قد نُسي على ما يبدو.

ومهما يكن من أمر، فليس الهدف من هذا الكتاب أن يروي قصة الفترة التي يدور حولها، وهي «القرن العشرون الوجيز من 1914 إلى 1991» مع أن أحداً ممن سألهم طالب أميركي ذكي ما إذا كانت عبارة «الحرب العالمية الثانية» تعني وجود «حرب عالمية أولى»، لا يُدرك بأن الإحاطة حتى بأبسط وقائع القرن ليست أمراً مفروغاً منه. إن هدفي أن أفهم وأشرح لماذا تحولت الأشياء إلى الوجهة التي سارت بها، وكيف يترابط بعضها ببعض. وبالنسبة إلى أي واحد من أبناء جيلي، ممن عاشوا القرن العشرين الوجيز، كلّه أو جُلّه، فإن هذا الكتاب هو حتماً محاولة لكتابة السيرة الذاتية. إننا نتحدث عن

توسيع ذكرياتنا (وتصحيحها). ونتحدث، رجالاً ونساء، عن مكان وزمان محددين، مشاركين بطرق مختلفة في تاريخه كممثلين في مسرحيته - مهما كانت ضآلة أدوارنا - كمراقبين لأزماننا، على الأقل وكبشر تكوّنتْ وجهات نظرهم حول القرن من خلال ما اعتبرناه أحداثاً حاسمة. نحن جزء من ذاك القرن. وهو جزء منا. بل إن على القراء الذين ينتمون إلى عصر آخر، كالطالب الذي يدخل الجامعة عند وضع هذا الكتاب مثلاً، ويرى أن حرب فييتنام تنتمي إلى مرحلة ما قبل التاريخ، ألاّ ينسوا ذلك أيضاً.

إن الماضي غير قابل للتدمير بالنسبة إلى المؤرخين من جيلي وخلفيتي. ولا يعود ذلك إلى أننا ننتمي إلى جيل كانت الشوارع والأماكن العامة فيه لاتزال تسمى بأسماء رجال أو أحداث عامة (محطة ولسون في براغ ما قبل الحرب، ومترو ستالينغراد في باريس)، وحيث كانت معاهدات السلام لاتزال تعقد وبالتالي تحدِّد هويتها (**معاهدة فرساي**)، وحيث نصب الحرب التذكارية تستحضر ذكريات الأمس فحسب، بل يعود كذلك إلى أن الأحداث العامة كانت جزءاً من نسيج حياتنا. إنها لم تكن مجرد علامة في حياتنا الخاصة، بل إنها هي التي صاغت حياتنا الخاصة والعامة، فلم يكن يوم الثلاثين من كانون الثاني/ يناير من عام 1933، بالنسبة إلي، مجرد تاريخ عشوائي آخر، حين أصبح هتلر (Adolf Hitler) مستشاراً لألمانيا، بل هو بعد ظهر يوم شتوي في برلين كان فتى في الخامسة عشر من عمره يتوجه آنئذٍ مع أخته الصغيرة في طريقهما إلى المنزل عائدين من مدرستيهما المجاورتين في فيلمر سدورف إلى هالينسي؛ وفي مكان ما في الطريق توقفا وشاهدا الخبر منشوراً بالبنط العريض. وما زلت أرى ذلك، كما في المنام.

ليس المؤرخ العجوز فقط هو من يعتبر الماضي جزءاً من حاضره الدائم. إذ إنه على الامتداد الواسع للكرة الأرضية، ما من

إنسان تجاوز سناً معيناً، مهما كانت خلفيته الشخصية وقصة حياته، إلا وخاض التجارب المفصلية نفسها. لقد تركت هذه التجارب بصماتها على نفوسنا جميعاً بالطريقة ذاتها تقريباً. فالعالم الذي تناثر إرباً إرباً في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين كان هو العالم الذي تشكل تحت تأثير الثورة الروسية عام 1917. لقد تأثرنا جميعاً بها، مثلاً، لأننا اعتدنا على التفكير في الاقتصاد الصناعي الحديث الثنائيين المتضادين: «الرأسمالية» و«الاشتراكية»، كبديلين ينفي أحدهما الآخر بصورة جامعة مانعة، وعُرّف أحدهما بأنه الاقتصاد المنظم على نموذج الاتحاد السوفياتي، ويمثل الثاني الاقتصادات الباقية. ولابدّ أنه قد اتضح الآن أن ذلك البناء كان اعتباطياً ومصطنعاً إلى حد ما، ولا يمكن فهمه إلا بوصفه جزءاً من سياق تاريخي محدد. ومع ذلك، وحتى وأنا أكتب، ليس من السهل أن أتصور، ولو من قبيل استرجاع الذكريات، قواعد أخرى للتصنيف قد تكون أكثر واقعية من تلك التي صنّفت بموجبها الولايات المتحدة، واليابان، والسويد، والبرازيل، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وكوريا الجنوبية في حزمة محددة، وصنّفت، في حزمة أخرى، اقتصادات الدولة وأنظمة المنطقة السوفياتية التي انهارت بعد الثمانينيات، ومعها، في الفئة نفسها تلك الأنظمة في شرق آسيا وجنوبها، التي من الواضح أنها لمّا تسقط.

إن العالم الذي بقي على قيد الحياة في أعقاب ثورة أكتوبر هو، مرة أخرى، العالم الذي شكل مؤسساته وافتراضاته على يد أولئك الذين كانوا في الجانب الرابح في الحرب العالمية الثانية. أما من كانوا في الجانب الخاسر أو ارتبطوا به، فلم يكونوا صامتين أو مرغمين على الصمت فحسب، بل اعتبروا في حكم الواقع خارج التاريخ والحياة الفكرية، ولم يترك لهم إلا «دور» العدو في الدراما الأخلاقية العالمية التي تدور حول الخير في مواجهة الشر. (وذلك ما يمكن أن يحدث اليوم لخاسري الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين، ربما إلى حد أقل أو لفترة أقصر). تلك هي إحدى

عقوبات العيش في قرن الحروب الدينية، التي كان التعصب سمتها الرئيسة، بل إن من روّجوا للتعددية انطلاقاً من اللاعقائدية الخاصة بهم لم يفكروا في أن العالم هو من الاتساع بحيث تتعايش فيه، بصورة دائمة، الأديان السماوية مع الأديان الدنيوية المنافسة. لقد أقامت المجابهات الدينية أو الأيديولوجية، كتلك التي حفل بها ذاك القرن، حواجز في طريق المؤرخ الذي يضع نصب عينيه أن يفهم أبسط ما يمكننا إدراكه، لا أن يحكم عليه. غير أن ما يعرقل فهمنا ليس قناعاتنا الوجدانية فحسب، بل التجربة التاريخية التي كونّتها. ومن السهل أن تتجاوز الأولى، إذ لا يوجد حقيقةٌ في المقولة الفرنسية المألوفة، والخاطئة: Tout comprendre c'est tout pardonner (أن تفهم كل شيء يعني أن تغفر كل شيء). من أجل أن نفهم العصر النازي في التاريخ الألماني ونضعه في سياقه التاريخي لا يعني أن نغفر جرائم الإبادة الجماعية. وعلى أي حال، لا يمكن لمن عاش خلال هذا القرن الاستثنائي أن يمتنع عن إصدار الأحكام. بيد أن الصعوبة تكمن في فهم الأمور.

II

أنّى لنا، إذاً، أن نفهم «القرن العشرين الوجيز»، أي السنين الممتدة بين اندلاع الحرب العالمية الأولى وانهيار الاتحاد السوفياتي، التي، كما نستطيع أن نرى اليوم عبر استرجاعنا للماضي، تشكل فترة تاريخية متماسكة آلت الآن إلى زوال؟ إننا لا نعرف ما هو آت، ولا ما ستكون عليه الألفية الثالثة، غير أن بوسعنا الجزم بأن القرن العشرين الوجيز قد أسهم في صياغة المستقبل. ومهما يكن من أمر، فليس ثمة شك جدي في أن أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين قد شهدت خاتمة حقبة من تاريخ العالم وبداية حقبة جديدة. تلك هي المعطيات الجوهرية أمام مؤرخي ذاك القرن، لأنهم، بذلك، يستطيعون التكهن بالمستقبل في ضوء فهمهم

للماضي؛ ذلك أن مهمتهم ليست بيع المعلومات السرية في رهان سباق الخيل. إن سباقات الخيل الوحيدة التي يستطيعون الادعاء بتناولها وتحليلها هي السباقات التي ربحت أو خسرت. وعلى أي حال، فإن سجل المتنبّئين في الثلاثين أو الأربعين سنة التي سبقت تسعينيات القرن العشرين، مهما بلغت مؤهلاتهم التنبؤية المهنية، هو من السوء الفاضح بحيث لم تعد تثق به، أو تدّعي الثقة به، إلا الحكومات ومعاهد البحث الاقتصادي.

في هذا الكتاب تبدو بنية القرن العشرين الوجيز أشبه بصورة ثلاثية الأبعاد أو بشطيرة تاريخية. إن عصر الكارثة، الممتد من عام 1914 إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، جاء في أعقاب فترة تتراوح بين خمس وعشرين وثلاثين سنة من النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي الاستثنائيين التي ربما غيرت المجتمع الإنساني بأعمق مما فعلته أي فترة أخرى تماثلها في العصر. وتبدو، من خلال استرجاع صور الماضي، كنوع من «العصر الذهبي»، وظلت كذلك إلى أن انتهت فجأة في أوائل السبعينيات. أما الجزء الأخير من القرن، فكان حقبة جديدة من التفسخ والالتباس والأزمات، وكان بالتأكيد كارثياً بالنسبة إلى بقاع واسعة من العالم مثل أفريقيا، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية السابقة، والأجزاء الاشتراكية السابقة من أوروبا. ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بدا أن مزاج أولئك الذين عكسوا ماضي القرن ومستقبله قد دخل في طور اكتئاب مطّرد ميّز نهاية القرن (Fin-de siècle). ومما يميز التسعينيات أن القرن العشرين الوجيز عبر خلال فترة قصيرة من «العصر الذهبي»، في مساره بين أزمة وأخرى إلى مستقبل مجهول وإشكالي، ولكنه لم يكن بالضرورة ينذر، بنهاية العالم. ولكن، مع أن المؤرخين يرغبون في تذكير المتكهنين الميتافيزيقيين بِـ «نهاية التاريخ»، فسيكون هناك مستقبل. والتعميم اليقيني المؤكد تماماً حول التاريخ هو أن التاريخ سيمضي قدماً طالما بقي الجنس البشري.

تلك هي المحاور التي تدور حولها المناقشات في هذا الكتاب. إنه يبدأ بالحرب العالمية الأولى التي ميزت انهيار الحضارة (الغربية) للقرن التاسع عشر. وكانت تلك الحضارة رأسمالية في اقتصادها، ليبرالية في تكوينها الدستوري والقانوني، بورجوازية في صورة طبقتها المهيمنة المتميزة التي تمجد تقدم العلم والمعرفة والتربية، والارتقاء المادي والمعنوي. وتؤمن إيماناً راسخاً بمركزية أوروبا، مهد ثورات العلوم والفنون والسياسة والصناعة، والقارة التي تغلغل اقتصادها، وغزا جنودها وأخضعوا معظم بقاع المعمورة، ونما سكانها (بما في ذلك التدفق الواسع المطّرد للمهاجرين وذريتهم) حتى غدوا يمثلون ثلث الجنس البشري، وشكلت دولها الكبرى نظام السياسة الدولية[1].

كانت العقود الممتدة من بداية الحرب العالمية الأولى حتى الثانية هي «عصر الكارثة» لهذا المجتمع. ذلك أنه أخذ، طوال أربعين عاماً، يتعثر بين نائبة وأخرى. وجاءت أوقات امتنع فيها حتى المحافظون الأذكياء عن المراهنة على بقائه. لقد اهتزت أركانه جراء حربين عالميتين، أعقبتهما موجتان من التمرد والثورة العالمية جلبتا إلى السلطة نظاماً زعم أنه بديل مقدر تاريخياً للمجتمع البورجوازي والرأسمالي، وانتشر فوق سدس الكرة الأرضية أول الأمر، ثم أصبح بعد الحرب العالمية الثانية شاملاً لثلث سكان المعمورة. واهتزت

---

(1) حاولت أن أصف وأشرح صعود هذه الحضارة في سفر تاريخي من ثلاثة مجلدات حول «القرن التاسع عشر المديد» (من أواخر سبعينيات القرن الثامن عشر حتى عام 1914). كما حاولت أن أحلل أسباب انهيارها. ومن وقت إلى آخر، سيشير النص الذي بين أيدينا، حسب مقتضى الحال، إلى تلك المجلدات (**عصر الثورة** *The Age of Revolution, 1789-1848*) **وعصر رأس المال** (*The Age of Capital, 1848-1875*) **وعصر الإمبراطورية** (*The Age of Empire, 1875-1914*).

[انظر ترجمة الدكتور فايز الصُيَّاغ لهذه المجلدات الثلاثة لإريك هوبْزْباوْم، الصادرة عن المنظمة العربية للترجمة بدعم من مؤسسة ترجمان في الأعوام 2007، 2008، 2011 على التوالي].

الإمبراطوريات الكولونيالية الضخمة التي تأسست قبل «عصر الإمبراطورية» وأثناءه، واندثرت. ولم يطل غير أن تاريخ الإمبريالية الحديثة برمته، الذي ظل راسخاً شديد الثقة بنفسه حتى وفاة فكتوريا ملكة بريطانيا العظمى، لم يطل به الأمر أكثر من عمر فرد واحد هو، على سبيل المثال، ونستون تشرشل (1874-1965).

وأكثر من ذلك، إن أزمة اقتصادية عالمية عميقة غير مسبوقة قد أركعت أقوى الاقتصادات الرأسمالية على ركبتيها، وكأنها تعكس إلى الوراء الاتجاه نحو خلق اقتصاد عالمي كوني واحد، وهو ما كان انجازاً مشهوداً لرأسمالية القرن التاسع عشر الليبرالية. بل إن الولايات المتحدة الأميركية التي نجت من الحرب والثورة بدت على وشك الانهيار. وفيما كان الاقتصاد يواجه العثرات اختفت تماماً مؤسسات الديمقراطية الليبرالية في الفترة الممتدة بين عامي 1917 و1942 من العالم، باستثناء جزء يسير من أوروبا وأجزاء من أميركا الشمالية وأسترالاسيا، مع تقدم الفاشية والأنظمة والحركات المتسلطة الدائرة في فلكها.

كان التحالف المؤقت والمستهجن بين الرأسمالية الليبرالية والشيوعية دفاعاً عن النفس ضد هذا التحدي هو وحده الكفيل بإنقاذ الديمقراطية، ذلك أن الانتصار على ألمانيا الهتلرية الذي كان قد تحقق أساساً، ما كان له أن يتحقق إلا بواسطة الجيش الأحمر. وهذه الفترة من التحالف الرأسمالي الشيوعي ضد الفاشية ـ وهي فترة الثلاثينيات والأربعينيات تحديداً ـ تشكل، في أكثر من ناحية، المنعطف الفاصل في تاريخ القرن العشرين ولحظته الحاسمة. إنها، من أكثر من ناحية، لحظة التناقض التاريخي في علاقة الرأسمالية بالشيوعية الذي استمر معظم القرن، في حالة من العداء المستحكم، باستثناء الفترة القصيرة المعادية للفاشية. وكان انتصار الاتحاد السوفياتي على هتلر إنجازاً للنظام الذي أوجدته ثورة أكتوبر، وهذا

ما تبيّنه مقارنة أداء الاقتصاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية بأداء الاقتصاد الرأسمالي القيصري في الحرب العالمية الأولى (Gatrell/ Harrison 1993). ولولا ذلك لكان من الممكن لعالم الغرب اليوم (خارج الولايات المتحدة) أن يضم منظومة من التنويعات على مفهوم الأنظمة الفاشية الشمولية بدلاً من منظومة من التنويعات على أساس ليبرالي برلماني. ومن سخريات هذا القرن العجيب أن أعظم النتائج الباقية لثورة أكتوبر التي كان هدفها الإطاحة الشاملة بالرأسمالية، كان إنقاذ خصومها في الحرب والسلام على حد سواء، ونعني بذلك تزويدها للرأسمالية بالحافز والخوف لإصلاح نفسها بعد الحرب العالمية الثانية، وتعزيزها بإشاعة التخطيط الاقتصادي وتجهيزه ببعض الإجراءات اللازمة لإصلاحه.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الرأسمالية الليبرالية، بعد أن نجت ـ بل حالما نجت ـ من التحدّي الثلاثي: الانهيار الاقتصادي والفاشية، والحرب، حتى بدت في مواجهة مع التقدم العالمي للثورة التي صار بوسعها الآن أن تحتشد حول الاتحاد السوفياتي الذي برز كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية.

وبوسعنا أن نرى اليوم عبر استحضار صورة الماضي، أن قوة التحدّي الاشتراكي الكوني للرأسمالية إنما كانت، على الرغم من ذلك، تكمن في ضعف خصمه، فلم يكن لولا انهيار مجتمع القرن التاسع عشر البورجوازي في «عصر الكارثة» لثورة أكتوبر أو الاتحاد السوفياتي أن يظهر للوجود. إن النظام الاقتصادي المرتجل الذي قام على حطام سفينة أوروبا الآسيوية الزراعية للإمبراطورية القيصرية السابقة باسم الاشتراكية ما كان ليعتبر نفسه، أو يعتبره الآخرون، بديلاً عالمياً واقعياً للاقتصاد الرأسمالي. مثلما كان الانهيار الكبير في فترة الثلاثينيات هو ما أظهره على الصورة التي بدا بها، كان تحدي الفاشية هو ما جعل الاتحاد السوفياتي أداة لا يمكن الاستغناء عنها

لإلحاق الهزيمة بهتلر، وبالتالي أن يصبح إحدى قوتين عظميين هيمنت المواجهة بينهما على النصف الثاني من القرن العشرين الوجيز وأثارت فيه الفزع، فيما عملت ـ كما نرى الآن كذلك ـ على استقرار تكوينه السياسي من عدة نواحٍ. وما كان الاتحاد السوفياتي ليجد نفسه لفترة عقد ونصف من الزمن في أواسط القرن العشرين زعيماً لـ «معسكر اشتراكي» يضم ثلث الجنس البشري واقتصاداً بدا، لفترة وجيزة، وكأنه قادر على أن يتفوق على النمر الاقتصادي الرأسمالي.

ترى، كيف ولماذا وجدت الرأسمالية نفسها بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو أدهشت به الآخرين مثلما أدهشت نفسها، تنهض وتمضي قُدماً نحو عصر ذهبي لا سابق له وربما غير معهود امتد من 1947 ـ 1973، لعل هذا هو السؤال الرئيس الذي يواجه المؤرخين في القرن العشرين. وليس ثمة اتفاق على جواب واحد حتى الآن، ولا أزعم أنني أستطيع أن أقدم جواباً مقنعاً. ربما ينبغي على التحليل المقنع أن ينتظر بعض الوقت حتى يمكن أن نرى «الموجة الطويلة» للنصف الثاني من القرن العشرين برمتها من المنظور المناسب. ومع أننا نستطيع الآن أن نلقي نظرة إلى الخلف على «العصر الذهبي» بأكمله، فإن «عقود الأزمات» التي عاشها العالم منذ ذلك الحين لمّا تستكمل عند وضع هذا الكتاب. وما نستطيع أن نقيّمه بثقة كبيرة هو التأثير والحجم الاستثنائي للتحول الثقافي والاجتماعي والاقتصادي اللاحق، الأعظم والأسرع والأكثر أهمية في التاريخ المدون.

سنناقش بعض أوجه ذلك التحول في النصف الثاني من هذا الكتاب. وقد ينظر مؤرخو القرن العشرين في الألفية الثالثة إلى تأثير القرن الهائل في التاريخ على أنه التأثير الذي أحدثته تلك الفترة المذهلة. إذ إن التبدلات التي أجرتها على حياة الإنسان في بقاع الأرض كافة كانت عميقة بقدر ما كانت غير قابلة للارتداد. والأهم من ذلك أنها لاتزال مستمرة. إن الصحفيين والكتاب الفلسفيين الذين

استشفوا في سقوط الإمبراطورية السوفياتية «نهاية العالم» كانوا على خطأ. ولعل الحجة الأفضل هي أن نقول إن الربع الثالث من القرن يمثل خاتمة الألف السابع أو الثامن للتاريخ البشري الذي بدأ مع اكتشاف الزراعة في العصر الحجري، لأنه، على الأقل، أنهى حقبة طويلة كانت الأغلبية الغالبة من الجنس البشري تعيش فيها على استنبات الطعام وتربية الحيوانات.

وقياساً على ذلك، فإن تاريخ المجابهة بين «الرأسمالية» و«الاشتراكية، بتدخل أو من دون تدخل من جانب دول أو حكومات مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تدّعي تمثيل هذا الطرف أو ذاك، سيبدو محدود الأهمية في السياق التاريخي، إذا ما قورن ـ على المدى الطويل ـ بحروب القرنين السادس عشر والسابع عشر الدينية أو بالحروب الصليبية. ومن الطبيعي أن يبدو ضخماً لمن عاشوا جانباً من القرن العشرين الوجيز، وهو يبدو كذلك في هذا الكتاب لأن من وضعه كاتب ينتمي إلى القرن العشرين ليطلع عليه قراء نهاية ذلك القرن. إن الثورات الاجتماعية، والحرب الباردة، وطبيعة وحدود الأعطاب القاتلة التي أصابت «الاشتراكية الحقّة القائمة» وانهيارها، هي التي يناقشها هذا الكتاب مناقشة مستفيضة. ومن المهم أن نتذكر مع ذلك أن التأثير الكبير والمستمر للأنظمة التي استلهمت ثورة أكتوبر كانت عامل تسريع قوي لتحديث الدول الزراعية المتخلفة. وتزامنت انجازاتها في هذا الصدد مع العصر الذهبي للرأسمالية. غير أننا لن نتفحص هنا إلى أي مدى كانت الاستراتيجيات المتنافسة فاعلة، أو حتى واعية، في إجهازها على عالم أجدادنا. فحتى بداية الستينيات، كما سنرى، بدت وكأنها تتنافس بصورة متوازنة ـ وتلك وجهة نظر تبدو مجافية للمنطق في أعقاب انهيار الاشتراكية السوفياتية، مع أن رئيسة لوزراء بريطانيا في حديث لها مع رئيس أميركي كانت لاتزال ترى في الاتحاد السوفياتي دولة سرعان ما يتفوّق «اقتصادها المنتعش على المجتمع الرأسمالي

في السباق نحو الثروة المادية» (Horne, 1989, p. 303). ومما تجدر ملاحظته هنا في جميع الأحوال أن بلغاريا الاشتراكية والإكوادور غير الاشتراكية كانت تجمعهما في الثمانينيات نقاط مشتركة أكثر بكثير مما كانت تجمع البلدين عام 1939.

وعلى الرغم من أن سقوط الاشتراكية السوفياتية ونتائجه الضخمة السلبية التي لمّا تحسب تماماً، كان الحدث الأكثر إثارة في «عقود الأزمات» التي تلت «العصر الذهبي»، فقد كانت تلك عقود أزمة شاملة أو عالمية، تركت آثارها على أجزاء متفرقة من العالم بطرق ودرجات مختلفة؛ ولكنها أثرت على الجميع بصرف النظر عن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ذلك أن «العصر الذهبي» قد خلق، لأول مرة في التاريخ، اقتصاداً كونياً عالمياً وحيداً ومتكاملاً يعمل إلى حد كبير عبر الحدود (أي عبر القوميات)، وبالتالي، فهو يخترق كذلك حدود أيديولوجيا الدولة. ونتيجة لذلك قُوّضت الأفكار التي كانت قد تقبلتها مؤسسات في جميع الأنظمة والأنساق. وفي بادئ الأمر كانت اضطرابات السبعينيات تعتبر مجرد وقفة واعدة في «القفزة الكبرى إلى الأمام» للاقتصاد العالمي، وكانت بلدان من شتى الأنظمة والأنماط الاقتصادية والسياسية تتطلع إلى حلول مؤقتة. واتضح بصورة متزايدة أنها كانت حقبة الصعوبات الطويلة الأجل، وأن الدول الرأسمالية سعت خلالها لإيجاد حلول جذرية يطرحها، في أغلب الأحيان، اللاهوتيون العلمانيون من دعاة السوق الحرة غير المقيدة ممن كانوا يرفضون السياسات التي خدمت الاقتصاد العالمي جيداً في العصر الذهبي، ولكنها تبدو اليوم أنها قد منيت بالإخفاق. بيد أن المغالين في تطبيق شعار «دعه يعمل» (Laissez-Faire) لم يكونوا أكثر نجاحاً من غيرهم. في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، وجد العالم الرأسمالي نفسه مرةً أخرى يترنح تحت وطأة السنين الممتدة بين الحربين، والتي بدا أن العصر الذهبي قد طواها، مثل: البطالة الواسعة، والاختناقات

الاقتصادية الدورية القاسية، والمواجهة الصارخة المتعاظمة باطراد بين المتسوّلين ومجتمع الوفرة المرفّه، وبين إيرادات الدولة المحدودة ونفقاتها غير المحدودة. وكانت الدول الاشتراكية باقتصاداتها المتأرجحة المزعزعة حالياً، تُساق إلى انسلاخات مماثلة أو أشد عن ماضيها، وتدفع، كما نعلم، نحو الانهيار. ويمثل ذلك الانهيار مؤشراً لنهاية «القرن العشرين الوجيز»، بينما كانت الحرب العالمية الأولى مؤشراً لبدايته. وهذه هي النقطة التي ينتهي تاريخي عندها.

إنه ينتهي ـ كأي كتاب ينجز في أوائل التسعينيات ـ بوجهة نظر مبهمة، فانهيار جزء من العالم قد كشف مواطن العطب في الجزء الباقي. مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بات مؤكداً أن الأزمة العالمية لم تكن عامة بالمعنى الاقتصادي فحسب، بل هي عامة أيضاً بالمعنى السياسي. فانهيار الأنظمة الشيوعية ما بين إيستريا (Istria) وفلاديفوستوك (Vladivostok) لم يفضِ إلى خلق فضاء هائل من الزعزعة السياسية وعدم الاستقرار والفوضى والحرب الأهلية فحسب، بل أسفر كذلك عن تدمير النظام الدولي الذي أرسى قواعد العلاقات الدولية نحو أربعين عاماً. كما كشف الانهيار قلق الأنظمة السياسية الداخلية التي قامت أساساً على ذلك التوازن. وقد عملت التوترات والاقتصادات المضطربة على تفويق الأنظمة السياسية للديمقراطية الليبرالية، سواء منها البرلمانية أو الرئاسية، التي نجحت في أداء مهماتها في البلدان الرأسمالية المتطورة منذ الحرب العالمية الثانية. كذلك زعزعت أركان كل نظام سياسي في العالم الثالث، فقد وجدت الوحدات السياسية الأساسية، وهي «الدول ـ القومية» الإقليمية المستقلة ذات السيادة، بما في ذلك أقدمها وأكثرها استقراراً، نفسها وقد تجاذبتها قوى الاقتصاد المتخطية للحدود أو المتعدية للجنسيات والقوى القومية الفرعية للمناطق الانفصالية والجماعات الإثنية. ومن المفارقات التاريخية أن بعض هذه الجماعات كانت تطالب لنفسها بمكانة غير واقعية عفى عليها الدهر

بوصفها دولة قومية مصغرة ذات سيادة. لقد كان مستقبل السياسة غامضاً، ولكن أزمتها في نهاية القرن العشرين الوجيز كانت واضحة كل الوضوح.

غير أن الأزمة الاجتماعية والأخلاقية التي عكست الجَيَشان الذي اكتنف الحياة الإنسانية بعد خمسينيات القرن كانت أكثر وضوحاً من القلاقل في عالم الاقتصاد وعالم السياسة، ووجدت تعبيراً عنها على نطاق واسع، وبصورة مشتتة، في «عقود الأزمات». لقد كانت أزمة معتقدات وافتراضات قام على أساسها المجتمع الحديث منذ كسب «المحدثون» معركتهم الشهيرة ضد «القدامى» في أوائل القرن الثامن عشر. إنها أزمة الافتراضات العقلانية والإنسانية، المشتركة بين الرأسمالية الليبرالية والشيوعية، وهي ما جعل التحالف القصير والحاسم بينهما أمراً ممكناً ضد الفاشية التي رفضتهما معاً. وقد لاحظ المراقب الألماني المحافظ مايكل شتورمر (Michael Stürmer)، بحق عام 1993، أن معتقدات كل من الشرق والغرب كانت هي موضع الخلاف:

"ثمة تواز عجيب بين الشرق والغرب، ففي الشرق، تصر عقيدة الدولة على أن البشرية كانت سيدة مصيرها. لكننا نعتقد كذلك، بصيغة أقل رسمية وأقل تطرفاً من هذا الشعار نفسه، وهي أن البشرية كانت في طريقها إلى أن تصبح سيدة مصائرها. لقد اختفى ادعاء القدرة الكلية تماماً في الشرق، واختفى عندنا نسبياً، ولكن كلا الجانبين عانى من «تحطم السفينة» (Stürmer, from Bergedorf, 98, p. 95).

ومن المفارقات أن الحقبة التي كانت ادعاءاتها الوحيدة تنحصر في أنها قدمت للبشرية خدمة تعتمد على الانتصارات الضخمة للتقدم المادي القائم على العلم والتقنية، قد انتهت إلى رفض هذه الانتصارات من جانب هيئات أساسية للرأي العام وأفراد يدعون أنهم مفكرون في الغرب.

بيد أن الأزمة الأخلاقية لم تكن مجرد أزمة تتعلق بالافتراضات حول الحضارة الحديثة، بل كانت كذلك أزمة البُنَى التاريخية للعلاقات الإنسانية التي ورثها المجتمع الحديث عن المجتمع قبل - الصناعي وقبل - الرأسمالي والتي مكّنته، كما نستطيع أن نرى اليوم، من أن يؤدي وظائفه. لم تكن أزمة شكل ما من أشكال تنظيم المجتمعات، بل أزمة هذه الأشكال جميعاً. لقد كانت الدعوات الغريبة من أجل «مجتمع مدني» غير محدد الهُوية، من أجل «جماعة» هي صوت الأجيال التائهة. وكانت تسمع في عصر عُدّت فيه مثل هذه الكلمات التي فقدت معانيها التقليدية، مجرد عبارات جوفاء. ولم تعد ثمة طريقة أخرى لتحديد هُوية الجماعة غير تحديد هُوية الخارجين عنها.

وعلى حد تعبير الشاعر ت. س. إليوت (T. S. Eliot)، «سينتهي العالم لا بضجة مدوّية، بل بنشيج». غير أن القرن العشرين الوجيز انتهى بكليهما.

III

كيف يمكن مقارنة عالم التسعينيات بعالم 1914؟ إن الأخير يضم خمسة أو ستة بلايين نسمة، ربما أكثر بثلاث مرات من تعداد البشر عند نشوب الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أن من قضى من البشر خلال «القرن العشرين الوجيز» كانوا أكثر بما لا يقاس ممن قضوا بفعل قرار إنساني في أي وقت مضى من التاريخ. ويشير تقدير حديث إلى أن وفيات القرن تقدر بـِ 187 مليوناً (Brzezinski, 1993)، أي ما يعادل ما يزيد على واحد من عشرة من مجموع السكان عام 1900. وكان معظم الناس في التسعينيات أطول قامة وأثقل وزناً من آبائهم، وكانوا أفضل تغذية وأطول عمراً على الرغم من أن كوارث الثمانينيات والتسعينيات في أفريقيا وأميركا اللاتينية والاتحاد السوفياتي السابق قد تجعل من الصعب تصديق

ذلك. وأصبح العالم أغنى بما لا يقاس من ذي قبل في قدرته على إنتاج البضائع والخدمات بتنوعها غير المحدود. ولولا ذلك لما كان بالإمكان تدبر أمر سكان الأرض الذين تضاعف عددهم بضع مرات عما كانوا عليه على مدى التاريخ البشري. وحتى الثمانينيات، كان معظم الناس يعيشون حياة أفضل من حياة آبائهم، بل إنهم في ظل بعض الاقتصادات المتقدمة، عاشوا أفضل مما كانوا يتوقعون أو يتصورون. وعلى مدى عدة عقود في أواسط ذاك القرن، بدا أنه قد وُجِدت السبل لتوزيع جانب من الثروات الضخمة على الأقل بدرجة من العدل على العاملين في البلدان الأغنى، ولكن كفة اللامساواة عادت ورجحت وأصبحت لها اليد العليا بحلول نهاية القرن. وزحفت اللامساواة على نطاق واسع داخل البلدان «الاشتراكية» السابقة، حيث ساد نوع من المساواة في القرن. وقد أصبحت البشرية اليوم أفضل تعليماً بكثير مما كانت عليه عام 1914. ولعلها المرة الأولى في التاريخ التي يمكن فيها بالفعل أن نصف البشر بأنهم متعلمون، على الأقل في الإحصاءات الرسمية، على الرغم من أن أهمية هذا الانجاز تبدو أقل جلاءً في نهاية القرن مما كانت عليه عام 1914، نظراً إلى الفجوة الضخمة، وربما المتعاظمة بين الحد الأدنى للجدارة المقبولة رسمياً بوصفها الإلمام بالقراءة والكتابة ـ ويشار إليها غالباً بِـ «الأمية الوظيفية» ـ والتمكن من القراءة والكتابة التي لاتزال متوقعة على مستويات النخبة.

لقد حفل العالم بالتقنيات الثورية المتقدمة باطراد، انطلاقاً مما حققته العلوم الطبيعية من انتصارات كان يمكن تلمّس بوادرها عام 1914، غير أن محاولات ارتيادها لم تكن قد تبلورت آنذاك. ولعل النتيجة العملية الأكثر إثارة للاهتمام هي أن هذه التقنيات تجلت في ثورة المواصلات والاتصالات، التي وضعت في متناول عالمنا استحضار المعلومات ووسائل المتعة بسهولة أكثر بكثير مما كان متاحاً للأباطرة عام 1914، على مدار اليوم والساعة وفي كل بيت.

وجعلت الناس يتحدثون بعضهم إلى بعض عبر القارات والمحيطات بلمس بضعة أزرار، ولأغراض عملية جداً، كما محت المزايا الثقافية للمدينة على الريف.

لماذا، إذاً، لم ينته العالم بالاحتفال بهذا التقدم المدهش الذي لا مثيل له، بل انتهى إلى حالة من التوجس؟ لماذا نظر كثير من العقول المفكرة، كما تدل الشهادات التي تصدرت هذا الفصل، نظرة عدم رضا، ومن دون ثقة في المستقبل بالتأكيد؟ مما لا شك فيه أن السبب لا يعود إلى أن هذا القرن كان الأشد فتكاً مما دونته سجلات التاريخ، سواء من حيث حجم الحروب التي حفل بها أو من حيث تواترها أو طول أمدها، على الرغم من توقفها ظاهرياً ولبرهة قصيرة في العشرينيات، بل إن السبب يعود كذلك إلى الحجم الهائل من الكوارث الإنسانية التي أنتجها هذا القرن، بدءاً من أعظم المجاعات في التاريخ، وانتهاء بالإبادة الجماعية المنظمة. وخلافاً لـ «القرن التاسع عشر المديد» الذي بدا، كما كان بحق، فترة من التقدم/ الأخلاقي والفكري والمادي المستمر؛ أي تحسناً في أوضاع الحياة الحضارية، كان ثمة تراجع ملحوظ منذ 1914 في المعايير التي اعتبرت في ما بعد طبيعية في الدول المتقدمة وفي أوساط الطبقات الوسطى، وكان يُعتقَد، بثقة، أنها ستنتشر في المناطق الأكثر تخلفاً ولدى أقل الطبقات استنارةً بين السكان.

وحيث إن ذاك هذا القرن قد علّمنا، ولايزال، أن البشر يمكن لهم أن يعيشوا في ظل أكثر الأوضاع وحشية ولا طاقة للإنسان بها، نظرياً، فليس من السهل أن نستوعب مدى العودة، المتسارعة لسوء الطالع، إلى ما كان يمكن لأجدادنا في القرن التاسع عشر أن ينعتوه بمعايير البربرية. ونحن ننسى أن الثوري العجوز فريدريك إنجلز (Fredrick Engels). قد تولاه الفزع عند انفجار قنبلة للجمهوريين الأيرلنديين في «قاعة ويستمنستر» (Westminister) لأنه اعتقد، وهو

المحارب القديم، أن الحرب قد اشتعلت ضد المحاربين وليس ضد غير المحاربين. ونحن ننسى أن المذابح المتعمدة في روسيا القيصرية التي أثارت (بصورة مبررة) استنكار الرأي العام ودفعت بملايين اليهود الروس عبر الأطلسي بين عامي 1881 و1914، كانت ضئيلة وقد لا تستحق الذكر إذا ما قيست بالمذابح المعاصرة: فقد كان الموتى يعدّون بالعشرات لا بل بالمئات، ناهيك بالملايين. ونحن ننسى أن «ميثاقاً» دولياً قد نص ذات يوم على أن الأعمال العدائية في الحرب «ينبغي ألا تُشن من دون إنذار علني ومسبق في صورة إعلان مبرر للحرب، أو إنذار نهائي بإعلان مشروط للحرب». ترى، متى نشبت آخر حرب بمثل هذا الإعلان الصريح أو الضمني؟ أو متى انتهت حرب بمعاهدة رسمية للسلام التفاوضي بين الدول المتحاربة؟ لقد كانت الحروب خلال القرن العشرين تنشب بصورة متزايدة ضد اقتصاد الدول وبناها التحتية وضد سكانها المدنيين. إذ إنه منذ الحرب العالمية الأولى، كان عدد الضحايا المدنيين في الحرب أكبر بكثير من عدد الضحايا العسكريين لدى جميع الدول المتحاربة، ما عدا الولايات المتحدة. كم عدد من يتذكر منا ما كان يعتبر من المسلمات البديهية عام 1914، ومؤداه:

إن الحرب المتحضرة، كما تنبئنا الكتب المدرسية، تقتصر قدر المستطاع على شل القوات المسلحة للعدو؛ وإلا فإن الحرب ستتواصل حتى يُباد أحد الطرفين. «وقد برزت أسباب وجيهة... دفعت إلى تحويل هذه الممارسة إلى عرف تقليدي بين دول أوروبا» (*Encyclopedia Britannica*, XI ed., 1911, art: War).

ونحن لا نتغاضى أبداً عن اللجوء إلى التعذيب، أو حتى الجريمة، كجزء طبيعي من عمليات الأمن العام في الدول الحديثة، ولكننا قد نخفق في أن نقدّر تماماً مدى ما يمثله ذلك من نكوص وردّة مثيرة في عهود طويلة من التطور القانوني، منذ أول إلغاء

للتعذيب في بلد غربي عام 1780 وحتى عام 1914.

ومهما يكن من أمر، فإن العالم في أواخر «القرن العشرين الوجيز» لا يمكن مقارنته بالعالم في بدايته، بمعنى المحاسبة التاريخية، بـِ «أكثر» أو «أقل». لقد كان عالماً مختلفاً نوعياً من ثلاثة جوانب على الأقل.

فهو، **أولاً**، لم يعد عالماً مركزه أوروبا. فقد جلب هذا القرن معه، عندما بدأ، انحدار وسقوط أوروبا التي كانت المركز الذي لا ينازع للقوة، والثروة، والفكر، و«الحضارة الغربية». لقد تناقص الأوروبيون وأحفادهم من ربع البشرية تقريباً إلى السدس على الأكثر، أي إلى أقلية متقلصة تعيش في بلدان تكاد تعيد إنتاج سكانها لا أكثر، وتتمترس، وتحصن نفسها في معظم الأحوال، مع بعض الاستثناءات المشرقة كالولايات المتحدة الأميركية (حتى التسعينيات)، ضد الهجرة من مناطق الفقر. والصناعات التي كانت أوروبا تتصدر فيها موقع الريادة هاجرت إلى مكان آخر. والبلدان التي كانت تتطلع إلى أوروبا عبر المحيطات باتت الآن تتحول إلى وجهات أخرى. وإن أستراليا ونيوزيلندا، وحتى الولايات المتحدة القابعة بين محيطين، قد وجدت المستقبل في المحيط الهادئ، مهما كان ذلك يعنيه على وجه الدقة. وقد اختفت «القوى العظمى» لعام 1914، وكلها قوى أوروبية، مثلما اختفى الاتحاد السوفياتي، وريث روسيا القيصرية، أو انكمشت إلى وضع إقليمي أو إلى مستوى المقاطعات، مع استثناء محتمل لألمانيا. وقد أظهرت عمق هذا الانحدار الجهود الرامية إلى ابتكار «جماعة أوروبية» «فوقومية» واحدة، وإيجاد شعور بالهُوية الأوروبية يتطابق معها، ويحل محل الولاءات القديمة للأمم والدول التاريخية.

هل كان ذلك التغير بالغ الأهمية، لغير المؤرخين السياسيين؟ ربما كان الجواب بالنفي، لأن ذاك التغير لم يعكس إلا تبدلات طفيفة في البنى الاقتصادية والفكرية والثقافية للعالم. فقد كانت

الولايات المتحدة، حتى في عام 1914، أكبر اقتصاد صناعي، والرائد الأكبر، والنموذج، والقوة الدافعة للإنتاج الشامل والثقافة الجماهيرية التي غزت العالم في غضون «القرن العشرين الوجيز». كما كانت، على الرغم من الكثير من الخصائص الذاتية المميزة، امتداداً لأوروبا لما وراء البحار، وأدرجت نفسها في نطاق القارة القديمة تحت مظلة «الحضارة الغربية». وبصرف النظر عن آفاق المستقبل المفتوحة أمامها في التسعينيات، فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية أواخر القرن أكثر من تعويض عن التخلي عن التصنيع وتحول الإنتاج إلى دول أخرى. وبهذا المعنى، فإن الانطباع عن الانحطاط الكامل للمركز الأوروبي القديم أو العالم «الغربي» انطباعاً سطحياً.

وكان التحول **الثاني** أكثر أهميةً. ففي غضون الفترة الممتدة بين عام 1914 وبداية التسعينيات، تزايد تحول العالم إلى وحدة عمل آلي مفردة، وذلك ما لم يكن، وما كان يمكن، أن يتحقق عام 1914. والواقع أن العالم قد غدا اليوم لعدة أغراض وبخاصة في النواحي الاقتصادية، وحدة العمل الآلي الأساسية، في حين تضاءلت الوحدات القديمة، مثل «الاقتصادات الوطنية»، المحددة بسياسات الدول الإقليمية، إلى تعقيدات ناجمة عن الأنشطة المتعدية للحدود القومية. والمرحلة التي وصلت في التسعينيات إلى إنشاء «**القرية الكونية**» (Global Village) ـ وهي عبارة ظهرت في الستينيات (Macluhan, 1962) ـ لن تبدو متقدمة كثيراً في نظر المراقبين في منتصف القرن الحادي والعشرين، ولكنها لم تقتصر على تحويل بعض الأنشطة الاقتصادية والتقنية، ولا العمليات العلمية فحسب، بل حولت كذلك جوانب مهمة من الحياة الخاصة، ولاسيّما مع التسارع الذي لا يمكن تخيله في مجال المواصلات والاتصالات. ولعل الميزة الصارخة لنهاية القرن العشرين هي التوتر بين هذه العلمية المتسارعة للعولمة وعجز كل من المؤسسات العامة والسلوك الجماعي للبشر عن مواكبتها. ومن المستغرب أن السلوك الإنساني

الفردي قد عانى اضطراباً أقل في التكيف مع عالم الفضائيات التلفازية والبريد الإلكتروني، وقضاء العطل في جزر سيشل والسفر عبر المحيطات.

أما التحول **الثالث**، والأكثر إثارة للقلق من أكثر من ناحية، فهو انحلال النماذج القديمة للعلاقات الاجتماعية الإنسانية، بالإضافة إلى انقطاع الروابط بين الأجيال، أي بين الماضي والحاضر. وتجلّى ذلك بشكل خاص في معظم البلدان المتطورة التي تبنت النموذج الغربي للرأسمالية، حيث سيطرت قيم الفردية الاجتماعية المطلقة في الأيديولوجيات الرسمية وغير الرسمية على السواء، على الرغم من أن معتنقيها غالباً ما كانوا يستنكرون عواقبها الاجتماعية. ومع ذلك، فإن هذه النزعات كانت موجودة في مواقع أخرى، وقد عززها تآكل المجتمعات والأديان التقليدية، وكذلك بالتدمير، أو التدمير الذاتي، لمجتمعات «الاشتراكية الحقة».

إن مثل هذا المجتمع، المكوّن، في نواح أخرى، من تجمع غير مترابط، ولا يهتم أفراده إلا بإرضاء ذواتهم (سواء كان ذلك مغنماً، أو متعة، أو أي مسمّى آخر) كان قائماً ضمناً في صلب نظرية الاقتصاد الرأسمالي. ومنذ «عصر الثورة» تنبأ مراقبون من كل الأطياف الأيديولوجية بالتفكك اللاحق للوشائج الاجتماعية القديمة على أرض الواقع، ورصدوا هذا الاتجاه. ومن المعروف أن «**البيان الشيوعي**» قد أشاد في عبارة عميقة الدلالة بالدور الثوري للرأسمالية (إن البورجوازية.. قد مزقت، بلا رحمة، الروابط الإقطاعية الناشزة التي كبلت الإنسان وأخضعته لِـ «أسياده الطبيعيين»، ولم تترك بين الإنسان والإنسان إلا صلة المصلحة الذاتية البحت). ولكن هذه لم تكن في واقع الأمر الصورة التي كان عليها المجتمع الرأسمالي الجديد.

إن المجتمع الجديد لم يعمل من الناحية العملية على التدمير الشامل لكل ما ورثه من المجتمع القديم، بل حورّ إرث الماضي

بصورة انتقائية لما فيه مصلحته. وليس ثمة «لغز سوسيولوجي» حول استعداد المجتمع البورجوازي لاستحداث «فردانية راديكالية في الاقتصاد. . . وتمزيق جميع الروابط الاجتماعية التقليدية في هذه العملية» (أي تعترض سيرها)، مع التخوف من «فردانية تجريبية راديكالية» في الثقافة (أو في ميدان السلوك والأخلاق) (Daniel Bell, 1976, p. 18). وكان الأسلوب الأكثر فعالية لبناء اقتصاد صناعي يقوم على جهد الفرد الخاص ويتمثل في ربطه بحوافز لا علاقة لها بمنطق السوق الحرة ـ أي، على سبيل المثال، بالأخلاقية البروتستانتية؛ أو بالامتناع عن الإشباع الفوري. أو بأخلاقيات العمل الجاد؛ أو بواجبات الأسرة والثقة؛ ولكن، بالتأكيد، لا يتمثل في تمرد الأفراد الذي لا يرمي إلى شيء.

بيد أن ماركس (Karl Marx) وغيره ممن تنبأوا بتفكك القيم والعلاقات الاجتماعية القديمة لم يجانبوا الصواب. فقد كانت الرأسمالية قوة ثورية مستمرة ودائمة. وكان لابدّ أن تؤدي، منطقياً، إلى تفكيك حتى تلك الأجزاء من الماضي قبل الرأسمالي التي وجدتها ملائمة، بل ربما جوهرية، من أجل تطورها، وستنتهي إلى نشر واحد على الأقل من الأغصان التي كانت تجلس عليها. وكان ذلك هو ما كان يحدث منذ أواسط القرن. فقد أخذ الغصن بالتصدع والانكسار تحت تأثير الانفجار الاقتصادي الاستثنائي لـِ «العصر الذهبي» وما بعده، وما أعقبه من متغيرات اجتماعية وثقافية، ومن ثورة هي أعمق ما شهده أي مجتمع منذ العصر الحجري. وفي أواخر القرن، أصبح من الممكن أن نرى للمرة **الأولى** كيف سيكون شكل عالم ضاع فيه دور الماضي، بما فيه الماضي الحاضر. ولم تعد فيه الخرائط والمصورات القديمة التي أنارت درب البشر، زرافاتٍ ووحداناً، في حياتهم تمثل المشهد الذي نتحرك فيه، ولا البحر الذي نخوض عبابه. إنه عالم لا نعرف فيه أين تحط بنا عصا الترحال أو حتى السبيل الذي يتعين علينا أن نسلكه.

هذا هو الوضع الذي كان على جانب من الجنس البشري أن يتعامل معه في أواخر ذلك القرن، وستتعاظم أعداد من سيضطرون إلى ذلك في الألفية الجديدة. بيد أن الوجهة التي يقصدها الجنس البشري قد تكون أكثر وضوحاً وجلاءً آنذاك. وبوسعنا أن ننظر خلفنا إلى الطريق الذي أتى بنا إلى هنا. وذلك هو ما حاولت القيام به في هذا الكتاب. فنحن لا ندري ما سيكون عليه شكل المستقبل، مع أنني لم أقاوم الإغراء لاستكناه بعض مشكلاته التي كانت تطل من تحت أنقاض المرحلة التي شارفت على الانتهاء. لنأمل أن يكون عالماً أفضل وأعدل وأكثر قابلية للحياة، لأن الرياح في أواخر القرن المنصرم لم تأتِ بما تشتهي السفن.

القسم الأول

عصر الكارثة

الفصل الأول

عصر الحروب الشاملة

«صفوف من الوجوه المتذمرّة المقنعة بالخوف،
تغادر خنادقها متجهة نحو القمة
وحول معاصمهم يواصل الزمن الأجوف إيقاعه العجول،
تمضي بأيد متشابكة وعيون متلصصة،
وتتخبط في الوحل وآمالهم المتعثرة
أوّاه، يا يسوع، ارفع هذه الغُمّة»!

سيغفريد ساسون (Siegfried Sassoon, 1947, p. 71)

نظراً إلى المزاعم حول «بربرية» الهجمات الجوية، ربما يجدر بنا أن نحافظ على الظاهر بوضع قواعد أكثر اعتدالاً وقصر القصف، شكلياً، على أهداف ذات طابع عسكري محدد... لكي نتحاشى التأكيد أن الحرب الجوية قد جعلت من مثل هذه القيود أمراً عديم القيمة ومستحيلاً. وقد يمضي بعض الوقت قبل أن تنشب حرب أخرى يتعلم عامة الناس خلالها معنى القوة الجوية.

قواعد القصف الجوي (*Rules as to Bombardment by Aircraft*، 1921 (Townshend, 1986, p. 161).

(سرايیفو، 1946) هنا، كما في بلغراد، أرى في الشوارع أعداداً غفيرة من النسوة الشابات ممن لوح الشيب شعورهن أو ابيّضت شعورهن كلياً. لقد برح بوجوههن العذاب ولكنها لاتزال فتيّة، أما شكل أجسادهن، فإنه مازال يشي بعنفوان الصبا فيهن بصورة أكثر وضوحاً. ويبدو لي أنني أشاهد كيف لامست يد الحب الأخيرة رؤوس هاتيك الكائنات الواهنة.

هذا المشهد لا يمكن الحفاظ عليه للمستقبل؛ فسرعان ما تشتعل هذه الرؤوس شيباً وتندثر. وذلك مدعاة للأسى. فلا شيء يمكن أن يتحدث للأجيال القادمة بوضوح عن أزماننا أكثر من تلك الرؤوس الشابة التي علاها الشيب، وسرق منها ريعان الصبا.

ليكن لهم على الأقل، تذكار في هذه الحاشية الصغيرة.

علامات على الطريق (Andric, 1992, (*Signs by the Roadside*) .p. 50)

I

ذلك ما قاله إدوارد غراي (Edward Grey)، وزير خارجية بريطانيا العظمى، وهو يراقب أضواء «الوايت هول» (Whitehall) عشية اندلاع الحرب بين بريطانيا وألمانيا عام 1914، «ها هي الأنوار تنطفئ في جميع أرجاء أوروبا. ولن نراها تضاء ثانية في حياتنا». وفي فيينا، استعد الكاتب الساخر الشهير كارل كراوس (Karl Kraus) لتوثيق تلك الحرب وإدانتها في تحقيق مسرحي غير عادي يتألف من 792 صفحة أطلق عليه عنوان: **الأيام الأخيرة للبشرية** (*The Last Days of Humanity*). لقد رأى كلاهما الحرب العالمية على أنها نهاية العالم، ولم يكونا الوحيدين في ذلك. إنها لم تكن نهاية الإنسانية، مع أنه كانت هناك لحظات بدأ فيها جانب كبير من الجنس البشري غير بعيد من هذه النهاية. في غضون الواحد والثلاثين عاماً

من النزاع الدولي، ما بين إعلان النمسا الحرب على الصرب في 28 تموز/ يوليو 1914 واستسلام اليابان دون قيد أو شرط في الرابع من آب/ أغسطس عام 1945 ـ أي بعد أربعة أيام من انفجار القنبلة الذرية الأولى. وكانت ثمة بالتأكيد أوقات لابدّ أن الرب أو الأرباب الذين يعتقد الأتقياء بأنهم خلقوا العالم وما فيه، قد شعروا بالندم على ما فعلوا.

لقد نجا الجنس البشري، غير أن الصرح العظيم لحضارة القرن التاسع عشر تهاوى في خضم نيران الحرب العالمية، بعد أن تداعت أركانه. ولا يسعنا بغير ذلك أن نفهم القرن العشرين الوجيز. لقد كان موسوماً بالحرب. وعاش وفكر في ظلال حرب عالمية حتى عندما صمتت المدافع وسَكتت القنابل. إن تاريخه، أو تاريخ الحقبة الأولية للانهيار والكارثة، تحديداً، ينبغي أن يبدأ بتلك السنين الإحدى والثلاثين من الحرب العالمية.

وبالنسبة إلى من ترعرعوا وكبروا قبل عام 1914، كان التباين الصارخ من الشدة بحيث رفض كثيرون منهم ـ وبينهم جيل والديْ هذا المؤرخ ـ أو، على الأقل أفراد ذاك الجيل في وسط أوروبا، أن يروا أي استمرار للماضي. كان السلام يعني بالنسبة إليهم مرحلة ما قبل 1914؛ أما ما جاء بعد فلا يستحق هذه التسمية. وكان هذا أمراً مفهوماً. ففي عام 1914، لم يكن ثمة حرب كبرى على مدى قرن كامل، أي حرب تورطت فيها جميع الدول الكبرى أو غالبية المشاركين الكبار في اللعبة الدولية آنذاك، وهي الدول العظمى الأوروبية الست (بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا/ هنغاريا، وبروسيا ـ التي توسعت بعد 1871 إلى ألمانيا ـ وإيطاليا بعد أن توحدت)، ثم الولايات المتحدة واليابان. لم تنشب غير حرب واحدة قصيرة شارك فيها في القتال أكثر من دولتين من القوى العظمى، وهي «حرب القرم» (1854-1856) بين روسيا من جانب، وبريطانيا

وفرنسا من جانب آخر. يضاف إلى ذلك أن معظم الحروب التي تورطت فيها قوى كبرى كانت سريعة نسبياً. ولم تكن أطولها نزاعاً دولياً، بل كانت حرباً أهلية داخل الولايات المتحدة (1861-1865). وكان طول الحروب يقاس بالأشهر. بل حتى بالأسابيع (كما في حرب 1866 بين بروسيا والنمسا). وبين عام 1871 و1914 لم تقع في أوروبا على الإطلاق حروب عبرت فيها جيوش دول كبرى حدود دول أخرى معادية، على الرغم من أن اليابان في الشرق الأقصى قاتلت وهزمت روسيا في حرب 1904-1905، فعجلت بذلك بقيام الثورة الروسية.

لم يكن هناك حروب **عالمية** على الإطلاق. في القرن الثامن عشر، اصطرعت بريطانيا وفرنسا في سلسلة من الحروب تراوحت ميادينها بين الهند مروراً بأوروبا وحتى أميركا الشمالية وعبر محيطات العالم. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1815 و1914، لم تقاتل قوة كبرى دولة أخرى خارج نطاق إقليمها المباشر، على الرغم من شيوع الحملات العدوانية التي تشنها القوى الإمبريالية، أو ستصبح إمبريالية بطبيعة الحال، ضد أعداء أضعف في ما وراء البحار. وكانت أغلب تلك الحروب وحيدة الجانب بصورة مشهودة، كحروب الولايات المتحدة ضد المكسيك (1846-1848) وضد إسبانيا (1898)، والحملات المختلفة لتوسيع الإمبراطوريتين الاستعماريتين لكل من بريطانيا وفرنسا، على الرغم من تحول دفة الأمور مرة أو اثنتين، كاضطرار فرنسا إلى الانسحاب من المكسيك في ستينيات القرن التاسع عشر، وانسحاب الإيطاليين من أثيوبيا عام 1896، بل إن الدول الحديثة المتخاصمة الأشد خطراً، التي امتلأت ترساناتها باستمرار بتقانات الموت الساحقة المتفوقة، كانت تطمح في أحسن الأحوال إلى إرجاء انسحابها الحتمي. ووفرت مثل هذه الصراعات الغرائبية مادة لأدب المغامرات أو تقارير المراسلين الحربين، التي ابتكرت في أواسط القرن التاسع عشر، أكثر مما كانت قضايا ذات

صلة مباشرة بمعظم سكان الدول التي خاضتها وانتصرت فيها.

وقد تغير كل ذلك عام 1914، فقد ورطت الحرب العالمية الأولى جميع القوى الكبرى، وبخاصة الأوروبية منها، عدا إسبانيا، وهولندا، والدول الاسكندنافية الثلاث، وسويسرا. كما إن قوات من الجانب الآخر من المحيطات، وللمرة الأولى في الأغلب، كانت تُرسل إلى القتال والعمل خارج أقاليمها. فقد قاتل الكنديون في فرنسا، وبلور الأستراليون والنيوزيلنديون وعيهم القومي في شبه جزيرة في بحر إيجه - وأصبحت غاليبولي (Gallipoli) أسطورتهم الوطنية - ورفضت الولايات المتحدة، وهو الحدث الأكثر أهمية، تحذير جورج واشنطن (George Washington) من «الورطات الأوروبية» وأرسلت رجالها للقتال، فوضعت بذلك علامة فارقة في بلورة تاريخ القرن العشرين. وأُرسل الهنود إلى أوروبا، والشرق الأوسط، وتدفقت جحافل العمال الصينيين إلى الغرب، وقاتل الأفريقيون في الجيش الفرنسي. ومع أن الأعمال العسكرية خارج أوروبا لم تكن على درجة من الأهمية، باستثناء الشرق الأوسط، فإن الحرب البحرية كانت، مرة أخرى، كونية الطابع: إذ وقعت المعركة الأولى فيها عام 1914 خارج جزر الفوكلاند، وجرت حملاتها الحاسمة، من جانب الغواصات الألمانية وسفن الحماية البحرية التابعة للحلفاء، فوق وتحت بحر الشمال ووسط المحيط الأطلسي.

وغني عن البيان أن الحرب العالمية الثانية كانت، بالمعنى الحرفي، كونية الطابع. فقد انخرطت فيها بالفعل جميع دول العالم المستقلة، طوعاً أو كرهاً، على الرغم من أن جمهوريات أميركا اللاتينية لم تشارك إلا بصورة اسمية وشكلية فحسب. ولم يكن لمستعمرات الدول الإمبريالية خيار في هذا الشأن. وإذا استثنيا جمهورية أيرلندا - المقبلة - والسويد، وسويسرا، والبرتغال، وتركيا، وإسبانيا في أوروبا، وربما أفغانستان خارج أوروبا، فقد كان العالم

كله تقريباً محارباً أو منشغلاً بالحرب أو كليهما معاً. أما بالنسبة إلى ميادين القتال فإن أسماء الجزر الماليزية أو المستعمرات في صحارى شمال أفريقيا، وفي بورما والفيليبين، قد أصبحت مألوفة لقراء الصحف ومستمعي الإذاعة ـ وكانت تلك الحرب في جوهرها، حرب نشرات الأخبار ـ وكذلك أسماء معارك القوقاز والقطب، ومعارك النورماندي، وستالينغراد، وكورسك. لقد كانت الحرب العالمية الثانية درساً في جغرافية العالم.

وسواء كانت حروب القرن العشرين، محلية، أو إقليمية، أو كونية، فقد كانت أوسع نطاقاً بكثير من أي حروب شهدناها من قبل، فمن بين الحروب الدولية الأربع وسبعين التي وقعت بين 1816 و1965، وصنفها الخبراء الأميركيون حسب عدد قتلاها ـ وهم مولعون بمثل هذه الأمور ـ كانت الأربع الأكبر تلك التي وقعت في القرن العشرين: الحربان العالميتان، وحرب اليابان ضد الصين بين 1937 و1939، والحرب الكورية. فقد زاد عدد ضحايا هذه الحروب عن مليون شخص في ميادين القتال. وكانت أكثر الحروب الدولية توثيقاً في المرحلة ما بعد النابليونية في القرن التاسع عشر هي التي جرت بين بروسيا/ ألمانيا وفرنسا بين عامي 1870 و1871، وحصدت نحو 150 ألف شخص، وهو رقم ضخم يقارن تقريباً بالقتلى في حرب «تشاكو» بين عامي 1932 و1935 بين بوليفيا (وعدد سكانها نحو 3 ملايين نسمة) والبارغواي (104 مليون). ومجمل القول إن عام 1914 قد دشّن عصر المذابح (Singer, 1972, pp. 66, 131).

ولن نناقش في هذا المقام جذور الحرب العالمية الأولى، التي حاول هذا المؤرخ استعراض ملامحها البارزة في **عصر الإمبراطورية**(*)، فقد بدأت أساساً كحرب أوروبية بين دول الحلف

(*) انظر: إريك هوبْزْباوْم، **عصر الإمبراطورية (1875-1914)**، ترجمة فايز الصُيّاغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة بدعم من مؤسسة ترجمان، 2011).

الثلاثي المؤلف من فرنسا وبريطانيا وروسيا في جانب، ومن سميت «القوى المركزية الوسطى» المؤلفة من ألمانيا والنمسا/ هنغاريا من جانب آخر، وسرعان ما انجرّت إليها على التوّ كلٌّ من صربيا وبلجيكا بعد هجوم نمساوي على إحداهما (وهو ما أشعل فتيل الحرب فعلاً) وهجوم ألماني على الأخرى (وهو ما كان جزءاً من الخطة الحربية الاستراتيجية الألمانية). وسرعان ما انضمت كل من تركيا وبلغاريا إلى الدول المركزية، فيما تنامى الحلف الثلاثي على تحالف واسع النطاق، فقد قدمت لإيطاليا رشوة للدخول في الحلف، وتورطت في التحالف كل من اليونان ورومانيا (وبصورة اسمية أكثر من غيرها) والبرتغال. وثم انخرطت اليابان على الفور لتضع يدها على جميع مواقع ألمانيا في الشرق الأقصى وغربي المحيط الهادئ، ولكنها لم تأبه لشيء خارج منطقتها. وكان الحدث الأكثر أهمية دخول الولايات المتحدة الحرب عام 1917، وهو ما كان له الأثر الحاسم في واقع الأمر.

واجه الألمان آنذاك، مثلما حدث بعد ذلك في الحرب العالمية الثانية، احتمال الحرب على جبهتين، بعيدتين تماماً عن البلقان التي جرتهم إليها حليفتهم النمسا/ هنغاريا. غير أن المشكلة الاستراتيجية لم تكن ملحة هناك. لأن ثلاثاً من «دول المركز» - وهي تركيا وبلغاريا والنمسا - كانت في تلك المنطقة. وكانت الخطة الألمانية تقضي بتوجيه ضربة قاضية سريعة لفرنسا في الغرب، ثم التحول بالسرعة ذاتها لإخضاع روسيا في الشرق، قبل أن تستجمع الإمبراطورية القيصرية قدراتها الكاملة من القوى البشرية العسكرية الهائلة لتزجها في أتون المعركة بصورة فاعلة. ثم خططت ألمانيا، كما فعلت في ما بعد، لحملة صاعقة (سميت في الحرب العالمية الثانية بالحرب الخاطفة blitzkrieg)، لأنها كانت مضطرة إلى ذلك.

وكادت الخطة أن تحقق النجاح ولكنها قصرت عن ذلك. فقد

تقدم الجيش الألماني داخل فرنسا، بين مواقع أخرى، عبر بلجيكا المحايدة، ولم يتوقف إلا على شرق باريس عند نهر المارن بعد ستة أسابيع من إعلان الحرب. (وقد نجحت تلك الخطة عام 1940). ثم انسحب الألمان قليلاً. وبعد أن تعزز موقف الفرنسيين الآن بمن تبقى من البلجيكيين وبقوات برية بريطانية سرعان ما تزايدت بشكل هائل سارع الجانبان إلى إقامة خطوط متوازية من الخنادق الدفاعية والتحصينات التي سرعان ما امتدت دون انقطاع من ساحل «القناة» في سهول الفلاندرز إلى الحدود السويسرية، تاركين جانباً كبيراً من شرق فرنسا وبلجيكا تحت الاحتلال الألماني. وظل الموقف على حاله دون أي تغيير مهم للسنوات الثلاث والنصف التالية.

كانت تلك هي «الجبهة الغربية» التي أصبحت آلة للذبح ربما لم يشهد تاريخ الحروب مثيلاتها من قبل. لقد واجه ملايين الرجال بعضهم بعضاً عبر المتاريس المحصنة بأكياس الرمل في خنادق عاشوا فيها مثل الجرذان والقمل ومعها. وكان قادتهم العسكريون، ومن وقت إلى أخر، يسعون إلى كسر هذا الركود. وكانت أيام، بل أسابيع، من القصف المدفعي المتواصل ـ وصفه في ما بعد كاتب ألماني بـ «أعاصير الفولاذ» (Ernst Jünger, 1921) تستهدف إضعاف العدو وإبقاءه تحت الأرض، إلى أن تصعد في اللحظة المناسبة موجات من الرجال فوق المتاريس، تحت ستار أطواق وشبكات من الأسلاك الشائكة، يتسللون إلى «أرض حرام»، خالية مليئة بحفر القذائف وجذوع الأشجار المحطمة والوحل، وبجثث الجنود المتروكة، ويتقدمون إلى المدافع الرشاشة التي تصليهم بنيرانها، وذلك ما كانوا يعرفونه حق المعرفة. وكانت محاولة الألمان اختراق الفردان (Verdun) عام 1916 (بين شهري شباط/ فبراير، وتموز/ يوليو) هي معركة المليوني رجل، التي راح ضحيتها مليون منهم. وقد منيت المحاولة بالفشل. وكلف الهجوم البريطاني على «السوم» (Somme)، المخطط لإرغام الألمان على إيقاف هجومهم على

الفردان، 420 ألف قتيل، قتل منهم 60 ألفاً في اليوم الأول للهجوم. ولا غرو في أن «الحرب العظمى» بالنسبة إلى البريطانيين والفرنسيين الذين قاتلوا الجانب الأكبر من الحرب العالمية الأولى على الجبهة الغربية، ظلت محفورة في ذاكرتهم بصورة أشد هولاً وإيلاماً من الحرب العالمية الثانية. لقد خسر الفرنسيون قرابة عشرين بالمائة من رجالهم في سن الخدمة العسكرية. وإذا أضفنا إلى ذلك أسرى الحرب والجرحى وذوي العاهات المستديمة والمشوهين ـ أي «الوجوه المهشمة» (*gueules cassés*) التي أصبحت جزءاً صارخاً من الصورة الباقية عن الحرب ـ لوجدنا أنه لم يعد سالماً من الحرب إلا جندي واحد على الأكثر من كل ثلاثة جنود. وكانت فرص الملايين الخمسة من الجنود البريطانيين الذين لم يتضرروا من الحرب تعادل نصف هذا العدد. لقد خسر البريطانيون جيلاً من الرجال ومن الطبقات العليا أساساً ـ أي نصف مليون رجل دون سن الثلاثين (Winter, 1986, p. 83)، وهم شباب كان مقدراً لهم أن يكونوا ضباطاً يضرب بهم المثل، وقد تصدروا الصفوف إلى ساحة القتال على رأس رجالهم وكانوا، بالتالي، أولى الضحايا. لقد قتل ربع الشباب من طلاب جامعتي أكسفورد وكامبردج دون سن الخامسة والعشرين ممن خدموا في الجيش البريطاني عام 1914 (Winter, 1986, p. 98).
أما الألمان، فعلى الرغم من أن عدد قتلاهم تجاوز ما خسره الفرنسيون، فإن نسبة الخسارة، بالقياس إلى ضخامة الفئات العمرية العسكرية، كانت أقل في صفوفهم، إذ لم تزد على 13 بالمائة بل إن الخسائر التي تبدو متواضعة في صفوف الأميركيين (116 ألف قتيل مقابل 1,6 مليون قتيل من الفرنسيين، 800 ألف من البريطانيين، و1,8 مليون من الألمان) تشير بالفعل إلى الطبيعة الفتاكة للجبهة الغربية، وهي الجبهة الوحيدة التي قاتلوا فيها. وبينما خسرت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ما يزيد بمرتين ونصف إلى ثلاث مرات على ما خسرته في الحرب العالمية الأولى، فإن القوات

الأميركية لم تشارك في الحرب الأولى إلا لمدة سنة ونصف، بالمقارنة مع ثلاث سنوات ونصف في الحرب الثانية، واقتصرت مشاركتها على قطاع ضيق وحيد لا على نطاق عالمي.

غير أن فظائع الحرب على الجبهة الغربية خلقت عواقب أشد قتامة. فقد ساعدت التجربة نفسها على تغوُّل الحرب والسياسة على السواء؛ فإذا كانت إحداهما تدار من غير حساب للتكاليف البشرية أو غيرها، فلماذا لا تدار الأخرى بالأسلوب نفسه. إن أغلبية من خدموا في الحرب العالمية الأولى ـ وجلّهم من الخاضعين للتجنيد الإجباري ـ قد خرجوا منها كارهين الحربَ عن قناعة تامة. أما الجنود السابقون، الذين مروا من قبل بتجربة من هذا النوع من الحروب دون أن ينقلبوا عليها فإنهم أحياناً، استقوا من التجربة المشتركة التي تعايشوا فيها مع الموت والشجاعة شعوراً خفياً بالتفوق الوحشي ولاسيّما تجاه النساء وأولئك الذين لم يقاتلوا. وهذا الشعور هو الذي أوغر الصدور في أوساط الرعيل الأول من اليمين الأوَّلي المتطرف بعد الحرب. ولم يكن أدولف هتلر إلا واحداً من هؤلاء، حيث كان بالنسبة إليهم، بوصفه من «جنود الخطوط الأمامية» (Frontsoldat) التجربة التكوينية لحياتهم. بيد أن رد الفعل المعاكس كان له، بالقدر نفسه، عواقب سلبية. فقد بدا واضحاً تماماً للسياسيين بعد الحرب، في البلدان الديمقراطية على الأقل أن حمامات الدم على غرار ما حدث بين عامي 1914 و1918 لن تكون مدعاة للتسامح من جانب الناخبين. وقد قامت استراتيجية كل من بريطانيا وفرنسا بعد الحرب، شأنها شأن استراتيجية أميركا بعد حرب فييتنام، على هذا الافتراض. وساعد ذلك الألمان على المدى القصير على أن يكسبوا الحرب العالمية الثانية في الغرب عام 1940 ضد فرنسا التي التزمت بأن تقبع وراء تحصيناتها غير الكاملة، وعندما اختُرقت هذه التحصينات تقاعست عن متابعة الحرب، وضد بريطانيا التي استماتت في محاولة تحاشي الالتزام بحرب برية مهولة على غرار حرب 1914-1918 التي

أهلكت صفوة شعبها. أما على المدى البعيد فقد أخفقت الحكومات الديمقراطية في مقاومة الإغراء لإنقاذ حياة مواطنيها بالتعامل مع مواطني الدول المعادية بوصفهم مخلوقات يمكن الإجهاز عليها. إن الحجة التي طُرحت لتبرير إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناغازاكي عام 1945 لم تكن أن هذه الخطوة أمر لابدّ منه لكسب النصر ـ وهو ما كان مؤكداً تماماً آنذاك ـ ، بل لأنها كانت وسيلة لإنقاذ حياة الجنود الأميركيين. وربما لم يكن غائباً عن ذهن الإدارة الأميركية كذلك فكرة الحيلولة دون مطالبة حليف أميركا، الاتحاد السوفياتي، بدور رئيس في إلحاق الهزيمة باليابان.

فيما خمدت الجبهة الغربية في حالة من الجمود الدامي، ظلت الجبهة الشرقية حافلة بالحركة. لقد سحق الألمان قوة غزو روسية خرقاء في معركة تاننبرغ (Tannenberg) في الشهر الأول من الحرب، ودفعوا بالروس في ما بعد، بمساعدة فاعلة ومتقطعة من النمساويين، خارج بولندا. وعلى الرغم من الهجمات الروسية المعاكسة من وقت إلى آخر، فقد اتضح أن قوات المركز كانت لها اليد العليا، وأن روسيا كانت تخوض معركة دفاعية لحماية مؤخرة الجيش ضد التقدم الألماني. وفي البلقان، كانت القوات المركزية هي المسيطرة. على الرغم من الأداء العسكري غير المتوازن لإمبراطورية الهابسبرغ المزعزعة الأركان. أما الأطراف المحلية المتقاتلة، وهي صربيا ورومانيا، فقد عانت، بالمناسبة، النسبة الأعلى من الخسائر العسكرية. ولم يقم الحلفاء بأي تقدم، على الرغم من احتلال اليونان، إلا عند انهيار القوات المركزية بعد صيف 1918. وباءت خطة إيطاليا لفتح جبهة أخرى ضد النمسا/ هنغاريا عبر الألب بالفشل، لشعور الجنود الإيطاليين، أساساً، بعدم وجود مبرر للقتال لصالح حكومة دولة لا يؤمنون بأنها دولتهم، وتنطق بلغة لا يفهمها إلا قلة منهم. وبعد النكسة العسكرية الكبيرة في كابوريتو (Caporetto) عام 1917، التي خلدتها في دنيا الأدب رواية إرنست

همنغواي (Ernest Hemingway) **وداعاً أيها السلاح** (*Farewell to Arms*)، ازداد موقف الإيطاليين صعوبة، مما استدعى تعزيزهم بأعداد كبيرة من جيوش الحلفاء. وفيما كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا تدمي بعضها بعضاً حتى الموت في الجبهة الغربية، كانت روسيا تزداد ضعضعة جراء حرب كانت تخسرها بصورة ظاهرة للعيان، والإمبراطورية النمساوية/الهنغارية تترنح في طريقها إلى التفكك، وهو ما كانت تنشده الحركات القومية المحلية، وتقبّله وزراء خارجية الحلفاء على مضض. لأنهم تنبأوا بحق بأن أوروبا لن تنعم بالاستقرار في المستقبل.

كان كسر الجمود على الجبهة الغربية هو المشكلة الحاسمة لكلا الجانبين؛ إذ لم يكن بوسع أحد الطرفين أن يكسب الحرب إلا بتحقيق انتصار في الغرب؛ لاسيّما وأن الحرب البحرية كانت في حالة من الجمود كذلك. وباستثناء بعض الغارات المنعزلة، تمكن الحلفاء من فرض سيطرتهم على المحيطات، غير أن الأساطيل الحربية البريطانية والألمانية كانت تواجه بعضها بعضاً في بحر الشمال وتجمد حركة الأسطول الآخر. وانتهت محاولتهم الوحيدة للاشتباك (1916) بصورة غير حاسمة، لكن نجاحها في الإبقاء على الأسطول الألماني قريباً من قواعده كان آخر الأمر، لمصلحة الحلفاء.

حاول كلا الفريقين تحقيق ذلك باستخدام التكنولوجيا. فقد أدخل الألمان ـ المتفوقون دائماً في حقل الكيمياء ـ الغاز السام إلى ميدان المعركة، حيث أظهر من الوحشية وعدم الفعالية، حداً استدعى بروز الحقيقة الوحيدة للاشمئزاز الإنساني لدى الحكومات ضد واحدة من وسائل إدارة الحرب، وهو ميثاق جنيف لعام 1925، الذي تعهد فيه العالم بعدم استخدام الحرب الكيماوية. ومع أن جميع الحكومات واصلت الاستعداد لها في الواقع، متوقعة أن يستخدمها الطرف المعادي، لم تستخدم من جانب أي من الأطراف في الحرب

العالمية الثانية، مع أن المشاعر الإنسانية لم تمنع الإيطاليين من استخدام الغاز ضد شعوب المستعمرات. (بيد أن الانهيار الشديد للقيم الحضارية بعد الحرب العالمية الثانية أعاد استخدام الغاز السام فعلياً، فأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية الني نشبت عام 1980، لجأ العراق، بتأييد حماسي من الدول الغربية، إلى استخدام الغاز بحرية ضد الجنود والمدنيين على حد سواء). وكان للبريطانيين موقع الريادة في استخدام العربات الجرارة المدرعة، التي لاتزال تعرف حتى اليوم باسمها الرمزي الدبابة، ولكن قادتهم اللامعين لما يكونوا قد اكتشفوا كيفية استخدامها. واستخدم كلا الفريقين الطائرات الجديدة التي كانت لاتزال ضعيفة، كما استخدمت (من جانب الألمان) السفن الهوائية، الشبيهة بالسيغار المملوءة بغاز الهيليوم، التي جربت في القصف الجوي، وكانت، لحسن الحظ قليلة الفاعلية. فقد تعاظم دور الحرب الجوية، كوسيلة لإرهاب المدنيين، بصورة خاصة، في الحرب العالمية الثانية.

كانت الغواصة هي السلاح التقني الوحيد الذي أثر تأثيراً كبيراً في سير مجريات الحرب بين عام 1914 و1918؛ ذلك أن كلا الجانبين، وقد عجز عن هزيمة العسكريين لدى الطرف الآخر، لجأ إلى تجويع المدنيين. ولما كانت جميع مستلزمات بريطانيا التموينية محمولة بحراً فقد بدا من المجدي خنق الجزر البريطانية بحرب غواصات شرسة ضد السفن. وأوشكت هذه الحملة على النجاح عام 1917، قبل اكتشاف وسائل فاعلة لمواجهتها، ولكنها كانت العامل الأكثر تأثيراً في جر الولايات المتحدة إلى الحرب. ومن جانبهم بذل البريطانيون كل ما في وسعهم لحصار واردات ألمانيا، أي بتجويع اقتصاد الحرب الألماني والسكان الألمان كذلك. وكانت هذه الإجراءات أكثر فعالية مما كان مقدراً لها؛ اقتصاد الحرب الألماني، كما سنرى، لم يكن يدار بمستوى الكفاءة الذي كان الألمان يعتزون به، خلافاً لآلة الحرب الألمانية التي كانت في الحرب العالمية

الأولى كما في الثانية، متفوقة بشكل صارخ على كل ما عداها.

هذا التفوق التام للجيش الألماني، كقوة عسكرية، كان يمكن أن يكون حاسماً لولا أن الحلفاء استطاعوا أن يجلبوا الموارد للولايات المتحدة غير المحدودة عملياً منذ عام 1917. وواقع الأمر أن ألمانيا، على الرغم من تحالفها المتعثر مع النمسا، قد استطاعت أن تضمن انتصاراً كاملاً في الشرق، وأن تدفع روسيا خارج نطاق الحرب، وباتجاه الثورة، وخارج مناطق كبيرة من أراضيها الأوروبية في الفترة بين عامي 1917 و1918. وبعد فرض السلام العقابي المتمثل باتفاقية بريست ليتوفسك (Brest-Litowsk) (آذار/ مارس 1918) سارع الجيش الألماني، بعد تمكنه من تركيز قواته في الغرب، إلى اختراق الجبهة الغربية والتقدم نحو باريس مرة أخرى. وبفضل تدفق المعدات والتعزيزات الأميركية، استطاع الحلفاء أن يلتقطوا أنفاسهم، وبدا، للحظة أن الحرب شارفت على الانتهاء، غير أنها كانت الرمية الأخيرة لألمانيا المنهكة التي أدركت أنها أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الهزيمة. وما إن بدأ الحلفاء بالتقدم في صيف عام 1918، حتى تأكد أن النهاية لا تبعد أكثر من بضعة أسابيع. ولم تقتصر القوات المركزية على الاعتراف بالهزيمة فحسب، بل انهارت تماماً. وعصفت الثورة بوسط وجنوب شرق أوروبا في خريف 1918 مثلما اكتسحت روسيا عام 1917 (انظر الفصل التالي). ولم تبق حكومة واحدة من الحكومات القديمة ما بين حدود فرنسا وبحر اليابان. حتى الأطراف المحاربة في الجانب المنتصر تعرضت للاهتزاز، وإن كان من الصعب الاعتقاد أن بريطانيا وفرنسا ما كانتا ستنجوان من هزيمة مماثلة ككيانات سياسية مستقرة؛ غير أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى إيطاليا. ومن المؤكد أن أياً من الدول المهزومة لم تنجُ من الثورة.

لو قدر لبعض الدبلوماسيين أو الوزراء العظام في الماضي - أو للعاملين الطموحين في وزارات الخارجية في بلدانهم، الذين كان

يتوقع منهم، حتى في تلك الأيام، أن يقتدوا بأمثال تاليران (Talleyrand) وبسمارك (Bismark) ـ أن يبعثوا من قبورهم ليتابعوا الحرب العالمية الأولى، لكان من المؤكد أن ينتابهم العجب لأن رجال الدولة المحنكين لم يقرروا تسوية الحرب بنوع من المصالحة قبل أن تدمر عالم 1914. وينبغي أن ندهش لهذا أيضاً. إن معظم الحروب غير الثورية وغير الأيديولوجية في الماضي لم تنشب كصراعات تصل إلى حد الإفناء أو الاستنزاف الكامل. ومن المؤكد أن الأيديولوجيات لم تكن هي ما فرّق الأطراف المتحاربة، ولكن خوض الحروب لم يكن ممكناً من الجانبين من دون حشد الرأي العام بالإدعاء بأن ثمة تحدياً عميقاً للقيم الوطنية السائدة والمتعارف عليها، كالبربرية الروسية ضد الثقافة الألمانية، والديمقراطية الفرنسية والبريطانية في مواجهة الحكم الألماني المطلق، وما إلى ذلك. يضاف إلى ذلك وجود رجال دولة كانوا يوصون بنوع من التسوية القائمة على الحل الوسط حتى خارج روسيا والنمسا/ هنغاريا اللتين حشدتا حلفاءهما بهذا المعنى بكثير من اليأس المتزايد مع اقتراب الهزيمة. لماذا، إذاً، اندلعت الحرب العالمية الأولى بين القوى الكبرى على الجانبين كأنها لعبة المصير؛ أي كحرب لابدّ أن تتكلل بالنصر الكامل أو تبوء بالفشل الكامل؟

إن السبب هو أن تلك الحرب، خلافاً لما سبقها من حروب كانت، في العادة، تندلع لأسباب محددة تماماً، قد نشبت من أجل أهداف غير محدودة. في «عصر الإمبراطورية»، انصهرت السياسة والاقتصاد في بوتقة واحدة. وكانت الخصومة السياسية الدولية تتبلور حول نموذج النمو الاقتصادي والتنافس، ولكن السمة المميزة لها أنها كانت غير محدودة على وجه الدقة. إن «الحدود الطبيعية» لمؤسسات مثل شركة ستاندرد أويل، أو دويتش بانك، أو شركة دي بيرز دياموندز للألماس تقع في آخر المعمورة، بل هي في حدود قدرتها على التوسع (Hobsbawm, 1987, p. 318). وبصورة أدق، كانت

السماء، بالنسبة إلى الخصمين الرئيسين، ألمانيا وبريطانيا، هي الحد الفاصل؛ ذلك أن ألمانيا كانت تريد موقعاً سياسياً عالمياً ومطلاً على البحر شبيهاً بما كانت تحتله بريطانيا، وهو ما كان سيؤدي بصورة آلية إلى الانتقاص من قدر بريطانيا التي كانت تنزلق أصلاً إلى مرتبة متدنية. لقد كانت المسألة تنحصر في اختيار هذا السبيل أو ذاك، ولا خيار سواهما. أما بالنسبة إلى فرنسا، في ما بعد، فكانت المخاطر أضيق مجالاً على الصعيد العالمي، ولكن بالدرجة ذاتها من الإلحاح: التعويض عن تخلفها الاقتصادي الديموغرافي، المتزايد والمحتم بشكل ظاهر، عن ألمانيا. وكانت المسألة هي مستقبل فرنسا كدولة كبرى. وفي كلتا الحالتين، كانت التسوية تعني مجرد التأجيل فحسب، فألمانيا نفسها، كما يمكن أن نفترض، تستطيع أن تنتظر إلى أن يولِّد حجمها وتفوقها المتناميان وضعاً تشعر معه الحكومات الألمانية أنه هو الذي تستحقه، وهو ما سيحدث إن عاجلاً أو آجلاً. والواقع أن المركز المهيمن لألمانيا، المهزومة مرتين، دون المطالبة بقوة عسكرية مستقلة في أوروبا. كان أكثر بروزاً في العقد الأول من تسعينيات القرن، منه في عهد ألمانيا ذات النزعة العسكرية قبل عام 1945. ويعود ذلك إلى اضطرار كل من بريطانيا وفرنسا، كما سنرى، بعد الحرب العالمية الثانية إلى القبول بالتراجع، وإن على مضض، إلى موقع الصف الثاني، مثل ألمانيا الاتحادية تماماً، بكل قوتها الاقتصادية، التي عرفت أن التفوق العالمي في عالم ما بعد 1945 كدولة منفردة كان، وسيظل، أمراً يفوق طاقتها. في التسعينيات، وفي ذروة العصر الإمبريالي، كانت مطالبة ألمانيا بمركز عالمي منفرد (تحت شعار «الروح الألمانية ستعيد تجديد العالم»)، ومقاومة كل من بريطانيا وفرنسا اللتين ظلتا قوتين كبيرتين، دون شك، في عالم مركزه أوروبا، مازالت قائمة حتى ذلك الحين. وكانت الحلول الوسطى ممكنة على الورق دون شك حول هذه النقطة أو تلك من أهداف الحرب، المتصلة بجنون العظمة، التي

صاغها كلا الطرفين عند اندلاع الحرب، أما من الناحية العملية، فإن الهدف العسكري الوحيد المتعمد كان النصر الكامل: وهو ما دُعي في الحرب العالمية الثانية بـ «الاستسلام غير المشروط».

كان ذلك هدفاً مخيباً للآمال ومدمراً لكل من المنتصرين والخاسرين. فقد قاد المهزومين إلى الثورة، وقاد المنتصرين إلى الإفلاس والاستنزاف المادي. في عام 1940، اندحرت فرنسا على يد القوات الألمانية المتفوقة بسرعة وسهولة تدعوان إلى السخرية، وقبلت بالخضوع لهتلر دون تردد، لأن البلاد كانت تنزف حتى الموت تقريباً في الفترة بين عامي 1914 و1918. كما إن بريطانيا بعد عام 1918 لم تعد هي بريطانيا المعهودة لأنها دمرت اقتصادها بشنها حرباً تفوق مواردها إلى حد كبير. يضاف إلى ذلك أن النصر الشامل والذي أقر سلاماً عقابياً مفروضاً قد قضى على الفرص الضئيلة لإعادة بناء شيء ما، ولو بصورة ضعيفة، كقيام أوروبا بورجوازية ليبرالية ومستقرة، وهو ما أدركه على الفور الاقتصادي **جون مينارد كينز**، فإذا لم تدمج ألمانيا في الاقتصاد الأوروبي، أي إذا لم يُعترف بالوزن الاقتصادي للبلاد في ذلك الاقتصاد، فلن يتحقق الاستقرار. ولكن ذلك كان هو الاعتبار الأخير في عقول أولئك الذين قتلوا من أجل القضاء على ألمانيا.

كانت التسوية السلمية (Treaty of Versailles) التي فرضتها الدول الناجية الظافرة الكبرى (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) والتي تعرف عادةً، بطريق الخطأ، بمعاهدة فرساي[1]، محكومة بخمسة اعتبارات. وكان أكثرها إلحاحاً انهيار كثير من الأنظمة في أوروبا، وظهور نظام بلشفي ثوري بديل في

(1) من الناحية الفنية، استهدفت معاهدة فرساي إقامة السلام مع ألمانيا. وقد أطلقت أسماء بعض الحدائق والقصور الملكية في جوار باريس على المعاهدات الأخرى، فمعاهدة سان جرمان عقدت مع النمسا، وتريانون مع هنغاريا، ومعاهدة سيفر مع تركيا، ونيولي مع بلغاريا.

روسيا كرّس نفسه كأداة لتغيير عالمي في أنظمة الحكم، ومغناطيس جاذب للقوى الثورية في كل مكان آخر (انظر الفصل التالي). وثاني هذه الاعتبارات هو الحاجة إلى السيطرة على ألمانيا التي أوشكت، على الرغم من كل شيء، على إلحاق الهزيمة بمعسكر الحلفاء بكامله، بمفردها. ولأسباب واضحة، كان ذلك، وسيظل، الشغل الشاغل لفرنسا. وكان الاعتبار الثالث هو ضرورة إعادة تقسيم أوروبا وإعادة رسم خارطتها معاً من أجل إضعاف ألمانيا وملء الفراغات الكبيرة التي خلفتها في أوروبا والشرق الأوسط الهزيمة والانهيار المتزامنان للإمبراطوريتين الروسية والعثمانية وإمبراطورية الهابسبرغ. وكان المطالبون الرئيسون بالخلافة، في أوروبا على الأقل، عدة حركات قومية مال المنتصرون إلى تشجيعها في ذلك الحين لأنها معادية للبلشفية بصورة وافية بالغرض. والواقع أن المبدأ الأساسي لإعادة تنظيم الخريطة في أوروبا كان يستند إلى خلق دول قومية ذات أصول إثنية ـ لغوية واحدة وفقاً للإيمان بأن الأمم لها «حق تقرير المصير». وكان الرئيس الأميركي ولسون (Wilson)، الذي اعتبرت أفكاره مُعبرةً عن القوى التي من دونها لا يمكن أن تكسب الحرب، ملتزما عاطفياً بهذا الإيمان الذي كان (ولايزال) أسهل اعتناقاً أدعى إلى القبول من جانب من أولئك البعيدين عن الواقع الإثني واللغوي للمناطق التي كانت ستقسم إلى دول-أمم خالصة. وكانت تلك محاولة كارثية وهو ما يمكن مشاهدته حتى الآن في أوروبا في تسعينيات القرن العشرين. إن النزاعات القومية التي مزّقت القارة الأوروبية في التسعينيات هي دجاجات فرساي القديمة التي تعاد إلى المشواة اليوم[2]. أما إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط فقد تمت وفق

(2) الحرب الأهلية في يوغوسلافيا، والاضطراب الانفصالي في سلوفاكيا، وانفصال دول البلطيق عن الاتحاد السوفياتي السابق، والنزاعات بين الهنغاريين والرومانيين حول ترانسلفانيا، وانفصالية مولدوفا (مولدافيا وسابقاً بيسارابيا) وبروز النزعة القومية عبر القوقاز، هي جميعاً من المشكلات المتفجرة التي لم تكن موجودة، وما كانت لتوجد، قبل عام 1914.

منطلقات إمبريالية تقليدية تماماً ـ قسمة بين بريطانيا وفرنسا ـ باستثناء فلسطين، حيث كانت الحكومة البريطانية متعطشة للدعم اليهودي الدولي أثناء الحرب، فقامت، بصورة خرقاء وملتبسة، بإعطاء وعد بـ «وطن قومي» لليهود. وكان ذلك من الآثار الإشكالية الأخرى الباقية التي لا تنسى للحرب العالمية الأولى.

كانت المنظومة الرابعة من الاعتبارات تتعلق بالسياسات الداخلية للدول المنتصرة، وهو ما يعني عملياً بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، والاحتكاكات في ما بينها. وكانت النتيجة الأكثر أهمية لتلك المراوغة السياسية الداخلية رفض الكونغرس الأميركي المصادقة على تسوية سلمية قدمت أساساً من جانب الرئيس أو نيابة عنه، ثم انسحبت منها الولايات المتحدة، مع ما كان لذلك من نتائج بعيدة المدى.

أما الاعتبار الأخير فهو أن القوى المنتصرة كانت تبحث، منفصلة، عن نمط من التسوية السلمية يجعل من المستحيل قيام حرب أخرى شبيهة بتلك التي اجتاحت العالم وكانت عواقبها الوخيمة تحيط بها من كل جانب. غير أنها فشلت بطريقة مشهودة، ففي غضون عشرين سنة، كان العالم، مرة أخرى يواجه الحرب.

تعقدت عملية إنقاذ العالم من البلشفية وإعادة رسم خريطة أوروبا، نظراً إلى أن الطريقة الفورية للتعامل مع روسيا الثورية، إن كان لها حظ من النجاح - ولم يكن ذلك ممكناً على الإطلاق عام 1919 ـ كانت عزلها خلف «حزام صحي» (أو ما يسمى Cordon sanitaire بلغة الدبلوماسية المعاصرة) من الدول المعادية للشيوعية. ولما كانت أراضي هذه الدول، جزئياً أو كلياً، مقتطعة من الأراضي الروسية السابقة، فقد كانت عداوتها لموسكو مضمونة.

هذه الدول، بدءاً من الشمال إلى الجنوب، هي: فنلندا، وهي

منطقة حكم ذاتي سمح لها لينين بالانفصال، وثلاث من جمهوريات البلطيق الصغيرة (إستونيا، لاتفيا، ولتوانيا) مما لم يكن له سابقة تاريخية، وبولندا التي عادت دولة مستقلة بعد 120 سنة، ورومانيا التي اتسعت رقعتها بشكل كبير وتضاعفت عندما أضيفت إليها أجزاء نمساوية وهنغارية من إمبراطورية الهابسبرغ وبيسارابيا الروسية السابقة. وكانت معظم هذه الأراضي قد فصلت عن روسيا على يد ألمانيا، وينبغي أن تعود حسب رأي الثورة البلشفية إلى الدولة. ولكن محاولة الاستمرار في حزام العزل فشلت في القوقاز، وذلك يعود أساساً إلى مداهنة روسيا الثورية لتركيا الثورية غير الشيوعية التي كانت تناوئ الإمبرياليين البريطانيين والفرنسيين. ومن هنا، فإن الدولتين الجيورجية والأرمنية المستقلتين لفترة وجيزة، اللتين قامتا بعد اتفاقية بريست-ليتوفسك، ومحاولات بريطانيا فصل أذربيجان الغنية بالنفط، لم تحل دون انتصار البلاشفة في الحرب الأهلية 1918-1920 ودون توقيع المعاهدة السوفياتية التركية عام 1921. وباختصار، فقد قبل الحلفاء في الشرق الحدود التي فرضتها ألمانيا على روسيا الثورية، لأنها رسمت من جانب قوى خاضعة لسيطرتهم.

غير أن أجزاء كبيرة، وبخاصة من أوروبا النمساوية/الهنغارية السابقة، ظلت بحاجة إلى رسم للحدود. فقد ألحقت النمسا وهنغاريا كمنطقتين تابعتين لألمانيا والمجر، واتسعت صربيا إلى حدود يوغوسلافيا الجديدة الواسعة بإلحاق سلوفينيا (النمساوية سابقاً) وكرواتيا (الهنغارية سابقاً) بها، كما ألحقت بها المملكة القبلية الصغيرة من الرعاة والمغيرين التي كانت مستقلة سابقاً، وهي مونتينيغرو، وهي سلسلة من الجبال الجرداء تحوّل سكانها ـ بعد خسارتهم التي لا سابق لها لاستقلالهم ـ كلياً إلى الشيوعية التي شعروا أنها تقدر فضيلة البطولة. كما ارتبطت بروسيا الأرثوذوكسية التي آمنت أن رجال «الجبل الأسود» الأشاوس قد وقفوا في وجه الأتراك الكفار قروناً طويلة. وتشكلت كذلك تشيكوسلوفاكيا جديدة،

بضم قلب الصناعة في إمبراطورية الهابسبرغ السابقة، وهو أرض التشيك، مع مناطق شعوب السلوفاك والروثين الريفية التي كانت تابعة سابقاً إلى هنغاريا. واتسعت رومانيا لتضم مجمعاً من القوميات المتعددة، فيما حققت كل من بولندا وإيطاليا بعض الفوائد. ولم يكن ثمة أي سابقة تاريخية أو منطق في التوليفات التي حدثت في كل من يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا اللتين كانتا تركيبةً من الأيديولوجيات القومية التي آمنت، في آن، بقوة الإثنية المشتركة، ورفضت إقامة دولة قومية مصغرة، فجميع السلاف الجنوبيين (اليوغوسلاف) كانوا يتبعون دولة واحدة، وكذلك كان السلاف الغربيون في أراضي التشيك والسلوفاك. وكما كان متوقعاً، فإن هذه الزيجات السياسية المرتجلة لم يقدر لها الدوام. وباستثناء بقايا النمسا وهنغاريا اللتين جُرِّدتا من أغلبية الأقليات التي كانت فيهما من الناحية العملية، سواء أكانت اقتطعت من روسيا أم إمبراطورية الهابسبرغ، فإن الدول الوليدة الجديدة لم تكن أقل من سابقتها في مجال تعدد القوميات.

وبدعوى أن الدولة هي الوحيدة المسؤولة عن الحرب وجميع عواقبها (بند «إثم الحرب»)، فقد فُرض السلام العقابي على ألمانيا لجعلها دولة مستضعفة على الدوام. ولم يتحقق ذلك باقتطاع مساحات جغرافية منها فحسب، على الرغم من عودة الألزاس واللورين إلى فرنسا، وإقليم مهم في الشرق إلى بولندا المعاد إحياؤها (أي «الممر البولندي» الذي كان يفصل بروسيا الشرقية عن بقية ألمانيا) وبعض التعديلات الأخرى الأقل أهمية على الحدود الألمانية، بقدر ما تحقق بالتأكد من حرمان ألمانيا من أسطول بحري وسلاح جوي فعالين، وبتقليص جيشها إلى مئة ألف رجل، وفرض تعويضات لا حدود لها نظرياً (دفع تكاليف الحرب التي تكبدتها الدول المنتصرة)، وبالاحتلال العسكري لجزء من غرب ألمانيا، وحرمان ألمانيا، فوق هذا وذاك، من جميع مستعمراتها السابقة عبر

البحار. (وهذه أعيد توزيعها بين البريطانيين والمناطق الخاضعة لسيادتهم - الدومينيون - (Dominion) والفرنسيين، واليابانيين بدرجة أقل. ولكن تجنباً لسوء السمعة المتزايد للإمبريالية، لم تعد هذه المناطق تدعى «مستعمرات»، بل «انتدابات»، لضمان تقدم الشعوب المتخلفة التي تكرمت باستلامها قوى إمبريالية تطمع باستغلالها بأي حال من الأحوال. وباستثناء الفقرات المتعلقة بالأراضي، لم يبق شيء في أواسط الثلاثينيات من معاهدة فرساي.

بالنسبة إلى الآلية الرامية إلى الحيلولة دون نشوب حرب عالمية أخرى كان من الواضح أن كونسورتيوم «الدول العظمى» الأوروبية، الذي كان يفترض أن يضمن ذلك قبل عام 1914، قد تحطم تماماً. وكان البديل، الذي طرحه الرئيس ولسون، مروّج السياسات الأوروبية، بكل الحماسة الليبرالية لعالم سياسي من جامعة برنستون، إنشاء «عصبة أمم» تضم جميع (الدول المستقلة) التي تسوي المشكلات بطريقة سلمية وديمقراطية قبل أن تستعصي على الحل، ويفضل أن يكون ذلك من طريق المفاوضات العامة (مواثيق يتم التوصل إليها وإعلانها على الملأ)، ذلك أن الحرب قد أثارت الريب والتشكك بالمفاوضات الدولية التي كانت في العادة تجري في الخفاء بوصفها «دبلوماسية سرية». وكان ذلك، إلى حد كبير، رد فعل ضد المعاهدات السرية التي رتبها الحلفاء في ما بينهم أثناء الحرب، وتقاسموا بعدها أوروبا والشرق الأوسط إرباً إرباً باستخفاف مروع برغبات سكان تلك المناطق أو حتى بمصالحهم. وقد سارع البلاشفة، حالما اكتشفوا تلك الوثائق الحساسة في الأرشيف القيصري، إلى نشرها ليقرأها العالم، كإجراء للحد من الضرر. وقامت «عصبة الأمم» بالفعل بوصفها جزءاً من التسوية السلمية، وأخفقت إخفاقاً كاملاً، باستثناء كونها مؤسسة لجمع الإحصاءات. ومع ذلك، فإنها أفلحت في أيامها الأولى في نزاعين اثنين لم تُعرّضا السلام العالمي للخطر، كالنزاع الذي كان قائماً بين فنلندا والسويد

حول جزر آلاند (Åland)[3]. لقد حرم رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى عصبة الأمم هذه المنظمة من أي معنى حقيقي.

ليس من الضروري الخوض في تفاصيل ما بين الحربين لندرك أن تسوية فرساي لم يكن بوسعها أن تكون أساس سلام مستقر، فقد كان محكوماً عليها بالإخفاق منذ البداية. وكان نشوب حرب أخرى أمراً مؤكداً من الناحية العملية، فالولايات المتحدة، كما لاحظنا، سرعان ما أخلت نفسها إلى حد كبير من أي التزام. وفي عالم لم تعد فيه أوروبا في موقع الصدارة ومركز اتخاذ القرار، لم يكن بالإمكان إجراء أي تسوية لا تضمها دولة عدت آنذاك قوة عالمية كبرى. ويصدق ذلك، كما سنرى، على شؤون العالم الاقتصادية والسياسية على حد سواء، فثمة قوتان أوروبيتان، وعالميتان بالتأكيد هما ألمانيا وروسيا السوفياتية. لم تستبعدا مؤقتاً من اللعبة الدولية فحسب، بل كان يفترض أنهما لم تعودا لاعبين مستقلين. وما لم تعد إحداهما أو كلتاهما إلى المسرح، لم يكن يتسنى استمرار تسوية سلمية قائمة على بريطانيا وفرنسا وحدهما - ذلك أن إيطاليا لم تكن راضية عن ذلك الوضع. وكان من المحتم أن تعود ألمانيا، أو روسيا، أو كلتاهما، عاجلاً أم آجلاً، إلى الظهور كلاعبين كبيرين.

لقد أدى رفض القوى المنتصرة لاستعادة الخاسرين للأجزاء الضائعة من بلادهم إلى نسف ما تبقى من فرص السلام. صحيح أن القمع الشامل لألمانيا، والخطر الشامل على روسيا السوفياتية الكلي سرعان ما ظهر أنهما أمران مستحيلان، ولكن التكيف مع الواقع كان

---

(3) تقع جزر آلاند بين فنلندا والسويد، وهي جزء من فنلندا يقطنه، ومايزال، سكان لا يتحدثون إلا السويدية فيما كانت الدولة الفنلندية المستقلة حديثاً متمسكة بشدة بسيطرة اللغة الفنلندية. وكبديل عن عزلها عن السويد المجاورة، أوصت «العصبة» بخطة تضمن الاستخدام الحصري للسويدية في الجزر وحمايتها من الهجرة غير المرغوب فيها، الوافدة من الأرض الفنلندية الأم.

بطيئاً ولا يجري إلا على مضض. لقد تخلت فرنسا عن الأمل بجعل ألمانيا ضعيفة وعاجزة. (أما البريطانيون فلم تكن تنتابهم الهواجس من ذكرى الهزيمة والغزو). أما الاتحاد السوفياتي، فكانت الدول المنتصرة تفضل ألا يكون موجوداً على الإطلاق، ومع مساندتها لجيوش الثورة المضادة في الحرب الأهلية الروسية، وإرسال القوات العسكرية لدعمها، فإنها لم تتحمس للاعتراف ببقائه. واستبعد رجال أعمالهم عروض تضمنت تنازلات كبيرة للمستثمرين الأجانب، كان قد قدمها لينين، المستميت لإعادة تشغيل اقتصاد دمرته الحرب والثورة والحرب الأهلية. واضطرت روسيا السوفياتية إلى أن تشق طريق التنمية بمعزل عما حولها، مع أن الدولتين الخارجتين على القانون في أوروبا، روسيا السوفياتية وألمانيا، كانتا متقاربتين في أوائل العشرينيات.

ربما كان من الممكن تجنب حرب تالية، أو تأجيلها على الأقل، لو أعيد بناء اقتصاد ما بعد الحرب كنظام عالمي للنمو والتوسع المزدهرين. ولكن بعد مضي بضع سنوات، عشرينيات القرن، وعندما بدا أن الحرب وأوزارها قد انقضت، غرق الاقتصاد العالمي في واحدة من أعظم الأزمات وأكثرها إثارة منذ الثورة الصناعية (انظر الفصل الثالث). وكان من نتائج ذلك أن تولت الحكم، في كل من ألمانيا واليابان، قوى سياسية ذات نزعة عسكرية واتجاه يميني متطرف ملتزمة بخطة مدبرة للإطاحة بالوضع القائم من طريق المواجهة العسكرية إذا اقتضت الضرورة، لا بالتغيير التدريجي من طريق التفاوض. ومنذ ذلك الحين، لم تعد الحرب العالمية مجرد أمر ممكن الحدوث، بل غدت بصورة مطردة، أمراً وشيك الحدوث. وانتابت هذا الجيل الصور المرعبة لأساطيل الطائرات وهي تلقي بقنابلها فوق المدن، وكابوس الأشباح التي ترتدي قناع الغاز تشق طريقها كالعميان عبر ضباب الغازات السامة: بصورة تنبؤية تارة، أو مخطئة تارة أخرى.

لقد أفرزت جذور الحرب العالمية الثانية أدباً تاريخياً أقل، بما لا يقاس، بالمقارنة مع الأسباب الممهدة للحرب الأولى. ويعود ذلك إلى سبب واضح، هو أنه لم يكن ثمة مؤرخ جاد واحد، مع استثناءات نادرة، يشك في أن ألمانيا، واليابان، وإيطاليا (إلى حد ما) كانت هي الدول المعتدية. والدول التي انجرت إلى محاربة هذه الدول الثلاث، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، لم تكن تريد الحرب، وحاول معظمها كل ما في وسعه لتجنبها. وبعبارات مبسطة كان الجواب عن السؤال عمن أو عما تسبب في الحرب العالمية الثانية يتلخص في كلمتين: أدولف هتلر.

إن الإجابات عن الأسئلة التاريخية ليست بهذه البساطة بطبيعة الحال. فقد كان الوضع العالمي الذي خلفته الحرب العالمية الأولى، كما رأينا، غير مستقر بطبيعته، وبشكل خاص في أوروبا، وكذلك في الشرق الأقصى. وعلى هذا الأساس، لم يكن يتوقع للسلام أن يدوم طويلاً. ولم يكن السخط على الوضع الراهن مقتصراً على البلدان المهزومة، على الرغم من أن هذه الدول؛ وألمانيا بالذات، كانت تشعر بأن لديها جملة من الأسباب للنقمة. وكان ذلك هو الوضع في واقع الأمر. فقد توافقت جميع الأحزاب في ألمانيا، من الشيوعيين في أقصى اليسار إلى الاشتراكيين الوطنيين الهتلريين في أقصى اليمين، على إدانة «**معاهدة فرساي**» بوصفها معاهدة مجحفة وغير مقبولة. ومن المفارقات أن ثورة ألمانية حقيقية كان يمكن أن تندلع في دولة ألمانية أقل تفجراً على الصعيد الدولي، فالدولتان المهزومتان اللتان كانتا ثوريتين بالفعل، وهما روسيا وتركيا، كانتا منشغلتين تماماً بشؤونهما الداخلية، بما في ذلك الدفاع عن حدودهما بحيث لم يكن بوسعهما الإخلال بتوازن الوضع الدولي. لقد كانتا من القوى الساعية إلى الاستقرار في الثلاثينيات، وظلت تركيا محايدة بالفعل في الحرب العالمية الثانية. كما إن اليابان وإيطاليا، على الرغم من أنهما في الجانب الرابح في الحرب، كانتا تشعران بالسخط،

ولكن اليابانيين كانوا أكثر واقعية من الإيطاليين الذين فاقت شهيتهم الإمبريالية كثيراً قدرات بلادهم على تلبيتها. وفي جميع الأحوال، كانت إيطاليا قد خرجت من الحرب بمكاسب جغرافية لا بأس بها في جبال الألب والساحل الأدرياتيكي، وحتى في بحر إيجه، حتى وإن لم تكن هذه المكاسب مطابقة تماماً للغنائم التي وعدها بها الحلفاء لقاء انضمامها إلى صفوفهم عام 1915. بيد أن انتصار الفاشية، وهي حركة ثورية مضادة ذات طابع قومي متطرف وإمبريالي، قد فاقم السخط الإيطالي (انظر الفصل الخامس). أما بالنسبة إلى اليابان، فإن قوتها العسكرية والبحرية الضخمة جعلت منها إلى حد كبير القوة الهائلة الأعظم في الشرق الأقصى، ولاسيّما بعد أن أصبحت روسيا خارج الصورة، وهذا ما أقرت به عام 1922، على نحو ما، اتفاقية واشنطن البحرية التي وضعت أخيراً نهاية لتفوق البحرية البريطانية بتطبيق معادلة: 5 ـ 5 ـ 3 لقوة كل من الأساطيل البحرية الأميركية والبريطانية واليابانية على التوالي. إلا أن اليابان التي كان التصنيع لديها يتقدم بسرعة خارقة - وإن كان اقتصادها لايزال، بالحجم المطلق، متواضعاً في حدود 2,5 بالمائة من الإنتاج الصناعي العالمي في العشرينيات - كانت تشعر ولا شك في أنها تستحق شريحة من كعكة الشرق الأقصى، أكبر مما منحتها إياه القوى الإمبريالية البيضاء. يضاف إلى ذلك أن اليابان كانت في واقع الأمر، تدرك موطن الضعف فيها بوصفها بلداً يفتقر فعلياً لجميع الموارد الطبيعية التي يحتاج إليها اقتصاد صناعي حديث، وتظل وارداته عرضة للتهديد من جانب الأساطيل الأجنبية، وتقع صادراته تحت رحمة السوق الأميركية. وكان ثمة جدل بأن الضغط العسكري الرامي إلى إنشاء إمبراطورية برية مجاورة في الصين من شأنه أن يجعل خطوط الاتصالات اليابانية أكثر قصراً، وبالتالي أقل تعرضاً للخطر.

ومهما كانت درجة عدم الاستقرار في سلام ما بعد 1918 واحتمالات انهياره، فمما لا يمكن إنكاره أن ما سبب الحرب

العالمية الثانية بصورة عيانية محسوسة إنما كان عدوان القوى الثلاث الناقمة، التي ارتبطت في ما بينها بعدد من المعاهدات بدءاً من منتصف الثلاثينيات. وكانت المؤشرات المؤدية إلى الحرب هي الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931، والغزو الإيطالي لأثيوبيا في عام 1933، والتدخل الألماني والإيطالي في الحرب الأهلية الإسبانية بين عامي 1936 و1939، والغزو الألماني للنمسا في أوائل عام 1938، ثم تهشيم قوة تشيكوسلوفاكيا في السنة ذاتها، واحتلال ما تبقى منها في آذار/ مارس 1939 (وتلاه احتلال إيطاليا لألبانيا)؛ كما إن مطالبة ألمانيا ببولندا هي التي أدت فعلياً إلى نشوب الحرب. وبالمقابل، نستطيع أن نعدد المعالم السلبية الآتية: فشل عصبة الأمم في العمل ضد اليابان؛ والإخفاق في اتخاذ إجراءات فاعلة ضد إيطاليا عام 1935؛ وإخفاق بريطانيا وفرنسا في الرد على التنديد الألماني الوحيد الجانب بمعاهدة فرساي؛ وإعادة احتلالها العسكري بشكل خاص لأراضي الراين عام 1936؛ ورفضهما التدخل في الحرب الأهلية الإسبانية (مبدأ عدم التدخل)، وإخفاقهما في الرد على احتلال النمسا، وتراجعهما إزاء الابتزاز الألماني حول تشيكوسلوفاكيا («اتفاقية ميونخ» لعام 1938)؛ ورفض الاتحاد السوفياتي الاستمرار في معارضة هتلر عام 1939 (حلف هتلر - ستالين في آب/ أغسطس).

وعلى الرغم من كل ذلك، فلو أن أحد الأطراف رفض الحرب رفضاً واضحاً وعمل كل ما في وسعه لتجنبها، وقام الطرف الآخر بتمجيدها، ورغب فيها، كما فعل هتلر، بحماس مؤكد، لما كان أحدٌ من المعتدين يريد الحرب، على الأقل في الوقت الذي خاضها فيه، وضد بعض الأعداء الذين وجد نفسه يحاربهم. إن اليابان، على الرغم من تأثير العسكريين في سياستها، كانت تفضل بالتأكيد أن تحقق أهدافها - وهي أساساً إيجاد إمبراطورية شرق آسيوية ـ من دون حرب عامة ـ ، وما كانت ستخوض غمارها إلا بعد أن دخلتها الولايات المتحدة. ولاتزال طبيعة الحرب التي أرادتها ألمانيا، ومتى

وضد من، من المسائل المطروحة للنقاش، لأن هتلر لم يكن من النوع الذي يوثّق قراراته. ومع ذلك، فإن ثمة نقطتين واضحتين: إن الحرب ضد بولندا (التي وقفت إلى جانبها بريطانيا وفرنسا) عام 1939 لم تكن واردة في مخططاته، كما إن الحرب التي وجد نفسه منخرطاً فيها في النهاية، ضد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معاً، كانت تمثل الكابوس لكل قائد ودبلوماسي ألماني.

كانت ألمانيا (واليابان في ما بعد) بحاجة إلى حرب هجومية سريعة للأسباب ذاتها التي جعلت الحرب ضرورية في عام 1914. كانت الموارد المشتركة لكل من الأعداء المحتملين، عند حشدها والتنسيق بينها، أعظم بكثير من إمكاناتها. ولم تخطط ألمانيا بصورة فاعلة لحرب طويلة الأجل، ولم تراهن على تسلح يحتاج إلى فترة تعبئة طويلة (خلافاً للبريطانيين الذين ارتضوا أن يكونوا في مرتبة متدنية على البر، ولكنهم وضعوا أموالهم منذ البداية في إنتاج أنواع الأسلحة الأكثر كلفة وتقنية، وخططوا لحرب طويلة يستطيعون فيها مع حلفائهم أن يتفوقوا على إنتاج الطرف الآخر). كان اليابانيون أكثر نجاحاً من الألمان في تجنب التحالفات التي عقدها أعداؤهم، حيث بقوا خارج حرب ألمانيا مع بريطانيا وفرنسا عام 1940/1939، والحرب مع روسيا بعد 1941. وخلافاً لجميع القوى الأخرى، كانوا في مواجهة الجيش الأحمر في حرب حقيقية غير رسمية عند الحدود السيبرية - الصينية عام 1939 وتكبدوا خسائر فادحة. وقد دخلت اليابان الحرب ضد بريطانيا والولايات المتحدة فحسب، وذلك في كانون الثاني/ يناير عام 1941، ولكنها لم تدخل في حرب مع الاتحاد السوفياتي. ولسوء حظ اليابان، فإن القوة الوحيدة التي كان عليها أن تقاتلها كانت الولايات المتحدة، المتفوقة تفوقاً هائلاً بمواردها على اليابان، مما جعل فوزها في الحرب أمراً محتماً تقريباً.

بدت ألمانيا أوفر حظاً لبعض الوقت. ومع اقتراب الحرب في

الثلاثينيات، أخفقت كل من بريطانيا وفرنسا في أن تضع يدها في يد روسيا السوفياتية، وآثرت روسيا السوفياتية بالتالي أن تتفق مع هتلر، بينما منعت السياسات المحلية الرئيس فرانكلين د. روزفلت (Franklin D. Roosevelt) من أن يقدم ما هو أكثر من تأييد على الورق للجانب الذي مال إلى نصرته بحماس. لذلك بدأت الحرب عام 1939 حرباً أوروبية خالصة، وبعد اكتساح ألمانيا لبولندا، التي هزمت واقتسمت مع ما أصبح يدعى الآن الاتحاد السوفياتي المحايد، في ثلاثة أسابيع، أضحت الحرب في الواقع أوروبية غربية بحت بين ألمانيا من جهة، وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية. وفي ربيع عام 1940 اجتاحت ألمانيا النرويج والدنمارك وهولندا وبلجيكا وفرنسا بسهولة تدعو إلى السخرية، محتلة الدول الأربع الأولى، ومقسمة فرنسا إلى منطقة تقع تحت الاحتلال المباشر، تدار من قبل الألمان المنتصرين و«دولة» فرنسية تدور في فلك ألمانيا (لم يرق لحكامها، المتحدرين من تيارات مختلفة للرجعية الفرنسية، أن يدعوها جمهورية) بعاصمتها في المنتجع الصحي الإقليمي «فيشي». وبقيت بريطانيا وحدها في الحرب مع ألمانيا، تحت حكم ائتلافي يمثل جميع القوى الوطنية يترأسه ونستون تشرشل، ويقوم على الرفض الكامل لأي اتفاق مع هتلر. وفي هذه اللحظة اختارت إيطاليا الفاشية أن تنزلق بعيداً عن موقف الحياد الذي كانت حكومتها حريصة على التشبث الحذر به، لتنتقل إلى جانب ألمانيا.

توقفت الحرب في أوروبا لأغراض عملية. وحتى لو كانت ألمانيا غير قادرة على غزو بريطانيا جراء الصعوبة المزدوجة: البحر، وسلاح الجو الملكي، فلم يكن ثمة حرب تعود فيها بريطانيا في المستقبل المنظور إلى «القارة»، ناهيك بإلحاق الهزيمة بألمانيا. وكانت الأشهر الواقعة بين عامي 1940 و1941، عندما وقعت بريطانيا وحدها، لحظة رائعة في تاريخ الشعب البريطاني، أو بالنسبة إلى أولئك المحظوظين الذين عاشوها على الأقل، ولكن فرص البلاد

كانت ضئيلة. كان برنامج إعادة التسلح الأميركي «دفاع نصف الكرة» الذي أطلق في حزيران/ يونيو عام 1940 قد افترض أن الاستمرار بتزويد بريطانيا بالسلاح سيكون عديم الفائدة في الواقع، وأنه حتى لو أدى إلى إنقاذ بريطانيا، فإن المملكة المتحدة ستظل بصورة أساسية قاعدة دفاعية بعيدة بالنسبة إلى أميركا. وفي تلك الأثناء كان يعاد رسم خريطة أوروبا، فقد احتل الاتحاد السوفياتي، بموجب اتفاق، تلك الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية القيصرية التي فقدت عام 1918 (ما عدا تلك الأجزاء من بولندا التي احتلتها ألمانيا) وفنلندا التي خاض ستالين (Stalin) ضدها حرباً شتوية خرقاء في عامي 1939 و1940، أدت إلى إبعاد الحدود الروسية قليلاً عن لينينغراد. وتولى هتلر الإشراف على إعادة النظر في تسويات فرساي في المناطق الجغرافية السابقة لإمبراطورية الهابسبرغ التي كانت قصيرة الأجل. وأدت محاولات بريطانيا إلى توسيع الحرب في البلقان إلى غزو ألمانيا المتوقع لكامل شبه جزيرة البلقان، بما فيها الجزر اليونانية.

وقد أقدمت ألمانيا على عبور البحر الأبيض المتوسط بالفعل نحو أفريقيا، عندما ظهر أن حليفتها إيطاليا، التي كان أداؤها كقوة عسكرية في الحرب العالمية الثانية مخيباً للآمال أكثر من أداء النمسا/ هنغاريا في الحرب العالمية الأولى، قد أخذت تطرد شر طردة خارج إمبراطورية بريطانيا الأفريقية التي كانت تقاتل من قاعدتها الأساسية في مصر. وغدا «الفيلق الأفريقي» (Afrika Korps) الألماني، تحت قيادة واحد من ألمع القادة العسكريين، الجنرال إروين رومل (Erwin Rommel)، يهدد الموقف البريطاني برمته في الشرق الأوسط.

تجددت الحرب بغزو هتلر للاتحاد السوفياتي في 22 حزيران/ يونيو عام 1941، وهو اليوم الحاسم في تاريخ الحرب العالمية الثانية. وكان غزواً على درجة كبيرة من قصر النظر - لأنه جعل ألمانيا ملزمة بالحرب على جبهتين - وهو ما كان ستالين يعتقد ببساطة أن هتلر لا

يمكن أن يفكر فيه. ولكن، بالنسبة إلى هتلر، فإن غزو إمبراطورية برية شرقية واسعة الأطراف، غنية بمواردها وبالأيدي العاملة المستعبدة فيها، كان الخطوة المنطقية التالية، وهو، كغيره من جميع الخبراء العسكريين، عدا اليابانيين، قد أساء على نحو مشهود، قدرة السوفيات على المقاومة. غير أن هذا الموقف لم يكن خالياً تماماً من المعقولية، نظراً إلى الفوضى التي دبت في الجيش الأحمر بعد أعمال التطهير التي جرت في صفوفه في الثلاثينيات (انظر الفصل الثالث عشر)، وأوضاع البلاد كما تبدو من الخارج، والآثار العامة للإرهاب، وتدخلات **ستالين** بالغة الحمق في قضايا الاستراتيجية العسكرية. والواقع أن الهجمات الأولية للجيوش الألمانية بدت مثل حملاتها في الغرب سريعة وحاسمة. في بداية تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام كانت هذه الجيوش على مشارف موسكو، وكان ثمة ما يشير إلى أن ستالين كان، لبضعة أيام، قد فقد روحه المعنوية وكان يفكر في عقد السلام. ولكن تلك اللحظات سرعان ما انقضت، فالحجم الهائل من احتياطي المساحات، والقوة البشرية، وشدة البأس والروح الوطنية الروسية، والجهد الحربي القاسي، كانت كلها عوامل تضافرت لإلحاق الهزيمة بالألمان وأعطت الاتحاد السوفياتي الوقت لينظم أوضاعه بصورة فعّالة، بما في ذلك السماح للقادة العسكريين الموهوبين (الذين أطلق سراح بعضهم حديثاً من الغولاغ) أن يقوموا بما يعتقدون أنه الأفضل. وكانت السنوات الواقعة بين عام 1942 و1945 هي الأوقات التي توقف فيها الإرهاب الستاليني.

وبما أن الحرب لم تحسم على الجبهة الروسية في غضون ثلاثة أشهر، كما كان يتوقع هتلر، فقد كان لابدّ لألمانيا أن تخسر الحرب. ذلك أنها لم تكن مهيأة ولا قادرة على الاستمرار في حرب طويلة. وعلى الرغم من انتصاراتها، كان لديها عدد أقل من الدبابات والطائرات من بريطانيا وروسيا، ناهيك بالولايات المتحدة، كما إن إنتاجها منها أقل. وبدا أن هجوماً ألمانياً جديداً بعد شتاء قاسٍ عام 1942، قد أخذ، كغيره

من الإنجازات السابقة يحقق نجاحاً باهراً، إذ توغلت الجيوش الألمانية عميقاً في القوقاز ووادي الفولغا الأدنى. ولكن الهجوم لم يحسم الحرب. وأوقفت الجحافل الألمانية وسُمّرت في مكانها، ثم حوصرت آخر الأمر وأرغمت على الاستسلام في ستالينغراد (صيف 1942 ـ آذار 1943). وبعد ذلك، بدأ الروس بدورهم في التقدم الذي قادهم إلى برلين، وبراغ وفيينا، في نهاية الحرب. ومنذ موقعة ستالينغراد وما تلاها، تأكد للجميع أن هزيمة ألمانيا لم تعد إلا مسألة وقت فحسب.

في غضون ذلك، أخذت الحرب، التي كانت أوروبية أساساً، تتحول إلى حرب كونية بالفعل. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى الموجة المعادية للإمبريالية في أوساط الرعايا وسكان المناطق التابعة لبريطانيا التي كانت لاتزال واحدة من أكبر الإمبراطوريات، مع أنها كانت قادرة على إخضاعهم بسهولة. وقد أمكن اعتقال الموالين لهتلر بين البوير في جنوب أفريقيا ـ وعادوا إلى الظهور بعد الحرب بوصفهم مهندسي حكم الأبارتايد عام 1948 ـ ووضعت نهاية سريعة لاستيلاء رشيد عالي الكيلاني على السلطة في العراق في ربيع عام 1941. يضاف إلى ذلك أن انتصار هتلر في أوروبا ترك فراغاً إمبريالياً جزئياً في جنوب شرق آسيا، تحركت نحوه اليابان، وفرضت الحماية على ما تبقى لفرنسا في الهند الصينية. واعتبرت الولايات المتحدة انتشار قوات «المحور» ذاك في جنوب شرق آسيا أمراً لا يمكن التسامح إزاءه، ومارست ضغوطاً اقتصادية كبيرة على اليابان، التي كانت تجارتها ووارداتها من المؤن تعتمد كلياً على خطوط مواصلاتها البحرية. وأدى هذا النزاع إلى اندلاع الحرب بين الدولتين. ومع الهجوم الياباني على **بيرل هاربور** (Pearl Harbor) في السابع من كانون الثاني/ يناير عام 1941 غدت الحرب كونية الطابع. وفي غضون أشهر قليلة، اكتسح اليابانيون جميع جنوب شرق آسيا، والجزر، مهددين بغزو الهند من بورما في الغرب، والشمال الخالي لأستراليا من غينيا الجديدة.

وربما لم يكن بوسع اليابان أن تتجنب الحرب مع الولايات المتحدة إلا إذا تخلت عن مطامحها بتأسيس إمبراطورية اقتصادية قوية (التي وصفت، مجازاً، بفلك الازدهار الشرق آسيوي الأعظم») الذي كان جوهر سياستها. ولكن الرئيس الأميركي روزفلت، الذي تابع إخفاق القوى الأوروبية في مقاومة هتلر وموسوليني، وما أعقبه من نتائج، لم يكن من المتوقع أن يرد على التوسع الياباني، كما ردت بريطانيا وفرنسا على التوسع الألماني. وفي جميع الأحوال، كان الرأي العام الأميركي يعتبر المحيط الهادئ (خلافاً لأوروبا) ميداناً طبيعياً لحرية العمل الأميركي، شأنه شأن أميركا اللاتينية. وكانت «الانعزالية» الأميركية تريد مجرد الابتعاد عن أوروبا. والواقع أن الحظر الغربي (أي الأميركي) على تجارة اليابان وتجميد الودائع اليابانية، هو الذي اضطر اليابان للقيام بعمل ما. لقد كان الاقتصاد الياباني الذي يعتمد كلياً على الواردات الآتية عبر المحيط معرضاً للاختناق في وقت قصير. وكانت المقامرة التي أقدمت عليها محفوفة بالمخاطر، بل ضرباً من الانتحار. وربما كان بوسع اليابان أن تنتهز فرصتها الوحيدة بإنشاء إمبراطوريتها الجنوبية على وجه السرعة؛ ولكن لما كان ذلك يقتضي منها شل حركة البحرية الأميركية، وهي القوة الوحيدة القادرة على التدخل، فإنه كان يعني أن الولايات المتحدة بكل قواها المتفوقة بصورة مطلقة ستنجر إلى الحرب على الفور. ولم يكن هناك أي أمل في أن تكسب اليابان مثل هذه الحرب.

والسر الغامض هو: لماذا أعلن هتلر، الذي توغل بعيداً في روسيا، الحرب بلا مسوغ على الولايات المتحدة، فأعطى حكومة روزفلت بذلك الفرصة للانخراط في الحرب الأوروبية إلى جانب بريطانيا دون أن يواجه أي مقاومة سياسية كبيرة في الداخل. لم يكن ثمة شك في أوساط الإدارة في واشنطن حول أن ألمانيا النازية كانت تشكل خطراً جدياً وخطراً كونياً أكبر بكثير مما تمثله

اليابان، وعلى جميع الأصعدة، على وضع أميركا والعالم. ولهذا السبب، اختارت الولايات المتحدة عن عمد التركيز على كسب الحرب ضد ألمانيا، قبل اليابان، وأن تسخّر بالتالي مواردها لهذه الغاية. وكان الحساب صحيحاً. لقد استغرق إلحاق الهزيمة بألمانيا ثلاث سنوات ونصف السنة، بينما أخضعت اليابان نهائياً في ثلاثة أشهر. وليس هناك من تفسير ملائم لحماقة هتلر، مع أننا نعرف أنه بصورة مطردة ومثيرة، أساء تقدير قدرة الولايات المتحدة على التصرف، وقدرتها الاقتصادية والتقنية لأنه كان يؤمن أن الديمقراطيات غير قادرة على العمل. والديمقراطية الوحيدة التي أخذها هتلر على محمل الجد هي الديمقراطية البريطانية، التي اعتبرها، بحق، غير ديمقراطية تماماً.

لقد حسم قرار غزو روسيا وقرار إعلان الحرب على أميركا نتيجة الحرب العالمية الثانية. ولم يكن هذا واضحاً على الفور، لأن قوى المحور كانت قد بلغت ذروة نجاحها في منتصف 1942، وهي لم تخسر المبادرة العسكرية كلياً حتى عام 1943. كما إن الحلفاء الغربيين لم يعودوا إلى دخول القارة الأوروبية بصورة فاعلة إلا عام 1944، لأنهم، فيما كانوا يحققون النجاح في طرد قوات المحور من شمال أفريقيا ويعبرون إلى إيطاليا، فإن الجيش الألماني كان بدوره يحقق نجاحاً مماثلاً في وضعهم في موقف دفاعي حرج. وفي ذلك الوقت، كانت قوة الحلفاء الغربيين العظمى في وجه ألمانيا تتمثل في سلاح الجو الذي أظهرت دراسات لاحقة إخفاقه الذريع إلا في قتل المدنيين وتدمير المدن. والجيوش السوفياتية وحدها هي التي كانت تواصل التقدم. وفي البلقان فقط، ـ وبخاصة في يوغوسلافيا وألبانيا واليونان ـ استطاعت حركات المقاومة المسلحة ذات التوجه الشيوعي أن تسبب لألمانيا، ولإيطاليا بدرجة أكبر، متاعب عسكرية خطيرة. ومع ذلك، فقد كان ونستون تشرشل على حق عندما ادعى بعد بيرل هاربور، بثقة، أن النصر «بالتطبيق الملائم للقوة الطاغية» كان مؤكداً

(Kennedy, p. 347)، فمنذ نهاية عام 1942 لم يكن ثمة شك في أن «التحالف الكبير» ضد «المحور» سيكسب الحرب. وبدأ الحلفاء يركزون على ما ينبغي عمله بانتصارهم الوشيك.

لا حاجة بنا إلى متابعة مجريات الأحداث العسكرية أبعد من ذلك، إلا بالإشارة إلى أن المقاومة الألمانية في الغرب، حتى بعد دخول الحلفاء، إلى القارة الأوروبية بالقوة في حزيران/ يونيو عام 1944. وخلافاً لما حدث عام 1918، لم يكن ثمة إشارة إلى وجود ثورة ألمانية معادية لهتلر. وقد تآمر القادة العسكريون الألمان فقط، وهم نموذج الكفاءة والقوة العسكرية البروسية التقليدية، لإسقاط هتلر في تموز/ يوليو 1944، لأنهم كانوا وطنيين عقلاء يسعون إلى تحاشي تدمير ألمانيا نهائياً على غرار ما حدث في أوبرا «شَفَق الآلهة» (Götterdämmerung) التي وضعها **فاغنر** (Wagner). ولكنهم لم يحظوا بتأييد شعبي، فباؤوا بالفشل وقُتلوا جُملة على يد أنصار هتلر. وفي الشرق، لم يكن ثمة دليل يستحق الذكر على تصدع في عزم اليابان على خوض المعركة حتى النهاية، وذلك هو ما دفع إلى إسقاط الأسلحة الذرية على **هيروشيما** و**ناغازاكي** لضمان استسلام ياباني سريع. وفي عام 1945 كان الانتصار كاملاً، والاستسلام غير مشروط. واحتل المنتصرون أراضي الدول المعادية المهزومة بأكملها. ولم يكن ثمة سلام رسمي، نظراً إلى عدم قيام سلطات مستقلة عن الاحتلال، وبخاصة في ألمانيا واليابان. كان أقرب شيء إلى مفاوضات السلام تلك السلسلة من المؤتمرات التي عقدت بين عامي 1943 و1945 وقررت فيها قوى الحلفاء الرئيسة ـ الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا العظمى ـ تقسيم غنائم النصر (دون نجاح كبير) وحاولت أن تقرر شكل العلاقات في ما بينها في مرحلة ما بعد الحرب: في طهران عام 1943، وفي موسكو في خريف 1944، وفي يالطا في القرم في بداية عام 1945، وأخيراً في بوتسدام في ألمانيا المحتلة في آب/ أغسطس عام 1945. كما دارت سلسلة

من المفاوضات، أكثر نجاحاً، داخل معسكر الحلفاء بين عامي 1943 و1945 وضعت إطاراً عاماً للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، بما في ذلك إنشاء «الأمم المتحدة». وستكون هذه القضايا مداراً للبحث في موضع آخر (انظر الفصل التاسع).

كانت الحرب العالمية الثانية أكثر هولاً من «الحرب العظمى» الأولى، لأن القتال استمر فيها حتى النهاية دون أن تخامر فكرة التسوية أياً من الطرفين. باستثناء إيطاليا، التي غيرت تحالفاتها ونظامها السياسي عام 1943، ولم تعامل تماماً كبلد محتل، بل عوملت كبلد مهزوم له حكومة معترف بها (ما ساعد إيطاليا أن الحلفاء أخفقوا في طرد الألمان وإسقاط جمهورية اشتراكية فاشية تابعة لهم وهيمنت على نصف إيطاليا أكثر من سنتين). وخلافاً للحرب العالمية الأولى، فإن هذا العناد من كلا الجانبين لا يحتاج إلى تفسير. فقد كانت هذه الحرب حرباً دينية، أو بلغة العصر، حرب أيديولوجيات في كلا الجانبين. وكانت أيضاً، وبصورة صارخة، صراعاً من أجل الحياة بالنسبة إلى معظم الدول المعنية. فقد كانت العبودية والموت هما ثمن الهزيمة على يد النظام «الاشتراكي الوطني الألماني»، كما ظهر في بولندا والأجزاء المحتلة من الاتحاد السوفياتي، وكما تبين من مصير اليهود الذين أصبحت عمليات إبادتهم المنظمة بالتدريج معروفة لعالم يرفض التصديق. من هنا، فإنها كانت حرباً لا حدود لها. لقد تعاظمت الحرب العالمية الثانية من حرب جماعية إلى حرب كلية شاملة.

لا يمكن إحصاء ضحايا الحرب على وجه الدقة، كما لا يمكن تقديرها حتى بصورة تقريبية. ذلك أن هذه الحرب (خلافاً للحرب العالمية الأولى) قتلت من المدنيين بقدر ما قتلت من العسكريين، وجرت أسوأ عمليات القتل في بقاع، أو أوقات لا يستطيع أحد أن يحصي فيها أعداد القتلى أو حتى أن يهتم بذلك. وقد قدرت الوفيات

الناجمة مباشرة عن الحرب بين ثلاثة وخمسة أضعاف عدد القتلى (المقدر) في الحرب العالمية الأولى (Milward, p. 270, Peterson, 1986) أو بعبارة أخرى، ما يعادل 10 إلى 20 بالمائة من مجموع سكان الاتحاد السوفياتي، وبولندا ويوغوسلافيا، و4 إلى 6 بالمائة من سكان ألمانيا وإيطاليا والنمسا وهنغاريا واليابان والصين. أما الضحايا في كل من بريطانيا وفرنسا فكان عددهم أقل بكثير مما كان في الحرب العالمية الأولى، وهو ما يقارب واحداً بالمئة، ولكن النسبة كانت أعلى قليلاً من ذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هذه التقديرات تدخل في باب التخمين، فقد قدر عدد الضحايا في الاتحاد السوفياتي عدة مرات، وحتى بصورة رسمية، بسبعة ملايين، ثم بأحد عشر مليوناً، أو في حدود 20 مليوناً أو حتى 50 مليوناً. وفي جميع الأحوال، ماذا تعني الدقة الإحصائية عندما تصل الأرقام المهولة إلى تلك الحدود الفلكية؟ هل يخف الرعب من المحرقة (الهولوكوست - Holocaust) لو أن المؤرخين استنتجوا أنها لم تقضِ على ستة ملايين شخص (وهو الرقم التقريبي الأصلي المبالغ فيه بالتأكيد) بل على خمسة ملايين أو حتى أربعة؟ وماذا يعني أن يكون حصار الألمان للينينغراد الذي استمر 900 يوم (1941-1944) قد أودى بحياة مليون من البشر، أو ثلاثة أرباع المليون فقط، أو نصف مليون، جراء الجوع والإنهاك؟ هل نستطيع حقاً أن نلتقط الأرقام الكامنة وراء الواقع الذي نستشفه بالحدث الحسي؟ ماذا يمكن أن يعني للقارئ العادي لهذه الصفحة أن 3.3 مليون من أسرى الحرب الروس في ألمانيا قد قضوا، من أصل 7 .5مليون أسير؟ (Hirschfeld, 1986). إن الحقيقة المؤكدة الوحيدة حول الضحايا، على وجه العموم، هي أن الحرب حصدت من أرواح الرجال أكثر مما حصدت من النساء. في عام 1959 كان لايزال في الاتحاد السوفياتي سبع نساء، ممن تتراوح أعمارهن بين الخامسة والثلاثين والخمسين، مقابل كل 4 رجال (Milward, 1979, p. 212). وربما

كانت إعادة إعمار الأبنية بعد هذه الحرب أكثر سهولة من البقاء على قيد الحياة.

III

من المسلّم به أن الحرب الحديثة تورط جميع المواطنين وتحشد معظمهم، وأنها تُشنّ بأسلحة تتطلب تحويل الاقتصاد بكامله لإنتاجها، واستخدامها بكميات لا يمكن تخيلها، وأنها تولد من الدمار ما لا يمكن تقديره، وأنها تحول حياة البلدان المنخرطة فيها وتهيمن عليها. ولا تقتصر هذه المظاهر جميعها على حروب القرن العشرين فحسب. لقد وقعت بالتأكيد حروب مأسوية مدمرة من قبل، وحروب سابقة بجهود الحرب الحديثة الشاملة، كما حدث في فرنسا أثناء «الثورة». وحتى هذا اليوم، لاتزال «الحرب الأهلية» التي جرت وقائعها بين عامي 1861 و1865 أكثر الصراعات دمويةً في تاريخ الولايات المتحدة، حيث قتلت من الرجال أكثر مما فعلته كل الحروب التي خاضتها أميركا مجتمعة، بما فيها الحربان العالميتان في كوريا وفييتنام. ومع ذلك، فإن حروب ما قبل القرن العشرين التي شملت المجتمع بأسره كانت نادرة. وقد كتبت **جين أوستن** (Jane Austin) رواياتها أثناء حروب نابليون، وأي قارئ لا يعرف هذه الحقيقة لا يستطيع أن يخمن ذلك، لأن الحروب لا تظهر جلية على صفحاتها، مع أن عدداً من الشباب ممن ورد ذكرهم فيها قد شاركوا دون شك في تلك الحروب. ولا يعقل أن يكتب أي مؤلف روائي عن بريطانيا في حروب القرن العشرين بهذه الطريقة.

إن وحش حرب القرن العشرين الشاملة لم يولد كامل الحجم. غير أن الحروب كانت منذ عام 1914 فصاعداً حروباً شاملة بالفعل. لقد حشدت بريطانيا، حتى في الحرب العالمية الأولى، 12,5 بالمائة من رجالها في القوات المحاربة، وحشدت ألمانيا 15,4 بالمئة، وفرنسا 17 بالمئة. وفي الحرب العالمية الثانية، كانت نسبة المجندين

في القوات المسلحة نحو 20 بالمائة من مجموع القوة العاملة النشطة (Milward, 1979, p. 216). وبوسعنا أن نتبين من ذلك أن مثل هذا المستوى من الحشد الجماعي، الممتد لبضع سنوات، ما كان ليستمر لولا وجود اقتصاد حديث مصنّع عالي الإنتاجية، و/أو بدلاً من ذلك اقتصاد تديره، إلى حد كبير، أيدي غير المقاتلين من السكان. ولا تستطيع الاقتصادات الزراعية التقليدية أن تحشد في العادة نسبة كبيرة من قواها العاملة إلا بصورة موسمية، في المناطق المعتدلة على الأقل، حيث تتطلب أوقات محددة في السنة الزراعية جميع الأيدي العاملة (كجمع الحصاد مثلاً). وحتى في المجتمعات الصناعية، فإن التعبئة الكبيرة للقوى العاملة تلقي أعباء جسيمة على كاهل الموارد البشرية، وذلك هو ما جعل الحروب العصرية الشاملة تعزز من قوى العمل المنظم، وتحدث ثورة في استخدام النساء خارج البيوت؛ وذلك بصورة مؤقتة في الحرب العالمية الأولى، وبصورة دائمة في الثانية.

لقد كانت حروب القرن العشرين حروباً جماعية، بمعنى أنها استخدمت ودمرت كميات من المنتجات لم يكن من الممكن حتى هذا التاريخ تصورها في مجريات القتال. من هنا جاءت العبارة الألمانية «معركة العتاد» (Materialschlacht) لوصف المعارك الغربية في الفترة بين عامي 1914 و1918 بمعارك المواد. لقد استطاع نابليون أن يكسب معركة يينا (Jena) عام 1806، ويدمر بذلك قوة بروسيا بما لا يزيد على 1500 طلقة من المدفعية، وكان محظوظاً بهذا النصر لأن قدرة بلاده الصناعية آنذاك كانت محدودة جداً. وكانت فرنسا، حتى قبل الحرب العالمية الأولى، تخطط مع ذلك لإنتاج كمية من الذخيرة تتراوح بين 10 و12 ألف قذيفة يومياً، وكان على صناعتها أن تنتج آخر الأمر 200 ألف قذيفة يومياً. بل إن روسيا القيصرية كانت تنتج 150 ألف قذيفة في اليوم، أي بمعدل 4 ملايين ونصف المليون من القذائف في الشهر. ولا عجب أن تحدث ثورة في عمليات

مصانع الهندسة الميكانيكية. وعلينا أن نتذكر، في معرض الحديث عن أدوات الحرب الأقل تدميراً، أن الجيش الأميركي طلب أثناء الحرب العالمية الثانية ما يزيد على 519 مليون زوج من الجوارب، و209 ملايين زوج من السراويل، بينما أوصت القوات الألمانية، الملتزمة بالتقاليد البيروقراطية المعهودة، في سنة واحدة (1943) على 4,4 ملايين زوج من المقصات و6,2 ملايين من المحابر للأختام في المكاتب العسكرية (Milward, 1979, p. 68). لقد كانت الحرب الشاملة تتطلب إنتاجاً شاملاً.

ولكن الإنتاج كان يتطلب أيضاً تنظيماً وإدارة، حتى ولو كان هدفه التدمير المبرمج لحياة البشر بأنجع الوسائل، كما في معسكرات الإبادة الألمانية. وعلى العموم، كانت الحرب الشاملة حتى ذلك التاريخ أضخم مشروع ممأسس عرفه الإنسان مما يحتاج إلى تنظيم وإدارة واعيين.

وقد ترتب على ذلك أيضاً مشكلات مستجدة. فالشؤون العسكرية كانت دوماً موضع الاهتمام الخاص للحكومات منذ عمدت هذه إلى الاحتفاظ بجيوش دائمة ثابتة في القرن السابع عشر، بدلاً من أن يتولاها المقاولون العسكريون بعقود من الباطن. والواقع أن الجيوش والحرب سرعان ما أصبحت «صناعات» عظيمة الاتساع، أو مجمعات للنشاط الاقتصادي أكبر من أي نشاط للقطاع الخاص. وفي القرن التاسع عشر استلزم ذلك في كثير من الأحيان توفير الخبرة والمهارات الإدارية للمؤسسات التجارية الخاصة الضخمة التي تطورت في عصر الصناعة، كمشروعات السكة الحديد أو تجهيزات الموانئ على سبيل المثال. يضاف إلى ذلك أن جميع الحكومات تقريباً كانت منخرطة في الأعمال التجارية لصناعة الأسلحة والمعدات الحربية، وإن كان قد تطور في نهاية القرن التاسع عشر شكل من أشكال التعايش بين الحكومات والشركات الخاصة لإنتاج الأسلحة

التخصصية، وبخاصة في قطاعات التقنية الراقية كالمدفعية والبحرية. وقد مهد ذلك لقيام ما نعرفه اليوم باسم «المجتمع الصناعي العسكري» (انظر **عصر الإمبراطورية** (*Age of Empire*)، الفصل الثالث عشر). ومع ذلك، ظل الافتراض الأساسي القائم بين عصر الثورة الفرنسية والحرب العالمية الأولى أن الاقتصاد ينبغي أن يستمر قدر الإمكان بالعمل في وقت الحرب كما كان وقت السلم (أي «العمل كالمعتاد»)، مع أن بعض الصناعات قد شعرت بطبيعة الحال بتأثيرها الواضح، كصناعة الأقمشة مثلاً، التي سيطلب منها إنتاج الملابس العسكرية بما يزيد بمراحل على طاقتها زمن السلم.

كانت مشكلة الحكومات الرئيسة، كما تمثلت آنذاك، مشكلة مالية: كيف ستغطي كلفة الحروب. هل يكون ذلك بواسطة القروض، أو فرض الضرائب المباشرة، وبأي شروط في كلتا الحالتين؟ من هنا كانت الخزينة أو وزارة المال هي التي توجه اقتصاد الحرب، فالحرب العالمية الأولى، التي امتدت أطول بكثير مما توقعت الحكومات، واستخدمت أعداداً غفيرة أكبر من الرجال والسلاح، جعلت من شعار «العمل كالمعتاد»، ومعه سيطرة وزارة المال، أمراً مستحيلاً، مع أن مسؤولي الخزانة (من أمثال الشاب **جون مينارد كينز** في بريطانيا) كانوا يتأففون من استعداد السياسيين لطلب النصر دون حساب التكاليف المالية. وكانوا على حق بالطبع، فبريطانيا شنت الحربين العالميتين كلتيهما بما يفوق إمكاناتها بكثير، بكل ما ينطوي عليه ذلك من عواقب سلبية ومستمرة على اقتصادها. وإذا كان لابدّ من شن الحرب على الإطلاق بالمقاييس الحديثة، فينبغي ألاّ يقتصر الأمر على حساب تكاليفها فحسب، بل لابدّ من إدارة إنتاجها وتخطيطه، وتوجيه الاقتصاد برمته آخر الأمر إلى هذه الوجهة.

وذلك ما لم تتعلمه الحكومات إلاّ بالتجربة في سياق الحرب

العالمية الأولى وقد عرفت ذلك منذ البداية في الحرب العالمية الثانية، وإلى حد كبير بفضل تجربة الحرب الأولى، التي عكف موظفوها على تمحيص دروسها بعناية. ومع ذلك، لم تتضح إلاّ بصورة تدريجية ضرورة أن تتولى الحكومات أمور الاقتصاد، وإلى أي حد كان ينبغي أن يصل التخطيط المادي، وتخصيص الموارد (بطريقة مغايرة للآليات الاقتصادية المعتادة). وفي مستهل الحرب العالمية الثانية، كانت لدى دولتين فقط، هما الاتحاد السوفياتي وبدرجة أقل، ألمانيا النازية، آلية للإشراف المادي على الاقتصاد. ولا عجب في ذلك، لأن الأفكار السوفياتية عن التخطيط كانت مستمدة أصلاً، وإلى حد ما، مبنية، على ما عرفه البلاشفة عن اقتصاد الحرب المخطط عند الألمان في الفترة بين عامي 1914 و1917 (انظر الفصل الثالث عشر). وكانت بعض الدول، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، تفتقر حتى إلى المبادئ الأولية لمثل هذه الآليات.

من هنا، كان ثمة تناقض غريب أن يكون اقتصاد الدول الديمقراطية الغربية - بريطانيا وفرنسا في الحرب الأولى، وبريطانيا والولايات المتحدة في الحرب الثانية - بين جميع اقتصادات الحرب المخططة حكومياً هو الاقتصاد المتفوق على اقتصاد ألمانيا، بكل تقاليدها ونظرياتها حول الإدارة البيروقراطية. (انظر الفصل الثالث عشر حول التخطيط السوفياتي). وبوسعنا أن نخمن الأسباب فحسب، ولكن الحقائق ثابتة لا شك فيها. لقد كان اقتصاد الحرب الألماني أقل تنظيماً وفعالية في حشد جميع الموارد للحرب - وما كان ينبغي أن ذلك بالطبع، حتى بعد إخفاق استراتيجية الضربات الخاطفة - وكان بالتأكيد أقل اهتماماً بالسكان الألمان المدنيين، فمواطنو بريطانيا وفرنسا الذين نجوا من الحرب العالمية الأولى ربما كانوا، على نحو ما، يتمتعون بوضع صحي أفضل مما كانوا عليه قبل الحرب، حتى عندما كانوا أفقر حالاً، كما ارتفع دخل عمالهم

الحقيقي. وكان الألمان أكثر جوعاً، كما تردّت أجور عمالهم الفعلية. وتزداد صعوبة المقارنات في الحرب العالمية الثانية؛ فإن فرنسا سرعان ما تهاوت، بينما كانت الولايات المتحدة أكثر ثراء، وتتعرض لضغوط أقل، والاتحاد السوفياتي أفقر حالاً وتحت ضغوط أكبر. ومع أن اقتصاد الحرب الألماني كان قادراً على استغلال أوروبا برمتها تقريباً، فإنه انتهى مع نهاية الحرب إلى حالة من الدمار المادي أعظم بكثير مما تكبده المحاربون الغربيون. وعلى الرغم من ذلك، فإن بريطانيا، الأفقر عموماً، والتي انخفض معدل الاستهلاك المدني فيها بما يزيد على 20 بالمائة عام 1943، أَنْهَتِ الحرب وحقق سكانها أفضل تغذية وصحة بدرجة يسيرة. ويعود ذلك إلى أن اقتصادها الحربي المخطط مال بصورة منهجية نحو المساواة والإنصاف في التضحية، ونحو العدالة الاجتماعية، في حين كان النظام الألماني مجحفاً من حيث المبدأ. لقد استغلت ألمانيا كلاً من الموارد والطاقة البشرية لأوروبا المحتلة، ووضعت السكان غير الألمان في مرتبة دونية، وتعاملت، في حالات متطرفة، مع البولنديين ـ وبشكل خاص مع الروس واليهود - كما يعامل عمال السخرة الذين يمكن التخلص منهم لأن لا قيمة لحياتهم. ووصلت نسبة العمالة الأجنبية في قوة العمل الألمانية إلى الخمس عام 1944، وكان 30 بالمائة منهم يعملون في مصانع الأسلحة. ومع ذلك، فإن أقصى ما يمكن قوله بالنسبة إلى عمال ألمانيا أن دخلهم الفعلي ظل على حاله مثلما كان عام 1938. وفي بريطانيا، انخفضت معدلات أمراض ووفيات الأطفال باطراد أثناء الحرب. أما في فرنسا، المحتلة والخاضعة للسيطرة، وهي بلد غني طبقت شهرته الآفاق بوفرة الطعام، وكانت خارج نطاق الحرب بعد عام 1940، فقد انخفض معدل الوزن واللياقة البدنية عند سكانها من مختلف الأعمار.

لقد أحدثت الحرب الشاملة، ولا شك، ثورةً في عالم الإدارة. ولكن إلى أي مدى أحدثت مثل هذه الثورة في التقانة والإنتاج؟

وبعبارة أخرى، هل دفعت بالتنمية الاقتصادية قُدُماً أم أعادتها القهقرى؟ من الواضح أنها دفعتها إلى الأمام. دفعت بالتقنية قُدُماً، فالصراع بين المتحاربين المتقدمين لم يكن مجرد صراع بين الجيوش، بل بين تقانات تتنافس على تزويد هذه الجيوش بالأسلحة الفعالة والخدمات الأساسية الأخرى. ولولا الحرب العالمية الثانية، والخوف من احتمال استغلال ألمانيا النازية لمكتشفات الفيزياء النووية، لما صنعت القنبلة الذرية بالتأكيد، ولا خصصت النفقات الهائلة الضرورية لإنتاج أي نوع من الطاقة النووية في القرن العشرين. وما تحقق من أشكال أخرى على صعيد التقدم التقني، للأغراض الحربية في المقام الأول، قد أظهر إمكان استخدامها إلى حد كبير في زمن السلم للأغراض المدنية في مجالي الملاحة الجوية والحواسيب. غير أن هذا لا يغير حقيقة أن الحرب أو الاستعداد للحرب كان الوسيلة الأساسية للتعجيل بالتقدم التقني من طريق «تحمل» نفقات تطوير المبتكرات التقنية التي ما كان يمكن أن يقوم بها، في أوقات السلم، من يحسب حساب التكلفة والربح، لمشروعات كانت ستنفذ ببطء وبعد لأيٍ (انظر الفصل التاسع).

إن النزعة التقنية للحرب ليست أمراً جديداً. كما إنّ الاقتصاد الصناعي الحديث يقوم على الابتكار التقني المستمر، الذي كان سيتواصل بالتأكيد، وربما بتسارع أكبر، حتى من دون الحروب (هذا إذا أخذنا، جدلاً، بهذه الفرضية غير الواقعية. فقد أسهمت الحروب، ولاسيّما الحرب العالمية الثانية، إلى حد كبير، بإشاعة الخبرات التقنية الفنية، وتركت أثراً بالغاً في التنظيم الصناعي وأساليب الإنتاج بالجملة. غير أن ما حققته كان، في الأساس، التعجيل بالتغيير أكثر مما كان إحداث تحولات كبرى.

ترى، هل أدت الحرب إلى تنمية اقتصادية؟ إنها، بمعنى من المعاني، لم تفعل ذلك. فقد لحقت بالموارد الإنتاجية خسائر فادحة،

بالإضافة إلى تقلص القوى العاملة بين السكان. فقد دمرت في الحرب العالمية الثانية 25 بالمائة من الأصول الرأسمالية التي كانت في الاتحاد السوفياتي قبل الحرب، و13 بالمائة منها في ألمانيا، و8 بالمائة في إيطاليا، و7 بالمائة في فرنسا، ومجرد 3 بالمائة في بريطانيا (غير أن ذلك كانت تقابله كلفة إعادة التعمير لما دمرته الحرب). وفي حالة الاتحاد السوفياتي المتطرفة، كانت الآثار الاقتصادية الصافية للحرب سلبية تماماً، ففي عام 1945، كانت أوضاع الزراعة في البلاد متردية تماماً، شأنها شأن مشروعات التصنيع التي ارتبطت قبل الحرب بخطط السنوات الخمس. ولم يبق بعد ذلك إلا صناعة حربية واسعة غير قادرة على التكيف مع الجديد، وشعب مجوّع هلكت صفوة شبابه، ودمار مادي هائل.

ومن جهة أخرى فإن الحروب جلبت الخير العميم للاقتصاد الأميركي. لقد كان معدل النمو في كلا الحربين استثنائياً تماماً، وبخاصة في الحرب العالمية الثانية عندما تنامي بمعدل 10 بالمائة تقريباً في العام، أي أسرع من أي وقت مضى. وفي كلا الحربين، استفادت الولايات المتحدة من بعدها من مسرح القتال، ومن كونها ترسانة السلاح الرئيسة لحلفائها، ومن قدرة اقتصادها على تنظيم التوسع في الإنتاج بصورة أكثر فعالية من أي بلد آخر. ولعل الأثر الاقتصادي الأكثر استمرارية لكلا الحربين أنه أعطى الاقتصاد الأميركي هيمنة عالمية طوال «القرن العشرين الوجيز» كله، وهي هيمنة بدأت تتراجع ببطء عند نهاية القرن (انظر الفصل التاسع). وفي عام 1914 كان هذا هو الاقتصاد الصناعي الأوسع، غير أنه لم يكن الاقتصاد المهيمن آنذاك. إلا أن الحروب التي عززت من موقعه، فيما أضعفت من مكانة منافسيه، بصورة نسبية أو مطلقة، قد حولت أوضاعه الاقتصادية من حال إلى حال.

وإذا كانت الولايات المتحدة (في كلا الحربين) وروسيا (وبخاصة في الحرب العالمية الثانية) النهايتين المتباعدتين للتأثيرات

الاقتصادية للحروب، فإن بقية العالم تقع في مكان ما بين هاتين النهايتين، ولكنه مكان أقرب على العموم إلى المنحنى الروسي منه إلى نهاية المنحنى الأميركي.

IV

بقي علينا أن نقدّر الوقع الإنساني لعصر الحروب، وأكلافه البشرية. فالحجم الهائل للضحايا، وهو ما أشرنا إليه من قبل، لا يمثل إلاّ جانباً واحداً منها. وباستثناء حالة الاتحاد السوفياتي لأسباب مفهومة، فإن من دواعي العجب أن الأعداد الأقل كثيراً لضحايا الحرب العالمية الأولى كان وقعها أعظم بكثير من الأعداد الكبيرة لضحايا الحرب العالمية الثانية ويشهد على ذلك الانتشار الواسع للنصب التذكارية والطقوس والمراسم التي أقيمت لمن سقطوا في الحرب الأولى. لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية عدداً لا مثيل له من نصب «الجندي المجهول»، وبعدها فقد الاحتفال بـ «يوم الهدنة» (الذكرى السنوية للحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1918) هيبته بالتدريج. وربما شكلت الملايين العشرة من القتلى لمن لم يتوقعوا قط هذه التضحيات صدمة أكثر وحشية مما شكلته الملايين الأربعة والخمسون، لأولئك الذين عرفوا الحرب من قبل كمذبحة من المذابح.

من المؤكد أن جملة الجهود الحربية، وتصميم كلا الجانبين على شن حرب لا حدود لها مهما كان الثمن قد تركت علامات فارقة. ويتعذّر بغير ذلك تفسير الوحشية واللاإنسانية المتعاظمين للقرن العشرين. وليس ثمة شك فعلي، مع الأسف، حول المنحى المتصاعد للبربرية بعد عام 1914. في بدايات ذلك القرن كان التعذيب قد أوقف رسمياً في أرجاء أوروبا الغربية. ومنذ عام 1945، عوّدنا أنفسنا، مرة أخرى، ومن دون وجل على شيوع استخدامه في ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك بعض الدول الأكثر تمدناً (Peters, 1985).

لا يعود تعاظم الوحشية إلى مجرد تحرر طاقة القسوة والعنف الكامنة في الكائن البشري، وهو ما تشرّعه الحرب بطبيعة الحال، على الرغم من أن تنامي القسوة ذاك قد ظهر بالتأكيد بعد الحرب العالمية الأولى في أوساط نمط معيّن من رجال الخدمة السابقين (المحاربون القدماء)، وبخاصة لدى الذراع القوي أو فرق القتل و«الكتائب الحرة» في أوساط اليمين القومي المتطرف. لماذا ينبغي على رجال تعرّضوا للقتل أو رأوا أصدقاءهم يُقتلون ويُمثّل بهم، أن يتردّدوا في أن يجهزوا، بوحشية، على أعداء قضيتهم العادلة؟

من الأسباب الرئيسة لذلك عملية الدمقرطة العجيبة للحرب، فالنزاعات الشاملة تحولت إلى «حروب شعبية» لسببين هما أن المدنيين والحياة المدنية أصبحا من الأهداف المناسبة، وأحياناً الأهداف الرئيسة للاستراتيجية، وأن الخصوم في الحروب الديمقراطية كما في السياسة الديمقراطية، يصوَّرون في هيئة شيطانية، لجعلهم مكروهين تماماً، أو، على الأقل، يستحقون الازدراء. والحروب التي يديرها في كلا الجانبين محترفون أو اختصاصيون، وبخاصة أصحاب المواقف الاجتماعية المتماثلة، لا يستبعد الاحترام المتبادل والقبول بالقواعد، بل حتى الشهامة. بل إن العنف نفسه له قواعده. وقد شهدنا ذلك بين الطيارين المقاتلين في كلا الحربين كما يستدل من فيلم **جان رينوار** (Jean Renoir) المعارض للعنف: **الوهم الكبير** (*La Grande Illusion*) حول الحرب العالمية الأولى. ويستطيع محترفو السياسة والدبلوماسية، عندما لا يكونون أسرى الأصوات الانتخابية والصحف، إعلان الحرب أو التفاوض حول السلام دون أن يشعروا بالضغينة إزاء الطرف الآخر، شأنهم شأن الملاكمَين اللذين يتصافحان قبل الملاكمة، ويتناولان الشراب معاً بعدها.

غير أن الحروب الشاملة في القرن العشرين اختلفت تماماً عن النمط البسماركي أو نمط القرن الثامن عشر. إن الحرب التي تُعبّأ لها

جميع المشاعر الوطنية لا يمكن أن تكون محدودة كالحروب الأرستقراطية. وفي ما يتعلق بالحرب العالمية الثانية، ينبغي القول إن طبيعة النظام النازي وسلوك الألمان، بمن فيهم الجيش الألماني العريق غير النازي، في أوروبا الشرقية، برّر إلى حد كبير إطلاق الأوصاف الشيطانية والتشنيع عليه.

أما السبب الآخر فهو الطابع اللاشخصي للحرب، مما حول القتل والتشوية إلى نتيجة تتحقق عن بعد بالضغط على زر أو تحريك رافعة. فقد جعلت التقانة من ضحاياها أناساً غير منظورين، إذ لم نعد نشاهد أشخاصاً بُقرت بطونهم بالحراب أو من خلال مناظير أسلحة المقاتلين. وفي مواجهة المدافع المثبتة بشكل دائم على الجبهة الغربية، لم يعد ثمة رجال، بل إحصاءات، وهي إحصاءات ليست حقيقية بل مفترضة كما بين «التعداد الجسدي» لضحايا العدو أثناء حرب أميركا في فيتنام. ولم تكن القاذفات الجوية تنظر، من عَلٍ، إلى أناسٍ يُحرقون أو تُبقر بطونهم، بل إلى مجرد أهداف. والشبابُ الناعمونَ الذين قد لا يرغبون في غرز حرابهم في بطن صبية قروية حامل، باتوا يستطيعون الآن بسهولة بالغة أن يلقوا بمتفجراتهم الشديدة على لندن أو برلين، أو يُسقطوا القنابل النووية على ناغازاكي. وكان بوسع البيروقراطيين الألمان النشطين، الذين قد يشعرون بالاشمئزاز إذا ما قادوا اليهود الجياع بأنفسهم إلى المسالخ، أن يضعوا جدولاً زمنياً لرحلات السكك الحديد ويملأوا قطارات الموت بمؤونة منتظمة من البشر في طريقهم إلى معسكرات الإبادة في بولندا بشعور ضئيل من المسؤولية الشخصية. لقد أصبحت أشنع الفظائع في القرن العشرين فظائع غير محددة الهُوية يُتخذ قرارها عن بُعد، بصورة منتظمة وروتينية، ولاسيّما عندما يمكن تبريرها باعتبارها ضرورات عملياتية مؤسفة.

وهكذا عوّد العالم نفسه على القتل والترحيل الإجباري للبشر بأرقام فلكية، وهي ظواهر لم تكن مألوفة إلى حد يدعونا إلى

استنباط كلمات جديدة للتعبير عنها؛ مثل «اللاوطن له» (المطرود) أو «الإبادة الجماعية». لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى قتل عدد لا يحصى من الأرمن على يد تركيا - الرقم المتداول هو 1,5 مليون نسمة - وهو ما يعتبر أول محاولة حديثة للقضاء على شعب بأسره وسرعان ما أعقب ذلك القتل الجماعي المعروف على يد النازيين لنحو خمسة ملايين يهودي - وهي أرقام تظل موضع خلاف (Hilberg, 1985). وقد أرغمت الحرب العالمية الأولى **أولاً**، ثم الثورة الروسية، ملايين البشر على التحول إلى لاجئين أو، بترتيب مماثل، إلى أداة «تبادل إجباري للسكان» بين الدول. وهُجّر ما مجموعه 1,3 مليون يوناني، من تركيا أساساً، إلى اليونان؛ وحول 400 ألف تركي إلى البلد الذي طالب بهم؛ وانتقل 200 ألف بلغاري إلى الأراضي التي تحمل اسمهم الوطني، فيما وجد 1,5 أو ربما مليونين من المواطنين الروس الفارين من الثورة الروسية المهزومين في الحرب الأهلية الروسية، أنفسهم بلا مأوى. ومن أجل هؤلاء أساساً، لا من أجل الثلاثمئة وعشرين ألفاً من الأرمن الفارين من القتل الجماعي، استحدثت وثيقة جديدة لأولئك الناس الذين ليس لديهم وجود بيروقراطي في دولة، في عالم كان يزداد بيروقراطية؛ وهي ما دعي بـ «جواز سفر نانسن» الصادر عن عصبة الأمم، حاملاً اسم المستكشف القطبي النرويجي الكبير الذي استحدث لنفسه مهمة أخرى كصديق لمن لا صديق لهم. لقد أوجدت الفترة بين 1914 و1922، في تقدير تقريبي، ما يتراوح بين 4 ملايين و5 ملايين لاجئ.

هذا الفيض الأول من الحطام البشري لا يقارن على الإطلاق بما تلاه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالوحشية التي عوملت بها الأفواج اللاحقة. وتشير التقديرات إلى أنه، في أيار/ مايو عام 1945، كان هناك نحو 40,5 مليون إنسان اقُتلعوا من جذورهم في أوروبا، عدا عمال السُخرة غير الألمان، والألمان الذين فروا قبل وصول الجيوش السوفياتية (Kulischer, 1948, pp. 253-273). كما طرد نحو 13 مليون

ألماني من الأجزاء الألمانية التي ألحقت ببولندا والاتحاد السوفياتي، ومن تشيكوسلوفاكيا، ومن أجزاء من جنوب شرق أوروبا، كانوا يقطنون فيها منذ عهد بعيد (Holborn, p. 363). وقد استوعبت هؤلاء جمهورية ألمانيا الفيدرالية الجديدة التي قدمت المأوى وحق المواطنة إلى كل ألماني عاد إليها، مثلما قدمت دولة إسرائيل الجديدة «حق العودة» إلى كل يهودي. ولكن هل كان من الممكن طرح مثل هذه العروض من جانب الدول بصورة جدية إلا في عصر الرحلات الجوية الجماعية؟ ومن بين الـ 11,332,700 شخص من المهجّرين من بلادهم من مختلف الجنسيات الذين وجدتهم الجيوش المنتصرة في ألمانيا عام 1945، عاد 10 ملايين مباشرة إلى بلادهم، ولكن نصفهم كانوا مرغمين على ذلك. (Jacobmeyer, 1986).

كان هؤلاء لاجئي أوروبا وحدها. فقد خلّف تخلص الهند من الاستعمار عام 1947 نحو 15 مليون لاجئ، أُرغموا على عبور الحدود الجديدة بين الهند وباكستان (في كلا الاتجاهين)، من دون حساب المليونين من البشر الذي قضوا أثناء الصراعات الأهلية التي صاحبت ذلك. وربما أفرزت الحرب الكورية، وهي نتاج جانبي آخر للحرب العالمية الثانية، ما يقارب 5 ملايين كوري من المهجّرين. وبعد إنشاء إسرائيل، وهي بدورها من نتائج ما بعد الحرب، سُجِّل نحو 1,3 مليون فلسطيني في سجلات وكالة العمل والإغاثة التابعة للأمم المتحدة (UNRWA)، وفي الاتجاه المعاكس قدم في بداية الستينيات 1,2 مليون يهودي مهاجرين إلى إسرائيل؛ معظمهم جاء بصفة لاجئ. وباختصار، كانت الكارثة البشرية الكونية التي فجّرتها الحرب العالمية الثانية هي بالتأكيد أعظم الكوارث في تاريخ الإنسانية. ولم يكن الجانب الأقل مأسوية في هذه الكارثة تعلم الإنسانية أن تعيش في عالم أضحى فيه القتل والتعذيب والنفي الجماعي من التجارب اليومية التي لم نعد نلاحظها.

عندما نستحضر الإحدى وثلاثين سنة الفاصلة بين اغتيال الأرشيدوق النمساوي في سراييفو واستسلام اليابان غير المشروط، تتكشف لنا حقبة من الخراب والدمار تقارن بـ «حرب الثلاثين سنة» في القرن السابع عشر في التاريخ الألماني. وقد حددت سراييفو - سراييفو الأولى - بالتأكيد بداية الحقبة العامة للكارثة والأزمة في العلاقات بين دول العالم، وهي موضوع هذا الفصل والفصول الأربعة التالية. ومع ذلك، فإن «حرب الإحدى وثلاثين سنة» لم تخلف في ذاكرة أجيال ما بعد عام 1945، الذكريات نفسها التي خلفتها سابقتها الأضيق نطاقاً في القرن السابع عشر.

ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أنها لم تشكل عصراً منفرداً من الحرب إلا في منظور المؤرخين فحسب. أما بالنسبة إلى الذين عاشوا في خضمها، فقد كانت بمثابة حربين متميزتين وإن كانتا متصلتين، تفصلهما عن بعضهما فترة من «الحرب البينية» من دون عداوات علنية، تراوحت بين ثلاث عشرة سنة بالنسبة إلى اليابان (التي بدأت حربها في منشوريا عام 1931) وثلاث وعشرين سنة بالنسبة إلى الولايات المتحدة (التي لم تدخل الحرب العالمية الثانية إلا في كانون الأول/ ديسمبر عام 1941). ويعود ذلك أيضاً إلى أن كلاً من هاتين الحربين كان لها طابعها وتصورها في السياق التاريخي. كلتاهما كانت مشاهد لا مثيل لها من المجازر، تُخلِّف وراءها صور الكوابيس التقنية التي أقضت مضاجع الجيل التالي: الغازات السامة والقصف الجوي بعد عام 1918، والغيمة الفطرية للدمار الذري بعد عام 1945. وانتهت كلتاهما إلى انهيار - وكما سنرى في الفصل القادم - إلى ثورة اجتماعية في بقاع شاسعة من آسيا وأوروبا. وتركت كلتاهما الفريقين المحاربين في حالة من الإنهاك والضعف، باستثناء الولايات المتحدة، التي نهضت من كلتيهما سليمة وغنية، وسيدة للعالم اقتصادياً. ولكن شتّان بين هذه الحرب وتلك! إن الحرب العالمية الأولى لم تحل شيئاً، فسرعان ما خابت الآمال التي انتعشت

بعالم يعمّه السلام والديمقراطية تحت مظلة عصبة الأمم، وبعودة الاقتصاد العالمي إلى ما كان عليه عام 1913، وحتى (لدى أولئك الذين هللوا للثورة الروسية) بعالم يطاح فيه بالرأسمالية العالمية في غضون سنوات أو أشهر على يد ثورة المقهورين. لقد كان الماضي بعيد المنال والمستقبل مؤجلاً، والحاضر مراً، باستثناء سنوات قليلة مضت سريعاً في العشرينيات. أما الحرب العالمية الثانية، فقد أفرزت حلولاً بالفعل، لعدة عقود على الأقل. وبدأت تختفي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الجادة التي واجهت الرأسمالية في «عصر الكارثة»، فقد دخل اقتصاد العالم الغربي «عصره الذهبي»، وكانت الديمقراطية السياسية الغربية، التي تعززت بتحسن غير عادي للحياة المادية، مستقرة وجُيِّرت الحرب إلى العالم الثالث. ومن جهة أخرى، بدا وكأن الثورة قد أخذت تشق طريقها إلى الأمام. وتهاوت الإمبراطوريات الكولونيالية القديمة أو غدا انهيارها أمراً محتماً في القريب العاجل. وبدا أن «كورنسورتيوم» من الدول الشيوعية التي التفت حول الاتحاد السوفياتي، الذي تحول الآن إلى قوة عظمى، مستعداً للتنافس في سباق للنمو الاقتصادي مع الغرب. وقد تبين أن هذا لم يكن إلا وهماً مضلّلاً، غير أنه لم يبدأ بالتلاشي إلا في ستينيات القرن، وكما نستطيع أن نلاحظ الآن فقد كان حتى المرح الدولي يتسم بالاستقرار، وإن لم يكن يبدو عليه ذلك. وخلافاً لما حدث بعد «الحرب العظمى»، فقد اندمج الأعداء السابقون ـ ألمانيا واليابان ـ في الاقتصاد العالمي (الغربي)، ولم يُقدم أحد الأعداء الجدد ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ مطلقاً على مواجهة الآخر في حرب فعلية.

غير أن الثورات التي أنهت كلا الحربين كانت مختلفة كل الاختلاف، فالثورات التي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت، كما سنرى، عميقة الكراهية لكل ما كان يعاني منه معظم الناس من صعاب تكشفت لهم، بصورة مطردة، عن مذابح بشعة.

لقد كانت ثورات ضد الحرب. أما الثورات التي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد ترعرعت في أحضان المشاركة الشعبية العالمية في الكفاح ضد أعداء محددين ـ ألمانيا، واليابان، والإمبريالية بصورة أعم. ومهما بدا هذا الكفاح مخيفاً فإنه، في نظر المشاركين فيه، كان كفاحاً عادلاً. غير أن هذين النوعين من ثورات ما بعد الحرب، شأنها شأن الحربين العالميتين، هما في منظور المؤرخ سيرورة واحدة. وذلك ما ينبغي أن نلتفت إليه الآن.

الفصل الثاني

الثـــورة العالميـــة

أضاف [بوخارين] قائلاً: «إنني، في الوقت نفسه، أعتقد أننا دخلنا في مرحلة الثورة التي قد تمتد خمسين سنة قبل أن تنتصر الثورة في كل أوروبا ثم، في آخر المطاف، في جميع أرجاء العالم».

آرثر رانسوم (Arthur Ransome)، **ستة أسابيع في روسيا عام** 1919 (Ransome, 1919, p. 54).

«كم هو رهيب أن تقرأ قصيدة شيلي (Shelly) (وكذلك أغاني الفلاحين المصريين التي تعود إلى ما قبل ثلاثة آلاف عام) التي تُدين القمع والاستغلال. ترى، هل ستُقرأ هذه في مستقبل يحفل بالقمع والاستغلال، وهل سيقول الناس: «حتى في تلك الأيام...».

برتولت بريخت (Bertolt Brecht) حول قراءة «قناع الفوضى» للشاعر **شيلي** في 1938 (Brecht, 1964).

«منذ الثورة الفرنسية، نشبت في أوروبا ثورة روسية، علّمت العالم ثانية أنه يمكن طرد أعتى الغزاة عندما يؤول مصير الوطن الأم فعلاً إلى الفقراء المتواضعين والبروليتاريين والكادحين».

من جريدة الحائط للأنصار الإيطاليين (فرقة يوسيبيو غامبوني الـ 19 (Pavone, 1991, p. 406) 1944 Brigata Eusebio Giambone).

كانت الثورة وليدة حرب القرن العشرين: وبالتحديد، فإن الثورة الروسية عام 1917، التي تمخضت عن قيام الاتحاد السوفياتي، قد تحولت إلى قوة عظمى في الطور **الثاني** من حرب الإحدى وثلاثين سنة، ولكنها، بصورة عامة، كانت من الثوابت العالمية المستمرة في تاريخ القرن. إن الحرب بمفردها لا تسفر بالضرورة عن أزمة، وانهيار، وثورة في الدول المتحاربة، بل إن الافتراض المعاكس كان هو المسيطر على الساحة قبل عام 1914، بالنسبة إلى الأنظمة القائمة ذات الشرعية التقليدية على الأقل. وكان نابليون الأول يشكو مُرَّ الشكوى من أن إمبراطور النمسا يستطيع أن ينجو ويخرج سالماً من مئة حرب خاسرة، كما نجا ملك بروسيا من كارثة عسكرية وخسارة نصف أراضيه، بينما كان (نابليون الأول) نفسه، ابن الثورة الفرنسية، عرضة للخطر بعد هزيمة واحدة. ومع ذلك فقد كانت ضغوط حرب القرن العشرين الشاملة على الدول والشعوب المنخرطة فيها ضغوطاً كاسحة وغير مسبوقة، وكان من شبه المحتم أن تصل حدودها القصوى إلى حد تحطيم تلك الدول والشعوب. والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي خرجت من الحروب العالمية سليمة كما دخلتها، بل ربما أقوى مما كانت عليه. أما بالنسبة إلى سائر الأطراف فقد كانت نهاية الحروب تعني الجَيَشان.

بدا من الواضح أن العالم القديم كان محكوماً بالموت، فالمجتمع القديم، والاقتصاد القديم، والأنظمة السياسية القديمة قد فقدت، على حد تعبير المثل الصيني، «وصاية السماء». وكانت الإنسانية تنتظر بديلاً. وكان مثل هذا البديل مألوفاً في عام 1914، فالأحزاب الاشتراكية المستندة إلى تأييد الطبقات العاملة المتسعة في بلدانها المسلحة بالإيمان بالحتمية التاريخية لانتصارها، كانت تمثل مثل هذا البديل في معظم بلدان أوروبا (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل الخامس). وبدا كأن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من إشارة لتهب الشعوب للاستعاضة عن الرأسمالية بالاشتراكية، وتحويل معاناة

الحرب العالمية العبثية إلى شيء أكثر إيجابية: مخاطبات دامية وإرهاصات بولادة عالم جديد. وانطلقت الثورة الروسية، أو ثورة أكتوبر البلشفية في عام 1917 بعبارة أدق، لتعطي العالم هذه الإشارة. لهذا أصبحت حدثاً مركزياً بالنسبة إلى تاريخ ذلك القرن، مثلما كانت الثورة الفرنسية عام 1789 بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، والواقع أن هذا لا يتزامن فيه «القرن العشرون الوجيز»، كما هو محدد في هذا الكتاب، كلياً مع حياة الدولة التي أنجبتها ثورة أكتوبر.

كان لثورة أكتوبر تداعيات عالمية وعميقة أكثر بكثير من سابقتها، فلو صمدت أفكار الثورة الفرنسية، أكثر مما صمدت أفكار البلشفية، لكانت النتائج العملية لعام 1917 أعظم بكثير وأكثر ديمومة من نتائج 1789. فقد أفرزت ثورة أكتوبر أعظم حركة ثورية منظمة في التاريخ الحديث. ولم يكن لتوسعها العالمي مثيل منذ الفتوحات الإسلامية في القرن **الأول** من تاريخها، فلم تكد تمضي ثلاثون أو أربعون سنة بعد وصول **لينين** إلى محطة فنلندا في **برتروغراد**، حتى وجد ثلث البشرية يعيشون في ظل أنظمة تنبثق مباشرة من «الأيام العشرة التي هزت العالم» (Reed, 1919)، والنمط التنظيمي اللينيني، وهو الحزب الشيوعي. وحذا معظمهم حذو الاتحاد السوفياتي في موجة ثانية من الثورات انبثقت من المرحلة **الثانية** للحرب العالمية الطويلة بين عامي 1914 و1945. ويعالج هذا الفصل هذه الثورة ذات المرحلتين، مع التركيز، بطبيعة الحال، على ثورة عام 1917 الأصلية التي أسهمت في تشكيل المجتمع والتنظيم الداخلي الخاص الذي فرضته على الثورات التي خلفتها.

وعلى أي حال، فإن تلك الثورة فرضت سيطرتها على تلك الثورات إلى حد بعيد.

I

خلال الجانب الأكبر من «القرن العشرين الوجيز»، ادعت الشيوعية السوفياتية أنها البديل عن الرأسمالية، وأنها النظام المتفوق

عليها، وأن الحتمية التاريخية ستحقق لها النصر عليها. وخلال معظم تلك الفترة، فإن الكثيرين ممن رفضوا ادعاءها بالتفوق لم يكن يراودهم الشك في احتمال انتصارها. ومع الاستثناء المهم للفترة الممتدة من 1933 إلى 1945 (انظر الفصل الخامس)، يمكن فهم السياسة الدولية خلال «القرن العشرين الوجيز» برمته على وجه أفضل منذ «أكتوبر» على أنها صراع علماني من جانب قوى النظام القديم ضد الثورة الاجتماعية، التي يعتقد أنها تجسدت في هيبة الاتحاد السوفياتي، والشيوعية الدولية، أو تحالفت معهما، أو اعتمدت عليهما.

ومع تقدم القرن العشرين الوجيز أخذت هذه الصورة للسياسة العالمية كصراع بين قوى نظامين اجتماعيين متنافسين، تفتقر إلى الواقعية بشكل متزايد، (حشد كل واحد منهما بعد 1945 وراء إحدى الدول العظمى التي تمتلك أسلحة مدمرة على النطاق العالمي). في الثمانينيات تضاءلت أهمية ذلك الصراع بالنسبة إلى السياسة الدولية، وغدا أشبه بالحروب الصليبية. ومع ذلك، فإن بوسعنا أن نفهم الكيفية التي برز بها. إن ثورة أكتوبر كانت تجد نفسها، بصورة أكثر اكتمالاً من الثورة الفرنسية أيام **اليعاقبة** (Jacobins)، حدثاً عالمياً أكثر منها حدثاً وطنياً. إنها لم تقم لتجلب الحرية والاشتراكية لروسيا، بل لتحدث ثورة بروليتارية عالمية. وكان انتصار البلشفية في روسيا، في نظر **لينين ورفاقه**، يُعدُّ في الأساس معركة واحدة لتحقيق نصر بلشفي عالمي أوسع، وإلا لما كان ثمة مسوّغ لتفجير الثورة.

كانت روسيا القيصرية ناضجة للثورة، وجديرة كل الجدارة بالثورة. وكانت فكرة قيام مثل هذه الثورة بالإطاحة بالقيصرية، مقبولة لدى كل مراقب حصيف للمسرح العالمي منذ سبعينيات القرن التاسع عشر (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل الثاني عشر). وبعد عامي 1905 و1906 عندما تهافتت القيصرية أمام الثورة، لم يشكك أحد في

هذه الحقيقة. ويجادل بعض المؤرخين، في استرجاع لصورة الماضي، أن روسيا القيصرية كانت ستتطور إلى مجتمع صناعي رأسمالي ليبرالي مزدهر، لولا واقعة الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية، وأنها كانت تمضي قُدماً في هذا الاتجاه. ولكن المرء يحتاج إلى مجهر ليكتشف التنبؤات التي استشفت ذلك قبل عام 1914. الواقع هو أن النظام القيصري كان بالكاد قد التقط أنفاسه بعد ثورة عام 1905 عندما وجد نفسه، **ثانية**، عاجزاً خائراً كعادته دوماً، وهو في تلك الحالة من العجز والتعثر، يواجه موجة من السخط الاجتماعي المتعاظم المتسارع، لولا الولاء القوي الذي كانت تكنه للقيصر قوات الجيش والشرطة والخدمة المدنية في الأشهر الأخيرة قبل نشوب الحرب.

لقد بدت البلاد مرةً أخرى على وشك الانفجار. وبالفعل، وكما في العديد من الدول المتحاربة، نزعت الوطنية والحماسة الجماهيرية بعد نشوب الحرب فتيل الموقف السياسي، مع أن ذلك لم يستمر طويلاً في روسيا. في عام 1915، استعصت مشكلات الحكومة القيصرية مرة أخرى وبدا أن من المتعذر تذليلها. ولم يكن مدعاةً للعجب أو المفاجأة اندلاع ثورة آذار/ مارس عام 1917[1] التي أطاحت بالملكية الجوليانية الروسية، وكانت موضع ترحيب من جانب الأوساط السياسية الغربية بأسرها، خلافاً لمعظم الأنظمة التقليدية المغرقة في الرجعية. وعلى الرغم من ذلك، كان من المؤكد

---

(1) لما كانت روسيا تتبع التقويم الجولياني، الذي يأتي بعد 13 يوماً من التقويم الغريغوري المُتبع في كل مكان في العامل المسيحي أو الدائر في الفلك الغربي، فإن ثورة شباط/ فبراير قد حدثت بالفعل في آذار/ مارس، وثورة أكتوبر/ تشرين الأول في السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني. وثورة أكتوبر هي التي صححت التقويم الروسي، وكما ضبطت التهجئة (والإملاء) باللغة الروسية، فأظهرت بذلك عمق دلالاتها اللغوية. ومن المعروف أن استحداث مثل هذه التغييرات البسيطة قد يسفر في العادة عن هزات اجتماعية ـ سياسية. وقد كان استحداث النظام المتري هو الأثر الأكثر ديمومة وشمولاً للثورة الفرنسية.

لدى الجميع أن الثورة الروسية ـ خلافاً لرأي أولئك الحالمين الذين رأوا طريقاً مستقيماً يمتد من الممارسات الجماعية في المجتمع المحلي للقرية الروسية إلى المستقبل الاشتراكي ـ لا ولن تستطيع أن تصبح اشتراكية. ذلك أن شروط مثل هذا التحول لم تكن ببساطة قائمة في بلد زراعي يسوده الفقر والجهل والتخلف. كما إن البروليتاريا الصناعية، التي آمن ماركس بأنها حفارة قبور الرأسمالية، كانت قلة ضئيلة، مع أنها كانت في وضع استراتيجي. وقد تبنى الثوريون الماركسيون الروس أنفسهم وجهة النظر هذه. وكانت الإطاحة بالقيصرية ونظام ملاك الأراضي، في حد ذاتها، ستؤول، كما هو متوقع، إلى «ثورة بورجوازية».

كان الصراع الطبقي بين البورجوازية والبروليتاريا (وهو صراع له نتيجة واحدة فقط وفق قناعة ماركس)، سيستمر في ظل ظروف سياسية جديدة. ولم تكن روسيا في عزلة بطبيعة الحال. وفي مثل ذلك البلد المتنامي الأطراف، الممتد من الحدود مع اليابان إلى الحدود مع ألمانيا، وتعتبر حكومته واحدة من حفنة «القوى الكبرى» التي كانت تسيطر على الوضع العالمي، كان لابدّ للثورة أن تفضي إلى تداعيات دولية رئيسة. وكان **كارل ماركس** نفسه في أواخر أيامه يأمل في أن تعمل كأداة تفجير تطلق الثورة البروليتارية في دول غربية أكثر تطوراً من الناحية الصناعية، حيث تتوفر شروط ثورة اشتراكية بروليتارية. وقد بدا، كما سنرى، عند نهاية الحرب العالمية الأولى، أن ذلك هو ما سيحدث بالتحديد.

كانت هناك عقبة واحدة؛ إذا كانت روسيا بالنسبة إلى الماركسيين غير مهيأة للثورة الاشتراكية البروليتارية، فهي غير مستعدة بالتالي لـِ «الثورة البورجوازية» الليبرالية التي تكهنوا بوقوعها. حتى أولئك الذين رغبوا في تحقيق ما لا يزيد على ذلك كان عليهم أن يجدوا طريقة لتحقيقه دون الاعتماد على القوى الضئيلة والضعيفة

للطبقة الروسية الليبرالية المتوسطة، وهي أقلية صغيرة من السكان تفتقر إلى كل من المكانة الأخلاقية، والتأييد الشعبي وأي تقاليد مؤسسية لحكومة تمثيلية تعمل من خلالها. كان لحزب «الكاديت»، وهو حزب البورجوازية الليبرالية، أقل من 2.5 بالمائة من عدد المندوبين في «الجمعية الدستورية» المنتخبة بحرية (التي سرعان ما حُلَّت) لعام 1917-1918. كان على بورجوازية روسيا الليبرالية إما أن تربح من طريق ثورة الفلاحين والعمال الذين لم يكونوا يعرفون أو يأبهون بها، تحت قيادة أحزاب ثورية كانت تريد شيئاً آخر، أو أن تذهب القوى الصانعة للثورة، وهذا هو الاحتمال الأرجح، إلى ما وراء المرحلة البورجوازية ـ الليبرالية، إلى مرحلة أكثر راديكالية (أي إلى «ثورة دائمة» إذا استخدمنا العبارة التي تبناها **ماركس** وأعاد إحياءها الشاب **تروتسكي** إبان ثورة 1905). وفي عام 1917، استنتج **لينين** الذي لم تكن آماله تتجاوز كثيراً روسيا بورجوازية ديمقراطية عام 1905، أن الحصان الليبرالي لن يكون هو الرابح في السباق الثوري الروسي. وكان ذلك هو التقييم الواقعي. وفي عام 1917، اتضح له ولجميع الماركسيين الروس وغير الروس، أن ظروف ثورة **اشتراكية** لم تكن ببساطة متوفرة في روسيا. وكان على ثورة الثوريين الماركسيين في روسيا أن تندلع في مكان آخر.

لكن الاحتمال الأكبر هو أنها كانت ستسلك ذلك السبيل. ذلك أن الحرب العظمى آلت إلى انهيار سياسي واسع النطاق وأزمة ثورية، وبخاصة في الدول المحاربة المهزومة. في عام 1918، فقد الحكام الأربعة للقوى المهزومة (ألمانيا والنمسا/ هنغاريا وتركيا وبلغاريا) عروشهم، بالإضافة إلى قيصر روسيا الذي كان قد رحل في عام 1917 بعد أن هزمته ألمانيا. يضاف إلى ذلك أن القلاقل الاجتماعية التي تصاعدت إلى مستوى الثورة في إيطاليا قد هزت حتى الأطراف الأوروبية المحاربة في الجانب المنتصر.

وكما رأينا، بدأت مجتمعات أوروبا المحاربة تئن تحت وطأة الضغوط الخارقة للعادة للحرب الشاملة. وانحسرت الفورة الأولية للمشاعر الوطنية التي تلت نشوب الحرب، فقد تحول الإرهاق من الحرب في عام 1916 إلى كراهية صامتة وغاضبة لما بدا أنه مذبحة عقيمة لا تنتهي ولا يبدو أن ثمة من يرغب في إنهائها. وفيما كان المناؤون للحرب يشعرون عام 1914 أنهم معزولون لا حول لهم ولا طَوْل، فإنهم أصبحوا عام 1916 يشعرون أنهم يتحدثون باسم الأكثرية. وقد طرأ تحول مثير على الموقف، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1916، عندما أقدم فريدريك أدلر (Friedrich Adler)، ابن زعيم الحزب الاشتراكي النمساوي ومؤسسه، مُتعمداً وبدم بارد، على اغتيال رئيس الوزراء النمساوي، الكونت شتورخ (Count Stürgkh)، كإشارة علنية ضد الحرب، في أحد مقاهي فيينا ـ وبالنسبة إلى رجال الأمن، كان ذلك الموقع يمثل عصر البراءة.

كان من الطبيعي أن تُبرّر المشاعر المعادية للحرب الوجه السياسي للاشتراكيين، الذين ارتدّوا إلى حركاتهم المناوئة للحرب قبل عام 1914. والواقع أن بعض الأحزاب (كما هو الحال في روسيا وصربيا، وبريطانيا ـ «حزب العمال المستقل»)، لم تتوقف عن مناوأتها. وحتى عندما أيدت أحزاب اشتراكية الحرب، فإن أبرز أعدائها كانوا موجودين في صفوف تلك الأحزاب[2]. وفي الوقت نفسه، احتلت الحركة العمالية المنظمة في صناعات السلاح الضخمة في جميع الدول الرئيسة المتحاربة موقع الصدارة في النزعة القتالية بين الصناعيين والمناوئين للحرب. وأصبح النشطاء النقابيون من المراتب الأدنى في هذه المصانع وهم رجال مهرة في مركز قوي

(2) في عام 1917، انشق جناح مهم هو الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل (USPD) في ألمانيا رسمياً حول هذه المسألة عن الأغلبية الاشتراكية (SPD) التي استمرت في تأييد الحرب.

للمساومة (القائمون على إدارة المحلات في بريطانيا والمشرفون (Betriebsobleute) في ألمانيا) بمثابة ممثلين للتيار الراديكالي. وسار في الاتجاه ذاته العمال الفنيون والميكانيكيون العاملون في التقنيات العالية في الأساطيل البحرية. وتحولت، في كل من روسيا وألمانيا، القواعد البحرية الكبرى (Kronstadt, Kiel) إلى مراكز أساسية للثورة. في ما بعد، أوقفت انتفاضة البحرية الفرنسية في البحر الأسود التدخل العسكري الفرنسي ضد البلاشفة في الحرب الأهلية الروسية بين عامي 1918 و1920. وغدت الانتفاضة ضد الحرب بذلك هي بؤرة الاهتمام والعمل، ولا عجب إذاً أن المراقبين النمساويين ـ الهنغاريين، الذين كانوا يرصدون انتقاد قواتهم، قد بدأوا يلاحظون تبدلاً في اللهجة. فقد تحولت عبارة «ليت الإله العظيم يجلب لنا السلام» إلى عبارة «كفانا!» أو «يقولون إن الاشتراكيين هم الذين سيحققون السلام».

على هذا الأساس، لم يكن مفاجئاً، حسب من كانوا يتولون الرقابة على إمبراطورية الهابسبرغ مرة أخرى، أن تكون الثورة الروسية هي الحدث السياسي الأول منذ نشوب الحرب، الذي ترددت أصداؤه حتى في رسائل زوجات الفلاحين والعمال. وبعد ثورة أكتوبر التي أتت ببلاشفة **لينين** إلى السلطة، لم يكن من المستغرب أن تندمج نزعات السلام والثورة الاجتماعية: فقد توقع ثلث عيّنة الرسائل المراقبة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 وآذار/ مارس 1918 أن يأتي السلام من روسيا، وتوقع الثلث الثاني الثورة، فيما توقع 20 بالمائة منها مزيجاً من السلام والثورة. وكان واضحاً على الدوام أن الثورة الروسية كان لها أصداء دولية كبيرة، بل إن الثورة **الأولى** عام 1905/ 1906 قد هزت أركان الإمبراطوريات العتيقة الباقية آنذاك، بدءاً من النمسا/ هنغاريا، مروراً بتركيا وفارس إلى الصين (انظر عصر الإمبراطورية، الفصل الثاني عشر). وتحولت أوروبا كلها في عام 1917 إلى كومة من المتفجرات الاجتماعية القابلة للاشتعال.

II

كانت روسيا، المهيأة للثورة الاجتماعية، المنهكة من الحرب، والواقفة على حافة الهزيمة، من أوائل الأنظمة في وسط أوروبا وشرقها التي تنهار تحت وطأة ضغوط الحرب العالمية الأولى وأعبائها. وكان الانفجار متوقعاً، مع أن أحداً لم يستطع أن يتنبأ بتوقيته ومناسبته. قبيل بضعة أسابيع من ثورة فبراير/ شباط، كان **لينين** لايزال يتساءل، وهو في منفاه في سويسرا، عما إذا كان سيعيش ليراه. والواقع أن حكم القيصر قد انهار عندما قامت مظاهرة لنساء عاملات (احتفالاً بيوم «المرأة» المعتاد في 8 آذار/ مارس الذي تحتفل به الحركة الاشتراكية) انضم إليها عمال صناعيون مفصولون في مصنع بوتيلون (Putilon) المعروف بنزعته النضالية، وبدأوا إضراباً عاماً، واقتحموا وسط العاصمة عبر النهر المتجمد، مطالبين أساساً بالخبز. وانكشفت هشاشة النظام عندما ترددت قوات القيصر، وحتى القوزاق الموالون دوماً للنظام، في شن هجوم على الجماهير، ثم رفضت الأوامر وبدأت تتودد إليها. وعندما أعلنوا التمرد، بعد أربعة أيام من الفوضى، تنازل القيصر عن العرش، وحلت محله «حكومة انتقالية» ليبرالية، تحظى بالتعاطف، بل بالمساعدة، من حلفاء روسيا الغربيين، الذي خشوا أن ينسحب نظام القيصر اليائس من الحرب ويوقع سلاماً منفرداً مع ألمانيا. وكانت تلك الأيام الأربعة العفوية المنفلتة في الشارع هي التي وضعت الخاتمة لإحدى الإمبراطوريات[3]. يضاف إلى ذلك أن روسيا كانت متعطشة للثورة الاجتماعية، بحيث تعاملت جماهير بتروغراد (Petrograd) على الفور مع سقوط القيصر على أنه إعلان عن حرية تشمل العالم، وعن

---

(3) كانت الخسارة البشرية في تلك الأيام أضخم مما شهدته ثورة أكتوبر، ولكنها ظلت متواضعة نسبياً: 53 ضابطاً، 602 جندياً، 73 رجل شرطة و587 مدنياً أصيبوا أو جرحوا أو قتلوا (W. H. Chamberlin, 1965, vol. 1, p. 85).

المساواة والديمقراطية المباشرة. وكان انجاز **لينين** الخارق أنه حول هذه الانتفاضة الشعبية الفوضوية غير المنضبطة إلى سلطة بلشفية.

وهكذا نشأ فراغ ثوري بدلاً من روسيا ليبرالية ودستورية غربية التوجه، مستعدة وراغبة في محاربة الألمان: «حكومة انتقالية» لا حول لها ولا طوْل من جهة، والعديد من المجالس (السوفياتات) تنبت بصورة تلقائية في كل مكان كما ينبت الفطر بعد المطر، من جهة ثانية[4]. وكان لهذه المجالس سلطة فعلية، أو على الأقل سلطة الاعتراض، محلياً، ولكن لم يكن لديها فكرة عما ستفعله بهذه السلطة أو ما ينبغي أن تتخذ من إجراءات. وحاولت الأحزاب والتنظيمات الثورية المتعددة ـ الديمقراطيون الاجتماعيون من **بلاشفة ومناشفة**، والثوريون الاجتماعيون، والفصائل المتعددة الأقل شأناً لليسار، التي خرجت من نطاق اللاشرعية ـ أن تجد لنفسها موطئ قدم في هذه المجالس، وأن تنسق في ما بينها وتحولها إلى خطها السياسي، مع أن **لينين** وحده هو أول من وجد فيها بديلاً عن الحكومة («كل السلطة للسوفياتات»). وعلى الرغم من ذلك، كان من الواضح، عندما سقط القيصر، أن قلة من الشعب الروسي نسبياً كانت تعرف ما تعني مصطلحات الحزب الثوري، وماذا تمثل، أو أنها كانت تستطيع أن تميز هذا إذا عرفت ذلك، بين نداءاتها المتنافسة. وكل ما عرفه هؤلاء أنهم لم يعودوا يقبلون بأي سلطة ـ حتى سلطة الثوريين الذين كانوا يدعون أنهم يعرفون أكثر منهم.

---

(4) يعتقد أن هذه «المجالس» التي تنبع في أصولها الأولى من تجربة مجتمعات القرى الروسية التي تتمتع بالإدارة الذاتية، قد برزت ككيانات سياسية في أوساط عمال المصانع إبّان ثورة 1905. وحيث إن المندوبين في تلك الهيئات المنتخبة مباشرة كانوا معروفين في أوساط العمال المنظمين في كل مكان، ويتفاهمون معهم انطلاقاً من مبادئ ديمقراطية أصيلة بينهم. فإن مصطلح «السوفيات» كان في أغلب الأحيان، ولكن ليس دائماً، عند ترجمته باللغات المحلية (أي «مجالس»، أو «راتي» (Rate)) يوحي بدلالات عالمية قوية.

كان المطلب الأساسي لفقراء المدينة هو الخبز، ومطلب العاملين منهم أجوراً أفضل وساعات عمل أقل. وكان المطلب الأساسي لـ 80 بالمائة من الروس الذين يعتاشون على الزراعة هو، كما كان دوماً، الأرض. واتفقت هذه الأطراف جميعاً على وضع نهاية للحرب، مع أن كتلة الفلاحين ـ الجنود التي كانت قوام الجيش، لم تكن ضد القتال بحد ذاته أول الأمر، بل ضد نظام الانضباط القاسي وسوء المعاملة الموجهة إلى الرتب الأخرى. وقد حظيت هذه الشعارات «الخبز، السلام، الأرض» بتأييد مطرد من جانب أولئك الذين قاموا بالترويج لها، وبخاصة بلاشفة **لينين** الذين اتسع حجمهم من فرقة صغيرة تتكون من بضعة آلاف في آذار/ مارس 1917 إلى ربع مليون عضو في بداية صيف ذلك العام. وخلافاً لأسطورة الحرب الباردة التي كانت ترى في **لينين** منظم انقلابات بالدرجة الأولى، فإن الأهمية الحقيقية الوحيدة للينين والبلاشفة تكمن في قدرتهم على معرفة ما تريده الجماهير، وعلى قدرتهم على تولي الزعامة بانتهاج السبيل الذي تختاره الجماهير. فعندما تأكد خلافاً للبرنامج الاشتراكي على سبيل المثال، أن الفلاحين كانوا يريدون تقسيماً للأرض إلى مزارع أسرية، فإن **لينين** لم يتردد لحظة واحدة في إلزام البلاشفة بهذه الصيغة من الفردية الاقتصادية.

وعلى النقيض من ذلك، أخفقت «الحكومة الانتقالية» ومؤيدوها في الاعتراف بعجزهم عن جعل روسيا تطيع ما فيها من قوانين ومراسيم. عندما حاول رجال الأعمال والمديرون إعادة تأسيس انضباط نظام العمل، فإنهم زادوا من النزعة الراديكالية في أوساط العمال. وعندما أصرت الحكومة المؤقتة على زج الجيش في هجوم عسكري آخر في حزيران/ يونيو 1917، كان الجيش قد سئم من القتال، وذهب الجنود الفلاحون إلى قراهم ليقتسموا الأرض مع أقربائهم. وانتشرت الثورة على طول خطوط السكة الحديد التي أعادتهم إلى موطنهم. ولم يكن قد آن الأوان لسقوط الحكومة

الانتقالية فوراً، ولكن منذ فصل الصيف وما تلاه تسارعت الحركة الإصلاحية (الراديكالية) في الجيش وفي المدن الرئيسة معاً، ولمصلحة البلاشفة بصورة متزايدة. ومنح الفلاحون تأييدهم الكاسح لورثة جماعة «نارودنيك» (Narodniks)، الثوريين الاجتماعيين (انظر **عصر رأس المال**، الفصل التاسع)، مع أن هؤلاء طوروا جناحاً يسارياً أكثر راديكالية قرّبهم من البلاشفة، وانضم إليهم في الحكومة بعد ثورة أكتوبر.

وفيما وجد البلاشفة ـ وهم حزب عمالي أساساً ـ أنهم أصبحوا أغلبية في المدن الروسية الكبيرة، ولاسيّما في العاصمة، وبتروغراد وموسكو، واكتسبوا بسرعة قواعد لهم في الجيش، فقد غدا وجود الحكومة المؤقتة رمزياً على نحو متزايد وبخاصة عندما اضطرت إلى الاستغاثة بالقوى الثورية في العاصمة لصد محاولة انقلاب مضاد للثورة قام بها أحد الجنرالات الملكيين آب/ أغسطس. ودفعت التيارات الراديكالية في أوساط الثوريين البلاشفة بصورة حتمية إلى الانقضاض على السلطة. والواقع أنه عندما جاءت اللحظة المناسبة لم تعد السلطة أمراً يستدعي الانقضاض عليه بقدر ما كانت شيئاً يلتقط باليد. وقد قيل إن عدد الأفراد الذين أصيبوا بأضرار جسدية أثناء إعداد فيلم **آيزنشتاين** العظيم (أكتوبر) عام 1927 أكثر من الذين تأذوا خلال احتلال القصر الشتوي في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1917. وسرعان ما تبخرت «الحكومة الانتقالية» في الهواء حين لم يبق أحد ليدافع عنها.

لاتزال ثورة «أكتوبر» منذ اللحظة التي أصبح فيها سقوط الحكومة الانتقالية المؤقتة مؤكداً وحتى الوقت الحاضر، مثاراً للكثير من المساجلات. وأغلبها مضلِّل. إذ لم تكن المسألة الحقيقية، كما يرى المؤرخون المعادون للشيوعية، تتمثل في أن الثورة كانت مؤامرة أو انقلاباً من جانب **لينين** المعادي للديمقراطية أساساً، بل في ما

كان يمكن أن يحدث بعد سقوط الحكومة المؤقتة. فمنذ بداية شهر أيلول/ سبتمبر، حاول **لينين** أن يقنع العناصر المترددة في حزبه بأن السلطة لا يمكن أن تهرب منهم فحسب، إذا لم يتم الإمساك بها وفق عمل مخطط له عندما تصبح في متناول أيديهم، بل أن يقنعهم، بالقدر نفسه من الإلحاح أن يجيبوا عن السؤال: هل يستطيع البلاشفة أن يحافظوا على سلطة الدولة إذا ما أمسكوا بها؟ ما الذي يستطيع أن يفعله أي إنسان يحاول أن يتحكم بالانفجار البركاني لروسيا الثورية؟ لم يكن هناك أي حزب، سوى بلاشفة **لينين**، مستعداً لتحمل هذه المسؤولية ـ وتشير كتابات لينين إلى أن البلاشفة جميعاً لم يكونوا يماثلونه عزماً وتصحيحاً. ونظراً إلى الوضع السياسي المؤاتي في بتروغراد، وموسكو، وفي أوساط الجيوش الشمالية. كان من الصعب بالفعل حسم مسألة الاستيلاء على السلطة في المدى القصير **الآن**، بدلاً من انتظار الأحداث القادمة وكانت الثورة العسكرية المضادة قد بدأت. وقد تقوم حكومة يائسة، بدلاً من أن تستسلم للسوفيات، بتسليم بتروغراد للجيش الألماني الذي كان يرابط على الحدود الشمالية لما يعرف اليوم بإستونيا، أي على بُعد أميال قليلة من العاصمة. يضاف إلى ذلك أن **لينين** نادراً ما كان يتردد في النظر إلى الحقائق المظلمة التي تواجهه. فإذا فشل البلاشفة في انتهاز اللحظة المناسبة، فإن «موجة من الفوضى الحقيقية ستصبح أقوى من قدراتنا». وفي التحليل الأخير، استطاع **لينين** بحجته تلك أن يقنع حزبه إذا أخفق حزب ثوري في الاستيلاء على السلطة عندما تدعو الفرصة والجماهير إلى ذلك، فما الذي يميزه إذاً عن حزب غير ثوري؟

كانت الإشكالية تكمن في المدى البعيد، حتى لو افترضنا أن السلطة التي تم الاستيلاء عليها في بتروغراد وموسكو قد تمكنت من الانتشار في بقية روسيا والصمود في وجه الفوضوية والثورة المضادة. كان برنامج **لينين** الخاص بإلزام حكومة السوفيات الجديدة (أي

الحزب البلشفي أساساً) بتحويل الجمهورية الروسية إلى الاشتراكية مغامرة تهدف إلى تحويل الثورة الروسية إلى ثورة عالمية، أو أوروبية على الأقل. وكان **لينين** كثيراً ما يردد: «من يستطيع أن يتخيل انتصار الاشتراكية.. من دون التدمير الكامل للبورجوازية الروسية والأوروبية؟». في غضون ذلك، كانت المهمة الأولى، بل الوحيدة، للبلاشفة هي أن يواصلوا التقدم. ولم يفعل النظام الجديد إلا القليل بشأن الاشتراكية، باستثناء الإعلان عن أنه يرمي إلى وضع اليد على المصارف، والإعلان عن سيطرة العمال على الإدارات القائمة؛ أي وضع الخاتم الرسمي على ما كانوا يقومون به في جميع الحالات منذ الثورة، مع حثهم على مواصلة الإنتاج. ولم يكن لديه ما يخبرهم به أكثر من ذلك[5].

وقد صمد النظام الجديد. ونجا من سلام عقابي فرضه الألمان في برست ـ ليتوفسك (Brest-Litowsk)، قبل بضعة شهور من هزيمة الألمان أنفسهم، وهو ما اقتطع بولندا، ومقاطعات البلطيق، وأوكرانيا، وأجزاء مهمة من جنوب وغرب روسيا، بالإضافة، فعلياً، إلى شرق القوقاز (إذ استعيدت أوكرانيا وشرق القوقاز). ولم يجد الحلفاء مبرراً لمزيد من الكرم إزاء مركز التخريب العالمي. وثارت جيوش «بيضاء» وأنظمة متعددة معادية للسوفيات، موّلها الحلفاء الذين أرسلوا إلى الأراضي الروسية قوات بريطانية وفرنسية وأميركية ويابانية وبولندية وصربية ويونانية ورومانية. وتقلصت روسيا السوفياتية، في أسوأ لحظات الحرب الأهلية 1918-1920 الفوضوية الوحشية، إلى أرض مغلقة حبيسة بين شمال ووسط روسيا وفي بقعة

(5) قلت لهم: افعلوا ما يحلو لكم، خذوا كل ما تريدون، سندعمكم، ولكن اعتنوا بالإنتاج، وتأكدوا من أن الإنتاج مفيد. قوموا بما هو جيد. وستقترفون أخطاء، ولكنكم ستتعلمون (Lenin: *Report on the Activities of the Council of People's Commissars*, 11/24 January 1918, Lenin 1970, p. 551).

تمتد بين إقليم الأورال ودول البلطيق الحالية، باستثناء شريحة لينينغراد الصغيرة المطلة على خليج فنلندا. وكانت مواطن القوة الوحيدة لدى النظام الجديد، الذي ارتجل الجيش الأحمر، المنتصر في النهاية، من لا شيء، تتمثل في عجز وانقسام القوات «البيضاء» المتحاربة في ما بينها، وقدرتها على استعداء الفلاحين الروس العظام، والشكوك التي كان لها ما يبررها لدى الدول الغربية من قدرتها على إرغام جنودها وبحارتها المتمردين على محاربة البلاشفة. وفي نهاية عام 1920 استطاع البلاشفة أن يحققوا النصر.

وهكذا نجت روسيا السوفياتية، خلافاً للتوقعات. وصمد البلاشفة، بل عززوا سلطتهم بالفعل، لا لفترة أطول من كومونة باريس لعام 1871 فحسب (كما ذكر **لينين** بفخر وارتياح بعد شهرين وخمسة عشر يوماً)، بل كذلك على مدى سنوات الأزمة المستمرة والكوارث، والغزو الألماني، والسلام العقابي، وانفصال الأقاليم، والثورة المضادة، والحرب الأهلية، والتدخل الأجنبي المسلح، والجوع، والانهيار الاقتصادي. ولم يكن لديها استراتيجية أو منظور يتجاوز الاختيار، يوماً بيوم، بين قرارات فورية ضرورية للبقاء على قيد الحياة، وأخرى تنطوي على كارثة فورية. من كان يستطيع أن يتصور العواقب البعيدة الممكنة بالنسبة إلى الثورة جراء قرارات كان ينبغي أن تُتخذ على الفور، أو أخرى قد تضع نهاية للثورة من دون المزيد من العواقب؟. لقد كانت الخطوات الضرورية تُتخذ واحدة إثر أخرى. وعندما ولدت الجمهورية السوفياتية الجديدة من خضم العذاب، وجدوا أنفسهم يسيرون في اتجاه يختلف كل الاختلاف عما كان يدور في ذهن **لينين** في محطة فنلندا.

وعلى الرغم من ذلك، فقد نجت الثورة. ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسة: **أولها**، أنها كانت تملك ما يشبه أداة فريدة في قوتها لبناء الدولة. تتمثل في 600 ألف عضو في الحزب الشيوعي المحكم

الانضباط والتنظيم المركزي. وبصرف النظر عن دوره قبل الثورة، فإن هذا النموذج التنظيمي، الذي روّج له ودافع **لينين** عنه من دون كلل منذ عام 1902، قد عرف طريقه إلى النضج بعد ذلك. والواقع أن الأنظمة الثورية في القرن العشرين الوجيز قد تبنت صورةً ما عنه. **وثانيها**، أنه كان من الواضح تماماً أنها الحكومة الوحيدة القادرة والعازمة على إبقاء روسيا دولةً متحدة، فتمتعت، بالتالي، بقدر كبير من التأييد من جانب الوطنيين الروس الذين كانوا، بغير ذلك، سيكونون من خصومها سياسياً مثل الضباط الذين لم يكن من الممكن من دونهم بناء الجيش الأحمر الجديد. ولهذه الأسباب، بالنسبة إلى المؤرخ الذي يسترجع الأحداث، لم يكن الخيار في الفترة بين عامي 1917 و1918 بين روسيا ليبرالية ـ ديمقراطية وروسيا غير ليبرالية، ولكن بين روسيا والتفكك، وهو ما كان مصير الإمبراطوريات الهرمة المهزومة، مثل النمسا ـ هنغاريا وتركيا. وخلافاً لتلك الإمبراطوريات حافظت الثورة البلشفية، على وحدة معظم الأراضي الجغرافية متعددة القوميات للدولة القيصرية السابقة لفترة أربعة وسبعين عاماً أخرى على الأقل. أما السبب الثالث فهو أن الثورة سمحت للفلاحين أن يضعوا أيديهم على الأرض. وعندما حانت ساعة الحسم، رأت الأغلبية الغالبة من «الفلاحين الروس العظام» ـ قوام الدولة وجيشها الجديد ـ أن فرصهم في المحافظة على الأرض ستكون في ظل الحمر، أفضل مما ستكون عليه إذا ما عاد الوجهاء. وذلك هو ما أعطى البلاشفة أفضلية حاسمة في الحرب الأهلية بين عامي 1918 و1920. وعندما انتهت الحرب، كان الفلاحون الروس يشعرون بتفاؤل زائد عن الحد.

III

لم تقع الثورة العالمية التي برر بها **لينين** قراره بالتزام روسيا بالاشتراكية، وعاشت في ظلها روسيا السوفياتية جيلاً من العزلة

والعوز والتخلف. وكانت خيارات التنمية المستقبلية فيها مقررة مُسبقاً، أو محصورة على الأقل في نطاق ضيق (انظر الفصلين الثالث عشر والسادس عشر). ومع ذلك، فإن موجة من الثورة اكتسحت الكرة الأرضية بعد سنتين من أكتوبر، وبدا أن آمال البلاشفة المشحونين بالروح النضالية لم تعد بعيدة عن الواقع. وكانت عبارة «Vöxlker hört die Signale» (يا شعوب العالم اسمعي النفير!) هي السطر الأول من اللازمة المتكررة في «**الأممية**» في ألمانيا. وجاء صوت النفير عالياً وواضحاً من بتروغراد وبعد أن تحولت عاصمتهم إلى مكان أكثر أمناً عام 1918، من موسكو[6]. كانت أصداؤها تتردد حيثما وجدت الحركات العمالية والاشتراكية، بصرف النظر عن أيديولوجيتها أو في مواقع أبعد من ذلك. فقد تشكلت «سنوفياتات» من جانب عمال التبغ في كوبا حيث لم تكن تعرف أين تقع روسيا غير قلة من الناس. وفي إسبانيا. أطلق على الفترة الممتدة بين عامي 1917 و1919 اسم «السنتين البلشفيتين»، مع أن اليسار المحلي كان فوضوي النزعة، أي في القطب المعاكس سياسياً **للينين**. وقامت في بكين عام 1919، وفي قرطبة [الأرجنتين] عام 1918، حركات طلابية ثورية امتدت عبر أميركا لتفرز زعامات وأحزاباً ماركسية ثورية محلية. وسرعان ما وقع المناضل القومي الهندي **م. ن روي** (M. N. Roy) أسير سحرها في المكسيك، حيث كان من الطبيعي أن تعلن الثورة

(6) كانت سان بطرسبرغ عاصمة روسيا القيصرية. وقد بدت ألمانية الطابع إلى حد كبير في الحرب العالمية الأولى ولهذا استبدل اسمها إلى بتروغراد. وبعد وفاة لينين صارت تدعى لينينغراد (1924). وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي عادت ثانية إلى اسمها الأصلي. وقد شهد الاتحاد السوفياتي (وكذلك الدول المستعبدة التي كانت تدور في فلكه) حالات غير عادية من تبدل أسماء الأماكن تبعاً للسياسات القائمة، وتفاقم هذا الوضع مع تقلب الحظوظ والأوضاع الحزبية، فقد تحولت مدينة تزاريتسن على نهر الفولغا إلى ستالينغراد، التي كانت مسرحاً لمعركة ملحمية في الحرب العالمية الثانية، ولكنها، بعد وفاة ستالين، تحولت إلى فولغوغراد. ولم يتغير هذا الاسم منذ وضع هذا الكتاب.

المحلية، التي دخلت طورها الراديكالي القوي عام 1917، تآخيها مع روسيا الثورية؛ وأصبح **ماركس** و**لينين** معبودَيها إلى جانب **موكتيزوما** (Moctezuma) و**إميليانو زاباتا** (Emilio Zabata) ومعهم مختلف الهنود الكادحين، الذين نستطيع أن نشاهدهم في اللوحات الجدارية الضخمة التي رسمها الفنانون الرسميون. وفي غضون أشهر كان **روي** في موسكو يضطلع بدور كبير في تشكيل سياسة «**الأممية**» الشيوعية للتحرر من الاستعمار. واستطاعت ثورة أكتوبر أن تضع بصماتها على الفور، من خلال الاشتراكيين الهولنديين المقيمين من أمثال هِنك سنيفلييه (Henk Sneevliet)، على «ساريكات إسلام Serikat Islam» المنظمة الجماهيرية الرئيسة لحركة التحرر الوطني في إندونيسيا. وكتبت صحيفة إقليمية تركية: «هذا الانجاز للشعب الروسي سوف يتحول يوماً ما في المستقبل إلى شمس تضيء للإنسانية كلها». وفي أعماق أستراليا النائية كان جزّازو صوف الغنم الأجلاف (ومعظمهم من الكاثوليك الأيرلنديين)، ممن تعنيهم السياسة، يشيدون بالسوفياتات بوصفها دولة العمال. وفي الولايات المتحدة، تحول الفنلنديون، الذين كانوا على الدوام من أقوى المجموعات الاشتراكية المهاجرة، إلى الشيوعية جماعياً، واكتظت مستوطنات المناجم الكئيبة في مينيسوتا باجتماعاتهم «حيث يخفق القلب لمجرد ذكر اسم **لينين**... وفي صمت مهيب، وفي ما يشبه النشوة الدينية، كنا نعجب بكل شيء يأتينا من روسيا» (Kivisto, 1983). ومجمل القول أن ثورة أكتوبر كانت موضع اعتراف دولي بوصفها حدثاً هزَّ أركان العالم.

إن كثيراً ممن رأوا الثورة عن كثب كعملية تغمر النفس بما هو أقل من النشوة الدينية، قد طرأ عليهم التحول، بدءاً من أسرى الحرب الذين عادوا إلى أوطانهم بلاشفة مقتنعين وقادة شيوعيين لبلادهم في المستقبل، مثل الميكانيكي الكرواتي جوزيب بروز (تيتو) (Josip Broz - Tito)، إلى الصحفيين الزائرين مثل **آرثر رانسوم**، من

صحيفة **مانشستر غارديان**، الذي لم يكن شخصية سياسية بارزة، ولكنه اشتهر عبر ولعه بالرحلات البحرية في كتب ساخرة مخصصة للأطفال. وحتى الشخصية الأقل إيماناً بالبلشفية، وهي الكاتب التشيكي **ياروسلاف هاشيك** ـ الذي ألف في ما بعد التحفة الرائعة **مغامرات الجندي الطيب شفيك** (*Adventures of the Good Soldier Schwejk*) ـ وجد نفسه لأول مرة في حياته مناضلاً من أجل قضية، بل كما يقال صاحياً تماماً وبصورة تدعو إلى الدهشة. وقد ساهم في الحرب الأهلية قوميساراً في الجيش الأحمر، ولكنه عاد بعد ذلك إلى دوره المألوف سكيراً وبوهيمياً فوضوياً في براغ، بحجة أن روسيا السوفياتية بعد الثورة لم تكن النمط الذي يستسيغه، ولكن الثورة راقت له.

بيد أن أحداث روسيا لم تكن مُلهمة للثوريين فحسب، بل كانت ملهمة للثورات، وهذا هو الأهم. في كانون الثاني/ يناير عام 1918، وبعد أسابيع من احتلال القصر الشتوي*، وفيما كان البلاشفة يستميتون في التفاوض لإقرار السلام بأي ثمن مع الجيش الألماني المتقدم، اكتسحت موجة من الإضرابات السياسية الجماهيرية وأوروبا الوسطى وصولاً إلى ألمانيا، وبلغت ذروتها على هيئة عصيان أعلنه رجال البحرية الهنغارية/النمساوية في البحر الأدرياتيكي. وعندما تبددت الشكوك الأخيرة حول هزيمة القوى المركزية، انهارت جيوشها أخيراً. وفي أيلول/ سبتمبر، عاد الجنود الفلاحون البلغار إلى أوطانهم وأعلنوا الجمهورية وزحفوا نحو صوفيا على الرغم من أنهم جرّدوا من سلاحهم بمعونة ألمانيا. وفي شهر أكتوبر بدأت إمبراطورية الهابسبرغ بالتفسخ بعد المعارك الخاسرة الأخيرة على الجبهة الإيطالية. وأعلنت دول قومية جديدة عديدة عن الأمل (الذي كان له ما يبرره) بأن الحلفاء المنتصرين سوف يفضلونها على مواجهة مخاطر الثورة البلشفية. وبالفعل، فإن أول رد فعل غربي على نداء البلاشفة للشعوب لإحلال السلام ـ ونشرهم للمعاهدات السرية التي

تقاسم الحلفاء فيها أوروبا في ما بينهم ـ تمثل في مبادئ **ولسون** الأربعة عشر، التي لعبت الورقة القومية في مواجهة نداء لينين الأممي. واتجهت النية إلى إنشاء حزام من الحَجْر الصحي من دول قومية صغيرة ضد الفيروس الأحمر. وفي بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، نشر البحارة والجنود الثائرون الثورة الألمانية من قاعدة كيل Kiel البحرية على جميع أرجاء البلاد، وأعلنت الجمهورية، والتجأ الإمبراطور إلى هولندا ليحل محله ديمقراطي اشتراكي، صانع سروج سابق، ليصبح رئيساً للدولة.

كانت الثورة التي اكتسحت جميع الأنظمة من فلاديفوستوك حتى الراين على هذا النحو ثورة ضد الحرب مثلما أن إنجاز السلام قد نَزع الفتيل إلى حد كبير، من مضمونها المتفجر. وكانت ذات محتوى اجتماعي غامض على أي حال، إلا في أوساط الجنود الفلاحين وأسرهم في إمبراطوريات الهابسبرغ ورومانوف والعثمانيين والدول الأقل شأناً في جنوب شرق أوروبا. وكانت تتألف من أربعة عناصر: الأرض، الشك في المدن، أو الغرباء (وبخاصة اليهود) و/ أو الحكومات. وهذا ما جعلها ثورة فلاّحية وليس بلشفية في أجزاء شاسعة من وسط وشرق أوروبا، عدا ألمانيا (إلا في جانب من بافاريا) والنمسا وأجزاء من بولندا. وكان لابدّ من استرضائهم بقدر من الإصلاح الزراعي حتى في بعض الدول المحافظة المعادية للثورة بالتأكيد، مثل رومانيا وفنلندا. وحيث إنها كانت تضم غالبية السكان، فإنها من ناحية أخرى، ضمنت عملياً ألا يفوز الاشتراكيون، ناهيك بالبلاشفة، في الانتخابات الديمقراطية العامة. لم يجعل ذلك من الفلاحين بالضرورة معاقل للنزعات السياسية المحافظة، ولكنه كبّل أيدي الاشتراكيين الديمقراطيين بصورة قاتلة، أو أجبرهم في أماكن أخرى ـ كما في روسيا السوفياتية ـ على إلغاء الديمقراطية الانتخابية. ولهذا السبب أقدم البلاشفة، الذين كانوا يطالبون بجمعية تأسيسية (وهي تقليد ثوري مألوف منذ 1789) على حلها فور اجتماعها،

وذلك بعد بضعة أسابيع من الثورة. كما إن قيام دول قومية صغيرة جديدة وفقاً لمبادئ ولسون، على الرغم من عدم قدرتها على إزالة النزاعات الوطنية في منطقة الثورات، قد ضيّق من الآفاق المفتوحة أمام الثورة البلشفية. وكان ذلك بالتأكيد هو مقصد صانعي السلام المتحالفين.

ومن جهة أخرى، كان تأثير الثورة في أوضاع الغليان في أوروبا بين عامي 1918 و1919 ظاهراً للعيان، بحيث خففت موسكو من شكوكها حول انتشار ثورة البروليتاريا العالمية في المستقبل. وكان من الواضح بالنسبة إلى المؤرخ ـ وحتى بالنسبة إلى بعض الثوريين المحليين ـ أن ألمانيا الإمبريالية كانت دولة تتمتع باستقرار اجتماعي وسياسي ملموس وحركة عمالية قوية، ولكنها معتدلة أساساً، ولن تمارس بالتأكيد ما يشبه الثورة المسلحة إلا في حالة الحرب. وخلافاً لروسيا القيصرية أو النمسا/ هنغاريا المتداعية، ولتركيا التي عرفت باسم «رجل أوروبا المريض»، وخلافاً لحاملي البنادق من قاطني الجبال في جنوب شرق القارة الأوروبية القادرين على كل شيء، فإن ألمانيا لم تكن بلداً يتوقع فيه قيام الاضطرابات، بل إن غالبية الجنود والبحارة والعمال الثوريين، قياساً على الأوضاع الثورية الحقيقية في روسيا والنمسا/ هنغاريا المهزومتين، ظلت معتدلة وملتزمة بالقانون بالطريقة التي تصفهم بها نكات الثوريين الروس، التي قد تكون منحولة، والتي تقول: (عندما يكون هناك يافطة تحظر على الجمهور الدوْسَ على العشب، فإن الثوريين الألمان يحرصون بالطبع على المشي في الممرات فقط).

ومع ذلك، فإن ألمانيا كانت البلد الذي حمل فيه البحارة الثوريون رايات السوفيات في جميع أرجاء البلاد، وحيث عيّنت اللجنة التنفيذية لسوفيات برلين للعمال والجنود حكومة اشتراكية ألمانية، وبرز شهرا شباط/ فبراير وتشرين الأول/ أكتوبر كقوة مؤثرة

واحدة، فيما بدأت العاصمة تخضع لسيطرة الاشتراكيين الراديكاليين منذ تخلي الإمبراطور عن العرش. غير أن تلك المظاهر لم تكن أكثر من أضغاث أحلام، نظراً إلى الشلل الكلي، المؤقت، الذي أصاب الجيش القديم والدولة وهيكل السلطة، تحت تأثير الصدمة المزدوجة للهزيمة التامة والثورة؛ إذ سرعان ما استعاد النظام القديم، الذي أصبح جمهورياً، زمام المبادرة، ولم تعد تقلقه جدياً أنشطة الاشتراكيين الذين أخفقوا حتى في كسب الأغلبية في الانتخابات الأولى، على الرغم من أنها أجريت بعد أسابيع قليلة من الثورة[7]، بل إن أنشطتهم كانت أقل إزعاجاً من الحزب الشيوعي الذي تشكل ارتجالاً على وجه السرعة، والذي سرعان ما اغتيل اثنان من زعمائه: كارل ليبكنخت (Karl Liebknecht)، وروزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) على يد قناصة مأجورين من الجيش.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الثورة الألمانية عام 1918 عززت من آمال البلاشفة الروس، وخصوصاً بعد إعلان الجمهورية الاشتراكية قصيرة العمر (في بافاريا عام 1918) وما تلاها، في ربيع عام 1919، بعد إعدام قائدها، من إرساء جمهورية سوفياتية صغيرة في ميونخ، عاصمة الفن الألماني، والثقافة الفكرية المضادة (الأقل تخريباً من الناحية السياسية) والجعة. وتزامن هذا الإعلان مع محاولة أخرى أكثر خطورة لنشر البلشفية غرباً، وهي قيام الجمهورية السوفياتية الهنغارية في الفترة بين آذار/ مارس، وتموز/ يوليو[8]. وقد قمعت كلتاهما بالطبع، بالوحشية المعهودة. ويضاف إلى ذلك أن

(7) أحرزت الأغلبية المعتدلة للديمقراطيين الاجتماعيين أقل من 38 بالمائة من الأصوات، فيما حصل الديمقراطيون الاجتماعيون المستقلون على 7,5 بالمائة منها.

(8) أدت هزيمة السوفيات الهنغاري إلى انتشار شتات من اللاجئين السياسيين والثقافيين في أرجاء العالم، وكان لبعضهم مستقبل غير متوقع، كالسير ألكسندر كوردا (Alexander Korda)، والممثل بيلا لوغوسي (Bela Lugosi) الذي أدى دور النجم في فيلم الرعب الأصلي دراكولا (Dracula).

خيبة الأمل من الديمقراطيين الاجتماعيين سرعان ما دفعت العمال الألمان إلى التطرف الراديكالي، فتحول ولاء كثيرين منهم إلى الاشتراكيين المستقلين ثم، بعد عام 1920، إلى الحزب الشيوعي الذي أصبح بذلك أكبر حزب شيوعي من نوعه خارج روسيا السوفياتية. ألم يكن من المتوقع أن تندلع ثورة أكتوبر ألمانيا بعد كل هذا؟ إن القيادة البلشفية في موسكو لم تفقد هذا الأمل حتى أواخر عام 1923، على الرغم من أن عام 1919، عام ذروة القلاقل في الغرب، قد ألحق الهزيمة بمحاولات نشر الثورة البلشفية، على الرغم من انحسار الموجة الثورية بسرعة وبصورة منظورة عام 1920.

كان الأمر على العكس من ذلك؛ فقد ارتكب البلاشفة بأنفسهم ما يظهره لنا استرجاع شريط الأحداث خطأً جسيماً، وهو الانقسام الدائم للحركة العمالية الدولية. وقد ارتكبوا ذلك بتشكيلهم حركة شيوعية دولية جديدة على غرار الحزب الطليعي اللينيني لصفوة من «الثوريين المحترفين» المتفرغين. وكانت ثورة أكتوبر، كما رأينا، قد استجمعت تعاطفاً عريضاً في أوساط الحركات الاشتراكية الدولية، وتجلى ذلك كله تقريباً وتعاظم وازداد اتساعاً خلال الحرب العالمية، وباستثناءات قليلة، فضلت الأحزاب الاشتراكية والعمالية، التي كانت تضم جانباً كبيراً من قادة الرأي، الانضمام إلى «الأممية **الثالثة**» أو«الأممية الشيوعية» التي أوجدها البلاشفة بديلاً لِـ «الأممية **الثانية**» (1814-1889) التي انهارت سمعتها وتهشمت جراء الحرب التي أخفقت في مقاومتها[9]. وقد صوتت لذلك بالفعل أحزاب عديدة مثل الأحزاب الاشتراكية في فرنسا وإيطاليا والنمسا والنرويج، والاشتراكيين المستقلين في ألمانيا، ما جعل خصوم البلشفية الذين لم تصلح أحوالهم في حكم الأقلية. غير أن ما أراده **لينين** والبلاشفة لم

(9) «الأممية الأولى» هي «رابطة الكادحين الدولية» التي أنشأها كارل ماركس في الفترة بين عامي 1864-1872.

يكن حركة دولية من الاشتراكيين المتعاطفين مع ثورة أكتوبر، بل فرقة من النشطاء المنضبطين والملتزمين تماماً، شكلاً من أشكال قوة ضاربة للاقتحام الثوري. أما الأحزاب التي لم توافق على الهيكلية اللينينية فقد رفض قبولها في «الأممية» الجديدة أو طردت منها، لأنها كانت ستصاب بالضعف إذا قبلت بهذا الطابور الخامس من الانتهازيين والإصلاحيين، علاوة على ما دعاه **ماركس** ذات مرة «الهُلاس البرلماني»، ففي المعركة الوشيكة، لا مكان إلا للجنود.

كان لتلك الحجة معنى محدد على أساس شرط واحد: أن تكون الثورة العالمية مازالت ماضية قدماً، ومعاركها وشيكة الوقوع. ومع ذلك، ففيما كان الوضع الأوروبي بعيداً كل البُعد عن الاستقرار، كان من الواضح أن الثورة البلشفية لم تكن مدرجة في جدول أعمال الغرب، مع أنه كان من الواضح كذلك أن البلاشفة في روسيا قد رسّخوا أقدامهم بصورة دائمة. ولم يكن ثمة شك في أن التحول الدولي هناك قد بدا فرصة سانحة للجيش الأحمر المنتصر في الحرب الأهلية، والزاحف الآن نحو وارسو لينشر الثورة غرباً بالقوة المسلحة، كحصيلة ثانوية لحرب روسية - بولندية قصيرة أثارتها المطامح الجغرافية لبولندا. فقد كانت بولندا تطالب الآن بالحدود التي كانت لها في القرن الثامن عشر حين استعادت كيان الدولة بعد قرن ونصف القرن من الانقراض. وكان لذلك وقعه العميق في روسيا البيضاء، ولتوانيا وأوكرانيا. وترك التقدم السوفياتي بصماته في تحفة إسحق بابل (Isaac Babel) الأدبية الرائعة **الفارس الأحمر** (*Red Cavalry*) التي لقيت ترحيباً واسعاً من جانب تشكيلة واسعة غير عادية من المعاصرين تراوحت بين الروائي النمساوي **جوزيف روث** (Joseph Roth) الذي كتب المراثي في ما بعد لإمبراطورية الهابسبرغ، و**مصطفى كمال** زعيم تركيا المُقبل. ومع ذلك، فقد أخفقت انتفاضة العمال البولنديين، وارتد الجيش الأحمر على أعقابه عند أبواب وارسو. ومنذ ذلك الحين، أصبح كل شيء هادئاً على

الجبهة الغربية مع أن المظاهر كانت تعطي انطباعاً مغايراً لذلك. والواقع أن أنظار الثورة تحولت شرقاً باتجاه آسيا التي أولاها **لينين** اهتماماً بالغاً على الدوام. وكانت الآمال بثورة عالمية بين عامي 1920 و1927 قد بدأت تتركز على الثورة الصينية، المتقدمة تحت قيادة **الكومنتانغ**، ثم حزب التحرر الوطني الذي رحب زعيمه **صن يات سن** (1866-1925) (Sun Yat-sen) بكل من النموذج السوفياتي والمساعدة العسكرية السوفياتية، وبالحزب الشيوعي الصيني بوصفه جزءاً من حركته. وكان على التحالف بين الكومنتانغ والشيوعيين أن يزحف شمالاً من قواعده في جنوب الصين للهجوم الكبير بين عام 1925 و1927، ليخضع معظم الصين، مرة أخرى لسيطرة حكومة موحدة لأول مرة منذ سقوط الإمبراطورية عام 1911، وذلك قبل أن ينقلب قائد الكومنتانغ البارز **تشيانغ كاي تشيك** (Chiang Kai-shek) على الشيوعيين ويفتك بهم. ولكن حتى قبل ذلك، كان ثمة ما يدل على أن الشرق لم يكن مهيئاً بعد لأكتوبر أخرى، وأن الوعود المطروحة في آسيا لم تكن لتخفي إخفاق الثورة في الغرب.

ولم يكن ذلك موضع شك في عام 1921. لقد كانت الثورة تعود القهقرى في روسيا السوفياتية، مع أن السلطة السوفياتية كانت، سياسياً، في وضع حصين منيع. لقد كانت خارج جدول أعمال الغرب. واعترف «المؤتمر **الثالث** للكومنترن» بهذا دون أن يقرَّ به، بالدعوة إلى «جبهة موحدة» مع الاشتراكيين أنفسهم الذين طردهم المؤتمر **الثاني** من جيش المسيرة الثورية. وكان ذلك يعني تقسيم الثوريين في الأجيال القادمة. غير أن تلك الخطوط كانت قد تأخرت كثيراً في جميع الأحوال، فقد انشقت الحركة بصورة دائمة، وعادت أغلبية الاشتراكيين اليساريين، والمستقلين، والأحزاب، إلى الحركة الديمقراطية ـ الاجتماعية التي يهيمن عليها معتدلون معادون للشيوعية. وظلت الأحزاب الشيوعية الجديدة أقلية داخل اليساري الأوروبي بصورة عامة ـ مع استثناءات قليلة في ألمانيا وفرنسا وفنلندا ـ بل

صغيرة جداً يغلب عليها الطابع الحماسي. وظلت على هذه الحال حتى الثلاثينيات (انظر الفصل الخامس).

IV

على الرغم من ذلك، لم تخلف سنوات الجيشان وراءها دولة وحيدة، ضخمة، وإن كانت متخلفة، يحكمها الشيوعيون وملتزمة ببناء مجتمع بديل للرأسمالية فحسب، بل خلفت وراءها حكومة، وحركة دولية منظمة، وربما على القدر نفسه من الأهمية، جيلاً من الثوريين الملتزمين برؤيا ثورة عالمية تحت زعامة الحركة التي كان من المحتم أن تكون قيادتها في موسكو. (وكان من المؤمل لسنوات عديدة أن تتحول إلى برلين، وظلت اللغة الألمانية، وليس الروسية، هي اللغة الرسمية للأممية بين الحربين). وربما لم تكن الحركة تعرف تماماً كيف كان ينبغي أن تتقدم الثورة العالمية بعد الاستقرار في أوروبا والهزيمة في آسيا، وبعد أن لحقت الكوارث بمحاولات الشيوعيين المبعثرة للقيام بعصيانات مسلحة مستقلة (بلغاريا وألمانيا عام 1923، وإندونيسيا عام 1926، والصين عام 1927، والمحاولة المتأخرة والناشزة في البرازيل عام 1935). ومع ذلك فإن «الكساد الكبير»، ونهوض هتلر، سرعان ما برهنا على أن حالة العالم ما بين الحربين لم تكن تشجع على توقعات كارثية (انظر الفصول: الثالث والرابع والخامس). ولكن هذا لا يفسر تحول **الكومنترن** المفاجئ إلى صيغة بلاغية متطرفة في نزعتها الثورية، ويسارية فئوية بين عام 1928 و1934؛ إذ إن الحركة، على الرغم من الشعارات الطنانة، لم تكن في واقع الأمر تتوقع استلام السلطة في أي مكان من العالم أو أنها مستعدة لذلك. ومن الأفضل تفسير التبدل الذي أثبت أنه كان فاجعاً من الوجهة السياسية في السياسة الداخلية للحزب الشيوعي السوفياتي بعد أن سيطر عليه **ستالين**، كما يمكن تعليل ذلك بأنه كان محاولة التعويض عن التباين المتزايد الذي ظهر بين مصالح الاتحاد

السوفياتي، كدولة لابدّ لها أن تتعايش مع الدول الأخرى ـ وبدأت تحظى بالاعتراف الدولي كنظام منذ 1920 ـ والحركة التي كان هدفها الانقلاب على جميع الحكومات الأخرى والإطاحة بها.

في نهاية المطاف، تغلبت مصالح الدولة لدى الاتحاد السوفياتي على المصالح الثورية العالمية للأممية الشيوعية التي قلل ستالين من شأنها، وجعل منها أداة لدولة سوفياتية تحت الإشراف الصارم للحزب الشيوعي السوفياتي، ليقوم بأعمال التطهير والتفكيك والإصلاح على النحو الذي يرتأيه. وغدت الثورة العالمية تنتمي إلى لغة الماضي الطنانة، بل إن أي ثورة أخرى لم تكن لتحظى بالقبول إلا إذا: 1 ـ لم تعارض المصالح الدولية السوفياتية؛ 2 ـ وخضعت للسيطرة السوفياتية. وقد قرأت الحكومات الغربية، التي رأت في تقدم الأنظمة الشيوعية بعد 1944 توسعاً جوهرياً للسلطة السوفياتية، مقاصد **ستالين** بصورة صحيحة بالتأكيد، وكذلك فعل الثوريون غير المستصلحين الذين انتقدوا موسكو بمرارة لعدم رغبتها في تبوّء الشيوعيين السلطة ولإحباطها كل محاولة للقيام بذلك، بما فيها المحاولات التي أثبتت نجاحها، كما هي الحال في يوغوسلافيا والصين (انظر الفصل الخامس).

ومع ذلك، ظلت روسيا السوفياتية حتى النهاية، حتى في عيون المنتفعين والفاسدين من أعضاء «الصفوة» (nomenklatura) أكثر من مجرد قوى عظمى أخرى. وعلى الرغم من كل شيء، ظل الانعتاق الكوني، وبناء البديل الأفضل للمجتمع الرأسمالي هو السبب الأساسي لوجودها. ومن هذا المنطلق وحده يمكننا أن نفهم لماذا استمر بيروقراطيو موسكو الأجلاف في تمويل وتسليح رجال العصابات من جماعة «المؤتمر الوطني الإفريقي» حليف الشيوعيين، الذي بدت فُرصه في الإطاحة بنظام الفصل العنصري «**الأبارتايد**» (Apartheid) في جنوب أفريقيا ضئيلة طوال عشرات السنين؟ (ومما

يدعو إلى العجب أن النظام الشيوعي الصيني لم يكن له سجل مماثل في تقديم المساعدة العملية لحركات التحرر في العالم الثالث، على الرغم من انتقاده الاتحاد السوفياتي لخيانته الحركات الثورية بعد حدوث الانشقاق بين البلدين). وقد تعلم الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بزمن طويل أن الإنسانية لن تتحول بحركة ثورية موسكوية الإيحاء. وفي السنوات الطويلة لفترة الانحطاط البريجينيفية، اضمحلت وتلاشت الفكرة التي كان **نيكيتا خروتشوف** (Nikita Khrushchev) مقتنعاً بها، وهي أن الاشتراكية سوف «تدفن» الرأسمالية بقوة التفوق الاقتصادي. وربما كان التآكل القاتل لهذا الإيمان بمهمة الثورة الشيوعية الكونية هو الذي يفسر لنا لماذا تفكك الاتحاد السوفياتي في النهاية من دون أي مقاومة (انظر الفصل السادس عشر).

إن أياً من لحظات التردد والتعثر تلك لم يقلق الجيل **الأول** من أولئك الذين استهدوا بنور أكتوبر الساطع، وكرّسوا حياتهم من أجل الثورة العالمية. فقد كان معظم اشتراكيي ما قبل عام 1914، مثلهم مثل المسيحيين الأوائل، مؤمنين بالتغيير الرؤيوي العظيم الذي سيمحو الشرور كافة، ويأتي بمجتمع لا يعرف الشقاء والقمع واللامساواة والظلم. وقد قدمت الماركسية الآمال بألفية جديدة بضمانة العلم والحتمية التاريخية؛ وها هي ثورة أكتوبر تقدم اليوم البرهان على أن التغيير العظيم قد بدأ.

إن العدد الإجمالي لأولئك الجنود المنخرطين في جيش الانعتاق الإنساني المنضبط الذي كان، بحكم الضرورة، لا يعرف الرحمة لم يكن ليزيد على بضع عشرات من الآلاف، كما لم يتجاوز بضع مئات العدد الإجمالي للمحترفين في الحركات الدولية الذين كانوا يغيّرون البلدان كما يغيرون زوجاً من الأحذية، كما قال **برتولت بريخت** في قصيدة كتبها تكريماً لهم. وينبغي ألا نخلط بينهم وبين من أسماهم الإيطاليون، أيام حزبهم الشيوعي القوي ذي المليون

رجل، «الشعب الشيوعي»، وملايين الأنصار والأعضاء العاديين الذين كان الحلم بمجتمع صالح جديد بالنسبة إليهم أمراً حقيقاً أيضاً، مع أن أحلامهم لم تكن تتجاوز المطامح اليومية للحركة الاشتراكية القديمة، وكان التزامهم التزاماً بالطبقة والجماعة على أكثر مما كان تفانياً شخصياً. وعلى الرغم من ضآلة عددهم، فإن من غير الممكن فهم القرن العشرين من دونهم.

ومن دون ما أسماه **لينين** «حزباً من نوع جديد» تتألف كوادره من «الثوريين المحترمين»، لا يمكن أن نتصور كيف وجد ثلث الجنس البشري نفسه يعيش في ظل أنظمة شيوعية في غضون ما لا يزيد على ثلاثين عاماً بعد ثورة «أكتوبر». وكان ما أعطاه ذاك الحزب للشيوعيين من إيمان وولاء مطلق لقيادة الثورة العالمية في موسكو هو القدرة على رؤية أنفسهم (من الوجهة السوسيولوجية) لا بوصفهم طائفة، بل باعتبارهم أجزاء من كنيسة عالمية. إن الأحزاب الشيوعية الموجهة من موسكو خسرت زعماءها من طريق الانفصال والتطهير السياسي، ولكنها لم تنفصل إلا بعد أن فقدت الحركة قلبها بعد عام 1956، باستثناء شراذم من المنشقين الماركسيين الذين ساروا خلف **تروتسكي**، والتجمعات المتوالدة من «الماركسيين ـ اللينينيين» بعد **الماوية** في أعقاب عام 1960. وعندما أطيح بِ **موسوليني** في إيطاليا عام 1943، كان الحزب الشيوعي الإيطالي يتألف من خمسة آلاف رجل وامرأة جاء معظمهم من السجن أو المنفى. ومع ضآلة عددهم، كان هؤلاء، مثلما كان البلاشفة في شباط/ فبراير عام 1917، نواة لجيش من الملايين، ومن زعماء محتملين لشعب ودولة.

بالنسبة إلى ذاك الجيل، ولاسيّما من كانوا في ريعان الشباب إبان سنوات الجيشان، كانت الثورة هي ما حدث في سنيّ حياتهم؛ وكانت أيام الرأسمالية معدودة لا محالة. وكان التاريخ المعاصر مدخلاً للنصر النهائي لأولئك الذين عاشوا ليشهدوه، وهم بعض

جنود الثورة فقط («الموتى في إجازة الغياب» كما وصفهم الشيوعي الروسي **ليْفين** (Levine) قبيل إعدامه على يد أولئك الذين أطاحوا بسوفيات ميونخ عام 1919). إذا كان لدى المجتمع البورجوازي نفسه أسباب كثيرة تدعوه إلى الشك حول مستقبله، فلماذا ينبغي أن يكونوا هم على ثقة من بقاء هذا المجتمع واستمراره؟ إن مجرد بقائهم على قيد الحياة يدل على طبيعته المؤقتة.

دعونا ننظر في حال اثنين من الألمان الشباب ارتبطا بعض الوقت بعلاقة حب، وجندتهما، مدى العمر ثورة السوفيات البافارية عام 1919. إنهما **أولغا بيناريو** (Olga Benario)، ابنة محام مرموق في ميونخ، و**أوتو براون** (Otto Braun)، المعلم في إحدى المدارس. وجدت أولغا نفسها تعمل في تنظيم الثورة في نصف الكرة الغربي، وقد ارتبطت ثم اقترنت بـ **لويس كارلوس بريستيس** (Luis Carlos Prestes). قائد مسيرة العصيان الطويلة عبر أحراج البرازيل، الذي أقنع موسكو بدعم الانتفاضة هناك عام 1935، وقد أخفقت الانتفاضة وسُلّمت **أولغا** من جانب الحكومة البرازيلية إلى ألمانيا الهتلرية، حيث توفيت في النهاية في أحد معسكرات الاعتقال. في تلك الأثناء، أفلح **أوتو** في ثورته في الشرق كخبير عسكري للكومنترن في الصين، وكان هو غير الصيني الوحيد الذي شارك في «المسيرة الطويلة» للشيوعيين الصينيين، قبل أن يعود إلى موسكو ثم إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية حيث انتهى به المطاف. (وقد أثارت التجربة شكوكه حول **ماو**). تُرى، أنّى لنا أن نشهد حياتين تضافرتا على هذا النحو إلا في النصف الأول من القرن العشرين؟

هكذا امتصت البلشفية، في جيل ما بعد 1917، جميع التقاليد الاجتماعية ـ الثورية الأخرى، أو دفعتها إلى هامش الحركات الراديكالية. وقبل عام 1914، كانت الفوضوية تمثل محركاً أيديولوجياً دافعاً للنشطاء الثوريين أقوى بكثير مما كانت الماركسية في أنحاء

واسعة من العالم. فقد كان **ماركس**، خارج نطاق أوروبا الشرقية، يعتبر المرشد الأعلى للأحزاب الجماهيرية التي كان قد نوّه بتقدمها الحتمي، وليس المتفجر، نحو النصر. أما في الثلاثينيات فلم تعد الفوضوية قوة سياسية ذات بأس خارج إسبانيا، أو حتى أميركا اللاتينية، حيث كانت الأعلام السود والحمر تقليدياً أكثر تأثيراً من الأعلام الحمر في عدد أكبر من المناضلين. (وحتى في إسبانيا، فإن الحرب الأهلية ستقضي على الفوضوية، وستؤدي بذلك إلى تعزيز موقع الشيوعيين الذي كان، حتى ذلك الحين، عديم الأهمية). والواقع أن هذه الجماعات الاجتماعية الثورية، بحكم موقعها خارج شيوعية موسكو، قد أخذت منذ ذلك الحين تعتبر **لينين** وثورة أكتوبر مرجعين وقدوة يحتذى بهما. وقد تزعمها أو وجّهها على الدوام تقريباً شخص ما من المنشقين أو المطرودين من **الكومنترن** الذي انخرط في حملة متعاظمة الوحشية ضد الهراطقة، فيما كان جوزيف ستالين يعيد هيكلة الحزب السوفياتي والأممية ويحكم قبضته عليهما. ولم تبرز، سياسياً، إلا قلة قليلة من تلك المراكز البلشفية المنشقة. فأبرز الهراطقة وأرفعهم مقاماً وأعلاهم سمعةً، وهو ليون تروتسكي المنفيّ، ـ القائد المشارك لثورة أكتوبر ومهندس الجيش الأحمر ـ قد أخفق إخفاقاً ذريعاً في مساعيه العملية، ولم تتبلور للعيان «**الأممية الرابعة**» التي أراد بها منافسة أممية **ستالين** الثالثة. وعندما اغتيل في منفاه بأمر من ستالين عام 1940 في المكسيك، لم تكن أهميته السياسية تستحق الذكر.

مجمل القول أن الانتماء الاجتماعي الثوري كان، بصورة مطردة، يرتكز على كون المرء من أتباع **لينين** وثورة أكتوبر، وبصورة مطردة كذلك، أن يكون عضواً أو نصيراً لحزب شيوعي تابع لموسكو؛ ولاسيّما أن هذه الأحزاب، بعد انتصار هتلر في ألمانيا، انتهجت سياسة اتحاد مُعادٍ للفاشية، مما سمح لها أن تخرج من عزلتها الفئوية وتكسب تأييداً جماهيرياً في أوساط العمال والمثقفين

على حد سواء (انظر الفصل الخامس). وأصبح الشباب المتعطشون للإطاحة بالرأسمالية شيوعيين وفق المقياس المتعارف عليه، وتماهت قضيتهم مع منطلقات الحركة الدولية التي مركزها موسكو، وغدت الماركسية التي تجددت في أكتوبر بوصفها أيديولوجيا التغيير الثوري، تعني ماركسية «معهد ماركس ـ إنجلز ـ لينين» في موسكو، الذي أصبح الآن هو المركز العالمي لنشر النصوص الكلاسيكية الكبرى. ولم يكن ثمة طرف آخر ظاهر للعيان أقدر من هذا المعهد على تفسير العالم وتبديله. وظل الأمر على هذا النحو إلى ما بعد عام 1956، عندما أفضى تفكك كل من الدُّغمائية الستالينية في الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية الدولية المتمركزة في موسكو، إلى عودة المفكرين المهمشين حتى ذلك الحين، وتقاليد المنظمات اليسارية الهرطوقية إلى المجال العام. ومع ذلك فقد ظلت تتحرك تحت مظلة أكتوبر العملاقة. ومع أن كل مُلِمٍّ بالتاريخ الأيديولوجي يستطيع أن يتبين روح **باكونين** (Bakunin)، أو حتى **نيتشاييف** (Nichaev)، أكثر مما يتبين **ماركس** في أوساط الطلاب الراديكاليين عام 1968 وما بعده، فإن هذا لم يؤدِ إلى إحياء النظرية أو الحركات الفوضوية بشكل ملموس. وعلى العكس من ذلك، أسفر عام 1968 عن إقبال فكري هائل على الماركسية النظرية ـ وتجلى ذلك، على العموم، في ترجمات يمكن أن تُدهش **ماركس** نفسه ـ وعلى مجموعة منوعة من الفئات والمجموعات الماركسية ـ اللينينية التي اتحدت على رفض موسكو والأحزاب الشيوعية القديمة، باعتبارها لا تتسم بقدر كافٍ من الروح الثورية واللينينية.

ومن المفارقات أن هذا الاستحواذ الكامل على التقاليد الاجتماعية الثورية قد حدث في لحظة كان الكومنترن قد تخلى فيها بوضوح عن الاستراتيجيات الثورية الأصلية للفترة الممتدة بين عامي 1917 و1923، بل إنه تجاوز ذلك ليضع تصوراً لاستراتيجيات انتقال السلطة مختلفة تماماً عن تلك التي كانت قائمة عام 1917 (انظر

الفصل الخامس). ومنذ عام 1935 فصاعداً، حفلت أدبيات اليسار النقدي باتهامات مؤداها أن تحركات موسكو قد أخطأت، ورفضت، بل وخانت، الفرص التي سنحت للقيام بالثورة، لأن موسكو لم تعد راغبة في الثورة. ولم يكن لهذه المناقشات أي أثر إلى أن أخذت تتصدع، من الداخل، الحركة السوفياتية المركز التي كانت تتباهى بطبيعتها «المتراصة المتناغمة». وطالما بقيت الحركة الشيوعية محافظة على وحدتها وتلاحمها وحصانتها المنيعة ضد الانشطار، فإنها، بالنسبة إلى معظم المؤمنين آنذاك بالحاجة إلى ثورة عالمية، كانت هي الخيار الوحيد المتاح. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن ثمة من ينكر أن البلدان التي انشقت عن الرأسمالية في الموجة الكبيرة **الثانية** من الثورة الاجتماعية العالمية بين عامي 1944 و1949، إنما فعلت ذلك تحت رعاية الأحزاب الشيوعية التي توجهها موسكو وفق مشيئتها. وحتى ما بعد عام 1956، لم تتح للثوريين فرصة الاختيار الحقيقي بين عدد من مثل هذه الحركات التي تتمتع بقدرة حقيقية على إحداث التحول السياسي أو الثوري، بل إن الأصناف المتعددة من التروتسكية والماوية والمجموعات المتأثرة بالثورة الكوبية عام 1959 (انظر الفصل الخامس عشر) كانت، بدرجة أو بأخرى، لينينية المنشأ. وظلت الأحزاب الشيوعية القديمة هي أكبر المجموعات في أقصى اليسار، ولكن الحركة الشيوعية القديمة كانت قد فقدت روحها آنذاك.

V

تجسدت قوة الحركات الرامية إلى الثورة العالمية في النمط الشيوعي من التنظيم الذي صاغه **لينين**، أي في «حزب من النوع الجديد»، وهو اختراع هائل للهندسة الاجتماعية في القرن العشرين، يمكن مقارنته بالرهبانية المسيحية وما يماثلها في العصور الوسطى. إذ أعطى حتى التنظيمات الصغيرة فعالية تتجاوز حجمها الحقيقي، لأن الحزب يستطيع أن يسخر التفاني غير العادي والتضحية بالذات من

جانب أفراده أكثر مما يفعله النظام العسكري والتلاحم للتركيز الكلي على تنفيذ قرارات الحزب مهما كان الثمن. وهذا ما أثر تأثيراً عميقاً حتى في المراقبين المعادين. ومع ذلك، فإن العلاقة بين نموذج «حزب الطليعة» والثورات الكبرى التي خطط للقيام بها، ونجح أحياناً في ذلك، كانت بعيدة عن الوضوح، على الرغم من أنه لم يكن ثمة ما هو أوضح من النموذج الذي جاء على غراره بعد ثورات ناجحة أو أثناء الحروب. ذلك أن الأحزاب اللينينية أنشئت أساساً كنُخب (طلائع) من الزعماء، أو بالأحرى كـ «نخب مضادة» قبل أن تفوز الثورات. وقد اعتمدت الثورات الاجتماعية، كما بينت ثورة 1917، على ما يحدث في أوساط الجماهير في أوضاع لا تستطيع أن تحكمها تماماً النُخب أو النُخب المضادة. وفي واقع الأمر، كان للنموذج اللينيني جاذبية كبيرة بالنسبة إلى الأعضاء الشباب من النخب القديمة، وبخاصة في العالم الثالث، ممن انضموا إلى هذه الأحزاب بأعداد غير متناسبة، على الرغم من جهود هذه الأحزاب البطولية، والناجحة نسبياً، لتشجيع البروليتاريين الحقيقيين. وقد اعتمد التوسع الأساسي للشيوعية البرازيلية في الثلاثينيات على تحول المثقفين الشباب المتحدرين من عائلات الأقلية الأوليغاركية المتنفذة المالكة للأرض وصغار الضباط (Martins Rodrigues 1984, pp. 390-397).

من جهة ثانية، فإن مشاعر الجماهير الفعلية (التي كانت، في أغلب الأحيان، تضم أنصار «الطلائع» النشطين)، كثيراً ما كانت تناقض أفكار قادتهم، لاسيّما في أوقات العصيان المسلح الجماهيري الحقيقي. ومن هنا، فإن تمرد الجنرالات الإسبان ضد حكومة «الجبهة الشعبية» في تموز/ يوليو 1936 أطلق عنان الثورة الاجتماعية في أرجاء واسعة من إسبانيا. ولم يكن مفاجئاً أن يعمل المناضلون، ولاسيّما الفوضويون منهم، على جعل وسائل الإنتاج ملكية جماعية. ومع ذلك، فإن الحزب الشيوعي والحكومة المركزية عارضا هذا التحول في ما بعد، وأقدما على إلغائه حيثما أمكن، وظلت تداعيات

ذلك الوضع، بجوانبه الإيجابية والسلبية، موضع جدل في الأدبيات التاريخية والسياسية. على أن ذلك الحدث قد أفسح المجال لذلك لأعظم موجات تحطيم التماثيل والصور الدينية وقتل رجال الكهنوت، منذ أن أصبح هذا النوع من النشاط جزءاً من أعمال الإهاجة عام 1835، حين رد مواطنو برشلونة على مصارعة ثيران غير مرضية بحرق عدد من الكنائس. وقد قُتل نحو سبعة آلاف شخص من رجال الدين؛ أي ما يعادل 12 ـ 13 بالمائة من الكهنة والقساوسة في البلاد. مع نسبة ضئيلة من الراهبات، فيما دُمر في أبرشية واحدة في كاتالونيا (غيرونا) ما يزيد على ستة آلاف صورة (Hugh Thomas, 1977, pp. 270-271; M. Delgado, 1992, p. 56).

ثمة حقيقتان واضحتان حول هذه الوقائع المرعبة: لقد شجبها زعماء اليسار الثوري الإسباني أو الناطقون باسمه، والمتعاطفون مع المعادين لرجال الدين، بمن فيهم الفوضويون المعروفون بكراهيتهم للكهنة؛ أما بالنسبة إلى مقترفيها، وكذلك بالنسبة إلى الكثيرين ممن شهدوها، فقد كان **ذلك**، أكثر من أي شيء آخر، هو ما كانت تعنيه الثورة بالفعل: أي الإطاحة بنظام المجتمع وقيمه، لا في لحظة رمزية قصيرة فحسب، بل إلى الأبد (M. Delgado, 1992, pp. 52-53). وكان من الملائم تماماً للزعماء أن يصرّوا، كما كانوا يفعلون على الدوام، على أن الرأسمالي، وليس الكاهن، هو العدو الأساسي. أما الجماهير فقد كانت في أعماقها تفكر بطريقة مختلفة. (وليس من الواقعي القول إن السياسة الشعبية في مجتمع أقل ذكورة من المجتمع الأيبيري ستكون معادية، بالقدر نفسه من الشراسة، للتمسك بالقيم الموروثة، غير أن بحثاً جدياً حول مواقف النساء من ذلك الأمر قد يلقي بعض الضوء على هذه القضية).

الواقع أن نوع الثورة الذي تتبخر فيه، فجأة، بنية النظام السياسي والسلطة ويترك فيه عامة الرجال والنساء بقدر ما يُسمح لهن

بذلك لتدبر الأمور، أمر نادر في القرن العشرين، بل إن المثال الأحدث عهداً للانهيار المفاجئ لأنظمة قائمة، وهو ثورة إيران عام 1979، لم يكن مشتتاً تماماً، على الرغم من الإجماع الاستثنائي لحشد الجماهير، الذي كان عفوياً في معظمه، ضد الشاه في طهران، فبفضل بنية رجال الدين الإيرانيين، كان النظام الجديد موجوداً من قبل تحت أنقاض النظام القديم، مع أنه لم يتبلور في صورته الكاملة إلا بعد حين.

إذا وضعنا جانباً بعض الانفجارات المحلية الطابع، فإن الثورة النموذجية لما بعد أكتوبر في «القرن العشرين الوجيز» كانت، في الواقع، إما بمبادرة من انقلاب (عسكري في الأغلب في جميع الحالات تقريباً) يحتل العاصمة، أو كنتيجة نهائية لنضال مسلح طويل ريفي الطابع في أغلب الأحيان. ولما كان صغار الضباط ـ وغير المكلفين في أحيان نادرة ـ من ذوي الميول الراديكالية أو اليسارية ـ أمراً شائعاً في البلدان الفقيرة والمختلفة، حيث تفتح الحياة العسكرية آفاقاً مهنية جذابة للقادرين والمتعلمين من الشباب ممن ليس لديهم ثروة أو ارتباطات عائلية، فإن مثل هذه المبادرات كانت موجودة في بلدان مثل مصر (ثورة الضباط الأحرار عام 1952) وبلدان أخرى في الشرق الأوسط (العراق عام 1958، وسوريا عدة مرات منذ الخمسينيات، وليبيا عام 1969). ويمثل العسكريون جانباً من نسيج التاريخ الثوري في أميركا اللاتينية، مع أنهم قلما تولوا زمام السلطة الوطنية لصالح قضايا يسارية واضحة، أو أنهم فعلوا ذلك لفترة غير طويلة. ومن ناحية **ثانية**، أثار دهشة معظم المراقبين قيام عدد من الضباط الشباب، المُحبطين والمشبعين بالأفكار الراديكالية في أعقاب حروب التقهقر الاستعمارية الطويلة، بتمرد عسكري أطاح عام 1974 بأقدم نظام يميني قائم في العالم: وكانت تلك هي «ثورة القرنفل في البرتغال». وسرعان ما انقسم التحالف بين هؤلاء الضباط، وحزب شيوعي قوي ظهر من الخفاء، وعدة مجموعات ماركسية راديكالية،

وسلك طريقاً جانبياً مغايراً، مما أثلج صدر المجموعة الأوروبية التي سارعت البرتغال بالانضمام إليها.

إن البنية الاجتماعية، والتقاليد الأيديولوجية، والوظائف السياسية للقوات المسلحة في البلدان المتطورة، قد دفعت العسكريين من ذوي الاهتمامات السياسية في هذه البلدان إلى أن يختاروا اليمين. ولم يكن يدور في خلدهم القيام بانقلاب بالتحالف مع الشيوعيين، أو حتى الاشتراكيين. وفي سياق حركات التحرر في الإمبراطورية الفرنسية (وبخاصة في الجزائر)، قام جنود سابقون من القوات المحلية التي أنشأتها فرنسا في مستعمراتها ـ ونادراً ما كان بينهم ضباط ـ بدور بارز. وكانت تجربتهم أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها لا تدعو إلى الرضا، لا بسبب التمييز المعتاد فحسب، بل لأن جنود المستعمرات في قوات فرنسا الحرة الديغولية، كغيرهم من الأعضاء غير الديغوليّين في المقاومة المسلحة داخل فرنسا، سرعان ما دُفع بهم إلى الظل.

لقد كانت جيوش «فرنسا الحرة» في استعراضات النصر الرسمية بعد التحرير، «أكثر بياضاً» إلى حد كبير من أولئك الذين كسبوا حقاً شرف المعركة الديغولية. ومع ذلك، فقد ظلت جيوش المستعمرات للقوى الإمبريالية على العموم، حتى عندما يترأسها ضباط من مواطني المستعمرة، وفيّة، أو بالأحرى غير مُسيّسة، هذا إذا استثنينا خمسين ألفاً أو نحوهم من الجنود الهنود الذين انضموا إلى «الجيش الوطني» الهندي تحت إشراف اليابانيين. (M. Echenberg, 1992, pp. 141-145; M. Barghava and A. Singh Gill, 1988, p. 10; T. R. Sareen, 1988, pp. 20-21).

VI

اكتشف الثوار الاجتماعيون الطريق إلى الثورة في وقت متأخر

من القرن العشرين عبر حرب عصابات طويلة؛ وربما كان ذلك يعود إلى أن هذا الشكل من النشاط الريفي أساساً كان، تاريخياً. يرتبط بالأغلبية الساحقة من الحالات بحركات أيديولوجية عتيقة خلط المراقبون المتشككون من أهل المدن بينها وبين الحركات المحافظة، بل الرجعية، وقوى الثورة المضادة. ثم إن حروب العصابات أثناء الثورة الفرنسية والفترة النابليونية قد وجهت ضد فرنسا وقضيتها الثورية دائماً، وليس لصالحها على الإطلاق. ولم تدخل كلمة **حرب العصابات** (guerrilla) قاموس المفردات الماركسية إلا بعد الثورة الكوبية عام 1959. أما البلاشفة، الذين شنوا حروباً نظامية وغير نظامية أثناء «الحرب الأهلية»، فقد استخدموا مصطلح «**نصير**» (partisan) التي غدت معياراً نموذجياً في حركات المقاومة التي رعاها السوفيات أثناء الحرب العالمية الثانية. ومما يدعو إلى الدهشة عند استرجاعنا لأحداث الماضي أن حرب العصابات لم تؤد دوراً ذا شأن في «الحرب الأهلية الإسبانية»، على الرغم من توفر المجالات المتاحة لها في المناطق الجمهورية التي كانت تحتلها قوات **فرانكو**. والواقع أن الشيوعيين قد نظموا بعض بؤر حرب العصابات المهمة من الخارج بعد الحرب العالمية الثانية. أما قبل الحرب العالمية الأولى، فلم تكن من جملة المعدات التي يملكها صانعو الثورات في المستقبل.

وتستثنى من ذلك الصين، حيث ارتاد الاستراتيجية الجديدة بعض القادة الشيوعيين (وليس جميعهم)؛ وذلك بعد أن انقلب **الكومنتانغ** بقيادة **تشيانغ كاي تشيك** على حلفائه الشيوعيين السابقين عام 1927، وبعد الإخفاق الذريع الذي مني به التمرد الشيوعي المسلح في المدن (كانتون ـ 1927). إن ماو تسي تونغ (Mao Tse-tung) هو الداعية الأول لهذه الاستراتيجية الجديدة التي جعلته في النهاية زعيم الصين الشيوعية. وقد أدرك، بعد خمس عشرة سنة من الثورة، أن مناطق واسعة من البلاد ستظل خارج السيطرة الفعالة لأي

إدارة مركزية، مثلما أدرك، من خلال إعجابه البالغ بـِ «هامش الماء» (The Water Margin)، الرواية الكلاسيكية العظيمة عن الصعلكة الاجتماعية الصينية، أن حرب العصابات كانت جزءاً تقليدياً من الصراع الاجتماعي الصيني. والواقع أنه لا يمكن لمثقف صيني تلقى ثقافة كلاسيكية إلا أن يتبين التشابه بين منطقة حرب العصابات الحرة الأولى التي أقامها **ماو** في جبال كيانغسي عام 1927، والقلعة الجبلية لأبطال رواية «هامش الماء» الذين دعا **ماو** الشاب رفاقه الطلاب إلى محاكاتهم عام 1917 (Schram, 1966, pp. 43-44).

بيد أن الاستراتيجية الصينية، مهما كانت بطولية وملهمة، كانت في ما يبدو غير ملائمة لبلدان تنتشر فيها شبكات اتصالات حديثة عاملة وحكومات قادرة على إدارة جميع مناطق البلاد مهما كانت نائية وعصية. والواقع أنها لم تثبت نجاحها على المدى القصير في الصين، إذ إن الحكومة الوطنية، بعد عدة حملات عسكرية، أرغمت الشيوعيين على التخلي عام 1934 عن مناطق السوفيات الحرة في الأقاليم الرئيسة من البلاد، وعلى التراجع عبر «المسيرة الطويلة» الأسطورية إلى منطقة حدودية بعيدة ضئيلة السكان في شمال غرب البلاد.

بعد تحول الضباط البرازيليين المتمردين من أمثال **لويس كارلوس بريستيس**، من التنقل بين الغابات الخلفية إلى الشيوعية في أواخر العشرينيات، لم تختر أي جماعات يسارية ذات شأن طريق حرب العصابات في أي مكان آخر، عدا **الجنرال سيزار أوغوستو ساندينو** (César Augusto Sandino) الذي قاتل ضد جنود البحرية الأميركيين في نيكاراغوا (1927-1933)، وهو القتال الذي ألهم ثورة **الساندينيستا** (Sandinista) بعد خمسين سنة. (وقد حاولت «الأممية الشيوعية»، بصورة تكاد تكون غير قابلة للتصديق، أن تجعل من **لامبياو** (Lampiao)، قاطع الطرق البرازيلي الشهير، وبطل العديد من

الكتب الشعبية، ممثلاً لهذا الاتجاه)، بل إن **ماو** نفسه لم يصبح النجم المرشد للثوريين إلا بعد الثورة الكوبية.

غير أن الحرب العالمية الثانية خلقت حافزاً أكبر لاتخاذ حرب العصابات طريقاً إلى الثورة: أي الحاجة إلى مقاومة الاحتلال الذي اكتسح معظم القارة الأوروبية، بما في ذلك أرجاء واسعة من الاتحاد السوفياتي الأوروبي، من جانب جيوش ألمانيا الهتلرية وحلفائها. فقد تطورت المقاومة، وبخاصة المقاومة المسلحة، إلى حد كبير بعد أن استنفر هجوم هتلر على الاتحاد السوفياتي مختلف الحركات الشيوعية. وعندما هُزم الجيش الألماني في النهاية، بإسهامات متفاوتة من جانب حركات المقاومة المحلية (انظر الفصل الخامس)، تداعت أنظمة الحكم في أوروبا المحتلة أو الفاشيّة، وتولت مقاليد الحكم أنظمة اجتماعية ـ ثورية تحت سيطرة الشيوعيين، أو حاولت ذلك في عدد من البلدان التي كانت فيها المقاومة المسلحة شديدة الفعالية (مثل يوغوسلافيا وألبانيا، وكذلك اليونان بفضل الدعم العسكري البريطاني الأميركي). وربما كان بوسعها أن تحكم قبضتها، وإن لفترة قصيرة، في إيطاليا شمال جبال **الأبينين**، ولكنها لم تفعل ذلك، لأسباب لاتزال موضع جدال حول ما تبقى من اليسار الثوري. وينبغي اعتبار الأنظمة الشيوعية التي قامت في شرق وجنوب شرق آسيا بعد عام 1945 (في الصين، وجزء من كوريا، والهند الصينية الفرنسية) وليدة للمقاومة خلال فترة الحرب؛ فحتى في الصين، لم يبدأ التقدم الشامل لجيوش **ماو** الحمراء نحو السلطة إلا بعد أن انطلق الجيش الياباني ليحتل الجزء الأكبر من الصين عام 1937. وقد ولدت الموجة **الثانية** من الثورة الاجتماعية العمالية في أحضان الحرب العالمية الثانية، لأن الموجة **الأولى** قد انطلقت من الحرب الأولى، وإن كان ذلك بطريقة مختلفة تماماً. وكان اندلاع الحرب هذه المرة، لا رد الفعل ضدها، هو ما أتى بالثورة إلى السلطة.

سننظر في طبيعة الأنظمة الثورية الجديدة وسياساتها في موضع آخر من هذا الكتاب (انظر الفصلين الخامس والثالث عشر). وما يعنينا هنا هو عملية الثورة ذاتها. إن ثورات منتصف القرن التي قامت بعد تحقيق النصر مع انتهاء حروب طويلة تختلف عن ثورة 1789 الكلاسيكية، أو عن سيناريو «أكتوبر»، أو حتى عن الانهيار البطيء للأنظمة القديمة مثل الإمبراطورية الصينية أو البورفيرية [نسبة إلى الرئيس بورفيريو دياز (Porfirio Díaz) [1830 ـ 1915] في المكسيك (انظر **عصر الإمبراطورية** ـ الفصل الثاني عشر) من ناحيتين:

الأولى ـ وهي في هذا تشبه حصيلة الانقلابات العسكرية الناجحة ـ أنه لم يكن ثمة شك حقيقي حول من قام بالثورة أو مارس السلطة: إنها، في هذه الحالة، هي الجماعة (أو الجماعات) السياسية المتحالفة مع قوات الاتحاد السوفياتي المسلحة المنتصرة، لأن ألمانيا واليابان وإيطاليا ما كان يمكن أن تمنى بالهزيمة على يد قوات المقاومة وحدها، ولا حتى في الصين (إن الجيوش الغربية الظافرة كانت، بطبيعة الحال، تناهض الأنظمة التي سيطر عليها الشيوعيون). كما لم يكن ثمة انقطاع أو فراغ في السلطة. على العكس من ذلك، كانت الأوضاع الوحيدة التي أخفقت فيها قوات المقاومة القوية في الاستيلاء على السلطة بسرعة، بعد انهيار قوات المحور، هي البلدان المحررة التي حافظ الحلفاء الغربيون فيها على موطئ قدم (كوريا الجنوبية، فيتنام) أو التي كانت القوات الداخلية المناهضة للمحور منقسمة على نفسها، كما في الصين. فقد كان الشيوعيون هناك يهيئون أنفسهم بعد عام 1945 ضد حكومة **الكومنتانغ** الفاسدة المتداعية بسرعة؛ وهو ما كان يرقبه السوفيات، في ما يبدو، دونما حماس.

أما **الناحية الثانية**، فهي أن طريق حرب العصابات إلى السلطة

انطلق بصورة حتمية من المدن والمراكز الصناعية التي تكمن فيها القوة التقليدية للحركات العمالية الاشتراكية، إلى الخارج وفي الأرياف داخل البلاد. ويعود ذلك، بصورة أكثر تحديداً، إلى أن حرب العصابات يمكن خوضها بسهولة أكبر في الأحراج والجبال والغابات، وفي التضاريس المشابهة، وفي مناطق ضئيلة السكان وبعيدة عن التجمعات السكانية الرئيسة. وعلى حد تعبير **ماو**، فإن الريف يحاصر المدينة قبل أن يغزوها. وفي سياق المقاومة الأوروبية، لم يكن بوسع الانتفاضات الحضرية ـ كانتفاضة باريس في صيف 1944، وانتفاضة ميلانو في ربيع 1945 ـ أن تنتظر حتى تضع الحرب أوزارها، في تلك المناطق على الأقل. وما حدث في وارسو عام 1944 كان أشبه بالعقوبة على انتفاضات المدينة السابقة لأوانها: لقد كان بمثابة الطلقة الأخيرة في ما لدى أهل المدينة من ذخيرة، وإن كانت كبيرة. وباختصار، كان طريق حرب العصابات إلى الثورة بالنسبة إلى معظم السكان، حتى في بلد ثوري، يعني الانتظار الطويل لمجيء التغيير من مكان آخر، مع العجز عن القيام بأي أنشطة أخرى؛ لأن مقاتلي المقاومة الفعلية الفاعلة، بما في ذلك جميع البنى التحتية المتاحة لهم، كانوا قلة ضئيلة نسبياً.

بطبيعة الحال، لم يكن بوسع مقاتلي العصابات أن يعملوا، في أراضيهم، من دون مساندة جماهيرية لجملة أسباب، منها حاجة قواتهم في خلال الصراعات الطويلة إلى استقطاب المجندين محلياً؛ وهكذا يمكن (كما في الصين) تحويل جماعات من العمال الصناعيين والمثقفين بهدوء إلى جيوش من الفلاحين السابقين. غير أن علاقتهم بالجماهير لم تكن حتماً بالبساطة التي توحي بها عبارة **ماو** حول وصف مقاتل حرب العصابات بالسمكة السابحة في مياه الشعب، ففي أي بلد اعتاد على أي نوع من أنشطة العصابات، كانت أي جماعة من الخارجين على القانون، منضبطة وملتزمة بالمعايير المحلية، كان لابدّ لها من أن تتمتع بتعاطف واسع ضد جنود أجانب

غزاة أو، في هذا السياق، ضد عملاء الحكومة المحلية. إن الانقسامات العميقة الجذور داخل الريف كانت تعني كذلك أن كسب الأصدقاء ينطوي، تلقائياً، على مخاطر اكتساب الأعداء، فالشيوعيون الصينيون الذين كوّنوا مناطق السوفيات الريفية الخاصة بهم في الفترة بين عامي 1927 و1928 فوجئوا، دون مبرر، عندما اكتشفوا أن استقطاب قرية تسيطر عليها عشيرة واحدة قد ساعد في إقامة شبكة من «القرى الحمراء» المترابطة في ما بينها بوشائج عشائرية. لكن ذلك ورّطهم في حرب ضد أعداء تقليديين شكّلوا، بدورهم، شبكة من «القرى السوداء». وكانوا يشكون من أن «الصراع الطبقي قد تحول، في بعض الحالات إلى قتال بين قرية وأخرى. وهناك حالات كان على قواتنا فيها أن تحاصر قرى بكاملها وتدمرها عن بكرة أبيها» (Räte-China, 1973, pp. 45-46). وقد تعلم ثوريو حرب العصابات الناجحون كيف يبحرون في تلك المياه الغادرة، ولكن، كما أوضحت مذكرات **ميلوفان دجيلاس** (Milovan Djilas) حول حرب الأنصار اليوغوسلافية، كان التحرير أعقد كثيراً من مجرد انتفاضة إجماعية بسيطة لشعب مقهور ضد غزاة أجانب.

VII

لم يكن لمثل هذه الخواطر أن تكدّر صفو الشيوعيين الذين وجدوا أنفسهم الآن على رأس جميع الحكومات بين نهر **إلبي** وبحار الصين. لقد تقدمت الثورة العالمية، التي كانت مصدر إلهامهم، تقدماً ملحوظاً. وبدلاً من اتحاد سوفياتي وحيد وضعيف ومعزول، ظهرت، أو أوشكت على الظهور، عشر دول أو يزيد، من الموجة الكبرى **الثانية** للثورة العالمية، بزعامة إحدى قوتين في العالم تستحقان هذا النعت (وقد ورد مصطلح القوى العظمى في وقت مبكر عام 1944). كما إن زخم الثورة العالمية لم يكن قد أصابه الإعياء بعد؛ فالتخلص من الاستعمار في الممتلكات الإمبريالية وراء البحار كان يجري على

قدم وساق. ترى، ألم يكن من المتوقع أن يفضي ذلك إلى مزيد من تقدم القضية الشيوعية؟ ألم تكن البورجوازية الدولية نفسها تخشى على مستقبل ما تبقى من الرأسمالية، في أوروبا على الأقل؟ ألم يسأل الصناعيون الفرنسيون، أقرباء المؤرخ الشاب لو روا لادوري (Le Roy Ladurie)، أنفسهم، وهم يعيدون بناء مصانعهم، إذا ما كان التأميم أو الجيش الأحمر سيقدم آخر الأمر حلاً نهائياً لمشكلاتهم: وهذه المشاعر، التي يتذكرها كرجل محافظ متقدم في السن، هي التي أكدت عزمه الانضمام إلى الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1949؟ (Le Roy Ladurie, 1982, p. 37). ألم يبلّغ وكيلُ وزارة التجارة إدارة الرئيس ترومان (Truman) في آذار/ مارس 1947 أن معظم البلدان الأوروبية كانت تقف على حافة الانهيار وقد تسقط في أي وقت، وأن دولاً أخرى قد غدت مهددة بمخاطر جسيمة؟ (Loth, 1988, p. 137).

هكذا كانت الحالة الذهنية للرجال والنساء الذين برزوا إلى السطح من اللاشرعية، من المعركة والمقاومة، من السجن، من معسكرات الاعتقال، ومن المنافي، ليتولوا مسؤولية المستقبل في بلدانهم التي كان معظمها ركاماً من الأطلال. وربما لاحظ بعضهم، مرة أخرى، أنه قد ثبت أن الإطاحة بالرأسمالية كانت أيسر، بما لا يُقاس، في المواقع التي تكون فيها ضعيفة أو حديثة العهد، مما هي عندما تكون كاملة النضج. وعلى الرغم من ذلك، هل يستطيع أحد أن ينكر أن العالم قد تحول بصورة درامية نحو اليسار؟ وإذا كان الحكام الشيوعيون الجُدد أو المشاركون في حكم الدول المتحولة قد اهتموا بأي أمر بعد الحرب مباشرة، فإنه لم يكن مستقبل الاشتراكية. ذلك أن جُل اهتمامهم انصب على إعادة بناء أوطان أُفقرت وأُنهكت وخُرّبت، وسط جمهرة من السكان المعادين أحياناً، وفي غمرة حرب تشنها القوى الرأسمالية ضد المعسكر الاشتراكي قبل أن تعيد له عملية الإعمار بعض الأمن. ومن المفارقات أن المخاوف ذاتها قد

أقضَّت مضجع السياسيين والأيديولوجيين الغربيين. وكما سنرى، فإن الحرب الباردة التي خيمت بظلالها على العالم بعد الموجة **الثانية** من الثورة العالمية، كانت سلسلة من الكوابيس التي يسابق بعضها بعضاً. وسواء كان لمخاوف الشرق أو الغرب ما يبررها، فإنها كانت جزءاً من عصر الثورة العالمية التي ولدت في أكتوبر 1917. ولكن هذا العصر نفسه كان يوشك على الانتهاء، مع أن الشاهد لم يرتفع فوق ضريحه، ولم تكتب مرثاته إلا بعد مضي أربعين سنة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن تلك الثورة قد غيرت العالم، وإن لم يكن هذا التغيير بالطريقة التي توقعها **لينين** ومن استلهموا ثورة أكتوبر. خارج نطاق نصف الكرة الغربي، لم تكن ثمة غير حفنة من الدول التي لم تعش مزيجاً من الثورة، والحرب الأهلية، والمقاومة والتحرر من الاحتلال، أو زوال الاستعمار عنها وفق خطوة استباقية لجأت إليها إمبراطوريات آيلة إلى السقوط في عصر الثورة العالمية (وتمثل بريطانيا، والسويد، وسويسرا، وربما أيسلندا الاستثناءات الأوروبية الوحيدة). وإذا استثنينا، حتى في نصف الكرة الغربي، العديد من حالات التغيير العنيف للحكومات، وهو ما كان يطلق عليه، محلياً، صفة «الثورات» على الدوام، فإن الثورات الاجتماعية الكبرى ـ في المكسيك وبوليفيا، والثورة الكوبية وخلفاؤها ـ قد خلقت التحولات في الساحة الأميركية اللاتينية.

إن الثورات الفعلية التي قامت باسم الشيوعية قد استنفدت نفسها، على الرغم من أن تأبينها لايزال سابقاً لأوانه طالما أن الصينيين، وهم ثلث الجنس البشري، يعيشون في بلد يحكمه حزب شيوعي. ومع ذلك، فإن من الواضح أن العودة إلى عالم الأنظمة القديمة (ancien regimes) لتلك البلدان هو في حكم المستحيل، كما كان الحال في فرنسا بعد الحقبة الثورية والنابليونية. وقد ثبت كذلك أن من المستحيل عودة المستعمرات السابقة إلى حياة ما قبل

الاستعمار. وحتى في الحالات التي انتكست فيها التجربة الشيوعية، فإن حاضر البلدان الشيوعية السابقة، وربما مستقبلها، يحملان، وسيحملان، السمات الخاصة بالثورة المضادة التي حلت محل الثورة. ومن المستحيل حذف العصر السوفياتي أو إلغاؤه من التاريخ الروسي أو العالمي، وكأنه لم يكن قط. كما إن من المستحيل أن تعود **سان بطرسبرغ** إلى ما كانت عليه عام 1914.

على أن النتائج غير المباشرة لعصر الجيشان بعد عام 1917 كانت تعادل في عمقها النتائج المباشرة. إن السنين التي أعقبت الثورة الروسية قد فتحت الباب أمام عملية الانعتاق والتحرر من الاستعمار والتخلص منه، وأفضت إلى نشوء السياسات الهمجية المضادة للثورة، (حول أشكال الفاشية وما شابهها من الحركات، انظر الفصل الرابع)، كما مهدت لبلورة السياسات الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا. وكثيراً ما نتناسى أن جميع الأحزاب العمالية والاشتراكية (خارج إطار الأطراف الأستراسيوية) قد اختارت، حتى عام 1917، أن تكون في موقع المعارضة الدائمة إلى أن حانت اللحظة الاشتراكية. وقد تشكلت أول حكومات أو حكومات ائتلافية اجتماعية - ديمقراطية (غير أطلسية) في الفترة بين عامي 1917 و1919 (السويد، وفنلندا، وألمانيا، وأستراليا، وبلجيكا)، وتلتها في غضون سنوات قليلة كل من بريطانيا، والدانمرك، والنرويج. ونحن نتناسى أن طابع الاعتدال في هذه الأحزاب، بحد ذاته، كان إلى حد كبير رد فعل على البلشفية، مثلما كان من نتائج استعداد النظام السياسي القديم لدمجها واحتوائها.

خلاصة القول إنه لا يمكن فهم تاريخ «القرن العشرين الوجيز» من دون الثورة الروسية وآثارها المباشرة وغير المباشرة، لجملة أسباب، من أبرزها، على الأقل، أنها أثبتت أنها هي المنقذ للرأسمالية الليبرالية، لأنها مكنت الغرب من تحقيق النصر في الحرب

العالمية الثانية ضد ألمانيا الهتلرية، وقدمت للرأسمالية الحوافز لإصلاح نفسها. ومن المفارقات أنها، من خلال المناعة الظاهرية التي تمتع بها الاتحاد السوفياتي ضد «الكساد الكبير»، قد دفعت البلدان الرأسمالية إلى التخلي عن الإيمان بالسوق الحرة التقليدية، كما سنرى في الفصل التالي.

الفصل الثالث

في الهوة الاقتصادية

لم يجتمع الكونغرس الأميركي قط، لاستعراض حالة «الاتحاد»، في أجواء أكثر استبشاراً بالمستقبل مما هي عليه في أيامنا الآن. . . إن الثروة العظيمة التي أوجدتها مؤسساتنا التجارية وصناعتنا، وحماها اقتصادنا، قد توزعت على أوسع نطاق بين أفراد شعبنا، ومضت قدماً في اتجاه ثابت لتخدم خير العالم ومصالحه. لقد تجاوزت متطلبات الحياة معيار الضرورات إلى موقع الرفاهية. ورافق توسع الإنتاج تصاعد الاستهلاك بزيادة الطلب في الداخل، وتوسيع التجارة في الخارج. وتستطيع البلاد أن تنظر إلى الحاضر برضا، وتتطلع بتفاؤل إلى المستقبل.

الرئيس كالفن كولدج (Calvin Coolidge)،
في رسالته إلى الكونغرس، في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1928.

تحتل البطالة المرتبة **الثانية** بعد الحرب، بوصفها الداء الأوسع انتشاراً، والأكثر غدراً، والأشد فتكاً في جيلنا: إنها المرض الاجتماعي الذي تختص به حضارتنا الغربية في عصرنا هذا.

صحيفة **التايمز** (*The Times*)، 23 كانون الثاني/ يناير 1943.

I

لنفترض أن الحرب العالمية الأولى كانت مجرد تعثر مؤقت، وإن كان كارثياً، في اقتصاد وحضارة كانا يتمتعان بالاستقرار في الأحوال العادية، وأن الاقتصاد سيعود في ما بعد، وبعد إزالة أنقاض الحرب، إلى وضع شبه طبيعي وينطلق مجدداً من هناك؛ ربما على نحو ما فعلت اليابان عندما دفنت 300 ألف قتيل من ضحايا زلزال 1923، وأزالت الخرائب التي جعلت مليونين أو ثلاثة ملايين من البشر من دون مأوى، وأعادت بناء مدينة كالمدينة السابقة ولكنها أكثر صموداً أمام الزلازل. ترى كيف سيكون شكل عالم ما بين الحربين في ظل تلك الظروف؟ نحن لا نعرف، ومن العبث التكهن بما لم يحدث. غير أن السؤال ليس من النوع الذي لا غناء فيه، لأنه يساعدنا على الإحاطة بالتأثير العميق للانهيار الاقتصادي العالمي على تاريخ القرن العشرين في الفترة ما بين الحربين.

ووفقاً لهذا الافتراض، فإن من المؤكد أنّ هتلر، وكذلك روزفلت، ما كانا ليبرزا قط. ومن المستبعد تماماً أن النظام السوفياتي كان سيعتبر منافساً اقتصادياً خطيراً أو بديلاً للرأسمالية. ذلك أن ذيول الأزمة الاقتصادية في العالم غير الأوروبي أو غير الغربي، التي عرضنا لها في موضع آخر، كانت مثيرة بصورة واضحة. وباختصار، فإنه لا يمكن الإحاطة بعالم النصف الثاني من القرن العشرين من دون فهم تأثير الانهيار الاقتصادي، وذلك هو الموضوع الذي سيناقشه هذا الفصل.

لقد دمرت الحرب العالمية الأولى أجزاء فقط من العالم القديم، وبخاصة في أوروبا. وانتشرت الثورة العالمية، التي كانت الجانب الأكثر إثارة لانهيار الحضارة البورجوازية في القرن التاسع عشر، على نطاق أوسع: من المكسيك حتى الصين، وفي صورة حركات للتحرر من الاستعمار، من المغرب حتى إندونيسيا. وكان

من السهل تماماً أن نرى بقاعاً من الكرة الأرضية كان مواطنوها بعيدين عن الحرب والثورة كليهما، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، ومناطق واسعة من المستعمرات الأفريقية تحت الصحراوية. ومع ذلك، فقد جاء في أعقاب الحرب العالمية الأولى نوع من الانهيار العالمي النطاق بالفعل، أو، على الأقل حيثما كانت تربط الناس، أو تسيّرهم، شبكة من معاملات السوق اللاشخصية. والواقع أن الولايات المتحدة المعتدة بنفسها، التي لم تكن الملاذ الآمن من التقلبات التي عانت منها القارات الأقل حظاً، قد أضحت هي نفسها مركز انطلاق لهذه التقلبات، التي كانت الزلزال الكوني الأكبر من نوعه بمقياس ريختر الخاص بالمؤرخين الاقتصاديين ـ وهو «الكساد الكبير» لفترة ما بين الحربين. وبعبارة موجزة، فقد بدا الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الحربين على وشك الانهيار. ولم يعرف أحد كيف كان سيتعافى.

إن عمليات الاقتصاد الرأسمالي لا تتسم بالسهولة على الإطلاق، كما إن التقلبات المتفاوتة المدة، والقاسية جداً في أغلب الأحيان، تمثل جزءاً لا يتجزأ من طريقة إدارة شؤون العالم تلك. وكان ما يدعى بـ «الدورة التجارية» للطفرة والركود أمراً مألوفاً لدى جميع رجال الأعمال في القرن التاسع عشر. وكان من المتوقع أن تعيد نفسها، بأشكال متفاوته، كل سبع سنين أو إحدى عشرة سنة. وقد بدأت إحدى هذه الدورات الأطول زمنياً تلفت الأنظار للمرة **الأولى** في نهاية القرن التاسع عشر عندما تتبع المراقبون التقلبات غير المتوقعة في العقود الماضية، فبعد فورة ازدهار مشهودة حطمت الأرقام القياسية في الفترة بين 1850 وحتى بداية 1870، جاءت عشرون سنة ونيف من القلاقل الاقتصادية (تحدث عنها الاقتصاديون بطريقة مضللة إلى حد ما بوصفها كساداً كبيراً). ثم تلتها طفرة أخرى للاقتصاد العالمي (انظر **عصر رأس المال**، و**عصر الإمبراطورية**، الفصل الثاني). وفي مطلع العشرينيات تحدث اقتصادي روسي، هو

ن. د. كوندراتييف (N. D. Kondratiev)، الذي أصبح في ما بعد من أوائل ضحايا ستالين، عن نمط متميز من التطور الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر عبر سلسلة من «الموجات الطويلة»، من خمسين إلى ستين سنة، مع أنه لم يستطع، هو وسواه من الاقتصاديين، إعطاء تفسير مُرضٍ لهذه الحركات، بل إن الإحصائيين المتشككين أنكروا وجودها في واقع الأمر. ومنذ ذلك الحين، عرفت هذه الموجات باسمه على نطاق عالمي في الأدبيات المتخصصة. وكان كوندراتييف، بالمناسبة، قد استنتج آنذاك أن الدورة الطويلة للاقتصاد العالمي تعود إلى ما أصابه من ركود[1]. وكان على حق في ذلك.

لقد سلّم رجال الأعمال والاقتصاديون في الماضي بتعاقب الموجات والدورات، طويلة كانت أم متوسطة أم قصيرة، كما يسلّم المزارعون بتقلبات الطقس بما فيها من ارتفاع وانخفاض. لم يكن بوسعهم أن يقوموا بأي شيء إزاءها؛ فقد كانت تنطوي على فرص أو مشكلات، وتؤدي إلى ثروات أو إفلاسات لدى الأفراد والصناعات، ولم يؤمن إلاّ الاشتراكيون، مع كارل ماركس، أن الدورات كانت جزءاً من عملية خلقت الرأسمالية بموجبها ما تكشف آخر الأمر عن تناقضات داخلية مستعصية، واعتقدوا أنها تُعرِّض وجود نظام اقتصادي كهذا إلى الخطر. وكان من المتوقع كذلك أن يواصل الاقتصاد العالمي النمو والتقدم، كما كان يفعل على نحو واضح، ، طوال قرن أو يزيد باستثناء بعض الكوارث القصيرة الأجل خلال الانخفاضات الدورية. وكان العنصر الجديد في هذا الوضع أن تلك التقلبات، ربما لأول مرة في تاريخ الرأسمالية، وللمرة الوحيدة حتى ذلك الحين، قد عرّضت النظام لخطر مؤكد. يضاف إلى ذلك

(1) إن مصداقية التنبؤات القائمة على آراء كوندراتييف حول «الموجات الطويلة». وذلك أمر نادر في علم الاقتصاد. قد أقنعت كثيراً من المؤرخين، بل بعض الاقتصاديين كذلك، بجدوى تلك التكهنات حتى وإن لم نعرف أسباب تلك الظواهر.

أن الخط البياني الصاعد في منحنى التغيرات كان آخذاً بالتعرج في عدة جوانب مهمة.

كان تاريخ الاقتصاد العالمي منذ «الثورة الصناعية» هو تاريخ التقدم التقني المتسارع، وتاريخ النمو الاقتصادي المستمر ولكن غير المتوازن، وتاريخ «العولمة» المتزايدة، أي تقسيم العمل على النطاق العالمي بطريقة مفصلة ومتزايدة التعقيد، مع توسع الشبكة المتنامية الكثافة للتدفقات والتبادلات التي تربط كل جزء من الاقتصاد العالمي بالنظام الكوني. واستمر التقدم التقني، بل تسارع في «عصر الكارثة»، وأدى إلى التحولات في حقبة الحربين العالميتين وإلى التحول منه في آنٍ. وعلى الرغم من أن التجارب الاقتصادية المركزية للعصر كانت كارثية بالنسبة إلى حياة معظم الرجال والنساء، وبلغت ذروتها في «الانهيار الكبير» في الفترة بين عامي 1929 و1933، فإن النمو الاقتصادي خلال تلك العقود لم يتوقف، بل تباطأ فحسب. وبالنسبة إلى أوسع وأغنى اقتصاد في ذلك الوقت، وهو اقتصاد الولايات المتحدة، كان المعدل المتوسط لنمو الناتج القومي الإجمالي لكل فرد من السكان في الفترة بين عامي 1913 و1938 متواضعاً لا يزيد على 0.8 بالمائة سنوياً. ولم يشهد الإنتاج الصناعي العالمي في ربع القرن الذي تلا عام 1913 إلا نمواً يزيد قليلاً عن 80 بالمئة، أو نصف المعدل لربع القرن السابق (W. W. Rostow, 1978, p. 662). وكما سنرى (في الفصل التاسع)، سيصبح التناقض مع الحقبة التي تلت 1945 أكثر حدة وبروزاً. ومع ذلك، فإذا قدّر لأحد سكان المريخ أن يراقب الخط البياني للحركات الاقتصادية من بُعد كافٍ للاطلاع على التقلبات المتعرجة التي شهدها البشر على الأرض فلابدّ أن يستنتج أن الاقتصاد العالمي كان، بلا شك، مستمراً في التوسع.

غير أن الأمر، بمعنىً من المعاني، لم يكن كذلك على نحو واضح. ذلك أن عولمة الاقتصاد قد توقفت عن التقدم في ما يبدو

في سني ما بين الحربين. ومهما كانت المقاييس المستخدمة، فإن حالة من الجمود، أو حتى النكوص، قد أصابت تكامل الاقتصاد العالمي. وكانت سنوات ما قبل الحرب أعظم فترة للهجرة الجماعية في سجل التاريخ، ولكن هذه المنابع قد نضبت الآن، أو كادت، بل إن تداعيات الحروب والقيود قد وضعت العراقيل في طريقها. وفي السنين الخمس عشرة الأخيرة التي سبقت عام 1914، هاجر نحو خمسة عشر مليوناً من الناس إلى الأرض الأميركية. وفي السنين الخمس عشرة التالية، تقلص هذا التدفق إلى خمسة ملايين ونصف المليون، ووصل إلى حد التوقف الكامل تقريباً في الثلاثينيات وسنوات الحرب؛ حيث دخل الولايات المتحدة ما يقل عن ثلاثة أرباع المليون إنسان (Historical Statistics, I, p. 105, Table C 89-101) وهبط حجم الهجرة الآيبيرية، ومعظمها إلى أميركا اللاتينية، من مليون وثلاثة أرباع المليون من المهاجرين في العقد الممتد بين عامي 1911 و1920 إلى أقل من ربع مليون في الثلاثينيات. بيد أن التجارة العالمية استعادت عافيتها بعد اضطرابات الحرب وأزمة ما بعد الحرب، فتعدت قليلاً ما كانت عليه عام 1913 في نهاية العشرينيات، ثم هبطت أثناء الركود، ولكن حجمها في نهاية «عصر الكارثة» (1948)، لم يكن أعلى بكثير مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى (W. W. Rostow, 1978, p. 669)، وتجاوز الضعف بين بداية تسعينيات القرن التاسع عشر وعام 1913. ويغدو هذا الركود أدعى إلى الدهشة، عندما نتذكر أن الحرب العالمية الأولى أوجدت عدداً مهماً من الدول الجديدة في أوروبا والشرق الأوسط. ولابدّ أن نتوقع، مع امتداد الحدود واستطالتها بين الدول، أن تتزايد، بصورة تلقائية، التجارة البينية في ما بينها، لأن المبادلات التجارية التي نشأت ذات مرة في إطار الدولة ذاتها (مثلاً: النمسا/ هنغاريا أو روسيا) اتخذت الآن صفة دولية (فإحصائيات التجارة العالمية لا تقيس إلا التجارة العابرة للحدود). كما إن التدفق المأسوي للاجئي

ما بعد الحرب وبعد الثورة، ممن قُدِّرت أعدادهم بالملايين (انظر الفصل الحادي عشر) يدفعنا إلى توقع النمو، لا الانكماش، في الهجرة الدولية. بل إن التدفق الدولي لرأس المال خلال فترة «الانهيار الكبير» كان، في ما يبدو، آخذاً في النضوب. وفي الفترة بين عامي 1927 و1933، هبط الإقراض الدولي بمعدل يزيد على تسعين بالمئة.

ولِمَ هذا الركود؟ لقد طرحت تفسيرات عديدة منها، على سبيل المثال، أن الاقتصاد الأميركي، وهو الاقتصاد الأكبر بين الاقتصادات الوطنية في العالم، كان بالفعل اقتصاد اكتفاء ذاتي، باستثناء الحاجة إلى إمدادات بعض المواد الخام، ولم يكن يعتمد قط على التجارة الخارجية بصورة خاصة. كما إن الدول المعروفة بنشاطها التجاري الواسع، مثل بريطانيا والدول الاسكندنافية، سلكت مثل هذا السبيل. وقد ركز معاصرو تلك الفترة على سبب أكثر وضوحاً لدق ناقوس الخطر، وكانوا على صواب بصورة مؤكدة تقريباً. لقد بذلت كل دولة الآن قصارى جهدها لحماية اقتصادها ضد التهديدات الخارجية؛ أي ضد اقتصاد عالمي كان يعاني بشكل واضح من مصاعب جسيمة.

كان رجال الأعمال والحكومات على السواء قد توقعوا، أصلاً، أن الاقتصاد العالمي لابدّ أن يعود بعد القلاقل المؤقتة للحرب العالمية إلى أيامه السعيدة في ما قبل عام 1914 التي اعتبروها طبيعية. والواقع أن الطفرة التي أعقبت الحرب مباشرة، وعلى الأقل في البلدان التي لم تتأثر جراء الثورة أو الحرب الأهلية، كانت تبشر بالازدهار، غير أن رجال الأعمال والحكومات معاً كانوا يتوجسون شراً من النفوذ المتعاظم على نطاق واسع للقوى العاملة ونقاباتها، وهو ما بدا من شأنه أن يزيد من كلفة الإنتاج من طريق المطالبة بأجور أعلى وساعات عمل أقل. ومع ذلك، فقد بدا أن عملية إعادة التكيّف كانت أصعب مما كان متوقعاً لها. فقد انهارت الأسعار والطفرة كلاهما عام 1920. وأسفر ذلك عن تقويض قوة القوى

العاملة - إذ إن معدلات البطالة في بريطانيا لم تبلغ منذئذٍ مستوى أدنى من 10 بالمئة، وخسرت النقابات نصف أعضائها في السنين الاثنتي عشرة التالية - فرجحت مرة أخرى كفة الميزان لصالح أصحاب العمل. ولكن الرخاء ظل أملاً مراوغاً.

بذلت بلدان العالم الأنجلوسكسوني، والدول المحايدة أثناء الحرب، واليابان، كل ما في وسعها للانكماش؛ أي العودة باقتصاداتها إلى المبادئ القديمة الراسخة للعملات المستقرة التي تضمنُها الأوضاع المالية السليمة والاحتياطيات الذهبية، التي لم تكن قادرة على مقاومة ضغوط الحرب. وقد نجحت في ذلك بالفعل، بدرجة أو بأخرى، في الفترة بين عامي 1922 و1926. على أن مسرح الهزيمة والتشنج الواسع الممتد من ألمانيا غرباً حتى روسيا السوفياتية شرقاً شهد انهياراً صارخاً في النظام النقدي يشبه، في جانب منه، ما حدث في عالم ما بعد الشيوعية بعد عام 1989. وفي الحالة الأكثر تطرفاً - وهي حالة ألمانيا عام 1923 - هبطت قيمة الوحدة النقدية إلى واحد بالمليون من قيمتها عام 1913، أي إن قيمة النقود من الناحية العملية قد تحولت إلى لا شيء. وحتى في الحالات الأخف وطأة، كانت النتائج شديدة الوقع. إن جدّي، الذي استحقت بوليصة تأمينه السداد أثناء التضخم النمساوي[2] كان يحب أن يسرد علينا قصة حساب هذا المبلغ الضخم بالعملة المخفضة، ليجد أنه لا يكاد يكفي ليشتري به لنفسه شراباً في مقهاه المفضل.

باختصار، تلاشت تماماً المدّخرات الخاصة، مما خلق فراغاً كاملاً تقريباً لرأس المال التشغيلي في المجالات التجارية، وهو ما يفسر إلى حد كبير اعتماد الاقتصاد الألماني الواسع على القروض

(2) على امتداد القرن التاسع عشر، الذي انخفضت الأسعار في أواخره إلى ما دون ما كانت عليه في بداياته، كان الناس قد اعتادوا على حالات استقرار الأسعار وانخفاضها بحيث كانت كلمة «التضخم» كافية لوصف ما ندعوه اليوم «التضخم الفاحش».

الخارجية في السنوات التالية. وذلك هو ما عمّق مواطن الضعف فيه بصورة غير عادية عندما جاء الكساد. ولم يكن الوضع في الاتحاد السوفياتي أفضل من ذلك، مع أن ضياع المدخرات النقدية الخاصة لم يكن له العواقب السياسية أو الاقتصادية ذاتها هناك. وعندما وصل التضخم الكبير إلى نهايته في 1922-1923، جراء قرار اتخذته الحكومات أساساً بوقف طباعة العملة الورقية بكميات غير محدودة وبتغيير العملة، تردّت أوضاع الناس الذين كانوا يعتمدون على دخول ومدخرات ثابتة في ألمانيا، ولم يسلم إلا جانب ضئيل على الأقل من قيمة النقد في كل من بولندا، وهنغاريا، والنمسا. ويمكن أن نتصور آثار الصدمة التي خلفتها هذه التجربة على الطبقات المحلية الوسطى ودون الوسطى. فقد جعلت وسط أوروبا مهيئاً للفاشية. ولم تبتكر الأدوات الكفيلة بتعويد السكان على فترات طويلة من الأسعار التضخمية المَرَضية (أي بـ «فهرسة» الأجور والمداخيل؛ وهي كلمة استخدمت لأول مرة في الستينيات أو نحوها) إلا بعد الحرب العالمية الثانية[3].

بحلول عام 1924 كانت أعاصير ما بعد الحرب هذه قد هدأت، وبدا من الممكن التطلع إلى عودة ما أسماه رئيس أميركي «الحالة الطبيعية». وقد حدث بالفعل ما يشبه العودة إلى النمو العالمي، على الرغم من أن بعض منتجي المواد الخام والمواد الغذائية، ومن بينهم بشكل خاص مزارعو أميركا الشمالية، قد تولاهم الاضطراب بسبب تدهور أسعار المواد الأولية **ثانيةً** بعد تحسن قصير. ولم تكن العشرينيات العاصفة العصر الذهبي للمزارع في أميركا. يضاف إلى ذلك أن البطالة استمرت في معظم أوروبا الغربية بصورة مدهشة، وبمعدلات ما قبل 1914 المرتفعة بشكل مرضي. ومن الصعب أن

---

(3) لم تفقد الحكومات في البلقان ودول البلطيق السيطرة تماماً على التضخم على الرغم من خطورته.

نتذكر أن المعدلات كانت، حتى في سنوات الطفرة في العشرينيات (1924-1929) بين 10 و12 بالمائة في بريطانيا وألمانيا والسويد، و17 ـ 18 بالمائة على الأقل في الدنمارك والنرويج. أما الاقتصاد الأميركي، الذي كان معدل البطالة فيه نحو 4 بالمئة، فقد كان وحده هو الذي يمضي قدماً بكامل طاقته. وتشير هاتان الحقيقتان إلى ضعف خطير في الاقتصاد. وأظهر تدني الأسعار الأولية (التي حال بينها وبين المزيد من التدني التزايد المطرد في تخزين السلع)، أن الطلب لم يكن ينسجم مع الطاقة الإنتاجية. وعلينا ألا نغفل عن أن الطفرة، في حالتها تلك، كانت تتغذّى بتدفقات ضخمة لرؤوس الأموال الدولية التي اكتسحت العالم الصناعي في تلك السنوات، وبخاصة ألمانيا. إن هذا البلد وحده، الذي تلقى نحو نصف صادرات العالم الرأسمالية عام 1928، اقترض ما بين 20 ألف و30 ألف بليون مارك، نصفها على الأرجح قصير الأجل (Arndt, p. 47; Kindleberger, 1986). وذلك هو ما جعل الاقتصاد الألماني، مرة أخرى، سهل الاستهداف، وتبين ذلك عندما سحبت الأموال الأميركية بعد عام 1929.

من هنا، لم يكن من المفاجئ للجميع أن ينتكس الاقتصاد العالمي ثانيةً بعد سنوات قليلة ويستثنى من هؤلاء جمهرة المتفاخرين بأمجاد بلداتهم المتواضعة في أميركا ممن تعرّف العالم الغربي على نماذج منهم في رواية **بابيت** (*Babbitt*)، للروائي الأميركي سينكلير لويس (Sinclair Lewis). وكانت الأممية الشيوعية قد تنبأت، في ذروة الطفرة، بأزمة اقتصادية أخرى، متوقعةً ـ أو هكذا اعتقدَ، أو توهمَ، الناطقون باسمها ـ أن تؤدي إلى جولة جديدة من الثورات. إلا أنها ولّدت اتجاهاً معاكساً، وبعد إشعار مسبق قصير. ولكن ما لم يتوقعه أحد أبداً، وربما حتى الثوريون في أكثر اللحظات حماساً، هو ذلك العمق والشمول العالمي غير العادي للأزمة التي بدأت، كما يعرف حتى غير المؤرخين، بانهيار بورصة نيويورك في التاسع

والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1929. وقد تصاعدت إلى ما يكاد يقترب من انهيار اقتصاد العالم الرأسمالي الذي بدا الآن رهينة دورة خبيثة كان فيها كل هبوط في المؤشرات الاقتصادية (عدا البطالة التي وصلت إلى معدلات فلكية) يعزز تداعي المؤشرات الأخرى.

وكما لاحظ خبراء **عصبة الأمم** الحصيفون الذين لم يعرهم أحد أي اهتمام، فإن الركود في اقتصاد أميركا الشمالية الصناعي سرعان ما انتشر إلى بؤرة صناعية أخرى هي ألمانيا (Ohlin, 1931). فقد هبط الإنتاج الصناعي الأميركي بمقدار الثلث بين عامي 1929 و1933، وانخفض الإنتاج الألماني بنسبة مماثلة. غير أن هذه ليست إلا معدلات استرضائية مسكّنة. ففي الفترة بين عامي 1929 و1933 خسرت شركة المعدات الكهربائية الأميركية الكبيرة وستنغهاوس (Westinghouse) ثلثي مبيعاتها، فيما هبط دخلها الصافي بمقدار 67 بالمائة في سنتين (Schatz, 1983, p. 60). كان هناك أزمة في الإنتاج الأوّلي في المواد الغذائية والمواد الخام معاً، فقد تهافتت الأسعار التي لم يعد بالإمكان المحافظة عليها بزيادة المخزون، كما كان الحال في الماضي، فهبط سعر الشاي والقمح بمقدار الثلثين، وسعر الحرير الخام بمقدار الثلاثة أرباع. وهذا ما أنهك اقتصادات بلدان عديدة ـ نذكر منها، على سبيل المثال، بعضاً من تلك المدرجة في عداد دول عصبة الأمم عام 1931: الأرجنتين، وأستراليا، دول البلقان، وبوليفيا، والبرازيل، والملايو (البريطانية)، وكندا، وتشيلي، وكولومبيا، وكوبا، ومصر، والإكوادور، وفنلندا، وهنغاريا، والهند، والمكسيك، وإنديز الهولندية (إندونيسيا الحالية)، ونيوزيلندا، والبارغواي، وبيرو، والأوروغواي، وفنزويلا، وهي التي كانت تجارتها الدولية تعتمد كل الاعتماد على عدد قليل من السلع الأولية. وباختصار، فإن تلك الأزمة جعلت من الركود ركوداً عالمياً بالمعنى الحرفي للكلمة.

وكما اهتزت كذلك بدرجة مساوية اقتصادات كل من النمسا، وتشيكوسلوفاكيا، واليونان، واليابان، وبولندا، وبريطانيا العظمى، الشديدة الحساسية للصدمات الزلزالية القادمة من الغرب (أو الشرق)، فقد انقرضت آنذاك، مؤقتاً، صناعة الحرير اليابانية التي كانت قد ضاعفت إنتاجها ثلاث مرات في غضون 15 سنة لتمد السوق الأميركية الواسعة والنامية بمنتجات الحرير، وكذلك كان حال السوق بالنسبة إلى تسعين بالمائة من حرير اليابان. وفي تلك الأثناء، تهاوى سعر القوام الأساسي لإنتاج اليابان الزراعي، وهو الأرز، وكذلك كان الحال في المناطق الكبرى المنتجة في جنوب وشرق آسيا. ولما كان انخفاض سعر القمح أكثر حدة مما هو في حالة الأرز، مما جعله بالتالي أقل كلفة، فقد تحول كثير من الشرقيين، كما تفيد بعض التقارير، من أحدهما إلى الأخر. غير أن الإقبال على استهلاك خبز التشاباتي والنودلز أدى، أحياناً، إلى تفاقم الوضع بالنسبة إلى المزارعين في البلدان المصدرة للأرز مثل بورما، والهند الصينية، وسيام (تايلاند الآن) (Latham, 1981, p. 178). وحاول المزارعون أن يعوضوا عن هبوط الأسعار بزيادة إنتاج المحاصيل وبيعها، مما دفع الأسعار إلى الحضيض.

كان هذا يعني الخراب بالنسبة إلى المزارعين الذين يعتمدون على السوق، وبخاصة سوق التصدير، إلا إذا استطاعوا العودة إلى الملاذ التقليدي الأخير للفلاح وهو إنتاج ما يكفي للبقاء على قيد الحياة. وكان ذلك لايزال ممكناً في الواقع في كثير من دول العالم التابعة. ولما كان أغلب السكان في أفريقيا وجنوب وشرق آسيا وأميركا اللاتينية من الفلاحين، فقد كان هذا الأسلوب من دون شك، عماد حياتهم، فغدت البرازيل مضرب المثل عند الحديث عن الهدر في النظام الرأسمالي وعمق الكساد لأن منتجي القهوة فيها أقدموا في حالة من اليأس على حرق محصول البنّ بدلاً من الفحم في محركات القطارات البخارية، ليحولوا دون انهيار أسعاره (وكان

ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع استهلاك العالم من القهوة يأتي من هذا البلد). ومع ذلك، فإن «الكساد الكبير» ظل أمراً محتملاً بالنسبة إلى سكان الأرياف البرازيليين الذين يشكلون الأغلبية الغالبة، إذا ما قورن بالنوازل الاقتصادية في الثمانينيات، لاسيّما وأن توقعات الفقراء مما يمكن أن يحصلوا عليه من الاقتصاد كانت شديدة التواضع.

وقد تضررت جراء ذلك حتى البلدان المُستعمَرة ذات الطابع الفلاحي، وذلك ما نتبينه في هبوط الواردات من السكر والدقيق والسمك المعلب والأرز بمقدار الثلثين في ساحل الذهب (غانا اليوم)، حيث انهارت الركيزة (الفلاحية) لسوق الكاكاو، ناهيك بهبوط الواردات من محالج القطن بنسبة 98 بالمائة (Ohlin, 1931, p. 52).

أما بالنسبة إلى من لم تكن لهم، بحكم التعريف، سيطرة أو سبيل للوصول إلى وسائل الإنتاج، (إلا إذا كانوا يتحدرون من عائلة فلاحية في قرية ما) أو، بشكل خاص، الرجال والنساء الذين يعملون بالأجر، فكانت العاقبة الأولى للكساد هي البطالة بمعدلات غير مسبوقة لا يمكن تخيلها، ولفترات لم يكن يتوقعها أحد. وفي أسوأ فترة من فترات الركود (1932-1933)، بلغت نسبة العاطلين عن العمل في بريطانيا 22 ـ 23 بالمئة، وفي السويد 24 بالمئة، وفي الولايات المتحدة 27 بالمئة، وفي النمسا 29 بالمئة، وفي النرويج 31 بالمئة، وفي الدنمارك 32 بالمئة، وما لا يقل عن 44 بالمائة من العاملين في ألمانيا. غير أن المؤشر الأكثر دلالة على هذا الأمر أن تحسن الوضع الاقتصادي بعد عام 1933 لم يقلل كثيراً من نسبة البطالة في الثلاثينيات إلى ما دون 16 ـ 17 بالمائة في بريطانيا والسويد، و20 بالمائة في باقي الدول الاسكندنافية وفي النمسا والولايات المتحدة. والدولة الوحيدة التي استطاعت أن تمحو البطالة هي ألمانيا النازية بين عامي 1933 و1938. ولا تخطر في البال أي كارثة اقتصادية تشبه هذه الكارثة في حياة الطبقة العاملة.

ومما جعل الأمور أشد وقعاً أن نظام الضمان الاجتماعي، بما فيه ذلك معونة البطالة، لم يكن موجوداً، كما كان الحال في الولايات المتحدة، أو كان ضئيلاً للغاية بمقاييس أواخر القرن العشرين، وبخاصة للعاطلين عن العمل لفترة طويلة. ولهذا السبب، كان الأمن موضوع اهتمام حيوي على الدوام للفئات العاملة من الشعب؛ فهو حماية ضد الهواجس المرعبة المصاحبة للعمل (الأجور) أو المرض، أو الحوادث، والمخاوف المفزعة من شيخوخة من دون دخل. وذلك هو ما جعل الفئات العاملة تحلم بأن ترى أولادها يزاولون أعمالاً متواضعة الأجر ولكنها مضمونة وذات مرتبات تقاعدية. وحتى في البلد الذي كان يتمتع بتغطية كاملة بخطط التأمين ضد البطالة قبل «الركود» (مثل بريطانيا العظمى)، فإن التغطية لم تشمل إلا أقل من 60 بالمائة من الطبقة العاملة المشمولة بالتأمين، لأن بريطانيا كانت قد أرغمت منذ عام 1920 على التكيّف مع متطلبات البطالة الجماعية. وفي بلدان أوروبا الأخرى (باستثناء ألمانيا) حيث كانت البطالة تزيد على 40 بالمئة، كانت نسبة الفئات العاملة المستحقة للمطالبة بمعونة البطالة تتراوح بين الصفر وحوالى الربع (Flora, 1983, p. 461). أما من اعتادوا على العمالة المتقلبة أو على فترات العمل العابرة في سياق البطالة الدورية، فكانوا يصابون باليأس عندما لا تلوح فرص العمل في أي مكان، وتنفد مدخراتهم وتصل ديونهم لدى بقال الحي إلى حدودها القصوى.

من هنا كان تأثير البطالة الواسعة النطاق على سياسات الدول الصناعية مؤلماً وشديد الوقع. وذلك هو ما كان يعنيه، أولاً وأخيراً، الكساد الكبير للسواد الأعظم من السكان. ذلك أن هؤلاء لم يأبهوا لما يراه المؤرخون الاقتصاديون ويعززونه بحجج منطقية من أن أوضاع أغلب القوة العاملة للأمة، التي كانت تزاول العمل حتى في أسوأ اللحظات، كانت تتحسن في الواقع، نظراً إلى الانخفاض المستمر للأسعار طوال الفترة الممتدة بين الحربين، والانخفاض في

أسعار المواد الغذائية بشكل أسرع من أي وقت مضى في أسوأ سنوات الكساد. إن الصورة الغالبة في الأذهان آنذاك كانت صورة مطابخ الحساء و«مسيرة الجوعى» العاطلين عن العمل في المجمعات المعطلة التي توقف فيها إنتاج الصلب والسفن، حيث توافد هؤلاء على المدن الرئيسة للتنديد بالمسؤولين عن تلك الأوضاع. ولم يفت السياسيين أن يلاحظوا أن نحو 85 بالمائة من أعضاء الحزب الشيوعي الألماني، الذي كان ينمو بسرعة تقارب سرعة نموّ الحزب النازي في سنوات الانهيار، بل وبسرعة أكبر في الأشهر الأخيرة قبل تولي هتلر السلطة، كانوا من العاطلين عن العمل (Weber, I, p. 243).

لم يكن من المستغرب أن تعتبر البطالة جرحاً قاتلاً يكمن في الجسم السياسي. وقد كتب محرر في جريدة **التايمز** (*The Times*) اللندنية في أواسط الحرب العالمية الثانية يقول إن البطالة هي «الداء الأوسع انتشاراً، والأكثر غدراً، والأشد فتكاً في جيلنا: إنها المرض الاجتماعي الذي تختص به الحضارة الغربية في عصرنا» (Arndt, 1944, p. 250). ومثل هذه الفقرة لم يرد من قبل على الإطلاق في تاريخ عصر التصنيع. وهي توضح سياسات الحكومات الغربية بعد الحرب أكثر مما توضحه أبحاث أرشيفية مطولة.

ومما يدعو إلى الاستغراب هو أن الإحساس بالكارثة وفقدان الاتجاه الناجم عن «الانهيار الكبير» ربما كان أكثر حدة في أوساط رجال الأعمال والاقتصاديين والسياسيين منه في أوساط الجماهير. إذ إن البطالة الجماعية، وانهيار أسعار المواد الزراعية قد ألحقا بهم ضرراً بالغاً. ولكن لم يكن لديهم شك في أن حلاً سياسياً ما لهذه المظالم غير المتوقعة كان متاحاً ـ لدى اليمين أو اليسار ـ لأن الفقراء لا يتوقعون إطلاقاً أن تُلبَّى احتياجاتهم المتواضعة. إن غياب أي حلول في إطار الاقتصاد الليبرالي القديم هو، بالتحديد، ما أسبغ طابع الإثارة على المأزق الذي واجهه صنّاع القرار الاقتصادي، فمن

أجل مواجهة الأزمات الفورية قصيرة الأجل، كان عليهم حسب تقديرهم، أن يقوضوا القاعدة الطويلة الأجل للاقتصاد العالمي المزدهر. وفي الوقت الذي تراجعت فيه التجارة العالمية بمقدار 60 بالمائة في أربع سنوات (1929-1932)، وجدت الدول نفسها تبني بصورة متسارعة أسواراً عالية تحمي بها عملاتها وأسواقها الوطنية في وجه الأعاصير الاقتصادية العالمية، مع إدراكها التام أن من شأن ذلك أن يفكك النظام العالمي للتجارة متعددة الأطراف الذي ينبغي، في اعتقادهم، أن يقوم عليه الرخاء العالمي. واختفى بذلك الحجر الأساس في مثل هذا النظام، وهو البند الخاص بـِ «وضع الدولة الأَوْلى بالرعاية» من 60 بالمائة من أصل 510 اتفاقيات تجارية أبرمت بين عامي 1931 و1939. وزاد تحديد هذا البند وتضييقه في الحالات التي بقي فيها ساري المفعول[4] (Snyder, 1940). ترى، أين ستنتهي؟ وهل ثمة مخرج من تلك الدائرة المفرغة؟

ستتفحص بعد قليل النتائج السياسية الفورية لهذا الحدث، وهو الأوقع والأكثر إيلاماً في تاريخ الرأسمالية. غير أن علينا أن نذكر الآن التداعيات الأكثر أهمية على المدى البعيد لهذا الانهيار الكبير. إنه، باختصار، قد دمر الليبرالية الاقتصادية طيلة نصف قرن، ففي الفترة بين عامي 1931 و1932، تخلت كل من بريطانيا وكندا وجميع الدول الاسكندنافية والولايات المتحدة عن معيار الذهب، الذي كان يعتبر هو الأساس دائماً للمبادلات الدولية المستقرة. وفي عام 1936 انضم إليها حتى المؤمنون المولعون بالذهب، وهم البلجيكيون والهولنديون، وأخيراً الفرنسيون أنفسهم[5]. وتخلت بريطانيا العظمى،

(4) تعني عبارة «الدولة الأَوْلَى بالرعاية» في واقع الأمر عكس ما توحي به، أي إن الشريك التجاري سيعامل بالشروط ذاتها كدولة أَوْلى بالرعاية، وهذا يعني أنه لا توجد دولة أولى بالرعاية.

(5) يعني «معيار الذهب» بالمعنى الكلاسيكي، أن وحدة النقد، أي ورقة الدولار، على سبيل المثال، قيمة قدر معين من وزن الذهب يبادل به المصرف عند الحاجة.

بطريقة تكاد تكون رمزية، عن مبدأ «التجارة الحرة» الذي كان عنصراً أساسياً لهُوية الاقتصاد البريطاني منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، مثلما كان الدستور الأميركي لهُوية الولايات المتحدة السياسية. وأدى تراجع بريطانيا عن مبادئ المبادلات التجارية الحرة في اقتصاد عالمي واحد إلى تحفيز النزعات الحمائية الوطنية. وبعبارة أدق، فإن «الانهيار الكبير» أرغم الحكومات الغربية على إعطاء الاعتبارات الاجتماعية الأولوية على الاعتبارات الاقتصادية في سياسات الدولة. وكانت ستترتب على الإخفاق في تحقيق ذلك أخطار جسيمة: مزيد من الراديكالية في صفوف اليسار، أو، كما حدث في ألمانيا ودول أخرى، في صفوف اليمين.

وهكذا، لم تعد الحكومات تحمي الزراعة بواسطة التعريفة المفروضة على المنافسة الأجنبية، مع أنها كانت، عندما تفعل ذلك، ترفع قيود التعريفة إلى أعلى. وخلال فترة «الكساد» لجأت تلك الحكومات إلى دعم الزراعة من طريق ضمان أسعار إنتاج المزارع، أو شراء الفائض منه، أو دفع تعويضات للمزارعين ليمتنعوا عن الإنتاج، كما كان الحال في الولايات المتحدة بعد عام 1933. وتعود إلى «الانهيار الكبير» جذور التناقضات الشاذة التي اتسمت بها «السياسة الزراعية المشتركة» لِـ «المجموعة الأوروبية»، وهي السياسة التي هددت خلالها أقليات متضائلة من المزارعين، في السبعينيات والثمانينيات، بدفع المجموعة إلى الإفلاس بسبب الدعم الذي يتمتعون به.

أما بالنسبة إلى العمال بعد الحرب، فقد غدت «العمالة الكاملة»، أي القضاء على البطالة الجماعية، هي حجر الزاوية للسياسة الاقتصادية في البلدان ذات الرأسمالية الديمقراطية المستصلحة التي كان داعيتها ورائدها الأشهر، إن لم يكن الوحيد، الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (John Meynard Keynes)

(1883-1946). وكانت الحجة الكينزية حول فوائد إزالة البطالة الجماعية الدائمة اقتصاديةً بقدر ما كانت سياسية. إذ رأى الكينزيون، وكانوا على حق، أن الطلب الذي لابدّ أن يستتبعه دخول التشغيل الكامل للعمال، سيكون له تأثير منشّط بالغ في الاقتصادات الكاسدة. غير أن السبب وراء إعطاء هذه الوسيلة من وسائل زيادة الطلب تلك الأولوية الملحة ـ حيث ألزمت الحكومة البريطانية نفسها بها حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ إنما كان الاعتقاد بأن البطالة الجماعية تقضي إلى أوضاع متفجرة اجتماعياً وسياسياً، وهذا ما ثبت بالفعل أثناء فترة «الانهيار». وكان هذا الاعتقاد من القوة بحيث توقع المراقبون (ومنهم المؤلف) بصورة واثقة وقوع قلاقل اجتماعية عندما عادت البطالة الجماعية بعد بضع سنوات، وبخاصة أثناء الركود الخطير في أوائل الثمانينيات. ولكنهم دهشوا لأن مثل هذه القلاقل لم تقع (انظر الفصل الرابع عشر).

كان ذلك، بطبيعة الحال، يعود إلى حد كبير إلى إجراء وقائي آخر اتخذ أثناء «الانهيار الكبير» وبعده وفي أعقابه: إنشاء أنظمة رعاية اجتماعية حديثة. هل سيدهش أحد لأن الولايات المتحدة أصدرت «قانون الضمان الاجتماعي» عام 1935؟ لقد اعتدنا على الانتشار العالمي لأنظمة رعاية اجتماعية طموحة في البلدان المتقدمة للرأسمالية الصناعية ـ مع بعض الاستثناءات كاليابان وسويسرا والولايات المتحدة ـ بحيث ننسى كم كان عدد «دول الرعاية الاجتماعية» بالمعنى المعاصر ضئيلاً قبل الحرب العالمية الثانية. بل إن الدول الاسكندنافية نفسها كانت في بداية تطوير أنظمة الرعاية تلك. والواقع أن مفهوم «دولة الرفاهية» لم يستخدم إلا بعد الأربعينيات.

كان مما أكد معالم الصدمة الناجمة عن «الانهيار الكبير» أن الدولة الوحيدة التي انسلخت عن الرأسمالية بصورة صارخة، وهي

الاتحاد السوفياتي كانت تبدو محصّنة ضدها. وفيما كانت بقية العالم، أو على الأقل الرأسمالية الغربية الليبرالية تعاني من الركود، انهمك الاتحاد السوفياتي في عملية تصنيع جماعي بالغة السرعة في نطاق «الخطط الخمسية» الجديدة، ففي غضون الفترة بين عامي 1929 و1940 تضاعف إنتاجه الصناعي ثلاث مرات على الأقل. وارتفعت إنتاجيته من 5 بالمائة من منتجات العالم المصنعة عام 1929 إلى 18 بالمائة عام 1938، فيما تدنى إجمالي الإنتاج المشترك لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال الفترة نفسها من 59 بالمائة إلى 52 بالمائة من مجموع الإنتاج العالمي. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن ثمة بطالة. وقد أدهشت هذه المنجزات المراقبين الأجانب من شتى الانتماءات الأيديولوجية، بما في ذلك تيار صغير ولكنه مؤثر من السياح الاجتماعيين ـ الاقتصاديين خلال زياراتهم إلى موسكو بين عامي 1930 و1935. وكانت انطباعاتهم عن ذلك أقوى من تلك التي خلفتها انطباعاتهم عن الطابع البدائي وقصور الكفاءة الصارخين في الاقتصاد السوفياتي، وعن الشراسة والوحشية في سياسة **ستالين** القائمة على التطبيق الجمعاني والقمع الجماعي. ذلك أن ما كانوا يحاولون فهمه ليس الظاهرة الواقعية للاتحاد السوفياتي، بل انهيار نظامهم الاقتصادي وعمق إخفاق الرأسمالية الغربية. ما هو سر النظام السوفياتي؟ هل يمكن تعلم شيء منه؟ لقد أصبحت عبارات مثل «الخطط الخمسية» لروسيا و«الخطة» و«التخطيط» مصطلحات أساسية في النشاط السياسي. وتبنت «الخطط» أحزاب ديمقراطية اجتماعية كما كان الحال في بلجيكا والنرويج. وكتب السير **آرثر سالتر** (Arthur Salter)، وهو موظف مدني بريطاني متميز ومحترم، وأحد أعمدة «المؤسسة»، كتاب (*Recovery*) ليبيّن أن قيام مجتمع مخطط أمر جوهري إذا أريد للبلاد والعالم النجاة من حلقة «الانهيار الكبير» المفرغة. وأسست جماعة أخرى من الموظفين والعاملين المعتدلين في الخدمة المدنية في بريطانيا مجموعة عمل حيادية من الخبراء

أطلقت على نفسها اسم: التخطيط السياسي والاقتصادي (PEP) وجعل السياسيون المحافظون الشباب مثل هارولد ماكميلان (Harold Macmillan) (1894 ـ 1986)، رئيس وزراء بريطانيا في ما بعد، من أنفسهم ناطقين باسم «التخطيط»، بل إن النازيين أنفسهم انتحلوا هذه الفكرة كما فعل هتلر بطرحه «خطة السنوات الأربع» عام 1933 (كان لنجاح النازيين في التعامل مع «الانهيار» بعد عام 1933 أصداء ضئيلة دولياً، لأسباب سنناقشها في الفصل التالي).

II

لماذا أخفق أداء الاقتصاد الرأسمالي بين الحربين؟ إن الوضع في الولايات المتحدة يمثل عنصراً محورياً في أي إجابة عن السؤال. إذا اعتبرنا أن قلاقل الحرب وما بعد الحرب مسؤولة، ولو بصورة جزئية، عن الاضطرابات الاقتصادية في أوروبا، أو على الأقل في البلدان المتحاربة منها، فإن الولايات المتحدة كانت بعيدة كل البُعد عن الحرب، مع أنها كانت، لفترة وجيزة وبشكل حاسم متورطة فيها. ولما كانت بعيدة عما يسبب الاضطراب لاقتصادها فقد أفادتها الحرب العالمية الأولى، كما الحرب العالمية الثانية، على نحو ملحوظ. في عام 1913 أصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم اقتصادياً، إذ كانت تنتج ثلث الإنتاج الصناعي العالمي، أي في المرتبة **الثانية** مباشرة بعد إنتاج كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا مجتمعة. وفي عام 1929 أنتجت ما يزيد على 42 بالمائة من مجموع الإنتاج العالمي مقابل 28 بالمائة للقوى الصناعية الأوروبية الثلاث (Hilgerdt, 1945, Table 1.14). وهذه النسب مذهلة بشتى المقاييس. وبينما ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من الصلب، بصورة عيانية، بما يعادل الربع بين عامي 1913 ـ 1920، فإن إنتاج الصلب في بقية أنحاء العالم انخفض بمعدل الثلث (Rostow, 1978, p. 194, Table III. 33). وباختصار، كانت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى

هي الاقتصاد المهيمن عالمياً من عدة وجوه، وأصبحت كذلك، مرة أخرى، بعد الحرب العالمية الثانية. و«الانهيار الكبير» هو الذي أعاق ذلك المد الصاعد بصورة مؤقتة.

يضاف إلى ذلك أن الحرب لم تعزز موقع الولايات المتحدة كأعظم منتج صناعي فحسب، بل حولتها كذلك إلى أعظم دائن في العالم. لقد خسر البريطانيون أثناء الحرب ربع استثماراتهم العالمية، ولاسيّما تلك الموجودة في الولايات المتحدة التي كان عليهم أن يبيعوها للحصول على إمدادات حربية؛ وخسر الفرنسيون نصف استثماراتهم بسبب الثورة والانهيار في أوروبا بالدرجة الأولى. وفي غضون ذلك، أصبح الأميركيون بعد الحرب، التي بدأوها مدينين، دائنين دوليين رئيسين. ولما كانت الولايات المتحدة قد ركزت عملياتها في أوروبا والنصف الغربي من الكرة الأرضية (كان البريطانيون لايزالون أكبر المستثمرين في آسيا وأفريقيا)، فإن تأثيرهم في أوروبا كان حاسماً.

مجمل القول إنه ما من تفسير للأزمة الاقتصادية العالمية من دون الولايات المتحدة، فهي، قبل كل شيء، كانت الدولة المصدرة الأولى في العالم في العشرينيات، والدولة المستوردة الأولى بعد بريطانيا. وقد كانت تستورد 40 بالمائة من المواد الخام والمواد الغذائية من مجموع الواردات لأهم خمس عشرة دولة تجارية في العالم. ويفسر ذلك، إلى حد كبير، التأثير الكارثي للانهيار على منتجي سلع مثل القمح، والقطن، والسكر، والمطاط، والحرير، والنحاس، والقصدير، والقهوة (Lary, pp. 28-29). وللأسباب نفسها، أصبحت هي الضحية الأساسية للانهيار. فإذا كانت وارداتها قد هبطت بمقدار 70 بالمائة ما بين 1929-1932، فإن صادراتها انخفضت بالمعدل نفسه. وإذا كانت التجارة العالمية قد انخفضت بما يقل قليلاً عن الثلث، فإن الصادرات الأميركية تدنت بصورة حادة بمقدار النصف.

هذا لا يعني التقليل من شأن جذور الاضطراب الأوروبية تحديداً، وكانت ذات أصول سياسية أساساً. في مؤتمر فرساي للسلام (1919)، فرضت على ألمانيا مدفوعات باهظة، ولكن غير محددة كـ «تعويضات» عن تكاليف الحرب والأضرار التي لحقت بالدول المنتصرة. ولتبرير هذه التعويضات، أضيفت عبارة إلى اتفاقية السلام تجعل ألمانيا هي المسؤولة **الوحيدة** عن الحرب (وهي ما يسمى «جرم الحرب»). وكان ذلك موضع شك تاريخياً مع أنه، كما تبين في ما بعد، كان بمثابة الهدية للقومية الألمانية. وظل مقدار التعويضات التي يتعين على ألمانيا أن تدفعها غامضاً، كحل وسط بين موقف الولايات المتحدة التي اقترحت تحديد مدفوعات ألمانيا وفقاً لقدرة البلاد على الدفع، وموقف الحلفاء ـ وبخاصة فرنسا ـ الذين أصرّوا على استعادة كامل التكاليف التي تكبدوها خلال الحرب. وكان هدفهم، أو هدف فرنسا على الأقل، إبقاء ألمانيا مهيضة الجناح وامتلاك وسيلة للضغط عليها. وفي عام 1921 ثُبّت المبلغ على 132 بليون مارك ذهبي؛ أي ما يعادل 33 بليون دولار بمقاييس تلك الأيام وهو ما كان الجميع يعرفون أنه مجرد أضغاث أحلام.

أدت «التعويضات» إلى مساجلات لا تنتهي، وإلى أزمات منتظمة وتسويات برعاية أميركية، نظراً إلى أن الولايات المتحدة كانت ترغب في ربط ديون ألمانيا لهذه الدول بديون تلك الدول لها أثناء الحرب، مما أثار استياء حلفائها السابقين. ولم تكن تلك الديون تقل جنوناً عن المبالغ المطلوبة من ألمانيا، التي بلغت ما يزيد مرة ونصف المرة على إجمالي الدخل القومي الألماني عام 1929؛ بينما وصلت الديون البريطانية للولايات المتحدة إلى ما يعادل نصف دخل بريطانيا القومي، والديون الفرنسية لها إلى ثلثي الدخل القومي لفرنسا (Hill, 1988, pp. 15-16). وكانت «خطة داوز» (Dawes Plan)، في الواقع قد حددت، في عام 1924، المبلغ الذي ينبغي على ألمانيا أن

تدفعه سنوياً؛ فيما عَدّلت «خطة يونغ» (Young Plan) لعام 1929 خطة إعادة الدفع، وأنشئ بهذه المناسبة «بنك التسويات الدولية» في بازل (سويسرا)، وهو الأول بين مؤسسات مالية دولية تكاثرت بعد الحرب العالمية الثانية، (ولاتزال تعمل حتى اليوم). غير أن جميع المدفوعات من جانب ألمانيا والحلفاء توقفت لأغراض عملية عام 1932. واستمرت فنلندا وحدها في دفع ديونها إلى الولايات المتحدة.

ودون الدخول في التفاصيل، بقيت مسألتان قيد البحث، **الأولى** هي النقطة التي أثارها جون مينارد كينز الشاب، الذي نشر دراسة بعنوان «النتائج الاقتصادية للسلام» (1920) وجّه فيها انتقاداً لاذعاً لمؤتمر فرساي الذي شارك فيه بوصفه عضواً ثانوياً في الوفد البريطاني. وقد رأى أن من المستحيل إرساء قواعد حضارة واقتصاد ليبراليين مستقرَّين من جديد في أوروبا إلا بإعادة إحياء الاقتصاد الألماني، وأن سياسة فرنسا الرامية إلى الاستمرار في إضعاف ألمانيا للمحافظة على «الأمن» الفرنسي سيكون لها مفعول معاكس. والواقع أن الفرنسيين كانوا أضعف من أن يستطيعوا إملاء سياستهم، حتى بعدما احتلوا لفترة وجيزة القلب الصناعي لغرب ألمانيا عام 1923، بدعوى أن الألمان كانوا يرفضون الدفع. وكان عليهم آخر الأمر أن يتخذوا سياسة معتدلة إزاء «وفاء» ألمانيا بديونها بعد عام 1924، مما أدى إلى تعزيز الاقتصاد الألماني. أما **المسألة الثانية** فكانت كيفية دفع التعويضات، فالدول التي كانت تريد إبقاء ألمانيا ضعيفة كانت تفضل الدفع نقداً على التسديد بالبضائع من الإنتاج الجاري (وهو ما كان أكثر عقلانية) أو من دخل الصادرات الألمانية لأن من شأن هذه الصادرات تعزيز الاقتصاد الألماني في مواجهة منافسيه. وكان من نتائج ذلك، عملياً، إرغام ألمانيا على اقتراض واسع النطاق، بحيث أصبحت التعويضات تدفع من الديون (الأميركية) الضخمة في أواسط العشرينيات. وبدا لمنافسي ألمانيا أن ثمة فائدة إضافية من لجوء

ألمانيا إلى الاقتراض الواسع بدلاً من توسيع صادراتها لتحقيق التوازن مع الخارج في ميزان مدفوعاتها. وكانت واردات ألمانيا قد ارتفعت ارتفاعاً شديداً بالفعل، غير أن جميع الترتيبات، كما رأينا، قد جعلت كلاً من ألمانيا وأوروبا حساستين بشدة لانخفاض مستوى الإقراض الأميركي الذي بدأ حتى قبل الأزمة وقبل إيقاف منح القروض الذي أعقبته **أزمة وول ستريت** عام 1929. وجاء «الكساد» وتهاوى نظام التعويضات برمته. وفي تلك الآونة، لم يكن لانتهاء هذه الدفعات تأثيرات إيجابية في ألمانيا أو الاقتصاد العالمي لأن الأخير كان قد انهار كنظام متكامل، فانهارت بالتالي ترتيبات المدفوعات الدولية كلها في الفترة بين عامي 1931 و1933.

بيد أن قلاقل فترة الحرب وما بعدها، وكذلك مضاعفاتها السياسية في أوروبا، لا تفسر إلا جانباً جزئياً فحسب من حدّة الانهيار الاقتصادي بين الحربين. ومن وجهة النظر الاقتصادية، يمكننا أن ننظر إلى هذه المسألة بطريقتين.

وستظهر الطريقة **الأولى**، في المقام الأول، خللاً صارخاً ومتعاظماً في الاقتصاد العالمي جراء عدم التماثل في التطور بين الولايات المتحدة من جهة، وبقية العالم من جهة أخرى. ويمكن القول أن النظام العالمي لم يكن ناشطاً لأن الولايات المتحدة، خلافاً لبريطانيا العظمى التي كانت مركز هذا النظام العالمي قبل 1914، لم تكن في حاجة ماسة إلى بقية العالم، ولهذا، فإنه لم يكن يهم الولايات المتحدة أن تقوم بدورها لتحقيق الاستقرار العالمي، مرة أخرى خلافاً لبريطانيا، التي عرفت أن نظام المدفوعات العالمي يستند إلى الجنيه الاسترليني وعلى بقائه مستقراً. ولم تكن كذلك بحاجة ماسة إلى العالم لأنها لم تستورد بعد الحرب العالمية الأولى إلا القليل من رأس المال والأيدي العاملة وبعض السلع (نسبياً) بالمقارنة مع أي وقت مضى، باستثناء بعض المواد الخام. وأما من

حيث صادراتها، فإن إسهامها في الدخل القومي كان يقل عن إسهام أي صناعة أخرى، على الرغم من أهمية الولايات المتحدة الدولية ـ ومع أن هوليوود كانت تحتكر السوق العالمية للسينما تقريباً. ولاتزال أهمية انسحاب الولايات المتحدة، من الاقتصاد العالمي، إذا جاز التعبير، موضع جدل. غير أنه من الواضح أن هذا التفسير لـِ «الانهيار» هو الذي أثر في اقتصاديي الولايات المتحدة وسياسييها في الأربعينيات وساعد على إقناع واشنطن خلال سنوات الحرب بالاضطلاع بمسؤولية تحقيق الاستقرار للاقتصاد العالمي بعد عام 1945 (Kindleberger, 1973).

أما المنظور **الثاني** لدراسة «الكساد» فيركز على إخفاق الاقتصاد العالمي في إيجاد ما يكفي من الطلب على التوسع المستمر. لقد كانت مرتكزات الازدهار في العشرينيات، كما رأينا، تتميز بالضعف، حتى في الولايات المتحدة، حيث كانت الزراعة تعاني ما يشبه الكساد، كما إن الأجور النقدية، خلافاً لأسطورة عصر الجاز العظيم، لم تشهد ارتفاعاً مثيراً، بل ظلت راكدة بالفعل في السنوات المجنونة الأخيرة من الطفرة (Historical Statistics of the USA, I, p. 164, Table D722-727). وكما يحدث كثيراً في طفرات السوق الحرة، ظلت الأجور على ثباتها، فيما نمت الأرباح بصورة غير متكافئة، ونال الأثرياء شريحة أكبر من الكعكة الوطنية. ولكن لما كان الطلب الجماعي لا يواكب الإنتاجية المتزايدة بسرعة في النظام الصناعي في فترة الازدهار أيام هنري فورد (Henry Ford)، فقد كانت المحصلة هي الغلوّ في الإنتاج وشيوع المضاربة. وذلك هو ما شجع، بدوره، على الانهيار. ومرة أخرى، ومهما كانت طبيعة الحجج المتداولة بين المؤرخين والاقتصاديين الذين لايزالون حتى الآن في جدال حول المسألة، فإن معاصري تلك الفترة من ذوي الاهتمام القوي بالسياسات الحكومية قد تولتهم الدهشة لضعف الطلب، ومن بينهم جون مينارد كينز.

عندما جاء الانهيار، كان بالطبع شديد الوقع في الولايات المتحدة بصورة خاصة، لأن التوسع الذي كان ثابتاً في الطلب قد تزايد الآن بعد التوسع الهائل في تسليف المستهلك (ولابدّ أن القراء الذين يتذكرون أواخر الثمانينيات من القرن العشرين يعرفون ذلك حق المعرفة). ورفضت البنوك المثقلة بالديون تقديم قروض للمساكن الجديدة أو إعادة تمويل الموجود منها، بعد أن تأثرت جراء طفرة المضاربة بالعقارات، وعمليات النصب والاحتيال المالي التي انتشرت انتشار النار في الهشيم بالمساعدة المعتادة من المتفائلين الواهمين[6]، ووصلت ذروتها قبيل سنوات من «الانهيار الكبير». ولم يحل ذلك دون إفلاسها بالآلاف[7]، فيما كان نصف البيوت المرهونة في جميع أنحاء أميركا آنذاك (عام 1933) متخلفاً عن الوفاء بالدين، مع فرض الحجز على ألف عقار مرهون في اليوم استيفاءً للديون (Miles [et al.], 1991, p. 108) وكان مشترو السيارات وحدهم مدينين ببليون و400 مليون دولار، من أصل مجموع المديونيات الشخصية لقروض قصيرة ومتوسطة الأجل بلغت 6.5 بليون دولار (Ziebura, p. 49) ومما جعل الاقتصاد أكثر هشاشة إزاء طفرة الإقراض هذه أن المستهلكين لم يستخدموا قروضهم لشراء البضائع الاستهلاكية التقليدية الأساسية اللازمة للعيش، ولا يمكن بالتالي الاستغناء عنها، كالطعام واللباس وما أشبه، فمهما كان المرء فقيراً، فإنه لا يستطيع أن يقلل من الطلب على احتياجاته من المواد الغذائية إلا في حدود

---

(6) من هنا نفهم الأسباب التي جعلت من عشرينيات القرن فترة لمع فيها اسم عالم النفس إميل كوويه (Emile Coué) (1857 ـ 1926) الذي أشاع تطبيق أسلوب بعث التفاؤل بالإيحاء الذاتي من طريق التكرار المتواصل لشعار: «تتحسن أحوالي شيئاً فشيئاً، يوماً فيوماً، وبكل وسيلة».

(7) لم يكن النظام المصرفي الأميركي يسمح بإقامة مصارف عملاقة على النمط الأوروبي مع وجود فروع لها على مستوى البلاد، ولذلك، كان هذا النظام يتألف من مجموعة محلية ضعيفة نسبياً من المصارف، أو من مصارف على مستوى الولاية في أحسن الأحوال.

معينة لا مرونة فيها؛ وهذا الطلب لا يتضاعف إذا ما تضاعف دخل الفرد. وبدلاً من ذلك، أخذ المستهلكون بشراء البضائع الاستهلاكية الصلبة للمجتمع الاستهلاكي العصري التي كانت الولايات المتحدة قد بدأت بارتيادها في ذلك الوقت. أما شراء السيارات والبيوت فكانت من الأمور التي يمكن تأجيلها في المرحلة الراهنة، وكانت، ومازالت، من المطالب المرنة التي تستلزم مستوىً عالياً من الدخل.

وربما كان تأثير مثل هذه الأزمة أشد وقعاً لو لم يكن من المتوقع أن الانهيار سيكون وجيزاً أو قصيراً، وأن الثقة في المستقبل ستظل قائمة، فقد هبط إنتاج الولايات المتحدة من السيارات في الفترة بين عامي 1929 و1931 بمقدار **النصف**، وتوقف تقريبا إنتاج الأسطوانات لأجهزة الحاكي/ الغرامافون التي يقتنيها الفقراء فترة من الوقت (وكانت تلك هي الأسطوانات «العرقية» وأسطوانات **الجاز** التي تستهدف جمهور السود). وبعبارة موجزة، «إن المنتجات الجديدة، خلافاً للسكك الحديد والسفن الأكثر كفاءة والفولاذ والآلات ـ المخفضة للتكاليف ـ وأسلوب الحياة الجديدة، كانا يستلزمان مستويات مرتفعة من الدخل المتزايد ودرجة عالية من الثقة بالمستقبل حتى تنتشر بسرعة» (Rostow, 1978, p. 219). غير أن هذه المستويات، تحديداً، هي التي أصابها الانهيار.

وسيأتي الانهيار الدوري الأسوأ إلى نهايته إن عاجلاً أو آجلاً، فبعد عام 1932، برزت إشارات واضحة على أن الأسوأ قد ولّى. وقد نهضت بعض الاقتصادات في الواقع، وبدأت تمضي قدماً. وبلغ مستوى الإنتاج في اليابان، وكذلك السويد بدرجة أكثر تواضعاً، ضعف ما كان عليه قبل الانهيار. وفي عام 1938، تجاوز الاقتصاد الألماني، بمعدل 25 بالمئة، مستوى ما كان عليه عام 1929، بل إن الاقتصادات المتبلدة، مثل الاقتصاد البريطاني، أظهرت الكثير من مظاهر الدينامية. ومع ذلك، فإن الطفرة المتوقعة بطريقة ما لم تتبلور

مرة أخرى. وقد ظل العالم يعاني حالة من الركود، وتجلى ذلك في أوضح صورة في أعظم الاقتصادات كافة، وهو الاقتصاد الأميركي، الذي لم تكن شتى التجارب التي أجريت لتحفيزه في ظل «الصفقة الجديدة» (New Deal) في عهد الرئيس روزفلت، وبطريقة تفتقر إلى الانسجام أحياناً، على مستوى الآمال الاقتصادية المعقودة عليها. وقد حدث صعود قوي، ثم أعقبه انهيار اقتصادي آخر في الفترة بين عامي 1937 و1938، وإن كان بدرجة أقل كثيراً مما حدث عام 1929. غير أن القطاع الرائد في الصناعة الأميركية، وهو إنتاج السيارات، لم يسترجع أبداً الذروة التي وصل إليها عام 1929 ولم يزدد في عام 1938 إلا قليلاً عما كان عليه عام 1920 (Historical Statistics, II, p. 716). وإذا نظرنا إلى الخلف من تسعينيات القرن العشرين، لذهلنا من تشاؤم المعلقين الأذكياء، فقد رأى الاقتصاديون اللامعون المتمرسون آنذاك أن مستقبل الرأسمالية، إذا ما تركت على حالها، هو الركود. وكان من الطبيعي أن تستقبل هذه النظرة، التي توقعها كينز في الكتيب الذي أعده ضد معاهدة فرساي للسلام، بالترحاب في الولايات المتحدة بعد «الانهيار». أليس من الطبيعي أن يميل أي اقتصاد ناضج إلى الركود؟ وعلى حد تعبير الاقتصادي النمساوي شومبيتر (Schumpeter)، وهو من أنصار تشخيص تشاؤمي آخر للرأسمالية: «إن الاقتصاديين، شأنهم شأن غيرهم من الناس، يتأثرون في أي فترة مطولة من الاعتلال الاقتصادي، بالمزاج العام في أيامهم، ويطرحون نظريات تدعي أن الركود قد جاء ليبقى» (Schumpeter, 1954, p. 1172). وقد يدهش المؤرخون الذين يستحضرون، عن كثب، الفترة بين عام 1973 ونهاية «القرن العشرين الوجيز» للغياب الدائم خلال فترتي السبعينيات والثمانينيات لأي تصور حول ظهور ركود عام للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

لقد حدث ذلك كله على الرغم من أن ثلاثينيات القرن كانت فترة ابتكارات تقنية بارزة في مجال الصناعة، مثل تطور صناعة

البلاستيك. والواقع أن فترة ما بين الحربين قد شهدت في أحد المجالات - وهو التسلية وما عرف في ما بعد باسم وسائل الإعلام - اختراقاً رئيساً، في العالم الأنجلوسكسوني على الأقل، مع انتصار المذياع الجماهيري وصناعة هوليوود السينمائية، فضلاً عن طباعة الصحافة الملونة (انظر الفصل السادس). وقد لا يكون من المدهش تماماً أن دور السينما العملاقة الشبيهة بقصور الأحلام قد انتشرت في المدن الرمادية التي تسودها الجماعة، فقد كانت بطاقات الدخول إليها رخيصة بصورة ملحوظة. وكان لدى الشباب وكبار السن، ممن شملتهم البطالة على نحو لا تناسب فيه، الكثير من أوقات الفراغ، وقد لاحظ الباحثون الاجتماعيون أن الأزواج والزوجات كانوا في فترة الركود أكثر انخراطاً في أنشطة في أوقات الفراغ مما كانوا عليه قبل ذلك (Stouffer, Lazarsfeld, pp. 55, 92).

III

لقد رسّخ «الانهيار الكبير» اعتقاد المثقفين والناشطين والمواطنين العاديين بأن ثمة خطأً جوهرياً فادحاً في العالم الذي يعيشون فيه. من كان يعرف ما ينبغي عمله إزاء هذا الوضع؟ من المؤكد أنهم قلة ممن كانوا في سدة الحكم في بلادهم، وأنهم ليسوا أولئك الذين حاولوا توجيه مجرى الأحداث، إذا جاز التعبير، بالأدوات الملاحية التقليدية لليبرالية العلمانية أو الإيمان التقليدي، وبخرائط القرن التاسع عشر البحرية التي لم يعد من الممكن الركون إليها. وما هو مدى الثقة التي استحقها الاقتصاديون، مهما كانت ألمعيتهم، ممن بيّنوا، بوضوح تام، أن «الانهيار» الذي عاشوه ما كان ليحدث في مجتمع سوق حرة تجري إدارته على وجه ملائم، لأنه (وفقاً لقانون اقتصادي سمي باسم شخص فرنسي وضعه في مطلع القرن التاسع عشر [جان باتيست ساي Jean-Baptiste Say])، لا يمكن أن يتحقق فائض للإنتاج حتى يسارع إلى تصحيح مساره؟

فلم يكن من السهل الاعتقاد عام 1933، مثلاً، أنه حين يصاب طلب المستهلك، وبالتالي الاستهلاك، بالركود، فإن معدل الفائدة يهبط بالنسبة المطلوبة لتحفيز الاستثمار، بحيث يملأ الطلب المتزايد على الاستثمار تماماً الثغرة التي خلفها الطلب الاستهلاكي الأقل من ذلك. ومع ارتفاع معدلات البطالة، لم يكن يبدو من المعقول الاعتقاد (كما فعلت وزارة الخزانة البريطانية) أن الأشغال العامة لن تزيد التوظيف مطلقاً لأن الأموال المصروفة عليها ستكون مجرد أموال محولة من القطاع الخاص الذي كان بوسعه أن يوجد فرص عمل كثيرة بطرق أخرى. والاقتصاديون الذين نصحوا ببساطة بترك الاقتصاد وشأنه، بعيداً من حماية معيار الذهب بسياسات انكماشية، والتمسك بمنهجيات مالية، متعارف عليها وميزانيات متوازنة، وتخفيض في التكاليف، لم يكونوا على نحو واضح قادرين على تحسين الوضع. والواقع أن مناقشات حامية الوطيس قد دارت بين عدد من الاقتصاديين، ومن بينهم ج. م. كينز، الذي أصبح إثر ذلك واحداً من أهم الاقتصاديين تأثيراً في السنين الأربعين التالية. وكان رأي هؤلاء أن تلك النصيحة قد فاقمت من ذلك الركود. إن أولئك الذين قُدّر لهم أن يعيشوا سنوات «الانهيار الكبير» مازال يتعذر عليهم أن يفهموا كيف هيمنت مبادئ السوق الحرة البحت التي فقدت مصداقيتها على نحو واضح، مرة أخرى، خلال فترة الركود العالمي في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، وهي التي لم يستطيعوا، للمرة الثانية، فهمها أو التعامل معها. ومع ذلك، فينبغي أن تذكّرنا هذه الظاهرة الغريبة بسمة أساسية من سمات التاريخ الذي تمثله: ألا وهي قصور الذاكرة الذي لا يصدق لدى كل من المنظرين والممارسين في ميدان الاقتصاد. كما أنها تقدم تصويراً حياً لحاجة المجتمع إلى مؤرخين من المذكِّرين المحترفين بما يرغب مواطنوهم في نسيانه.

على أي حال، فإن «اقتصاد السوق الحرة» لم يعد يعني شيئاً بعد أن تولى اقتصاد تهيمن عليه بصورة مطردة شركات ضخمة إفراغ عبارة

«المنافسة الكاملة» من جميع دلالاتها، وعندما يلاحظ الاقتصاديون من نقاد **كارل ماركس** أنه كان على حق، ولاسيّما عندما تنبأ بالتركُز المتنامي لرأس المالي (Leontiev, 1977, p. 78). ولا يشترط في المرء أن يكون ماركسياً، أو يبدي اهتماماً بماركس، ليلاحظ إلى أي مدى كانت «المنافسة الحرة» لرأسمالية ما بين الحربين مختلفة عن اقتصاد القرن التاسع عشر. وفي الواقع أن مصرفياً سويسرياً ذكياً كان قد لاحظ قبل أن يتهاوى «وول ستريت»، أن إخفاق الليبرالية الاقتصادية (وأضاف لها اشتراكية ما قبل 1917) في المحافظة على نفسها كبرامج عالمية يفسر الضغوط التي تدفع إلى تبني التوجهات الأوتوقراطية: الفاشية أو الشيوعية أو الواقعة تحت رعاية الشركات الضخمة المستقلة عن حاملي أسهمها (Somary, 1929, pp. 174, 193). وبحلول نهاية الثلاثينيات تقلصت ليبرالية السوق الحرة بحيث أصبح من الممكن النظر إلى الاقتصاد العالمي بوصفه مؤلفاً من ثلاثة أنظمة: قطاع السوق، وقطاع بينيّ تشارك فيه مؤسسات حكومية (وهو ما تقوم فيه اقتصادات مخطط لها أو مسيّرة، مثل اليابان وتركيا وألمانيا والاتحاد السوفياتي، بإبرام الصفقات أو المبادلات في ما بينها)؛ وقطاع عام أو شبه عام حكومي دولي يعمل على تنظيم جوانب معينة من الاقتصاد (كاتفاقيات السلع الدولية) (Staley, 1939, p. 231).

من هنا، لم يكن من المدهش أن تكون تأثيرات «الانهيار الكبير» في كل من السياسة وتفكير الجمهور مثيرة وفورية. وكان ذلك من سوء حظ أي حكومة قائمة أثناء الجائحة، سواء كانت في موقع اليمين كرئاسة هربرت هوفر (Herbert Hoover) في الولايات المتحدة (1928-1932) أو اليسار كحكومتي بريطانيا وأستراليا العماليتين. ولم يكن التغيير فورياً في جميع الحالات كما كان الحال في أميركا اللاتينية، حيث غيرت اثنتا عشرة دولة حكوماتها أو أنظمتها في الفترة بين عامي 1930 و1931، منها عشرة تغييرات بفعل انقلابات عسكرية. ومع ذلك فإننا لا نجد في أواسط الثلاثينيات غير قلة من الدول التي لم تتغير

سياساتها تغيراً جوهرياً مما كانت عليه قبل «الانهيار». في أوروبا واليابان كان هناك تحرك صارخ نحو اليمين، باستثناء اسكندنافيا، إذ دخلت السويد عام 1932 نصف قرن من الحكم الاجتماعي ـ الديمقراطي، وإسبانيا، إذ أفسحت أسرة بوربون الملكية المجال لجمهورية تعيسة ثبت بعد ذلك أنها قصيرة الأجل. وسنتطرق إلى ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، ولكن ما ينبغي تأكيده هنا هو أن النصر شبه المتزامن للأنظمة القومية، ذات النزعة الحربية والطابع العدواني لدى دولتين عسكريتين كبيرتين ـ اليابان (1931) وألمانيا (1933) ـ إنما كان يمثل العاقبة السياسية الوخيمة بعيدة المدى لـِ «كساد كبير». لقد فُتحت بوابات الحرب العالمية الثانية على مصاريعها عام 1931.

لقد تعززت قوة اليمين الراديكالي، أثناء الفترة الأسوأ من «الانهيار» على الأقل، بسبب الانتكاسات الواضحة لليسار الثوري. وبدلاً من المبادرة بجولة أخرى من الثورة الاجتماعية، كما توقعت «الأممية الشيوعية»، فإن «الكساد» أفضى بالحركة الشيوعية الدولية، خارج نطاق الاتحاد السوفياتي، إلى حالة لا سابق لها من الوهن. ويعود جانب من ذلك في حقيقة الأمر إلى السياسة الانتحارية للكومنترن الذي لم يخطئ على نحو فادح في تقييم خطر «الاشتراكية الوطنية» في ألمانيا فحسب، بل انتهج كذلك سياسة عزلة فئوية تبدو، عند مراجعة الماضي، غير قابلة للتصديق إطلاقاً، وذلك عندما حدد أن عدوه الأساسي هو الحركة العمالية الجماهيرية المنظمة للأحزاب العمالية والاجتماعية ـ الديمقراطية (التي كانت توصف بالاجتماعية ـ الفاشية)[8]. في واقع الأمر، لم يكن قد بقي إلا أقل القليل مما

(8) يعود ذلك إلى عام 1933، عندما أصرت موسكو على أن يسحب الزعيم الشيوعي الإيطالي ب. توغلياتي (P. Togliatti) اقتراحاً مفاده أن الديمقراطية - الاجتماعية قد لا تكون هي الخطر الأساسي، في إيطاليا على الأقل. في تلك الفترة وصل هتلر فعلاً إلى السلطة. ولم يغير الكومنترن خطه هذا حتى 1934.

يمكن اعتباره حركة ثورية عالمية منظمة، شرعية أو غير شرعية، بعد أن أقدم هتلر على تدمير الحزب الشيوعي الألماني (KPD) الذي كان ذات يوم أمل موسكو بالثورة العالمية، وكان لايزال هو الأكبر والأعظم نفوذاً والأوسع انتشاراً بين فروع «الأممية». ولم يكن حتى الشيوعيون الصينيون، المطرودون من قواعد حرب العصابات الريفية التي كانت لهم، أكثر من قافلة تهرول على طريق «المسيرة الطويلة» إلى مواقع نائية آمنة تلجأ إليها. وفي أوروبا عام 1934، كان الحزب الشيوعي الفرنسي وحده هو الذي مازال يتمتع بحضور سياسي حقيقي. وأما في إيطاليا الفاشية، وبعد عشر سنوات من «المسيرة إلى روما»، وفي خضم الانهيار الدولي، فقد شعر **موسوليني** بما يكفي من الثقة ليطلق سراح بعض الشيوعيين المسجونين للاحتفال بتلك الذكرى (Spriano, 1969, p. 397). بيد أن ذلك كله كان سيتغير في غضون سنوات قليلة (انظر الفصل الخامس). ولكن تبقى الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي أن نتيجة «الانهيار» المباشرة، في جميع الأحوال في أوروبا، إنما كانت مخالفة تماماً لتوقعات الثوريين الاجتماعيين.

لم يقتصر هذا الانحسار على القطاع الشيوعي وحده؛ فمع انتصار هتلر اختفى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني عن الأنظار، فيما سقطت بعد ذلك بسنة واحدة الديمقراطية الاجتماعية النمساوية بعد مقاومة مسلحة قصيرة. وكان حزب العمال البريطاني قد وقع عام 1931، بدوره، ضحية لـِ «الانهيار»، أو بالأحرى ضحية لإيمانه بالمبادئ الاقتصادية المعهودة في القرن التاسع عشر، وغدت نقاباته التي فقدت نصف أعضائها منذ 1920 أضعف مما كانت عليه عام 1913. لقد كانت معظم الاشتراكيات الأوروبية تواجه المأزق وظهرها إلى الحائط.

غير أن الوضع بدا مختلفاً خارج أوروبا، فقد تحركت الأجزاء الشمالية من أميركا بصورة ملحوظة نحو اليسار، عندما بدأت

الولايات المتحدة في عهد رئيسها الجديد فرانكلين د. روزفلت (1933-1945)، بتجربة «برنامج جديد» راديكالي، كما أحيَت المكسيك، في ظل زعامة الرئيس لازارو كارديناس (Lazaro Cardenas) (1934 ـ 1940) الدينامية الأصلية للثورة المكسيكية المبكرة، وبخاصة في مسألة الإصلاح الزراعي. ونهضت كذلك حركات اجتماعية/ سياسية قوية في أرجاء كندا التي عصفت بها الأزمات، وبرزت حركة «**الضمان الاجتماعي**» و«**اتحاد الكومنولث التعاوني**»، وهو (الحزب الديمقراطي الجديد اليوم)، وكلاهما يساريان بمعايير الثلاثينيات.

ليس من السهل تحديد خصائص التأثيرات السياسية التي خلفها الانهيار في ما تبقى من دول أميركا اللاتينية، فإذا كانت حكوماتها أو أحزابها الحاكمة تتساقط كأوراق الخريف فلأن انهيار السعر العالمي لصادراتها الأساسية قد قصم أوضاعها المالية، وإن ذلك لا يعني أنها مالت جميعاً إلى وجهة واحدة. ومع ذلك، فقد سقط القسم الأكبر منها في أحضان اليسار لا اليمين، وإن لفترة وجيزة. ودخلت الأرجنتين عصر الحكم العسكري بعد فترة طويلة من الحكم المدني. ومع أن القادة من ذوي العقلية الفاشيّة من أمثال الجنرال أوريبورو (Oriburu) (1930 ـ 1932) سرعان ما نُحّوا جانباً، فإنها كانت تتجه إلى «اليمين»، حتى وإن كان اليمين التقليدي. ومن جهة **ثانية**، استغلت تشيلي «الانهيار» للإطاحة بواحد من حكامها الدكتاتوريين النادرين قبل عصر الجنرال بينوشيه (Pinochet)، وهو الجنرال كارلوس إيبانيز (Carlos Ibañez) (1927 ـ 1931)، واتجهت بشكل عاصف نحو اليسار. وقد شهدت تشيلي عام 1932 بالفعل «جمهورية اشتراكية» مؤقتة بزعامة الكولونيل الشهير مارمادوك غروف (Marmaduke Grove)، وطورت في ما بعد «جبهة شعبية» على النمط الأوروبي (انظر الفصل الخامس). وفي البرازيل، وضع «الانهيار» نهاية لحكم القلة «الأوليغاركية القديمة» في الجمهورية

للفترة الممتدة بين عامي 1889 و1930، ودفع إلى السلطة بغيتيليو فارغاس (Getulio Vargas) الذي كان أحسن وصف بأنه شعبي - قومي (انظر ص 135 من هذا الكتاب). لقد رسم تاريخ بلاده للسنين العشرين القادمة. وكان التحول في البيرو أقرب إلى اليسار بشكل واضح، مع أن أقوى الأحزاب الجديدة، وهو «حزب التحالف الثوري الشعبي الأميركي» (APRA) - ومن الأحزاب الناجحة القليلة ذات القاعدة العمالية على النمط الأوروبي في نصف الكرة الغربي(9) - قد أخفق في طموحاته الثورية (1930-1932). كذلك كان التغيير في كولومبيا أقرب ما يكون إلى اليسار. وقد نجح «الليبراليون» بزعامة الرئيس الإصلاحي المتأثر كثيراً بسياسة «الصفقة الجديدة» لروزفلت، في الوصول إلى الحكم بعد ثلاثين سنة من حكم المحافظين. كذلك كان التحول الراديكالي ملحوظاً بصورة أكبر في كوبا، حيث سمحت رعاية روزفلت لهذه المحمية الأميركية البحرية بالإطاحة بالرئيس الكوبي المكروه الغارق في الفساد، حتى بالمقاييس الكوبية السائده آنذاك.

وفي قطاع المستعمرات الواسع في العالم جلب «الانهيار» زيادة ملحوظة في النشاط المعادي للإمبريالية. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى انهيار أسعار السلع التي تعتمد عليها اقتصادات هذه السلع (أو على الأقل أموالها العامة وطبقاتها المتوسطة)، كما يعود جزئياً إلى أن البلدان الاستعمارية نفسها اندفعت إلى حماية زراعتها وعمالتها، بصرف النظر عن آثار مثل هذه السياسات على مستعمراتها. وباختصار، فإن البلدان الأوروبية التي كانت قراراتها الاقتصادية تتحدد في ضوء عوامل داخلية لم تستطع، على المدى الطويل، أن تجمع بين مصالح الإمبراطوريات من جهة ومجموعة لا حصر لها من مصالح المنتجين (Holland, 1985, p. 13) (انظر الفصل السابع).

(9) كان الحزبان الآخران هما الحزب الشيوعي في كل من تشيلي وكوبا.

لهذا السبب، ولّد «الانهيار» في معظم أرجاء عالم المستعمرات البداية الفعّالة لمشاعر السخط الاجتماعي والسياسي الوطني التي لا يمكن إلا أن تستهدف الحكومة (الاستعمارية)، حتى في الأماكن التي لم تظهر فيها الحركات القومية السياسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت القلاقل الاجتماعية قد بدأت في الظهور في كل من أفريقيا الغربية (البريطانية) ومنطقة الكاريبي، وانطلقت مباشرة من أزمة صادرات المحاصيل المحلية (الكاكاو والسكر). ولكن حتى في البلدان التي تطورت فيها الحركات المعادية للاستعمار، فإن سنوات الكساد زادت من حدة النزاع، وبخاصة في أوساط الجماهير التي حركتها الإهاجات السياسية. ثم إن تلك سنوات هي التي شهدت اتساع حركة «الإخوان المسلمون» في مصر (التي تأسست عام 1928) والحشد الثاني للجماهير الهندية من جانب غاندي (1931) (انظر الفصل السابع). ويمكن اعتبار انتصار المتطرفين الجمهوريين بزعامة دي فاليرا (De Valera) في الانتخابات الأيرلندية عام 1932 ردَّ فعلٍ متأخراً معادياً للاستعمار ضد الانهيار الاقتصادي.

ربما لا يوضح شمولية «الانهيار الكبير» وعمق تأثيره معاً غير هذه الإطلالة على الاضطرابات السياسية العالمية الفعلية التي خلفها، في غضون فترة تقاس بالأشهر أو ببضع سنوات، من اليابان إلى أيرلندا. ومن السويد إلى نيوزيلندا، ومن الأرجنتين إلى مصر. غير أن عمق تأثيراته ينبغي ألا يقاس فقط، أو بصورة رئيسة، بالآثار السياسية قصيرة الأجل، التي كانت، في هذه الحالة مؤثرة وشديدة الوقع. لقد كان الانهيار كارثة دمرت كل أمل بإحياء الاقتصاد والمجتمع كما كانا في القرن التاسع عشر المديد. وكانت الفترة بين عامي 1929 و1933 أخدوداً عميقاً لم يجعل العودة إلى عام 1913 أمراً مستحيلاً فحسب، بل لا يمكن التفكير فيه. لقد كانت الليبرالية المعهودة ميتة أو، كما يبدو، محكوماً عليها بالفناء. وأخذت ثلاثة خيارات بالتنافس الآن لتحقيق الهيمنة الفكرية ـ السياسية. وكانت الشيوعية الماركسية إحدى

هذه الخيارات. وكما قيل لـِ «الجمعية الاقتصادية الأميركية» نفسها عام 1938، فإن تنبؤات ماركس بدت حقيقة واقعة. والأكثر تأثيراً من ذلك أن الاتحاد السوفياتي بدا مُحصّناً ضد الكارثة. وكان الخيار الثاني يتمثل في رأسمالية لم تعد تتشبث بالإيمان بأفضلية الأسواق الحرة، واستُصلحت بنوع من الزواج غير الرسمي أو الارتباط الدائم مع الديمقراطية ـ الاجتماعية المعتدلة للحركات العمالية غير الشيوعية. وذلك هو الخيار الذي أثبت، بعد الحرب العالمية، أنه الأكثر فعالية. غير أنه، على المدى القصير، لم يكن برنامجاً واعياً أو سياسة بديلة بقدر ما كان مؤشراً على أنه، إذا ما انتهى الانهيار، فإن شيئاً كهذا ينبغي ألا يتكرر ثانية، أو أنه كان، في أحسن الحالات، يمثل استعداداً للتجريب استلزمه الإخفاق الواضح لليبرالية السوق الحرة الكلاسيكية. ولذلك كانت السياسة الاجتماعية ـ الديمقراطية للسويد بعد عام 1932، كما يرى واحد من كبار مهندسيها، وهو غونار ميردال (Gunnar Myrdal)، ردَّ فعلٍ واعياً لإخفاقات المبدأ الاقتصادي المتعارف عليه الذي سيطر، في جميع الأحوال، على الحكومة العمالية البريطانية الكارثية في الفترة بين عامي 1929 و1931. وكانت النظرية البديلة لإفلاس اقتصادات السوق الحرة لاتزال في طور النمو والتطور. إذ لم ينشر إلا عام 1936 مؤلَّفُ كينز: (*General Theory of Employment, Interest and Money*)، وهو الإسهام الأكثر تأثيراً في هذه النظرية. ولم تتبلور حتى الحرب العالمية الثانية وما بعدها، ممارسة حكومية بديلة على شكل توجيه وإدارة اقتصادية على الصعيد الكلي استناداً إلى حساب الدخل الوطني، مع أن الحكومات والهيئات العامة الأخرى في الثلاثينيات كانت تنظر بصورة متزايدة إلى الاقتصاد الوطني نظرة كلية، مع تقدير حجم الإنتاج أو الدخل الكلي[10]. وربما كانت في تلك

---

(10) من أوائل الحكومات التي فعلت ذلك حكومتا الاتحاد السوفياتي وكندا عام 1925. وفي عام 1939 كان لدى تسع دول إحصاءات حكومية رسمية للدخل الوطني. وكان لدى=

الأثناء تراقب ما يجري في الاتحاد السوفياتي.

أما الخيار **الثالث** فكان **الفاشية** التي حولها الانهيار إلى حركة عالمية. والأهم من ذلك، إلى خطر عالمي. وقد استفادت الفاشية في صورتها الألمانية (**الاشتراكية الوطنية**) من جميع التقاليد الفكرية الألمانية التي كانت (خلافاً للتقاليد النمساوية) معادية للنظريات الكلاسيكية الجديدة لليبرالية الاقتصادية التي غدت هي النهج الدولي المتبع منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. كما استفادت من حكومة شرسة عقدت العزم على التخلص من البطالة بأي ثمن. وينبغي القول إنها تعاملت مع «الانهيار الكبير» بأسرع وأنجح مما فعله أي طرف آخر (وكان سجل الفاشية الإيطالية أقل وقعاً). على أن ذلك لم يكن عنصر الجاذبية الأساسي الوحيد فيها في أوروبا التي عيل صبرها إلى حد كبير. ومع تعاظم المد الفاشي مع «الانهيار الكبير»، بات واضحاً بصورة متزايدة أن حالة التقهقر أو الانهيار في «عصر الكارثة» ذاك لم تصب السلام والاستقرار الاجتماعي والاقتصاد فحسب، بل شملت كذلك المؤسسات السياسية والقيم الفكرية لمجتمع القرن التاسع عشر البورجوازي الليبرالي. وهذه هي السيرورة التي سنتحّول إلى مناقشتها الآن.

= «عصبة الأمم» تقديرات تتعلق بـ 26 دولة. وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أصبحت التقديرات متوفرة لـ 39 دولة، ثم لـ 93 دولة في أواسط الخمسينيات. ومنذ ذلك الحين، أصبحت أرقام الدخل الوطني، التي لا علاقة لها بسبل المعيشة اليومية للناس إلا من بعيد، معياراً للدول المستقلة، مثلها في ذلك كمثل الأعلام الوطنية.

الفصل الرابع

سقوط الليبرالية

تطالعنا في النازية ظاهرة يبدو أن من المتعذر إخضاعها للتحليل العقلاني. في ظل قيادة زعيم كان يتحدث بلهجة يوم الحساب عن السيطرة على العالم أو تدميره، ونظام قام على أيديولوجيا مقيتة تماماً تنطلق من الكراهية العنصرية، خَطّطت للحرب واحدةٌ من أكثر دول أوروبا تقدماً على الصعيدين الثقافي والاقتصادي، وأضرمت ناراً جائحة عمّت العالم قتلت نحو خمسين مليوناً من البشر، واقترفت الفظائع ـ التي بلغت ذروتها بالقتل الجماعي المُمَكْنَن للايين من اليهود ـ بصورة وحجم يتحديان الخيال. وفي مواجهة أوشفيتز، تبدو قدرات المؤرخ التفسيرية واهية تماماً.

إيان كيرشاو ((Ian Kershaw 1993)، ص 3 ـ 4).

أن تموت من أجل الوطن، من أجل فكرة!... كلا، فذلك مجرد اختيار.

حتى في الجبهة، فإن القتل شيء... والموت لا شيء، إنه لا وجود له. وليس بوسع امرئ أن يتخيل موته. والقتل هو الشيء. إنه الحدود التي ينبغي عبورها. أجل، إن الفعل المحسوس ناجم عن

إرادتك أنت. إن بوسعك من خلاله أن تجعل إرادتك تعيش في شخص آخر.

من رسالة بعث بها أحد المتطوعين الشباب من أجل الجمهورية الاجتماعية الفاشية للفترة بين عامي 1943 و1945 (Pavone, 1991, p. 431).

I

بين جميع التطورات في «عصر الكارثة»، ربما كانت الصدمة الأكبر التي أصابت من ظلوا على قيد الحياة من القرن التاسع عشر تتمثل في جميع الأحوال في انهيار قيم الحضارة الليبرالية ومؤسساتها التي كان تطورها خلال ذاك القرن من المسلّمات في الأجزاء «المتقدمة» والأجزاء «الآخذة بالتقدم» في العالم. وقد تضمنت هذه القيم التوجس من الدكتاتورية والحكم المطلق، والالتزام بالحكم الدستوري في ظل حكومات ومجالس تمثيلية منتخبة بحرية وتضمن حكم القانون؛ ومنظومة مقبولة من حريات المواطنين وحقوقهم، بما فيها حرية التعبير، والنشر، والتجمع. وينبغي أن تستهدي الدولة والمجتمع بقيم العقل والنقاش العام، والتربية، والعلم وقابلية الارتقاء بالوضع الإنساني (لا بلوغ مرتبة الكمال بالضرورة). وقد بدا واضحاً أن هذه القيم قد حققت تقدماً طوال القرن، وكان مقدراً لها أن تواصل التقدم. وآية ذلك أن آخر دولتين من دول الحكم المطلق في أوروبا، وهما روسيا وتركيا، قدمتا تنازلات إزاء الحكم الدستوري عام 1914، بل إن إيران استعارت دستوراً من بلجيكا. وقبل عام 1914، لم تتحدَّ هذه القيم إلا القوى التقليدية، مثل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، بإقامة المتاريس الدفاعية الدغمائية ضد قوى الحداثة المتفوقة، ومن جانب بعض المفكرين المتمردين المنذرين بنهاية العالم، وبخاصة من تحدَّر منهم من «عائلات راقية» ومن المراكز الثقافية الراسخة، وكانوا، بالتالي، على نحو ما، من مكوّنات الحضارة التي يتحدَّونها، وكذلك من جانب قوى

الديمقراطية التي كانت، على العموم، ظاهرة جديدة ومقلقة (انظر **عصر الإمبراطورية**). لقد كان جهل هذه الجماهير وتخلفها، والتزامها بالإطاحة بالمجتمع البورجوازي من طريق الثورة الاجتماعية، واللاعقلانية البشرية الكامنة التي كان من السهل استغلالها من قِبل الغوغائيين، نقول إن هذه جميعها كانت، مدعاة للفزع. غير أن أشد هذه الحركات الجماهيرية الديمقراطية الجديدة خطراً، وبصورة مباشرة، كانت الحركات الاشتراكية العمالية، التي التزمت كل الالتزام، نظرياً وعملياً، بقيم العقل، والعلم، والتقدم، والتربية، والحرية الفردية. وكانت ميدالية الأول من أيار/ مايو التي أصدرها الحزب الاجتماعي الديمقراطي قد طبعت صورة كارل ماركس على أحد وجهيها، وتمثال الحرية على وجهها الآخر. وكان تحديها موجهاً إلى الاقتصاد، وليس إلى الحكم الدستوري والقانون المدني. ولم يكن من السهل احترام حكومة يرأسها فكتور أدلر (Victor Adler)، أو أوغست بيبل (August Bebel)، أو جان جوريس (Jean Jaurès) بوصفها نهاية «الحضارة كما نعرفها». غير أن مثل هذه الحكومات كانت، حتى ذلك الحين، بعيدة المنال.

والواقع أن مؤسسات الديمقراطية الليبرالية قد تقدمت سياسياً، وبدا أن اندلاع البربرية في 1914-1918 قد عجّل بهذا التقدم. وباستثناء روسيا السوفياتية، كانت الأنظمة التي بزغت من الحرب العالمية الأولى، الجديدة والقديمة على حد سواء، أنظمة برلمانية تمثيلية منتخبة، أساساً، بما فيها حتى تركيا. وكانت أوروبا، غرب الحدود السوفياتية تتألف عام 1920 من مثل هذه الدول كلياً. بل إن استحداث الحكومة الدستورية الليبرالية، وانتخابات المجالس التمثيلية و/أو الرؤساء كانت بحلول ذلك الوقت قد شملت تقريباً عالم الدول المستقلة، مع أن علينا أن نتذكر أن قيام نحو خمس وستين دولة مستقلة في فترة ما بين الحربين كان في أساسه ظاهرة أوروبية وأميركية؛ ذلك أن ثلث سكان العالم كانوا يعيشون تحت حكم

استعماري. والدول الوحيدة التي لم تعرف انتخابات من أي نوع في الفترة بين عامي 1919 و1947 كانت أشبه بمستحاثات سياسية متحجرة معزولة، مثل أثيوبيا ومنغوليا ونيبال والعربية السعودية واليمن. وثمة خمس دول أخرى عرفت انتخاباً واحداً خلال تلك الفترة، ولكنها لم تبد توجهاً قوياً نحو الديمقراطية الليبرالية، وهي أفغانستان والصين في عهد الكومنتانغ وغواتيمالا، وبارغواي، وتايلاند (سيام آنذاك). غير أن مجرد وجود الانتخابات كان، بحد ذاته، دليلاً على بعض التغلغل على الأقل للأفكار السياسية الليبرالية، ولو نظرياً على الأقل. غير أننا، بطبيعة الحال، لا نود الإيحاء بأن مجرد وجود الانتخابات أو تكرارها يبرهن على أكثر من ذلك، فلا إيران التي شهدت ستة انتخابات بعد عام 1930، ولا العراق الذي شهد ثلاثة انتخابات، يمكن أن يعتبرا من قلاع الديمقراطية.

ومع ذلك، فإن الأنظمة الانتخابية التمثيلية كانت متوفرة بصورة كافية. غير أن السنين العشرين بين مسيرة موسوليني إلى روما وذروة نجاح المحور في الحرب العالمية الثانية قد شهدت تراجعاً كارثياً متعاظماً ومتسارعاً للمؤسسات السياسية الليبرالية. وبين عام 1918 و1920، حُلَّت المجالس التشريعية أو عُطِّلت في بلدين أوروبيين. وتكرر ذلك في العشرينيات في ست دول، وفي الثلاثينيات في تسع دول، فيما دمّر الاحتلال الألماني السلطة الدستورية في خمس دول أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية. وبكلمة موجزة، كانت الدول الأوروبية الوحيدة ذات المؤسسات السياسية الدستورية المناسبة التي عملت من دون انقطاع بين الحربين هي بريطانيا، وفنلندا، ودولة أيرلندا الحرة، والسويد، وسويسرا.

وفي الأميركيتين، أي المنطقة الأخرى للدول المستقلة، كان الوضع خليطاً من عناصر شتى، ولكنه لا يكاد يوحي بتقدم عام للمؤسسات الديمقراطية. فقائمة الدول الدستورية الدائمة وغير

التسلطية في نصف الكرة الغربي كانت قصيرة لا تشمل غير كندا، وكولومبيا، وكوستاريكا، والولايات المتحدة، و«سويسرا جنوب أميركا» المنسية الآن ذات الديمقراطية الحقيقية وهي الأروغواي. وكل ما يسعنا قوله في هذا السياق أن الحركات ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية كانت تميل أحياناً إلى اليسار وأخرى إلى اليمين. أما بالنسبة إلى بقية العالم، الذي كان يتألف معظمه من مستعمرات، وبالتالي لم يكن ليبرالياً بحكم التعريف، فقد كان بعيداً من الدساتير الحرة، لأنه، ببساطة، لم يكن يعرفها حتى ذلك الحين. وفي اليابان، رحل النظام الليبرالي المعتدل ليحل محله نظام قومي ـ عسكري عام 1930/ 1931. واتخذت تايلاند بعض الخطوات التجريبية على طريق الحكم الدستوري، أما تركيا فقد تولى السلطة فيها في بداية العشرينيات العسكري التقدمي وداعية التحديث كمال أتاتورك الذي لم يكن من النوع الذي يسمح للانتخابات بالوقوف في طريقه. وفي القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأستراليا، كانت أستراليا ونيوزيلندا وحدهما تتمتعان بديمقراطية دائمة، أما غالبية دول جنوب أفريقيا فقد كانت خارج نطاق دستور البيض تماماً.

وبعبارة موجزة، كانت الليبرالية السياسية تتقهقر بشكل كامل طيلة «عصر الكارثة»، وتراجع هذا التسارع بحدة بعد أن أصبح أدولف هتلر مستشاراً لألمانيا عام 1933. وعلى نطاق العالم كله ربما كان هناك ما ينوف على خمس وثلاثين حكومة دستورية منتخبة في عام 1920 (وهذا يعتمد على كيفية تصنيفنا لبعض دول أميركا اللاتينية). وفي عام 1938، لم يبق إلا سبع عشرة دولة بهذه الصفة، ثم تناقص عددها عام 1944 إلى اثنتي عشرة دولة من بين دول العالم الأربع والستين. لقد كان التيار الذي يسير معه العالم واضحاً.

وجدير بنا أن نتذكر أن تهديد المؤسسات الليبرالية إنما كان، حصرياً، من جانب اليمين السياسي. في الفترة بين عامي 1945

و1989، كان يُفترض، بصورة بديهية تقريباً أن هذا التهديد كان سيأتي أساساً من جانب الشيوعية. وحتى ذلك الحين، كانت عبارة «التوتالية» قد ابتكرت أصلاً لوصف الفاشية الإيطالية أو لتصف الفاشية نفسها بها. وطبقت فعلاً على تلك الأنظمة فحسب، فروسيا السوفياتية (ثم الاتحاد السوفياتي منذ عام 1922) كانت معزولة وغير قادرة أو راغبة في نشر الشيوعية، حتى بعد صعود نجم ستالين. وتوقفت كذلك الثورة الاجتماعية في ظل الزعامة اللينينية (أو أي زعامة أخرى) عن الانتشار بعد أن انحسرت الموجه الأولية في أعقاب الحرب. وتحولت الحركات الاجتماعية ـ الديمقراطية (الماركسية) إلى حركات تحافظ على الدولة بدلاً من أن تكون قوى انقلابية، وأصبح ولاؤها للديمقراطية لا يحتمل الشك. وفي معظم البلدان كان شيوعيو الحركات العمالية أقلية، وحيثما كانوا أقوياء، كانوا في معظم الأحوال مقموعين أو على وشك أن يكونوا كذلك. وكان الخوف من الثورة الاجتماعية، ودور الشيوعيين فيها، حقيقة واقعة إلى درجة كافية، وهو ما بينته الموجة **الثانية** من الثورة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. ولكن على مدى السنين العشرين من التراجع الليبرالي، لم يُطح اليسار بنظام واحد يمكن أن يسمى ليبرالياً ديمقراطياً[1]. لقد جاء الخطر، حصرياً، من جانب اليمين. ولم يكن اليمين يمثل خطراً على الحكم الدستوري والتمثيلي فحسب، بل كان يمثل أيضاً خطراً أيديولوجياً على الحضارة الليبرالية بحد ذاتها، وكان يشكل حركة عالمية محتملة تجعل من وصفها بـ «الفاشية» وصفاً غير مناسب وغير كافٍ.

إنه وصف غير كاف لأن جميع القوى التي أطاحت بالأنظمة

(1) المثال الأقرب إلى محاولات الإطاحة تلك كان ضم إستونيا إلى الاتحاد السوفياتي عام 1940، فقد مر هذا البلد البلطيقي الصغير بسنوات من الحكم التسلطي، ثم عاد بعدها ثانية إلى الحكم الدستوري الديمقراطي.

الليبرالية كانت فاشية. وهو وصف في غير محله، لأن الفاشية في شكلها الإيطالي الأصلي أولاً، ثم في شكلها الألماني الذي تجلى في الاشتراكية الوطنية، كانتا هما مصدر الإلهام والدعم للقوى المعادية للإمبريالية، وقد أضفتا على اليمين الدولي شعوراً بالثقة التاريخية؛ حيث بدا في الثلاثينيات وكأنهم يمثلون موجة المستقبل. وعلى حد تعبير واحد من الخبراء في هذا الشأن: «لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون دكتاتوريو أوروبا الشرقية الملكيون، والبيروقراطيون، والضباط، وفرانكو (في إسبانيا)، مجرد محاكاة هزلية للفاشية» (Linz, 1975, p. 206).

كانت القوى التي أطاحت بالأنظمة الليبرالية ـ الديمقراطية ثلاثة أنواع، هذا إذا استثنينا النمط التقليدي الشائع للانقلابات العسكرية في أميركا اللاتينية الذي يتولى فيه سدة الحكم دكتاتوريون أو زعماء (caudillos) لم يكونوا يمثلون أي نزعة سياسية مميزة قبل الانقلاب. لقد كانت جميعها ضد الثورة الاجتماعية، وكان ما يجمعها هو رد الفعل ضد الإطاحة بالنظام الاجتماعي القديم بين عامي 1917 و1920. وكانت بمجموعها سلطوية ومعادية للمؤسسات السياسية الليبرالية، وإن كان ذلك يعود لأسباب براغماتية نفعية أكثر مما يعود إلى أسباب مبدئية. وقد تقوم الأنظمة الرجعية القديمة الطراز بحظر بعض الأحزاب، وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية، ولكنها لا تحظر الأحزاب كافة. وبعد الإطاحة بجمهورية السوفيات قصيرة الأجل عام 1919، فإن الأميرال هورثي (Horthy)، رئيس ما أسماه مملكة هنغاريا، التي لم يعد لديها مَلك ولا أسطول حربي بحري، حكم دولةً سلطوية بقيت برلمانية، بالمعنى الأوليغاركي الذي ساد في القرن الثامن عشر، إلا أنها غير ديمقراطية. ومالت هذه القوى الرجعية إلى إيثار العسكريين وتعزيز قوات الشرطة، أو فئات من الرجال القادرين على ممارسة القمع الجسدي لأن هؤلاء هم حصنها الحصين ضد المحاولات الرامية إلى الإطاحة بها. وكان تأييد اليمين

لها أمراً جوهرياً لتمكينها من الوصول إلى السلطة، كما إنها، جميعاً، كانت ذات نزعة قومية. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى مشاعر السخط المعادية للقوى الأجنبية، والحروب الخاسرة، والإمبراطوريات العاجزة، كما يعود إلى أن التلويح بالأعلام الوطنية كان طريقاً إلى الشرعية والشعبية معاً. ومع ذلك كله، كانت ثمة فروق عديدة.

لم يكن لدى المستبدين أو المحافظين من الطراز العتيق ـ من أمثال الأميرال هورثي، والمارشال مانرهايم (Mannerheim) في فنلندا، الذي كسب الحرب الأهلية بين البيض والحمر في فنلندا المستقلة حديثاً، والكولونيل، ثم الماريشال، بيلسودسكي (Pilsudski)، محرر بولندا، والملك ألكسندر (Alexander) ملك صربيا ثم يوغوسلافيا الموحدة حديثاً، والجنرال فرانشيسكو فرانكو (Francisco Franco) في إسبانيا ـ أي جدول أعمال أيديولوجي خاص، إلا معاداة الشيوعية والأهواء التقليدية لطبقتهم. وكان من الممكن أن يجدوا أنفسهم حلفاء لألمانيا الهتلرية وللحركات الفاشية في بلادهم، لولا أن جميع قطاعات اليمين السياسي في فترة ما بين الحربين كانت تعتبر أن ما كان قائماً بين تلك الأطراف هو تحالف «طبيعي». ولابدّ أن الاعتبارات الوطنية كانت تتقاطع مع تلك التحالفات. إن ونستون تشرشل، «المحافظ» اليميني المتشدد، ولكن غير التقليدي قد عبّر في تلك الفترة عن بعض التعاطف مع إيطاليا موسوليني، ولم يستطع أن يحمل نفسه على دعم الجمهورية الإسبانية ضد قوات الجنرال فرانكو، ولكن تهديد ألمانيا لبريطانيا جعل منه بطلاً للاتحاد المعادي للفاشية. ومن ناحية أخرى، كان يمكن لهذه الأنظمة والتيارات الرجعية القديمة أن تواجه في بلادها معارضة من جانب الحركات الفاشية بالفعل، وأحياناً من طريق تأييد جماهيري جوهري.

أما النمط الثاني لليمين فقد أفرز ما سّمي بـ «الدوْلانيّة العضوية» (organic statism) (Linz, 1975, pp. 277, 306-313) أو الأنظمة المحافظة التي لا تدافع عن النظام التقليدي بقدر ما تتعمد إعادة خلق

مبادئها كوسيلة لمقاومة كل من الفردانية الليبرالية وتحدي العمال والاشتراكية. ويقف خلفها وُطانٌ وحنينٌ أيديولوجي للعصور الوسطى ذات المجتمع الإقطاعي، حيث كان يُعترف بالطبقات أو الفئات الاقتصادية، مع استبعاد الاحتمالات المرعبة للصراع الطبقي بسبب القبول والتسليم بالتسلسل الهرمي الاجتماعي، والإقرار بأن لكل فئة أو «طبقة» اجتماعية دوراً تضطلع به في مجتمع عضوي مؤلف من الجميع، وينبغي الاعتراف به كياناً جماعياً. وتمخض ذلك عن ضروب متنوعة من النظريات «التعاونية» حلت محل الديمقراطية الليبرالية من طريق تمثيل فئات المصالح الاقتصادية والمهنية. ومع أنها توصف أحياناً بالتشاركية «العضوية» أو الديمقراطية. فإنها كانت، في الواقع، مرتبطة على الدوام بالأنظمة التسلطية والدول القوية التي تُحكم فوقياً من قِبل البيروقراطيين أو التكنوقراطيين في المقام الأول. وقد درجت على الدوام على تقييد أو إلغاء الديمقراطية الانتخابية (القائمة على الإصلاحات التعاونية، حسب تعبير رئيس الوزراء الهنغاري الكونت بيثلين (Beithlen) (Ranki, 1971). ونجد أوضح الأمثلة على هذه الدول التشاركية في بعض البلدان الكاثوليكية الرومانية، ومنها البرتغال في عهد البرفيسور أوليفيرا سالازار (Oliveira Salazar)، الأطول عمراً بين الأنظمة الأوروبية اليمينية المعادية لليبرالية (1927-1974)، وكذلك النمسا في الفترة الممتدة بين لحظة القضاء على الديمقراطية وغزو هتلر (1934-1938)، وكذلك إسبانيا فرانكو إلى حد ما.

وعلى الرغم من ذلك، فحتى لو كانت لمثل هذه الأنظمة الرجعية أصول ومنابع إلهام أقدم من الفاشية ومختلفة عنها أحياناً، فليس بوسعنا أن نضع خطاً واضحاً يفصل بين الاثنين، إذ كان لكليهما عدو واحد مشترك، هذا إذا لم يكن لهما أهداف واحدة مشتركة كذلك. من هنا، فإن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، التي كانت رجعية بصورة عميقة لا محيد عنها وفقاً للمواقف المعتمدة

رسمياً من قِبل مجلس الفاتيكان عام 1870، لم تكن فاشية، بل إنها كانت، حُكماً، معادية للفاشية من حيث معاداتها للدول العلمانية ذات المطامع التوتالية. ومع ذلك، فإن مفهوم «الدولة التشاركية» التي تمثلت تماماً في الدول الكاثوليكية قد تبلور بمزيد من التفاصيل في الدوائر الفاشية (الإيطالية). مع أن الأخيرة كانت تقترب من التقاليد الكاثوليكية وتستلهم جملة مصادر أخرى. والواقع أن هذه الأنظمة كانت بالفعل تدعى أحياناً بـ «الفاشية الإكليريكية». وكان من الممكن أن يولد الفاشيون في الدول الكاثوليكية مباشرة في أحضان الكاثوليكية المعهودة، كما هو الحال بالنسبة إلى الحركة الملكية (Rexist) التي تزعمها البلجيكي ليون ديغريل (Leon Degrelle). غير أن غموض موقف الكنيسة إزاء عنصرية هتلر كان في أغلب الأحيان من الأمور المعروفة، وكذلك المساعدات الجمة التي قدمها بعد الحرب أشخاص من داخل الكنيسة، بل وفي مواقع مهمة أحياناً، للاجئين النازيين أو الفاشيين من مختلف الأنواع، وبينهم متهمون بارتكاب جرائم حرب فظيعة. ولم تكن الكنيسة ترتبط مع الرجعيات القديمة فحسب، بل مع الفاشيين كذلك، في الكراهية المشتركة لـ «تنوير» القرن الثامن عشر، والثورة الفرنسية وكل ما كان في رأي الكنيسة منبثقاً عنها؛ كالديمقراطية والليبرالية، وبطبيعة الحال «الشيوعية الملحدة» في المقام الأول.

لقد كانت الحقبة الفاشية في الواقع نقطة انعطاف في تاريخ الكاثوليكية. ويعود ذلك، إلى حد كبير، إلى أن تماهي الكنيسة مع «اليمين» ـ الذي كان هتلر وموسوليني أبرز دعاته على الصعيد الدولي ـ قد خلق مشكلات أخلاقية جوهرية للكاثوليك ذوي التوجهات الاجتماعية، فضلاً عن المشكلات السياسية الجوهرية ـ مع تقهقر الفاشية نحو هزيمة حتمية ـ للهيئات الكهنوتية التي لم تكن معادية للفاشية بما فيه الكفاية. وفي الاتجاه المعاكس، فإن معاداة الفاشية، أو حتى مجرد المقاومة الوطنية للغازي الأجنبي للكاثوليكية

الديمقراطية (الديمقراطية المسيحية) قد اكتسبت الشرعية للمرة الأولى داخل الكنيسة. وظهرت على الوجود أحزاب سياسية قادرة على حشد الأصوات الكاثوليكية الرومانية، على أساس براغماتي، في بلدان كان فيها الكاثوليك أقلية ذات شأن، وذلك للدفاع عن مصالح الكنيسة ضد الدول العلمانية، كما كان الحال في ألمانيا وهولندا. وقد رفضت الكنيسة تقديم تنازلات للسياسات الديمقراطية والليبرالية في البلدان الكاثوليكية رسمياً، على الرغم من أنها كانت قلقة تماماً من نهوض الاشتراكية الملحدة وتمثل هذا الرفض في الابتكار الراديكالي الذي سعت فيه، عام 1891، إلى صياغة سياسة اجتماعية[2] تؤكد على ضرورة إعطاء العمال استحقاقهم مع المحافظة على قدسية العائلة والملكية الخاصة، **ولكن ليس** على الرأسمالية بالصورة التي كانت عليها. ووفر ذلك أول موطئ قدم للكاثوليك الاجتماعيين أو لغيرهم ممن كانوا يستعدون لتنظيم صيغ للدفاع عن العمال، كالاتحادات العمالية الكاثوليكية، التي مالت بفعل هذه الأنشطة إلى الجانب الأكثر ليبرالية من الكاثوليكية. وباستثناء إيطاليا، حيث سمح البابا بينيديكتوس الخامس عشر ((1914) Benedict XV) بظهور الحزب الشعبي (popular) (الكاثوليكي) بعد الحرب العالمية الأولى، إلى أن دمرته الفاشية، فإن الكاثوليك الديمقراطيين والاجتماعيين ظلوا من الناحية السياسية أقليات هامشية. وكان تقدم الفاشية في الثلاثينيات هو الذي دفع بهم إلى الظهور للعلن، ومع ذلك فإن الكاثوليك الذين

---

(2) تجلى ذلك في التعميم البابوي المسمّى «حول المستجدات» (*Rerum Nevarum*) عام 1891. وبعد أربعين سنة من صدور هذا التعميم، لم يكن من قبيل المصادفة أن يستكمل ويتعزز، في خضم «الكساد الكبير» بـ «التعميم الأربعيني البابوي» [الذي أصدره البابا بيوس الحادي عشر عام 1931]، ومازال يمثل حجر الزاوية لسياسة الكنيسة الاجتماعية حتى اليوم. ونتبين ذلك في «التعميم المئوي» الذي أصدره البابا يوحنا بولس الثاني عام 1991 بمناسبة الذكرى المئوية لصدور التعميم الأول «عصر المستجدات». غير أن موازين التنديد الدقيقة كانت متباينة تبعاً للسياق السياسي.

أعلنوا مساندتهم للجمهورية الإسبانية كانوا عصبة صغيرة ولكنها متميزة فكرياً. وقد انحاز تأييد الكاثوليك بصورة كاسحة إلى جانب فرانكو. وكانت «المقاومة» التي برّروها على أساس من الروح الوطنية لا العقائدية، هي التي منحتهم الفرصة، والنصر هو الذي مكنهم من اغتنامها. على أن انتصارات «الديمقراطية المسيحية» السياسية في أوروبا، وفي أجزاء من أميركا اللاتينية بعد عدة عقود، إنما كانت تنتمي لفترة لاحقة. وفي الفترة التي سقطت فيها الليبرالية، هلّلت الكنيسة، مع بعض الاستثناءات النادرة، لسقوطها.

II

بقيت لدينا الحركات التي يمكن أن تدعى، بحق، بالفاشية. وكانت أولاها هي الفاشية الإيطالية التي أعطت الظاهرة اسمها، وهي من صنع الصحفي الاشتراكي الرافض، بينيتو موسوليني (Benito Mussolini) لذي ينسب اسمه الأول إلى الرئيس المكسيكي المعادي للإكليروس، بينيتو خواريز (Benito Juárez)، الذي جسد معاداة البابوية في موطنه في أقليم **رومانا** (Romagna). وقد اعترف هتلر نفسه بأنه يحترم موسوليني وأنه مدين له، حتى عندما تولى الضعف والعجز كلاً من موسوليني وإيطاليا الفاشية في الحرب العالمية الثانية. ومقابل ذلك، أخذ موسوليني عن هتلر، وفي فترة متأخرة، النزعة اللاسامية التي كانت غائبة تماماً عن حركته قبل عام 1938، بل غائبة تماماً عن تاريخ إيطاليا منذ وحدتها[3]. غير أن الفاشية الإيطالية

(3) في معرض تكريم مواطني موسوليني، ينبغي التنويه بأن الجيش الإيطالي رفض خلال الحرب رفضاً قاطعاً تسليم اليهود لإبادتهم على يد الألمان أو تسليم أي شخص آخر في المناطق التي احتلها الإيطاليون، وبخاصة جنوب شرق فرنسا وأجزاء من البلقان. وعلى الرغم من أن الإدارة الإيطالية لم تُبدِ قدراً ملحوظاً من الحماس حول هذه المسألة، فإن نحو نصف السكان اليهود، وهم قلة أصلاً، قد قُضي عليهم، وقتل بعضهم، لا كضحايا، بل كمناضلين ضد الفاشية (Steinberg, 1990; Hughes, 1983).

وحدها لم تكتسب الكثير من الجاذبية على الصعيد الدولي، مع أنها حاولت أن تُلهم أو تمول حركات مماثلة في أماكن أخرى، ومارست بعض النفوذ في أوساط غير متوقعة، كما حدث بالنسبة إلى فلاديمير جابوتينسكي (Vladimir Jabotinsky)، المؤسس السابق للحركة «التحريفية» الصهيونية التي حكمت إسرائيل في ظل مناحيم بيغن (Menachem Begin) في سبعينيات القرن العشرين.

لم يكن ليتسنى للفاشية أن تصبح حركة عامة لولا انتصار هتلر في ألمانيا في وقت مبكر من عام 1933. والواقع أن جميع الحركات الفاشية التي علا نجمها خارج إيطاليا، إنما برزت بعد وصوله إلى السلطة، وكان من أبرزها حركة «**الصليب السهمي**» الهنغارية التي نالت 25 بالمائة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات في هنغاريا (1939)، و«**الحارس الحديدي**» الرومانية التي كان التأييد لها أكبر من ذلك. أما الحركات التي كانت تتلقى التمويل الفعلي الكامل من موسوليني، مثل حركة **أوستاشي** (Ostashi) الإرهابية الكرواتية بزعامة **أنتي بافيليتش** (Ante Pavelich)، فإنها لم تترسخ شعبياً وظلت فاشية عقائدياً حتى الثلاثينيات، عندما تحول جانب منها إلى تلقي الإيعاز والتمويل من ألمانيا. يضاف إلى ذلك أنه لولا انتصار هتلر في ألمانيا، فإن فكرة الفاشية لم تكن لتتطور كحركة عالمية، وكجناح يميني تابع لبرلين مثلما كانت الشيوعية الدولية تابعة لموسكو. ولم يتمخض ذلك عن نشوء حركة ذات خطر، بل أدى، أثناء الحرب العالمية الثانية إلى بروز أعداد من المتحمسين أيديولوجياً المتعاونين مع ألمانيا في أوروبا المحتلة. وعند هذا الحد، رفض كثيرون من صفوف اليمين التقليدي المتطرف، مهما كانوا مغرقين في الرجعية، الانخراط في هذه الحركة، ولاسيّما في فرنسا: لقد كانوا إما قوميين أو لا شيء، بل إن بعضهم انضم إلى المقاومة. يضاف إلى ذلك أن الفاشية، من دون المكانة الدولية لألمانيا كقوة عالمية ناجحة ومتعاظمة، لم تكن لتمارس ذاك القدر من التأثير خارج أوروبا، ولم

يكن الحكام الرجعيون غير الفاشيين يرغمون أنفسهم على ارتداء زي المتعاطفين مع الفاشية؛ وذلك ما فعله سالازار البرتغال حين زعم عام 1940 أنه وهتلر «يرتبطان بأيديولوجيا واحدة» (Delzell, 1970, p. 348).

ليس من السهل تبيّن السمات المختلفة المشتركة للفاشية ـ بعد 1933 ـ غير الشعور العام بالهيمنة الألمانية. إن النظرية لم تكن الجانب القوي للحركات التي كرست فقدان العقل والحكمة، وتفوّق الغريزة والإرادة. لقد استقطبت هذه الحركات كل أنواع المنظّرين الرجعيين في بلدان ذات حياة فكرية عريقة ونشطة ـ وكانت ألمانيا مثالاً واضحاً في هذه الناحية ـ بيد أن هؤلاء كانوا إضافات زخرفية لا عناصر بنيوية للفاشية. وقد كان بوسع موسوليني أن يستغني عن فيلسوفه المحلي، جيوفاني جينتيلي (Giovanni Gentile). وربما لم يكن هتلر يعرف شيئاً أو يأبه لتأييد الفيلسوف هايدغر (Heidegger)، فالفاشية لم يكن ممكناً تعريفها بأنها شكل معين من أشكال تنظيم الدولة، كالدولة التشاركية مثلاً لأن النازية الألمانية سرعان ما فقدت اهتمامها بمثل هذه الأفكار، وبخاصة بعد أن بدأت تتضارب مع فكرة «الجماعة الشعبية الواحدة غير المنقسمة» (Volks gemeinschaft). وحتى في هذه الحالة، فقد ظل عنصر أساسي كالعنصرية في ما يبدو غائباً عن الفاشية الإيطالية أول الأمر. وعلى النقيض من ذلك بالطبع، فإن الفاشية كما رأينا، قد تبنت النزعات القومية، والمعادية للشيوعية، والمناوئة لليبرالية مع عناصر أخرى غير فاشية في اليمين. واشترك كثير من هذه التيارات مع الفاشية في تفضيلها السياسة التي تلجأ إلى العنف في الشارع، وبخاصة في أوساط المجموعات الفرنسية الرجعية غير الفاشية.

كان الفارق الرئيس بين الفاشية واليمين غير الفاشي هو أن الفاشية ترعرعت من خلال حشد الجماهير من الأدنى. وكانت تنتمي

أساساً إلى حقبة السياسة الشعبية والديمقراطية التي استنكرتها الرجعيات التقليدية، وحاول دعاة «الدولة العضوية» تجاوزها. لقد تفاخرت الفاشية، حتى بعد توليها السلطة، باستنفار الجماهير، وحافظت على دلالاتها الرمزية بالاستمرار في إقامة المنصات الجماهيرية ـ مسيرات **نورمبرغ**، والجماهير في ميدان **فنيسيا** (Piazza Venezia) تشخص بأبصارها إلى إيماءات موسوليني في شرفته ـ وذلك ما فعلته الحركات الشيوعية. لقد كان الفاشيون ثوريي الثورة المضادة؛ في خطبهم الطنانة، وفي نداءاتهم التي تتوجه إلى من اعتبروا أنفسهم ضحايا في المجتمع، وفي دعوتهم إلى التحول الكامل للمجتمع، وحتى في تبنّيهم المتعمد لشعارات وأسماء الثوريين الاجتماعيين؛ وهو ما يتجلى بوضوح في حزب هتلر: حزب العمال الاشتراكيين القومي بعلمه الأحمر (المعدّل) واعتبار اليوم الأول من أيار، الذي كان قد تبناه الحمر، كيوم عطلة رسمية في عام 1933.

وبالمثل، فإن الفاشية، على الرغم من تركيزها في بلاغياتها الخطابية كذلك على العودة إلى الماضي التقليدي، ومن الدعم الذي تلقته من طبقات من الشعب، كانت تفضل بالفعل أن تطمس القرن الماضي برمته لو استطاعت، إلا أنها لم تكن بالمعنى الحقيقي للكلمة حركة تقليدية مثل حركة **الكارليين** (Carlists) في إقليم **نافارا** (Navarra)، على سبيل المثال، التي شكلت إحدى الدعامات الرئيسة المساندة لفرانكو في الحرب الأهلية، أو حملات غاندي من أجل العودة إلى المغازل اليدوية والمُثُل القروية. لقد أكدت الفاشية كثيراً من القيم التقليدية، ولكنها اقتصرت على قيم معينة. فقد شجبت التحرر الليبرالي ـ لأن المرأة ينبغي أن تبقى في البيت وتنجب الكثير من الأطفال. وكانت كذلك تتوجس شراً من التأثير التخريبي للثقافة الحديثة، وبخاصة الفنون الحداثية التي وصفها الاشتراكيون القوميون الألمان بِـ «البلشفية الثقافية» المنحطة. ولم تتوجه الحركات الفاشية

الأساسية ـ الإيطالية والألمانية ـ إلى الحراس التاريخيين للنظام المحافظ، الكنيسة والملك، بل سعت، على العكس من ذلك، إلى اقتلاعهما والاستعاضة عنهما بمبدأ غير تقليدي في القيادة تجسد في رجال عصاميين اكتسبوا الشرعية بالتأييد الجماهيري والأيديولوجيات العلمانية، وعبادة الفرد أحياناً.

لقد كان الماضي الذي دعوا إليه نتاجاً مصطنعاً، وتقاليدهم أمراً مخترعاً، بل إن عنصرية هتلر لم تكن درة العقد النقية في سلسلة من الأنساب ووشائج القربى التي لا تشوبها شائبة ـ على غرار ما يفعله الأميركيون حين يكلفون خبراء الأنساب بإثبات انتسابهم إلى أحد الفرسان في **سافولك** [بريطانيا] في القرن السادس عشر، بل كانت تنتمي إلى تُرَّهات ما بعد الداروينية في أواخر القرن التاسع عشر، التي ادّعت (وحظيت في ألمانيا بالقبول) استنادها إلى علم المورثات، أو، تحديداً، إلى فرع الجينات التطبيقية (علم تحسين النسل) (eugenics) الذي كان يحلم بخلق إنسان من عرق متفوق من طريق السلالات المنتقاة وإبادة السلالات غير الصالحة. (ولقيت هذه المزاعم، مع الأسف، كل الدعم في ألمانيا). وحتى عام 1898، لم يكن ثمة اسم لذاك العرق الذي كان مُقدراً له من خلال هتلر أن يهيمن على العالم إلى أن وصفه أحد الأنثروبولوجيين بمصطلح «**نورْديّ**» (Nordic). ولما كانت الفاشية، من حيث المبدأ، مناوئة لتراث «التنوير» والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، فإنها لم تستطع أن تؤمن رسمياً بالحداثة والتقدم، ولكنها لم تجد صعوبة في الجمع بين منظومة جنونية من المعتقدات والحداثة التقنية في المسائل العلمية، إلا في الحالات التي كانت تُعطَّل فيها قاعدة البحث العلمي لأسباب أيديولوجية (انظر الفصل الثامن عشر). لقد كانت الفاشية تزهو بعدائها لليبرالية. وأثبتت قدرتها على الجمع، دون صعوبة، بين معتقدات مهووسة حول العالم، وسيطرة محكمة على التقنية الرفيعة المعاصرة. وقد أصبحنا أكثر إلماماً بهذه الظاهرة في أواخر القرن

العشرين جراء استخدام الجماعات الأصولية لأسلحة التلفاز وحملات جمع المعونات المالية المبرمجة حاسوبياً.

بيد أن من الضروري أن نوضح الكيفية التي تم بها الجمع بين القيم المحافظة، وأساليب الديمقراطية الجماهيرية، والأيديولوجيا المبتكرة لهمجية لاعقلانية ترتكز في جوهرها إلى النزعة القومية. لقد ظهرت مثل هذه الحركات غير التقليدية لليمين الراديكالي في عدة بلدان أوروبية في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل إزاء الليبرالية (أي التعجيل بالتحوّل المجتمعي من طريق الرأسمالية) والحركات الاشتراكية للطبقة العمالية الصاعدة، وبصورة أعم، كرد فعل على موجات الأجانب التي كانت تكتسح العالم في أضخم هجرات جماعية عرفها التاريخ حتى يومنا هذا. لقد هاجر الرجال والنساء على السواء، لا عبر المحيطات والحدود الدولية فحسب، بل كذلك من الريف إلى المدينة، ومن إقليم إلى آخر داخل البلد الواحد، أو، بإيجاز، من «الموطن» إلى أرض الغرباء، أو كغرباء في موطن أناس آخرين. لقد غادر نحو خمسة عشر شخصاً من أصل كل مئة بولندي بلادهم نهائياً طلباً للرزق، بالإضافة إلى نصف مليون مهاجر في السنة بصفة مهاجرين موسميين انضمت أغلبيتهم الساحقة، كما فعل غيرهم من المهاجرين، إلى الطبقات العاملة في البلدان التي دخلوها. وفي أواخر القرن التاسع عشر، ترعرعت عقدة كراهية الأجانب على نطاق واسع ومهدت السبيل، في القرن العشرين، لنشأة العنصرية ـ أي لحماية الأعراق الوطنية النقية من التلوث أو حتى الاختلاط بالأعراق الغازية الدون ـ إنسانية. ولا يقتصر قياس قوة هذه النزعة العنصرية بالخوف من الهجرة البولندية فحسب، وهي التي دفعت الباحث الاجتماعي الليبرالي الألماني ماكس فيبر (Max Weber) إلى إظهار تأييد مؤقت لِـ «رابطة الشعوب الجرمانية»، بل تقاس كذلك بالحملة المحمومة المتعاظمة ضد الهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة. وهو ما أدى، في النهاية، أثناء الحرب العالمية الأولى

وبعدها، بدولة «تمثال الحرية» إلى إغلاق حدودها في وجه من كان «التمثال» قد نُصِب للترحيب بهم.

كانت الرابطة المشتركة بين هذه الحركات هي انتشار السخط في أوساط الناس العاديين في مجتمع طحنهم بين مطرقة الأعمال التجارية الضخمة من جهة وسندان الحركات العمالية الجماهيرية الصاعدة من جهة ثانية. وربما كانت قد حرمتهم، على الأقل، من المكانة اللائقة التي احتلوها واعتقدوا أنهم يستحقونها في النظام الاجتماعي، أو من الوضع الاجتماعي في مجتمع ديناميّ شعروا أن لهم حقاً في أن يطمحوا إليه. وقد وجدت هذه العواطف التعبير المتميز عنها في معاداة السامية، التي بدأت ببروز حركات سياسية معيّنة قائمة على كراهية اليهود في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في عدة بلدان. وكان اليهود منتشرين في كل مكان تقريباً، ومهيأين لتجسيد كل ما هو كريه ومقيت في عالم مجحف، ناهيك بالتزامهم بأفكار «التنوير» والثورة الفرنسية التي حررتهم. وذلك هو ما جعلهم محط الأنظار. لقد كانوا رمزاً للرأسمالي/المموّل المكروه؛ أو للإهاجيّ الثوري، وللنفوذ المتآكل لـِ «المثقفين المُنبتّين» ولوسائل الإعلام الجديدة، وللمنافسة ـ التي لا يمكن إلا أن تكون غير عادلة ـ التي أعطتهم حصة غير متكافئة من فرص العمل في بعض الاختصاصات التي تستلزم التحصيل العلمي وللأجنبي والغريب. ولا يفوتنا هنا أن نذكر الفكرة السائدة بين المسيحيين التقليديين حول قتل اليهود ليسوع المسيح.

شاعت كراهية اليهود على نطاق واسع بالفعل في العالم الغربي، كما إن الالتباس كان بالفعل يكتنف وضعهم في مجتمع القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإن استعداد العمال المضربين، حتى وإن كانوا أعضاء في حركات عمالية غير عنصرية، لمهاجمة أصحاب الحوانيت اليهود، ووصف مستخدميهم باليهود (وهذا الوصف

صحيح إلى حد ما في مناطق واسعة من أوروبا الوسطى والشرقية)، ينبغي ألا يدفعنا إلى اعتبارهم اشتراكيين وطنيين أصلاء. لقد كان عداء الفلاحين للسامية في شرق أوروبا، حيث كان اليهودي، لأغراض عملية، هو صلة الوصل بين معيشة الفلاح والاقتصاد الخارجي الذي يعتمد عليه، بالتأكيد أكثر ديمومة وتفجراً، وقد تفاقم بعد أن أصبحت المجتمعات الريفية السلافية أو الهنغارية أو الرومانية أكثر تشنجاً جراء الهزات الزلزالية التي أصابت العالم المعاصر وتعذر عليها فهمها. وفي أوساط هؤلاء الناس الغافلين، كان ثمة ميل إلى تصديق ما يشيع من روايات عن يهود ضحّوا بالأطفال المسيحيين، وكانت لحظات الانفجار الاجتماعي توطئة لقيام المذابح التي شجع عليها الرجعيون في الإمبراطورية القيصرية، ولاسيّما بعد اغتيال القيصر ألكسندر الثاني عام 1881 على يد الثوار الاجتماعيين. ونتلمس هنا طريقاً مباشراً يصل ما بين العداء العميق المتأصل للسامية وإبادة اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية. ومن المؤكد أن عداء الأوساط الشعبية للسامية قد وضع الأسس لقيام حركات فاشية شرق أوروبية - وفي مقدمتها «**الحرس الحديدي**» الرومانية و«**الصليب السهمي**» الهنغارية - الساعية إلى إيجاد قاعدة شعبية بنفسها. وفي جميع الأحوال، كانت هذه الصلة في الأراضي الجغرافية التابعة لإمبراطوريتي **الهابسبرغ** و**رومانوف** أوضح بكثير مما كانت في الرايخ الألماني، حيث كانت معاداة السامية في الريف ومناطق المحافظات، على قوتها وعمق جذورها، أقل عنفاً؛ بل يمكن القول إنها أكثر تسامحاً. وقد دهش اليهود الذين فروا من فيينا المحتلة حديثاً عام 1938 إلى برلين لغياب العداء للسامية في الشارع. غير أن العنف جاء هنا بمرسوم من أعلى، كما حدث في تشرين الثاني/ نوفمبر (Kershaw, 1983). ومع ذلك لم يكن ثمة مقارنة بين وحشية تلك المذابح العرقية المدبرة العرضية والمتقطعة، وما سيأتي بعد جيل. إن حفنة من قتلى عام 1881، وأربعين أو خمسين آخرون في مذبحة

كيشينيف (Kishenev) عام 1903، قد أثارت، بحق، غضب العالم. في الأيام التي سبقت تقدم الهمجية، لم يكن من الممكن التساهل حول هذا العدد من الضحايا في عالم كان يتوقع من الحضارة أن تمضي فيه قدماً؛ بل إن المذابح المدبرة الأكبر حجماً التي رافقت انتفاضات الفلاحين الجماعية في ثورة 1905 الروسية كانت، بمقاييس المرحلة التالية، مجرد أحداث عرضية متواضعة، إذ لم يتجاوز مجموع عدد القتلى ثمانمئة شخص. ويمكن مقارنة ذلك بنحو 3800 يهودي قتلوا في **فيلنيوس** (فيلنا) على يد الليتوانيين في ثلاثة أيام عام 1941 مع غزو الألمان للاتحاد السوفياتي، وقبل أن تدخل أعمال الإبادة المنهجية حيّز التنفيذ.

إن الحركات الجديدة لليمين الراديكالي التي استهدفت، ثم حولت جذرياً، تقاليد التعصب القديمة تلك، إنما توجهت إلى المجموعات المتوسطة والدنيا بشكل خاص من المجتمعات الأوروبية. وقد صاغها، نظرياً وبلاغياً، المثقفون القوميون الذين برزت تياراتهم في تسعينيات القرن التاسع عشر. وولد مفهوم «القومية» ذاته في ذلك العقد لوصف أولئك الناطقين الجدد باسم الرجعية. وكان للنزعة النضالية لدى الطبقات المتوسطة والدنيا دور في أنشطة اليمين الراديكالي، وبخاصة في البلدان التي لم تسيطر فيها أيديولوجيات الديمقراطية والليبرالية، أو في أوساط الطبقات التي لم تعتنق مثل هذه الأيديولوجيات، وبشكل خاص في البلدان التي لم تمر بثورة فرنسية أو ما يماثلها. والواقع أن الهيمنة العامة التي مارستها الثورية في البلدان الليبرالية الغربية ـ بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة ـ قد حالت دون ظهور أي حركات فاشية جماهيرية ذات شأن. ومن الخطأ أن نخلط بين عنصرية «الشعبويين الأميركيين» أو شوفينية «الجمهوريين الفرنسيين» والفاشية الأم، لأن الشعبويين والجمهوريين كانوا يمثلون حركتين يساريتين.

غير أن ذلك لم يكن يعني أن الغرائز القديمة لم تعد، مع انحسار سيطرة الحرية والمساواة والإخاء، قادرة على ربط نفسها بشعارات سياسية جديدة. ولا شك في أن نشطاء الصليب المعقوف «**سواستيكا**» (Swastika) في الألب النمساوي قد نشأوا في أوساط المهنيين في الأرياف بالدرجة الأولى ـ من الجراحين البيطريين والمساحين وأمثالهم ـ ممن كانوا ليبراليين محليين، وأقلية متعلمة ومتحررة في بيئة يسيطر عليها النفوذ الفلاحي الكهنوتي. وعلى نحو مشابه، فإن التشرذم الذي أصاب الحركات العمالية البروليتارية الكلاسيكية والاشتراكية في ما بعد في القرن العشرين قد أطلق الشوفينية والعنصرية الغريزية في أوساط العديد من العمال اليدويين من عقالها. ومع أن هذه الأوساط لم تكن حتى ذلك الحين محصنة ضد مثل هذه العواطف، فإنها ترددت آنذاك في التعبير عنها علنياً، من قبيل الولاء للأحزاب المعادية عاطفياً للتعصب. ومنذ ستينيات القرن، برزت عقدة كراهية الأجانب الغربية والعنصرية السياسية بين طبقات العمال اليدويين بشكل خاص. أما الفاشية فإنها، في العقود التي أمضتها في الحاضنات، كانت تنتمي إلى أشخاص لم تتسخ أيديهم بالعمل.

ظلت الطبقات المتوسطة والشرائح الدنيا منها هي العمود الفقري لمثل هذه الحركات طيلة عصر نهوض الفاشية. وذلك ما لا ينكره، بصورة جدية، حتى المؤرخون الحريصون على مراجعة الإجماع حول كل التحليلات تقريباً المتصلة بمساندة النازيين بين عامي 1930 و1980 (Childers: 1983; 1991, pp. 8, 14-15). ولنأخذ مجرد حالة واحدة من الاستقصاءات العديدة حول عضوية مثل هذه الحركات وتأييدها في النمسا بين الحربين. كان من الاشتراكيين الوطنيين الذين انتخبوا كمستشاري منطقة في فيينا عام 1932، 18 بالمائة من ذوي الأعمال الحرة، و56 بالمائة من ذوي الياقات البيض من موظفي المكاتب والقطاع العام، و14 بالمائة من ذوي الياقات

الزرق. وكان من بين النازيين الذين انتخبوا في خمس جمعيات خارج فيينا في السنة نفسها 16 بالمائة من ذوي الأعمال الحرة والمزارعين، 51 بالمائة من موظفي المكاتب وأمثالهم، و10 بالمائة من ذوي الياقات الزرق (Larsen [et al.], 1978, pp. 766-767).

ولا يعني ذلك أن الحركات الفاشية لم تكن قادرة على كسب تأييد جماهيري حقيقي بين الكادحين الفقراء، فتأييد حركة «**الحرس الحديدي**» الرومانية، مهما كان تركيب كوادرها، إنما جاء من صفوف الفلاحين الفقراء. وكانت الهيئة الانتخابية لحركة «**الصليب السهمي**» الهنغارية من بين صفوف الطبقة العاملة بالدرجة الأولى (لأن الحزب الشيوعي كان غير شرعي، كما إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي كان صغير الحجم دائماً، فقد كان يدفع ثمن تسامحه من قبل نظام **هورثي**). وبعد هزيمة الديمقراطية الاجتماعية النمساوية عام 1934، طرأ تحول ملحوظ في أوساط العمال باتجاه الحزب النازي، وبخاصة في المناطق الريفية النمساوية. يضاف إلى ذلك أنه ما إن ترسخ حكم الفاشية بشرعية علنية، كما حدث في إيطاليا وألمانيا، حتى انضمت إلى صفوف الأنظمة الجديدة أعداد من العمال الشيوعيين والاشتراكيين السابقين أكثر بكثير مما تعترف به تقاليد «اليسار». وكان من الطبيعي مع ذلك، أن يتكثف وجود الدعامات الرئيسة للحركات الفاشية داخل طبقات المجتمع الوسطى، لأنها قد واجهت المتاعب في استقطاب العناصر التقليدية بالفعل في المجتمع الريفي (إلا إذا كانت معززة بتأييد مؤسسات مثل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، كما كان الحال في كرواتيا)، ولأن الأعداء الألداء للأيديولوجيات والأحزاب كانوا يتماهون مع طبقات عاملة منظمة.

أما مدى انتشار الدعوة الفاشية الأصلية داخل الطبقة المتوسطة، فهو مسألة فيها نظر. ومن المؤكد أن دعوتهم كانت قوية في أوساط الشباب من الطبقة المتوسطة، ولاسيّما طلاب الجامعة في القارة

الأوروبية ممن اشتهروا بوقوفهم في صفوف اليمين المتطرف. وقد كان ثلاثة عشر بالمائة من أعضاء الحركة الفاشية الإيطالية عام 1921 (أي قبل «المسيرة إلى روما») من الطلاب. وفي ألمانيا، كان ما يتراوح بين خمسة وعشرة بالمائة من مجموع الطلاب أعضاء في الحزب منذ وقت مبكر يعود إلى 1930، عندما لم تكن الغالبية العظمى من نازيّي المستقبل قد بدأت تهتم بهتلر بعد (Kater, 1985, p. 467; Noelle/ Neumann, 1967, p. 196). وكان ثمة تمثيل لعنصر الضباط السابقين من الطبقة الوسطى، كما سنرى، وهم الفئة التي جسدت الحرب الكبرى، بكل شناعاتها، وكانت بالنسبة إليهم قمة الإنجاز الشخصي. أما مستقبل حياتهم المدنية بعد ذلك، فسيكون أقرب إلى الانزلاق إلى الحضيض. وبطبيعة الحال، كانت تلك الشرائح من الطبقات الوسطى المحبطة مهيأة بشكل خاص للدعوة إلى العمل النشط.

وبصورة عامة، فإن جاذبية اليمين الراديكالي أضحت هي الخطر الأقوى والأكبر الذي يتهدد أوضاع الفئات المهنية في الطبقة الوسطى بعد أن لحق التصدع ثم الانهيار بالإطار الذي كان يفترض فيه أن يحافظ على التماسك في نظامهم الاجتماعي. في ألمانيا أدت الضربة المزدوجة المتمثلة في «التضخم العظيم» الذي خفض قيمة العملة حتى الصفر، و«الكساد الكبير» الذي أعقبه، إلى تعاظم النزعات الراديكالية حتى في شرائح وفئات من الطبقة الوسطى، مثل موظفي الدولة ذوي المناصب المتوسطة والعليا، الذين كانوا يتمتعون بالأمن الوظيفي، وكانوا، في ظروف أقل تنغيصاً، سيواصلون حياتهم كمواطنين وطنيين محافظين على الطراز القديم، يشعرون بالحنين إلى أيام القيصر وليام، ولكنهم مستعدون لأداء واجبهم في جمهورية يرأسها **الفيلد مارشال هندنبرغ** (Hendenburg)، لولا أن هذه الجمهورية كانت، وبصورة واضحة، تتداعى تحت أقدامهم. لقد كان أغلب الألمان اللامُسيَّسين في فترة ما بين الحربين يتوقون إلى

إمبراطورية **وليام**. وفي فترة متأخرة من ستينيات القرن العشرين، أعرب أغلب السكان في ألمانيا الغربية عن اعتقادهم بأن أفضل الأزمنة في التاريخ الألماني هي **الآن** ـ وذلك أمر مفهوم تماماً ـ بينما أفاد 42 بالمائة ممن كانت أعمارهم تزيد على الستين بأن الفترة التي سبقت عام 1914 كانت، في نظرهم، أفضل من الفترة الراهنة، وذلك مقابل 42 بالمائة أشادوا بما حققته لهم **المعجزة الاقتصادية** (Wirtschaftwunder) (Noelle/Neumann, 1967, p. 196). وكان الناخبون من بورجوازيي الوسط واليمين قد هربوا بأعداد ضخمة إلى الحزب النازي بين عامي 1930 و1932. غير أن هؤلاء لم يكونوا هم بُناة النازية.

كانت هذه الطبقات الوسطى المحافظة، بطبيعة الحال، مؤيدة محتملة للفاشية، هذا إذا لم تكن قد تحولت إليها بالفعل بسبب الطريقة التي رُسمت بها خطوط المعركة السياسية بين الحربين. وقد بدا من الواضح أن تهديد المجتمع الليبرالي، بكل ما ينطوي عليه من قيم، إنما يأتي حصراً من جانب «اليمين»، وأن تهديد النظام الاجتماعي يأتي من اليسار. وأفراد الطبقة المتوسطة يختارون سياستهم وفقاً لمخاوفهم. وكان المحافظون التقليديون يتعاطفون عادة مع الغوغائيين الفاشيين ويستعدون للتحالف معهم ضد العدو الأكبر. كانت الفاشية الإيطالية تتمتع بسمعة جيدة إلى حد ما في العشرينيات وحتى في الثلاثينيات، إلا في الأوساط الليبرالية واليسارية. وعلى حد تعبير **جون بوكان** (John Buchan)، المحافظ البريطاني البارز وكاتب روايات الرعب: «لم يكن العقد بالنسبة إلى التجربة الفاشية الجريئة عقداً مثمراً في الإدارة البناءة للدولة» ولم تكن كتابة قصص الرعب، مع الأسف، تروق اليساريين أو تلائم معتقداتهم (Graves/ Hodge, 1941, p. 248). وجاء هتلر إلى السلطة بتحالف اليمين التقليدي الذي قام **هتلر** بابتلاعه في ما بعد. وأدخل فرانكو في الجبهة الوطنية جماعة «الكتائب» (*Falange*) الذين لم يكن لهم شأن يذكر آنذاك،

لأن ما كان يمثله كان اتحاد اليمين بأكمله ضد أشباح عامي 1789 [الثورة الفرنسية] و1971 [الثورة الروسية]، اللتين لم يستطع أن يميز إحداهما عن الأخرى بصورة دقيقة. وكان محظوظاً لأنه لم يشارك فعلياً في الحرب العالمية الثانية إلى جانب هتلر، غير أنه أرسل قوة من المتطوعين هي «الفرقة الزرقاء» لتقاتل الشيوعيين الملحدين جنباً إلى جنب مع الألمان. ومن المؤكد أن الماريشال بيتان (Pétain) لم يكن متعاطفاً مع الفاشية أو النازية. ومما يزيد من صعوبة التمييز بعد الحرب بين الفاشيين الفرنسيين المخلصين والمتعاونين مع ألمانيا من جهة، والأطراف المؤيدة بشكل رئيس لنظام **فيشي** (Vichy) التابع للماريشال بيتان من جهة ثانية، أن الفارق بينهما لم يكن واضحاً. إن الذين كان آباؤهم يكنون الكراهية لِـ **دريفوس** ولليهود و«الجمهورية العاهرة» ـ وكان بعض شخصيات فيشي من التقدم في السن بحيث استطاعوا فعل ذلك ـ قد ضاعت ملامحهم بصورة غير محسوسة في ملامح المتحمسين لأوروبا الهتلرية.

وباختصار، فإن التحالف «الطبيعي» لليمين في فترة ما بين الحربين كانت تتراوح بين المحافظين التقليديين عبر الرجعيات القديمة والحواشي النائية للوباء الفاشي. وكانت القوى التقليدية للاتجاه المحافظ والمضاد للثورة قوية ولكنها خاملة. وقد أمدتها الفاشية بالقدرة الدينامية، كما أمدتها، في أغلب الأحيان، بنموذج مثالي للانتصار على مسببات الفوضى، ولعل هذا هو الأهم. (ألم تكن الحجة التي أصبحت مضرب الأمثال لصالح إيطاليا الفاشية، أن «موسوليني جعل القطارات تسير في أوقاتها»؟). ومثلما أن دينامية الشيوعيين اجتذبت اليسار المفتقر إلى القيادة والتوجيه بعد عام 1933، فإن نجاح الفاشية، وبخاصة بعد أن استولى الاشتراكيون الوطنيون على السلطة في ألمانيا، جعل هذه الحركة تبدو وكأنها موجة المستقبل. والواقع أن دخول الفاشية المشهود، ولكن الوجيز، إلى المسرح السياسي في بريطانيا العظمى المحافظة آنذاك، دون

غيرها من الدول، إنما يشير على مدى «تأثير» هذا الأثر الاستعراضي. لقد كان تحويلها لواحد من أبرز سياسيي الأمة وكسبها لتأييد واحد من أكبر أباطرة صحافتها أهم بكثير من تخلي السياسيين المحترمين سريعاً عن حركة السير أوسوالد موسلي (Sir Oswald Mosley)، كما إن صحيفة **الديلي ميل** (*Daily Mail*) لصاحبها **اللورد روثرمير** (Lord Rothermere)، سرعان ما تخلت عن تأييدها لـ «الاتحاد البريطاني للفاشيين». ذلك أن بريطانيا كانت لاتزال تعتبر، عالمياً، وبحق، نموذجاً للاستقرار السياسي والاجتماعي.

III

كان نهوض اليمين الراديكالي بعد الحرب العالمية الأولى، بلا شك، استجابة لخطر الثورة الاجتماعية، بل لواقعها ولواقع قوة الطبقة العاملة بصورة عامة، ولثورة أكتوبر واللينينية بصورة خاصة. ومن دون هذه التطورات لم تكن ستقوم للفاشية قائمة؛ فعلى الرغم من أن المتطرفين اليمينيين الغوغائيين كانوا عدائيين وذوي أصوات عالية سياسياً في عدد من بلدان أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر، فإنهم كانوا منضبطين على الدوام قبل عام 1914. وربما كان المدافعون عن الفاشية على حق عند هذا الحد بالاعتقاد أن لينين هو الذي أنجب موسوليني وهتلر. بيد أنه من غير المشروع مطلقاً أن نبرىء البربرية الفاشية بالزعم بأنها جاءت بوحي من البربريات المزعومة التي انطوت عليها الثورة الروسية وتقليداً لها، وذلك ما فعله بعض المؤرخين الألمان في الثمانينيات (Nolte, 1987).

غير أنه لابدّ من التحوّط بوضع إيضاحين مهمين للأطروحة القائلة بأن الردّة اليمينية كانت في الأصل رداً على اليسار الثوري: فهذه الأطروحة، من جهة، تقلل من شأن تأثير الحرب العالمية الأولى في قطاع مهم من الجنود القوميين أو الشباب، ممن ينتمي معظمهم إلى الطبقة الوسطى والشرائح الدنيا منها، ممن تولاهم

السخط بعد تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 جراء ضياع فرصتهم لتحقيق البطولة. إن من كان يسمى «جندي خط الجبهة» (Frontsoldat) قد أدى دوراً بالغ الأهمية في أسطورة حركات اليمين الراديكالي ـ وكان هتلر واحداً من تلك الفئة ـ كما إن هذه الأسطورة قدمت كتلة أساسية من الفرق الأولى من القوميين المتطرفين الجسورين، مثل الضباط الذي اغتالوا الزعيمين الشيوعيين الألمانيين: كارل ليبكنخت، وروزا لوكسمبورغ في بداية عام 1919، وفرقة **سكوادريستي** (Squadristi) الإيطالية و**فراي كوربس** (*Freikorps*) الألمانية. لقد كان 57 بالمائة من الفاشيين الأوائل من رجال الجيش سابقاً. وكانت الحرب العالمية الأولى، كما رأينا، آلة لإشاعة التوحّش والتغوّل في العالم، وقد استبشر هؤلاء الرجال وهللوا لإتاحة الفرصة لهم لإطلاق وحشيتهم البهيمية الكامنة من عقالها.

إن الالتزام القوي لليسار، من الليبراليين فصاعداً، بالحركات المعادية للحرب وللنزعة العسكرية، وكذلك النفور الجماهيري الواسع ضد ما سببته الحرب العالمية الأولى من قتل جماعي، قد دفعت الكثيرين إلى الاستهانة بظهور أقلية كانت تجربتها القتالية، حتى في ظروف 1914-1918، محورية وعميقة الدلالة، مع أنها أقلية صغيرة نسبياً، ولكنها كبيرة العدد. وكانت البزة والانضباط العسكريان والتضحية ـ بالذات وبالآخرين ـ والدم، والسلاح، والسطوة، هي العناصر التي تجعل حياة الرجولة جديرة بالعيش. لم تكتب الكثير من الكتب حول الحرب، مع أن واحداً أو اثنين قد فعلوا ذلك (وبخاصة في ألمانيا). وكان هؤلاء المقاتلون، على غرار رامبو (Rambo) مجندين طبيعيين آنذاك لصالح اليمين الراديكالي.

أما التوضيح الضروري **الثاني** فهو أن هجمة اليمين لم تكن ضد البلشفية بحد ذاتها، بل كانت ضد جميع الحركات، وخاصة الطبقة العاملة المنظمة، التي كانت تهدد النظام القائم للمجتمع أو يمكن أن

تكون مسؤولة عن انهياره. وكان لينين رمزاً لهذا التهديد لا للواقع الفعلي القائم الذي لم يكن. في رأي معظم السياسيين، يتجسد في الأحزاب العمالية الاشتراكية التي كان زعماؤها على درجة من الاعتدال، بل في الارتفاع المفاجئ لقوة الطبقة العاملة، وبالثقة والراديكالية التي أعطت الأحزاب الاشتراكية القديمة زخماً سياسياً جديداً، وجعلت منها في الواقع الدعائم التي لم يمكن للدول الليبرالية الاستغناء عنها. ولم يكن من قبيل المصادفة في السنوات التي تلت الحرب مباشرة أن يلبَّى المطلب الأساسي للدعاة الاشتراكيين منذ 1889، في كل مكان تقريباً من أوروبا؛ وهو تحديد مدة العمل في اليوم بثماني ساعات.

كان ما أفزع المحافظين هو الخطر الكامن في تعاظم قوة العمال، لا في تحول زعماء الاتحادات العمالية وخطباء المعارضة إلى وزراء في الحكومة، على الرغم من مرارة ذلك. لقد كان هؤلاء، بحكم التعريف، ينتمون إلى «اليسار». وفي عصر الفوران الاجتماعي، لم يكن ثمة خط واضح يفرقهم عن البلاشفة، بل إن كثيراً من الأحزاب الاشتراكية كان يسعدها أن تنضم إلى الشيوعيين في السنوات التي تلت الحرب مباشرة لو أن هؤلاء لم يرفضوا التحاقها بهم. ولم يكن الشخص الذي اغتاله موسوليني بعد «المسيرة إلى روما» من زعماء الحزب الشيوعي، بل كان الاشتراكي ماتيوتي (Matteotti). وربما كان اليمين التقليدي يرى في روسيا الملحدة تجسيداً لكل ما هو شر في العالم، ولكن انتفاضة الجنرالات عام 1936 لم تكن موجهة ضد الشيوعيين، بحد ذاتهم، لأنهم إنما كانوا يمثلون الجانب الأصغر من «الجبهة الشعبية» (انظر الفصل الخامس). لقد كانت موجهة ضد النهوض الشعبي المفاجئ الذي كان، حتى الحرب الأهلية، يميل إلى تفضيل الاشتراكيين والفوضويين. من هنا، فإن الزعم بأن لينين وستالين كانا من مسوغات بزوغ الفاشية ليس إلا مبرراً استرجاعياً لاحقاً للواقع التاريخي.

ومع ذلك، فإن ما ينبغي تفسيره هو الكيفية التي حققت بها الهجمة اليمينية بعد الحرب العالمية الأولى انتصاراتها الحاسمة في صورة الفاشية. إن الحركات المتطرفة لأقصى اليمين كانت موجودة قبل عام 1914، وكانت قومية ومعادية للأجانب بصورة هستيرية مُمجدة للحرب والعنف، ومتعصبة وميالة إلى البطش، ومعادية لليبرالية، ومعادية للديمقراطية، ومعادية للبروليتارية، ومعادية للاشتراكية، ومعادية للعقلانية، تحلم بالدم والتراب والعودة إلى القيم التي تتصدى لها الحداثة. وكان لها بعض النفوذ السياسي في إطار اليمين السياسي، وفي بعض الأوساط الفكرية، ولكن لم تكن لها السيطرة أو اليد العليا في أي موقع.

كان انهيار الأنظمة القديمة ومعها الطبقات الحاكمة، والآليات التي تضمن لها القوة، والنفوذ والهيمنة، هو ما أتاح لهذه الحركات فرصتها بعد الحرب العالمية الأولى. وحيثما كانت هذه المكونات تعمل في ظل نظام سليم، لم تكن ثمة حاجة إلى الفاشية. إنها لم تحقق تقدماً في بريطانيا، على الرغم من الفورات العصبية القصيرة التي لاحظناها آنفاً. وظل «اليمين التقليدي المحافظ» قابضاً على زمام الأمور. كما أنها لم تحقق تقدماً مجدياً في فرنسا حتى بعد هزيمة عام 1940. ومع أن اليمين الراديكالي الفرنسي التقليدي ـ «حركة العمل الفرنسي» (*Action Française*) الملكية وحركة الكولونيل لاروك «**الصليب الناري**» (*Croix de Feu*) ـ كان مستعداً لضرب اليساريين، إلا أنه لم يكن فاشياً بمعنى الكلمة، بل إن بعض عناصره التحقت بالمقاومة.

ومرة أخرى، لم تكن ثمة حاجة للفاشية حيثما استطاعت طبقة أو مجموعة حاكمة قومية أن تتسلم زمام السلطة في البلدان المستقلة حديثاً. وقد يكون هؤلاء الرجال رجعيين أو قد يختارون حكومة متسلطة، لأسباب سنناقشها لاحقاً، ولكننا سنجانب الصواب إذا

وصمنا بالفاشية كل تحول نحو اليمين المعادي للديمقراطية في أوروبا في فترة ما بين الحربين. ذلك أنه لم يكن ثمة حركات للفاشية ذات شأن في بولندا الجديدة التي حكمها عسكريون متسلطون، أو في الجزء التشيكي من تشيكوسلوفاكيا، الذي كان ديمقراطياً، ولا في الجانب الأساسي الصربي (المهيمن) في يوغوسلافيا الجديدة. وحيثما نشأت حركات فاشية أو شبه فاشية مهمة في بلدان يحكمها يمينيون من الطراز العتيق أو حكام رجعيون ـ في هنغاريا، ورومانيا، وفنلندا، وحتى في إسبانيا فرانكو، التي لم يكن زعيمها نفسه فاشياً ـ فإن هؤلاء لم يجدوا صعوبة في السيطرة عليها، إلا إذا جاء الألمان (كما حدث في هنغاريا عام 1944) وأحكموا قبضتهم عليها. ولا يعني ذلك أن حركات الأقليات القومية في الدول القديمة أو الحديثة لم تجتذبها الفاشية، لأنها على الأقل قد تحصل على دعم مالي من إيطاليا، ومن ألمانيا بعد عام 1933. ومن الواضح أن الأوضاع كانت على هذا النحو بالنسبة إلى الفلاندرز (البلجيكيين) وفي سلوفاكيا وكرواتيا.

كانت الظروف المثلى لانتصار اليمين المتطرف المجنون تكمن في توفر دولة قديمة، بما فيها من آليات وأجهزة حكم لم تعد قادرة على العمل؛ وجمهرة من المواطنين المتوجسين المُضللين الساخطين الذين لم يعودوا يعرفون أين تصب ولاءاتهم؛ وحركات اشتراكية تهدد أو تبدو وكأنها تهدد الثورة الاجتماعية ولكنها في الواقع ليست في وضع يمكنها من تحقيق ذلك؛ وحركة قومية حانقة على معاهدات السلام التي أبرمت بين عامي 1918 و1920. وكانت تلك هي الأوضاع التي أُغرِيت في سياقها النخب الحاكمة القديمة على اللجوء على الراديكاليين المتطرفين، كما فعل الليبراليون الإيطاليون مع فاشيّي موسوليني بين عامي 1920 و1922، والمحافظون الألمان مع اشتراكيّي هتلر الوطنيين بين عامي 1932 و1933. وفي السياق ذاته، كانت الأوضاع التي حولت اليمين الراديكالي إلى قوة منظمة شبه عسكرية وذات زيٍّ موحد أحياناً (مثل قوات **سكوادريستي**؛

و**قوات العاصفة** storm-troopers) أو إلى جيوش انتخابية كما حدث في ألمانيا أثناء فترة «الكساد الكبير». غير أن الفاشية، في كلا البلدين، لم «تستولِ على السلطة»، مع أنها، في ألمانيا وإيطاليا كلتيهما، استغلت كل الاستغلال الشعارات الطنانة الدارجة مثل «السيطرة على الشارع» و«المسيرة نحو روما». لقد جاءت الفاشية في كلتا الحالتين إلى سدة الحكم بالتواطؤ مع النظام القديم، وبمبادرة منه (كما حدث في إيطاليا)، أي جاءت بطريقة «دستورية».

كان العنصر الجديد في الفاشية أنها رفضت، فور توليها الحكم، أن تقوم بالألاعيب السياسية القديمة، وأنها سيطرت على كل شيء تماماً حيثما استطاعت. وقد استغرق الاستحواذ الكلي على السلطة، أو القضاء على جميع الخصوم، وقتاً أطول في إيطاليا (1922-1928) مما استغرقه في ألمانيا (1933-1934)، ولكن حالما تحقق ذلك، لم يعد ثمة حدود سياسية داخلية لما أصبح، على نحو مميز، دكتاتورية لا تحدها قيود أو حدود لزعيم شعبوي متفوق (**دوتشي** Duce؛ **فوهرر** Führer).

عند هذه النقطة، ينبغي أن نستبعد، بإيجاز، أطروحتين قاصرتين بالقدر نفسه عن الفاشية: **الأولى** فاشية، ولكن تبناها الكثيرون من المؤرخين الليبراليين، و**الثانية** أثيرة لدى الماركسية السوفياتية المعهودة. فلم تكن ثمة «ثورة فاشية». كما إن الفاشية لم تكن تعبيراً عن «الرأسمالية الاحتكارية» أو الأعمال التجارية الضخمة.

لقد كانت الحركات الفاشية تتضمن عناصر الحركات الثورية بقدر ما كانت تضم أناساً أرادوا تحولاً أساسياً للمجتمع، معادياً للرأسمالية وللأوليغاركية بشكل خاص. بيد أن جواد الفاشية الثورية قد كبا وسقط إما عند نقطة الانطلاق أو أثناء العَدْو. ذلك أن هتلر سرعان ما تخلص من جميع من أدرجوا عنصر «الاشتراكية» في أسماء أحزابهم، مثل «حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني». أما

الأحلام اليوتوبية بالعودة إلى عالم من أيام القرون الوسطى يعمره الفلاحون ـ المُلاك الوارثون، والحرفيون الفنانون مثل هانز ساخس (Hans Sachs) والفتيات شقراوات الضفائر، فلم تكن برنامجاً قابلاً للتحقق في دول كبيرة تنتمي للقرن العشرين (إلا في الصورة الكابوسية لمخططات هيملر (Himmler) الرامية إلى خلق شعب نقي العرق)، ولاسيّما في أنظمة، كالفاشية الإيطالية والألمانية، ملتزمة بتحقيق التحديث والتقدم التقني وفق أسلوبها الخاص.

إن ما حققته «الاشتراكية الوطنية» بالتأكيد هو التطهير الجذري للنخب الإمبراطورية والبُنى المؤسسية الإمبراطورية القديمة. ولا عجب إذاً أن تكون المجموعة الوحيدة التي قامت بثورة ضد هتلر ـ وأفنيت عن بكرة أبيها آخر الأمر في تموز/ يوليو 1944 ـ هي الأرستقراطية العريقة للجيش البروسّي. وهذا التدمير للنخب والأطر العريقة، الذي تعزز بعد الحرب بسياسات جيوش الاحتلال الغربية، قد أسهم في نهاية المطاف في بناء «جمهورية فدرالية» على أسس أكثر صلابة من تلك التي قامت عليها «**جمهورية فايمار**»، في الفترة بين عامي 1918 و1933، التي لم تكن أكثر من إمبراطورية مهزومة لا قيصر لها. لقد كان لدى النازية برنامج اجتماعي للجماهير حققت بالفعل جانباً منه: أيام عطلة؛ أنشطة رياضية؛ «سيارة الشعب» (Volkswagen) المخطط لها التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية باسم «الخنفساء». وربما كان إنجازها الرئيس هو القضاء على الكساد الكبير بصورة أكثر فعالية من أي حكومة أخرى. ذلك أن معاداة النازيين لليبرالية كان لها جانب إيجابي هو أنها لم تلزمهم بإيمان مسبق بالسوق الحرة. ومع ذلك، فإن النازية كانت نظاماً قديماً مرمَّماً ومجدَّداً أكثر مما كانت نظاماً جديداً ومختلفاً بصورة أساسية. إن اقتصادها الرأسمالي غير الليبرالي، مثله مثل اقتصاد اليابان الإمبراطورية العسكرية في الثلاثينيات (التي لا يزعم أحد أنها كانت نظاماً ثورياً)، هو الذي بعث الزخم الدينامي المشهود في نظامها الصناعي. وكانت المنجزات

الاقتصادية والأخرى في إيطاليا الفاشية أقل شأناً بكثير مما كان متوقعاً. وذلك ما تكشّف في الحرب العالمية الثانية. فقد كان اقتصادها الحربي خائراً بصورة غير عادية. كان الحديث عن «ثورة فاشية» مجرد بلاغة خطابية طنانة، مع أنها كانت مُخلصة وصادقة في أذهان جمهرة الفاشيين الإيطاليين الكثر في تموز/ يوليو 1944. ومن الواضح تماماً أنها كانت نظاماً يعمل لصالح الطبقات الحاكمة القديمة التي برزت إلى الوجود كرادع دفاعي ضد الفوران الثوري بعد عام 1918، أكثر مما كانت، كما في ألمانيا، رد فعل على الصدمات التي خلقها الكساد الكبير وعجزت حكومات فايمار عن التصدي لها. إن الفاشية الإيطالية التي واصلت، بمعنى من المعاني، ما بدأته عملية التوحيد الإيطالية منذ القرن التاسع عشر، فخلقت بذلك حكومة قوية أكثر مركزية. وحققت بعض الإنجازات المهمة التي تسجل لصالحها. لقد كانت، على سبيل المثال، هي الحكومة الإيطالية الوحيدة التي نجحت في قمع **المافيا** (Mafia) في صقلية وعصابة **كامورا** (Camorra) الإرهابية في نابولي. وعلى الرغم من ذلك، فإن أهميتها التاريخية لا تكمن في أهدافها ومنجزاتها، بل في دورها كرائد عالمي، بصيغة جديدة، لثورة مضادة منتصرة. لقد كان **موسوليني** مُلهماً لهتلر، ولم يفوِّت الأخير فرصة الاعتراف بفضل الإلهام الإيطالي وأولويته. ومن جهة ثانية، فإن الفاشية الإيطالية كانت، وظلت فترة طويلة، تختلف عن الحركات اليمينية الراديكالية في تساهلها، أي بمعنىً ما في استساغتها لطليعة «**الحداثة**» (modernism) الفنية، وظلت في مجالات أخرى كثيرة غير مهتمة مطلقاً بالعنصرية المعادية للسامية، حتى ارتباط موسوليني بألمانيا عام 1938.

أما بالنسبة إلى أطروحة «الرأسمالي الاحتكاري»، فإن من خصائص الشركات التجارية الكبرى أنها تستطيع أن تنسجم مع أي نظام لا يصادر أملاكها فعلياً، ويلتزم بالتوافق معها. ولم تكن الفاشية أكثر تعبيراً عن «مصالح رأس المال الاحتكاري» من **الصفقة الجديدة**

الأميركية، أو من الحكومات البريطانية العمالية، أو جمهورية فايمار. ولم تكن شركات الأعمال الكبرى في بداية الثلاثينيات ميالة إلى هتلر بشكل خاص، وكانت تفضل زعامة محافظة أكثر التزاماً بالأصول؛ فلم تقدم إلا قليلاً من الدعم حتى «الكساد الكبير»، بل إن هذا التأييد لم يكن يظهر إلا بعد لأي، وبصورة متقطعة. ولكن شركات الأعمال سارعت، فور وصوله إلى السلطة إلى التعاون معه بكل حماسة وإلى حد جعلها تستخدم عمال السخرة وعمال معسكرات الإبادة من أجل عملياتها أثناء الحرب العالمية الثانية. وبطبيعة الحال، استفادت شركات الأعمال الكبيرة والصغيرة من مصادرة أملاك اليهود.

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الفاشية، خلافاً لأنظمة أخرى، حققت فوائد كبرى لشركات الأعمال. **أولاً**، لقد أزالت أو هزمت الثورة الاجتماعية اليسارية، بل إنها بدت المتراس الحصين القادر على التصدي لها. كما أنها، من ناحية **ثانية**، قضت على النقابات العمالية والقيود الأخرى على حقوق الإدارة في الإشراف على القوى العاملة فيها. وكان «مبدأ القيادة» الفاشي هو ما طبقه فعلاً معظم أصحاب الأعمال والمديرون التنفيذيون على مرؤوسيهم في شركاتهم. وقد أعطتهم الفاشية التبرير السلطوي. أما الفائدة **الثالثة**، فهي أن تدمير الحركات العمالية ساعد، بأسلوب يفتقر إلى التوازن، في تأمين حل للكساد تفضله شركات الأعمال. وفي الولايات المتحدة، شهدت الوحدات الاستهلاكية التي تشكل نسبة الخمسة بالمائة العليا انخفاضاً في حصتها من الدخل (الوطني) الإجمالي بنسبة 20 بالمائة في الفترة بين عامي 1929 و1941، (وظهر اتجاه مشابه أكثر تواضعاً في بريطانيا واسكندنافيا). أما في ألمانيا، فإن خمسة بالمائة من الوحدات العملاقة ربحت ما نسبته 15 بالمائة أثناء الفترة ذاتها (Kuznets, 1956). وأخيراً، فإن الفاشية، كما لاحظنا سابقاً، أفلحت في تحفيز الاقتصادات الصناعية وتحديثها، وإن لم

يكن ذلك بالمستوى المتميز للتخطيط التقني ـ العلمي طويل الأجل في الديمقراطيات الغربية.

IV

ترى، هل كان للفاشية أن تكون على هذا القدر من الأهمية في تاريخ العالم لولا الانهيار الكبير؟ ربما كانت الإجابة بالنفي. إن إيطاليا بمفردها لم تكن قاعدة يمكن الانطلاق منها لتحريك العالم. في العشرينيات، لم يكن ثمة حركة أوروبية يمينية أوروبية راديكالية أخرى للثورة المضادة في وضع يدل على أن لها مستقبلاً ما، وذلك للسبب ذاته الذي أدى إلى إخفاق محاولات العصيان ضد الثورة الاجتماعية الشيوعية؛ فالموجة الثورية لما بعد عام 1917 قد انحسرت، وبدا أن الاقتصاد قد أخذ يتعافى. وفي ألمانيا، مدّ أركان المجتمع الإمبراطوري، من جنرالات وموظفين مدنيين وغيرهم، يد العون بالفعل إلى القوات شبه العسكرية التي تعمل لحسابها وإلى وحوش اليمين بعد ثورة نوفمبر، مع أنهم (لسبب مفهوم) ركزوا جهدهم الرئيس على الحفاظ على جمهورية جديدة محافظة معادية للثورة، والحفاظ، قبل كل شيء، على دولة قادرة على الإبقاء على هامش دولي للمناورة. بيد أنهم عندما أكرهوا على الاختيار، أثناء انتفاضة **كاب بوتش** (Kapp Putsch) اليمينية عام 1920، وانتفاضة ميونخ عام 1923، حيث وجد أدولف هتلر نفسه للمرة الأولى يتصدر عناوين الصحف، أيّدوا الوضع القائم من دون تردد. وبعد الانتعاش الاقتصادي عام 1924 تراجع حزب العمال الاجتماعي الوطني إلى ما يتراوح بين اثنين ونصف بالمائة إلى ثلاثة بالمائة من مجموع الأصوات الانتخابية، أي ما يزيد قليلاً على نصف أصوات «الحزب الديمقراطي الألماني» الصغير والمتحضر، وما يزيد قليلاً على خُمس أصوات الشيوعيين، وبما يقل عن عُشر أصوات «الديمقراطيين الاجتماعيين» في انتخابات عام 1928. ومع ذلك، فإن رصيده ارتفع

في غضون سنتين بنسبة 18 بالمائة من أصوات الناخبين، وأصبح ثاني أقوى الأحزاب على مسرح السياسة الألماني. وبعد أربع سنوات، أصبح في صيف 1932 هو الأقوى بلا منازع برصيد يمثل 37 بالمائة من مجموع الأصوات الانتخابية، مع أنه لم يكن ليستطيع المحافظة على هذا التأييد لو استمرت الانتخابات الديمقراطية. وكان من الواضح أن «الكساد الكبير» هو الذي حول هتلر من ظاهرة سياسية هامشية إلى زعيم محتمل، ثم نهاية المطاف إلى السيد الحقيقي للبلاد.

بيد أن «الكساد الكبير» لم يكن ليعطي الفاشية السلطة والنفوذ اللذين مارستهما في الثلاثينيات لو لم تجلب حركة من هذا النوع إلى السلطة في ألمانيا دولة بهذا الحجم، وبمثل هذه الطاقة العسكرية والاقتصادية، والموقع الجغرافي، لتؤدي دوراً سياسياً كبيراً في أوروبا في ظل أي شكل من أشكال الحكم. إن الهزيمة الكاملة لألمانيا في حربين عالميتين لم تمنعها على الرغم من كل شيء من أن تختتم القرن العشرين بوصفها الدولة المسيطرة وذات اليد العليا في القارة الأوروبية. ومثلما أن انتصار ماركس، بالنسبة إلى اليسار، في أكبر دولة على سطح المعمورة (سُدس اليابسة كما كان يحلو للشيوعيين أن يتفاخروا في فترة ما بين الحربين)، قد منح الشيوعيين حضوراً دولياً عظيماً، حتى في الأوقات التي بدت فيها قوتهم السياسية ضئيلة خارج نطاق الاتحاد السوفياتي، فإن استيلاء هتلر على السلطة في ألمانيا كان بمثابة تأكيد وتعزيز لنجاح إيطاليا موسوليني، وتحويل الفاشية إلى تيار سياسي عالمي قوي. وقد غلبت السياسة الناجحة للنزعة التوسعية العسكرية العدوانية لكلتا الدولتين (انظر الفصل الخامس)، معززة بالسياسة المشابهة لليابان، على السياسة الدولية لذلك العقد. وبالتالي، فقد كان من الطبيعي أن تنجذب الدول أو الحركات المناسبة إلى الفاشية وتتأثر بنفوذها، وأن تسعى إلى تلقي الدعم من ألمانيا وإيطاليا، وأن تتلقاه على الأرجح في ظل الميول التوسعية لهذين البلدين.

لأسباب واضحة، كانت مثل هذه الحركات في أوروبا تنتسب في الغالب إلى «اليمين» السياسي. في الأوساط الصهيونية (التي كانت آنذاك حركة **أشكنازية** الطابع بصورة واضحة تضم اليهود الذين يعيشون في أوروبا)، اعتبر ذلك الجناح الذي استهوته الفاشية الإيطالية، وهو حركة «**التحريفيين**» بزعامة **فلاديمير جابوتينسكي**، وصُنّف أنه «اليمين»، في مواجهة الهيئات الصهيونية الليبرالية والاشتراكية (الأوسع انتشاراً). ومع ذلك، فإنه يمكن اعتبار نفوذ الفاشية في الثلاثينيات عالمياً إلى حد ما، لسبب واحد، على الأقل، هو تحالفها مع قوتين ديناميتين وفعالتين. بيد أن الظروف التي أوجدت الحركات الفاشية في القارة الأم لم تكن موجودة خارج أوروبا تقريباً. من هنا، فحيثما ظهرت الحركات الفاشية أو المتأثرة بوضوح بالفاشية، كان موقعها السياسي ودورها أكثر إشكالية.

ترددت أصداء بعض مزايا الفاشية الأوروبية بطبيعة الحال في ما وراء البحار. وكان من المستغرب ألا يجد مفتي القدس والعرب الآخرون الذين يقاومون الاستيطان اليهودي في فلسطين (والانتداب البريطاني الذي كان يحميه) في معاداة هتلر للسامية ما يروق لهم، على الرغم من عدم وجود صلة لذلك بالأساليب التقليدية للتعايش الإسلامي مع غير المؤمنين من مختلف الأجناس. وكانت بعض الشرائح الاجتماعية الهندوسية العليا المغلقة في الهند، وكذلك بعض **السينهاليين** المتطرفين الحديثين في سريلانكا، تشعر بتفوقها بوصفها «**آريّة**» مشهوداً لها بذلك ـ بل بوصفها هي الآريّة الأصلية ـ بالنسبة إلى الأعراق الداكنة في شبه القارة الهندية. وكان للمقاتلين **البوير** الذين احتجزوا أثناء الحرب العالمية الثانية بوصفهم موالين للألمان ـ وقد أصبح بعضهم من زعماء البلاد في فترة حكم **الأبارتايد** بعد عام 1948 ـ صلات توافق أيديولوجي مع هتلر، حيث كانوا جميعاً عنصريين عن قناعة ومن خلال النفوذ اللاهوتي للتيارات النخبوية اليمينية المتطرفة للكالفنيين (Calvinists) في هولندا. على أن ذلك لا

يقدم تفسيراً وافياً للقضية الأساسية، وهي أن الفاشية، خلافاً للشيوعية، لم تكن موجودة في آسيا وأفريقيا (ربما مع بعض الاستثناءات في أوساط الأوروبيين) لأنها لم تكن ذات صلة بالأوضاع السياسية المحلية.

ويصدق ذلك إلى حد بعيد حتى على اليابان، على الرغم من أنها كانت حليفة لألمانيا وإيطاليا، وقاتلت إلى جانبهما في الحرب العالمية الثانية، وكانت سياستها تحت سيطرة «اليمين». لقد كانت الروابط بين الأيديولوجيات المسيطرة للأطراف الشرقية والغربية لدول «**المحور**» قوية بالفعل. ولم يكن ثمة من يضاهي اليابانيين في إيمانهم بالتفوق العنصري والحاجة إلى نقاء عنصري، وفي اعتقادهم بالفضائل العسكرية للتضحية بالنفس، والطاعة المطلقة للأوامر، وإنكار الذات والصبر على المكاره. وكان بوسع كل فرد من «**الساموراي**» (Samurai) أن يتبنى شعار فرق **العاصفة** «SS» التابعة لهتلر (Meine Ehre ist treue)، وأفضل ترجمة له هي: «**الشرف يعني الانصياع الأعمى**». وكان مجتمعهم مجتمعاً شديد التراتُب، يُكرِّس الفرد نفسه كلياً (إذا كان لهذه الكلمة أي دلالة على الإطلاق بالمفهوم الغربي) للأمة وللإمبراطور المقدس، كما يكرِّس الرفض الكامل للحرية، والمساواة، والإخاء. ولم يكن لدى اليابانيين مشكلة في فهم أساطير **فاغنر** (Wagner) حول الآلهة البربرية، وفرسان القرون الوسطى الأطهار والأبطال، والطبيعة الألمانية المتميزة بجبالها وغاباتها، المفعمة بالأحلام الشعبية (Voelkisch). وكان لديهم القدرة ذاتها على الجمع ما بين السلوك البربري والحساسية الجمالية المرهفة: استمتاع من يمارسون التعذيب في معسكرات الاعتقال بعزف رباعيات شوبرت (Schubert) الموسيقية. وعندما تُتَرجم الفاشية بمصطلحات [مذهب] **الزن** (Zen)، فستكون موضع ترحاب لدى اليابانيين، مع أنهم لا يحتاجون إليها. والواقع أنه كان ثمة يابانيون يعترفون بوجود مثل هذه الوشائج، ويدعون إلى تماهٍ أوثق مع القوى

الأوروبية الفاشية. وقد انتشر هؤلاء في أوساط الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأوروبية الفاشية، ولاسيّما جماعات الإرهاب القومية المتطرفة الساعية إلى اغتيال السياسيين المقصرين في ولائهم الوطني، وفي أوساط جيش **كوانتونغ** (Kwantung) الذي كان يغزو ويحتل ويستعبد منشوريا والصين.

على الرغم من ذلك كله، فإنه لا يمكن اختزال الفاشية الأوروبية إلى مجرد إقطاعية شرقية ذات مهمات إمبراطورية وطنية. لقد كانت تنتمي أساساً إلى عنصر الديمقراطية والإنسان العادي، في حين أن مفهوم «حركة» حشد الجماهير، لأغراض ثورية مستجدة محتملة، خلف زعماء مختارين ذاتياً، لم يكن يعني شيئاً بالنسبة إلى يابان هيروهيتو (Hirohito). لقد كان الجيش البروسي والتقاليد، وليس هتلر، هي التي تتلاءم ونظرتهم إلى العالم. وبعبارة موجزة، فإن اليابان لم تكن فاشية، على الرغم من أوجه التشابه بينها وبين الاشتراكية الوطنية الألمانية (أما الوشائج مع إيطاليا، فكانت أقل بكثير).

أما بالنسبة إلى الدول والحركات التي تطلعت إلى الدعم من جانب ألمانيا وإيطاليا، وبخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية عندما بدا **المحور** قريباً جداً من الانتصار، فلم تكن الأيديولوجيا هي الحافز الأساسي، على الرغم من أن بعض الأنظمة القومية الصغيرة في أوروبا، التي كان موقفها يعتمد كلياً على المساندة الألمانية، أعلنت أنها أكثر نازية من فرق **العاصفة** الألمانية، وفي مقدمتها دولة **أوستاشي** (Ustashi) الكرواتية. ومع ذلك فإن من السخف الاعتقاد بأن **الجيش الجمهوري** الأيرلندي أو القوميين الهنود المقيمين في برلين هم «فاشيون» بأي شكل لمجرد أن بعضهم فاوضوا الألمان، في الحرب العالمية الثانية، كما في الأولى، للحصول على دعم من ألمانيا وفقاً لمبدأ «عدو عدوي صديقي». والحق أن الزعيم

الجمهوري الأيرلندي، فرانك رايان (Frank Ryan)، الذي شارك في مثل تلك المفاوضات، كان من الوجهة الأيديولوجية معادياً للفاشية، وقد انضم بالفعل إلى «الألوية الدولية» لمحاربة الجنرال فرانكو في الحرب الأهلية الإسبانية، قبل أن تعتقله قوات فرانكو وتنقله إلى ألمانيا. وعلينا أن لا نتوقف كثيراً عند مثل هذه الحالات.

ومع ذلك، يبقى أمامنا، قارة لا يمكن إنكار التأثير الأيديولوجي للفاشية الأوروبية فيها وهي: الأميركيتان.

لم يكن للجماعات والحركات التي استلهمت الأفكار الأوروبية وزن يذكر في أميركا الشمالية، خارج نطاق مجموعات مهاجرة معينة حمل أفرادها معهم أيديولوجيات البلد الذي وفدوا منه، كالاسكندنافيين واليهود الذين جلبوا معهم النزعة الاشتراكية، أو من ظلوا يحملون بعض الولاء لبلد المنشأ. وهكذا ساهم الأميركيون المتعاطفون مع ألمانيا - والإيطاليون الأميركيون بقدر أقل - في عزلة الولايات المتحدة. ومع ذلك لا يوجد ثمة دليل مقبول أنهم أصبحوا فاشيين بأعداد كبيرة. أما شارات الميليشيات والقمصان الملونة والأذرع المرفوعة تحية للزعماء فلم تكن تمت بصلة لليمين المحلي أو النعرات العنصرية، ومن أشهرها جماعة **كو كلوكس كلان** (Ku Klux Klan). وكانت اللاسامية قوية بالتأكيد، إلاّ أن صيغتها الأميركية اليمينية المعاصرة - كما في المواعظ الإذاعية الشعبية للأب كوفلين (Father Coughlin) من ديترويت - ربما كانت مدينة للتضامنيات اليمينية المستوحاة من الكاثوليكية الأوروبية. وكان من بين الخصائص المميزة للولايات المتحدة في الثلاثينيات أن الدعوة **الشعبوية** (Populism) الغوغائية الأنجح، وربما الأكثر خطراً خلال ذلك العقد، وهي حركة هيوي لونغ (Huey Long) التي اكتسحت ولاية لويزيانا، قد جاءت من تقليد يساري راديكالي بالمقاييس الأميركية. وقد أطاحت بالديمقراطية باسم الديمقراطية، ولم تخاطب مواطن

السخط لدى البورجوازية الصغيرة أو غرائز المحافظة على الذات المعادية للثورة لدى الأغنياء، بل إلى المساواة بين الفقراء. ولم تكن هذه فاشية أيضاً لأن حركة شعارها «كل رجل ملك» لا يمكن أن تنتمي إلى تقليد فاشي.

أما في أميركا اللاتينية، فقد كان النفوذ الفاشي الأوروبي واضحاً ومعترفاً به، سواء على صعيد السياسيين الأفراد مثل خورخي إليزر غايتان (Jorge Eliezer Gaitán) (1948 ـ 1998) في كولومبيا، وخوان دومينغو بيرون (Juan Domingo Peron) (1974-1895) في الأرجنتين، أو على صعيد الأنظمة كنظام الدولة الجديدة (Estado Novo) في البرازيل بزعامة غويتيولو فارغاس (1945-1937). والواقع أن التأثير الأساسي للنفوذ الفاشي في أميركا اللاتينية كان داخلياً، على الرغم من مخاوف الولايات المتحدة، التي لا أساس لها، من التطويق النازي من الجنوب، وباستثناء الأرجنتين التي حبذت المحور على نحو واضح ـ وقد فعلت ذلك قبل أن يتولى بيرون السلطة عام 1943 وكذلك بعده ـ فإن حكومات نصف الكرة الغربي شاركت في الحرب إلى جانب الولايات المتحدة، ولو اسمياً. ولابدّ من الإقرار مع ذلك بأن القوات المسلحة في بعض دول أميركا اللاتينية قد حذت في تنظيمها حذو النموذج الألماني أو تلقت التدريب على يد كوادر ألمانية أو حتى نازية.

من السهل تفسير النفوذ الفاشي جنوب نهر ريو غراندي (Rio Grande). إذا نظرنا من الجنوب فسنكتشف أن الولايات المتحدة، بعد عام 1914، لم تعد، كما كانت في القرن التاسع عشر الحليف لقوى التقدم المحلية، والثقل الدبلوماسي المعاكس للإمبرياليين أو الإمبرياليين سابقاً من إسبان أو فرنسيين أو إنجليز. ذلك أن الغزوات الأميركية عام 1898، والثورة المكسيكية، ناهيك بتنامي صناعتي

النفط والموز، قد ولّدت مشاعر معادية للإمبريالية داخل سياسة أميركا اللاتينية. وتعاظمت هذه المشاعر جراء دبلوماسية واشنطن المولعة باستخدام السفن الحربية وإنزال مشاة البحرية في الثلث الأول من القرن العشرين. وعمل فكتور راؤول هايا دو لا توري (Victor Raul Haya de la Torre)، مؤسس «التحالف الثوري الشعبي الأميركي» (APRA)، الذي كانت طموحاته تشمل قارة أميركا اللاتينية كلها مع أن حركته قد أنشئت في موطنه البيرو، على أن يكون لديه ثوار تلقوا تدريبهم على يد كوادر الثائر الشهير ساندينو المعادي للأميركيين في نيكاراغوا. (كانت حرب العصابات الطويلة التي شنها ساندينو ضد الاحتلال الأميركي بعد 1927، هي التي ألهمت ثورة **الساندينيستا** في نيكاراغوا في الثمانينيات). يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة، وقد أضعفها «الانهيار الكبير» في الثلاثينيات، لم تعد تبدو الدولة المسيطرة الهائلة القوة كما كانت من قبل. ولم يعتبر تخلي فرانكلين د. روزفلت عن سياسة السفن الحربية ومشاة البحرية التي انتهجها أسلافه مؤشراً إلى «سياسة حسن الجوار»، بل اعتبر، خطأً، دليلاً على الضعف. ولذلك، لم تكن أميركا اللاتينية في الثلاثينيات ميالة إلى التطلع شمالاً.

ولكن إذا نظرنا عبر الأطلسي، فإن الفاشية كانت، ولا شك، تبدو كقصة نجاح لذلك العقد. إذا كان ثمة نموذج في العالم يقتدي به السياسيون الطامحون في قارة كانت على الدوام تستوحي تطلعاتها من المناطق المسيطرة ثقافياً، أو زعماء محتملون لبلدان تبحث دائماً عن وصفة للتحول إلى دول عصرية وغنية وكبيرة، فإن هذا النموذج سيكون بالتأكيد في برلين أو روما، حيث لم تعد لندن وباريس مصدراً للإلهام السياسي، وتعطلت قدرة واشنطن على العمل. (أما موسكو فكانت لاتزال في الأساس نموذجاً للثورة الاجتماعية، مما حدَّ من جاذبيتها السياسية).

بيد أن الإنجازات والأنشطة السياسية، التي حققها رجال لم يتستروا على أنهم مدينون فكرياً **لموسوليني** أو **هتلر**، كانت مختلفة كل الاختلاف عن النماذج الأوروبية التي حذوا حذوها! وما زلت أتذكر الصدمة التي أصابتني لدى سماعي، في محادثة خاصة، زعيم بوليفيا الثورية يقر بذلك دون أدنى تردد. في بوليفيا، وجد الجنود والسياسيون أنفسهم، وعينهم على ألمانيا، ينظمون ثورة 1952 التي أممت مناجم القصدير، وقدمت للفلاحين الهنود إصلاحاً زراعياً جذرياً. وفي كولومبيا فإن الزعيم الشعبي الكبير خورخي إليزار غايتان، البعيد كل البُعد عن اليمين، والذي تسلم قيادة الحزب الليبرالي، كان سيقود البلاد كرئيس لها في اتجاه راديكالي، لو لم يجرِ اغتياله في بوغوتا في التاسع من نيسان/ أبريل 1948، وهو حادث أثار العصيان الشعبي الفوري للعاصمة (بما في ذلك قوات الشرطة) وإعلان كوميونات ثورية في العديد من بلديات المحافظات في البلاد. إن ما أخذه زعماء أميركا اللاتينية عن الفاشية الأوروبية هو تأليهها للزعماء الشعبويين المعروفين بالقدرة على العمل المؤثر. ولكن الجماهير التي أرادوا أن يحشدوها، وحشدوها بالفعل، لم تكن تلك التي كانت تخشى أن تفقد ما لديها، بل تلك التي لم يكن لديها ما تفقده. ولم يكن الأعداء الذين جرى حشد هذه الجماهير ضدهم هم الأجانب أو الجماعات الغريبة (مع أنه لا يمكن إنكار عنصر اللاسامية في السياسات البيرونية والأرجنتينية على وجه العموم)، بل كان الأعداء يتمثلون في حكم الأقلية «**الأوليغاركية**» - من الأغنياء والطبقة المحلية الحاكمة. وقد وجد بيرون التأييد الحاسم لسلطاته لدى الطبقة العاملة الأرجنتينية، ووجد أداته السياسية الأساسية في ما يشبه حزباً عالمياً التفّت حوله الاتحادات العمالية الجماهيرية التي أنشأها. وقام غويتيولو فارغاس في البرازيل بالاكتشاف ذاته. وكان الجيش هو القوة التي أطاحت به عام 1945، ومن ثم أرغمته على الانتحار عام 1954. وكانت الطبقة العمالية

الحضرية، التي منحها الحماية الاجتماعية مقابل الدعم السياسي، هي التي بكته بوصفه «والد الشعب».

لقد حطمت الأنظمة الفاشية الأوروبية الحركات العمالية، بينما قام زعماء أميركا اللاتينية المتأثرون بها بخلق تلك الحركات. ومهما كانت طبيعة الوشائج الفكرية، فإننا، تاريخياً، لا نستطيع أن نتحدث عن حركة من نوع واحد.

V

ينبغي، مع ذلك، اعتبار هذه الحركات جزءاً من انحطاط وسقوط الليبرالية في «عصر الكارثة». فإذا كان نهوض الفاشية وانتصارها التعبير الأكثر وقعاً عن تقهقر الليبرالية، فمن الخطأ، حتى في الثلاثينيات، أن ننظر إلى هذا التقهقر بوصفه من تداعيات الفاشية حصراً. وعلينا، في خاتمة هذا الفصل أن نتساءل كيف يمكن تفسير ذلك. غير أن من الضروري، أولاً، إزالة الالتباس الشائع الذي يخلط بين الفاشية والقومية.

إن ميل الحركات الفاشية إلى مناشدة العواطف والعصبيات القومية أمر واضح، على الرغم من أن بعض الدول شبه الفاشية المندمجة في كيان واحد، مثل البرتغال والنمسا، كانت في الفترة بين عامي (1934-1938) تكنّ كراهية لا حدود لها للأفراد والأمم من معتنقي الديانات الأخرى، أو من غير المؤمنين، لوقوعها إلى حد كبير تحت التأثير الكاثوليكي. يضاف إلى ذلك أن القومية البسيطة كانت صعبة بالنسبة إلى الحركات الفاشية المحلية في بلدان أقدمت ألمانيا أو إيطاليا على غزوها واحتلالها، أو كانت حظوظها تعتمد على انتصارات تلك الدول ضد حكوماتها الوطنية. وفي الحالات المناسبة (الفلاندرز، وهولندا، واسكندنافيا) كان بوسعها أن تتماهى مع الألمان بوصفها جزءاً من المجموعة العرقية التيوتونية الأوسع، أو

أن الموقف الأسهل (الذي أيدته دعاية د. غوبلز (Goebbels) أثناء الحرب) هو، على نحو متناقض، أن تتماهى مع النزعة «الأممية». ذلك أن ألمانيا كانت بمثابة النواة والضمانة الوحيدة لقيام **النظام الأوروبي** المستقبلي، مع التنويه المعتاد بـ **شارلمان** وبمعاداة الشيوعية، وتلك مرحلة في تطور الفكرة الأوروبية لا يودّ مؤرخو المجموعة الأوروبية لما بعد الحرب أن يتوقفوا عندها. وقد درجت الوحدات العسكرية غير الألمانية التي قاتلت تحت العلم الألماني في الحرب العالمية الثانية، بوصفها جزءاً من قوات **العاصفة** بالدرجة الأولى، على هذا العنصر العابر للحدود الوطنية.

من جهة ثانية، كان من الواضح بالقدر نفسه أن التعاطف مع الفاشية لم يشمل جميع القوميات، وهي لم تفعل ذلك لأن أطماع **هتلر**، وبدرجة أقل أطماع **موسوليني**، قد هددت بعضاً منها، كالبولنديين والتشيك على سبيل المثال. والواقع، كما سنرى في عدد من البلدان (انظر الفصل الخامس)، فإن التعبئة ضد الفاشية قد أسفرت عن ولادة وطنية يسارية، وبخاصة أثناء الحرب، عندما كانت المقاومة ضد «**المحور**» تدار من قِبل (جبهات وطنية) أو حكومات تمثل جميع ألوان الطيف السياسي، باستثناء الفاشيين والمتعاونين معهم. وبصورة عامة كان وقوف قومية محلية ما إلى جانب الفاشية يعتمد على ما إذا كانت ستكسب من «المحور» أكثر مما ستخسر، أو على ما إذا كانت كراهيتها للشيوعية أو دولة ما أخرى، أو قومية أو مجموعة عرقية (مثل اليهود، الصرب) أعظم من كراهيتها للألمان أو الإيطاليين. ومن هنا، فإن البولنديين، على الرغم من كراهيتهم الشديدة للروس ولليهود، لم يتعاونوا مع ألمانيا النازية بشكل كبير، في حين تعاون مع الألمان الليتوانيون وجانب من الأوكرانيين (الذين احتل بلادهم الاتحاد السوفياتي بين عامي 1939 و1941).

لماذا انحسرت الليبرالية في فترة ما بين الحربين، حتى في الدول التي لم تتقبل الفاشية؟ يميل الراديكاليون الغربيون،

والاشتراكيون، والشيوعيون الذين عايشوا تلك الفترة، إلى اعتبار عصر الأزمة العالمية هو عصر الاحتضار الأخير للنظام الرأسمالي. ويرون أن الرأسمالية لم يعد بوسعها أن تتحمل ترف الحكم من خلال الديمقراطية البرلمانية، وفي ظل الحريات الليبرالية التي وفرت، بالمناسبة، قاعدة السلطة للحركات العمالية الإصلاحية والمعتدلة. وتعين على البورجوازية، وهي تواجه مشكلات اقتصادية مستعصية، أو طبقة عمالية ثورية متعاظمة، أن تعود إلى القوة والإرغام، أي إلى شيء يماثل الفاشية.

وحيث إن الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية قد عادتا عودة مظفرة عام 1945، فإن من السهل أن ننسى أن ثمة جانباً من الحقيقة في وجهة النظر هذه، مثلما أن فيها الكثير من البلاغة والنزعة الإهاجية. إن الأنظمة الديمقراطية لا تعمل ما لم يتوفر إجماع أساسي بين المواطنين يعكس قبولهم بدولتهم ونظامهم الاجتماعي، أو الاستعداد على الأقل لتسويات حول حلول وسط. ويغدو ذلك، بدوره أكثر يسراً بشيوع الرخاء. غير أن مثل هذه الظروف لم تكن متوفرة في معظم أرجاء أوروبا في الفترة الممتدة بين عام 1918 والحرب العالمية الثانية. لقد بدت الجائحة الاجتماعية وشيكة الوقوع أو أنها قد وقعت بالفعل. وكان الخوف من الثورة قد تعاظم في معظم شرق وجنوب شرق أوروبا وجزء من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى حد لم يُسمَح فيه للأحزاب الشيوعية إلا في النادر أن تخرج من نطاق اللاشرعية. وأدت الفجوة التي لا يمكن ردمها بين «اليمين» الأيديولوجي و«اليسار»، حتى المعتدل، إلى تدمير الديمقراطية النمساوية في الفترة بين عامي 1930 و1934، مع أنها كانت قد ازدهرت في تلك البلاد منذ عام 1925 في ظل نظام الحزبين ذاته الذي جمع الكاثوليك والاشتراكيين (Seton Watson, 1962, p. 184). كما تحطمت الديمقراطية الإسبانية تحت وطأة التوترات ذاتها في الثلاثينيات. ويبدو التناقض صارخاً بين تلك الأيام والانتقال المتفاوض عليه من دكتاتورية فرانكو إلى الديمقراطية التعددية في سبعينيات القرن.

إن فرص الاستقرار المتاحة لتلك الأنظمة لم تنقذها من تداعيات «الكساد الكبير». إن سقوط جمهورية **فايمار** يعود، بالدرجة الأولى، إلى أن «الانهيار الكبير» جعل من المستحيل المحافظة على الصفقة الضمنية، التي ظلت عائمة، بين الدولة وأرباب العمل والعمال المنظمين. ولم تجد الصناعة والحكومة خياراً إلا في فرض تخفيضات اقتصادية واجتماعية، وتكفلت البطالة بالباقي. وفي منتصف عام 1932، استقطب «الاشتراكيون الوطنيون»، ومعهم الشيوعيون، الأغلبية المطلقة لأصوات الألمان، وتناقصت أصوات الأحزاب الملتزمة بالجمهورية إلى ما دون الثلث بقليل. وفي المقابل، فإن مما لا شك فيه أن استقرار الأنظمة الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الأقل في جمهورية ألمانيا الفدرالية الجديدة، قد ارتكز على المعجزات الاقتصادية التي تحققت في تلك العقود (انظر الفصل التاسع). وعندما يكون لدى الحكومات ما يكفي للتوزيع لترضي المطالبين، ويرتفع المستوى المعيشي لمعظم المواطنين بشكل مطرد في جميع الحالات، فإن حرارة السياسات الديمقراطية قلما ترتفع إلى الذروة. لقد سادت الموقف سياسة الحلول الوسط والإجماع لأن معظم المؤمنين المتحمسين للإطاحة بالرأسمالية قد وجدوا أن الوضع الراهن أقل إجحافاً في واقع الممارسة مما هو نظرياً، بل إن أساطين الرأسمالية المتصلبين اعتبروا أنظمة التأمين الاجتماعي والمفاوضات المنتظمة مع النقابات العمالية لرفع الأجور والمزايا الإضافية أمراً مفروغاً منه.

وكما أظهر الانهيار الكبير نفسه، فإن ذلك لم يكن غير جانب واحد من الإجابة. فقد أفضى وضع مشابه تماماً ـ هو رفض العمال المنظمين القبول بالتخفيضات التي فرضها الكساد ـ إلى سقوط الحكومة البرلمانية، وتسمية **هتلر** آخر الأمر رئيساً للحكومة في ألمانيا، كما أدى في بريطانيا إلى مجرد تحول حاد من حكومة

عمالية[4] إلى حكومة وطنية (محافظة) في إطار نظام برلماني راسخ ومستقر تماماً. ولم يؤدِ «الكساد» بصورة تلقائية إلى تعليق الديمقراطية التمثيلية أو إلغائها. وتجلى ذلك أيضاً في النتائج السياسية في الولايات المتحدة (صفقة روزفلت الجديدة) واسكندنافيا (انتصار الديمقراطية الاجتماعية). ولم يؤدِ «الانهيار» إلى سقوط تلقائي وفوري تقريباً للحكومات القائمة آنذاك أياً كان نوعها، وجراء انقلابات عسكرية بالدرجة الأولى، إلا في أميركا اللاتينية، حيث اعتمدت موارد الحكومات المالية في الغالب على تصدير نوع أو نوعين من المنتجات الأولية التي هبطت أسعارها بصورة مفاجئة وصارخة. وينبغي أن نضيف أن تبدلاً سياسياً باتجاه معاكس قد حدث أيضاً في تشيلي وكولومبيا.

كانت الأسس التي قامت عليها السياسة الليبرالية تتميز بالهشاشة، لأن شكلها المعتاد في الحكم، وهو الديمقراطية التمثيلية، قلما كان أسلوباً مُقنعاً في إدارة شؤون البلاد، ولأن ظروف «عصر الكارثة» قلما وفرت الشروط التي تجعلها قابلة للحياة، ناهيك بأن تكون فاعلة ومؤثرة.

وأول هذه الشروط أن تحظى تلك السياسات بالتوافق العام والشرعية، فالديمقراطية نفسها ترتكز على مثل هذا التوافق، ولكنها لا تخلقه، إلا في حالات الديمقراطيات الراسخة المستقرة، حيث تميل عملية الاقتراع المنتظمة نفسها إلى إعطاء المواطنين - حتى من هم في صفوف الأقلية - شعوراً بأن السيرورة الانتخابية تضفي الشرعية على الحكومات التي تفرزها. غير أن قلة من الحكومات كانت مستقرة في فترة ما بين الحربين، بل إن الديمقراطية كانت، حتى أوائل القرن العشرين، نادرة خارج الولايات المتحدة وفرنسا

---

(4) انقسمت الحكومة العمالية عام 1931 حول هذا الموضوع، وانضم بعض الزعماء العماليين ومؤيديهم من العمال إلى المحافظين الذين كسبوا الانتخابات التالية بأغلبية كاسحة، وظلوا يتمتعون بموقع مريح في سدة الحكم حتى أيار/ مايو 1940.

(انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل الرابع). والواقع أن عشراً من دول أوروبا على الأقل كانت بعد الحرب العالمية الأولى جديدة تماماً أو مغايرة لأسلافها إلى حد لم تعد تتمتع فيه بالشرعية لدى مواطنيها. وكانت الديمقراطيات المستقرة أقل عدداً، بينما كانت سياسات الدول في «عصر الكارثة» سياسات أزمات في أغلب الأحيان.

أما الشرط الثاني فهو درجة من التواؤم بين العناصر المختلفة لِـ «**الشعب**» الذي يقرر صوتُه المستقل الحكومةَ العامة. والنظرية الرسمية للمجتمع البورجوازي الليبرالي لا تعترف بِـ «**الشعب**» كمنظومة من المجموعات والجماعات والتجمعات الأخرى ذات المصالح، مع أن الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين وجميع السياسيين الممارسين يفعلون ذلك. إن الشعب، رسمياً، مفهوم نظري أكثر مما هو هيئة حقيقية من البشر، وهو يضم مجموعة من الأفراد المستقلين تضاف أصواتهم إلى حسابات الأغلبيات والأقليات التي تترجم إلى فئات منتخبة، كحكومات أكثرية وأقليات معارضة. وتكون الديمقراطية قابلة للحياة عندما يتمكن التصويت الديمقراطي من اختراق الانقسامات بين الفئات السكانية، أو فض النزاعات وإجراء المصالحة بينها. بيد أن القاعدة المبدئية في عصر الثورة والتوترات الاجتماعية الراديكالية كانت تتمثل في ترجمة الصراع الطبقي إلى سياسات، لا إلى سلام طبقي، إذ إن التصلب الأيديولوجي والطبقي قد يقضي على الحكومة الديمقراطية. يضاف إلى ذلك أن التسويات السلمية السقيمة التي اتخذت بعد عام 1918 قد ضاعفت ما نعرفه، في نهاية القرن العشرين، عن الفيروس الذي يفتك بالديمقراطية، وهو انقسام وحدة المواطنين، حصرياً، وفق اتجاهات إثنية ـ وطنية أو دينية كما حدث في يوغوسلافيا السابقة وأيرلندا الشمالية (Glenny, 1992, pp. 146-148). إن وجود ثلاث مجموعات إثنية ـ دينية تصوت ككتل متميزة، كما في البوسنة (Bosnia)، وجماعتين استحكم بينهما العداء، كما في إقليم **ألستر** (Ulster)، واثنين وستين حزباً سياسياً يمثل كل واحد

منها قبيلة أو عشيرة، كما في الصومال، لا يمكن أن يوفر كما نعلم أساساً لنظام سياسي ديمقراطي. وما لم تتمكن إحدى المجموعات المتنافسة أو سلطة خارجية ما من أن تفرض سيطرتها (غير الديمقراطية)، فإن ذلك سيؤدي إلى القلاقل والحرب الأهلية. لقد أسفر سقوط الإمبراطوريات الثلاث المتعددة القوميات، وهي النمسا/ هنغاريا، وروسيا، وتركيا عن استبدال ثلاث دول فوق-قومية كانت حكوماتها محايدة بين الجنسيات المختلفة التي حكمتها، بالعديد من الدول متعددة القوميات، تختص كل واحدة منها بواحدة، أو باثنتين أو ثلاث على الأكثر من الجماعات الإثنية ضمن حدودها.

والشرط الثالث أن على الحكومات الديمقراطية أن لا تمارس الكثير من السلطة في الحكم، إذ ظهرت البرلمانات لا لتحكم بل لتضبط سلطة أولئك الذين يحكمون، وهي مهمة لاتزال واضحة في العلاقة بين الكونغرس الأميركي والرئاسة الأميركية. إنها أدوات صُمِّمت ككوابح، ثم وجدت نفسها مطالَبةً بالعمل كمحركات. وكانت الجمعيات المستقلة المنتخبة على أساس حق التصويت المحدد والمتسع باطراد تزداد شيوعاً بالطبع منذ «عصر الثورة» فصاعداً، غير أن المجتمع البورجوازي في القرن التاسع عشر افترض أن الجانب الأكبر من حياة مواطنيه لن يزاول نشاطه في مجال الحكومة، بل في ميدان الاقتصاد المنتظم ذاتياً، في عالم الجمعيات الخاصة وغير الرسمية «المجتمع المدني»[(5)]. وقد تجنب المجتمع البورجوازي المصاعب التي تنطوي عليها إدارة دفة الحكم من جانب المجالس المنتخبة بانتهاج أسلوبين هما: عدم توقع الكثير من ممارسة السلطة، أو حتى التشريع، من جانب المجالس البرلمانية، ثم ضمان استمرار الحكومة ـ أو بالأحرى الإدارة ـ في عملها،

(5) حفلت فترة الثمانينيات بدعوات وُطانية (nostalgic) طنانة تطالب بعودة مستحيلة إلى قرنٍ تاسع عشر مثالي قائم على هذه الافتراضات.

بصرف النظر عما يشوبها من أهواء وتقلبات. ومن ثم، فإن فئات الرسميين المستقلين المُعيّنين بصورة دائمة من جانب البرلمان قد غدت، كما رأينا، هي الجهاز الأساسي لحكومة الدول الحديثة (انظر الفصل الأول). وأصبحت الأغلبية البرلمانية ضرورية فقط عند اتخاذ القرارات التنفيذية المهمة والخلافية، أو التصديق عليها. كما أصبح تنظيم الهيئة المناسبة من المؤيدين والمحافظة عليها هو المهمة الرئيسة لرؤساء الحكومات، لأن الهيئة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية، فيما عدا الأميركيتين، لا تنتخب انتخاباً مباشراً في العادة. وفي الدول التي يطبق فيها حق الاقتراع المقيد (كأن تتألف الهيئة الانتخابية أساساً من أقلية نافذة أو قوية أو غنية)، يسهل الوصول إلى إجماع مشترك حول ما يمثل المصلحة الجماعية (المصلحة الوطنية)، ناهيك بما تقوم به شِللُ الاستزلام في هذا المجال.

لقد ضاعف القرن العشرون من المناسبات التي توجب على الحكومات أن تمارس المزيد من الحكم والتحكم. كما إن نمط الدولة التي تقتصر على وضع القواعد الأساسية للعمل والتجارة والمجتمع المدني، والشرطة، والسجون والقوات المسلحة لدرء الأخطار الداخلية والخارجية، أي «دولة الحارس الليلي» الحصيفة سياسياً، قد غدا نموذجاً عتيقاً فات أوانه، شأنه شأن «الحراس الليليين» الذين يشبَّه بهم هذا النمط على سبيل الاستعارة المجازية.

أما الشرط الرابع والأخير فكان الثورة والرخاء. فقد تحطمت ديمقراطيات العشرينيات تحت وطأة توترات الثورة والثورة المضادة (هنغاريا، إيطاليا، البرتغال) أو النزاع الوطني (بولندا، يوغوسلافيا)، وتهشمت ديمقراطيات الثلاثينيات تحت وطأة توترات «الانهيار». وما على المرء للاقتناع بذلك إلا أن يقارن المناخ السياسي لألمانيا **فايمار** والنمسا في العشرينيات، بالمناخ السياسي لألمانيا الاتحادية والنمسا في ما بعد عام 1945. إن النزاعات الوطنية كانت أقل استعصاءً طالما

أن سياسيي كل أقلية كانوا يغتذون من مَعْلَف الدولة المشترك. تلك كانت قوة «الحزب الزراعي» في الديمقراطية الحقيقة الوحيدة في شرق وسط أوروبا: تشيكوسلوفاكيا؛ فقد قدمت المنافع على أساس التيارات الوطنية. ولكن في الثلاثينيات لم تعد حتى تشيكوسلوفاكيا قادرة على المحافظة على وحدة التشيكيين، والسلوفاك، والألمان، والهنغاريين، والأوكرانيين.

في ظل هذه الشروط، كانت الديمقراطية على الأرجح آلية لإضفاء الطابع الرسمي على الانقسامات بين المجموعات غير القادرة على المصالحة في ما بينها. وكثيراً ما عجزت، حتى في أفضل الظروف، عن توفير أسس ثابتة لأي حكومة ديمقراطية على الإطلاق عند تطبيق نظرية التمثيل الديمقراطي بالشكل الأكثر تشدداً من أشكال التمثيل النسبي[6]، لاسيّما في أوقات الأزمات التي لا تتوفر فيها أغلبية برلمانية، كما في ألمانيا. (وخلافاً لبريطانيا)[7] كان إغراء التطلع إلى جهة أخرى طاغياً. وحتى في الديمقراطيات المستقرة، كانت الانقسامات السياسية التي ينطوي عليها النظام تبدو بالنسبة إلى كثير من المواطنين من جملة الأعباء التي يفرضها النظام لا المنافع التي يقدمها.

(6) كانت جميع التعديلات غير المحدودة التي طرأت على أنظمة الانتخاب الديمقراطي - التناسبية أو غيرها - محاولات لتأمين، أو استبقاء، أغلبيات مستقرة تسمح بإبقاء الحكومات داخل الأطر السياسية التي جعلت هذا الأمر، بحكم طبيعتها، بالغ الصعوبة.

(7) في بريطانيا، أدى رفض قبول التمثيل التناسبي، بجميع أشكاله (وتطبيق مبدأ «الفائز يستحوذ على كل شيء») إلى تفضيل نظام الحزبين، وتهميش الأحزاب الأخرى، منذ الحرب العالمية الأولى حتى عام 1992، ومنها الحزب الليبرالي (حزب الأحرار) الذي كانت له الغلبة ذات يوم، فأصبح يحصل على نسبة ثابتة لا تتجاوز 10 بالمائة من الأصوات في الانتخابات الوطنية. ومع أن النظام التناسبي في ألمانيا يعطي الأفضلية للأحزاب الأكبر، فإنه، بعد عام 1920، لم يتح فرصة الفوز لأي منها ولو بثلث المقاعد (باستثناء النازيين عام 1932) من أصل خمس تجمعات حزبية رئيسة ونحو اثني عشر تجمعاً صغيراً. وكان الدستور، في غياب الأغلبية، يتيح للسلطة التنفيذية القائمة (المؤقتة) أن تزاول عملها في ظل قانون الطوارئ، أي بتعليق الديمقراطية.

وكانت الشعارات البلاغية السياسية تعلن أن المرشحين والحزب هم ممثلو المصلحة الوطنية لا مصلحة الحزب الضيقة. وفي أوقات الأزمات، كانت أعباء النظام تبدو غير محتملة، وفوائده غير مؤكدة.

في مثل هذه الظروف، يسهل علينا أن نفهم أن الديمقراطية البرلمانية في الدول التي خلفت الإمبراطوريات القديمة، وكذلك في معظم بلدان حوض المتوسط وأميركا اللاتينية، كانت نبتة واهنة تنمو في تربة صخرية. وكانت أقوى الحجج المؤيدة لها أنها، على ما فيها من مساوئ، تظل أفضل من نظام بديل. ويشكل ذلك، بحد ذاته، دفاعاً فاتراً وقلماً بدا واقعياً ومقنعاً في فترة ما بين الحربين. بل إن دعاة الديمقراطية كانوا يتحدثون عنها بقدر ضئيل من الثقة. وبدا تراجعها أمراً لا مفرّ منه. وحتى في الولايات المتحدة، لاحظ مراقبون جادّون متشائمون بلا ضرورة: «إنها يمكن أن تحدث هنا» (Sinclair Lewis, 1935). ولم يتنبأ أحد بصورة جدية، أو يتوقع، صحوة الديمقراطية بعد الحرب، ولا عودتها على الأقل، ولو لفترة وجيزة، كصورة غالبة للحكم في أرجاء المعمورة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، إذ بدا سقوط الأنظمة السياسية الليبرالية، بالنسبة إلى أولئك الذين استحضروا فترة ما بين الحربين آنذاك، فترة انقطاع قصيرة في غزو الليبرالية العلمانية للعالم. ومع اقتراب الألفية الثالثة، لم تكن الشكوك التي تكتنف الديمقراطية السياسية تبدو، لسوء الحظ، بعيدة تماماً. وسيكون من المؤسف أن يعاود العالم الدخول في مرحلة لا تبدو فيها مزايا الديمقراطية واضحة للعيان كما كانت في الفترة الممتدة بين عامي 1950 و1990.

الفصل الخامس

ضد العدو المشترك

«غداً سيكون للشباب، وسيتفجر الشعراء كالقنابل،
وسيكون للتنزه على مقربة من البحيرة،
المشاركة الكاملة.
غداً سيكون لسباق الدراجات
عبر الضواحي في أمسيات الصيف. ولكن اليوم للنضال»

و. هـ. أودن (W. H. Auden) «إسبانيا»، 1937.

«أمي العزيزة، أعرف أنك ستشعرين بذلك أكثر من جميع الناس. لهذا فإنني أتوجه بأفكاري الأخيرة إليك. لا تلومي أحداً على موتي، لأنني اخترت مصيري بنفسي.

لا أدري ماذا أكتب إليك، لأنني على الرغم من صفاء ذهني لا أجد الكلمات المناسبة. لقد اتخذت موقعي في «جيش التحرير»، وسأموت مع الإشراقة الأولى لشعاع النصر... ستُطلق عليّ النار قريباً مع ثلاثة وعشرين من رفاقي. بعد الحرب، عليك المطالبة بحقك في التقاعد. سيتركون لك أشيائي في السجن، فأنا لم أحتفظ

إلا بقميص والدي الداخلي فحسب، لأنني لا أريد أن ارتعش من البرد... أقول ثانية وداعاً. تشجعي!»

ابنك

سبارتاكو

- سبارتاكو فونتانو (Spartaco Fontanot)، عامل معادن في الثانية والعشرين، عضو مجموعة «ميساك مانوشيان» في المقاومة الفرنسية، 1994.

(رسالة، ص 306).

I

وُلدتْ أبحاث الرأي العام في أميركا في الثلاثينيات، إذ بدأت، أساساً، عام 1936، عندما قام جورج غالوب (George Gallop) بتوسيع «مسوح العينات» التي كان يجريها دارسو السوق لتشمل الميدان السياسي.

إن من بين النتائج المبكرة لتلك التقنية الجديدة نتيجة أذهلت جميع الرؤساء الأميركيين قبل فرانكلين د. روزفلت، وستدهش جميع المراقبين الذين شهدوا فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. في كانون الثاني/ يناير عام 1939، سئل الأميركيون عمن يريدون أن يفوز إذا ما نشبت حرب بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا، ففضل ثلاثة وثمانون بالمائة منهم الانتصار السوفياتي مقابل سبعة عشر بالمائة فضلوا انتصار ألمانيا (Miller, 1989, pp. 283-284). ولم يكن ثمة ما هو أكثر نشوزاً من إعلان ذلك التعاطف، أو التعبير عن ذلك التفضيل على الأقل في قرن هيمنت عليه المواجهة بين شيوعية ثورة أكتوبر المعادية للرأسمالية، ممثلة بالاتحاد السوفياتي، والرأسمالية المعادية للشيوعية، التي كانت الولايات المتحدة زعيمتها ونموذجها المثالي الأول، وترجي النصر لوطن الثورة العالمية على بلد شديد العداء للشيوعية ذي اقتصاد رأسمالي صارخ المعالم. ومما يزيد من حدة

المفارقة أن الطغيان الستاليني في الاتحاد السوفياتي كان في ذلك الوقت، بإجماع الآراء، في أسوأ حالاته.

كان الوضع التاريخي استثنائياً بالتأكيد وقصير الأجل نسبياً، إذ استمر، على الأكثر، من عام 1933 (عندما اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بالاتحاد السوفياتي) وحتى عام 1947 (عندما تواجه المعسكران المختلفان أيديولوجياً كعدوين في الحرب الباردة)، أو بصورة أكثر واقعية بين العامين 1935 و1945. وبعبارة أخرى، كان ما حسم ذلك الوضع هو نهوض ألمانيا الهتلرية ثم سقوطها (1933-1945) (انظر الفصل الرابع) وهي الدولة التي وقفت منها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي موقفاً واحداً مشتركاً لأن كلاً منهما وجد فيها خطراً أكبر مما تلمّسه في الآخر.

تعود الأسباب التي دفعت بهما إلى ذلك إلى ما هو أبعد من سلسلة العلاقات الدولية أو سياسة القوة التقليدية، وذلك هو ما يجعل الانحياز الناشز للدول والحركات التي قاتلت في ما بعد وربحت الحرب العالمية الثانية على درجة كبيرة من الأهمية. والعامل الذي فرض الاتحاد ضد ألمانيا آخر الأمر هو أنها لم تكن مجرد أمة لديها أسباب للشعور بالسخط، بل إنها كانت دولة تملي أيديولوجيتُها طموحاتها وسياستها. لقد كانت، باختصار، دولة فاشية. وإذا وضع هذا العنصر جانباً أو لم يجرِ تقديره حق قدره، فإن حسابات **السياسة الواقعية** (Realpolitik) العادية تكون صائبة. فقد كان من الممكن مجابهة ألمانيا أو مصالحتها أو التوازن معها، أو محاربتها إذا لزم الأمر، اعتماداً على مصالح سياسة الدولة والوضع العام. والواقع أنه في أوقات مختلفة بين عامي 1933 و1941، فإن جميع اللاعبين الكبار الآخرين في اللعبة الدولية عاملوا ألمانيا على هذا الأساس، إذ قامت لندن وباريس باسترضاء برلين (أي قدمتا تنازلات على حساب طرف آخر)، واستبدلت موسكو موقف المعارضة بحياد مساعد مقابل بعض

المكاسب الإقليمية، بل إن مصالح إيطاليا واليابان، التي وضعتهما في صف ألمانيا، قد أملت عليهما عام 1939 البقاء خارج المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية. إلا أن منطق حرب **هتلر** قد جرَّ الجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى الحرب آخر الأمر.

مع اقتراب عقد الثلاثينيات، بات من الواضح بصورة متزايدة أنه كان هناك ما هو أكثر من مسألة التوازن النسبي للقوى بين الدول التي تشكل النظام الدولي (الأوروبي أساساً). ومن المؤكد أن سياسة الغرب ـ من الاتحاد السوفياتي مروراً بأوروبا وصولاً إلى أميركا ـ كان من الممكن أن تُفهم بصورة أفضل، لا على أنها منافسة بين الدول، بل كحرب أهلية أيديولوجية دولية. (وهذه، كما سنرى، الأسلوب الأمثل لفهم سياسة الشرق الأقصى والدول الآسيوية ـ الأفريقية التي هيمن عليها الواقع الاستعماري ـ انظر الفصل السابع). وكما تبين آخر الأمر، فإن الخطوط الحاسمة في هذه الحرب الأهلية لم تكن تفصل بين الرأسمالية بحد ذاتها والثورة الاجتماعية الشيوعية، بل بين الأسر الأيديولوجية: بين منظومة ورثة «التنوير» في القرن الثامن عشر، بما فيها الثورات الكبرى وخاصة الثورة الروسية بشكل واضح، من جهة، والمعارضين من جهة ثانية. وباختصار، لم يكن الحد الفاصل يميز بين الرأسمالية والشيوعية، بل بين ما أسماه القرن التاسع عشر «التقدم» و«الرجعية»، وهما المصطلحان اللذان لم يعودا متناقضين تماماً.

لقد كانت حرباً دولية، لأنها أثارت، أساساً، المسائل ذاتها في معظم الدول الغربية. وكانت حرباً أهلية، لأن الخطوط بين القوى الموالية للفاشيين والمعادية لهم كانت تخترق كل مجتمع. ولم تكن ثمة أي فترة اعتبرت فيها الوطنية، بمعنى الولاء للحكومة الوطنية، أقل أهمية. وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كان يترأس حكومات عشر دول أوروبية على الأقل رجالٌ كانوا في بداياتها من المتمردين (أو في بداية الحرب الأهلية في حالة إسبانيا) أو من

السياسيين المنفيين، أو على الأقل من أشخاص اعتبروا حكوماتهم عديمة الأخلاق والشرعية. لقد اختار رجال ونساء من صميم الحياة السياسية في بلادهم الولاء للشيوعية (أي للاتحاد السوفياتي) أكثر من الولاء لدولتهم. ويمثل جواسيس كامبردج (Cambridge spies)، وربما بآثار عملية أكبر، الأعضاءُ اليابانيون في حلقة الجاسوس سورجه (Sorge)، مجموعتين من جمهرة واسعة من هؤلاء[1]. ومن جهة أخرى، فإن عبارة «**الذَّنَب**» (كويزلينغ: quisling) الخاصة - المأخوذة من اسم نازيٍّ نرويجي - قد ابتكرت لوصف القوى السياسية ضمن الدول التي غزاها هتلر؛ وهي فئة اختارت، عن قناعة لا عن مصلحة نفعية، أن تنضم إلى عدو بلادها.

كان هذا صحيحاً حتى بالنسبة إلى من كانت بواعثهم وطنية أكثر منها أيديولوجية عملية. ذلك أن الوطنية التقليدية نفسها باتت منقسمة الآن، فالمحافظون الإمبرياليون المعادون بشدة للشيوعية من أمثال ونستون تشرشل، وزعماء من ذوي الخلفية الكاثوليكية الرجعية من أمثال ديغول (de Gaulle) قد اختاروا قتال ألمانيا لا بدافع خاص ضد الفاشية، بل بسبب تصور معين لإنجلترا أو فرنسا. وحتى بالنسبة إلى هؤلاء، فإن التزامهم ربما كان جزءاً من حرب أهلية دولية، نظراً إلى أن مفهومهم عن الوطنية لا يطابق بالضرورة مفهوم حكوماتهم، إذ إن مجيء شارل ديغول إلى لندن، وإعلانه يوم 18 حزيران/يونيو عام 1940 أن «**فرنسا الحرة**» تحت قيادته ستستمر في قتال ألمانيا، إنما كان التزاماً من جانبه بنوع من الثورة ضد حكومة فرنسا الشرعية التي كانت، دستورياً قد عقدت العزم على وضع نهاية للحرب، وكانت تحظى بالتأكيد بتأييد الغالبية العظمى من الفرنسيين آنذاك. ولا شك

---

(1) تفيد التقارير أن معلومات سورجه، المستندة إلى مصادر موثوق بها، عن أن اليابان لا تعتزم مهاجمة الاتحاد السوفياتي في أواخر عام 1941، قد مكنت ستالين من تحويل تعزيزات حيوية إلى الجبهة الغربية، في وقت كان فيه الألمان على أبواب موسكو (Deakin and Storry, 1964, Chapter 13; Andrew and Gordievsky, 1991, pp. 281-282)

في أن تشرشل كان سيتصرف بالطريقة ذاتها لو وجد نفسه في وضع مماثل. ولو كسبت ألمانيا الحرب، لكانت حكومته ستعامله بوصفه خائناً، مثلما عومِلَ الروس الذين قاتلوا مع الألمان ضد الاتحاد السوفياتي في بلادهم بعد عام 1945. كما إن السلوفاك والكرواتيين الذين ذاقت بلادهم طعم الاستقلال (المقيّد) ضمن الفلك الألماني اعتبروا زعماءهم زمن الحرب أبطالاً وطنيين أو متعاونين مع الفاشست، بأثر رجعي، وفقاً لأسس أيديولوجية؛ فوجدنا أفراداً من شعب واحد يقاتلون مع هذا الجانب أو ذاك[2].

إن ما ربط جميع هذا الفرق الأهلية الوطنية في حرب كونية واحدة، دولية كانت أو أهلية، هو ظهور ألمانيا الهتلرية، أو بعبارة أدق، الفترة بين عامي1931 و1941، أي الاندفاع نحو الغزو والحرب لمجموعة الدول المتضافرة سوياً: ألمانيا وإيطاليا واليابان، وكانت ألمانيا الهتلرية عمادها الأساسي. وكانت هي الأكثر شراسة والتزاماً بتنفيذ مشروعها البربري الرامي إلى تدمير قيم «الحضارة الغربية» ومؤسساتها القائمة منذ «عصر الثورة». وراح ضحايا اليابان وألمانيا وإيطاليا المحتملون يراقبون، شيئاً فشيئاً، اندفاع الدول التي أصبحت تدعى «**المحور**» باتجاه الغزو والحرب التي بدت، منذ عام 1931 فصاعداً، أمراً لا مناص منه. ومن هنا، شاعت عبارة «الفاشية تعني الحرب». في عام 1931، أقدمت اليابان على غزو منشوريا وأقامت فيها دولة ألعوبة. ثم، في عام 1932، احتلت أقاليم الصين الواقعة شمال «سور الصين العظيم»، ورابطت في شانغهاي. وفي عام 1933، جاء **هتلر** إلى السلطة في ألمانيا ومعه برنامج لم يحاول التستر عليه.

---

(2) غير أن ذلك لا يبرر الفظائع التي اقترفها أي من الطرفين وكانت أشنع مما ارتكبه الخصوم على الجانب الآخر، وذلك ما حصل بالتأكيد في حالة الدول الكرواتية بين عام 1942 و1945، وربما في الدولة السلوفاكية كذلك. ولم يكن لذلك ما يبرره على الإطلاق في جميع الحالات.

وفي عام 1934، قضت حرب أهلية قصيرة في النمسا على الديمقراطية، وأقامت نظاماً شبه فاشي تميز أساساً برفضه الاندماج مع ألمانيا، وبمشاركته (بتأييد من إيطاليا في ذلك الوقت) في إحباط انقلاب نازي أسفر عن مقتل رئيس الوزراء النمساوي. وفي عام 1935، ألغت ألمانيا معاهدات السلام، وظهرت مجدداً كقوة عسكرية وبحرية رئيسة، واستعادت (عبر استفتاء عام) منطقة السّار (Saar) عند حدودها الغربية، وانسحبت باشمئزاز من **عصبة الأمم**. وفي العام نفسه، أظهرت إيطاليا موسوليني ازدراء مماثلاً تجاه الرأي العام الدولي بغزو أثيوبيا التي أقدمت على اكتساحها واحتلالها واستعمارها في عامي 1937-1936، وألغت إيطاليا عضويتها في «العصبة». وفي عام 1936، استعادت ألمانيا منطقة الراين، وبمساعدة وتدخل مكشوفين من جانب كل من ألمانيا وإيطاليا، أدى انقلاب عسكري في إسبانيا إلى صراع كبير خلال الحرب الأهلية الإسبانية، التي سنتحدث عنه تفصيلاً في ما بعد. ودخلت الدولتان الفاشيتان في تحالف رسمي، هو **محور روما ـ برلين**، بينما وقعت ألمانيا واليابان «تحالفاً معادياً للكومنترن». وفي عام 1937، لم يكن مفاجئاً قيام اليابان بغزو الصين، فاستهلت بذلك حرباً مفتوحة لم تتوقف حتى 1945. وفي عام 1938، شعرت ألمانيا أن الوقت قد حان للغزو، فاكتسحت النمسا وألحقتها بألمانيا في آذار/ مارس من دون مقاومة عسكرية. وبعد تهديدات عديدة، أفضت معاهدة ميونخ التي وقعت في تشرين الأول/ أكتوبر إلى تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا وتحويل أجزاء كبيرة منها إلى هتلر، وكان يفترض أنها لن تتوحد بطريقة سلمية مرة أخرى. واحتلت الأجزاء الباقية منها في آذار/ مارس عام 1939، مما شجع إيطاليا، التي لم تبدِ طموحات إمبريالية لبضعة شهور، على احتلال ألبانيا. وسرعان ما شلّت الأزمة البولندية، التي نشبت مرة أخرى خارج المطالب الإقليمية الألمانية، أوروبا. وفي أعقاب ذلك، نشبت بين عامي 1939 و1941 الحرب الأوروبية التي تطورت إلى الحرب العالمية الثانية.

بيد أن الأمر الآخر الذي نسج خيوط السياسات الوطنية في شبكة دولية واحدة هو الضعف الدائم والمتزايد على نحو مشهود للدول الليبرالية الديمقراطية (التي كانت هي المنتصرة في الحرب العالمية الأولى)، وعجزها أو عزوفها عن العمل، منفردة أو مجتمعة، لمقاومة تقدم أعدائها. وكما رأينا، فإن أزمة الليبرالية هذه هي التي عززت حجج كل من قوى الفاشية والحكم الاستبدادي (انظر الفصل الرابع)، إذ بينت **اتفاقية ميونخ** لعام 1938 بشكل كامل هذا التوافق بين العدوان الواثق من نفسه من ناحية، والخوف والتخاذل من ناحية أخرى. ولهذا السبب، ظلت كلمة «ميونخ» لعدة أجيال مرادفاً للتقهقر المتخاذل في الخطاب السياسي الغربي. ولم يكن عار ميونخ، الذي أحس به الجميع على الفور، حتى من وقعوا الاتفاقية، يتجلى في مجرد تسليم هتلر نصراً رخيصاً، ولكن في الخوف المحسوس من حرب تسبقه، وفي الارتياح المحسوس بشكل أكبر من أن من الممكن تحاشي تلك الحرب بأي ثمن. ويقال إن رئيس وزراء فرنسا دالاديه (Daladier) غمغم بازدراء عبارة: «عصابة من الأوغاد» (Barde de cons) عندما توقع، بعد أن ضحّى بإحدى الدول الحليفة لفرنسا، أن يقابل بالاستهجان في طريق عودته إلى باريس، ولكنه لم يقابل إلا بالهتافات الحماسية. وكانت شعبية الاتحاد السوفياتي ورفض انتقاد ما كان يجري فيه، يعودان بالدرجة الأولى إلى معارضته الثابتة لألمانيا النازية، المختلفة تماماً عن مواقف الغرب المترددة. غير أن صدمة التوقيع على معاهدة مع ألمانيا في آب/أغسطس عام 1939 كانت بالغة الشدة.

II

من هنا، كان استنفار الدعم الكامل ضد الفاشية، أي ضد المعسكر الألماني، لهذه الأسباب كانت الدعوة ثلاثية الأبعاد: توحيد جميع القوى السياسية ذات المصلحة في مقاومة تقدم «المحور»؛

ووضع سياسة فعلية للمقاومة؛ وإيجاد حكومات مستعدة لتنفيذ مثل هذه السياسة. والواقع أن تحقيق هذا الحشد استغرق أكثر من ثماني سنوات، أو ربما عشر سنوات، إذا اعتبرنا أن السباق إلى الحرب العالمية قد بدأ عام 1931. وكان التجاوب مع هذه الدعوات الثلاث في جميع الحالات، متردداً أو خافتاً أو يشوبه الارتباك.

كان من المرجح، من عدة جوانب، أن تكسب الدعوة إلى وحدة معادية للفاشية استجابة فورية، نظراً إلى أن الفاشية كانت، بصورة علنية، تعامل شتى صنوف الليبراليين، وكذلك الاشتراكيين والشيوعيين وأي نوع من الأنظمة الديمقراطية والسوفياتية، بوصفهم أعداء ينبغي القضاء عليهم على حد سواء. وكان عليهم الوقوف صفاً واحداً متراصاً، وإلا فإنهم سيتساقطون فرادى واحداً بعد الآخر. أما الشيوعيون، الذين كانوا حتى ذلك الحين مصدر الانشقاق الأقوى في صفوف «اليسار المستنير»، وقوة لا تركز نيران هجومها (كما هي عادة الراديكاليين السياسيين) ضد العدو الواضح، بل ضد أقرب المنافسين المحتملين، وهم الديمقراطيون الاجتماعيون (انظر الفصل الثاني)، نقول إن الشيوعيين غيروا اتجاههم في غضون ثمانية عشر شهراً من اعتلاء هتلر سدة الحكم، وحولوا أنفسهم إلى أشد أبطال الوحدة المعادية للفاشية تنظيماً، وكما هو معهود فيهم، أكثرهم كفاءة. وقد أزال ذلك عقبة كبيرة أمام وحدة اليسار، مع أنه لم يبدد الشكوك المتبادلة العميقة الجذور.

وُضعت الاستراتيجية، أساساً (بالتعاون مع ستالين)، من جانب «الأممية الشيوعية» (التي اختارت جورج ديميتروف (George Dimitrov) أميناً عاماً جديداً لها، وهو بلغاري ألهب تحديه العلني الشجاع للسلطات النازية في محاكمة حريق **الرايخستاغ** (Reichstag) عام 1933 مشاعر جميع المعادين للفاشية في كل مكان)[3]. وكانت

(3) في غضون شهر من تولي هتلر السلطة، دمر حريق مبنى البرلمان الألماني في برلين=

تتكون من دوائر متطابقة موحدة المركز. وقد شكلت القوى العمالية الموحدة «الجبهة الشعبية». ثم مضى الشيوعيون إلى ما هو أبعد من ذلك، فمع استمرار تقدم ألمانيا، تصدروا امتداداً أوسع لـِ «جبهة وطنية» لكل من يعتبر الفاشية (أو قوى المحور) الخطر الأساسي، وذلك بغض النظر عن الأيديولوجيا والمعتقدات السياسية. وقد قاوم اليسار التقليدي توسيع التحالف المعادي للفاشية إلى ما وراء «الوسط» السياسي باتجاه «اليمين» ـ حيث مدَّ الشيوعيون الفرنسيون أيديهم إلى الكاثوليك، وأبدى الشيوعيون البريطانيون استعدادهم لاحتضان أنصار ونستون تشرشل ـ وهم أعداء الحمر الألداء. غير أن منطق الحرب فرض نفسه في النهاية. وكان لاتحاد «الوسط» «واليسار» مغزى سياسي بعيد الدلالة، وشكلت «جبهات شعبية» في فرنسا (التي كانت رائدة في هذا المجال) وإسبانيا، حيث صدت هجمات «اليمين» المحلي، وتحققت انتصارات انتخابية مثيرة في إسبانيا (شباط/ فبراير 1936) وفي فرنسا (أيار/ مايو 1936).

أبرزت هذه الانتصارات بصورة مثيرة الخسائر التي تسببت بها انشقاقات الماضي. فقد كسبت القوائم الانتخابية المتحدة للوسط واليسار أغلبيات برلمانية جوهرية، ومع أنها أظهرت تحولاً صارخاً للرأي داخل أوساط اليسار، وخاصة في فرنسا، لصالح الحزب

= بطريقة غامضة. ووجهت الحكومة النازية أصابع الاتهام إلى الحزب الشيوعي على الفور واغتنمت هذه الفرصة لقمعه، بينما اتهم الشيوعيون النازيين بتدبير الحريق لهذا الغرض. وقد اعتقل وحوكم فان در لوبه (Van der Lubbe)، وهو شخص هولندي مختلّ ومتوحد ذو ميول ثورية، ومعه زعيم المجموعة الشيوعية في البرلمان، وثلاثة بلغاريين يعملون مع «الأممية الشيوعية»، في برلين. ومن المؤكد أن فان در لوبه كان متورطاً في إحداث الحريق، ولكن الشيوعيين الأربعة، وكذلك الحزب الشيوعي الألماني، كما هو واضح، لم يكن لهم صلة بالأمر. يضاف إلى ذلك أن الدراسات التاريخية الراهنة لا تساند الفرضية القائلة بأن الحادث كان من تدبير النازيين.

الشيوعي، فإنها لم تشر إلى أي تزايد مهم في الدعم السياسي لمناهضة الفاشية. والواقع أن انتصار «الجبهة الشعبية الفرنسية» الذي أفرز أول حكومة فرنسية يرأسها اشتراكي، هو المثقف ليون بلوم (Léon Blum) (1872 ـ 1950)، قد تحقق جراء زيادة ما يقارب الواحد بالمائة على أصوات الراديكاليين ـ الاشتراكيين ـ الشيوعيين لعام 1932، والنصر الانتخابي الذي أحرزته «الجبهة الشعبية الإسبانية» بتحول أكبر قليلاً. إلا أن الحكومة الجديدة غدت تواجه المعارضة من نحو نصف الناخبين (كما أصبح اليمين أقوى مما كان عليه من قبل إلى حد ما). ومع ذلك، فقد أشاعت هذه الانتصارات الأمل، بل الشعور بالغبطة، لدى الحركات الاشتراكية والعمالية المحلية؛ وكان ذلك أفضل بكثير من أداء حزب العمال البريطاني الذي تضافر الانهيار والأزمة السياسية على النيل منه عام 1931، بل إن عدد أفراده تضاءل إلى حدود الخمسين. وبعد أربع سنوات، استعاد الوضع الذي كان عليه تقريباً قبل الانهيار، ولكن تمثيله البرلماني لم يزد كثيراً على نصف مقاعده عام 1929. وخلال الفترة بين عامي 1931 و1935 انخفض الصوت المحافظ من نحو 61 بالمائة إلى نحو 54 بالمئة. وكانت الحكومة البريطانية التي دعيت بالحكومة «الوطنية» عام 1937 برئاسة نيفيل تشمبرلين (Neville Chamberlaine)، الذي اقترن اسمه بـِ «استرضاء» هتلر، تستند إلى تأييد غالبية قوية. ولم يكن ثمة سبب للافتراض بأنه لو لم تنشب الحرب عام 1939، ولم تُجرَ الانتخابات عام 1940 كما كان مقرراً، لما كان بوسع المحافظين أن يحققوا النصر فيها مرة أخرى بمثل هذه السهولة. إذا استثنينا اسكندنافيا، حيث أثبت الاشتراكيون الاجتماعيون وجودهم بقوة، لم يكن هناك في الواقع أي مؤشرات إلى تحول انتخابي مهم نحو «اليسار» في أوروبا الغربية في الثلاثينيات، أو تحولات شديدة نحو «اليمين» في تلك الأجزاء من شرق وجنوب شرق أوروبا، التي كانت تجري فيها الانتخابات. وثمة مفارقة حادة بين العالمين القديم والجديد، فنحن لا

نتلمس في أي بقعة في أوروبا ما يشبه التحول الدرامي في الولايات المتحدة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين في عام 1932 (حيث زاد عدد المقترعين لصالحهم في الانتخابات الرئاسية من معدل يتراوح بين 15 و16 مليون صوت إلى 28 مليوناً في أربع سنوات). ولكن ينبغي القول، بلغة الانتخابات، إن فرانكلين د. روزفلت وصل إلى القمة في عام 1932، ولكنه (لدهشة الجميع إلا شعبه) قصّر عن ذلك عام 1936.

على هذا الأساس، فإن الحركات المعادية للفاشية قد نظمت الخصوم التقليديين لليمين، ولكنها لم تزد أعدادهم؛ لقد حشدت صفوف الأقليات بسهولة أكبر مما حشدت الأغلبيات. ومن بين الأقليات كان المثقفون والمعنيون بالفن منفتحين على وجه الخصوص لدعوتها (باستثناء تيار دولي في الأدب يمثل اليمين القومي والمعادي للديمقراطية، انظر الفصل السادس)، لأن مشاعر البغضاء والصلف والعداء لدى «الاشتراكية الوطنية» إزاء قيم الحضارة المتجلية آنذاك كانت واضحة للعيان في المجالات التي كانت تعنيهم. وقد أسفرت العنصرية النازية على الفور إلى هجرة جماعية لليهود والمثقفين اليساريين الذين تشتتوا في أرجاء العالم الأخرى التي تتسم بالتسامح. وسرعان ما خسرت الجامعات الألمانية نحو ثلث هيئاتها التدريسية جراء حملة التطهير الناجمة عن كراهية النازية للحرية الفكرية. وكان الهجوم على الثقافة «الحداثية»، والحرق العلني للكتب اليهودية والكتب غير المرغوب فيها الأخرى قد بدأ فعلاً فور وصول هتلر إلى الحكم. وفيما كان المواطنون العاديون لا يوافقون، على ما يبدو، على الأعمال البربرية الوحشية المتزايدة للنظام - مثل معسكرات الاعتقال والحط من شأن اليهود الألمان (بمن فيهم أولئك الذين يتحدرون من جد يهودي واحد) إلى درجة طبقة دونية معزولة لا حقوق لها - فإن ما يدعو إلى الدهشة أن أعداداً كبيرة منهم لم تكن ترى في هذه الممارسات إلا مجرد انحرافات محدودة على أسوأ

تقدير، ثم إن معسكرات الاعتقال كانت روادع أساسية للمعارضة الشيوعية المحتملة وسجوناً لكوادر الفتنة؛ وقد أبدى المحافظون التقليديون بعض التعاطف مع ذلك الهدف. وعندما نشبت الحرب لم يكن هناك أكثر من ثمانية آلاف شخص في تلك المعسكرات. (وقد اتسعت خلال الحرب وتحولت إلى معسكر اعتقالي كوني للرعب والتعذيب والموت لمئات الآلاف، بل الملايين). وحتى بداية الحرب، كانت السياسة النازية تحاول، على الرغم من وحشية تعاملها مع اليهود، تصوير «الحل النهائي» لِ «المشكلة اليهودية» على أنه طرد جماعي لا إبادة جماعية. وبدت ألمانيا نفسها في عين المراقب غير السياسي بلداً مستقراً، بل مزدهراً اقتصادياً، ويتمتع بحكومة شعبية، ولو مع بعض الصفات غير الجذابة. ولعل من قرأوا بعض الكتب، بما فيها كتاب الفوهرر نفسه: (**كفاحي** Mein Kampt) قد وجدوا في البلاغيات الخطابية للإهاجيين العنصريين المتعطشين للدماء، ومن مواقع التعذيب والقتل في **داخاو** (Dachau) أو **بوخنفالد** (Buchenwald)، تهديداً للعالم بأكمله، وخطراً يستهدف إرجاع عجلة الحضارة إلى الوراء. ولذلك، كان المثقفون الغربيون (مع أنهم كانوا آنذاك مجرد شريحة من أبناء الطبقات الوسطى، المحترمة، أو المرشحين المهيئين لدخولها في المستقبل) أول قطاع اجتماعي معبأ جماعياً ضد الفاشية في الثلاثينيات. وكانت لاتزال طبقة صغيرة، ولكنها نافذة على نحو غير عادي، لأنها كانت تضم على الأقل الصحفيين الذين اضطلعوا في بلدان أوروبا غير الفاشية بدور حاسم في تنبيه حتى أكثر القراء وصناع القرار محافظةً إلى طبيعة الاشتراكية الوطنية. وكانت السياسة الفعلية لمقاومة نهوض المعسكر الفاشي، مرة أخرى، بسيطة ومنطقية على الورق. كان عليها أن توحد جميع الدول ضد المعتدين (وقد قدمت عصبة الأمم إطاراً ممكناً لذلك)، وعدم تقديم تنازلات لهم، وبالتهديد، بالعمل المشترك وعند الضرورة، بممارسة فعلية، لروعهم وإلحاق الهزيمة بهم. وقد

جعل قوميسار الخارجية السوفياتية، مكسيم ليتفينوف (Maxim Litvinov) (1876 ـ 1952)، نفسه ناطقاً باسم هذا «الأمن الجماعي». بيد أن القول أسهل من الفعل، إذ كانت العقبة الكأداء، آنذاك كما هي الآن، أن الدول التي انتابها الخوف والارتياب من المعتدين كان لديها مصالح أخرى فرقت، أو استُخدمت لبث الفرقة بينها.

ليس من الواضح مدى التمييز آنذاك بين الاتحاد السوفياتي الذي التزم، نظرياً، بالإطاحة بالأنظمة البورجوازية وإنهاء إمبراطورياتها في كل مكان، والدول الأخرى التي اعتبرت الاتحاد السوفياتي الآن هو الموحي والمحرض على الفتنة. وفيما كانت الحكومات ـ وكان أبرزها قد اعترف بعد عام 1933 بالاتحاد السوفياتي ـ مستعدة دوماً للتفاهم معه عندما كان ذلك يلائم مصالحها، كان بعض أعضائها ووكالاتها يواصل اعتبار البلشفية، في الداخل والخارج، هي العدو اللدود، واستمر ذلك الموقف خلال مرحلة الحرب الباردة بعد 1945. وكانت إدارات المخابرات البريطانية استثنائية بالفعل في تركيزها على التهديد «الأحمر» حتى أنها لم تتخلَّ عن ذلك كهدف رئيس إلا في أواسط الثلاثينيات (Andrew, 1985, p. 530). ومع ذلك، فقد شعر العديد من المحافظين المخلصين، وبخاصة في بريطانيا، أن أفضل الحلول هو اندلاع حرب ألمانية ـ سوفياتية، تضعف، وربما تدمر، كلا العدوين، وأن دحر البلشفية على يد ألمانيا التي ستكون قد أُضعفت آنئذٍ ليس بالأمر السيء. وكان من الواضح كل الوضوح أن الحكومات الغربية عازفة تماماً عن الدخول في مفاوضات فاعلة مع الدولة «الحمراء» في الفترة بين عامي 1938 و1939، عندما كان التحالف ضد هتلر أمراً مُلحاً لا ريب فيه. والواقع أن تخوف ستالين من أن يُترك وحيداً في مواجهة هتلر، هو ما دفعه في النهاية، وقد كان منذ 1934 هو الداعية الصلب للتحالف مع الغرب ضد هتلر، إلى «ميثاق **ستالين ـ ريبنتروب**» (Stalin-Rebbentrop Pact) في آب/ أغسطس 1939، الذي كان يرجو من

ورائه إبقاء الاتحاد السوفياتي خارج الحرب فيما تُضعف ألمانيا والدول الغربية بعضها بعضاً، وذلك لمصلحة بلاده التي حصلت بموجب البنود السرية للاتفاق على أجزاء كبيرة من المناطق الغربية التي فقدتها روسيا بعد الثورة. غير أن هذه الحسابات أثبتت خطأها، ولكنها، شأنها شأن المحاولات الفاشلة لخلق جبهة مشتركة ضد هتلر، أظهرت الانقسامات بين الدول وهي التي جعلت نهوض ألمانيا النازية الاستثنائي الذي لا يقاوم تقريباً، أمراً ممكناً، بين عامي 1933 و1939.

إلى ذلك، أعطت الجغرافيا، والتاريخ، والاقتصاد للحكومات منظورات مختلفة تجاه العالم. إن القارة الأوروبية، بحد ذاتها، كانت قليلة الاهتمام أو غير مكترثة على الإطلاق باليابان والولايات المتحدة التي كانت سياستها مقصورة على المحيط الهادئ والساحة الأميركية، وببريطانيا التي كانت قد ألزمت نفسها بالحفاظ على إمبراطورية متسعة الأرجاء، واستراتيجية بحرية عالمية، مع أنها كانت من الضعف بحيث لا تستطيع المحافظة على أي منهما. أما بلدان أوروبا الشرقية، فكانت بين شقي الرحى: ألمانيا وروسيا. ومن الواضح أن ذلك هو ما حدد سياساتها، لاسيّما أن الدول الغربية (كما تبين في ما بعد) لم تكن قادرة على حمايتها. وكان كثير منها قد حصل سابقاً على أراضٍ روسية بعد عام 1917، وبالتالي فقد قاومت، على الرغم من عدائها لألمانيا، أي تحالف معادٍ لألمانيا يمكن أن يعيد القوات الروسية ثانية إلى أراضيها. ومع ذلك، وكما أظهرت الحرب العالمية الثانية، فإن التحالف الفعال الوحيد المعادي للفاشية هو التحالف الذي ضم الاتحاد السوفياتي. أما بالنسبة إلى الاقتصاد، فإن بلداناً مثل بريطانيا، التي عرفت أنها شنت الحرب العالمية الأولى بتكاليف تفوق إمكاناتها المالية، قد خشيت من تكاليف إعادة التسليح. وبعبارة موجزة، كان ثمة فجوة عريضة بين الإقرار بالأخطار العظيمة التي تمثلها دول المحور، وبين اتخاذ إجراء ما إزاء ذلك.

وقد وسّعت الديمقراطية الليبرالية (التي لم تكن بحكم التعريف موجودة في الجانب الفاشي أو الاستبدادي) من هذه الفجوة، إذ أبطأت أو حالت دون اتخاذ القرار السياسي، ولاسيّما في الولايات المتحدة، ومما لا شك فيه أنها جعلت من الصعب، إن لم يكن من المستحيل أحياناً، انتهاج سياسات غير شعبية. ولا ريب في أن بعض الحكومات قد تذرعت بذلك لتسويغ ما تعانيه من بلادة. ولكن مثال الولايات المتحدة يبين لنا أن رئيساً قوياً ومتمتعاً بالشعبية مثل **ف. د. روزفلت** لم يكن بمقدوره أن ينهج سياسته الخارجية المعادية للفاشية بصورة مخالفة لرأي الهيئة الانتخابية. ولولا معركة **بيرل هاربور** وإعلان هتلر الحرب، لاستمرت الولايات المتحدة في البقاء خارج الحرب العالمية الثانية. وليس من الواضح في ظل أي ظروف كانت ستدخلها.

غير أن ما فلّ من عزيمة الديمقراطيات الأوروبية الرئيسة، وهي فرنسا وبريطانيا العظمى، لم يكن الآليات السياسية للديمقراطية بقدر ما كان ذكريات الحرب العالمية الأولى. كانت تلك لاتزال جرحاً راعفاً في نفوس الناخبين والحكومات على السواء، لأن وقع تلك الحرب كان، في آن معاً، كونياً وغير مسبوق. وكانت بالنسبة إلى كل من فرنسا وبريطانيا، بالمعايير الإنسانية (وليس المادية) أعظم بكثير من وقع الحرب العالمية الثانية (انظر الفصل الأول). وكان لابدّ من تحاشي حرب أخرى من هذا النوع مهما كانت التكاليف. غير أنها كانت، بالتأكيد، الملاذ الأخير للسياسة.

ينبغي عدم الخلط بين العزوف عن الذهاب إلى الحرب ورفض القتال، مع أن الروح المعنوية العسكرية الممكنة لدى الفرنسيين، الذين عانوا أكثر من أي طرف محارب آخر، قد ضعفت بالتأكيد جراء صدمة الفترة بين عامي 1914 و1918. ولم يذهب أحد، حتى الألمان، إلى الحرب العالمية الثانية وهو يعني، من جهة أخرى، أن

الحركة السلمية غير المشروطة (وغير الدينية)، على الرغم من شعبيتها في بريطانيا في الثلاثينيات، لم تكن على الإطلاق حركة جماهيرية، وقد تلاشت في عام 1940. وعلى الرغم من التسامح الشديد تجاه «المستنكفين لاعتبارات ضميرية» عن حمل السلاح في الحرب العالمية الثانية، فإن عدد من ادعوا الحق برفض القتال كان ضئيلاً (Calvocoressi, 1987, p. 63).

أما **اليسار** غير الشيوعي، وهو الأكثر التزاماً من الناحية العاطفية بكراهية الحرب والنزعة العسكرية بعد 1918 مما كان (نظرياً) قبل 1914، فإن مطلب السلام بأي ثمن كان موقف الأقلية، حتى في فرنسا حيث كان هو الأقوى. وفي بريطانيا، فإن داعية السلام جورج لانسبوري (George Lansbury) الذي وجد نفسه، إثر مصادفة انتخابية فاضحة على رأس حزب العمال بعد عام 1931، قد أُبعد بصورة تجمع بين الكفاءة والقسوة، عن موقع الزعامة في عام 1935. وخلافاً لحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية التي ترأسها اشتراكي في الفترة بين 1936 و1938، تعرض حزب العمال البريطاني للنقد لا لافتقاره إلى الشدة إزاء المعتدين الفاشيين، بل لرفضه تعزيز الإجراءات العسكرية الضرورية لجعل المقاومة فاعلة؛ كإعادة التسلح والتجنيد الإجباري. وكان من الممكن انتقاد الشيوعيين للأسباب ذاتها، مع أنهم لم ينجذبوا مطلقاً إلى الحركة السلمية.

كان اليسار في مأزق حقيقي، إذ من جهة، كانت معاداة الفاشية من القوة بحيث استنفرت جميع من يخشون الحرب. ولما كانت الفاشية تعني الحرب، فقد كان ذلك سبباً مقنعاً لمناهضتها. ومن جهة ثانية، لم يكن مقدراً النجاح لمقاومة لا تبدو فيها النازية عازمة على استخدام السلاح. يضاف إلى ذلك أن الأمل بإسقاط ألمانيا النازية أو حتى إيطاليا موسوليني، باتخاذ موقف جماعي حازم ولكن سِلمي، كان يستند إلى أوهام حول هتلر وحول قوى المعارضة المفترضة

داخل ألمانيا. وعلى أي حال، نحن الذين عشنا تلك الأيام **كنا نعرف** أن الحرب ستقوم، حتى عندما كنا نرسم سيناريوهات غير مقنعة لتجنبها. نحن - والمؤرخ يمكن أن يستنجد بذاكرته أيضاً - **توقعنا** أن نقاتل، وربما نموت، في الحرب التالية. ولم يكن لدينا شك كأعداء للفاشية أنه عندما تحين الساعة فلا خيار أمامنا إلا القتال.

ومع ذلك لا يمكن أن يستخدم مأزق **اليسار** السياسي لشرح إخفاق الحكومات، لأن الاستعدادات الفعالة للحرب لم تكن، على الأقل، تعتمد على قرارات اتخذت (أو لم تتخذ) في مؤتمرات حزبية، أو على الخوف من الانتخابات حتى لبضع سنوات. غير أن الحكومات، ومنها الحكومتان الفرنسية والبريطانية، كانت مثخنة بجراح لا تلتئم جراء الحرب العظمى. فقد خرجت فرنسا منها مستنزفة واهنة، وغدت أصغر وأضعف من الدولة المهزومة ألمانيا. وكانت فرنسا عاجزة من دون حلفائها عن مواجهة ألمانيا المنبعثة من جديد. والدول الأوروبية الوحيدة التي كان لها مصلحة موازية في التحالف مع فرنسا، وهي بولندا والدول الوارثة لإمبراطورية الهابسبرغ، كانت أضعف بكثير من أن تسهم في هذا المجال. وقد أنفق الفرنسيون أموالهم على خط من التحصينات (سمي بـِ «**خط ماجينو**» (Maginot Line) على اسم وزير سرعان ما طواه النسيان)، على أمل أن يروّع الألمان المهاجمين ويكبدهم خسائر تعادل تلك التي تكبدوها في **فردان** (انظر الفصل الأول). وفي ما عدا ذلك، لم يكن بوسعهم إلا أن يترقبوا **العون** من بريطانيا، وبعد عام 1933، من الاتحاد السوفياتي.

كانت الحكومات البريطانية تدرك، بالقدر نفسه ضعف البلاد الجوهري. من الناحية المالية، لم تكن بريطانيا قادرة على تحمل أعباء حرب أخرى. ومن الناحية الاستراتيجية، لم يعد لديها بحرية قادرة على العمل في وقت واحد في ثلاثة محيطات هائلة وفي البحر

الأبيض المتوسط. وفي الوقت نفسه، لم تكن المشكلة التي تقلق هذه الحكومات هي ما يجري في أوروبا في واقع الأمر، بل كيف يمكن جمع شتات إمبراطورية عالمية غدت الآن أوسع جغرافياً مما كانت في أي وقت مضى، وذات قوات غير كافية على نحو بادٍ للعيان، وتبدو، على مرأى من الجميع، على وشك التفسخ.

كانت كل من الدولتين تعرفان قدراتها الضعيفة غير القادرة على الدفاع عن الوضع القائم الذي أقيم عام 1919 ليناسبها في الأساس. وكانت كلتاهما تعرف أن هذا الوضع بعيد كل البعد من الاستقرار والاستثمار. ولم يكن ثمة مكاسب لأي منهما من حرب أخرى، بل الكثير من الخسائر الفادحة. وكانت السياسة الواضحة والمنطقية تقضي بالتفاوض مع ألمانيا المنبعثة من جديد من أجل إقامة نظام أوروبي أكثر مرونة. وكان ذلك يعني، دون أدنى شك، تقديم تنازلات لقوة ألمانيا المتنامية. ومن المؤسف أن ألمانيا الناهضة تلك كانت ألمانيا أدولف هتلر.

إن السمعة السيئة لما سمي سياسة «الاسترضاء» مازالت تتعاظم منذ عام 1939 إلى حد يوجب علينا أن نتذكر كم كانت هذه السياسة تبدو معقولة لدى جمهرة عريضة من الساسة الغربيين الذين لم يكونوا، في أعماقهم، معادين للألمان أو معادين للفاشية عاطفياً من حيث المبدأ، وبخاصة في بريطانيا، حيث لم تستثرهم التغيرات في الخريطة القارية، ولاسيّما في «بلدان نائية لا نعرف عنها إلا القليل» (تشمبرلين في تصريح حول تشيكوسلوفاكيا عام 1938). (وكان الفرنسيون، لسبب مفهوم، يحسون بقلق وعصبية بالغين إزاء أي مبادرات تمالئ ألمانيا، وستنقلب عليهم عاجلاً أو آجلاً. ولكن فرنسا كانت ضعيفة). وكان من الممكن التكهن، آنذاك، بأن حرباً عالمية ثانية كانت ستدمر اقتصاد بريطانيا، وتقتطع أجزاء واسعة من الإمبراطورية البريطانية. وهذا ما حدث بالفعل. ومع أنه ثمنٌ كان الاشتراكيون والشيوعيون وحركات التحرر من الاستعمار والرئيس

روزفلت على استعداد لدفعه من أجل دحر الفاشية، إلا أن علينا ألا ننسى أنه كان ثمناً باهظاً من وجهة نظر الإمبرياليين البريطانيين العقلانيين.

وعلى الرغم من ذلك، استحالت الحلول الوسط والمفاوضات مع ألمانيا الهتلرية لأن الأهداف السياسية لـِ «**الاشتراكية الوطنية**» كانت لاعقلانية وغير محدودة. وقد كان التوسع والعدوان من صميم النظام، وما لم يقبل الجميع بالسيطرة الألمانية مقدماً؛ أي اختيار عدم مقاومة التقدم النازي، فإن الحرب آتية لا ريب فيها، وعاجلاً لا آجلاً. من هنا كان الدور المحوري للأيديولوجيا في صوغ السياسة في الثلاثينيات: فإذا هي أقرت أهداف ألمانيا النازية، فإنها استبعدت **السياسة الواقعية** للطرف الآخر. وأولئك الذين عرفوا أن من المستحيل تحقيق تسوية مع هتلر، وكان تقييمهم واقعياً للموقف، إنما فعلوا ذلك لأسباب غير براغماتية على الإطلاق. لقد اعتبروا الفاشية غير مقبولة مبدئياً وبداهةً (*apriori*)، أو أنهم (كما في حالة ونستون تشرشل) كانوا مدفوعين بفكرة بديهية مماثلة حول ما تمثله بلدهم وإمبراطوريتهم، ولا تستطيع التضحية به. كانت المفارقة عند ونستون تشرشل أن ذلك الحاكم الرومانسي الكبير، الذي كانت تقديراته السياسية خاطئة على الدوام إزاء كل مسألة منذ عام 1914 ـ بما في ذلك تقييم الاستراتيجية العسكرية الذي كان يتباهى به ـ كان واقعياً إزاء مسألة واحدة فحسب هي ألمانيا.

وعلى النقيض من ذلك، فإن ساسة «الاسترضاء» لم يكونوا واقعيين تماماً في تقييمهم للوضع، حتى عندما أصبحت استحالة التسوية التفاوضية مع هتلر واضحة لكل مراقب متبصر عام 1939/ 1938. ذلك كان سبب التراجيديا الكوميدية السوداء للفترة الممتدة بين آذار/ مارس حتى أيلول/ سبتمبر 1939، والتي آلت إلى حرب لم يكن أحد يريدها، في زمان ومكان لم يرده أحد (حتى ألمانيا)، وتُركت بريطانيا وفرنسا عملياً من دون أي فكرة عما ينبغي عمله،

كطرف مُحارب، إلى أن داهمتهما **الحرب الخاطفة** عام 1940. ولكن «المسترضين» في بريطانيا وفرنسا، حتى بعد أن تجلت أمامهم البراهين على نوايا ألمانيا النازية، كانوا لايزالون غير قادرين على إقناع أنفسهم بالتفاوض الجدي لتحقيق تحالف مع الاتحاد السوفياتي، وهو تحالف لم يكن من الممكن تأجيل الحرب أو كسبها من دونه. ومن دونه أيضاً كانت الضمانات ضد هجوم ألماني مجرد حبر على ورق. وقد أغدق نيفيل تشمبرلين هذه الضمانات والتطمينات ـ على أوروبا الشرقية بطريقة مفاجئة وخرقاء ـ من دون التشاور مع الاتحاد السوفياتي أو حتى إبلاغه بطريقة ملائمة. ولم تكن لندن وباريس راغبتين في القتال، لكن أقصى ما كانتا تطمحان إليه هو الردع من طريق استعراض القوة. وذلك ما لم يقبله هتلر لحظة واحدة، ولا حتى ستالين، الذي طالب مفاوضوه عبثاً بمقترحات حول عمليات استراتيجية مشتركة في البلطيق. وحتى عندما تحركت الجيوش الألمانية باتجاه بولندا، فإن حكومة نيفيل تشمبرلين كانت لاتزال تستعد لإجراء صفقة مع هتلر، وذلك ما كان هتلر نفسه قد توقع أن يفعله البريطانيون (Watt, 1989, p. 215).

أخطأ هتلر في حساباته، وأعلنت الدول الغربية الحرب، لا لأن رجال الدولة فيها أرادوا ذلك، بل لأن سياسة هتلر بعد ميونخ قد سحبت البساط من تحت أقدام أصحاب سياسة الاسترضاء. إنه هو الذي حشد الجماهير غير الملتزمة حتى الآن ضد الفاشية. وكان الاحتلال الألماني لتشيكوسلوفاكيا في آذار/ مارس 1939 هو العامل الجوهري في تحويل الرأي العام البريطاني باتجاه المقاومة، وبذلك، فإن الحكومة التي لم تكن في الأصل راغبة في الحرب قد دُفعت دفعاً إلى دخولها. كما ودُفعت بدورها الحكومة الفرنسية التي لم يكن لها خيار إلا مجاراة حليفتها الفعالة الوحيدة. ولأول مرة، يوحد القتال ضد ألمانيا الهتلرية البريطانيين أكثر مما يفرقهم. غير أن ذلك لم يكن له هدف معين حتى ذلك الحين، إذ مع تدمير ألمانيا لبولندا

بسرعة وقسوة، وتقاسم بقاياها مع ستالين، الذي تراجع إلى حياد محتوم، جاءت «حرب زائفة» في أعقاب سلام مزعزع في الغرب.

ليس بوسع أي شكل من أشكال «السياسة الواقعية» أن يفسر سياسة «الاسترضائيين» بعد ميونخ. وعندما بدت الحرب محتملة بدرجة كافية ـ وهل كان ثمة من يشك في ذلك في عام 1939؟ ـ كان الشيء الوحيد الممكن عمله هو الاستعداد لها بأكبر قدر من الفعالية، وهذا ما لم يتحقق. ذلك أن بريطانيا، حتى في عهد تشمبرلين، لم تكن مستعدة بالتأكيد للقبول بأوروبا خاضعة لهيمنة هتلر قبل أن يحدث ذلك بالفعل. وحتى بعد سقوط فرنسا، كان ثمة بعض التأييد الجدي لسلام تفاوضي؛ أي القبول بالهزيمة. وفي فرنسا، حيث كان التشاؤم الممهد للهزيمة واسع الانتشار في أوساط السياسيين والعسكريين، لم تكن الحكومة تنوي الاستسلام، أو تقدم على ذلك، إلى أن انهار الجيش في حزيران/ يونيو 1940. كانت سياستهم تتسم بالفتور، لأنهم لم يجرؤوا على اتباع منطق سياسة التهديد بالقوة، ولا القناعات البديهية المسبقة لدى المقاومين الذين **لم يكن هناك ما هو أهم** في نظرهم من محاربة الفاشية (بوصفها الفاشية بحد ذاتها أو ألمانيا الهتلرية)، أو أولئك المعادين للشيوعية الذين كانت «هزيمة هتلر تعني لهم انهيار الأنظمة الاستبدادية التي تشكل الحصن الحصين ضد الثورة الشيوعية» (Thierry Maulnier, 1938 in: Ory, 1976, p. 24). ليس من السهل أن نتكهن بالعوامل التي حكمت أفعال رجال الدولة هؤلاء، لأن دوافعهم لم تكن تقتصر على الفكر وحده، بل كانت تشمل التحيزات، والأهواء، والهموم والآمال التي هيمنت، بصمت، على رؤيتهم للأمور. وكانت هناك ذكريات الحرب العالمية الأولى ومخاوف السياسيين الذين رأوا أنظمتهم السياسية الديمقراطية الليبرالية واقتصادهم في تراجع نهائي؛ وهي حالة ذهنية تصدق على القارة أكثر مما تصدق على بريطانيا. وكان ثمة شك حقيقي حول ما إذا كانت النتائج التي لا يمكن التنبؤ بها، في ظل

مثل تلك الظروف، لسياسة مقاومة ناجحة يمكن أن تبرر التكاليف المهولة التي تنطوي عليها.

كان أفضل ما يمكن تحقيقه آخر الأمر بالنسبة إلى السياسيين البريطانيين والفرنسيين هو المحافظة على وضع راهن غير مرض تماماً، وربما غير مستمر طويلاً. وخلف ذلك كله كان السؤال المطروح هو: إذا كان مصير الوضع الراهن حتمياً بطريقة ما، فهل ستكون الفاشية هي البديل الأفضل من الثورة الاجتماعية والبلشفية؟ ولو كان النمط الوحيد المعروض للفاشية هو النمط الإيطالي لما تردد كثير من السياسيين المحافظين أو المعتدلين بشأنه؛ بل إن ونستون تشرشل كان متعاطفاً مع النمط الإيطالي. ولكن المشكلة أنهم لم يكونوا يواجهون موسوليني، بل هتلر. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن الأمل الرئيس لكثير من الحكومات والدبلوماسيين في الثلاثينيات، كان تحقيق توازن في أوروبا بالتفاهم مع إيطاليا، أو على الأقل الابتعاد بموسوليني عن التحالف مع مريده. ولكن ذلك لم يتحقق، مع أن موسوليني نفسه كان واقعياً بما فيه الكفاية، فترك لنفسه مجالاً لحرية التصرف، إلى أن اقتنع في حزيران/ يونيو 1940، عن خطأ ـ وإن كان في ذلك بعض المنطق ـ بأن الألمان قد ربحوا، فقام هو نفسه بإعلان الحرب.

III

وهكذا، كانت قضايا الثلاثينيات عابرة للحدود القومية، سواء جرى الصراع بشأنها داخل الدول أو في ما بينها. ولم يتجلَّ ذلك على نحو مباشر في أي ميدان بقدر ما تجلى بين عامي 1936 و1939 في الحرب الأهلية الإسبانية التي أضحت تعبيراً مثالياً عن تلك المواجهة العالمية.

عند استحضار أحداث الماضي، قد يبدو مثيراً للدهشة أن ذلك

الصراع قد عبّأ، على نحو فوري، مشاعر اليسار واليمين على السواء في أوروبا والأميركيتين، وبخاصة مشاعر المثقفين في العالم الغربي. لقد كانت إسبانيا جزءاً هامشياً من أجزاء أوروبا، وكان تاريخها على الدوام خارج اهتمام باقي القارة الأوروبية التي كان يفصلها عن إسبانيا سلسلة جبال البيرينيه (Pyrenees). وكانت بمنأى عن الحروب الأوروبية كلها منذ نابليون، وقد أُبقيت خارج الحرب العالمية الثانية. ولم تكن قضاياها منذ بداية القرن التاسع عشر موضع اهتمام حقيقي من جانب الحكومات الأوروبية، مع أن الولايات المتحدة كانت قد شنت حرباً قصيرة ضدها عام 1898 لتجريدها من آخر ما تبقى من أجزاء الإمبراطورية العالمية القديمة في القرن السادس عشر، وهي كوبا وبورتوريكو والفيليبين[4]. والواقع أن الحرب الأهلية الإسبانية، خلافاً لمعتقدات جيل مؤلف هذا الكتاب، لم تكن المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية، وأن انتصار الجنرال فرانكو، الذي لا يمكن (كما رأينا) أن يوصف بالفاشي، لم يكن له نتائج مهمة على الصعيد الدولي. كل ما في الأمر أنها أبقت إسبانيا (والبرتغال) في عزلة عن التاريخ العالمي لثلاثين سنة أخرى.

ومع ذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن السياسات الداخلية لبلد ناشز ذائع الصيت ومنغلق على نفسه جعلته رمزاً لصراع عالمي في الثلاثينيات، إذ أثارت المسائل السياسية الجوهرية المطروحة آنذاك: فهناك، من جهة، مسألة الديمقراطية والثورة الاجتماعية، إذ كانت إسبانيا الدولة الوحيدة في أوروبا المستعدة للانفجار؛ ثم، من ناحية أخرى، مسألة المعسكر المتفرد المعادي للثورة، أو الرجعية التي لا تقبل المصالحة، والمتأثرة فكرياً بالكنيسة الكاثوليكية التي

(4) اكتسبت إسبانيا موطئ قدم، في نزاع يشبه الحرب، في مراكش مع قبائل البربر المحليين الذين زودوا الجيش الإسباني بوحدات قتالية هائلة، كما كسبت بعض الأراضي الأفريقية إلى الجنوب، الأمر الذي نسيه الجميع.

رفضت كل شيء حدث في العالم منذ مارتن لوثر (Martin Luther). ومن الغريب أنه لا الأحزاب الشيوعية المسكوفية، ولا تلك المتأثرة بالإيحاء الفاشي، كانت على شيء من الأهمية هناك قبل الحرب الأهلية، ذلك أن إسبانيا كانت تسير في طريقها الغريب الأطوار الذي يتشعب في اتجاهين مختلفين كل الاختلاف: اليسار الفوضوي المتطرف، واليمين الكارلي[5] المتطرف.

لم يستطع الليبراليون ذوو المقاصد الحسنة، المعادون للإكليروس، والماسونيون على طريقة القرن التاسع عشر في البلدان اللاتينية، الذين تسلموا الأمور من أسرة البوربون بثورة سلمية في عام 1931، أن يستوعبوا المخاض الاجتماعي للفقراء الإسبان، في المدن والريف، ولا أن يتصدوا له بإصلاحات اجتماعية (زراعية بالدرجة الأولى) فعّالة. وفي عام 1933 تم اقصاؤهم جانباً على يد الحكومات المحافظة التي ساعدت سياستها في قمع الاضطرابات والثورات المحلية، كثورة عمال المناجم النمساويين عام 1934، على تعاظم الضغط الثوري الكامن. وعند هذه المرحلة اكتشف «اليسار الإسباني» **الجبهة الشعبية للكومنترن** التي كانت تصلها التوجيهات من فرنسا المجاورة. وكانت فكرة تشكيل جميع الأحزاب جبهةً انتخابية واحدة ضمن اليمين تعني الكثير بالنسبة إلى اليسار الذي لم يعرف كيف يتصرف. وحتى الفوضويون، في معقلهم الأخير في العالم هذا، كانوا يميلون إلى تشجيع مؤيديهم على ممارسة «رذيلة التصويت البورجوازية» في الانتخابات التي كانوا يرفضونها حتى الآن بوصفها غير جديرة بالثوري الحقيقي، مع أنهم لم يلوثوا أنفسهم بالترشح لأي انتخابات.

في شباط/ فبراير من عام 1936 نالت الجبهة الشعبية أغلبية ضئيلة

---

(5) الكارلية (Carlism): حركة ملكية تقليدية متطرفة كانت تتمتع بتأييد قوي من الفلاحين. وقد خاض أنصارها حروباً عديدة في ثلاثينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر دفاعاً عن أحد فروع الأسرة المالكة الحاكمة.

من الأصوات، ولكنها كاسحة بالتأكيد، كما أنها، بفضل التنسيق في ما بينها حصلت على أغلبية معتبرة من المقاعد في البرلمان الإسباني، أو ما يسمى **كورتيس** (Cortes). ولم يؤدِّ هذا الانتصار إلى قيام حكومة فاعلة لليسار تكون منفذاً تتدفق منه الحمم البركانية للسخط الاجتماعي، وهو ما أصبح ملحوظاً بصورة متزايدة في الأشهر التالية.

في هذه المرحلة، وبعد فشل السياسات اليمينية الأصولية، عادت إسبانيا إلى شكل من السياسة كانت هي من رواده، وغدا صفة مميزة للعالم الأيبيري؛ وهو **البلاغات** الصادرة عن الانقلابات العسكرية (Pronunciamento). ولكن ما إن وجد اليسار الإسباني نفسه يتطلع إلى ما وراء الحدود الوطنية باتجاه «**الجبهوية الشعبية**» حتى تسلل اليمين الإسباني إلى القوى الفاشية. ولم يكن هذا من طريق الحركة الفاشية المحلية المتواضعة، وهي **الفالانج/ الكتائب**، بقدر ما كان من طريق الكنيسة والملكيين الذين لم يجدوا فارقاً كبيراً بين الليبراليين الملاحدة والشيوعيين، ولم يكن لديهم أي استعداد لعقد تسوية مع أي من هذين الطرفين. وكانت إيطاليا وألمانيا تأملان في تحقيق بعض المكاسب المعنوية، وربما السياسية من انتصار الجناح اليميني. وكان الجنرالات الإسبان الذين شرعوا جدياً في التآمر لإعداد انقلاب بعد الانتخابات، بحاجة إلى دعم مالي ومساعدة عملية، وذلك هو ما تفاوضوا بشأنه مع إيطاليا.

بيد أن لحظات الانتصار الديمقراطي والتعبئة السياسية الجماهيرية لم تكن مواتية للانقلابات العسكرية التي اعتمدت في نجاحها على الاعتقاد بأن المدنيين، فضلاً عن القطاعات غير الملتزمة من القوات المسلحة، يقبلون الإشارات، عندما يدرك الانقلابيون العسكريون، الذين لم تكن إشاراتهم مقبولة، فشلهم. لقد كان الانقلاب العسكري المعهود لعبة يحسُن أداؤها عندما تكون الجماهير في حالة من التراخي، أو تكون الحكومات فاقدة للشرعية. وهذه الشروط لم تكن قائمة في إسبانيا. فقد نجح انقلاب الجنرالات في 17 تموز/ يوليو

1936 في بعض المدن، وتصدت له مقاومة عارمة من جانب السكان والقوى الموالية للشرعية في مدن أخرى. وأخفق الانقلاب في الاستيلاء على أكبر مدينتين إسبانيتين، بما فيهما العاصمة مدريد. وبذلك يكون الانقلاب قد عجل في بعض أجزاء إسبانيا بالثورة الاجتماعية المتوقعة، وتحولت المقاومة في جميع أنحاء البلاد إلى حرب أهلية طويلة بين حكومة الجمهورية المنتخبة الشرعية، وهي الحرب التي اتسعت الآن لتضم الاشتراكيين، والشيوعيين وحتى بعض الفوضويين، والمتعايشين بصعوبة مع قوى الثورة الجماهيرية التي دحرت الانقلاب، وبين الجنرالات الثائرين الذين اعتبروا أنفسهم الصليبيين القوميين ضد الشيوعية. ووجد الجنرال فرانشيسكو فرانكو إي باهاموندي (1892-1975)، أصغر الجنرالات وأذكاهم سياسياً، نفسه زعيماً لنظام جديد تحول خلال الحرب إلى دولة استبدادية ذات حزب واحد ـ كتلة يمينية مُلملمة تمتد من الفاشية إلى الملكيين وغلاة أنصار الكارلية، أطلق عليها اسم سخيف هو «**الكتائب التقليدية الإسبانية**» (**الفالانج**). ولكن كلا الطرفين في الحرب الأهلية كان بحاجة إلى دعم، وكلاهما ناشد المؤيدين.

كان رد فعل الرأي المعادي للفاشية ضد ثورة الجنرالات فورياً وتلقائياً، خلافاً لرد فعل الحكومات غير الفاشية، الذي كان مشوباً بالحذر، حتى من جانب الحكومات التي قدمت دعماً قوياً للجمهورية، مثل حكومة الاتحاد السوفياتي وحكومة الجبهة الشعبية التي جاءت حديثاً إلى الحكم في فرنسا، برئاسة زعيم اشتراكي، (وقد سارعت إيطاليا وألمانيا إلى إرسال السلاح والرجال إلى حلفائهما). وكانت فرنسا حريصة على المساعدة، وقدمت بعض العون (وهو ما نُفي رسمياً) إلى الجمهورية إلى أن أرغمت على انتهاج سياسة رسمية هي «عدم التدخل» بسبب الانقسامات الداخلية وضغوط الحكومة البريطانية الشديدة العداء لما كانت تراه تقدماً للثورة الاجتماعية والبلشفية في شبه الجزيرة الأيبيرية. وقد شارك الرأي العام الذي يمثل المحافظين والطبقة الوسطى

في الغرب في هذا الموقف، مع أنه لم يتعاطف بشدة مع الجنرالات (لولا ضغوط الكنيسة الكاثوليكية والموالين للفاشية). أما روسيا التي وقفت بقوة مع الجانب «الجمهوري»، فقد انضمت أيضاً إلى «**اتفاقية عدم التدخل**» التي بادرت بها بريطانيا، وكان هدفها الحيلولة دون وصول المساعدة الألمانية والإيطالية إلى الجنرالات، وهو الهدف الذي لم يكن أحد يتوقع أو يريد له أن يتحقق، والذي تحول لاحقاً «من المراوغة إلى النفاق» (Thomas, 1977, p. 395). وابتداءً من أيلول/سبتمبر 1936 بدأت روسيا ترسل، وإن لم يكن بصورة رسمية، إمدادات من الرجال والمواد لدعم «الجمهورية». وكانت سياسة عدم التدخل، التي لم تكن أكثر من رفض بريطانيا وفرنسا القيام بأي شيء إزاء التدخل الكثيف لدول المحور في إسبانيا، مع التخلي بذلك عن الجمهورية، مدعاة لاحتقار غير المتدخلين من جانب الفاشيين وأعداء الفاشية على السواء، فيما عززت كثيراً من مكانة الاتحاد السوفياتي، الدولة الوحيدة التي ساعدت الحكومة الشرعية لإسبانيا، ومن مكانة الشيوعيين داخل وخارج البلاد، لا لأنهم نظموا هذه المساعدة على الصعيد الدولي فحسب، بل لأنهم سرعان ما جعلوا أنفسهم العمود الفقري لجهد الجمهورية العسكري.

ولكن حتى قبل أن يحشد السوفيات مواردهم، فإن الجميع من الليبراليين حتى أقصى أطراف اليسار اعتبروا على الفور نضال إسبانيا نضالاً لهم. أو كما كتب و. هـ. أودن، الشاعر البريطاني الأكثر رقة في ذلك العقد:

فوق تلك الساحة المجدبة تطايرت تلك الشظية من
أفريقيا الحارة، والتحمت بطريقة فجة بأوروبا الخلاقة،
فوق تلك الأرض المسطحة التي تخترقها الأنهار،
كان لأفكارنا أجساد، وكانت الأشكال المتوعدة للحمى
التي تنتابنا
دقيقة ونابضة بالحياة.

يضاف إلى ذلك أننا شهدنا هناك، وهناك فحسب، كيف استطاع الرجال والنساء الذين تصدوا بقوة السلاح لتقدم اليمين، وأوقفوا التراجع اللامتناهي المهين لليسار. وحتى قبل أن تبدأ «**الأممية الشيوعية**» بتنظيم ألوية دولية (وصلت طلائعها الأولية إلى قاعدتها في مقبل الأيام في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر). وقبل أن تظهر بالفعل طوابير المتطوعين المنظمين الأولى في الجبهة، وهم من الحركة الليبرالية ـ الاشتراكية الإيطالية: (Giustizia e libertá)، قاتل متطوعون أجانب من أجل الجمهورية بأعداد كبيرة. وفي آخر المطاف، اندفع ما يزيد على أربعين ألف أجنبي شاب من خمسين دولة أو أكثر[6] إلى القتال، وكثير منهم إلى الموت، في بلد ربما لا يعرف معظمهم عنه أكثر مما يعطيه أطلس مدرسي. ومن المهم أن نشير إلى أنه لم يقاتل إلى جانب فرانكو من المتطوعين الأجانب إلا ألف أجنبي فحسب (Thomas, 1977, p. 980). ومن أجل فائدة القراء الذين ترعرعوا في البيئة الأخلاقية لنهاية القرن العشرين، ينبغي أن نضيف أن هؤلاء لم يكونوا من المرتزقة، ولا من المغامرين إلا في حالات قليلة جداً. لقد ذهبوا إلى القتال من أجل قضية.

من الصعب أن نتذكر الآن ما كانت تعنيه إسبانيا بالنسبة إلى الليبراليين واليساريين الذين عاشوا فترة الثلاثينيات، على الرغم من أنه بالنسبة إلينا، نحن الباقين على قيد الحياة، ممن تجاوزوا الفئات العمرية المعيارية، تظل القضية السياسية الوحيدة التي تبدو، حتى

---

(6) ربما ضم هؤلاء 10,000 فرنسي، و5,000 ألماني ونمساوي، و5,000 بولندي وأوكراني، و3,350 إيطالياً، و2,800 من الولايات المتحدة، و2,000 بريطاني، و1,500 يوغوسلافي، و1,500 تشيكي، و1,000 هنغاري، و1,000 اسكندنافي، وأعداداً من جنسيات أخرى. أما الألفين أو الثلاثة آلاف روسي، فلا يمكن اعتبارهم متطوعين. وقد ذكر أن نحو 7,000 من هؤلاء كانوا من اليهود (Thomas, 1977, pp. 982-984; Paucker, 1991, p. 15).

عند استحضار الماضي، بمثل ما كانت عليه عام 1936 من صفاء وقوة. إنها تبدو الآن وكأنها تنتمي إلى ما قبل التاريخ، حتى في إسبانيا ذاتها. ومع ذلك، فقد كانت في وقتها بالنسبة إلى أولئك الذين قاتلوا ضد الفاشية هي الجبهة المركزية لمعركتهم، لأنها كانت الوحيدة التي لم يتوقف العمل فيها لأكثر من سنتين ونصف، ولأنها كانت الجبهة الوحيدة التي استطاعوا أن يشاركوا فيها كأفراد، إن لم يكن كمقاتلين، ففي جمع المال، وفي مساعدة اللاجئين، وفي الحملات التي لا تنتهي للضغط على حكوماتهم الجبانة. وكان التقدم التدريجي، والكاسح للتيار القومي، للجمهورية وموتها في المستقبل المنظور، قد جعل الحاجة إلى تكوين اتحاد ضد الفاشية العالمية أمراً ملحاً كل الإلحاح.

أما بالنسبة إلى الجمهورية الإسبانية، فإنها، على الرغم من المواقف العاطفية التي ساندتها والمساعدات (غير الكافية) التي تلقتها، قاتلت قتالاً مستميتاً ضد الهزيمة منذ البداية. ومن الواضح عند استرجاع الأحداث أن ذلك كان يعود إلى ضعفها. وبمقاييس الحروب الشعبية في القرن العشرين، الرابحة منها والخاسرة، كانت حرب الجمهورية للفترة الممتدة بين عامي 1936 ـ 1939، بكل ما فيها من بطولة، حرباً بائسة؛ ويعود ذلك، جزئياً، إلى أنها لم تستخدم جدياً ذلك السلاح الفعال ضد قوات تقليدية متفوقة، وهو حرب العصابات، وذلك إغفال غريب في بلد أعطى هذا الشكل من الحرب غير النظامية اسمها. وقد بقيت القوات الجمهورية، خلافاً للقوميين الذين كانوا يتمتعون بتوجه سياسي وعسكري واحد، منقسمة سياسياً، وظلت ـ على الرغم من مساهمة الشيوعيين ـ تفتقر إلى إرادة عسكرية وقيادة استراتيجية موحدة، أو أن تلك المستلزمات جاءت بعد فوات الأوان. وكان أقصى ما استطاعت عمله شن هجمات خلفية من وقت إلى آخر ضد الطرف المعادي، فأطالت بذلك أمد الحرب التي كان من الممكن أن تنتهي بصورة فاعلة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1936 باحتلال مدريد.

لم تكن بدايات الحرب الأهلية الإسبانية آنذاك تبشر بالخير وبإلحاق الهزيمة بالفاشية، إذ كانت، على الصعيد الدولي، صورة مصغرة لحرب أوروبية جرت بين دولتين فاشية وشيوعية، والأخيرة منهما على الخصوص أكثر حذراً وأوهى عزيمة من الأولى. وبقيت الديمقراطيات الغربية غير متأكدة من أي شيء إلا من عدم ضرورة التورط. أما على الصعيد الداخلي، فقد كانت حرباً أظهر فيها اليمين عجزه الكبير عن التعبئة قياساً بما يستطيعه اليسار. وقد آلت الحرب إلى هزيمة ساحقة، وسقوط آلاف القتلى، ومئات الآلاف من اللاجئين إلى بلدان أبدت استعدادها لاستقبالهم، بمن فيهم معظم الناجين من أصحاب المواهب الفكرية والفتية الإسبان الذين التفّوا حول الجمهورية مع استثناءات نادرة. وبادرت «الأممية الشيوعية» بحشد جميع مواهبها الهائلة من أجل الجمهورية الإسبانية. وقام من أصبح في ما بعد الماريشال تيتو، محرر يوغوسلافيا الشيوعية وقائدها، بتنظيم تدفق المجندين إلى **«الألوية الدولية»** من باريس، وتولى بالميرو توغلياتي (Palmiro Togliatti)، الزعيم الشيوعي الإيطالي، الإشراف عملياً على الحزب الشيوعي الإسباني القليل الخبرة، وكان من بين آخر من فروا من البلاد عام 1939. وقد أخفق ذلك الحزب، بدوره، وكان يعرف أنه قد أخفق. وذلك ما عرفه الاتحاد السوفياتي الذي أرسل بعض أفضل أدمغته العسكرية للخدمة في إسبانيا (وبينهم، على سبيل المثال، من أصبحوا في المستقبل ماريشالات: كونيف (Konev)، مالينوفسكي (Malinovsky)، فورونوف (Voronov)، روكوسوفسكي (Rokossovsky)، وقائد البحرية السوفياتية مستقبلاً الأدميرال كوزينتسوف (Kuznetsov)).

IV

ومع ذلك كله، فإن الحرب الأهلية الإسبانية استَبَقَت ومهدت السبيل لنشوء القوى التي قُدر لها أن تطيح بالقوى الفاشية بعد بضع

سنوات من انتصار فرانكو. كما أنها استَبَقَت سياسات الحرب العالمية الثانية؛ وذلك التحالف الفريد للجبهات الوطنية الذي جمع بين المحافظين الوطنيين والثوريين الاجتماعيين، من أجل إلحاق الهزيمة بأعداء الوطن، وتجديد حياة المجتمع في الوقت نفسه. ذلك أن الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى الطرف الرابح لم تكن مجرد كفاح لتحقيق النصر العسكري، بل كانت ـ حتى بالنسبة إلى بريطانيا والولايات المتحدة ـ كفاحاً من أجل مجتمع أفضل. وخلافاً لما كان يراود رجال الدولة من أحلام بعد الحرب العالمية الأولى بالعودة إلى عالم عام 1913، فإن أحداً لم يحلم بالعودة بعد الحرب إلى عالم عام 1939 أو حتى 1928. لقد ألزمت الحكومة البريطانية، بقيادة ونستون تشرشل، نفسها، في غمرة حرب يائسة، بخلق حالة رفاهية شاملة وعمالة كاملة. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يأتي «**تقرير بيفيريدج**» (Report Beveridge)، الذي أوصى بكل ذلك، في واحدة من أشد سنوات حرب بريطانيا اليائسة سواداً؛ وهي سنة 1942. وقد تعاملت الخطط الأميركية بعد الحرب بطريقة عرضية مع مشكلة جعل ظهور هتلر آخر أمراً مستحيلاً. وكانت الجهود الفكرية الحقيقة لمخططي ما بعد الحرب مكرسة لتعلم الدروس المستفادة من «الانهيار الكبير» ومن الثلاثينيات، بحيث لا تتكرر. أما بالنسبة إلى حركات المقاومة في البلدان المهزومة والمحتلة من جانب «المحور»، فقد كان تلاحم التحرر والثورة الاجتماعية، أو على الأقل التحول الكبير، أمراً مفروغاً منه. يضاف إلى ذلك أنه قد بزغت بعد النصر، في طول أوروبا المحتلة سابقاً وعرضها، شرقاً وغرباً، الأشكال ذاتها من الحكومات. وهي حكومات اتحاد وطني تضم جميع القوى التي عارضت الفاشية، من دون تمييز أيديولوجي. وللمرة الأولى، والوحيدة، في التاريخ، جلس وزراء شيوعيون إلى جانب الوزراء المحافظين أو الليبراليين أو الديمقراطيين ـ الاجتماعيين في معظم بلدان أوروبا. وكان معروفاً أن مثل هذا الوضع لن يقدر له البقاء طويلاً.

ومع أن التهديد المشترك هو الذي جمع بين خصوم الأمس الألداء، روزفلت وستالين، تشرشل والاشتراكيين البريطانيين، وديغول والشيوعيين الفرنسيين، فإن اتحاد الأضداد المدهش ذاك كان مستحيلا من دون فترة تهدئة للعداوات والشكوك المشتركة بين أنصار **ثورة أكتوبر** وخصومها. وقد سهلت الثورة الإسبانية هذه الوحدة إلى حد كبير، بل إن الحكومات المعادية للثورة لم تكن لتنسى أن الحكومة الإسبانية، في ظل رئيس ليبرالي ورئيس وزراء ليبرالي، كانت تتمتع بكامل الشرعية الدستورية والأخلاقية عندما طلبت المساعدة ضد جنرالاتها المتمردين. وأحس بتأنيب الضمير حتى رجال الدولة الديمقراطيون الذين خانوها خوفاً على أنفسهم.

لقد أصرت الحكومة الإسبانية، وبصورة خاصة الشيوعيون، الذين كانوا مؤثرين على نحو متزايد في قضاياها، على أن الثورة الاجتماعية لم تكن هدفهم، وقاموا بالفعل بصورة علنية بكل ما في وسعهم للسيطرة عليها وعكس اتجاهها على نحو أفزع الثوريين المتحمسين. وأصر كلا الطرفين على أن الثورة لم تكن هي القضية، بل الدفاع عن الديمقراطية.

والمثير للانتباه أن هذه لم تكن مجرد حركة انتهازية، أو خيانة للثورة كما كان يعتقد المتشددون في اليسار المتطرف. لقد كانت تعكس تحولاً متعمداً من الأسلوب الانقلابي إلى أسلوب متدرج للوصول إلى الحكم، ومقاربة صدامية إلى أخرى تفاوضية أو حتى برلمانية لتسلم السلطة. وفي ضوء رد فعل الشعب الذي كان ثورياً من دون شك[7] على الانقلاب، أصبح بوسع الشيوعيين الآن أن يروا كيف يمكن لتَكْتيك دفاعي أساساً، فرضه الوضع اليائس لحركتهم

---

(7) كانت الثورة الإسبانية، على حد وصف الكومنترن، «جزءاً لا يتجزأ» من النضال ضد الفاشية الذي يستند إلى أوسع قاعدة اجتماعية. إنها ثورة شعبية. إنها ثورة وطنية. إنها ثورة ضد الفاشية (Ercoli, October 1936, Cited in Hobsbawm, 1986, p. 175).

بعد وصول هتلر إلى الحكم، أن يفتح آفاقاً أمام التقدم؛ أي أمام «ديمقراطية من نوع جديد» تنطلق من مقتضيات سياسة الحرب والاقتصاد. إن ملاك الأراضي والرأسماليين الذين أيدوا المتمردين سيخسرون أملاكهم، لا بوصفهم ملاكاً للأراضي ورأسماليين، ولكن باعتبارهم خونة. وعلى الحكومة أن تخطط الاقتصاد وتسيّره، لا لأسباب أيديولوجية، بل وفقاً لمنطق اقتصاد الحرب. وإذا انتصرت، بالتالي، فإن «هذه الديمقراطية ذات النمط الجديد لا يمكن إلا أن تكون معادية للروح المحافظة... إنها فرصة لضمان المزيد من الانتصارات الاقتصادية والسياسية للشغّيلة الإسبان» (مصدر سبق ذكره، ص 176).

على هذا النحو، وصف منشور الكومنترن الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1936، بدقة بالغة، شكل السياسة في الحرب المعادية للفاشية 1939-1945. إنها حرب شنتها في أوروبا حكومات جبهة وطنية أو تضم كل الشعب أو الائتلافات بين أطراف المقاومة؛ حربٌ شنتها اقتصادات تديرها الدولة وانتهت في المناطق المحتلة بتقدم هائل في القطاع العام، نظراً إلى مصادرة أملاك الرأسماليين، لا بصفتهم رأسماليين، بل بصفتهم من الألمان أو المتعاونين مع الألمان. وفي كثير من دول وسط وشرق أوروبا، أفضى الطريق الذي ابتدأ بمعاداة الفاشية، على نحو مباشر، إلى «ديمقراطية جديدة» سيطر عليها الشيوعيون ثم ابتلعوها آخر الأمر. ولكن هدف أنظمة ما بعد الحرب هذه حتى ما قبل «الحرب الباردة» كان، بالتحديد، **عدم التحول** الفوري إلى أنظمة اشتراكية أو القضاء على التعددية السياسية والملكية الخاصة[8]. وفي البلدان الغربية، كانت النتائج الاقتصادية

(8) حتى وقت متأخر من تأسيس مكتب الإعلام الشيوعي الجديد (الكومنفورم) (Cominform)، عند بداية الحرب البادرة، ظل المندوب البلغاري فلكو تشيرفنكوف (Vlko Tchervenkov) مُصراً على تشخيص مستقبل بلاده من هذا المنظور (Reale, 1954, pp. 66-67, 73-74).

والاجتماعية الصافية للحرب والتحرير غير مختلفة كثيراً، مع أن التموضعات السياسية كانت كذلك. ولم تُطرح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية استجابة لضغط جماهيري أو خوفاً من ثورة (كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى)، بل طرحت من جانب حكومات ملتزمة بها مبدئياً - حكومات ذات طابع إصلاحي قديم جزئياً؛ كالديمقراطيين في أميركا، وحزب العمال الذي تسلم الآن زمام الحكم في بريطانيا؛ وجزئياً من قبل أحزاب الإصلاح والإنقاذ الوطني التي ظهرت من بين حركات المقاومة المختلفة المعادية للفاشية. وجُماع القول إن منطق الحرب المعادية للفاشية قد دفع المسار إلى «اليسار».

V

كانت تداعيات الحرب الإسبانية تلك تبدو نائية، بل غير واقعية، عام 1936، وبصورة أوضح عام 1939، فبعد نحو عقد من الزمان على الإخفاق الذريع لخطة الكومنترن لتحقيق الوحدة المعادية للفاشية، فإن ستالين محاها من جدول أعماله، في الوقت الحاضر على الأقل، ولم يُقْدِم على التفاهم مع هتلر فحسب (مع أن كلا الطرفين كان يعرف أن مثل هذا الاتفاق لن يعمر طويلاً)، بل إنه أعطى تعليمات للحركة الدولية أن تنبذ استراتيجية معاداة الفاشية، وهو قرار أخرق ربما نجد أفضل ما يفسره ميله المعروف إلى تفادي أبسط المخاطر[9]. ومع ذلك، فقد عاد منطق خط الكومنترن إلى الساحة عام 1941. مع غزو ألمانيا للاتحاد السوفياتي، وإقدام الولايات المتحدة على الحرب - أي مع تحول النضال ضد الفاشية أخيراً إلى حرب كونية - أضحت الحرب سياسية بقدر ما هي

(9) ربما كان يخشى أن أية مساهمة شيوعية مؤثرة في الحرب الفرنسية أو البريطانية ضد الفاشية ستكون، في نظر هتلر، دليلاً على سوء نية ستالين، وستكون، بالتالي ذريعة لمهاجمته.

عسكرية. وعلى الصعيد الدولي، أصبحت تحالفاً بين رأسمالية أميركا وشيوعية الاتحاد السوفياتي. وفي داخل كل بلد أوروبي ـ ولكن ليس في العالم التابع للإمبريالية الغربية في ذلك الوقت ـ انتعش الأمل بوحدة كل من كان مستعداً لمقاومة ألمانيا أو إيطاليا؛ أي تشكيل ائتلاف للمقاومة يضم جميع ألوان الطيف السياسي. ولما كانت جميع دول أوروبا المُحاربة، عدا بريطانيا، محتلة من جانب دول المحور، فإن حرب المقاومين هذه كانت حرب مدنيين أساساً، أو حرب قوات مسلحة من صنع مدنيين سابقين، وغير معترف بها بهذا الصفة من جانب الجيوش الألمانية والإيطالية؛ لقد كانت نضالاً شرساً للأنصار فرض خيارات سياسية على الجميع.

إن تاريخ حركات المقاومة الأوروبية تاريخ أسطوري إلى حد كبير، نظراً إلى أن شرعية أنظمة ما بعد الحرب وحكوماتها (باستثناء هذه المقاومة في ألمانيا نفسها إلى حد ما) قد استندت أساساً إلى سجل في حركة «المقاومة». وكانت فرنسا حالة متفردة، لأن الحكومات هناك كانت، بعد التحرير، قد فقدت جميع عناصر الاستمرارية الحقيقية مع الحكومة الفرنسية التي كانت عام 1940، وأقامت السلام مع الألمان وتعاونت معهم، ولأن المقاومة المنظمة، ناهيك بالمسلحة، كانت ضعيفة نوعاً ما، حتى عام 1944 على الأقل، وكان التأييد الشعبي لها مهلهلاً. لقد بنى الجنرال ديغول فرنسا ما بعد الحرب على أساس أسطورة أن فرنسا الخالدة، في جوهرها، لم تقبل بالهزيمة قط. وعلى حد تعبيره، فإن «المقاومة كانت خدعة موفقة» (Gillois, 1973, p. 164). ومن الأعمال ذات الدلالات السياسية أن مقاتلي الحرب العالمية الثانية الوحيدين الذين تحظى ذكراهم بالتكريم اليوم هم مقاتلو «المقاومة»، وأولئك الذين انضموا إلى قوات ديغول. بيد أن فرنسا لم تكن بالتأكيد الحالة الوحيدة لدولة بنيت في ظلال أجواء «المقاومة» السحرية المؤسطرة.

يجدر بنا هنا أن نذكر أمرين حول حركات المقاومة الأوروبية.

الأول، أن أهميتها العسكرية (باستثناء روسيا) كانت طفيفة قبل انسحاب إيطاليا من الحرب عام 1943، وربما لم تكن حاسمة إلا في بعض أجزاء البلقان. وينبغي التأكيد، مرة أخرى، أن أهميتها الكبرى سياسية ومعنوية. وهكذا، فإن الحياة العامة في إيطاليا، بعد ما يزيد على عشرين سنة من الفاشية التي تمتعت بتأييد ملموس حتى في أوساط المثقفين، قد تحولت بالتعبئة الواسعة المؤثرة على نحو غير عادي للمقاومة في الفترة بين عامي 1943 و1945، بما في ذلك حركة الأنصار المسلحة التي كانت في وسط البلاد وشمالها تتألف من نحو مئة ألف مقاتل، وسقط منها خمسة وأربعون ألف قتيل (Bocca, 1966, pp. 297-302, 385-389, 569-570; Pavone, 1991, p. 413)، وفيما استطاع الإيطاليون بهذا أن يضعوا ذكريات عصر موسوليني وراء ظهورهم بضمير مرتاح، فإن الألمان الذين ساندوا حكومتهم بحزم حتى النهاية، لم يستطيعوا أن ينأوا بأنفسهم عن العصر النازي للفترة الواقعة بين عامي 1933 و1945. وأما المقاومون الألمان في الداخل، وهم قلة من المناضلين الشيوعيين، والعسكريين البروسّيين المحافظين، مع بعض المنشقين المتدينين والليبراليين المشتتين، فقد باتوا أمواتاً أو معتقلين في معسكرات الاعتقال. وعلى النقيض من ذلك، فإن دعم الفاشية أو التعاون مع المحتل عزل بطبيعة الحال أناساً معينين من الحياة العامة لفترة جيل كامل بعد عام 1945، مع أن الحرب الباردة ضد الشيوعية فتحت لمثل هؤلاء الأشخاص مجالاً للعمل في العالم السري أو الخفي للعمليات العسكرية أو الاستخباراتية الغربية[10]. **والملاحظة الثانية** المتعلقة بالمقاومة أن

---

(10) كانت القوة المسلحة السرية المضادة للشيوعية، التي عرفت باسم: Gladio (السيف) بعد أن كشف النقاب عنها سياسي إيطالي عام 1990، قد شرعت بالعمل منذ 1949 لتتابع المقاومة الداخلية في عدة بلدان أوروبية بعد الاحتلال السوفياتي إذا ما برز مثل هذا الوضع. وكان أفراد هذه القوة يتلقون التسليح والمرتبات من الولايات المتحدة، ويدربون على أيدي المخابرات المركزية الأميركية والاستخبارات البريطانية وقواتها الخاصة. وقد أخفى وجود=

سياستها كانت، لأسباب واضحة ـ مع استثناء واضح في بولندا ـ تميل نحو «اليسار». ذلك أن الفاشيين واليمين الراديكالي والمحافظين، في كل بلد، وكذلك الأغنياء المحليين وغيرهم ممن تملكهم الرعب من الثورة الاجتماعية، كانوا ينزعون إلى التعاطف مع الألمان، أو على الأقل عدم معارضتهم. وكذلك فعلت بعض الحركات الإقليمية أو التيارات القومية غير المؤثرة، التي تقف تقليدياً في صف اليمين الأيديولوجي، وكان بعضها، ولاسيّما قوميات الفلمنك، والسلوفاك، والكرواتيين، يأمل في الإفادة من التعاون معهم. وينبغي ألا ننسى أن ذلك هو ما فعلته العناصر المعادية للشيوعية بشدة وعناد في أوساط الكنيسة الكاثوليكية وجيوشها من المتدينين التقليديين، مع أن سياسة الكنيسة كانت من شدة التعقيد بحيث لا يمكن ببساطة تصنيفها كـ «متعاونة مع العدو» في أي مكان. ومن ثم، فإن من اختاروا المقاومة من بين صفوف اليمين السياسي لم يكونوا متميزين عن المهاد السياسي الذي ترعرعوا فيه. إن ونستون تشرشل وشارل ديغول لم يكونا مثالين نموذجيين في أسرتيهما الأيديولوجيتين، مع أنه ينبغي القول إن الوطنية التي لا تدافع عن أرض الوطن لم تكن تخطر في بال أي يميني تقليدي ذي غرائز عسكرية.

وإذا كان ثمة حاجة إلى التفسير، فإن ذلك يفسر البروز غير العادي للشيوعيين في حركات المقاومة، وبالتالي تقدمهم السياسي المذهل أثناء الحرب. ولهذا السبب، بلغت الحركات الشيوعية الأوروبية قمة نفوذها في الفترة بين عامي 1945 و1947، إلا في

= هؤلاء حتى عن حكومات الدول التي كانوا ينطلقون منها، باستثناء بعض المسؤولين. وفي إيطاليا، وربما في بعض الأمكنة الأخرى، كانت هذه القوة تتألف من آخر وحدات الفاشية الذين أصبحوا الآن يتمتعون بتقويم جديد بوصفهم معادين متعصبين للشيوعية. وكانت أعمالهم أعمالاً إرهابية ذات طابع يميني بقناع يساري أحياناً.

ألمانيا، حيث لم يستطيعوا أن يستعيدوا مواقعهم بعد استئصالهم الوحشي عام 1933، والمحاولات البطولية والانتحارية للمقاومة في السنوات الثلاث التالية. وحصدت الأحزاب الشيوعية، حتى في البلدان البعيدة عن الثورة الاجتماعية، مثل بلجيكا وهولندا والدنمارك، أصوات ما يتراوح بين 10 ـ 12 بالمائة من الناخبين، أي ضعف ما كانوا يحصلون عليه من قبل، فشكلوا بذلك الكتلة الثالثة والرابعة في برلمانات بلادهم. وفي فرنسا، ظهروا بوصفهم أكبر الأحزاب في البلاد في انتخابات عام 1945، وتقدموا للمرة الأولى على منافسيهم القدامى الاشتراكيين. وفي إيطاليا، كان سجلهم أكثر إثارة للدهشة، إذ بعد سنوات من المقاومة، نهضوا من عصبة ضئيلة منهكة بالقمع لازمها الفشل مؤلفة من كوادر غير شرعية قبل الحرب ـ بل إنهم كانوا مهددين بالفعل بفصلهم من **الكومنترن** عام 1938 ـ إلى مصاف حزب جماهيري تعداده ثمانمئة ألف عضو، سرعان ما ارتفع (عام 1946) إلى نحو مليوني شخص.

أما بالنسبة إلى البلدان التي شنت الحرب على المحور اعتماداً على قوات مقاومة محلية أساساً، مثل يوغوسلافيا وألبانيا واليونان، فقد كانت قوات الأنصار تحت سيطرة الشيوعيين، بحيث اضطرت الحكومة البريطانية بزعامة تشرشل، التي لم تكنّ أي تعاطف للشيوعيين، إلى تحويل مساندتها ومساعدتها من الملكي ميخائيلوفيتش (Mihailovic) إلى الشيوعي تيتو، عندما اتضح لها أنه، بما لا يقاس، أكثر خطورة على الألمان من الآخر.

لم يكن انخراط الشيوعيين في المقاومة يعود إلى أن بنية «حزب لينين الطليعي» كانت مصمَّمة لإنتاج قوة من الكوادر المنظمة المتفانية التي يعتبر العمل المجدي هو هدفها الأساسي، بل لأن الأوضاع الشديدة الوطأة، مثل اللاشرعية والقمع والحرب، كانت بالتحديد هي ما خُلق له هؤلاء «الثوريون المحترفون»، بل إنهم هم وحدهم الذين

استشفوا إمكانية «حرب المقاومة» (M. R. D. Foot, 1976, p. 84). وهم بذلك يختلفون عن الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية التي وجدت أنه يكاد يكون من المستحيل عليها العمل في غياب الشرعية ـ والانتخابات، والاجتماعات العامة وما إلى ذلك ـ التي كانت تحدد وتحكم أنشطتهم.

إن الأحزاب الديمقراطية ـ الاجتماعية، بعد أن واجهت استيلاء الفاشيين على السلطة أو الاحتلال الألماني، مالت إلى السبات الذي أفاقت منه، في أحسن الحالات، كما فعلت نظائرها الألمانية والنمساوية، في نهاية الحقبة المظلمة، ومعها معظم مؤيديها القدامى، واستعدت لاستئناف نشاطها السياسي. ومع أنها لم تكن غائبة عن ساحة المقاومة، إلا أنها، لأسباب بنيوية، كانت أدنى تمثيلاً. وكانت الدنمارك حالة شاذة، فحين احتل الألمان البلاد، كانت تتولى الحكم فيها حكومة ديمقراطية ـ اجتماعية، وبقيت في السلطة طوال فترة الحرب، مع أنه يفترض أنها لم تكن تتعاطف مع النازية (وقد احتاجت إلى بضع سنوات لتتعافى من تلك المرحلة).

وساعدت صفتان مميزتان أخريان الشيوعيين على البروز في ميدان المقاومة؛ أمميتهم وإيمانهم المشبوب بما يشبه العصر الألفي السعيد الذي جعلهم يكرسون حياتهم للقضية (انظر الفصل الثاني). لقد سمحت لهم الصفة الأولى باستنفار الرجال والنساء الأكثر تقبلاً للدعوة المناهضة للفاشية أكثر من أي دعوة وطنية أخرى؛ ففي فرنسا، مثلاً، قام بجانب من أخطر أعمال الحزب لاجئو الحرب الأهلية الإسبانية الذين قدموا معظم أنصار المقاومة المسلحة في جنوب غرب البلاد، وربما اثني عشر ألف مقاتل، قبل اليوم المحدد لبدء الهجوم (Pons Prades, 1975, p. 66). وكذلك اللاجئون والمهاجرون من العمال من سبع عشرة دولة، تحت الشعار المركب «اليد العاملة المهاجرة» (Main d'Oeuvre Immigrée - MOI). وكان

منهم جماعة **مانوشيان** (المؤلفة من أرمن ويهود بولنديين) التي هاجمت الضباط الألمان في باريس[11]. وأوجدت الصفة المميزة الثانية ذلك المزيج من الشجاعة والتضحية بالذات، والجسارة، الذي أدهش حتى الخصوم، وذلك ما يتضح بصورة حية في الكتاب الرائع النزية **زمن الحرب** (*Wartime*) لليوغوسلافي ميلوفان دجيلاس (Milovan Djilas) (1977). لقد كان الشيوعيون، في رأي مؤرخ معتدل سياسياً «من أشجع الشجعان» (Foot, 1976, p. 86). ومع أن تنظيمهم المنضبط قد منحهم أفضل فرص النجاة من السجون ومعسكرات الاعتقال، فإن خسائرهم كانت فادحة. والشبهات التي كانت تحوم حول الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان قيادته ممقوتة حتى في أوساط الشيوعيين الآخرين، لا ينفي تماماً ادعاءه بأنه حزب المحكومين بالموت (le parti des fusillés)، الذي فقد على الأقل خمسة عشر ألفاً من مناضليه أعدمهم العدو (Jean Touchard, 1977, p. 258). ولم يكن من المستغرب أن تلاقي دعوتهم استجابة قوية لدى الشجعان من الرجال والنساء، وبخاصة في أوساط الشباب، وربما بشكل أخص في البلدان التي كان فيها التأييد الجماهيري للمقاومة الفعالة نادراً، كما كانت الحال في فرنسا وتشيكوسلوفاكيا. وكانت لهم جاذبية شديدة في أوساط المثقفين، وهم الفئة التي سرعان ما احتشدت تحت راية مناهضة الفاشية، وكانت بمثابة اللحمة في تنظيمات المقاومة غير الحزبية (وإن كانت، نوعياً، يسارية الطابع). لقد كانت علاقة الحب بين المثقفين الفرنسيين والماركسية، وغلبة الثقافة الإيطالية على يد أفراد مرتبطين بالحزب الشيوعي، وهما أمران استمرا لجيل كامل، من حصاد المقاومة. وسواء كان المثقفون

(11) كان أحد أصدقاء المؤلف، وهو نائب قائد مجموعة MOI بزعامة التشيكي آرثر لندن (Arthur London)، يهودياً نمساوياً من أصل بولندي، وكانت مهماته في حركة المقاومة تتركز في تنظيم الدعاية المعادية للنازية داخل صفوف الجنود الألمان في باريس.

هم من اندفعوا إلى أحضان المقاومة، مثلهم مثل الناشر المشهور في فترة ما بعد الحرب الذي لاحظ، بفخر، أن جميع أفراد شركته قد حملوا السلاح كأنصار، أو أصبحوا متعاطفين مع الشيوعيين لأنهم أو لأن عائلاتهم لم يكونوا مقاومين فعليين ـ أو ربما كانوا في الطرف الآخر ـ فقد شعروا جميعهم بالانجذاب نحو الحزب.

لم يحاول الشيوعيون، إذا استثنينا معاقلهم الخاصة بحرب العصابات في البلقان، إقامة أنظمة ثورية. وصحيح أنهم لم يكونوا في وضع يمكنهم من ذلك في أي مكان غرب **تريستا** (Trieste) [شمال إيطاليا]، حتى لو حاولوا ذلك، ولكن الصحيح أيضاً أن الاتحاد السوفياتي، الذي كانت أحزابهم موالية تماماً له، أحبط بشدة مثل هذه التطلعات الفردية إلى السلطة. والثورات الشيوعية التي قامت فعلاً (في يوغوسلافيا، وألبانيا، ثم الصين) قامت **ضد** رغبة ستالين. وكانت وجهة نظر السوفيات، على الصعيدين الدولي والمحلي، أن سياسات ما بعد الحرب ينبغي أن تستمر ضمن إطار التحالف الذي يضم جميع القوى المناهضة للفاشية؛ أي إن موسكو كانت تتطلع إلى تعايش طويل الأمد، أو إلى نوع من تكافل النظامين الرأسمالي والشيوعي، ثم إلى التغيير الاجتماعي والسياسي، الذي قد يحدث في سياق تحولات تجري ضمن «ديمقراطيات من نوع جديد» تتولد من ائتلافات زمن الحرب. وسرعان ما تبدد هذا السيناريو المتفائل في ظلام الحرب الباردة، إلى حد أن قلة قليلة من الناس غدت تتذكر أن **ستالين** كان يحث الشيوعيين اليوغوسلاف على الإبقاء على الملكية، أو أن الشيوعيين البريطانيين كانوا في عام 1945 يعارضون انهيار ائتلاف تشرشل زمن الحرب، أي ضد الحملة الانتخابية التي أسفرت عن مجيء الحكومة العمالية إلى السلطة. ومع ذلك، فإن **ستالين** كان يعني كل هذا من دون شك على نحو جدي، وحاول أن يبرهن على ذلك بحل الكومنترن عام 1943، والحزب الشيوعي الأميركي عام 1944.

وقد أوضح ستالين هذه النوايا في القرار الذي عبر عنه زعيم شيوعي أميركي بقوله: «إننا لن نطرح قضية الاشتراكية بشكل أو طريقة تعرّض الوحدة للخطر.. أو تُضعفها» (Browder, 1944, in: J. Starobin, 1972, p. 57). وكان ذلك، على الصعيد العملي، وباعتراف منشقين ثوريين، يعني وداعاً دائماً للثورة العمالية. وسوف تقتصر الاشتراكية على الاتحاد السوفياتي وعلى البقاع المخصصة كمنطقة نفوذ له من طريق المفاوضات الدبلوماسية؛ أي المنطقة التي احتلها الجيش الأحمر أساساً في نهاية الحرب. وحتى ضمن تلك المنطقة من النفوذ، فإن الثورة الاشتراكية ستظل إمكانية مستقبلية غير محددة أكثر مما هي برنامج مباشر لـِ «الديمقراطيات الشعبية الجديدة». بيد أن التاريخ، الذي لا يأبه كثيراً لمقاصد السياسة، سار في اتجاه آخر، إلا بالنسبة إلى اعتبار واحد. إن تقسيم العالم، أو القسم الأعظم منه، إلى منطقتي نفوذ، وهو ما جرى التفاوض حوله في الفترة بين عامي 1944 و1945، ظل مستقراً؛ إذ لم يحاول أي من الطرفين طوال ثلاثين سنة أن يقفز فوق الخط الذي يفصل بينهما إلا لفترات وجيزة. وابتعد كلاهما عن المجابهة المكشوفة، فضمن بذلك أن تلك الحروب العالمية الباردة لن تتحول مطلقاً إلى حروب ساخنة.

VI

إن حلم ستالين القصير بشراكة أميركية ـ سوفياتية بعد الحرب لم يعزز بالفعل التحالف العالمي للرأسمالية الليبرالية والشيوعية ضد الفاشية. ومع ذلك فقد أظهر قوته واتساعه. لقد كان بطبيعة الحال تحالفاً ضد التهديد العسكري، ولم يكن ليتبلور لولا سلسلة اعتداءات ألمانيا النازية التي بلغت ذروتها بغزو الاتحاد السوفياتي وإعلان الحرب على الولايات المتحدة. غير أن طبيعة الحرب أثبتت سداد النظرة التي استشفت واحداً من عناصر الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936؛ وهو وحده التعبئة العسكرية والمدنية والتغيير الاجتماعي، إذ

إنه في جانب الحلفاء ـ أكثر مما هي في الجانب الفاشي ـ كانت حرباً يخوضها إصلاحيون، ويعود ذلك في جانب منه إلى أن أي حكومة رأسمالية شديدة الثقة بنفسها لم يكن بوسعها أن تأمل بالفوز في حرب طويلة من دون التخلي عن سياسة «العمل كالمعتاد»، كما يعود إلى أن الحرب العالمية الثانية جعلت إخفاقات سنوات الحرب أشد وقعاً وأكثر إثارة بحيث كان الإخفاق في تحقيق الاتحاد ضد المعتدي مجرد واحد من الأعراض الثانوية.

ويتجلى التواؤم بين النصر والأمل الاجتماعي أيضاً في ما نعرفه عن تطور الرأي العام في الدول المتحاربة أو المحررة، التي تتاح فيها حرية التعبير، إلا في الولايات المتحدة. وفي ذلك ما يدعو إلى الدهشة، إذ شهدت السنوات التي تلت عام 1936 تآكلاً هامشياً في أصوات الناخبين الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة، وانتعاشاً ملحوظاً لصالح الجمهوريين. وكانت تلك البلاد مشغولة بهمومها الداخلية، وبعيدة عن تضحيات الحرب أكثر من أي بلد آخر. وحيثما كانت ثمة انتخابات حقيقية، كان هناك تحول نحو اليسار. وكانت الحالة الأكثر إثارة للاهتمام في هذا الصدد هي الحالة البريطانية، حيث هزمت انتخابات عام 1945 زعيمَ الحرب الذي كان محط الإعجاب والحب على مستوى العالم، ونستون تشرشل، وأتت بحزب العمال إلى السلطة بزيادة خمسين بالمائة في نسبة المقترعين لصالحه. وفي السنوات الخمس التالية، أشرف حزب العمال على فترة من الإصلاحات الاجتماعية غير المسبوقة. وكان الحزبان الكبيران كلاهما منغمسين في المجهود الحربي، ولكن الناخبين اختاروا من وَعَدهم بالنصر والتحولات الاجتماعية معاً. وكانت هذه الظاهرة عامة في أوروبا الغربية المحاربة، مع أن من الضروري عدم المبالغة في حجمها أو مقدار راديكاليتها، كما توحي صورتها العامة، بسبب نجاحها في التخلص، مؤقتاً، من اليمين الفاشي أو المتعاون سابقاً.

أما أوضاع المناطق الأوروبية التي تحررت على يد ثورات حرب العصابات أو الجيش الأحمر فيبدو الحكم عليها أكثر صعوبة، لأسباب تعود، على الأقل، إلى حملات الإبادة الجماعية، والإحلال الجماعي للسكان، والطرد الجماعي أو الهجرة القسرية التي جعلت من المستحيل إجراء مقارنة بين دول ما قبل الحرب ودول ما بعد الحرب التي ظلت تحمل أسماءها القديمة. وطوال هذه الفترة، كان الجانب الأعظم من سكان البلدان التي غزتها دول المحور يرى نفسه ضحية لها، باستثناء السلوفاك والكرواتيين المنقسمين سياسياً، الذين حصلوا على دولتين مستقلتين اسمياً تحت الوصاية الألمانية، وكذلك غالبية شعوب الدول الحليفة لألمانيا مثل هنغاريا ورومانيا، بطبيعة الحال، والجالية الألمانية الكبيرة المقيمة في الشتات. وهذا لا يعني أنهم كانوا يتعاطفون مع حركات المقاومة الواقعة تحت تأثير الشيوعيين، وبدرجة أقل مع روسيا (باستثناء سلافيي البلقان ذوي التوجه التقليدي نحو روسيا). أما البولنديون، فقد كان أكثرهم معادياً للألمان ومعادياً للروس، بالإضافة إلى عدائه للسامية. وكانت شعوب بحر البلطيق الصغيرة التي احتلها الاتحاد السوفياتي عام 1940 معادية للروس والسامية معاً، وموالية للألمان، حينما كان لديها الخيار في الفترة الواقعة بين عامي 1941 و1945. ولم يكن ثمة مكان للشيوعيين ولا للمقاومة في رومانيا، وبدرجة أقل في هنغاريا. ومن جهة ثانية، كانت الشيوعية والعواطف الموالية للروس قوية في بلغاريا، مع أن المقاومة كانت مهلهة. وفي تشيكوسلوفاكيا، احتل الحزب الشيوعي، الذي كان حزباً جماهيرياً على الدوام، المرتبة الأولى في انتخابات حقيقية حرة بالفعل. غير أن الاحتلال السوفياتي سرعان ما بدد هذه الفروق وجعلها نسياً منسيّاً. وصحيح أن انتصارات حرب العصابات ليست استفتاءات عامة، ولكن مما لا شك فيه أن معظم اليوغوسلافيين رحبوا بانتصار أنصار تيتو، باستثناء الأقلية الألمانية، وأنصار النظام الأوستاشي الكرواتي، الذين انتقم منهم الصرب انتقاماً

وحشياً بسبب مجازر سابقة، ومواقع تقليدية متشددة في صربيا لم تُستقبل فيها حركة تيتو والحرب المعادية لألمانيا[12] بالترحاب على الإطلاق. وقد بقيت اليونان مقسمة إلى حد جعلها مضرب المثل، على الرغم من رفض ستالين مساعدة القوات الشيوعية اليونانية المساندة للجيش الأحمر ضد البريطانيين الذين ساندوا خصومهم. أما العواطف السياسية للألبان بعد انتصار الشيوعيين، فإنها ستظل عرضة للتخمين والتأويل. وعلى أي حال فإن عصراً من التحولات الاجتماعية الشاملة كان على وشك أن يبدأ في جميع تلك البلدان.

ومن الغريب أن الاتحاد السوفياتي (مع الولايات المتحدة) كان الدولة المحاربة الوحيدة التي لم تُحدث فيها الحرب تبدلاً اجتماعياً ومؤسسياً مهماً، إذ بدأ النزاع وانتهى في ظل ستالين (انظر الفصل الثالث عشر). غير أن من الواضح أن الحرب فرضت أعباء ضخمة على استقرار النظام، وبخاصة على الريف الذي طالما عانى القمع التعسفي. ولولا الإيمان المتأصل لدى الاشتراكية الوطنية بأن السلافيين ما هم إلا عرق من الرقيق الأقنان الذين لا يرقون إلى مستوى البشر، لكان الغزاة الألمان قد حظوا بتأييد موصول من جانب العديد من الشعوب السوفياتية. وفي الاتجاه المعاكس كان الأساس الحقيقي للانتصار السوفياتي هو وطنية الأغلبية القومية في الاتحاد السوفياتي، وهم الروس العظام، العماد الصلب للجيش الأحمر، الذين كان النظام السوفياتي يتوجه إليهم بالنداء في الأزمات. والواقع أن الحرب العالمية الثانية أصبحت تعرف رسمياً في الاتحاد السوفياتي باسم «الحرب الوطنية العظمى». وقد كانت كذلك.

---

(12) كان الصرب في كرواتيا والبوسنة، وكذلك في الجبل الأسود (الذي زود جيش الأنصار بـ 17 بالمائة من ضباطه) يساندون تيتو بقوة. وساندته كذلك مجموعات مهمة من الكرواتيين ـ الذين ينتمي إليهم تيتو ـ والسلوفينيين. وقد جرت معظم أحداث القتال في البوسنة.

VII

ينبغي على المؤرخ عند هذا الحد أن يقفز قفزة عريضة ليتجنب السقوط في متاهة التحليلات العرضية العابرة. ذلك أن القليل جداً في هذا الفصل حتى الآن ينطبق على الجانب الأكبر من المعمورة. وهو غير بعيد من النزاع بين اليابان وشرق القارة الآسيوية، لأن اليابان، التي تهيمن عليها سياسة اليمين القومي المتطرف، كانت حليفة لألمانيا النازية، وكانت القوى الأساسية للمقاومة في الصين من الشيوعيين. ويصدق ذلك، إلى حد ما على أميركا اللاتينية، المستورد الأكبر للأيديولوجيات الأوروبية المعاصرة كالفاشية أو الشيوعية، وبخاصة المكسيك، التي أحيت ثورة الثلاثينيات العظيمة في ظل زعامة الرئيس **لازارو كارديناس** (Lázaro Cardinas) (1924-1940) وانحازت عاطفياً إلى الجمهورية الإسبانية خلال الحرب الأهلية. والواقع أن المكسيك، بعد هزيمتها، بقيت هي الدولة الوحيدة التي ظلت تعترف بالجمهورية بوصفها الحكومة الشرعية لإسبانيا. أما بالنسبة إلى معظم آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامي، فإن الفاشية، سواء بوصفها أيديولوجيا أو سياسة لدولة عدوانية، لم تكن على الإطلاق هي العدو الرئيس، ناهيك بتكون العدو الوحيد. لقد كان هذا العدو هو «**الإمبريالية**» أو «**الاستعمار الكولونيالي**»، وكانت القوى الإمبريالية الغالبة هي الديمقراطيات الليبرالية: بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وبلجيكا، والولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن جميع القوى الإمبريالية كانت من العرق الأبيض، باستثناء وحيد هو اليابان.

من الوجهة المنطقية، كان أعداء القوى الإمبريالية حلفاء محتملين في القتال من أجل التحرر من الاستعمار، بل إن اليابان، التي كانت تمارس نمطها الخاص من الاستعمار الكولونيالي الوحشي، وهو ما يشهد عليه الكوريون والتايوانيون والصينيون،

كانت تستطيع أن تجتذب القوى المعادية للاستعمار في جنوب وجنوب شرق آسيا بوصفها حامية لغير البيض في مواجهة البيض. من هنا، كان الصراع ضد الإمبريالية والصراع ضد الفاشية يتجاذبان في اتجاهين متعاكسين. إن معاهدة ستالين مع الألمان عام 1939، التي مزقت «اليسار الغربي»، قد أتاحت للشيوعيين الهنود والفييتناميين أن يتجمعوا ويركزوا جهودهم ضد البريطانيين والفرنسيين، فيما أرغمهم غزو ألمانيا للاتحاد السوفياتي عام 1941، كشيوعيين صالحين، أن يعملوا على إلحاق الهزيمة بالمحور أولاً، أي أن يضعوا قضية تحرير بلدانهم في البند الثاني على جدول الأعمال. ولم يكن هذا أمراً غير مرغوب فيه على الصعيد الشعبي فحسب، بل كان واضح الحمق من الوجهة الاستراتيجية، في وقت كانت فيه الإمبراطوريات الاستعمارية في أشد حالاتها ضعفاً، هذا إذا لم تكن على وشك الانهيار. وقد اغتنم هذه الفرصة بالفعل اليساريون المحليون الذين لم تكبلهم قيود الولاء الحديدية للكومنترن، فأطلق «المؤتمر الوطني الهندي» حركة «اتركوا الهند» عام 1942، فيما قام الراديكالي البنغالي سوبهاس بوس (Subhas Bose) بتوظيف «جيش التحرير الهندي» لصالح اليابانيين من بين أسرى الحرب الهنود ممن اعتقلوا أثناء عمليات التقدم الأولى الخاطفة. وكذلك نظر المناضلون ضد الاستعمار في كل من بورما وإندونيسيا إلى الأمور بالمنظار نفسه. وقد تجلى البرهان غير المباشر على هذا المنطق المعادي للاستعمار في محاولة جماعة يهودية ثانوية متطرفة في فلسطين التفاوض مع الألمان (عبر دمشق ثم في ظل حكومة **فيشي** الفرنسية) للمساعدة في تحرير فلسطين من البريطانيين، وذلك ما جعلته هذه الجماعة في مقدمة الأولويات الصهيونية. (وقد أصبح أحد مقاتلي تلك المجموعة ممن شاركوا في هذه المهمة، وهو إسحق شامير، في النهاية رئيساً لوزراء إسرائيل، ولكن من الواضح أن هذه النازية المعادية للسامية ربما استهوت العرب الفلسطينيين في صراعهم مع المستوطنين الصهاينة، وأن بعض الفئات

في جنوب أفريقيا ربما اعتبرت نفسها في عداد الآريين المتفوقين وفق الأساطير النازية. ولكن هذه لم تكن إلا حالات خاصة (انظر الفصلين الثاني عشر والخامس عشر).

إن ما يحتاج إلى شرح هو الأسباب التي دفعت الحركات المناهضة للإمبريالية وحركات التحرر من الاستعمار آخر الأمر نحو «اليسار» بصورة كاسحة، لتجد نفسها، في نهاية الحرب على الأقل، في صف الحشد العالمي المناوئ للفاشية. إن السبب الجوهري يكمن في أن «اليسار الغربي» كان هو الحاضن لنظرية مناهضة الإمبريالية وسياساتها، وأن تأييد حركات التحرر من الاستعمار جاء في معظمه من جانب «اليسار» الدولي، وبخاصة من جانب الكومنترن (منذ المؤتمر البلشفي عام 1920 للشعوب الشرقية في باكو ـ Baku) والاتحاد السوفياتي. وإلى ذلك، فإن نشطاء حركات الاستقلال وزعمائها المستقبليين، الذين كانوا ينتمون أساساً إلى النخبة ذات الثقافة الغربية قد شعروا عندما عادوا إلى عواصم بلدانهم بالاطمئنان في الأوساط المناهضة للعنصرية والاستعمار، التي تضم الليبراليين والديمقراطيين والاشتراكيين والشيوعيين المحليين أكثر أي وسط أخر. لقد كان معظمهم، على أي حال، من دعاة التحديث، ممن كانت أساطير الوُطان القروسطية، والأيديولوجيا النازية ونظريات التميز العرقي الحصري، تذكرهم كلها بتلك النزعات «الجماعاتية» و«القبلية» التي كانت في نظرهم من أعراض التخلف الذي تعانيه بلداهم الخاضعة للاستغلال الإمبريالي.

وجُماع القول أن التحالف مع المحور وفقاً لمبدأ «**عدو عدوي صديقي**» لم يكن إلا تحالفاً تكتيكياً. حتى في جنوب شرق آسيا، حيث كان الحكم الياباني أقل قمعاً مما كان عليه أيام الاستعماريين القدامى، يُمارس من جانب غير البيض ضد البيض، فإن هذا الحكم لم يكن مقدراً له إلا أن يكون قصير الأجل، لأن اليابان، بغض

النظر عن عنصريتها المتفشية، لم يكن لها مصلحة في تحرير مستعمرات كهذه. (والواقع أنه كان قصير الأجل لأن اليابان سرعان ما مُنيت بالهزيمة). ولم يكن للقوميات الفاشية أو قوميات المحور جاذبية خاصة. ومن جهة ثانية، فإن زعيماً مثل جواهرلال نهرو (Jawaharlal Nehru)، الذي لم يتردد (خلافاً للشيوعيين) في أن يزج بنفسه في انتفاضه حركة «**اتركوا الهند**» عام 1942، وهي سنة الأزمة بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية، ولم يكف عن الاعتقاد قط بأن الهند الحرة ستبني مجتمعاً اشتراكياً، وأن الاتحاد السوفياتي سيكون حليفاً في هذا المسعى، بل إنها قد تكون، مع التعديلات اللازمة، مثالاً يُحتذى.

كان مما يسر التلاقي مع مناهضة الفاشية أن زعماء حركات التحرر من الاستعمار والناطقين باسمه كانوا غالباً من أقليات غير متطابقة تماماً مع السكان الذين شرعوا في تحريرهم؛ ذلك أن غالبية السكان المستعمرين كانوا يتحركون، أو على الأقل يُشحنون، بمشاعر وأفكار ربما تجعل للفاشية (باستثناء التزامها بالتفوق العنصري) بعض الجاذبية، مثل النزعة التقليدية، والانغلاق الديني والعرقي، والارتياب من العالم المعاصر. والواقع أن مثل هذه المشاعر لم تكن قد استنفرت بعد إلى مدى بعيد، أو ربما استنفرت، ولكنها لم تصبح بعد هي السائدة سياسياً. إن الاستنفار الجماهيري الإسلامي تنامى بقوة في العالم الإسلامي في الفترة بين عامي 1918 و1945. وهكذا فإن جماعة «الإخوان المسلمون» (1928)، وهي حركة أصولية معادية بشدة لليبرالية والشيوعية، بزعامة **حسن البنا**، هي التي حملت راية المظالم الجماهيرية للمصريين في الأربعينيات، وكان تعاطفها الضمني مع أيديولوجيات المحور أكثر من مجرد تقارب تكتيكي، لاسيّما بسبب عدائه للصهيونية. ومع ذلك، فإن الحركات والسياسيين الذين وصلوا إلى القمة في البلدان الإسلامية، محمولين أحياناً على أكتاف الجماهير ذات التوجه الأصولي، كانوا

من العلمانيين والتحديثيين. إن الكولونيلات المصريين الذين قاموا بثورة 1952 كانوا مثقفين متحررين، كما كانوا على صلة بالمجموعات الشيوعية المصرية الصغيرة التي كانت قيادتها، بالمناسبة، في معظمها من اليهود (Perrault, 1987). وفي شبه القارة الهندية، فإن الباكستان (وليدة الثلاثينيات والأربعينيات)، كانت تُعرَّف، بحق، بأنها «برنامج النُخب المُعلمنة التي اضطرت بسبب الانفصال (الجغرافي) للسكان المسلمين والمنافسة مع الأغلبيات الهندوسية إلى أن تسمى مجتمعها السياسي بـِ «الإسلامي» بدلاً من أن يكون انفصالياً وطنياً (Lapidus, 1988, p. 738). وفي سوريا، سلك هذا السبيل **حزب البعث**، الذي أسسه في الأربعينيات مدرسان تعلما في باريس وكانا، مع كل صوفيتهما العربية، اشتراكيين ومعاديين للإمبريالية أيديولوجياً. ولا يتضمن الدستور السوري ذكراً للإسلام(*). وقد تولى أمور العراق السياسية (حتى حرب الخليج عام 1991) خليط من الضباط القوميين، من بعثيين وشيوعيين، يؤمنون جميعاً بالوحدة العربية والاشتراكية (نظرياً على الأقل)، ولكن ليس بمقتضى شريعة القرآن. وكان ثمة عنصر إسلامي قوي داخل الثورة الجزائرية، نظراً إلى أسباب محلية، ولأن الحركة الثورية الجزائرية كانت ترتكز على قاعدة جماهيرية واسعة (بما في ذلك الهجرة الواسعة من العمال إلى فرنسا). غير أن الثوريين توافقوا بشكل خاص (عام 1956) على أن «هدفهم هو النضال لإنهاء استعمار كولونيالي عفى عليه الزمن، لا خوض حرب دينية» (Lapidus, 1988, p. 693)، واقترحوا إنشاء جمهورية اجتماعية ديمقراطية، وأصبحت دستورياً، جمهورية اشتراكية ذات حزب واحد. إن فترة مناهضة الفاشية هي الفترة الوحيدة التي حصلت فيها

(*) تنصّ المادة الثالثة من دستور الجمهورية العربية السورية (1973) على ما يأتي:

1 ـ دين رئيس الجمهورية الإسلام.

2 ـ الفقه الإسلامي مصدر رئيس للتشريع.

الأحزاب الشيوعية العاملة بالفعل على دعم ونفوذ بارزين داخل بعض بقاع العالم الإسلامي، ولاسيّما في سوريا والعراق وإيران.

على الرغم من تضارب المصالح، الذي عاد إلى الظهور بعد الحرب، فقد تقاربت مناهضة الفاشية في البلدان الغربية المتطورة، ومناهضة الإمبريالية في مستعمرات تلك البلدان من حيث رؤية كل منهما لمستقبل التحول الاجتماعي لفترة ما بعد الحرب. وقد ساعد الاتحاد السوفياتي والشيوعية المحلية على ردم الهوة، حيث كانا يعنيان مناهضة الإمبريالية لأحد العالَمَيْن، والالتزام الكامل بالانتصار للآخر. ولكن مسارح الحرب غير الأوروبية، خلافاً لنظائرها الأوروبية، لم تجلب معها انتصارات سياسية مهمة للشيوعيين، إلا في الحالات الخاصة التي تطابقت فيها (كما في أوروبا) مناهضة الفاشية مع التحرر الوطني/الاجتماعي: في الصين وكوريا، حيث كان اليابانيون هم الاستعماريون، وفي الهند الصينية (فيتنام، كمبوديا، لاوس) حيث ظل العدو المباشر للحرية هو الفرنسيون الذين حولوا إدارتهم المحلية إلى اليابانيين الذين اجتاحوا جنوب شرق آسيا. وتلك هي البلدان التي كان انتصار الشيوعية فيها حتمياً في مرحلة ما بعد الحرب، تحت زعامة ماو، وكيم إيل سونغ (Kim Il Sung)، وهو شي منه (Ho Chi Minh). أما في الأماكن الأخرى، فإن زعماء الدول التي ستتحرر من الاستعمار جاءوا من حركات يسارية على العموم، ولكنها في الفترة بين عامي 1941 و1945 لم تقيد نفسها بالحاجة إلى إعطاء هزيمة المحور الأولوية على كل ما عداها. ولكن حتى هذه الحركات لم يكن بوسعها إلا أن تتطلع إلى الوضع العالمي بعد هزيمة المحور بشيء من التفاؤل. فالقوتان العُظميان لم تكونا صديقتين للاستعمار القديم، على الورق على الأقل. فقد جاء حزب مشهور معادٍ للكولونيالية إلى الحكم في قلب أكبر إمبراطورية. وقُوِّضت شرعية الاستعمار القديم وقوته بقسوة بالغة. وبدت فرص الحرية أكثر إشراقاً مما كانت عليه في أي وقت مضى.

وأثبتت هذه الحالة حضورها، ولكن بعد وقوع أعمال تخريبية وحشية من جانب الإمبراطوريات القديمة.

VIII

من هنا، فإن هزيمة المحور، أو بعبارة أدق، هزيمة ألمانيا واليابان، لم تُحزن الكثيرين إلا في ألمانيا واليابان اللتين قاتل شعباهما بولاء عنيد وكفاءة عالية حتى آخر يوم من أيام الحرب. ذلك أن الفاشية لم تستطع أن تحشد الكثير خارج بلدانها الأصلية إلا في أوساط أقليات مبعثرة لليمين الراديكالي، وفضل معظمها البقاء على هامش السياسة في بلدانها، ومجموعات قومية ضئيلة توقعت أن تحقق أهدافها من طريق التحالف مع ألمانيا، والكثير من الأشخاص الذين اعتُبروا من مخلفات الحرب والغزو، فوُظِّفوا في صفوف القوة العسكرية الوحشية المساعدة للاحتلال النازي. ولم يستثر اليابانيون مشاعر إيجابية ذات شأن، غير تعاطف مؤقت مع العرق الأصفر. إن الاستهواء الأكبر للفاشية الأوروبية، بتقديمها صمام أمان ضد الحركات العمالية، والاشتراكية، والشيوعية، والقيادة الشيطانية الملحدة في مصدر إلهامها في موسكو، هو الذي أكسبها قدراً عظيماً من الدعم في أوساط الأغنياء المحافظين، على الرغم من أن دعم الشركات الكبرى كان، على الدوام، براغماتياً أكثر مما كان مبدئياً. ولم تكن تلك الجاذبية قادرة على الاستمرار والعيش بعد الفشل والهزيمة. بيد أن التأثير الصافي لاثنتي عشرة سنة من «الاشتراكية الوطنية» كان، على أي حال، وقوع بقاع واسعة من أوروبا تحت رحمة البلاشفة.

وهكذا تفتت الفاشية كجلمود صخر حطّه السيلُ من علِ، واختفت فعلاً عن المسرح السياسي نهائياً، إلا في إيطاليا، حيث كان لحركة فاشية جديدة متواضعة (*Movimento Sociale Italiano*) تمجد موسوليني حضورٌ دائمٌ في عالم السياسة الإيطالية. ولم يكن ذلك يعود

فقط إلى إقصاء أشخاص كانوا بارزين في النظام الفاشي من الساحة السياسية، وإن لم يستبعدوا من الخدمات الحكومية والحياة العامة مطلقاً، وبدرجة أقل من الحياة الاقتصادية. كما إن ذلك لم يكن نتيجة للصدمة التي حدثت للألمان الطيبين (وكذلك لليابانيين الأوفياء، ولكن بطريقة مختلفة) الذين انهار عالمهم في غمرة الفوضى المادية والمعنوية لعام 1945، وكان مجرد وفائهم لمعتقداتهم القديمة مجلبةً للضرر. لقد وقفت هذه المعتقدات حجر عثرة في طريق تكيفهم مع حياة جديدة عسيرة على الفهم أول الأمر، في ظل قوى الاحتلال التي فرضت مؤسساتها وطرائقها عليهم؛ ومدت لهم السكك التي يجب على حياتهم أن تسير عليها. ولم يكن بوسع «الاشتراكية الوطنية» أن تقدم شيئاً لألمانيا ما بعد الحرب إلا الذكريات. ومن اللافت أنه في الجزء الآخر من ألمانيا الهتلرية حيث كانت النزعة الاشتراكية الوطنية عظيمة النفوذ، أي النمسا (التي وجدت نفسها، بفلتة من فلتات الدبلوماسية الدولية، مُصنَّفة في عداد الأبرياء لا في عداد المذنبين) سرعان ما عادت أوضاعها السياسية إلى الوضع الذي كانت عليه تماماً قبل القضاء على الديمقراطية عام 1933، باستثناء تحول طفيف نحو اليسار (Flora, 1983, p. 99). لقد اختفت الفاشية مع الأزمة العالمية التي سمحت لها بالظهور من قبل، إذ إنها لم تكن قط، حتى من الوجهة النظرية، برنامجاً عالمياً أو مشروعاً سياسياً.

ومن ناحية أخرى، نجحت مناهضة الفاشية، بصرف النظر عما شاب عملية الحشد لها من تباين وتعثر، في توحيد منظومة خارقة للعادة من القوى. يضاف إلى ذلك أن هذه الوحدة لم تكن سلبية، بل كانت إيجابية، ومستمرة في بعض المجالات. ومن الناحية الأيديولوجية، كانت تستند إلى القيم والمطامح المشتركة لـِ «**التنوير**» و«**عصر الثورة**»: التقدم عبر استخدام العقل وتطبيق العلم؛ والتربية والحكم الشعبي؛ ورفض اللامساواة القائمة على أساس المولد أو نبل المحتد؛ ونشوء مجتمعات تتطلع إلى المستقبل بدلاً من أن

تتلفت إلى الماضي. وكانت بعض أوجه الشبه تلك موجودة على الورق فحسب، ومع ذلك، كان من اللافت أن كيانات سياسية بعيدة من الديمقراطية الغربية، أو حتى أي ديمقراطية، مثل الحبشة في ظل حكم مينغيستو (Mengistu)، والصومال قبل سقوط سياد بري، وكوريا الشمالية في ظل كيم إيل سونغ، والجزائر وألمانيا الشرقية الشيوعية، قد اختارت لنفسها اسماً رسمياً هو: الجمهورية الديمقراطية أو الجمهورية الديمقراطية الشعبية. وتلك تسمية كانت الأنظمة الفاشية والاستبدادية، وحتى الأنظمة المحافظة، ترفضها وتنظر إليها بازدراء في فترة ما بين الحربين.

وفي مجالات أخرى، كانت المطامح المشتركة غير بعيدة جداً عن الواقع المشترك، فالرأسمالية الدستورية الغربية، والأنظمة الشيوعية وبلدان العالم الثالث كانت، بالقدر نفسه، ملتزمة بحقوق متساوية لجميع الأعراق ولكلا الجنسين؛ أي إنها كانت جميعها مقصرة عن تحقيق الهدف المشترك، ولكن ليس بطرق تميز أحدها كثيراً وبصورة منظمة عن الآخر[13]. وكانت جميعها دولاً علمانية. والأكثر من ذلك أن جميع الدول بعد عام 1945 رفضت وفق خطط جادة سيادة السوق، وآمنت بالإدارة والتخطيط الفعّالين للاقتصاد من جانب الدولة. وعلى الرغم من صعوبة استرجاع عصر اللاهوت الاقتصادي النيوليبرالي، فقد وجد معظم ذوي المكانة والتأثير السابق من أبطال حرية السوق الكاملة، من أمثال فريدريك فون هايك (Friedrich von Hayek)، أنفسهم أشبه بأنبياء في مكان قفر، وراحوا يحذرون عبثاً من سيطرة رأسمالية غربية طائشة كانت تندفع في «**طريق العبودية**» (Hayek, 1944). والواقع أنها كانت تتقدم نحو عصر من المعجزات الاقتصادية (انظر الفصل التاسع). وقد اقتنعت

---

(13) من الملاحظ أن الجميع تناسوا الدور الكبير الذي اضطلعت به النساء في الحرب والمقاومة والتحرير.

الحكومات الرأسمالية بأن التدخل الاقتصادي وحده هو الذي سيحول دون العودة إلى الكوارث الاقتصادية لفترة ما بين الحربين، مع تحاشي المخاطر السياسية التي ستجلبها جماعات تطرفت إلى حد اختيار الشيوعية، مثلما اختارت هتلر ذات يوم. واعتقدت بلدان العالم الثالث أن العمل الوطني وحده من شأنه أن ينتشل اقتصاداتها من التخلف والتبعية. أما في الدول المتحررة من الاستعمار، التي حذت حذو الاتحاد السوفياتي، فقد كانت ترى أن الطريق إلى التقدم هو طريق الاشتراكية، فالاتحاد السوفياتي والبلدان الآخذة بالتزايد والدائرة في فلكه لم تكن تؤمن إلا بالتخطيط المركزي. وقد تقدمت جميع مناطق العالم الثلاث نحو عالم ما بعد الحرب مقتنعة بأن الانتصار على المحور عبر التعبئة السياسية والسياسات الثورية ومن طريق الحديد والدم، سيفضي إلى عصر جديد من التحول الاجتماعي.

وكانت، بمعنى من المعاني، على حق في ذلك. ذلك أن ملامح الكرة الأرضية والحياة الإنسانية لم تشهد على الإطلاق ما يضاهي ما شهدته من تحولات مثيرة صارخة في عصر ولد ملفّعاً بالغيوم الذرية التي تصاعدت فوق **هيروشيما** و**ناغازاكي**. ولكن التاريخ، كعادته على الدوام، لا يأبه كثيراً للنوايا الإنسانية، بما فيها تلك التي تعتمل في نفوس صناع القرار الوطنيين. وحيث إن التحول الاجتماعي الكبير لم يكن مقصوداً ولا مخططاً له، فإن الاحتمال الأول الذي كان عليهم أن يواجهوه، على أي حال، هو الانهيار الفوري للتحالف الكبير المناهض للفاشية. وما إن تداعت الفاشية التي كانت توحد بينهم حتى تهيأت الشيوعية والرأسمالية كلتاهما، مرة أخرى، لمواجهة الأخرى بوصفها العدوَّ الألَد.

الفصل السادس

الفنون بين 1914 ـ 1945

إن باريس السورياليين هي، كذلك، «كونٌ» صغير.. وفي العالم الأكبر، وهو الكوني، لا تبدو الأشياء مختلفة. هنالك كذلك شوارع متقاطعة تومض فيها الإشارات الشبحية الصادرة عن حركة السير، والمشابَهات والروابط بين الأحداث فيها غير المفهومة هي النظام السائد. إنها المنطقة التي ينطلق منها شعار السوريالية الغنائي.

فالتر بنيامين، «**السوريالية**»، من «**الشارع ذو الاتجاه الواحد**» 1979، ص
(Walter Benjamin, «Surrealism» from *One Way Street* 231).

يبدو أن الهندسة المعمارية الحديثة تحقق بعض التقدم في الولايات المتحدة... والمدافعون عن الطراز الجديد مفعمون بالحماسة، وبعضهم يتابع مساعيه ـ بأسلوب تعليمي صارخ متشدد... وباستثناء ما يحدث على مستوى التصاميم في المصانع، فلا يبدو أنهم استمالوا الكثيرين إلى جانبهم.

هـ. ل. مينكين (H. L. Mencken)، 1931.

من أكثر المسائل إبهاماً، وأكثرها محوريةً بالنسبة إلى مؤرخ الثقافة، معرفة الأسباب التي تجعل مصممي الأزياء اللامعين، وهم

فئة عرف عنها بأنها لا تعرف التحليل، يفلحون أحياناً في توقع شكل الأشياء الآتية أفضل من المتنبئين الحرفيين الاختصاصيين. ومن المؤكد أنها مسألة حاسمة بالنسبة إلى كل من يريد أن يفهم تأثير عصر الكوارث الكبرى في عالم الثقافة العليا، وفنون النخبة، وقبل كل شيء، الريادة الطليعية. ومن المتعارف عليه على العموم أن هذه الفنون تنبأت بالانهيار الحقيقي للمجتمع البورجوازي ـ الليبرالي قبل عدة سنوات (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل التاسع). وبحلول عام 1914 كان كل ما ينضوي إلى الستار العريض وغير المحدد تقريباً لمذهب «الحداثة» قد أثبت حضوره: التكعيبية؛ التعبيرية؛ المستقبلية؛ التجريدية الخالصة في الرسم؛ والوظيفية والابتعاد عن الزخرفة في الهندسة المعمارية؛ والتخلي عن النغمية اللحنية في الموسيقى، وكسر التقاليد في الأدب.

إن عدداً كبيراً من الأسماء الشائعة بين «المُحدثين» المرموقين كانوا جميعاً ناضجين ومنتجين، بل مشهورين في عام 1914[1]. وحتى ت. س. إليوت (T. S. Eliot) الذي لم تنشر أشعاره حتى عام 1917 وما بعده، كان في ذلك الحين واحداً من الرواد في مسرح لندن وأسهم مع باوند (Pound) في مسرحية ويندهام لويس (Wyndham Lewis): [العَصْفة ـ *Blast*] وقد أصبح أبناء هذا الجيل، الذين ولدوا في أواخر ثمانينيات القرن التاسع أو نحوها، هم رموز الحداثة لأربعين سنة تالية. كما إن ظهور عدد من الرجال والنساء بعد الحرب من شأنه أن يجعل قوائم الثقافة العليا لِ «**الحداثيين**» البارزين أقل

---

(1) ماتيس (Matisse)؛ وبيكاسو (Picasso)؛ شونبرغ (Schönberg)؛ وسترافنسكي (Stravinsky)؛ غروبيوس (Gropius)؛ بروست (Proust)؛ جيمس جويس (James Joyce)؛ توماس مان (Thomas Mann)؛ وفرانز كافكا (Franz Kafka)؛ ييتس (Yeats)؛ عزرا باوند (Ezra Pound)؛ ألكسندر بلوك (Alexander Blok)؛ وآنا أخمتوفا (Anna Akhmatova).

مدعاة للعجب من سيطرة الجيل الأسبق[2]، بل إن خلفاء شونبرغ (Schönberg) مثل ألبان بيرغ (Alban Berg)، وأنطوان فيبرن (Anton Webern)، كانوا ينتمون إلى جيل ثمانينيات القرن التاسع عشر.

والواقع أن الابتكارات الرسمية الوحيدة بعد عام 1914 تجلت في عالم الريادة الفنية «المتعارف عليها» في أسلوبين هما: **الدادائية** التي ألقت الضوء على **السوريالية** أو تنبأت بها في النصف الغربي من أوروبا، و**البنيانية** (Constructivism) السوفياتية المولد في الشرق. وهذه المدرسة **البنيانية**، هي رحلة في التكوينات الهيكلية ذات الأبعاد الثلاثة، مع إيثار للحركة. ونجد أقرب نظير حي لها في بعض التكوينات على أرض المعارض (عجلات عملاقة، مغارف ضخمة وما إلى ذلك). وسرعان ما جرى استيعابها في التيار الرئيس للهندسة المعمارية والتصميم الصناعي، من خلال «**البوهاوس**» (Bauhaus) (الذي سنتطرق إليه لاحقاً)، أما المشروعات الأكثر طموحاً، مثل برج تاتلين (Tatlin) الشهير الدوار تكريماً «للأممية الشيوعية»، فلم يقيض لها أن تُبنى، أو أنها كانت من المشروعات سريعة الزوال التي استخدمت لإضفاء طابع الزخرفة الشعائرية على المناسبات السوفياتية العامة. إن **البنيانية**، على ما فيها من جدة، لم تفعل أكثر من توسيع مجموعة أعمال الحداثة المعمارية.

تبلورت **الدادائية** في أوساط مجموعة مختلطة من المنفيين في زيوريخ (حيث كانت مجموعة أخرى من المنفيين بزعامة **لينين** تنتظر الثورة) عام 1916، كظاهرة احتجاج معذّب ولكنه عدمي ساخر ضد الحرب العالمية والمجتمع الحاضن لها؛ بما في ذلك فنه. ولما كانت ترفض الفن كله فقد افتقدت إلى السمات الشكلية المميزة على الرغم

---

(2) من بينهم إسحق بابل (1894)، لو كوربوزييه (Le Corbusier) (1897)؛ إرنست همنغواي (1899)، برتولت بريخت (Bertolt Brecht)، غارسيا لوركا (Garcia Lorca)، هانس إيسلر (Hanns Eisler) وهم جميعاً من مواليد (1898)، كورت فيل (Kurt Weill) (1900)، جان بول سارتر (1905) (Jean Paul Sartre)، و. هـ. أودن (1907).

من أنها استعارت بعض الحركات من الرواد التكعيبيين والمستقبليين لفترة ما قبل 1914، بما في ذلك بوجه خاص اللصق الفني (Collage)، أو لصق القصاصات والقطع لتشكّل أجزاء من الصور. وبشكل أساسي كان كل ما يمكن أن يسبب السكتة الدماغية لدى محبي الفن البورجوازي التقليدي مقبولاً لدى **الدادائية**. وكانت الفضيحة هي المبدأ الذي ينتظم أطرافها. وهكذا كان معرض مارسيل دوشامب (Marcel Duchamp) (1887-1968) عن المَبْوَلة العامة في نيويورك في عام 1917 من صميم روح مدرسة **الدادائية**، التي انضم إليها عند عودته من الولايات المتحدة، غير أن رفضه الصامت اللاحق لمزاولة الفن ـ وتفضيله لعب الشطرنج ـ لم يكن له علاقة **بالدادائية** التي لا تعرف الصمت.

أما **السوريالية**، التي ركزت بالقدر نفسه على رفض الفن كما كان متعارفاً عليه آنذاك، واهتمت (كما سنرى) بالفضيحة العامة، بل إنها جنحت أكثر من ذلك نحو الثورة الاجتماعية، فقد كانت أكثر من مجرد احتجاج سلبي؛ وكان ذلك متوقعاً من حركة اتخذت موقعاً مركزياً لها في فرنسا، حيث تحتاج كل بدعة مبتكرة إلى نظرية، بل يمكن القول إن تعثر **الدادائية** في بداية العشرينيات وانتهاء حقبة الحرب والثورة التي هيأت لولادتها، فإن **السوريالية** انبثقت منها بوصفها «دعوة لإحياء الخيال القائم على **اللاوعي**، كما يكشف عنه التحليل النفسي، مقترناً بتأكيد جديد على السحر، والمصادفة، واللامعقول، والرموز والأحلام» (Willett, 1978).

كانت **السوريالية** إحياء رومانسياً، بطريقة ما، ولكن في إهاب يلائم القرن العشرين (انظر: **عصر الثورة**، الفصل الرابع) بإحساس أكبر بالفكاهة والعبث. وخلافاً لتيار الحداثيين الطليعيين، ولكن على طريقة **الدادائية**، لم تكن **السوريالية** معنية بالابتكار الشكلي بحد ذاته. أي بما إذا كان **اللاوعي** يعبر عن نفسه بسيل عشوائي من الكلمات (الكتابة التلقائية)، أو بأسلوب القرن التاسع عشر الأكاديمي المفرط

في دقة الصياغة الذي رسم به سلفادور دالي (Salvador Dali) (1904-1989) ساعاته المائعة في مشاهد صحراوية. وما كان يهمهم هو الاعتراف بقدرة الخيال العفوي، الذي لا تتوسطه أنظمة الرقابة العقلية، على إبداع التماسك من فوضى الأشياء المفككة، وإبداع منطق ضروري في الظاهر من اللامعقول أو المستحيل. إن لوحة رينيه ماغريت (René Magritte) (1898 ـ 1967) «قلعة في جبال البيرينيه»، (Castle in the Pyrenees)، وقد رسمت بعناية كبطاقة بريدية مصورة، تبدو وكأنها نبتت من أعلى صخرة ضخمة، وتطفو الصخرة وحدها، كبيضة عملاقة، عبر السماء فوق البحر، مرسومة بعناية واقعية مماثلة.

كانت **السوريالية** إضافة حقيقية إلى مجموعة أعمال الطليعة الفنية. وتشهد على جِدّتها قدرتُها على إحداث الصدمة، والإبهام، أو ما يرقى إلى ذلك، أي إلى الضحك المحرج أحياناً، حتى في أوساط الطليعيين القدامى. وكان ذلك هو انطباعي، وكنت يومها شاباً يافعاً، عندما زرت المعرض السوريالي الدولي عام 1936 في لندن، وكذلك شعوري تجاه رسام سوريالي صديق تعذر علي أن أفهم إصراره على إنتاج لوحة زيتية مماثلة تماماً لصورة أحشاء بشرية. ومع ذلك لابدّ أن ننظر إلى **السوريالية**، عندما نستحضر الماضي، كحركة خصبة على نحو رائع، تركزت في فرنسا بالدرجة الأولى وفي الدول الناطقة بالإسبانية التي كان النفوذ الفرنسي قوياً فيها. لقد تأثر بها في فرنسا شعراء من الصف الأول (من أمثال إيلوار (Eluard) وأراغون (Aragon)). وفي إسبانيا (غارسيا لوركا García Lorca) كما تأثر بها شعراء من أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية (من أمثال سيزار فاليخو (César Vallejo) في البيرو، وبابلو نيرودا (Pablo Neruda) في تشيلي). ولايزال بعضها يتردد صداه من خلال الكتابة «**الواقعية السحرية**» في تلك القارة. وقد غدت صورها ورؤاها ـ كما هي في لوحات ماكس إرنست (Max Ernest) (1891-1976)، ماغريت، خوان ميرو (Joan Miró) (1893 - 1983)، وحتى سلفادور دالي ـ جزءاً من

صورنا ورؤانا. وخلافاً لمعظم الطليعيين الغربيين الأوائل، فإنها قد أخصبت الفن المركزي للقرن العشرين، وهو **فن الكاميرا**. وليس من قبيل المصادفة أن تكون السينما مدينة **للسوريالية** لا بِلويس بونيول (Luis Buñuel) (1900-1983) فقط، بل كذلك بكاتب النصوص الأول في السينما الفرنسية في تلك الحقبة جاك بريـفـير (Jacques Prévert) (1900 ـ 1977) بينما كانت الصحافة المصورة مدينة لها بـهنري كارتييه بريسون (Henri Cartier-Bresson) (1908 ـ 2004).

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه التيارات كانت، في مجملها، شروحاً لثورة الطليعيين في الفنون الرفيعة التي كانت قد تبلورت قبل أن يتهاوى العالم الذي عبرت عن انهياره. ويمكن هنا ملاحظة ثلاثة أشياء بشأن هذه الثورة في عصر الكوارث الكبرى: لقد أصبحت الحركة الطليعية، إذا جاز التعبير، جزءاً من ثقافة قائمة، أو أنها، على الأقل، اندمجت في نسيج الحياة اليومية، والأهم من ذلك كله، ربما أصبحت مسيّسة على نحو صارخ، بدرجة أعلى من أي فنون رفيعة في أي فترة من الفترات منذ **عصر الثورة**. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أنها ظلت طيلة هذه الفترة بعيدة عن أذواق الجمهور واهتماماته، بما في ذلك الجمهور الغربي، مع أنها غدت متغلغلة فيه الآن بأكثر مما أقرّ به الجمهور. وباستثناء أقلية، لعلها أكبر قليلاً مما كان عليه الحال قبل عام 1914، فإنها لم تكن من الأشياء التي استمتع بها معظم الناس بالفعل استمتاعاً واعياً.

وإذا قلنا إن حركة الطليعة الجديدة قد احتلت موقعاً أساسياً بين الفنون القائمة، فإن ذلك لا يعني أنها حلت محل الفنون الكلاسيكية والدارجة، بل يعني أنها أضافت إلى كليهما، وأضحت دليلاً على الاهتمام الجدي بالقضايا الثقافية. ولاتزال باقية، على العموم، مجموعة الأعمال الأوبرالية الدولية التي ظلت كما هي في «**عصر الإمبراطورية**»، بمؤلفيها الموسيقيين الذين ولدوا في أوائل ستينيات القرن التاسع عشر: (ريتشارد شتراوس (Richard Strauss)، ماسكاني

(Mascagni)) أو حتى قبل ذلك خارج حدود الحداثة: (بوتشيني (Puccini)، وليونكافالو (Leoncavallo)، وياناشيك (Janacek)).

غير أن الشريك التقليدي للأوبرا، وهو **الباليه**، تحول إلى وسيلة للطليعة الواعية على يد مدير الفرق الفنية العظيم، سيرغي دياغيليف (Sergei Diaghilev) (1872-1929)، وبخاصة أثناء فترة الحرب العالمية الأولى. وقد أنتج «**الاستعراض**» *Parade* في باريس عام 1917 (من تصميم بيكاسو، وموسيقى ساتيه (Satie)، وكلمات جان كوكتو (Jean Cocteau)، وحواشي البرنامج من وضع **غيوم أبولينير** (Guillaume Apollinaire)، وتصاميم الديكور من وضع فنانين تكعيبيين من أمثال جورج براك (Georges Braque) (1882-1963) وخوان غري (Juan Gris)، والموسيقى من تأليف سترافنسكي (Stravinsky)، ودو فالا (de Falla)، وميلهاود (Milhaud) وبولنك (Poulenc). وأصبحت الباليه حسب الأصول أمراً مطلوباً، فيما تطور طراز الرقص وترتيب رقصات البالية طبقاً لذلك[3]. وكان «معرض ما بعد الانطباعية» قبل عام 1914، في بريطانيا على الأقل، موضع سخرية من جانب الجمهور الذي لا يفهم أو يقدر الفن، في حين سبب سترافنسكي فضيحة حيثما ذهب، وكذلك فعل «عرض ترسانة السلاح» في نيويورك وغيرها. وبعد الحرب لزم الجمهور الذي لا يفهم الفن الصمت تجاه عروض «الحداثة» الاستفزازية، والتصريحات المتعمدة حول الاستغناء عن عالم ما قبل الحرب السيء السمعة، وشواهد الثورة الثقافية. ومن خلال الباليه الحديث، وباستغلال التزاوج الفريد له ما بين الأبهة، وجاذبية البدعة الجديدة (الموضة بالإضافة إلى الموضة الجديدة)

---

(3) من المهم أن نلاحظ أنه، مع استثناءات نادرة نسبياً، لفنانين مثل **ألبان بيرغ**، وبنيامين بريتن (Benjamin Britten)، فإن الأعمال الموسيقية الإبداعية الأساسية للمسرحيات الموسيقية بعد عام 1918، مثل **أوبرا الثلاثة بنسات** (*The Threepenny Opera*)، مدينة ماهاغوني (Mahagonny)، بورغي وبيس (Porgy and Bess)، لم تكتب لدور الأوبرا الرسمية.

والمركز الفني للنخبة، تحرر الرواد من قيودهم. وقد كتبت شخصية متميزة في الصحافة الثقافية البريطانية في العشرينيات تقول: «بفضل دياغيليف استمتع الجمهور بالتصاميم الزخرفية لأفضل الرسامين المعاصرين وأكثرهم مدعاة للسخرية. لقد منحنا **موسيقى حديثة** من دون دموع **ورسماً حديثاً** من دون ضحك» (Mortimer, 1925).

كانت باليه دياغيليف وسيلة لنشر فنون الطليعيين التي كانت تختلف بطبيعة الحال من بلد إلى آخر. ولم تكن الحركة الفنية الطليعية نفسها منتشرة في جميع أنحاء العالم الغربي بالدرجة ذاتها. وعلى الرغم من استمرار سيطرة باريس على أرجاء واسعة من ثقافة النخبة، التي تعززت بعد عام 1918 بتدفق المهاجرين الأميركيين (من جيل همنغواي، وسكوت فيتزجيرالد (Scott Fitzgerald))، لم يكن ثمة استمرار للثقافة الرفيعة الموحدة بالفعل في العالم القديم. في أوروبا، كانت باريس في منافسة مع محور موسكو ـ برلين إلى أن أخرست انتصارات **هتلر وستالين** أو بعثرت الطليعيين في روسيا أو ألمانيا. وسلكت بقايا الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية الهابسبرغ طريقها الخاص في الأدب، معزولة بحاجز اللغة التي لم يحاول أحد جدياً أو منهجياً أن يترجمها حتى عصر الشتات المناهض للفاشية في الثلاثينيات. وكذلك فإن الازدهار الخارق للعادة للشعر باللغة الإسبانية على جانبي الأطلسي لم تتردد أصداؤه عالمياً إلى أن أماطت عنه اللثام الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)، بل إن الفنون البصرية والصوتية غير المرهونة بحواجز اللغة كانت أقل انتشاراً على الصعيد العالمي مما يفترض، بالمقارنة مع الشهرة النسبية لفنان مثل هندميث (Hindemith) داخل ألمانيا وخارجها، ومثل بولنك في عروضه داخل فرنسا وخارجها، بل إن محبي الفن البريطانيين المثقفين الذين كانوا على معرفة تامة بأقل الأعضاء شأناً في «**معهد باريس**»، في فترة ما بين الحربين ربما لم يسمعوا بأسماء الرسامين التعبيريين المهمين في ألمانيا من أمثال نولده (Nolde) وفرانز مارك (Franz Marc).

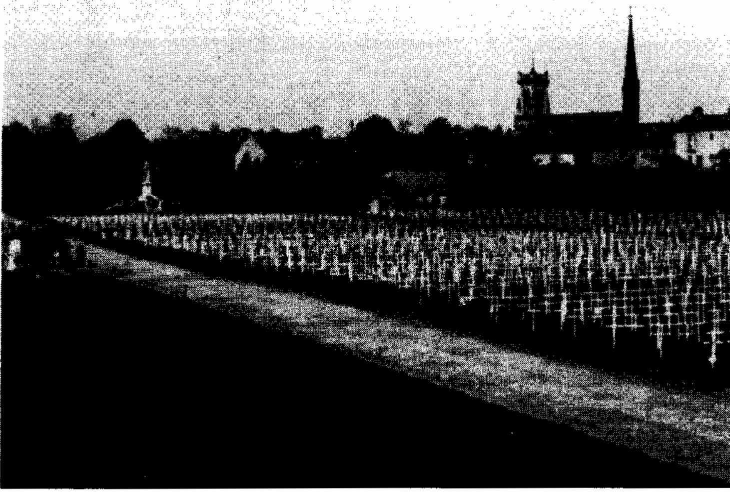
من العام 1914 حتى سقوط الاتحاد السوفياتي



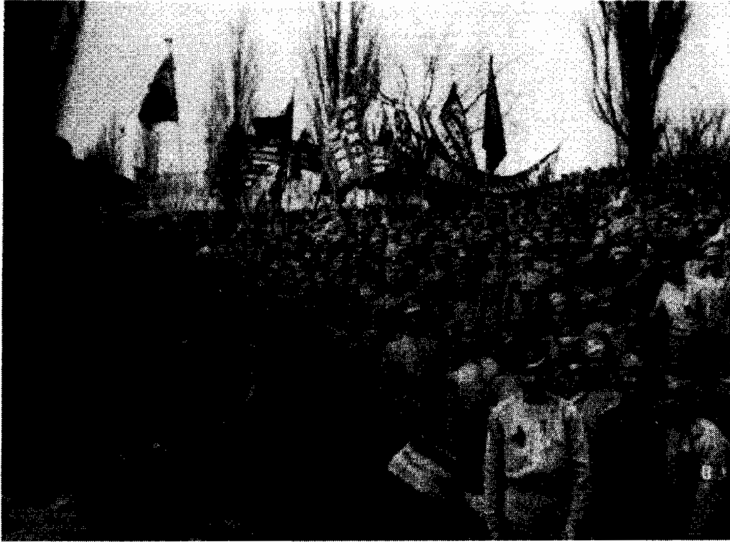
1 - سراييفو: الأرشيدوق النمساوي فرانز فرديناند وزوجته في أثناء مغادرتهما دار بلدية سراييفو قبيل اغتيالهما الذي أشعل الحرب العالمية الأولى (20 حزيران/ يونيو 1914).



2 - حقول الموت في فرنسا التي رآها الذين قضوا: جنود كنديون بين الحفر التي أحدثتها القذائف، 1918.



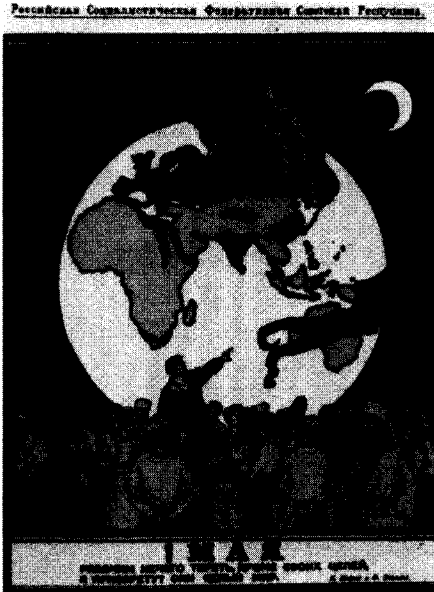
3 ـ حقول الموت في فرنسا التي شاهدها الأحياء: مقبرة حرب في شالون سور ـ مارن.



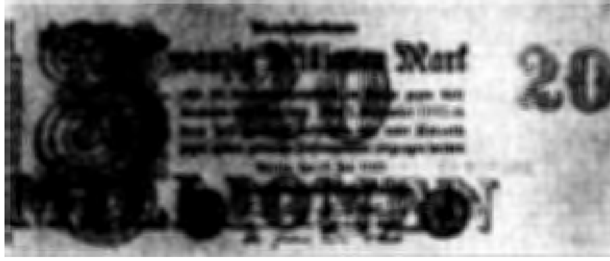
4 ـ روسيا، 1917: جنود يحملون رايات ثورية: (يا عمّال العالم، اتّحدوا!).



5 ـ ثورة أكتوبر: صورة للينين «قائد البروليتاريا العظيم». وعلى راية العمال «كل السلطة للسوفيات».



6 ـ الثورة العالمية كما تشاهد على ملصق سوفياتي خاص بالأول من أيار/ مايو، حوالى عام 1920. العلم الأحمر المحيط بالكرة الأرضية مكتوب عليه: «يا عمّال العالم، اتحدوا!».



7 ـ التضخم المالي المؤذي بعد الحرب، والذي لاتزال ذكراه تنتاب ألمانيا: ورقة نقدية لعشرين مليون مارك (تموز/ يوليو 1923).



BROOKLYN DAILY EAGLE

WALL ST. IN PANIC AS STOCKS CRASH

Attempt Made to Kill Italy's Crown Prince

Hollywood Fire Destroys Films Worth Millions

8 ـ المدخل إلى الكساد الاقتصادي الكبير: انهيار وول ستريت في عام 1929.



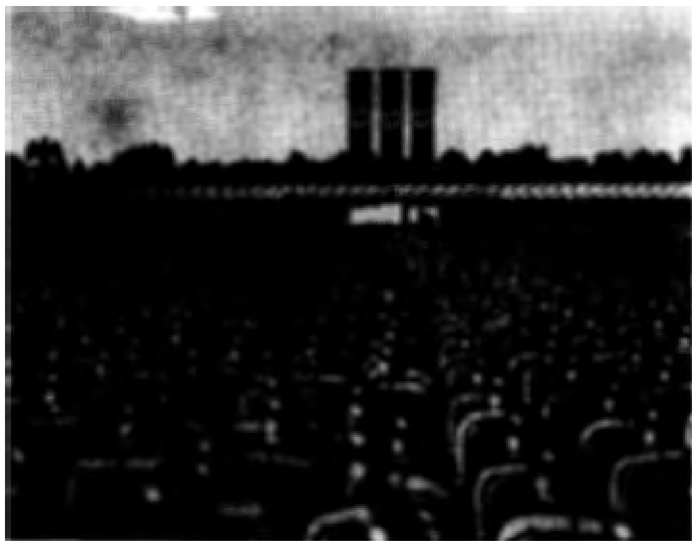
9 ـ رجال بلا عمل: بريطانيون عاطلون عن العمل في ثلاثينيات القرن العشرين.



10 ـ زعيما الفاشيّة: أدولف هتلر (1889 - 1945) وبينيتو موسوليني (1883 - 1945) لديهما الكثير ليبتسما من أجله في عام 1938.



11 ـ الدوتشي: فاشيون إيطاليون شبّان يسيرون أمام موسوليني.



12 ـ الفوهرر: اجتماع نازي حاشد في نورمبرغ.



13 ـ الحرب الأهلية الإسبانية 1936 - 1939: ميليشيا الفوضويين في برشلونة، 1936، على ظهر مركبة مدرعة بدائية.



15 ـ الحرب العالمية الثانية: القنابل. طائرة بوينغ «القلعة الطائرة» الأميركية تُغير على مدينة برلين.



14 ـ الفاشية المنتصرة؟ أدولف هتلر، محتل أوروبا، 1940 - 1941، في مدينة باريس المحتلة.



16 ـ الحرب العالمية الثانية: مركبات مدرعة سوفياتية في وضعية الهجوم في أعظم معركة دبابات في التاريخ، في كرسك 1943.



17 ـ حرب غير المقاتلين: لندن تحترق، 1940.



18 - حرب غير المقاتلين: درسدن تحترق، 1945.



19 - حرب غير المقاتلين: هيروشيما بعد إلقاء القنبلة الذريّة، 1945.



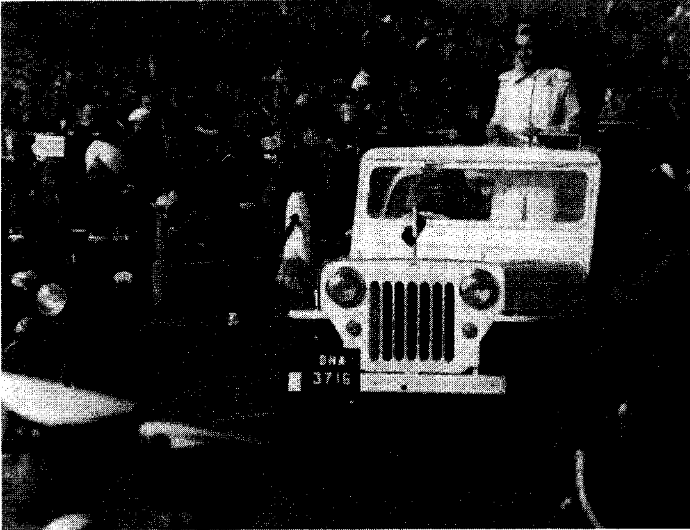
20 ـ حرب المقاومين: جوزيب بروز (المارشال تيتو) 1892 - 1980، إبّان حرب العصابات لتحرير يوغوسلافيا.



21 ـ الإمبراطورية قبل سقوطها: ملصق بريطاني زمن الحرب.



22 ـ سقوط الإمبراطورية: الجزائر على وشك الفوز بالاستقلال عن فرنسا، 1961.

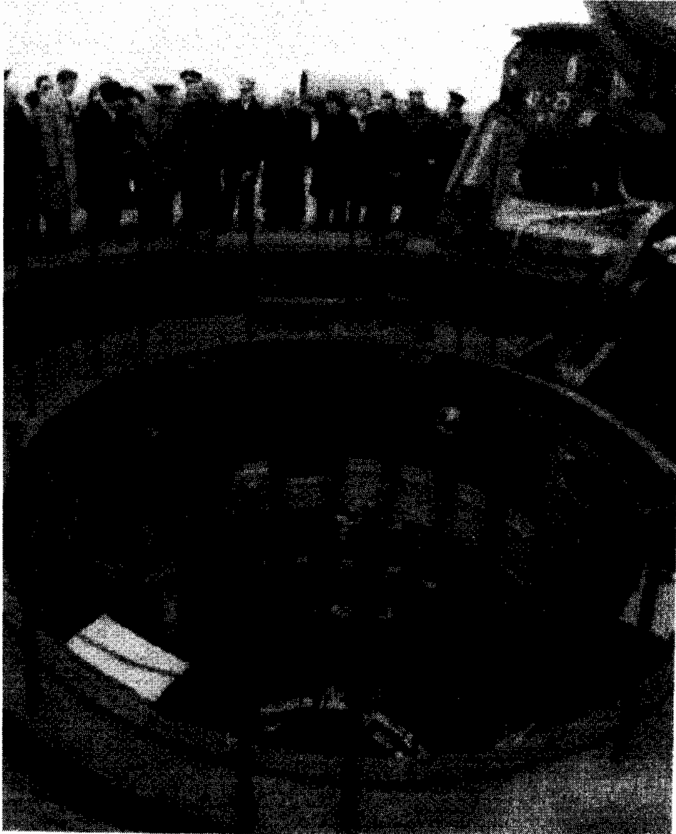


23 ـ بعد الإمبراطورية: رئيسة الوزراء إنديرا غاندي (1917 ـ 1984) تتقدّم الموكب السنوي في عرض يوم الاستقلال في مدينة نيودلهي.

الحرب الباردة: الصواريخ معدّة من أجل الدمار الشامل



24 ـ صاروخ كروز أميركي.



25 ـ مبنى أسطواني لحفظ صواريخ SS السوفياتية.



26 ـ عالمان منفصلان: جدار برلين (1961– 1989) فاصلاً الرأسمالية عن «الاشتراكية الواقعية»، قرب بوّابة براندنبرغ.



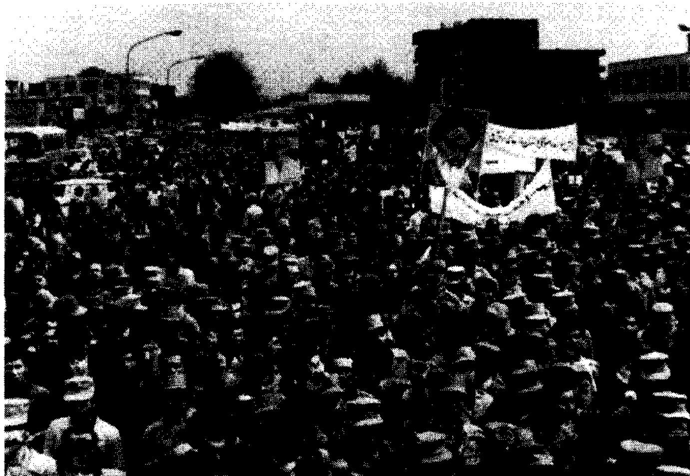
27 ـ العالم الثالث في حالة اهتياج: جيش الثوّار الموالي لفيدل كاسترو يدخل سانتا كلارا المحرَّرة قبل الاستيلاء على الحكم في كوبا في 1 كانون الثاني/ يناير 1959.



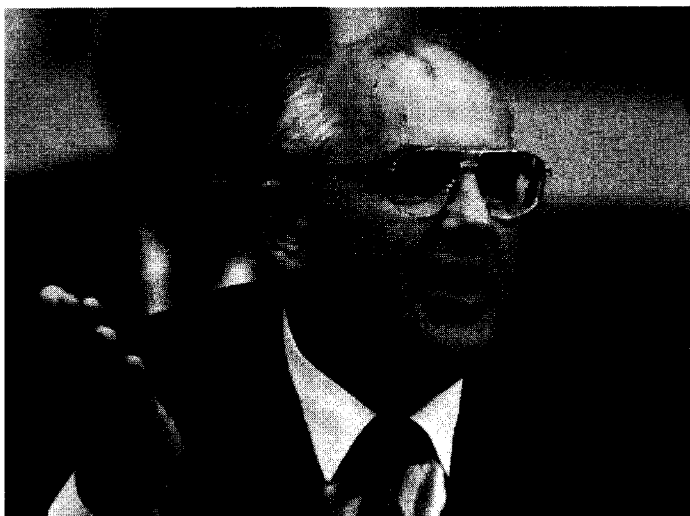
28 ـ رجال حرب العصابات في ثمانينيّات القرن العشرين وهم يُعدّون قنابل يدوية.



29 ـ من رجال حرب العصابات في العالم الثالث إلى طلّاب العالم الأول: تظاهرة ضد حرب الولايات المتحدة في فيتنام، ساحة غروسفينور، لندن، 1968.



30 ـ ثورة اجتماعية باسم الله: إيران في عام 1979، أول ثَوَران اجتماعي كبير في القرن العشرين يرفض تقاليد عام 1789 وعام 1917.



31 ـ إنهاء الحرب الباردة: الرجل الذي أنهاها، ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف، الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي (1985 - 1991).



32 ـ إنهاء الحرب الباردة: سقوط جدار برلين، 1989.



33 ـ سقوط الشيوعية الأوروبية: إزالة ستالين في براغ.

وفي واقع الأمر، كان هناك اثنان فقط من الفنون الطليعية التي حمل لواءها دعاة الحداثة والتجديد الفني في البلدان المعنية، وقد انبثق كلاهما من العالم الجديد، هما: الأفلام والجاز. لقد كانت السينما موضع اهتمام الطليعيين خلال الحرب العالمية الأولى بعد أن كانوا قد أهملوها في السابق لأسباب غير معروفة (انظر **عصر الإمبراطورية**). ولم يعد من الضروري الإعجاب بهذا الفن فحسب، ولاسيّما بشخصيته الأعظم، تشارلي شابلن (Charlie Chaplin)، بل إن فناني الطليعة أنفسهم انغمسوا في صناعة السينما، وبخاصة في فايمار الألمانية وروسيا السوفياتية، حيث سيطروا فعلاً على الإنتاج. وكان دستور «أفلام الفن» الذي استحوذ على ألباب المولعين بمشاهدة الأفلام في قاعات العرض الصغيرة في عصر الكوارث، في جميع أرجاء المعمورة، يضم إبداعات طليعية مثل: **المدرعة بوتيمكن** (Battleship Potemkin) للمخرج سيرغي إيزنشتاين (Sergei Eisenstein) (1898 ـ 1948) الذي أنتج عام 1925 واعتبر بوجه عام من الروائع لكل العصور. وقد وُصفت السلسلة المتعاقبة من «درجات أدويسا»، التي لا يستطيع كل من رآها أن ينساها أبداً ـ وقد رأيتها في دار السينما الطليعية في حي **تشارمنغ كروس** (Charming Cross) في لندن في الثلاثينيات ـ بأنها «الخاتمة الكلاسيكية للسينما الصامتة، وربما كانت هي الدقائق الست الأكثر تأثيراً في تاريخ السينما" (Manvell, 1944, pp. 47-48).

ومنذ منتصف الثلاثينيات حبّذ المثقفون السينما الشعبوية الفرنسية التي طوّرها رينيه كلير (René Clair)، وجان رينوار (Jean Renoir) (الذي لا عجب في أن يكون ابن الرسام الشهير)، ومارسيل كارنيه (Marcel Carné)، وبريفير (Prévert)، السوريالي السابق، والعضو السابق في المجموعة الموسيقية الطليعية «**الستة**» (Les Six). وكان هؤلاء، على حد قول النقاد غير المثقفين، أقل إمتاعاً من غيرهم، مع أنهم، من دون شك، كانوا من الناحية الفنية أرقى من

الجانب الأغلب من مئات الملايين (بمن فيهم المثقفون) الذين كانوا يشاهدون كل أسبوع إنتاج هوليوود في صالات العرض العملاقة. ومن ناحية أخرى، فإن أساطين صناعة السينما في هوليوود سرعان ما أدركوا، مثلما فعل دياغيليف، أهمية مساهمة الطليعة في تحقيق الأرباح. إن كارل ليميل (Carl Laemmle)، مدير ستوديوهات **يونيفيرسال** (Universal)، وربما كان الأقل طموحاً من الناحية الفكرية بين كبار هوليوود، عُني باستقدام الرجال والأفكار أثناء زياراته السنوية لبلاده ألمانيا، مما أدى أحياناً إلى التقارب بين الإنتاج المتميز لاستديوهاته من أفلام الرعب (فرانكشتاين، دراكولا... إلخ) والنماذج التعبيرية الألمانية الأصلية. وكان لتدفق المخرجين من وسط أوروبا من أمثال لانغ (Lang)، ولوبيتسيه (Lubitseh)، ووايلدر (Wilder) عبر الأطلسي - وهم، عملياً، من أصحاب الباع الطويل في صناعة السينما في بلاده م - تأثير مهم في هوليوود نفسها، بالإضافة إلى بعض الفنيين من أمثال فروند (Freund) (1890-1969) أو يوجين شوفتان (Eugen Schufftan) (1893-1977). وسنتطرق في موضع لاحق إلى مسارات السينما والفنون الشعبية بمزيد من التفصيل.

أما «**الجاز**» في «**عصر الجاز**»، وهو مزيج من نماذج موسيقى الزنوج الأميركيين، الراقصة الإيقاعية المنغمة والآلات الموسيقية غير المألوفة بالمعايير التقليدية، فقد حظي بقبول شامل تقريباً في أوساط الطليعة لأنه، على الأقل، رمز آخر من رموز الحداثة، وعصر الآلة، والانقطاع عن الماضي؛ أي إنه، باختصار، شاهد آخر على الثورة الثقافية. وشاعت صور العاملين في فنون الـ «**بوهاوس**» وهم يعزفون على آلة السكسافون. على أن التعاطف الحقيقي مع نوع الجاز الذي بات معروفاً كإسهام كبير من جانب الولايات المتحدة في موسيقى القرن العشرين ظل نادراً في أوساط المثقفين المعروفين، من طليعيين وغير طليعيين، حتى النصف الثاني من القرن. أما الذين اتخذوا هذا الموقف، وكنت شخصياً منهم، بعد زيارة ديوك إلينغتون (Duke

Ellington) إلى لندن عام 1933، فكانوا أقلية قليلة.

ومهما كان التنوع المحلي للحداثة، فإنها قد أضحت في فترة ما بين الحربين العلامة المميزة لأولئك الذين أرادوا أن يثبتوا أنهم مثقفون ومعاصرون معاً. وسواء شاء أحدهم أو أبى، أو حتى قرأ، أو رأى، أو سمع بأعمال أسماء معروفة - في أوساط طلاب المدارس البريطانية الأدبية مثلاً في النصف الأول من الثلاثينيات، من أمثال ت. س. إليوت، وعزرا باوند، وجيمس جويس، ود. هـ. لورنس - فلم يكن من الممكن الحديث عنهم إلا بعد اطلاع وثيق على أعمالهم. والأكثر إثارة للاهتمام أن الطليعة الثقافية في كل بلد راحت تعيد كتابة الماضي وتقييمه لتواكب المتطلبات المعاصرة. وقيل للبريطانيين بصورة حازمة إن عليهم أن ينسوا ميلتون (Milton)، وتينيسون (Tennyson)، وأن يعجبوا بجون دون (John Donne). واستنبط الناقد البريطاني البالغ النفوذ والتأثير في تلك الفترة، ف. ر. ليفيز (F. R. Leavis)، من جامعة كامبردج، قاعدة أو «تقليداً عظيماً» بشأن الروايات الإنجليزية كان مناقضاً تماماً لتقليد قائم، نظراً إلى أنه أسقط من التتابع التاريخي أي شيء لا يرغب فيه الناقد، مثل جميع أعمال ديكنز (Dickens)، باستثناء رواية واحدة كانت تعتبر آنذاك عملاً ثانوياً من أعمال الكاتب الكبير، وهي **الأزمنة العصيبة**[4].

أما بالنسبة إلى عشاق فن الرسم الإسباني، فقد أصبح موريللو (Murillo) الآن خارج الحلبة، فيما كان الإعجاب بـِ **إلغريكو** (El Greco) إلزامياً. وقبل كل شيء، لم يكن أي شيء يتعلق بـِ **عصر رأس المال** أو **عصر الإمبراطورية** (عدا الفنون الطليعية) مرفوضاً فحسب، بل لم يعد يُعرض على الملأ. ولم يَتجلَّ ذلك في الهبوط الحاد لأثمان اللوحات الأكاديمية للقرن التاسع عشر فحسب (مع ما

(4) يقتضي الإنصاف التأكيد على أن د. ليفيز استخدم في النهاية، وإن كان ذلك على مضض، كلمات أنسب في تقويمه لهذا الكتاب العظيم.

صاحب ذلك من نهوض متواضع للانطباعيين ثم لأصحاب مذهب الحداثة في ما بعد)، بل إن تلك اللوحات ظلت عملياً غير قابلة للبيع حتى الستينيات من القرن العشرين. وصاحَبت محاولات الاعتراف بأي فضل لفن البناء الفكتوري أجواءٌ من الاستفزاز المتعمد للذوق الرفيع الحقيقي، مع معاداة مُتكلفة للتجديد. وهذا المؤلف، الذي نشأ وسط نُصُب معمارية عظيمة للبورجوازية الليبرالية تحيط بـِ «المدينة الداخلية» القديمة لفيينا، تعلم، بنوع من التناضح الثقافي، أن هذه الآثار ينبغي أن تعتبر دليلاً على الزيف أو الأبهة الفارغة أو كليهما. وهذه الأبنية لم تهدم بصورة جماعية بالفعل إلا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وهي الفترة الكارثية الأشنع في تاريخ الهندسة المعمارية المعاصرة. وهذا ما يفسر عدم قيام جمعية الملكة فكتوريا لحماية أبنية الفترة الممتدة بين عامي 1840 و1914 في بريطانيا إلا عام 1958 (أي بعد أكثر من 20 عاماً على قيام مجموعة الملك **جورج** لحماية إرث القرن التاسع عشر الأقل تعرضاً للخطر).

إن تأثير الطليعة على السينما التجارية يفيد بأن «الحداثة» قد أخذت تترك بصماتها على الحياة اليومية. وقد فعلت ذلك بصورة غير مباشرة، من خلال نتاجات لم يعتبرها الجمهور العريض «فناً»، وبالتالي لم تعتبر ذات قيمة جمالية وفق معايير مُسبقة؛ وتجلى ذلك، أساساً، في مجالات الدعاية والتصميم الصناعي والطبع الحفر التجاري، والمواد الأصلية. وهكذا، فإن الكرسي الأنبوبي الشهير (1925-1929) الذي صممه أحد رموز الحداثة، مارسيل بروير (Marcel Breuer) حمل شحنةً أيديولوجية وجمالية ضخمة (Giedion, 1948, pp. 488-495)، غير أن هذا الكرسي لم يشق طريقة في العالم الحديث بوصفه «مانيفيستو»، بل باعتباره كرسياً متواضعاً مسطحاً متعدد الأغراض. ولكن ما لا شك فيه على الإطلاق هو أن حياة العواصم خلال أقل من عشرين سنة على اندلاع الحرب العالمية

الأولى، كانت تتسم بالحداثة على نحو مشهود في جميع أرجاء العالم الغربي، حتى في بلدان مثل الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين كانتا لا تستسيغان الحداثة بتاتاً في العشرينيات. وكان التمشيق الذي غلب على التصاميم الأميركية لمنتجات مناسبة وغير مناسبة منذ بداية الثلاثينيات انعكاساً للنزعة المستقبلية الإيطالية. وقد أسهم أسلوب فن الديكور (Art Deco) المُقتبس عن «معرض باريس لفنون الديكور» لعام 1925 في تدجين الزوايا والتجريدات وتيسير استخدامها في التصاميم.

وحملت ثورة الأغلفة الورقية في الثلاثينيات (كتب دار بنغوين Penguin Books) راية الطباعة التي ابتكرها **جان تشيتشولد** (Jan Tschichold) (1902 ـ 1974). كان الهجوم المباشر للحداثة لايزال يتميز بالاعوجاج. ولم يحول ما سمي «الأسلوب العالمي» للهندسة المعمارية الحديثة مشهد المدينة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن دعاته البارزين وممارسيه ـ من أمثال غروبيوس، ولو كوربوزييه، ومييس فان در روهه، وفرانك لويد رايت (Frank Lloyd Wright) وغيرهم ـ كانوا من الناشطين في هذا المجال منذ أمد بعيد. ومع بعض الاستثناءات، لم يظهر على غالبية المباني العامة، بما فيها مشروعات الإسكان العامة التي تنفذها بلديات اليسار التي كان من المتوقع أن تتعاطف مع الهندسة المعمارية الجديدة ذات الوعي الاجتماعي، سوى تأثر بسيط فيها، مع نفور واضح من الزخرفة. وتولى تنفيذ معظم المباني الجماعية للطبقة العاملة في «فيينا الحمراء» في العشرينيات معماريون قلّما تتردد أسماؤهم في السجلات التاريخية. ولكن المعدات والتجهيزات الأقل شأناً اللازمة للحياة اليومية كان تتشكل مجدداً وفقاً لأساليب حداثية.

إلى أي مدى ارتبط ذلك بتراث الفنون والحِرَف وحركات «**الفن الجديد**» (art nouveau)، الذي ألزمت به الحركة الطليعية نفسها

للاستخدام اليومي؛ إلى أي مدى وصل «البنيانيون» الروس الذين انطلق بعضهم في ثورَنَة تصميم الإنتاج الجماعي بالجملة؛ وإلى أي مدى وصلت المواءمة الحقيقية للنزعة النَّقائية المعاصرة مع التقنية المنزلية الحديثة (تصميم المطبخ مثلاً)؟ هذا ما ينبغي أن نتركه للتاريخ ليصدر حكمه عليه. وتبقى الحقيقة، وهي أن مؤسسة قصيرة الأجل كانت قد بدأت، في الأساس، مركزاً طليعياً فنياً وسياسياً، جاءت لتضع أسلوب الهندسة المعمارية والفنون التطبيقية معاً لفترة جيلين متعاقبين. وكانت تلك هي حركة «**البوهاوس**»، أو مدرسة الفن والتصميم في «**فايمار**» ثم في «**ديسو**» في وسط ألمانيا (1919-1933)، التي تزامن وجودها مع جمهورية **فايمار**، وأغلقها «الاشتراكيون الوطنيون» فور وصول **هتلر** إلى السلطة. وتمثل قائمة الأسماء المرتبطة بحركة «البوهاوس» قاموساً للأعلام في ميادين الفنون المتقدمة بين الراين والأورال: غروبيوس، وميس فان در روهه، وليونيل فاينغر، وبول كلي، ووزلي كاندينسكي، وميلفيتش، وإيل ليسيتزكي، وموهولي ناغي، وغيرهم. ولم يعتمد نفوذها على ما أنتجه هؤلاء الموهوبون فحسب، بل كذلك على التحول المقصود ـ ابتداء من عام 1925 ـ من الفنون والحرف القديمة وتقاليد الفنون الجميلة (الطليعية) إلى تصاميم ذات استخدام عملي في الإنتاج الصناعي: هياكل السيارات (على يد غروبيوس)، مقاعد الطائرات، أعمال الغرافيك الدعائية (التي أولع بها البنياني الروسي إيل ليسيتزكي)، وكذلك تصميم أوراق النقد من فئة مليون أو مليوني مارك أثناء التضخم النقدي الهائل في ألمانيا عام 1923.

اعتبرت «البوهاوس» حركة هدامة إلى حد كبير ـ وتجلى ذلك في مشكلاتها مع السياسيين غير المتعاطفين معها. والواقع أن الالتزام السياسي بشكل أو بآخر، كان يغلب على الفنون الجادة في «عصر الكارثة». وقد وصلت في الثلاثينيات حتى إلى بريطانيا التي كانت لاتزال الملاذ الآمن للاستقرار الاجتماعي والسياسي في المعترك

الثوري الأوروبي، كما وصلت إلى الولايات المتحدة النائية عن الحرب ولكن غير النائية عن «الانهيار الكبير». ولم يكن ذلك الالتزام السياسي يميل نحو «اليسار» وحده بأي حال من الأحوال، مع أنه كان يصعب على عشاق الفن الراديكاليين أن يتقبلوا، وبخاصة في فترة الشباب، فكرة عدم تلازم العبقرية الخلاقة والأفكار التقدمية. غير أنه انتشرت في أوروبا الغربية، وبخاصة في مجال الأدب، معتقدات رجعية عميقة الجذور، ترجمت أحياناً إلى ممارسات فاشية. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد الشعراء: ت. س. إليوت، وعزرا باوند في بريطانيا والمنفى، ووليام بتلر ييس (1965-1939) في أيرلندا (1865-1939)، والروائيون: كنوت هامسون (1859-1952) المتعاون المتحمس مع النازيين في النرويج، د. هـ. لورنس (1859-1930) في بريطانيا، ولويس فردينان سيلين في فرنسا (1884-1961). ولا يمكن بالطبع تصنيف الموهوبين المرموقين بين المهاجرين الروس تلقائياً بوصفهم «رجعيين»، مع أن بعضهم كان أو أصبح كذلك، لأن رفض القبول بالبلشفية وحد جمهرة من المهاجرين من ذوي التوجهات السياسية المختلفة.

يمكن القول مع ذلك إن «اليسار»، واليسار الثوري في الأغلب، كان في أعقاب الحرب العالمية وثورة أكتوبر، وبصورة أوسع في حقبة مناهضة الفاشية في الثلاثينيات والأربعينيات، هو العامل الأساسي الذي اجتذب الطليعة في عالم الفن. والواقع أن الحرب والثورة قد سيّستا عدداً من الحركات الطليعية التي لم يُعرف عنها التسيُّس قبل الحرب في فرنسا وروسيا. (بل إن معظم الطليعيين الروس لم يظهروا حماسة مبدئية لثورة أكتوبر). ولما كان نفوذ **لينين** قد أعاد الماركسية إلى العالم الغربي بوصفها النظرية والأيديولوجيا المهمة الوحيدة للثورة الاجتماعية، فقد أكدت تحول الحركات الطليعية إلى ما سمّاه «الاشتراكيون الوطنيون»، عن حق، «**البلشفية الثقافية**» (Kultur-bolschewismus). لقد قامت «**الدادائية**» من أجل

الثورة. إلا أن خليفتها السوريالية، وجدت صعوبة فقط في تحديد نوع الثورة التي تناصرها أكثرية الفئة التي فضلت تروتسكي على ستالين. وكان محور موسكو - برلين الذي شكل الجانب الأكبر من ثقافة **فايمار** قد استند إلى مواقف سياسية مشتركة، إذ بنى مييس فان در روهه نصباً تذكارياً لزعيمي حزب «**سبارتاكوس**» القتيلين من الحزب الشيوعي الألماني وهما كارل ليبخنت وروزا لوكسمبورغ. وقبل كلٍّ من غروبيوس، وبرونو توت (Bruno Taut) (1880-1938)، ولو كوربوزييه، وهانيس مير و«فريق بوهاوس» بأكمله تفويضات سوفياتية، في وقت جعل فيه «الانهيار الكبير» من الاتحاد السوفياتي لا مجرد عنصر جذب أيديولوجي فحسب، بل كذلك عنصر جذب حرفي للمهندسين المعماريين الغربيين، بل إن السينما الألمانية التي لم تكن في الأساس على درجة كبيرة من التسيُّس، قد جرت ثورنتها. ويشهد بذلك المخرج المدهش غ. ف. بابست (G. W. Pabst) (1885-1967) الذي كان يميل بوضوح إلى تقديم النساء أكثر من اهتمامه بالقضايا العامة، وأصبح في ما بعد مستعداً تماماً للعمل بإمرة النازيين، ومع ذلك، فإنه قدم، في آخر سنوات فايمار، أكثر الأفلام ثورية، بما في ذلك **أوبرا القروش الثلاثة** من تأليف بريخت - فايلز.

إن مأساة فناني الحداثة، من يمين أو يسار، تكمن في أن الالتزام السياسي الأكثر فعالية من جانب جماهيرهم وسياسييهم، فضلاً عن خصومهم، قد واجههم بالرفض. إن الأنظمة السلطوية لكل من اليمين أو اليسار، مع استثناء جزئي للفاشية الإيطالية الواقعة تحت تأثير «المستقبلية»، فضلت المباني والمشاهد الأثرية الفخمة قديمة الطراز في الهندسة المعمارية، والعروض الملهمة في مجالي الرسم والنحت، وعروض الأداء المُحكمة للكلاسيكيات على المسرح، والقبول الأيديولوجي في الأدب. وكان هتلر، بطبيعة الحال، فناناً مُحبطاً وجد في النهاية مهندساً معمارياً شاباً كفؤاً يجسد له تصوراته

العملاقة، هو ألبرت سبير (Albert Speer). غير أن أياً من موسوليني أو ستالين أو الجنرال فرانكو، الذين أوحوا بديناصورات معمارية، لم يبدأ حياته بمثل هذه الطموحات الشخصية. لقد تبددت لذلك آثار الطليعين الألمان والروس بعد انقضاء عهد هتلر وستالين. وقد تصدّر هذان البلدان كل ما كان متقدماً ومتميزاً في فنون العشرينيات، ثم اختفيا تقريباً عن المسرح الثقافي.

عند استحضار الماضي، نستطيع أن نرى الآن، بصورة أفضل مما فعل المعاصرون، مدى الكارثة الثقافية التي رافقت انتصار هتلر وستالين، أي مدى تغلغل الفنون الطليعية في التربة الثورية في كل من وسط أوروبا وشرقها. لقد بدا أن أفضل الكروم لخمور الفن إنما تنمو فوق منحدرات الحمم البركانية. ولا يعود ذلك إلى أن السلطات الثقافية للأنظمة الثورية سياسياً قد أعطت اعترافاً رسمياً، أي مساندة مادية، للثوريين في الفن أكثر مما أعطت الأنظمة المحافظة التي حلت محلها، حتى وإن أبدت السلطات السياسية موقفاً فاتراً من الفن، فقد شجع أناتول لوناتشارسكي (Anatol Lunacharsky) «قوميسار التنوير» الفنانين الطليعيين، مع أن ذوق **لينين** في الفن كان تقليدياً تماماً. كما إن حكومة بروسيا الديمقراطية الاجتماعية، قبل أن تطردها (دون مقاومة) سلطات الرايخ الألماني الأكثر يمينية من السلطة عام 1932، شجعت قائد الأوركسترا الراديكالي أوتو كليمبيرير (Otto Klemperer) على تخصيص واحدة من دور الأوبرا في برلين لتقديم كل ما هو متقدم في الموسيقى بين عامي 1928 و1931. ويبدو أيضاً، بطريقة غير محددة، أن فترات الكوارث قد عمقت أحاسيس من عايشوها، في وسط أوروبا وشرقها، وشحذت عواطفهم. لقد كانت رؤية قاسية غير سعيدة، أسهمت مع الشعور التراجيدي الذي كانت تستثيره، في إضفاء مسحة تنديدية بليغة ومُرّة على مواهب لم تكن بحد ذاتها بارزة آنذاك، كما كانت الحال، على سبيل المثال، مع ب. ترافين (B. Traven)، المهاجر البوهيمي

الفوضوي المغمور الذي انضم ذات يوم إلى جمهورية ميونخ السوفياتية قصيرة الأجل عام 1919، فراح يكتب بطريقة مؤثرة عن البحارة والمكسيك (مثل قصة فيلم «**كنز سيرا مادري**» *The Treasure of Sierra Madre*) الذي أخرجه [جون] هيوستن، ومثل الدور الرئيس فيه [همفري] بوغارت). ولولا ذلك لبقي هذا الفنان مغموراً خامل الذكر. وعندما يفقد فنان كهذا الإحساس بأن الحياة قد غدت لا تطاق، كما فعل الساخر الألماني الفظ جورج غروز (George Grosz) الذي هاجر إلى الولايات المتحدة بعد عام 1933، فلا يبقى سوى النزعة العاطفية المقتدرة فنياً للتعبير عن ذلك الموقف.

وقلّما أفصح الفن الطليعي عن الأمل في وسط أوروبا في «**عصر الجائحة**»، مع أن أعضاءه الثوريين سياسياً كانوا ملتزمين برؤية متفائلة للمستقبل من خلال معتقداتهم الأيديولوجية. والجانب الأكبر من أقوى إنجازات هذا التيار يعود إلى ما قبل وصول هتلر وستالين إلى سدة الحكم. وحسب التعبير اللاذع للكاتب النمساوي الساخر الكبير كارل كراوس (Karl Kraus) الذي ينم عن رؤيا كارثية فاجعة: «ليس بوسعي التفكير في ما يمكن أن أقوله عن هتلر»[(5)]. ومن أبرز هذه الأعمال: أوبرا **ألبان بيرغ** المسماة «**ووزيك**» (قدمت لأول مرة عام 1926) و**أوبرا** «**القروش الثلاثة**»، لبريخت وفايلز (1928)، و«**ماهاغوني**» (1934)، ومسرحية بريخت ـ إيسلر **القرار** (Die Massnahme (1930)) وقصص إسحق بابل **الفرسان الحمر** (1926)، وفيلم **آيزنستين** «**المدرعة بوتمكين**» (1925)، ورواية ألفريد دوبلين (*Berlin-Alexanderplatz* (1929)). أما سقوط إمبراطورية الهابسبرغ فقد ولّد تفجراً عجيباً في الأدب، تراوح ما بين التشهير الذي انطوت

---

(5) «*Mir fällt zu Hitler nichts ein*»، غير أن ذلك لم يمنع كراوس، بعد صمت طويل، من أن يكتب مئات الصفحات عن هذا الموضوع الذي لم يكن على أي حال قادراً على استيعابه.

عليه رواية كارل كراوس: **آخر أيام للإنسانية** (1922) مروراً بالسخرية الغامضة في رواية ياروسلاف هاشيك: **الجندي الطيب شفيك** (1921) إلى المرثية الكئيبة التي وضعها جوزيف روث: **راديتمسكي مارش** (1932) إلى النحوي الذاتية المطولة في رواية روبرت موزل: **رجل بلا صفات** (1930). ولم يكن لمجموعة من الأحداث السياسية في القرن العشرين تأثير عميق مشابه في الخيال الإبداعي، مع أن الثورة الأيرلندية والحرب الأهلية (1916-1922) كانتا، على نحو ما، مصدر إلهام لأعمال شون أوكيزي (Sean O'Casey). كذلك أوحت الثورة المكسيكية (1910-1920)، وليس الثورة الروسية، بأعمال الرسامين الجداريين في تلك البلاد بأساليب أكثر ميلاً إلى الرمزية. وقد تحولت الإمبراطورية التي كان مقدراً لها الانهيار إلى استعارة مجازية تمثل ثقافة النخبة الأوروبية التي فُوِّضت وآلت إلى السقوط: وهذه الصور هي التي استوطنت التلافيف القاتمة للمخيلة في وسط أوروبا. ووجدت تعبيراً عنها آخر المطاف في ديوان الشاعر العظيم رينر ماريا ريلكه (Rainer Maria Rilke) (1875-1926)، في «**مراثي دوينو**» (1913-1923) (*Duino Elegies*). وعرض كاتب آخر من براغ، باللغة الألمانية، صورة أكثر تعمية وإرباكاً للمأزق الإنساني، ألا وهو فرانز كافكا (Franz Kafka) (1883-1924)، الذي نشرت جميع أعماله تقريباً بعد وفاته.

وعلى حد تعبير الباحث الكلاسيكي والشاعر أ. إ. هاوسمان (A. E. Housman) الذي كان بمنأى عن أجواء الطليعة (Housman, 1988, p. 138)،

هكذا، إذاً، كان الفن الذي أبدع آنذاك:
«في الأيام التي كان العالم يتساقط فيها
وفي الساعة التي ارتجّت فيها أركان الأرض».
وكان ذلك هو الفن الذي كان ينظر بعيون «**مَلَاك التاريخ**»،

الذي زعم الماركسي اليهودي الألماني فالتر بنيامين (Walter Benjamin) (1892-1940) أنه قد تعرف عليه في لوحة بول كلي المسماة «**الملاك الجديد**» (Angelus Novus):

«إن وجهه يتجه نحو الماضي، وبينما نرى نحن سلسلة من الأحداث أمامنا، فإنه **هو** لا يرى إلا كارثة واحدة ما تفتأ ترمي في طريقة ركاماً على ركام إلى أن يبلغ قدميه. ولو قدر له لبقي في مكانه وحاول إيقاظ الموتى ولملمة الشظايا والكسور! غير أن عاصفة تهب من جهة «الفردوس» وتمسك بجناحيه بقوة لا يعود معها الملاك قادراً على أن يضمهما مرة أخرى. هذه العاصفة تدفعه على نحو لا يقاوم إلى المستقبل الذي تواجهه مؤخرته، بينما تتنامى كومة الركام عند قدميه وتتصاعد إلى السماء. وهذه العاصفة هي ما نسميه «التقدم» (Benjamin, 1971, pp. 84-85).

في غرب منطقة الانهيار والثورة، كان الشعور بالجائحة المأسوية التي لا مناص منها أخف وطأة، ولكن المستقبل بدا مُبهماً بالقدر نفسه. وعلى الرغم من صدمة الحرب العالمية الأولى، فإن استمرار الماضي لم تنكسر حدته بوضوح إلا في الثلاثينيات؛ أي في عقد «الانهيار الكبير»، والفاشية والاقتراب الوشيك من الحرب[6]. ومع ذلك فإن مزاج المثقفين، حين نستحضر الماضي، كان يبدو أقل قنوطاً وأكثر أملاً من مزاج أقرانهم في وسط أوروبا، الذين اكتنفهم الشتات والعزلة من موسكو إلى هوليوود، أو مزاج الأسرى في

(6) الواقع أن الأصداء الأدبية الضخمة للحرب العالمية الأولى قد بدأت تتردد في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، عندما بيع من رواية إيريك ماريا ريمارك (Erich Maria Remarque) «كل شيء هادىء على الجبهة الغربية» (*All Quiet on the Western Front*) (1929)، أنتجتها هوليوود فيلماً عام 1930) 2,5 مليون نسخة خلال 18 شهراً بعد أن صدرت بخمس وعشرين لغة.

أوروبا الشرقية الذين ألجمهم الإخفاق والرعب. لقد كانوا لايزالون يشعرون بأنهم هم المدافعون عن قيم مُهددة، ولكنها لمّا تستحق، والعاملون على تجديد حيوية ما كان حياً في مجتمعهم من طريق تبديله إذا اقتضى الأمر. وكما سنرى (في الفصل الثامن عشر)، فإن العماء الذي حجب عن الغرب أخطاء الاتحاد السوفياتي الستاليني، كان يعود في كثير من جوانبه إلى القناعة بأن ذلك كان في التحليل الأخير، يمثل قيم «التنوير» ضد انحلال العقل، ويمثل «التقدم» بمفهومه القديم والبسيط الأقل إشكالية من «الريح العاصفة التي تهب من الفردوس» التي تحدث عنها فالتر بنيامين.

ولا نجد إلا لدى الرجعيات المتطرفة ذلك الإحساس بأن العالم قد غدا مأساة عصية الفهم، أو بالأحرى ملهاة سوداء للصابرين كما فهمها الروائي البريطاني العظيم في تلك الفترة إيفلين واو (Evelyn Waugh) (1903-1966)، أو الروائي الفرنسي لويس فرديناند سيلين (1894-1961) الذي فهم العالم أنه كابوس اليائسين. ومع أن الشاعر البريطاني و. هـ. أودن (D. H. Auden) (1907-1973) الذي كان آنذاك من أرق الشعراء الشباب الطليعيين وأذكاهم، كان لديه شعور بأن التاريخ مأساة **إسبانيا، متحف الفنون الجميلة** (*Spain, Musée des Beaux Arts*)، فإن مزاج المجموعة التي كان هو في موقع الصدارة منها قد وجد أن الورطة الإنسانية مقبولة. وقد أعطى كلا الفنانين البريطانيين الطليعيين: النحات هنري مور (Henry Moore) (1898-1986) والمؤلف الموسيقي بنيامين بريتن الانطباع عن استعدادهما الكامل للسماح للأزمة العالمية بأن تمر مر الكرام، شريطة أن لا تقتحم حياتهما. ولكنها فعلت.

كانت فنون الطليعة لاتزال مفهوماً يقتصر على ثقافة أوروبا وحواشيها وتوابعها، وكان الرواد عند حدود الثورة الفنية كثيراً ما يتطلعون بشوق إلى باريس، وإلى لندن بدرجة أقل ولكن إلى حد

مدهش[7]. ولمّا يكونوا قد تطلعوا إلى نيويورك. وهذا يعني أن حركة الطليعة الفنية غير الأوروبية كانت موجودة، بالتحديد، خارج نصف الكرة الغربي، وترتكز، في الوقت نفسه، على التجربة الفنية والثورة الاجتماعية على السواء. وكان من بين أشهر ممثليها في ذلك الوقت الرسامون الجداريون للثورة المكسيكيةالذي اختلفوا في مواقفهم مع ستالين وتروتسكي كليهما، واتفقوا حول لينين وزاباتا اللذين أصر دييغو ريفيرا (Diego Rivera) (1886-1957) على إدراجهما في لوحة جصّيّة جدارية مخصصة لـِ «**مركز روكفلر**» (وهو نصر لأسلوب الآرت ـ ديكو لا يعادله إلى الأسلوب المعماري لمبنى كرايزلر في نيويورك، وذلك ما أثار حفيظة روكفلر). غير أن المشكلة الأساسية بالنسبة إلى معظم الفنانين غير الغربيين كانت تتمثل في الحداثة: (Modernity) لا التحديثية (Modernism)، إذ كيف يستطيع كتّابهم أن يحولوا اللغة الدارجة المحكية إلى مصطلحات أدبية شاملة ومرنة في العالم المعاصر، كما فعل البنغاليون منذ أواسط القرن التاسع عشر في الهند؟ وكيف يستطيع الرجال (وربما النساء في تلك الأيام) أن يكتبوا الشعر بلغة الأوردو بدلاً من الفارسية الكلاسيكية التي كانت إجبارية في ذلك الحين لمثل هذه الأغراض، وأن يكتبوا بالتركية بدلاً من العربية الكلاسيكية التي أطاحت بها ثورة أتاتورك مع الطربوش وحجاب المرأة؟ ماذا كان بوسعهم في البلدان ذات الثقافات العريقة أن يفعلوا بتقاليدهم وفنونهم التي كانت، على جاذبيتها، لا تنتمي إلى القرن العشرين؟ لقد كان في التخلي عن الماضي من الثورية ما

---

(7) كان الكاتب الأرجنتيني **خورخي لويس بورخس** (Jorge Luis Borges) (1899 ـ 1986) إنجليزي الهوى والتوجه على نحو معروف، والشاعر اليوناني الإسكندري البارز قسطنطين. ب. كافافي (C. P. Cavafy) (1863-1933) كانت لغته الأولى هي الإنجليزية، وكذلك كان الأمر - وخاصة لأغراض الكتابة ـ بالنسبة إلى الشاعر البرتغالي العظيم في عصره فرناندو بيزوا (Fernando Pessoa) (1888 ـ 1935)، كما كان تأثير كيبلنغ (Kipling) مشهوداً على برتولت بريخت.

يجعل الثورة الغربية ذات الطور الواحد من الحداثة مقابل الوجه الآخر تبدو نافلة أو حتى غير مفهومة. وتتزايد حدة الأمر عندما يكون فنان الحداثة في الوقت نفسه ثورياً سياسياً. وكان ذلك هو الأرجح في أكثر الحالات.

قد يبدو تشيخوف (Chekhov) وتولستوي (Tolstoy) من النماذج المناقضة لنموذج جيمس جويس (James Joyce)، بالنسبة إلى من اعتقدوا أن مهمتهم - ومصدر وحيهم - هو «التوجه إلى الشعب» ورسم الصورة الواقعية لمعاناته، ومساعدته على النهوض، بل إن الكتّاب اليابانيين الذين أخذوا بالحداثة منذ العشرينيات (ربما من خلال الاتصال مع «**المستقبلية**» الإيطالية) كان لديهم من وقت آخر خطة طوارئ تغلب عليها الاشتراكية أو الشيوعية «البروليتارية» (Keene, 1984, Chapter 15). والواقع أن أول كاتب صيني كبير حديث، وهو لو هسون (Lu Hsün) (1881-1936) رفض متعمداً النماذج الغربية وتطلع إلى الأدب الروسي حيث «نستطيع أن نرى النفوس الطيبة للمقموعين ومعاناتهم ونضالاتهم» (Lu Hsün, 1957, p. 233).

لقد بدا أن المهمة الأساسية بالنسبة إلى معظم أصحاب المواهب الخلاقة في العالم غير الغربي، الذين لم يحصروا أنفسهم في نطاق تقاليدهم ولم يكونوا مجرد «مُتَغربنين»، هي أن يكتشفوا، ويكشفوا النقاب، ويقدموا الحقيقة المعاصرة إلى شعوبهم. وكانت الواقعية هي المسار الذي اتخذته حركتهم.

II

على نحو ما، جمعت هذه الرغبة فنون الشرق والغرب. لقد كان من الواضح أن القرن العشرين هو قرن الناس العاديين، وبالتالي، غلبت عليه الفنون المصنوعة لهؤلاء الناس وبواسطتهم. وعملت آلتان مترابطتان على إظهار عالم الإنسان العادي بصوره جلية وموثقة، على

نحو غير معهود، وهما: التحقيق الصحفي وآلة التصوير. ولم يكن أي منهما جديداً (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الخامس عشر، و**عصر الإمبراطورية**، الفصل التاسع)، ولكن كليهما دخل العصر الذهبي الواعي لذاته بعد عام 1914. إن الكتّاب، وبخاصة في الولايات المتحدة، لم يعتبروا أنفسهم مدوِّنين ومحررين فحسب، بل كتبوا للصحف، وكانوا كتّاباً صحفيين من قبل، ومنهم إرنست همنغواي، وثيودور دريسر (Theodore Dreiser) (1871-1945)، وسينكلير لويس. وأضحى التحقيق الصحفي (الريبورتاج) الذي ظهر لأول مرة في القواميس الفرنسية عام 1929، والإنجليزية عام 1931، باباً مقبولاً من أبواب الأدب النقدي ـ الاجتماعي والعرض البصري في العشرينيات. ويعود ذلك أساساً إلى تأثير الطليعيين الروس الثوريين الذين أعلوا من شأن الواقع في مواجهة الترفيه الصاخب الذي كان اليسار الأوروبي يندد به على الدوام، بوصفه «أفيون الشعب». والصحفي الشيوعي التشكيلي إيغون إروين كيش (Egon Erwin Kisch)، الذي اشتهر بلقب «الصحفي العجول» (Der rasende Reporter)، عام 1925 (وهو عنوان الحلقة الأولى من سلسلة تحقيقاته الصحفية)، هو الذي روّج هذا الأسلوب الصحفي وعزز تداوله وانتشاره في وسط أوروبا. وانتشر، بالدرجة الأولى، عبر السينما، على يد الطليعيين الغربيين. ونتلمس أصوله بصورة واضحة في الأجزاء المسماة، "شريط الأنباء» و«عين الكاميرا» ـ ونلمحه في الأفلام الوثائقية التي أخرجها الفنان الطليعي دزيغا فيرتوف (Dziga Vertov) ـ والتي تتخلل السرد في الثلاثية الروائية **الولايات المتحدة الأميركية** (USA) التي كتبها الروائي جون دوس باسوس (John Dos Passos) (1896-1970) في المرحلة اليسارية من حياته. وقد أصبح الفيلم الوثائقي في أيدي اليسار الطليعي حركة واعية للذات، ولكن المهنيين المتمرسين بشؤون الأخبار والمجلات حققوا مكانة رفيعة في الثلاثينيات على الصعيدين الإبداعي والثقافي من طريق رفع مستوى الأشرطة الإخبارية السينمائية، التي لا تحتاج في

العادة إلى ملء الفراغ، في الأعمال الوثائقية الفخمة، مثل **مسيرة الزمان** (*March of Time*) واستعارة المبتكرات التقنية للمصورين الطليعيين، كالتجربة التي بادرت بها مجلة **العمال المصورة** (*Arbeiter-llustrierte Zeitung*) في العشرينيات واستهلت بها العصر الذهبي للمجلة المصورة؛ ثم مجلة **لايف** (*Life*) في أميركا و**بيكتشر بوست** (*Picture Post*) في بريطانيا، و**فــو** (*Vu*) في فرنسا. غير أن هذه المجلات لم تزدهر على نحو واسع خارج العالم الغربي إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

لا تدين الصحافة المصورة بالفضل فقط للموهوبين ـ أو بعض الموهوبات ـ ممن اكتشفوا التصوير كوسيط للتواصل، لمجرد الاعتقاد الوهمي بأن «الكاميرا لا تكذب»؛ أي إنها على نحو ما، تمثل الحقيقة «الناصعة»، أو إلى التحسينات التقنية التي جعلت من الصور غير المدبرة مُسبقاً أمراً سهلاً بوجود آلات التصوير المُصغِّرة الجديدة (أنتجت آلة التصوير «لايكا» Leica عام 1924)، بل ربما كانت تدين قبل ذلك كله للهيمنة العالمية التي مارستها السينما. لقد تعلم الناس أن يروا الواقع من خلال عدسات آلات التصوير. وبينما كان تداول الكلمة المطبوعة (المعززة الآن على نحو متزايد بالصور الفوتوغرافية في صحافة الإثارة) فقد تراجعت هذه لتحل محلها السينما. لقد كان «عصر الكارثة» عصر الشاشة السينمائية العريضة، ففي أواخر الثلاثينيات، كان هناك شخصان يشتريان بطاقة سينما مقابل كل فرد يشتري جريدة يومية (Stevenson, pp. 396-403). والواقع أنه مع تعمق الكساد واجتياح الحرب العالم فإن حضور الأفلام السينمائية في الغرب وصل إلى ذروته بالمقارنة مع أي وقت من الأوقات.

في أحضان هذه الوسائط البصرية الجديدة من وسائل الاتصال، تلاحقت الفنون الطليعية والجماهيرية. والواقع أن هيمنة الطبقة المثقفة ونخبة معينة في الدولة الغربية العريقة قد تغلغلت في ثنايا السينما بوصفها من وسائط الاتصال الجماهيري، لتولد العصر الذهبي للفيلم

الألماني الصامت في عصر جمهورية فـايمار، والفيلم الفرنسي الناطق في الثلاثينيات، والفيلم الإيطالي فور انقشاع الغمامة الفاشية عن المواهب. وربما كانت السينما الفرنسية في الثلاثينيات هي الأنجح بين تلك التطورات السينمائية كلها في الجمع بين ما توخاه المثقفون من الثقافة، وما أراده الجمهور الواسع من التسلية. وقد كانت السينما الراقية هي الوحيدة التي لم تغفل أهمية القصة قط، وخاصة قصص الحب والجريمة، والوحيدة القادرة على التفكّه. وحيثما كانت للطليعة (السياسية أو الفنية) طريقتها المتميزة تماماً، كما في الحركة التوثيقية أو الإهاجة الدعائية، فإن أعمالها نادراً ما تجاوزت فئات محدودة.

لم تكن المادة الطليعية هي التي أضفت عنصر الأهمية على الفنون الجماهيرية لتلك الفترة. لقد كان الأمر مرهوناً بهيمنتها الثقافية المتعاظمة التي لا مراء فيها، مع أنها، خارج الولايات المتحدة، لم تكن، كما رأينا، بعيدة تماماً عن إشراف المثقفين، إذ إن الفنون (أو وسائل التسلية والترفيه) التي سادت آنذاك هي تلك التي استهدفت الجماهير الواسعة العريضة أكثر مما استهدفت جمهور الطبقتين المتوسطة والمتوسطة الدنيا الواسعة المتنامية ذات الأذواق التقليدية. وكانت تلك هي السائدة على مسرح «البوليفار» الأوروبي أو مسرح «ويست إند» أو ما يشبههما، وذلك على الأقل، إلى أن شتت هتلر منتجي هذه الأعمال، مع أن آثارها ظلت محدودة. غير أن التطور الأكثر إثارة في تلك الأوساط متوسطة الثقافة هو ذلك النمو الانفجاري غير العادي لفن ظهرت عليه بعض بوادر الحياة قبل عام 1914، من دون أن يتنامى وينمو في أوقات لاحقة، وهو فن القصة البوليسية الغامضة التي باتت الواحدة منها تستغرق كتاباً كاملاً. وكان هذا النوع الأدبي فناً بريطانياً بالدرجة الأولى ـ وربما يعود الفضل في ذلك إلى قصص آرثر كونان دويل (Arthur Conan Doyle) عن شرلوك هولمز (Sherlock Holmes)، الذي أصاب شهرة عالمية في تسعينيات القرن التاسع عشر. ومما يدعو إلى الدهشة أنه كان فناً أنثوياً أو أكاديمياً،

وكانت رائدته الكاتبة أغاثا كريستي (Agatha Christie) (1891 ـ 1976) التي مازالت كتبها تلاقي الرواج الأكبر حتى يومنا هذا. ولاتزال الأعمال الأدبية العالمية المماثلة لهذا الفن إلى حد كبير تستلهم النموذج البريطاني، وعلى نحو واضح، أي إنها تكاد تقتصر على تناول الجريمة كلعبة تدور وراء الكواليس وتتطلب بعض البراعة، بل هي أشبه بالكلمات المتقاطعة رفيعة المستوى ذات المفاتيح اللغزية الغامضة، وهي من الخصائص البريطانية المميزة. ويمكن النظر إلى هذا النوع الأدبي، في أجلى صوره، كتعويذه غريبة لنظام اجتماعي مُهدد ولكنه لمّا يتصدع. إن جريمة القتل، التي أصحبت الآن هي الجناية المركزية، بل الوحيدة، القادرة على تحريك مفتش الشرطة، تقتحم بيئة يسودها النظام على نحو مميز ـ البيت الريفي أو بعض الأوساط المهنية المألوفة ـ ويجري اقتفاء آثارها إلى أن نصل إلى إحدى التفاحات الفاسدة التي تؤكد سلامة باقي التفاح في السلة. وتعاد الأمور إلى نصابها بالمنطق العقلي الذي يطبقه على المشكلة مسؤول الأمن (وهو رجل في الغالب) يمثل البيئة التي يعيش فيها. ومن هنا، كان الإصرار، ربما، على أن يكون المحقق محققاً خاصاً، إلا إذا كان الشرطي نفسه، خلافاً لمعظم أقرانه، ينتمي إلى الطبقة العليا أو المتوسطة. لقد كانت القصة البوليسية فناً محافظاً إلى أقصى الحدود، معتداً بنفسه، مختلفاً عن الفورة المعاصرة للقصص الهستيرية المثيرة عن العملاء السريين (وهي فن قصصي بريطاني أيضاً بالدرجة الأولى)، وكانت فناً ذا مستقبل عظيم في النصف الثاني من القرن العشرين، وكان مؤلفوه، وهم من ذوي المواهب الأدبية المتواضعة، قد عملوا غالباً في سلك المباحث أو المخابرات في بلادهم[8].

---

(8) كان الكتّاب الأوائل لقصص الإثارة العنيفة أكثر شعبية في أدبهم. فقد بدأ داشيل هاميه (Dashiel Hamet) حياته بالنشر في المجلات الرخيصة. والكاتب الوحيد الذي حول القصة البوليسية إلى أدب حقيقي هو المؤلف البلجيكي العصامي **جورج سيمينون** (George Simenon) (1903 ـ 1989).

بحلول عام 1914، كانت وسائل الاتصال الجماهيري بالمعيار الحديث قد غدت أمراً مفروغاً منه في عدد من البلدان الغربية. ومع ذلك، كان نموها مشهوداً في عصر الجائحات. لقد ازداد تداول الصحف في الولايات المتحدة بصورة أسرع بكثير من تزايد السكان، إذ تضاعف في الفترة بين عامي 1920 و1950. في ذلك الوقت، كان يباع بين 300 و350 صحيفة لكل ألف شخص في البلد «المتطور» النموذجي، في حين أن الاسكندنافيين والأستراليين كانوا يستهلكون أكثر من مئة مطبوعة، وكان البريطانيون من سكان المدن يشترون أعدادا مذهلةً من الدوريات، وهي 600 نسخة لكل ألف من السكان، ربما لأن صحافتهم كانت متسعة على النطاق الوطني أكثر مما هي محلية الطابع (UN Statistical Yearbook, 1948). وكانت الصحافة تروق للمتعلمين، وإن كانت قد عملت ما في وسعها في البلدان ذات التعليم الجماهيري الواسع لترضي أذواق غير المتعلمين تماماً من طريق الصور والمسلسلات الهزلية التي لم تكن حتى ذلك الحين تروق للمثقفين، وكذلك من طريق التطوير الراقي للألوان، وجذب الانتباه، واستخدام اللغة شبه العامية مع تجنب الكلمات ذات المقاطع الكثيرة. وكان لها تأثير ملحوظ في الأدب. ومن جهة ثانية، لم تكن السينما تتطلب معرفة القراءة والكتابة، ولكن بعد أن غدت ناطقة في نهاية العشرينيات لم يعد ثمة مشكلة بالنسبة إلى الناطقين بالإنجليزية.

غير أن الأفلام، خلافاً للصحافة التي أثارت في معظم أرجاء العالم انتباه نخبة قليلة من القراء، كانت منذ البداية أداة إعلامية دولية. إن التخلي عن لغة الفيلم الصامت بوصفها لغة كونية محتملة، بما تنطوي عليه من رموز الاتصال الثقافي المتفاعل، ربما عملت الكثير لجعل الإنجليزية المنطوقة مألوفة عالمياً، وساعدت بذلك على جعلها لغة التفاهم العالمي المبسطة في أواخر القرن العشرين. ذلك أن الأفلام السينمائية، في العصر الذهبي لهوليوود، كانت أميركية

بالدرجة الأولى، إذا استثنينا اليابان التي كانت تنتج من الأفلام الطويلة بقدر ما كانت تنتج الولايات المتحدة. وبالنسبة إلى بقية العالم، كانت هوليوود عشية الحرب العالمية الثانية تنتج من الأفلام ما يعادل ما تنتجه صناعات السينما مجتمعة في العالم كله، حتى لو أدرجنا الهند التي كانت تنتج نحو 170 فيلماً سينمائياً في السنة لجمهور يكاد يعادل جمهور اليابان أو الجمهور الأميركي تقريباً. في عام 1977، أنتجت هوليوود 567 فيلماً، أو ما يزيد على عشرة أفلام في الأسبوع. ويتضح الفرق بين الطاقة المهيمنة للرأسمالية، والاشتراكية البيروقراطية، من خلال عدد الأفلام التي زعم الاتحاد السوفياتي أنه أنتجها عام 1938 وهو 41 فيلماً. ومع ذلك، فإن مثل هذه الهيمنة العالمية الاستثنائية البالغة لصناعة واحدة لم يكن مقدراً لها أن تستمر، لأسباب لغوية واضحة. وعلى أي حال، فإنها لم تكن قادرة على الاستمرار بعد انهيار «نظام الاستوديو» الذي وصل إلى ذروته في تلك الفترة كمصنع للإنتاج الجماعي للأحلام، ولكنه انهار بعد فترة قصيرة من الحرب العالمية الثانية.

كانت وسيلة الإعلام الجماهيري الثالثة جديدة كلياً؛ وهي المذياع. وخلافاً للأداتين السابقتين، كانت هذه الأداة تستند أساساً على الملكية الخاصة التي مازالت تعتبر آلة متقدمة، ومقصورة بالتالي على البلدان «المتطورة» الغنية نسبياً، ففي إيطاليا لم يكن عدد أجهزة المذياع يزيد على عدد السيارات حتى عام 1931 (Isola, 1990). وعشية الحرب العالمية الثانية، كان التوزيع الأكثر كثافة لهذه الأجهزة في الولايات المتحدة، والدول الاسكندنافية، ونيوزيلندا، وبريطانيا. وكانت تلك الأداة تتطور في تلك البلدان بمعدلات انتشار مذهلة مكّنت حتى الفقراء من اقتنائها. وكان هناك تسعة ملايين جهاز راديو في بريطانيا عام 1939، اقتنى نصفها أشخاص يتراوح دخلهم بين جنيهين ونصف وأربع جنيهات استرلينية في الأسبوع ـ وهو دخل متواضع ـ وكان هناك مليونان من مقتني هذه الأجهزة ممن يقل

دخلهم عن ذلك (Briggs, p. 254). ولم يكن من المفاجئ أن يتضاعف عدد مستمعي أجهزة الراديو في سنوات «الانهيار الكبير» حين تسارع معدل نموها أكثر مما كان سابقاً ولاحقاً، فقد حول المذياع حياة الفقراء، وبخاصة النساء من ربات البيوت، كما لم يفعل أي شيء من قبل. لقد نقل المذياع العالم إلى المنازل. وبذلك لم يعد الأشخاص الذين يعانون العزلة يحسون بالوحشة. وأصبح في متناولهم الآن كل ما يمكن أن يُمثَّل أو يُغنَّى أو يعبَّر عنه بالصوت. أليس من المدهش أن أداة لم تكن معروفة عندما انتهت الحرب العالمية الأولى قد استحوذت على ألباب عشرة ملايين أسرة في الولايات المتحدة في عام الصدمة في سوق البورصة، وأكثر من 27 مليون أسرة في عام 1939، وأكثر من أربعين مليون أسرة في عام 1950؟

وخلافاً للفيلم السينمائي، أو حتى الصحافة الجماهيرية المُثَوْرَنة، فإن المذياع لم يخلق تحولاً في أساليب الإدراك البشري للواقع بأي طريقة عميقة، ولم يبتكر طرقاً جديدة لرؤية أو إقامة العلاقات بين الانطباعات الحسية والأفكار (انظر **عصر الإمبراطورية**). لقد كان مجرد أداة وسيطة، ولم يكن رسالة. ولكن قدرته على مخاطبة ملايين الصامتين في وقت واحد، من شأنها أن تشعر كل واحد منهم بأنه المقصود كفرد، قد جعلت منه أداة لا يمكن تصور مدى قوتها للإعلام الجماهيري، وكذلك، كما تبين، للحكام وللبائعين على الفور، أداة للدعاية والإعلان. لقد اكتشف رئيس الولايات المتحدة في بداية الثلاثينيات إمكانات المذياع من أجل «الدردشة إلى جانب المدفأة»، واكتشف ملك بريطانيا إمكاناته لإذاعة رسائل أعياد الميلاد الملكية (في عام 1932 و1933 على التوالي). وخلال الحرب العالمية الثانية وحاجتها اللامتناهية إلى الأخبار، احتل المذياع موقعه كأداة سياسية ووسيلة إعلامية. وازداد عدد أجهزة الراديو في القارة الأوروبية في معظم البلدان بالفعل، باستثناء بعض

البلدان التي كانت أسوأ ضحايا الحرب (Briggs, III, Appendix C). وفي حالات عديدة، تضاعفت أعداده أو تجاوزت الضعف. وكان ارتفاع أعداده في معظم البلدان غير الأوروبية أشد من ذلك. وكانت التجارة، التي تحكمت منذ البداية بالموجات الهوائية فوق الولايات المتحدة، قد واجهت منافسة أشد في البلدان الأخرى لأن الحكومات، بتقاليدها المعهودة، ترفض التخلي عن مثل هذه الأداة البالغة التأثير في جمهور المواطنين. وحافظت **هيئة الإذاعة البريطانية** (BBC) على احتكارها للقطاع العام. ومع أن المحطات التجارية كانت تحظى ببعض التساهل، فإنه كان متوقعاً منها أن تراعي الالتزام بتوجهات الإذاعة الرسمية.

من الصعب أن نتعرف على مبتكرات ثقافة المذياع، لأن كثيراً من المجالات التي ارتادها الفن الإذاعي قد أضحى جزءاً من نسيج الحياة اليومية ـ مثل التعليقات الرياضية، والنشرة الإخبارية، واللقاءات مع مشاهير الضيوف، والمسلسلات المثيرة، وغير ذلك من البرامج المتسلسلة من أي نوع. ومن أعمق التغيرات التي استحدثها أنه خصخص الحياة وهيكلها في وقت واحد، وفقاً لجدول زمني قاسٍ لم يعد منذ ذلك الحين يحكم مجال العمل وحده، بل ومجال التسلية أيضاً. ومن المدهش أن هذه الوسيلة الإعلامية التي ركزت ـ حتى ظهور التلفزيون والفيديو ـ أساساً على الفرد والعائلة، قد خلقت لنفسها مجالها العام، فلأول مرة في التاريخ، يلتقي ذات يوم أناس لم يعرف أحدهم الآخر من قبل. وربما يكون الواحد منهم قد سمع (وربما، في وقت لاحق، قد رأى) ما سمعه الآخرون في الليلة السابقة، من لعبة رياضية مهمة، أو عرض كوميدي مُفضّل، أو خطبة لونستون تشرشل، أو محتويات نشرة الأخبار.

وكانت الموسيقى هي أكثر الفنون تأثيراً في الإذاعة، لأن هذه الأداة الجديدة أزالت القيود الآلية أو الصوتية على المدى الذي تصله

الأصوات. وكانت الموسيقى، وهي آخر الفنون التي تحررت من السجن الجسدي البشري الذي يعتمد على وسائل الاتصال الشفهية، قد دخلت عصر إعادة الإنتاج الآلي قبل عام 1914 مع ظهور الحاكي (الغراموفون)، الذي كان لايزال بعيداً عن متناول الجماهير. ولكن سنوات ما بين الحربين جعلت أجهزة الحاكي والأسطوانات في متناول الناس، مع أن الانهيار النسبي لسوقها بسبب «أسطوانات الموسيقى والأغاني الأفروأميركية»، أي موسيقى الفقراء، أثناء «الانهيار الكبير»، كان يشير إلى هشاشة ذلك التوسع. ومع ذلك فقد كان للأسطوانة، على الرغم من التحسينات التي أدخلت عليها بعد عام 1930، آفاق محدودة، بسبب طول مدتها على الأقل. يضاف إلى ذلك أن مداها كان يعتمد على حجم مبيعاتها. وقد مكن المذياع، لأول مرة، من سماع الموسيقى عن بُعد، ولأكثر من خمس دقائق موصولة، ولعدد غير محدود نظرياً من المستمعين. وأصبح بذلك أداة فريدة لجعل موسيقى القلة (بما في ذلك الموسيقى الكلاسيكية) واسعة الانتشار شعبياً، والأداة الأقوى، بما لا يقاس، لبيع الأسطوانات كما هو الحال حتى الآن. ولم يغير المذياع من الموسيقى ـ وقد أثر فيها بالتأكيد بدرجة أقل مما أثر فيها المسرح أو السينما اللذين سرعان ما تعلما إعادة إنتاج الصوت ـ ولكن دور الموسيقى في الحياة المعاصرة، بما فيه آثارها التي تكتنف أساليب العيش اليومية، هو من العمق بحيث لا يمكن أن نتصور الحياة من دونه.

من هنا، كانت التيارات التي هيمنت على الفنون الشعبية تعتمد على عوامل تقنية وصناعية بشكل أساسي: الصحافة، وآلة التصوير، والفيلم السينمائي، والأسطوانة، والمذياع. ومع ذلك فقد شهدنا مع نهاية القرن التاسع عشر نهوضاً حقيقياً للابتكار الإبداعي الذاتي على نحو مشهود في المقاصف الشعبية والترفيهية في بعض المدن الكبرى (انظر **عصر الإمبراطورية**). وكانت نبعاً ثرياً لا ينضب، وحملت ثورة

الإعلام منتجاته بعيداً جداً عن بيئته الأصلية. هكذا تشكل **التانغو** الأرجنتيني، وتطور من رقصة إلى أغنية، وربما بلغ قمة الإنجاز والانتشار في العشرينيات والثلاثينيات. وعندما توفي نجم هذا الفن الأعظم كارلوس غارديل (Carlos Gardel) (1890-1935) في حادث تحطم طائرة عام 1935، نَعَتْهُ أميركا الإسبانية برمتها. وبفضل تلك الأسطوانات تحولت ذكراه إلى حضور دائم. وكانت رقصة **السامبا**، التي ستغدو رمزاً للبرازيل، مثلما كانت **التانغو** بالنسبة إلى الأرجنتين، وليدة الانتشار الواسع الذي شهدته كرنفالات ريو دي جانيرو في العشرينيات. على أن التطور الأشد تأثيراً والأوسع انتشاراً كان يتمثل في ازدهار **الجاز** في الولايات المتحدة، تحت تأثير هجرة الزنوج أساساً من الولايات الجنوبية إلى المدن الكبيرة في الغرب الأوسط وشمال شرق البلاد، بعد أن كان فناً موسيقياً مستقلاً خاصاً لأشخاص يحترفون التسلية (من الزنوج بالدرجة الأولى).

كان تأثير بعض هذه المبتكرات الشعبية أو التطورات محدوداً حتى ذلك الحين خارج إطار بيئاتها المحلية. كما أنه كان أقل ثورية مما أصبح عليه في النصف الثاني من القرن العشرين عندما أضحى، إذا ما أردنا أن نأخذ مثالاً واضحاً، لحناً مقتبساً ومستمداً بصورة مباشرة من موسيقى «**البلوز**» (Blues) الزنجية هو لحن الروك أند رول (Rock and Roll)، وغدا لغة عالمية لثقافة الشباب. ومع أن تأثير وسائل الإعلام والإبداع الشعبي ـ باستثناء السينما ـ كان أقل شأناً مما أضحى عليه في النصف الثاني من القرن، وذلك ما سنناقشه في وقت لاحق، إلا أنه كان مع ذلك شديد الوقع وعميق الأثر من الناحية الكمية ورائعاً من الناحية النوعية، وبخاصة في الولايات المتحدة التي كانت تمارس هيمنة كاسحة على هذه الأصعدة، بفضل السيطرة الاقتصادية غير العادية لأميركا، والتزامها الراسخ بالتجارة والديمقراطية، وبفضل انتشار الشعبوية الروزفلتية بعد «الانهيار الكبير». وفي مجال الثقافة الشعبية، كان العالم إما أميركياً أو

إقليمياً، باستثناء حالة واحدة. ولم يكن ثمة نموذج وطني أو إقليمي أثبت حضوره كنموذج عالمي، وإن كان لبعض هذه النماذج تأثير إقليمي حقيقي (كالموسيقى المصرية داخل العالم الإسلامي مثلاً)، أو لمسة غرائبية طريفة دخلت كواحد من عناصر الثقافة الشعبية التجارية الكونية من وقت إلى آخر كما فعلت لقطات من الموسيقى الراقصة في منطقة الكاريبي وأميركا اللاتينية. والاستثناء الفريد الذي ألمحنا إليه هو الرياضة. ففي هذا الفرع من الثقافة الشعبية - ومن يستطيع ممن رأووا الفريق البرازيلي في أيام مجده أن ينكر عليه إبداعه الفني؟ - ظل التأثير الأميركي وقفاً على منطقة سيطرة واشنطن السياسية. فقد كانت لعبة **الكريكيت** لعبة شعبية في الأماكن التي رفرف فيها العلم البريطاني، مثلما كانت لعبة البيزبول قليلة الأثر إلا في المناطق التي كانت ترابط فيها قوات المارينز. والرياضة التي جعلها العالم رياضته كانت كرة القدم الجماعية، وهي وليدة الحضور الاقتصادي البريطاني العالمي، الذي أنجب فرقاً ذات أسماء بريطانية أو مؤلفة من بريطانيين مهاجرين (مثل نادي ساو باولو الرياضي) من الجليد القطبي حتى خط الاستواء. وقد راحت هذه اللعبة البسيطة الأنيقة التي لم تفسدها القواعد والتجهيزات المعقدة وتسهل ممارستها في أي حيز مكشوف من المساحة المطلوبة، تشق طريقها مع بدء مباريات كأس العالم سنة 1930 (التي ربحتها الأروغواي) وغدت، بجدارتها الخاصة، حدثاً دولياً بالفعل.

ومع ذلك فإن الرياضات الجماهيرية، وفق مقاييسنا، ظلت بدائية إلى حد غير عادي على الرغم من مكانتها العالمية اليوم. ذلك أن ممارسي الرياضات لمّا يكونوا قد ذابوا في معمعة الاقتصاد الرأسمالي. وكان نجومها الكبار مازالوا في عداد الهواة، كما في رياضة التنس (أي كما كانت في وضعها البورجوازي التقليدي)، أو مازالوا محترفين يتقاضون أجوراً لا تزيد كثيراً عما يتقاضاه عامل صناعي ماهر - كما كان شأن لاعبين كرة القدم البريطانيين. وكان لابدّ

من الاستمتاع بألعابهم من طريق المشاهدة المباشرة، فالمذياع لا يستطيع أن يترجم المشهد الحقيقي للعبة أو السباق عبر التموجات والذبذبات في صوت المعلق الإذاعي. وكان لابدّ أن تنقضي بضع سنوات أخرى قبل أن يبدأ عصر التلفاز والرياضيين الذين يتقاضون أجوراً كممثلي السينما، ولكن عدد هؤلاء لم يكن كبيراً (انظر الفصول التاسع إلى الثالث عشر).

الفصل السابع

نهاية الإمبراطوريات

في عام 1918 أصبح [ماستردا سوريا سن (Masterda Surya Sen)] ثورياً إرهابياً. كان مرشده الروحي (Guru) حاضراً ليلة زفافه، غير أنه لم يعش مع زوجته على الإطلاق لمدة عشر سنوات حتى وفاتها عام 1928، فقد كان من جملة المبادئ الصارمة للثوريين أن يجتنبوا النساء... وطالما أبلغني بأن الهند ستتحرر بالطريقة التي قاتل بها الأيرلنديون. وقد قرأت، بصحبته، كتاب دان برين (Dan Breen): **قتالي من أجل حرية أيرلندا** (*My Fight for Irish Freedom*). كان دان برين المثل الأعلى لِماستردا. فأطلق على منظمته اسم «**الجيش الجمهوري الهندي، فرع تشيتاغونغ**» تشبهاً باسم «**الجيش الجمهوري الأيرلندي**».

كالبانا دوت (Kalpana Dutt) (1945، ص 16 ـ 17).

كان الإداريون الاستعماريون المتحدرون من نسل الآلهة يتسامحون مع نظام الرشوة والفساد، بل ويشجعونه، لأنه كان يوفر آلية رخيصة لغرض المراقبة على السكان المفعمين بالقلق الذين كانوا، في الأغلب، قد شقوا عصا الطاعة. إن المهم، (هو أن ما يطمح الإنسان إلى تحقيقه يربح قضية في المحكمة، أو يحصل على عقد حكومي، أو يحظى بشرف الميلاد أو يحصل على وظيفة رسمية)

يمكن أن يتحقق إذا أسدى معروفاً لإنسان قادر على أن يمنح أو يمنع. و«المعروف» ليس بالضرورة هبة مالية (فهذه طريقة فظة، وقلائل هم الأوروبيون الذين كانوا يلطخون أيديهم بهذه الطريقة). إنه قد يكون هدية صداقة واحترام، أو ضيافة سخية، أو التبرع بمبلغ ما من أجل «قضية نبيلة»، والأهم من ذلك كله تقديم آيات الولاء للحكم البريطاني.

م. كاريت (M. Carritt)، (1985، ص 63 ـ 64).

I

خلال القرن التاسع عشر، قامت قلة من الدول ـ معظمها من البلدان المجاورة لشمال الأطلسي ـ بغزو ما تبقى من العالم غير الأوروبي بسهولة تدعو إلى السخرية. ولم تكن دول الغرب حتى ذلك الحين حريصة على احتلاله والسيطرة عليه، إذ إنها كانت قد أثبتت تفوقها بصورة لا يمكن مجاراتها من طريق نظامها الاقتصادي والاجتماعي، ومن طريق التنظيم والتقانة. لقد حكمت الرأسمالية والمجتمع البورجوازي العالم وحوّلاه وقدّما نموذجاً ـ كان **الوحيد** حتى عام 1917 ـ إلى أولئك الذين أرادوا أن يتحاشوا الوقوع تحت عجلة التاريخ الكاسحة. وبعد عام 1917، قدمت الشيوعية السوفياتية نموذجاً بديلاً، ولكنه من النمط نفسه أساساً، إلا أنه يستغني عن المشروع التجاري الخاص والمؤسسات الحرة. ولهذا، فإن تاريخ القرن العشرين للعالم غير الغربي أو، بعبارة أكثر دقة، للعالم غير الشمال ـ الغربي، كان محكوماً، بشكل أساسي، بعلاقاته مع البلدان التي نصبت نفسها سيدة للجنس البشري في القرن التاسع عشر.

عند هذا الحد، يظل تاريخ «القرن العشرين الوجيز» منحرفاً من الوجهة الجغرافية. ولا يمكن أن يقرأ المؤرخ الذي يريد أن يركز على القوى الدينامية المحركة للتحول العالمي إلا على هذا النحو. وهذا لا يعني أن يشارك المرء في الشعور بالتفوق والإحساس بالتميز الإثني،

بل وحتى العنصري، والغرور غير المبرر مطلقاً، وهو الإحساس الذي لايزال شائعاً في الدول التي تتمتع بمعاملة تفضيلية. ومن المؤكد أن هذا المؤرخ يعارض بشدة ما دعاه **إ. ب. طومبسون** (E. P. Thompson) «الشعور الهائل بالتعالي» إزاء من يعانون التخلف والفقر في العالم. ومع ذلك، فإن القوى المحركة للجانب الأعظم من تاريخ العالم في «القرن العشرين الوجيز» تظل مكتسبة وليست أصيلة. وقد كانت تتألف، أساساً، من محاولات النخبة في المجتمعات غير البورجوازية تقليد النموذج الرائد في الغرب الذي كان في جوهره يجسد المجتمعات مولِّدة للتقدم، ومثالاً لقوة الثروة والثقافة، من طريق «التنمية» الاقتصادية والعلمية ـ التقنية في صورة تنويعات على الرأسمالية أو الاشتراكية[1].

لم يكن ثمة نموذج تشغيلي عملي سوى «التَغَرْبُن» أو «التحديث» أو أي تسمية يقع عليها الاختيار. وعلى النقيض من ذلك، فإن الكياسة السياسية وحدها هي التي تميز بين المترادفات المختلفة لكلمة «التخلف» (التي لم يتردد **لينين** في استخدامها في وصف الوضع في بلاده وفي البلدان المستعمَرة المتخلفة)، وهو المصطلح الذي أطلقته الدبلوماسية الدولية في العالم المُستعمَر سابقاً (أي «النامية» أو «المتخلفة»، وما إلى ذلك).

قد يرتبط النموذج العملي لِـ«التنمية» بمنظومة أخرى من شتى

---

(1) من الجدير بالملاحظة أن ثنائية الرأسمالية/ الاشتراكية البسيطة ذات طابع سياسي أكثر مما هو تحليلي. وهي تعكس ظهور حركات عمالية سياسية جماهيرية كانت أيديولوجيتها الاشتراكية، عملياً، أكثر قليلاً من مفهوم المجتمع الحالي (الرأسمالي). وقد تأكد ذلك، بعد ثورة أكتوبر 1917، بالحرب الباردة الحمراء/ المضادة للحمراء الطويلة في «القرن العشرين الوجيز». وبدلاً من تصنيف الأنظمة الاقتصادية، في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، والنمسا، وهونغ كونغ، وألمانيا الغربية، والمكسيك، على سبيل المثال، بصفتها «رأسمالية»، فإن من الممكن تماماً تصنيفها تحت أكثر من عنوان آخر.

المعتقدات والأيديولوجيات طالما أن هذه لا تتدخل في شؤونه؛ أي طالما أن البلد المعني لم يُحرّم، مثلاً، بناء مطارات على أساس أن ذلك لم يصرَّح به في القرآن أو الكتاب المقدس، أو تتناقض مع التقاليد الملهمة لفروسية القرون الوسطى، أو لا تنسجم مع عُمق الروح السلافية. ومن ناحية أخرى، فإن منظومة المعتقدات هذه، حين تعارض مسيرة «التنمية» في **الممارسة** العملية وليس نظرياً فحسب، فإنها ستكون كفيلة بتحقيق الفشل والهزيمة. ومهما كان الاعتقاد قوياً وصادقاً بأن السحر من شأنه أن يحول رصاص المدفع الرشاش عن مرماه، فقلما يمكن التعويل عليه، إذ غدا الهاتف والتلغراف من أدوات التواصل الأكثر فعالية من أسلوب تخاطر الأفكار الذي يستخدمه الأولياء.

لا يعني ذلك استبعاد التقاليد أو المعتقدات أو الأيديولوجيات، المُعدَّلة أو الباقية على حالها، التي تسود المجتمعات عند بدء اتصالها بعالم «التنمية» الجديد، وتستخدمها للحكم عليه. إن النزعة التقليدية والاشتراكية كلتاهما تُجمعان على وجود خواء أخلاقي واسع في صميم الليبرالية الرأسمالية الاقتصادية ـ والسياسية ـ الظافرة، بعد أن حطمت جميع القيود بين الأفراد، باستثناء تلك القائمة على «النزوع إلي المقايضة» التي تحدث عنها آدم سميث (Adam Smith)، وعلى متابعة متطلباتها ومصالحهما الشخصية. إن أيديولوجيات ما قبل الرأسمالية أو اللارأسمالية،» كنظام أخلاقي، وكطريقة لتنظيم موقع الناس في العالم، وكطريقة للاعتراف بكيفية ومقدار «التنمية» و«التقدم» اللذين أطيح بهما، كانت في الغالب متفوقة على المعتقدات التي جلبها التجار والبعثات التبشيرية والمديرون الاستعماريون والقوارب الحربية التي أقلتهم. لقد استطاعت في بعض الظروف أن تكون فاعلة تماماً في حشد الجماهير في مجتمعات تقليدية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، ضد الحداثة، أو بوصف أدق ضد الغرباء الذين استوردوها، مع أن حركات التحرر الناجحة

في العالم المتخلف قبل السبعينيات لم تكن في الواقع من وحي الأيديولوجيات التقليدية أو التقليدية ـ الجديدة، كما أنها لم تتحقق من طريقها. وعلى الرغم من ذلك، فإن إحدى تلك الحركات، وهي الإهاجة قصيرة الأجل من أجل الخلافة في الهند البريطانية (1920 ـ 1921) التي طالبت بالحفاظ على السلطان التركي خليفةً لجميع المؤمنين، والإبقاء على الإمبراطورية العثمانية في حدودها لعام 1914، وبسيطرة المسلمين على الأماكن الإسلامية المقدسة (بما فيها فلسطين)، ربما كانت هي التي فرضت على حزب «المؤتمر الوطني الهندي» المتردد أن يلجأ إلى أسلوب العصيان المدني واللاتعاون الجماعي (Minault, 1982). ومن بين أكثر التحشدات الجماهيرية تميزاً تحت شعار الدين ـ حين كانت سطوة «الكنيسة» على الجماهير أقوى من سلطة «الملك» ـ كانت أعمال قتال المؤخرة، العنيدة والبطولية أحياناً، مثل مقاومة الفلاحين للثورة المكسيكية العلمانية تحت راية «المسيح هو الملك» (1926-1932) التي وصفت من قِبل أبرز مؤرخيها بعبارات ملحمية بِ «الثورة المسيحية» - Meyer, 1933) (1979. ويعود الدين الأصولي، بوصفه قوة كبرى للحشد الجماهيري الناجح، إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين، التي شهدت بين بعض المثقفين عودة عجيبة لتيار كان من الممكن أن يصفه أجدادهم المتعلمون بالشعوذة والبربرية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الأيديولوجيات، والبرامج، وحتى مناهج التنظيم السياسي وأشكاله التي أوحت بانعتاق الدول غير المستقلة من التبعية، والدول المتخلفة من التخلف، كانت غربية: ليبرالية، اشتراكية، شيوعية أو قومية، علمانية أو مُشكِّكة في الإكليريكية، تستخدم أدوات طُورت لأغراض الحياة العامة في المجتمعات البورجوازية؛ كالصحافة، والاجتماعات العامة، والحملات الجماهيرية، حتى عندما كان، أو ينبغي أن يكون، الخطاب المختار بالمفردات الدينية المستخدمة من قِبل الجماهير. ما

كان يعنيه ذلك أن تاريخ صانعي تحولات العالم الثالث لهذا القرن هو تاريخ أقليات النخبة أو الأقليات الصغيرة جداً نسبياً. ذلك أن شريحة طبقية ضئيلة جداً ـ بصرف النظر تماماً عن غياب مؤسسات السياسية الديمقراطية في كل مكان تقريباً ـ كانت تملك المعرفة اللازمة والثقافة أو حتى الإلمام الأولي بالقراءة والكتابة. لقد كان ما يزيد على 90 بالمائة من سكان شبه القارة الهندية قبل الاستقلال من الأميين. وكان عدد من يعرفون لغة غربية (كالإنجليزية) أشد ضآلة، أي نحو نصف مليون شخص من ثلاثمئة مليون أو نحو ذلك قبل عام 1914، أو واحد من كل 600 شخص[2]. وحتى في المنطقة التي تعتبر الأكثر تعطشاً للثقافة (البنغال الغربية) في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة (1949-1950)، كان هناك 272 طالباً جامعياً مقابل كل مئة ألف من السكان، وهي نسبة تزيد خمس مرات على وسط شمال الهند. وكان الدور الذي تضطلع به هذه الأقليات الضئيلة العدد هائلاً. ولم يكن من المستغرب أن يصبح الثمانية والثلاثون ألفاً من البارسيين (Parsi) في رئاسة بومباي [مومباي]، وهي أحد التقسيمات الإدارية الرئيسة في الهند البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر، والذين كان ربعهم ملمّاً باللغة **الإنجليزية**، هم نخبة التجار والصناعيين والممولين في جميع أرجاء شبه القارة. وكان من المحامين المئة في المحكمة العليا في بومباي [مومباي]، الذين قُبلوا ما بين عامي 1890 و1900 اثنان من الزعماء الوطنيين البارزين في الهند المستقلة (هما: مُهنداس كارامشاند غاندي، وفالابهاي باتيل (Vallabhai Patel)) ومؤسس دولة الباكستان في ما بعد: محمد علي جناح (Seal, 1968, p. 884, Misra, 1961, p. 328). ويمكن أن تتبين الوظيفة المتعددة الأهداف لمثل هذه النخبة المثقفة غربياً من خلال أسرة هندية من معارف هذا المؤلف.

(2) حسب البيانات الخاصة بمن كانوا على مقاعد الدراسة الثانوية وفق النظام الغربي (Anil Seal, 1971, pp. 21-22).

إذ إن الأب، في هذه الأُسرة، مالك الأراضي والمحامي الناجح والشخصية الاجتماعية تحت الحكم البريطاني، أصبح دبلوماسياً، ثم انتهى به المطاف إلى أن يصبح حاكم ولاية بعد عام 1947. وكانت الأم أول امرأة تحتل منصب وزير في الحكومات الإقليمية لحزب «المؤتمر الهندي» عام 1937. ومن الأولاد الأربعة (وجميعهم تعلموا في بريطانيا) التحق ثلاثة بالحزب الشيوعي، وأصبح أحدهم رئيساً للأركان في الجيش الهندي، والآخر عضواً في الجمعية العامة، والثالث ـ بعد تقلبات سياسية متفاوتة ـ وزيراً في حكومة السيدة [إنديرا] غاندي، فيما شق الرابع طريقه في مجال الأعمال التجارية.

بيد أن ذلك لا يعني أن النخب المتغربنة قد قبلت بالضرورة كل القيم وكل الثقافات لتلك الدول التي اعتبروها نموذجاً لهم، إذ تتراوح وجهات نظرهم بين الاستيعاب الكامل من جهة، وعدم الثقة الشديد بالغرب من جهة أخرى، مع القناعة بأن تبني مبتكرات الغرب هو وحده الذي سيمكن من المحافظة على قيم الحضارة المحلية أو إحياؤها. ولم يكن الهدف الصادق والناجح لمشروع «**تحديث**» اليابان، منذ «**تجديد ميجي**» (Restoration Meiji)، هو غربنتها، بل جعل اليابان التقليدية قابلة للنمو والحياة. وبالطريقة ذاتها، فإن ما قرأه نشطاء العالم الثالث في الأيديولوجيات والبرامج التي تبنوها لم يكن في الظاهر مطابقاً للمعنى الباطني لنصوصها. من هنا، فإن الاشتراكية (أي النسخة الشيوعية السوفياتية) في فترة الاستقلال اجتذبت الحكومات المستعمرة سابقاً لا لأن معاداة الإمبريالية كانت دائماً ذات صلة باليسار الدولي فقط، بل لأنها رأت في الاتحاد السوفياتي النموذج لتجاوز التخلف من طريق التصنيع المخطط. وكانت هذه المسألة بالنسبة إليهم أكثر إلحاحاً من تحرير كل ما يمكن أن يسمى في بلدانهم بـ «البروليتاريا» (انظر الفصلين الثاني عشر، والثالث عشر). وبالمثل، فإن الحزب الشيوعي البرازيلي، الذي لم يتذبذب مطلقاً في التزامه بالماركسية،

اعتبر نمطاً معيناً من القومية التنموية «مكوناً جوهرياً» في سياسة الحزب منذ بداية الثلاثينيات، حتى وإن تعارض ذلك مع مصالح العمال إذا نُظر إليها بمعزل عن العناصر الأخرى (Martins Rodrigues, p. 437). ومع ذلك، فمهما كانت الأهداف الواعية أو غير الواعية لمن صاغوا تاريخ العالم المتخلف، فإن الحداثة، أي تقليد النماذج المأخوذة عن الغرب، كانت ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق تلك الأهداف.

لقد اتضح ذلك كل الوضوح منذ أن أخذت منظورات نُخب العالم الثالث تختلف اختلافاً جوهرياً عن منظورات جمهرة السكان، إلا في الحالات التي أوجدت فيها العنصرية البيضاء (الشمال أطلسية) رابطة مشتركة من الكراهية يمكن أن يتشارك فيها المهراجات والكناسون. وحتى في تلك الحالات، فإن هذه المشاعر كانت أقل حدة على الرجال مما هي، بصورة خاصة، على النساء اللواتي اعتدن على مراتب متدنية داخل أي مجتمع، بغض النظر عن لون بشرة أصحابها. وخارج إطار العالم الإسلامي، كانت الحالة التي يقدم فيها الدين المشترك مثل هذه الرابطة ـ وهي في هذه الحالة الاستعلاء الدائم على الكفّار ـ أمراً غير عادي.

II

في «عصر الإمبراطورية»، اخترق الاقتصاد الرأسمالي العالمي بقاع المعمورة كافة، وأجرى فيها التحولات، حتى وإن توقف مؤقتاً، بعد ثورة أكتوبر، عند حدود الاتحاد السوفياتي. لهذا كان «الانهيار الكبير» بين عامي 1929 و1933 مَلْمحاً مَعْلمياً في تاريخ مناهضة الإمبريالية وحركات التحرير في العالم الثالث، إذ مهما كان اقتصاد الدول، وثرواتها، وثقافاتها وأنظمتها السياسية قبل أن تصبح في متناول الأخطبوط الشمال ـ أطلسي، فقد امتصتها السوق العالمية. وكانت حتى ذلك الحين خارج دائرة الاهتمام لرجال الأعمال

والحكومات الغربية، على الرغم من جاذبيتها، ومنها البوادي في الصحارى الكبرى الموحشة قبل اكتشاف النفط والغاز الطبيعي. لقد كانت قيمتها بالنسبة إلى السوق العالمية تكمن في كونها مصدراً لتزويد المنتجات الأولية ـ المواد الخام للصناعة والطاقة ومنتجات الزراعة وتربية المواشي ـ ومنفذاً للاستثمار الرأسمالي الوافد من الشمال، وبخاصة في مجال القروض الحكومية ومشروعات البنى التحتية من مواصلات واتصالات ومدن، والتي لا يمكن من دونها استغلال موارد البلدان التوابع على نحو فعال. في عام 1913 كان ما يزيد على ثلاث أرباع استثمارات ما وراء البحار البريطانية مجتمعاً ـ في صورة رؤوس أموال حكومية، وسكك حديد، وموانئ، وسفن (Brown, 1963, p. 153)، وقد صدّرت بريطانيا من رأس المال أكثر مما صدرته بقية بلدان العالم مجتمعة.

لم يكن تصنيع العالم التابع وارداً آنذاك في مخطط أي طرف، حتى في بلدان مثل بلدان المخروط الجنوبي لأميركا اللاتينية، حيث كان المنطق يقتضي تصنيع المواد الغذائية المنتجة محلياً، كاللحوم، بطرق تجعل نقلها أكثر سهولة، مثل تعليب لحم البقر المملح. والواقع أن تعليب السردين وتعبئة النبيذ في زجاجات لم يجعلا من البرتغال دولة صناعية، كما إن ذلك لم يكن من جملة الأهداف المقصودة. إن النمط الذي انصب عليه تفكير المقاولين والحكومات الشمالية في حقيقة الأمر هو أن يدفع العالم التابع ثمن وارداته من مصنوعاتهم من طريق بيعهم مواده الأولية الأساسية. وكانت تلك هي القاعدة الأساسية للاقتصاد العالمي الذي كانت تهيمن عليه بريطانيا في فترة ما قبل عام 1914 (**عصر الإمبراطورية**، الفصل الثاني)، مع أن العالم التابع، باستثناء البلدان المسماة «الرأسمالية المستوطنة» لم يكن سوقاً مربحة للصادرات بالنسبة إلى المصنِّعين. وكان الفقر البالغ قد أرغم الثلاثمئة مليون نسمة في شبه القارة الهندية والأربعمئة مليون صيني على إنتاج أكثر احتياجاتهم اليومية محلياً ليستغنوا عن شراء

الكثير من أي طرف آخر. ومن حُسن حظ البريطانيين في عصر هيمنتهم الاقتصادية أن النزر اليسير بين أيدي هؤلاء الملايين السبعمئة كان كافياً لتشغيل صناعة القطن في لانكشاير. وكانت مصالح بريطانيا، شأنها شأن محل المُنتجين الشماليين، إبقاء السوق التابعة على ما هي عليه، تابعة كلياً لإنتاجها، أي زَرْعَنة اقتصادها.

وسواء كان هذا هو هدفهم أم لم يكن، فإنهم لم ينجحوا. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أن الأسواق المحلية التي نجمت عن استيعاب الاقتصادات في مجتمع السوق العالمي نفسه، وهو مجتمع البيع والشراء، قد حفّزت إنتاج البضائع الاستهلاكية المحلية التي كان تصنيعها محلياً أقل كلفة، كما يعود أيضاً إلى أن الكثير من الاقتصادات في المناطق التابعة، وبخاصة في آسيا، كانت على درجة عالية من البنى المركبة ذات التاريخ الطويل في مجال التصنيع، ودراية متقدمة، وموارد وطاقات بشرية وتقنية مؤثرة. وعلى هذا الأساس، فإن مدن المرافئ التجارية الضخمة التي أضحت هي الروابط المتميزة التي تصل بين الشمال والعالم التابع ـ من بيونس آيرس وسدني إلى بومباي [مومباي] وشنغهاي وسايغون ـ قد طورت صناعة محلية تستظل بحماية مؤقتة من المستوردات، حتى وإن لم يكن ذلك وارداً في أذهان حُكامها. ولم يكن من الصعب دفع المنتجين المحليين للنسيج في أحمد أباد أو شنغهاي، سواء كانوا من السكان المحليين أو وكلاء لبعض الشركات الأجنبية، إلى تزويد الأسواق الهندية أو الصينية القريبة بالمنتجات القطنية التي كانت تستورد، حتى ذلك الحين، من لانكاشير النائية، بكلفة عالية. وهذا ما جرى، في واقع الأمر، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وأسفر عن تدمير صناعة القطن البريطانية.

ومع ذلك، فعندما نتذكر أن **ماركس** لم يجانب الصواب عندما تنبأ بالانتشار النهائي للثورة الصناعية في بقية العالم، فإننا سندهش

من أن الصناعة لم تبتعد كثيراً خارج عالم الرأسمالية المتطورة قبل نهاية عصر الإمبراطوريات، وقبل السبعينيات على وجه التأكيد. إذ إنه في أواخر الثلاثينيات، كان التبدل الكبير الوحيد في خريطة التصنيع العالمية يعود إلى خطط السنوات الخمس السوفياتية (انظر الفصل الثاني). وفي نهاية الستينيات، كانت معاقل التصنيع القديمة في قلب أوروبا الغربية وأميركا الشمالية تنتج ما يزيد على 70 بالمائة من مجمل الإنتاج العالمي، ونحو 80 بالمائة من «القيمة المضافة إلى التصنيع» في العالم، أي المخرجات الصناعية الكلية (Harris, 1987, pp. 102-103). وأما التحول الحقيقي المثير عن الغرب القديم ـ بما فيه النهوض الكبير للصناعة اليابانية التي كانت تنتج عام 1960 ما يقارب 4 بالمائة فقط من الإنتاج الصناعي العالمي ـ فقد حصل في الثلث الأخير من القرن. ولم يبدأ الاقتصاديون بتأليف الكتب حول «التقسيم الدولي الجديد للعمل»، حتى حقبة السبعينيات؛ أي عند بداية انتقال التصنيع من معاقله القديمة.

من الواضح أن الإمبريالية الاستعمارية، أي «التقسيم الدولي القديم للعمل»، كانت تنزع نزوعاً أصيلاً لتعزيز الاحتكار الصناعي لدول المركز القديم. وعند هذا الحد، فإن الماركسيين في فترة ما بين الحربين، الذين انضم إليهم في ما بعد «منظِّرو التبعية» من شتى المشارب، طرحوا بعد عام 1945 مبررات واضحة لحملاتهم على الإمبريالية بوصفها من أنماط تكريس التخلف المستمر للدول المتخلفة. ومن المفارقات أن عدم النضج النسبي لنمو اقتصاد العالم الرأسمالي، أو بدقة أكبر، لتقانة النقل والاتصالات، هي التي جعلت الصناعة تواصل إقامتها في موطنها الأصلي. ولم يكن ثمة ما يغير في منطق تحقيق الربح أو تراكم رأس المال من خلال مواصلة تصنيع الفولاذ في بنسلفانيا أو حوض نهر الرور إلى الأبد، مع أنه لم يكن من المفاجئ أن تبذل حكومات الدول الصناعية ولاسيّما إذا كانت ذات نزعة حمائية أو إمبراطوريات استعمارية واسعة، قصارى جهدها

للحيلولة دون قيام المنافسين المحتملين من إلحاق الضرر بصناعة الوطن الأم. ولكن حتى الحكومات الإمبريالية كان لديها من الأسباب ما يجعلها تُصنّع مستعمراتها، ومع ذلك، فإن الحالة الوحيدة لقيام هذه الحكومات بذلك بصورة منهجية هي اليابان، التي طورت صناعات ثقيلة في كوريا (التي ضُمت إليها عام 1911)، وفي منشوريا وتايوان، بعد عام 1931، لأن هذه المستعمرات الغنية بالموارد كانت قريبة بدرجة كافية إلى الوطن الأم المعروف بشحّ موارده الخام، لخدمَة التصنيع الوطني الياباني مباشرة. ومع ذلك، فإن الاكتشاف بأن أعظم المستعمرات، وهي الهند، لم تكن أثناء الحرب العالمية الأولى في وضع يمكنها من تصنيع ما يكفي للكفاية الصناعية الذاتية والدفاع العسكري، قد أدى إلى سياسة حماية حكومية ومشاركة مباشرة في التنمية الصناعية للبلاد (Misra, 1961, pp. 239, 256). وإذا كانت الحرب قد أبرزت الثغرات والعيوب في الصناعات القاصرة في المستعمرات وأوضحتها حتى للمديرين الإمبرياليين، فإن الانهيار بين عامي 1929 و1933، قد وضع هؤلاء تحت وطأة الأزمة المالية. ومع تدهور العائدات الزراعية، أصبح دخل الحكومات الاستعمارية يحتاج إلى الدعم من طريق فرض الضرائب على المواد المصنعة، بما فيها تلك المصنعة في البلدان الأم نفسها، بريطانيا أو فرنسا أو هولندا. ولأول مرة، يصبح لدى الشركات الألمانية، التي كانت تستورد بحريّةٍ حتى الآن، حافز قوي لوضع تسهيلات إنتاج محلية في هذه الأسواق الهامشية (Holland, 1985, p. 13). ولكن حتى عند التغاضي عن آثار الحرب والانهيار، فإن العالم التابع في النصف الأول من القرن العشرين الوجيز ظل يغلب عليه الطابع الزراعي والريفي بالدرجة الأولى. ولهذا فإن «الوثبة الكبرى إلى الأمام» للاقتصاد العالمي في الربع الثالث من القرن العشرين أثبتت أنها نقطة انعطاف مثيرة في تحديد مسارها.

III

عملياً، كانت جميع أجزاء آسيا، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية/ الكاريبية تشعر بأنها تابعة لما كان يجري في دول قليلة من دول نصف الكرة الشمالي، وتعتبر نفسها كذلك. ولكن معظمها (خارج الأميركيتين) كانت مملوكة أو خاضعة للإدارة أو السيطرة أو التوجيه من جانب تلك الدول. ويصدق ذلك أيضاً على تلك الدول التي ترك فيها تدبير الأمور لسلطاتها المحلية (في محميات أو إمارات). وكان مفهوماً تماماً أن «نصيحة» الممثل البريطاني أو الفرنسي مُلزِمة ولا تُردّ في بلاط الأمير المحلي أو البيك، أو الراجا، أو الملك، أو السلطان. وكان ذلك صحيحاً حتى في دول كانت مستقلة سابقاً، كالصين، حيث كان الأجانب يتمتعون بحقوق استثنائية، وبالإشراف على بعض الوظائف المركزية للدول المستقلة، كجمع العائدات. وفي تلك المناطق كان لابدّ أن تبرز قضية التخلص من الحكم الأجنبي. ولم يكن الأمر كذلك في أميركا الوسطى والجنوبية، حيث كانت جميع الدول مستقلة في الأغلب. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ـ وحدها ـ كانت تميل إلى معاملة دول أميركا الوسطى الصغيرة كمحميات فعلية، وبخاصة في الثلثين الأول والأخير من القرن.

تحول العالم المستَعمَر بصورة كاملة إلى مجموعة من الدول ذات السيادة، اسمياً، منذ عام 1945. ويبدو عند استحضار الماضي أن ذلك لم يكن أمراً حتمياً فحسب، بل هو ما أرادته الشعوب المستعمَرة على الدوام. ويصدق ذلك بالتأكيد على البلدان التي كانت عبر التاريخ الطويل كيانات سياسية، كالإمبراطوريات الآسيوية الكبرى ـ الصين، وفارس، والعثمانيين ـ وربما في واحد أو اثنين من البلدان مثل مصر، وبخاصة تلك التي بُنيت حول **«شعب الدولة»** (Staatsvolk) مثل الصين في زمن أسرة **«الهان»** أو كالمؤمنين بالإسلام على المذهب الشيعي بوصفه الدين الوطني الفعلي لإيران. وفي هذه البلدان، كان من السهل تسييس العاطفة المناهضة

للأجانب. ولم يكن من قبيل المصادفة أن الصين وتركيا وإيران كانت جميعها مسرح ثورات مهمة قام بها أهل البلاد الأصليون. غير أن مثل هذه الحالات كانت أمراً استثنائياً. وفي أغلب الحالات، فإن مفهوم الكيان السياسي الإقليمي الدائم المحدد بحدود ثابتة تفصله عن غيره من الكيانات، وتحكمه حصراً سلطة دائمة واحدة؛ أي فكرة الدولة المستقلة ذات السيادة التي نعتبرها أمراً مسلّماً به، كانت لا معنى لها بالنسبة إلى الشعب (حتى في المناطق ذات الزراعة الدائمة الثابتة) أو، على الأقل، لما يتجاوز مفهوم القرية. والواقع أنه حتى عندما يوجد «شعب» يعرّف نفسه أو يُعترف به على أنه شعب، وهو ما كان الأوروبيون يميلون إلى تسميته بـِ «القبيلة»، فقد كان من الصعب القبول بفكرة الفصل الجغرافي بينه وبين شعب آخر يتعايش معه، ويختلط، ويتقاسم الوظائف، لأنه لم يكن لذلك أي معنى على الإطلاق. في مثل هذه المناطق، كان الأساس الوحيد لمثل هذه الدول المستقلة وفق النمط السائد في القرن العشرين هو الأراضي التي تقاسمها الغزو والتنافس الإمبرياليان، من دون الرجوع في العادة إلى البنى المحلية. وعلى هذا الأساس، قُسِّم عالم ما بعد الاستعمار بأكمله وفق الحدود التي رسمتها الإمبريالية.

يضاف إلى ذلك أن سكان العالم الثالث الذين يكرهون الغربيين (بوصفهم كفاراً، أو لأنهم هم الذين جلبوا جميع أشكال البدع الحديثة الملحدة أو التي تبث الفرقة بين الجماعات، أو لسبب بسيط هو مقاومتهم لأي تغيير في طرائق حياة الناس العادية، وهو ما كانوا يفترضون، بحسب تبريراتهم، أنه سيفضي إلى الأسوأ)، كانوا يعارضون، بالقدر نفسه، قناعة النُخب المبررة بأن الحداثة أمر لا يمكن الاستغناء عنه. وذلك هو ما جعل قيام جبهة مشتركة ضد الإمبرياليين مسألة صعبة، حتى في البلدان المستعمَرة التي كان فيها جميع أفراد الشعب يتحملون، بصورة مشتركة، عبء ازدراء الاستعماريين للأجناس البشرية الدونيّة.

كانت المهمة الكبرى لحركات الطبقة الوسطى القومية في هذه البلدان هي كيفية اكتساب دعم الجماهير التقليدية المناهضة للتحديث دون المجازفة بمشروع التحديث الخاص بتلك الحركات. وكان الداعية النشط بال غانغادار تيلاك (Bal Ganghadar Tilak) (1856 ـ 1920) في الأيام الأولى للحركة القومية الهندية، على حق في اعتقاده بأن الطريقة المثلى لكسب دعم الجماهير، حتى في أوساط الطبقات الدنيا الوسطى ـ وليس فقط في موطنه في غربي الهند ـ هي في الدفاع عن قدسية الأبقار والزواج من الفتيات القاصرات في سن العاشرة، وتأكيد التفوق الروحي للهندوس القدامى أو الحضارة «الآرية» وديانتها على الحضارة «الغربية» الحديثة والمعجبين بها من أهل البلاد الأصليين. واستهدت المرحلة المهمة الأولى من النضال القومي الهندي، من 1905 إلى 1910 أساساً، بهذه الروح التي تعطي مصالح أهل البلاد الأصليين الأولوية على مصالح الغرباء حتى في أوساط الإرهابيين الشباب في البنغال. وفي ما بعد، نجح مهنداس كارامشاند غاندي في تجييش عشرات الملايين في القرى والأسواق في الهند بالدعوة ذاتها إلى القومية بوصفها روحانية هندوسية، مع الحرص على عدم الإخلال بتماسك الجبهة المشتركة مع دعاة التحديث (وكان، في واقع الأمر، واحداً منهم. انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل الثالث عشر)، لكي يتحاشى الخصومة مع مسلمي الهند، وهي التي كانت على الدوام من العناصر الكامنة في التوجه النضالي الهندوسي القومي. لقد اخترع السياسي بوصفه قديساً، وحض على الثورة بالعمل الجماعي السلبي (اللاعنف واللاتعاون)، ودعا حتى إلى التحديث الاجتماعي، مثل رفض النظام الطبقي المتحجر (الكاسْت) (cast) عند الهندوس، من طريق استغلال الطاقة الإصلاحية الكامنة في التغيرات والالتباسات الشاملة اللامحدودة التي تكتنف الهندوسية المتطورة. وقد نجح في ذلك نجاحاً فاق كل التوقعات (أو المخاوف). ومع ذلك، كما أقر هو نفسه في أواخر أيامه، وقبل اغتياله على يد ناشط هندوسي، من أتباع

تيلاك، قد أخفق في مسعاه الأساسي. لقد كان من المستحيل أن يوفق في المدى البعيد بين ما يحرك الجماهير وما كان ينبغي عمله. إن الهند الحرة كان لابدّ أن يحكمها آخر الأمر أولئك «الذين لم يكونوا يتوقون إلى إحياء الهند القديمة التي كانت في الأيام الخوالي، أولئك الذين لم يتعاطفوا معها أو يفهموها.. وتطلعوا إلى الغرب، وكانوا مأخوذين كثيراً بالتقدم الغربي» (Nehru, 1936, pp. 23-24). ومع ذلك، فإن تقاليد تيلاك المناهضة للحداثة كانت حتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين هي البؤرة الأساسية للمعارضة الشعبية، الممثلة بحزب **باراتيا جاناتا** (Bharatiya Janata Party)، ثم أضحت، كما هي الآن، القوة المفرِّقة الأساسية في الهند، لا على صعيد الجماهير فحسب، بل في أوساط المثقفين كذلك. وقد ذهبت محاولة المهاتما غاندي القصيرة لبلورة هندوسية شعبوية وتقدمية أدراج الرياح.

ظهر نمط مماثل في العالم الإسلامي، مع أن جميع دعاة التحديث هناك كان عليهم، على الدوام، إلا بعد الثورات الناجحة، أن يقدموا فروض الولاء إلى الرموز الدينية السائدة مهما كانت معتقداتهم الخاصة. ولكن محاولات استقراء رسالة إصلاحية أو تحديثية في الإسلام، لم تكن تستهدف تحريك الجماهير، كما كان الحال في الهند، ولم تفعل ذلك. ولم يكن أتباع جمال الدين الأفغاني (1839-1897) في إيران ومصر وتركيا، ومنهم الشيخ محمد عبده (1849- 1905) في مصر، وعبد الحميد بن باديس في الجزائر (1889-1940) منتشرين في القرى، بل في المدارس والمعاهد، حيث كانت رسالة مقاومة القوى الأوروبية تجد في جميع الحالات آذاناً صاغية(3). ومع ذلك فإن الثوريين الحقيقيين في العالم الإسلامي وأولئك الذين وصلوا إلى القمة هناك كانوا، كما رأينا (في الفصل

(3) في أفريقيا الشمالية الفرنسية، كان التدين في الأرياف يخضع لسيطرة الصوفيين (المرابطين) الذين استهدفتهم، بصورة خاصة، حملات التنديد من جانب المصلحين.

الخامس)، من دعاة التحديث العَلْمانيين اللاإسلاميين: من أمثال كمال أتاتورك الذي استعاض بالقبعة المستديرة عن الطربوش التركي (وهو من مبتكرات القرن التاسع عشر)، واستبدل الأحرف العربية المفعمة بروح الإسلام بالأحرف اللاتينية، وحطم، في الواقع، الروابط بين الإسلام والدولة والقانون. ومع ذلك، وكما يثبت التاريخ الحديث، فقد كان من الأسهل تحقيق التعبئة الجماهيرية على أساس من الإيمان الجماهيري المناهض للحداثة (عبر الأصولية الإسلامية). وبعبارة موجزة، فإن صراعاً عميقاً قد أقام حداً فاصلاً بين دعاة التحديث الذين كانوا قوميين أيضاً (أي يحملون مفهوماً غير تقليدي على الإطلاق) وعامة الناس في العالم الثالث.

من هنا، كانت الحركات المناوئة للإمبريالية والمناهضة للاستعمار قبل عام 1914 أقل بروزاً مما يعتقد في ضوء التصفية الشاملة تقريباً للإمبراطوريات الاستعمارية اليابانية والغربية في غضون نصف قرن من اندلاع الحرب العالمية الأولى. وحتى في أميركا اللاتينية، فإن العداء للتبعية الاقتصادية بصورة عامة، وبخاصة للولايات المتحدة، وهي الدولة الوحيدة التي أصرت على وجودٍ عسكري في المنطقة، لم يكن مصدر قوة مهماً في السياسة المحلية. والإمبراطورية الوحيدة التي واجهت مشكلات خطيرة في بعض المناطق؛ أي مشكلات لا يمكن معالجتها بعمليات تقوم بها قوات الشرطة، هي الإمبراطورية البريطانية، إذ بحلول عام 1914 كانت بريطانيا قد منحت حكماً ذاتياً داخلياً للمستعمرات التي يقيم فيها المستوطنون البيض أساساً، وعرفت منذ عام 1907 باسم «**الدومينيون**» (Dominion) (وهي كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا)، وفي الهند ومصر. كان من الواضح أن المصالح الإمبريالية والمطالب المحلية للحكم الذاتي، وحتى الاستقلال، تتطلب حلولاً سياسية. وكان من الممكن بعد عام 1905 أن يتحدث المرء عن عناصر الدعم الجماهيري للحركة الوطنية في الهند ومصر.

بيد أن الحرب العالمية الأولى كانت فاتحة لسلسلة الأحداث التي أحدثت هزة خطيرة في بنية الاستعمار الكولونيالي العالمي، وقضت كذلك على إمبراطوريتين (الألمانية والعثمانية، اللتين قُسمت ممتلكاتهما السابقة بين البريطانيين والفرنسيين)، ووجهت، مؤقتاً، ضربة صاعقة إلى إمبراطورية ثالثة، هي روسيا (التي استعادت الأقاليم الآسيوية التابعة لها في سنوات قليلة). وقد تولدت القلاقل جراء ضغوط الحرب على الأقاليم التابعة، التي كانت بريطانيا بحاجة إلى حشدِ ما فيها من موارد. كما إن تأثير ثورة أكتوبر والانهيار الشامل للأنظمة القديمة وما تلاه من استقلال فعليّ لستٍّ وعشرين مقاطعة جنوبية في أيرلندا (1921)، قد جعل الإمبراطوريات الأجنبية تبدو، للمرة الأولى، على شفا جرف هارٍ. وفي نهاية الحرب، طالب حزب الوفد المصري بزعامة سعد زغلول، بإيحاء من نبرة الرئيس ولسون البليغة حول هذا الموضوع، بالاستقلال الناجز للمرة الأولى. وقد أرغمت ثلاث سنوات من النضال (1919-1922) البريطانيين على تحويل محميتهم المصرية إلى دولة شبه مستقلة تحت السيطرة البريطانية، وهي صيغة وجدتها بريطانيا مريحة لإدارة جميع المناطق الآسيوية التي انتزعتها من الإمبراطورية التركية؛ كالعراق وشرق الأردن (باستثناء فلسطين التي كانت تديرها مباشرة، محاولة عبثاً التوفيق بين الوعود التي قطعتها لليهود الصهاينة في أثناء الحرب، مقابل دعمهم لها ضد ألمانيا، والوعود التي قطعتها للعرب مقابل دعمهم لها ضد الأتراك).

لم يكن من السهل على بريطانيا أن تجد صيغة بسيطة للإبقاء على سيطرتها على أكبر مستعمراتها قاطبة، وهي الهند، حيث أصبح شعار «الحكم الذاتي» (**سواراج**) (Swaraj) شعاراً تبناه حزب المؤتمر الوطني الهندي لأول مرة عام 1906، وتنامى الآن على نحو مطرد باتجاه الاستقلال التام. وقد حولت السنوات الثورية للفترة 1918-1922 السياسةَ القومية الجماهيرية في شبة القارة. ويعود ذلك في جانب

منه، إلى تحول المسلمين ضد بريطانيا، وإلى الخلل الهستيري لقائد عسكري بريطاني متعطش للدماء، قام في عام الشغب، 1919، بمذبحة ضد جمهور أعزل في حصار لا مخرج منه، وقتل بضع مئات (في مذبحة **أمريتسار** Amristar). كما يعود بشكل أساسي، إلى تضافر موجة الإضرابات العمالية مع العصيان المدني الجماهيري الذي دعا إليه غاندي وحزب «المؤتمر» الذي بات الآن أكثر راديكالية. وقد سيطرت على حركة التحرر، لبعض الوقت، موجة غامرة من التفاؤل؛ فقد أعلن غاندي أن الحكم الذاتي (**سواراج**) سيكون قد تحقق في نهاية عام 1921. «ولم تعمل الحكومة بأي شكل على التخفيف من القلق العظيم الذي تسبب به الوضع»، لأن الشلل أصاب المدن بسبب رفض التعاون، وشاع الاضطراب في الأرياف في مناطق واسعة من شمال الهند، والبنغال، وأوريسا، وآسام، «واجتاحت مشاعر المرارة والغضب نسبة كبيرة من السكان المسلمين في أرجاء البلاد» (Cmd, 1586, 1922, p. 13). ومنذ ذلك التاريخ وعلى فترات متقطعة، غدا حُكم الهند أمراً متعذراً. وربما كان ما أنقذ الحُكم (الراج) البريطاني في الهند، يعود إلى تردد معظم زعماء «المؤتمر»، بمن فيهم غاندي، في إغراق بلادهم في معمعة عصيان مسلح جماهيري غير منضبط، وافتقارهم إلى الثقة، واعتقاد أغلب الزعماء القوميين، المهتز إلى حد ما، ولكنه مازال مؤثراً، بأن البريطانيين كانوا ملتزمين حقاً بإصلاح الهند. وحيث إن غاندي دعا إلى إيقاف حملة العصيان المدني في بداية عام 1922، لأنها أدت إلى مذبحة لرجال الشرطة في إحدى القرى، فإنه يمكن القول إن الحكم البريطاني في الهند كان يعتمد على اعتدال غاندي أكثر مما كان يعتمد على الشرطة أو الجيش.

كان لهذه القناعة ما يبررها، ففيما كانت ثمة نزعة إمبريالية متشددة في بريطانيا، يمثلها ويتحدث باسمها ونستون تشرشل، فإن وجهة النظر الغالبة في أوساط الطبقة الحاكمة في بريطانيا بعد عام

1919 كانت ترى أن شكلاً من أشكال الحكم الذاتي في الهند مشابهاً لوضع «الدومينيون» بات أمراً لا يمكن تجنبه نهائياً، وأن مستقبل بريطانيا في الهند بات يعتمد على الاتفاق مع النخبة الهندية، بمن فيها القوميون. ومن هنا، غدت مسألة نهاية الحكم البريطاني الأحادي في الهند مسألة وقت. ولما كانت الهند هي قلب الإمبراطورية البريطانية، فإن مستقبل هذه الإمبراطورية بأكملها قد أخذت تكتنفه الشكوك الآن، إلا في أفريقيا والجزر المبعثرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حيث كانت الطريقة الأبوية التي تحكم بها البلاد لا تواجه أي تحديات حتى ذلك الحين. ولم تكن بريطانيا، عبر تاريخها، تمارس سيطرتها الرسمية أو غير الرسمية، على رقعة أوسع من تلك التي كانت لها في فترة ما بين الحربين العالميتين، غير أن ثقة حكام بريطانيا بقدرتهم على المحافظة على تفوقهم الإمبريالي العريق لم تكن أكثر هشاشة مما كانت عليه آنذاك. وكان هذا، على العموم، هو السبب الرئيس الذي دفع البريطانيين، بعد ضعضعة موقفهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى عدم معارضة المطالبة بإنهاء السيطرة الاستعمارية. وربما كان ذلك هو السبب أيضاً في أن إمبراطوريات أخرى، ولاسيّما الفرنسية ـ وكذلك الألمانية ـ قد قاتلت بالسلاح للمحافظة على مواقعها الاستعمارية بعد عام 1945. ولم تكنْ تلك الإمبراطوريات قد اهتزت بسبب الحرب العالمية الأولى. وكانت المشكلة الرئيسة للفرنسيين أنهم لم يكونوا قد أنجزوا غزوهم لمراكش حتى ذلك الحين، ولكن رجال قبائل البربر المقاتلين في جبال **الأطلس** كانوا، في الأساس، مشكلة عسكرية لا مشكلة سياسية، وفي الواقع مشكلة أكبر للمستعمرة الإسبانية في مراكش، حيث أعلن مثقف محلي من الجبال، هو **عبد الكريم [الخطابي]**، «**جمهورية الريف**» عام 1923. وقد هُزم عبد الكريم، بمساعدة فرنسية، عام 1926، على الرغم من المساندة الحماسية التي قدمها له الشيوعيون الفرنسيون وغيرهم من اليساريين. ومن ثم عاد البربر

الجبليون إلى ما درجوا عليه من القتال في صفوف الجيوش الفرنسية والإسبانية الاستعمارية، مع مقاومة أي نوع من الحكم المركزي في البلاد. وباستثناء بوادر بسيطة في تونس، لم تتطور الحركة الحديثة لمقاومة الاستعمار في المستعمرات الفرنسية الإسلامية وفي الهند الصينية الفرنسية إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

IV

هزت سنوات الثورة، بالدرجة الأولى، الإمبراطورية البريطانية، غير أن «الانهيار الكبير» بين عامي 1929 و1933 هز العالم التابع بأكمله. ذلك أن فترة الإمبريالية كلها كانت، عملياً، مرحلة نمو مستمر لم تقطعْه حتى الحرب العالمية، لأن معظم الدول التوابع كان خارجها. وبطبيعة الحال، لم يكن أكثر سكانها قد انغمسوا كثيراً بعد في الاقتصاد العالمي الآخذ بالتوسع، أو لم يشْغلوا أنفسهم بأي مجالات غير مألوفة. هل كان يهم الفقراء من الرجال والنساء الذين درجوا، منذ عهود سحيقة، على أعمال الحفر وحمل الأثقال أن يعرفوا السياق العالمي الذي يمارسون عملهم فيه؟ ومع ذلك، فقد أحدث الاقتصاد الإمبريالي تغيرات أساسية في حياة الناس العاديين، ولاسيّما في مناطق الإنتاج الأولي المُعد للتصدير. وظهرت هذه التبدلات في بعض الأحيان في السياسات التي سنّها حكام محليون أو أجانب. وفيما كانت الضِّياع والعِزَب في البيرو (الهاسييندااس) (haciendas) تتحول بين عامي 1900 و1930 إلى مصانع للسكر على السواحل، وإلى مزارع جبلية تجارية للماشية، وفيما تعاظم تدفق العمال الهنود المهاجرين إلى السواحل والمدن، تزايد تغلغل الأفكار الجديدة في المناطق التقليدية الوسطى في البلاد. وبحلول أوائل الثلاثينيات، كانت جماعة «الهواسيكانشا» (Huasicancha) النائية التي تقطن على ارتفاع 3700 متر في أعالي منحدرات جبال الأنديز العصية، تتناقش حول أي من الحزبين الوطنيين الراديكاليين سيمثل مصالحها بصورة أفضل (Smith,

(1989, esp. p. 175 . ومع ذلك، فلم يكن أحد عدا السكان المحليين يعرف أو يهتم، في الأغلب، بتلك التغيرات.

بالنسبة إلى الاقتصادات التي تكاد لا تستخدم النقد، أو استخدمته في أغراض محدودة، ما الذي كان يعنيه، على سبيل المثال، الانتقال إلى اقتصاد تستخدم فيه الوسائل العالمية للتبادل، كما حدث في مناطق المحيطين الهندي والهادئ؟ لقد تحول معنى السلع والخدمات والصفقات بين الناس، وتبدلت بالتالي القيم الأخلاقية للمجتمع، بل أشكال التوزيع الاجتماعي فيه. في المجتمع الأمومي الذي يعتمد على زراعة الأرز في نيغري سيمبيلان (Negri Sembilan) (ماليزيا)، كانت أرض الأجداد التي تزرعها النساء بالدرجة الأولى تُتَوارث من طريق النساء فحسب ـ ولكن قطع الأرض الجديدة التي مهدها الرجال وسط الأدغال وزرعت فيها محاصيل متممة، كالفواكه والخضار، كان من الممكن أن تنتقل مباشرة إلى الرجال. ولكن مع نمو المطاط، وهو محصول يدرّ ريعاً أكبر بكثير من ريع الأرز، فإن التوازن بين الجنسين قد تبدل بعد أن بات التوارث الذكوري يقوم على أسس واقعية. وأدى ذلك، بدوره، إلى تعزيز موقف الزعامات الدينية التقليدية الإسلامية المتشددة في نزعتها البطريركية الأبوية التي كانت في جميع الأحوال تحاول فرض تقاليدها المتعارف عليها على العادات والأعراف المحلية، بالإضافة إلى زيادة نفوذ الحاكم المحلي في نطاق عشيرته، مما كان، بحد ذاته، يشكل جزيرة من التوريث الأبوي وسط بحيرة من التوريث الأمومي (Firth, 1954). وقد حفل العالم التابع بمثل هذه المتغيرات ـ وربما كان الاتصال في مثل هذه الحالة يتم عبر التاجر الصيني الذي كان هو نفسه في معظم الأحوال فلاحاً في الأصل أو حرفياً مهاجراً من فوكيين (Fukien)، عوّدتْهُ ثقافته على بذل الجهد الدؤوب، والأهم من ذلك، على البراعة في قضايا المال، لكنه كان في غير ذلك بعيداً عن عالم هنري فورد وجنرال موتورز (Freedman, 1959).

ومع ذلك، فقد بدا الاقتصاد العالمي نائياً وبعيداً عن عالم البلدان التابعة، لأن تأثيره الفوري الذي يمكن إدراكه ربما لم يكن استقطابياً عنيفاً إلا في المحميات الصناعية المنغلقة الرخيصة العمالة والمتسارعة النمو في مناطق مثل الهند والصين، حيث انتشر النزاع العمالي، بل والتنظيم العمالي، وفقاً للنماذج الغربية بدءاً من عام 1917، وفي الموانئ العملاقة والمدن الصناعية التي اتصل عبرها العالم التابع بالاقتصاد العالمي الذي حدد مساراتها: بومباي [مومباي]، وشنغهاي (التي تزايد عدد سكانها من 200 ألف نسمة في أواسط القرن التاسع عشر إلى 3,5 مليون نسمة في الثلاثينيات). وبيونس آيرس، أو، إلى حد أدنى، الدار البيضاء التي كان عدد سكانها قد وصل إلى 250 ألف نسمة، عندما دُشِّنت كميناء حديث قبل ذلك بثلاثين سنة (Bairoch, 1985, pp. 517, 525).

لقد غير «الانهيار الكبير» هذا الوضع بأكمله، فلأول مره تصطدم مصالح الاقتصادات التابعة والعالمية على نحو واضح للعيان، لأن أسعار المواد الأولية التي كان يعتمد عليها العالم الثالث، على الأقل، انهارت بصورة صارخة أكثر بكثير من انهيار أسعار المواد المصنعة التي كانت تشتريها من الغرب (الفصل الثالث). ولأول مرة كذلك، تصبح الكولونيالية والتبعية غير مقبولتين حتى بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا حتى ذلك الحين يستفيدون منهما. «وقد ثار الطلاب في القاهرة، ورانغون وجاكارتا (باتافيا)، لا لأنهم شعروا أن المستقبل المشرق قد غدا بعيد المنال، بل لأن الكساد قد أطاح فجأة بالدعائم التي جعلت من الكولونيالية أمراً مقبولاً لدى جيل آبائهم» (Holland, 1985, p. 12). يضاف إلى ذلك أن حياة الناس العاديين، ولأول مرة، (وخلافاً لما جرى في أثناء الحرب) قد أصابتها زلازل ليست من فعل الطبيعة، وكانت تستدعي الاحتجاج لا الدعاء والابتهال. وقد توافرت القاعدة الجماهيرية للتعبئة السياسية بشكل خاص في المواقع التي كان الفلاحون قد انخرطوا فيها بشكل مكثف

في اقتصاد المحصول مقابل النقد، في السوق العالمية، كما كان الحال في ساحل غرب أفريقيا، وجنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، فإن «الانهيار» زعزع استقرار السياسات الوطنية والدولية للعالم التابع على حد سواء.

من هنا، كانت فترة الثلاثينيات عقداً حاسماً بالنسبة إلى العالم الثالث. ولا يعود ذلك إلى أن «الانهيار» قد أسفر عن بروز راديكالية سياسية، بل لأنه بالأحرى قد أوجد صلة بين الأقليات المسيّسة والناس العاديين في بلادهم. وكان ذلك هو الحال حتى في بلدان مثل الهند، حيث كانت الحركة القومية قد حشدت المساندة الجماهيرية. وتضافرت موجة ثانية من امتناع الجماهير عن التعاون في بداية الثلاثينيات، ودستور الحل الوسط الجديد الذي منحه البريطانيون، ثم الانتخابات الإقليمية الأولى على مستوى البلاد في عام 1937، لتظهر الدعم الشامل على مستوى الأمة لحزب «المؤتمر»؛ حيث زاد عدد أعضائه في المناطق الواقعة في حوض نهر الغانج (Ganges) في وسط البلاد من نحو ستين ألفاً عام 1935 إلى مليون ونصف المليون عضو في نهاية الثلاثينيات (Tomlinson, 1976, p. 86). وبدا ذلك أكثر وضوحاً في البلدان التي كانت أقل احتشادا حتى ذلك الحين، فقد أخذت الملامح العريضة لسياسة الجماهير في المستقبل بالتبلور على نحو واضح أو ضبابي: وفيها النزعة الشعوبية المستندة إلى زعماء متسلطين يسعون إلى دعم عمال المدن في أميركا اللاتينية؛ والاستنفار السياسي من جانب زعماء الاتحادات العمالية الذين سيتحولون إلى زعماء للأحزاب في المستقبل، كما كان الحال في المنطقة البريطانية من الكاريبي؛ والحركة الثورية ذات القاعدة القوية في أوساط العمال المهاجرين إلى فرنسا والعائدين منها، كما في الجزائر؛ والمقاومة الوطنية ذات القاعدة الشيوعية والارتباطات القوية بالفلاحين، كما في فييتنام. وفي أبسط الحالات، كما في ماليزيا، أدت سنوات الكساد إلى تصدع العلاقة بين السلطات

الاستعمارية وجماهير الفلاحين، لتفسح المجال لظهور سياسات مستقبلية.

وبحلول أواخر الثلاثينيات، كانت أزمة الكولونيالية قد امتدت إلى إمبراطوريات أخرى، مع أن اثنتين منها: الإيطالية (التي كانت قد أنهت غزو أثيوبيا) واليابانية (التي كانت تحاول أن تغزو الصين) كانتا في طور التوسع، مع أن ذلك لم يستمر طويلاً. وفي الهند ظهر «الدستور» الجديد عام 1935، وهو تسوية مبتسرة مع القوى الصاعدة للقومية الهندية، وكان بمثابة تنازل كبير لصالح حزب «المؤتمر» بعد انتصاره الانتخابي الشامل على مستوى البلاد. وفي أفريقيا الشمالية الفرنسية، ظهرت حركات سياسية خطيرة لأول مرة في تونس وفي الجزائر ـ مثلما كانت هناك بعض التحركات في مراكش ـ بينما غدت الإهاجة الجماهيرية بزعامة الشيوعيين، التقليديين أو المنشقين، واقعاً جوهرياً لأول مرة في الهند الصينية الفرنسية. واستطاع الهولنديون أن يحافظوا على سيطرتهم على إندونيسيا، وهي منطقة «لا تشعر بالتحركات الجارية في الشرق كما تفعل قلة قليلة من الدول الأخرى» (Van Asbeck, 1939) لا لأنها كانت هادئة، بل بالدرجة الأولى لأن قوى المعارضة ـ الإسلامية، والشيوعية والقومية العَلمانية ـ كانت منقسمة في ما بينها ومعادية بعضها لبعض. وحتى في منطقة الكاريبي التي كانت وزارات المستعمرات تعتبرها منطقة نائمة، قامت سلسلة من الإضرابات في حقول النفط في ترينيداد وفي مزارع ومدن جامايكا في الفترة بين عامي 1935 و1938، وتحولت إلى أعمال شغب واصطدامات على مستوى الجزيرة بكاملها، فكشفت بذلك عن سخط جماهيري لم يكن ظاهراً حتى ذلك الحين.

كانت أفريقيا جنوب الصحراء لاتزال أقرب إلى الاستكانة. ومع ذلك، فقد جلبت سنوات الانهيار أول إضرابات عمالية إلى تلك المنطقة بعد عام 1935، بدءاً من «حزام النحاس» في وسط أفريقيا.

وأخذت لندن تحث الحكومات الكولونيالية على إيجاد دوائر للشؤون العمالية، واتخاذ خطوات لتحسين ظروف العمال وتحقيق الاستقرار لأوضاع القوى العاملة، بعد أن أدركت أن نظام هجرة الريفيين من القرى إلى المناجم من شأنه أن يزعزع الاستقرار سياسياً واجتماعياً. وعمت موجة الإضرابات التي قامت في الفترة بين عامي 1935 و1940 جميع أفريقيا، ولكنها لم تكن آنذاك إضرابات سياسية بمعنى العداء للاستعمار، إلا إذا اعتبرنا أن ثمة بُعداً سياسياً لانتشار الدعاة والكنائس الأفريقية التي تستهدف جمهرة السود، كذلك الجهات الرافضة للحكومات الدنيوية مثل حركة ووتش تاور (Watchtower) (الوافدة من أميركا) في «حزام النحاس». ولأول مرة، بدأت الحكومات الكولونيالية تفكر ملياً في تأثير التغيير الاقتصادي المزعزِع للاستقرار في المجتمع الأفريقي الريفي ـ الذي كان يشهد بالفعل حقبة مشهودة من الرخاء ـ كما أخذت تشجع علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية على إجراء الأبحاث حول هذا الموضوع.

غير أن الخطر كان يبدو بعيداً من الناحية السياسية، ففي الريف، كان ذلك يمثل العصر الذهبي للمديرين البيض، مع «مشرف عمل» مطيع أو من دونه، وهو منصب كان يُستحدث أحياناً لهذا الغرض عندما تكون الإدارة الاستعمارية «غير مباشرة». وفي المدن، كانت طبقة ساخطة من المتعلمين الأفارقة الحضريين على درجة كافية من الاتساع في أواسط الثلاثينيات بحيث إنشأت سياسية مزدهرة، مثل صحيفة **أفريكان مورننغ بوست** (*African Morning Post*) في ساحل الذهب (غانا)، و**ويست أفريكان بايلوت** (*West African Pilot*) في نيجيريا، و**إيكلارور دو لا كوت ديفوار** (*Éclaireur de la Côte d'Ivoire*) في ساحل العاج (وقد شنت حملة على الرؤساء الكبار والشرطة، وطالبت بإجراءات لإعادة البناء الاجتماعي، ودافعت عن قضية العاطلين عن العمل والمزارعين الأفارقة الذين تضرروا بسبب الأمة الاقتصادية (Hodgkin, 1961, p. 32). وكان زعماء الحركة

القومية السياسية المحلية قد أخذوا بالظهور تحت تأثير أفكار «الحركة السوداء» في الولايات المتحدة، و«الجبهة الشعبية» في فرنسا، والأفكار الرائجة في «اتحاد طلاب غرب أفريقيا» في لندن، وحتى أفكار الحركة الشيوعية(4). وقد برز على مسرح الأحداث بعض من تولوا منصب الرئاسة في الجمهوريات الأفريقية التي قامت في ما بعد، مثل جومو كنياتا (Jomo Kenyatta) في كينيا (1889-1978)، ود. نامدي أزيكيوي (Namdi Azikiwi) الذي صار في ما بعد رئيساً لجمهورية نيجيريا. على أن أياً من هؤلاء لم يسببْ قلقاً لدى وزارات المستعمرات الأوروبية.

ترى، هل كانت النهاية الشاملة للإمبراطوريات الاستعمارية ـ وقد كانت محتملة ـ تبدو وشيكة بالفعل في عام 1939؟ إذا لم تخنّي الذاكرة، كتلميذ شيوعي في «مدرسة» لأبناء موظفي وزارة المستعمرات البريطانية، فإن الإجابة عن هذا السؤال ستكون بالنفي. لقد كان بوسع أي امرئ آنذاك أن يحمل آمالاً أعرض من تلك التي تعتمل في نفوس الشباب الماركسيين المناضلين الآملين المتحمسين. إن ما أحدث التحول في الوضع كان الحرب العالمية الثانية، فقد كانت بلا ريب حرباً بين القوى الإمبريالية، وحتى عام 1943، كانت الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى هي الطرف الخاسر. لقد انهارت فرنسا بطريقة غير مشرفة، ونجا العديد من المستعمرات التابعة لها بإذنٍ من قوى المحور. واكتسح اليابانيون ما كان يعرف بالمستعمرات البريطانية والهولندية والمستعمرات الغربية الأخرى في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ، بل إن الألمان احتلوا في شمال أفريقيا ما يستطيعون السيطرة عليه من الأرض على بعد بضع عشرات من الأميال غربي الإسكندرية. وفي وقت من الأوقات، فكر البريطانيون

(4) ومع ذلك، فإن أياً من الشخصيات الأفريقية البارزة لم يكن، أو يظلّ، شيوعياً.

جدياً بالانسحاب من مصر. ولم يبْقَ تحت السيطرة الغربية القوية إلا المستعمرات الأفريقية جنوب الصحراء. ومن المؤكد أن البريطانيين قد نجحوا، بقليل من الجهد، في تصفية الإمبراطورية الإيطالية في القرن الأفريقي.

إن ما أضرّ بقدامى المستعمرين كان هو الحقيقة الماثلة للعيان بأن البيض ودولهم قد تعرضوا لهزيمة مُخزية غير مشرفة، وأن القوى الكولونيالية القديمة، حتى بعد الحرب الظافرة، كانت أضعف من أن تستعيد مكانتها السابقة. إن المحنة التي تعرض لها الراج [الحكم البريطاني في الهند] لم تتمثل في الانتفاضة الكبيرة التي نظمها حزب «المؤتمر» تحت شعار «اتركوا الهند»، لأنه تمكن من قمعها من دون صعوبة جدية، بل تمثلت في لجوء نحو خمسة وخمسين ألف جندي هندي إلى تشكيل «الجيش الوطني الهندي» بقيادة زعيم الجناح اليساري في حزب المؤتمر، سوبهاس تشاندرا بوس (Subhas Chandra Bose) الذي قرر السعي لطلب تأييد اليابانيين لاستقلال الهند (Bhargava/ Singh Gill, 1988, p. 10; Sareen 1988, pp. 20-21). وقد استغلت السياسة اليابانية، ربما تحت تأثير سلاح البحرية الأكثر حصافة من الجيش، لون بشرة الناس لتدعي لنفسها الحق بتحرير المستعمرات، وحققت درجة كبيرة من النجاح (باستثناء المستعمرات الصينية عبر البحار وفييتنام التي أبقت فيها على الإدارة الفرنسية)، بل إن مجلساً دعي «الجمعية الكبرى للأمم الآسيوية الشرقية»[5] قد نظم مؤتمراً في طوكيو عام 1943 ضم رؤساء الجمهوريات، أو رؤساء الحكومات في الدول الخاضعة للنفوذ الياباني كالصين والهند وتايلاند وبورما ومنشوريا (ولم يضم إندونيسيا التي منحتها اليابان «الاستقلال»، ولكن بعد أن خسرت الحرب). وكان القوميون في هذه البلدان أكثر

(5) أصبح مصطلح «آسيوي» (Asian) قيد التداول بعد الحرب العالمية الثانية، لأسباب غير معروفة.

واقعية من أن يكونوا موالين لليابان، مع أنهم رحبوا بتلقي الدعم منها، ولاسيّما عندما كان ذلك أمراً جوهرياً كما كان الحال في إندونيسيا. وعندما أضحى اليابانيون على وشك الخسارة انقلبوا عليهم، ولكنهم لم ينسوا أبداً إلى أي مدى كانت الإمبراطوريات الغربية العتيقة ضعيفة كل الضعف. ولم يفُتْهم أن القوتين اللتين هزمتا المحور عملياً، أميركا روزفلت والاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، كانتا معاديتين للكولونيالية القديمة، لأسباب مختلفة، مع أن مناهضة أميركا للشيوعية جعلت من واشنطن مدافعاً عن الاتجاه المحافظ في العالم الثالث.

V

لم يكنْ من المفاجئ أن تتحطم أول الأمر الأنظمة الاستعمارية العتيقة في آسيا، فسوريا ولبنان (التابعتان لفرنسا سابقاً) استقلتا عام 1945، واستقلت الهند وباكستان عام 1947، وبورما، وسيلان (سريلانكا) وفلسطين (إسرائيل) والهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) عام 1948. وفي عام 1946 منحت الولايات المتحدة صفة الاستقلال الرسمي للفيليبين التي كانت تحتلها منذ عام 1898. أما الإمبراطورية اليابانية فقد انقرضت، بالطبع، عام 1945. وكان شمال أفريقيا الإسلامي يترنح، ولكنه ظل قائماً. كما ظل الجانب الأكبر من جنوب الصحراء الأفريقية وجزر الكاريبي والهادئ هادئاً نسبياً. ولم تجْرِ مقاومة جدية لعملية إزالة الاستعمار السياسي هذه إلا في بعض أجزاء جنوب شرق آسيا، وبخاصة في الهند الصينية الفرنسية (فييتنام حالياً وكمبوديا ولاوس)، حيث أعلنت المقاومة الشيوعية الاستقلال بعد التحرر تحت قيادة النبيل هو شي منه (Hu Chi Minh). وقد قام الفرنسيون، بمساندة من البريطانيين ثم من الولايات المتحدة في ما بعد، بحرب يائسة في المؤخرة لإعادة غزو البلاد وانتزاعها من الثورة الظافرة، ولكنهم هُزموا وأرغموا على الانسحاب عام 1954. غير أن الولايات المتحدة حالت دون اتحاد البلاد، وأبقت على نظام يدور

في فلكها في الجزء الجنوبي من فييتنام المقسمة. وبعد ذلك شنت الولايات المتحدة، التي بدت بدورها على وشك الانهيار، حرباً ضروساً استمرت عشر سنوات في فييتنام نفسها، إلى أن هُزمت آخر الأمر واضطرت للانسحاب عام 1975، بعد أن ألقت من المتفجرات الشديدة على ذلك البلد البائس كميات أضخم مما استُخدم في الحرب العالمية الثانية بأكملها.

كانت المقاومة في بقية جنوب شرق آسيا أقل صلابة. إن الهولنديين (الذين تبين أنهم كانوا أفضل إلى حد ما من البريطانيين في نزع الطابع الاستعماري عن إمبراطوريتهم الهندية من دون تقسيمها) كانوا أضعف من أن يستطيعوا الإبقاء على قوة عسكرية مناسبة في الأرخبيل الإندونيسي الهائل الذي كانت معظم الجزر فيه مهيأة تماماً لاستبقاء الهولنديين لمواجهة سيطرة الملايين الخمسة والخمسين من سكان **جاوا**. وقد سلموا بالأمر عندما اكتشفوا أن الولايات المتحدة لم تكُن تعتبر إندونيسيا، مثلما اعتبرت فييتنام، جبهةً ضد الشيوعية العالمية. والواقع أن القوميين الإندونيسيين الجُدد، وهم أبعد ما يكونون عن الانضواء إلى القيادة الشيوعية، كانوا قد أخمدوا انتفاضة قام بها الحزب الشيوعي المحلي عام 1948. وقد أقنع هذا الولايات المتحدة أن من الأفضل استخدام قوة الهولنديين في أوروبا ضد تهديد سوفياتي مفترض بدلاً من المحافظة على إمبراطوريتهم، فسلَّم الهولنديون بالأمر واحتفظوا فقط بموطئ قدم استعماري في النصف الغربي من جزيرة غويانا الجديدة الميلانيزية الضخمة، إلى أن حُوِّلت هذه أيضاً إلى إندونيسيا في الستينيات. وقد وجد البريطانيون في الملايو أنفسهم بين شِقيْ رحى: السلاطين التقليدين الذين استفادوا كثيراً من وجودهم في نطاق الإمبراطورية، وفئتين من السكان مختلفتين تتبادلان الشك، وهما الملايويون والصينيون، وقد اتخذت الفئتان مواقف متطرفة، وبطريقة مختلفة وحذا الصينيون حذو الحزب الشيوعي الذي كسب الكثير من النفوذ بوصفه مجموعة المقاومة

الوحيدة ضد اليابانيين. وحالما نشبت الحرب الباردة، لم يكن ثمة شك في أن الشيوعيين، وبخاصة الصينيون منهم، لن يُسمح لهم بتولي مناصب في السلطة أو المكاتب الحكومية في المستعمرة السابقة، لكن البريطانيين احتاجوا، بعد عام 1948، إلى اثنتي عشرة سنة وخمسين ألف مقاتل، وستين ألفاً من رجال الشرطة، ومئتي ألف شخص من قوات الأمن المحلية ليهزموا ثورة وحرب عصابات خاضها الصينيون أساساً. وقد يتساءل المرء عما إذا كان البريطانيون مستعدين لدفع كلفة هذه العمليات بمثل ذاك الحماس لو لم يكن قصدير الملايو ومطاطها يشكلان منبعاً للدولارات يمكن التعويل عليه لضمان استقرار الجنيه الاسترليني. وكان نزع الصفة الاستعمارية عن الملايو في كل الأحوال عملية معقدة على نحو ما، ولم يتحقق ذلك بصورة تُرضي المحافظين من سكان الملايو والأثرياء الصينيين إلا عام 1957. وفي عام 1965، انشقت جزيرة سنغافورة، ذات الأغلبية الصينية، وأعلنت نفسها «دولة-مدينة» مستقلة وغنية.

خلافاً لفرنسا وهولندا، تعلمت بريطانيا من تجربتها الطويلة في الهند أنه عندما تظهر حركة قومية جدية فإن الطريقة الوحيدة للمحافظة على مكاسب الإمبراطورية هي التخلي عن السلطة النظامية، فقد انسحب البريطانيون من شبه القارة الهندية عام 1947 قبل أن يتضح عجزهم عن السيطرة عليها، ومن دون أدنى مقاومة. كما مُنحت كل من سيلان (أعيد تسميتها بـِ «سريلانكا» عام 1962) وبورما استقلالهما، وفوجئت الأولى بذلك ورحبت به، وترددت الثانية في قبوله لأن القوميين البورميين كانوا قد تعاونوا مع اليابانيين مع أنهم كانوا تحت قيادة «عصبة حرية الشعب» المعادية للفاشية. وقد بلغ عداؤهم لبريطانيا حداً دفع بورما وحدها، بين جميع المستعمرات البريطانية المتحررة، إلى أن ترفض على الفور الانضمام إلى «رابطة الشعوب البريطانية» (**الكومنولث**)، وهي الرابطة غير الملزمة التي حاولت لندن من خلالها أن تحافظ، على الأقل، على ذكرى الإمبراطورية البريطانية. وسبقت

بورما بذلك أيرلندا التي أعلنت نفسها جمهورية خارج «الكومنولث» في السنة ذاتها. ومع أن انسحاب بريطانيا السريع والسلمي من أكبر كتلة بشرية أخضعها وحكمها غازٍ أجنبي، كان من مآثر الحكومة العمالية البريطانية التي جاءت إلى السلطة في نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يكن نجاحاً خالياً من الشوائب، فقد تحقق على حساب تقسيم الهند، الملطخ بالدماء، إلى باكستان المسلمة، والهند غير الطائفية التي يسيطر عليها الهندوس، في عملية ربما ذُبح فيها مئات الآلاف من البشر على يد خصومهم الدينيين، وطرد بضعة ملايين آخرين منهم من بيوت أجدادهم في ما أصبح الآن بلداً أجنبياً. ولم يكن ذلك جزءاً من مخططات القومية الهندية أو الحركات الإسلامية أو الحكام الإمبرياليين.

أما كيف تبلور مفهوم «باكستان» التي استنبط اسمها ومفهومها بعض الطلاب في الفترة بين عامي 1932 و1933، وغدا حقيقة واقعية في عام 1947، فإنه سؤال لايزال يشغل بال الدارسين والحالمين حول سيناريوهات «ماذا لو» في التاريخ. ولما كان تقسيم الهند على أسس دينية، كما نستطيع أن نرى على سبيل الاستدراك المتبصر، قد أوجد سابقة لا تبشر بالخير بالنسبة إلى مستقبل العالم، فإنه يحتاج إلى بعض التفسير. إنه، بمعنى من المعاني، لم يكن خطأ ارتكبه طرف واحد أو عدة أطراف، ففي الانتخابات التي جرت بموجب دستور 1935، نجح حزب «المؤتمر»، حتى في معظم المناطق الإسلامية، في حين أن الحزب الوطني الذي كان يدعي تمثيل جماعة الأقلية، وهو حزب «الرابطة الإسلامية»، كان ضعيف الأداء. إن نهوض حزب «المؤتمر الوطني الهندي» العَلْماني اللاطائفي، قد أثار بالطبع مخاوف الكثير من المسلمين، ومعظمهم (مثل معظم الهندوس) من غير المشاركين في التصويت، لأن أغلب زعماء «المؤتمر»، في بلد غالبيته من الهندوس، كانوا، كما هو متوقع، من الهندوس. وبدلاً من الإقرار بهذه المخاوف وإعطاء المسلمين تمثيلاً خاصاً، فقد بدا أن الانتخابات عززت مزاعم «المؤتمر» بأنه الحزب الوطني **الوحيد** الذي يمثل الهندوس والمسلمين

على حد سواء. وهذا ما دفع الرابطة الإسلامية، بقيادة زعيمها البارز محمد علي جناح إلى الابتعاد عن «حزب المؤتمر» ليشق الطريق إلى الانفصال المحتمل. غير أن جناح لم يتخلَّ عن معارضته لفكرة دولة إسلامية مستقلة إلا بعد عام 1940.

إن الحرب هي التي قسمت الهند إلى قسمين. وكانت، بمعنى من المعاني، هي الانتصار العظيم الأخير للحكم البريطاني في الهند، مثلما كانت، في الوقت نفسه، تجسد اللحظات التي كان فيها يلفظ أنفاسه الأخيرة. لقد حشد حكم «**الراج**»، للمرة الأخيرة رجال الهند واقتصادها من أجل حرب بريطانية، بحجم أكبر مما حدث في حرب 1914-1918، وحدث ذلك هذه المرة في غمرة معارضة جماهيرية تقف وراء حزب تحرير وطني، ـ وخلافاً للحرب العالمية الأولى ـ ضد غزو عسكري وشيك من جانب اليابان. وكان ذلك انجازاً مذهلاً، ولكن الثمن كان فادحاً، فقد وضعت معارضة «المؤتمر» للحرب زعماء الحزب خارج الحلبة السياسية، وكان مصيرهم السجن بعد عام 1942. كما إن ضغوط اقتصاد الحرب قد نفّرت شخصياتٍ مهمة في الأوساط المسلمة من مؤيدي الحكم البريطاني في الهند، وبخاصة في البنجاب، ودفعتهم بذلك إلى «الرابطة الإسلامية» التي أصبحت الآن قوة جماهيرية، في الوقت الذي كانت فيه حكومة دلهي، التي تتوجس خيفةً من قدرة حزب المؤتمر على تخريب المجهود الحربي، تستغل، عن عمد وبشكل منظم، الخصومة الهندوسية ـ الإسلامية من أجل شلّ الحركة الوطنية. ويمكن أن يُقال بحق هذه المرة إن بريطانيا اتبعت سياسة «فرّق تَسُدْ». إن الحكم البريطاني في الهند، في جهده اليائس لكسب الحرب لم يدمر نفسه فحسب، بل دمر كذلك شرعيته الأخلاقية؛ فقد أخفق في الحفاظ على شبه قارة هندية موحدة تتعايش فيها شتى الفئات في أمان نسبي تحت مظلة إدارة وقانون موحدين. وعندما انتهت الحرب، لم يَعُدْ من الممكن إعادة محرك السياسات الجماعاتية إلى الوراء.

بحلول عام 1950 اكتملت عملية التخلص من الاستعمار في آسيا، باستثناء الهند الصينية. وفي تلك الأثناء، تعرضت منطقة الإسلام الغربي، من فارس (إيران) إلى مراكش، لتحولات جرت عبر سلسلة من الحركات الشعبية والانقلابات الثورية والانتفاضات، بدءاً من تأميم شركات النفط الغربية في إيران (عام 1951) وتوجه ذلك البلد نحو الشعبوية بزعامة د. محمد مصدق (1880-1967) الذي أيده **حزب توده** (الشيوعي) القوي آنذاك. (لم يكن من المستغرب أن تحظى الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط ببعض النفوذ في أعقاب الانتصار السوفياتي الكبير). وقد أطيح بمصدق في انقلاب دبرته المخابرات الأنجلو-أميركية عام 1953. وجاءت بعد ذلك ثورة «**الضباط الأحرار**» في مصر (1952) بقيادة جمال عبد الناصر (1918 ـ 1970)، وتواصلت بعدها عمليات الإطاحة بأنظمة الحكم الموالية للغرب في العراق (1958)، وفي سورية، مع أن البريطانيين والفرنسيين، بالتحالف مع دولة إسرائيل الجديدة المعادية للعرب، بذلوا كل ما في وسعهم للإطاحة بعبد الناصر(*) في حرب السويس عام 1956 (انظر 356 ص من هذا الكتاب). غير أن الفرنسيين قاوموا بمرارة، الانتفاضة لنيل الاستقلال الوطني في الجزائر (1954-1962)، وهي واحدة من تلك المناطق، مثل جنوب أفريقيا و ـ بطريقة مختلفة ـ إسرائيل، حيث إن التعايش بين أهل البلاد الأصليين وكتلة كبيرة من المستوطنين الأوروبيين قد جعل التخلص من الاستعمار قضية مستعصية بصورة خاصة. ومن هنا، اتسمت حرب الجزائر بصراع وحشي فريد ساعد على مأسسة التعذيب في أوساط الجيوش والشرطة وقوات الأمن في

(*) يستخدم المؤلف هنا الرتبة العسكرية «الكولونيل/ البكباشي» لوصف جمال عبد الناصر الذي كان قد تخلى عن رتبته العسكرية بعد إلغاء مجلس قيادة الثورة ثم انتخابه رئيساً للجمهورية المصرية في (حزيران/ يونيو 1956)، أي قبل تأميم قناة السويس (26 تموز/ يوليو 1956) والعدوان الثلاثي (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956).

بلدان تدّعي، ظاهرياً لنفسها، التحضر. كما أنه أشاع التعذيب الشنيع الذي أصبح واسع الانتشار في ما بعد بالصدمات الكهربائية على اللسان والحلمات والأعضاء التناسلية، وأدى إلى الإطاحة بالجمهورية الرابعة (1958)، وكاد أن يطيح بالخامسة (1961)، قبل أن تحصل الجزائر على استقلالها الذي اعتبره الجنرال ديغول منذ أمد بعيد أمراً محتماً. وفي غضون ذلك، كانت الحكومة الفرنسية تفاوض بهدوء لإعطاء الحكم الذاتي (1956) والاستقلال للمحميتين الأخريين في شمال أفريقيا: تونس (التي أصبحت جمهورية) والمغرب (التي ظلت ملكية). وفي السنة نفسها، تخلت بريطانيا عن السودان، الذي أصبح من الصعب الاحتفاظ به بعد أن فقدت بريطانيا سيطرتها على مصر. وليس من الواضح متى أدركت الإمبراطوريات القديمة أن **عصر الإمبراطورية** قد ولّى إلى غير رجعة.

غير أن من المؤكد، عند استحضار الماضي، أن محاولة بريطانيا وفرنسا إعادة تأكيد موقعها السابق كقوتين إمبرياليتين عالميتين في مغامرة السويس عام 1956 كانت تبدو مقضياً عليها بالهلاك أكثر مما بدت لحكومتي لندن وباريس اللتين خططتا، بالتعاون مع إسرائيل، لعملية عسكرية تطيح بالحكومة المصرية الثورية بقيادة **عبد الناصر**.

لقد كان الحدث إخفاقاً كارثياً (إلا من وجهة نظر إسرائيل)، وزاد من سخرية الموقف أن صفات التلكؤ في اتخاذ القرار، والتردد، والخداع غير المقنع قد تضافرت وأوقعت رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن (Anthony Eden) في حيص بيص. وما إن بدأت العملية حتى أوقِفت بضغط من الولايات المتحدة، ودَفعت مصر باتجاه الاتحاد السوفياتي، وأنهت إلى الأبد ما كان يسمى بـ «لحظة بريطانيا في الشرق الأوسط»؛ وهي حقبة الهيمنة البريطانية من دون منازع على المنطقة منذ عام 1918.

وفي جميع الحالات، غدا واضحاً للإمبراطوريات القديمة الباقية

في نهاية الخمسينيات أنه ينبغي تصفية الاستعمار الكولونيالي الرسمي. ولم يستمر في مقاومة تصفيته إلا البرتغال، لأن اقتصادها الهامشي المتخلف المعزول سياسياً لم يكن بوسعه أن يواكب الاستعمار الجديد (النيو-كولونيالي)، فقد كانت تحتاج إلى استغلال مواردها الأفريقية، ولم تكن لتتمكن من ذلك إلا من خلال الهيمنة المباشرة، لأن اقتصادها لم يكن قادراً على المنافسة. كما إن جنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية، والدول الأفريقية ذات الأقليات البيضاء الأساسية (باستثناء كينيا) رفضت أن تتخذ سياسات من شأنها أن تؤدي حتماً إلى أنظمة يسيطر عليها الأفارقة، بل إن روديسيا الجنوبية أعلنت استقلال الأقلية البيضاء عن بريطانيا (1965) لتتجنب مثل هذا المصير. ولكن باريس ولندن وبروكسل (الكونغو البلجيكي) وجدت أن المنْح الطوعي للاستقلال الرسمي مع الإبقاء على تبعية اقتصادية وثقافية هو أفضل من الصراعات الطويلة التي يحتمل أن تنتهي إلى الاستقلال في ظل أنظمة يسارية. ولم تحدث إلا في كينيا وحدها انتفاضة شعبية مهمة وحرب عصابات، وإن كانت مقتصرة على فروع من شعب محلي واحد هو **الكيكويو** (Kikuyu) (أو الحركة التي عرفت باسم **الماو ماو** (Mau Mau) في الفترة بين عامي 1952 و1956). وفي أماكن أخرى، اتُّبِعت سياسة وقائية ناجحة للتخلص من الاستعمار، إلا في الكونغو البلجيكية التي سرعان ما سادتها الفوضى والحرب الأهلية وسياسات القوى العظمى. وفي أفريقيا البريطانية، مُنحت ساحل الذهب (غانا اليوم)، التي كانت تتمتع بحزب جماهيري بزعامة سياسي أفريقي موهوب ومثقف مؤمن بالوحدة الأفريقية، هو كوامي نكروما (Kwame Nkrumah)، الاستقلال عام 1957. وفي أفريقيا الفرنسية، أُرغِمت غينيا على القبول باستقلال فج يكتنفه الفقر عام 1958، عندما رفض زعيمها، سيكو توريه (Sekou Touré)، أن ينضم إلى «الرابطة الفرنسية» التي عرضها عليه ديغول وربطت الحكم الذاتي بتبعية شديدة للاقتصاد الفرنسي، فاختار، بالتالي، أن يكون

أول الزعماء الأفارقة السود الذين اضطروا إلى طلب العون من موسكو. كما أُخلي سبيل المستعمرات الأفريقية الباقية جميعها تقريباً من بريطانية وفرنسية وبلجيكية في الفترة بين عامي 1960 و1962، وتبعتها بقية المستعمرات بعد ذلك بقليل. ولم تقاوم هذا التيار إلا البرتغال ودول المستوطنين المستقلة.

أما المستعمرات البريطانية الأكبر مساحة في البحر الكاريبي، فقد حُررت بهدوء في الستينيات، وحُررت الجزر الأصغر على فترات بين ذلك التاريخ وعام 1981، وجزر المحيط الهندي والمحيط الهادئ في أواخر الستينيات والسبعينيات. وبحلول عام 1970، لم يعدْ هناك في الواقع مناطق ذات مساحة واسعة تحت الإدارة المباشرة من قِبل القوى الاستعمارية السابقة أو إدارة أنظمتها الاستيطانية إلا في وسط وجنوب أفريقيا، وبطبيعة الحال في فييتنام المنهمكة بالحرب. لقد وصل العصر الإمبريالي إلى نهايته. وقبل أقل من ثلاثة أرباع القرن، كان هذا العصر يبدو غير قابل للفناء. وقبل ثلاثين سنة فحسب، كان هذا العصر يكتنف معظم شعوب العالم. إنه جانب من الماضي الذي لا يعود. وقد أضحى جزءاً من الذكريات الأدبية والسينمائية العاطفية للدول الإمبريالية السابقة، فيما بدأ جيل جديد من الكتاب الأصيلين في البلدان المُستَعمرة سابقاً بإنتاج أدب بدأت بوادره بالظهور مع عصر الاستقلال.

القسم الثاني

العصر الذهبي

الفصل الثامن

الحرب الباردة

«مع أن روسيا السوفياتية تعتزم نشر نفوذها بجميع الوسائل الممكنة، فإن الثورة العالمية لم تعدْ جزءاً من برنامجها، وليس في الأوضاع الداخلية في «الاتحاد» ما يمكن أن يشجع على العودة إلى التقاليد الثورية القديمة. ينبغي لأي مقارنة بين التهديد الألماني قبل الحرب والتهديد السوفياتي اليوم... أن تراعي فروقاً أساسية... ولهذا، فإن خطر كارثة مفاجئة من جانب الروس أقل بما لا يقاس من كارثة تأتي من جانب الألمان».

فرانك روبرتس، السفارة البريطانية، موسكو، تقرير إلى وزارة الداخلية البريطانية. لندن، 1946 (Jensen, 1991, p. 56).

«يقدم اقتصاد الحرب فرصاً مربحة لعشرات الآلاف من البيروقراطيين ممن يرتدون أو لا يرتدون الزي العسكري ويذهبون إلى مكاتبهم كل يوم لبناء أسلحة نووية أو تخطيط حرب نووية، ولملايين العمال ممن تعتمد أعمالهم على نظام الإرهاب النووي، ولعلماء ومهندسين استُخدموا ليبحثوا عن «اختراق تقني» حاسم يمكن أن يوفّر الأمن الشامل، ومقاولين لا يرغبون في التخلي عن أرباح سهلة، ومفكرين محاربين يبيعون التهديدات ويباركون الحروب».

ريتشارد بارنيت (*Richard Barnet*) (1981، ص 97).

I

لا تشكل السنون الخمس والأربعون الممتدة بين إسقاط القنابل الذرية وحتى نهاية الاتحاد السوفياتي فترة متجانسة واحدة في تاريخ العالم، فهي تنقسم، كما سنرى في الفصول القادمة، إلى نصفين، تتوسطهما أوائل السبعينيات كحد فاصل (انظر الفصلين التاسع والرابع عشر). ومع ذلك فإن تاريخ الفترة بأكملها قد التحم في قالب واحد من طريق الوضع الدولي المتميز الذي غلب عليه حتى سقوط الاتحاد السوفياتي؛ أي المواجهة الدائمة بين القوتين العظميين التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية وأطلق عليها لقب «**الحرب الباردة**».

لم تكد الحرب العالمية الثانية تشرف على الانتهاء حتى انغمست البشرية في ما يمكن أن يعتبر، لأسباب معقولة «حرباً عالمية ثالثة»، وإن كانت حرباً فريدة من نوعها. ذلك أن الحرب، كما لاحظ الفيلسوف الكبير توماس هوبز (Thomas Hobbes) «لا تتألف من خوض المعارك فحسب، أو من ممارسة القتال، بل من الفترة الزمنية التي تكون فيها إرادة التخاصم من طريق العراك معروفة بصورة كافية» (Hobbes, Chapter 13). ومن المؤكد أن «الحرب الباردة»، بين معسكري الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، التي هيمنت تماماً على المسرح الدولي في النصف الثاني من «القرن العشرين الوجيز» كانت هي الفترة الزمنية المشار إليها. لقد شبّت أجيال كاملة وكبرت في ظل المعارك النووية التي كان يُعتقد على نطاق واسع أنها قد تنشب في أي لحظة وتدمر البشرية، بل إن أولئك الذين لم يعتقدوا بأن أياً من الطرفين يعتزم مهاجمة الآخر كان يغلب عليهم التشاؤم، حيث يشكل «قانون ميرفي» (Murphy's Law) أقوى التعميمات حول مصائر البشر: (إذا كان من الممكن أن يحدث خطأ فإنه سيقع عاجلاً أو آجلاً). ومع مرور الوقت، حدثت أشياء كثيرة كان من شأنها أن تدفع الأمور في الاتجاه الخاطئ، سياسياً أو

تقنياً، أي نحو مجابهة نووية دائمة قائمة على الافتراض أن الخوف وحده من «الدمار المتبادل المؤكد» (mutually assured destruction) (الذي تلخصه الأحرف الأولى MAD) سيمنع هذا الطرف أو ذاك من إعطاء الإشارة الجاهزة للانتحار المخطط للمدنية. ولم يحدث ذلك، ولكنه بدا طوال أربعين عاماً احتمالاً قائماً كل يوم.

إن وجه الغرابة في الحرب الباردة أنها، موضوعياً، لم تكن خطراً وشيكاً بقيام حرب عالمية. والأكثر من هذا، أنه على الرغم من التصريحات الطنانة التي تؤذن بقيام الساعة لدى كل الطرفين، وبخاصة لدى الجانب الأميركي، فقد ارتضت حكومتا القوتين العظميين كلتاهما التوزيع العالمي للقوة في نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي انتهى إلى توازن غير متعادل للقوى ولكنه، في جوهره، غير قابل للتحدي، فقد سيطر الاتحاد السوفياتي، أو مارس نفوذاً مُهيمناً في جزء من العالم؛ وهو المنطقة التي احتلها الجيش الأحمر و/أو القوات الشيوعية المسلحة الأخرى في نهاية الحرب، ولم يحاول أن يوسع مدى نفوذه أبعد من ذلك بواسطة القوة العسكرية. ومارست الولايات المتحدة سيطرتها وهيمنتها على بقية العالم الرأسمالي وعلى نصف الكرة الغربي والمحيطات، وورثت ما تبقى من الإمبريالية القديمة للقوى الاستعمارية السابقة. ومقابل ذلك، لم تتدخل في منطقة الهيمنة السوفياتية المتفق عليها.

وفي أوروبا، رسمت الخطوط الفاصلة في الفترة بين عامي 1943 و1945، وذلك بالاتفاق في عدة اجتماعات قمة جمعت بين روزفلت وتشرشل وستالين، وبالإقرار بأن الجيش الأحمر فقط هو الذي كان بوسعه أن يهزم ألمانيا بالفعل. وكان هناك التباسات قليلة، ولاسيّما حول ألمانيا والنمسا، ولكنها حُلَّت باقتسام ألمانيا وفقاً للخطوط التي رابطت فيها قوات الاحتلال الشرقية والغربية، وبانسحاب الأطراف المتقاتلة السابقة جميعها من النمسا. وأصبحت الأخيرة أشبه بسويسرا ثانية، أي دولة صغيرة ملتزمة بالحياد،

محسودة على ازدهارها المستمر، مما جعلها توصف (بحق) بالدولة «المثيرة للضجر». ووافق الاتحاد السوفياتي، على مضض، أن تكون برلين الغربية محمية غربية داخل الأراضي الألمانية، لأنه لم يكن مستعداً أن يقاتل من أجل هذه القضية.

لم يكن الوضع بمثل هذا الوضوح خارج أوروبا، باستثناء اليابان، حيث فرضت الولايات المتحدة منذ البداية احتلالاً أحادياً تماماً لم يستبعد الاتحاد السوفياتي فحسب، بل استبعد كذلك جميع المحاربين الآخرين. والمشكلة أن نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة كانت متوقعة، بل وشيكة في عام 1945 في القارة الآسيوية، ولكن التوجه المستقبلي للدول الجديدة لمرحلة بعد الاستعمار لم يكن واضحاً بأي شكل من الأشكال. وكما سنرى (في الجزء الثالث) كانت تلك هي المنطقة التي استمرت فيها القوتان العظميان، من خلال الحرب الباردة، في المنافسة من أجل الاستئثار بالدعم والنفوذ، وكانت بالتالي هي النقطة الأساسية للتماس والاحتكاك بينهما، حيث كان نشوب النزاع المسلح هو الأرجح، بل لقد نشب بالفعل. وخلافاً لأوروبا، لم يكن من الممكن التنبؤ بحدود المنطقة التي ستصبح في المستقبل تحت السيطرة الشيوعية، أو حتى الاتفاق عليها من طريق المفاوضات، مهما كان ذلك الاتفاق مؤقتاً أو غامضاً. وهكذا، فإن الاتحاد السوفياتي لم يكن راغباً كثيراً في أن يتولى الشيوعيون السلطة في الصين[1]، ولكن ذلك هو ما تم على كل حال.

---

(1) هناك إغفال مذهل في الإشارة - في أي سياق - إلى الصين في تقرير جدانوف (Zhdanov) حول الوضع الدولي الذي افتتح به مؤتمر مكتب الإعلام الشيوعي، **الكومنفورم** (Cominform) في أيلول/ سبتمبر من عام 1947، مع أن إندونيسيا وفييتنام صُنِّفتا كدول «منضمّة إلى المعسكر المعادي للإمبريالية». كما صُنِّفت الهند ومصر وسورية كدول «متعاطفة مع هذا المعسكر» (Spriano, 1983, p. 286). وفي نهاية نيسان/ أبريل 1949، عندما تخلى شيان كاي تشيك عن عاصمته نانكين، كان السفير السوفياتي وحده من بين أعضاء الهيئة الدبلوماسية الذين انضموا إليه في تراجعه إلى كانتون. وبعد ستة أشهر أعلن ماو وحده عن قيام الجمهورية الشعبية (Walker, 1993, p. 63).

ولكن ظروف الاستقرار الدولي بدأت بالظهور في غضون سنوات قليلة، حتى في العالم الذي سرعان ما أصبح يسمى «العالم الثالث»، بعد أن بات من الواضح أن معظم الدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستعمار، على الرغم من عدم تعاطفها مع الولايات المتحدة ومعسكرها، كانت غير شيوعية، بل إن معظمها كانت تكافح الشيوعية في سياستها الداخلية، و«غير منحازة» (أي خارج الكتلة العسكرية السوفياتية) في الشؤون الدولية. وباختصار، فإن «المعسكر الشيوعي» لم يُظهر أي علامة من علامات التوسع في الفترة الممتدة بين الثورة الصينية والسبعينيات، وهي فترة خرجت خلالها الصين الشيوعية من هذا المعسكر (انظر الفصل السادس عشر).

لقد أضحى الوضع الدولي مستقراً بالفعل إلى درجة معقولة بعد الحرب مباشرة، وبقي كذلك حتى أواسط السبعينيات عندما دخل النظام العالمي، بالعناصر المكونة له، في حقبة أخرى من الأزمات الاقتصادية والسياسية الطويلة. وحتى ذلك الوقت، كانت كل من القوتين العظميين قد تقبلت الاقتسام غير المتوازن للعالم، وبذلت كل جهد ممكن لتسوية النزاعات المتعلقة برسم الحدود من دون صِدام مكشوف بين قواتها المسلحة وقوات القوة الأخرى، مما كان سيفضي إلى اندلاع الحرب بينهما. كما عملت كل منهما، خلافاً لبلاغيات الأيديولوجيات والحرب الباردة، وفقاً للفرضية القائلة بأن التعايش السلمي طويل الأمد بينهما أمر ممكن. والواقع أنه عندما كانت الأمور تصل إلى نقطة الحسم، فإن كلاً منهما كان يثق باعتدال الآخر حتى عندما يكونان رسمياً على شفا الحرب أو حتى متورطين فيها. ومن هنا، فخلال الحرب الكورية في الفترة بين عامي 1950 و1953، التي كان الأميركيون، خلافاً للروس، متورطين فيها رسمياً، فإن واشنطن كانت تعلم على اليقين أن هناك نحو 150 طائرة صينية هي في الواقع طائرات سوفياتية يقودها طيارون سوفيات (Walker, 1993, pp. 75-77). وجرى التعتيم على هذه المعلومة، لأن الافتراض

ـ الصحيح ـ القائم آنذاك هو أن الحرب هي آخر ما يمكن أن يفكر به الاتحاد السوفياتي. وخلال أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962، كان الاهتمام الرئيس لكلا الجانبين، كما أصبح معلوماً لنا اليوم، هو كيفية الحيلولة دون إساءة تفسير التلميحات شبه الحربية على أنها تحركات فعلية نحو الحرب (Ball, 1992; 1993).

ظلت هذه الاتفاقية الضمنية في التعامل مع الحرب الباردة على أنها «**سلام بارد**» سارية المفعول حتى السبعينيات. وقد أدرك الاتحاد السوفياتي (أو، بالأحرى، تعلم) في وقت مبكر يعود إلى عام 1953 أن الدعوات الأميركية إلى «دحر» الشيوعية كانت مجرد تمثيليات مسرحية إذاعية، وذلك عندما سمح للدبابات السوفياتية أن تقوم بهدوء بإعادة إحكام السيطرة الشيوعية ضد انتفاضة عمالية خطيرة في ألمانيا الشرقية. ومنذ ذلك الحين، وكما أكدت الثورة في هنغاريا عام 1956، حافظ الغرب على بقائه خارج منطقة السيطرة السوفياتية. ولم تكن الحرب الباردة التي حاولت بالفعل إحياء البلاغيات الخاصة بالصراع من أجل التفوق أو الإبادة هي التي كانت تتخذ في سياقها قرارات أساسية من جانب الحكومات، بل كانت تتمثل في المنافسة الخفية بين أجهزة مخابراتها السرية المعروفة وغير المعروفة التي أفرزت في الغرب أكثر نتاجات التوتر الدولي تميزاً، وهي قصص الجاسوسية والاغتيال السري. وفي هذا النوع من الأدب أظهر البريطانيون تفوقاً مستمراً من خلال أبطال إيان فليمينغ (Ian Fleming) جيمس بوند (James Bond)، وجون لوكاريه (John LeCarré) وشخصياته الروائية المتقلبة المزاج، وكلاهما خدم في المخابرات البريطانية ـ معوّضين بذلك عن تخلف بلادهم في عالم القوة الدولية الفعلية. غير أن عمليات المخابرات السوفياتية KGB والأميركية CIA وما شابها لم يكن لها قيمة تذكر بمقاييس سياسة القوة الحقيقية، إذا استثنينا بعض العمليات في أضعف بلدان العالم الثالث، على الرغم من طابعها الدرامي.

ترى، هل كان ثمة خطر حقيقي في ظل هذه الظروف من نشوب

حرب عالمية في أي وقت خلال تلك الحقبة الطويلة من التوتر - إلا بطبيعة الحال، من طريق الصدفة التي ستؤدي لا محالة إلى تهديد مَن يتزلجون على الجليد الناعم. من الصعب أن نقطع بذلك. ولعل الفترة الأكثر انفجاراً هي تلك الفترة الواقعة بين الإعلان الرسمي عن «مبدأ ترومان» (Truman Doctrine) في آذار/ مارس عام 1947 («أعتقد أنه ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة تأييد الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الإخضاع من جانب الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية»)، وبين نيسان/ أبريل 1951 عندما طرد هذا الرئيس الأميركي نفسه الجنرال دوغلاس ماك آرثر (Douglas Mac Arthur)، قائد القوات الأميركية في الحرب الكورية (1950-1953) الذي دفع بالطموح العسكري إلى حدوده القصوى. في تلك الفترة، لم تكن المخاوف الأميركية من حدوث تفكك اجتماعي أو ثورة داخل الأجزاء غير السوفياتية من أوراسيا مخاوف وهمية؛ ذلك أن الشيوعيين استطاعوا في النهاية أن يهيمنوا على الصين. وفي الاتجاه المعاكس، وجد الاتحاد السوفياتي نفسه في مواجهة مع الولايات المتحدة التي كانت تنعم باحتكار الأسلحة النووية وضاعفت من إطلاق التهديدات المعادية للشيوعية، في الوقت الذي ظهر فيه أول صدع في تضامن المعسكر السوفياتي عندما أعلن تيتو الانفصال عنه (عام 1948). يضاف إلى ذلك أن الصين كانت منذ عام 1949 تحت سيطرة حكومة لم تقتصر على الانخراط في حرب رئيسة في كوريا، بل كانت، خلافاً لأي حكومة أخرى، راغبة في مواجهة قتال حقيقي، مع النجاة من محرقة نووية[2]. لقد كان من الممكن أن يحدث أي شيء.

عندما حصل الاتحاد السوفياتي على الأسلحة النووية - بعد أربع سنوات على قصف هيروشيما بالنسبة إلى القنبلة الذرية (أي في عام

(2) يقال إن ماو قال للزعيم الإيطالي توغلياتي: «من قال لك إن إيطاليا ينبغي أن تنجو؟ سيبقى ثلاثمئة مليون صيني على قيد الحياة، وهذا كافٍ لكي يستمر الجنس البشري». إن إعلان ماو عن استعداده للقبول بحتمية حرب نووية وإمكان استخدامها كوسيلة لدحر الرأسمالية بصورة نهائية قد أذهل رفاقه في البلدان الأخرى في عام 1957 (Walker, 1993, p. 126).

1949)، وبعد تسعة أشهر من حيازة الولايات المتحدة للقنبلة الهيدروجينية (أي عام 1953) ـ تخلت القوتان العظميان عن الحرب كأداة من أدوات السياسة يستخدمها أحد الطرفين ضد الآخر، لأنها كانت تعني الانتحار. ولايزال من غير الواضح تماماً ما إذا كان أي منهما قد فكر بعمل نووي ضد أطراف ثالثة ـ الولايات المتحدة ضد كوريا في عام 1951، ولإنقاذ فرنسا في فييتنام عام 1954، أو الاتحاد السوفياتي ضد الصين عام 1969 ـ ولكن هذه الأسلحة لم تُستخدم على أي حال. وإذا كانت كلتا الدولتين العظميين قد مارست التهديد النووي، فمن المؤكد أنها فعلت ذلك دون النية في تنفيذه؛ فقد لجأت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، إلى التهديد النووي للتعجيل في عملية المفاوضات في كوريا وفييتنام (في عامي 1953 و1954)، ولجأ إليه الاتحاد السوفياتي لإرغام بريطانيا وفرنسا على الانسحاب من السويس عام 1956. ولسوء الحظ، فإن الاستحالة الأكيدة لنية إحدى القوتين العظميين في الضغط فعلاً على الزر النووي قد أغرت كلتيهما على استخدام التلميحات النووية لأغراض المفاوضات أو لأغراض السياسة الداخلية (كما في الولايات المتحدة)، مع ثقة كل منهما بأن الطرف الآخر لا يريد الحرب أيضاً. وكان لهذه الثقة ما يبررها، ولكن على حساب إرهاق أعصاب أجيال من البشر، فأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، وهي تجربة لا ضرورة لها من هذا النوع، كادت، على مدى بضعة أيام، أن تُغرق العالم في حرب لا ضرورة لها كذلك، وقد أفزعت بالفعل حتى كبار صناع القرار لفترة من الوقت[3] إلى أن عادوا إلى رشدهم.

---

(3) قرر الزعيم السوفياتي ن. س. خروتشوف أن ينصب الصواريخ السوفياتية في كوبا لمواجهة الصواريخ الأميركية التي كانت قد نصبت على الحدود السوفياتية مع تركيا (Burlatsky, 1992). وقد أرغمته الولايات المتحدة على سحب صواريخه من طريق التهديد بالحرب، ولكنها سحبت بالمقابل صواريخها من تركيا. ومثلما أُبلغ آنذاك، فإن الصواريخ =

II

أنّى لنا، إذاً، أن نفسر فترة الأربعين عاماً من مجابهة مسلحة ومحتشدة تنطلق دائماً من الافتراض غير المحتمل، الذي لا أساس له، بأن العالم كان على درجة من عدم الاستقرار بحيث يمكن أن تنشب حرب عالمية في أي لحظة، وأن هذا العالم لا يمكن درء المخاطر عنه إلا من طريق الردع المتبادل المستمر؟ للوهلة الأولى، كانت «الحرب الباردة» تقوم على قناعة غربية، تبدو عبثية الآن إذا ما استحضرنا أحداث الماضي، ولكنها كانت قناعة طبيعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بأن «عصر الكارثة» لم يشارف مطلقاً على نهايته؛ وبأن مستقبل العالم الرأسمالي والمجتمع الحر كان أبعد ما يكون عن الأمان. وتوقع معظم المراقبين أزمة اقتصادية خطيرة بعد الحرب، حتى في الولايات المتحدة، على نحو مشابه لما حدث بعد الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1943، تحدَّث اقتصادي حاز على جائزة نوبل في ما بعد عن احتمال ظهور «فترة من البطالة والاضطراب الصناعي هي الأضخم في الولايات المتحدة والأشد مما واجهه أي اقتصاد من قبل» (Samuelson, 1943, p. 51). والواقع أن خطط الحكومات الأميركية لفترة ما بعد الحرب كانت مهتمة إلى حد بعيد بالحيلولة دون وقوع «انهيار كبير» آخر أكثر من اهتمامها بالحيلولة دون حرب أخرى، وهي مسألة لم تُعرها واشنطن إلا اهتماماً مؤقتاً ومتقطعاً قبل انتصارها (Kolko, 1969, pp. 244-246).

وإذا كانت واشنطن قد توقعت «متاعب كبرى بعد الحرب» من شأنها أن تنسف «الاستقرار - الاجتماعي والسياسي والاقتصادي - في

= السوفياتية لم تكن تخل بالتوازن الاستراتيجي، وإن كانت مهمة بالنسبة إلى الرئيس على صعيد العلاقات .(Ball, 1992, p. 18; Walker, 1988) وقد وصفت الصواريخ الأميركية المسحوبة بأنها «عتيقة بالية».

العالم» (Dean Acheson, cited in Kolko, 1969, p. 485)، فما ذلك إلا لأن البلدان المتحاربة، باستثناء الولايات المتحدة، قد أضحت في نهاية الحرب أطلالاً تسكنها، كما بدا للأميركيين، شعوب جائعة، ويائسة وربما متطرفة، مستعدة كل الاستعداد للإصغاء إلى دعوة الثورة الاجتماعية والسياسات الاقتصادية التي لا تتفق مع النظام الدولي للمشروعات الحرة والتجارة الحرة والاستثمار الذي يمكن به إنقاذ الولايات المتحدة والعالم. يضاف إلى ذلك أن النظام الدولي لما قبل الحرب قد تهاوى، وترك الولايات المتحدة تواجه الاتحاد السوفياتي الشيوعي الذي يزداد قوة بشكل هائل عبر امتدادات شاسعة من أوروبا وامتدادات أوسع في العالم غير الأوروبي الذي بدا مستقبله السياسي غير مؤكد تماماً، فضلاً عن أنه في هذا العالم المتفجر وغير المستقر يمكن لأي شيء أن يضعف كلاً من الرأسمالية والولايات المتحدة، ويعزز الزخم الذي دخل المسرح العالمي جراء الثورة ولصالحها.

أخذت الأوضاع التي تلت الحرب مباشرة في كثير من البلدان المحررة والمحتلة تهدد بنسف مواقع السياسيين المعتدلين الذين كانوا يفتقرون إلى الدعم إلا من جانب الحلفاء الغربيين، ويحاصرهم، داخل حكوماتهم وخارجها، الشيوعيون الذين برزوا من الحرب في كل مكان أقوى بكثير مما كانوا عليه في أي وقت مضى، وكانوا أحياناً أقوى الأحزاب والقوى الانتخابية في بلدانهم. وقد هرع رئيس وزراء فرنسا (الاشتراكي) إلى واشنطن ليُحذر من أنه إذا لم يتلقَّ دعماً اقتصادياً، فإنه قد يستسلم للشيوعيين. وكان الموسم الزراعي المفزع عام 1946، الذي تلا الشتاء الرهيب، لعام 1947/1946، قد فاقم من هواجس السياسيين الأوروبيين والمستشارين الرئاسيين الأميركيين على السواء.

في ظل هذه الظروف، لم يكن من المفاجئ أن يتداعى

التحالف الذي كان قائماً في زمن الحرب بين القوتين العظميين ـ الرأسمالية والاشتراكية ـ اللتين بلغتا أوج النفوذ الآن. وذلك هو الحال في التحالفات المتغايرة الأهداف الأقل شأناً والتي غالباً ما تنتهي عند نهاية الحروب. على أن ذلك لا يكفي لتفسير الأسباب التي دعت الولايات المتحدة ـ وكان حلفاء واشنطن وأعوانها، ربما باستثناء بريطانيا، أقل حماساً لذلك ـ إلى الانطلاق، في التصريحات العلنية على الأقل، من سيناريو كابوسيّ عن دولة موسكوفية عظمى تتهيأ للغزو الفوري للعالم، وتعدّ «مؤامرة شيوعية عالمية» ملحدة للإطاحة بصروح الحرية. كما إن ذلك لا يفسر حملة البلاغيات الطنانة التي قام بها ج. ف. كنيدي (J. F. Kennedy) عام 1960 في وقت كان رئيس وزراء بريطانيا **هارولد ماكميلان** (Harold Macmillan) يقول فيه: «لا يعقل أن يقال إن مجتمعنا الحر الحديث؛ وهو الشكل الجديد للرأسمالية» (Horne, 1989, vol. II, p. 283)، لا يواجه أي متاعب فورية[4].

لماذا يمكن أن توصف النظرة الاستشرافية «التي يعرضها خبراء وزارة الخارجية الأميركية المحترفون بأنها «موقف ينذر بيوم الحساب والخراب»؟ (Hughes, 1969, p. 28). لماذا بعث الدبلوماسي البريطاني الوقور، الذي كان يرفض أي مقارنة بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية، بتقرير من موسكو يقول فيه إن العالم «بات يواجه الآن ما يماثل خطر حروب دينية حديثة مشابهة لحروب القرن السادس عشر، تكافح فيها الشيوعية السوفياتية ضد الديمقراطية الاجتماعية الغربية والشكل الأميركي من الرأسمالية من أجل السيطرة

(4) «العدو هو النظام الشيوعي نفسه. الحقود، الجشع الذي لا يوقفه شيء عن مسعاه للسيطرة على العالم... إنه ليس صراعاً من أجل تفوق الأسلحة وحده، بل هو كذلك صراع من أجل التفوق بين أيديولوجيتين متنازعتين: حرية يرعاها الله ضد طغيان كافر شرس» (Walker, 1993, p. 132).

على العالم»؟ (Jensen, 1991, pp. 41, 53-54; Roberts, 1991). وقد أصبح واضحاً الآن، وكان أمراً محتملاً إلى حد كبير حتى في الفترة الممتدة بين عامي 1945 و1947، بأن الاتحاد السوفياتي لم يكن توسيعاً ـ وأقل عدوانية ـ ولا يطمح إلى أي توسيع للتقدم الشيوعي خارج ما يفترض أنه تم الاتفاق عليه في مؤتمرات القمة بين عامي 1943 و1945. والواقع أنه حيثما كانت موسكو تسيطر على الأنظمة والحركات الشيوعية الموالية لها، فإن هذه كانت ملتزمة على نحو ما بأن **لا تعمل على بناء دول على النمط السوفياتي**، بل دول ذات اقتصادات مختلطة في ظل ديمقراطيات برلمانية متعددة الأحزاب، ومتميزة نوعياً عن «**دكتاتورية البروليتاريا**» ومغايرة ـ أكثر من ذلك ـ لنظام الحزب الأوحد. وقد وصفت هذه في وثائق الحزب الداخلية بأنها «غير مفيدة ولا ضرورية» (Spriano, 1983, p. 256). (والأنظمة الشيوعية الوحيدة التي رفضت سلوك هذا السبيل هي التي أفلتت ثوراتها، بسبب تثبيط ستالين، من قبضة موسكو، مثل يوغوسلافيا). يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفياتي قلص من حجم قواته ـ وهي رصيده العسكري الأكبر ـ بالوتيرة ذاتها التي اتبعتها الولايات المتحدة، وهو ما لم يتنبهْ إليه كثيرون، حيث انخفض تعداد الجيش الأحمر من ذروة قوته عندما كان يضم نحو 12 مليون جندي عام 1945، ، إلى ثلاثة ملايين في نهاية عام 1948 (**نيويورك تايمز** *New York Times*، 24/10/1946 ـ 24/10/1948).

لم يكن الاتحاد السوفياتي، وفق أي تقييم عقلاني، يمثل خطراً مباشراً على أي طرف خارج متناول قوات الجيش الأحمر المحتلة. لقد خرج من دمار الحرب منهكاً مستنزفاً، وتمزق اقتصاده في زمن السلم إرباً، وحكومته تشك بثقة شعب لا يميل معظمه، خارج نطاق روسيا الكبرى، وبصورة واضحة ومفهومة، إلى موالاة النظام. وكان لايزال يقاسي من المتاعب عند أطرافه الغربية مع الأوكرانيين ورجال حرب العصابات القوميين الآخرين، وهو ما استمر لبضع سنين. وكان

يحكمه دكتاتور هو ج. ف. ستالين (انظر الفصل الثالث عشر)، يبدي كراهية للمخاطرة خارج نطاق الأراضي التي يحكمها مباشرة، بقدر ما يبدي القسوة داخلها؛ لقد كان الاتحاد السوفياتي بحاجة إلى جميع المساعدات الاقتصادية التي يمكنه الحصول عليها، ومن هنا، لم يكن له مصلحة على المدى القصير في استعداء القوة الوحيدة التي يمكن أن تمنحه إياها، وهي الولايات المتحدة. ولا شك أن ستالين، الشيوعي، كان يعتقد بأن الشيوعية كانت ستحل محل الرأسمالية بصورة حتمية، وإلى أن يحين ذلك، فإن أي تعايش بين النظامين لن يكون دائماً. ويبدو أن المخططين السوفيات لم يروا أن الرأسمالية كانت في وضع متأزم في نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم يخامرهم أدنى شك في أنها ستستمر طويلاً تحت هيمنة الولايات المتحدة التي كانت قوتها وثروتها المتزايدتان على نحو هائل، أمراً واضحاً كل الوضوح (Loth, 1988, pp. 36-37). وكان ذلك، في واقع الأمر، هو ما كان يتوجس منه الاتحاد السوفياتي ويخشاه[5]. ومن هنا، كان موقفه الأساسي بعد الحرب موقفاً دفاعياً لا عدوانياً.

غير أن سياسة المجابهة لدى كِلا الجانبين إنما كانت تنطلق من الوضع الخاص لكل منهما، فالاتحاد السوفياتي، الذي كان يعي الخطورة وانعدام الأمن في وضعه، كان يواجه قوة الولايات المتحدة العالمية الواعية لخطورة الوضع وانعدام الأمن في وسط أوروبا وغربها، والمستقبل المتأرجح لمعظم آسيا. وربما كانت المواجهة ستتطور حتى من دون بعدها الأيديولوجي. إن جورج كينان (George Kennan)، الدبلوماسي الأميركي الذي صاغ في أوائل عام 1946 سياسة «الاحتواء» التي تبنتها واشنطن بحرارة، لم يكن يؤمن أن

---

(5) وربما كانوا سيكونون أكثر توجساً لو علموا أن هيئة الأركان الأميركية المشتركة قد وضعت خطة لقصف 20 مدينة رئيسة في الاتحاد السوفياتي بالقنابل الذرية في غضون عشرة أسابيع من نهاية الحرب (Walker, 1993, pp. 26-27).

روسيا تخوض حملة صليبية عنيفة من أجل الشيوعية. وقد أظهرت سيرته في ما بعد أنه كان بعيداً كل البعد عن أن يكون الصليبي الأيديولوجي (إذا استثنينا موقفه من السياسات الديمقراطية، التي كان ينظر إليها باستخفاف). لقد كان مجرد خبير متمرس بالشؤون الروسية من المدرسة العتيقة لسياسة القوة الدبلوماسية ـ وكان هناك الكثيرون من أمثاله في وزارات الخارجية الأوروبية ـ ممن رأوا في روسيا، القيصرية أو البلشفية، مجتمعاً متخلفاً وبربرياً يحكمه زعماء يحركهم «شعور روسيا الغريزي والتقليدي بالافتقار إلى الأمن»، روسيا التي تعزل نفسها دوماً عن العالم الخارجي، الواقعة دوماً تحت حكم حكام مستبدين، والساعية أبداً إلى «الأمن» عبر صراع صبور ومميت من أجل التدمير الشامل للدولة المعادية، وليس مُطلقاً عبر اتفاقات أو تسويات، وبالتالي فإنها كانت، على الدوام، لا تستجب إلا لِـ «منطق القوة»، لا لمنطق العقل على الإطلاق. وبطبيعة الحال، فإن الشيوعية، بحسب رأيه، قد جعلت روسيا القديمة أعظم خطراً من خلال تعزيز أكثر القوى العظمى وحشية بأشد النزعات اليوتوبية شراسة، أي بالأيديولوجيات العازمة على غزو العالم. وكان فحوى هذا الطرح أن على «الدولة الخصم» الوحيدة لروسيا، وهي أميركا، أن «تحتوي» ضغوطها عبر مقاومة لا هوادة فيها، حتى ولو لم تكن شيوعية.

وفي الاتجاه المعاكس، فإن الاستراتيجية المعقولة الوحيدة، من وجهة نظر موسكو، للدفاع عن الوضع الجديد الهش والمتسع للقوة الدولية واستغلال إمكاناته هي الاستراتيجية ذاتها: اللامساومة. وكان ستالين يعرف حق المعرفة أن يده كانت مغلولة في مجال المناورة. ولم تكن ثمة مفاوضات محتملة حول المواقف من جانب روزفلت وتشرشل عندما كان الجهد السوفياتي جوهرياً لإلحاق الهزيمة بهتلر، وكان من المعتقد أيضاً أنه ضروري لدحر اليابان. وربما كان الاتحاد السوفياتي مستعداً للتراجع عن أي موقع مكشوف وراء حدود ما تم

تثبيته في ما اعتُقد أنه تم الاتفاق عليه في اجتماعات القمة بين عامي 1943 و1945، وبشكل خاص في يالطا ـ مثل ما يتعلق بالحدود مع إيران أو تركيا مثلاً في عامي 1945 و1946 ـ ولكن أي محاولة لإعادة فتح ملف يالطا كانت ستواجه بالرفض. والواقع أن كلمة «**كلاّ**» التي كان يرددها مولوتوف (Molotov)، وزير خارجية ستالين، في جميع اللقاءات الدولية بعد يالطا قد أضحت ذائعة الصيت. لقد كان لدى الأميركيين القوة ولكنها كانت محدودة ومشروطة. وحتى شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 1947 لم تكن ثمة طائرات لنقل القنابل الذرية الاثنتي عشرة المتوافرة أو الخبراء العسكريين القادرين على تجميعها (Moisi, 1981, pp. 78-79). ولم يكن لدى الاتحاد السوفياتي مثلها. ولم تكن واشنطن لتمنح شيئاً إلا مقابل تنازلات. كما لم يكن بوسع موسكو تحديداً أن تقدم مثل هذه التنازلات، حتى مقابل المساعدة الاقتصادية التي كانت في أمس الحاجة إليها، والتي لم يكن الأميركيون راغبين على أي حال في تقديمها، زاعمين أنهم «أضاعوا» طلباً سوفياتياً قُدّم قبل مؤتمر يالطا للحصول على قرض بعد الحرب.

وباختصار، كانت الولايات المتحدة قلقة من خطر تفوق سوفياتي عالمي محتمل في وقت ما في المستقبل، فيما كانت موسكو قلقة من الهيمنة الأميركية الفعلية الراهنة على جميع أجزاء الكرة الأرضية غير الخاضعة لاحتلال الجيش الأحمر. وقد لا يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لإعادة الاتحاد السوفياتي المنهك والمعدم إلى منطقة تابعة أخرى للاقتصاد الأميركي الذي أصبح الآن أقوى من اقتصاد باقي العالم برمته. وكان العناد هو التكتيك الطبيعي. وسيواجه الأميركيون خديعة موسكو بمثلها.

ومع ذلك، فإن سياسة العناد المتبادل، حتى بالنسبة إلى الصراع الدائم على السلطة، لم تكن تتضمن التلويح يومياً بمخاطر الحرب.

لقد كان موظفو بريطانيا الدبلوماسيون في القرن التاسع عشر، الذين اعتبروا أنه ينبغي احتواء الحوافز التوسعية لروسيا القيصرية باستمرار على طريقة كينان، يعرفون حق المعرفة أن لحظات المجابهة المكشوفة كانت نادرة، وأن أزمات الحرب كانت أكثر ندرة. وظل العناد المتبادل ينطوي على شيء من سياسة صراع الموت أو الحياة، أو الحرب المقدسة. غير أن عاملَين في هذا الموقف ساعدا على نقل المواجهة من عالم العقل إلى عالم العاطفة. إن الولايات المتحدة، شأنها شأن الاتحاد السوفياتي، كانت دولة تمثل أيديولوجيا آمن بها معظم الأميركيين بوصفها نموذجاً يحتذي به العالم. ولكنها، خلافاً للاتحاد السوفياتي، كانت ديمقراطية. وينبغي أن يقال إن المقولة الثانية ربما كانت، لسوء الحظ، هي المقولة الأخطر.

إن الحكومة السوفياتية، التي أسبغت صفة شيطانية على خصمها العالمي، لم يكن يساورها القلق من كسب أصوات الكونغرس، أو الفوز في انتخاب الرئاسة أو الكونغرس، في حين كانت الولايات المتحدة تواجه مثل ذلك القلق. وبالنسبة إلى هذين الغرضين، كان الموقف الاستهوالي إزاء الشيوعية مفيداً وبالتالي، مغرياً لها، بل إن رجلاً مثل جيمس فورستال (James Forrestal) (1882-1949)، وزير البحرية في عهد إدارة ترومان، وصل إلى درجة من الجنون، سريرياً، إلى حد أنه أقدم على الانتحار لأنه توهم أن الروس قد بدأوا بمداهمته من نافذته في المستشفى. لقد كان وجود عدو خارجي يهدد الولايات المتحدة أمراً مريحاً للحكومات الأميركية التي لم تجانب الصواب عندما خلصت إلى أن الولايات المتحدة، التي أضحت الآن قوة عالمية، بل أكبر قوة عالمية آنذاك، كانت لاتزال ترى في «الانعزالية» أو الحمائية الدفاعية العقبة الداخلية الكبرى. وإذا لم تكن أميركا نفسها آمنة، فلا يمكنها عندئذٍ التخلي عن المسؤوليات ـ والمغانم ـ التي تنطوي عليها زعامة العالم، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى. وبصورة أكثر عيانية، سهلت الهيستيريا الجماهيرية

على الرؤساء الأميركيين أن يرفعوا المبالغ الضخمة المطلوبة للسياسة الأميركية من المواطنين المعروفين بكراهيتهم لدفع الضرائب. وكانت مناهضة الشيوعية تحظى بشعبية حقيقية عميقة الجذور في بلد بنيَ على النزعة الفردانية والمبادرة الخاصة، حيث عُرِّفت الأمة نفسها حصراً بمصطلح أيديولوجي هو «**الأَمْرَكَة**»، التي يمكن أن تُحدَّد بالفعل بوصفها القطب الآخر على الطيف الأيديولوجي. (وعلينا ألا ننسى أصوات المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية ذات الطابع السوفياتي). ولم تكن الحكومة الأميركية هي التي أطلقت تلك الموجة المجنونة الشنيعة ضد الحمر في ما يشبه مطاردة الساحرات، بل بعض الغوغائيين التافهين ـ من أمثال سيء الذكر السناتور **جوزيف ماكارثي** (Joseph McCarthy)، الذي لم يكن مناهضاً للشيوعية بشكل خاص ـ ولكنه كان ممن اكتشفوا الطاقة السياسية للشجب الشامل للعدو على الصعيد الداخلي[6].

كان ج. إدغار هوفر (J. Edgar Hoover) (1895 ـ 1972)، رئيس مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) الذي لم يكن من الممكن فعلاً إزاحته، قد اكتشف منذ زمن بعيد الطاقة التي ينطوي عليها هذا الجهاز البيروقراطي. إن ما أسماه أحد المهندسين الرئيسين للحرب الباردة بـ «هجوم البدائيين» (Acheson, 1970, p. 462) قد سهل سياسة واشنطن وأثقل عليها العبء على السواء بدفعها نحو التطرف، ولاسيّما في السنوات التي أعقبت انتصار الشيوعيين في الصين، وهو ما دفع بالطبع إلى توجيه اللوم إلى موسكو على أساسه.

وفي الوقت نفسه، فإن المطلب الفُصامي للسياسيين الحساسين للأصوات الانتخابية يتبنى سياسة تصدُّ مد «العدوان الشيوعي»،

(6) السياسي الوحيد الذي كان على شيء من الأهمية، وظهر من العالم السفلي لأجواء مطاردة الساحرات هو ريتشارد نيكسون، أتعس الرؤساء الأميركيين بعد الحرب (1968-1974).

وتوافر المال، وتقلل من التدخل إلى أدنى حد ممكن معاً في ما يتعلق براحة الأميركيين، لم يلزمْ واشنطن، ومعها باقي الحلفاء، بالاقتصار على وضع كذلك استراتيجية نووية تعتمد على القنابل أكثر مما تعتمد على الرجال، بل ألزمها باستراتيجية «الانتقام الشامل» المشؤومة التي أعلنت عام 1954. وكان لابدّ من تهديد المعتدي المحتمل بالأسلحة النووية حتى في حالة هجوم تقليدي محدود. لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها، باختصار، مقيدة بموقف عدواني، مع هامش ضئيل من المرونة التكتيكية.

وهكذا وجد كل من الطرفين نفسه مقيداً بسباق مجنون للتسلح من أجل التدمير المتبادل، وبموقف القادة العسكريين النوويين والمفكرين النوويين الذين دفعتهم نزعتهم الاحترافية إلى التغاضي عن هذا الجنون. ووجد كل من الطرفين نفسه كذلك ملزماً بما يمليه «المجتمع الصناعي ـ العسكري»، على حد تعبير الرئيس الأميركي أيزنهاور (Eisenhower)، وهو عسكري معتدل من المدرسة القديمة وجد نفسه، قبيل تقاعده، يحكم البلاد خلال هذا الانحدار نحو الجنون دون أن يتأثر به؛ ويعني هذا المصطلح التكتل الضخم المتعاظم للرجال والموارد الذي يعيش على الاستعداد للحرب. كان ذلك اهتماماً راسخاً أقوى مما كان في أي وقت مضى في أوقات السلام المستقر بين الدول. ومثلما كان متوقعاً، فإن المجمَّعين الصناعي والعسكري معاً كانا يلاقيان التشجيع من جانب الحكومات المعنية لاستخدام ما فيهما من قدرات متزايدة لجذب الحلفاء والزبائن وتسليحهم، والفوز بأسواق التصدير المربحة، مع استئثار الطرف المصدِّر بأحدث العتاد العسكري، واحتفاظه بالأسلحة النووية بطبيعة الحال. وكانت القوى العظمى تستأثر، عملياً، بالاحتكار النووي؛ فقد حاز البريطانيون على القنابل (النووية) الخاصة بهم عام 1952 ـ ومن دواعي السخرية، أنهم فعلوا ذلك للتخفيف من تبعيتهم للولايات المتحدة ـ وحصل الفرنسيون (الذين كانت ترسانتهم النووية

مستقلة فعلاً عن الولايات المتحدة)، والصينيون، على أسلحتهم النووية في الستينيات. ولم يزِدْ عدد هؤلاء مع استمرار الحرب الباردة. وفي غضون السبعينيات والثمانينيات، اكتسبت دول أخرى القدرة على صنع أسلحة نووية، وعلى رأسها إسرائيل، وجنوب أفريقيا، وربما الهند، ولكن مثل هذا الانتشار النووي لم يصبح مشكلة دولية خطيرة حتى ما بعد نهاية الاستقطاب الثنائي للعالم في عام 1989.

من هو، إذاً، المسؤول عن الحرب الباردة؟ لقد كان الجدل الدائر حول هذه المسألة منذ زمن طويل أشبه بلعبة التنس الأيديولوجية بين من أنحوا باللائمة حصراً على الاتحاد السوفياتي (وينبغي أن يقال إنهم الأميركيون بالدرجة الأولى)، وبين المنشقين الذين قالوا إنه خطأ الولايات المتحدة أساساً. ومن المغري أن يأخذ المرء برأي المؤرخين الوسطيين الذين يُرجِعون المسألة إلى الخوف المتبادل المتعاظم من المجابهة إلى أن «بدأ المعسكران بالحشد تحت رايتين متعارضتين» (Walker, 1993, p. 55). ومن الواضح أن ذلك صحيح، لكنه ليس الحقيقة كلها. فهو يفسر ما دُعي بـ «تجميد» الجبهات في الفترة الممتدة بين عامي 1947 و1949؛ وتقسيم ألمانيا، خطوة بعد خطوة، وبدءاً من 1947 حتى بناء «جدار برلين» عام 1961، وإخفاق المناهضين للشيوعية في المعسكر الغربي، باستثناء الجنرال ديغول في فرنسا، في تحاشي التورط الكامل في الحلف العسكري الذي تسيطر عليه أميركا، وإخفاق الأطراف في المعسكر الشرقي على الجانب الآخر من الخط الفاصل في تجنب الخضوع الكامل لموسكو (باستثناء المارشال تيتو في يوغوسلافيا). غير أنه لا يفسر **النبرة** المنذرة بالشؤم للحرب الباردة، فتلك النبرة جاءت من أميركا. لقد كانت جميع الحكومات الأوروبية الغربية بلا استثناء، سواء منها ما كان لديها أحزاب شيوعية كبيرة أم لا، مناهضة للشيوعية قلباً وقالباً وعازمة على حماية نفسها ضد أي هجوم

عسكري سوفياتي محتمل. ولم تكن أي واحدة منها، بما فيها تلك الحكومات التي كانت ملزَمة بالحياد تاريخياً أو بموجب المفاوضات، ستتردد في اتخاذ موقعها إذا ما خيّرت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، فإن «مؤامرة العالم الشيوعي» لم تكن تشكل جانباً خطير الشأن في السياسة الداخلية لأي من تلك الدول التي تدّعي أنها تمارس الديمقراطية السياسية، وعلى الأقل في السنوات التي تلت الحرب مباشرة. ومن بين البلدان الديمقراطية كانت الولايات المتحدة وحدها هي البلد الذي ينتخب فيه رؤساء الجمهورية (مثل جون ف. كنيدي عام 1960) لمواجهة الشيوعية، وهي، في سياق السياسة الداخلية الأميركية، قضية ضئيلة الأهمية، شأنها شأن البوذية في بلد مثل أيرلندا. وإذا كان ثمة طرف أدخل العامل الصليبي في **السياسة الواقعية** داخل حلبة المواجهة بين القوى الدولية، وأبقى عليه، فهو واشنطن. والواقع أن المسألة، كما جاء في بلاغيات القائمين على حملة جون كنيدي الانتخابية يتبين على نحو بالغ الوضوح أن القضية لم تكن التهديد النظري الذي تمثله سيطرة الشيوعية العالمية، بل الإبقاء على تفوق أميركي حقيقي[7]. غير أن علينا أن نضيف أن حكومات حلف شمال الأطلسي (**ناتو** NATO)، مع عدم رضاها عن السياسة الأميركية، كانت مستعدة للقبول بالتفوق الأميركي ثمناً للحماية ضد القوة العسكرية لنظام سياسي معادٍ، طالما حافظ هذا النظام على وجوده. وهي، مثل واشنطن، لم تكن مهيأة للثقة بالاتحاد السوفياتي. وباختصار، فإن سياسة «الاحتواء»، لا القضاء على الشيوعية، كانت هي سياسة الأطراف كافة.

(7) «سنبني قوتنا ونحتل المرتبة الأولى مرة أخرى. لا المرتبة الأولى المشروطة، بل المرتبة الأولى بصورة قاطعة. لا أريد أن يتساءل العالم ماذا يفعل السيد خروتشوف، بل أريده أن يتساءل ماذا تفعل الولايات المتحدة» (Beschloss, 1991, p. 28).

III

على الرغم من أن الوجه الأوضح للحرب الباردة كان يتجسد في المجابهة العسكرية وسباق السلاح النووي المتصاعد الزخم في الغرب، فإن الآثار الرئيسة التي ترتبت عليها لم تكن تمثل هذا الوضوح، فالأسلحة النووية لم تُستخدمْ قط. وقد اشتبكت القوى النووية في ثلاثة حروب كبرى (ولكن لم يخضها أي منها ضد الآخر). إن الولايات المتحدة وحلفاءها، وقد اهتزوا من جراء الانتصار الشيوعي في الصين، قاموا (تحت ستار الأمم المتحدة) بالتدخل في كوريا عام 1950 لمنع النظام الشيوعي في شمال ذلك البلد المقسم من الانتشار إلى الجنوب، وباءوا آخر الأمر بالخسران. وفعلوا الشيء نفسه وللهدف ذاته في فييتنام، وخسروا. وانسحب الاتحاد السوفياتي عام 1988 بعد ثماني سنوات من تزويد الحكومة الصديقة في أفغانستان بالدعم العسكري ضد رجال حرب العصابات الذين كانت تساندهم الولايات المتحدة وباكستان وتمدهم بالعتاد. باختصار، أثبت العتاد باهظ الثمن ذو التقنية العالية، أنه غير حاسم في ميدان التنافس بين القوى العظمى. وأفرز التهديد الدائم بالحرب حركات سلام دولية استهدفت أساساً، الأسلحة النووية، وكانت تتحول من وقت إلى آخر إلى حركات جماهيرية في بعض أنحاء أوروبا، واعتبرها صليبيو الحرب الباردة بمثابة أسلحة سرية بيَد الشيوعيين. بيد أن حركات نزع السلاح النووي لم تكن حاسمة، مع أن الحركة النوعية المعادية للحرب في أوساط الشباب الأميركيين المعارضين للتجنيد الإلزامي في حرب فييتنام (1965-1975) أثبتت أنها أكثر فعالية. وفي نهاية الحرب الباردة، خلفت هذه الحركات تذكاراً ببعض القضايا الإيجابية وبعض الآثار الجانبية اللافتة، مثل التيار الفكري المناهض للحرب النووية في الثقافات بعد عام 1968، والتحيز المتأصل بين أنصار البيئة ضد أي شكل من أشكال الطاقة النووية.

كانت النتائج السياسية للحرب الباردة أكثر جلاء من غيرها. فقد استقطبت، على نحو فوري تقريباً، العالم الذي تسيطر عليه القوى العظمى في «معسكرين» منقسمين انقساماً حاداً. كما انقسمت حكومات الوحدة الوطنية المناهضة للفاشية التي قادت أوروبا كلها بعد الحرب (باستثناء الدول المحاربة الرئيسة الثلاث: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا) إلى أنظمة متجانسة موالية أو مناهضة للشيوعية في الفترة بين عامي 1947 و1948. وفي الغرب، توارى الشيوعيون عن الحكومات ليصبحوا منبوذين سياسيين دائمين. وكانت الولايات المتحدة قد خططت للتدخل العسكري إذا ما فازوا في انتخابات عام 1948 في إيطاليا. وحذا الاتحاد السوفياتي حذوها من طريق بإبعاد غير الشيوعيين عن أحزابهم المختلفة في «الديمقراطيات الشعبية»، التي أعيد تصنيفها منذ ذلك الحين بوصفها تمثل «دكتاتورية البروليتاريا» أي الأحزاب الشيوعية. وأنشئت أممية شيوعية أوروبية المركز («**الكومنفورم**» أو «مكتب المعلومات الشيوعي») لمجابهة الولايات المتحدة، ولكنها سرعان ما حُلَّت عام 1956 عندما انخفضت حرارة الأجواء الدولية. وشدد الاتحاد السوفياتي قبضته بصورة مباشرة على شرق أوروبا بكامله باستثناء فنلندا التي كانت، في مفارقة لافتة، تحت رحمة السوفيات، مع أنها أقصت حزبها الشيوعي القوي عن حكومتها عام 1948، ومازال غامضاً حتى الآن سبب امتناع ستالين عن تشكيل حكومة تابعة تدور في فلكه هناك. وربما ثناه عن ذلك الاحتمال القوي بعودة الفنلنديين إلى حمل السلاح (وهو ما فعلوه بين عامي 1939 و1940) وبين عامي 1941 و1944 لأنه لم يكن بالتأكيد يريد المخاطرة بحرب قد تخرج عن نطاق السيطرة. وقد حاول أن يفرض سيطرته على يوغوسلافيا بزعامة تيتو وأخفق، مما دفع تيتو إلى الانشقاق عن موسكو عام 1948 دون أن ينضم إلى المعسكر الآخر.

كانت سياسة الكتلة الشيوعية متراصة على نحو يمكن التنبؤ

به، على الرغم من أن هشاشة هذا التراص باتت واضحة بصورة متزايدة بعد عام 1956 (انظر الفصل السادس عشر). وكانت سياسة دول أوروبا الحليفة للولايات المتحدة أقل التزاماً بموالاة معسكر واحد دون غيره، لأن جميع الأحزاب المحلية تقريباً، عدا الشيوعيين، كانت متحدة فعلاً في كراهيتها للسوفيات. ولم تكن توجهات الحزب الحاكم ذات أهمية بالنسبة إلى السياسة الخارجية. وقد بسّطت الولايات المتحدة الأمور في بلدين كانا معاديين لها سابقاً، هما اليابان وإيطاليا، بإيجاد ما يماثل نظاماً دائماً للحزب الواحد. وفي طوكيو، شجعت على تأسيس «الحزب الليبرالي الديمقراطي» (عام 1955)؛ وفي إيطاليا، أسلمت البلاد إلى «الحزب الديمقراطي المسيحي»، من طريق الإصرار على الإقصاء الكامل عن السلطة لحزب المعارضة الطبيعي، الذي كان يمثله آنذاك الحزب الشيوعي، مع مساندة الحزب الحاكم، بحسب مقتضى الحال، بمجموعة من الأحزاب الصغيرة كالليبراليين والجمهوريين وغيرهم. ومنذ بداية الستينيات، كان الحزب الوحيد المهم الذي انضم إلى الائتلاف الحكومي هو حزب الاشتراكيين، بعد أن فكوا ارتباطهم مع التحالف الطويل مع الشيوعيين بعد عام 1956. وكانت النتيجة في كِلا هذين البلدين تثبيت الشيوعيين (الاشتراكيين في اليابان) بصفة حزب المعارضة الأكبر، وإقامة نظام حكم قائم على الفساد المؤسسي بدرجة كانت من الضخامة بحيث صدمت الإيطاليين واليابانيين أنفسهم عندما كشف النقاب عنها في عامي 1993 و1992. وهكذا انهارت الحكومة والمعارضة على حد سواء، وأصيبتا بالشلل، مع انهيار توازن القوى العظمى الذي يؤمّن لهما الاستقرار.

ومع أن الولايات المتحدة سارعت إلى نقض سياسات الإصلاح المناهضة للاحتكار التي فرضها مستشارو روزفلت أول الأمر على ألمانيا المحتلة واليابان، فإن الحرب قد أزالت، لحسن الحظ،

ولطمأنة حلفاء أميركا، «الاشتراكية الوطنية»، والفاشية، والقومية اليابانية المغالية، وجانباً كبيراً من القطاع اليميني والقومي في الطيف السياسي في العناصر المقبولة في المسرح العام. ومن ثم كان من المستحيل حتى الآن تعبئة هذه العناصر المناهضة للشيوعية والفاعلة بصورة لا شك فيها، لنضال «العالم الحر» ضد **التوتالية**، كما كان الحال في شركات الأعمال الألمانية الضخمة ومؤسسات Zai-batsu اليابانية التي أعيد بناؤها[8]. ولهذا تأرجحت القاعدة السياسية لحكومات الحرب الباردة الغربية بين «يسار» ما قبل الحرب الاجتماعي ـ الديمقراطي، و«يمين» ما قبل الحرب المعتدل غير القومي. وأثبتت الأحزاب التي ارتبطت بالكنيسة الكاثوليكية فائدتها هنا بشكل خاص لأن مناهضة الشيوعية لدى الكنيسة وفقاً لمواقفها السابقة المحافظة كان لها موقع الصدارة، ولكن أحزابها «المسيحية ـ الديمقراطية» (انظر الفصل الرابع) لديها سجل راسخ في مناوأة الفاشية وبرنامج اجتماعي (غير اشتراكي). ومن هنا أدت هذه الأحزاب دوراً مفصلياً في السياسات الغربية بعد عام 1945، بصورة مؤقتة في فرنسا، وبصفة أكثر ديمومة في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والنمسا (انظر، كذلك، الفصل التاسع).

غير أن تأثير الحرب الباردة على السياسات الدولية لأوروبا كان أشد بروزاً مما كان على سياسة القارة الداخلية، فقد أفضت إلى قيام «المجموعة الأوروبية» (European Community) بكل مشكلاتها؛ وهي شكل غير مسبوق على الإطلاق من أشكال التنظيم السياسي، أي ترتيب دائم (أو مستمر لأمد طويل على الأقل) للتكامل الاقتصادي، وكذلك لتكامل الأنظمة القانونية إلى حد ما بين عدد من الدول ـ القومية المستقلة. وتكونت هذه المجموعة أول الأمر (1957)

---

(8) استخدمت أجهزة المخابرات الفاشيين السابقين على نحو منتظم منذ البداية كما سخرتهم في مهمات أخرى خفية.

من ست دول (فرنسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ). وفي أواخر «القرن العشرين الوجيز»، عندما أخذ النظام بالتعثر، شأنه شأن كل ما أفرزته الحرب الباردة، انضمت إليه ست دول أخرى (هي بريطانيا، وأيرلندا، وإسبانيا، والبرتغال، والدنمارك، واليونان). وكان من الناحية النظرية، ملتزماً بتكامل سياسي واقتصادي واثق. وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى اتحاد فدرالي أو كونفدرالي دائم في أوروبا.

أنشئت «المجموعة»، أسوة بكثير من المبادرات الأخرى في أوروبا بعد 1949، بإيعاز من الولايات المتحدة وضدها معاً. إنها تصور قوة أميركا وغموضها مثلما تصور قصورها. كما تجسد، في الوقت نفسه، عُمق المخاوف التي جمعت أركان التحالف المعادي للسوفيات. غير أنها لم تكن مخاوف من الاتحاد السوفياتي فقط. وبالنسبة إلى فرنسا، ظلت ألمانيا هي الخطر الرئيس، وشاركتها في مخاوفها من إعادة إحياء قوة عملاقة في وسط أوروبا، بدرجة أقل، أطراف محاربة سابقة أخرى، أو خاضعة للاحتلال في أوروبا، وجدت نفسها جميعاً الآن وقد أغلق عليها الرتاج داخل حلف «**الناتو**»، مع الولايات المتحدة، ومع ألمانيا التي أعيد إنعاشها الاقتصادي، وتسليحها مع أنها، لحسن الحظ، قد خضعت للتجربة. وكانت هنالك بالطبع مخاوف من الولايات المتحدة، الحليف الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ولكنه موضع شبهة لأنه لا يمكن الركون إليه. ولم يكن من المستغرب أن يكون من أسباب ذلك ميل الولايات المتحدة إلى وضع مصالح التفوق العالمي لأميركا فوق كل ما عداه، بما في ذلك مصالح حلفاء أميركا. وينبغي ألا ننسى أنه في جميع الحسابات حول عالم ما بعد الحرب، وفي جميع القرارات المتخذة آنذاك، «كانت البدهية المسلَّم بها لدى جميع واضعي السياسات هي التفوق الاقتصادي الأميركي» (Maier, 1987, p. 125).

لحسن حظ حلفاء أميركا، بدا وضع أوروبا الغربية في الفترة 1946-1947، شديد التوتر إلى حد شعرت معه واشنطن بأن تطوير اقتصاد أوروبي قوي، وفي ما بعد اقتصاد ياباني قوي، له الأولوية الملحة بالدرجة الأولى؛ وبالتالي أطلق في حزيران/ يونيو عام 1947 مشروع مارشال (Marshall Plan)، وهو خطة ضخمة لإعادة العافية إلى أوروبا، وخلافاً للمساعدة السابقة التي كانت على نحو واضح جزءاً من دبلوماسية اقتصادية نشطة، فإن هذه الخطة كان لها صفة المنح أكثر من صفة القروض. ولحسن حظ الأوروبيين، مرة أخرى، فإن الخطة الأميركية الأصلية الخاصة بالاقتصاد العالمي للتجارة الحرة بعد الحرب، وحرية التحويل (النقدي) وحرية الأسواق، تحت سيطرة أميركا، أثبتت افتقارها إلى الواقعية؛ وذلك، على الأقل، بسبب الصعوبات الشديدة في المدفوعات بالنسبة إلى كل من أوروبا واليابان المتعطشتين للدولارات المتزايدة الندرة التي تفتقران إليها، وهو ما كان يعني عدم توافر فرصة فورية لتحرير التجارة والمدفوعات. ولم تكن الولايات المتحدة نفسها في وضع يمكنها من أن تفرض على الدول الأوروبية نموذجها حول خطة أوروبية واحدة يفضل أن تفضي إلى إقامة أوروبا واحدة يصار إلى تشكيلها على غرار أميركا في تكوينها السياسي، وكذلك في اقتصادٍ مزدهر يعتمد على حرية المبادرة. ولم ترُقْ هذه الخطة آنذاك لكل من بريطانيا، التي كانت لاتزال ترى نفسها قوة عالمية، ولا لفرنسا التي كانت لاتزال تحلم بفرنسا قوية، وبألمانيا ضعيفة ومقسمة. أما بالنسبة إلى الأميركيين، فقد كانوا يرون أن إحياء أوروبا على نحو فعال، في نطاق تحالف عسكري معاد للسوفيات مكمل، منطقياً، لخطة مارشال ـ أي في إطار «منظمة معاهدة شمال الأطلسي» (الناتو) لعام 1949 ـ لابدّ أن يعتمد واقعياً على القوة الاقتصادية الألمانية المُعززة بإعادة تسليح ألمانيا. وكان أفضل ما بوسع الفرنسيين أن يفعلوه هو أن يشبكوا القضايا الفرنسية والألمانية بعضها ببعض إلى حد يستحيل معه

نشوب أي نزاع بين الخصمين القديمين. وعلى هذا الأساس، اقترح الفرنسيون تصورهم الخاص لاتحاد أوروبي: «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ» (1950) التي تطورت في ما بعد إلى «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» أو «السوق المشتركة» (1957) والتي باتت تعرف في ما بعد باسم «المجموعة الأوروبية» (EU) (European Community) ثم «الاتحاد الأوروبي» (European Union) اعتباراً من عام 1993. وكان مقر قيادة هذه المجموعة في بروكسل، غير أن الوحدة الفرنسية ـ الألمانية كانت محورها الأساسي. وقد تأسست المجموعة الأوروبية **بديلاً** من الخطة الأميركية للتكامل الأوروبي. ولكن، مرة أخرى، كان لابدّ لنهاية الحرب الباردة أن تقوض الأساس الذي قامت عليه «المجموعة الأوروبية» والشراكة الفرنسية ـ الألمانية، نظراً إلى اختلال التوازن الذي أصاب المجموعة والشراكة كلتيهما جراء إعادة توحيد ألمانيا عام 1990، والمتاعب الاقتصادية التي ترتبت على ذلك.

ولكن حتى لو عجزت الولايات المتحدة عن إملاء خططها السياسية - الاقتصادية على الأوروبيين بالتفصيل، فإنها كانت على درجة كافية من القوة لتسيطر على سلوكهم الدولي. لقد كانت سياسة التحالف ضد الاتحاد السوفياتي سياسة أميركية، وكذلك كانت مخططاته العسكرية، فألمانيا قد أعيد تسليحها، كما قمعت، بقوة، النزعة إلى الحياد الأوروبي، والمحاولة الوحيدة من جانب القوى الغربية للانهماك في سياسة دولية بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة، وهي حرب السويس الأنجلو - فرنسية ضد مصر عام 1956، قد أجهضت بضغط من أميركا. وأقصى ما كان بوسع حليف أوروبي أو دولة أوروبية شريكة أن تفعله هو أن ترفض التكامل التام في الحلف العسكري دون أن تتخلى عنه فعلياً، (وهذا ما فعله الجنرال ديغول).

ومع ذلك، ظهرت على امتداد حقبة الحرب الباردة فجوة متعاظمة بين سيطرة واشنطن العسكرية الكاسحة، وبالتالي السيطرة السياسية، على الحلف، وبين التراجع التدريجي للسيطرة الاقتصادية الأميركية. لقد تحول الثقل الاقتصادي للاقتصاد العالمي الآن من الولايات المتحدة إلى الاقتصادات الأوروبية والاقتصاد الياباني، وهي الاقتصادات التي كانت الولايات المتحدة تشعر أنها هي التي أنقذتها وأعادت بناءها (انظر الفصل التاسع). والدولار الذي كان شديد الندرة عام 1947، تدفق خارج الولايات المتحدة بصورة متنامية، وتسارع ذلك ـ وبشكل خاص في الستينيات ـ بسبب الولع الأميركي الشديد بتمويل العجز المالي من طريق تغطية التكاليف الباهظة لأنشطة أميركا العسكرية في العالم، ولاسيّما حرب فييتنام (بعد 1965)، بالإضافة إلى تكاليف برنامج الرفاهية الاجتماعية الأكثر طموحاً في تاريخ الولايات المتحدة. وهكذا بدأ الدولار، وهو الحجر الأساس للاقتصاد العالمي المخطط المضمون من جانب الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب، يزداد ضعفاً. وقد كان من الناحية النظرية مدعوماً بسبائك خزائن **«فورت نوكس»** (Fort Knox) التي كانت تحتوي على نحو ثلاثة أرباع احتياطي الذهب في العالم، أما من الناحية العملية، فكان يتألف من فيض متزايد من الأوراق أو الإدخالات الحسابية المالية؛ ولكن لما كان استقرار الدولار مكفولاً من طريق ارتباطه بمقدار معين من الذهب، فإن الأوروبيين الحذرين، بسيطرة التفكير الفرنسي الشديد الحرص والالتزام بمبدأ السبائك، فضلوا تبادل الأوراق النقدية التي يُحتمل تخفيض قيمتها مقابل السبائك الذهبية. وهكذا تدفق الذهب من «فورت نوكس»، وأصبح ارتفاع سعره منوطاً بزيادة الطلب عليه. وطوال فترة الستينيات، لم يعد استقرار الدولار، ومعه استقرار نظام المدفوعات العالمي، يستند إلى احتياطيات الولايات المتحدة، بل إلى رغبة المصارف المركزية الأوروبية ـ تحت الضغط الأميركي ـ في عدم

استبدال دولاراتها بالذهب، وفي الانضمام إلى «مجمّع الذهب» (Gold Pool) من أجل المحافظة على استقرار سعره في الأسواق. غير أن ذلك لم يستمر طويلاً. فقد حُلَّ «مجّمع الذهب» بعد أن نَضُب. وانتهى العمل بقابلية تحويل الدولار عملياً. وفي آب/ أغسطس عام 1971، تم التخلي رسمياً عن ذلك وعن استقرار نظام المدفوعات الدولي، وعن سيطرة الولايات المتحدة، أو اقتصاد وطني بمفرده، عليه.

عندما انتهت الحرب الباردة، لم يكن قد بقي من الهيمنة الأميركية إلا أقل القليل، بل لم يعد من الممكن تمويل الهيمنة العسكرية من موارد البلاد نفسها. إذ إن الأطراف التي مولت حرب الخليج ضد العراق عام 1991، وهي عملية عسكرية أميركية أساساً، كانت دولاً أخرى ساندت واشنطن طوعاً أو كرهاً. وكانت تلك الحرب واحدة من الحروب النادرة التي تحقق منها الأرباح دولة عظمى. ومن حسن حظ كل الأطراف المعنية، باستثناء سكان العراق التعساء، أنها انتهت في غضون أيام قليلة.

IV

في وقت ما من بداية الستينيات، بدا أن الحرب الباردة تتحرك بضع خطوات تمهيدية نحو التعقل، فقد انقضت سنوات الخطر التي امتدت من عام 1947 وحتى الأحداث الدرامية للحرب الكورية (1950-1953) من دون حدوث انفجار عالمي. وكان ذلك هو الحال بالنسبة إلى الفورة الزلزالية التي هزت الكتلة السوفياتية بعد وفاة ستالين (1953)، ولاسيّما في أواسط الخمسينيات. وبدأت بلدان أوروبا الغربية، التي كانت بمنأى عن مواجهة أزمات اجتماعية، تشعر أنها تعيش بالفعل عصراً من الرخاء العام غير المتوقع، (وهو ما سنناقشه بصورة أكمل في الفصل القادم). وأصبح انحسار التوتر يدعى بـ «الانفراج» (détente) بلغة الدبلوماسيين القدامى التقليدية، وهو

مصطلح بات مألوفاً لدينا في هذه الأيام.

وقد تجلى ذلك للمرة الأولى في السنوات الأخيرة من الخمسينيات، عندما رسّخ خروتشوف سلطته في الاتحاد السوفياتي بعد الضجيج والتشتت اللذين أعقبا مرحلة ما بعد ستالين -1964) (1958. لقد استطاع هذا الجوهرة غير المصقولة المثيرة للإعجاب، المؤمن بالإصلاح والتعايش السلمي، الذي أفرغ، بالمناسبة، معسكرات الاعتقال الستالينية من نزلائها، أن يسيطر على المسرح الدولي في السنوات القليلة اللاحقة. وربما كان هو ابن الفلاح الوحيد الذي حكم دولة كبرى. غير أنه كان يتعين على ذلك «الانفراج» أول الأمر أن ينجو مما بدا موجة من التوتر غير العادي في المواجهات بين نزعة خروتشوف للمخادعة وقراراته المندفعة، والسياسة الإيمائية التي انتهجها جون ف. كنيدي (1960-1963) الذي بولغ في تقديره أكثر من أي رئيس أميركي آخر في القرن العشرين. وهكذا وجدت كل من القوتين العظميين نفسها مُنقادة لرئيس قادر على المخاطرة. ويجدر بنا ألا ننسى أن الغرب الرأسمالي كان يشعر آنذاك بأنه قد بدأ يخسر مواقعه أمام الاقتصادات الشيوعية التي كانت في الخمسينيات تنمو بوتيرة أسرع من اقتصاداته. ألم تُظهر هذه الاقتصادات تفوقاً تقنياً (قصير الأجل) على الولايات المتحدة من خلال انتصار الاتحاد السوفياتي المثير في مجال الأقمار الصناعية وريادة الفضاء؟ وفوق ذلك، ألم تحقق الشيوعية، وعلى نحو أدهش الجميع، انتصاراً في كوبا، التي تقع على بُعد عشرات الأميال من فلوريدا؟ (انظر الفصل الخامس عشر).

في الاتجاه المعاكس، كان القلق يساور الاتحاد السوفياتي، لا بسبب البلاغيات الخطابية المبهمة، القتالية، الصادرة عن واشنطن فحسب، بل بسبب انقطاع العلاقات مع الصين، التي باتت تتهم موسكو الآن بالتساهل مع الرأسمالية، وبذلك ترغم خروتشوف

بعقليته المُسالمة على اتخاذ مواقف علنية متصلبة تجاه الغرب. وفي الوقت نفسه، بدا التسارع المفاجئ في التخلص من الاستعمار وفي الثورة في العالم الثالث يميل إلى صالح السوفيات. وهكذا بدأت المواجهة بين الولايات المتحدة العصبية والواثقة بنفسها والاتحاد السوفياتي الواثق بنفسه، والعصبي كذلك، في برلين، والكونغو، وكوريا.

والواقع أن النتيجة الخالصة لهذه المرحلة من التهديدات المتبادلة وسياسة «شفير الهاوية»، كانت نظاماً دولياً مستقراً نسبياً واتفاقاً ضمنياً بين القوتين العظميين على عدم إرعاب إحداهما للأخرى وللعالم، وهو ما تجلى، رمزياً، في تركيب هاتف «**الخط الساخن**» الذي أصبح منذ عام 1963، يصل البيت الأبيض بالكرملين. وكان «**جدار برلين**» 1961 قد أغلق آخر الحدود غير المرسومة بين الشرق والغرب في أوروبا. ووافقت الولايات المتحدة على بقاء كوبا الشيوعية على أعتابها. ولم تتحول المشاغل الصغيرة للتحرر وحرب العصابات التي أضاءتها الصورة الكوبية في أميركا اللاتينية، وموجة التحرر من الاستعمار في أفريقيا إلى حرائق غابات، بل بدت تتبدد وتتلاشى (انظر الفصل الخامس عشر). وفي عام 1963 اغتيل كنيدي؛ ثم عُزل خروتشوف من مناصبه عام 1964 من جانب المؤسسة السوفياتية التي فضلت انتهاج سياسة أقل اندفاعاً. وشهدت الستينيات وأوائل السبعينيات بالفعل بعض الخطوات المهمة لضبط الأسلحة النووية والحد منها؛ وكان من بينها معاهدات حظر التجارب النووية، ومحاولات وقف التفجيرات النووية (التي كانت مقبولة من جانب مَن لديهم أسلحة نووية أو من الأطراف التي لا تتوقع ذلك، ولكنها لم تكنْ مقبولة من جانب الأطراف التي كانت تعمل على بناء ترسانتها النووية الجديدة مثل الصين، وفرنسا، وإسرائيل)، ومعاهدة الحد من التسلح الاستراتيجي (Strategic Arms Limitation Treaty (SALT)) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما شهدت بعض الاتفاق حول ما يملكه كل من الطرفين من الصواريخ المضادة للصواريخ

(Anti-Ballistic Missiles (ABMs)). والأهم من ذلك أن التجارة بين البلدين، التي كتم الطرفان أنفاسها، سياسياً، منذ زمن بعيد، قد بدأت تنتعش مع فترة الانتقال من الستينيات إلى السبعينيات. وبدت الآفاق مشرقة آنذاك.

ولكنها لم تكن كذلك بالفعل. في أواسط السبعينيات، دخل العالم في الحقبة التي دعيت بـِ «الحرب الباردة الثانية» (انظر الفصل الخامس عشر). وتزامنت هذه مع تبدل هائل في الاقتصاد العالمي، في فترة الأزمة الطويلة التي ميزت عقدين من الزمن بدءاً من عام 1973، ووصلت إلى ذروتها في بداية الثمانينيات (الفصل الرابع عشر).

غير أن اللاعبين الفاعلين في لعبة القوى العظمى لم يلاحظوا التغير الذي طرأ على المناخ الاقتصادي أول الأمر، باستثناء القفزة المفاجئة في أسعار الطاقة التي جاءت نتيجة الانقلاب الناجح الذي قامت به منظمة البلدان المصدرة للنفط «**أوبك**» (Organisation of Petroleum Exporting Countries-OPEC). وكان ذلك واحداً من عدة تطورات توحي، في ما يبدو، بضعف الهيمنة الدولية للولايات المتحدة. كانت كلتا القوتين العظميين راضيتين بدرجة معقولة عن متانة اقتصاديهما. كما إن الولايات المتحدة كانت أقل تأثراً بشكل واضح من أوروبا جراء التباطؤ الاقتصادي. أما الاتحاد السوفياتي، فقد كان يشعر بأن كل شيء يسير على ما يرام. وكان لدى ليونيد بريجينيف، خليفة خروتشوف، الذي تولى رئاسة البلاد فترة تزيد على عشرين عاماً، هي الفترة التي دعاها المصلحون السوفيات بـ«عصر الركود»، بعض الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل، من بينها، على الأقل، أزمة النفط عام 1973، وتضاعف قيمة السوق الدولية أربع مرات، للمدخرات الجديدة الهائلة من النفط والغاز التي اكتشفت في الاتحاد السوفياتي منذ أواسط الستينيات.

إذا ما وضعنا الاقتصاد جانباً، فسنلاحظ هنا تطورين متشابكين أسهَما في قلب موازين القوى العظمى. أولهما ما بدا أنه أقرب إلى الهزيمة أو زعزعة الاستقرار في الولايات المتحدة، بعد أن زجت أميركا بنفسها في حرب كبرى. لقد أحبطت حرب فييتنام معنويات الأمة وقسّمتها، وسط المشاهد المتلفزة لأعمال الشغب والمظاهرات المعادية للحرب؛ وأسقطت رئيساً أميركياً، وأسفرت عن هزيمة توقعها العالم بأسره، وإلى الانسحاب بعد عشر سنوات (1965 ـ 1975)، والأهم من ذلك أنها أظهرت عزلة الولايات المتحدة. ذلك أن أياً من حلفاء أميركا الأوروبيين لم يرسل ولو قوات رمزية طارئة لتقاتل إلى جانب القوات الأميركية. وقد يَسأل سائل: لماذا جرّت الولايات المتحدة نفسها إلى حرب مقضي عليها بالهلاك، بعد أن حذرها منها حلفاؤها، والأطراف المحايدة معاً، بل حذرها منها حتى الاتحاد السوفياتي[9]؟ يكاد يكون من المستحيل أن نفهم ذلك إلا إذا تفحصنا الأجواء الضبابية الكثيفة من قصور الفهم، والارتباك، والهوس التي كان اللاعبون الرئيسون في الحرب الباردة يتخبطون فيها.

وإذا لم تكن حرب فييتنام كافية لتظهر عزلة أميركا، فإن حرب «**يوم الغفران**» عام 1973 بين إسرائيل، التي سمحت لها الولايات المتحدة بأن تكون أوثق حليف لها في الشرق الأوسط، ومصر وسورية المزودتين بالدعم السوفياتي، قد جعلت هذه العزلة أكثر جلاءً. وعندما ناشدت إسرائيل، التي ضاقت بها السُبل، والمفتقِرة إلى الطائرات والذخيرة، الولايات المتحدة كي تهرع إلى تزويدها

---

(9) «اذهبوا وقاتلوا في أدغال فييتنام إذا شئتم. لقد قاتل الفرنسيون هناك سبع سنوات، واضطروا إلى التخلي عن ذلك آخر الأمر. وقد يستطيع الأميركيون الصمود فترة أطول، ولكنهم في النهاية سيضطرون إلى التخلي عنها أيضاً». من حديث خروتشوف إلى دين راسك (Dean Rusk) عام 1961 (Beschloss, 1991, p. 649).

بالمعدات، فإن الحلفاء الأوروبيين، باستثناء دولة واحدة كانت آخر معقل لفاشية ما قبل الحرب، وهي البرتغال، رفضوا حتى مجرد السماح للطائرات الأميركية باستخدام القواعد الجوية الأميركية في أراضيهم لهذا الغرض. (وقد وصلت الإمدادات الأميركية إلى إسرائيل عبر جزر الآزور). لقد كانت أميركا تعتقد ـ لسبب غير مفهوم ـ أن مصالحها الحيوية في خطر. والواقع أن وزير الخارجية الأميركي، هنري كيسنجر (الذي كان رئيسه ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) (1968 ـ 1974) متورطاً في محاولة غير مجدية لأن يدرأ عن نفسه تهمة المخادعة) أعلن بالفعل أول إنذار نووي أميركي منذ أزمة الصواريخ في كوبا، وهو تصرف يتسم بالفظاظة التحكمية من جانب ذلك السياسي القدير. ولم يأبَهْ لهذه الخطوة حلفاء أميركا الذي كان اهتمامهم بما يأتيهم من إمدادات نفطية من الشرق الأوسط أكبر بكثير من تأييد مناورة أميركية إقليمية تزعم واشنطن على نحو غير مقنع أنها جوهرية بالنسبة إلى الصراع العالمي ضد الشيوعية. ومن خلال منظمة الأوبك، فعلت دول الشرق الأوسط العربية ما في وسعها لإعاقة تقديم الدعم إلى إسرائيل، من طريق قطع إمدادات النفط والتهديد بالحظر النفطي. ومن خلال قيامها بذلك اكتشفت تلك الدول قدرتها على مضاعفة السعر العالمي للنفط. ولم يفُتْ وزراء خارجية العالم أن يلاحظوا أنه لم يكن هناك ما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله، أو تستطيع أن تفعله على الفور، إزاء ذلك.

أدت تداعيات فييتنام والشرق الأوسط إلى إضعاف الولايات المتحدة، مع أن ذلك لم يشكل تهديداً للتوازن العالمي للقوى العظمى، أو لطبيعة المجابهة في مختلف المسارح الإقليمية للحرب الباردة. ولكن خلال الفترة بين عامي 1974 و1979، هبت موجة جديدة من الثورات عبر بقاع واسعة من الكرة الأرضية (انظر الفصل الخامس عشر) وبدا أن هذه الجولة، وهي الثالثة من هذه السلسلة من الفورات في «القرن العشرين الوجيز»، يمكن أن تدفع الولايات

المتحدة بعيداً عن موازين القوى بين الدول العظمى، لأن عدداً من الأنظمة في أفريقيا وآسيا، بل حتى في القارة الأميركية نفسها، قد انجذب نحو الجانب السوفياتي، وأخذت تمنح الاتحاد السوفياتي، بصورة عيانية، قواعد عسكرية، ولاسيّما القواعد البحرية، خارج نطاق حدوده المغلقة. وتزامنت هذه المجموعة الثالثة من الثورة العالمية مع لحظات الإخفاق والهزيمة الأميركية العلنية التي أدت إلى «الحرب الباردة الثانية». وتزامنت تلك كذلك، وازدادت تأكيداً، مع تفاؤل الاتحاد السوفياتي في عهد بريجينيف ورضاه عن نفسه في السبعينيات. وأسهمت في نشوب هذه المرحلة من النزاع سلسلة من الحروب المحلية مارستها، بصورة غير مباشرة في العالم الثالث، التي باتت تتحاشى الآن أخطاء فييتنام باستخدام قواتها الخاصة، كما أسهم فيها التسارع غير العادي لسباق التسلح النووي.

وحيث إن الوضع في أوروبا قد ساده الاستقرار منذ زمن طويل ـ لم تغير منه ثورة البرتغال عام 1974، ولا نهاية نظام فرانكو في إسبانيا ـ وبما أن الخطوط كانت قد رُسمت على نحو بالغ الوضوح، فقد نقلت كلتا الدولتين العظميين ساحة المنافسة الفعلية بينها إلى العالم الثالث. وقد أتاح الانفراج في أوروبا للولايات المتحدة بزعامة نيكسون وكيسنجر الفرصة لإحراز نجاحين كبيرين: طرد السوفيات من مصر، والأهم من ذلك بكثير، تجنيد الصين بصورة غير رسمية في التحالف المعادي للسوفيات. بيد أن الموجة الجديدة من الثورات، التي بدت جميعها مناهضة للأنظمة المحافظة التي نصبت الولايات المتحدة نفسها مدافعاً عالمياً عنها، منحت الاتحاد السوفياتي الفرصة ليستعيد زمام المبادرة. ومع سقوط الإمبراطورية الأفريقية البرتغالية (أنغولا، وموزمبيق، وغينيا ـ الرأس الأخضر) في أحضان الحكم الشيوعي؛ وتحول الثورة التي أطاحت بإمبراطور أثيوبيا نحو الكتلة الشرقية؛ ومع التنامي السريع للتجربة السوفياتية التي حصلت على قواعد ضخمة جديدة في الجانب الآخر من

المحيط الهندي؛ ومع سقوط شاه إيران، اكتسح حلبات النقاش الأميركية مزاج يقرب من الهستيريا، إذ كيف لنا (إلا بالرجوع، جزئياً، إلى الجهل الأميركي المذهل بتضاريس آسيا)، أن نفسر وجهة النظر الأميركية التي طُرحت بصورة جدية آنذاك، ومفادها أن دخول القوات السوفياتية إلى أفغانستان يعتبر الخطوة الأولى للتقدم السوفياتي الذي سرعان ما سيمتد إلى المحيط الهندي والخليج الفارسي[10] [العربي][*] (انظر الفصل السادس عشر).

إن رضا السوفيات غير المبرَّر عن أنفسهم قد شجع على مثل هذه النظرة القاتمة، فقبل أن يشرح الدعائيون الأميركيون بعد ذلك بوقت طويل كيف شرعت الولايات المتحدة بكسب الحرب الباردة من طريق دفع خصومها إلى الإفلاس، كان نظام بريجينيف قد دفع نفسه إلى الإفلاس بالتورط في برنامج للتسلح زاد من الإنفاق الدفاعي بمعدل سنوي تراوح بين 4 إلى 5 بالمائة (بالأرقام الحقيقية) ولمدة 20 سنة بعد عام 1964. وكان سباق التسلح عبثياً، مع أنه منح الاتحاد السوفياتي الشعور بالرضا لأنه أصبح قادراً على الإدعاء بأنه أصبح على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في ما يتعلق بمنصات إطلاق الصواريخ عام 1971، والتفوق عليها بنسبة 25 بالمائة عام 1976 (ولكن ظلت الفجوة كبيرة بينه وبين الولايات المتحدة في عدد الرؤوس الحربية). والواقع أن ترسانة السوفيات النووية الضئيلة تلك كانت كافية لردع الولايات المتحدة في أثناء أزمة كوبا، وكان الطرفان قادرين طوال فترة طويلة على أن يحول أحدهما الآخر إلى أكوام من

(10) شهدنا عينة مماثلة في وجهة النظر القائلة بأن سيطرة **الساندينستا** على نيكاراغوا قد جلبت مخاطر التهديد العسكري ووضعته على بُعد مسيرة أيام قليلة من السفر بشاحنة نقل على مقربة من حدود تكساس. وذلك مثال نموذجي آخر على استرشاد التخطيط الجيو - سياسي بأطلس الجغرافيا المستخدم في المدارس.

(*) يستخدم المؤلف مصطلحيْ «العربي» و«الفارسي» على التوالي وفي مواضع شتى من الكتاب. وفي الحالة الثانية، أضفنا مصطلح [العربي] بين معقوفتين للإيضاح.

الأطلال والأنقاض. ولم يكن من الحكيم جداً أن يبذل السوفيات جهودهم المنهجية الرامية إلى بناء سلاح بحرية عالمي فعال فوق المحيطات ـ أو بالأحرى تحتها، لأن القوة الأساسية لهذه البحرية كانت تعتمد على الغواصات النووية. ولكنه كان، على الأقل، مفهوماً كإيماءة سياسية من جانب دولة عالمية عظمى، تدعي لنفسها الحق برفع علمها خفاقاً أمام العالم. غير أن عدم قبول الاتحاد السوفياتي بعزلته الإقليمية قد صدم دعاة الحرب الباردة الأميركيين الذين اعتبروا ذلك برهاناً واضحاً على نهاية التفوق الغربي ما لم يتعزز موقفهم من طريق استعراض للقوة. وتأكد موقف هؤلاء بالثقة المتزايدة التي دفعت موسكو إلى التخلي عن حذر مرحلة ما بعد خروتشوف في القضايا الدولية.

بطبيعة الحال، لم تكن الهستيريا في واشنطن تستند إلى مبرر واقعي. على أرض الواقع، كانت قوة الولايات المتحدة، بعيداً عن المباهاة الأميركية، أعظم على الدوام، وبصورة حاسمة، من القوة السوفياتية. أما بالنسبة إلى اقتصادات المعسكرين وقدراتهما التقنية، فإن التفوق الغربي (والياباني) كان قد تجاوز كل الحسابات. وربما استطاع السوفيات، على ما كانوا عليه من فجاجة وتصلب، أن ينجحوا بعد جهود جبارة في بناء اقتصاد يضاهي في جودته ما كان عليه الاقتصاد في تسعينيات القرن التاسع عشر في أي مكان في العالم (Jowitt, 1991, p. 78). ومما ساعد الاتحاد السوفياتي أنه أنتج، في أواسط الثمانينيات، 80 بالمائة من الفولاذ أكثر من الولايات المتحدة، وضعف إنتاجها من حديد السكب، وما يزيد على خمسة أضعاف إنتاجها من الجرارات، بينما أخفق في التكيف مع اقتصاد يعتمد على رقائق السيليكون والبرمجيات الحاسوبية (Software) (انظر الفصل السادس عشر). لم يكن ثمة دليل أو إمكانية على الإطلاق أن الاتحاد السوفياتي يريد الحرب (ربما باستثناء حرب ضد الصين)، ناهيك بأنه لم يكن يخطط لشن هجوم عسكري على

الغرب. وكانت سيناريوهات الهجوم النووي المحمومة التي روّج لها دعاة الحرب الباردة والإعلام الحكومي الغربي المشحون في أوائل الثمانينيات محض اختلاق. غير أن السيناريوهات كان لها تأثيرها الفعلي في إقناع السوفيات بأن ضربة نووية استباقية من جانب الغرب على الاتحاد السوفياتي أمر ممكن، بل وشيك الوقوع، كما تبين في لحظات معينة من عام (Walker, 1993, Chapter 11). كما كان لها تأثيرها في شروعهم بإطلاق أكبر حملة أوروبية جماهيرية مناهضة للتسلح النووي من جانب حركة السلام خلال الحرب الباردة، وهي الحملة ضد نشر منظومة جديدة من القذائف الصاروخية في أوروبا.

إن مؤرخي القرن الحادي والعشرين، البعيدين عن الذكريات الحية للسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ستتولاهم الحيرة في تفسير الجنون الواضح لانفجار هذه الحمى العسكرية، والبلاغيات الطنانة حول نهاية العالم، والسلوك الدولي المستهجن في أغلب الأحيان للحكومات الأميركية، ولاسيّما في السنوات الأولى من ولاية الرئيس ريغان (Ronald Reagan) (1980 ـ 1988) وسيكون عليهم أن يقيموا عمق الصدمات النفسية الذاتية، والعجز، والخزي العلني، التي شابت المؤسسة السياسية الأميركية في السبعينيات، وغدت أشد إيلاماً خلال التخبط الواضح للرئاسة الأميركية أثناء سنوات ولاية ريتشارد نيكسون عندما اضطر للاستقالة بسبب فضيحة شائنة، وخلفه اثنان من الرؤساء الجديرين بالإهمال. وبلغت ذروتها بالواقعة المهينة للدبلوماسيين الأميركيين الذين أخذوا رهائن من جانب الثورة الإيرانية، وبالثورة الحمراء في اثنتين أو ثلاث من دول أميركا الوسطى، وبأزمة النفط الدولية الثانية عندما رفعت منظمة «أوبك» أسعارها ثانية إلى مستويات غير مسبوقة.

لا يمكن أن نفهم سياسة رونالد ريغان، الذي انتخب رئيساً عام 1980، إلا باعتبارها محاولة لمحو لطخة الشعور بالذل من طريق

إظهار منعة أميركا وتفوقها غير القابل للتحدي، بالتلويح بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر ضد أهداف ساكنة، مثل غزو جزيرة غرينادا الكاريبية الصغيرة (1983)، والهجوم الكاسح، بحراً وجوّاً، على ليبيا (1986)، وغزو بنما العبثي الأضخم حجماً (1989). لقد فهم ريغان، ربما لأنه كان ممثلاً عادياً في هوليوود، مزاج شعبه وعمق الجراح التي أصابت اعتزازه بنفسه. وفي آخر المطاف، لم يكتمل التعافي من الصدمة إلا بالانهيار النهائي غير المتوقع وغير المحسوب للخصم الكبير، مما جعل الولايات المتحدة هي القوة العالمية الوحيدة. وحتى في تلك المرحلة، نستطيع أن نستقصي في حرب الخليج ضد العراق (عام 1991) تعويضاً متأخراً عن اللحظات العصيبة لعامي 1973 و1979 عندما لم تجد أكبر قوة على وجه الأرض ما ترد به على تجمع كونسورتيوم من دول ضعيفة في العالم الثالث هددت بوقف إمداداتها النفطية.

وهكذا فإن الحملة ضد «**إمبراطورية الشر**»، التي كرست حكومة الرئيس ريغان لها طاقاتها ـ علنياً على الأقل ـ إنما صممت لتكون علاجاً للولايات المتحدة نفسها أكثر مما كانت محاولة عملية لإعادة توازن القوى العالمي على أسس جديدة. وقد تم ذلك بالفعل بصورة هادئة في نهاية السبعينيات عندما بدأ **الناتو** ـ في ظل رئيس أميركي ديمقراطي وحكومتين ديمقراطيتين عماليتين في ألمانيا وبريطانيا ـ بإعادة تسليح نفسه، ووُضعت الحكومات اليسارية الجديدة في أفريقيا قيد المراقبة من جانب الحكومات أو الحركات التي تساندها الولايات المتحدة، وعلى نحو ناجح تماماً في أفريقيا الوسطى والجنوبية، حيث كانت الولايات المتحدة تتعامل مع نظام جمهورية جنوب أفريقيا **العرقي** العنصري الشرس، وبدرجة أقل في القرن الأفريقي. (وفي كلتا المنطقتين، حظي الروس بمساعدة عظيمة القيمة من جانب قوات استطلاعية كوبية كانت بمثابة شهادة على التزام فيدل كاسترو (Fidel Castro) بثورة العالم الثالث وعلى تحالفه مع الاتحاد

السوفياتي). غير أن إسهام ريغان في الحرب الباردة كان من نمط مختلف.

إنه لم يكن إسهاماً عملياً بقدر ما كان أيديولوجياً ـ وجزءاً من رد الفعل الغربي على المشكلات في عصر المصاعب والقلاقل التي بدت تكتنف العالم بعد نهاية «العصر الذهبي» (انظر الفصل الرابع عشر). لقد ولت الفترة الطويلة من الحكم الوَسَطي والاجتماعي الديمقراطي المعتدل، وبدت السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعصر الذهبي وقد آلت إلى الإخفاق. وجاءت حكومات اليمين الأيديولوجي، الملتزمة بنمط صارخ من الأنانية التجارية وشعار «**دعه يعمل**» (Laissez-faire)، إلى السلطة في عدة بلدان نحو عام 1980. وكان من أبرزها حكومة ريغان، وحكومة المسز تاتشر المخيفة الواثقة بنفسها في بريطانيا (1979-1990). وبالنسبة إلى أنصار هذا «اليمين» الجديد، فإن رأسمالية الرفاهية التي كانت ترعاها الدولة في الخمسينيات والستينيات، ولم يعد يعززها نجاح اقتصادي منذ عام 1973، كانت تبدو دوماً أشبه بواحد من التنويعات الفرعية من الاشتراكية («الطريق إلى القنانة» كما دعاها الاقتصادي والمنظّر الأيديولوجي فون هايك). وقد رأى هؤلاء أن الاتحاد السوفياتي هو محصلتها المنطقية. فالحرب الباردة الريغانية لم تكن موجهة ضد «إمبراطورية الشر» في الخارج فحسب، بل ضد ذكرى فرانكلين د. روزفلت في الداخل؛ أي ضد دولة الرفاهية ـ (Welfare State) ـ وكذلك ضد أي دولة ذات طابع تدخلي. لقد كانت الليبرالية في نظر «اليمين» عدوة بقدر ما كانت الشيوعية، (واستخدم حرف «اللام» (L) الدال عليها بصورة فاعلة في الحملات الانتخابية الرئاسية).

وحيث إن سقوط الاتحاد السوفياتي جاء مباشرة بعد انتهاء ولاية ريغان، كان من الطبيعي أن يزعم الدعائيون الأميركيون أن ما أطاح بالاتحاد السوفياتي إنما كان الحملة النشطة التي شُنّت لتفكيكه

وتدميره. وأضاف هؤلاء أن الولايات المتحدة قد شنت الحرب الباردة كذلك وكسبتها وهزمت عدوها هزيمة ساحقة. ويجدر بنا ألاّ نأخذ هذه النسخة الصليبية للثمانينيات مأخذ الجد. فليس ثمة ما يشير إلى أن الحكومة الأميركية توقعت أو تصورت السقوط الوشيك للاتحاد السوفياتي أو كانت مستعدة بأي شكل من الأشكال لهذا الحدث. وبينما كانت تأمل بالتأكيد في ممارسة الضغط على الاقتصاد السوفياتي، فإن مخابراتها نفسها أبلغتها (بطريق الخطأ) أن هذا الاقتصاد كان في حالة جيدة وقادراً على مواصلة سباق التسلح مع الولايات المتحدة. وفي بداية الثمانينيات كان الاتحاد السوفياتي لايزال يبدو (بطريق الخطأ كذلك) منهمكاً في هجوم عالمي واثق. والواقع أن الرئيس ريغان نفسه، بصرف النظر عن البلاغيات الطنانة في الخطب التي يضعها له كُتّاب خطبه، وعلى الرغم من شرود ذهنه الذي لم يكن صافياً على الدوام، كان يؤمن فعلاً بالتعايش بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ولكنه التعايش الذي لا ينبغي أن يقوم على أساس التوازن البغيض المتبادل للرعب النووي. وما كان يحلم به هو عالم خالٍ تماماً من الأسلحة النووية. وذلك هو ما كان يحلم به الأمين العام الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف (Mikhail Sergeyevich Gorbachev)، كما بدا واضحاً في اجتماع القمة الغريب والمثير بينهما في جزيرة أيسلندا شبه القطبية في خريف عام 1986.

انتهت الحرب الباردة عندما أقرت إحدى القوتين العظميين أو كلتاهما بالعبثية الخرقاء لسباق التسلح النووي، وعندما قبلت أحداهما أو كلتاهما بصدق نية الأخرى لإنهائها. وربما كان طرح هذه المبادرة أسهل على زعيم سوفياتي مما هو على زعيم أميركي، لأن الحرب الباردة لم تكن في نظر موسكو تحمل الدلالات الصليبية الشائعة في واشنطن، ربما بسبب عدم وجود رأي عام مستثار ينبغي أخذه بالاعتبار. ومن ناحية ثانية، كان من الصعب على زعيم سوفياتي،

ولهذا السبب نفسه، أن يقنع الغرب بأنه جادٌّ في ما يقول. ولهذا، فإن العالم مَدينٌ بفضل كبير لِميخائيل غورباتشوف، الذي لم يتخذْ هذه المبادرة فحسب، بل نجح كذلك، بمفرده، في إقناع الحكومة الأميركية والآخرين في الغرب أنه كان يعني ما يقوله. ولكن علينا أن لا نقلل من إسهام الرئيس ريغان الذي اقتنع بذلك بعد أن اخترق بمثاليته الساذجة الحجاب الكثيف الذي فرضه حوله الأيديولوجيون، والمتعصبون، والموظفون المهنيون، والمتهورون، والمحاربون المحترفون. لقد انتهت الحرب الباردة لأغراض عملية في قمتي **ريكيافيك** (Reykjavik) (1989)، **وواشنطن** (Washington) (1987).

تُرى، هل كانت نهاية الحرب الباردة تستلزم، بالضرورة، نهاية النظام السوفياتي؟ إن هاتين الظاهرتين منفصلتان تاريخياً، مع أنهما مترابطتان بشكل واضح. لقد زعم النمط الاشتراكي السوفياتي أنه سيكون بديلاً عالمياً عن النظام الرأسمالي العالمي. وبما أن الرأسمالية لم يكن مصيرها الانهيار، ولم يكن يبدو أنها توشك على الانهيار، فإن آفاق الاشتراكية، كبديل عالمي، كانت تعتمد على قدرتها على المنافسة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي أُصلح بعد «الانهيار الكبير» والحرب العالمية الثانية، والذي تحول بالثورة «بعد الصناعية» في ميدان الاتصالات وتقانة المعلومات في السبعينيات. (وقد يتساءل المرء في هذا المقام: ما الذي كان سيحدث لو أن جميع المقترضين من الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث توحدوا في عام 1981 معاً وتخلفوا في وقت واحد عن سداد ديونهم للغرب؟). غير أن تخلف الاشتراكية عن الغرب في هذا الشأن، بمعدلات متسارعة، كان واضحاً كل الوضوح بعد عام 1960، فهي لم تعد قادرة على المنافسة. ولأن هذه المنافسة اتخذت طابع المجابهة بين قوتين عظميين أيديولوجياً، وعسكرياً، وسياسياً، فإن ذاك التخلف الدوني كان مَجلَبَةً للدمار.

لقد أجهدت كلتا القوتين العظميين اقتصادها وشوّهَتْهُ بسبب سباق التسلح التنافسي شديد الوطأة وباهظ الكلفة، ولكن النظام الرأسمالي العالمي استطاع أن يمتص ثلاثة بلايين دولار من الديون ـ ذهب معظمها إلى الإنفاق العسكري ـ التي غرقت فيها الولايات المتحدة في الثمانينيات، وهي التي كانت حتى ذلك الحين أكبر دولة دائنة في العالم. ولم يكن ثمة طرف، في الداخل أو الخارج، قادر على أن يتحمل ما يقارب هذا العبء للإنفاق السوفياتي، الذي كان، في جميع الأحوال، يمثل نسبة من الإنتاج السوفياتي ـ ربما الربع ـ أكبر بكثير من النسبة في الولايات المتحدة، حيث بلغت سبعة بالمائة من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الأميركي الهائل، وكُرّست للإنفاق الحربي في أواسط الثمانينيات. وقد رأت الولايات المتحدة، بمزيج من حُسن الطالع التاريخي والسياسة، أن الدول التابعة لها قد تحولت نحو اقتصادات بالغة الازدهار، وباتت تتطاول على الاقتصاد الأميركي، ففي نهاية السبعينيات كان اقتصاد المجموعة الأوروبية واليابان يُشكلان معاً ما يزيد على ستين بالمائة من الاقتصاد الأميركي. ومن ناحية ثانية، كانت الدول الحليفة للاتحاد السوفياتي والتابعة له غير قادرة أبداً على أن تقف على أقدامها، وبقيت بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي بالوعة هائلة ودائمة تستنزف كل سنة عشرات البلايين من الدولارات. ومن الوجهتين الجغرافية والديموغرافية، فإن بلدان العالم المتخلفة، التي كانت حشودها الثورية، كما كانت تأمل موسكو، كفيلة بأن ترجِّح الكفة ذات يوم على سيطرة الرأسمالية، تمثل ثمانين بالمائة من العالم، ولكنها كانت هامشية بلغة الاقتصاد. وعلى صعيد التكنولوجيا، حيث كان التفوق الغربي ينمو بمعدلات خارقة، لم يكن ثمة مجال للمنافسة. وباختصار، فإن الحرب الباردة كانت، منذ البداية، حرباً تدور بين طرفين غير متكافئين.

غير أن ما قوّض أركان الاشتراكية لم يكن المجابهة العدوانية مع الرأسمالية والقوى العظمى التي تمثلها، بل كان، على الأرجح،

تضافُرَ نواحي القصور الاقتصادي المهلكة المتزايدة فيها، على نحو واضح، مع سيطرة الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وغزوه المتسارع الأكثر ديناميةً وتطوراً بما لا يقاس، واقتحامه للاقتصاد الاشتراكي. ومثلما كان يقال في بلاغيات الحرب الباردة إن الرأسمالية والاشتراكية، أي «العالم الحر» و«الحكم التوتالي»، يقفان على شفا جرف هار لا يمكن تجسيره، وهما يرفضان أي محاولة للجمع بين طرفيْه[11]، فإن بوسع المرء أن يقول إن عدم حدوث الانتحار المتبادل بالحرب النووية قد أنقذ حياة المتنافس الأضعف، إذ من خلال تَمَتْرُس الاتحاد السوفياتي وراء الستار الحديدي، كان حتى الاقتصاد غير الكفؤ المتباطئ المُسيَّر مركزياً قابلاً للاستمرار. وربما كان يتفكك ببطء، ولكن ليس بطريقة تؤدي إلى تداعيه في وقت قصير[12]. إن تفاعل الاقتصادات السوفياتية الطابع مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ الستينيات وما بعدها هو ما جعل الاشتراكية سريعة العطب. وعندما اختار الزعماء الاشتراكيون في السبعينيات استغلال الموارد المتوافرة لهم حديثاً في السوق العالمية (مثل أسعار النفط، والقروض السهلة وغيرها) بدلاً من مواجهة المشكلة الصعبة المتمثلة في إصلاح نظامهم الاقتصادي، فإنما كانوا يحفرون قبورهم بأيديهم (انظر الفصل السادس عشر). ومن مفارقات الحرب الباردة أن ما أوقع الخلل في صفوف الاتحاد السوفياتي ثم أجهز عليه لم يكن المجابهة، بل الانفراج.

ومع ذلك، فإن دعاة الحرب الباردة المغالين في واشنطن،

---

(11) وفق مصطلح «الفلندنة» (Finlandization) الذي استخدمه الأميركيون أساساً للدلالة على الاستهزاء والاستهانة.

(12) لنأخذ حالة متطرفة هي الجمهورية الجبلية الشيوعية الصغيرة، ألبانيا، التي كانت فقيرة ومتخلفة، ولكنها ظلت على قيد الحياة ثلاثين عاماً أو نحوها عزلت فيها نفسها تماماً عن العالم. وقد تهاوت وتحول اقتصادها إلى كومة من الأنقاض عندما انهارت الأسوار التي كانت تحميها من الاقتصاد العالمي.

بمعنى ما، لم يجانبوا الصواب تماماً. إن الحرب الباردة الحقيقية، كما نستطيع أن نرى عند استحضارنا للماضي، قد انتهت في قمة واشنطن عام 1987، ولكن لم يكن من الممكن **الإقرار** بذلك عالمياً إلى أن انتهى دور الاتحاد السوفياتي، بصورة جلية، كقوة عظمى، أو كأي نوع من القوى في واقع الأمر. ولم يكن من السهل أن تُعاد إلى الوراء عقارب الساعة عل مدى أربعين سنة من الخوف والشك، ومن زرع أسنان التنانين العسكرية الصناعية وحصدها. فقد أخذت عجلات خدمات آلة الحرب تدور في كِلا الجانبين، فيما دأبت أجهزة المخابرات المهووسة مهنياً على الشك في كل خطوة من جانب الطرف الآخر، وتعتبرها خدعة ماكرة لتضليل العدو، وقد تؤدي إلى إلحاق الهزيمة به. ومع سقوط الإمبراطورية السوفياتية عام 1989، وتفكك الاتحاد السوفياتي نفسه وانحلاله بين عامي 1989 و1991، غدا من المستحيل الادعاء، ناهيك بالاعتقاد، بأن شيئاً لم يتغير.

V

ولكن ما الذي تغير على وجه الدقة؟ لقد أحدثت الحرب الباردة تحوّلات في المسرح الدولي في ثلاثة مجالات. **أولها** أنها ألغت تماماً، أو عتّمت على جميع الخصومات والنزاعات التي شكلت السياسة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية. وقد انقرض بعضها مع اندثار إمبراطوريات العصر الإمبريالي، وتلاشت معها المزاحمات بين القوى الكولونيالية حول المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتها. وتلاشت أخرى لأن جميع «القوى العظمى»، عدا اثنتين، قد تراجعت عن مواقعها وحلت في مرتبة ثانية أو ثالثة في ساحة السياسة الدولية، ولم تعد علاقاتها بعضها ببعض تقوم على مبدأ الاستقلال الذاتي، أو أنها أضحت ذات طابع محلي فحسب. لقد دفنت فرنسا وألمانيا (الغربية) الأحقاد القديمة بعد عام 1947، لا لأن النزاع الفرنكو ـ ألماني لم يعد وارداً، ـ فالحكومات الفرنسية كانت

تضعه نصب عينيها على الدوام ـ بل لأن عضويتهما المشتركة في المعسكر الأميركي وهيمنة الولايات المتحدة على أوروبا الغربية لم تكن لتسمح لألمانيا بأن تتجاوز حدودها. ومع ذلك، فإن من المدهش أن انشغال الدول الأساسي سرعان ما انحسر واختفى بعد انتهاء الحروب الكبرى، ونعني بذلك اختفاء مخاوف الرابحين من خطط الخاسرين لاسترجاع مكانتهم، وخطط الخاسرين للتغلب على هزيمتهم. ولم تنشغلْ غير قلة قليلة من دول الغرب جدياً بالتفكير بالعودة الدرامية إلى وضع الدول العظمى لكل من ألمانيا الغربية واليابان بعد إعادة تسليحهما، مع أن تسليحهما لم يكن نووياً، طالما أن كلتيهما كانتا عضوين تابعين، فعلياً، للحلف الأميركي. وحتى الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه الذين كانوا يندِّدون بالخطر الألماني، من خلال تجربتهم المريرة معه، إنما كانوا يفعلون ذلك لأغراض دعائية أكثر مما كانوا ينطلقون في ذلك من خوف حقيقي منه. ولم تكن موسكو تخشى القوات المسلحة الألمانية، بل صواريخ الناتو الأرضية الألمانية. ولكن نوعاً آخر من صراع القوى قد يظهر بعد الحرب الباردة.

ويتمثل **ثاني** تلك المجالات في أن الحرب الباردة قد جمدت الوضع الدولي، وعملت بالتالي على استقرار ما كان حالة مؤقتة أساساً وغير ثابتة من القضايا. ويمكن اعتبار ألمانيا مثالاً واضحاً في هذا السياق إذ ظلت طوال أربعة وستين عاماً مقسمة ـ عملياً (de facto) إن لم يكن قانونياً (de Jure) ـ إلى أربعة قطاعات: الغربي الذي أصبح الجمهورية الفدرالية عام 1949، والأوسط الذي أصبح جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام 1954، والشرقي، خلف خط أودر-نيسه (Oder-Neisse)، الذي طرد منه معظم مواطنيه الألمان وأصبح جزءاً من بولندا والاتحاد السوفياتي. وقد أعاد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وحدة القطاعين الغربيين، واقتطعت أجزاء بروسيا الشرقية المعزولة والمنعزلة التي ضُمّت إلى الاتحاد

السوفياتي، وأصبحت تفصلها عن بقية روسيا الآن دولة مستقلة هي لتوانيا. وخلفت هذه التطورات للبولنديين وعوداً ألمانية بالقبول بحدود 1945 التي لم تعد تجلب لهم الاطمئنان. ولم يكن الاستقرار يعني السلام. وباستثناء ما جرى في أوروبا، لم تكن الحرب الباردة بالحقبة التي تُسدل فيها ستائر النسيان على اقتتال الماضي. إذ لم تكن تمضي سنة واحدة طوال الفترة بين عامي 1948 و1989 من دون نزاع مسلح خطير إلى حد ما في مكان ما من العالم. ومع ذلك، فإن النزاعات بقيت تحت السيطرة، أو قمعت بسبب الخوف من احتمال إثارتها لحرب مكشوفة ـ وربما نووية ـ بين القوى العظمى. إن مزاعم العراق بشأن الكويت ـ المحمية البريطانية الصغيرة الغنية بالنفط عند قمة الخليج الفارسي [العربي]، والمستقلة منذ عام 1961 ـ هي ادعاءات قديمة أعيد تأكيدها باستمرار. ولكنها لم تؤدِ إلى حرب إلا عندما توقف الخليج عن أن يكون نقطة الاشتعال التلقائية للمجابهة بين القوى العظمى. وقبل عام 1989، كان من المؤكد أن الاتحاد السوفياتي، مزوِّد السلاح الأول للعراق، سيُثني بغداد عن المغامرة في تلك المنطقة.

بطبيعة الحال، لم يتجمد تطور السياسات الداخلية للدول بالطريقة ذاتها، إلا عندما كانت هذه التغيرات ستحوِّل، أو تبدو وكأنها تحوِّل ولاء دولة ما بعيداً من الدولة العظمى المهيمنة عليها. ولم تكن الولايات المتحدة ميّالة إلى التسامح مع الشيوعيين أو أنصارهم ممن يتولون المناصب الحكومية في إيطاليا أو تشيلي أو غواتيمالا أكثر مما كان الاتحاد السوفياتي في عدم تخليه عن حقه في إرسال قواته إلى الدول الشقيقة ذات الحكومات المنشقة عنه، مثل هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا. صحيح أن الاتحاد السوفياتي قد تسامح بدرجة أقل بكثير مع الأنظمة الصديقة والدائرة في فلكه، ولكن قدراته، من جهة ثانية، على إثبات نفسه إزاءها كانت أكثر ضآلة. وحتى قبل عام 1970، كان قد فقد تماماً أي سيطرة على ألبانيا

ويوغوسلافيا والصين، وكان مضطراً أن يصفح عن بعض التصرفات الفردية جداً من جانب زعيمَي كوبا ورومانيا. أما بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث التي كان يمدها بالسلاح، والتي شاركته عداءه للإمبريالية الأميركية، فلم يكن له سلطة عليها مطلقاً، بل إن أياً منها لم يكن يتقبل الوجود الشرعي للأحزاب الشيوعية المحلية فيها. ومع ذلك، فإن تضافر عناصر القوة، والنفوذ السياسي، والرشوة، ومنطق ثنائية الاستقطاب ومعاداة الإمبريالية قد جلبت الاستقرار بشكل أو بآخر على انقسامات العالم. وباستثناء الصين، لم تبدِّل دولة مهمة تحالفاتها إلا من طريق ثورة داخلية، وذلك، كما اكتشفت الولايات المتحدة في السبعينيات، ما لم تستطع القوى العظمى أن تُحدثه أو تحول دون وقوعه. وحتى تلك الدول الحليفة لأميركا التي وجدت سياساتها واقعة تحت ضغط متزايد من جراء التحالف، كالحكومات الألمانية بعد عام 1969 في مسألة السياسة الشرقية (Ostpolitik)، لم تنسحب من ذلك التحالف الحافل بالمتاعب. وقد ظلت باقية على حالها، إلى حد ما، الكياناتُ السياسية العاجزة، وغير المستقرة سياسياً، وغير القادرة على الدفاع عن نفسها، وغير القادرة على البقاء في دغل دولي حقيقي - وحفلت بأمثال هذه الكيانات المنطقة الممتدة بين البحر الأحمر والخليج الفارسي [العربي]. ذلك أن الضباب الذري لم يضمن بقاء الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا الغربية فحسب، بل بقاء أنظمة مثل العربية السعودية والكويت. وكانت الحرب الباردة أفضل فترة تعيش فيها دولة صغيرة، وبعدها اتضح الفرق بين المشكلات المحلولة والمشكلات الموضوعة على الرفّ.

كان **ثالث** هذه المجالات أن الحرب الباردة قد ملأت العالم بالأسلحة إلى حد يفوق التصور. وكان ذلك نتيجة طبيعية لأربعين سنة كانت الدول الصناعية الكبرى تتنافس فيها باستمرار على تسليح نفسها ضد حرب قد تنشب في أي لحظة؛ أربعين سنة من تنافس

القوى العظمى على كسب الأصدقاء، والتأثير في الشعوب من طريق نشر السلاح في كل أرجاء العالم، ناهيك بكونها أربعين سنة من الحرب الدائمة «المنخفضة الحدة»، مع تفجر نزاعات كبيرة بين الفينة والفينة. ومع وجود مجمعات صناعية ـ عسكرية ضخمة وذات نفوذ، جرت على نطاق واسع عسكرة الاقتصادات التي كانت لها مصلحة اقتصادية في بيع منتجاتها في الخارج، لإرضاء حكوماتها على الأقل، بتقديم الدليل على أنها لا تقتصر **فقط** على ابتلاع الميزانيات العسكرية الفلكية، غير المنتجة اقتصادياً التي تضمن لها الديمومة والاستمرار. وقد وفّرت هذه التقليعة غير المسبوقة من جانب الحكومات العسكرية سوقاً حفيّة لا تتغذى بالهبات السخية من جانب القوى العظمى فحسب، بل كذلك بالعائدات المحلية التي تضاعفت ـ منذ ثورة أسعار النفط ـ بما يفوق خيال السلاطين الأوائل والشيوخ في العالم الثالث (انظر الفصل الثاني عشر). وغدا كل طرف مصدّراً للسلاح. وفي ما عدا السلاح، لم يكن لدى الاقتصادات الاشتراكية وبعض الدول الرأسمالية المتقهقرة مثل بريطانيا ما يصلح للتصدير التنافسي في الأسواق العالمية. ولم تكن تجارة الموت تتناول كميات ضخمة من المعدات والعتاد الذي تستطيع الحكومات وحدها أن تستخدمه. وقد خلقت حرب العصابات، والإرهاب أيضاً، حاجة كبيرة إلى الأجهزة الفتّاكة والمدمرة الخفيفة والمحمولة، كما وفّرت العوالم السفلية للمدن في أواخر القرن العشرين سوقاً مدنية أخرى لمثل هذه المنتجات. وفي مثل هذه الأوساط، أضحى رشاش عوزي (Uzi) (الإسرائيلي) وبندقية كلاشنيكوف (Kalashnikov) (الروسية) ومادة سيمتكس (Semtex) المتفجرة (التشيكية) من الأسماء المألوفة لدى الجميع.

وعلى هذا النحو، أدامت الحرب الباردة نفسها، وتواصلت الحروب الصغيرة التي كانت تطلق بعض وكلاء إحدى القوتين العظميين ضد وكلاء القوة العظمى الأخرى بعد أن انتهى النزاع

القديم في الساحة المحلية، وغدت تقاوم من أطلقها وأصبح يريد الآن أن ينهيها. وقد ظل ثوار «**يونيتا**» (UNITA) في أنغولا في الميدان يصارعون الحكومة، مع أن الكوبيين والأفارقة الجنوبيين قد انسحبوا من ذلك البلد البائس، وتنصّلت الولايات المتحدة والأمم المتحدة منهم واعترفتا بالجانب الآخر، مع أنهم لم يعدموا السلاح. أما الصومال، الذي تسلح أولاً من جانب الروس عندما كان إمبراطور أثيوبيا في الصف الأميركي، ثم من جانب الولايات المتحدة عندما تحولت أثيوبيا الثورية إلى موسكو، فقد دخل مرحلة ما بعد الحرب الباردة كمنطقة ضربتها المجاعة فيما كانت تندلع فيها حرب قبلية فوضوية، وتفتقر إلى كل شيء ما عدا إمدادات غير محدودة من المدافع، والذخيرة، والألغام ووسائل النقل العسكري. وقد بذلت كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة قصارى الجهد لجلب الطعام والسلام إلى هذا البلد، ولكن ذلك كان أصعب من إغراق البلد بالمدافع. وفي أفغانستان، وزّعت الولايات المتحدة صواريخ «ستينغر» (Stinger) المحمولة باليد والمضادة للطائرات ومنصات إطلاق الصواريخ بالجملة على رجال حرب العصابات القبلية المعادية للشيوعية، ولم تجانب الصواب في حساباتها بأن هذه الوسائل قادرة على التصدي للسيطرة الجوية للسوفيات. وعندما انسحب الروس، استمرت الحرب كما لو أن شيئاً لم يتغير، باستثناء غياب الطيران؛ ذلك أن رجال القبائل يستطيعون هم أنفسهم الآن أن يستغلوا الطلب المتزايد على صواريخ ستينغر التي راحوا يبيعونها بطريقة مريحة في أسواق السلاح الدولية. وسعت الولايات المتحدة بشتى الوسائل لاستعادتها مقابل مئة ألف دولار للقطعة الواحدة، ولكنها مني بفشل ذريع في هذا الميدان (*Republica*, 6/4/94; *International Herald Tribune*, p. 24, 5/7/93). وعلى حد تعبير الساحر الغرّ في مسرحية **غوته** [فاوست]: «لقد انقلب السحر على الساحر» («*Die ich rief die Geister, werd» ich nun nicht losz*).

لقد قوضت نهاية الحرب الباردة، على نحو مفاجئ، الدعائم التي كانت تحافظ على تماسك البنيان الدولي، وزعزعت كذلك ركائز الأنظمة السياسية الداخلية في العالم، بدرجة لمّا تُقدّر تقديرها تماماً، وخلفت عالماً يعاني حالة من التشوش والانهيار الجزئي، نظراً إلى عدم وجود دعائم بديلة. والفكرة التي كانت تراود الناطقين الرسميين الأميركيين بأن نظام الاستقطاب الثنائي القديم يمكن أن يحل محله «نظام عالمي جديد» يستند إلى القوة الوحيدة الباقية التي بدت لهذا السبب أقوى من أي وقت مضى، سرعان ما أثبتت افتقارها إلى الواقعية. من المستحيل العودة إلى عالم ما قبل الحرب الباردة؛ فقد تغيرت أمور كثيرة واختفت أمور كثيرة أخرى. كما امّحت المعالم والقسمات، وغدت جميع الخرائط بحاجة إلى التعديل، وبات من الصعب، بل من المتعذر، على الذين تعودوا على نمط واحد من العالم تقدير طبيعة المشكلات لعالم آخر. وفي عام 1947، اعترفت الولايات المتحدة بالحاجة إلى مشروع فوري وجبار لإعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية، لأنه كان من السهل تحديد المخاطر المفترضة على تلك الاقتصادات - وهي الشيوعية والسوفياتية. وكانت العواقب الاقتصادية والسياسية لانهيار الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية أكثر إثارة وأعمق وقعاً من القلاقل في أوروبا الغربية. وكان من الممكن التكهن بهذه العواقب - بل كانت ملموسة إلى حد معقول - في أواخر الثمانينيات، ولكن أياً من الاقتصادات الرأسمالية الغنية لم يتعامل مع هذه الأزمة الوشيكة كحالة طارئة عالمية تستدعي عملاً مُلحاً، وضخماً، لأنه لم يكن من السهل استشراف عواقبها **السياسية**. وإذا استثنينا ألمانيا الغربية على سبيل الاحتمال، فإنها قد تعاملت معها ببلادة، بل إن الألمان أساءوا تماماً فهمْ طبيعة المشكلة وتقديرها، وتكشَّف ذلك في ما واجهوه من صعوبات عند ضمهم إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة.

ربما كان مقدراً لنتائج نهاية الحرب الباردة أن تكون هائلة في

جميع الأحوال، حتى ولو لم تتزامن مع أزمة كبرى في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والأزمة النهائية للاتحاد السوفياتي ونظامه. وحيث إن عالم المؤرخ هو عالم ما يحدث بالفعل لا عالم ما قد يحدث لو كانت الأشياء مختلفة، فإننا لسنا بحاجة إلى أن نأخذ بالاعتبار سيناريوهات أخرى محتملة، إذ أثبتت نهاية الحرب الباردة أنها ليست نهاية نزاع دولي، بل نهاية عصر بأكمله، لا بالنسبة إلى «**الشرق**» فحسب، بل بالنسبة إلى العالم كله. وثمة لحظات تاريخية يمكن تمييزها، حتى من جانب المعاصرين، باعتبارها تمثل خاتمة لعصر ما. لقد كانت السنوات التي تدور حول عام 1990، بصورة جلية، هي نقطة التحول النادرة تاريخياً. ولكن بينما يستطيع أي امرئ أن يرى نهاية القديم، فإن الغموض الكامل يكتنف طبيعة الجديد وآفاقه.

وفي غمرة ذاك الغموض، كان ثمة أمر واحد مؤكد لا يمكن إعادته إلى الوراء، إنه التبدلات الجوهرية غير العادية وغير المسبوقة التي شهدها الاقتصاد العالمي، وبالتالي المجتمعات البشرية، في الفترة التي بدأت مع بداية الحرب الباردة. وسيكون لهذه التبدلات، أو ينبغي أن يكون لها، حيز في كتب التاريخ في الألفية الثالثة أكبر مما كان للحرب الكورية، أو لأزمتي برلين وكوبا، أو لصواريخ **كروز**. وهذه التحولات هي ما سنلتفت إليه الآن.

الفصل التاسع

الأعوام الذهبية

«لم تشهد مدينة «مودينا» قفزة كبيرة بالفعل إلا في السنين الأربعين المنصرمة. إن الحقبة الممتدة من الوحدة الإيطالية حتى ذلك الحين كانت عصراً طويلاً من الانتظار أو من التغييرات البطيئة المتقطعة، وبعدها تسارع التحول بسرعة الضوء. ويتمتع الناس الآن بمستوى من العيش كان مقتصراً في الماضي على نخبة ضئيلة».

ج. موزيولي (G. Muzzioli) (1993، ص 323).

«لا يمكن إقناع رجل جائع ولكنه متعفف بإنفاق آخر دولار يملكه في غير الطعام. ولكن الإنسان الشبعان، الحسن الهندام، المرتاح في سكناه وحياته يمكن أن يخيِّر مثلاً بين آلة الحلاقة الكهربائية وفرشاة الأسنان الكهربائية. لقد أصبحت حاجة المستهلك، إلى جانب الأسعار والتكاليف، مسألة تتطلب حُسن الإدارة».

ج. ك. غالبرايت (J. K. Galbraith)، الدولة الصناعية الجديدة (*The New Industrial State*) (1967، ص 24).

I

يفعل معظم البشر ما يفعله المؤرخون: إنهم يتعرفون على طبيعة تجاربهم من خلال استحضارهم للماضي فقط. وفي سياق

الخمسينيات، تنبه كثير من الناس، وخصوصاً في البلدان «المتطورة» متزايدة الرخاء، أن الأوضاع قد تحسنت بصورة مشهودة، ولاسيّما إذا ما عادوا بذاكرتهم إلى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية. لقد كافح رئيس وزراء بريطاني محافظ وكسب الانتخابات العامة عام 1959 تحت شعار «إنك لم تعرف مثل هذه النعمة من قبل»، وهي عبارة كانت صحيحة من دون شك. ومع ذلك، فإن المراقبين ولاسيّما الاقتصاديين، لم يدركوا، حتى ما بعد انتهاء طفرة الازدهار الكبرى في السبعينيات المضطربة، وبانتظار الثمانينيات الموجعة، أن العالم، عالم الرأسمالية المتطورة على وجه الخصوص، قد مرَّ بمرحلة استثنائية للغاية من تاريخه؛ وربما كانت مرحلة فريدة، وأخذوا يبحثون عن النعوت المناسبة لوصفها مثل: «الأعوام الثلاثون المجيدة» (Les trente glorieuses) للفرنسيين، و«العصر الذهبي الذي امتد ربع قرن» للأنجلو - أميركيين (Marglin and Schor, 1990). وصار الذهب أكثر بريقاً مقابل الخلفية البليدة أو المظلمة للعقود التي تلت الأزمة.

ثمة أسباب مختلفة للتأخر في إدراك الطبيعة الاستثنائية لتلك الفترة. إنها لم تكن ثورية إلى هذا الحد بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ مددت سنوات الحرب التي كانت، كما رأينا، خفيفة الوطء عليها بصورة لا مثيل لها. إنها لم تتكبد أي أضرار، ورفعت ناتجها القومي الإجمالي (GNP) بمقدار الثلثين (Van der Wee, 1987, p. 30)، وأنهت الحرب وهي تنتج نحو ثلثي الإنتاج الصناعي للعالم. يضاف إلى ذلك أن أداء الولايات المتحدة الفعلي بسبب حجم اقتصادها وتقدمه في أثناء «الأعوام الذهبية» لم يكن مؤثراً بقدر معدل النمو لدى الدول الأخرى التي انطلقت من قاعدة أصغر بكثير، إذ حطم «العصر الذهبي» جميع الأرقام القياسية السابقة في جميع البلدان الصناعية الأخرى، بما فيها بريطانيا بطيئة الحركة (Maddison, 1987

p. 650).. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد كانت تلك الفترة، اقتصادياً وتقنياً، فترة تراجع نسبي أكثر مما كانت فترة تقدم. كما تقلصت إنتاجية الفرد في الساعة لديها بالمقارنة مع الدول الأخرى. وإذا كانت في عام 1950 تتمتع بنصيب للفرد من الناتج الإجمالي المحلي يعادل ضعف مثيله في فرنسا وألمانيا، وما يزيد خمس مرات على حصة الفرد في اليابان وأكثر من نصف مثيله في بريطانيا، فإن الدول الأخرى سرعان ما لحقت بها، واستمرت في ذلك خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

كانت المعافاة من آثار الحرب هي الأولوية الغالبة بالنسبة إلى دول أوروبا واليابان. وفي السنوات الأولى بعد عام 1945، كانت هذه الدول تقيس نجاحها بمقدار اقترابها من هدف مرسوم، بالمقارنة مع الماضي لا المستقبل. وكانت المعافاة بالنسبة إلى الدول غير الشيوعية تعني أن تتخلى عن مخاوفها من الثورة الاجتماعية والتقدم الشيوعي، وهما إرث الحرب والمقاومة. وفيما استطاعت معظم الدول (خلافاً لألمانيا واليابان) أن تعود في عام 1950 إلى المستويات التي كانت عليها قبل الحرب، فإن الحرب الباردة المبكرة والمثابرة التي أبدتها الأحزاب الشيوعية القوية في فرنسا وإيطاليا قد ثبطت من عزيمة الفورة الحماسية. وعلى أي حال، كانت المكاسب المادية للنمو تحتاج إلى بعض الوقت لتصبح آثارها بادية للعيان. وهي لم تصبح كذلك في بريطانيا إلا في أواسط الخمسينيات. ولم يستطع أي سياسي قبل ذلك أن يكسب الانتخابات بشعار هارولد ماكميلان. وحتى في منطقة مزدهرة بشكل ملحوظ مثل إيميليا رومانا (Emilia Romagna)، في إيطاليا، فإن فوائد «مجتمع الرخاء» لم تُعمّم حتى الستينيات (Francia, Muzzioli, 1984, pp. 327-329). وعلاوة على ذلك، فإن السلاح السري للرخاء **الشعبي**، ونعني به العمالة الكاملة، لم يتعمم حتى الستينيات عندما توقف معدل البطالة في غرب أوروبا عند 1,5 بالمئة. وفي الخمسينيات، كانت نسبة البطالة في إيطاليا

لاتزال في حدود 8 بالمائة تقريباً. وبكلمة موجزة، فإن أوروبا لم تَعتبر رخاءها غير العادي أمراً مفروغاً منه إلا في الستينيات، بل إن المراقبين الضليعين بدأوا يفترضون أن الاقتصاد سيمضي قدماً وصُعُداً دوماً إلى الأبد. وجاء في تقرير للأمم المتحدة عام 1972: «لا يوجد سبب خاص للشك في أن الاتجاهات الأساسية للنمو في بداية السبعينيات وأواسطها ستستمر بالقوة التي كانت عليها في الستينيات. ولا يلوح في الأفق مؤثر خاص يمكن أن يغير البيئة الخارجية للاقتصادات الأوروبية بصورة جذرية». ومع مرور الوقت في الستينيات، قام نادي الاقتصادات الصناعية الرأسمالية المتطورة - OECD- (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بمراجعة تنبؤاته بالنسبة إلى النمو التصاعدي المستقبلي. وفي بداية السبعينيات، كان من المتوقع (على المدى المتوسط) أن تزيد نسبة النمو على 5 بالمائة (Glyn, Hughes, Lipietz, Singh, 1990, p. 39).

يتضح الآن أن العصر الذهبي كان بالدرجة الأولى يخص الدول الرأسمالية المتطورة التي كانت طيلة تلك العقود تمثل ثلاثة أرباع إنتاج العالم، وما يزيد على 80 بالمائة من صادراته المصنعة (OECD, Impact, 1979, pp. 18-19). ومن الأسباب الأخرى للاعتراف البطيء بخصوصية العصر تلك أن الفورة الاقتصادية في الخمسينيات بدت عالمية الأبعاد تماماً ومستقلة عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية. والواقع أنه قد بدا أول الأمر أن ذلك الجزء الاشتراكي المتسع من العالم كان له قصب السبق. إذ إن معدل النمو لدى الاتحاد السوفياتي في الخمسينيات كان أسرع منه لدى أي دولة غربية، وكانت اقتصادات أوروبا الشرقية تنمو بالسرعة ذاتها تقريباً؛ أي بدرجة أسرع في الدول التي كانت متخلفة حتى ذلك الحين، وبدرجة أبطأ في الدول الصناعية سابقاً أو الصناعية جزئياً. بيد أن ألمانيا الشرقية الشيوعية كانت متخلفة عن ألمانيا الاتحادية غير الشيوعية. ومع أن الكتلة الشرقية في أوروبا خسرت السباق في الستينيات، فإن معدل الإنتاج

العام للفرد الواحد لديها طوال فترة العصر الذهبي كان ينمو بدرجة أسرع قليلاً (أو بدرجة أقل بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي) من نظيره في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى (International Monetary Fund (JMF)), 1990, p. 65). ومع ذلك، فقد كان واضحاً أن الرأسمالية في الستينيات كانت تتقدم بتسارع أكبر من الاشتراكية.

على الرغم من ذلك، ظل العصر الذهبي ظاهرة تشمل أرجاء المعمورة بأسرها، مع أن الرخاء العام لم يكن في متناول غالبية سكان العالم الذين كانوا يقطنون بلداناً حاول خبراء الأمم المتحدة أن يجدوا نعوتاً دبلوماسية ملطفة لوصف ما فيها من فقر وتخلف. ومع أن سكان العالم الثالث كانوا يتنامون بمعدلات مشهودة، فإن عدد الأفارقة وسكان شرق آسيا وجنوبها قد زاد على الضعف في غضون خمسة وثلاثين عاماً بعد عام 1950، وزاد عدد الأميركيين اللاتينيين على نحو أسرع (World Resources, 1986, p. 11). كما شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات المجاعات الجماعية بشكلها الكلاسيكي الذي يتجلى في صورة طفل جائع غريب القسمات على جميع شاشات التلفزيون الغربية بعد العشاء. ولكن لم يكن ثمة مجاعات جماعية خلال العقود الذهبية إلا تلك التي كانت نتاج الحروب والجنون السياسي، كما حدث في الصين (انظر ص 466 ـ 467 من هذا الكتاب). والواقع أنه مع تضاعف عدد السكان، فإن العمر المتوقع قد امتد بمعدل سبع سنوات، أو حتى سبع عشرة سنة، عند مقارنة نهاية الثلاثينيات بنهاية الستينيات (Morawetz, 1977, p. 48). وهذا يعني أن إنتاج الغذاء قد نما بصورة أسرع التزايد السكاني، وذلك ما حدث في الدول المتطورة وفي كل بقعة رئيسة من العالم غير الصناعي. لقد ارتفع إنتاج الغذاء في الخمسينيات بما يزيد على واحد بالمائة في السنة للفرد الواحد في كل منطقة من مناطق «العالم النامي»، باستثناء أميركا اللاتينية، حيث كانت نسبة الزيادة أكثر تواضعاً. واستمر نمو معدلات إنتاج الغذاء في الستينيات في العالم

غير الصناعي بدرجة ضئيلة (ومرة أخرى باستثناء أميركا اللاتينية التي سبقت غيرها)، وإن كان ذلك بدرجة طفيفة. ومع ذلك، يمكن القول إن الإنتاج الكلي للغذاء في العالم الفقير في عقدي الخمسينيات والستينيات قد نما بصورة أسرع مما جرى في العالم المتطور.

إن وجوه التفاوت بين مختلف أنحاء العالم الفقير تجعل مثل هذه الأرقام العالمية عديمة القيمة في السبعينيات. وحتى تلك الفترة، كانت بعض المناطق مثل الشرق الأقصى وأميركا اللاتينية تتدبر أمورها بشكل معقول في ما يتعلق بالتوسع السكاني، في حين تخلفت أفريقيا في إنتاج الغذاء بمقدار يزيد على واحد بالمائة في السنة. وفي الثمانينيات، لم نشهد نمواً لمعدلات إنتاج الغذاء للفرد الواحد إطلاقاً خارج منطقة جنوب آسيا وشرقها، بل إن معدل إنتاج بعض الدول، مثل بنغلاديش وسريلانكا والفيليبين، من الغذاء للفرد الواحد كان أقل من معدل السبعينيات. واستمرت في بعض المناطق معدلات إنتاج تقل عن مستويات السبعينيات، أو أنها استمرت في التراجع، ولاسيّما في أفريقيا، وأميركا الوسطى، والشرق الأدنى في آسيا (Van der Wee, 1987, p. 106; FAO, *The State of Food*, 1989, Annex, Table 2, pp. 113-115).

في غضون ذلك، كانت مشكلة العالم المتطور تتمثل في أنه ينتج فائضاً كبيراً من الغذاء لم يكن يعرف ماذا يفعل به. فقرر في الثمانينيات أن ينتج من الغذاء مقادير أقل بصورة جوهرية، أو (كما حدث في دول المجموعة الأوروبية) أن يُغرق الأسواق بـِ «جبال من الزبدة» و«بحيرات من الحليب» من إنتاجه بأقل من سعر التكلفة لمنافسة أسعار المنتجين في البلدان الفقيرة. وأصبح سعر الجبن الهولندي في جزر الكاريبي ارخص من سعره في هولندا ذاتها. والغريب أن التناقض بين فائض إنتاج الغذاء في جانب، وأوضاع الجياع في جانب آخر ـ وهو الذي أثار حفيظة العالم في أثناء فترة

«الكساد الكبير» في الثلاثينيات ـ لم يثِرْ إلا القليل من الانتباه في أواخر القرن العشرين. وكان ذلك واحداً من مظاهر التباين المتعاظم بين العالم الغني والعالم الفقير. وغدا ذلك واضحاً للعيان على نحو متزايد منذ الستينيات.

وهكذا، كان عالم الصناعة يتوسع بطبيعة الحال في كل مكان: في العالمين الرأسمالي والاشتراكي، وفي «العالم الثالث». وكانت هناك نماذج صارخة على الثورة الصناعية في الغرب القديم، كما في إسبانيا وفنلندا. واكتسبت بلدان زراعية صرف في عالم «الاشتراكية الحقيقية القائمة» (انظر الفصل الثالث عشر)، مثل بلغاريا ورومانيا، قطاعات صناعية واسعة. وفي «العالم الثالث»، حدث التطور الأهم في «الدول الحديثة التصنيع» - Newly Industrialising Countries) NIC) بعد العصر الذهبي، ولكن عدد الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة لتمويل وارداتها من بقية العالم على الأقل، أخذ بالتناقص الحاد في كل مكان. وفي نهاية الثمانينيات، تمكنت خمس عشرة دولة فحسب من تسديد ثمن نصف وارداتها أو أكثر من صادراتها الزراعية. وتقع معظم هذه الدول (باستثناء نيوزيلندا) في أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية (تقرير FAO السابق، ص 149 ـ 151).

من هنا، كان اقتصاد العالم ينمو بوتيرة متفجرة. في الستينيات كان من الواضح أنه يسير على أفضل ما يرام، إذ تضاعف الإنتاج العالمي من المواد المصنعة أربع مرات بين أوائل الخمسينيات وأوائل السبعينيات. والعنصر الأعمق وقعاً من ذلك هو أن تجارة المواد المصنعة العالمية زادت بمقدار عشرة أمثال. كما شهد الإنتاج الزراعي العالمي ارتفاعاً حاداً وإن لم يكن مشهوداً إلى حد كبير. ولم يحدث ذلك (كما جرى غالباً في الماضي) من طريق استصلاح أراضٍ جديدة، بل من طريق زيادة إنتاجية الأرض، إذ تضاعف إنتاجَ

الهكتار من الحبوب تقريباً في الفترة بين عامي 1950 و1952 وعامي 1980 و1982، وكانت الزيادة أكثر من الضعف في أميركا الشمالية، وأوربا الغربية، وشرق آسيا. كذلك تضاعف صيد السمك في تلك الفترة ثلاث مرات قبل أن يعود القهقرى (World Resources, 1986, pp. 47, 142).

تمخض هذا الانفجار الاستثنائي عن نتيجة جانبية لم تكن ظاهرة للعيان، مع أنها عند استحضارنا للماضي كانت تنذر بالخطر، وهي التلوث والتدهور البيئي. في خلال حقبة «العصر الذهبي» لم تلفت هذه الظاهرة إلا قليلاً من الانتباه، إلا من جانب أنصار الحياة البرية وحُماة الندرة البشرية والطبيعية، لأن أيديولوجيا التطور المهيمنة اعتبرت من المسلّمات أن سيطرة الإنسان المتنامية على الطبيعة هي المقياس الأوحد لتقدم البشرية. ولهذا السبب، تعامت سياسة التصنيع في البلدان الاشتراكية عن العواقب البيئية لإقامة شبكة كثيفة وشبه فوضوية من المنشآت الصناعية العتيقة القائمة على الحديد والدخان. وحتى في الغرب، كان شعار رجال أعمال القرن التاسع عشر القدامى ـ «حيثما توجد القمامة يوجد النحاس» ـ (أي إن التلوث يعني المال) لايزال مقنعاً، وبخاصة لدى بناة الطرق وأصحاب مشروعات «التعمير» والعقارات الذي أعادوا اكتشاف الأرباح الفلكية التي يمكن تحقيقها في حقبة من الطفرة النادرة جراء المضاربة التي لا يمكن أن تخسر. وكل ما كان علي المرء أن يفعله هو أن ينتظر ارتفاع قيمة موقع البناء المناسب ليحلّق في الأعالي. وبوسع بناء وحيد في الموقع الأفضل أن يجعل المرء من أصحاب الملايين من دون أي كلفة، طالما أنه يستطيع أن يقترض على ضمان بنائه المستقبلي، ويقترض المزيد طالما أن قيمته (مبنياً أو غير مبني، مشغولاً أو خالياً) تواصل الارتفاع. وفي آخر الأمر، يكون هناك انهيار مفاجئ كالعادة. وينتهي العصر الذهبي كما انتهت الطفرات المبكرة في العقارات والمصارف. ولكن أسعار مراكز المدن، صغيرة كانت أم كبيرة، كانت آنذاك تزداد

شططاً، وهي «تتطور» في العالم بأسره، وتدمر، في طريقها، مدناً حافلة بالصروح الكنسية القروسطية مثل **ورشستر** في بريطانيا، أو العواصم الكولونيالية الإسبانية مثل «**ليما**» في البيرو. ولما كانت السلطات، سواء في الشرق أو الغرب، قد اكتشفت أيضاً أنه يمكن استخدام أسلوب أشبه بأسلوب بناء المصانع لبناء المساكن الشعبية بطريقة سريعة ورخيصة، لتملأ بذلك ضواحي المدن بكتل المباني السكنية غير المستكملة الشاهقة والمهددة بالخطر، فإن الستينيات قد تُعتبر العقدَ الكارثي في تاريخ الزحف الحضري البشري.

وبعيداً عن القلق حول البيئة، كان هناك في الواقع ما يبرر الرضا عن النفس، لأن التلوث في القرن التاسع عشر قد استسلم لتقانة القرن العشرين ومقتضيات الضمير البيئي. ألم يسفر الحظر البسيط على محارق الفحم في لندن من عام 1953، بضربة واحدة، عن تبديد الضباب الكثيف الذي كان يكتنف المدينة بين الفينة والفينة كما عرفناه في روايات تشارلز ديكنز (Charles Dickens)؟ ألم تسبح أسماك السلمون، بعد ذلك بعدة سنوات، في نهر التيمس (Thames) الذي كان ميتاً ذات يوم؟ لقد تناثرت مصانع أصغر وألطف وأهدأ حول الريف بدلاً من المصانع الضخمة النافثة للدخان التي ميزت «الصناعة» من قبل، وحلّت المطارات مكان محطات القطار كأبنية باذخة تمثل تقدم حركة النقل. ومع فراغ الريف من سكانه، بات أهل الطبقة المتوسطة الذين انتقلوا إلى القرى المهجورة والمزارع يشعرون بأنهم غدوا أقرب إلى الطبيعة من أي وقت مضى.

على الرغم من ذلك، فإن تأثير الأنشطة البشرية في الطبيعة، الحضرية والصناعية بالدرجة الأولى، وكذلك الزراعية كما تكشّف في ما بعد، قد تعاظم ولا شك بصورة حادة منذ أواسط القرن. ويعود ذلك في المقام الأول إلى الزيادة الهائلة في استخدام مواد الوقود الأحفورية (الفحم، والنفط، والغاز الطبيعي، وغيرها) التي أقلق

نضوبها المحتمل المراقبين الأوائل الذين حاولوا استشفاف المستقبل منذ أواسط القرن التاسع عشر وما بعده. لقد كانت المصادر الجديدة تُكتشف بأسرع مما يمكن أن تُستخدم. ولكن تلك القفزة في الاستهلاك الكامل للطاقة - الذي تضاعف فعلاً ثلاث مرات في الولايات المتحدة بين عامي 1950 و1973 (Rostow, 1978, p. 256; Table III, p. 58) - لم يكن مفاجئاً على الإطلاق. ومن الأسباب التي جعلت «العصر الذهبي» ذهبياً أن سعر برميل النفط السعودي كان، على المعدل، أقل من دولارين طوال الفترة الممتدة بين عامي 1950 و1973، مما جعل الطاقة رخيصة إلى حد يدعو إلى التندر، وكانت تزداد رخصاً طوال الوقت. ومن دواعي السخرية أن كارتل الدول المنتجة للنفط - أوبك - قد عزم أخيراً على تحميل وسائل المواصلات والنقل أقصى ما تستطيع أن تتحمله، وهو ما تنبه إلى خطورته مراقبو البيئة بسبب آثار الانفجار الناجم عن وسائل النقل التي تسير بالوقود، التي كانت تكفهر جرّاءها السماء فوق المدن الكبرى في الأجزاء التي تعتمد على المحركات من العالم، وبخاصة في أميركا. وهكذا أصبح دخان العوادم هو مصدر القلق المباشر. والأسباب مفهومة. لقد كانت انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون تضاعف من سخونة الجو ثلاث مرات تقريباً بين عام 1950 و1973، أي إن تركيز هذا الغاز في الجو كان يزداد بما يقل قليلاً عن واحد بالمائة في العالم (World Resources, Table 11.1, p. 318; 11.4, p. 319; V. Smil, 1990, p. 4, Fig. 2). كما ارتفع بصورة شاقولية تقريباً إنتاج الكلوروفلور كربون والكيمياويات التي كانت تؤثر في طبقة الأوزون. وقلما كانت مثل هذه المواد مستخدمة في نهاية الحرب، ولكن، في عام 1974، كان ما يزيد على 300 ألف طن من أحد العناصر وما يزيد على 400 ألف طن من مركب آخر تنطلق في الجو كل عام (World Resources, Table 11.3, p. 319). ومن الطبيعي أن الدول الغربية الغنية قد أفرزت حصة الأسد من هذا التلوث، مع أن التصنيع

القذر على نحو غير عادي في الاتحاد السوفياتي قد أفرز من غاز ثاني أوكسيد الكربون ما يعادل ما أفرزته الولايات المتحدة، وبما يزيد خمس مرات عام 1985 عما كان عليه عام 1950 (لكن المعدل للفرد الواحد يضع الولايات المتحدة في موقع الصدارة). واستطاعت بريطانيا وحدها أن تُخفض حجم الكمية المنبعثة بالنسبة إلى كل فرد من السكان طوال تلك الفترة (Smil, 1990, Table 1, p. 14).

II

بدا هذا الانفجار المذهل للاقتصاد، أول الأمر، مجرد صورة عملاقة لما حدث من قبل، إذا جاز التعبير، أي عولمة الدولة بالنسبة إلى الولايات المتحدة لفترة ما قبل عام 1945، هذا إذا اعتبرنا تلك الدولة نموذجاً للمجتمع الصناعي الرأسمالي. لقد كانت كذلك إلى حد ما، إذ وصل عصر السيارات إلى أميركا قبل ذلك بوقت طويل، ووصل إلى أوروبا بعد الحرب، وبعد ذلك أصبحت السيارات، بصورة أكثر تواضعاً، في متناول الطبقات الوسطى في العالم الاشتراكي وأميركا اللاتينية، فيما أدى الوقود الرخيص إلى نشر الشاحنات والحافلات وجعلها وسائل النقل الأساسية في معظم أرجاء المعمورة. وإذا كان نهوض المجتمع الغربي الغني يقاس بتضاعف أعداد السيارات الخاصة ـ من 750 ألف سيارة عام 1938 إلى 15 مليون سيارة عام 1975 في إيطاليا (Rostow, 1978, p. 212, UN Statistical Yearbook, 1982, Table 175, p. 960) فإن التطور الاقتصادي لكثير من دول العالم الثالث يمكن أن يقاس بمقدار زيادة عدد الشاحنات.

وهكذا، فإن جانباً كبيراً من الطفرة العالمية الكبرى كان محاولة استدراكية لمواكبة الآخرين، وفي الولايات المتحدة استمراراً لاتجاهات قديمة. وقد انتشر نموذج هنري فورد للإنتاج الشامل عبر المحيطات بالنسبة إلى صناعات السيارات الجديدة فيما اتسع تطبيق

هذا المبدأ في الولايات المتحدة ليشمل أنواعاً جديدة من الإنتاج، من بناء العمارات إلى أطعمة لحوم البقر (وكان افتتاح **ماكدونالد** (McDonald) نموذجاً للنجاح بعد الحرب). وأضحت البضائع والخدمات التي كانت تقتصر في السابق على الأقليات تُنتج وتقدم للأسواق العامة، كما هو الحال بالنسبة إلى الرحلات الجماعية إلى الشواطئ المشمسة، فقبل الحرب لم يكن عدد الأميركيين الشماليين الذين كانوا يسافرون إلى أميركا الوسطى والكاريبي في أي عام من الأعوام يزيد على 150 ألفاً، ولكن في الفترة بين عام 1950 و1970 ارتفع عددهم من 300 ألف إلى سبعة ملايين شخص (US Historical Statistics, I, p. 403). ولا عجب في أن تكون الأرقام الأوروبية أعلى من ذلك بما لا يقاس. إن إسبانيا، التي لم تكن في الواقع تعرف السياحة الجماعية حتى نهاية الخمسينيات، غدت تستقبل ما يزيد على أربعة وخمسين مليوناً من الأجانب في السنة في أواخر الثمانينيات، وهو رقم يقل قليلاً عن عدد زوار إيطاليا البالغ خمسة وخمسين مليوناً (Stat. Jahrbuch,1990, p. 262). وما كان يعتبر ترفاً ذات يوم أضحى معياراً متوقعاً للراحة في جميع الأحوال في البلدان الغنية: الثلاجة، والغسالة الآلية الخاصة، والهاتف. وفي عام 1971، كان هناك ما يزيد على 270 مليون جهاز هاتف في العالم، معظمها في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية. وظل انتشارها في تسارع؛ وتضاعف عددها تقريباً بعد عشر سنوات. وفي اقتصادات السوق المتطورة، كان هناك أكثر من هاتف واحد لكل اثنين من السكان (UN World Situation, 1985, Table 19, p. 63)، وبكلمة موجزة، أصبح بوسع المواطن العادي في تلك البلدان الآن أن يعيش كأي ثري عاش في أيام والديه، مع أن المَكْنَنَة بالطبع قد حلت الآن محل الخدم.

غير أن ما يدهشنا في تلك الفترة هو مدى الدور الذي أدته الثورة التقنية في الطفرة الاقتصادية. إنها لم تقتصر على مضاعفة

المنتجات المحسنة من الأصناف القديمة، بل أوجدت أصنافاً لم تكن معروفة من قبل، بما فيها منتجات لم تكن تخطر في البال قبل الحرب. لقد طُورت المنتجات الثورية، كالمواد التوليفية المعروفة باسم «البلاستيك» في ما بين الحربين، أو بوشر بإنتاجها تجارياً، مثل النايلون (1935)، والبوليسترين، والبوليثين. أما المنتجات الأخرى مثل التلفاز، وشريط التسجيل الممغنط، فكانت لاتزال توشك على الخروج من مرحلة التجريب. وقد هيأت الحرب، بما تتطلبه من مستويات التقانة العالية، عدداً من السيرورات الثورية التي ستُستخدم في ما بعد في المجال المدني، وطبق أكثرها في بريطانيا (ثم انتقلت إلى أميركا) أكثر مما طبقت من جانب الألمان المولعين بالعلوم. وكان من بينها الرادار، والمحرك النفّاث، بالإضافة إلى تقنيات وأفكار عديدة للإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات مهدت السبيل بعد الحرب. وبغير هذه التقانات والأفكار كان من المؤكد أن يتأخر ظهور الترانزستور (الذي اخترع عام 1947) والحواسيب الرقمية المدنية الأولى (عام 1946). ولعل من حُسن الحظ أن الطاقة النووية، التي سُخرت أول الأمر في أثناء الحرب لأغراض الدمار، ظلت إلى حد بعيد خارج الاقتصاد المدني، باستثناء مساهمتها الهامشية (حتى ذلك الحين) في توليد الطاقة الكهربائية في العالم، بنسبة تقارب خمسة بالمائة عام 1975. وليس من المهم في هذا المقام أن تكون هذه المبتكرات قد استندت إلى علوم فترة الحرب أو ما بعد الحرب، أو إلى تقنية فترة الحرب أو حتى الريادة التجارية، أو إلى زخم ما بعد عام 1945، وكان منها تطوير الدائرة المتكاملة في الخمسينيات، وأشعة ليزر في الستينيات، وما تفرع عن تقانة الفضاء. ويستثنى من ذلك كله أمر واحد. إن العصر الذهبي استند أكثر من أي حقبة سابقة إلى الأبحاث العلمية المتقدمة المقتصرة غالباً على فئة من المختصين ودخول الآلات مجال التطبيق العملي في غضون سنوات قليلة. وتحركت الصناعة، وحتى الزراعة، لأول مرة وعلى نحو

حاسم، إلى ما هو أبعد من تكنولوجيا القرن التاسع عشر (انظر الفصل الثالث عشر).

ثمة ثلاثة أمور تدهش المراقب حول هذا الزلزال التقني. **أولها** أنه حوّل، بصورة تامة، الحياة اليومية في العالم الغني، وحتى، بدرجة أقل، في العالم الفقير، حيث يمكن للمذياع اليوم أن يصل إلى أبعد القرى بفضل الترانزستور والبطاريات البالغة الصغر والطويلة الأجل، فيما حولت الثورة الخضراء زراعة الأرز والقمح، واكتست الأقدام العارية بالأحذية البلاستيكية. ويستطيع كل مراقب أوروبي أن يتأكد من ذلك إذا ما قام بجرد سريع لممتلكاته الشخصية. إن معظم المحتويات في الثلاجات والجمّادات (التي لم يكن أي منها متوافراً في البيوت عام 1945) جديد مبتكر، كالطعام المجمد المجفف، ومنتجات المزارع من الدواجن، واللحوم المعالجة بالإنزيمات والمواد الكيميائية المختلفة لتغيير طعمها أو لإعطائها «مذاق شرائح اللحم البضّة الشهية» (Considine, 1982, pp. 1164 ff)، فضلاً عن المنتجات المستوردة طازجةً من طريق الجو من مختلف بقاع العالم، وهو ما كان مستحيلاً آنذاك.

وبالمقارنة مع عام 1950، تقلصت حصة المواد الطبيعية والتقليدية ـ الخشب، والمعدن المصنوع بحسب الطراز القديم والأنسجة والحشوات الطبيعية وحتى الخزف ـ في مطابخنا وأثاثنا المنزلي وملابسنا الشخصية بصورة مثيرة، مع أن الترويج الكثيف، الذي يحيط بكل شيء تنتجه صناعة مستلزمات الصحة الشخصية أو التجميلية قد حَجب (بالمبالغة المنتظمة) درجة الجدّة في منتجاتها المتنوعة المتزايدة بصورة هائلة. لقد دخلت الثورة التقنية في وعي المستهلك حتى غدت الجِدّة هي عنصر الجاذبية الأساسي لبيع كل سلعة، من المنظفات الصناعية (التي ظهرت في الخمسينيات) إلى الحواسيب الصغيرة الحجم (لاب توب ـ Laptop). وكان من المفترض أن «الجديد» لا يعني الأفضل فحسب، بل «المُثَوْرن» تماماً.

أما المنتجات التي تمثل الابتكار التقني بشكل منظور فإن قائمتها لا حصر لها، ولا تحتاج إلى تعليق: التلفاز، والأسطوانات المصنوعة من الفينيل (واستحدثت الألبومات عام 1948) وتلتها الأشرطة (وقد ظهرت أشرطة الكاسيت في الستينيات)، والأسطوانات المدمجة، وأجهزة الترانزستور الصغيرة المحمولة ـ وقد حصلتُ على أول جهاز ترانزستور كهدية من صديق ياباني في أواخر الخمسينيات ـ والساعات الرقمية، وآلات الجيب الحاسبة، والبطاريات ثم البطاريات الشمسية، وأخيراً بقية الإلكترونيات المنزلية من أجهزة التصوير والفيديو. وتعادل ذلك في الأهمية عمليات التصغير المتتالية التي جعلت هذه المنتجات **محمولة باليد**، مما وسّع آفاقها وأسواقها باستمرار. غير أن الثورة التقنية ربما استحدثت كذلك منتجات لا يبدو عليها التغير عما كانت عليه، ظاهرياً، ولكنها، منذ الحرب العالمية الثانية قد تبدلت بصورة جذرية، ومنها الزوارق الشراعية التي تغيرت صواريها وهياكلها وأشرعتها وقلوعها ومعداتها الملاحية، حتى لم تعد تشابه المراكب المعروفة في فترة ما بين الحربين إلا في الشكل العام والوظيفة.

والأمر **الثاني** أنه كلما تعقدت التكنولوجيا، أصبح الطريق بين ابتكارها أو اكتشافها وإنتاجها أكثر تعقيداً، وأضحت عملية تجاوزها أكثر إحكاماً وكلفة. وأصبحت برامج «البحث والتطوير» (Research and Development - R&D) عناصر أساسية للنمو الاقتصادي. ولهذا السبب، تفوق التقدم الهائل الذي حققته «اقتصادات السوق المتطورة» على كل ما عداه. (وهذا الابتكار التقني، كما سنرى في الفصل السادس عشر، لم يزدهر في الاقتصادات الاشتراكية). وكان لدى «الدولة المتطورة» النموذجية ما يزيد على ألف عالم ومهندس لكل مليون نسمة من السكان في السبعينيات، في حين كان لدى البرازيل 250 عالماً ومهندساً، ولدى الهند 130 فقط، والباكستان نحو 60، ونيجيريا وكينيا نحو 30 (UNESCO, 1985, Table 5.18). يضاف إلى

ذلك أن عملية الابتكار أصبحت من الديمومة بحيث تعاظمت كلفة تطوير منتجات جديدة وغدت جزءاً لا غنى عنه من كلفة الإنتاج. وفي الحالات المتطرفة في مجال الصناعات العسكرية، التي لا يعني المال فيها الشيء الكثير، فإنه ما إن تغدو الأجهزة الجديدة ملائمة للاستخدام العملي، حتى تُشطب ويبدأ العمل على إنتاج معدات جديدة أكثر تطوراً (وبطبيعة الحال، أكثر كلفة بصورة هائلة)، وهو ما يحقق مكاسب مالية كبيرة للشركات المعنية. أما في ما يتعلق بالصناعات الموجهة للسوق الجماهيرية، مثل الكيماويات الصيدلانية، فإن أي دواء جديد تحتاج إليه السوق بالفعل ولاسيّما عندما يكون محمياً من المنافسة بموجب حقوق براءة الاختراع، يحقق ثروات جمّة، وهو ما كان يعتبره منتجوه أمراً ضرورياً تماماً لتمويل المزيد من البحث. وكان على المبتكرين الذين يتمتعون بحماية أقل أن يصرّفوا منتجاتهم بسرعة أكبر؛ لأن دخول منتجات جديدة أخرى إلى السوق سرعان ما يؤدي إلى هبوط حاد في أسعار المنتجات القديمة.

والأمر **الثالث** اللافت أن التقنيات الجديدة كانت تستلزم، في أغلب الأحيان، كثافة في رأس المال وتقتيراً في العمالة (باستثناء العلماء والفنيين من ذوي المهارة العالية) أو حتى استبدالهم بها. والميزة الكبرى لِـ «العصر الذهبي» أنه كان يحتاج إلى استثمارات كبيرة ودائمة، على نحوٍ متزايد، ولم يكن بحاجة إلى الناس إلا كمستهلكين. بيْد أن زخم الطفرة الاقتصادية وسرعتها ظلا غير واضحين على مدى جيل كامل. وعلى العكس من ذلك، كان الاقتصاد ينمو بسرعة حتى في الدول الصناعية بحيث حافظت الطبقة العاملة الصناعية على حصتها من جملة السكان العاملين أو زادت منها. وفي جميع البلدان المتطورة، باستثناء الولايات المتحدة، نضُبت خزّانات العمالة التي كانت ملأى في أثناء الكساد الذي سبق الحرب والتسريح بعد الحرب. وجرى امتصاص الروافد الجديدة من الأيدي العاملة الوافدة من الأرياف، ومن الهجرات الأجنبية، ودخلت

المتزوجات، اللواتي بقين حتى ذلك الحين خارج سوق العمالة، إلى هذه السوق بأعداد متزايدة. ومع ذلك ظل الهدف المثالي الذي كان يطمح إليه العصر الذهبي هو الإنتاج، أو حتى الخدمة التي لا لزوم فيها للبشر: تجميع السيارات من طريق الإنسان الآلي - الروبوت - (robot)، وفجوات صامتة مليئة بمصفوفات من الحواسيب تشرف على إنتاج الطاقة، وقطارات من دون سائقين. كان البشر ضروريين لمثل هذا الاقتصاد لاعتبار واحد فحسب؛ وهو أن يكونوا مشترين للبضائع والخدمات. وهنا تكمن مشكلته الجوهرية، إذ في العصر الذهبي كان الاقتصاد مازال يبدو غير واقعي ونائياً مثل تضاؤل الكون حتى التلاشي في المستقبل الذي كان علماء العصر الفكتوري يحذرون الجنس البشري منه.

إن ما حدث كان على العكس من ذلك. إن جميع المشكلات التي تكالبت على الرأسمالية في «عصر الكارثة» بدت في طريقها إلى الحل والانتهاء، فالدورة الحتمية المرعبة للطفرة والركود، التي كانت فتّاكة في فترة ما بين الحربين، تحولت إلى سلسلة من التقلبات الخفيفة بفضل الإدارة الذكية للاقتصاد الكلي (macro) أو هذا ما كان الاقتصاديون **الكينزيون**، الذين باتوا الآن يقدمون المشورة للحكومات، مقتنعين بما يقدمونه كل الاقتناع. وماذا عن البطالة الجماعية؟ هل سنجدها في العالم المتطور في الستينيات عندما كان معدل البطالة في أوروبا لا يزيد على 1,5 بالمئة، وفي اليابان على 1,3 بالمئة؟ (Van der Wee, 1987, p. 77). غير أنها كانت قائمة في أميركا الشمالية وحدها. وماذا عن الفقر؟ لقد ظل معظم البشر فقراء بطبيعة الحال، ولكن في صميم الطبقة العاملة الصناعية ماذا كانت تعني كلمات «**الأممية**»: «انهضوا أيها الجوعى من سباتكم» بالنسبة إلى العمال الذين غدوا يتوقعون الآن الحصول على سيارة خاصة، وقضاء إجازاتهم السنوية المدفوعة الأجر على شواطئ إسبانيا؟ وحتى لو تعرضوا لأوقات عسيرة ألن تمدهم «دولة الرفاهية» الشاملة السخية

بالحماية، التي لم يكونوا يحلمون بها من قبل، ضد مخاطر المرض والعوز بل الشيخوخة المرعبة؟ كانت دخولهم تزداد سنة بعد أخرى بصورة تلقائية تقريباً. هل سيتوقف هؤلاء عن الهيجان إلى الأبد؟ إن تشكيلة البضائع والخدمات التي يقدمها ويبذلها لهم النظام الإنتاجي قد جعلت الترف القائم جزءاً من الاستهلاك اليومي. وكان هذا الترف يزداد عاماً بعد عام، فماذا تريد البشرية، بالمعنى المادي، أكثر من ذلك، إلا أن تتعاظم المكاسب التي تتمتع بها الشعوب المتميزة في بعض البلدان، لتصل إلى مناطق العالم التي لايزال سكانها يشكلون غالبية الجنس البشري ولمّا يدخلوا عام «التطور» و«التحديث»؟

وما هي المشكلات التي بقيت دون حل؟ في عام 1956، كتب سياسي بريطاني بارز وشديد الذكاء يقول:

«تقليدياً، كان الفكر الاشتراكي يرزح تحت هيمنة المشكلات الاقتصادية التي تفرضها عليه الرأسمالية، والفقر، والبطالة الجماعية، والفساد السياسي، وعدم الاستقرار، بل وحتى إمكانية انهيار النظام كله. وقد أصلحت الرأسمالية نفسها بصورة لا تدع مجالاً للشك. وعلى الرغم من فترات ركود صغيرة مؤقتة وأزمات لميزان المدفوعات، فقد كان من المتوقع استمرار التشغيل الكامل للعمالة، وشيوع درجة معقولة من الاستقرار. كما يمكن أن نتوقع أن تستمر الأَتْمَتَة في حل المشكلات المتبقية لنقص الإنتاج. وفي تطلعنا إلى المستقبل، فإن معدلنا الحالي من النمو سيوفّر لنا ناتجاً قومياً يزيد ثلاث مرات في غضون 50 سنة» (Crosland, 1957, p. 517).

III

كيف يمكن أن نفسر هذا الانتصار غير العادي وغير المتوقع تماماً لنظام بدا، وهو في أواسط العمر، على حافة الخراب؟ إن ما يحتاج إلى التفسير ليس، بطبيعة الحال، الفترة الطويلة من التوسع

الاقتصادي والرفاهية، التي جاءت في أعقاب فترة مماثلة من المتاعب والقلاقل الاقتصادية الأخرى. إن تتابع «الموجات الطويلة» التي تمتد قرابة نصف قرن قد شكل الإيقاع الأساسي لتاريخ الرأسمالية الاقتصادية منذ القرن التاسع عشر. وكما رأينا (في الفصل الثاني)، فإن «عصر الكارثة» قد جذب الانتباه إلى هذا النظام من التقلبات التي تحدث مرة كل قرن، والذي ظلت طبيعته غامضة. وهذه التقلبات معروفة على العموم باسم الاقتصادي الروسي كوندراتييف (Condratiev). وفي المنظور البعيد المدى، كان العصر الذهبي مجرد طفرة أخرى وفق مفهوم كوندراتييف، شأنه شأن الطفرة الفكتورية الكبرى للفترة بين عامي 1850 و1873 ـ ومن المفارقات أن تواريخها تطابق الفترة التي نعالجها بعد قرن كامل ـ وكذلك **العصر الجميل** (Belle époque) للعهد **الفكتوري الإدواردي** المتأخر. ومثلما حدث من قبل، فإن هذه القفزات سبقت، ثم أعقبتها «فترات انكماش». وليس هذا هو ما يحتاج إلى تفسير، بل الدرجة والعمق غير العاديين لهذه الطفرة المئوية، وهي من القرائن المرافقة للدرجة والعمق غير العاديين لمرحلة سابقة من الأزمات وموجات الكساد.

ليس هناك في الواقع تفسيرات مُرضية للحجم الهائل لهذه «الوثبة الكبرى إلى الأمام» التي قام بها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي لنتائجها الاجتماعية غير المسبوقة. لقد كان لدى بعض البلدان بالطبع مجال واسع للحاق بالاقتصاد النموذجي للمجتمع الصناعي في بداية القرن العشرين، وهو الولايات المتحدة التي لم تعرف الدمار جراء الحرب، ولا الهزيمة ولا النصر، ومع ذلك، فقد اهتزت لفترة قصيرة جراء «الانهيار الكبير». وحاولت دول أخرى بشكل منظم بالفعل محاكاة الولايات المتحدة، وهي عملية عجّلت بالتطور الاقتصادي لأن تبني تقانة قائمة أسهل دائماً من استنباط تقانة جديدة. إذ يمكن للجديدة أن تأتي في ما بعد، كما أظهر مثال اليابان. غير أن من الواضح أن هناك ما هو أكثر من ذلك بالنسبة إلى

«الوثبة الكبرى»، إذ استلزم الأمر إعادة هيكلة وعملية إصلاح أساسية للرأسمالية، وإحراز تقدم مشهود في عولمة الاقتصاد وتدويله.

وقد تمخضت الأولى، وهي إعادة الهيكلة، عن ولادة «الاقتصاد المختلط» الذي جعل من الأسهل بالنسبة إلى الدول أن تخطط للتحديث الاقتصادي وإدارته معاً، كما زاد من الطلب بصورة هائلة. إن قصص النجاح الاقتصادي العظيمة لفترة ما بعد الحرب، ما عدا استثناءات نادرة مثل هونغ كونغ، هي قصص التصنيع الذي تسانده الحكومات وتشرف عليه وتحفزه، وأحياناً تخطط له وتديره، بدءاً من حكومات فرنسا وإسبانيا في أوروبا وحتى اليابان، وسنغافوره، وكوريا الجنوبية. وفي الوقت نفسه، فإن الالتزام السياسي للحكومات بالتشغيل الكامل للعمالة ـ وبدرجة أدنى ـ بالتخفيف من اللامساواة الاقتصادية، أي الالتزام بتأمين خدمات الرعاية والضمان الاجتماعي، قد أوجد لأول مرة سوقاً استهلاكية جماهيرية للبضائع الفاخرة التي غدت الآن مقبولة بوصفها من الضروريات. وكلما ازداد الناس فقراً، زاد إنفاقهم على الحاجات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل الغذاء (وهذه ملاحظة سديدة تعرف باسم «قانون إنجلز»). وفي الثلاثينيات كان حوالى ثلث النفقات المنزلية، حتى في الولايات المتحدة الغنية، يذهب إلى الطعام، ولكن هذه النسبة انخفضت في بداية الثمانينيات إلى 13 بالمائة فقط، ويصرف ما تبقى على النفقات الأخرى. لقد أشاع «العصر الذهبي» الديمقراطية في السوق.

أما الثانية، وهي عولمة الاقتصاد، فقد ضاعفت من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العالمي بإفساح المجال لتقسيم دولي متطور وأكثر إحكاماً للعمل. واقتصر ذلك أول الأمر على المجموعة التي سميت «اقتصادات السوق المتطورة»، أي الدول الواقعة في معسكر الولايات المتحدة. وكان الجزء الاشتراكي من العالم آنذاك معزولاً إلى حد

بعيد (انظر الفصل الثالث عشر)، في حين اختارت معظم الدول الدينامية النامية في العالم الثالث التصنيع المخطط والمنعزل في الخمسينيات من طريق استبدال المصنوعات المستوردة بمنتجاتها المحلية. وقد تعاملت دول الرأسمالية الغربية الأساسية تجارياً مع عالم ما وراء البحار، وبصورة مربحة جداً، لأن شروط التجارة كانت في صالحها؛ حيث كان بوسعها أن تستورد المواد الخام والمواد الغذائية بكلفة أقل. بيد أن ما تفجر في الواقع هو الاتِّجار بالمنتجات الصناعية، ولاسيّما بين الدول الصناعية المحورية، إذ تضاعفت التجارة العالمية في المواد المصنعة عشر مرات في السنين العشرين التي تلت عام 1953. وقفزت نسبة المنتجين الصناعيين للمواد المصنعة التي كانت تشكل مساهمة دائمة إلى حد ما في التجارة العالمية منذ القرن التاسع عشر، مِن ما يقل قليلاً عن النصف إلى ما يزيد على 60 بالمائة (W. A. Lewis, 1981). وظلت أركان «العصر الذهبي» ثابتة في اقتصادات الدول الرأسمالية المحورية حتى من الناحية الكمية. في عام 1975 كانت الدول الرأسمالية السبع الكبرى (كندا، والولايات المتحدة، واليابان، وفرنسا، وألمانيا الاتحادية، وإيطاليا، وبريطانيا) تمتلك ثلاثة أرباع عربات الركاب في العالم ونسبة مماثلة من أجهزة الهاتف. (UN *Statistical Yearbook*, 1982, p. 955 ff, 1018 ff). ومع ذلك، فإن الثورة الصناعية الجديدة لم تقتصر على منطقة واحدة بعينها.

كانت إعادة هيكلة الرأسمالية والتقدم في العولمة الاقتصادية عمليتين مركزيتين. وليس من الواضح تماماً ما إذا كانت الثورة التقنية تفسر «العصر الذهبي»، على الرغم من توافر قدر كبير منها. إن الكثير من التصنيع الجديد في هذه العقود، كما تبين بعد ذلك، كان انتشاراً للتصنيع القديم القائم على تقنيات قديمة في بلدان جديدة؛ مثل انتشار تصنيع الفحم والحديد والفولاذ، كما كان شائعاً في القرن التاسع عشر، في الدول الاشتراكية الزراعية، وانتشار صناعات القرن

العشرين الأميركية للنفط ومحركات الاحتراق الداخلي في البلدان الأوروبية. وربما لم يتعاظم تأثير التقانة القائمة في الأبحاث المتقدمة في مجال الصناعة المدنية حتى «عقود الأزمات» بعد عام 1973، عندما حدث الاختراق في تكنولوجيا المعلومات والهندسة الجينية. ويصدق ذلك على عدد آخر من القفزات في عالم المجهول. وربما كانت المبتكرات الرئيسة التي بدأت تحوِّل وجه العالم بعد أن وضعت الحرب أوزارها مباشرة هي المبتكرات الكيميائية والصيدلانية، إذ كان تأثيرها فورياً (انظر الفصل الثاني عشر) على ديموغرافية العالم الثالث. لقد تأخرت تأثيراتها الثقافية بعض الشيء، ولكن هذا التأخر لم يدُمْ طويلاً، فالثورة الجنسية الغربية في الستينيات والسبعينيات أصبحت ممكنة بفضل المضادات الحيوية ـ التي لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الثانية ـ حيث بدا أنها ستحول دون المخاطر الجسيمة للإباحية الجنسية من طريق جعل الأمراض التناسلية سهلة الشفاء، ومن طريق حبوب منع الحمل التي أصبحت متوفرة على نطاق واسع في الستينيات (وقد عادت المخاطر إلى الجنس في الثمانينيات مع ظهور مرض الأيدز AIDS).

ومهما يكن من أمر، فإن ابتكار التقنية العالية سرعان ما أضحى جزءاً لا يتجزأ من الطفرة الكبرى التي ينبغي أن تشمل جانباً من التفسير، حتى وإن لم نعتبرها حاسمة بحد ذاتها.

كانت رأسمالية ما بعد الحرب بلا شك نظاماً «أصلح نفسه تماماً» على حد تعبير كروسلاند، أو هي طبعة «جديدة» من النظام القديم كما وصفها رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان. ذلك أن ما حدث كان أبعد بكثير من مجرد عدول النظام عن بعض «الأخطاء» التي وقعت في أثناء الحرب وكان من الممكن تحاشيها، وعودته إلى سيرته «الطبيعية» التي تتضمن «المحافظة على مستوى عالٍ من التشغيل.. والتمتع بمعدل لا بأس به من النمو الاقتصادي معاً»

(H.G. Johnson, 1972, p. 6). لقد كانت في أساسها، نوعاً من التزاوج بين الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية (أو هو بالتعبير الأميركي سياسة **الصفقة الجديدة** الروزفلتية)، مع اقتباسات جوهرية من الاتحاد السوفياتي الذي كان من رواد التخطيط الاقتصادي. ومن هنا، كان رد الفعل ضدها من جانب أنصار السوق الحرة المتزمتين عنيفاً كل العنف في السبعينيات والثمانينيات عندما لم يعد النجاح الاقتصادي يحمي تلك السياسات القائمة على هذا التزاوج. إن رجالاً من أمثال الاقتصادي النمساوي فريدريك فون هايك لم يكونوا براغماتيين على الإطلاق، أو مستعدين للاقتناع (ولو على مضض) بأن الأنشطة الاقتصادية التي تتضارب مع سياسة «**دعه يعمل**» هي أنشطة ناجحة عملياً، مع أنهم أنكروا بالطبع، بحجج بارعة، أنها قد تكون كذلك. كانوا مؤمنين بمعادلة مؤداها: «السوق الحرة = حرية الفرد»، وبالتالي، فإنهم شجبوا أيّ تخلٍّ عنها لأن ذلك كان، كما يقول عنوان كتابه الصادر عام 1944 بمثابة «الطريق إلى العبودية». واستمروا في شجب السياسات التي جعلت من «العصر الذهبي» ذهبياً، لأن العالم قد بات أكثر ثراءً وانتعشت الرأسمالية (ومعها الليبرالية السياسية) مرة أخرى على قاعدة الأسواق المختلطة والحكومات. ولكن في الفترة الممتدة بين الأربعينيات والسبعينيات، لم يكن هناك من يصغي إلى مثل هؤلاء «المؤمنين القدامى».

وما من شك كذلك في أن الرأسمالية قد أُصلحت بطريقة مدبرة، وبالدرجة الأولى من جانب رجال كانوا في موقع يؤهلهم للقيام بذلك في الولايات المتحدة وبريطانيا في سنوات الحرب الأخيرة. ومن الخطأ أن نفترض أن الشعب لا يتعلم أبداً من التاريخ. إن تجربة ما بين الحربين، و«الانهيار الكبير» بشكل خاص، كانت كارثية بحيث لم يكن أحد يحلم، كما فعل كثيرون في الحياة العامة بعد الحرب العالمية الأولى، بالعودة بأسرع ما يمكن إلى ما قبل

ارتفاع أصوات صفارات الإنذار عند وقوع الغارات. إن جميع الرجال (ولم تكن النساء قد حظينَ بالقبول في الصفوف الأولى من الحياة العامة) الذين وضعوا ما أملوا في أن يكون مبادئ ما بعد الحرب للاقتصاد العالمي ومستقبل النظام الاقتصادي الدولي، كانوا قد عاشوا فترة «الانهيار الكبير». وبعض هؤلاء، مثل **ج. م. كينز** كانوا من شخصيات الحياة العامة منذ ما قبل عام 1914. وإذا كانت الذاكرة الاقتصادية لفترة الثلاثينيات لا تكفي لتشحذ من عزمهم على إصلاح الرأسمالية، فإن المخاطر السياسية المهلكة لعدم القيام بذلك كانت واضحة لكل من حابوا ألمانيا الهتلرية، وليدة «الانهيار الكبير»، ووجدوا أنفسهم يواجهون الشيوعية المقبلة والقوة السوفياتية المتقدمة غرباً عبر خرائب الاقتصادات الرأسمالية العاجزة.

ثمة أربعة أمور بدت واضحة لصنَّاع القرار هؤلاء. إن كارثة ما بين الحربين التي ينبغي ألا يسمح بتكرارها بأي شكل من الأشكال، إنما كانت تعود، بالدرجة الأولى، إلى انهيار التجارة العالمية والنظام المالي وما أعقبهما من تجزئة العالم في المستقبل إلى اقتصادات وطنية أو إمبراطوريات تسلطية. وكان النظام العالمي ذات يوم مستقراً عندما خضع لهيمنة، أو على الأقل للسلطة المركزية، للاقتصاد البريطاني وعِملته الجنية الاسترليني. وفي فترة ما بين الحربين، لم تعد بريطانيا وعِملتها الاسترلينية على درجة كافية من القوة لحمل هذا العبء الذي أصبحت الولايات المتحدة والدولار وحدهما قادرين على حمله. (ومن الطبيعي أن هذا الاستنتاج قد أثار المزيد من الحماسة الحقيقية في واشنطن أكثر من أي مكان آخر). والأمر الثالث أن «الانهيار الكبير» قد حدث جراء إخفاق السوق الحرة غير المقيدة. ومن ثمّ كان لابدّ من توجيه السوق أو تأطيرها في نطاق التخطيط العام والإدارة الاقتصادية. وأخيراً، لابدّ من الحيلولة دون عودة البطالة الجماعية، لأسباب اجتماعية وسياسية.

لم يكن بوسع صناع القرار خارج إطار البلدان الأنجلو-سكسونية أن يفعلوا شيئاً لإعادة بناء التجارة العالمية والنظام المالي، لكنهم ارتضوا برفض ليبرالية السوق الحرة القديمة. ولم يكن التوجيه الحكومي أو التخطيط الحكومي في الشؤون الاقتصادية أمراً جديداً في كثير من البلدان، من فرنسا إلى اليابان، بل إن ملكية الدولة وإدارتها للصناعات كانت أمراً مألوفاً بدرجة كافية، وقد توسعت إلى حد كبير في الدول الغربية بعد عام 1945. ولم يكن ذلك بأي معنى قضية خاصة مطروحة بين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين، على الرغم من أن النزعة اليسارية لسياسة «المقاومة» زمن الحرب قد أضفت على هذه المسألة اهتماماً أكثر مما كانت تحظى به قبل الحرب، وهو ما تجلى في دستورَي إيطاليا وفرنسا في الفترة بين عامي 1946 و1947. وهكذا، أصبح لدى النرويج، عام 1960، بعد 15 عاماً من الحكم الاشتراكي، قطاع عام أصغر نسبياً مما لدى ألمانيا الغربية التي لم تكن دولة معنية بالتأميم قط.

أما بالنسبة إلى الأحزاب الاشتراكية والحركات العمالية التي برزت في أوروبا بعد الحرب، فقد تكيفت بسهولة مع الرأسمالية الإصلاحية لأنها، من الناحية العملية، لم تكن تملك سياسة اقتصادية خاصة بها، باستثناء الشيوعيين الذين كانت سياستهم تقوم على اكتساب السلطة ثم اتباع نموذج الاتحاد السوفياتي. وترك الاسكندنافيون البراغماتيون القطاع الخاص في بلدانهم على ما كان عليه دون تغيير. ولم تفعل الحكومة العمالية البريطانية عام 1945 شيئاً على الإطلاق لإصلاح الرأسمالية، وأظهرت عزوفاً مدهشاً عن الاهتمام بالتخطيط، وخصوصاً بالمقارنة مع التحديث المخطط الحماسي للحكومات الفرنسية المعاصرة (غير الاشتراكية). لقد ركز «اليسار»، فعلياً، على تحسين أوضاع دوائره الانتخابية العمالية وعلى الإصلاحات الاجتماعية من أجل هذا الغرض. وحيث إنهم كانوا يفتقرون إلى حلول بديلة، باستثناء الدعوة إلى الإطاحة بالرأسمالية،

التي لم تعرف أي حكومة اجتماعية ـ ديمقراطية، أو تحاول الإطاحة بها، فقد كان عليهم أن يعتمدوا على اقتصاد رأسمالي قوي مولِّد للثروات لتمويل أهدافهم. وكانت الرأسمالية الإصلاحية التي اعترفت بأهمية المطامح العمالية والاجتماعية ـ الديمقراطية تناسبهم تماماً.

وبعبارة موجزة، كان السياسيون الرسميون، وحتى الكثيرون من رجال الأعمال في الغرب في فترة ما بعد الحرب، مقتنعين، لجملة من الأسباب، بأن العودة إلى شعار «دعه يعمل» وإلى السوق الحرة التي لم يُعَد بناؤها من جديد كانت مسألة غير مطروحة للنقاش. إن ثمة أهداف سياسية معينة ـ مثل التشغيل الكامل للأيدي العاملة، واحتواء الشيوعية، وتحديث الاقتصادات المتعثرة أو المتقهقرة أو المدمرة ـ كان لها الأولوية المطلقة، وتستدعي حضوراً حكومياً قوياً كل القوة، بل إن الأنظمة التي كرست نفسها لليبرالية السياسية والاقتصادية غدت الآن قادرة، أو مضطرة، إلى إدارة اقتصاداتها بطرق سبق أن رفضت من قبل لأنها «اشتراكية». وقد تبين آخر الأمر أن بريطانيا، وحتى الولايات المتحدة، قد أدارتا اقتصاد الحرب على تلك الأسس. وكان المستقبل يكمن في «الاقتصاد المختلط». وعلى الرغم من مرور أوقات كان يحسب فيها الحساب لسياسات الاستقامة المالية التقليدية القديمة، والعملات المستقرة، فإنها جميعاً لم تعد قادرة على حسم الموقف مطلقاً. منذ عام 1933 لم تعد فزّاعات التضخم والعجز المالي تبعد الطيور عن حقول الاقتصادي، ومع ذلك فقد ظل المحصول يتنامى على ما يبدو.

لم تكن هذه تغيرات ثانوية. فقد دفعت رجل الدولة الأميركي ـ أفريل هاريمان (Averell Harriman) ـ الذي يحمل أوراق اعتماد رأسمالية متشددة ـ إلى أن يقول لمواطنيه عام 1946: «لم يعد الناس في هذا البلد يفزعون من كلمات مثل «التخطيط» . . . لقد قبل الناس بأن تلجأ الحكومة، وكذلك الأفراد، إلى التخطيط في هذا

البلد». (Maier, 1987, p. 129). كما جعلت من الطبيعي لبطل الليبرالية الاقتصادية المعجب بالاقتصاد الأميركي، جان مونّيه (Jean Monnet)، (1888-1979) أن يصبح مؤيداً متحمساً للتخطيط الاقتصادي الفرنسي. وحوَّل (اللورد) ليونيل روبنز (Lionel Robbins)، اقتصادي السوق الحرة الذي كان يدافع من قبل عن السياسات التقليدية في مواجهة **كينز** وأجرى حلقة بحث بالاشتراك مع هايك في «جامعة لندن للاقتصاد» (London School of Economics)، إلى مدير لاقتصاد الحرب البريطاني شبه الاشتراكي. وعلى مدى ثلاثين سنة أو نحوها، كان ثمة إجماع بين المفكرين «الغربيين» وصناع القرار، ولاسيّما في الولايات المتحدة، حول ما تستطيع عمله الدول الأخرى في الجانب غير الشيوعي، أو بالأحرى ما لا تستطيع عمله. وكانوا جميعاً يريدون عالماً متزايد الإنتاج، وتجارة خارجية متنامية، وعمالة كاملة، علاوة على التصنيع والتحديث. وكان الجميع مستعدين لتحقيق ذلك، عند الضرورة، من خلال إشراف حكومي منتظم، وإدارة منهجية لاقتصادات مختلطة، وبالتعاون مع حركات عمالية منظمة طالما أنها غير شيوعية. كان «العصر الذهبي» للرأسمالية مستحيلاً من دون هذا الإجماع. على أن اقتصاد المبادرة الخاصة (والتسمية المفضلة هي «المبادرة الحرة») يحتاج إلى من ينقذه من نفسه ليُكتب له البقاء[1].

مع أن الرأسمالية أصلحت نفسها بالتأكيد، فإن علينا أن نفرق على نحو واضح بين الاستعداد العام للقيام بما لم يكن من الممكن

(1) جرت العادة على تحاشي استخدام كلمة «الرأسمالية» وكذلك «الإمبريالية» في الخطاب العام لما لهما من دلالات سلبية في أذهان الجمهور. وقبل السبعينيات ندر أن نجد سياسيين أو دعائيين يصفون أنفسهم بفخر بلقب «رأسمالي». وسبقتهم إلى ذلك، اعتباراً من عام 1965، مجلة الأعمال التجارية **فوربس** (*Forbes*) التي استخدمت، بصورة معكوسة، اصطلاحاً درج على استعماله الشيوعيون الأميركيون عندما بدأت تسمي نفسها «أداة رأسمالية».

التفكير به حتى ذلك الحين، والفعالية الحقيقية للوصفات المحددة الجديدة التي كان يبتكرها كبار الطباخين في المطاعم الاقتصادية الجديدة. ومن الصعب الإدلاء بحكم في هذا المجال. إن الاقتصاديين، شأنهم شأن السياسيين، يميلون على الدوام إلى إرجاع النجاح إلى سداد سياساتهم. وفي أثناء «العصر الذهبي»، عندما كانت حتى الاقتصادات الضعيفة، مثل الاقتصاد البريطاني، تنمو وتزدهر، بدا وكأن هناك مجالاً كبيراً للرضا عن النفس. ومع ذلك، فإن السياسة المتبصرة قد أحرزت ولا شك بعض النجاح المشهود في الفترة بين عامي 1945 و1946. وقد سلكت فرنسا، على سبيل المثال، بوعي تام، منهج التخطيط الاقتصادي لتحديث الاقتصاد الصناعي. وهذا التطبيق المعدل لأفكار سوفياتية في اقتصاد رأسمالي مختلط كان له بعض الأثر، حيث إن فرنسا والتي كانت مضرب المثل في التخلف الاقتصادي قبل ذلك، قد حققت في الفترة بين عامي 1950 و1979 نجاحاً أكثر من أي بلد صناعي آخر، بما في ذلك الولايات المتحدة، بل أكثر من ألمانيا (Maddison, 1982, p. 46). وعلى الرغم من ذلك، فإن علينا أن نترك للاقتصاديين، وهم قوم مشهود لهم باللّجاجة أن يناقشوا المزايا والمثالب وكذلك مدى كفاءة السياسات المختلفة لمختلف الحكومات (ولاسيّما تلك المرتبطة باسم ج. م. **كينيز** الذي توفي عام 1946).

IV

إن الفرق بين النوايا العريضة والتطبيقات التفصيلية واضح كل الوضوح في إعادة بناء الاقتصاد العالمي. في هذا المجال، تُرجمت «الدروس المستفادة» من الانهيار الكبير (وتظهر هذه الكلمة باستمرار في خطاب الأربعينيات) جزئياً على الأقل في ترتيبات مؤسسية ملموسة. وقد كان تفَوق الولايات المتحدة، بالطبع، حقيقة واقعة. ومن ثم جاء الضغط السياسي من أجل التحرك من جانب واشنطن،

حتى وإن كان الكثير من الأفكار والمبادرات قد جاء من جانب بريطانيا. وعند اختلاف الآراء، كما حدث بين **كينز** والناطق الأميركي هاري وايت[2] حول «**صندوق النقد الدولي**» (International Monetary Fund - IMF)، الجديد، كانت الغلبة لوجهة النظر الأميركية. ومع ذلك، فإن الخطة الأصلية للنظام العالمي الاقتصادي الليبرالي الجديد قد صورته كجزء من نظام سياسي عالمي جديد جرى التخطيط له في أثناء السنوات الأخيرة من الحرب هو منظمة الأمم المتحدة. أما المؤسستان الدوليتان اللتان أقيمتا عملياً بموجب اتفاقيات **بريتون وودز** (Bretton Woods) عام 1944، وهما **البنك الدولي** (World Bank) (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)، **وصندوق النقد الدولي**، ومازالتا ناشطتين حتى الآن، تخضعان فعلياً للسياسة الأميركية بعد أن تداعى النموذج الأصلي للأمم المتحدة في الحرب الباردة. لقد خلقت هاتان المؤسستان لتشجيع الاستثمار الدولي طويل الأجل والمحافظة على استقرار التبادل، وكذلك للتعامل مع مشكلات موازين المدفوعات. ولم تُسفر البنود الأخرى في البرنامج الدولي عن إيجاد مؤسسات خاصة (تتولى، على سبيل المثال، ضبط أسعار السلع الأولية ووضع المقاييس الدولية للمحافظة على التشغيل الكامل للأيدي العالمة)، أو أنها لم تنفذ بكاملها. وانتهت «منظمة التجارة الدولية» (International Trade Organization) المقترحة إلى هيئة أشد تواضعاً هي «الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة» (General Agreement on Tariffs and Trade) (المعروفة باسم «**غات**» - GATT)، وهي إطار لتخفيض القيود التجارية عبر مساومات دورية.

وباختصار، فإن محاولات المخططين لإقامة عالم جديد شجاع وبناء منظومة من المؤسسات العاملة لإعطاء المصداقية لمشروعاتهم

---

(2) من دواعي السخرية أن **وايت** كان من ضحايا حملة المطاردات في الولايات المتحدة بدعوى أنه من المتعاطفين سراً مع الحزب الشيوعي.

قد باءت بالفشل. إن العالم لم ينبثقْ من الحرب على هيئة نظام دولي عامل للمدفوعات والتجارة الحرة المتعددة الأطراف. وقد منيت التحركات الأميركية لإقامة مثل هذا النظام بالفشل بعد سنتين من النصر. ومع ذلك، فإن النظام الدولي للتجارة والمدفوعات، خلافاً للأمم المتحدة، كان فعالاً في عمله وإن لم يكن ذلك بالطريقة المتوقعة أو المقصودة أصلاً. لقد كان «العصر الذهبي»، عملياً، عصر التجارة الحرة، والتحركات الحرة لرأس المال والعملات المستقرة، وذلك هو ما كان في أذهان المخططين زمن الحرب. ولا شك أن هذا كان يعود بالدرجة الأولى إلى الهيمنة الاقتصادية الكاسحة للولايات المتحدة ولعملتها الدولار، الذي كان يعمل على أفضل ما يرام كعامل توازن لأنه كان يرتبط بكمية محددة من الذهب، إلى أن انهار نظام الذهب في الستينيات وبداية السبعينيات. وعلى المرء أن يتذكر دائماً أن الولايات المتحدة كانت، في الخمسينيات، تستأثر وحدها بنحو 60 بالمائة من رؤوس أموال الشركات في جميع الدول الرأسمالية المتقدمة، وتنتج نحو 60 بالمائة من الإنتاج الإجمالي لتلك الدول جميعها. وحتى في أوج «العصر الذهبي» (1970)، كانت لاتزال تستحوذ على 50 بالمائة من إجمالي رؤوس الأموال لجميع تلك البلدان وتنتج نصف مجموع إنتاجها (Armstrong, Glyn, Harrison, 1991, p. 151).

كان ذلك يعود أيضاً إلى الخوف من الشيوعية، إذ إن العقبة الأساسية أمام اقتصاد التجارة الحرة الرأسمالي الدولي لم تكن، خلافاً لقناعات الأميركيين، النزعات الحمائية لدى الأجانب، بل كانت تضافر التعريفة الأميركية التقليدية العالية داخلياً وسعي الولايات المتحدة إلى التوسيع الهائل لصادراتها، وهو ما اعتبره مخططو فترة الحرب في واشنطن «أمراً جوهرياً للوصول إلى تشغيل كامل وفعال للأيدي العاملة في البلاد» (Kolko,1969, p. 13). لقد كان التوسع النشط واضحاً في أذهان واضعي السياسة الأميركيين فور انتهاء

الحرب. وكانت الحرب الباردة هي التي شجعتهم على اتخاذ وجهة نظر أبعد، تحثهم على مساعدة منافسيهم في المستقبل ليتطوروا بأسرع وقت ممكن باعتبار ذلك أمراً ملحاً من الوجهة السياسية. وقد قيل في هذا السياق إن الحرب الباردة كانت هي المحرك الرئيس للطفرة العالمية الكبرى (Walker, 1993). وربما كان في ذلك بعض المبالغة، ولكن السخاء الهائل لمشروع معونة مارشال (انظر ص 240 ـ 241 من هذا الكتاب) قد ساعد بالتأكيد على تحديث الدول التي تلقتها وأرادت استخدامها لهذه الغاية ـ كما فعلت كل من النمسا وفرنسا على نحو منتظم ـ كما إن المساعدة الأميركية كانت حاسمة في التعجيل بالتحول في كل من ألمانيا الغربية واليابان. ولا شك في أن هذين البلدين كانا سيصبحان قوتين اقتصاديتين عظميين في كل الأحوال. وقد انتفعت كلتاهما، بوصفهما دولتين مهزومتين، من أنهما لم تكونا تملكان القرار في ما يتصل بالسياسة الخارجية، لأن ذلك حال دون الانزلاق إلى هدر ما لديهما من موارد، إلا في فجوة الإنفاق العسكري العقيمة في أدنى الحدود. وقد يتساءل المرء، مع ذلك: ماذا كان سيحدث للاقتصادي الألماني لو أن استعادته لعافيته لم تكن تعتمد على الأوروبيين الذين كانوا يخشون انتعاشه، وما سرعة استعادة الاقتصاد الياباني لعافيته لو لم تجد الولايات المتحدة نفسها تبني اليابان كقاعدة صناعية من أجل الحرب الكورية ثم بعد ذلك حرب فييتنام بعد عام 1965؟ لقد موّلت أميركا ارتفاع إنتاج اليابان الصناعي إلى الضعف بين عامي 1949 و1953، ولم يكن من قبيل المصادفة أن الفترة بين عام 1966 و1970 كانت سنوات الذروة في التنمية اليابانية، بمعدل نمو لا يقل عن 14.6 بالمائة سنوياً. ولا ينبغي، على هذا الأساس، التقليل من دور الحرب الباردة، حتى ولو ترتب الضرر على الأثر الاقتصادي طويل الأجل لتحويل الدور الهائل للموارد نحو التنافس في التسلح. وربما كان هذا التحويل قاتلاً في حده الأقصى بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. ولكن حتى الولايات

المتحدة قايضت القوة العسكرية مقابل الضعف الاقتصادي المتزايد.

هكذا تمحور اقتصاد العالم الرأسمالي حول الولايات المتحدة. وقد أثار مشكلات أقل أمام الحركات الدولية لعوامل لها صلة بالإنتاج أكثر من أي عامل آخر منذ أواسط العصر الفكتوري، باستثناء بُعدٍ واحد: إن الهجرة الدولية كانت بطيئة في استعادتها لعافيتها من اختناق فترة ما بين الحربين. وكان ذلك، في جانب منه، أقرب إلى «خداع البصر» إذ إن طفرة «العصر الذهبي» الكبرى لم يكن وقودها يتمثل في قوة الأيدي العاملة التي كانت تعاني البطالة فحسب، بل في موجات هائلة من الهجرات الداخلية: من الريف إلى المدينة (من المزارع وخاصة من البقاع المجدبة)، ومن المناطق الفقيرة إلى الغنية. وهكذا تدفق الإيطاليون الجنوبيون على مصانع لومباردي وبيدمونت، وهجر أربعمئة ألف فلاح مُرَابع أملاكَهم في غضون 20 سنة. وكانت عملية تصنيع أوروبا الشرقية أساساً عملية هجرة جماعية. يضاف إلى ذلك أن بعض هؤلاء المهاجرين من الداخل كانوا، عملياً، مهاجرين دوليين، غير أنهم جاءوا أصلاً إلى البلد الذي استقبلهم لا سعياً وراء العمل، بل في نطاق موجة من الهجرات الجماعية المرعبة من اللاجئين والسكان المطرودين بعد عام 1945.

ونلاحظ مع ذلك أن الحكومات قاومت الهجرات الحرة في عصر النمو الاقتصادي المشهود ذاك، على الرغم من التناقص المتزايد للأيدي العاملة، في عالم غربي مُكرس للحركات الحرة في الاقتصاد. وحيثما وجدت نفسها تسمح بها واقعياً (كما هو الحال بالنسبة إلى السكان الكاريبيين والآخرين في الكومنولث البريطاني، ممن لهم حق الإقامة لأنهم بريطانيون من الناحية القانونية)، فإنها وضعت القيود على ذلك. وفي كثير من الحالات كان يسمح لهم لهؤلاء المهاجرين، ومعظمهم من بلدان حوض المتوسط الأقل

تطوراً، بالإقامة بصورة مشروطة أو مؤقتة، بحيث يتسنى إبعادهم بسهولة، على الرغم من أن توسع السوق الأوروبية المشتركة لتضم عدة دول مصدرة للهجرات (إيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، واليونان) قد جعل هذا الأمر أكثر صعوبة. ومع ذلك هاجر إلى البلدان الأوروبية المتطورة حتى بداية السبعينيات نحو 7,5 مليون مهاجر (Potts, 1990, pp. 146-147). وقد كانت مسألة الهجرة قضية حساسة حتى في «العصر الذهبي». وأدت في العقود الصعبة بعد عام 1973 إلى ارتفاع حدة الكراهية العامة للأجانب في أوروبا.

على أن الاقتصاد العالمي في العصر الذهبي ظل **دولياً** أكثر مما هو **عابر للحدود الوطنية** (transnational). وقد كانت الدول تتبادل التجارة في ما بينها بشكل متزايد الاتساع، بل إن الولايات المتحدة، التي كانت مكتفية ذاتياً إلى حد كبير قبل الحرب العالمية الثانية، ضاعفت صادراتها أربع مرات إلى بقية العالم في الفترة ما بين عامي 1950 و1970، ولكنها غدت تستورد كميات ضخمة من البضائع الاستهلاكية بدءاً من نهاية الخمسينيات وصاعداً. وفي نهاية الستينيات، أخذت تستورد السيارات (Block, 1977, p. 145). ومع أن الاقتصادات الصناعية راحت تتبادل منتجاتها في ما بينها من طريق البيع والشراء على نحو متزايد، فإن الحجم الأكبر لأنشطتها الاقتصادية ظل متمركزاً محلياً. وفي ذروة «العصر الذهبي»، كانت الولايات المتحدة تصدِّر ما يقل عن 8 بالمائة فقط من ناتجها المحلي. والأدعى إلى الدهشة أن اليابان، وهي الدولة ذات التوجه التصديري، لم تكن تصدر إلا ما هو أكثر قليلاً من ذلك (Marglin and Schor, p. 43, Table 2.2).

مع ذلك، فإن اقتصاداً عابراً للحدود الوطنية بدأ يظهر على نحو متزايد، وبخاصة منذ الستينيات فصاعداً؛ وهو نسق من الأنشطة الاقتصادية التي لا تكون فيه أراضي الدولة وحدودها هي الإطار

الأساسي، بل تشكل مجموعة من العوامل المعقدة. وفي الحالة القصوى، يتبلور «الاقتصاد العالمي» إلى ما دون أن يكون لديه في الواقع حدود أو قاعدة جغرافية خاصة به، وهو اقتصاد يحدد أو يضع قيوداً تستطيع وضعها حتى اقتصادات الدول الكبيرة البالغة القوة. وفي وقت ما من بداية السبعينيات، أصبح مثل هذا الاقتصاد العابر للحدود الوطنية قوة عالمية مؤثرة، وواصل نموه بأسرع مما كان في أي وقت مضى خلال «عقود الأزمات» بعد 1973، بل إن ظهوره هو الذي خلق المشكلات خلال تلك العقود ولكنه سار بالطبع جنباً إلى جنب مع **عولمة** متزايدة، إذ تضاعفت في الفترة بين عامي 1965 و1990 نسبة الإنتاج العالمي المخصص للتصدير (World Development, 1992, p. 235).

في هذه العولمة، كانت ثمة ثلاثة جوانب واضحة كل الوضوح في عملية التدويل تلك: الشركات العابرة للحدود الوطنية (التي تعرف غالباً باسم الشركات «متعددة الجنسيات»)، والتقسيم الدولي الجديد للعمل، ونمو التمويل عن بُعد (Offshore Finance). وهذا الجانب الأخير ليس مجرد واحد من الأشكال المتطورة للعولمة، ولكنه أيضاً الشكل الذي يُبيّن على نحو بالغ الحيوية الطريقة التي استطاع بها الاقتصاد الرأسمالي أن يفر من السيطرة الوطنية أو أي ضوابط أخرى.

دخل مصطلح «التعامل عن بُعد» (أُفشور) -offshore- قاموس الحياة المدنية العامة في وقت ما من الستينيات ليصف ممارسة تسجيل موقع قانوني للعمل التجاري في بعض الأماكن، التي تكون في أغلب الأحيان دولة صغيرة وسخية مالياً، وتسمح للمبادرين بالعمل التجاري مع تجنب الضرائب والقيود الأخرى المفروضة عليهم من جانب بلدانهم الأصلية. ذلك أن كل دولة أو منطقة جادة، مهما كان التزامها بحرية تحقيق الربح، كانت قد أوجدت عند

منتصف القرن ضوابط وقيوداً معينة على إدارة الأعمال التجارية القانونية من أجل مصالح شعوبها. إن تجمعاً ملائماً وتضافراً صريحاً للثغرات القانونية في قوانين العمل والشراكة في المناطق الجغرافية الصغيرة ـ مثل كوراساو (Curaçao)، وفيرجن آيلاندز (Virgin Islands)، وإمارة ليختينشتاين (Liechtensten) ـ يمكن أن يُحدث العجائب في ميزانية شركة ما. ذلك أن جوهر «الأُفشور» يكمن في تحويل عدد هائل من المنافذ إلى بنية مشتركة غير منتظمة ولكنها قابلة للنمو (Raw, Page and Hodgson, 1972, p. 83). ولأسباب واضحة، غدت تجارة «الأُفشور» مناسبة للصفقات المالية على الرغم من أن بنما وليبيريا كانتا تقدمان المساعدات المالية إلى السياسيين فيهما من دخل تسجيل السفن التجارية للدول الأخرى التي وجد مالكوها أن إجراءات السلامة والعمل المحلية مرهقة للغاية.

في وقت ما من الستينيات، أمكن بقليل من البراعة تحويل المركز المالي الدولي القديم، وهو مدينة لندن، إلى مركز «أفشور» عالمي هائل بابتكار ما عرف باسم «العملة الأوروبية»؛ خصوصاً «اليورودولار». لقد أصبحت الدولارات المودعة في مصارف غير أميركية، ولا تعاد إلى وطنها تجنباً لقيود القانون المصرفي الأميركي بالدرجة الأولى، أداة للمساومة المالية. وهذه الدولارات الحرة التعويم، المتراكمة بكميات هائلة بفضل الاستثمارات الأميركية المتنامية في الخارج، والنفقات الباهظة السياسية والعسكرية للحكومة الأميركية، أصبحت هي الأساس لسوق عالمية منفلتة كل الانفلات، وبخاصة في مجال القروض قصيرة الأجل. وكان ارتفاعها مثيراً تماماً، إذ ارتفعت سوق العملة الأوروبية من نحو 14 بليون دولار في عام 1946 إلى نحو 160 بليوناً في 1973، وما يقرب من 500 بليون دولار بعد ذلك بخمس سنوات، عندما أصبحت هذه السوق هي الآلية الأساسية لإعادة تدوير الفورة المحمومة في أرباح النفط التي حيرت دول «الأوبك» فجأة في كيفية إنفاقها واستثمارها. وكانت

الولايات المتحدة أول دولة تجد نفسها تحت رحمة هذه التدفقات الهائلة المتضاعفة من رؤوس الأموال الطليقة التي كانت تجوب العالم من عملة إلى عملة، سعياً إلى الأرباح السريعة. وفي آخر الأمر أضحت جميع الحكومات من ضحاياها، لأنها فقدت السيطرة على أسعار تبادل العملات والتدفق النقدي العالمي. وفي أوائل التسعينيات، بدا حتى العمل المشترك من جانب المصارف المركزية الرائدة عاجزاً عن فعل شيء.

كان من الطبيعي أن تقوم الشركات القائمة في بلد ما، والعاملة في بلدان عديدة أخرى، بتوسيع أنشطتها. كما إن هذه الشركات «المتعددة الجنسية» لم تكن جديدة، إذ إن الشركات الأميركية من هذا النوع زادت من أعداد الفروع الخارجية المنتسبة لها من سبعة آلاف وخمسمئة فرع عام 1950 إلى ما يزيد على ثلاثة وعشرين ألف فرع عام 1966، وكان معظمها في أوروبا الغربية ونصف الكرة الغربي (Spero, 1977, p. 92). وتبعتها شركات الدول الأخرى على نحو متزايد، فقد أنشأت شركة «هويشت» الكيميائية الألمانية، على سبيل المثال، أو ارتبطت بـ 117 مصنعاً في 45 بلداً، وجرى ذلك كله، باستثناء ست حالات بعد عام 1950 (Fröbel, Heinrichs, Kreys, 1986, Table IIIA, p. 281). والجديد في هذه الكيانات العابرة للجنسيات هو النطاق الواسع لعملياتها. في بداية الثمانينيات، صدرت الشركات الأميركية العابرة للجنسيات ما يزيد على ثلاثة أرباع صادرات الولايات المتحدة وما يقارب نصف وارداتها، وكانت مثل هذه الشركات (البريطانية والأجنبية معاً) مسؤولة عن 80 بالمائة من صادرات بريطانيا (UN Transnational, 1988, p. 90).

بمعنى من المعاني، لم يكن لهذه الأرقام علاقة بالموضوع، لأن المهمة الرئيسة لمثل هذه الشركات كانت «توطين الأسواق عبر الحدود الوطنية» أي أن تغدو الأسواق مستقلة عن الدولة وأراضيها. ومعظم ما تبينه الإحصاءات (التي لاتزال تُجمع أساساً لكل بلد على

جِدَة) أن الواردات أو الصادرات هي في الواقع **تجارة داخلية** ضمن كيان عابر للجنسيات مثل **جنرال موتورز** التي تعمل في 40 بلداً. وقد عززت القدرة على العمل بهذه الطريقة اتجاه رأس المال إلى التركيز بطبيعة الحال، وهو ما كان معروفاً منذ كارل ماركس. وفي عام 1960 كانت التقديرات تشير إلى أن مبيعات أكبر مئتي شركة في العالم (غير الاشتراكي) كانت تعادل 17 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لذلك القطاع من العالم، ويقدر أنه ارتفع في عام 1984 إلى 26 بالمئة(3). ومعظم هذه الشركات فوق القومية قد تأسست في البلدان «المتطورة» أساساً. والواقع أن 85 بالمائة من الشركات «المئتين الكبرى» كانت قائمة في الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وألمانيا، وتقاسمت البقية شركات من 11 بلداً آخر. ولكن حتى لو توثقت علاقات هذه الشركات العملاقة بحكوماتها، فإنه كان من المشكوك فيه في نهاية «العصر الذهبي» أن تُوصف أي واحدة منها، باستثناء الشركات اليابانية وبعض الشركات العسكرية أساساً، بأنها **مكرسة حصرياً** لخدمة مصالح حكوماتها أو أمتها. ولم تعد الأمور واضحة وضوح شعار واحد من أساطين ديترويت الذي دخل الحكومة الأميركية حيث قال: «ما هو مفيد لجنرال موتورز مفيد للولايات المتحدة». وكيف يمكن ذلك عندما تكون عمليات مثل هذه الشركات في أرض الوطن مجرد سوق واحدة من بين مئة سوق تابعة لشركة **موبيل أويل** (Mobil Oil) مثلاً، أو بين 170 سوقاً تنشط فيها **ديملر بنز** (Daimler-Benz)؟ إن منطق التجارة سيرغم شركة نفط دولية على أن تخطط استراتيجيتها وسياستها إزاء بلدها الذي تنتمي إليه بالطريقة ذاتها التي تتعامل بها مع السعودية مثلاً أو فنزويلا، ولاسيّما في ما يتعلق بالنسبة إلى شروط الربح والخسارة من جهة، والقوة المقارنة لكل من

(3) ينبغي استخدام مثل هذه التقديرات بحذر، ويفضل اعتبارها مجرد مؤشر إلى ضخامة الحجم.

الحكومة والشركة من جهة أخرى.

إن ميل المعاملات التجارية وشركات الأعمال ـ التي لا تقتصر بالطبع على عشرات الشركات العملاقة ـ إلى تحرير نفسها من سلطان الدولة التقليدي، قد أضحى أكثر وضوحاً لأن الإنتاج الصناعي قد بدأ، ببطء في البداية ثم تحرك بسرعة متزايدة خارج نطاق الدول الأوروبية والأميركية الشمالية التي كانت رائدة التصنيع والتنمية الرأسمالية. هذه الدول ظلت مركزاً لتوليد الطاقة بالنسبة إلى النمو في «العصر الذهبي». في أواسط الخمسينيات، باعت الدول الصناعية، بعضها إلى بعض، ثلاثة أخماس صادراتها المصنعة، وارتفعت حصة هذه المنتجات المتبادلة في بداية السبعينيات إلى ثلاثة أرباع الصادرات. غير أن الأحوال بدأت تتغير بعد ذلك، إذ إن العالم المتطور بدأ يصدّر نسبة أعلى إلى حد ما من صادراته إلى بقية العالم. والأهم من ذلك أن العالم الثالث بدأ يصدر مواد مصنعة إلى الدول الصناعية المتطورة بمعدلات مهمة. ومع تراجع الصادرات الأساسية التقليدية من المناطق المتخلفة (باستثناء مصادر الوقود بعد ثورة **الأوبك**) بدأت هذه الدول بتصنيع نفسها بسرعة ولكن بصورة متعثرة. وارتفعت حصة العالم الثالث من الصادرات الصناعية العالمية بين عامي 1970 و1983، التي كانت حتى ذلك التاريخ 5 بالمئة، إلى أكثر من الضعف (Fröbel [et al.], 1986, p. 200).

من هنا، بدأ تقسيم جديد للعمل بنسف التقسيم القديم، فشركة **فولكس فاغِن** الألمانية أنشأت، بعد منتصف الستينيات أساساً، مصانع في الأرجنتين والبرازيل (3 مصانع) وكندا، والإكوادور، ومصر، والمكسيك، ونيجيريا، والبيرو، وجنوب أفريقيا، ويوغوسلافيا، ولم تزود صناعات العالم الثالث الجديدة الأسواق المحلية الآخذة بالاتساع فحسب، بل زودت كذلك السوق العالمية. واستطاعت أن تفعل ذلك من طريق تصدير منتجات صنعت بأكملها

محلياً (كصناعة النسيج التي هاجرت معظم مصانعها في السبعينيات من البلدان القديمة إلى البلدان «النامية») ومن طريق تحولها إلى جزء من عملية التصنيع العابر للحدود الوطنية.

كان ذلك هو الابتكار الحاسم للعصر الذهبي، وإن لم يأخذ مكانته الكاملة إلا في وقت لاحق. وما كان ذاك الابتكار ليحصل لولا الثورة في ميدانَي المواصلات والاتصالات التي جعلت من الممكن والمجدي اقتصادياً تقسيم إنتاج سلعة معينة بين هيوستون، وسنغافورة، وتايلاند، على سبيل المثال، وشحن الإنتاج المنجز جزئياً من طريق الجو بين هذه المراكز الثلاثة، وإدارة العملية كاملة مركزياً بواسطة تكنولوجيا المعلومات. وقد بدأت كبرى الشركات الإلكترونية «تعولم» نفسها منذ أواسط الستينيات. ولم يعد خط الإنتاج اليوم يتحرك عبر حظائر عملاقة في موقع واحد، بل عبر العالم كله. وقد تركز بعضها في مواقع استثنائية تدعى «مناطق الإنتاج الحرة» أو مصانع «**الأُفشور**» التي بدأت تنتشر الآن، وبصورة خاصة في الدول الفقيرة، حيث تتوافر العمالة الرخيصة، ولاسيّما العمالة النسائية، وهي وسيلة أخرى للتهرب من سيطرة دولة بعينها. وكانت مدينة ماناوس (Manaus)، في أعماق أدغال الأمازون، واحدة من أولى المدن التي تنتج النسيج، والألعاب، والورق، والإلكترونيات، والساعات الرقمية لحساب شركات أميركية ويابانية.

أحدثَ كل ذلك تبدلاً متناقضاً في البنية السياسية لاقتصاد العالم، إذ فيما كانت الكرة الأرضية تتحول إلى وحدة إنتاج فعلية، وجدت الاقتصادات الوطنية للدول الكبيرة نفسها تتراجع أمام مراكز «أُفشور» كهذه، أنشئ معظمها في دول صغيرة أو بالغة الصغر، وتضاعف عددها بسهولة في غمرة تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة. وفي نهاية «القرن العشرين الوجيز»، كان العالم يضم، بحسب بيانات البنك الدولي، واحداً وسبعين اقتصاداً يقل عدد

السكان فيها عن 2,5 مليون نسمة (منها 18 اقتصاداً يقل عدد سكانها عن مئة ألف نسمة) أي خُمسيْ جميع الوحدات السياسية التي تصنف، رسمياً، على أنها «اقتصادات» (World Development, 1992). وكانت مثل هذه الوحدات حتى الحرب العالمية الثانية تُعتبر دُعاباتٍ اقتصادية لا دولاً حقيقية على الإطلاق[4]. وقد كانت، ومازالت، غير قادرة بالتأكيد على الدفاع عن استقلالها الاسمي في الغابة الدولية، ولكن اتضح في «العصر الذهبي» أنها تستطيع أن تزدهر وأن تكون أفضل أحياناً من الاقتصادات الوطنية الكبيرة في تقديم الخدمات مباشرة إلى الاقتصاد العالمي. ومن هنا، فإن نمو الدول ـ المدن (هونغ كونغ، سنغافورة) ـ وهي من أشكال الدول التي ازدهرت ذات يوم في العصور الوسطى، حوّل حفنة من بقاع الخليج الفارسي [العربي] الصحراوية (مثل الكويت) إلى لاعبين كبار في سوق الاستثمار العالمي وإلى ملجأ لكثير من مراكز «الأفشور» الهاربة من قوانين الدولة الأم.

وأفضى هذا الوضع إلى تزويد الحركات الإثنية للنزعات القومية في أواخر القرن العشرين بحجج غير مقنعة حول قابلية جزر مثل كورسيكا أو الكناري للحياة ككيانات مستقلة. وهي غير مقنعة، لأن الاستقلال الوحيد الذي تحقق إنما كان بالانفصال عن الدولة الأم التي كانت مرتبطة بها في السابق. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الانفصال قد جعلها بصورة شبه مؤكدة تابعة للكيانات التي كانت تتحكم بمثل هذه الأمور على نحو متزايد. وكان العالم الأنسب لهذه الشركات العملاقة متعددة الجنسيات هو العالم الذي تقطنه دول قزمية أو لا توجد فيه دول على الإطلاق.

(4) لم تعامل دويلات أوروبا القديمة ـ أندورا، وليختنشتاين، وموناكو، وسان مارينو ـ بصفة أعضاء محتملين في الأمم المتحدة حتى بداية التسعينيات.

V

كان من الطبيعي أن تتحول الصناعة من مواقع العمالة المُكْلِفة إلى مواقع العمالة الرخيصة كلما أمكن ذلك من الناحية الفنية ومن حيث جدوى التكلفة، وعندما يتبين (بصورة غير مفاجئة) أن توافر بعض القوى العاملة غير البيضاء التي لا تقل مهارة وتعليماً عن العمال البيض كان ميزة إضافية في الصناعات التي تتطلب تقنية عالية. ومع ذلك، كان ثمة سبب مقنع بشكل خاص لتفسير الأسباب التي دفعت طفرة «العصر الذهبي» إلى التحول عن الدول الأساسية للتصنيع القديم. وهذا السبب هو الارتباط «الكينزي» غير المألوف بين النمو الاقتصادي في اقتصاد رأسمالي قائم على الاستهلاك الجماهيري من جهة، وقوى عاملة تتمتع، بصورة متزايدة، بالحماية والأجر المناسب.

هذا الارتباط، كما رأينا، مفهوم سياسي. وهو يستند إلى إجماع سياسي فعال بين «اليمين» و«اليسار» في معظم البلدان «الغربية»، بعد أن قُضي على اليمين القومي ـ الفاشي المتطرف تماماً من المشهد السياسي في الحرب العالمية الثانية، وزال اليسار الشيوعي المتطرف في الحرب الباردة. وهو يستند أيضاً إلى إجماع ضمني أو علني بين أرباب العمل والتنظيمات العمالية لإبقاء مطالب العمال ضمن حدود لا تلتهم الأرباح، وتترك آفاقاً مستقبلية للأرباح بدرجة كافية لتبرير الاستثمارات الضخمة التي لولاها لما حدث الارتقاء الملحوظ في إنتاجية العمل في «العصر الذهبي». والواقع أن معدل نمو الاستثمار السنوي في ستة عشر من الاقتصادات الأكثر تصنيعاً في أسواق الاستثمار كان 4,5 بالمئة، أي يزيد بثلاثة أضعاف عن معدل النمو في الفترة بين عامي 1870 و1913. غير أن هذا المعدل كان أقل في أميركا الشمالية، مما أدى إلى خفض المعدل العام (Maddison, 1982, Table 5.1, p. 96). وكان هذا الترتيب، بالفعل، ثلاثي

الأبعاد، إذ تشرف الحكومات، رسمياً أو بصورة غير رسمية، على المفاوضات الممأسسة بين رأس المال والقوى العاملة التي جرت العادة الآن، في ألمانيا على الأقل، على وصفها بـ «الشركاء الاجتماعيين». ولكن بعد نهاية العصر الذهبي تعرضت هذه الترتيبات لهجوم شرس من جانب دعاة السوق الحرة الصاعدين تحت اسم «التشاركية» (Corporatism) [بين العمال وأرباب العمل]، وهي كلمة شبه منسية ولا علاقة لها إطلاقاً بالجمعيات الفاشية التي ظهرت بين الحربين.

كانت تلك صفقة مقبولة من جميع الأطراف، إذ إن أرباب العمل الذين أذعنوا، على مضض لدفع الأجور العالية في أثناء الطفرة الطويلة التي تميزت بأرباح عالية، رحبوا بالقدرة على التنبؤ التي يسرت التخطيط المسبق. وكانت القوى العاملة تتقاضى أجوراً متصاعدة ومكاسب جانبية بصورة منتظمة، وتنعم بخدمات دولة الرفاهية الاجتماعية السخية المستمرة. وتمتعت الحكومة بالاستقرار السياسي وبوجود أحزاب شيوعية ضعيفة (باستثناء إيطاليا) وأوضاع يمكن التنبؤ بها بالنسبة إلى الإدارة الاقتصادية الكلية التي تمارسها الآن جميع البلدان. وقد حققت اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية إنجازات مشهودة، فلأول مرة (خارج أميركا الشمالية وربما أسترالاسيا)، يقوم اقتصاد الاستهلاك الجماهيري على أساس من التشغيل الكامل للعمالة، مع دخول حقائق متزايدة بصورة منتظمة، معززة بالضمان الاجتماعي الذي يدفع له بعائدات عامة متعاظمة. والواقع أن بعض الحكومات الجسورة وصل بها الأمر في فورة الستينيات إلى حد جعلها تضمن للمتعطلين ـ وكانوا قلة آنذاك ـ 80 بالمائة من أجورهم السابقة.

وحتى أواخر الستينيات، ظلت سياسات العصر الذهبي تعكس هذه الأوضاع. لقد جاءت بعد الحرب في كل مكان حكومات

إصلاحية قوية؛ حكومات روزفلتية في الولايات المتحدة، وحكومات اشتراكية أو ديمقراطية ـ اجتماعية في جميع دول أوروبا الغربية المحاربة سابقاً، باستثناء ألمانيا الغربية المحتلة (التي ظلت حتى عام 1949 من دون مؤسسات مستقلة أو انتخابات)، بل إن الشيوعيين شاركوا في الحكومات حتى عام 1947. وأثرت راديكالية سنوات المقاومة حتى على الأحزاب المحافظة الوليدة ـ كان «الديمقراطيون المسيحيون» الألمان يعتقدون أن الرأسمالية ضارة بألمانيا وظلوا على هذا الاعتقاد حتى أواخر عام 1949 ـ أو جعلت من الصعب على الأقل السباحة ضد التيار. أما حزب المحافظين البريطاني فقد ادعى لنفسه شرف الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العمالية عام 1945.

ومما يثير الدهشة إلى حد ما أن النزعة الإصلاحية سرعان ما تراجعت مع أن الإجماع عليها لم يتراجع. لقد كانت طفرة الخمسينيات الكبيرة تتم تحت إشراف حكومات تتألف من محافظين معتدلين في كل مكان تقريباً. في الولايات المتحدة (بدءاً من 1952) وبريطانيا (من 1951) وفرنسا (خلال فترات قصيرة من الائتلاف) وألمانيا الغربية، وإيطاليا، واليابان، كان «اليسار» خارج السلطة كلياً، وإن ظلت البلدان الاسكندنافية ديمقراطية ـ اجتماعية وشاركت الأحزاب الاشتراكية في ائتلافات حكومية في بعض البلدان الصغيرة الأخرى. لقد كان ثمة انحسار في نفوذ اليسار. ولم يكن ذلك بسبب خسارة جسيمة للتأييد من قِبل الاشتراكيين أو حتى الشيوعيين في فرنسا وإيطاليا حيث كانوا، في كل من البلدين، يمثلون حزب الطبقة العاملة الكبير[5]. ولم يكن يعود كذلك إلى الحرب الباردة، ربما

(5) يبدو، على أي حال، أن جميع أحزاب اليسار كانت أقليات انتخابية، حتى وإن كانت كبيرة. وكانت أعلى نسبة تصويت لحزب كهذا 48,8 بالمائة لحزب العمال البريطاني عام 1951، في انتخابات كان من المفارقات أن يفوز فيها المحافظون بفارق أصوات قليلة بفضل تقلبات نظام الانتخاب البريطاني.

باستثناء ألمانيا، حيث لم يكن الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD) قد استقر على رأي حول الوحدة الألمانية، وفي إيطاليا، حيث ظل الاشتراكيون حلفاء للشيوعيين. لقد كان الجميع، باستثناء الشيوعيين، مناهضاً للروس بصورة مؤكدة. وكان مزاج عقد الطفرة ذاك مناوئاً لليسار. ولم يكن ذلك هو وقت التغيير.

تحول مركز ثقل الإجماع في الستينيات باتجاه «اليسار»، وربما كان جانب من ذلك يعود إلى التراجع المتزايد لليبرالية الاقتصادية أمام الإدارة الكينزية، حتى في الحصون المناهضة للتعاونية مثل بلجيكا وألمانيا الغربية. كما إن بعض ذلك قد يعود إلى أن الجنتلمانات المتقدمين في السن، الذين أشرفوا على استقرار النظام الرأسمالي وإنقاذه قد رحلوا عن المسرح، مثل دوايت أيزنهاور (المولود عام 1890) الذي رحل في سنة 1960، وكونراد أديناور (المولود عام 1876) الذي رحل عام 1965، وهارولد ماكميلان (المولود عام 1894) الذي رحل عام 1964. وبعدها رحل الجنرال العظيم ديغول (المولود عام 1890) عام 1969. وانتعشت السياسة بجرعة من تجدد الشباب. وبدت سنوات الذروة للعصر الذهبي ملائمة في الواقع لليسار المعتدل الذي تولى السلطة ثانية في العديد من البلدان الأوروبية، بينما لم تكن فترة الخمسينيات مواتية له. وكان هذا النزوع إلى اليسار يعود جزئياً إلى التحولات الانتخابية، على نحو ما جرى في ألمانيا الغربية والنمسا والسويد، وقد مهدت هذه التغيرات لتحولات أكثر حدة في السبعينيات والثمانينيات، عندما وصل الاشتراكيون الفرنسيون والشيوعيون الإيطاليون إلى أعلى ذروة وصلوها في حياتهم، ولكن الأنظمة الانتخابية ظلت مستقرة بصورة أساسية. وعملت هذه الأنظمة نسبياً على تضخيم آثار التحولات الصغيرة.

بيد أن ثمة توازياً واضحاً بين التحول إلى اليسار والتطورات

العامة الأكثر أهمية خلال ذلك العقد، أي ظهور دول الرفاهية بالمعنى الحرفي للكلمة، أي الدول التي تشكل فيها نفقات الرعاية الاجتماعية ـ مثل حماية الدخل، والرعاية، والتعليم... إلخ ـ الجانب الأكبر من الإنفاق الإجمالي العام، ويمثّل فيها الأفراد الذين يتمتعون بأنشطة الرعاية القسم الأكبر من التشغيل العام بأكمله، وهو ما وصل إلى 40 بالمائة في بريطانيا في السبعينيات، و47 بالمائة في السويد (Therborn, 1983). وظهرت دول الرفاهية، بهذا المعنى، لأول مرة في حدود عام 1970. وبطبيعة الحال، ورفع انحسار الإنفاق العسكري، في سنوات الانفراج، من حصة الإنفاق على البنود الأخرى تلقائياً، ولكن مثال الولايات المتحدة يُظهر وجود تبدل حقيقي. في عام 1970 عندما كانت حرب فييتنام في ذروتها، كانت أعداد موظفي المدارس في الولايات المتحدة لأول مرة أكبر بكثير من عدد موظفي الدفاع العسكريين والمدنيين (Statistical History, 1976, II, pp. 1102, 1104, 1141). وفي أواخر السبعينيات غدت جميع الدول المتطورة في عداد «دول الرفاهية» تلك، منها ست دول تنفق أكثر من 60 بالمائة من مجموع الإنفاق العام على خدمات الرعاية الاجتماعية (وهي أستراليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا). وقد أدى ذلك إلى خلق مشكلات ملموسة بعد نهاية العصر الذهبي.

في غضون ذلك، بدت سياسة «اقتصادات السوق المتطورة» هادئة، هذا إذا لم تكن خامدة. وهل كان ثمة ما يثير الانفعال غير الشيوعية، ومخاطر الحرب النووية، أو الأزمة المستوردة الوافدة من الأنشطة الإمبريالية في الخارج، مثل مغامرة السويس في بريطانيا عام 1956، والحرب الجزائرية في فرنسا (عام 1954-1961)، وكذلك، بعد عام 1965، حرب الولايات المتحدة في فييتنام؟ وكان ذلك هو السبب الذي جعل الانتفاضات الطلابية المفاجئة والمنتشرة في أرجاء العالم تقريباً في وقت ما من عام 1968 تصيب السياسيين والمفكرين

المعمرين بكثير من الدهشة.

كانت هذه الانتفاضات مؤشراً إلى أن استقرار «العصر الذهبي» لن يدوم طويلاً. لقد كان ذلك الاستقرار يعتمد اقتصادياً على التنسيق بين نمو الإنتاج والمكاسب، وهو ما أضفى طابع الاستقرار على الأرباح. ومن شأن أي إخلال في النمو المستمر للإنتاج مع نمو غير متناسب في الأجور أن يفضي إلى عدم الاستقرار. لقد كان يعتمد على ما كان غائباً بصورة صارخة تماماً في فترة ما بين الحربين، وهو التوازن بين نمو الإنتاج وقدرة المستهلكين على شراء المنتجات. وكان لابدّ من ارتفاع الأجور بسرعة كافية لإبقاء السوق منتعشاً، على ألا تصل هذه السرعة إلى حد تقليص الأرباح. ولكن كيف يمكن ضبط الأجور في عصر نقص العمالة أو، بصورة أعم، ضبط الأسعار في زمن الطلب المتصاعد بصورة استثنائية؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكن ضبط التضخم أو إبقاؤه ضمن حدود معينة على الأقل؟ وأخيراً، فإن «العصر الذهبي» اعتمد على السيطرة الاقتصادية والسياسية الكاسحة للولايات المتحدة التي عملت ـ من دون أن تقصد ذلك أحياناً ـ كعامل استقرار وضمان للاقتصاد العالمي.

في غضون الستينيات، أظهرت هذه جميعاً أعراض الإنهاك والوَهَن، إذ تقلصت هيمنة الولايات المتحدة، ومع انزلاقها انهار نظام النقد العالمي القائم على الذهب والدولار. وكانت هناك مؤشرات على وجود تباطؤ في إنتاجية العمل في عدة بلدان، ومؤشرات مؤكدة إلى أن مخزون العمالة الضخم الناجم عن الهجرة الداخلية الذي كان يغذي الطفرة الصناعية قد قارب النضوب. وبعد عشرين عاماً، دخل الجيل الجديد طور البلوغ. وبالنسبة إليه، كانت تجربة ما بين الحربين ـ البطالة الشاملة، فقدان الأمن، الأسعار المستقرة أو الهابطة ـ مجرد تاريخ وليست جزءاً من التجربة الحياتية. وقد كيّفوا توقعاتهم مع التجربة الوحيدة لمُجايليهم، أي العمالة

الكاملة والتضخم المستمر (Friedman, 1968, p. 11). ومهما كان الوضع الخاص الذي أشعل شرارة «انفجار الأجور العالمي» في نهاية الستينيات، فإن نقص العمالة والجهود المتنامية من جانب أرباب العمل لتخفيض الأجور الحقيقة، أو الانتفاضات الطلابية الكبرى، كما حدث في فرنسا وإيطاليا، قامت جميعها عندما اكتشف جيل من العمال الذين اعتادوا على العمل أو توفّر لهم العمل، بأن الانتفاضات المنتظمة والمستحبة التي كانت موضع مفاوضات مطولة قامت بها نقاباتهم كانت، بالفعل، أقل بكثير مما يمكن استخلاصه من السوق. وسواء كنا نستشف عودة إلى صراع الطبقات من خلال هذا الاعتراف بحقائق السوق (كما كان يعتقد كثيرون من جماعة «اليسار الجديد» بعد عام 1968) أم غير ذلك، فما من شك في أن تبدلاً مذهلاً طرأ على المزاج في الفترة الممتدة بين الشروع في المفاوضات المعتدلة الهادئة بشأن الأجور قبل عام 1968 والسنوات الأخيرة للعصر الذهبي.

وحيث إن التحول في مزاج العمال كان ذا صلة مباشرة بالطريقة التي كان يعمل بها الاقتصاد، فإنه كان أهم بكثير من الانفجار الكبير للفورات الطلابية خلال عام 1968 ونحوه، على الرغم من أن الطلاب قد زودوا وسائل الإعلام بمادة أكثر إثارة وقدموا للمعلقين وجبة أكثر إثارة للشهية. وقد كانت الثورة الطلابية ظاهرة خارجة عن نطاق الاقتصاد والسياسة. فقد حشدت قطاعاً صغيراً متميزاً يمثل أقلية من السكان لم يعترف بها إلا بالكاد كجماعة خاصة في الحياة العامة - لأن معظم أفرادها مازالوا على مقاعد الدراسة - وكانت تقع خارج الاقتصاد إلى حد كبير، إذا استثنينا أنهم يبتاعون أسطوانات الروك: إنهم فئة من الشباب (المنتمين إلى الطبقة الوسطى). وكانت أهميتها الثقافية أبعد بكثير من أهميتها السياسية سريعة الزوال، خلافاً للحركات المماثلة في العالم الثالث والبلدان الدكتاتورية (انظر الفصل الحادي عشر). ومع ذلك، فقد كانت بمثابة تحذير أو ضرباً من النعي لجيل أوشك على الإيمان بأنه قد نجح في حل مشكلات المجتمع

الغربي. وتجلت النصوص الإصلاحية الأساسية في «العصر الذهبي» في منظومة من المؤلفات مثل كتاب أنتوني كروسلاند (Anthony Crosland): **مستقبل الاشتراكية** (*The Future of Socialism*)، وكتاب ج. ك. غالبرايث (J. K. Galbraith): **مجتمع الرخاء** (*The Affluent Society*)، وكتاب غونار ميردال: **ما وراء دولة الرفاهية** (*Beyond the Welfare State*)، وكتاب دانيال بل (Daniel Bell): **نهاية الأيديولوجيا**. وانطلقت تلك المؤلفات، التي وضعت في الفترة بين عامي 1956 و1960، من افتراض مفاده أن استمرار نمو التناسق الداخلي للمجتمع أصبح الآن مُرضياً بشكل أساسي، بل قابلاً للتحسن، مما يعني الثقة في اقتصاد الإجماع الاجتماعي المنظم. غير أن هذا الإجماع قد تبدد في الستينيات.

من هنا، فإن عام 1968 لم يكن بداية كما لم يكن نهاية، بل كان مجرد إشارة. وعلى عكس ثورة الأجور، وانهيار نظام **بريتون وودز** المالي الدولي عام 1971، وطفرة ازدهار السلع في الفترة بين عامي 1972-1973، وأزمة أوبك النفطية عام 1973، فإن عام 1968 لم يؤخذ بالاعتبار في دراسات المؤرخين الاقتصاديين حول نهاية «العصر الذهبي». إن نهايته لم تكن غير متوقعة تماماً. ذلك أن توسع الاقتصاد في بداية السبعينيات قد تصاعد بصورة محمومة بعد أن عجّل به التضخم المتعاظم، والزيادات الكثيفة في الإمدادات النقدية العالمية، وعجز الموازنة الهائل في أميركا. وبلغة الاقتصاديين، فقد «ارتفعت حرارة» النظام. إذ إنه في الأشهر الاثني عشر التي بدأت بشهر تموز/ يوليو 1972، ارتفع الناتج الإجمالي المحلي في دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» بمعدل 7,5 بالمئة، والإنتاج الصناعي الفعلي بمعدل 10 بالمئة. وربما تساءل المؤرخون ـ الذين لم ينسوا الطريقة التي انتهت إليها الطفرة الكبرى في أواسط العصر الفكتوري عما إذا كان النظام آيلاً إلى السقوط آنذاك. وربما كانوا على حق، مع أنني أعتقد أن أحداً لم يتنبأ بالسقوط الذي حدث عام

1974، ولم يأخذه، كما ينبغي، مأخذ الجد، لأنه على الرغم من **الهبوط** الحاد في الناتج القومي الإجمالي للدول الصناعية المتطورة ـ وهو أمر لم يحدث منذ الحرب ـ فقد ظل الناس يعتقدون أنها أزمة اقتصادية على شاكلة ما حدث عام 1929، وأنه ليس هناك ما ينذر بوقوع كارثة. وكما هي العادة، كان رد الفعل المباشر للمعاصرين في أعقاب الصدمة هو البحث عن أسباب خاصة لانهيار الطفرة القديمة: «تراكم غير عادي لاضطرابات مؤسفة ليس من المرجح أن تتكرر بالحجم نفسه، وتفاقم تأثيرها بوقوع بعض الأخطاء التي كان من الممكن تحاشيها» على حد تعبير «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (McCracken, 1977, p. 14). وأرجع السذّج تلك الأزمة إلى جشع شيوخ النفط في منظمة الأوبك. ويتعين على أي مؤرخ يعزو التبدلات الجسيمة في شكل الاقتصاد العالمي إلى سوء الحظ وحوادث يمكن تحاشيها أن يفكر ثانية. لقد كان ذلك تبدلاً كبيراً. ولم يستعد الاقتصاد العالمي إيقاعه القديم بعد الانهيار. وكانت حقبة كاملة تقترب من نهاياتها، مثلما كانت العقود التي تلت عام 1973، مجدداً، تمثل عصر أزمة أخرى.

لقد أضاع «العصر الذهبي» طلاءه الذهبي. ومع ذلك، فقد انطلق إلى الأمام، بل إنه أنجز، إلى حد بعيد، الثورة الأكثر حدّةً وسرعة وعمقاً في السجلات التاريخية لأحوال البشر. وذلك هو ما سنتحول إلى مناقشته الآن.

الفصل العاشر

الثورة الاجتماعية: 1945 - 1990

ليلى: جدتي تحكي لنا أشياء عن «الكساد». تستطيع أن تقرأ عن ذلك أيضاً.

روي: إنهم يخبروننا دائماً أن علينا أن نكون سعداء لأننا نجد ما نأكله، لأنهم اعتادوا أن يقولوا إن الناس في الثلاثينيات كانوا يتضورون جوعاً ولا يجدون عملاً وما أشبه ذلك.

باكي: أنا لم أعرف الكساد قط، ولذلك فإنه لا يزعجني.

روي: ما تسمعه يجعلك تكره أن تكون قد عشت في ذلك الزمان.

باكي: حسناً، أنا لم أعشْ في ذلك الزمان.

ستودس تيركيل (Studs Terkel)، **أوقات صعبة** (*Hard Times*) (1970، ص 22 ـ 23).

عند تولى (الجنرال ديغول) الحكم كان هناك مليون جهاز تلفزيون في فرنسا... وعندما غادر السلطة كان هناك عشرة ملايين جهاز... والأوضاع دائماً هي قضية استعراضات فنية. ولكن أوضاع دولة ـ المسرح بالأمس كانت شيئاً مختلفاً تماماً عن أوضاع دولة ـ التلفزيون القائمة اليوم.

ريجيس ديبريه (Regis Debray) (1994، ص 34).

I

عندما يواجه الناس ما لم يكونوا مستعدين له في ماضيهم، فإنهم يجهدون في البحث عن الكلمات لتسمية ذلك المجهول حتى عندما لا يستطيعون تحديده أو فهمه. وبوسعنا أن نشهد هذه العملية في وقت ما من الربع الثالث من القرن العشرين في أوساط المثقفين في الغرب. إن الكلمة الأساسية التي درج استخدامها على العموم هي كلمة «بَعْد» بمعناها اللاتيني «Post» كأداة سابقة لأي من المصطلحات العديدة المتداولة عبر الأجيال للدلالة على المساحة العقلية لحياة ذاك القرن. لقد أصبح العالم، أو الجوانب المتصلة به، هو عالم «ما بعد الصناعة»، و«ما بعد الإمبريالية»، و«ما بعد الحداثة»، و«ما بعد البنيوية»، و«ما بعد الماركسية»، و«ما بعد غوتنبرغ» أو ما شابه ذلك. وهذه السابقات الحَرْفية، شأنها شأن الجنازات، أخذت اعترافاً رسمياً بالموت دون أن تتضمن أي إجماع أو حتى يقين حول طبيعة الحياة بعد الموت. وبهذه الطريقة، دخل أعظم تحول اجتماعي كوني وأكثر إثارة وسرعة في وعي العقول المتبصرة التي عاشته. وهذا التحول هو موضوعنا في هذا الفصل.

يكمن عنصر الجِدّة في هذا التحول في سرعته غير العادية وفي كونيّته على السواء. والواقع أن البقاع المتطورة من العالم، أي، عملياً، البقاع الوسطى والغربية من أوروبا وأميركا الشمالية، بالإضافة إلى شريحة رقيقة من الحواضر الغنية والقادرة في أجزاء أخرى، قد عاشت في عالم من التغير الدائم، والتحول التكنولوجي والتجديد الثقافي. وكانت ثورة المجتمع العالمي بالنسبة إليهم تعني التسارع في تكثيف الحركة التي اعتادوا عليها أول الأمر. لقد تطلع النيويوركيون منذ منتصف الثلاثينيات إلى ناطحات السحاب، و«الإمبايرستيت» (1934) التي لم يَعْلُ عليها بناء آخر حتى السبعينيات، وبزيادة متواضعة لا تزيد على نحو ثلاثين متراً. وقد مرت حقبة من الزمن

لنلاحظ ـ وفترة أطول لنقيس ـ تحول النمو المادي الكمي إلى تطورات نوعية في الحياة، حتى في تلك الأجزاء من العالم. ولكن التبدلات في معظم أرجاء المعمورة كانت مفاجئة ومزلزلة في آن. لقد انتهت العصور الوسطى بالنسبة إلى ثمانين بالمائة من البشرية على نحو مفاجئ في الخمسينيات، وربما كان من الأفضل القول إنهم **شعروا** أنها انتهت في الستينيات.

ومن الملاحظ، في أكثر من ناحية، أن من عاشوا خلال هذه المتغيرات، في مواقعها، لم يستوعبوها بكامل أبعادها، لأنهم جربوها بصورة تدريجية متدرّجة، أو بوصفها تغيرات حياة الأفراد، ولم يفهموها، على ما فيها من عناصر الإثارة، كثورات دائمة. ما هي المجالات التي كانت تخطر في بال الرجال والنساء البريطانيين والألمان العاديين في فترة ما بين الحربين العالميتين عندما يقررون البحث عن فرصة عمل في المدينة غير الانضمام إلى القوات المسلحة أو أحد القطاعات المرتبطة باقتصاد الحرب؟ إنهم لم يقصدوا تغيير أسلوب حياتهم بصورة دائمة، حتى وإن انتهوا إلى ذلك الوضع. والذين يرونهم من الخارج، ويعودون بين الفينة والفينة إلى زيارة مسرح تلك التحولات، هم الذين يلاحظون الأبعاد العميقة لتلك التغيرات. وسيلمسون، على سبيل المثال، الفرق الصارخ بين فالنسيا كما أصبحت في أوائل ثمانينيات القرن وما كانت عليه هي والمنطقة في أوائل الخمسينيات عندما قام هذا المؤلف بزيارته الأخيرة لإسبانيا. وسيدركون مدى الحيرة التي أصابت الفلاح الصقلي رِب فان فينكل (Rip Van Winkle) ـ وهو في الواقع واحد من قُطّاع الطرق أمضى عقدين من الزمان في السجن منذ أواسط الخمسينيات ـ عندما عاد إلى ضواحي باليرمو التي لم يكن من الممكن التعرف على ملامحها بعد ما شهدته من عمليات التعمير والعمران الحضري. وقد أبلغني وهو يهز رأسه بما يشبه الاستنكار أن «البقاع التي كانت تغطيها كروم العنب قد تحولت الآن إلى عمارات عملاقة»، بل إن التغير

كان من السرعة بحيث يمكن قياس الزمن التاريخي بفترات أقصر من ذلك بكثير. إن فترة تقل عن عشر سنوات (1962-1971) هي التي تفصل قرية «كوزو» التي كان الرجال الإيطاليون يلبسون فيها الملابس التقليدية، وقرية «كوزو» التي غدا أكثرهم في ما بعد يرتدون الملابس الأوروبية. وفي أواخر السبعينيات، كان أصحاب الأكشاك في سوق المواد الغذائية في أي قرية مكسيكية يستخلصون حساب زبائنهم باستخدام آلة جيب حاسبة يابانية لم تكن معروفة لديهم في مطلع ذلك العقد.

ليس بوسع القراء الذين لم يتقدم بهم العمر ولم يتجولوا بقدر كافٍ في بلدان العالم أن يتوقعوا تكرار هذه التجارب بأي حال من الأحوال منذ خمسينيات وستينيات القرن، عندما اكتشف جيل الشباب في الغرب أن السفر إلى بلدان العالم الثالث أصبح تجربة مجدية ومجزية، لم يكن على المرء إلا أن يفتح عينيه ليشهد ما يطرأ على العالم من تحولات. وعلى أي حال، فإن المؤرخين لا يرتضون بالصور الانطباعية ولا بالحكايات، على أهميتها، إذ عليهم أن يكونوا أكثر دقة وتحديداً في حساباتهم وتقديراتهم.

كان انقراض طبقة الفلاحين هو التحول الاجتماعي الأبعد أثراً والأشد إثارة في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو التبدل الذي يفصلنا إلى الأبد عن عالم الماضي. ذلك أن أغلب البشر كانوا، منذ العصر الحجري، يعيشون على ما تنتجه الأرض وعلى المواشي والثروة البحرية. وباستثناء بريطانيا، كان الفلاحون والمزارعون يشكلون الجانب الأكبر من السكان المقيمين حتى في الدول الصناعية حتى وقت متقدم من القرن العشرين. وحتى في الثلاثينيات، عندما كنت طالباً، كان رفض الفلاحين للانقراض يستخدم حجة مخالفة لنبوءة كارل ماركس بأنهم سيفعلون ذلك. وعشية الحرب العالمية الثانية كان هناك على أي حال دولة صناعية واحدة فقط، بالإضافة

إلى بريطانيا، يمتهن الزراعة وصيد السمك فيها أقل من 20 بالمائة من السكان، وهي بلجيكا. وحتى في ألمانيا والولايات المتحدة، الاقتصاديَين الصناعيَين العظيمَين، وحيث كان ممتهنو الزراعة يتناقصون باستمرار، كان هؤلاء يشكلون نحو ربع السكان. وفي فرنسا والسويد والنمسا كانوا يشكلون ما يتراوح بين 35 بالمئة، و40 بالمئة. وأما بالنسبة إلى البلدان الزراعية المتخلفة في أوروبا، مثل بلغاريا أو رومانيا، فإن نسبة الفلاحين كانت تصل إلى أربعة من كل خمسة من السكان.

لنتأمل في ما حدث في الربع الثالث من القرن. ربما لم يكن من المستغرب أنه، في بداية الثمانينيات، كان هناك أقل من ثلاثة أفراد بين كل مئة بريطاني أو بلجيكي يعملون في الزراعة، بحيث إن البريطاني العادي قد يصادف في مجرى الحياة اليومية رجلاً عمل في الفلاحة ذات يوم في الهند أو بنغلاديش أكثر مما يصادف شخصاً بريطانياً عمل فعلاً في الزراعة في المملكة المتحدة. كما هبط عدد السكان العاملين في الزراعة في الولايات المتحدة بالنسبة ذاتها. ولكن حيث إن هذا الانحدار يجري على المدى الطويل، فإن ذلك سيكون أقل مدعاة للدهشة من أن هذه الشريحة الضئيلة من الأيدي العاملة كانت قادرة على إغراق الولايات المتحدة والعالم بكميات لا يمكن معرفتها من الغذاء. وفي الأربعينيات لم تتوقع إلا قلة قليلة بأنه، في بداية الثمانينيات، لن تكون ثمة دولة غرب «الستار الحديدي» يعمل أكثر من 10 بالمائة من سكانها في الزراعة، باستثناء الجمهورية الأيرلندية (التي زادت النسبة لديها قليلاً على ذلك) ودول شبه الجزيرة الأيبرية. والحقيقة التي لا مراء فيها أن ما يزيد على نصف السكان كان يعمل في الزراعة في عام 1950 في كل من إسبانيا والبرتغال، وانخفضت فيهما هذه النسبة في غضون ثلاثين سنة إلى 14,5 بالمائة و17,6 بالمائة على التوالي. وانخفض عدد الفلاحين الإسبان إلى النصف خلال عشرين سنة بعد عام 1950، وكذلك عدد

الفلاحين البرتغاليين بعد عام 1960 (ILO,1990, Table 2A, FAO, 1989).

هذه أرقام مذهلة. في اليابان، على سبيل المثال، تناقص عدد المزارعين من 52,4 بالمائة من السكان عام 1947 إلى 9 بالمائة عام 1985؛ أي بين عودة جندي شاب من معارك الحرب العالمية الثانية وتقاعده من الخدمة المدنية اللاحقة. وفي فنلندا ـ وأنا أتحدث هنا عن سيرة حياة حقيقية معروفة لدي ـ استطاعت فتاة ولدت لأب مزارع وأضحت زوجة مزارع تشاركه في عمله عند زواجها الأول، أن تتحول قبل أن تصل إلى أواسط العمر إلى مثقفة من سكان المدن وشخصية سياسية. ولكن في ذلك الحين، عندما توفي والدها في الحرب الشتوية ضد روسيا عام 1940، تاركاً الأم والطفلة في منزل العائلة، كان 57 بالمائة من الفنلنديين مزارعين وعاملين في الغابات. وعندما أصبحت في الخامسة والأربعين تناقص عدد هؤلاء إلى أقل من 10 بالمئة. ولكن الأمر الطبيعي أكثر من ذلك في ظل هذه الظروف هو أن يبدأ الفنلنديون حياتهم في المزارع وينتهوا إلى أوضاع مختلفة كل الاختلاف.

غير أن نبوءة **ماركس** بأن التصنيع سيقضي على طبقة الفلاحين قد تحققت آخر الأمر في الدول التي مضت قدماً في التصنيع حتى نهاياته القصوى، إذ تمت التنمية الاستثنائية الحقيقية على حساب انحسار نسبة العاملين في الزراعة في بلدان تحاول الأمم المتحدة أن تصف عجزها الواضح عن التنمية بجملة من النعوت الملطفة بدلاً من كلمات «التخلف» و«الفقر». وفي الوقت الذي كان فيه اليساريون الشباب الطامحون يستشهدون باستراتيجية ماو تسي تونغ حول انتصار الثورة من طريق حشد ملايين الريفيين الذين لا حصر لهم ضد معاقل المدن المحاصرة التي تمثل الوضع القائم، فإن هذه الملايين كانت تهجر قراها وتنتقل هي نفسها إلى المدن. وفي أميركا اللاتينية،

انخفضت نسبة الفلاحين إلى النصف في غضون عشرين عاماً في كولومبيا (1951-1973)، والمكسيك (1960-1980) وكذلك تقريباً في البرازيل (1960-1980)، وهبطت بمقدار الثلثين أو نحو ذلك في جمهورية الدومينيكان (1960-1981)، وفنزويلا (1961-1981) وجامايكا (1953-1981). إن جميع هذه البلدان، باستثناء فنزويلا، كانت تمثل النصف أو الأغلبية المطلقة من سكان هذه البلدان العاملين عند نهاية الحرب العالمية الثانية من الفلاحين. ولكن مع بداية السبعينيات لم يعد ثمة دولة لم يتحول الفلاحون فيها إلى أقلية في أميركا اللاتينية ـ خارج الشريط البري الأميركي المركزي للدول الصغيرة وهاييتي. وكان الوضع مشابهاً لذلك في الدول الإسلامية الغربية؛ فقد تقلص عدد الفلاحين في الجزائر من 75 بالمائة إلى 20 بالمائة من السكان، وفي تونس من 68 بالمائة إلى 23 بالمائة خلال ما يزيد قليلاً على 30 عاماً، وخسرت مراكش، بصورة أقل حدة، الغالبية الفلاحية في أقل من 10 سنوات (1971-1982). وكان نصف سكان سوريا والعراق يعملون في فلاحة الأرض في منتصف الخمسينيات. وفي غضون 20 عاماً أو نحوها، انخفض عدد الفلاحين في سوريا بمقدار النصف، وفي العراق بمقدار الثلث. وفي إيران، انخفضت نسبة الفلاحين من 55 بالمائة في أواسط الخمسينيات إلى 29 بالمائة في أواسط الثمانينيات.

في غضون ذلك، توقف فلاحو أوروبا الزراعية، بطبيعة الحال، عن فلاحة الأرض. وفي الثمانينيات لم يعد يعمل في الزراعة أكثر من ثلث القوى العاملة حتى في المعاقل القديمة للزراعة الفلاحية في شرق القارة وجنوب شرقها (رومانيا، وبولندا، ويوغوسلافيا، واليونان)، وكانت نسبة المزارعين في بعضها، مثل بلغاريا، أقل على نحو ملحوظ (16,5 بالمائة عام 1958). وتراجعت نسبة الفلاحين في معقل فلاحيّ واحد على تخوم أوروبا والشرق الأوسط، هو تركيا، ولكنهم كانوا لايزالون يشكلون الأغلبية المطلقة في منتصف الثمانينيات.

بقيت ثلاث مناطق في العالم تسيطر عليها أساساً القرى والحقول: أفريقيا الصحراوية، وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا المداري، والصين. وفي هذه المناطق وحدها كنا لانزال نستطيع أن نجد بلداناً لم تنكمش فيها أعداد الفلاحين، وظلت نسبة العاملين في تنمية المحاصيل والعناية بالحيوانات طوال تلك العقود العاصفة ثابتة بين السكان، إذ بلغت أكثر من 90 بالمائة في نيبال، ونحو 70 بالمائة في ليبيريا، ونحو 60 بالمائة في غانا، و70 بالمائة أو نحو ذلك ـ وذلك مدعاة للدهشة ـ في الهند طوال الخمس والعشرين سنة بعد الاستقلال، وأقل قليلاً (66,4 بالمئة) عام 1981. وصحيح أن هذه المناطق التي يغلب عليها الطابع الفلاحي مازالت تمثل نصف الجنس البشري في نهاية تلك الفترة، غير أنها كانت تتداعى على التخوم تحت وطأة التنمية الاقتصادية. لقد كانت الكتلة الفلاحية الصلبة في الهند محاطة ببلدان يتآكل سكانها من الفلاحين بصورة ملحوظة وسريعة تماماً؛ مثل باكستان وبنغلاديش وسريلانكا. ولم يعد الفلاحون منذ زمن طويل يشكلون الأغلبية كما كانوا في الثمانينيات، في ماليزيا والفليبين وإندونيسيا، وكذلك، بالطبع، الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا، مثل تايوان وكوريا الجنوبية، حيث كانت نسبة الفلاحين أكثر من 60 بالمائة من السكان حتى عام 1961. يضاف إلى ذلك أن السيطرة الفلاحية في كثير من بلدان جنوب أفريقيا قد جعلتها أشبه بالمناطق المعزولة على أسس عنصرية. إن الزراعة، التي تتولاها النساء بالدرجة الأولى، هي الجانب المنظور من الاقتصاد الذي يعتمد أساساً على تحويلات الرجال المهاجرين الذين يعملون في مدن البيض ومناجمهم في الجنوب.

الغريب في هذه الهجرة المكثفة والصامتة من الجانب الأعظم من اليابسة في العالم وحتى من الجزر[1] أنها كانت تعود، في

---

(1) نحو ثلاثة أخماس اليابسة من العالم بعد استثناء القارة القطبية (أنتاركتيكا) غير المأهولة.

جانب منها إلى التقدم الزراعي، ولاسيّما في المناطق الفلاحية القديمة. وكما رأينا، (انظر الفصل التاسع)، فإن الدول الصناعية المتطورة، باستثناء واحدة أو اثنتين، قد حولت نفسها إلى منتجة رئيسة للمواد الزراعية في السوق العالمية، وفعلت ذلك فيما كان عدد من يعملون بالزراعة في تناقص مطرد يصل أحياناً إلى نسبة ضئيلة بالفعل من السكان. وتحقق هذا، ببساطة، بفضل ثورة استثنائية في الإنتاجية ذات رأس المال المكثف لكل فرد من المزارعين. وقد تجلى جانبها المنظور والمباشر تماماً في الكميات الكبيرة من الآليات التي أصبحت تحت تصرف المزارع في الدول المتطورة والغنية، فحققت أحلام الرخاء للكثيرين من خلال الزراعة المُمَكْنَنة التي ألهمت عراة الصدور من سائقي الجرارات في الصور الدعائية في الجمهوريات السوفياتية الفتية، وهو ما أخفقت الزراعة السوفياتية إخفاقا ذريعاً في بلوغه. وكانت الجوانب الأقل ظهوراً للعلن، ولكنها لا تقل أهمية، هي الإنجازات المؤثرة والصاعدة للكيمياء الزراعية في ميدان الاستنبات الانتقائي بالتلقيح والتقنية الحيوية. وفي ظل هذه الأوضاع، لم تعد الزراعة ببساطة تحتاج إلى ذلك العدد من الأيدي والمعدات التي لم يكن من الممكن الحصاد من دونها في أيام ما قبل التقانة، ولا إلى ذلك العدد من أسر المزارعين وخدمهم الدائمين. وحتى عندما تدعو الحاجة إليهم، فإن وسائل النقل الحديثة جعلت من غير الضروري بقاءهم في الريف. وهكذا وجد مربو الأغنام في بيرثشاير (Berthshire) (اسكتلندا) في السبعينيات أن من المجدي استيراد اختصاصيين خبراء في جزّ الأصواف من نيوزيلندا في موسم الجزّ المحلي (القصير) الذي لا يتزامن بالطبع مع الموسم في نصف الكرة الجنوبي.

لم تكن الثورة الزراعية غائبة عن المناطق الفقيرة من العالم، وإن كانت متفاوتة الأثر. والواقع أنه لولا تلك الثورة في مجال الري

وإسهام **العِلْم** في ما سُمي بالثورة الخضراء[2]، على الرغم من أن نتائجها على المدى البعيد كانت خلافية، لما كان بوسع أجزاء واسعة من جنوب آسيا وجنوب شرقها أن تُطعم السكان الذين كانت أعدادهم تتضاعف بسرعة. ومع ذلك، يمكن القول بصورة عامة إن بلدان العالم الثالث وأجزاء من العالم الثاني التي كانت أو ظلت اشتراكية، لم تعد قادرة على إطعام نفسها، ناهيك بإنتاج الفائض الغذائي الضخم للتصدير الذي كان يمكن توقعه من بلدان زراعية. ولكنها شجعت في أحسن الأحوال على التركيز على محاصيل تصديرية متخصصة في أسواق العالم المتطور، فيما ظل فلاحوها، عندما لا يشترون الفوائض الكاسدة من الصادرات الغذائية من «الشمال»، لا يجدون أمامهم إلا العزق والفلاحة بالطريقة القديمة ذات العمالة الكثيفة. ولم تكن هناك أسباب وجيهة تجعلهم يهجرون الزراعة التي كانت تحتاج إلى جهدهم، ما عدا الانفجار السكاني الذي جعل الأرض أكثر ندرة. غير أن المناطق التي كان يتدفق منها المهاجرون، ومنها أميركا اللاتينية، كانت تتميز بالاستيطان الخفيف وتميل إلى أن تكون حدوداً مفتوحة تلجأ إليها نسبة ضئيلة من الريفيين من المستوطنين أو واضعي اليد على الأراضي المشاع، كما في كولومبيا والبيرو، فهيأوا بذلك القاعدة السياسية لحركات حرب العصابات المحلية. وعلى النقيض من ذلك، فإن المناطق الآسيوية، التي صمد فيها الفلاحون، ربما كانت الأكثر كثافة سكانية في العالم بمعدلات تتراوح بين 250 ـ 2000 شخص في الميل المربع الواحد (بينما كان معدل الكثافة في أميركا الجنوبية 41,5 نسمة).

عندما تفرغ الأرض تمتلئ المدن. وقد أصبح عالم النصف الثاني من القرن العشرين حضرياً على نحو لم يعرفه العالم من قبل.

---

(2) تمثلت تلك الثورة في الإدخال المنظم لأنواع من المحاصيل عالية الإنتاجية في بقاع من العالم الثالث بأساليب معينة تلائم متطلباتها، ومنذ الستينيات بالدرجة الأولى.

في أواسط الثمانينيات، كان 42 بالمائة من سكانه من الحضر، ولولا الوزن السكاني الهائل لفلاحي الصين والهند، الذين يشكلون ثلاثة أرباع فلاحي آسيا، لكان سكان المدن يشكلون الأغلبية (Population, 1984, p. 214). ولكن، حتى في أعماق الريف، تحول الناس من القرية إلى المدينة، وبصورة خاصة المدينة الكبيرة. وقد تضاعف عدد السكان الحضر في كينيا في الفترة بين 1960 و1980، مع أن نسبتهم لم تزد على 14,2 بالمائة عام 1980، إلا أن ستة من كل 10 من سكان المدن يعيشون اليوم في نيروبي، في حين كانت النسبة قبل 20 سنة أربعة من كل عشرة. وفي آسيا، غالباً ما تكون المدينة المتعددة الملايين والمتكاثرة كالفطر هي العاصمة. فقد تراوح عدد سكان سيؤول، وطهران وكراتشي وجاكرتا ومانيلا ونيودلهي وبانكوك بين نحو 5 ملايين و8,5 مليون نسمة عام 1980، وعام 2000 بين 10 و13,5 مليون نسمة. أما في عام 1950 فلم يصل عدد السكان في أي واحدة من تلك المدن (باستثناء جاكرتا) إلى المليون ونصف المليون نسمة (World Resources, 1986). والواقع أن التجمع الحضري الهائل في نهاية الثمانينيات كان يتمركز في العالم الثالث: القاهرة، ومكسيكو سيتي، وسان باولو، وشنغهاي، وهي المدن التي يعد سكانها بثمانية أرقام. ومن المفارقات أنه فيما ظل العالم المتقدم أميل إلى التمركز الحضري من العالم الفقير (باستثناء بعض أجزاء أميركا اللاتينية والمنطقة الإسلامية) فإن مدنه العملاقة كانت آخذة بالتفكك. وقد وصلت ذروتها في بداية القرن العشرين قبل الهروب إلى الضواحي والانتشار السريع للتجمعات الثانوية خارج المدن، وأضحت مراكز المدن القديمة مقفرة ليلاً بعد أن يغادرها العمال والمتبضعون والباحثون عن المتعة عائدين إلى بيوتهم. وفيما تضاعف سكان مكسيكو سيتي نحو خمس مرات في غضون السنين الثلاثين التي أعقبت عام 1950، تراجعت نيويورك ولندن وباريس أو وصلت إلى الحافة الدنيا من فئة المدن الكبرى.

بيد أن العالمَين القديم والجديد كليهما قد تلاقيا، وعلى نحو غريب. ذلك أن «المدينة الكبرى» النموذجية في العالم المتقدم غدت منطقة للمستوطنات الحضرية المترابطة، التي كانت، على العموم، تصب في بقعة أو بقاع مخصصة بالأعمال التجارية والإدارة يمكن تبينها من الجو على هيئة سلسلة جبلية من المباني الشاهقة وناطحات السحاب، إلا في المواقع التي يُحظَر فيها ذلك (كما كانت الحال في باريس)[3]. وقد تجلت شبكات التنقل في ما بينها، أو بالأحرى تنظيمات حركة المرور للعربات الخاصة، منذ ستينيات القرن، في الثورة التي شهدها قطاع النقل العام جراء الضغوط التي فرضتها حيازة السيارات بصورة متعاظمة. ولم يحدث قط، منذ إقامة أولى شبكات السكة الحديد لـِ «الترامواي» و«الأنْدَرْغْراوندْ / المترو» في أواخر القرن التاسع عشر، أن انتشرت إقامة شبكات النقل السريعة في الضواحي وتحت الأرض بذلك العدد الضخم من المواقع، من فيينا إلى سان فرانسيسكو، ومن سيؤول إلى مكسيكو. وفي الوقت نفسه، اتسع التنظيم اللامركزي حيث أخذت الجماعات التكوينية ومجمعات الضواحي تقيم مرافق التسوق والترفيه الخاصة بها، ولاسيّما المراكز التجارية (الأميركية الأصل) في أطراف المدن وأطلق عليها اسم «منشآت التبضع» (Shopping Malls).

من ناحية أخرى، فإن المدينة في العالم الثالث، على الرغم من أن أجزاءها مترابطة بعضها مع بعض عبر شبكة للنقل العام (متقادمة وبالية في العادة)، وتشكيلة من الحافلات الخاصة المتهالكة و«التاكسيات الجماعية»، لم يكن مقدراً لها إلا أن يسودها التشرذم

---

(3) كان من النادر جداً إقامة هذه المراكز الشامخة، وهي من النتائج الطبيعية لارتفاع أسعار الأراضي في تلك المناطق، قبل عام 1950. وكانت نيويورك نموذجاً فريداً تقريباً في هذا المجال. وقد شاعت هذه المباني اعتباراً من ستينيات القرن، حتى في ما يسمى «وسط المدينة» في مدن منخفضة العمارات وممتدة على مساحة شاسعة مثل لوس أنجلوس.

والتفكك، لعدة أسباب منها، على الأقل، أن المدن التي يقيم فيها بين عشرة ملايين وعشرين مليون نسمة محكوم عليها أن تكون كذلك، ولاسيّما إذا كانت أغلبية مواطن الاستيطان المكونة لها قد نشأت كبلدات من الأكواخ الرثة الواطئة، هذا إذا لم تكن قد ولدت كتجمعات عشوائية أو مراكز للمقرفصين المستعدين لاستيطان أي مساحات غير مستعملة أو مأهولة. وقد يقضي قاطنو هذه المدن عدة ساعات في اليوم للوصول إلى مواقع عملهم والعودة منها (لأن العمل المنتظم يستحق بذل قصارى الجهد)، وقد يرغبون في القيام برحلة حج طويلة بالمقدار نفسه لمواقع يؤدون فيها الشعائر العامة مثل استاد ماكارانا (Macarana) في ريو دي جانيرو (وفيه مئتا ألف مقعد) حيث تحتشد الجماهير على أنغام السامبا لمشاهدة نجوم كرة القدم. غير أن الحواضر الكبرى في العالمَين القديم والجديد كانت، بصورة مطردة، تجمعات لجماعات مستقلة اسمياً، بل رسمياً في الغرب على الأقل، مع أنها كانت في بلدان الغرب الغنية، وفي الضواحي بصورة خاصة، تشتمل على مساحات خضراء أوسع بما لا يقاس مما كان في مدن الشرق والجنوب الفقيرة المكتظة بالسكان. وفيما كان البشر في الأحياء الفقيرة ومدن الأكواخ يتعايشون مع شراسة الجرذان والصراصير، فإن الأرض الحرام التي امتدت بين المدينة والريف، وأحاطت بما تبقى من «المدن الداخلية» في العالم المتطور، قد استوطنتها الحيوانات البرية من أمثال ابن عرس، والثعلب، والراكون.

II

كان انكماش الطبقة الفلاحية حاداً ومثيراً. وكذلك كان، على نطاق عالمي أوسع، نهوض المهن التي تتطلب تعليماً ثانوياً وعالياً. وكان التعليم الابتدائي العام، أي الإلمام الأساسي بالقراءة والكتابة، هو ما تطمح إليه جميع الحكومات بالفعل، بل إن الدول الأكثر نزاهة، أو عجزاً، اعترفت في أواخر الثمانينيات أن ما يقارب نصف

سكانها كانوا من الأميين. وباستثناء أفغانستان والبلدان الأفريقية، كانت هناك عشر دول فقط مستعدة للإقرار بأن أقل من 20 بالمائة من سكانها فحسب يستطيعون القراءة والكتابة. وقد حقق تعلم القراءة والكتابة تقدماً صارخاً لا في البلدان الثورية في ظل أنظمة شيوعية فحسب، إذ كان انجازها في هذا المجال مذهلاً حقاً، بل كذلك في البلدان الأخرى، حتى وإن كانت المزاعم حول «استئصال» الأمية في فترة زمنية قصيرة على نحو غير معقول مفرطة في التفاؤل أحياناً. وسواء كان تعليم القراءة والكتابة شاملاً أم غير ذلك، فإن الطلب على الأماكن في التعليم الثانوي، وبخاصة التعليم العالي، قد تضاعف بمعدل غير عادي. وكذلك كان عدد الناس الذين اجتازوا هذه المرحلة أو كانوا سيجتازونها.

هذا الانفجار في الأرقام كان مؤثراً على نحو خاص في التعليم الجامعي الذي كان حتى ذلك الحين شحيحاً إلى درجة لا تذكر من الوجهة الديموغرافية، إلا في الولايات المتحدة. وقبل الحرب العالمية الثانية، كانت حتى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وهي ثلاثة من أكثر الدول تطوراً وتعليماً، ويصل عدد سكانها الإجمالي إلى 150 مليون نسمة، لا تضم أكثر من 150 ألف طالب جامعي، أو ما يعادل واحداً بالمائة من سكانها مجتمعين. ولكن في أواخر الستينيات كان تعداد الطلاب بالملايين في فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وإسبانيا والاتحاد السوفياتي (إذا اقتصرنا على أوروبا) فضلاً عن البرازيل والهند والمكسيك والفليبين، وبطبيعة الحال، الولايات المتحدة التي كانت رائدة في مجال التعليم الجامعي الجماهيري. وفي ذلك الوقت، شكل الطلاب في البلدان الطامحة تعليمياً ما نسبة 2,5 بالمائة من إجمالي السكان ـ من رجال ونساء وأطفال ـ بل إن نسبتهم وصلت في حالات استثنائية إلى 3 بالمئة. ولم يكن من غير المألوف أن يكون 20 بالمائة من الشباب بين سن العشرين والرابعة والعشرين على مقاعد الدراسة النظامية. وحتى في الدول الأكثر محافظة من

الناحية الأكاديمية ـ وهي بريطانيا وسويسرا ـ ارتفعت النسبة إلى 1,5 بالمئة. يضاف إلى ذلك أن بعض التجمعات الطلابية الضخمة نسبياً كانت تنتشر في مواقع لم تكن أوضاعها الاقتصادية تضاهي أوضاع الدول المتقدمة: الإكوادور (2,3 بالمئة)، الفليبين (2,7 بالمئة) أو البيرو (2 بالمئة).

لم يكن كل هذا جديداً فحسب، بل كان مفاجئاً تماماً. «والحقيقة الأكثر إثارة عند دراستنا لأوضاع طلاب الجامعات في أميركا اللاتينية في أواسط الستينيات هي أنهم كانوا قليلي العدد» (Liebman, Walker, Glazer, 1972, p. 35). وذلك ما ذكره الدارسون الأميركيون لذلك العقد، مع التأكيد بأن هذه الحقيقة تعكس النموذج الأوروبي النخبوي للتعليم العالي جنوب نهر **ريو غراندي**، مع أن أعداد هؤلاء الطلاب كانت تتزايد بنسبة 8 بالمائة سنوياً. والواقع أن الطلاب لم يكن لهم حضور مميز حتى الستينيات عندما أصبحوا، اجتماعياً وسياسياً، قوة مهمة أكثر من أي وقت مضى، وغدا صوت الانتفاضات الطلابية الراديكالية التي انتشرت في العالم عام 1968 أعلى من أي بيانات إحصائية. غير أنه لا يمكن التغاضي عن هذه الإحصاءات، إذ بين عامي 1960 و1980 تضاعف عدد الطلاب من ثلاثة مرات إلى أربع في معظم البلدان، باستثناء ألمانيا الاتحادية وأيرلندا واليونان، حيث تضاعف من أربع إلى خمس مرات، ومن خمس إلى سبع مرات في فنلندا وأيسلندا والسويد وإيطاليا، ومن سبع إلى تسع مرات في إسبانيا والنرويج (Burloiu, Unesco, 1983, pp. 62-63). ويبدو غريباً من الوهلة الأولى أن الاندفاع العام نحو الجامعات كان أقل بروزاً في الدول الاشتراكية، على الرغم من زهوها بالتعليم الجماهيري، وعلى الرغم من أن الصين في عهد ماو تظل حالة شاذة، إذ إن «**ربان السفينة العظيم**» قد محى كل أشكال التعليم العالي أثناء «**الثورة الثقافية**» (1966 ـ 1976). وقد تراجعت الأنظمة الاشتراكية في هذا المجال بالمقارنة مع الغرب مع تزايد

المتاعب في السبعينيات والثمانينيات. وفي هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا كانت نسبة السكان الذين يتلقون التعليم العالي، عملياً، أدنى مما كانت في باقي الدول الأوروبية.

هل يبدو ذلك غريباً عند النظرة الثانية؟ ربما كان الجواب بالنفي. إن النمو الاستثنائي للتعليم العالي، الذي أفرز في بداية الثمانينيات، وفي سبعة بلدان على الأقل، ما يزيد على مئة ألف **مدرّس** على المستوى الجامعي، كان يعود إلى الضغط الاستهلاكي، وهو ما لم تكن الأنظمة الاشتراكية مهيأة للتجاوب معه. وكان من الواضح للمخططين والحكومات أن الاقتصاد الحديث كان يتطلب عدد من الإداريين والأساتذة والخبراء الفنيين أكبر بكثير مما كان في الماضي ـ ممن كانوا يتلقون تدريبهم في مكان آخر، وأن الجامعات أو المعاهد المشابهة للتعليم العالي كانت، وفق التقاليد القديمة، تعمل إلى حد كبير كمراكز تدريب للخدمة العامة والمهن الاختصاصية. ولكن فيما كان ذلك، كمؤشر إلى نزعة ديمقراطية عامة، يبرر توسعاً جذرياً في التعليم العالي، فإن درجة الانفجار الطلابي فاقت كثيراً ما يستلزمه التخطيط العقلاني.

والواقع أن العائلات، حيثما أتيح لها الخيار والفرصة، قد دفعت بأبنائها نحو التعليم العالي لأنه كان أفضل طريقة تضمن لهم دخلاً أفضل، وفوق ذلك مركزاً اجتماعياً أرفع. ويتبين من المقابلات التي قام بها باحثون أميركيون مع الطلاب في أميركا اللاتينية في منتصف الستينيات في عدة بلدان، أن ما بين 79 و95 بالمائة من الطلبة كانوا قانعين بأن الدراسة ستضعهم في طبقة اجتماعية أعلى في غضون عشر سنوات. وكان ما يتراوح بين 21 و83 بالمائة فقط يرون أن الدراسة ستمنحهم مركزاً اقتصادياً أفضل من مركز عائلاتهم (Liebman, Walker, Glazer, 1972). وكانت بالطبع تمنحهم دخلاً أعلى بالتأكيد من دخل غير الخريجين، بالإضافة إلى أنها، في

البلدان ذات التعليم المحدود، يمكن أن تكون مفتاح الثروة الحقيقية حيث تضمن شهادة التخرج مكاناً في جهاز الدولة، وبالتالي السلطة والنفوذ والابتزاز المالي. وكان معظم الطلاب بالطبع يتحدرون من أسر ميسورة أكثر من غيرها ـ وإلا فكيف كان يتأتّى لها أن تدفع نفقات الدراسة لعدة سنوات للشباب إلى أن يبلغوا سن مزاولة العمل؟ ـ ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها غنية، إذ كان الأهل يقدمون تضحيات حقيقية في أغلب الأحيان. ويقال إن المعجزة التعليمية الكورية قامت على بيع ذبائح البقر من جانب صغار المزارعين ليتسنى لهم أن يدفعوا بأولادهم إلى مراتب العلماء المتميزة المشرفة. (في غضون 8 سنوات ـ بين عامي 1975 و 1983 ـ ارتفع عدد الطلاب الكوريين من 0,8 بالمائة إلى نحو 3 بالمائة من السكان). ولم يكن من الصعب فهم هذه البواعث على كل من قدر له أن يكون أول فرد في العائلة يلتحق بالجامعة بدوام كامل. لقد جعلت الطفرة العالمية الكبرى من الممكن بالنسبة إلى أسر متواضعة لا حصر لها في الغرب ـ من موظفي الدولة والمؤسسات، وأصحاب المتاجر وصغار رجال الأعمال والمزارعين، بل وحتى العمال المهرة الميسورين ـ أن توفر دراسة بدوام كامل لأبنائها. كما إن دولة الرعاية الاجتماعية في الغرب، التي بدأت بالمساعدات الأميركية لطلاب ما بعد الخدمة العسكرية بعد عام 1945، وفرت مساعدة طلابية أساسية بطريقة أو بأخرى، مع أن معظم الطلاب كانوا يتوقعون حياة غير مرفهة. وفي بعض الدول الديمقراطية المساواتية ارتضى بعض هؤلاء بما يشبه حق المتخرجين من المدارس الثانوية في الانتقال إلى مراتب أعلى، فيما كان القبول الانتقائي في فرنسا في إحدى جامعات الدولة يعتبر أمراً مستحيلاً من الناحية الدستورية عام 1991. ولم تكن ثمة حقوق مثل تلك في البلدان الاشتراكية ومع اندفاع الشباب والفتيات نحو التعليم العالي ـ علماً بأن الجامعات خارج أميركا واليابان وبلدان أخرى قليلة تعتبر مؤسسات عامة لا معاهد خاصة في الأغلب ـ

ضاعفت الحكومات من المؤسسات التعليمية الجديدة لاحتوائهم، ولاسيّما في السبعينيات عندما زاد عدد الجامعات في العالم(4) بما يزيد على الضعف. وبطبيعة الحال، أصرت المستعمرات السابقة المستقلة حديثاً، التي تضاعفت في فترة الستينيات، على أن يكون لها معاهدها الخاصة بالتعليم العالي بوصفها رمزاً للاستقلال، مثلُها مثل العَلَم، أو شركة الطيران أو الجيش.

ومع أن هذه الحشود من الفتيان والفتيات والمدرسين الذين يُحصون بالملايين أو بمئات الألوف على الأقل، إلا في بعض البلدان الصغيرة أو المتخلفة، قد تركزت بصورة متزايدة في معسكرات ضخمة معزولة في الأغلب أو في «مدن جامعية»، فإنها كانت عاملاً جديداً في مجالي الثقافة والسياسة. لقد كانوا من عابري الحدود القومية، يتنقلون ويتواصلون بالأفكار والخبرات عبر الحدود بسهولة وسرعة، وربما بطريقة أسهل وأسرع من اتصال الحكومات بكل ما أوتيت من تقنية الاتصالات في ما بينها، وكما أظهرت حقبة الستينيات، لم يكونوا متفجرين وراديكاليين سياسياً فحسب، بل كانوا على نحو فريد فاعلين في التعبير، وطنياً، وحتى دولياً، عن السخط السياسي والاجتماعي. وفي الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية، كانوا فئة المواطنين **الوحيدة** القادرة على العمل السياسي الجماعي، ومن المهم أن نلاحظ أنه فيما كان عددهم يتزايد بالنسبة إلى عدد السكان في أميركا اللاتينية، فإنه تناقص في تشيلي من 1,5 إلى 1,1 بالمائة من مجموع السكان بعد عام 1973 في ظل الحكم العسكري للدكتاتور بينوشيه. وإذا كان ثمة لحظة واحدة في السنوات الذهبية التي تلت 1945 تطابق وتتزامن مع الجَيَشان العالمي الذي كان يحلم به الثوريون بعد عام 1917، فإنها بالتأكيد سنة 1968، عندما ثار الطلاب من أميركا والمكسيك في

(4) تعرض العالم الاشتراكي، هنا أيضاً، لضغوط أقل.

الغرب إلى البلدان الاشتراكية في بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا. وقد حفزتهم إلى حد بعيد الانتفاضة غير العادية في أيار/ مايو 1968 في باريس، وهي المركز القاري للثورة الطلابية. وقد كانت بعيدة من أن تكون ثورة، إلا أنها كانت شيئاً أكبر بكثير من «دراما سيكولوجية» أو «مسرح الشارع» كما وصفها بعض كبار المراقبين غير المتعاطفين من أمثال ريمون آرون (Raymond Aron). وقد أطاحت آخر الأمر بالجنرال ديغول في فرنسا سنة 1968، وبحقبة الزعماء الديمقراطيين في أميركا، وبالآمال المعقودة على شيوعية ليبرالية في وسط أوروبا الشيوعية، وكانت (من خلال الآثار الصامتة التالية لمذبحة **تلاتيلولكو** (Tlateloco) الطلابية) بداية عصر جديد في السياسة المكسيكية. أما السبب الذي جعل عام 1968 (بامتداده إلى عامي 1969 و1970) لا يدخل في باب الثورات ولا ينظر إليه باعتباره سيكون كذلك، فهو أن الطلاب، مهما بلغ تعدادهم وقدرتهم على الحشد، لا يستطيعون القيام بها وحدهم. وكانت فعاليتهم السياسية تستند إلى قدرتهم على العمل كإشارة أو فتيل تفجير لمجموعات أكبر وأقل قابلية للاشتعال. وقد نجح الطلاب أحياناً في القيام بذلك منذ الستينيات، إذ أطلقوا الشرارة لموجات إضراب عمالية ضخمة في فرنسا وإيطاليا عام 1968، ولكن بعد عشرين سنة من التحسن غير المسبوق بالنسبة إلى العاملين بأجر في اقتصادات اتسمت بالتشغيل الكامل للأيدي العاملة، فإن الثورة كانت آخر ما يدور في أذهان الجماهير البروليتارية. ولم يحدث إلا في ثمانينيات القرن ـ وفي بلدان غير ديمقراطية شتى مثل الصين، وكوريا الجنوبية، وتشيكوسلوفاكيا ـ أن ظهرت الفورات الطلابية بمظهر الانتفاضة التي تحقق طاقتها الكامنة لإشعال الثورة أو، على الأقل، لإرغام الحكومات على التعامل معها بوصفها خطراً جدياً عاماً من طريق مذابح جماعية كما حدث في ميدان **تيانانمين** (Tianamen) **في بكين**. وبعد إخفاق الأحلام

الكبير عام 1968، حاول بعض الطلبة الراديكاليين القيام بثورتهم الخاصة من طريق تكوين جماعات إرهابية صغيرة، ولكن مع أن هذه الحركات لقيت قدراً كبيراً من التغطية الإعلامية (وحققت بذلك واحداً من أهدافها على الأقل)، فإنها قلما خلفت تأثيراً سياسياً ذا بال. وحيثما كانت تهدد بإحداث مثل هذا التأثير، فإنها كانت تقمع بسرعة عندما تقرر السلطات العمل: وذلك ما حدث في السبعينيات بوحشية لا تضاهى وحملات تعذيب مبرمجة في «الحروب القذرة» في أميركا الجنوبية، وبالرشوة والمفاوضات الكواليسية في إيطاليا. والناجون المهمون الوحيدون من مثل هذه المبادرات في العقد الأخير من ذاك القرن هم أعضاء منظمة «**الباسك**» (Basque) القومية الإرهابية «**إيتا**» (ETA) ومنظمة حرب العصابات الفلاحية الشيوعية، نظرياً، **سيندرو لومينوسو**: (الطريق المضيء) (Sendro Luminoso) في البيرو، وهي الهدية غير المرغوبة من جانب الموظفين والطلاب في جامعة «أياكوتشو» (Ayacucho) إلى مواطنيهم.

بيد أن ذلك يطرح أمامنا في جميع الأحوال سؤالاً محيراً: من بين الفاعلين الاجتماعيين الجدد والقدامى في العصر الذهبي، لماذا اختارت هذه الحركات راديكالية اليسار وحدها؟ وحتى الحركات الطلابية القومية (إذا تركنا جانباً الثائرين ضد الأنظمة الشيوعية) كانت تميل إلى وضع العلامة الحمراء لماركس أو لينين أو ماو في مكان ما من راياتها حتى الثمانينيات.

لا مناص من أن يقودنا ذلك، على أكثر من وجه، إلى تجاوز نطاق التراتب الطبقي الاجتماعي. لقد كانت الهيئة الطلابية الجديدة، بحكم التعريف، فئة عمرية من الشباب كذلك، أي وقفة تريّثٍ مؤقتة في مسار الحياة البشرية، كما كانت تضم شريحة متسارعة النمو وواسعة على نحو لا تناسب فيه من النساء اللواتي تتأرجح مصائرهن بين تقلبات السن وديمومة الجنوسة الأنثوية. وسنتطرق في وقت

لاحق إلى تطور الثقافات الشبابية الخاصة التي ربطت الشباب بمجايليهم الآخرين، وإلى تطور الوعي النسائي الذي امتد واتسع خارج نطاق الجامعات. إن فئات الشباب، الذين لم يستقر بهم المقام في مرحلة البلوغ بعد، يمثلون نقطة الانطلاق التقليدية للطموحات، ولأعمال الشغب، والقلاقل، وذلك ما أدركه عمداء الجامعات حتى في القرون الوسطى، كما إن المشاعر الثورية تكون أكثر توهجاً في سن الثامنة عشرة مما هي في الخامسة والثلاثين، وذلك ما علمته أجيال من الآباء والأمهات البورجوازيين في أوروبا لأجيال من أبنائهم، وفي وقت لاحق، من بناتهم المتشككين. وقد تجذر هذا الاعتقاد في واقع الأمر في الثقافات الغربية إلى حد دفع «المؤسسة» في عدة بلدان ـ وربما كان أكثرها من الدول اللاتينية على جانبي المحيط الأطلسي ـ إلى أن تستبعد تماماً وجود نزعات نضالية، وحتى الميل إلى كفاح حرب العصابات المسلح، في أوساط جيل الشباب. وإذا ظهرت مثل هذه النزعات، فإنها كانت ستعتبر مؤشراً إلى العنفوان لا إلى البلادة في شخصية الشاب، بل إن طلاب جامعة سان ماركوس في ليما (البيرو)، حسب إحدى النكات المتداولة آنذاك «كانوا يقضون فترة خدمتهم الثورية» في إحدى الخلايا الماويّة المتطرفة قبل أن يستقر بهم المقام في واحدة من المهن الثابتة غير المسيّسة من مهن الطبقة الوسطى، بينما تواصل الحياة مجراها الطبيعي في ذلك البلد البائس (Lynch, 1990). وسرعان ما تعلم الطلاب المكسيكيون أمرين: **أولهما** أن أجهزة الحزب والدولة توظف كوادرها من الجامعات في المقام الأول، **والثاني** أنه كلما ارتفعت درجة الروح الثورية لديهم أيام الدراسة الجامعية، ارتفعت على الأرجح مرتبة الوظيفة التي ستعرض عليهم عند التخرج. ولكننا نلاحظ أن حصول الماويين السابقين على وظائف مرموقة في أجهزة الدولة، حتى في فرنسا المحترمة، قد غدا أمراً مألوفاً وشائعاً في أوائل السبعينيات.

غير أن ذلك لا يفسر الانجذاب إلى الراديكالية السياسية من جانب مجموعات من الطلاب الشباب الذين كان من الواضح أنهم يسعون إلى مستقبل أفضل بكثير مما كان لآبائهم، أو أفضل من غير الطلاب على أي حال، باستثناءات قليلة[5]. وربما لم تكن نسبة عالية منهم كذلك، لأنها فضلت التركيز على الحصول على الدرجات العلمية التي تضمن مستقبلهم، مع أن عددهم أقل من الفئة القليلة ـ التي تظل كبيرة نسبياً ـ من النشطين سياسياً، وبشكل خاص عندما سيطر هؤلاء على الجوانب المنظورة من الحياة الجامعية بوسائل التظاهر العام التي تتراوح بين الكتابة على الجدران ولصق الإعلانات واللقاءات والمسيرات والاعتصامات. ولكن حتى هذه الراديكالية اليسارية كانت جديدة في البلدان المتطورة، وإن لم تكن كذلك في البلدان التابعة والمتخلفة، إذ قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الغالبية العظمى من الطلاب في وسط وغرب أوروبا وفي أميركا الشمالية إما غير مُسيّسة أو يمينية الاتجاه.

إن الانفجار الواسع في أعداد الطلاب يوحي بإجابة ممكنة. لقد كان عدد الطلاب الفرنسيين عند نهاية الحرب العالمية الثانية أقل من مئة ألف. وفي عام 1960 وصل إلى ما يزيد على مئتي ألف، وتضاعف في غضون العقد التالي ثلاث مرات ليصل إلى 651 ألف طالب (Flora, p. 582; *Deux Ans,* 1990, p. 4). (في تلك السنوات العشر تضاعف عدد الطلاب في الكليات الإنسانية نحو ثلاث مرات ونصف المرة، وفي كليات العلوم الاجتماعية أربع مرات). وكانت الحصيلة المباشرة والفورية لذلك هي تصاعد التوتر الحتمي بين هذه الجماهير

---

(5) كانت روسيا من هذه الاستثناءات، فخلافاً لما كان عليه الحال في الدول الشيوعية الأخرى في أوروبا الشرقية والصين، لم يكن الطلاب فيها بارزين ولا نافذين في سنوات اندلاع الثورة الشيوعية. وقد وصفت الحركة الديمقراطية في روسيا بأنها «ثورة رجال الأربعين» التي وقف الشباب منها موقف المتفرج الفاتر الهمة غير المسيّس (Riordan, 1991).

من طلاب الجيل الأول أساساً الذين أخذوا الآن يتدفقون فجأة على الجامعات من جهة، والمعاهد والمؤسسات التي لم تكن مهيأة من حيث السعة أو حتى تنظيمياً أو فكرياً لمثل هذا التدفق من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أنه، مع تزايد نسبة الفئة العمرية التي أتيحت لها فرصة الدراسة ـ وكانت في فرنسا 4 بالمائة عام 1950، و15,5 بالمائة عام 1970 ـ فإن الالتحاق بالجامعة لم يعد امتيازاً استثنائياً، كما تزايد السخط من الضغوط التي فرضتها الجامعة على اليافعين الشباب والبالغين (المعدمين عموماً). واتسع نطاق الاستياء من السلطة الجامعية ليشمل السلطة بأشكالها كافة. ومن هنا مال الطلاب (في الغرب) نحو «اليسار». ولم يكن من المفاجئ إطلاقاً أن تصبح الستينيات هي عقد الانتفاضة الطلابية بامتياز. وثمة أسباب خاصة عززت هذا السخط في هذا البلد أو ذاك ـ مثل مناهضة حرب فييتنام (أي الخدمة العسكرية) في الولايات المتحدة والاستياء العنصري في البيرو (Lynch, 1990, pp. 32-37). ولكن تلك الظاهرة كانت من العمومية بحيث لم تكن تحتاج إلى تفسيرات خاصة لكل حالة على حدة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن جمهرة الطلاب الجديدة تلك كانت، بصورة عامة وغير محددة تماماً، تمثل زاوية ناشزة في بقية المجتمع، إذا جاز التعبير. وخلافاً للطبقات والمجموعات الاجتماعية القديمة الراسخة الأخرى، لم يكن لهؤلاء الطلاب موقع ثابت أو نمط محدد من العلاقات مع الجسم الاجتماعي ـ فكيف يمكن مقارنة هذه الجحافل الجديدة من الطلاب بالهيئات الضئيلة الحجم نسبياً التي كانت قائمة قبل الحرب (ومنهم أربعون ألفاً من المتعلمين في ألمانيا عام 1939)، وكانت في الطور الأول من عبورها إلى حياة الطبقة الوسطى؟ لقد كان مجرد وجود هذه الجماهير يطرح، من أكثر من ناحية، تساؤلات حول المجتمع الذي ولدت في أحضانه؛ ولا يفصل التساؤل عن النقد غير خطوة واحدة. كيف كان لها أن تتلاءم وتنسجم مع ذاك المجتمع؟ وما هي طبيعة ذاك المجتمع بالدرجة

الأولى؟ وكان مما زاد من درجة الإلحاح في السؤال، ومن حدة الموقف النقدي الذي اتخذه أولئك الطلاب، طابعُ الفتوّة والعنفوان في نفوسهم، واتساع الفجوة التي تفصل بين أبناء عالم ما بعد الحرب والآباء الذين دأبوا على التذكار والمقارنة. ذلك أن بواعث السخط لدى الشباب لم يغلب عليها إدراكهم للتحسن المذهل لنوعية الحياة ولأيام كانت أفضل بما لا يقاس مما كان يتوقعه آباؤهم. إن هؤلاء الفتيان والفتيات الذين التحقوا بالجامعات لم يعرفوا إلا هذا الزمان الجديد. وعلى العكس من ذلك، فإنهم شعروا أن من الممكن أن تختلف الأحوال وتتحول إلى الأفضل، حتى وإن لم يعرفوا كيف سيتم ذلك. ولم يكن المتقدمون في السن من أقاربهم ومعارفهم ممن عانوا، أو كانوا يستحضرون، أيام الضيق والبطالة، يتوقعون استنفاراً جماهيرياً راديكالياً في الوقت الذي كانت فيه الحوافز الاقتصادية في الدول المتقدمة بالتأكيد أقل بالنسبة إليهم مما كانت عليه في الماضي. غير أن انفجار القلاقل الطلابية قد حدث في أوج فورة الازدهار العالمي، لأنه كان موجهاً، وإن بصورة مبهمة وعمياء، ضد من اعتبرهم الطلاب رموزاً نموذجية **لهذا المجتمع**، لا ضد الاحتمال القائم بأن المجتمع القديم ربما لم يتحسن بصورة كافية. ومن المفارقات أن زخم الراديكالية الجديدة في أوساط فئات لم يكن قد شملها السخط الاقتصادي قد حفز حتى الجماعات التي احتشدت على أساس اقتصادي واكتشفت بعد ذلك أنه كان بوسعها أن تطلب من المجتمع الجديد أكثر بكثير مما كانت تتصور. ومن ثم كانت المحصلة المباشرة لحركات التمرد الطلابية موجة من الإضرابات التي قامت بها الطبقة العاملة مطالبة بأجور أعلى وشروط عمل أفضل.

III

لم تعانِ الطبقات العاملة الصناعية، خلافاً لسكان الريف وطلاب الجامعات، من هزات ديموغرافية، إلى أن بدأت تتراجع

على نحو ملحوظ تماماً في الثمانينيات. وذلك مدعاة للدهشة إذا أخذنا بالاعتبار ما كان يتردد حتى منذ الخمسينيات عن «المجتمع ما بعد الصناعي»، وعن مدى الثورية في التحولات التقنية في الإنتاج، التي كانت في معظمها ذات طابع تقشفي يستهدف تقليص العمالة البشرية، أو تحاشيها أو إزالتها كلياً؛ وإذا أخذنا بالاعتبار كذلك كيف كانت الأحزاب والحركات السياسية التي اعتمدت أساساً على الطبقة العاملة، تعاني أزمة واضحة بعد عام 1970 أو نحوه. ومع ذلك، فإن الانطباع الشائع على نطاق واسع بأن الطبقة العاملة الصناعية القديمة كانت، بشكل أو بآخر، آخذة بالانقراض كان خاطئاً من الناحية الإحصائية، وعلى المستوى العالمي على الأقل.

ثمة استثناء رئيس واحد هو الولايات المتحدة، إذ أخذت نسبة المستخدمين في التصنيع بالتناقص منذ عام 1965، وعلى نحو أوضح بعد عام 1970. لقد ظلت الطبقات العاملة الصناعية مستقرة تماماً طوال السنوات الذهبية حتى في الدول الصناعية القديمة، بما يعادل ثلث السكان العاملين تقريباً[6]. والواقع أن ثمانية بلدان من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإحدى والعشرين - وهي نادي الدول الأكثر تطوراً - استمرت في التقدم بين عامي 1960 و1980. وكان في الطبيعي أن يتحقق التقدم في الأجزاء المصنعة حديثاً من أوروبا (غير الشيوعية) ثم أن تبقى مستقرة حتى عام 1980، بينما تطورت على نحو مثير في اليابان، وظلت مستقرة في السبعينيات والثمانينيات. وفي أوروبا الشرقية، حيث كان التصنيع السريع قائماً على قدم وساق، تضاعفت الطبقة العاملة بأسرع من أي وقت مضى، وذلك ما شهدته بقاع العالم الثالث التي دخلت مرحلة تصنيعها الخاص مثل البرازيل والمكسيك والهند وكوريا وغيرها. وباختصار، كان في نهاية السنوات الذهبية بالتأكيد مزيد من العمال في العالم

(6) بلجيكا، ألمانيا (الغربية)، بريطانيا، فرنسا، السويد، سويسرا.

بلغة الأرقام المطلقة، ونسبة من المستخدَمين الصناعيين من سكان العالم أعلى بالتأكيد مما كانت في أي وقت مضى. وربما كان العمال يشكلون في عام 1970 نسبة من مجموع السكان العاملين أعلى مما كانت عليه في تسعينيات القرن التاسع عشر في جميع البلدان، باستثناءات قليلة هي بريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة، حيث ظهرت الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية الضخمة فجأة في نهاية ذلك القرن بعد تبلور الوعي البروليتاري. ولا نتلمس الدلائل على قدر كبير من الانكماش في الطبقة العاملة إلا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

يعود التوهم بانهيار الطبقة العاملة إلى ما طرأ من تحولات داخلية عليها وعلى عملية الإنتاج، أكثر مما يعود إلى نزيف ديموغرافي. لقد تراجعت الصناعات التي ظهرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومقابل ظهورها البارز في الماضي، كرمز لِـ «الصناعة»، بمجملها، كان تراجعها مثيراً على نحو خاص. وغدا عمال مناجم الفحم، الذين كان يعدون بمئات الألوف، بل بالملايين في بريطانيا، أقل انتشاراً من خريجي الجامعات. وباتت صناعة الفولاذ الأميركية اليوم تستخدم عمالاً أقل عددياً من عمال مطاعم **مكدونالد** التي تقدم وجبة الهامبرغر السريعة. وحتى عندما حافظت هذه الصناعات التقليدية على نفسها، فإنها تحولت من البلدان الصناعية القديمة إلى البلدان الصناعية الحديثة. لقد هاجرت صناعات النسيج والملابس والأحذية على نطاق واسع. وانخفض عدد العاملين في صناعة النسيج والملابس في ألمانيا الاتحادية بأكثر من النصف في الفترة بين عامي 1960 و1984. ولكن في بداية الثمانينيات، كانت صناعة الملابس الألمانية تستخدم 34 عاملاً في الخارج مقابل كل 100 عامل ألماني، في حين أن عددهم عام 1966 كان لا يزيد على ثلاثة عمال. كما اختفت فعلاً صناعات الفولاذ والحديد وبناء السفن في دول التصنيع المبكر، ولكنها

ظهرت في البرازيل وكوريا، وفي إسبانيا وبولندا ورومانيا. وتحولت المناطق الصناعية القديمة إلى «أحزمة صدأ» - وهي عبارة ابتُكرت في الولايات المتحدة في السبعينيات - حتى أن دولاً بكاملها عرفت بمرحلة مبكرة من التصنيع، مثل بريطانيا العظمى، فككت الكثير من الصناعات، محولة إياها إلى متاحف حية أو ميتة لماضٍ مندثر، وهو ما استغله بعض المقاولين كوسيلة جذب سياحيّة وحققوا فيه بعض النجاح. ومع زوال آخر مناجم الفحم في **ساوث ويلز** (South Wales)، حيث كان أكثر من 130 ألف عامل يكسبون رزقهم كعمال مناجم عند بداية الحرب العالمية الثانية، فإن المسنين الذين ظلوا على قيد الحياة كانوا ينزلون في حفر مهجورة ليمثلوا أمام المجموعات السياحية ما كانوا يفعلونه ذات مرة في الظلام المطبق.

وحتى عندما حلت صناعات جديدة مكان القديمة، فإنها لم تكن الصناعات ذاتها، وليس في الموقع نفسه في الأغلب، وذات بنية مختلفة على الأرجح. وكان المصطلح المتداول في الثمانينيات في معرض الحديث عن «**ما بعد الفوردية**» (Post-Fordism)، يوحي بدلالات كثيرة[7]. وتمثل ذلك في مصانع الإنتاج الجماعي الهائلة التي بنيت حول الحزام الناقل، في مدينة أو منطقة تسيطر عليها صناعة مفردة، مثل **ديترويت** أو **تورين** المتخصصتين بصناعة السيارات. وقد توحدت وتلاحمت الطبقة العاملة المحلية جراء العزلة في مكان الإقامة والعمل على الرغم من تعدد الأهداف؛ وأصبحت كل هذه الخصائص من سمات عصر الصناعة الكلاسيكية. وكانت صورة غير واقعية، ولكنها مثلث ما هوَ أكثر من واقع رمزي. وحيثما

---

(7) ظهرت هذه العبارة في سياق محاولات إعادة التفكير في التحليل اليساري للمجتمع الصناعي. وقد أشاعها آلان ليبيتز (Alain Lipietz) الذي أخذ مصطلح «**الفوردية**» (Fordism) من المفكر الماركسي الإيطالي غرامشي.

ازدهرت البنى الصناعية القديمة في نهاية القرن العشرين، كما في بلدان العالم الثالث المصنعة حديثاً أو في الاقتصادات الصناعية الاشتراكية، التي التزمت (عن قصد) بالقاعدة الزمنية الفوردية، فإن التشابه كان واضحاً مع ظروف ما بين الحربين، بل ظروف ما قبل عام 1914، وحتى بروز تنظيمات عمالية قوية في المراكز الصناعية الكبرى في مصانع السيارات الكبيرة (كما في سان باولو) أو أحواض السفن (كما في غْدانْسك). وهكذا ولد اتحاد «عمال السيارات الموحد» واتحاد «عمال الفولاذ» من إضرابات عام 1937 في المناطق التي غدت اليوم هي حزام الصدأ في الغرب الأميركي الأوسط. ومن المفارقات أن شركات الإنتاج بالجملة الهائلة الإنتاج والمصانع الضخمة واصلت عملها في التسعينيات، مع ما طرأ عليهما من **أَتْمَتَة** وتعديل، غير أن الصناعات الجديدة كانت مختلفة كل الاختلاف، إذ إن المناطق الصناعية «ما بعد الفوردية» الكلاسيكية ـ مثل فينيتو، وإيميليا رومانا وتوسكاني في شمال إيطاليا ووسطها ـ كانت تفتقر إلى المدن الصناعية الكبرى، والشركات المهيمنة والمصانع الضخمة. وقد كانت أشبه بنقوش الفسيفساء، أو بشبكات من المؤسسات تراوحت بين الورشة الصغيرة والمصنع المتواضع (ولكن عالي التقنية)، وانتشرت في المناطق الحضرية والريفية. ولم تكن مدن مثل بولونا في إيطاليا تريد ذلك. وقد طلبت واحدة من أكبر الشركات الأوروبية من عمدة المدينة أن تنقل أحد مصانعها إلى هناك. ولكن العمدة[8] رفض الاقتراح بأدب. إن مدينته ومنطقته، المزدهرتين، المتطورتين، والشيوعيتين كذلك، تعرفان كل المعرفة كيفية التعامل مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الاقتصاد الصناعي ـ الزراعي: ولتقم تورينو وميلانو بمعالجة مشكلات المدن الصناعية التي تنتمي إليها.

وفي وقت لاحق ـ وعلى نحو واضح تماماً في الثمانينيات ـ

---

(8) أبلغني ذلك بنفسه.

أضحت الطبقات العاملة بطبيعة الحال هي الضحية الأبرز للتقنيات الجديدة. وكانت الفئات الأكثر تضرراً هي العمال غير المهرة أو أنصاف المهرة من رجال ونساء في خطوط الإنتاج الشامل، ممن كان من السهل استبدالهم بمعدات آلية. ومع انحسار عقود الطفرة العالمية الكبرى في الخمسينيات والستينيات وتراجعها أمام عصر من الصعوبات الاقتصادية الدولية في السبعينيات والثمانينيات، لم تعد الصناعة تتوسع بالمعدلات القديمة التي كانت تبتلع القوى العاملة، ولاسيّما وأن الإنتاج أضحى أكثر ميلاً إلى تقليص اليد العاملة. وقد أعادت الأزمة الاقتصادية في بداية الثمانينيات إحياء البطالة الجماعية لأول مرة خلال أربعين سنة في جميع الأحوال في أوروبا.

في الدول ذات الخبرة المتواضعة، أفرزت الأزمة موجة من الكوارث الصناعية الحقيقية الرهيبة، إذ خسرت بريطانيا 25 بالمائة من صناعتها السلعية في الفترة 1980-1984. وفي غضون الفترة الممتدة بين عام 1973 ونهاية الثمانينيات، هبط العدد الكلي للعاملين في الصناعة في دول أوروبا الصناعية الست القديمة بمقدار سبعة ملايين عامل، أي نحو ربع القوى العاملة، وتلاشى نصفهم في الفترة بين عامي 1979 و1983. وفي نهاية الثمانينيات، ومع تآكل القوى العاملة في الصناعة في البلدان الصناعية القديمة ونهوض بلدان جديدة، انخفضت القوى العاملة في الصناعة لتعادل الربع من إجمالي العاملين المدنيين في جميع المناطق الغربية المتطورة، باستثناء الولايات المتحدة التي كان معدل الهبوط فيها آنذاك أقل من 20 بالمائة (Bairoch, 1988). وكانت هذه الأوضاع بعيدة كل البعد عن الحلم الماركسي القديم حول «**بَرْتَلَة**» (prolitarizatoin) السكان بالتدريج من طريق تطور الصناعة إلى أن يصبح معظم الناس عمالاً (يدويين). وباستثناء حالات نادرة، أبرزها بريطانيا، فإن الطبقة العاملة كانت تشكل على الدوام أقلية بين السكان العاملين. ومع ذلك، فإن الأزمة الظاهرة للطبقة العاملة وحركاتها، ولاسيّما في العالم الصناعي

القديم، كانت واضحة قبل أن تطرح، على الصعيد العالمي، أي تكهنات حول انخفاض خطير في المستقبل.

لم تكن الأزمة أزمة طبقة، بل أزمة وعي تلك الطبقة. في نهاية القرن التاسع عشر (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل الخامس)، تعلمت الجماهير المتباينة الأصول البعيدة كل البعد عن التجانس، والتي كانت تكسب قوتها، في البلدان المتطورة من طريق بيع عملها اليدوي مقابل الأجور، أن ترى نفسها كطبقة عاملة منفردة وأن تعتبر هذه السمة هي، إلى حد بعيد، العنصر الأهم في كينونتها الإنسانية في المجتمع. وربما كانت شرائح منها، على الأقل، قد توصلت إلى هذا الاستنتاج ودفعت الأحزاب والحركات إلى مخاطبة أفرادها بوصفهم عمالاً في المقام الأول. وذلك ما تشير إليه بعض التسميات مثل: حزب العمال، حزب العمل (Labour Party, Parti Ouvrier) في إطار قوى سياسية ضخمة في غضون بضع سنوات. وهم لم يوحدوا صفوفهم، بالطبع، للقضايا المتصلة بالأجور وبيئة العمل فحسب. لقد كانوا ينتمون في غالبيتهم إلى الفقراء وغير الآمنين اقتصادياً. وعلى الرغم من أن أركان الحركات العمالية الأساسيين كانوا بمنأى عن الفاقة والعوز، فإن ما كانوا يتوقعونه ويحصلون عليه من الحياة كان متواضعاً وأقل بكثير مما تتوقعه الطبقات الوسطى. والواقع أن اقتصاد البضائع الاستهلاكية للجماهير قد تجاوزهم في كل مكان قبل عام 1914، وفي كل مكان عدا أميركا الشمالية وأسترالاسيا في فترة ما بين الحربين. وقد أُرسِل أحد مسؤولي التنظيم في الحزب الشيوعي البريطاني إلى مصنع للأسلحة في كوفنتري أثناء الحرب، وعاد فاغراً فاه ليقول لأصدقائه في لندن، وكنت من بينهم: «هل تعرفون أن الرفاق هناك لديهم سيارات؟».

لقد كانوا متضامنين كذلك جراء الفرز الاجتماعي الهائل، ونمط حياتهم المختلف أو حتى ملابسهم، وضيق فرص الحياة أمامهم،

وذلك ما كان يميزهم عن طبقات الياقة البيضاء الأكثر حراكاً اجتماعياً منهم، وإن كانوا هم أيضاً من المعسرين اقتصادياً. ولم يكن أطفال العمال يتوقعون الذهاب إلى الجامعة، ونادراً ما فعلوا. ولم يكن معظمهم يتوقع حتى الذهاب إلى المدرسة بعد الحد الأدنى لسِنّ ترك المدرسة (وهو 14 عاماً في العادة). في هولندا، كان 4 بالمائة فقط من اليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والتاسعة عشرة يذهبون إلى المدارس بعد ذلك السن قبل الحرب، وكانت النسبة أقل من ذلك في السويد والدنمارك. وقد كان العمال يعيشون بطريقة مختلفة عن الآخرين، وينظرون نظرة مختلفة إلى الحياة، ويسكنون في مناطق تختلف عن مناطق غيرهم. وذات يوم، كتب واحد من أوائل أبنائهم من خريجي الجامعات (البريطانية) عام 1950، عندما كان الفرز لايزال واضحاً تماماً يقول: «مثل هؤلاء الناس لديهم بيوت ذات نمط متميز.. فبيوتهم في العادة مستأجرة لا مملوكة» (Hoggart, 1958, p. 8)[9].

وعزز من وحدتهم، آخر الأمر، العنصر المحوري في حياتهم، وهو الروح الجماعية «**النَحْنُوية**» (collectivity)، وهو غلبة «**النحن**» على «**الأنا**»، وما أضفى على الحركات والأحزاب العمالية قوتها الأصلية هو إيمان العمال المبرَّر بأن الناس من أمثالهم لن يكون بمقدورهم أن يحسنوا أوضاعهم من خلال العمل الفردي، بل من خلال العمل الجماعي، وحبذا لو كان ذلك في إطار تنظيمي، سواء كان ذلك عبر العون المتبادل، أو الإضراب، أو الاقتراع، وبصورة تمكن جمهرة العمال اليدويين العاملين مقابل الأجر من أن يتحكموا بأوضاعهم. وعندما أتيحت للعمال الفرصة للتخلص بوسائل خاصة

---

(9) انظر كذلك: «تميل هيمنة الصناعة، في فصلها الحاد بين العمال والإدارة، إلى تشجيع الطبقات المختلفة على أن تعيش منفصلة بعضها عن بعض، بحيث تصبح منطقة معينة من المدينة أشبة بالمحميّة أو الغيتّو» (Allen, 1968, pp. 32-33).

من قيودهم الطبقية، كما هي الحال في الولايات المتحدة، فإن وعيهم الطبقي، الذي لا يغيب على الإطلاق، قد يبهت إلى حد لا يغدو معه واحداً من العناصر المميزة التي تحدد هويتهم. غير أن «النحن» تغلب على «الأنا» لا لأغراض عملية فحسب، بل لأن من المحتم أن تجري حياة الطبقة العاملة في المجال العام بالدرجة الأولى، لأن المجال الخاص لا يعود مناسباً تماماً ـ مع استثناء رئيس هو حالة ربات البيوت المتزوجات من الطبقة العاملة التي تكتنفها أجواء فاجعة في أغلب الأحيان، عندما يقضين العمر سجينات بين أربعة جدران، غير أن ربة البيت شاركت في الحياة العامة، في السوق، أو الشارع، أو المتنزه العام في الحي الذي تعيش فيه، وكان على الأطفال أن يلعبوا في الشارع أو في المتنزه، مثلما كان على الشباب والصبايا أن يرقصوا ويتعارفوا في الخارج. وقد تفاعل الرجال بعضهم مع بعض في «المنتديات العامة»، وحتى اختراع المذياع، الذي أحدث، في عدد من البلدان المحظوظة، تغييراً كبيراً في حياة المرأة رهينة البيت في أوساط الطبقة العاملة بين الحربين، فقد كانت جميع أنواع الترفيه، باستثناء الحفلات الخاصة، تجري بصورة علنية في الخارج، بل إن الناس في البلدان الفقيرة كانوا يشاهدون التلفاز، في أطواره الأولى، في الأماكن العامة. ومن مباريات كرة القدم وحتى التجمعات السياسية أو النزهات في الأعياد والمناسبات، كانت الحياة، وما فيها من مجالات الإمتاع والمؤانسة، تجربة جماعية مشتركة.

لقد وصل تلاحم الطبقة العاملة الواعي ذروته في الدول المتطورة القديمة، عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وخلال العقود الذهبية، قُوِّضت جميع عناصر هذا التماسك تقريباً، إذ تضافرت الطفرة المتحدرة من جيل إلى جيل، مع التشغيل الكامل للأيدي العاملة، مع مجتمع استهلاكي جماعي حقيقي، فحولت تماماً حياة الطبقة العاملة واستمرت في تحويلها. إن جماهير هذه الطبقة،

بمقارنتهم مع مستوى آبائهم، أو بالعودة إلى ذاكرتهم إذا كانوا متقدمين نوعاً ما في السن، لم يعودوا فقراء. والحياة التي أصبحت أكثر رخاء بما لا يقاس وبما لم يكن يتوقعه غير الأميركيين وغير الأستراليين، بات لها طابع الخصوصية من طريق تكنولوجيا المال ومنطق السوق معاً. لقد أغنانا التلفاز عن الذهاب إلى حضور مباراة لكرة القدم، مثلما فعل التلفاز والفيديو بإبعادنا عن دور السينما، وأغنتنا أجهزة الهاتف عن الدردشة مع الأصدقاء في الساحات والأسواق. والنقابيون أو أعضاء الحزب الذين كانوا يتوجهون إلى اجتماعات الفروع أو المناسبات السياسية العامة، ويعتقدون أنها، من بين أشياء أخرى، وسيلة للتسلية والمتعة أيضاً، أضحوا يستطيعون الآن أن يفكروا في طرق أكثر جاذبية لإزجاء أوقات الفراغ، إلا إذا كانوا مكرسين للنضال. ومن هنا، فإن الرخاء والخصوصية حطمتا ما كان يجمعه الفقر والروح الجماعية سوياً في المكان العام.

لا يعود الأمر إلى أن العمال لم يعد بالإمكان تحديد ملامحهم ـ وذلك، كما سنرى، مدعاة للعجب ـ لأن الثقافة الشبابية المستقلة الجديدة أخذت توجهاتها الحديثة في الملابس والموسيقى منذ نهاية الخمسينيات من شبيبة الطبقة العاملة (انظر الفصل الحادي عشر). ويعود السبب، بالأحرى، إلى أن جانباً من الرخاء قد أضحى الآن في متناول معظم الناس، وأن الفرق بين مالك سيارة فولكس فاغن الخنفساء ومالك المرسيدس أقل بكثير من الفارق بين مالك أي سيارة ومن لا يملك أي سيارة، ولاسيّما إذا كانت السيارات باهظة الثمن متاحة (نظرياً) بأقساط شهرية. وأصبح بوسع العمال الآن، وفي السنوات الأخيرة من مرحلة الشباب بشكل خاص، قبل أن تتحكم نفقات الزواج والمنزل بالميزانية، أن يصرفوا بسخاء. وقد تجاوبت مع ذلك صناعات الملابس النسائية وأدوات التجميل على الفور منذ الستينيات فصاعداً. ولم يعد الفارق كبيراً بين القمة والقاع في أسواق منتجات التقنية العالية الفخمة؛ أي إن الفارق بين آلة التصوير المكلفة

من نوع **هاسلبلاد** (Hasselblad) وأرخص آلة تصوير من نوع **أوليمبوس** (Olympus) أو نيكون (Nikon) هو فارق في الدرجة فحسب. وفي جميع الأحوال، فإن وسائل التسلية التي كانت متاحة حتى الآن كخدمات خاصة لأصحاب الملايين، مثل التلفاز في بداياته الأولى، أصبحت موجودة الآن في أكثر غرف الجلوس تواضعاً. وبكلمة موجزة، فإن التشغيل الكامل للأيدي العاملة والمجتمع الاستهلاكي الهادف إلى خلق سوق جماعية حقيقية قد وضع معظم الطبقة العاملة في البلدان المتطورة القديمة، أو جانباً من حياتهم على الأقل، في موضع أعلى بكثير من العتبة التي وصل إليها آباؤهم، أو عاشوها هم أنفسهم عندما كان دخلهم يصرف بالدرجة الأولى على الاحتياجات الضرورية الأساسية.

يضاف إلى ذلك أن عدة تطورات مهمة قد وسعت الصدوع بين شتى الفئات في أوساط الطبقات العاملة، مع أن ذلك لم يتضح حتى نهاية مرحلة العمالة الكاملة أثناء الأزمات الاقتصادية في فترتي السبعينيات والثمانينيات، وحتى بروز الضغوط الليبرالية الجديدة على سياسات تقديم المساعدات الاجتماعية. وقد وفرت الأنظمة التشاركية الخاصة بالعلاقات الصناعية ملاذاً أساسياً للمجموعات الأضعف من العمال. كما تمكنت الطبقة العاملة ـ الماهرة والإشرافية ـ التي تتربع على القمة من أن تتكيف بسهولة أكبر مع عصر إنتاج التقنية العالية الحديثة[10]. ومكنهم وضعهم من الاستفادة فعلاً من السوق الحرة حتى عندما خسر أقرانهم الأقل حظاً مواقعهم. وعندما نزعت [رئيسة الوزراء] مارغريت تاتشر الحماية الحكومية والنقابية في بريطانيا، وهي، بلا شك، حالة متطرفة، أضحى خُمس العمال ممن هم في

(10) وهكذا تناقص عدد الحرفيين ورؤساء فرق العمل من 16 بالمائة من إجمالي مجموع السكان العاملين إلى 13 بالمائة في الولايات المتحدة في الفترة بين عامي 1950 و1990، فيما تناقص عدد «العمال» في الفترة ذاتها من 31 بالمائة إلى 18 بالمئة.

الطبقة الدنيا في وضع أسوأ بكثير مما كان عليه وضعهم قبل قرن من الزمن بالمقارنة مع باقي العمال. وفيما كان العمال الذين يمثلون العشرة بالمائة العليا، التي يزيد دخلها الإجمالي ثلاثة أضعاف عما يتقاضاه العشرة بالمائة الدنيا، يهنئون أنفسهم على ما تحقق من تحسن في أوضاعهم، فإنهم كانوا، بصورة مطردة، على الصعيد الوطني والمحلي، شريحة دافعي الضرائب الذين يوفرون الدعم للفئة التي أطلقت عليها في الثمانينيات صفة منحوسة هي «الطبقة المستضعفة»، التي تعيش على مساعدات اجتماعية قدمها أولئك العمال - مع أنهم كانوا يأملون في أن لا يضطروا إلى تقديمها إلا في حالات الطوارئ. لقد أعيد إحياء التقسيم الفكتوري القديم بين الفقراء «المحترمين» والفقراء «غير المحترمين»، ربما بصورة أكثر مرارة، لأن مدفوعات الرعاية الاجتماعية في الأيام المجيدة للطفرة العالمية، عندما بدا أن التشغيل الكامل للعمالة سيرعى معظم حاجات العمال المادية، قد ارتفعت إلى مستويات سخية بحيث بدت قادرة على تمكين جيش من غير «المحترمين» من العيش بصورة أفضل كثيراً على «الرعاية الاجتماعية» من الفقراء الفكتوريين القدامى، بل أفضل كثيراً، في رأي دافعي الضرائب الكادحين، مما يستحقون.

وهكذا وجد العمال المهرة «المحترمون»، أنفسهم، ربما للمرة الأولى، داعمين مُضمرين لليمين السياسي[11]. وزاد من ذلك أن التنظيمات العمالية والاشتراكية ظلت، بطبيعة الحال، ملتزمة بإعادة توزيع الرفاهية الاجتماعية، ولاسيّما بعد تزايد أعداد المحتاجين إلى الحماية من القطاع العام. وقد اعتمد نجاح الحكومات البريطانية في

(11) «تلقت اشتراكية إعادة التوزيع... أو دولة الرفاه ضربة موجعة إبان الأزمة الاقتصادية في السبعينيات. كما إن قطاعات مهمة من الطبقة الوسطى وقطاعات أخرى من العمال ذوي الدخل المرتفع قطعت ارتباطاتها ببدائل الاشتراكية الديمقراطية، ومنحت أصواتها لتشكيل أغلبيات جديدة في حكومات المحافظين» (Programma, 2000, 1990).

عهد تاتشر، بالدرجة الأولى، على الفصل بين العمال المهرة وحزب العمال. وأدى إنهاء عملية العزل، أو بالأحرى التحول في عملية العزل نفسها، إلى المساهمة في انهيار الكتلة العمالية. وكان من نتائج ذلك أن العمال المهرة الطامحين خرجوا من أواسط المدن ـ ولاسيّما بعد أن اتجهت الصناعات إلى الأطراف والأرياف، وتركوا خلفهم مناطق الطبقة العاملة القديمة الصلبة، أو «الأحزمة الحمراء»، لتتحول إما إلى بقاع معزولة تشبه **الغيتّو** أو مجمّعات راقية، بينما لم تشكل البلدات التابعة أو الصناعات الزراعية تجمعات حصرية بهذا الحجم لطبقة اجتماعية بعينها. وبالنسبة إلى النقاط المركزية داخل المدن، فإن مشروعات الإسكان العامة، التي بنيت ذات يوم لصالح القطاعات الصلبة من الطبقة العاملة، مع تحيز طبيعي لصالح من يستطيعون دفع إيجاراتهم بانتظام، تحولت الآن إلى مستوطنات يقيم فيها الأشخاص المعالون الذين يعتمدون على المعونة الاجتماعية، والمهمشون والإشكاليون اجتماعياً.

وفي الوقت نفسه، أتت الهجرة الجماعية بظاهرة اقتصرت منذ ذلك الحين، وعلى الأقل منذ نهاية إمبراطورية الهابسبرغ، على الولايات المتحدة، وبدرجة أقل على فرنسا: التنوع الإثني والعرقي في أوساط الطبقة العاملة وما أعقبه من صراعات داخلية فيها. ولا تكمن المشكلة، أساساً، في التمييز الإثني، مع أن هجرة أناس من لون مختلف أو ممن يمكن أن يصنفوا كذلك (كما في حالة الأفارقة الشماليين في فرنسا)، قد كشفت النقاب عن عنصرية مستترة على الدوام حتى في بلدان كانت تعتبر محصنة ضدها، مثل إيطاليا والسويد. وقد يسّر ذلك ضعف الحركات العمالية الاشتراكية التقليدية، التي كانت، تعارض مثل هذا التمييز بشدّة، فأخمدت بذلك التوجهات غير الاجتماعية والمواقف المعبرة عن مشاعر عنصرية في دوائرها الانتخابية. ولكن إذا وضعنا العنصرية المحض جانباً، فإن الهجرة العمالية، تقليدياً ـ حتى في القرن التاسع عشر ـ

نادراً ما أدت إلى منافسة مباشرة بين الفئات الإثنية المختلفة على نحو يثير الانشقاق داخل الطبقات العاملة، لأن كل مجموعة من المهاجرين قد حرصت على أن توجد لنفسها في الاقتصاد ركناً أو أركاناً مميزة احتلتها أو احتكرتها في ما بعد. وقد توجه المهاجرون اليهود في معظم البلدان الغربية جماعياً نحو صناعة الملابس، ولكنهم لم يهتموا مثلاً بصناعة السيارات. وفي حالة أخرى أكثر خصوصية، فإن موظفي المطاعم الهندية في كل من لندن ونيويورك، وحيثما وصل هذا النوع من الثقافة الآسيوية إلى خارج إطار شبه القارة الهندية، كانوا حتى في التسعينيات من المهاجرين الوافدين من منطقة محددة في بنغلاديش (سيلهيت Sylhet). وفي ما عدا ذلك، وجدت المجموعات المهاجرة الأخرى نفسها تتمركز في مناطق معينة أو في مصانع أو ورش أو أنشطة فرعية من صناعة بعينها، تاركة لغيرها بقية الأنشطة. وفي مثل «سوق العمالة المجزّأ» ذاك ـ إذا أردنا استخدام المصطلحات المتعارف عليها ـ كان من السهل أن تنمو وتستمر روح التضامن بين الفئات العرقية المختلفة من العمال لأن هذه الفئات لا تتنافس في ما بينها. وباستثناء حالات نادرة، فإن التفاوت في أوضاعها لا يُعزى إلى المصلحة الذاتية للفئات الأخرى من العمال[12].

كانت الهجرة إلى بلدان أوروبا الغربية بعد الحرب تجري وفق عدة اعتبارات، منها تجاوب الدولة وحرصها على تلبية الحاجة الناجمة عن نقص العمالة. ومن هنا، فقد دخل المهاجرون الجدد أسواق العمالة ذاتها التي يعمل فيها المواطنون، مع تمتعهم بالحقوق نفسها، إلا عندما كان يفرزون عنهم رسمياً بوصفهم عمالاً مؤقتين ويعتبرون بالتالي من «العمال الضيوف»، ومن درجة أدنى. وكان ذلك

---

(12) تستثنى من ذلك أيرلندا الشمالية، حيث كان يجري إقصاء الكاثوليك بصورة منظمة عن المهن الصناعية الماهرة التي تحولت بصورة مطردة إلى احتكارات بروتستانتية.

يولد التوتر في كلتا الحالتين، إذ إن الرجال والنساء الذين كانت حقوقهم منقوصة رسمياً، كانوا يرون أن مصالحهم لم تكن مماثلة لمصالح أناس يتمتعون بمكانة رفيعة. وعلى النقيض من ذلك، كان العمال الفرنسيون أو البريطانيون، حتى عندما لا يبالون بالعمل جنباً إلى جنب، وبالشروط ذاتها، مع المراكشيين، أو الوافدين من جزر الهند الغربية، أو البرتغاليين، أو الأتراك، غير مستعدين على الإطلاق أن ينال الأجانب درجات أعلى منهم، ولاسيّما أولئك الذين يعتبرون، جماعياً، دونيين بالنسبة إلى المواطن الأصلي. يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك توترات، لأسباب مشابهة، بين مختلف فئات المهاجرين، حتى عندما يُجمِع هؤلاء على الاستياء من معاملة المواطنين للغرباء.

وباختصار، لم يعد الوضع، بصورة تلقائية، كما كان في الماضي، أي في فترة تشكيل الأحزاب والحركات العمالية المعهودة، التي كان بوسع فئات العمال جميعها (إلا إذا فرقت بينها حواجز دينية أو وطنية غير عادية لا يمكن تذليلها) أن تفترض أن السياسات والاستراتيجيات والتغييرات المؤسسية نفسها ستفيد الجميع على السواء. وفي الوقت نفسه أخذت المعالم الرئيسة التي كانت واضحة ذات يوم لـِ «**البروليتاريا**»، تذوب وتمّحي نتيجة للتغيرات في أنماط الإنتاج، وظهور «ثلاثة أرباع المجتمع» (انظر الفصل الحادي عشر)، والتغير والضبابية المتزايدة في الخط الفاصل بين ما كان يدخل في باب العمل «اليدوي» و«غير اليدوي».

IV

كان التعاظم المذهل للدور المهم الذي اضطلعت به النساء وبخاصة المتزوجات ـ وهذه ظاهرة جديدة وثورية ـ داخل الطبقة العاملة، من التبدلات الكبيرة التي أثرت في تلك الطبقة، وكذلك في معظم الفئات الأخرى في المجتمعات المتطورة. وكان التبدل مثيراً

بالفعل. في عام 1940 كانت نسبة النساء اللواتي يعشن مع أزواجهن ويعملن بأجر، أقل من 14 بالمائة من مجموع النساء في الولايات المتحدة. ووصل عددهن في عام 1980 إلى أكثر من النصف؛ أي إن النسبة تضاعفت تقريباً بين عامي 1950 و1970. ولم يكن ولوج المرأة سوق العمالة بأعداد متزايدة جديداً بالطبع، إذ منذ نهاية القرن التاسع عشر فصاعداً، كان العمل المكتبي والعمل في الحوانيت وبعض أنواع الخدمات، مثل تنسيق المكالمات الهاتفية ومهن العناية، أعمالاً نسائية بالدرجة الأولى. واتسعت هذه الأعمال المصنفة في الفئة الثالثة وابتلعت الأشغال في الفئتين الأولى والثانية؛ أي في مجالَي الزراعة والصناعة (بصورة نسبية في البداية ومطلقة في النهاية). والحق أن هذا النمو في القطاع الثانوي كان واحداً من أبرز الاتجاهات في القرن العشرين. في الدول الصناعية القديمة، كانت الصناعات ذات العمالة الكثيفة، حيث تتركز النساء بصورة بالغة الكثافة، مثل صناعتي النسيج والملابس، آخذةً بالتراجع. بيد أن الصناعات في بلدان ومناطق أحزمة الصدأ الجديدة، كالصناعات الثقيلة والآلية، كان يغلب عليها الطابع الذكوري، أو الرجولي، مثل المناجم والحديد والفولاذ وبناء السفن وصناعة السيارات والشاحنات. ومن جهة أخرى، ازدهرت في البلدان حديثة النمو وفي المُحوَّطات الإنتاجية المتنامية في العالم الثالث، الصناعات المتعطشة إلى العمل النسائي (الذي كان، تقليدياً، أقل أجراً وأقل ميلاً إلى التمرد من الأيدي العاملة المذكّرة). ولذلك ارتفعت حصة الأيدي العاملة النسائية في قوة العمل، وبلغت في موريشيوس حداً متطرفاً حيث قفزت النسبة من 20 بالمائة في بداية السبعينيات إلى ما يزيد على 60 بالمائة في أواسط الثمانينيات. وأما نموها أو استقرارها في الدول الصناعية فقد كانا يعتمدان على الظروف المحلية. ومن الناحية العملية، لم يكن التمييز بين النساء في الصناعة وقطاع الدرجة الثالثة كبيراً لأن معظمهن كان في مواقع ثانوية، في كلا القطاعين، وكان الكثير من مهن الخدمة النسائية،

وبخاصة الخدمات الاجتماعية والعامة، داخلة في النقابات.

كما ولجت النساء، وبأعداد متزايدة إلى حد مذهل، ميدان التعليم العالي الذي أضحى الآن المدخل الأكثر وضوحاً للاختصاصات المهنية (الرفيعة). في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، شكلت النساء ما يتراوح بين 15 بالمائة و30 بالمائة من مجموع الوسط الطلابي في أكثر البلدان تطوراً، باستثناء فنلندا ـ وهي رائدة تحرر المرأة ـ حيث وصلت النسبة إلى 43 بالمئة. وحتى عام 1960، لم تكن الإناث يشكلن نصف عدد الطلاب لا في أوروبا ولا في أميركا الشمالية، إلا أنهن في بلغاريا ـ وهي بلد آخر مناصر للمرأة ولكن بدرجة أقل ـ اقتربن من النصف (كانت الدول الاشتراكية، عموماً، أسرع في تشجيع تعليم المرأة. وقد بذّتْ ألمانيا الديمقراطية جمهوريةَ ألمانيا الاتحادية في هذا المجال، إلا أن السجل النسائي في غير هذه الناحية كان متفاوتاً). ولكن في عام 1980، بات نصف عدد الطلاب أو أكثر من النصف من الإناث في الولايات المتحدة وكندا وست دول اشتراكية على رأسها ألمانيا الديمقراطية وبلغاريا، وكانت النسبة أقل من 40 بالمائة في أربع دول أوروبية فقط. (اليونان وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة). وبكلمة موجزة، أصبح التعليم العالي الآن شائعاً بين الإناث بقدر ما هو شائع بين الذكور.

مهّد هذا الدخول الجماعي للنساء المتزوجات إلى سوق العمالة ـ ومعظمهن من الأمهات ـ والتوسع المذهل في التعليم العالي، في البلدان الغربية النموذجية المتطورة على الأقل، لإحياء الحركات النسائية على نحو مؤثر، بدءاً من الستينيات فصاعداً، بل إن من غير الممكن تفسير ظهور الحركات النسائية إلا في سياق تلك التطورات. ومنذ أن حققت النساء في أرجاء كثيرة من أوروبا وأميركا الشمالية الهدف العظيم بالحصول على حق التصويت والمساواة في الحقوق

المدنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل الثامن)، فإن الحركات النسائية قد خرجت من دائرة الضوء إلى الظل، حتى عندما لم يعرضهن انتصار الفاشية والأنظمة الرجعية للأذى. وقد بقين في الظل على الرغم من اندحار الفاشية (في شرق أوروبا وأجزاء من شرق آسيا) وانتصار الثورة التي وسعت الحقوق المكتسبة بعد 1917 في معظم البلدان التي لمّا تكن قد تمتعت بها، وأبرزها منح النساء حق التصويت في فرنسا وإيطاليا في أوروبا الغربية، وللنساء في جميع الدول الشيوعية الجديدة، وفي جميع المستعمرات القديمة تقريباً (في السنوات العشر الأولى بعد الحرب)، وفي أميركا اللاتينية. والواقع أن النساء، كن قد حصلن على حق التصويت في الستينيات حيثما كانت تجري انتخابات، ما عدا بعض البلدان الإسلامية، وباستثناء سويسرا ـ وذلك مدعاة للاستغراب.

ومع ذلك فإن جميع هذه التبدلات لم تتحقق من طريق الضغوط النسائية، ولم يكن لها أي انعكاسات مباشرة ملحوظة على وضع النساء، حتى في البلدان القليلة نسبياً التي كان لحق التصويت فيها تأثيرات سياسية. غير أننا شهدنا انتعاشاً باهراً لحقوق المرأة، بدأ في الولايات المتحدة ثم انتشر سريعاً في البلدان الغربية الغنية وفي أوساط النخبة من النساء المثقفات في العالم التابع، ولكن ليس في قلب العالم الاشتراكي أول الأمر. وفيما كانت هذه الحركات تنتمي، أساساً، إلى أوساط الطبقة المتوسطة المثقفة، فقد انتشر في السبعينيات، وفي الثمانينيات بصورة خاصة، شكل أقل خصوصية من الوعي النسائي، سياسياً وأيديولوجياً، بين جماهير النساء، وكان أوسع نطاقاً وبما لا يقاس مما تحقق في الموجة الأولى من الحركة النسوية. (وهي التي أخذ الدعاة الأيديولوجيون بعد ذلك يصرون على تسميتها بالحركة الجنوسية أو «الجندرية»).

والواقع أن النساء، كمجموعة، غدون الآن قوة سياسية كبيرة على نحو لم يسبق له مثيل من قبل. والمثال الأول على هذا الوعي النسائي الجديد، ولعله الأكثر إثارة للانتباه، هو ثورة النساء المؤمنات تقليدياً في بلدان الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ضد المبادئ المكروهة لـ «الكنيسة» كما يتجلى في الاستفتاءات الإيطالية لصالح الطلاق (1974)، ولصالح قوانين أكثر تحرراً حول الإجهاض (1981)؛ وفي انتخاب ماري روبنسون (Mary Robinson) للرئاسة في أيرلندا المتدينة، وهي محامية شديدة الارتباط بالدعوة إلى التحرر من مجموعة المبادئ الأخلاقية الكاثوليكية (1990). وفي بداية التسعينيات، شهدنا من طريق استطلاعات الرأي تبايناً صارخاً في الآراء السياسية بين الجنسين في عدد من البلدان. ولا عجب أن يبدأ السياسيون، وبخاصة في صفوف اليسار، بمغازلة هذا الوعي النسائي حيث أدى تراجع وعي الطبقة العاملة إلى حرمان الأحزاب من بعض دوائرها الانتخابية القديمة.

بيد أن اتساع الوعي الجديد والمصالح الأنثوية ليست مدخلاً مناسباً لتفسير التغيرات في دور المرأة الاقتصادي. إن ما تغير إبّان الثورة الاجتماعية لم يقتصر على طبيعة أنشطة المرأة في المجتمع، بل تجاوزه على كل حال، إلى الأدوار التي تؤديها النساء، أو التوقعات حول ما ينبغي أن تكون عليه تلك الأدوار، ولاسيّما الافتراضات حول دور المرأة في المجال العام وبروز إنجازاتهن أمام الملأ. وبينما كان من المتوقع أن تفضي التغيرات الأساسية، ومنها تدفق جماهير النساء المتزوجات إلى سوق العمل، إلى تغيرات ملازمة أو لاحقة، فإن ذلك لم يحدث ـ وذلك ما شهدناه في الاتحاد السوفياتي حيث إن النساء المتزوجات (بعد تبدّد التطلعات اليوتوبية الثورية الأولى في العشرينيات) وجدن أنفسهن على العموم يتحملن عبئاً مزدوجاً يتمثل في تجشّم المسؤوليات البيتية القديمة ومسؤوليات إدرار الدخل الجديدة، من دون حدوث أي تغييرات في العلاقات

بين الجنسين في القطاعين العام والخاص. وفي جميع الحالات، فإن الأسباب التي دفعت النساء على العموم، ولاسيّما المتزوجات، إلى الانغماس في سوق العمل، لم يكن لها، بالضرورة، علاقة بموقفهن من مسألة موقع المرأة وحقوقها في المجتمع. وربما كان ذلك يعود إلى الفقر، أو إلى تفضيل أرباب العمل لاستخدام النساء على الرجال لأنهن مطيعات ويرضين بأجور أقل. وربما يعود ذلك، في جانب منه، إلى تزايد أعداد الأسر التي تتولى أمورها النساء، وبخاصة في بلدان العالم التابع. وقد أدت هجرة الرجال الجماعية، من الأرياف إلى المدن في جنوب أفريقيا، أو من أجزاء من أفريقيا وآسيا إلى الخليج الفارسي [العربي]، بصورة حتمية إلى أن تتولى النساء رئاسة الأسرة وتدبير شؤونها الاقتصادية في البلد الأصلي. وينبغي أن لا ننسى عمليات التقتيل المرعبة في الحربين العُظميين التي سادها التعصب ضد النساء، وتركت نسبة السكان في روسيا بعد عام 1945 بمعدل خمس نساء مقابل كل ثلاثة رجال.

غير أن ثمة مؤشرات مؤكدة إلى التبدلات المهمة، بل الثورية، في توقعات النساء حول أنفسهن وتوقعات العالم حول مكانتهن في المجتمع. وقد أضحى البروز الجديد لبعض النساء في ميدان السياسة واضحاً للعيان، وإن كان لا يمكن استخدامه بأي حال من الأحول دليلاً مباشراً على وضع المرأة بشكل عام في البلدان المعنية، إذ إن النسبة المئوية للنساء في المجالس النيابية المنتخبة في أميركا اللاتينية الذكورية النزعة (وهي 11 بالمئة) كانت، آخر الأمر، أعلى بشكل ملموس في الثمانينيات مما كان عليه نسبة النساء في المجالس المنتخبة في أميركا الشمالية الأكثر «تحرراً» في الظاهر. ومرة أخرى نجد أن نسبة عالية من النسوة اللواتي وجدن أنفسهن الآن، لأول مرة، يترأسن دولاً وحكومات في العالم التابع من طريق التوريث العائلي: إنديرا غاندي (Indira Ghandi) (الهند، 1966-1984) وبينازير بوتو (Benazir Bhutto) (الباكستان 1988 ـ 1990، 1994 ـ

1996) وأونغ سان سو كي (Aung San Suu Kyi) التي كان ينبغي أن تكون زعيمة بورما لولا الفيتو من جانب الجيش، وكانت هذه النساء بنات حكام سابقين، فيما تولت نساء أرامل الحكم بعد موت أزواجهن، مثل سيريمافو باندرانايكا (Sirimavo Bandaranaike) (سريلانكا، 1960 ـ 1965، 1970 ـ 1977)، كورازون أكينو (Korazon Akeno) (الفليبين، 1986-1992)، إيزابيل بيرون (Isabel Perón) (الأرجنتين 1974-1976). ولم يكن ذلك أكثر ثورية من اعتلاء ماريا تيريزا أو فكتوريا العرش في إمبراطورية الهابسبرغ والإمبراطورية البريطانية على التوالي قبل ذلك بسنوات طويلة. والواقع أن التناقض بين تولي هاتيك النساء للحكم في بلدان مثل الهند وباكستان والفليبين وأوضاع قمع للنساء الاستثنائية في تلك المناطق من العالم إنما تؤكد الطابع الناشز لتلك الحالات.

ومع ذلك، فإن تولي أي امرأة لقيادة دولة جمهورية في **ظل أي ظروف** كانت تعتبر أمراً لا يمكن التفكير فيه قبل الحرب العالمية الثانية. وبعد عام 1945، أصبح ذلك من الممكن سياسياً؛ فقد أصبحت سيريمافو باندرانايكا في سريلانكا أول رئيسة وزراء في العالم عام 1960، وفي عام 1990 تولت نساء رئاسة حكومات في 16 بلداً (World's Women, p. 32). وفي التسعينيات، كانت النساء اللواتي وصلن إلى القمة كسياسيات محترفات عنصراً مقبولاً، وإن كان ذلك غير شائع، في المشهد الكلي؛ مثل رئيسة وزراء إسرائيل (1969) وأيسلندا (1980) والنرويج (1981) وبريطانيا العظمى (1979) ولتوانيا (1980) وفرنسا (1991)، كما كانت دوي (Doi) زعيمة مقبولة في حزب المعارضة (الاشتراكي) الرئيس في بلد بعيد كل البعد عن النزعة النسوية كاليابان. لقد كان العالم السياسي يتغير بسرعة بالفعل، على الرغم من أن الاعتراف العام بالنساء (ولو كمجموعة ضغط سياسية) لايزال يأخذ شكلاً رمزياً في العادة، حتى في كثير من أكثر البلدان «تقدماً»، أو يتخذ شكل التمثيل الرمزي في الهيئات العامة.

سنجانب الصواب إذا لجأنا إلى الأحكام التعميمية حول دور النساء في مجال الحياة العامة على الصعيد العالمي، بالمقارنة مع التطلعات العامة للحركات السياسية النسائية. ذلك أنه لا يمكن المقارنة إلا بصورة هامشية بين العالم التابع، والعالم المتطور، والعالم الاشتراكي أو الاشتراكي سابقاً. في العالم الثالث، ظل أغلبية النساء في الطبقات الدنيا ذات المستوى التعليمي المتواضع خارج إطار الحياة العامة بالمعنى «الغربي» الحديث مثلما كان في روسيا القيصرية، مع أن بعض هذه البلدان قد طورت أو كان لديها طبقة صغيرة من النساء المتحررات و«المتطورات» بشكل استثنائي، ولاسيّما الزوجات والبنات وباقي أفراد الجنس النسائي ممن ينتمين إلى الطبقات العليا والبورجوازية الأصيلة الراسخة، الشبيهة بطبقة النساء المثقفات والناشطات في روسيا القيصرية. وقد وُجدت مثل هذه الطبقة في الإمبراطورية الهندية، حتى في عهود الاستعمار الكولونيالي. ويبدو أنها ظهرت أيضاً في عدد من البلدان الإسلامية الأقل تشدداً، مثل مصر ولبنان والمغرب وإيران، وذلك حتى ظهور الأصولية الإسلامية التي دفعت بالنساء، ثانية، إلى الاحتجاب. وقد أتيحت لهذه الأقليات المتحررة فرصة المشاركة في النشاط العام على أعلى المستويات الاجتماعية في بلدانها، حيث كان بوسعهن أن ينشطن ويثبتن حضورهن بالدرجة ذاتها التي تمارسها وتشعر بها تلك النساء (أو نظيراتهن) في أوروبا وأميركا الشمالية، وإن كان من المحتمل أن يكنَّ أبطأ في التخلي عن التقاليد الجنسانية والالتزامات العائلية التقليدية لثقافتهن من النساء الغربيات، أو على الأقل غير الكاثوليكيات منهن[13]. وفي هذه الناحية، كان وضع النساء

(13) لم يكن من قبيل المصادفة أن معدلات الطلاق والزواج الثاني في إيطاليا وأيرلندا وإسبانيا والبرتغال كانت أقل بشكل ملحوظ في الثمانينيات مما هي في بقية دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، إذ كانت معدلات الطلاق في المجموعة الأولى 58 بالمائة لكل ألف من السكان مقابل 2,5 بالمائة في تسع دول أوروبية وأميركية (بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا=

المتحررات في الدول التابعة «المتغربنة» أفضل كثيراً من وضع شقيقاتهن في مواقع من العالم مثل الشرق الأقصى غير الاشتراكي، حيث غلبت سطوة الأدوار والمعتقدات التقليدية الخانقة التي أرغمت على الامتثال لها حتى نساء طبقة النخبة. إن المرأة اليابانية أو الكورية المتعلمة التي تمتعت بالانعتاق لبضع سنوات في الغرب كانت تخشى غالباً من العودة إلى حضارتها وإلى خضوع المرأة الذي لم تمسسه محاولات التحرر إلا بصورة هامشية زهيدة.

وفي العالم الاشتراكي كان الوضع حافلاً بالمفارقات. من الناحية العملية، كانت جميع النساء تقريباً ضمن قطاع العاملين بأجر في أوروبا الشرقية، وهو القطاع الذي ضم كذلك ما يصل إلى 90 بالمائة من الذكور على الأقل، وهي نسبة أعلى مما هي في أي مكان آخر في العالم. وكانت الشيوعية كأيديولوجيا ملتزمة بحماسها لمساواة المرأة وتحررها في كل ميدان، بما في ذلك السلوك الجنسي[14]، على الرغم من كراهية لينين للعلاقات الجنسية العابرة. (كان كل من لينين وكروبسكايا من الثوريين، الذين قل نظيرهم، الذين نادوا بتقاسم الجنسين للأعمال المنزلية). يضاف إلى ذلك أن الحركة الثورية، من الشعبويين إلى الماركسيين، قد رحبت بالمرأة، وبخاصة المرأة المثقفة، بحرارة استثنائية بالغة، وأفسحت لها مجالاً رحباً. وتجلى ذلك بوضوح في السبعينيات عندما تمثلت المرأة بصورة لا تناسب فيها في بعض الحركات الإرهابية اليسارية. ومع ذلك، فإن

= الاتحادية، وهولندا، والسويد، وسويسرا، وبريطانيا، وكندا، والولايات المتحدة)، ونسبة الزواج الثاني 2,4 بالمائة مقابل 18,6 بالمائة في دول المجموعة الثانية.

(14) من هنا، فإن حق الإجهاض، الذي يحظره القانون المدني الألماني، كان من المحاور في مناقشات حامية الوطيس في أوساط الحزب الشيوعي الألماني. ولهذا السبب، طُبّق في جمهورية ألمانيا الديمقراطية قانون أكثر تحرراً حول الإجهاض مما كان سائداً في جمهورية ألمانيا الاتحادية (المتأثرة بمبادئ الحزب الديمقراطي المسيحي). وكان ذلك واحداً من أحد الإشكالات القانونية التي زادت تعقيد القضايا المتعلقة بتوحيد ألمانيا.

المرأة، عدا استثناءات نادرة (مثل روزا لوكسمبورغ، روث فيشر (Ruth Fischer)، آنا بوكر (Anna Pauker)، لا باسيوناريا (La Pasionaria، فريدريكا مونتسيني (Fredrica Montseny)) لم يكن لها دور بارز في الصفوف السياسية الأولى لأحزابها، وربما لم يكن لها أي دور على الإطلاق[15]، كما لم يكن لها أدواراً قيادية في الحياة العامة، ومع ذلك، فإن الأوضاع العامة للمرأة في البلدان الشيوعية لم تكن تختلف بشكل ملحوظ عما كان في الدول الرأسمالية المتطورة. وإذا وجد الاختلاف فإنه لم يكن يجلب بالضرورة مكاسب معينة. وعندما تدخل المرأة اختصاصاً مهنياً فُتح أمامها، كما في الاتحاد السوفياتي، الذي أضحى الطابع النسائي فيه هو الغالب على احتراف الطب، فإن هذه المهنة تغدو متدنية المكانة والدخل. وبالمقارنة مع النساء الغربيات، فإن معظم النساء السوفياتيات المتزوجات، ممن اعتدن طوال حياتهن على العمل المأجور، كن يحلمن برفاهية البقاء في المنزل والانشغال بعمل واحد فقط.

والواقع أن الحلم الثوري الأصلي بإحداث تحول في العلاقات بين الجنسين وبتغيير المؤسسات والعادات التي تجسد السيطرة الذكورية العتيقة قد غاض في الرمال حتى عندما كان ذلك قيد المتابعة الجدية، كما حدث في السنوات الأولى في الاتحاد السوفياتي وليس، على العموم، في الأنظمة الشيوعية الأوروبية الجديدة بعد عام 1944. وفي البلدان المتخلفة، وفي معظم الأنظمة الشيوعية التي أقيمت في مثل هذه البلدان، جوبهت إرادة التغيير بعدم التعاون السلبي من جانب السكان التقليديين الذين أصروا، في واقع الممارسة، وبصرف النظر عن رأي القانون، على أن النساء ينبغي أن

---

(15) من بين الـ 63 عضواً ومرشحاً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الألماني عام 1929، كان هناك 6 نساء فحسب، وكان من بين الـ 504 من الأعضاء الأبرز في الحزب (1924 ـ 1929) 7 بالمائة من النساء فقط.

يعاملن عملياً بدرجة أقل من الرجال. على أن الجهود البطولية للتحرر النسائي لم تذهب عبثاً بطبيعة الحال. ذلك أن منح النساء حقوقاً قانونية وسياسية متساوية، والإصرار على إعطائهن ما يتمتع به الرجال من حقوق في التعليم والعمل والمسؤوليات، وحتى رفع الحجاب عنهن والسماح لهن بالتحرك بحرية في الحياة العامة، لم تكن بالمتغيرات الصغيرة. وسيتجلى لنا ذلك عند إمعان النظر في مأزق النساء في بلدان تحكمها أو أعيد فيها فرض الأصولية الدينية. يضاف إلى ذلك أنه حتى في البلدان الشيوعية التي تخلّف فيها واقع الإناث الفعلي كثيراً عما يفترض أن يكون عليه نظرياً، فإن مجال الخيارات الشخصية المتاحة للمرأة في ظل النظام الجديد، بما في ذلك حرية الخيار في ما يتصل بالسلوك الجنسي كان، بما لا يقاس، أوسع بكثير مما كانت ستحصل عليه قبل حلول النظام الجديد حتى عندما تفرض الحكومات ما يشبه المعايير الأخلاقية اللاثورية الرامية إلى إعادة ترسيخ دور العائلة والمرأة وحصره في رعاية الأطفال في المقام الأول (كما حدث في الاتحاد السوفياتي في ثلاثينيات القرن). ولم تكن الحدود الحقيقية التي تقيده قانونية أو متعلقة بالتقاليد، بل كانت مادية، مثل نقص الوسائل اللازمة لتحديد النسل، واحتياجات أمراض النساء، التي لم يوفر لها الاقتصاد الموجه إلا أقل القليل.

على الرغم من ذلك، ومهما كانت إنجازات العالم الاشتراكي وإخفاقاته، فإنه لم يخلق حركات نسائية تحديداً، ولم يكن بوسعه أن يفعل ذلك قبل أواسط الثمانينيات، نظراً إلى الاستحالة الفعلية لأي مبادرات سياسية لا ترعاها الدولة والحزب. ومهما يكن من أمر، فلم يكن من المرجح أن تجد المسائل التي شغلت الحركات النسائية في الغرب كثيراً من الصدى في الدول الشيوعية قبل ذلك.

كانت هذه المسائل في الغرب، ولاسيّما في الولايات المتحدة الرائدة في مجال إحياء حقوق المرأة، تتركز أول الأمر، بصورة

رئيسة، على مشكلات تمس نساء الطبقة الوسطى، أو على أساليب تأثرهن بها بالدرجة الأولى. ويتضح ذلك تماماً عندما ننظر إلى المجال المهني في أميركا، حيث بذلت الضغوط النسوية قصارى الجهد وحققت الاختراق الأكبر. في عام 1981، لم تقتصر النساء على إقصاء الرجال بعيداً من وظائف الياقات البيضاء المكتبية، وكانت في معظمها ثانوية مع أنها كانت محترمة، بل أصبحن يشغلن 50 بالمائة من أعمال الوكلاء العقاريين والسماسرة، ونحو 40 بالمائة من وظائف المصارف والإدارة المالية. كما أصبح لهن حضور جوهري، وإن ظل غير كافٍ، في المهن الفكرية، على الرغم من أنه لم يكن لهن إلا موطئ قدم متواضع في المهن التقليدية في مجالي المحاماة والطب. ولكن إذا كان 35 بالمائة من أساتذة الجامعة والكليات، وما يزيد على ربع اختصاصيي الحاسوب، و22 بالمائة ممن يعملون في العلوم الطبيعية قد أصبحوا الآن من النساء، فإن الاحتكار الذكوري للأعمال اليدوية ـ الماهرة وغير الماهرة ـ بقي، عملياً، كما كان عليه. ولم تكن النساء يمثلن غير 2,7 بالمائة من سائقي الشاحنات، و1,6 بالمائة من اختصاصيي الكهرباء، و0,6 بالمائة من ميكانيكيي السيارات. ذلك أن مقاومة الرجال العاملين في هذه المجالات للتدفق النسائي لم تكن بالتأكيد أضعف من مقاومة الأطباء والمحامين الذين لم يتخلوا لهن إلا على ما نسبته 14 بالمائة من حيّز هاتين المهنتين، وربما يصح الافتراض بأن الضغط كان أقل لغزو هذين المعقلين من معاقل الحكر الذكوري.

إن استعراضاً سريعاً لقائمة الرواد الأميركيين الذين ساندوا الحركة النسوية في ستينيات القرن ستبرز لنا نظرة طبقية متميزة في تناول قضايا المرأة (Friedan, 1963, Degler, 1987). لقد كانوا معنيين بدرجة كبيرة بالسؤال الآتي: «كيف تستطيع المرأة أن تجمع بين عملها أو مسارها الوظيفي من جهة والزواج والأسرة من جهة أخرى؟»، وهو سؤال محوري مهم للنساء اللواتي أتيح لهن مثل هذا

الخيال، ولكنه لا ينطبق على أغلبية نساء العالم وعلى الفقيرات منهن بصورة خاصة. لقد كان هؤلاء الدعاة معنيين بتحقيق **المساواة** بين الرجال والنساء، ولديهم كامل المبررات. وقد أصبح ذلك المفهوم الأداة الرئيسة للارتقاء بمنزلة المرأة الغربية، قانونياً ومؤسسياً منذ أن أُدخلت كلمة «الجنس» في قانون الحقوق المدنية الأميركي عام 1964، الذي كان المقصود منه في الأصل حظر التمييز العنصري فحسب. غير أن مصطلحات المساواة، بل «المعاملة على حد سواء» أو «تكافؤ الفرص»، تفترض جميعها عدم وجود فوارق مهمة، اجتماعية أو غير ذلك، بين الرجل والمرأة. وكان من الواضح أنه بالنسبة إلى أغلب نساء العالم، ولاسيّما الفقيرات، أن الدونيّة الاجتماعية للمرأة إنما كانت تعود إلى ما يميزها، جنسانياً، عن الرجل، مما يستلزم معالجة جنسانية تحديداً - أي، على سبيل المثال، اتخاذ إجراءات تحوّطية محددة حول قضايا الحمل والإنجاب والأمومة، أو توفير حماية خاصة للنساء ضد الاعتداءات التي يتعرضن لها من جانب الجنس الآخر الأكثر عدوانية والأقوى جسدياً. وقد تباطأت الحركة النسوية الأميركية في التعامل مع تلك المصالح الحيوية لنساء الطبقة العاملة، ومنها، على سبيل المثال، إجازة الأمومة. وفي مرحلة لاحقة من الحراك النسوي، تعلمت النساء والدعاة على السواء الإصرار على الفوارق الجندرية وعلى اللامساواة الجندرية في الوقت نفسه، مع أن استخدام الأيديولوجيا الليبرالية التي تلجأ إلى الفردانية التجريدية وشعار «الحقوق المتساوية» بموجب القانون لم تكن آنذاك تتلاءم مع الإقرار بأن النساء لَسنَ، وينبغي أن لا يكُنّ بالضرورة، مثل الرجال، والعكس صحيح[16]. يضاف إلى

(16) على هذا الأساس، فإن «العمل الإيجابي» (Affirmative Action)، أي منح جماعة ما معاملةً تفضيلية للحصول على بعض الموارد أو الأنشطة الاجتماعية، يتوافق مع مفهوم المساواة في الافتراض بأنها مجرد إجراء مؤقت سيوضع جانباً حالما تتحقق المساواة بحد ذاتها =

ذلك أن المطالبة في الخمسينيات والستينيات في القرن العشرين بالخروج من النطاق المنزلي إلى سوق العمل المأجور اكتسب شحنة أيديولوجية في أوساط نساء الطبقة الوسطى الميسورات المتعلمات ـ وذلك ما لم يتيسر لشرائح نسائية أخرى ـ لأن الحوافز في تلك الأوساط قلّما كانت اقتصادية الطابع. في الأوساط الفقيرة، أو ذات الميزانية الشحيحة، خرجت الزوجات للعمل بعد عام 1945 لأن الأبناء، إذا أردنا استخدام تعبيرات فيها بعض الجلافة، لم يكونوا راغبين في ذلك. إن عمالة الأطفال كانت قد انقرضت تقريباً في الغرب، بينما زاد بالمقابل طول الفترة التي تشتد فيها الحاجة إلى منح الأطفال مستوى من التعليم يمكنهم من تحسين مستوى حياتهم المقبلة، مما يفرض بدوره، أكثر من أي وقت مضى، أعباء مالية أكبر على الوالدين. وبعبارة موجزة، وكما أسلفنا، «كان على الأطفال أن يعملوا للإبقاء على أمهاتهم في البيت لممارسة مسؤولياتهن البيتية والإنجابية. أما الآن، وبعد أن غدت الأسرة بحاجة إلى مزيد من الدخل الإضافي، فقد اضطرت الأمهات إلى العمل بدلاً من الأطفال» (Tilly/Scott, 1987, p. 219). وكان من المستحيل تحقيق ذلك إلا بإنجاب عدد أقل من الأطفال، على الرغم من أن الأمور غدت أكثر سهولة نظراً إلى ما طرأ من ابتكارات آلية خففت من أعباء المهمات البيتية الروتينية (ومن أبرزها الغسالات المنزلية) وشيوع وجبات الطعام

= في الحصول على الموارد؛ أي على الافتراض بأن المعاملة التفضيلية تعني، تحديداً، إزالة العوائق المجحفة التي تعترض سبيل المشاركين من الجنس/ النوع الاجتماعي نفسه. غير أننا سنجانب الصواب إذا طبقنا ذلك على الفوارق الدائمة. لا يعقل، حتى من الوهلة الأولى، إعطاء الأولوية للرجال في مسابقة للغناء لذوي البشرة غير البيضاء، أو الإصرار على أن من المستحسن، نظرياً، وعلى أساس ديموغرافي، أن يكون 50 بالمائة من الجنرالات في الجيش من النساء. ومن ناحية أخرى، فإن من المشروع تماماً أن تعطى الفرصة كاملة لكل رجل راغب ومؤهل ليغني في سياق طبيعي، ولكل امرأة راغبة ومؤهلة لتكون في موقع قيادي في الجيش.

الجاهزة السريعة. وأما بالنسبة إلى الزوجات من الطبقة الوسطى، ممن كان أزواجهن يكسبون دخلاً يتناسب مع مرتبتهم الاجتماعية، فإن الخروج إلى العمل قلّما كان يمثل إضافة مهمة لدخل الأسرة، لأسباب منها، على الأقل، أن النساء كن يتقاضين أجراً أقل بكثير من دخل الرجال في مجالات العمل المتاحة لهن آنذاك. كما إن دخلهن لم يكن يمثل مساهمة مهمة صافية في دخل الأسرة بعد أن تقتطع منه كلفة الخدمات المأجورة التي تستند إلى خدمة البيت والعناية بالأطفال (مثل عاملات النظافة، وفي أوروبا الخادمات مقابل الأكل والسكن)، لتمكين النساء من كسب دخل إضافي بالعمل خارج المنزل.

إذا كان ثمة حافز يدفع بالنساء المتزوجات إلى الخروج خارج منازلهن في تلك المجالات، فإنه المطالبة بالحرية والاستقلال الذاتي: فلكي تكون المرأة المتزوجة، بحد ذاتها، شخصاً متميزاً. وليست ملحقة بزوجها أو أسرتها، شخصاً ينظر إليه العالم كفرد وليس كعضو في الجنس البشري (ربة منزل أو أمّ فحسب). ويأتيها الدخل لا لأنها تحتاج إليه، بل لأنه شيء تستطيع المرأة أن تنفقه أو تدخره دون أن تسأل الرجل أولاً. ومع شيوع الأسر من الطبقة المتوسطة ذات الدخلين فقد أصبح من الطبيعي أن تحسب الميزانيات العائلية على نحو متزايد في صورة دَخلَين. والواقع أنه مع انتشار التعليم العالي في أوساط أبناء الطبقة المتوسطة بصورة شاملة تقريباً، واحتمال أن يقدم الوالدان المساهمة المالية للأبناء حتى سن العشرين أو بعد ذلك، فإن العمل المأجور بالنسبة إلى السيدات المتزوجات من الطبقة الوسطى لم يعد عنواناً للاستقلال بالدرجة الأولى، بل بات كما كان الحال بالنسبة إلى الفقراء منذ أمد بعيد طريقة لمواجهة المتطلبات. ومع ذلك فإن عنصر التحرر الواعي فيه لم يختفِ تماماً، وتجلى ذلك في تزايد «الزيجات المكوكية». ذلك أن أعباء الزواج (ليس الأعباء المالية وحدها)، بما فيها أن يكون عمل أحد الزوجين

بعيداً من عمل الزوج الآخر، غدت ثقيلة، مع أن ثورة المواصلات والاتصالات قد سهلت شيوع ذلك في مهن كالمهن الأكاديمية منذ السبعينيات. وفي الماضي، كانت زوجات الطبقة الوسطى (ولكن ليس الأطفال بعد سن معينة) يلتحقن بأزواجهن بصورة تلقائية عندما تتغير مواقع أعمالهم. غير أن ذلك قد غدا أمراً لا يمكن التفكير فيه في أوساط مثقفي الطبقة الوسطى، على الأقل، لأن الزوجة لن تتخلى عن مسارها الوظيفي ولا عن حقها في أن تقرر مكان عملها. وبدا، آخر الأمر، أن الرجال والنساء باتوا يتعاملون سوياً كطرفين متكافئين في هذا المجال[17].

بيد أن الحركة النسوية للطبقة الوسطى، أو حركة النساء المتعلمات أو المثقفات، قد اتسعت في بلدان العالم المتطورة وتحولت إلى مطالبة نوعية بأن الوقت لتحرر المرأة، أو على الأقل لتأكيد ذاتها، قد حان. ويعود ذلك إلى أن المناصرة النوعية المبكرة لحقوق نساء الطبقة الوسطى، وإن بدت أحياناً بعيدة الصلة المباشرة باهتمامات باقي النساء في الغرب، قد أثارت مسائل تهم الجميع؛ وغدت هذه المسائل أكثر إلحاحاً لأن الفوران الاجتماعي الذي استعرضنا ملامحه قد ولد ثورة أخلاقية وثقافية عميقة، ومفاجئة في أكثر من ناحية، وتحولاً مثيراً في أنماط السلوك الفردي والاجتماعي المتعارف عليها. وكان للمرأة دور حاسم في هذه الثورة الثقافية، لأنها تمحورت ووجدت تعبيراً لها في التغيرات التي طرأت على الأسرة والمنزل التقليديين حيث كانت هي في مركز الصدارة على الدوام.

وذلك ما ينبغي أن نلتفت إليه الآن.

---

(17) الحالات التي كان يواجه فيها الزوج مشكلة الالتحاق بمكان عمل زوجته الجديد، أضحت بدورها شائعة، وإن بدرجة أقل. وبوسع أي أكاديمي أن يتذكر، منذ تسعينيات القرن العشرين، بعض الأمثلة على ذلك في أوساط معارفه الشخصيين.

الفصل الحادي عشر

الثورة الثقافية

في الشريط السينمائي تؤدي كارمن مورا (Carmen Maura) دور رجل أجرى عملية تغيير الجنس، ونظراً إلى سوء علاقته بوالده/ والدها، فقد هجر الرجال ليرتبط بعلاقات سحاقية (كما أخمن) مع امرأة، أدى دورها شخص خُنثى مشهور في مدريد.

مراجعة فيلم **صوت القرية** (Village Voice) ـ بول بيرمان (Paul Berman) (1987، ص 572).

إن التظاهرات الناجحة ليست بالضرورة هي تلك التي تحشد أكبر عدد من الناس، بل تلك التي تجذب الاهتمام الأكبر في أوساط الصحفيين. ويمكن القول، بقليل من المبالغة، إن خمسين شخصاً ذكياً يستطيعون القيام بـ «حدث ناجح» يستغرق خمس دقائق على شاشة التلفزيون، يكون لهم تأثير سياسي كبير يعادل نصف مليون متظاهر.

بيار بورديو (Pierre Bourdieu) (1994).

I

إن أفضل مقاربة لهذه الثورة الثقافية هي عبر العائلة والأسرة، أي عبر بنية العلاقات بين الجنسين والأجيال. في معظم المجتمعات

صمدت هذه البنية صموداً مشهوداً في وجه التبدل المفاجئ، وإن كان هذا لا يعني أن مثل هذه البنى كانت ساكنة. يضاف إلى ذلك أن الأنماط كانت عالمية الطابع، أو، على الأقل، متشابهة في جوهرها في أرجاء واسعة للغاية، على الرغم من الدلائل التي تشير إلى عكس ذلك. وهناك من يرى أن ثمة فارقاً هائلاً، على أساس اجتماعي - سياسي وتقني، بين أوراسيا (بما فيها الجانبان العلوي والسفلي من حوض البحر الأبيض المتوسط) من جهة، وباقي دول أفريقيا من جهة ثانية (Goody, 1990, XVII). ومن هنا، فإن تعدد الزوجات الذي كان غائباً تماماً في أوراسيا، أو أضحى كذلك، باستثناء فئات متميزة في العالم العربي، ازدهر في أفريقيا حيث شاعت هذه الممارسة في أكثر من ربع الزيجات (Goody, 1990, p. 379).

ومع ذلك، وعلى الرغم من وجوه التفاوت جميعها، فإن الأغلبية الغالبة من البشر قد اشتركت في عدد من الخصائص، مثل وجود زواج رسمي مع علاقات جنسية ذات امتياز للزوجين (كان «الزنا» يعتبر إثماً على صعيد العالم كله)، وتفوق الأزواج الرجال على زوجاتهم (المجتمع الأبوي/ البطريركي)، والآباء على أبنائهم، وكذلك الأجيال الأكبر على الأجيال الأصغر، ووجود أسرة مؤلفة من عدة أفراد في منزل العائلة، وما أشبه ذلك. ومهما كان اتساع شبكة القربى وتشابكها، والحقوق والالتزامات المتبادلة داخلها، فإن **الأسرة النووية** ـ أي الزوجين والأولاد ـ كانت قائمة بصورة عامة. كما إن الفكرة القائلة بأن الأسرة النووية التي أضحت النموذج القياسي في القرنين التاسع عشر والعشرين في المجتمع الغربي قد نشأت على نحو ما من أسر أو وحدات قرابة عائلية أكبر بكثير، كجزء من نمو البورجوازية أو أي اتجاهات **فردانية** أخرى، تستند إلى سوء فهم تاريخي، على الأقل بالنسبة إلى طبيعة التعاون الاجتماعي ومبرراته في المجتمعات قبل الصناعية وحتى في مؤسسة شيوعية مثل «زادروغا» أو العائلة المشتركة الشائعة في أوساط السلافيين في

البلقان، فإن «كل امرأة تعمل لصالح عائلتها بالمعنى الضيق للكلمة، ولكنها، عندما يحين دورها، تعمل كذلك لصالح الأفراد غير المتزوجين وللأيتام في المجتمع» (Guidetti/Stahl, 1977, p. 58). ووجود مثل هذه العائلة أو النواة الأسرية لا يعني بالطبع أن مجموعات القرابة أو الجماعات القائمة في نطاقها متشابهة في المجالات الأخرى.

بيد أن هذه الترتيبات الأساسية التي امتدت طويلاً قد أخذت بالتغير بسرعة فائقة في النصف الثاني من القرن العشرين على جميع المستويات في البلدان الغربية «المتطورة»، وإن بدرجات متفاوتة حتى داخل هذه المناطق. ففي بريطانيا وويلز في عام 1938 ـ وهو مثال مثير على نحو لا يمكن إنكاره ـ كان هناك طلاق واحد بين كل 58 زيجة (Mitchell, 1975, pp. 30-32)، ولكن في منتصف الثمانينيات كان هناك طلاق واحد بين كل 2,2 زيجة جديدة (*UN Yearbook*, 1987). يضاف إلى ذلك أن بوسعنا أن نرى تسارع هذا الاتجاه في الستينيات المنفلتة من القيود. وفي نهاية السبعينيات، زادت نسبة الطلاق في بريطانيا وويلز بمقدار 5 مرات عما كانت عليه عام 1961 أي عشر حالات طلاق لكل ألف زيجة (Social Trends, 1980, p. 84).

لم يقتصر هذا الاتجاه على بريطانيا وحدها بالطبع. ويتضح التبدل البارز، أكثر ما يتضح، في البلدان التي تفرض بقوة الأخلاقيات التقليدية، مثل الأخلاقيات الكاثوليكية. في بلجيكا وفرنسا وهولندا، تضاعفت نسبة الطلاق البسيطة (الرقم السنوي لحالات الطلاق بين كل ألف من السكان) بمقدار ثلاث مرات تقريباً بين عامي 1970 و1985. ولكن حتى في البلدان ذات التقاليد المتحررة في هذه المسائل، مثل الدنمارك والنرويج، تضاعفت هذه النسبة مرتين أو نحو ذلك في الفترة ذاتها. ومن الواضح أن شيئاً ما غير عادي كان يحدث بالنسبة إلى حالات الزواج في الغرب، إذ

شهدت أعداد النساء اللواتي كن يدخلن عيادات التوليد في كاليفورنيا في السبعينيات «تناقصاً جوهرياً في حالات الزواج الرسمي، وعزوفاً عن إنجاب الأطفال. وتحولاً في الموقف من القبول بالتكيف ثنائي الجنس» (Esman, 1990, p. 67). ومن غير المرجح أن يكون رد فعل كهذا من شريحة من النساء قد سجل في أي مكان في العالم، حتى في كاليفورنيا نفسها، قبل ذلك بعقد من الزمن.

كذلك بدأ عدد الناس الذين يعيشون وحدهم (أي لا يعيشون مع قرين آخر أو أسرة أكبر) يرتفع بشدة. وفي بريطانيا ظل عددهم مستقراً عند المستوى ذاته في الثلث الأول من ذلك القرن لدى نحو 6 بالمائة من مجموع الأسر، وتحول إلى الأعلى ببطء بعد ذلك. إلا أن النسبة تضاعفت تقريباً بين عام 1960 و1980، إذ ارتفعت من 12 بالمائة إلى 22 بالمائة من مجموع الأسر. وفي عام 1991 ارتفع الرقم إلى أكثر من الربع (Abrams, Carr Saunders, Social Trends, 1993, p. 26). وفي العديد من المدن الغربية الكبيرة، وصلت أعداد من يعيشون وحدهم إلى نصف عدد مجموع العائلات. وعلى النقيض من ذلك، كانت نسبة العائلة الغربية الكلاسيكية، أي القرينين المتزوجين مع أولاد، في تراجع واضح. في الولايات المتحدة، هبط الحجم الإجمالي لمثل هذه العائلات من 44 بالمائة إلى 29 بالمائة في الفترة بين عامي 1960 و1980. وفي السويد، حيث يعود نصف مجموع الولادات في منتصف الثمانينيات إلى نساء غير متزوجات (World's Women, p. 16)، هبطت النسبة من 37 بالمائة إلى 25 بالمئة. وحتى في البلدان المتطورة، حيث كانت هذه الفئة تشكل النصف أو أكثر من النصف في عام 1960 (كندا، وألمانيا الاتحادية، وهولندا، وبريطانيا)، أضحت العائلة النووية الآن أقلية متميزة.

في بعض الحالات الخاصة، لم يعد ذلك هو النموذج المعتاد، حتى من الناحية الاسمية. ففي عام 1991، كان 58 بالمائة من مجموع

العائلات السوداء في أميركا برئاسة امرأة عزباء، و70 بالمائة من مجموع الأطفال مولودين لأمهات عازبات. وفي 1940 فقط، كانت النسبة 11,3 بالمائة لدى العائلات غير البيضاء التي تديرها أمهات عازبات، غير أن النسبة كانت 12,4 بالمائة فقط حتى في المدن (Franklin Frazier, 1957, p. 371). وحتى في عام 1970، كان الرقم لايزال في حدود 33 بالمائة (*New York Times*, 5/10/1992).

ارتبطت أزمة العائلة بمتغيرات مثيرة تماماً في المعايير العامة التي تحكم السلوك الجنسي، والمشاركة، والإنجاب. وكانت هذه المتغيرات رسمية وغير رسمية على حد سواء، مثلما كان التبدل الأساسي في كليهما موثقاً في السجلات ويتوافق مع فترتي الستينيات والسبعينيات. ومن الناحية الرسمية، كانت تلك حقبة غير عادية من التحرر في العلاقات الجنسية بين الذكور والإناث (ولاسيّما بالنسبة إلى النساء اللواتي كن يتمتعن بنصيب أقل من الحرية مقارنة بالرجال) وفي العلاقات الجنسية المثلية، وكذلك في أشكال النشوز الجنسي - الثقافي الأخرى. وفي بريطانيا، لم تعد معظم حالات الجنسية المثلية جريمة في النصف الثاني من الستينيات، وكانت قد سبقتها إلى ذلك، بسنوات قليلة، الولايات المتحدة التي كانت أول دولة تجعل الجنسية المثلية أمراً مشروعاً (ولاية إلينوي) في عام 1961 (Johansson/ Percy, p. 304, 1349). وفي مقر البابوية، في إيطاليا، أصبح الطلاق مشروعاً عام 1970، وهو حق تأكد في استفتاء جرى عام 1974. كما أبيح بيع موانع الحمل ونشر المعلومات حول تحديد النسل عام 1971. وفي عام 1975، استبدل قانون الأسرة الأساسي المعمول به منذ العهد الفاشي بقانون جديد. وأخيراً أصبح الإجهاض مشروعاً عام 1978، وتأكد في استفتاء جرى عام 1981.

ولا مراء في أن هذه القوانين المتسامحة قد يسرت ارتكاب الأعمال الممنوعة، وساعدت على التغطية الإعلانية لهذه القضايا.

ذلك أن القانون قد أقر، أكثر مما خلق، المناخ الجديد للإباحة الجنسية. وصحيح أن واحداً بالمائة فقط من نساء بريطانيا في الخمسينيات، كانت قبل الزواج تعاشر، جنسياً، من سيصبح زوجها في المستقبل، ولكن ذلك لا يعود إلى التشريع، كما لا يعود إلى التشريع أيضاً أن هذه النسبة قد ارتفعت في بداية الثمانينيات إلى 21 بالمائة (Gillis, 1985, p. 307). والممارسات التي كانت محظورة وأضحت مباحة الآن لم تصبح كذلك بالقانون والدين، بل بحكم الأخلاق المعتادة أيضاً والتقاليد ورأي الجوار.

بطبيعة الحال، لم تؤثر مثل هذه النزعات في جميع بقاع المعمورة. إذ في حين زادت حالات الطلاق في جميع البلدان التي يتاح فيها ذلك (على افتراض أن الفسخ الرسمي للزواج من طريق إجراء رسمي له المعنى ذاته في جميع الحالات) فإن الزواج غدا أقل استقراراً في بعضها. وفي الثمانينيات، كان أكثر ديمومة في بلدان الكنيسة الكاثوليكية الرومانية (غير الشيوعية). وكان الطلاق أقل انتشاراً في شبه الجزيرة الأيبيرية وإيطاليا، ونادراً في أميركا اللاتينية، وحتى في البلدان التي تفخر بما حققته من تقدم: حالة طلاق واحدة من كل 22 زيجة في المكسيك، وكل 33 زيجة في البرازيل، و2,5 بالمائة في كوبا. وبقيت كوريا الجنوبية محافظة على نحو غير عادي بالنسبة إلى بلد متسارع النمو (حالة طلاق لكل 11 زيجة). وفي بداية الثمانينيات ظل معدل الطلاق في اليابان أقل من ربع معدل الطلاق في فرنسا، ودون نسبة الطلاق بكثير في كل من بريطانيا وأميركا اللتين تتميزان بمعدل مرتفع. وكان هناك تفاوت في المعدلات في ما كان يسمى العالم الاشتراكي، وإن ظلت معدلات الطلاق فيه أدنى من نظيرتها في العالم الرأسمالي، باستثناء الاتحاد السوفياتي الذي جاء بعد الولايات المتحدة في استعداد مواطنيه لفسخ حياتهم الزوجية (UN World Social Situation, 1989, p. 36). وهذه التباينات لا تثير الدهشة. فما يثير الاهتمام بالفعل، بدرجة أو بأخرى، أن التحولات

ذاتها يمكن متابعتها عبر العالم «المحدَّث» كله. وهي أكثر ما يلفت الانتباه في ميدان الثقافة الشعبية، أو تحديداً في ثقافة الشباب.

II

إذا كان الطلاق، والولادات غير الشرعية، وتزايد الأسر ذات الأب الأعزب (وغالباً الأم العزباء) تشير إلى أزمة في العلاقة بين الجنسين، فإن بروز ثقافة شبابية قوية خاصة وغير عادية يشير إلى تبدل عميق في العلاقة بين الأجيال. إن الشباب، كفئة واعية لذاتها تمتد فترتها منذ البلوغ ـ وهو ما يحدث في البلدان المتطورة أبكر ببضع سنوات من الأجيال السابقة ـ (Tanner, 1962, p. 153) حتى أواسط العشرينيات، أصبحوا الآن عاملاً اجتماعياً مستقلاً. إذ إن التطورات السياسية، التي حدثت بصورة خاصة في الستينيات والسبعينيات، كانت هي الحوافز الأكثر حدة في استنفار فئة عمرية جلبت الثروة لصناعة الأسطوانات، التي بيع ما بين 70 بالمائة و80 بالمائة من إنتاجها، وبخاصة موسيقى الروك (Rock)، إلى زبائن تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والخامسة والعشرين (Hobsbawm, 1993, pp. xxvii-xxiv)،. إن راديكالية الستينيات السياسية، التي مهدت لها مجموعة صغيرة من المنشقين الثقافيين والطلاب تحت شعارات مختلفة، كانت تنتمي إلى هؤلاء الشباب الذين رفضوا منزلة الطفولة أو حتى المراهقة، وجردوا الجيل الذي تجاوز الثلاثين من العمر من إنسانيته، إلا في المناسبات التي يعتبرونهم فيها من الدعاة المرشدين. وكان هؤلاء الاصطلاحيون الشباب تحت قيادة مجموعة من أقرانهم (هذا إذا رضوا بالانقياد أساساً).

لم يكن ذلك هو ما حدث في الصين، حيث حشد ماو العتيق طاقات الشباب على أسوأ وجه (انظر الفصل السادس عشر). ويصدق ذلك على الحركات الطلابية في أرجاء العالم، ولكن حيثما اندلعت انتفاضات عمالية جماهيرية، كما في فرنسا وإيطاليا في الفترة بين

عامي 1968 و1969، فإن المبادرة كانت تجيء من العمال الشباب كذلك. وليس بوسع أي شخص يتمتع بحد أدنى من الخبرة لقيود الحياة الحقيقية، أي الشخص البالغ، أن يرفع شعارات واثقة ولكن شديدة الحماقة كشعارات أيار/ مايو 1968 في باريس، أو شعارات «الخريف الساخن» في إيطاليا عام 1969، التي تقول «نريد كل شيء، ونريده الآن» (tutto e subito) (Albers, Goldschmidt, Oehlke, pp. 59, 184).

تجسد هذا «الاستقلال الذاتي» الجديد للشباب، كشريحة اجتماعية منفصلة، في ظاهرة لم نشهد ما يضاهيها، بهذا الحجم، منذ العصر الرومانسي في بداية القرن التاسع عشر، وهي ظاهرة البطل الذي تنتهي حياته وشبابه معاً. هذه الشخصية، التي مهد لها في الخمسينيات ظهور نجم السينما جيمس دين (James Dean)، كانت شائعة، بل ربما نموذجية - مثالية في ما أصبح يمثل التعبير الثقافي المتميز للشباب وهو موسيقي الروك. إن النجوم من أمثال بودي هولي (Buddy Holly)، وجانيس جوبلن (Janis Joblin)، وبريان جونز (Brian Jones) من فرقة رولينغ ستونز (Rolling Stones)، وبوب مارلي (Bob Marley) وجيمي هيندريكس (Jimmy Hendrix) وعدد من معبودي الجماهير الآخرين، سقطوا جميعاً ضحايا نمط الحياة التي لم يكن مقدراً لها إلا الموت المبكر. ومما أضفى على مثل هذه الميتات طابعها الرمزي أن جذوة الشباب التي كانوا يمثلونها كانت عابرة قصيرة العمر. وقد يكون التمثيل مهنة تدوم العمر كله، لكن ذلك لا يصدق على دور «الفتى الأول» (jeune premier).

ومع أن أنماط الانتساب إلى فئة الشباب متغيرة على الدوام ـ ففترة الانتماء إلى «جيل» الطلاب قد لا تمتد أكثر من ثلاث سنوات أو أربع ـ فإن تدفق الداخلين إلى هذه الفئة والخارجين منها مستمر

دائماً. وقد تزايد الإقرار والاعتراف الحماسي بظهور «المراهق» كفاعل اجتماعي واعٍ لذاته من جانب مصنعي البضائع الاستهلاكية، وأحياناً، بصورة أقل من جانب آباء المراهقين وأمهاتهم، لأن المصنعين وجدوا أن الشقة قد أخذت بالاتساع بين من يقبلون بلقب «طفل» ومن يصرون على لقب «بالغ»، بل إن حركة بادن باول (Baden Powell)، وهي حركة الكشافة الإنجليزية للأولاد اضطرت لإسقاط صفة الأولاد من اسمها في أواسط الستينيات انسجاماً مع مزاج المرحلة، واستعاضت عن قبعة «السومبريرو» بطاقية «البيريه» (Gillis, 1974, p. 197).

إن الفئات العمرية ليست شيئاً جديداً في المجتمعات. وحتى في الحضارة البورجوازية، فإن هذه الشريحة من الناضجين جنسياً ولكنهم مازالوا قيد النمو البدني والعقلي، ويفتقرون إلى خبرة الحياة الراشدة، كانت موضع اعتراف. ولم يتغير الوضع بحد ذاته عندما أخذت هذه الفئة تدخل مرحلة البلوغ ويزداد امتداد قامات أفرادها في سن أبكر (Floud [et al.], 1990). إن ما ترتب على ذلك كان ازدياد التوتر بين الشباب من جهة، وآبائهم ومدرسيهم الذين يصرون على معاملتهم على أنهم أقل نضجاً مما يعتقدون هم أنفسهم من جهة أخرى. لقد توقع الوسط البورجوازي أن يمر الشباب ـ خلافاً للشابات المتميزات عنهم ـ بفترة من التمرد والفوران قبل أن يقر لهم قرار. وكانت بدعة ثقافة الشباب الجديدة ثلاثية الأبعاد.

أولها أن «الشباب» لم يكن يعتبر مرحلة تحضيرية للرشد بمعنى ما، بل بوصفه المرحلة الأخيرة للنمو البشري الكامل، إذ كما هو الحال في الرياضة، حيث يمثل الشباب ذروة النشاط البشري، التي تحدد الآن طموحات مزيد من البشر أكثر من أي وقت مضى، فإن الحياة بعد الثلاثين تسير في خط منحنٍ. وهي، في أفضل الأحوال لا تحظى بعد تلك السن بالقدر نفسه من الاهتمام. وبما أن ذلك، في

الحقيقة، لا يطابق الواقع الاجتماعي الذي يفيد بأن القوة والنفوذ والإنجاز وكذلك الثروة (ما عدا الرياضة وبعض أشكال الترفيه وربما الرياضيات) تتنامى مع العمر، فقد كان ذلك برهاناً آخر على الطريقة غير المرضية التي نُظّم بها العالم. وحتى سبعينيات القرن، كان يحكم عالم ما بعد الحرب إلى حد كبير رجال ومسنون أكثر من أي فترة سابقة، وهم رجال (قبل أن تدخل النساء الساحة) كانوا راشدين عند نهاية الحرب العالمية الأولى أو حتى في بدايتها. ويصدق ذلك على كلا العالمين: الرأسمالي (أديناور، وديغول، وفرانكو، وتشرشل) والشيوعي (ستالين، وخروتشوف، وماو، وهو تشي منه، وتيتو)، وكذلك على الدول المستقلة الكبيرة (غاندي، ونهرو، وسوكارنو). وكان وجود قائد دون سن الأربعين حالة نادرة حتى في الأنظمة الثورية التي انبثقت عن انقلابات عسكرية، وهو نمط من التغيير السياسي كان يقوم به في العادة ضباط صغار السن نسبياً، لأنهم لن يخسروا ما قد يخسره الضباط الأقدم من ذوي الرتب العالية. من هنا جاء الكثير من التأثير الدولي لشخصية فيدل كاسترو الذي أمسك بزمام السلطة عندما كان في الثانية والثلاثين.

ومع ذلك، فإن الامتيازات الصامتة، وربما غير الواعية دائماً، لجيل الشباب في المجتمع قد تمت على يد مؤسسات أقدم عهداً، ولاسيّما الصناعات المزدهرة لمواد التجميل والعناية بالشعر والصحة الشخصية التي استفادت بصورة متفاوتة من تراكم الثروة لدى قلة من الدول المتطورة[1]. ومنذ نهاية الستينيات، ظهر ميل إلى تخفيض سن الاقتراع إلى الثامنة عشرة، في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا

(1) في ما يتعلق بالسوق العالمية، كان 43 بالمائة من «منتجات الاستخدام الشخصي» عام 1990، في أوروبا غير الشيوعية، و30 بالمائة في أميركا الشمالية، و19 بالمائة في اليابان. وتوزعت نسبة 16-17 بالمائة بين 85 بالمائة من بقية سكان العالم، وبخاصة البلدان (الأغنى) (*Financial Times*, 11/4/1991).

وفرنسا على سبيل المثال، وكذلك بعض المؤشرات إلى تخفيض سن التراضي بالنسبة إلى الجماع (مع الجنس الآخر). ومن المفارقات، أنه مع ازدياد طول العمر المتوقع زادت نسبة المسنين، وتأجلت مظاهر الشيخوخة. وفي أوساط الطبقات المتوسطة العليا المفضلة على الأقل، أصبح الوصول إلى سن التقاعد أسرع مما كان في الماضي. وفي الأوضاع الصعبة، أصبحت الإحالة المبكرة إلى المعاش، هي الأسلوب المفضل للإقلال من كلفة الأيدي العاملة. وغدا من العسير بالنسبة إلى مديري الأعمال التنفيذيين من هم فوق الأربعين الذين فقدوا أعمالهم أن يجدوا أعمالاً جديدة شأنهم شأن العمال اليدويين وذوي الياقات البيض.

العنصر الجديد **الثاني** في ثقافة الشباب رهنٌ بالأول: لقد أضحى سائداً في «اقتصادات السوق المتطورة» كتلة مركزة من القوة الشرائية، لأن كل جيل جديد من البالغين، من جانب آخر، قد تأهل اجتماعياً بوصفه جزءاً من ثقافة الشباب الواعية، وحمل أمارات هذه الخبرة، وبسبب السرعة الهائلة للمتغيرات التقنية التي أعطت الشباب بالفعل ميزة قياسية بالنسبة إلى المحافظين، أو على الأقل ذوي الأعمار غير المتكيفة مع واقعها. ومهما كان التركيب العمري لإدارة شركة آي بي أم (IBM) أو هيتاشي (Hitachi)، فإن الحواسيب الجديدة قد صممت، وذاكرات البرمجيات قد استنبطت من جانب شباب في العشرينيات من العمر. وعندما تثبت هذه الآلات والبرامج سهولة تشغيلها حتى للمبتدئين، فإن الجيل الذي لم يتعايش معها عند ولادتها يدرك كل الإدراك تخلفها بالنسبة إلى الجيل الذي عاش عليها. لقد أصبح ما يستطيع الأولاد أن يتعلموه من آبائهم وأمهاتهم أقل وضوحاً مما يجهله الآباء ويعرفه الأبناء. لقد انعكس دور الأجيال. إن الجينز الأزرق (Blue Jeans)، وهو اللباس الشائع الذي انتشر في أوساط طلاب المعاهد والكليات في أميركا ممن **تمنعوا** عن ارتداء ملابس تشبه ملابس من هم أكبر منهم سناً، قد بدأ ينتشر على

نطاق واسع خلال العطل والإجازات، حتى في أوساط الكبار، بل إنه شاع في صفوف «المبتدعين» والحرفيين المتقدمين في السن في مواقع العمل.

وبالنسبة إلى ثقافة الشباب الجديدة في المجتمعات الحضرية، يكمن العنصر المستجد **الثالث** في اتساعها المذهل على الصعيد العالمي. لقد أضحى الجينز وموسيقى الروك من علامات الشباب «**المودرن**» (modern)، وفئة الأقلية التي تعتزم أن تكون أكثرية في كل بلد كان أفرادها يعاملون فيه بتسامح رسمياً، أو في بلدان، كالاتحاد السوفياتي، لم يكونوا يعاملون فيها على هذا النحو منذ الستينيات (Starr, 1990, Chapters 12 to 13). ولم يكن ثمة حاجة إلى ترجمة نصوص الروك الغنائية عن الإنجليزية. وكان ذلك يعكس الهيمنة الثقافية الأميركية الطاغية على الثقافة الجماهيرية وأنماط الحياة، مع أن علينا أن نأخذ بالاعتبار أن مراكز الثقافة الشبابية الغربية نفسها كانت نقيض الشوفينية الثقافية، وبالنسبة إلى الذوق الموسيقي على نحو خاص. وقد رحبت بالأنماط المستوردة من الكاريبي وأميركا اللاتينية، وعلى نحو متزايد من أفريقيا منذ الثمانينيات.

لم تكن هذه الهيمنة الثقافية جديدة، ولكن ما تغير هو طريقة عملها (modus operandi)، إذ كان وسيطها الأساسي في فترة ما بين الحربين هو صناعة الفيلم الأميركي، وهو الوحيد الذي كان يحظى بتوزيع جماهيري عالمي، ويشاهده جمهور من مئات الملايين من البشر، ووصل إلى ذروته في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. ومع ظهور التلفاز، وعلو شأن صناعة السينما في العالم، ونهاية نظام الاستوديو الهوليوودي، خسرت الصناعة الأميركية بعضاً من سيطرتها وكثيراً من جمهورها، ففي عام 1960 لم تكن تنتج ما يزيد على سدس الإنتاج العالمي من الأفلام، حتى مع عدم احتساب إنتاج

الهند واليابان (*UN Statistical Yearbook*, 1961)، مع أنها استعادت كثيراً من هيمنتها في ما بعد. ولم تتمكن الولايات المتحدة إطلاقاً من فرض سيطرة مماثلة على أسواق التلفاز الهائلة المتنوعة لغوياً. لقد كان نمط حياة شبابها ينتشر مباشرة أو من طريق تكبير وتعظيم منتجاتها عبر وسيطها البريطاني، أو نوع من التمازج والتنافذ غير النظامي الذي كان ينتشر عبر الأسطوانات ثم الأشرطة التي كان المذياع القديم الطراز، ولايزال، الوسيلة الرئيسة لذيوعها. وكانت تنتشر عبر التوزيع العالمي للصور، وعبر الاتصالات الشخصية للسياحة الشبابية الدولية التي نثرت مجموعات صغيرة، ولكنها متنامية ومؤثرة من الشبان والشابات بلباس الجينز في جميع أرجاء العالم، وعبر الشبكة الدولية من الجامعات، التي اتضحت قدرتها في مجال الاتصالات الدولية السريعة في الستينيات. كما أنها انتشرت عبر تقليعات الأزياء التي شاعت الآن جماهيرياً في المجتمع الاستهلاكي، وساعدت على انتشارها الضغوط المتعاظمة داخل جماعات الأقران والزملاء. لقد أصبحت ثقافة الشباب العالمية حقيقة ماثلة.

ترى، هل كان لهذه الثقافة أن تظهر قبل ذلك؟ من المؤكد أن الإجابة ستكون بالنفي. ذلك أن جمهورها سيكون آنذاك، على الوجه النسبي والمطلق، أقل بكثير؛ فقد وسع من انتشارها بصورة حادة امتداد فترة التعليم على أساس التفرغ، ولاسيّما ميلاد جماهير غفيرة من الشبان والشابات يعيشون معاً كفئة عمرية واحدة في الجامعات. ويضاف إلى ذلك أنه كانت لدى حتى اليافعين الذين دخلوا سوق العمالة الكاملة في سن مغادرة المدرسة (بين سن الرابعة عشرة والسادسة عشرة في البلد «المتطور» المثالي) قوة إنفاق مستقلة أكبر من أسلافهم، وذلك بفضل الرخاء والتشغيل الكامل اللذين تحققا في «العصر الذهبي»، وبفضل البحبوحة في أوضاع أهلهم الذين كانوا أقل احتياجاً إلى مساهمة أولادهم في ميزانية الأسرة. وكان اكتشاف هذا السوق الشبابي في منتصف الخمسينيات هو الذي أحدث ثورة

في عالم تجارة موسيقى البوب (Pop)، ونهاية السوق الجماهيرية لصناعة «الموضة» في أوروبا. إن «طفرة المراهقة» في بريطانيا، التي بدأت في ذلك الوقت، قامت على التركّيز الحضري للصبايا العاملات بأجر جيد نسبياً في المكاتب والحوانيت الآخذة بالاتساع، ممن كان لديهن وفرة مالية للإنفاق أكثر مما كان للشبان، وكنَّ أقل التزاماً بالأنماط التقليدية للإنفاق عند الذكور في مجالات مثل شرب الجعة وتدخين السجائر. وقد «كشفت الطفرة عن قوتها أول الأمر في مجالات كانت مشتريات الفتيات بارزة فيها، مثل القمصان والتنانير وأدوات التجميل وأسطوانات موسيقى البوب» (Allen, 1968, pp. 62-63)، ناهيك بحفلات موسيقى البوب حيث كُنَّ الأكثر حضوراً والأعلى صوتاً بين جماهير الحاضرين. ويمكن لنا أن نقيس القدرة النقدية لدى الشباب من خلال مبيعات الأسطوانات في الولايات المتحدة، التي ارتفعت من 277 مليون دولار عام 1955 عندما ظهرت موسيقى الروك إلى 600 مليون دولار عام 1959، وإلى بليوني دولار عام 1973 (Hobsbawm, 1993, p. xxix). وكان كل فرد من أفراد هذه الفئة الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والتاسعة عشرة في الولايات المتحدة ينفق على الأسطوانات في عام 1970 خمسة أضعاف على الأقل مما كان ينفقه عام 1955. وتتعاظم تجارة الأسطوانات مع تزايد الثراء في كل بلد؛ فقد كان الواحد من الشباب في كل من الولايات المتحدة والسويد وألمانيا الغربية وهولندا وبريطانيا ينفق ما بين سبع مرات إلى عشر مرات أكثر مما ينفقه الشاب في بلدان أفقر، ولكن سريعة التطور مثل إسبانيا وإيطاليا.

لقد يسرت قوة السوق المستقلة على الشباب اكتشاف الرموز المادية والثقافية للهُوية. ومما حدد بقوة خطوط تلك الهُوية تلك الفجوة التاريخية الهائلة التي كانت تفصل بين الأجيال المولودة قبل عام 1925، مثلاً، وتلك المولودة بعد عام 1950. إنها فجوة أكبر بكثير من الشُّقّة التي كانت قائمة بين الآباء والأبناء في الماضي. وقد

أدرك معظم الآباء كل الإدراك هذه الفجوة بينهم وبين أولادهم في سن المراهقة في فترة الستينيات وما بعدها.

لقد عاش الشباب في مجتمعات تحدّرت إليهم من ماضيهم، سواء منها تلك التي طرأت عليها التحولات جراء الثورة، كما في الصين، أو يوغوسلافيا، أو مصر، أو جراء الغزو والاحتلال، كما في ألمانيا واليابان، أو نتيجة للتحرر من الاستعمار الكولونيالي. وهم لا يتذكرون ما حدث قبل عهد الطوفان. وربما إذا استثنينا المعاناة المشتركة التي عاشوها في حرب وطنية عظمى، كتلك التي ربطت بين الجيلين القديم والجديد لبعض الوقت في روسيا وبريطانيا، فإنه لم يكن بوسعهم أن يتفهموا ما كان أسلافهم قد جربوه وأحسوا به ـ حتى عندما كان هؤلاء مستعدين للحديث عن الماضي، وذلك ما كان يفعله، على مضض، أغلب الألمان واليابانيين والفرنسيين. وأنّى لشاب هندي، كان حزب المؤتمر يمثل له الحكومة والأداة السياسية، أن يفهم موقف شاب آخر كان الماضي بالنسبة إليه رمزاً لأمة تناضل من أجل الحرية؟ بل كيف يتأتى للاقتصاديين الهنود الشباب اللامعين الذين اكتسحوا دوائر الجامعات العالمية أن يستوعبوا تجربة أساتذتهم الذين كانت طموحاتهم خلال الفترة الكولونيالية تتمثل في أن يقتدوا بـ «النماذج المثلى» في حواضر الدول الاستعمارية القديمة؟

لقد وسّع العصر الذهبي من هذه الفجوة حتى السبعينيات على الأقل. إذ كيف بوسع صبيان وبنات ترعرعوا في عصر التشغيل الكامل للعمالة، أن يفهموا تجربة الثلاثينيات، أو كيف يستطيع الجيل الأكبر، بالمقابل، أن يفهم الشاب الذي لم يكن العمل هو ملاذه الآمن بعد بحار عاصفة (وخاصة الشخص الآمن الذي يتمتع بحقوق تقاعدية)، بل كان شيئاً يمكنه الحصول عليه في أي وقت ونبذه في أي وقت، ويفكر في تلك الأثناء في قضاء بضعة أشهر في نيبال؟ هذه الفجوة بين الأجيال لم تكن مقتصرة على الدول الصناعية، لأن الانحسار المثير لدى طبقة الفلاحين أحدث شرخاً مماثلاً بين الأجيال

الريفية والريفية سابقاً، وبين الأجيال التي تعمل باليد والأخرى التي تعمل بالآلة. لقد اكتشف أساتذة التاريخ الفرنسيون الذين نشأوا في فرنسا، حيث كان كل طفل قد جاء من المزرعة أو كان يقضي عطلته فيها، أن عليهم أن يشرحوا لطلابهم في السبعينيات ما كانت تفعله الحلاّبات ويوضحوا شكل فناء الحظيرة الذي يحتوي على أكوام الروث. إضافةً إلى ذلك، فإن هذه الفجوة بين الأجيال قد أثرت حتى في أغلبية سكان العالم الذين مرت عليهم الأحداث السياسية الجسيمة في ذلك القرن مرور الكرام أو لم يكن لهم موقف خاص إزاءها، عدا عن كونها قد أثرت في حياتهم الخاصة.

ولكن سواء كانوا قد عايشوا هذه الأحداث أم لا يأبهوا بها، فإن غالبية سكان العالم قد أضحت الآن أكثر فتوة من أي وقت مضى. وعلى امتداد القسم الأعظم من العالم الثالث، حيث لم يحدث انتقال ديموغرافي من معدلات الولادة العليا إلى الدنيا، كان ما يتراوح بين الخمسين والنصف من السكان في أي وقت من أوقات في النصف الثاني من القرن العشرين دون سن الرابعة عشرة. ومهما كانت الروابط الأسرية قوية لدى هؤلاء، ومهما كانت شبكة التقاليد التي تقيدهم شديدة التماسك، فلابدّ من وجود فجوة هائلة بين فهمهم للحياة وخبراتهم وتوقعاتهم، وتلك التي كانت للأجيال التي سبقتهم. لقد كان لدى المنفيين السياسيين الجنوب أفريقيين الذين عادوا إلى بلادهم في بداية التسعينيات فهم لما يعنيه النضال من أجل المؤتمر الوطني الأفريقي يختلف عن فهم «الرفاق» الشباب الذين كانوا يرفعون الشعار ذاته في المدن الأفريقية. وفي الاتجاه المعاكس، كيف يمكن للأغلبية في **سويتو**، ومن ولدوا بعد دخول نلسون مانديلا (Nelson Mandela) السجن، أن تتخذ منه أكثر من رمز أو أيقونة؟ في مثل هذه البلدان كانت الفجوة بين الأجيال أوسع مما كانت عليه حتى في الغرب، حيث ربطت المؤسسات الدائمة والاستمرارية السياسية الكبار والصغار معاً.

III

لقد أصبحت ثقافة الشباب بمثابة الرحم للثورة الثقافية، بالمعنى الأوسع للثورة، في الأخلاق والعادات، وفي أشكال إزجاء وقت الفراغ وفي الفنون التجارية التي كونت على نحو متزايد الشبان والشابات. وتجدر الإشارة إلى اثنتين من الخصائص التي ميزت تلك الأجواء. من ناحية السلوك الشخصي بصورة خاصة، كانت بسيطة ومفارقة في آن، إذ كان كلٌ «يغني على ليلاه» وبأقل حد ممكن من القيود الخارجية، مع أن «الموضة» وضغوط الأقران فرضت، في واقع الممارسة الفعلية، قدراً من الانسجام والامتثال مماثلاً لما كان سائداً من قبل، وداخل جماعات الأقران والثقافات الفرعية على الأقل.

لم يكن من قبيل البدع أن تستلهم الشرائح الراقية في الطبقة العليا ما وجدته في أوساط «الشعب». وإذا وضعنا جانباً المشهد الذي كان يصور ماري أنطوانيت وهي تلعب مع الحلاّبات، فإن الرومنطيقيين لم يخفوا ولعهم بالجوانب الفولكلورية في مجالات الثقافة، والموسيقى والرقص، كما إن المثقفين المتحررين بينهم (ومنهم بودلير (Baudelaire)) كان يخامرهم الحنين إلى الدرك الأسفل (أو بواليع المدينة). وكان الكثيرون من العصر الفكتوري يستمتعون على نحو غير عادي بممارسة الجنس (ذكوراً وإناثاً) مع الشرائح الاجتماعية الدنيا. (ولم تكن هذه المشاعر غائبة في أواخر القرن العشرين). وفي عصر الإمبراطورية، أخذت المؤثرات الثقافية تتحرك، بصورة منظمة، إلى الأعلى (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل التاسع) عبر عدة سُبل منها تأثيرات الفنون الشعبية الآخذة بالتوسع، والسينما، وهي سوق الترفيه الجماهيرية بامتياز. غير أن أكثر وسائل الترفية الشعبية والتجارية في فترة ما بين الحربين بقيت، على أكثر من وجه، تحت هيمنة الطبقة الوسطى أو تحت مظلتها. وكانت صناعة

الأفلام العريقة في هوليوود آنذاك صناعة محترمة؛ ذلك أن النموذج الاجتماعي الذي كانت تحاول تجسيده إنما كان يتمثل في النسخة الأميركية عن «قيم العائلة»، وأيديولوجيا الانتماء الوطني المشبعة بالبلاغة الخطابية.

وفي غمرة مساعيها لتحقيق النجاح التجاري لدى شباك التذاكر، كانت هوليوود تأخذ بزمام المبادرة كلما اكتشفت عنصراً جديدة لا ينسجم مع الفضاءات الأخلاقية التي تعبر عنها سلسلة الأفلام الخمسة عشر المسماة «آندي هاردي» (Andy Hardy) (التي أنتجت بين عامي 1937-1947)، وحصلت على جوائز الأوسكار لدورها في «الإعلاء من شأن أسلوب الحياة الأميركية» (Halliwell, 1988, p. 321). وذلك ما حدث، على سبيل المثال، عند إنتاج بواكير أفلام العصابات التي كادت تمجد المنحرفين والجانحين، عندما سارعت إلى إعادة توكيد العرف الأخلاقي، هذا إذا لم تكن تلك الأفلام خاضعة لقانون هوليوود للإنتاج السينمائي الذي بقي ساري المفعول بين عامي 1937 و1960. وقد حدد ذلك القانون المدة المسموح بها للقبلة على الشاشة (بشفتين مضمومتين) بما لا يزيد على ثلاثين ثانية. وكانت انتصارات هوليوود العظمى، مثل **ذهب مع الريح** (*Gone With The Wind*)، تقوم على روايات صمّمت لتروق لقرائها من الطبقة الوسطى المتوسطة الثقافة، وتنتمي إلى الفضاء الثقافي الذي تصدره روايات وليام ثاكَري (William Thackery) مثل **عالم البهرجة** (*Vanity Fair*)، أو أعمال إدمون روستان (Edmond Rostand) مثل سيرانو دو بيرجراك (Cyrano de Bergerac).

ولم تتصدَّ لمقاومة أذواق سراة القوم، ولو إلى حين، غير صنوف الآداب والفنون الفوضوية والشعبية مثل «الفودفيل» (Vaudville) والأفلام الكوميدية التي نشأت في السيرك، مع أنها تراجعت في ثلاثينيات القرن في مواجهة نوع لامع من فنون الشارع، هو «الكوميديا المجنونة» الوافدة من هوليوود.

ومرة أخرى، فإن «الاستعراضات الموسيقية» التي نشأت في مسارح **برودواي** في فترة ما بين الحربين، والألحان والأغاني الراقصة التي تخللتها، كانت من صنوف الفن البورجوازي، مع أن من المستحيل تصورها بغير موسيقى **الجاز**. لقد وضعت لترضي أذواق جمهور الطبقة الوسطى في نيويورك، واشتملت على أوبريتات ونصوص أغانٍ وألحان تخاطب جمهوراً من البالغين الذين اعتبروا أنفسهم من الشرائح الحضرية المتحررة المرهفة الذوق. ويمكن اكتشاف ذلك عند مقارنة أغاني كول بورتر (Cole Porter) مع أغاني الـ «رولنغ ستونز». إن «عصر بروادواي الذهبي»، شأنه شأن «عصر هوليوود الذهبي»، كان يقوم على التمازج والتعايش بين «الشعبي» و«المحترم»، غير أن طابعه لم يكن عامياً ذا سوق.

تكمن بدعة الخمسينيات في أن شبيبة الطبقتين العليا والمتوسطة أخذت، على الأقل في العالم الأنجلو - سكسوني الذي فرض صبغة عالمية، تتقبل موسيقى الطبقات الأدنى في المدن، وملابسها ولغتها، أو ما اتخذته نموذجاً لها. وكانت موسيقى «الروك» مثالاً صارخاً في هذه الناحية، إذ انطلقت على نحو مفاجئ في أواسط الخمسينيات من موسيقى الـ «العِرْق» (Race) أو «الإيقاع والبْلوزْ» (Rhythm and Blues) في منتجات شركات التسجيل، الموجهة إلى زنوج أميركا الفقراء، لتصبح اللحن العالمي للشباب وخاصة الشبيبة **البيضاء**. لقد كانت تقليعات الطبقة العاملة الفتية في الماضي تستلهم أحياناً أساليبها من الموضة الرفيعة لدى الطبقات الاجتماعية العليا، أو من الثقافات الثانوية للطبقة المتوسطة، مثل الرسم على زجاج بوهيميا. أما الآن فقد بدأت عملية معاكسة غريبة إذ أكدت أسواق الموضة الخاصة بالشباب من عامة الشعب استقلالها وأخذت تفرض طابعها على الأذواق الراقية. وانتشر «**الجينز الأزرق**» (لكلا الجنسين)، فيما تراجعت أزياء باريس الراقية (haute couture) أو بالأحرى ارتضت بالهزيمة باستخدامها لأسمائها الرفيعة لبيع منتجات تحمل طابع

السوق الجماعية، مباشرة أو من خلال الترخيص. وبالمناسبة، كان عام 1965 أول عام تنتج فيه صناعة الملابس النسائية في فرنسا من السراويل أكثر مما تنتج من التنانير (Veillon, p. 6). وأخذت الشبيبة الأرستقراطية تغير من لهجتها، التي كانت، في بريطانيا، تميز تلك الطبقة، لتغدو، على نحو لا تخطئه الأذن، قريبة كل القرب من لهجة الطبقة العاملة في لندن[2]. وأخذ الشباب المحترمون، وكذلك الشابات، يقلدون ما كان يعتبر ذات يوم أنماط تعبير رجالية غير محترمة في أوساط العمال اليدويين، والجنود وما شابههم، وهي الاستخدام العفوي للتعبيرات الفاحشة في أحاديثهم. وسلك الأدب السبيل نفسه، إذ استخدم ناقد مسرحي لامع كلمة «فَكّ» في أحاديثه الإذاعية. ولأول مرة في تاريخ الحكايات الخيالية تصبح سندريللا هي حسناء الحفلة الراقصة دون أن ترتدي الملابس الساحرة.

هذا التحول الشعبي العامي في أذواق الشبيبة في أوساط الطبقتين العليا والوسطى في العالم الغربي، والذي كان له ما توازيه في العالم الثالث في إعلاء المثقفين البرازيليين من شأن «**السامبا**»[3]، قد تكون له صلة، أو قد لا يكون، في اندفاع طلاب الطبقة المتوسطة نحو الأيديولوجيا والسياسة الثوريتين بعد سنوات قليلة لاحقة. إذ إن للموضة سمة تنبؤية لا يعرف كنهها أحد. وقد تعززت على نحو مؤكد تقريباً في أوساط الشباب الذكور من طريق الظهور العلني، وفي مناخ التحرر الجديد، لثقافة جنسية مثلية فرعية فريدة أدت دوراً مهماً في توجيه تيارات جديدة في مجالات الأزياء

(2) راح شباب [جامعة] **إيتون** يفعلون ذلك في نهاية الخمسينيات، وفقاً لما ذكره نائب رئيس تلك الجامعة النخبوية.

(3) كان النجم الأبرز في موسيقى البوب البرازيلية، تشيكو بواركي دو هولندا (Chico Buarque de Holanda)، هو ابن المؤرخ التقدمي المرموق الذي كان الشخصية المحورية في النهضة الفكرية ـ الثقافية التي شهدتها تلك البلاد في ثلاثينيات القرن العشرين.

والفنون. وقد لا تدعو الضرورة إلى الافتراض بأن النمط الشعبي كان طريقة مريحة لرفض قيم أجيال الآباء، أو بعبارة أدق، أنه كان اللغة التي يستطيع الشاب بواسطتها أن يتلمس طرق التعامل مع العالم الذي لم تعد قواعد الكبار المتقدمين في العمر وقيمهم تبدو ملائمة.

في ثقافة الشباب الجديدة تجلى التحرر الأساسي من الالتزامات على نحو واضح في اللحظات التي ارتفعت فيها الشعارات الفكرية المعبّرة عنها، كما في إعلانات الحائط المشهورة في أيام أيار/ مايو في باريس عام 1986: «الحظر محظور»، أو في شعارات الراديكالي الأميركي **جيري روبنز** (Jerry Robins)، التي تقول إن على المرء ألا يثق في أي شخص لم يقضِ وقتاً (في السجن) (Wiener, 1984, p. 204). وخلافاً لما يبدو من الوهلة الأولى، فإن هذه العبارات لم تكن بيانات سياسية بالمعنى التقليدي، أو حتى بالمعنى الضيق الهادف إلى إزالة القوانين القمعية. ولم يكن ذلك هدفهم. لقد كانت بمثابة إعلانات عامة عن مشاعرهم ورغباتهم الخاصة، أو كما جاء في شعار أيار/ مايو 1968: «أعتبر رغباتي واقعية، لأنني أؤمن بأن الواقع هو رغباتي» (Katsiaficas, 1987, p. 101). وحتى عندما كانت هذه الرغبات تلتقي مع تظاهرات أو مجموعات أو حركات عامة، أو حتى مع ما قد يبدو كذلك أو ما يخلف أحياناً آثار فورة جماهيرية، فإن الذاتية كانت هي المحور. وقد أضحت عبارة «الشخصي هو سياسي» شعاراً مهماً للحركة النسوية الجديدة، وربما كانت النتيجة الأكثر ديمومة لسنوات التطرف الراديكالي. وهو يعني ما هو أكثر من أن للالتزام السياسي بواعث شخصية، أو أنه يرمي إلى تحقيق غايات شخصية، وأن النجاح السياسي يقاس بمدى تأثيره في الناس. لقد كان، لدى بعضهم، يعني ببساطة «سأدعو كل شيء يزعجني أمراً سياسياً» كما جاء في كتاب صدر في السبعينيات بعنوان **السمنة مسألة نسوية** (Orbach, 1978).

إن شعار أيار/ مايو 1968 القائل: «عندما أفكر بالثورة أريد أن أمارس الحب» لم يكن سيحيّر **لينين** فحسب، بل كان سيحيّر كذلك روث فيشر، المناضلة الشيوعية الشابة في فيينا، التي ندد **لينين** بدعوتها إلى الإباحية الجنسية (Zetkin, 1968, pp. 28 ff)، ولكن، من ناحية أخرى، لم يكن يعقل حتى بالنسبة إلى الماركسيين اللينينيين العاديين الواعين سياسياً في الستينيات والسبعينيات أن يتصرف المرء كما يفعل عميل الكومنترن في أحد أعمال بريخت، الذي كان، كالبائع المتجول، «يمارس الحب بينما تستحوذ على اهتمامه أمور أخـرى» («*Der Liebe pflegte ich achtlos*»- Brecht, 1976, II, p. 722). لم يكن من المهم بالنسبة إليهم ما يأمل الثوريون في تحقيقه من طريق العمل، ولكن ما يفعلونه وما يشعرون به أثناء القيام بذلك. ومن الواضح أن ممارسة الحب والقيام بالثورة أمران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

هكذا كان التحرر الشخصي والتحرر الاجتماعي يسيران جنباً إلى جنب؛ وكان الجنس والمخدرات هما أوضح الطرق لتهشيم سطوة الروابط مع الدولة والآباء والجيران، والقانون والتقاليد المتبعة. وكان الأول، بأشكاله المتعددة، بحاجة إلى اكتشاف. ولم تكن عبارة الشاعر المحافظ السوداوي بأن «المضاجعة الجنسية بدأت عام 1963» (Larkin, 1988, p. 167) تعني أن هذا النشاط لم يكن شائعاً قبل الستينيات أو أنه لم يمارسه من قبل، بل تعني أن هذه الممارسة قد غيرت من هيئتها الظاهرة العامة، على حد تعبيره، مع محاكمة رواية د. هـ. لورنس (D. H. Lawrence) **عشيق الليدي تشاترلي** (Lady Chatterly's Lover)، وإنتاج أول أسطوانة لفرقة **الخنافس** (Beatles). وكانت مثل هذه التحركات ضد الأساليب القديمة أكثر يسراً عندما كان هذا النشاط محظوراً في الماضي. وعندما كانت مثل هذه التحركات تقابل بالتساهل في الماضي، بصورة رسمية أو غير رسمية، كما كانت الحال بالنسبة إلى العلاقات السحاقية، فقد كان

من الواجب تأكيد ذلك التحرك وإقراره آنذاك بصورة محددة. ومن هنا، أصبح من المهم إظهار الالتزام العلني بما كان حتى ذلك الحين أمراً محظوراً أو خارجاً عما هو متعارف عليه. أما المخدرات، باستثناء الكحول والتبغ، فقد كانت مقتصرة حتى هذا التاريخ على ثقافات فرعية صغيرة في المجتمع الراقي والمتدني والهامشي ولم تنتفع بتشريعات تسمح بممارستها. وهي لم تنتشر كعلامة من علامات التمرد، لأن جاذبيتها كانت تكمن في المشاعر القوية التي أثارتها. ومع ذلك فإن تعاطي المخدرات كان، بحكم التعريف، نشاطاً مخالفاً للقانون، وربما كانت الماريجوانا، وهي أكثر أنواع المخدرات شيوعاً بين شباب الغرب، أقل ضرراً من الكحول أو التبغ، غير أن تدخينها كنشاط اجتماعي اعتيادي لم يكن مجرد عمل من أعمال التحدي، بل وسيلة للتفوق على مانعيها. وفي الشواطئ الأميركية الموحشة في الستينيات، حيث كان يلتقي هواة الروك والطلاب الراديكاليون، كان الخط الفاصل بين القتل رجماً بالحجارة وبناء المتاريس يبدو ضبابياً في أغلب الأحيان.

إن الاتساع في نطاق الأنماط السلوكية المقبولة علناً، بما فيها الممارسات الجنسية، ربما زاد من الشيوع والتجريب في سلوك كان يعتبر حتى الآن منحرفاً أو غير مقبول، وزاد بالتأكيد من بروزه العياني. ومن هنا فإن الممارسة العلنية للمثلية الجنسية في الولايات المتحدة، حتى في مدينتي نيويورك وسان فرانسيسكو، اللتين أثّرت إحداهما في الأخرى، لم تحدث حتى وقت متقدم في الستينيات، ولم يظهر دعاتها كجماعة ضغط سياسي حتى السبعينيات (Duberman [et al.], 1989, p. 460). على أن الأهمية الكبرى لهذه التبدلات تجلت في رفضها، ضمناً أو صراحة، النظام الراسخ والتاريخي للعلاقات الإنسانية في المجتمع الذي كانت تعبر عنه التقاليد والمحظورات الاجتماعية وتجسده وتفرض عليه العقوبات.

والأهم من ذلك أن هذا الرفض لم يكن باسم نظام مجتمع آخر، مع أن التحرر الجديد قد مُنح تبريراً أيديولوجياً من جانب أولئك الذين شعروا أنه يحتاج إلى مثل هذا التصنيف[4]، ولكن باسم الاستقلال الذاتي غير المحدود للرغبة الفردية. لقد افترض هذا الرفض عالماً من الفردانية المهتمة بذاتها والمدفوعة إلى حدودها القصوى. ومن المفارقات أن المتمردين على التقاليد والقيود قد تبنوا الافتراضات التي قام عليها المجتمع الاستهلاكي، أو شاركوا، على الأقل، في البواعث النفسية التي أدرك فعاليتها من يبيعون لهم تلك الخدمات والبضائع الاستهلاكية.

لقد أصبح العالم اليوم، كما يفترض ضمناً، يضم عدة بلايين من البشر الذين يصنفون حسب مساعيهم لتلبية رغباتهم الفردية، بما فيها الرغبات التي ظلت حتى ذلك الحين محظورة أو مستهجنة، ولكنها باتت الآن مسموحاً بها؛ لا لأنها غدت مقبولة أخلاقياً، بل لأنها تراود العديد من الأفراد. وهكذا، فإن التحرر الرسمي ظل حتى التسعينيات بعيداً عن إباحة المخدرات قانونياً. وبقيت محظورة بدرجات متفاوتة من الحزم وبدرجة عالية من عدم الفعالية. ومنذ أواخر الستينيات، تنامت سوق هائلة للكوكايين، بسرعة مذهلة، وفي أوساط الطبقات الوسطى الميسورة في أميركا الشمالية في المقام الأول، وبعد ذلك بقليل في أوروبا الغربية. وكان من نتائج هذا النمو، ونظيره في سوق الهيروين الذي بدأ، على نحو ما، بصورة أبكر وأكثر انتشاراً في الأوساط المدينية (وبخاصة في أميركا الشمالية

(4) وعلى الرغم من ذلك، فإننا لم نشهد انتعاشاً للأيديولوجيا الوحيدة التي آمنت بأن العمل التحرري التلقائي، غير المنظم والمضاد للسلطة، سيفضي إلى مجتمع جديد عادل لا دولة فيه، وتلك هي **الفوضوية** التي نادى بها باكونين (Bakuninite) وكروبوتكين (Kropotkinite)، مع أن ذلك كان أقرب للأفكار الفعلية التي طرحها أغلب الطلاب المتمردين في الستينيات والسبعينيات من الماركسية الرائجة آنذاك.

كذلك)، أن الجريمة قد أصبحت، لأول مرة، تجارة ضخمة بالفعل (Arlacchi, 1983, pp. 215, 208).

IV

على هذا الأساس، فإن أفضل فهم للثورة الثقافية التي حدثت في أواخر القرن العشرين هو في اعتبارها انتصاراً للفرد على المجتمع، بل تقطيعاً للوشائج التي اكتنفت البشر في الماضي ودمجتهم في النسيج الاجتماعي. ذلك أن النسيج الاجتماعي لم يكن يتكون من العلاقات الفعلية القائمة بين البشر وأشكال التنظيم التي يتعايشون معها فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى النماذج العامة لمثل هذه العلاقات، وإلى أنماط السلوك الإنساني المتوقعة من الناس بعضهم تجاه بعض؛ حيث إن أدوارهم كانت محددة ومرسومة، وإن لم تكن مكتوبة. ومن هنا، فإن معاناة الإحساس بانعدام الأمن إنما تنشأ عند انقلاب مواصفات السلوك القديمة أو فقدانها لمبررات استمرارها، أو عند شيوع الالتباس وعدم الفهم بين من يشعرون بضياعها ومن لم يعرفوا في يفاعتهم غير مجتمع لامعياري تبددت فيه المقاييس.

يصف أحد الأنثروبولوجيين البرازيليين في ثمانينيات القرن العشرين التوتر الذي استولى على رجل من الطبقة الوسطى ترعرع في ثقافة بلاده المتوسطية التي تتمحور حول مفهوم الشرف والعار، حين يواجه أحد المواقف الطارئة المتزايدة الانتشار عندما خيّرته جماعة من اللصوص بين دفع ما يحمله من المال وتعريض صديقته للاغتصاب. في مثل هذه الظروف، يتوقع من الرجل الشريف إما أن يدافع عن المرأة ويحميها، أو أن يحافظ على ماله، حتى وإن كلّفه ذلك حياته؛ فانتهاك عرض المرأة، كما تقول الأعراف السائدة، أمرٌ «أسوأ من الموت»، غير أن من غير المرجح، في أوضاع المدن الكبيرة في أواخر القرن العشرين، إنقاذ «شرف» المرأة أو المال على السواء. وفي مثل هذه الظروف فإن السياسة العقلانية تملي على المرء

الاستسلام والانصياع، لمنع المعتدي من أن يفقد أعصابه ويلحق الضرر بالطرف الآخر أو يرديه قتيلاً، أما بالنسبة إلى شرف الأنثى، الذي يُعرّف تقليدياً بعذريتها قبل الزواج والوفاء الزوجي الكامل بعده، فإن السؤال المطروح هو: ما الذي يجري الدفاع عنه وحمايته في ضوء الافتراضات القائمة حول السلوك الجنسي، وواقعه الفعلي، السائد في أوساط الطبقة الوسطى بين الرجال والنساء المتعلمين المتحررين على حد سواء في الثمانينيات؟ ومع ذلك، وكما أشارت تساؤلات الباحث الأنثروبولوجي، فليس من المستغرب أن ذلك لا يخفف من وطأة المأزق. إن الأوضاع الأقل تطرفاً قد تولد مستويات مماثلة من انعدام الأمن والمعاناة النفسية ـ ومن بينها، على سبيل المثال، اللقاءات الجنسية. والبديل للأعراف القديمة، مهما كانت منافية للمنطق. وقد لا يسفر ذلك عن ولادة أعراف أو أنماط سلوكية عقلانية جديدة، بل قد يفضي إلى غياب كامل للقواعد والأصول، أو، على الأقل، إلى غياب الإجماع حول ما يجب عمله.

في أغلب بقاع العالم، ظل النسيج الاجتماعي والأعراف الدارجة، حتى بعد أن زعزع أركانها ربع قرن من التحولات الاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة، معرضة للضغوط والقيود، ولكنها لمّا تتفكك. وكان ذلك من حُسن الطالع بالنسبة إلى البشر، وبخاصة الفقراء، لأن شبكات القربى، والجماعة، والجوار كانت عنصراً جوهرياً للاستدامة الاقتصادية، ولتحقيق النجاح في عالم متغير بصورة خاصة. وقد أدت دورها في أغلب مناطق العالم الثالث كحزمة جمعت بين الخدمات الإعلامية، وتبادل القوى العاملة، وقاعدة للعمالة ورأس المال، وآلية للادخار، ونظام للضمان الاجتماعي، بل إن من الصعب، بغير التماسك والتكافل العائلي، تفسير النجاح الاقتصادي في بعض بقاع العالم ـ كالشرق الأقصى على سبيل المثال.

وفي المجتمعات التي يغلب عليها الطابع التقليدي، تتكشف لنا تلك الضغوط والقيود عندما يؤدي نجاح الاقتصاد التجاري إلى

تقويض شرعية النسق الاجتماعي القائم على التفاوت واللامساواة الذي كان مقبولاً حتى ذلك الحين، لأن التطلعات غدت أكثر تشدداً في نزعتها المساواتية من جهة، ولأن المبررات الوظيفية لأوضاع اللامساواة القائمة كانت قد أخذت بالتآكل. ومن هنا، فإن ما كانت تتمتع به طبقة «الراجا» الهندية من ثروة وإسراف باذخ (ويماثلها الإعفاء الضريبي الذي كانت تتمتع به ثروات العائلة المالكة البريطانية إلى أنْ ووجهت بالتحديات في تسعينيات القرن) لم يكن يستدعي الحسد أو السخط من جانب الرعايا، وذلك ما قد يفعله جيران هذه الفئة في العادة، إذ كانت تلك الطبقات تنتسب، أو تصنف، على أساس الدور الخاص الذي تؤديه في النظام الاجتماعي، وربما حتى الكوني، الذي كان من المعتقد، على نحو ما، أنه يتمثل في المحافظة على مجالها الخاص، وترسيخ أركانه، وبالتأكيد، ترميز هويته ومكانته. وفي سياق مختلف نوعاً ما، كانت الامتيازات وعناصر الترف الملموسة التي يتمتع بها أساطين الفعاليات التجارية في اليابان تقابل بدرجة أقل من الرفض طالما أنها لم تكن تعدّ ثروة اكتسبت بصورة فردية، بل اعتبرت، في المقام الأول، من مستلزمات وضعهم الرسمي في الاقتصاد ـ ومنها عربات الليموزين، والمساكن الرسمية وما إليها ـ والتي كانت تسحب في غضون ساعات قليلة بعد تخلي مستخدميها عن المناصب التي خولتهم باستعمالها. وكان التوزيع الفعلي للدخول في اليابان، كما نعلم، أقل تفاوتاً وإجحافاً مما هو في الأوساط التجارية الغربية. غير أن من يراقب الأوضاع في اليابان في الثمانينيات، ولو من بعيد، لابدّ أن يتكون لديه الانطباع بأن تراكم الثروة الشخصية وعرضها في المجال العام خلال عقد الازدهار ذاك كان يبرز بمزيد من الوضوح المفارقة بين الأوضاع التي يعيشها اليابانيون العاديون داخل بيوتهم ـ وهي أكثر تواضعاً بما لا يقاس من أوضاع نظرائهم الغربيين ـ والأوضاع المعيشية لليابانيين الأثرياء. وربما كان مردّ ذلك أنهم، للمرة الأولى، لم يعودوا

يتمتعون بقدر كافٍ من الحماية من طريق ما يعتبر امتيازات مشروعة لقاء ما يقدمونه من خدمات للدولة والمجتمع.

وفي الغرب، خلفت عقود الثورة الاجتماعية دماراً أعظم من ذلك بكثير. وتتضح الحدود القصوى لذاك الانهيار على نحو لا لبس فيه في الخطاب الأيديولوجي العام حول «نهاية القرن»، وبخاصة في التصريحات العامة التي صيغت، مع افتقارها إلى التحليل المُعمق، بعبارات تنسجم مع المعتقدات السائدة على نطاق واسع. ويتأمل المرء في الحجج التي كانت تطرح ذات يوم في الأوساط النسوية بوجوب احتساب الأعمال المنزلية التي تتولاها النساء (مع إعطائهن الأجر عليها عند الضرورة) وفقاً للأسعار السائدة في السوق، أو في تبرير إصلاح القوانين المتصلة بالإجهاض انطلاقاً من حق الاختيار المجرد اللامحدود الذي يتمتع به الفرد (المرأة)[5]. وتعززت هذه الدعوات الخطابية الطنانة جراء تعاظم نفوذ النزعة الاقتصادية النيوكلاسيكية التي حلت، في المجتمعات العلمانية الغربية، محل الدعوات اللاهوتية، وكانت (من خلال الهيمنة الثقافية للولايات المتحدة) من نتائج غلبة التشريعات الأميركية المغالية في نزعتها الفردانية. وقد وجدت أصداءها السياسية في الشعار الذي رفعته رئيسة الوزراء البريطانية **مارغريت تاتشر**: «ليس هناك مجتمع، بل أفراد فحسب».

ولكن مهما كانت درجة المغالاة في التنظير، فإن الممارسة تتسم في أغلب الأحيان بالقدر نفسه من التطرف. في وقت ما من سبعينيات القرن، نجح الإصلاحيون الاجتماعيون في البلدان الأنجلو

---

(5) ينبغي وضع تمايز واضح بين شرعية أي مطلب والحجج المطروحة لتبريره. إن العلاقة بين الزوج، والزوجة، والأطفال في الإطار الأسري، لا تشبه من قريب أو بعيد، حتى على المستوى المفهومي، العلاقة بين المشترين والبائعين في السوق. كما إن القرار بإنجاب الأطفال أو عدمه، حتى وإن اتُّخذَ بشكل أحادي، ليس مسألة حصرية تخص الطرف الذي يتخذ ذاك القرار. وهذه المقولة البديهية تنسجم كل الانسجام مع الرغبة في تعديل الدور الذي تتولاه النساء في نطاق الأسرة أو مع تحبيذ الحق في الإجهاض.

- سكسونية بعد أن صدمتهم بالفعل (مثلما صدمت باحثين آخرين بين فينة وأخرى)، آثار وضع المعتّلين عقلياً أو المعوقين في مراكز للتأهيل، في إخلاء سبيل أكبر عدد منهم ليكونوا «تحت رعاية المجتمع المحلي». غير أنه لم تعد ثمة مجتمعات محلية لتعتني بهم في مدن الغرب. ولم تكن ثمة شبكة من علاقات القربى. ولم يبقَ هناك إلا شوارع مدن مثل نيويورك المكتظة بالمشردين دون مأوى والمتسولين الذين يحملون أكياساً بلاستيكية ويومئون ويتحدثون مع أنفسهم. وإذا كانوا محظوظين، أو غير محظوظين (فذلك يعتمد على وجهة النظر)، فإنهم ينتقلون آخر الأمر من المصحات التي طردوا منها إلى السجون التي أصبحت، في الولايات المتحدة، هي المستقر الرئيس للمشكلات الاجتماعية في المجتمع الأميركي، ولاسيّما قطاعات السكان السود فيه. إن 15 بالمائة ممن يمثلون أكبر نسبة من نزلاء السجون في العالم ـ أي 426 سجيناً من كل مئة ألف سجين ـ في عام 1991 كانوا، كما تؤكد التقارير، من المعتلّين عقلياً (Walker, 1991; Human Development, 1991, p. 32, Fig. 2.10).

كانت المؤسسات الأكثر تضرراً من النزعة الأخلاقية الفردانية الجديدة هي العائلة التقليدية، والكنائس التقليدية المنظمة في الغرب، وهي التي تهافتت بصورة مثيرة في ثلث القرن الأخير. لقد تآكلت، بسرعة مدهشة، اللُّحمة التي كانت تشد أزر الجماعات الكاثوليكية وتحافظ على تماسكها. وفي غضون الستينيات، انخفضت نسبة المشاركين في صلاة القداس في كيبيك (كندا) من ثمانين بالمائة إلى عشرين بالمئة، ونسبة المواليد العالية تقليدياً بين السكان الكنديين - الفرنسيين إلى ما دون المعدل الكندي العام (Bernier/Boily, 1986). وأسفر تحرر النساء أو، بعبارة أكثر دقة، تحديد النسل، بما فيه الإجهاض وحق الطلاق، عما قد يكون الفجوة الأعمق بين الكنيسة وجمهرة المؤمنين الذين كانوا عمادها الرئيس في القرن التاسع عشر (انظر **عصر رأس المال**). وتجلى ذلك بصورة مطردة، في البلدان التي اشتهرت بالتزامها المتشدد بالكاثوليكية

مثل أيرلندا، وإيطاليا مهد البابوية، وحتى في بولندا بعد سقوط الشيوعية. وهبطت أعداد الكهنة العاملين في سلك الكهنوت وأشكال الحياة الدينية الأخرى هبوطاً حاداً، مثلها مثل الاستعداد للالتزام بحياة العزوبة الحقيقية أو الرسمية. وبعبارة موجزة، فإن السلطة المعنوية والمادية التي مارستها الكنيسة، حقاً أو باطلاً، على جمهرة المؤمنين قد اختفت في الثقب الأسود الذي انفتح بين مبادئ الحياة والأخلاق التي سنتها الكنيسة من جهة، والسلوك الواقعي في أواخر القرن العشرين من جهة أخرى. وقد تراجعت، على نحو أسرع، الكنائس الغربية التي لم تكن مسيطرة كل السيطرة على الأعضاء المنتسبين إليها، بما فيها بعض الطوائف البروتستانتية الأقدم عهداً.

ربما كانت المحصلة المادية لتراخي الوشائج العائلية التقليدية أكثر خطراً. إن العائلة، كما رأينا، لم تكن ما كانت عليه على الدوام فحسب، أي جهازاً يعيد إنتاج نفسه بنفسه، بل كانت كذلك آليةً للتعاون الاجتماعي. وبهذه الصفة، كانت العائلة عنصراً جوهرياً في الحفاظ على الاقتصادين الزراعي والصناعي المبكر كليهما، وعلى الصعيدين المحلي والعالمي. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أنه لم تتبلور بيئة لاشخصية ملائمة للعمل التجاري الرأسمالي قبل تركّز رأس المال وقبل أن تبدأ المشروعات التجارية الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر بإفراز الشركات التجارية الحديثة ـ وهي «**اليد المرئية**» (Chandler, 1977) التي ستكون رديفاً لِـ «**اليد الخفية**» للسوق التي تحدث عنها آدم سميث (Adam Smith)[6]. غير أن السبب

(6) إن النموذج العملياتي للمشروعات الضخمة بالفعل لم تكن، قبل عهد الرأسمالية التشاركية (Corporate Capitalism)، مستمدّةً من تجربة القطاع التجاري الخاص، بل من جهاز الدولة البيروقراطي أو من البيروقراطية العسكرية. واتضح ذلك، على سبيل المثال، في الزي الرسمي الذي كان يرتديه موظفو السكة الحديد. وغالباً ما كان يتعين عليها أن تصبح، أو أن تكون بالفعل، تحت إدارة مباشرة من جانب الدولة أو أي هيئات رسمية غير ربحية أخرى، مثل خدمات البريد، وأكثر خدمات البرق والهاتف.

الأقوى كان يتمثل في أن السوق لا يمكنها، بمفردها، أن تؤمن العنصر المحوري في أي نظام يقوم على السعي لتحقيق الربح، ألا وهو **الثقة**؛ أو معادلها القانوني، وهو أداء العقود والاتفاقيات. وكان ذلك يتطلب إما سلطة الدولة (وذلك ما كان يعرفه منظرو الفردانية السياسية في القرن السابع عشر)، أو روابط القربى والجماعة. ويتجلى ذلك في المؤسسات التي حققت النجاح الأكبر في مجالات التجارة العالمية، والبنوك والتمويل، وفي الميادين التي كانت، من الوجهة المادية، نائية بعيدة، مع أنها كانت تنطوي على فوائد جمة ومخاطر كبيرة في آن، إذ أسست تلك المؤسسات الناجحة وإدارتها هيئات تربط بين من بادروا بإطلاقها وشائج القربى، ويستحسن لو كانت تجمع بينهم كذلك روح التضامن الديني، مثل اليهود، والكويكرز، أو الهوغنوت. ولم يكن من الممكن الاستغناء عن هذه الروابط في عالم الجريمة الذي لم يكن يعمل ضد القانون فحسب، بل ينشط خارج نطاق القانون. وفي الأوضاع التي لم يضمن فيها أي طرف آخر تنفيذ الالتزامات التعاقدية، فإن روابط القربى والتهديد بالقتل هي التي تتكفل بذلك. ومن هنا، فإن أكثر عصابات **المافيا** (mafia) في كالابريا كانت تتكون من تجمعات الأخوة الأشقاء (Ciconte, 1992, pp. 361-362). غير أن الخلخلة أصابت حتى تلك الروابط الجماعية والتضامنات غير الاقتصادية، مثلما أصابت كذلك الأنساق الأخلاقية التي لازمتها. وكانت تلك أقدم عهداً في المجتمع البورجوازي الصناعي الحديث، إلا أنها عُدِّلت وتكيفت بحيث تحولت إلى جزء جوهري منه. إن المفردات القاموسية الأخلاقية القديمة مثل الحقوق والواجبات، والالتزامات المتبادلة، والخطيئة، والفضيلة، والتضحية، والضمير، والثواب والعقاب، لم يعد من الممكن ترجمتها بلغة جديدة تحقق الاكتفاء المطلوب. وحالما لم تعد تلك الممارسات والمؤسسات تحظى بالقبول كجزء من أسلوب التنظيم المجتمعي يشد عرى التكافل بين الناس ويكفل تحقيق التعاون

وإعادة الإنتاج الاجتماعي، فإن الجانب الأكبر من قدرتها على بناء الحياة الإنسانية الاجتماعية قد تلاشى، بل إنها انتُقصت وتقلصت حتى تحولت إلى مجرد تعبيرات عما يستحسنه الأفراد، ومطالبات بأن تُقر القوانين بتفوق تلك الأفضليات على غيرها[7]. لقد كانت الحيرة والتخبط يقفان بالمرصاد. وفقد مؤشر البوصلة اتجاهه مثلما فقدت الخرائط دلالاتها. واتضح ذلك بصورة متزايدة في أغلب البلدان المتطورة منذ الستينيات فصاعداً. ووجد التعبير الأيديولوجي عنه في جملة من شتى النظريات التي تراوحت بين ليبرالية السوق الحرة المتطرفة و«ما بعد الحداثة» وما شاكلها، وحاولت كلها أن تتحاشى قضايا الأحكام والقيم على حد سواء، أو بالأحرى أن تختزلها في مؤشر وحيد هو الحرية الفردية التي لا تحدها حدود.

وبطبيعة الحال، بدا أن الفوائد التي ينطوي عليها التحرر الاجتماعي الشامل ستكون هائلة الحجم وزهيدة الكلفة بالنسبة إلى الجميع، باستثناء من تغلغلت الرجعية في نفوسهم حتى العظم؛ كما أنها لم تكن تستلزم التحرر الاقتصادي. وبدا أن مدّ الازدهار الذي سيغمر سكان المناطق المحظوظة في العالم، الذي ترفده أنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة السخية على نحو مطرد، ستكتسح الركام الذي خلفه التفكك الاجتماعي. لقد كانت الأسرة التي يتولى أمرها معيل واحد (أي المرأة في الأغلبية الساحقة من الحالات)، هي الموطن الرئيس لحياة الفقر والعوز، ولكنها في دول الرفاه والرعاية الاجتماعية الحديثة كانت تضمن الحد الأدنى من توفر مصادر الرزق والمأوى. وقد تولت المرتبات التقاعدية، وخدمات الرعاية

---

(7) يتجلى هنا الفرق بين لغة «الحقوق» (بالمعنى القانوني أو الدستوري)، التي غدت محوراً أساسياً في مجتمعات الفردانية المتحررة من الضوابط، وفي الولايات المتحدة في جميع الأحوال، من جهة، والمقولة الأخلاقية القديمة التي تعتبر الحقوق والالتزامات وجهين لعملة واحدة من جهة ثانية.

الاجتماعية، وأخيراً مأوى العجزة، العناية بالمسنين المعزولين، الذين لم تكن لدى أبنائهم الثروة أو الإحساس بالالتزام برعاية والديهم بعد تقدمهم في السن. وبدا من الطبيعي معالجة التطورات الطارئة الأخرى التي كانت من عناصر النظام العائلي بالطريقة نفسها، ومنها، على سبيل المثال، تحويل عبء العناية بالأطفال الرضع من الأمهات إلى دور الحضانة التي طالما نادى بها الاشتراكيون الحريصون على تلبية احتياجات النساء العاملات بأجر.

كانت الحسابات العقلانية والتطورات التاريخية تشير إلى هذا التوجه نفسه، وشاركتها في ذلك مختلف الأيديولوجيات التقدمية، بما فيها جميع من كانوا يوجهون النقد للعائلة التقليدية لأنها أسهمت في استمرار إخضاع النساء أو الأطفال والمراهقين، أو ينحون عليها باللائمة انطلاقاً من اعتبارات تحررية عريضة أخرى. ومن الوجهة المادية، كانت الخدمات العامة المتاحة متفوقة بصورة واضحة على ما كانت العائلات قادرة على تدبيره بمفردها، إما بسبب الفقر أو لأسباب أخرى. ومما يثبت ذلك أن الأطفال في البلدان الديمقراطية خرجوا من الحربين العالميتين في أوضاع صحية وغذائية أفضل مما كانوا عليه في السابق. كما يؤكد ذلك أن أنظمة خدمات الرعاية الاجتماعية والرفاهية ظلت قائمة في نهاية القرن العشرين، على الرغم من الهجمات المنظمة التي تعرضت لها من جانب حكومات وأيديولوجيات السوق الحرة. يضاف إلى ذلك ما هو معروف لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا من أن دور صلات القربى، على العموم، يتضاءل مع تعاظم دور المؤسسات الحكومية. ومن ناحية أخرى، وبصرف النظر عما آل إليه ذلك إيجاباً أو سلباً، فإن هذا الدور قد تقلص كذلك مع تنامي النزعة الاقتصادية والاجتماعية الفردانية في المجتمعات الصناعية (Goody, 1968, pp. 402-403). وكما أشارت التكهنات منذ زمن بعيد، فإن «**الجماعة**» (Gemeinschaft)، باختصار، قد تحولت إلى «**مجتمع مكون من**

أفراد» (Gesellschaft) تجمعهم، في الغالب، روابط مُغْفَلة.

لا يمكن إنكار المنافع المادية المؤكدة التي كان، ولايزال، ينطوي عليها العيش في عالم انحسر فيه نفوذ الجماعة والعائلة. وما لم يدركه إلا القليلون هو مدى اعتماد جانب كبير من المجتمع الصناعي الحديث، حتى أواسط القرن العشرين، على التمازج والتعايش بين قيم الجماعة والعائلة القديمة والمجتمع الجديد، وبالتالي ضخامة الآثار التي ترتبت على التفكك السريع الصارخ الذي أصاب هذين الطرفين. وقد اتضح ذلك في عهود الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة، عندما دخل مصطلح «**الطبقة السفلى**» المفزع، أو عاود الدخول، إلى القاموس السياسي ـ الاجتماعي عام 1980 أو نحوه[8]. وكانت تلك الفئة تضم أولئك الذين لم يكن بمقدورهم، أو في نيتهم، بعد تسريحهم من عملهم. أن يدبروا أمورهم أو يؤمنوا لأنفسهم ولعائلاتهم سُبل العيش في إطار اقتصاد السوق (الذي يعززه نظام الضمان الاجتماعي). وكان هذا الترتيب يعمل بصورة فاعلة لصالح الثلثين لأغلب السكان في تلك البلدان، في جميع الحالات، حتى تسعينيات القرن العشرين (ومن هنا جاء مصطلح «**مجتمع الثلثين**» الذي استحدثه في أثناء ذاك العقد السياسي الديمقراطي الاجتماعي الألماني بيتر غلوتز (Peter Glotz). وتعبير «**الطبقة السفلى**» شأنه شأن «**العالم السفلي**»، يدل على معنى الاستبعاد والإقصاء من المجتمع «العادي». وقد اعتمدت هذه «الطبقات السفلى» في المقام الأول على خدمات الإسكان والرفاهية الاجتماعية، حتى وإن عززتها الدخول التي يحققها المنتفعون من خلال مزاولتهم لأنشطة أخرى في مجالات الاقتصاد الأسود أو الرمادي، أو في ميدان «الجريمة»، أي في نواحي الاقتصاد التي لا تطالها الأنظمة المالية الحكومية. وحيث إنها كانت تشمل الشرائح

---

(8) كان المصطلح المعادل لذاك في أواخر القرن التاسع عشر هو «المعوزون».

التي تداعى وانهار فيها التماسك العائلي إلى حد كبير، فإن انخراطها في الاقتصاد غير النظامي، المشروع وغير المشروع، كان هامشياً أو هشّاً. وكما أثبتت تجربة العالم الثالث والهجرات الجماعية التي انطلقت منه إلى بلدان الشمال، كان حتى الاقتصاد غير الرسمي في قرى الأكواخ وفي أوساط المهاجرين غير الشرعيين يعمل بكفاءة عبر شبكات القربى وحدها.

أصبح القطاع الفقير من السكان الزنوج الحضر المولودين في الولايات المتحدة، أي أغلبية الزنوج[9]، هو النموذج الممثل لـِ «الطبقة السفلى»، وهم فئة المواطنين الذين جرى إقصاؤهم تقريباً من المجتمع الرسمي، ولا يشكلون عنصراً حقيقياً من عناصره ـ ولا من سوق العمل بالنسبة إلى الذكور الشباب. والواقع أن كثيرين منهم، ولاسيّما الذكور، كانوا يعتبرون أنفسهم خارجين على القانون أو فئة ضد المجتمع تقريباً. ولم تقتصر هذه الظاهرة على ذوي البشرة المحددة اللون. ومع تراجع الصناعات المستوعبة للأيدي العاملة، ثم انهيارها (في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين)، بدأت هذه «الطبقات السفلى» بالظهور في عدد من البلدان. ولكن لم يكن ثمة «جماعة» مساندة، بل قدر ضئيل من المعونة المتبادلة بصورة منتظمة بين ذوي القربى، في المشروعات السكنية التي أقامتها الهيئات العامة المسؤولة اجتماعياً لجميع من لم يكن بمقدورهم تحمل إيجارات المنازل أو ابتياعها، والتي أقامت فيها «الطبقة السفلى»، بل إن روح «الجوار»/ «الجيرة»، وهي آخر ما بقي من مفهوم «الجماعة» أوشكت

---

(9) الوصف الرسمي المفضل في أيامنا هذه هو «الأفرو-أميركيون»، غير أن هذه التسميات عرضة للتغيير والتبديل ـ وقد تقلبت خلال حياة هذا المؤلف عدة مرات («الملونون»، «الزنوج»، «السود») ـ وسيطرأ عليها المزيد من التبدل في المستقبل. واستخدم هنا المصطلح الذي ظل ربما قيد التداول لفترات أطول من غيره من جانب من يريدون إبداء احترامهم للمتحدرين من نسل العبيد الأفريقيين في الأميركيتين.

على الانقراض في وجه الخوف المتعاظم المتمثل، على العموم، في عصابات من المراهقين الذكور الهمج، المسلحين بصورة متزايدة الآن، ممن دأبوا على التطواف في تلك الأدغال التي تحدث عنها الفيلسوف **هوبز**.

لم يستمر إلى حد ما مفهوم الجماعة إلا في بقاع قليلة في العالم لم تدخل دائرة الكائنات البشرية التي تعيش جنباً إلى جنب، ولكنها لم تعد كائنات اجتماعية، حتى وإن كانت في أغلبها تعاني الفقر. من يجرؤ على الحديث عن «طبقة سفلى» في بلد مثل البرازيل كانت فئة العشرين بالمائة العليا من سكانه يمتلكون في الثمانينيات ثمانين بالمائة من الدخل الوطني في بلادهم، بينما يقتصر نصيب الأربعين بالمائة من السكان على ما يعادل عشرة بالمائة من إجمالي الدخل أو ما هو دون ذلك؟ (UN World Social Situation, 1984, p. 84). لقد كانت الحياة على العموم تتسم بالتفاوت في المراتب الاجتماعية وفي الدخل على حد سواء. غير أن الجانب الأكبر منها لم يكن يعاني انعدام الأمن الذي شاع في الحياة الحضرية في المجتمعات «المتقدمة» بعد أن تفككت معايير السلوك الاسترشادية وحل مكانها الفراغ المُبهم. وتتمثل المفارقة المحزنة في نهاية القرن العشرين في أنه، على الرغم من توفر المعايير التي يمكن قياسها للرفاهية الاجتماعية والاستقرار، فإن العيش في أيرلندا الشمالية، المتخلفة ولكن المحتفظة تقليديا ببنيتها الاجتماعية، والتي شاعت فيها البطالة، وبعد عشرين سنة متواصلة من الحرب الأهلية، كان أفضل وأكثر أماناً بالفعل من العيش في أغلبية المدن الكبرى في المملكة المتحدة.

إن مسلسل انهيار التقاليد والقيم لم يكن يتمثل في بروز المساوئ المادية الناجمة عن غياب الخدمات الاجتماعية والشخصية التي كانت تقدمها العائلة والجماعة، فقد كان من الممكن استبدال

هذه المساعدات في دول الرفاهية المتقدمة، ولكن ليس في بقاع العالم الفقيرة حيث لم يكن لأغلبية البشر ما يعتمدون عليه غير روابط القربى، والمؤازرة والدعم المتبادل (انظر الفصلين الثالث عشر والسادس عشر حول الأوضاع في قطاع البلدان الاشتراكية). لقد كان ذلك الانهيار يتجسد في تبعثر منظومات القيم والعادات والأعراف التي كانت تفرض الضوابط على السلوك الإنساني. وقد شعر بغيابها الجميع. وانعكس ذلك في ما أصبح يعرف بـ «سياسات الهُوية» (ولاسيّما، مرة أخرى، في الولايات المتحدة حيث لوحظت هذه الظاهرة في ستينيات القرن العشرين)، وشملت، على العموم، الجوانب الإثنية/الوطنية، أو الدينية، كما تجلى ذلك في الحركات الكفاحية الوُطانية (Nostalgic) الرامية إلى استعادة ماضٍ افتراضي غير إشكالي ينعم بالنظام والأمان. وكانت تلك الحركات نداءات استغاثة أكثر مما كانت دعوة لبرامج عمل محددة ـ فهي دعوة إلى «جماعة» ينتسب إليها الناس في عالم ضاعت فيه المعايير؛ إلى عائلة ينتمي إليها المرء في مجتمع من الجزر المنعزلة؛ إلى ملاذ يلجأ إليه الإنسان في غابة الحياة. وفي واقع الأمر، أدرك كل المراقبين الواقعيين، مثلما أدركت الحكومات، أن إعدام المجرمين أو ردعهم بعقوبات جزائية طويلة لم يؤدِّ إلى الإقلال من الجريمة أو حتى السيطرة عليها. غير أن جميع السياسيين كانوا يدركون كذلك سطوة المطالبة الجماهيرية المشحونة عاطفياً، سواء كانت عقلانية أو غير ذلك، من جانب المواطنين العاديين، بإنزال **العقوبة** بالممارسات المناوئة للروح الاجتماعية. وكانت تلك هي المخاطر السياسية التي ينطوي عليها تآكل النسيج الاجتماعي وتقويض المنظومات القيمية. غير أنه اتضح بصورة مطردة، في أثناء الستينيات، وفي ظل سيادة منطق السوق الكاملة، أنها هي الخطر الذي يتهدد الاقتصاد الرأسمالي الظافر.

ذلك أن النظام الرأسمالي، حتى عندما يكون قوامه عمليات

السوق، إنما كان يعتمد على عدد من النزعات التي لا تدخل في صميم المساعي الرامية إلى تحقيق منافع شخصية. وكانت، على حد تعبير آدم سميث، هي التي تزود مُحرِّكات النظام الرأسمالي بالوقود. وقد اعتمدت على «عادة العمل»، التي افترض آدم سميث أنها أحد حوافز السلوك البشري، وعلى استعداد الكائنات البشرية لإرجاء الاكتفاء المباشر إلى فترة زمنية أطول؛ أي للادخار والاستثمار من أجل الفوز ببعض المكاسب في المستقبل؛ كما تعتمد على الشعور بالاعتزاز بالإنجاز، وعلى الاعتياد على الثقة المتبادلة، وعلى توجهات أخرى لم تكن واردة في الحسابات العقلانية لتعظيم المنافع لصالح أي طرف من الأطراف. وكانت العائلة قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من بواكير الرأسمالية لأنها زودت ذلك النظام بعدد من تلك الحوافز. وذلك ما فعلته كذلك «عادة العمل»، وعادات الطاعة والولاء، بما فيها ولاء المديرين التنفيذيين لشركاتهم وأشكال أخرى من السلوك التي لم يكن من الممكن دمجها في نظرية الخيار العقلاني القائمة على مبدأ تعظيم المنفعة. ولم يكن بوسع الرأسمالية العمل في غياب تلك العناصر، ولكن عندما فعلت، فإن ذلك قد حدث عند انتشار تقليعة «الاستيلاءات» التي مارستها الشركات التجارية الضخمة ومؤسسات المضاربة المالية التي اكتسحت أسواق المال في البلدان المتطرفة في إيمانها بالأسواق الحرة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، في ثمانينيات القرن العشرين، وكان من نتائجها بتر العلاقة بين السعي لتحقيق الربح من جهة، والاقتصاد بوصفه جهازاً للإنتاج من جهة أخرى. ولهذا السبب، فإن البلدان الرأسمالية التي تعلم حق العلم أن النمو لا يمكن أن يتحقق من طريق تعظيم الفائدة فحسب (كما هي حال ألمانيا، واليابان، وفرنسا)، قد جعل هذه الغارات الربحية عملية صعبة أو مستحيلة.

لقد بيّن كارل بولانيي (Karl Polanyi) في استعراضه لحطام حضارة القرن التاسع عشر خلال الحرب العالمية الثانية كم كانت

الافتراضات التي قامت عليها خارقة للعادة وغير مسبوقة؛ فقد قامت على الاعتقاد بأن للأسواق قدرة مستدامة على تنظيم نفسها بنفسها. وهو يرى أن ما تحدث عنه آدم سميث من أن النزوع إلى المقايضة، وإلى معاوضة ومبادلة سلعة بأخرى، قد تمخض عن ولادة «نظام صناعي» كان، عملياً ونظرياً، يعني أن الجنس البشري لم يكن يحدوه غير تلك النزعة الوحيدة بعينها، في شتى أنشطته الاقتصادية، إن لم يكن كذلك في جهوده السياسية، والفكرية، والروحية (Polanyi, 1945, pp. 50-51). غير أن بولانيي بالغ في تفسير منطق الرأسمالية في الحرب الثانية، مثلما بالغ آدم سميث في التأكيد أن سعي الناس لتحقيق المنفعة الاقتصادية، بحد ذاتها، سيفضي، تلقائياً إلى تعظيم ثروة الأمم.

ومثلما نعتبر الهواء الذي نتنفسه ونستمد منه القدرة على القيام بالأنشطة كافة أمراً بديهياً مفروغاً منه، فإن الرأسمالية كذلك اعتبرت البيئة التي عملت فيها وورثتها من الماضي أمراً مفروغاً منه، ولم تكتشف ضرورتها إلا بعد أن أخذ الهواء بالنفاد. وبعبارة أخرى، فإن الرأسمالية نجحت لأنها لم تكن رأسمالية فحسب. لقد كان التكديس والتراكم شرطين ضروريين ولكن غير كافيين لنجاحها. والثورة الثقافية في الثلث الأخير من القرن العشرين هي التي بدأت تنهش الأصول الاقتصادية التاريخية الموروثة للرأسمالية وتكشف النقاب عن المصاعب في نطاق عملياتها. والمفارقة التاريخية الكامنة في النيوليبرالية التي راجت في السبعينيات والثمانينيات وراحت تنظر شزراً إلى أنقاض أنظمة الحكم الشيوعية هي التي رفعت راية النصر في اللحظة التي لم تعد فيها خلّابة ومعقولة في ظاهرها كما كانت تبدو ذات يوم. وقد زعمت السوق لنفسها النصر في وقت لم يعد ممكناً فيه حجب عريها وعورتها عن الأنظار.

بطبيعة الحال، كان وقع النفوذ الرئيس للثورة الثقافية على أشدّه

في «اقتصادات السوق الصناعية» في المراكز الحضرية في قلب النظام الرأسمالي القديم. بيد أن القوى الاقتصادية والاجتماعية الخارقة للعادة التي انطلقت في أواخر القرن العشرين كانت، كما سنرى، تفعل فعلها وتخلق التحولات في ما أصبح يسمى «**العالم الثالث**».

الفصل الثاني عشر

العالم الثالث

«[أشرت إلى أنه] من دون كتب تُقرأ فإن الحياة في الأمسيات في عِزبهم الريفية [المصرية] لابدّ أن تكون ثقيلة، وأن كرسياً مريحاً وكتاباً جيداً في شرفة باردة قد يجعلان الحياة مقبولة أكثر. قال صديقي على الفور: «ألا تعتقد أن صاحب العِزبة في تلك المنطقة قد تُطلق عليه النار إذا جلس في الشرفة بعد العشاء والضوء الساطع خلف رأسه؟» ربما خامرتني تلك الفكرة».

[السير توماس] راسل باشا (Russel Pasha) [حكمدار بوليس القاهرة وقتها]، 1949

«عندما تتجه أحاديث القرية إلى موضوع المساعدة المشتركة وتقديم القروض كجزء من هذه المساعدة للفلاحين، فإنها لابدّ أن تتطرق إلى التفجع على انحسار التعاون بين أهل الريف... وقد صاحبت مثل هذه الأقوال دائماً الإشارة إلى أن الناس في القرية باتوا يجرون حساباتهم في تعاملهم مع المسائل المادية. وكان القرويون يتوقون على الدوام إلى «الأيام الخوالي» عندما كان الناس يهرعون إلى المساعدة».

م. ب. عبدالرحيم (M. B. Abdul Rahim)، 1973

I

كان من نتائج التحرر من الاستعمار والثورة أن الخريطة السياسية للعالم تحولت على نحو مثير. لقد تضاعف عدد الدول المعترف باستقلالها دولياً خمس مرات في آسيا. وفي أفريقيا، التي لم يكن فيها إلا دولة مستقلة واحدة عام 1939، أصبح عدد البلدان المستقلة 50 دولة. وحتى في أميركا اللاتينية، حيث ترك التحرر من الاستعمار هناك في أوائل القرن التاسع عشر عشرين دولة أو نحو ذلك من الجمهوريات اللاتينية المستقلة، ثم أضيفت إليها اثنتا عشرة دولة أخرى. على أن الأمر المهم بالنسبة إلى هذه الدول لم يكن في عددها، بل في وزنها الديموغرافي الهائل المتزايد والضغط الذي كانت تمثله مجتمعة.

كان ذلك نتيجة انفجار ديموغرافي مذهل في العالم التابع بعد الحرب العالمية الثانية، بدّل ولايزال يبدل التوازن السكاني في العالم. ومنذ الثورة الصناعية الأولى، وربما منذ القرن السادس عشر، كان هذا التوازن يسير لصالح العالم «المتطور»، أي لصالح سكان أوروبا أو المتحدرين منها. فازداد هؤلاء، الذين كانوا يمثلون أقل من 20 بالمائة من سكان العالم في عام 1750 ليشكلوا عام 1990 ثلث البشرية. وقد جمد «**عصر الكارثة**» الوضع، ولكن منذ منتصف القرن العشرين، زاد سكان العالم بمعدل لم يسبق له مثيل. وتحقق معظم هذه الزيادة في مناطق كانت قد حكمتها، أو أوشكت أن تغزوها حفنة من الإمبراطوريات. وإذا اعتبرنا الدول الأعضاء في «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» ممثلةً لِـ «العالم المتطور» لوجدنا أن مجموع سكانها لم يمثلوا في نهاية 1980 إلا 15 بالمائة من البشر، مما يعني حتماً حصة متراجعة (لولا الهجرة)، لأن عدة بلدان «متطورة» شهدت تراجعاً في معدل الولادات إلى مستويات لم تعد تمكنها من إعادة إنتاج نفسها.

هذا الانفجار الديموغرافي في بلدان العالم الفقيرة، الذي سبب أول الأمر قلقاً دولياً جدياً عند نهاية «العصر الذهبي»، قد يكون المتغير الأساسي الأهم في «القرن العشرين الوجيز»، حتى لو افترضنا أن سكان العالم سيستقرون آخر الأمر على عشرة بلايين نسمة (أو مهما كانت التخمينات الراهنة) في وقت من الأوقات من القرن الحادي والعشرين[1]. وليس ثمة سابقة تاريخية لتلك الظاهرة المتمثلة في تضاعف عدد سكان العالم في أربعين سنة منذ عام 1950، أو سكان قارة كأفريقيا التي نتوقع أن يتضاعف عدد سكانها في أقل من ثلاثين سنة، كما أننا لا نلمس مثيلاً للمشكلات العملية المترتبة على هذه الظاهرة. وما علينا إلا أن نتأمل في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لبلد تقل أعمال 60 بالمائة من سكانه عن خمسة عشر عاماً.

كان الانفجار السكاني في العالم الفقير صارخاً إلى هذا الحد لأن نسبة المواليد الأساسية في تلك البلدان كانت أعلى بكثير من معدلات الفترة التاريخية المماثلة في البلدان «المتطورة»، كما انخفضت نسبة الوفيات العالية التي كان من شأنها تقليص عدد السكان انخفاضاً حاداً منذ الأربعينيات بمعدل أربع أو خمس مرات من الانخفاض المماثل في أوروبا في القرن التاسع عشر (Kelly, 1988, p. 168). وكان على هذا الانحدار في معدلات الوفيات في أوروبا أن ينتظر التحسن التدريجي في مستويات المعيشة والبيئة، غير أن التقانة الحديثة اكتسحت عالم الدول الفقيرة كالإعصار في «**العصر**

---

(1) إذا استمر التسارع المشهود في النمو الذي شهدناه في القرن العشرين، فإن الكارثة تبدو أمراً لا يمكن تجنبه. لقد وصل تعداد البشر إلى البليون الأول قبل نحو مئتي سنة واستغرق البليون الثاني 120 سنة، والثالث 35 سنة، والرابع 15 عاماً. وفي نهاية الثمانينيات من القرن العشرين توقف تعداد البشرية عند بليونين ونصف البليون، وكان من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ستة بلايين نسمة في عام 2000.

الذهبي»، على هيئة أدوية حديثة وثورة في مجال المواصلات. ومنذ الأربعينيات فصاعداً، أضحت المبتكرات الصيدلانية والطبية قادرة لأول مرة على إنقاذ حياة البشر على نطاق واسع (باستخدام مادة دي. دي. تي والمضادات الحيوية على سبيل المثال)، وهو ما لم يكن متاحاً من قبل، إلا ربما بالنسبة إلى الجدري. ومع بقاء نسبة المواليد عالية، بل ارتفاعها قليلاً في أوقات الرخاء، تدنت معدلات الوفيات ـ وتدنت في المكسيك مثلاً بما يزيد على النصف في خمس وعشرين سنة بعد عام 1944 ـ واستمر عدد السكان في الارتفاع مع أن الاقتصاد والمؤسسات لم تتغير كثيراً بالضرورة. وكان من بين النتائج الطارئة كذلك اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، المتقدمة والمتخلفة، حتى عندما كانت اقتصادات المنطقتين على السواء تنمو بالمعدل نفسه. ويتضح ذلك عند مقارنة توزيع الناتج المحلي الإجمالي على مدى ثلاثين عاماً في بلد استقر فيه معدل النمو السكاني من جهة، وتوزيعه، من جهة أخرى، بين سكان (كسكان المكسيك) تضاعف عددهم في ثلاثين عاماً.

من المهم أن نستهل أي إيضاح حول العالم الثالث بنظرة سريعة إلى الجانب الديموغرافي، لأن الانفجار السكاني هو الحقيقة المركزية لوجوده. ذلك أن تاريخ الماضي في البلدان المتطورة، يُشير إلى أنه سيشهد، عاجلاً أم آجلاً، ما أسماه الخبراء «التحول الديموغرافي» بتثبيت السكان على أساس من نسبة مواليد منخفضة ومعدل وفيات منخفض؛ أي بالتوقف عن إنجاب أكثر من ولد واحد أو ولدين. ولكن في حين توفر دليل واضح على أن «التحول الديموغرافي» كان يفعل فعله في كثير من الدول، ولاسيّما في شرق آسيا، في نهاية «القرن العشرين الوجيز»، فإن أغلبية الدول الفقيرة أخفقت في تحقيق تقدم يذكر في هذا الاتجاه، باستثناء الكتلة السوفياتية السابقة. وكان ذلك واحداً من أسباب استمرار الفقر فيها. وفي العديد من الحالات واجهت البلدان ذات التعداد السكاني الهائل كثيراً من المتاعب مع

عشرات الملايين من الأفواه الإضافية التي تطلب الطعام في كل عام، مما كان يضطر حكوماتها من وقت إلى آخر إلى التورط في إجراءات قسرية قاسية على مواطنيها لفرض تحديد للنسل أو أي شكل آخر من أشكال تقليص الأسرة (ومن أهمها حملة التعقيم في الهند في السبعينيات، وسياسة «الولد الواحد» في الصين). ومن غير المرجح أن تحل المشكلة السكانية في أي بلد بمثل هذه الوسائل.

II

غير أن تلك المشكلات التي برزت في عالم ما بعد الحرب وبعد التحرر من الاستعمار لم تكن موضع الاهتمام الأول لدول العالم الفقير. وكان السؤال المطروح أمام هذه البلدان هو: ما هو المسار الذي يتعين عليها أن تسلكه؟ ولم يكن مستغرباً أن تتبنى هذه الدول أنظمة سياسية مأخوذة عن أسيادها الإمبرياليين القدامى أو عن أولئك الذين قاموا بغزوها وإخضاعها. والدول القليلة التي انبثقت عن ثورة اجتماعية أو حروب تحرير طويلة كان يغلب عليها اتخاذ نموذج الثورة السوفياتية. ولهذا كان العالم يحفل على نحو متزايد، نظرياً، بما يوحي بقيام جمهوريات برلمانية تجري فيها انتخابات تنافسية، بالإضافة إلى أقلية من أنظمة الحكم الديمقراطية «الشعبية» تحت حكم حزب قائد واحد. (من هنا، فإنها كانت نظرياً، ديمقراطية جميعها، مع أن الأنظمة الشيوعية أو الاجتماعية ـ الثورية أصرت على أن تكون «شعبية» أو «ديمقراطية» في تسميتها الرسمية)[2].

(2) قبل انهيار الشيوعية، كانت البلدان التالية تضيف إلى تسمياتها الرسمية مصطلحات مثل «الشعب»، أو «الشعبية»، أو «الديمقراطية»، أو «الاشتراكية»: ألبانيا، أنغولا، الجزائر، بنغلاديش، بنين، بورما، بلغاريا، كمبوديا، الصين، الكونغو، تشيكوسلوفاكيا، مدغشقر، منغوليا، موزمبيق، بولندا، رومانيا، الصومال، سريلانكا، جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية، فييتنام، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، اليمن، ويوغوسلافيا. وأعلنت غويانا أنها «جمهورية تعاونية».

في واقع الممارسة، كانت هذه التسميات بالنسبة إلى الدول الجديدة تشير أساساً إلى الموقع الذي تريد أن تضع نفسها فيه على الصعيد الدولي. وكانت، بصورة عامة، غير واقعية، الدساتير الرسمية لجمهوريات أميركا اللاتينية، وتفتقر في أغلب الأحيان إلى الشروط السياسية والمادية اللازمة. وكان هذا ظاهراً للغاية لدى الدول الجديدة ذات الطابع الشيوعي، على الرغم من أن تكوينها التسلطي أساساً، وجهاز «الحزب القائد» الواحد جعلاها أقل انسجاماً مع مفهوم الدولة في الجمهوريات الليبرالية التي لم تكن لها خلفية غربية. ومن هنا، كان من بين المبادئ السياسية القليلة الثابتة التي لا تتزحزح سيطرة الحزب (المدني) على العسكريين. ومع ذلك، ففي الثمانينيات كانت دول مثل الجزائر، وبنين، وبورما، وجمهورية الكونغو، وأثيوبيا، ومدغشقر، والصومال ذات الأنظمة الثورية ـ بالإضافة إلى ليبيا غريبة الأطوار نوعاً ما ـ تحت حكم العسكر ممن وصلوا إلى السلطة من طريق الانقلاب، في حين كانت تحكم كلا من سوريا والعراق حكومتان تنتميان إلى حزب البعث الاشتراكي، وإن كانتا تسلكان سبيلين متنافسين.

والواقع أن طغيان الأنظمة العسكرية، أو التوجه نحو الارتداد إليها، قد وحد دول العالم الثالث بصرف النظر عن الاختلافات الدستورية والسياسية. وإذا استثنينا الجانب الأساسي من أنظمة العالم الثالث الشيوعية (كوريا الشمالية، والصين، وجمهوريات الهند الصينية، وكوبا)، والنظام القديم الراسخ الذي انبثق عن الثورة المكسيكية، فمن الصعب أن نجد جمهورية لم تشهد، لفترات على الأقل، أنظمة عسكرية منذ 1945. وبدا أن بعض الأنظمة الملكية القليلة، باستثناء تايلاند، قد تحاشت ذلك. أما الهند، فتظل بالطبع هي المثال الأوضح إلى حد بعيد لدولة من العالم الثالث حافظت على السيادة المدنية وتعاقبت فيها الحكومات من طريق انتخابات شعبية منتظمة ونزيهة نسبياً معاً، مع أن المبررات لوصفها بـِ «أعظم

ديمقراطية في العالم» يعتمد على درجة الدقة التي نحدد فيها مقولة لينكولن (Lincoln) حول «**حكم الشعب للشعب وبالشعب**».

لقد اعتدنا على الانقلابات والأنظمة العسكرية في العالم - وحتى في أوروبا - إلى حد يجدر بنا معه أن نتذكر أنها، بحجمها الحالي، ظاهرة جديدة على نحو متميز. في عام 1914 لم يكن ثمة دولة واحدة ذات سيادة دولياً خاضعة لحكم عسكري، باستثناء أميركا اللاتينية، حيث كانت الانقلابات العسكرية جزءاً من التقاليد المأثورة، ولكن حتى في تلك المنطقة، كانت الجمهورية الوحيدة الكبيرة غير الخاضعة لحكم مدني آنذاك هي المكسيك، التي كانت تعيش أجواء الثورة والحرب الأهلية. لقد كانت هناك كثير من الدول ذات النزعة العسكرية، ودول اضطلع فيها العسكريون بدور أكبر من وزنهم السياسي، وعدة دول لم يكن فيها الجانب الأكبر من الضباط متفقين مع حكوماتهم، وكانت فرنسا مثالاً واضحاً في هذه الناحية. ومع ذلك، فإن غريزة العسكر وعاداتهم، في الدول التي تتميز بالإدارة السليمة والنظام المستقر، هي الطاعة والابتعاد عن السياسة، أو على وجه أدق، المشاركة في السياسة في ظل جماعة أخرى من الشخصيات غير البارزة رسمياً أو نساء الطبقة الحاكمة، أي من وراء الكواليس أو من خلال المؤامرات.

من أجل ذلك، كانت سياسة الانقلاب العسكري محصلة للحقبة الجديدة من الحكم الملتبس أو غير الشرعي. وقد أصدر الصحفي الإيطالي كورزيو مالابارتي (Curzio Malaparte) أول مناقشة جادة لهذا الموضوع باستحضار مقولات مكيافللي (Machiavelli) في كتاب بعنوان **الانقلاب** (Coup d'état) عام 1931، أي في منتصف سنوات الكارثة. وفي النصف الثاني من القرن، وفيما بدا أن توازن الدول العظمى قد ثبّت الحدود، كما ثبّت الأنظمة بدرجة أقل، أصبح انخراط العسكر في السياسة أكثر انتشاراً، لاسيّما أن العالم

بات يضم الآن ما يصل إلى مئتي دولة، معظمها دول جديدة، وبالتالي تفتقر إلى أي شرعية تقليدية، وتتولى السلطة فيها أنظمة سياسية تفرز حكومات عاجزة غير فاعلة. وفي مثل هذه الأوضاع، كانت القوات المسلحة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على الفعل السياسي أو أي فعل آخر على مستوى الدولة. يضاف إلى ذلك أنه لما كانت الحرب الباردة الدولية بين القوتين العظميين تدار أساساً من خلال القوات المسلحة لدول عميلة أو حليفة، فإن هذه القوات كانت تتلقى الدعم والتسليح من القوة العظمى المعنية، وفي بعض الحالات تتناوب القوتان العظميان في ذلك، كما كان الحال بالنسبة إلى الصومال. وغدا دور العسكريين المرابطين على ظهور دباباتهم في النشاط السياسي أكثر شيوعاً مما كان في أي وقت مضى.

في البلدان الشيوعية المحورية ظل العسكريون تحت السيطرة استناداً إلى سيطرة المدنيين على الحزب، على الرغم من أن ماو تسي تونغ في سنواته الجنونية الأخيرة أوشك على التخلي عن الحزب في بعض الأحيان. أما في الدول المحورية في التحالف الغربي، فقد ظلت ممارسة العسكريين للسياسة تدور في نطاق ضيق نظراً إلى الاستقرار السياسي أو الآليات الفعالة لإبقائهم تحت السيطرة. وعلى هذا الأساس تم الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية، بأسلوب تفاوضي فاعل بعد وفاة الجنرال فرانكو في إسبانيا، تحت رعاية الملك الجديد، وأجهضت بسرعة المحاولة التي قامت بها مجموعة من الضباط الفرانكويين المتشددين عام 1981 بسبب رفض الملك لها. وفي إيطاليا، حيث أعدت الولايات المتحدة العدة لانقلاب عسكري في حال احتمال مشاركة الحزب الشيوعي المحلي الكبير في الحكم، ظلت الغلبة للحكم المدني، على الرغم من أن فترة السبعينيات أفرزت عواصف لاتزال غير مفهومة حتى الآن من العمل في العمق الغامض للعوالم السفلى للعسكريين والمخابرات والجماعات الإرهابية. وكان الضباط الغربيون مستعدين للقيام

بانقلابات عسكرية في حالة واحدة فحسب، عندما لا يعودون قادرين على تحمل صدمات التحرر من الاستعمار ـ أي الهزيمة على يد المتمردين على الحكم الكولونيالي ـ ، كما حدث في فرنسا أثناء الكفاح الخاسر لإبقاء الهند الصينية والجزائر في قبضتها في الخمسينيات، وفي البرتغال (تحت تأثير التوجه السياسي اليساري) مع انهيار إمبراطوريتها الأفريقية في السبعينيات. وسرعان ما أُخضعت القوات المسلحة في كلتا الحالتين للسيطرة المدنية ثانية. وقد جرى الانقلاب العسكري الوحيد الذي ساندته الولايات المتحدة فعلاً في أوروبا عام 1967 (ربما بمبادرة محلية) على يد جماعة خرقاء من غلاة الضباط اليمينيين اليونانيين في بلاد خلفت الحرب الأهلية فيها بين الشيوعيين وخصومهم (1944-1949) ذكريات مريرة لدى كلا الجانبين. وبعد سبع سنوات، سقط هذا النظام الذي كان يستمرىء تعذيب مناوئيه بطريقة منهجية متميزة تحت وطأة غبائه السياسي.

كانت الظروف الممهدة لتدخل العسكريين أكثر إغراء في العالم الثالث، وبشكل خاص في الدول الجديدة الضعيفة والصغيرة في أغلب الأحيان، حيث تستطيع حفنة من بضع مئات من المسلحين، يعززها أو يحل محلها الأجانب أحياناً، أن يكون لها وزن حاسم؛ وحيث تفرز الحكومات، غير الكفؤة أو المفتقرة إلى الخبرة، أوضاعاً متواترة تتجسد فيها الفوضى والفساد والارتباك. والحاكم العسكري النموذجي في معظم الدول الأفريقية ليس دكتاتوراً طموحاً، بل هو شخص يحاول مخلصاً أن يحرر بلاده من تلك المفاسد، ويأمل ـ عبثاً في أغلب الأحيان ـ في أن يعود الحكم المدني ثانية بسرعة. وغالباً ما يفشل في كلا المسعيين، وذلك ما يفسر استمرار بعض الحكام العسكريين طويلاً جداً في السلطة. وفي جميع الأحوال، فإن أبسط إشارة إلى أن الحكم المحلي يمكن أن يسقط في أيدي الشيوعيين كانت كافية بالفعل لضمان الدعم الأميركي للانقلابيين.

باختصار، كانت سياسات العسكر، شأنها شأن الاستخبارات

العسكرية، تميل إلى ملء الفراغ الذي خلفه غياب السياسات والمخابرات التقليدية. ولم تشكل ضرباً متميزاً من النشاط السياسي، بل كانت محصلة لأجواء عدم الاستقرار وانعدام الأمن التي اكتنفتها. بيد أنها انتشرت بصورة متزايدة في العالم الثالث لأن جميع بقاع العالم تقريباً، التي كانت خاضعة أو تابعة للسيطرة الكولونيالية التزمت الآن، بشكل أو بآخر، بسياسات تتطلب، تحديداً، وجود دولة مستقرة فاعلة ـ وذلك ما لم يكن متوفراً إلا في قلة قليلة من البلدان التي التزمت بتحقيق الاستقلال الاقتصادي و«التنمية». وفي أعقاب الجولة الثانية من الحرب العالمية، والثورة العالمية ونتائجها، والتحرر من الاستعمار على الصعيد العالمي، بدا أن لا مستقبل لبرنامج الازدهار القديم بوصفه مصدر التصنيع الأول للمنتجات التصديرية للأسواق العالمية في الدول الإمبريالية: وهو البرنامج الذي طبَّقه أصحاب العِزب (istancieros) في الأرجنتين والأوروغواي، وتعشم بعض الزعماء مثل بورفيريو دياز في المكسيك وليغويا في البيرو خيراً عندما حذوا حذوه. وعلى أي حال، فإن ذلك البرنامج لم يعد يبدو مجدياً منذ «الكساد الكبير» يضاف إلى ذلك أن القومية ومناهضة الإمبريالية كانتا تناديان بسياسة أقل تبعية للإمبراطوريات القديمة، وكان البديل الذي طرحه الاتحاد السوفياتي يشكل بديلاً نموذجياً لعملية «التنمية». وتعاظمت جاذبية ذاك النموذج على نحو غير مسبوق في السنوات التي تلت عام 1945.

دعت دول العالم الثالث الأكثر طموحاً إلى وضع نهاية للتخلف الزراعي من طريق التصنيع المنظم، سواء بالتصنيع المركزي التخطيط وفقاً للنموذج السوفياتي أو باستيراد البدائل. وكان كل من الأسلوبين يستند بطرائق مختلفة إلى عمل الدولة وإشرافها، بل إن الدول الأقل طموحاً، التي لم تحلم بمستقبل تنتشر فيه معامل ضخمة للفولاذ ومنشآت عملاقة للطاقة المائية ـ الكهربائية وسدود هائلة، كانت تريد أن تهيمن على مواردها الوطنية وتطورها بنفسها. وكان النفط يُنتَج

تقليدياً من طريق شركات غربية، وثيقة الصلة في العادة بالقوى الإمبريالية. وقد أقدمت الدول التي حذت حذو المكسيك عام 1938 على تأميم تلك الشركات وتشغيلها كمؤسسات حكومية. أما الدول التي امتنعت عن التأميم (ولاسيّما بعد عام 1950 عندما قدّمت **أرامكو** للعربية السعودية صفقة لا يمكن تخيلها آنذاك بإعطائها عائداً منفصلاً مقداره 50 بالمائة لكل منهما)، فقد اكتشفت أن الامتلاك المادي للنفط والغاز قد جعل لها اليد العليا في المفاوضات مع الشركات الأجنبية الكبرى. وتعاظم في الواقع نفوذ «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (**أوبك**)، التي فرضت في ما بعد هيبتها على العالم في السبعينيات، لأن ملكية النفط العالمي انتقلت من الشركات إلى حفنة قليلة نسبياً من الحكومات المنتجة. وبعبارة مختصرة، فإن حكومات الدول المتحررة من الاستعمار أو التابعة، التي كانت سعيدة بالاعتماد على الرأسماليين القدامى أو الجدد (أي «الاستعمار الجديد» بلغة اليسار المعاصر) قد فعلت ذلك الآن، ولكن في إطار اقتصاد تشرف عليه الدولة. وربما كانت المستعمرة الفرنسية السابقة ساحل العاج هي النموذج الأنجح في هذا الميدان. ولعل البلدان الأقل نجاحاً في هذا الصدد هي الدول الجديدة التي لم تقدر قيود التخلف حق قدرها، ومنها نقص الخبراء والإداريين والكوادر الاقتصادية الماهرة الخبيرة، والأمية، والجهل أو العزوف عن برامج التحديث الاقتصادي، وبشكل خاص عندما تضع حكوماتها لنفسها أهدافاً يصعب تنفيذها حتى على الدول المتطورة، مثل التصنيع المخطط مركزياً من جانب الدول. ذلك أن **غانا** التي كانت مع **السودان** من أوائل دول جنوب الصحراء الأفريقية التي حصلت على الاستقلال، قد بددت بعد الاستقلال احتياطيات نقدية تقدر بما كان يعادل آنذاك مئتي مليون جنيه استرليني تراكمت لديها بفضل ارتفاع أسعار الكاكاو وعائدات زمن الحرب ـ وهو رقم يزيد على رصيد الاسترليني في ذلك الوقت لدى دولة مستقلة كالهند ـ في محاولة لبناء اقتصاد صناعي تحت

إشراف الدولة، ناهيك بخطط كوامي نكروما لتحقيق الوحدة الأفريقية. وكانت النتائج كارثية، وتفاقمت مع تدهور أسعار الكاكاو في الستينيات. وفي عام 1972 أخفقت المشروعات الكبرى، ولم تستطع الصناعات المحلية أن تبقى على قيد الحياة إلا في ظل التعريفة الحمائية، ومراقبة الأسعار، وشهادات الاستيراد الامتيازية التي أدت إلى ازدهار السوق السوداء وانتشار الفساد الذي غدا اجتثاثه من المستحيلات. وكان ثلاثة أرباع العاملين بأجر يعملون في القطاع العام، في حين أن الزراعة، التي تشكل قوام الحياة، قوبلت بالإهمال (كما هو الحال في كثير من البلدان الأفريقية). وبعد أن أطيح بنكروما في واحد من الانقلابات العسكرية المعهودة (1966)، استمرت البلاد في طريقها المتحرر من الوهم مع تعاقب حكومات عسكرية محبطة في العادة وحكومات مدنية أحياناً.

ينبغي ألا يدفعنا السجل القاتم لدول جنوب الصحراء الأفريقية الجديدة إلى الانتقاص من الإنجازات المرموقة التي حققتها دول تابعة أو مستعمرة سابقاً أفضل وضعاً اختارت طريق التخطيط الحكومي أو التنمية الاقتصادية تحت إشراف الدولة. والدول التي اصطلح على تسميتها، وفق المصطلح الدولي منذ السبعينيات، بـِ «الدول المصنعة حديثاً»: (Newly Industrializing Countries - NIC)، كانت جميعها، باستثناء المدينة-الدولة هونغ كونغ، قد تبنت مثل هذه السياسات. وبوسع الملمين بأحوال البرازيل والمكسيك أن يشيروا إلى أن العملية أفرزت البيروقراطية والفساد الصارخ والكثير من الهدر، ولكنها أسفرت كذلك عن معدل نمو سنوي مقداره 7 بالمائة في كلا البلدين لعدة عقود. وبعبارة موجزة، حقق البلدان التحول المطلوب نحو الاقتصاد الصناعي الحديث؛ بل إن البرازيل كانت ذات يوم ثامن أكبر دولة صناعية في العالم غير الشيوعي. وكان الحجم السكاني الضخم في البلدين يكفي لتوفير سوق داخلية أساسية. ومن هنا، فإن الاستعاضة عن الاستيراد بالتصنيع كانت عملية مجدية، ولفترة طويلة من الزمن على الأقل. كما

إن الأنشطة والإنفاق العام أوجدا طلباً عالياً على الصعيد المحلي. وفي وقت من الأوقات، كان القطاع العام البرازيلي يتعامل مع نحو نصف إجمالي الإنتاج المحلي، ويمثل تسعة عشر من أصل الشركات العشرين الأكبر في البلاد، في حين أن القطاع العام في المكسيك وفر فرص العمل لخُمس القوى العاملة الإجمالية ودفع خُمسي فاتورة الأجور الوطنية (Harris, 1987, pp. 84-85). أما التخطيط على مستوى الدولة في الشرق الأقصى فلم يعتمد على المؤسسات العامة مباشرةً، بل ركز بدرجة أكبر على مجموعات العمل المفضلة الواقعة تحت الإشراف الحكومي من طريق الاعتمادات والاستثمار، ولكن تبعية التنمية الاقتصادية للدولة ظلت كما هي. وكان التخطيط والمبادرة الحكومية هما عنوان اللعبة في كل مكان من العالم في الخمسينيات والستينيات، وفي الدول المصنعة حديثاً حتى التسعينيات. أما ما تسفر عنه صيغة التنمية الاقتصادية تلك من نتائج مرضية أو مخيبة للآمال، فإنه كان رهناً بالظروف المحلية والأخطاء البشرية.

III

لم تكن التنمية، سواء كانت بإشراف الدولة أو غير ذلك، موضع اهتمام مباشر من جانب الغالبية العظمى من السكان في العالم الثالث ممن كانوا يعيشون على إنتاج احتياجاتهم من المواد الغذائية بأنفسهم. إذ إن العائدات الحكومية العامة، حتى في البلدان أو المستعمرات التي كانت تعتمد على الدخل من محصول تصديري رئيس واحد أو اثنين ـ كالبن أو الموز أو الكاكاو ـ كانت تتركز عادةً في مناطق قليلة محددة. وفي البقاع الواقعة في جنوب الصحراء الأفريقية ومعظم أرجاء جنوب وجنوب شرق آسيا، وكذلك الصين، ظلت غالبية الناس تعيش على الزراعة. أما في نصف الكرة الغربي، وفي البقاع الجافة من المنطقة الإسلامية الغربية فقد نزح الريف إلى المدن العملاقة، وحوَّل المجتمعات الريفية، وبصورة مثيرة، إلى

مجتمعات حضرية في غضون عقدين من الزمن (انظر الفصل العاشر). وفي المناطق الخصبة غير كثيفة السكان، مثل أكثر البقاع في أفريقيا السوداء، كانت أوضاع أغلبية الناس على ما يرام لو تركوا ليتدبروا أمورهم بأنفسهم. ولم يكن معظم السكان في تلك المناطق بحاجة إلى حكوماتهم التي كانت في العادة أضعف من أن تلحق بهم أي ضرر، وإذا ما أثارت أي متاعب، فإن بوسعهم تحاشيها بالانكفاء إلى الاكتفاء الذاتي في قراهم. وقد بدأت بعض القارات عصر الاستقلال بمكاسب أكبر ولكنها سرعان ما ضاعت هباءً. وكان أكثر الفلاحين الآسيويين والمسلمين أشد فقراً، أو أسوأ تغذيةً، فيما كانت الضغوط التي يمارسها الرجال والنساء على طاقة الأرض المحدودة أكثر حدةً. ومع ذلك. فقد بدا أن الحل الأفضل لمشكلات تلك الدول هو أن لا تأخذ بمشورة من ينصحونها بأن التنمية الاقتصادية ستجلب لها ثراء ورخاء خياليين، بل تبقيهم بعيداً عنها، إذ علّمت التجربة سكان تلك البلاد، كما علمت أسلافهم، أن لا خير يأتي من الغرباء، كما علمتهم الحسابات الصامتة التي امتدت على عدة أجيال أن تقليل المخاطر أفضل من تضخيم المكاسب. ولم يدفعهم ذلك تماماً خارج مدار الثورة الاقتصادية العالمية التي وصلت حتى إلى أكثر الأماكن عزلة على هيئة صنادل بلاستيكية وصفائح بترول وشاحنات قديمة، بالإضافة إلى مكاتب حكومية تعلوها قصاصات ورقية، ولكنها قسمت البشر في تلك المناطق قسمين هما: قسم يعمل في عالم الكتابة والمكاتب وآخر لا يعمل. وكان ثمة تمييز واضح في ريف العالم الثالث بين «الساحل» و«الداخل» أو بين «المدينة» و«المناطق غير المعمورة»[3].

---

(3) شهدنا تقسيمات مماثلة في بعض المناطق المتخلفة في الدول الاشتراكية، مثل كازاخستان السوفياتية، حيث لم يبدِ السكان الأصليون اهتماماً بالتخلي عن الزراعة وتربية الماشية، فتركوا التصنيع وبناء المدن لقطاعات واسعة نسبياً من المهاجرين (الروس).

ويكمن هنا لب المشكلة؛ فحيث إن الحداثة والحكم يسيران جنباً إلى جنب، فإن «الداخل» كان محكوماً من «الساحل»، وكانت «المناطق النائية» محكومة من المدينة، وكان الأمي محكوماً من جانب المتعلم. وفي البدء كانت الكلمة. إن مجلس الشعب في دولة غانا التي استقلت حديثاً كان يضم بين أعضائه الـ 104 ثمانية وستين عضواً ممن أنهوا تعليمهم الابتدائي. أما أعضاء «المجلس التشريعي» الـ 106 لولاية تيليغانا (Telegana) (جنوب الهند) فكان بينهم 79 عضواً ممن أنهوا مرحلة التعليم الثانوي أو العالي، وبينهم 50 خريجاً. وفي كلتا هاتين المنطقتين كانت الأغلبية الغالبة من السكان آنذاك من الأميين (Hodgkin, 1961, p. 29; Gray, 1970, p. 135). والأهم من ذلك، أن على كل من يريد أن يكون فاعلاً في الحكومة الوطنية في دول العالم الثالث أن يكون متعلماً لا باللغة الشائعة في المنطقة فحسب (التي ليست بالضرورة لغة المجتمع الأصلية)، بل بواحدة من مجموعة قليلة من اللغات الدولية (الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية، العربية، والماندارين الصينية) أو باللغة الإقليمية المشتركة التي تميل الحكومات الجديدة إلى تطويرها إلى لغات «وطنية» مكتوبة (السواحلية، الباهاسا، البيدجن). وكان الاستثناء الوحيد هو أميركا اللاتينية، حيث تطابقت اللغتان الرسميتان المكتوبتان (الإسبانية، البرتغالية) مع اللغة المحكية لأغلب السكان. وللتدليل على أهمية اللغة العالمية الأخرى، نشير إلى أن من بين المرشحين الأربعة والثلاثين في الانتخابات العامة التي جرت عام 1967 في حيدر أباد (في الهند) ثلاثة فقط لم يكونوا يتكلمون الإنجليزية (Bernstorff, 1970, p. 146).

وحتى الشعوب النائية والمتخلفة كانت تعرف على نحو متزايد مزايا التعليم الراقي، حتى وإن لم تتمتع بها، وربما لا تستطيع ذلك بصورة خاصة. لقد كانت المعرفة، بالمعنى الحرفي، تعني القوة، ولاسيّما في البلدان التي تبدو الدولة فيها في أنظار أتباعها بمثابة آلة

تمتص مواردهم ثم تعود فتوزع هذه الموارد على موظفيها. إن التعليم كان يعني الوظيفة، أي منصباً مضموناً غالباً[(4)]، في جهاز الخدمة العامة، مع مهنة تمكن الموظفين، حين يحالفهم الحظ، من ابتزاز الرشاوى والعمولات وتؤمن فرص العمل للعائلة والأصدقاء. وإذا ما تمكنت إحدى القرى في أفريقيا الوسطى، مثلاً، من مواصلة تعليم واحد من شبابها، فإنها تأمل في استرجاع ذلك الاستثمار من طريق توفير دخل لسكان القرية كلها وحمايتها من طريق المنصب الحكومي الذي يضمنه التعليم. وفي كل الأحوال، كان الموظف المدني الناجح يتقاضى أفضل أجر بين سائر السكان. في بلد مثل أوغندا في الستينيات، كان هذا الموظف يتقاضى مرتباً (شرعياً) يعادل 112 ضعفاً من معدل دخل الفرد الواحد من مواطنيه (مقابل معدل 10 إلى واحد في بريطانيا العظمى مثلاً) (UN World Social Situation, 1970, p. 66).

وحيثما بدا أن فقراء الريف يمكن أن يستمتعوا هم أنفسهم بمكاسب التعليم، أو يقدموها إلى أولادهم (كما هو الحال في أميركا اللاتينية، وهي بقعة من العالم الثالث أقرب إلى الحداثة وأبعد عن الاستعمار)، كانت الرغبة في التعليم شاملة تقريباً. وقد ذكر لي داعية شيوعي من الهنود المابوش في تشيلي عام 1962 أن: «جميعهم يريدون أن يتعلموا شيئاً. أنا لست مثقفاً، ولا أستطيع أن أعلمهم علوم المدرسة، ولذلك فأنا أعلمهم كيف يلعبون كرة القدم». هذا التعطش إلى المعرفة يفسر إلى حد كبير الهجرة الجماعية المذهلة من القرية إلى المدينة التي أفرغت المناطق الريفية في قارة أميركا الجنوبية منذ الخمسينيات فصاعداً. وتتفق جميع الدراسات الاستقصائية على أن إغراء المدينة لا يكمن في تقديم فرص أفضل لتعليم الأطفال

(4) هذا ما كان عليه الحال حتى أواسط الثمانينيات في بنين والكونغو والصومال والسودان ومالي ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى (World Labour, 1989, p. 49).

وتدريبهم فحسب، فهناك «يستطيعون أن يصبحوا شيئاً آخر». ومن الطبيعي أن التمدرس يفتح أفضل الآفاق، ولكن حتى في المناطق الريفية المتخلفة، فإن مهارة بسيطة مثل قيادة عربة ذات محرك قد تكون مفتاحاً لحياة أفضل. وذلك ما علّمه مهاجر من قرية كويشوا في جبال الأنديز لأولاد عمومته وأبناء أخيه الذين وفدوا من القرية وانضموا إليه في المدينة، على أمل أن يشقّوا طريقهم في العالم الحديث. ألم يكن عمله سائقاً لسيارة إسعاف هو الأساس لنجاح أسرته؟ (Julka, 1992).

ربما لم يبدأ التفكير المنهجي بالحداثة في أوساط الريفيين القادمين من أرجاء مختلفة من أميركا اللاتينية، بوصفها بشيراً لا نذيراً، إلا في الستينيات أو بعد ذلك. ومع ذلك، كان من المتوقع أن يستهويهم جانب واحد في سياسة التنمية الاقتصادية، وهو الإصلاح الزراعي، لأنه كان يؤثر بصورة مباشرة على ثلاثة أخماس الناس أو أكثر ممن كانوا يعيشون على الزراعة؛ فهذا الشعار السياسي العام في البلدان الزراعية كان من الممكن أن يشمل أي شيء، بدءاً من اقتطاع ملكيات ضخمة وإعادة توزيعها على الفلاحين والعمال الذين يفتقرون إلى الأرض، ومروراً بإلغاء الاسترقاق الإقطاعي والسخرة، وتخفيض أجرة الأرض وتصحيح شروط الإيجار المختلفة، وصولاً إلى التأميم الثوري للأراضي وتحقيق الملكية الجماعية.

لم يكن ليحدث شيء من هذا القبيل إلا في العقد الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، حين تبلورت ممارسته بالتوافق مع ممثلي الطيف السياسي بأكمله. وفي الفترة الممتدة بين عام 1945 و1950، وجد نصف البشر أنفسهم يعيشون في بلدان يحدث فيها هذا النمط أو ذالك من الإصلاح الزراعي؛ على غرار النموذج الشيوعي في أوروبا الشرقية، أو في الصين بعد عام 1949، نتيجة تحرر

إمبراطورية الهند البريطانية من الحكم الكولونيالي، أو نتيجة هزيمة اليابان، أو بالأحرى جرّاء سياسة الاحتلال الأميركية في اليابان وتايوان وكوريا. وترددت أصداء ثورة 1952 في مصر في العالم الإسلامي الغربي؛ حيث حذت كل من سوريا والعراق والجزائر حذو القاهرة. ووسعت الثورة البوليفية عام 1952 نطاق تلك التجربة في أميركا الجنوبية، مع أن المكسيك قد نادت بالإصلاح الزراعي (agrarismo) منذ ثورة عام 1910، أو بتعبير أكثر دقة، منذ الثلاثينيات. على أن أميركا اللاتينية لم تحقق الكثير في هذا المجال، على الرغم من تدفق التصريحات السياسية والبيانات الإحصائية، إلى أن جاءت ثورة فيدل كاسترو الكوبية لتضع المسألة في جدول أعمالها السياسي (عند تطبيق الإصلاح الزراعي في تلك الجزيرة).

بالنسبة إلى دعاة الحداثة، كانت قضية الإصلاح الزراعي قضية سياسية (كسب تأييد الفلاحين للأنظمة الثورية أو لمن يستطيعون استباق الثورة أو ما أشبه ذلك وأيديولوجيا «إعادة الأرض إلى الكادحين» وما إلى ذلك، وأحياناً اقتصادية، مع أن معظم الثوريين أو الإصلاحيين لم يكونوا يتوقعون الكثير من مجرد توزيع الأرض على فلاحين تقليديين أو على من لا أرض لهم. والواقع أن الإنتاج الزراعي قد هبط بصورة حادة في بوليفيا والعراق بعد الإصلاحات الزراعية التي قام بها هذان البلدان مباشرة وعلى التوالي في عامي 1952 و1958، مع أن علينا أن نضيف، من قبيل الإنصاف، أن الإصلاح، حيثما توفرت مهارات الفِلاحة والإنتاجية العالية، استطاع أن يحرر بسرعة الطاقة الإنتاجية الاحتياطية الكامنة لدى القرويين المشككين، كما حدث في مصر، واليابان، وعلى نحو مذهل في تايوان (Land Reform, 1968, pp. 570-575). إن المطالبة بالحفاظ على طبقة عريضة من الفلاحين كانت وستظل قضية غير اقتصادية. ذلك أن النمو الهائل في الإنتاج الزراعي في تاريخ العالم المعاصر قد صاحبه انحسار مماثل وملحوظ في أعداد الزراعيين ونسبتهم، وهو

ما ظهر على نحو أكثر حدة منذ الحرب العالمية الثانية. إن بوسع الإصلاح الزراعي أن يبين أن الزراعة الفلاحية، ولاسيّما إذا تولاها مزارعون من ذوي العقلية التحديثية المنفتحة وفي مزارع أوسع، قد تكون على المستوى نفسه من الكفاءة والمرونة، وربما على مستوى أعلى مما هو في الملكيات الزراعية التقليدية، أو العِزب الإمبريالية، أو في المشروعات الزراعية الواسعة النطاق التي كانت في الواقع محاولات حديثة عقيمة للإدارة الزراعية على أسس شبه صناعية، كما حدث في مزارع الدولة العملاقة في الاتحاد السوفياتي والخطة البريطانية لإنتاج الفول السوداني في تنجانيقا (تنزانيا في الوقت الحاضر) بعد عام 1945. ولم تعد مجزية كذلك محاصيل مثل القهوة أو حتى السكر والمطاط، التي كانت تعتبر في الأساس منتجات زراعية، حتى وإن كانت زراعتها لاتزال توفر مزايا واضحة بالمقارنة مع ما يقدمه صغار المنتجين غير المهرة في بعض الحالات. ومع هذا، فإن الخطوات المتقدمة الكبرى للزراعة في العالم الثالث منذ الحرب، وهي «**الثورة الخضراء**» في المحاصيل المنتقاة علمياً حديثاً، قد تحققت على يد مزارعين من ذوي العقلية التجارية، كما حدث في البنجاب.

غير أن الدعوة الاقتصادية الأقوى للإصلاح الزراعي لم تكن تتعلق بالإنتاجية، بل بالمساواة، إذ اتجهت التنمية الاقتصادية، بشكل عام، نحو زيادة اللامساواة في توزيع الدخل القومي ثم إلى تقليصها على المدى البعيد، على الرغم من أن التراجع الاقتصادي والاعتقاد الديني في السوق الحرة قد بدأ مؤخراً بتغيير ذلك هنا أو هناك. وكانت المساواة في نهاية «العصر الذهبي» في الدول الغربية المتطورة أكبر بكثير مما هي عليه في العالم الثالث. وفيما بلغ عدم التكافؤ في الدخل ذروته في أميركا اللاتينية، تليها أفريقيا، فإنه كان ضئيلاً جداً في عدد من الدول الآسيوية، حيث فُرض إصلاحٌ زراعي راديكالي إلى أقصى الحدود تحت الرعاية الأميركية أو من جانب القوات

الأميركية المحتلة في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وإن لم تصل درجة المساواة في أي منها لتعادل المستوى في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية آنذاك، أو في أستراليا (Kakwani, 1980). وقد درس مراقبو الانتصارات التي حققها التصنيع كيف أسهمت تلك المكاسب الاجتماعية والاقتصادية في هذه الأوضاع بطبيعة الحال، مثلما تساءل هؤلاء عن العقبات التي اعترضت تقدم الاقتصاد البرازيلي المتشنج الذي أوشك أن يرتقي بتلك البلاد إلى مرتبة الولايات المتحدة في نصف الكرة الجنوبي، واكتشفوا دور اللامساواة الصارخة في توزيع الدخل ـ مما أدى، بصورة حتمية، إلى تقليص السوق المحلية أمام التوسع الصناعي. والواقع أنه لم يكن من الممكن فصل اللامساواة الاجتماعية الصارخة في أميركا اللاتينية عن الغياب المماثل الصارخ للإصلاح الزراعي المنتظم في كثير من بلدانها.

كان الإصلاح الزراعي، بلا شك، موضع ترحاب من جانب الفلاحين في العالم الثالث، وذلك، على الأقل، إلى أن جرى تحويله إلى زراعة جماعية أو إنتاج تعاوني، كما حدث في البلدان الشيوعية في أغلب الأحيان. غير أن ما رآه دعاة التحديث في حركة الإصلاح تلك لم يكن هو ما رآه الفلاحون، الذين لم يكونوا معنيين بقضايا الاقتصاد الكلي، بل كانوا ينظرون إلى السياسات الوطنية من منظور مختلف عما كان يراه المصلحون في المدن، ولم تكن مطالبتهم بالأرض تنطلق من اعتبارات عامة، بل من مصالح محددة. ومن هنا، فإن الإصلاح الزراعي الراديكالي الذي شرعت بتنفيذه حكومة الجنرالات الإصلاحيين في البيرو عام 1969، ودَمّرت على أساسه، بضربة واحدة، نظامَ الإقطاعيات الواسعة في البلاد، قد مني بالفشل لهذه الأسباب. وبالنسبة إلى جماعات الهنود في المناطق المرتفعة، الذين كانوا يعيشون في حالة تعايش غير مستقر مع مزارع الماشية الواسعة في منطقة الأنديز، التي درجوا على تزويدها بالأيدي العاملة، فإن الإصلاح كان، ببساطة، يعني تحقيق الإنصاف وتلبية

مطالبهم بالعودة إلى «الجماعات الأصلية» التي عاشوا ذات يوم في أراضيها ومراعيها المَشاع التي حرمهم منها ملاك الأرض ـ وهي الأراضي التي ظلوا يذكرون حدودها على مدى قرون عديدة، ولم يقبلوا مصادرتها منهم على الإطلاق (Hobsbawm, 1974). ومن هنا، لم يكن يهمهم الحفاظ على التجمعات القديمة بوصفها وحدات إنتاجية (تحولت الآن إلى قرى/ ضياع (Comunidades) مما تبقى من الأيدي العاملة السابقة)، في محاولة تعاونية تجريبية، أو شكل آخر من أشكال الإصلاح الزراعي غير نظام المعونة المتبادلة التقليدي في مجتمع محلي بعيد كل البُعد عن مبدأ المساواة. وسرعان ما أخذت الجماعات، بعد بدء الإصلاح، بـ «غزو» واكتساح أراضي المزارع التعاونية (التي غدوا الآن من المشاركين في ملكيتها)، وكأن شيئاً لم يتغير في النزاع الذي كان قائماً بين الإقطاعيات من جهة، والجماعات من جهة أخرى (بل بين الجماعات نفسها حول تملك الأراضي (Gómez Rodriguez, pp. 242-255). ولم يتغير شيء في النواحي التي تهمهم، غير أن الإصلاح الزراعي الأقرب إلى الوضع المثالي الذي يطمح إليه الفلاحون ربما كان النموذج المكسيكي في ثلاثينيات القرن العشرين، الذي منح الأراضي المَشاع بصورة قاطعة ودائمة للجماعات القروية لتنظيمها على النحو الذي تريده (ejidos)، على افتراض أن الفلاحين سينخرطون في الزراعة القائمة على الكفاف. وحققت هذه الخطوة نجاحاً سياسياً ضخماً ولكنها، من الناحية الاقتصادية، لم تخلف آثاراً ملموسة على التنمية الزراعية اللاحقة في المكسيك.

IV

لا عجب في أن تتضامن عشرات الدول المستقلة حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى معظم دول أميركا اللاتينية التي كانت تابعة بدورها للمناطق الخاضعة للعالم الصناعي والإمبريالي

القديم، لتمثل، مجتمعةً، **«العالم الثالث»** ـ وهو مفهوم قيل إنه تبلور عام 1952 (Harris, 1987, p. 18) ـ في مواجهة **«العالم الأول»**، وهو عالم الدول الرأسمالية المتقدمة، و**«العالم الثاني»**، وهو عالم الدول الشيوعية. وعلى الرغم من السخف الواضح في معاملة كل من مصر والغابون، أو الهند وبابوا ـ غينيا الجديدة بوصفها مجتمعات من نوع واحد، فإن ذلك لم يكن أمراً مستهجنا تماماً، لأن الفقر يجمعها جميعاً (بالمقارنة مع «العالم المتطور»[5]، كما أنها كانت جميعها من البلدان التوابع، تديرها حكومات تريد «التنمية»، مع عدم إيمانها، في أعقاب «الانهيار الكبير» والحرب العالمية الثانية، بأن السوق الرأسمالية العالمية (أي مبدأ الاقتصاديين في الميزة النسبية) أو المؤسسة التجارية الخاصة الطوعية في تلك البلاد قادرة على تحقيق ذلك الهدف. يضاف إلى ذلك أنه مع إطباق شبكة الحرب الباردة الحديدية على العالم، فإن جميع من كانت لديهم أي درجة من درجات حرية العمل كانوا يريدون تجنب الانضمام إلى أيٍّ من نَسَقيْ التحالف ذاك؛ أي كانوا يريدون البقاء بعيداً عن الحرب العالمية الثالثة التي كان يخشاها الجميع.

وهذا لا يعني أن البلدان «غير المنحازة» كانت متساوية في معارضتها للجانبين كليهما في الحرب الباردة. إن أبطال حركة عدم الانحياز (التي دعيت كذلك بعد مؤتمرها الأول في باندونغ ـ إندونيسيا عام 1955) وملهموها، كانوا من الثوار الراديكاليين المناهضين للاستعمار: جواهرلال نهرو من الهند، وسوكارنو من إندونيسيا، والبكباشي جمال عبد الناصر من مصر، والشيوعي المنشق، الرئيس تيتو من يوغوسلافيا. لقد كان جميع هؤلاء أو

(5) ثمة استثناءات نادرة، وعلى رأسها الأرجنتين التي لم تستطع، على الرغم من ثرائها، أن تستعيد عافيتها بعد انهيار وسقوط الإمبراطورية البريطانية. وذلك هو ما دفعها إلى أن تصبح مصدرة للمواد الغذائية حتى عام 1929.

ادّعوا، شأنهم شأن كثير من الأنظمة التي كانت خاضعة للاستعمار سابقاً، أنهم اشتراكيون، ولكن على طريقتهم الخاصة (أي غير السوفياتية)، بمن فيهم اشتراكيو كمبوديا المَلَكيّة البوذية. وقد أبدت جميع هذه البلدان بعض التعاطف مع الاتحاد السوفياتي أو كانت مستعدة على الأقل لقبول مساعدة اقتصادية وعسكرية منه؛ ولم يكن ذلك مدعاة للدهشة لأن الولايات المتحدة كانت قد تخلت عن تقاليدها القديمة المناهضة للاستعمار بعد أن انقسم العالم، وأخذت تميل على نحو ملحوظ إلى تأييد العناصر الأكثر رجعية في بلدان العالم الثالث: كالعراق (قبل ثورة 1958) وتركيا، وباكستان، وإيران الشاه ـ التي شكلت «**منظمة المعاهدة المركزية**» (**السنتو**: CENTO) ـ وباكستان والفليبين وتايلاند، التي شكلت «**منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا**» (SEATO) (وقد آلت كلتاهما إلى زوال). وقد أنشئت كلتا المنظمتين لاستكمال الشبكة العسكرية المعادية للسوفيات، التي كان حلف «الناتو» عمودها الفقري. وعندما أصبحت المجموعة الأفرو ـ آسيوية غير المنحازة ثلاثية القارات بعد الثورة الكوبية عام 1959، لم يكن من المفاجئ أن يكون أعضاؤها من أميركا اللاتينية في جمهوريات نصف الكرة الغربي أقل تعاطفاً مع «الأخ الأكبر» في الشمال. ومع ذلك، فإن دول **باندونغ** غير الشيوعية، خلافاً للمتعاطفين مع الولايات المتحدة في العالم الثالث الذين كانوا مستعدين إلى الانضمام إلى منظومة تحالفيّة غربية، لم يكن لديها النية للانخراط في المجابهة الكونية للدول العظمى، لأنها تمثل الجبهة المحتملة الدائمة لمثل هذا النزاع، وذلك ما أثبتته حرب كوريا وفييتنام وأزمة الصواريخ في كوبا. وبقدر ما كان خط الحدود (الأوروبية) الدائم مستقراً بين المعسكرين، تعاظم احتمال تساقط قذائف المدافع أو القنابل على بعض الجبال الآسيوية، أو الغابات الأفريقية.

مع أن المواجهة بين القوى العظمى سيطرت على العلاقات بين

الدول في جميع أرجاء العالم وأسهمت في استقرارها إلى حد ما، فإنها لم تضبطها تماماً، إذ كانت هناك منطقتان أفرَزَت فيهما التوتراتُ الأصيلة الكامنة في العالم الثالث، وغير المرتبطة أساساً بالحرب الباردة، ظروفاً دائمة للنزاع أفضت من وقت إلى آخر إلى نشوب الحرب: الشرق الأوسط، والقسم الشمالي من شبة القارة الهندية. (ولم يكن من قبيل المصادفة أن كلتا المنطقتين قد ورثتا مخططات التقسيم الإمبريالية). ومن السهل فصل منطقة النزاع الثانية عن الحرب الباردة الكونية، على الرغم من محاولات باكستان توريط الأميركيين، التي منيت بالفشل حتى «الحرب الأفغانية» في الثمانينيات (انظر الفصلين الثامن والسادس عشر). ولهذا، فإن الغرب لم يسمع إلا القليل ولا يتذكر إلا الأقل عن الحروب الإقليمية الثلاث: الحرب الصينية ـ الهندية عام 1962، حول حدود غير محددة المعالم بين البلدين، التي ربحتها الصين، والحرب الهندية ـ الباكستانية عام 1965 (التي ربحتها الهند بسهولة)، والنزاع الهندي ـ الباكستاني الثاني عام 1971 الذي نشب جراء انفصال باكستان الشرقية (بنغلاديش) وساندته الهند. وقد اتخذت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي موقف الحياد والوساطة وحُسن النية. على أن الوضع في الشرق الأوسط لم يكن من السهل فصله عن الحرب الباردة على هذا النحو، لأن عدة أطراف من حلفاء أميركا في المنطقة كانت متورطة مباشرة مثل إسرائيل وتركيا وإيران الشاه. يضاف إلى ذلك أن المنطقة، كما أظهر تعاقب الثورات المحلية، العسكرية والمدنية ـ من مصر عام 1952، عبر العراق وسوريا في الخمسينيات والستينيات، إلى جنوب الجزيرة العربية في الستينيات والسبعينيات، إلى إيران نفسها عام 1979 ـ لم تكن مستقرة اجتماعياً، ولاتزال كذلك.

لم يكن لهذه النزاعات الإقليمية علاقة جوهرية بالحرب الباردة؛ فالاتحاد السوفياتي كان من أوائل الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل الجديدة، التي جعلت نفسها في ما بعد الحليف الرئيس للولايات

المتحدة. وكانت الدول العربية أو الإسلامية الأخرى، يمينية كانت أو يسارية، متفقة على قمع الشيوعية داخل حدودها. غير أن إسرائيل كانت القوة الرئيسة التي أشاعت الاضطراب، حيث بنى المستوطنون اليهود دولة يهودية أكبر مما كان متصوَّراً بموجب التقسيم البريطاني (وطردوا سبعمئة ألف فلسطيني غير يهودي، وهو رقم ربما كان أكبر من تعداد اليهود عام 1948) (Calvocoressi, 1989, p. 215)، وشنوا الحروب مرة كل عشر سنوات لهذه الغاية (عام 1948، 1956، 1967، 1973، 1982). وفي سياق هذه الحروب، التي يمكن مقارنتها بتلك التي شنها الملك البروسي فريدريك الثاني في القرن الثامن عشر لينال الاعتراف بملكيته لسيليسيا التي اغتصبها من جارته النمسا، جعلت إسرائيل من نفسها أيضاً أعظم قوة عسكرية في المنطقة، وحصلت على الأسلحة النووية، ولكنها أخفقت في إيجاد أساس مكين للعلاقات مع الدول المجاورة، ولا مع الفلسطينيين المشبعين بالمرارة بصورة دائمة داخل حدودها المتوسعة أو في منافي الشتات في الشرق الأوسط. وقد أزاح انهيار الاتحاد السوفياتي الشرق الأوسط من خط المواجهة للحرب الباردة، ولكنه ظل منطقة متفجرة مثلما كان في السابق.

أسهمت ثلاثة مراكز للنزاع أقل شأناً على إبقاء الشرق الأوسط على تلك الحال وهي: شرق المتوسط، الخليج الفارسي [العربي] والمنطقة الحدودية بين تركيا، وإيران، والعراق، وسورية حيث حاول الأكراد عبثاً أن ينالوا الاستقلال الوطني الذي حثّهم الرئيس الأميركي ولسون، بصورة متهورة، على المطالبة به عام 1918. وبسبب عجزهم عن إيجاد سَنَد دائم لهم بين القوى العظمى، فقد زعزع الأكراد العلاقات بين جميع جيرانهم، الذين حاربوهم بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك استعمال الغاز السام في [عراق] الثمانينيات، فيما قاومهم مقاتلو حرب العصابات الأكراد المعروفون بمهارتهم المعهودة في مثل هذه الحروب الجبلية. وظل شرق

المتوسط هادئاً نسبياً لأن كلاً من اليونان وتركيا عضوان في حلف «**الناتو**»، ومع ذلك، فإن النزاع بينهما أدى إلى غزو جزيرة قبرص التي قسمت عام 1974. ومن ناحية أخرى، أفضت المنافسة التي دبَّت بين القوى الغربية وبين العراق وإيران على مواقع في الخليج إلى حرب الثماني سنوات الضارية بين العراق وإيران الثورية -1988) (1980، وبين الولايات المتحدة وحلفائها، من جهة والعراق من جهة ثانية، بعد انتهاء الحرب الباردة، عام 1991.

بقيت بقعة واحدة من بقاع العالم الثالث نسبياً بمنأى عن النزاعات الدولية والمحلية، وهي أميركا اللاتينية. وباستثناء مواقع صغيرة على اليابسة (مثل غويانا، وبيليز التي عرفت في ما بعد باسم هندوراس البريطانية والجزر الصغرى في الكاريبي) كانت هذه القارة قد تحررت من الاستعمار منذ أمد بعيد. وكان سكانها ينتمون ثقافياً ولغوياً إلى الغرب، بينما ينتمي السواد الأعظم من سكانها الفقراء إلى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية. وفيما ورثت المنطقة نظاماً تراتبياً عنصرياً محكماً عن غزاتها الأيبيريين (الإسبان)، فإنها ورثت كذلك تركةً من توالد الأعراق المختلفة واختلاطها. ولم يكن ثمة إلا قلة من السكان البيض الأصلاء، باستثناء مخروط أميركا الجنوبية (الأرجنتين، والأروغواي، وجنوب البرازيل)، الذين جاؤوا من طريق الهجرات الجماعية الأوروبية، حيث كانت هناك قلة قليلة من المواطنين الأصليين. وفي كلتا الحالتين، غلب الإنجاز والمكانة الاجتماعية على الأصول العرقية. وانتخبت المكسيك هندياً زابوتيكياً أصيلاً، هو بينيتو خواريز، رئيساً لها في وقت مبكر عام 1861. وفي تسعينيات القرن العشرين، كان للأرجنتين رئيس مسلم [كارلوس منعم Carlos Menem] من أصل لبناني [سوري]، وللبيرو رئيس مهاجر من اليابان [ألبرتو فوخيموري Alberto Fujimori]. وكان مثل هذين الخيارين [حتى انتخاب باراك أوباما Barak Obama] بعيد الاحتمال في الولايات المتحدة. ولاتزال أميركا اللاتينية حتى اليوم خارج إطار

الدائرة الخبيثة للسياسات العرقية والقومية التي عاثت فساداً في القارات الأخرى.

يضاف إلى ذلك أن معظم بلدان القارة قد اعترفت بالتبعية لما يعرف اليوم بالاستعمار الكولونيالي الجديد، أي لقوة إمبريالية مهيمنة واحدة، فيما كانت الولايات المتحدة من الواقعية بحيث لم ترسل سفنها الحربية وجنود البحرية إلى دول القارة الكبيرة ـ ولكنها لم تتردد في إرسالها إلى الدول الصغيرة ـ وكانت الحكومات الأميركية اللاتينية في المنطقة الممتدة بين **ريو غراندي** و**كيب هورن**، تعرف تماماً أن الحكمة تقتضي الوقوف إلى جانب واشنطن. كما إن «منظمة الدول الأميركية» (Organization of American States - OAS) التي تأسست عام 1948، ومقر قيادتها في واشنطن، كانت تدين بالولاء للولايات المتحدة. وعندما قامت كوبا بثورتها، أقدمت هذه المنظمة على طردها من صفوفها.

V

في اللحظة التي وصل فيها العالم الثالث والأيديولوجيات التي تمحورت حوله إلى الذروة، بدأ المفهوم بالتداعي. في السبعينيات، بات من الواضح على نحو متزايد أنه لا يوجد اسم واحد أو عنوان واحد يمكن أن ينطبق بشكل مناسب على مجموعة من الدول المتزايدة الاختلاف. ومع ذلك، ظل اللقب ملائماً لتمييز الدول الفقيرة في العالم عن الدول الغنية، وتزايدت مبررات هذا التمايز مع اتساع الفجوة المتعاظمة الصارخة القائمة بين المنطقتين، اللتين صارتا تسميان في أغلب الأحيان الآن بـ «**الشمال**» و«**الجنوب**»، إذ إن الفجوة بين حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي في العالم «المتطور» ونظيرتها في العالم المتخلف (أي بين اقتصادات دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» و«الاقتصادات الضعيفة

والمتوسطة»[6] استمرت في الاتساع: وكانت حصة الفرد في المجموعة الأولى تزيد بمعدل 14,5 ضعفاً على حصة المجموعة الثانية عام 1970، وارتفعت إلى 24 ضعفاً عام 1990 (*World Tables,* 1991, Table 1). بيد أن «العالم الثالث» لم يعد على نحو ظاهر كياناً واحداً.

كان العامل الذي قام على أساسه هذا التمايز هو التنمية الاقتصادية في المقام الأول. إن انتصار دول «الأوبك» عام 1973 أفرز لأول مرة مجموعة من دول العالم الثالث، يتميز أغلبها، بكل المعايير، بالتخلف، وبالتالي بالفقر، ولكنها برزت بثروات طائلة تعد بالبلايين على المستوى العالمي، وبصورة خاصة عندما تقوم على رقعة صغيرة من الرمال أو الغابات يكتنف سكانها الفقر ويحكمها شيخ أو سلطان (مسلم في العادة). كان من الواضح أن دولة كالإمارات العربية المتحدة مثلاً، كانت حصة الفرد من سكانها البالغ عددهم نصف مليون نسمة (عام 1975) من إجمالي الناتج القومي، نظرياً، تزيد على 13 ألف دولار ـ أي ضعف حصة الفرد من هذا الناتج في الولايات المتحدة آنذاك (World Tables, 1991, pp. 596, 604) ـ نقول إن هذه الدولة كان يستحيل تصنيفها في الفئة ذاتها مع دولة مثل الباكستان، على سبيل المثال، كانت حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي فيها لا تتعدى 130 دولاراً. ولم يكن ذلك حال الدول النفطية كثيفة السكان، ومع ذلك، فقد كان من الواضح أن الدول المعتمدة على تصدير سلعة أولية واحدة يمكن أن تصبح، مهما كانت نواحي النقص في مجالات أخرى، فاحشة الثراء، حتى

(6) تضم «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» الدول الرأسمالية التالية: بلجيكا، والدنمارك، وألمانيا الاتحادية، وفرنسا، وبريطانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، وكندا، والولايات المتحدة، واليابان، والنمسا، كما إن هذه المجموعة، التي أنشئت إبان الحرب الباردة لأسباب سياسية ضمت أيضاً: البرتغال، واليونان، وإسبانيا، وتركيا.

وإن أغرتها هذه الأموال السهلة بتبديد ثرواتها كيفما اتفق. وفي بداية التسعينيات، تحولت حتى دولة مثل العربية السعودية إلى دولةِ مَدينة[7].

ومن ناحية **ثانية**، كان جانب من دول العالم الثالث يتحول بسرعة إلى التصنيع والالتحاق بـِ «العالم الأول» وإن ظل أفقر منه بكثير. إن كوريا الجنوبية تطرح نموذجاً باهراً على قصة نجاح لا مثيل لها في التاريخ، إذ كانت حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي فيها (1989) أعلى من نظيرتها في دولة كالبرتغال، وهي أفقر الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية (World Bank Atlas, 1990, p. 7). ومرة أخرى فإن كوريا الجنوبية، إذا ما وضعنا الفروق النوعية جانباً، لم يعد بالإمكان مقارنتها بدولة مثل بابوا-غويانا الجديدة، على الرغم من أن حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي في كلا البلدين كانت واحدة عام 1969، وظلت على مستوى واحد من الارتفاع حتى أواسط السبعينيات، وهي الآن أكبر بنحو خمسة أضعاف (World Tables, 1991, pp. 352, 456). وكما رأينا، فإن فئة جديدة، هي «البلدان الحديثة التصنيع»، قد دخلت القاموس الدولي. ولا يوجد تحديد دقيق لها، ولكن جميع القوائم قد شملت، عملياً، «نمور المحيط الهادئ» الأربعة (هونغ كونغ، وسنغافورة، تايوان، وكوريا الجنوبية) والهند، والبرازيل، والمكسيك، كما إن عملية التصنيع في العالم الثالث جعلت من الممكن إدراج بلدان مثل الملايو والفليبين وكولومبيا وباكستان وتايلاند ودول أخرى في هذه القوائم. ومن الناحية الفعلية فإن فئة من دول التصنيع المتسارع الجديدة تعبر حدود العوالم الثلاثة لأنها ينبغي، تحديداً، أن تتضمن «اقتصادات السوق

(7) وهذه ليست ظاهرة تخص العالم الثالث. ويقال بأن سياسياً فرنسياً لا يعجبه العجب قال، في ما يشبه النبوءة، عندما أبلغوه بمدى الثروة التي تنطوي عليها حقول النفط في بحر الشمال: «أنهم سيبددون هذه الثروة ويواجهون الأزمات».

المصنعة» تلك (أي البلدان الرأسمالية) مثل إسبانيا وفنلندا ومعظم الدول الاشتراكية سابقاً في أوروبا الشرقية، فضلاً عن الصين الشيوعية منذ نهاية السبعينيات.

والواقع أن مراقبي السبعينيات بدأوا يلفتون إلى «تقسيم دولي جديد للعمل»، أي إلى انعطاف ضخم من إنتاج الصناعات للسوق العالمية من الجيل الأول للاقتصادات الصناعية، الذي كان يحتكرها في السابق، إلى بقاع أخرى في العالم. وكان هذا يعود، في جانب منه، إلى التحويل المعتمد من جانب الشركات من العالم الصناعي القديم، كلياً أو جزئياً، لإنتاجها أو إمداداتها إلى العالمين الثاني والثالث، وأعقبته في وقت لاحق تحويلات أخرى حتى لبعض العمليات بالغة التعقيد في صناعات التقنية العالية، كالبحث والتطوير. كما إن ثورة المواصلات والاتصالات الحديثة جعلت الإنتاج على الصعيد العالمي أمراً ممكناً واقتصادياً في آنٍ. ويعود ذلك أيضاً إلى الجهود الدؤوبة لحكومات العالم الثالث لمواصلة التصنيع من طريق غزو أسواق التصدير إذا لزم الأمر، (وحبذا لو لم يكن ذلك) على حساب الحماية القديمة للأسواق المحلية.

هذه العولمة الاقتصادية، التي يمكن أن يتحقق منها المرء بتتبع بلد المنشأ للمنتجات التي تباع في مخازن البيع في أميركا الشمالية، تنامت ببطء في الستينيات، وتسارعت على نحو مذهل أثناء عقود الاضطرابات الاقتصادية في العالم بعد عام 1973، أما مدى السرعة في ذلك التقدم فيمكن أن نتبينه مرة أخرى، في مثال كوريا الجنوبية، حيث ظل 80 بالمائة من سكانها حتى نهاية الخمسينيات يعملون في الزراعة التي كانت تدر ثلاثة أرباع دخل البلاد الوطني تقريباً (Rado, 1962, pp. 740, 742-743). وقد دشّنت خطتها الخمسية الأولى للتنمية عام 1962. وفي نهاية الثمانينيات، كانت تحصل على 10 بالمائة فحسب من إجمالي ناتجها المحلي من الزراعة، واحتل اقتصادها المرتبة الثامنة بين أكبر الاقتصادات الصناعية في العالم غير الشيوعي.

ومن ناحية **ثالثة**، برزت (أو بالأحرى توارت) عدة دول في أسفل سلم الإحصاءات الدولية التي يصعب على التوصيف الدولي الملطف أن يصفها بـ «النامية» لأنها كانت تجمع بين الفقر والتخلف. ونشأت مجموعات فرعية من الدول النامية ذات الدخل المنخفض تضم نحو ثلاثة بلايين نسمة. وكانت حصة الفرد فيها من إجمالي الناتج القومي نحو 330 دولاراً في عام 1989، وتتميز عن مجموعة الـ 500 مليون الأكثر حظاً في الدول الأقل عِوَزاً، مثل الدومينيكان والإكوادور وغواتيمالا، التي تصل حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي فيها إلى ثلاثة أضعاف المجموعة الأولى. كما تتميز عن مجموعة الدول الأكثر رخاء (البرازيل، وماليزيا، والمكسيك وما إليها) حيث تزيد حصة الفرد فيها عن ذلك بما معدله ثمانية أضعاف (ويتمتع الـ 800 مليون نسمة أو ما يقارب ذلك في المجموعة الأكثر رخاء بحصة للفرد من إجمالي الناتج القومي تصل إلى 18،280 دولاراً أو ما يعادل 55 ضعفا من حصة ثلاثة أخماس البشرية التي تعيش في الفئة الدنيا (World Bank Atlas, 1990, p. 10). وفيما كان الاقتصاد العالمي يتحول إلى العولمة بالفعل، وبعد سقوط المنطقة السوفياتية بصورة خاصة، اكتشف المستثمرون وأصحاب المشروعات التجارية والرأسماليون وذوو العقلية التجارية أن جوانب كبيرة من العولمة لم تكن مربحة بالنسبة إليهم، إلا إذا استطاعوا، ربما، رشوة السياسيين وموظفي الخدمة المدنية بإغرائهم بهدر الأموال التي انتزعوها من مواطنيهم عاثري الحظ، وإنفاقها في شراء السلاح أو إقامة مشروعات الرفاهية الفخمة[8].

---

(8) كقاعدة عامة، تستطيع نسبة خمسة بالمائة من كل 200,000 ولار أن تستميل وتطوّع موظفاً كبيراً مسؤولاً في المنصب الذي يلي الزعامة العليا في البلاد. وتصدق النسبة نفسها في صفقة تعادل مليوني دولار عندما تتعامل مع نائب الرئيس أو الأمين العام للمؤسسة أو الوزارة. وعندما تطرح مبلغ عشرين مليون دولار، تكون قد اشتريت الوزير وكبار المسؤولين حوله، بينما يكون مبلغ مئتي مليون دولار «مبرراً وحافزاً لاستمالة رأس الدولة نفسه» (Holman, 1993).

كان لابدّ أن يتوفر عدد كبير نسبياً من هذه الدول في قارة أفريقيا التعيسة. وقد حرمت نهاية الحرب الباردة مثل تلك البلدان من المساعدة الاقتصادية (العسكرية إلى حد كبير) التي حولت بعضاً منها، كالصومال، إلى معسكرات مسلحة وساحات حرب في ما بعد.

يضاف إلى ذلك أن العولمة، مع تزايد الفروق بين الدول الفقيرة، قد دفعت أمواجاً ـ من الكائنات البشرية بطبيعة الحال ـ إلى اختراق خطوط التقسيم بين المناطق والتصنيفات. وتدفق السواح من الدول الغنية إلى العالم الثالث على نحو غير مسبوق. في الثمانينيات (1985)، إذا أخذنا بعض الدول الإسلامية على سبيل المثال، كان مسلمو ماليزيا الستة عشر مليوناً يستقبلون ثلاثة ملايين سائح في السنة، وتستقبل تونس بملايينها السبعة مليوني سائح، والأردن بملايينه الثلاثة مليوني سائح (Din, 1989, p. 545)، وفي تلك الأثناء تحولت سيول الهجرة العمالية من البلدان الفقيرة إلى الغنية إلى تيارات طوفانية دافقة إلا إذا اعترضتها الحواجز السياسية. ففي عام 1968، شكل المهاجرون من المغرب (من الجزائر **أولاً** ثم من تونس ومراكش) ما يقارب الربع من جميع الأجانب المقيمين في فرنسا (وفي عام 1975 هاجر من الجزائر ما نسبته 5,5 بالمائة من مجموع السكان)، فيما شكل المهاجرون إلى الولايات المتحدة من أميركا اللاتينية، وبشكل خاص من أميركا الوسطى، نسبة الثلث من جميع المهاجرين إليها (Potts, 1990, pp. 145, 146, 150). ولم تتوجه تلك الهجرة نحو الدول الصناعية القديمة فحسب. فقد قفز عدد العاملين الأجانب في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وليبيا من 1,8 مليون إلى 2,8 مليون شخص في غضون خمس سنوات فقط (1975 ـ 1980) (Population, 1984, p. 109). ووفد معظم هؤلاء المهاجرين من تلك المنطقة، ولكن جانباً كبيراً منهم جاء من جنوب آسيا ومن مناطق أبعد من ذلك. ومن سوء الطالع في فترة العقدين القاتمة في السبعينيات والثمانينيات، أنه بات من الصعب بصورة متزايدة التمييز

بين تيارات الهجرات العمالية من رجال ونساء وأطفال هربوا، أو اقتلعوا بسبب المجاعة أو الاضطهاد السياسي أو بسبب الاثنين، أو الحرب أو الحرب الأهلية، ليواجهوا بلدان العالم الأول الملتزمة (نظرياً) بمساعدة اللاجئين، (وعملياً) بمنع الهجرة من الدول الفقيرة الحافلة بالمشكلات السياسية والقانونية والأخلاقية العسيرة. وباستثناء الولايات المتحدة، وبدرجة أقل كندا وأستراليا التي شجعت أو سمحت بهجرة جماعية من العالم الثالث، اختارت دول العالم الأول أن تُبقي هذه الهجرات خارج حدودها، في غمرة الرُّهاب المتزايد تجاه الأجانب في أوساط مواطنيها.

VI

لم تقتصر «الوثبة العظيمة» المذهلة والعولمة المتعاظمة اللتين حققهما الاقتصاد العالمي (الرأسمالي) على تجزئة وتشتيت مفهوم العالم الثالث فحسب، بل استدرجتا جميع سكان المعمورة تقريباً، وبصورة واعية، إلى دخول العالم الحديث. ولم يَرُقْ ذلك لجميع هؤلاء البشر بالضرورة. والواقع أن كثيراً من «**الأصوليين**» والحركات التقليدية اسمياً التي أخذت تمد جذورها في بلدان العالم الثالث، ولاسيّما في المنطقة الإسلامية، إنما كانت، تحديداً، ثورة ضد الحداثة، مع أن من المؤكد أن ذلك لا يصدق على جميع الحركات التي تندرج في هذا التصنيف غير الدقيق[9]. غير أن هؤلاء جميعاً كانوا يدركون أنهم جزء من عالم يختلف عن ذاك الذي عرفه أسلافهم. وقد أطلّ عليهم هذا العالم على هيئة حافلات وشاحنات

---

(9) من هنا، فإن التحول إلى الطوائف البروتستانتية «الأصولية» الشائعة في أميركا اللاتينية هو، من جملة أمور أخرى، رد فعل «تحديثي» ضد الوضع القائم القديم الذي تمثله الكاثوليكية المحلية. أما «الأصوليات» الأخرى فإنها مماثلة للقومية «الإثنية» التي برزت، على سبيل المثال، في الهند.

مغبّرة على طرق ترابية؛ ومحطات لضخ البترول، وأجهزة راديو الترانزستور العاملة بالبطارية التي جلبت العالم الجديد إليهم، وحتى للأميين منهم، وبلغتهم ولهجتهم العامية غير المكتوبة، مع أن ذلك ربما كان لمنفعة المهاجرين الحضر. ولكن جميع الناس تقريباً كانوا، أو كان لهم أقرباء، يعملون في المدن، في عالم كان فيه سكان الأرياف يهاجرون إلى المدن بالملايين، وحتى في البلدان الريفية الأفريقية التي أصبح نحو ثلث سكانها من الحضر، مثل نيجيريا، وزائير، وتنزانيا، والسنغال، وساحل العاج، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والغابون، وبنين، وزامبيا، والكونغو، والصومال، وليبيريا. وعلى هذا الأساس، تمازجت وتلاحمت القرى والمدن، بل إن الأهالي في المواقع النائية غدوا يعيشون في عالم من صفائح البلاستيك، وزجاجات الكوكا كولا، والساعات اليدوية الرقمية الرخيصة والألياف الاصطناعية. وفي مفارقة انقلب فيها التاريخ رأساً على عقب، راحت بلدان الصفوف الخلفية في العالم الثالث تتاجر بمهاراتها في العالم الأول. في زوايا الشوارع الأوروبية، انتشرت جماعات من الهنود الجوالين الوافدين من منطقة جبال الأنديز في أميركا اللاتينية الذين يعزفون على آلة «الفلوت» ألحانهم الحزينة، وأصبح الباعة المتجولون السود القادمون من غرب أفريقيا يبيعون الحليّ للمارة على أرصفة الشوارع في نيويورك وباريس وروما مثلما كان أسلافهم يفعلون في جولاتهم التجارية في القارة السوداء.

كانت المدينة، على نحو شبه مؤكد، هي البوتقة التي انبثق منها التغيّر لأنها كانت، على الأقل، حديثة بحكم التعريف. ومثلما كان مهاجر نشط وطموح من الأنديز يحكي لأطفاله، «هناك، في ليما، مجالٌ أكبر للتقدم، وحوافز أكثر بكثير مما لدينا الآن» (*más roce*) (Julca, 1992). بيد أن أكثر المهاجرين استخدموا الأدوات والمعدات الشائعة في المجتمع التقليدي لبناء كيانهم الحضري، فأقاموا وشكّلوا بلداتهم الكوخية الجديدة على شاكلة تلك التي ميزت الجماعات

الريفية القديمة، لأن كثيراً من العناصر والخصائص في المدينة كان بالنسبة إليهم أمراً مستجدّاً وغير مسبوق، ولأن كثيراً من المعايير والأعراف فيها كان مخالفاً لما عهدوه في الأيام الخوالي. ولم يكن ثمة ما هو أكثر إثارة من السلوك المتوقع من امرأة شابة ظل التنديد بمخالفتها للتقاليد يلاحقها من أفريقيا إلى البيرو. ففي إحدى الأغاني التقليدية في ليما «huayno»، («*La Gringa*») يجأر أحد الأولاد المهاجرين بالشكوى:

«عندما وفدتِ من موطنكِ الأصلي،
لم تكوني أكثر من صبية ريفية.
أما الآن، في ليما، فأنتِ تمشطين شعرك كما يفعلون في المدينة
بل إنكِ تقولين: انتظر، «أرجوك»، إنني سأرقص
رقصة الدوران وهز البطن...
إياك والغرور ... وحذار من الكبرياء
فليس هناك من فرق، بين شعري وشعرك»
(Mangin, 1970, pp. 31-32)[10].

غير أن وعي الحداثة امتد من المدينة وانتشر في الأرياف (وحتى في المناطق التي لم يطرأ فيها التحول على الحياة الريفية جراء استحداث محاصيل جديدة، وتقانة جديدة، وأشكال جديدة للتنظيم والتسويق). وارتكز هذا الانتشار على «الثورة الخضراء» التي شهدتها زراعة محاصيل الحبوب في أجزاء من آسيا، من طريق

(10) ونلاحظ ذلك أيضاً في نيجيريا في صنف جديد من البنات الأفريقيات في آداب السوق في «أونيتشا»: «فلم تعد البنت، بالنسبة إلى أهلها، هي اللعبة والدمية التقليدية الهادئة المتواضعة. فالفتيات يكتبن الآن رسائل الحب. ويتظاهرن بالخجل، ويطلبن الهدايا من أصدقائهن الشباب ومن ضحاياهن، بل إنهن يخدعن الرجال. ولم يعدن المخلوقات البليدة الغبية التي يستطيع أهلها أن يمنحوها لمن يشاؤون (Nwoga 1965, pp. 178-179).

تنويعات مصممة علمياً منذ ستينيات القرن العشرين فصاعداً أو، بعد ذلك بقليل، بتطوير محاصيل تصديرية تستهدف الأسواق العالمية. ويسّر ذلك تطور وسائل النقل الجوي بالجملة للمواد القابلة للتلف (مثل الفواكه الاستوائية والزهور) ورواج المواد الجديدة التي تتطلبها أذواق جانب من المستهلكين في العالم «المتطور» (مثل الكوكايين). ولا ينبغي الإقلال من الآثار التي خلفتها تلك التغيرات الريفية. فقد ظهرت أعنف المصادمات الوجاهية المباشرة بين الطرائق القديمة والحديثة عند الحدود الأمازونية لدولة مثل كولومبيا، التي غدت في السبعينيات مسرحاً لعمليات نقل مادة الكوكا من بوليفيا والبيرو وغدت هي موقع المختبرات التي تُصَنَّع فيها تلك المادة وتكرَّر إلى كوكايين. وحدث ذلك خلال سنوات قليلة بعد أن استقر فيها واستوطنها فلاحو المناطق الحدودية الهاربون من الدولة ومن الملاك الإقطاعيين، وناصرهم في ذلك من تبنوا الدفاع عن أسلوب الحياة الفلاحية، وهم رجال حرب العصابات (الشيوعيون) في القوات الثورية الكولومبية المسلحة (FARC). في تلك المنطقة، اصطدمت السوق، في أكثر حالاتها ضراوةً، مع الفلاحين الذين يعيشون عيش الكفاف اعتماداً على ما يزرعونه وما يحصلونه بالاستعانة ببندقية، وكلب، وشبكة لصيد السمك. فكيف لحزمة من اليُكَّة أو الموز أن تكون على القدر نفسه من الجاذبية مثل زراعة محصول يجلب أسعاراً خلّابة، حتى وإن كانت متقلبة، ومثل الحياة وفق الأساليب القديمة، مقابل العيش في المستوطنات الشاسعة الزاخرة بمصنعي المخدرات ومهربيها، وبالأفّاقين المسلحين، والمقاصف والمواخير (Molano, 1988). وكانت الأرياف آخذة بالتحول بالفعل، غير أن التحولات التي اكتنفتها كانت تعتمد، في المقام الأول، على مدنية المدينة وصناعاتها، لأن عماد اقتصادها كان، في أغلب الأحيان، يتمثل في ما يحققه المهاجرون من ريع ودخل في ما كان يسمى «بلد السود» عنصري النزعة في جنوب أفريقيا، الذي كان يدر للأهالي ما يتراوح

بين 10 و15٪ من الدخل فحسب، بينما كانت بقية الدخل تأتي مما يحصله العمال المهاجرون في المناطق البيضاء (Ripken and Wellmer, 1978, p. 196). ومن المفارقات أن المدينة في العالم الثالث وفي أجزاء من العالم الأول كذلك، قد تؤدي دور المنقذ لاقتصاد ريفي ربما كان المنخرطون فيه سيهجرونه لولا ما حققه لهم من مكاسب، وأدركوا من خلال تجربة الهجرة التي عرفوها - هم أو جيرانهم - أن بوسع الرجال والنساء أن يعثروا على مجالات بديلة. كما اكتشفوا أنه ليس من المحتم عليهم أن يمضوا طيلة العمر تحت نير الاستعباد والكدح لتأمين سُبل العيش الهزيل البائس بانتزاع اللقمة من براثن قطعة أرض نائية هامشية متآكلة وصخرية، مثلما فعل أسلافهم من قبل، إذ منذ الستينيات وما بعدها، غدت مستوطنات ريفية كثيرة في جميع أنحاء العالم، في مناطق طبيعية رومانسية، وبالتالي هامشية من الوجهة الزراعية، مهجورة بعد أن غادرها الجميع، باستثناء المتقدمين في العمر. إلا أن المهاجرين من المجتمع المحلي الجبلي اكتشفوا، واحتلوا، زاوية في اقتصاد المدينة مارسوا فيها - في هذه الحالة - بيع الفواكه، وبعبارة أدق، بيع الفراولة في ليما، مما مكنهم من الحفاظ على طابعها الرعوي أو إنعاشه بالانتقال من الدخل الزراعي إلى الدخل غير الزراعي عبر العمل في شبكة معقدة من التعايش والمنفعة المتبادلة بين الأسر المهاجرة والمقيمة (Smith, 1989, Chap. 4). وربما كان من المهم أن نلاحظ أن المهاجرين، في هذه الحالة الخاصة التي أُشبِعت دراسةً وبحثاً، قلما تحولوا إلى عمال. لقد اختار هؤلاء الاندماج كتجار صغار جوالين في شبكة «الاقتصاد غير النظامي» الواسعة في العالم الثالث. ذلك أن التغير الاجتماعي الرئيس في العالم الثالث ربما كان محصلة لما حملته معها الطبقات الوسطى والشرائح الدنيا المتعاظمة فيها من المهاجرين الذين سلكوا سبيلاً واحداً، أو على الأرجح عدة سُبل، لتأمين مصادر الرزق، وكان الشكل الأساسي لحياتها الاقتصادية،

ولاسيّما في البلدان الأكثر فقراً، هو الاقتصاد غير النظامي الذي لا تَطاله الإحصائيات الرسمية.

وهكذا، فإن الهوّة الواسعة التي كانت تفصل عالم التحديث الصغير أو الأقليات المُتغربِنة الحاكمة في العالم الثالث عن جماهير شعوبها، أخذت تحفل بالتحولات الشاملة لتلك المجتمعات. ولا نعرف حتى الآن متى وكيف حدث ذلك، أو الأشكال التي اتخذها الوعي الجديد بتلك التحولات، لأن أغلبية تلك البلدان كانت تفتقر حتى إلى خدمات الإحصاء الحكومية اللازمة أو إلى مراكز العلوم الاجتماعية الأكاديمية التي يواصل فيها الطلاب والدارسون أبحاثهم. ومهما يكن من أمر، فإن من الصعب اكتشاف ما يحدث في الشرائح الاجتماعية البعيدة الغور حتى في البلدان التي بلغ فيها التوثيق مرحلة متقدمة، إلا عند حدوثه. ومن هنا، فإن من المتعذر التكهن بالمراحل التمهيدية المبكرة للتيارات الاجتماعية والثقافية الجديدة في أوساط الشباب، أو التحقق من حدوثها، أو حتى التعرف إليها في أغلب الأحيان، حتى من جانب من يعتاشون من ممارسة تلك العمليات، مثل العاملين في صناعة الثقافة الشعبية، ناهيك بجيل الآباء والأسلاف. غير أن من الواضح أن مدن العالم الثالث كانت تتمخض عن شيء ما تحت ستار الوعي النخبوي، حتى في بلد يبدو عليه الركود التام ظاهرياً مثل الكونغو البلجيكية (التي سميت زائير في ما بعد)، وإلا فكيف لنا بغير ذلك أن نفسر أن نوع الموسيقى الشعبية التي طُوِّرت هناك في خمسينيات القرن العشرين الهامدة قد غدت هي الأوسع نفوذاً في أفريقيا في الستينيات والسبعينيات؟ (Manuel, 1988, pp. 86, 97-101) وفي هذه الناحية، كيف لنا أن نفسر تبلور الوعي السياسي الذي دفع البلجيكيين إلى منح الكونغو الاستقلال عام 1960 بسرعة خاطفة ودونما إشعارٍ تقريباً، مع أن ذاك البلد الخاضع للاستعمار، الذي كان حتى ذلك الحين يكن العداء الشديد للتعليم المحلي الأصلي وللنشاط السياسي المحلي، كان في نظر أكثر

المراقبين «سيتقوقع وينكفئ ويعزل نفسه عن بقية العالم مثلما فعلت اليابان قبل حركة «**ميجي** الإصلاحية»» (Calvocoressi, 1989, p. 377).

وبصرف النظر عن طبيعة الأنشطة التي سادت في خمسينيات القرن، فإن دلائل التحول الاجتماعي الكبير كانت واضحة كل الوضوح في الستينيات والسبعينيات في نصف الكرة الغربي، كما أنها لم تعد خافية على العيان في العالم الإسلامي والبلدان الرئيسة في جنوب وجنوب شرق آسيا. ومن المفارقات أن دلائل التحول تلك ربما كانت خافتة وباهتة في أجزاء العالم الاشتراكي التي كانت تماثل العالم الثالث، أي أواسط آسيا السوفياتية والقوقاز. وقد يفوتنا في أكثر الأحيان أن نلاحظ أن الثورة الشيوعية كانت ماكينة ذات نزعة محافظة. وفي الوقت الذي سعت فيه إلى إحداث التحول في عدد محدد من جوانب الحياة ـ كالدولة، والسلطة، وعلاقات المِلْكية، والبنية الاقتصادية، فإنها جمّدت جوانب أخرى وأبقتها على ما كانت عليه بأشكالها قبل الثورية، أو أنها، على الأقل، وفرت لها الحماية ضد تقلبات التغيير الشاملة المستمرة في المجتمعات الرأسمالية. وفي جميع الأحوال، فإن سلاحها الأقوى، وهو سلطة الدولة المجردة، كان أقل فاعلية في تعديل أنماط السلوك البشري من كل ما تتحدث عنه البلاغيات الإيجابية الطنانة حول «الإنسان الاشتراكي الجديد» أو الشعارات السلبية الطنانة حول «الدولة الكلّيانية الاستبدادية». إن الأوزبكيّون والطاجيك الذين كانوا يعيشون إلى الشمال من الحدود السوفياتية الأفغانية كانوا، بالتأكيد، أكثر علمانية، وأفضل تحصيلاً علمياً، وأيسر حالاً ممن كانوا يعيشون جنوب الحدود، غير أنهم، شمالاً وجنوباً، لم يكونوا يختلفون عن بعض من ناحية التقاليد والأعراف بالقدر الذي قد يتوقعه المرء بعد سبعين سنة من الاشتراكية. وربما لم يكن الثأر من الهموم الكبرى التي شغلت السلطات في القوقاز منذ ثلاثينيات القرن (مع أن مصرع أحد الرجال

جراء حادث تعرضت له درّاسة حنطة في **كولخوز** زراعي أثناء عملية التمليك الجماعي القسري قد أسفر عن نزاع ثأري دموي أصبح من المعالم المشهودة في حوليات النظام القضائي السوفياتي)، إلا أن المراقبين حذروا في أوائل التسعينيات من «مخاطر الإبادة الوطنية - في الشيشان ـ لأن أغلب العائلات الشيشانية قد انجرّت إلى معمعة المصادمات الثأرية» (Trofimov/ Djangava, 1993). وستكون المحصلة الثقافية لهذا التحول الاجتماعي بين أيدي المؤرخين لدراستها، وليس بوسعنا النظر فيها الآن، على أن من الواضح أن شبكة الالتزامات المتبادلة والعادات قد بدأت تتعرض لضغوط متزايدة، حتى في المجتمعات التقليدية. وكما يرى أحد المراقبين (Harden, 1990, p. 67). فإن «العائلة الممتدة في غانا وجميع بقاع أفريقيا، تعمل في ظل ضغوط هائلة. إنها كالجسر الذي أخذ ينوء تحت وطأة حركة المرور المتسارعة المتعاظمة فوقه إلى أن أخذت أركانه بالتصدع ... وقد غدت تفصل بين المسنين الريفيين والحضر الشباب مئات الأميال من الطرق الوعرة، وقرون من التنمية».

من اليسير، سياسياً، تقييم هذه الحصيلة المتنافرة العناصر، إذ مع دخول جمهرة السكان، وعلى الأقل الشباب وأهل المدن، إلى العالم الحديث، فإن الاحتكار الذي مارسته النخب المُتَغَربنة التي رسمت مسار الجيل الأول من التاريخ بعد الكولونيالي الاستعماري قد أخذ يواجه التحديات. كما إن التحديات تصدت كذلك للبرامج، والأيديولوجيات، والمفردات المستخدمة في الخطاب العام، وهي الركائز التي اعتمدت عليها الدول الجديدة. ذلك أن الجماهير الجديدة الحضرية التي أدركها التحضر، وحتى جماهير الطبقات الوسطى مهما كان مستوى تحصيلها العلمي، لم تكن، بل لم تستطع، بحكم الحجم العددي، أن تحل محل النخب القديمة التي كان بوسع أفرادها أن يحافظوا على علاقات طيبة مع سلطات الحكم الاستعماري الكولونيالي أو مع زملائهم في الجامعات الأوروبية

والأميركية. وكما تجلى بصورة واضحة في جنوب آسيا، فإن النخب الجديدة كانت تتميز غيظاً من القديمة. وأيا كان الحال، فإن جماهير الفقراء لم تكن تشارك في الاعتقاد بأن القرن التاسع عشر في الغرب كان سيحقق مطامح البشر في التقدم العلماني. أما في بلدان العالم الإسلامي الغربية، فإن النزاع بين الزعماء العلمانيين القدامى والديمقراطية الجماهيرية الجديدة قد تجلى على نحو واضح ومتفجر. من الجزائر إلى تركيا، كانت القيم التي ارتبطت في بلدان الليبرالية الغربية بالحكومة الدستورية، وبحكم القانون، وبحقوق المرأة على سبيل المثال، تتمتع بالحماية ـ هذا إذا وجدت ـ ضد الديمقراطية، من جانب القوة العسكرية التي يمثلها أولئك الذين حققوا، هم أو ورثتهم، التحرر لشعوبهم.

لم يقتصر النزاع على البلدان الإسلامية، كما لم يقتصر رد الفعل تجاه قيم التقدم القديمة على جماهير الفقراء. إن السياسة الهندوسية الإقصائية التي انتهجها حزب **جاناتا** في الهند كانت تتمتع بدعم قوي في أوساط الطبقة التجارية الوسطى. والنزعة القومية المشبوبة القائمة على أسس إثنية ودينية همجية، والتي حولت سريلانكا المسالمة في الثمانينيات إلى ساحة للمجازر لا تضاهيها إلا السلفادور، إنما برزت، بصورة غير متوقعة، في بلد بوذيّ مزدهر. وكانت لها جذور عميقة الغور في اثنين من التحولات الاجتماعية: أزمة الهُوية العميقة في القرى التي تقطعت أوصال النظام الاجتماعي فيها إرباً إرباً، ثم صعود شريحة جماهيرية من الشباب ذوي التحصيل العلمي المتقدم. وكان من المحتم أن يساور القلق الجماعات القروية التي زعزعت أركانها موجات الهجرة الداخلة والخارجة، وزرعت بذور الشقاق فيها عناصر التفاوت المتزايدة بين الأغنياء والفقراء بفعل ما جرّه عليها الاقتصاد النقدي، وأبهظها عدم الاستقرار المتمثل في إجحاف نظام الحراك الاجتماعي القائم على أساس المستوى التعليمي، وامّحاء المعالم والخصائص الجسمية واللغوية التي تحدد

الشرائح المغلقة وفواصل المكانة والجاه بين الناس في المجتمع، ولكنها لا تترك مجالاً للشك في مواقعهم الاجتماعية. وقد استخدم هذا التحليل ليفسر، من جملة أمور أخرى، ظهور رموز وشعائر مستجدة تعكس روح الجماعة ـ وهي ظاهرة مستجدة كذلك، مثل الظهور المفاجئ لأشكال الاحتشاد الجماعي في طقوس العبادة البوذية في سبعينيات القرن، لتحل محل ممارسات التعبد القديمة البيتية الخاصة؛ أو تخصيص أيام للألعاب الرياضية في المدارس تُسْتَهلّ بأداء النشيد الوطني على أنغام أشرطة كاسيت مستعارة.

كانت تلك هي السياسات في عالم متغير وقابل للاشتعال. وزاد من صعوبة التنبؤ بتلك السياسات أن السياسات على صعيد البلد الواحد وبالمعنى الذي استحدث واستقر في الغرب منذ الثورة الفرنسية لم تكن قد وجدت قط، أو لم يكن يسمح لها بأن تنشط في كثير من بلدان العالم الثالث. وحيثما وجدت تقاليد سياسية عريقة متجذرة في أوساط الجماهير، أو حتى قبول واسع النطاق بين المواطنين السلبيين لشرعية «الطبقات السياسية» التي تتولى أمورهم، فإن من الممكن الحفاظ على درجة من الاستمرارية. لقد ظل الكولومبيون، كما يعرف من قرأوا أعمال الروائي غارسيا ماركيز، يولدون لأكثر من قرن من الزمان إما ليبراليين صغاراً أو محافظين صغاراً، مع أنهم قد يغيرون عبوة الزجاجات التي تحمل هذا التعريف. إن حزب المؤتمر الوطني [الهندي] الذي تعاقبت عليه الانشقاقات والإصلاحات على مدى نصف قرن منذ الاستقلال، غير أنه ظل، مع استثناءات خاطفة حتى الانتخابات العامة الهندية في التسعينيات، هو المحور الذي استقطب ولاء المؤمنين بأهدافه وتقاليده التاريخية. وعلى الرغم من أن الشيوعية قد أصابها التفكك في كل مكان آخر، فإن التقاليد اليسارية المتجذرة في البنغال (الغربية) الهندوسية، وكذلك الإدارة الكفؤة، قد مكّنتا الحزب الشيوعي (الماركسي) من البقاء في سدة الحكم بصورة دائمة تقريباً

في ولاية لم يكن فيها النضال الوطني ضد بريطانيا منحازاً إلى غاندي، ولا حتى إلى نهرو، بل إلى الإرهابيين والزعيم سوبهاس بوس.

يضاف إلى ذلك أن التغيّر البنيوي قد يدفع النشاط السياسي كذلك إلى اتجاهات مألوفة في تاريخ العالم الأول. وقد تبرز في «البلدان الآخذة حديثاً بالتصنيع» طبقات عاملة صناعية تطالب بحقوق العمال وبتشكيل النقابات، كما يتضح في حالة البرازيل وكوريا الجنوبية، وكذلك أوروبا الشرقية. ولم يكن من الضروري في تلك الحالات أن تنشأ أحزاب سياسية عمالية ـ شعبية على غرار الحركات الاجتماعية الديمقراطية التي ظهرت في أوروبا قبل عام 1914، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن البرازيل شهدت في ثمانينيات القرن العشرين قيام حزب وطني ناجح هو «**حزب الشغيلة**» (Workers Party) (غير أن تقاليد الحركات العمالية في قاعدتها الأساسية، وهي مواقع صناعة السيارات في سان باولو، التي كانت تضم خليطاً من المطالبين بقوانين العمل الشعبوية، والمناضلين الشيوعيين في المصانع، والمثقفين الذين سارعوا لنصرتهم إنما كانت، في جوهرها، تقاليد يسارية صلبة. وكذلك كانت أيديولوجيا الكهنة الكاثوليك الذين أسهمت مساندتهم لها في ترسيخ مواقفها[11]. ومرة أخرى، كان التوسع الصناعي السريع يميل إلى إفراز طبقات مهنية ومتعلمة وعريضة لابدّ أنها، مع نزعتها غير الانقلابية، كانت ترحب كل

(11) ثمة تشابه صارخ، على أكثر من وجه، بين «**حزب الشغيلة**» البرازيلي وحركة «**التضامن**» البولندية المعاصرة ـ هذا إذا استثنينا التوجهات الاشتراكية لدى الحزب والأيديولوجيا المناهضة للاشتراكية لدى الحركة: فقد برز في كليهما زعيم بروليتاري مخلص. عامل ماهر في مصنع للسيارات في الأول، وفني كهربائي في حوض لبناء وصيانة السفن في الثاني؛ ومساندة مؤثرة من جانب مجموعة من المفكرين والمثقفين ومن الكنيسة. وتزداد أوجه الشبه عندما نتذكر أن «حزب الشغيلة» قد سعى إلى أن يحل محل التنظيم الشيوعي الذي وقف منه موقف المعارضة.

الترحاب بإشاعة الحريات المدنية في أنظمة الحكم التسلطية العاكفة على التصنيع. وقد شهدنا تجليات تلك النزعة التحررية، في الثمانينيات، في سياقات مختلفة، مع تفاوت النتائج، سواء في أميركا اللاتينية أو في بلدان الشرق الأقصى حديثة التصنيع (مثل كوريا الجنوبية وتايوان)، وكذلك داخل المنظومة السوفياتية.

على الرغم من ذلك كله، كانت هناك مناطق واسعة في العالم الثالث يستحيل فيها، في واقع الأمر، التكهن بالنتائج السياسية للتحولات الاجتماعية. والأمر المؤكد الوحيد هو استمرار عدم الاستقرار وقابلية الاشتعال في عالم القرن العشرين، وذلك هو ما نستشفّه في ما شهدناه من تطورات خلال نصف قرن من الزمان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

سنتحول الآن إلى ذلك الجانب من العالم الذي بدا، بالنسبة إلى أغلبية البلدان التي تحررت من الاستعمار الكولونيالي، وكأنه يطرح نموذجاً مناسباً ومشجعاً أكثر مما يقدمه الغرب لتحقيق التقدم. إنه «**العالم الثاني**» الذي سادته أنظمة اشتراكية أقيمت على غرار النموذج القائم آنذاك في الاتحاد السوفياتي.

الفصل الثالث عشر

«الاشتراكية الحقة»

«لم تخلق «ثورة أكتوبر» انقساماً تاريخياً عالمياً فحسب، بإقامة أول دولة ومجتمع بعد ـ رأسمالي، ولكنها قسمت أيضاً الماركسية والسياسات الاشتراكية... فقد أخذت الاستراتيجيات والمنظورات الاشتراكية بعد «ثورة أكتوبر» تقوم على نموذج سياسي بدلاً من أن تبنى على تحليلات للرأسمالية».

غوران ثيربورن (Göran Therborn) (1985، ص 227).

«يدرك الاقتصاديون اليوم أكثير بكثير مما كانوا في الماضي التمايز بين الأنماط الحقيقية والرسمية لعمل الاقتصاد. وهم يعرفون «**الاقتصاد الثاني**»، وربما **الاقتصاد الثالث** أيضاً، ويعرفون تقلب الممارسات غير الرسمية والواسعة الانتشار التي لا يمكن من دونها أن يتحقق أي شيء».

موشيه لوين (Moshe Lewin)، في كيربلاي (Kerblay)، (1983، ص xxii).

I

عندما هدأ غبار معارك الحرب وانتهت الحرب الأهلية في بداية العشرينيات، وجَفّت دماء القتلى والجرحى، فإن معظم ما كان عام

1914 يدعى بالإمبراطورية القيصرية الروسية الأورثوذكسية ظل سليماً ككيان إمبراطوري، ولكنه غدا الآن تحت حكم البلاشفة ومكرساً لبناء العالم الاشتراكي. ومن بين الإمبراطوريات الدينية الوراثية القديمة، كانت هي الإمبراطورية الوحيدة التي نجت من الحرب العالمية الأولى التي مزّقت كلاً من الإمبراطورية العثمانية، التي كان سلطانها خليفة لجميع المسلمين المؤمنين، وإمبراطورية الهابسبرغ التي كانت على صلة خاصة بالكنيسة الرومانية الكاثوليكية. وقد انهارت كلتاهما تحت وطأة الهزيمة. ومن المؤكد أن روسيا لم تَنْجُ ككيان موحد متعدد القوميات يمتد من الحدود البولندية في الغرب إلى الحدود اليابانية في الشرق إلا بفضل «ثورة أكتوبر». ذلك أن التوترات التي أطاحت في وقت مبكر بالإمبراطوريات في أماكن أخرى قد ظهرت أو عادت إلى الظهور في الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينيات، عندما تنحّى النظام الشيوعي الذي كان يحافظ على لُحمة الاتحاد منذ 1917. وبصرف النظر عما كان سيحمله المستقبل، فإن ما ظهر في بداية العشرينيات كان دولة واحدة متخلفة وفقيرة على نحو يدعو إلى اليأس ـ وأكثر تخلفاً حتى من روسيا القيصرية ـ ولكنها دولة هائلة الاتساع: «سدس اليابسة»، كما كان يحلو للشيوعيين أن يتفاخروا في فترة ما بين الحربين، كرست نفسها لبناء مجتمع مختلف عن الرأسمالية ومناهض لها.

في عام 1945 اتسعت، بصورة مثيرة، حدود المنطقة التي انفصلت عن العالم الرأسمالي. في أوروبا، أصبحت تلك المنطقة تضم الآن كامل المنطقة الواقعة شرق الخط الممتد على وجه التقريب من نهر «إلبي» في ألمانيا إلى البحر الأدرياتيكي، وشبه جزيرة البلقان بكاملها ما عدا اليونان والجزء الصغير من تركيا الذي بقي تابعاً للقارة. وانتقلت الآن كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ويوغوسلافيا ورومانيا وألبانيا إلى النطاق الاشتراكي، وكذلك الجزء الذي احتله الجيش الأحمر من ألمانيا بعد الحرب

وتحول عام 1954 إلى «جمهورية ألمانيا الديمقراطية». وبين عام 1939 و1945، عادت أو أعيدت إلى الاتحاد السوفياتي معظم الأراضي التي خسرتها روسيا في أعقاب الحرب والثورة بعد عام 1917، وكذلك رقعة من الأرض أو رقعتان كانتا تابعتين لإمبراطورية الهابسبرغ. وفي ذلك الوقت شهدنا امتداداً هائلاً آخر للمنطقة الاشتراكية في الشرق الأقصى مع تحول السلطة إلى الأنظمة الشيوعية في الصين (1949) وفي جزء من كوريا (1945)، وفي ما كان يعرف بالهند الصينية الفرنسية (فييتنام، ولاوس، وكمبوديا) خلال حرب الثلاثين عاماً (1945-1975). وكانت ثمة بعض الامتدادات الأخرى للمنطقة الشيوعية في ما بعد، في نصف الكرة الغربي: كوبا (1959) وفي أفريقيا في السبعينيات، ولكن القطاع الاشتراكي من العالم كان قد اتخذ حدوده بشكل أساسي في عام 1950. وبفضل التعداد الهائل للسكان في الصين أصبح هذا القطاع يضم ثلث سكان المعمورة، مع أن المعدل الوسطي لحجم الدول الاشتراكية السكاني، عدا الصين والاتحاد السوفياتي وفييتنام (58 مليوناً) لم يكن كبيراً جداً. وكان حجم السكان في تلك الدول يتراوح بين 1,8 مليون نسمة (منغوليا) و36 مليوناً (بولندا).

كان ذلك هو الجزء من العالم الذي وُصفت أنظمته الاجتماعية في وقت ما من الستينيات في قاموس الأيديولوجيا السوفياتية بأنها بلدان «الاشتراكية القائمة حقاً»، وهي عبارة مبهمة كانت تعني أو توحي بأنه يمكن أن يكون هناك أشكال أفضل من الاشتراكية، ولكن هذه كانت، من الناحية العملية، هي النوع الوحيد العامل فعلاً. وكانت تلك كذلك هي الجزء من العالم الذي انهارت أنساقه الاجتماعية والسياسية، وكذلك أنظمته السياسية، كلياً في أوروبا في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات. أما في الشرق، فقد حافظت الأنظمة السياسية على وجودها حتى الوقت الحاضر، مع أن إعادة هيكلة الاقتصاد الذي قامت به بدرجات مختلفة قد وصل إلى تصفية

الاشتراكية كما كانت تفهمها تلك الأنظمة حتى ذلك التاريخ، وبخاصة الصين. أما الأنظمة المبعثرة التي كانت في أماكن أخرى تحاكي أو تستلهم «الاشتراكية القائمة حقاً»، فإنها انهارت أو لم يكن مقدراً لها أن تعمر طويلاً.

أول ما تجدر ملاحظته بشأن المنطقة الاشتراكية من العالم أنها كانت في الجانب الأكبر من فترة وجودها تشكل كياناً فرعياً منفصلاً مكتفياً ذاتياً من الوجهتين الاقتصادية والسياسية. وكانت علاقتها ببقية الاقتصاد العالمي، الرأسمالي أو الذي تسيطر عليه الدول الرأسمالية المتطورة، ضئيلة إلى درجة تدعو إلى الدهشة. وحتى في ذروة الطفرة العظيمة في التجارة الدولية أثناء سنوات «العصر الذهبي» كانت نسبة صادرات اقتصادات السوق المتطورة المتجهة إلى «الاقتصادات المخططة مركزياً» لا تزيد على 4 بالمئة. وفي الثمانينيات، لم تكن حصة صادرات العالم الثالث الذاهبة إلى تلك البلدان تزيد على تلك النسبة. وقد أرسلت الدول الاشتراكية حصة أكبر من ذلك قليلاً من صادراتها المتواضعة إلى بقية أرجاء العالم. ومع ذلك، فإن ثلثي تجارتها الدولية في الستينيات (1965) ظل محصوراً في إطار تلك الدول (UN International Trade, 1983, vol. 1, p. 1046)[1].

لأسباب مفهومة، لم تكن هناك غير حركة ضئيلة للأفراد بين العالم «**الأول**» والعالم «**الثاني**»، مع أن دول أوروبا الشرقية بدأت تشجع السياحة الجماعية بدءاً من الستينيات. وكانت الهجرة إلى الدول غير الاشتراكية، وكذلك السفر المؤقت، من الأمور الخاضعة للرقابة المشددة، بل المستحيلة تماماً في بعض الأحيان. وكانت الأنظمة السياسية للعالم الاشتراكي، التي وضعت على غرار النظام

(1) تغطي هذه البيانات، بصورة حصرية، الاتحاد السوفياتي والبلدان المرتبطة به، وهي تستخدم هنا دليلاً على الأحجام والنسب.

السوفياتي أساساً، أنظمة لا شبيه لها في العالم، إذ كانت قائمة على حكم حزب واحد سلطوي ذي تسلسل هرمي يحتكر سلطة الدولة - أو يضع نفسه موضع الدولة أحياناً - ويدير اقتصاداً مخططاً مركزياً ويفرض (نظرياً على الأقل) أيديولوجيا ماركسية - لينينية وصائية على مواطني البلاد. وانهار العزل أو العزل الذاتي المفروض على «المعسكر الاشتراكي» (كما أصبح يسمى في مفردات القاموس السوفياتي في أواخر الأربعينيات) تدريجياً في السبعينيات والثمانينيات. ومع ذلك، فإن المقدار الكبير من عدم الإدراك والجهل المتبادلين اللذين سادا العلاقات بين العالمَين كان أمراً استثنائياً تماماً، وبشكل خاص عندما نتذكر أن تلك الفترة تميزت بثَورَنة السفر وتبادل المعلومات عبر وسائل الاتصال. وعلى مدى فترات طويلة، كان يسمح بخروج القليل جداً من المعلومات من هذه البلدان وبدخول القليل جداً من المعلومات عن أجزاء العالم الأخرى. وبالمقابل، وجد حتى المثقفون من غير الخبراء والمطلعين من مواطني العالم الأول أنهم لا يستطيعون أن يتفهموا شيئاً مما يرون ويسمعون في بلدان يختلف ماضيها وحاضرها كل الاختلاف عن ماضيهم وحاضرهم، كما إن لغاتها كانت، بالنسبة إليهم، بعيدة المنال.

لا مراء في أن السبب الجوهري لانفصال «المعسكرين» كان سياسياً. وكما رأينا، فإن روسيا السوفياتية، بعد ثورة أكتوبر اعتبرت الرأسمالية العالمية هي العدو الذي ينبغي الإطاحة به حيثما أمكن ذلك من طريق الثورة العالمية. ولكن الثورة لم تحدث، بل إن روسيا السوفياتية عُزلت وحوصرت من جانب عالم رأسمالي اعتزم كثير من حكوماته القوية أن تحول دون قيام مركز التخريب العالمي ذاك، وأن تزيله من الوجود في ما بعد بأسرع ما يمكن. ومما يدل على الوضع غير القانوني للاتحاد السوفياتي أول الأمر أنه لم يحصل على الاعتراف الدبلوماسي الرسمي بوجوده من جانب الولايات المتحدة حتى عام 1933.

يضاف إلى ذلك أنه حتى عندما كان **لينين**، الواقعي دائماً، مستعداً بل حريصاً كل الحرص على تقديم أقصى التنازلات للمستثمرين الأجانب لقاء دعمهم للتنمية الاقتصادية في روسيا، لم يجد، عملياً، من يقدم له يد المساعدة. وهكذا كان الاتحاد السوفياتي الناشئ مضطراً بالضرورة إلى انتهاج سياسة تنموية ذاتية في عزلة تامة عن الاقتصاد العالمي. ومن المفارقات أن هذه التنمية الذاتية سرعان ما أمدته بأقوى حجة أيديولوجية لديه، إذ بدا محصناً ضد الكساد الاقتصادي الهائل الذي دمر الاقتصاد الرأسمالي بعد انهيار **وول ستريت** عام 1929.

أسهمت السياسة، مرة أخرى، في عزل الاقتصاد السوفياتي في الثلاثينيات، وفي عزل المجال السوفياتي المتسع بعد عام 1945 بصورة أكثر إثارة. فقد جمدت الحرب الباردة العلاقات الاقتصادية والسياسية معاً بين الجانبين. وكان على جميع العلاقات الاقتصادية بينهما أن تمر، لأغراض عملية، عبر مراقبة الدولة من كلا الجانبين باستثناء بعض العلاقات الطفيفة (أو غير المعلنة). وكانت التجارة بين الكتلتين مرهونة بالعلاقات السياسية. ولم تظهر أمارات التكامل بين عالم «المعسكر الاشتراكي» الاقتصادي المنفصل والاقتصاد العالمي الأوسع إلا في السبعينيات والثمانينيات. وبوسعنا عند استحضار الماضي أن نتلمس هنا بداية النهاية لِ «الاشتراكية القائمة حقاً». ومع ذلك، لا يوجد سبب نظري يفسر لماذا لم يستطع الاقتصاد السوفياتي، وقد بزغ من ثورة وحرب أهلية، أن يطور علاقات أوثق مع بقية أركان الاقتصاد العالمي. إن الاقتصاد مركزي التخطيط والاقتصاد غربي الطابع يمكن أن يكونا على اتصال وثيق، كما تدل على ذلك حالة فنلندا التي كانت، في فترة ما (1983)، تستورد ربع وارداتها من الاتحاد السوفياتي وتصدر إليه نسبة مماثلة من صادراتها. بيد أن «المعسكر الاشتراكي» الذي يعني المؤرخ هو ما تبلور فعلاً، وليس ما يمكن أن يكون.

تتمثل الحقيقة المحورية لروسيا السوفياتية أن حكامها الجدد، البلاشفة، لم يكونوا يتوقعون قط أن تعيش بلادهم في عزلة، فضلاً عن أن تصبح نواة اقتصاد جماعي مستقل بذاته («اشتراكية في بلد واحد»). ولم يتوفر أي من الشروط التي اعتبرها ماركس أو أي من مريديه آنذاك أساسيةً لإقامة اقتصاد اشتراكي في بقعة هائلة من الأرض كانت بالفعل رمزاً للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا. لقد افترض واضعو الماركسية أن وظيفة الثورة الروسية هي مجرد إشعال فتيل الانفجار الثوري في البلدان الصناعية الأكثر تطوراً حيث توفرت الشروط الأولية لبناء الاشتراكية. وكما رأينا، فقد بدا وكأن ذلك هو ما كان يحدث بالضبط في الفترة بين عامي 1917 و1918، وبدا كذلك أنه يبرر قرار لينين المثير للجدل تماماً ـ بين الماركسيين على الأقل ـ بإطلاق يد البلاشفة الروس من أجل تحقيق السلطة السوفياتية والاشتراكية. وكان لينين يعتقد أن موسكو هي مجرد مقر قيادة مؤقت للاشتراكية إلى أن تستطيع الانتقال إلى عاصمتها الدائمة برلين. ولم يكن من قبيل الصدفة أن اللغة الرسمية لِـ «لأممية الشيوعية»، التي كانت بمثابة قيادة الأركان العامة للثورة العالمية عام 1919، كانت، وظلت، هي الألمانية لا الروسية.

وعندما أصبح من الواضح أن روسيا السوفياتية كان عليها، في الوقت الحاضر، وهو وقت من المؤكد أنه غير قصير الأجل، أن تصبح الدولة الوحيدة التي انتصرت فيها الثورة البروليتارية، كانت السياسة المنطقية، بل السياسة المقنعة الوحيدة بالنسبة إلى البلاشفة هي أن يحولوا روسيا من بلد ذي اقتصاد ومجتمع متخلفين إلى بلد متقدم في أسرع وقت ممكن. وكان الطريق المعروف الأوضح لذلك هو شن هجوم كاسح ضد التخلف الثقافي للجماهير الجاهلة الأمية الغارقة في الظلمة والمؤمنة بالخرافات، من طريق حملة شاملة للتحديث التقني والثورة الصناعية. ولذلك، أصبحت الشيوعية ذات النمط السوفياتي في جوهرها برنامجاً لتحويل الدول المتخلفة إلى

دول متقدمة. ولم يكن هذا التركيز فائق السرعة على النمو الاقتصادي يخلو من الجاذبية حتى في العالم الرأسمالي المتطور في عصر الكارثة الذي كان يسعى يائساً لاستعادة ديناميته الاقتصادية. كما أنه كان وثيق الصلة مباشرة بمشكلات العالم، خارج أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، الذي كان بوسع معظمه أن يتعرف على صورته من خلال التخلف الزراعي للاتحاد السوفياتي. وبدت الوصفة السوفياتية للتنمية الاقتصادية ـ أي التخطيط الاقتصادي الحكومي المركزي لبناء الصناعات الأساسية بسرعة فائقة، وكذلك إقامة البنية التحتية الضرورية لمجتمع صناعي حديث ـ مصممة من أجلها. ولم تبد موسكو أكثر جاذبية من ديترويت ومانشستر فقط لأنها تقف ضد الإمبريالية، بل لأنها بدت أيضاً النموذج الملائم، ولاسيّما لأقطار تفتقر إلى كل من رأس المال الخاص والحجم الواسع من الصناعة الخاصة التي تستهدف الربح. وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت «الاشتراكية»، بهذا المعنى، بمثابة مصدر الإلهام لعدد من البلدان المستقلة حديثاً والمستعمرة سابقاً، وهي التي كانت حكوماتها قد رفضت النظام السياسي الشيوعي. ولما كانت البلدان التي تبنت ذلك النظام متخلفة أيضاً وزراعية، باستثناء تشيكوسلوفاكيا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في ما بعد، وهنغاريا بدرجة أقل، فإن الوصفة الاقتصادية السوفياتية بدت ملائمة لها، وانطلق حكامها الجدد في مهمة الإعمار الاقتصادي بحماسة حقيقية. يضاف إلى ذلك أن الوصفة أظهرت فعاليتها، إذ إنه في الفترة الممتدة بين الحربين، وخصوصاً في الثلاثينيات، تفوقت معدلات التقدم في الاقتصاد السوفياتي على مثيلاتها في جميع البلدان باستثناء اليابان، كما تطورت اقتصادات «المعسكر الاشتراكي» في الخمس عشرة سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية بصورة أسرع كثيراً من اقتصادات الغرب، حتى أن بعض الزعماء السوفيات، مثل نيكيتا خروتشوف، اعتقدوا بالفعل أنه إذا ما استمر الخط البياني لنمو بلادهم في صعوده بالمعدل ذاته، فإن

الاشتراكية ستَبذّ الرأسمالية في الإنتاج في المستقبل المنظور، وهذا ما رآه كذلك رئيس وزراء بريطانيا هارولد ماكميلان. وتساءل أكثر من مراقب اقتصادي في الخمسينيات عما إذا كان ممكن الحدوث.

من المستغرب أن كتابات ماركس وإنجلز لم تناقش بصورة كافية مسألة «التخطيط»، الذي كان المعيار المركزي للاشتراكية، ولا التصنيع السريع مع إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، مع أن التخطيط واحد من محاور الاقتصاد الاشتراكي. ولكن الاشتراكيين، من ماركسيين وغيرهم، كانوا مشغولين، قبل عام 1917، بمجابهة الرأسمالية بحيث لم يُتَحْ لهم التفكير في طبيعة الاقتصاد الذي سيحل محلها، وبعد تشرين الأول/ أكتوبر، لم يحاول لينين، وقد وضع إحدى قدميه في المياه العميقة للاشتراكية، على حد تعبيره، أن يغوص في المجهول. وجاءت أزمة الحرب الأهلية بالخطوة الحاسمة، وأدت إلى تأميم جميع الصناعات في منتصف عام 1918 وإلى «شيوعية الحرب»، بمعنى أن تنظيم الدولة البلشفية المحاربة تحول إلى نضال حياة أو موت ضد الثورة المضادة والتدخل الأجنبي، وحشدت كل الموارد لتحقيق هذه الغاية. وكانت جميع اقتصادات الحرب، بما في ذلك اقتصادات الدول الرأسمالية، قد تبنت التخطيط وفرضت رقابة الدولة. والواقع أن اقتصاد الحرب الألماني لفترة 1914-1918 (الذي ربما لم يكن، كما رأينا، من هذا النوع في تلك الفترة) كان هو، بالتحديد، المصدر الذي استوحى منه لينين أفكاره حول التخطيط. ومن الطبيعي أن تنزع اقتصادات الحرب الشيوعية، من حيث المبدأ، إلى إحلال الملكية والإدارة العامة مكان الملكية والإدارة الخاصة، وأن تصرف النظر عن السوق وآلية التسعير، خصوصاً وأن أياً من هذين لم يكن مجدياً في ارتجال مجهود حربي وطني على الفور. وكان بعض المثاليين الشيوعيين، من أمثال نيكولاي بوخارين (Nikolai Bukharin)، يرون في الحرب الأهلية فرصة لإقامة البنى الرئيسة لِـ «اليوتوبيا الشيوعية»، ويرون في

اقتصاد الأزمة المدلهمة، والنقص الشامل الدائم في الاحتياجات الأساسية، وفي المخصصات غير النقدية من الجراية لحاجات الناس الضرورية ـ مثل الخبز والملابس وبطاقات ركوب الحافلات ـ بادرة إسبرطية تقشفية لإقامة النموذج الاشتراكي. والواقع أنه مع انتصار النظام السوفياتي في صراعات الفترة بين عامي 1918 و1920، فقد كان من الواضح أن «شيوعية الحرب»، مهما كانت ضرورية لذلك الوقت، لم يكن بوسعها الاستمرار. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أن الفلاحين قد يثورون ضد استحواذ العسكريين على محاصيل الحبوب التي كانت ضرورية لهم، والعمال قد يثورون ضد ظروفهم الشاقة، لأن تلك الشيوعية لم تقدم وسيلة فاعلة لإصلاح الاقتصاد الذي أصابه الدمار بالفعل؛ إذ هبط إنتاج الفولاذ من 4,2 مليون طن عام 1913 إلى مئتي ألف طن عام 1920.

في عام 1921، طرح لينين بواقعيته المعهودة «**السياسة الاقتصادية الجديدة**» (**نيب**) (New Economic Policy - NEP) التي أعادت، عملياً، طرح مفهوم السوق، وتراجعت، على حد تعبير لينين نفسه، عن «شيوعية الحرب» إلى «رأسمالية الدولة». ومع ذلك، ففي تلك اللحظة بالذات، وعندما كان الاقتصاد الروسي المتراجع قد هبط بمقدار 10 بالمائة عما كان عليه قبل الحرب (انظر الفصل العاشر)، كانت الحاجة إلى التصنيع الكثيف من طريق التخطيط الحكومي هي المهمة ذات الأولوية الواضحة بالنسبة إلى الحكومة السوفياتية. وفيما كانت «السياسة الاقتصادية الجديدة» تفكك أوصال «شيوعية الحرب»، ظل الإشراف والإلزام الحكوميان هما النموذج المعروف الوحيد للاقتصاد الاشتراكي من حيث الملكية والإدارة. وكان من الطبيعي أن تستهدف أول مؤسسة تخطيطية، وهي مفوضية الدولة لكهربة روسيا، تحديث التقنية في عام 1920، ولكن «مفوضية الدولة للتخطيط» (**غوسبلان** Gosplan) التي أسست عام 1921، كانت ذات أهداف أشمل. وقد استمرت قائمة بهذا العنوان

حتى نهاية الاتحاد السوفياتي، وظلت هي السلف الأكبر الذي استلهمته جميع المؤسسات الحكومية المكلفة بالتخطيط، أو حتى بممارسة الإشراف الاقتصادي طويل الأمد على اقتصادات دول القرن العشرين.

ظلت «**نيـب**» موضع سجال حاد في روسيا في العشرينيات، وعاد السجال إلى الظهور مجدداً في السنوات الأولى لحكم غورباتشوف في الثمانينيات، ولكن لأسباب مغايرة، إذ كانت في العشرينيات اعترافاً واضحاً بالهزيمة للشيوعية، أو على الأقل تحولاً في مسار الطوابير المتطلعة إلى الاشتراكية، من الطريق الرئيس إلى مسالك خلفية. وطالب الراديكاليون من أنصار تروتسكي بالابتعاد عن «**نيب**» بأسرع ما يمكن وبالسعي الحثيث نحو التصنيع، وهي السياسة التي اعتُمدت آخر الأمر في عهد ستالين. أما المعتدلون، وعلى رأسهم بوخارين، الذي وضع راديكالية «شيوعية الحرب» المتطرفة وراء ظهره، فقد كانوا واعين تماماً للضغوط السياسية والاقتصادية التي كانت الحكومة البلشفية تنوء تحتها في بلد غدت تهيمن عليه الزراعة الفلاحية أكثر مما كانت قبل الثورة. لقد كانوا يفضلون التحول التدريجي. وكان من الصعب التعبير عن أفكار لينين على نحو ملائم بعد أن أصابه الشلل عام 1922 ـ ولم يشفَ منه حتى وفاته في أوائل عام 1924 ـ ولكن، في الفترة التي كان يستطيع فيها أن يعبّر عن نفسه، كان يبدو أنه يفضل التدرج. ومن ناحية ثانية كانت مداولات الثمانينيات بحثاً استرجاعياً عن بديل اشتراكي تاريخي للستالينية التي أعقبت «السياسة الجديدة» في واقع الأمر: أي من طريق للاشتراكية مختلف عما رسمه بلاشفة اليمين واليسار في العشرينيات. ويمكننا، بنظرة استرجاعية، اعتبار بوخارين نموذجاً جنينياً أولياً لغورباتشوف.

أصبحت هذه المجادلات من نافلة القول، إذ عندما ننظر إلى

الخلف نستطيع أن نتبين أن المبرر الأساسي لقرار إنشاء سلطة اشتراكية في روسيا قد انتفى فور إخفاق «الثورة البروليتارية» في اقتحام ألمانيا. والأسوأ من ذلك أن روسيا التي نجت من الحرب الأهلية كانت تعاني دماراً وتخلفاً أشمل بكثير مما عرفته في ظل القيصرية. وصحيح أن القيصر والنبلاء والأرستقراطية والبورجوازية قد ولّوا إلى غير رجعة. غير أن مليوني شخص اختاروا سبيل الهجرة، واقتطعوا من الدولة السوفياتية جانباً كبيراً من كوادرها المتعلمة. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى التطور الصناعي في عهد القياصرة ومعظم العمال الصناعيين الذين كانوا يمدون القاعدة السياسية والاجتماعية للحزب البلشفي. وجاءت الثورة والحرب الأهلية لتقتلهم أو تشتتهم أو تنقلهم من المصانع إلى مكاتب الدولة والحزب. وما تبقى بعد ذلك كان دولة روسية أكثر انكفاءً وانغلاقاً على الماضي، وكتلة جامدة غير قابلة للتحول من جماهير الفلاحين في المجتمعات القروية الذين أعطتهم الثورة الأرض (خلافاً لآراء ماركس المبكرة) أو بالأحرى قبلت باحتلالهم للأرض وتقاسمها بينهم في الفترة بين عامي 1917 و1918، كثمن لابدّ منه للانتصار والبقاء. وكانت «السياسة الاقتصادية الجديدة» عصراً ذهبياً قصيراً لفلاحي روسيا. أما الحزب البلشفي، الذي أصبح مظلة معلقة فوق هذه الكتلة البشرية، فلم يعد يمثل أحداً أو طرفاً محدداً. وكما أدرك لينين ببصيرته المعهودة، فإن ما حققه الحزب آنذاك هو أنه كان ـ وسيظل ـ هو نظام الحكم المقبول المستقر في البلاد، ولا شيء آخر غير ذلك. بيد أن من كان يحكم البلاد في واقع الأمر إنما كان حفنة من البيروقراطيين الصغار والكبار أقل تعليماً وتأهيلاً في المتوسط من ذي قبل.

ترى، ما هي الخيارات أمام ذلك النظام الذي كان، فوق ذلك، معزولاً ومُقاطعاً من جانب الحكومات الأجنبية والرأسماليين، بعد أن أقدمت الثورة على مصادرة الأصول الاقتصادية والاستثمارات الروسية؟ لقد كانت السياسة الاقتصادية الجديدة ناجحة كل النجاح

في إعادة إحياء الاقتصاد الروسي وانتشاله من خراب عام 1920. في عام 1926، استعاد الإنتاج الصناعي الروسي، بدرجة أو بأخرى، المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، مع أن ذلك لم يكن مدعاة للفخر. وقد ظل الطابع الزراعي هو الغالب على الاقتصاد السوفياتي كما كان عام 1913 (أي عندما كان 82 بالمائة من السكان في الحالتين من الفلاحين) (Bergson/ Levine, 1983, p. 100; Nove, 1969)، ولم يكن يعمل خارج إطار الزراعة فعلاً سوى 7,5 بالمئة. أما ما حدد الملامح الحاسمة لمستقبل روسيا الاقتصادي فقد كان يتمثل في ما كانت هذه الكتلة الضخمة من الفلاحين تريد أن تبيعه في المدن؛ وما كانت تريد أن تشتريه منها؛ وكم من دخلها كانت تريد أن تدّخر؛ وكم مليوناً من هذه الملايين العديدة، التي اختارت أن تطعم نفسها في القرى بدلاً من أن تواجه فقر المدينة، أرادت أن تهجر مزارعها. وباستثناء ريع الدولة من الضرائب، لم يكن للبلاد مصدر آخر للاستثمار والعمل. وإذا وضعنا جانباً جميع الاعتبارات السياسية، فإن استمرار «السياسة الجديدة»، مُعدَّلةً أو من دون تعديل، كان من شأنه في أفضل الأحوال أن يعطي معدلاً متواضعاً من التصنيع. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن لدى الفلاحين ما يشترونه في المدينة ويغريهم ببيع فائض إنتاجهم بدلاً من أن يأكلوه ويشربوه في قراهم إلا إذا تحقق مستوى عالٍ من التنمية الصناعية. وكانت هذه الظاهرة، (التي سميت أزمة «المقص») بمثابة الأنشوطة التي خنقت السياسة الجديدة «**نيب**» آخر الأمر. وبعد ستين عاماً، أطاح مقص مشابه، ولكنه مقص بروليتاري، بيريسترويكا (Perestroika) غورباتشوف. وقد كان العمال السوفيات يتساءلون لماذا ينبغي عليهم أن يزيدوا إنتاجيتهم ويكسبوا أجوراً أعلى إذا لم يكن الاقتصاد ينتج بضائع استهلاكية يشترونها بهذه الأجور العالية؟ ولكن كيف كان بالإمكان إنتاج مثل هذه البضائع إذا لم يرفع العمال السوفيات من إنتاجيتهم؟.

لهذا لم يكن من المرجح إطلاقاً أن تُثبت «**نيب**» - أي النمو الاقتصادي المتوازن القائم على اقتصاد السوق الفلاحي الموجّه من قبل الدولة التي تسيطر على مفاتيحه - أنها استراتيجية مستدامة. ذلك أن منظومة من الحجج السياسية الكاسحة كانت ستواجه أي نظام ملتزم بالاشتراكية. وهل ستعيد الاشتراكية إحياء الرأسمالية التي أطاحت بها إذا وضعت هذه القوى الصغيرة تحت رحمة إنتاج سلعي ثانوي ومؤسسات خاصة ثانوية؟ ومع ذلك، فإن ما جعل الحزب البلشفي يتردد في موقفه هو الكلفة المنظورة للبديل، إذ كان ذلك يعني تصنيعاً بالقوة، أي ثورة **ثانية**، ولكنها لا تتنامى من القاعدة هذه المرة، بل تفرض بقوة الدولة من عَلٍ.

كان **ستالين**، الذي حكم الاتحاد السوفياتي في فترة العصر الحديدي اللاحقة، رجلاً مستبداً، وعلى درجة استثنائية، كما يرى بعضهم، من القسوة والشراسة وانعدام الضوابط الأخلاقية. وما من شك في أن معاناة الشعوب السوفياتية كانت ستكون أخف وطأة وعدد الضحايا أقل لو حكم البلاد زعيم آخر من الحزب البلشفي. ومع ذلك، فإن أي سياسة للتحديث السريع في الاتحاد السوفياتي، في ظل ظروف تلك الفترة، كان لابدّ أن ترتبط بالقسوة وأن تكون قسرية، لأنها مفروضة على أغلبية الناس وترغمهم على تقديم تضحيات جسيمة. وكان من المحتم، بالقدر نفسه، أن الإدارة الاقتصادية المركزية التي سيّرت تطبيق تلك الخطط، كانت أقرب ما تكون إلى العمليات العسكرية منها إلى المشروع الاقتصادي. ومن ناحية **ثانية**، فإن التصنيع المحفوف بالمخاطر وفق منظومة الخطط الخمسية الأولى (1929-1941)، شأنه شأن المهمات العسكرية ذات المشروعية الأخلاقية والشعبية الحقيقية، قد أثار الحماس عبر «الدم والعناء والدموع والعرق»، أي المتطلبات نفسها التي فرضها على الشعب. ومثلما أدرك تشرشل، فإن التضحية بحد ذاتها قادرة على خلق الحوافز. وحتى هذا النظام الستاليني، الذي حوّل الفلاحين،

مرة أخرى، إلى عبيد مرتبطين بالأرض، وجعل أجزاء مهمة من الاقتصاد تعتمد على قوة عمل سجينة تتراوح بين أربعة ملايين وثلاثة عشر مليون إنسان في «**الغولاغ**» (Gulag) (Van der Linden, 1993)، كان، مهما بدا ذلك عسيراً على التصديق، يتمتع بتأييد كبير. ومن الواضح أن ذلك كان في غير أوساط الفلاحين (Fitzpatrick, 1994).

لقد كان «الاقتصاد المخطط» وفقاً للخطط الخمسية، الذي حل محل السياسة الاقتصادية الجديدة «**نيب**» عام 1928، أداة فظة بالضرورة، وأشد فظاظة من الحسابات المعقدة للاقتصاديين في «مفوضية الدولة للتخطيط» (غوسبلان) في فترة العشرينيات، التي كانت بدورها أشد فظاظة بكثير من أدوات التخطيط المتاحة للحكومات والشركات الكبيرة في أواخر القرن العشرين. وقد كانت مهمتها في الأساس خلق صناعات جديدة لا أن تتولى إدارتها، واختارت إعطاء أولوية فورية للصناعات الثقيلة الأساسية وتوليد الطاقة، التي كانت قاعدة لأي اقتصاد صناعي ضخم: الفحم والحديد والفولاذ والكهرباء والنفط وما إلى ذلك. وقد جعلت ثروة الاتحاد السوفياتي الاستثنائية من المواد الخام المناسبة هذا الخيار منطقياً ومريحاً. وكما هي الحال في اقتصاد الحرب ـ والاقتصاد السوفياتي المخطط كان ضرباً من اقتصاد الحرب ـ يمكن، بل يجب في أغلب الأحيان، تحديد أهداف الإنتاج، من دون اعتبار للكلفة أو جدوى الكلفة. وتكمن العبرة في ما إذا كان بالإمكان الوصول إليها والمدة التي سيستغرقها ذلك. وكما يحدث في مثل معارك الحياة أو الموت تلك، فإن الأسلوب الأكثر فاعلية لتحقيق الأهداف في إطار المواعيد النهائية المرسومة إنما يكون في إعطاء الأوامر الملحة التي تؤدي إلى إطلاق الزخم الشامل. وقد اختُزلت إدارة الاقتصاد السوفياتي إلى مجموعة من الروتينية المتكررة التي تتهشم عندما تداهمها «جهود الصدمة» استجابةً لأوامر تصدر من عَلٍ. وقد حاول نيكيتا خروتشوف يائساً في ما بعد أن يبحث من طريقةٍ أخرى لعمل

النظام غير الاستجابة لـِ «الصُراخ» (Khruschev, 1990, p. 18). وأما ستالين، فقد حاول قبل ذلك استغلال «إثارة العواصف» من طريق وضع متعمد لأهداف غير واقعية تشجع على بذل الجهود التي تفوق قدرة البشر.

يضاف إلى ذلك أن الأهداف المرسومة ينبغي أن تفهم وتنفذ، حتى في أبعد نقطة إنتاج في أعماق آسيا، من جانب مديرين وإداريين وفنيين وعمال كانوا، في الجيل **الأول** على الأقل، يفتقرون إلى الخبرة والتعليم واعتادوا على استخدام المحاريث الخشبية بدلاً من الآلات. (وقد رسم رسام الكاريكاتير دايفد لو (David Low)، عند زيارته للاتحاد السوفياتي في الثلاثينيات صورة لفتاة شاردة الذهن في مزرعة جماعية تحاول «استحلاب جرار»!). وهذا ما أزال آخر عناصر الابتكار في أوساط الإدارة، باستثناء القمة التي أخذت على عاتقها تطبيق مركزية شاملة متزايدة. ومثلما كان نابليون ورئيس أركانه ذات يوم يعوضان عن النقائص الفنية لدى الماريشالات، وهم أساساً ضباط غير مدربين جرت ترقيتهم من الصفوف الدنيا، كذلك كانت جميع القرارات تتخذ في قمة هرم النظام السوفياتي. وقد عوضت المركزية المفرطة في «غوسبلان» نقص المديرين. وكان من عيوب هذا الإجراء شيوع البيروقراطية الهائلة في الأجهزة الاقتصادية، وكذلك في جميع جوانب النظام[2].

حقق هذا النظام الجاهز الفج، الذي أعد في الثلاثينيات، بعض النجاح في تصريف الأمور عندما كان اقتصاد شبه الكفاف ذاك يستهدف وضع الأسس لصناعة حديثة. غير أن تحديد مجموعة من الأهداف لا يعني بالضرورة الوصول إلى الطريقة المباشرة لوضع

---

(2) كان «المركز» ينوء تحت وطأة العمل الهائلة لأن التعليمات الواضحة على نحو كافٍ كان ينبغي أن توجه إلى كل مجموعة إنتاجية كبيرة، وإلى كل وحدة إنتاجية، مع غياب التخطيط المتعدد المستويات (Dyker, 1985, p. 9).

أهداف أخرى كما يحصل في المتاهات المعقدة لاقتصاد حديث. والواقع أن عملية إدارة التصنيع، في بلد متخلف وبدائي معزول عن المساعدة الخارجية، كانت تعمل بشكل مؤثر، على الرغم من الهدر والعجز، إذ حولت الاتحاد السوفياتي إلى اقتصاد صناعي كبير في غضون سنوات قليلة. وخلافاً لما كان عليه الحال في روسيا القيصرية، فإنها منحته القدرة على النجاة وكسب الحرب ضد ألمانيا، على الرغم من الخسائر المؤقتة لمناطق تضم ثلث سكانه، ولنصف المصانع في الكثير من الصناعات. وينبغي الإشارة إلى أن قلة من البلدان فحسب كان بوسع شعوبها أن تتحمل التضحيات التي لا نظير لها لهذا المجهود الحربي (Milward, 1979, pp. 92-97)، 1979 أو، في الواقع، تضحيات سنوات الثلاثينيات. وإذا كان النظام مع ذلك قد حافظ على احتياجات السكان الاستهلاكية في حدها الأدنى ـ وقد أنتج الاقتصاد عام 1940 ما يزيد قليلاً على زوج من الجوارب لكل فرد من السكان في البلاد ـ فإنه ضمن لهم هذا الحد الاجتماعي الأدنى. وقد أمّن لهم العمل والطعام والسكن بأسعار تخضع للمراقبة (وتتمتع بالدعم)، كما ضمن الإيجارات، والتقاعد، والرعاية الصحية بمساواة تقريبية إلى أن انهارت، بعد وفاة ستالين، الضوابط على نظام المكافآت والامتيازات الممنوحة للنخب. كذلك وفر النظام فرص التعليم بسخاء بالغ. وكان تحويل بلد أمي إلى حد كبير إلى الاتحاد السوفياتي الحديث إنجازاً فائقاً بكل المعايير. وأما بالنسبة إلى الملايين من سكان القرى الذين كانت التنمية السوفياتية تعني بالنسبة إليهم، حتى في أحلك الأوقات، فتح آفاق جديدة، والهروب من الظلام والجهل إلى المدينة والضوء والتقدم، ناهيك بالتقدم الشخصي والمهني، فإن الدعوة لإقامة المجتمع الجديد كانت مقنعة تماماً، لأنهم، على أي حال، لم يعرفوا أو يجربوا بديلاً آخر.

على أن قصة النجاح هذه لم تشمل الزراعة ومن يعتاشون منها، لأن التصنيع قام على أكتاف الفلاحين الخاضعين للاستغلال. ولا

يمكن قول الكثير لصالح السياسة الفلاحية والزراعية السوفياتية إلا إذا استثنينا أن الفلاحين لم يكونوا وحدهم الذين تحملوا عبء «التراكم الاشتراكي البدائي» (وهي عبارة لأحد أتباع تروتسكي[3] الذي حبذ استعمالها). وقد تحمل العمال أيضاً جانباً من عبء توليد الموارد من أجل الاستثمار المستقبلي.

لم يكن الفلاحون ـ وهم أغلبية السكان ـ في مرتبة أدنى قانونياً وسياسياً فحسب، على الأقل حتى صدور دستور 1936 (الذي لم يُعمل به مطلقاً). ولم يكونوا يدفعون ضرائب أعلى مقابل أمن أقل فقط، بل إن السياسة الزراعية الأساسية التي حلت محل «نيب»، أي **الجَمعانية** (collectivisation) القسرية في المزارع التعاونية أو الحكومية كانت، وظلت، سياسة كارثية. وكان التأثير المباشر لها انخفاض محصول الحبوب وانخفاض الإنتاج الحيواني بمقدار النصف تقريباً، مما أدى إلى مجاعة كبرى في الفترة بين عامي 1932 و1933. وأفضت الملكية الجماعية للأرض إلى انخفاض في الإنتاجية المتدنية أصلاً في الزراعة الروسية، التي لم تستعد مستويات «**نيب**» ثانية حتى عام 1940، أو، إذا أخذنا بالاعتبار الكوارث الإضافية التي حدثت في الحرب العالمية الثانية، حتى عام 1950 (Tuma, 1965, p. 102). كما إن المَكْنَنَة الشاملة التي حاولت أن تعوض هذا النقص كانت عاجزة تماماً، وظلت كذلك. وبعد فترة واعدة في أعقاب الحرب، عندما أنتجت الزراعة السوفياتية فائضاً متواضعاً من الحبوب للتصدير ـ مع أن الاتحاد السوفياتي لم يُظهر قطّ أنه سيصبح مُصَدِّرا رئيسا كما كان في عهد روسيا القيصرية ـ فإن هذه الزراعة فقدت القدرة على إطعام سكان البلاد. ومنذ السبعينيات فصاعداً، بدأت تعتمد على أسواق

(3) وفقاً لمصطلحات ماركس، فإن «التراكم البدائي» من طريق المصادرة والنهب، ضروري لتمكين الرأسمالية من اكتساب رأس المال الأصلي الذي تولى في وقت لاحق توليد تراكمه الذاتي الأصيل.

الغلال العالمية لتأمين ما يصل إلى ربع احتياجاتها أحياناً. ولولا التراخي البسيط في نظام الملكية الجماعية، الذي سمح للفلاحين أن يطرحوا في السوق بعض منتجاتهم من مساحات زراعية خاصة وصغيرة ـ كانت تغطي 4 بالمائة من المساحة المزروعة عام 1938 ـ فإن المستهلك السوفياتي لم يكن ليأكل غير الخبز الأسود. وبعبارة موجزة، استبدل الاتحاد السوفياتي زراعة فلاحية عاجزة بزراعة جماعية عاجزة أخرى، وبكلفة باهظة.

يعكس هذا الوضع، في أغلب الأحيان، الظروف الاجتماعية والسياسية لروسيا السوفياتية، أكثر مما يعكس الطبيعة الذاتية الصميمة للمشروع البلشفي. ذلك أن من الممكن أن يتحقق النجاح للتعاونية والملكية الجماعية إذا اندمجا، بدرجة أو بأخرى مع الفِلاحة الخاصة ـ أو، كما هي الحال في **الكيبوتزات** (kibbuzim) الإسرائيلية، مع أنساق أكثرَ شيوعيةً مما هي في الاتحاد السوفياتي ـ في حين أن الزراعة الفلاحية الخالصة كانت، في أغلب الأحيان، أبرع في اقتناص المساعدات من الحكومات مما هي في تحقيق الأرباح من طريق العمل الزراعي[4]. غير أن السياسة الزراعية في الاتحاد السوفياتي كانت فاشلة دون شك، وقد استنسختها الأنظمة الاشتراكية اللاحقة، وبصورة خاصة في المراحل التمهيدية.

كان الجانب الآخر من عيوب التنمية السوفياتية هو البيروقراطية الهائلة الخاملة التي أوجدتها الإدارة الحكومية المركزية، ولم يستطع

---

(4) وذلك ما حققته هنغاريا التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة الجماعية، عندما تجاوزت صادراتها من المنتجات الزراعية صادرات فرنسا في النصف الأول من الثمانينيات، من رقعة زراعية تزيد قليلاً على ربع رقعة فرنسا الزراعية، وضعف (قيمة) ما صدرته بولندا ذات الرقعة الزراعية التي تزيد ثلاث مرات على حجم الرقعة الهنغارية، علماً بأن الزراعة في فرنسا وبولندا كلتيهما لم تكن جماعية (FAO Production, 1986, FAO Trade, vol. 40, 1986).

حتى ستالين أن يتعامل معها، بل إن أحد الدارسين الجادين يرى أن «الرعب الكبير» لفترة أواخر الثلاثينيات إنما كان يتمثل في أسلوب ستالين اليائس لتجاوز المتاهة البيروقراطية ومحاولاتها البارعة لتفادي معظم أعمال المراقبة أو الأوامر الحكومية (Lewin, 1991, p. 17)، أو لمنعها على الأقل من أن تتولى الأمور كطبقة حاكمة متحجرة، كما حدث آخر الأمر في حكم بريجينيف. وكانت كل محاولة لتطويع الإدارة وتفعيلها تزيدها انتفاخاً وتضخماً وتجعل من المتعذر الاستغناء عنها إذ إنها في السنوات الأخيرة من الثلاثينيات، نمت بمقدار مرتين ونصف المرة زيادة عن معدلات التشغيل والاستخدام بصورة عامة. ومع اقتراب الحرب، كان هناك أكثر من مدير واحد لكل عاملين من ذوي الياقات الزرق (Lewin, 1991). وكانت الطبقة العليا من هذه الكوادر القيادية في ظل حكم ستالين توصف بأنها «عبيد أقوياء على نحو غير معهود يقفون دوماً على شفا الكارثة. وكانت قوتهم وامتيازاتهم تستظل بشبح التذكير الدائم بالموت: (memento mori). وبعد ستالين، أو بالأحرى بعد إزاحة آخر «الزعماء الكبار»، نيكيتا خروتشوف، عام 1964، لم يعد ثمة شيء في النظام يحول دون استمرار الركود.

أما النقيصة **الثالثة** للنظام، التي أدت إلى إغراقه في نهاية المطاف، فكانت افتقاره إلى المرونة. لقد أُعِدَّ هذا النظام لتحقيق التزايد المستمر في إنتاج البضائع التي كانت خصائصها ونوعيتها مقررة مُسبقاً. ولكنها كانت تفتقر إلى آلية ذاتية للتمييز بين الكمية (باستثناء رفعها إلى الأعلى) والنوعية أو الابتكار، بل إنها لم تكن في الواقع تعرف ما ينبغي عليها أن تفعله بشأن الابتكارات، ولم تستخدمها في الإنتاج المدني، خلافاً لما كان يحدث في المجتمع الصناعي ـ العسكري[5]. أما بالنسبة إلى

(5) كان الثلث فقط من جميع الابتكارات يجد تطبيقاته في ميدان الاقتصاد، بل إن انتشارها كان نادراً حتى في هذه الحالات (Vernikov, 1989, p. 7) ويبدو أن هذه البيانات تشير إلى عام 1966.

المستهلكين، فلم يكن يقدم لهم شيئاً من طريق السوق حيث ينبغي أن يجدوا ما يفضلونه، ولم يجدوا، كما سنرى، محاباة من جانب النظام الاجتماعي، أو السياسي. وعلى العكس من ذلك، فإن آلة التخطيط قد جددت الانحياز نحو الإنتاج الأقصى للبضائع الرأسمالية. وكل ما يمكن قوله هنا أن الاقتصاد، على الرغم من تناميه، كان يقدم مزيداً من البضائع الاستهلاكية حتى عندما بقيت البنية الصناعية تفضل إنتاج البضائع الرأسمالية. ومع ذلك، فإن نظام التوزيع كان بالغ السوء. وتفاقم الوضع مع الغياب الكامل لشبكة تنظيم الخدمات، حتى أن مستوى المعيشة المتصاعد في الاتحاد السوفياتي ـ وكان التحسن الذي طرأ بين الأربعينيات والسبعينيات مذهلاً جداً ـ لم يكن بوسعه أن يعمل إلا بمساعدة، أو من طريق، اقتصاد «أسود» أو «ثانٍ» مكثّف كان ينمو بسرعة، وبشكل خاص منذ نهاية الستينيات. ولما كانت الاقتصادات غير الرسمية، بحكم التعريف، تهرب من التوثيق الرسمي، فليس أمامنا إلا اللجوء إلى التخمين لمعرفة حجمها، ولكن بعض التقديرات تشير إلى أن سكان المدن السوفيات أنفقوا 20 بليون روبل على الخدمات القانونية والطبية والاستهلاكية الخاصة في أواخر السبعينيات، بالإضافة إلى سبعة بلايين أخرى على شكل «إكراميات» لتأمين تلك الخدمات (Alexeev, 1990). وكان هذا المبلغ يعادل مجموع مستوردات البلاد في تلك الفترة.

باختصار، كان النظام السوفياتي قد صُمِّمَ ليحقق التصنيع، بأسرع ما يمكن، في بلد شديد التخلف وعديم التطور على افتراض أن شعبه سيقنع بمستوى من الحياة يضمن الحد الأدنى الاجتماعي ومستوى حياة مادية يزيد إلى حد ما عن الكفاف. أما حجم ذلك الفائض فيعتمد على الزيادة الناجمة عن النمو العام لاقتصاد مكرس للمزيد من التصنيع. ومع أن ذلك النظام كان يتسم بالقصور والإسراف في الإنفاق، إلا أنه استطاع تحقيق تلك الأهداف. في عام 1913، كانت الإمبراطورية القيصرية، بسكانها

الذين كانوا آنذاك يشكلون 9,4 بالمائة من سكان العالم، تنتج 6 بالمائة من إجمالي «الدخول الوطنية» و3,6 بالمائة من الإنتاج الصناعي في العالم. وفي عام 1986، كان الاتحاد السوفياتي، بتعداد سكانه الذي يقل عن 6 بالمائة من مجموع سكان العالم، ينتج 14 بالمائة من دخول العالم الوطنية، و14,6 بالمائة من إنتاجه الصناعي (Bolotin, 1987, pp. 148 - 152). لقد تحولت روسيا إلى دولة صناعية كبيرة، ومن المؤكد أنها حافظت على وضعها كقوة عظمى قرابة نصف قرن، اعتماداً على ذلك النجاح. ولكن محرك التنمية الاقتصادية السوفياتية، خلافاً لتوقعات الشيوعيين، كان قد صمم بحيث يتباطأ ـ لا أن يتسارع ـ عندما تتقدم المركبة مسافة معينة ويدوس السائق على جهاز التسريع. وقد كانت دينامية ذلك الاقتصاد تحتوي على آلية تستنزف نفسها. وذلك هو النسق الذي أصبح، بعد عام 1944، نموذجاً للاقتصادات التي عاش في ظلها ثلث الجنس البشري.

بيد أن الثورة السوفياتية طورت كذلك نظاماً سياسياً خاصاً جداً. إن حركات «اليسار» الشعبية الأوروبية، بما فيها الحركات الاشتراكية والعمالية الماركسية التي ينتمي إليها الحزب البلشفي، سلكت مسارين سياسيين تقليديين: التقاليد الانتخابية وحتى الديمقراطية المباشرة أحياناً، والجهود الثورية الموجهة مركزياً والموروثة عن مرحلة **اليعاقبة** إبان «**الثورة الفرنسية**». كما إن الحركات الاشتراكية والعمالية الجماهيرية التي ظهرت في كل مكان تقريباً في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، سواء على شكل أحزاب، أو اتحادات عمالية، أو تعاونيات أو مزيج من كل هذه، كانت ديمقراطية بالفعل في تركيبها الداخلي ومطامحها السياسية. وحيث إن الدساتير القائمة على حق الاقتراع الشامل لمّا تكن قد تبلورت، فإن هذه القوى الرئيسة هي التي كانت تضغط من أجل إيجادها. وكان الماركسيون، خلافاً للفوضويين، ملتزمين بصورة جوهرية بالعمل **السياسي**. على أن النظام

السوفياتي، الذي تحول في ما بعد إلى العالم الاشتراكي، كان يتنافى كلياً مع الجانب الديمقراطي لدى الحركات الاشتراكية، وإن ظل يحافظ على التزام أكاديمي به من الناحية النظرية[6]، بل إنه تجاوز بعيداً إرث اليعاقبة، الذي لم يكن يحبذ الدكتاتورية الفردية على الرغم من التزامه بالصرامة الثورية والعمل الحاسم. وباختصار، فمثلما كان الاقتصاد السوفياتي هو الآمر الناهي، كانت السياسة السوفياتية هي الآمرة الناهية.

يعكس هذا التطور، في جانب منه، تاريخ الحزب البلشفي، والأزمات والأولويات الملحة للنظام السوفياتي الفتيّ، وكذلك المزاج الغريب الأطوار لطالب الرهبنة السابق، السكّير، ابن الإسكافي، من جورجيا، الذي أصبح الحاكم الأوتوقراطي الاستبدادي للاتحاد السوفياتي، واختار لنفسه لقب «الرجل الفولاذي»، أي جوزيف ستالين. إن نموذج «**الحزب الطليعي**» الذي صاغه **لينين**، وضمّ كادراً فريداً من الثوريين المحترفين الأكفاء المنضبطين الذين كلفتهم القيادة المركزية بتنفيذ المهمات المنوطة بهم كان، ضمنياً، ذا طابع تسلُّطي، وذلك ما أوضحه منذ البداية العديد ممن كانوا على المستوى نفسه من الثورية في أوساط الماركسيين الروس. ومن كانت لديه القدرة على إيقاف عملية «الاستعاضة» بالحزب عن الجماهير التي يدّعي هنا الحزب أنه هو الذي سيقودها؟ ومن سيقف في وجه لجانه (المنتخبة) من جانب أعضائه، أو بالأحرى من جانب المؤتمرات المنتظمة التي

(6) على هذا الأساس، حافظت التسلطية المركزية التي تميزت بها الأحزاب الشيوعية على الاسم الرسمي، وهو «الديمقراطية المركزية»، كما إن الدستور السوفياتي الذي أعلن عام 1936 كان، على الورق، دستوراً ديمقراطياً نموذجياً. ولم تكن تلك الخطوة عملية تجميلية، لأن من وضع الجانب الأكبر من مسوّدة الدستور كان نيكولاي بوخارين، الماركسي الثوري، القديم قبل عام 1917، الذي كان يعتقد أن هذا النوع من الدساتير يناسب المجتمع الاشتراكي.

تعبر عن آرائهم؟ ومن سيعارض الخطوات العملية التي تتخذها القيادة في اللجنة المركزية وسيتخذها في ما بعد الزعيم المتفرد (المنتخب نظرياً) الذي حل في واقع الممارسة محل هذه الأطراف جميعها؟ وكما تكشفت الأمور في ما بعد، فإن الخطر لم يكن يتمثل في أن لينين لم يكن راغباً ولا قادراً على أن يكون زعيماً دكتاتورياً فحسب، أو في أن الحزب البلشفي، مثله مثل جميع التنظيمات الأيديولوجية اليسارية، قد غلب عليه سلوك الضباط العسكريين وابتعد عن أجواء الندوات النقاشية التي لا أول لها ولا آخر. وقد غدا أكثر حسماً بعد ثورة أكتوبر، عندما تحول البلاشفة من بضعة آلاف من الأعضاء في جماعات غير شرعية إلى حزب جماهيري يضم مئات الآلاف، بل الملايين في ما بعد، من المحترفين في مجالات الحشد، والإدارة، والتنفيذ، والرقابة، الذين جرفوا، بل أغرقوا «البلاشفة القدامى» واشتراكيي ما قبل عام 1917 الآخرين الذين انضموا إليهم، مثل ليون تروتسكي. ولم يكن لدى البلاشفة الجدد شيء من عناصر الثقافة السياسية التي كانت لدى اليسار القديم. وكل ما كانوا يعرفونه هو أن الحزب كان على حق، وأنه ينبغي تنفيذ القرارات التي يتخذها أولو الأمر في مقامات السلطة العليا إذا ما أريد إنقاذ الثورة.

مهما كان موقف البلاشفة إزاء الديمقراطية قبل الثورة، داخل الحزب وخارجه، وإزاء حرية الكلام، والحريات المدنية والتسامح، فإن ظروف الفترة بين عام 1917 و1921 قد فرضت على نحو مطرد نموذجاً لحكومة سلطوية على (ومع) حزب كان يلتزم بأي عمل كان (أو بدا له) ضرورياً للمحافظة على سلطة سوفياتية هشة ومثقلة. وهي لم تبدأ فعلاً كحكومة حزب واحد، أو لمعارضة واحدة رافضة، ولكنها ربحت الحرب الأهلية بوصفها دكتاتورية الحزب الواحد، وبدعم جهاز أمني قوي، وباستخدام الإرهاب ضد أعداء الثورة. وفي الوقت ذاته، فإن الحزب نفسه قد تخلى عن الديمقراطية لأن المناقشة الجماعية للسياسات البديلة قد حُظرت (في عام 1921). و«المركزية

الديمقراطية» التي كان يسترشد بها (نظرياً) أضحت مجرد مركزية لا غير، كما توقف العمل بدستور الحزب نفسه. وقد أصبحت الاجتماعات السنوية لمؤتمرات الحزب أقل انتظاماً، إلى أن غدت في عهد **ستالين** تعقد في المناسبات ولا يمكن التنبؤ بمواعيدها. وجاءت سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة «**نيب**» لتشيع الاسترخاء في الأجواء غير السياسية، ولكنها لم تخفف من الشعور بأن الحزب كان أقلية محاصرة قد يكون التاريخ في صنعها، ولكنها كانت لا تلائم مزاج الجماهير الروسية والحاضر الروسي. وقد ألزم القرار الفوقي بإطلاق الثورة الصناعية النظام تلقائياً بفرض السطوة التسلطية، ربما بطريقة أكثر شراسة من سنوات الحرب الأهلية، لأن أجهزة ممارسة القوة قد أخذت تتعاظم باستمرار. وعند ذلك تلاشت العناصر الأخيرة لفصل السلطات والحفاظ على المساحة المتواضعة الآخذة بالانكماش في هامش المناورة أمام الحكومة السوفياتية في تميزها عن الحزب. وعكفت القيادة السياسية المنفردة للحزب الآن بتركيز السلطة المطلقة في يدها وإخضاع الأطراف الأخرى كافة لسطوتها.

عند هذه اللحظة، أصبح النظام حكماً فردياً مطلقاً تحت زعامة ستالين الذي فرض سيطرة كاملة على جميع جوانب حياة مواطنيه وأفكارهم، وعلى وجودهم وكيانهم كلياً، قدر المستطاع، وأخضعهم لإنجاز أهداف النظام كما حددتها وفصّلتها السلطة العليا. وهذا ما لم يتصوره ماركس وإنجلز بالتأكيد، ولم يتبلور في **الأممية (الماركسية) الثانية** ومعظم أحزابها. ومن هنا، فإن كارل ليبكنخت، الذي تولى مع روزا لوكسمبورغ، زعامة الشيوعيين الألمان، واغتيلا معاً عام 1919 على يد الضباط الرجعيين، لم يحاول حتى الادعاء بأنه ماركسي، على الرغم من أنه كان ابن مؤسس الحزب الاجتماعي ـ الديمقراطي الألماني. ولم يترك الماركسيون النمساويون، الملتزمون بالماركسية كما يدل اسمهم، مجالاً للشك في أنهم سيتخذون طرقاً مختلفة خاصة بهم. وحتى عندما يوصم أحدهم رسمياً بالهرطقة، كما اتُهم

إدوارد بيرنشتاين (Eduard Bernstein) بسبب نزعته «**التحريفية**»، فقد كان من المفروغ منه أنه اجتماعي ـ ديمقراطي حقيقي. والواقع أنه استمر في عمله بوصفه المحرر الرسمي لأعمال ماركس وإنجلز. إن فكرة قيام الدولة الاشتراكية بإرغام كل مواطن على أن يفكر بالطريقة ذاتها، ناهيك بمنح زعمائها، بصورة جماعية، نوعاً من العصمة البابوية عن الخطأ (وهو أمر لا يخطر في البال أن يمارسه امرؤ قط)، لم تخامر عقل أي اشتراكي قيادي عام 1917.

وأقصى ما يستطيع المرء أن يدّعيه هنا أن الاشتراكية الماركسية كانت، في نظر معتنقيها، التزاماً شخصياً عاطفياً، ومنظومة من الأمل والإيمان فيها بعض خصائص دين علماني (مع أنها لم تكن في ذلك أكثر مغالاةً من أيديولوجيا المجموعات الصليبية غير الاشتراكية). ويمكن القول، بعبارة أدق، إنها ما إن أصبحت حركة جماهيرية، حتى تحولت النظرية الشفيفة، في أحسن حالاتها، إلى كتاب تعليمات، وفي أسوأ الحالات إلى رمز للهُوية والولاء، كالعَلَم الذي لابدّ من تحيته. وكانت مثل هذه الحركات الجماهيرية، كما لاحظ اشتراكيو أوروبا الوسطى الحصيفون منذ أمد بعيد، تنزع إلى الإعجاب بالزعماء، بل إلى عبادتهم، مع أنه ينبغي القول إن الميل المعروف إلى المجادلة والمنافسة داخل الأحزاب اليسارية قد حدّت من تلك النزعة. ولم يكن بناء ضريح لينين في الساحة الحمراء، حيث ظل الجسد المحنط للزعيم العظيم دائماً على مرأى من المؤمنين به، نابعاً من تقليد ثوري روسي على الإطلاق، بل كان محاولة واضحة لاستحضار مهابة القديسين ورجال الدين المسيحيين أمام شعب متخلف من الفلاحين لمصلحة النظام السوفياتي. ويمكن أن يزعم المرء أن نزعة التعنت والاتّباعية في الحزب البلشفي الذي أنشأه لينين لم تنزرع، إلى حد ما كمنظومة قيمية بحد ذاتها، بل أُدرجت لأغراض عملية. وكان لينين ـ وهو مخطط للعمليات من الطراز الأول ـ مثل أي جنرال عسكري، لا يقبل أي مناقشات في

صفوف الحزب من شأنها أن تعرقل الأداء العملي. ويضاف إلى ذلك أنه كان، كأي عبقري عملي، مقتنعاً بأنه يعرف أفضل من الجميع وأنه لا وقت لديه للاستماع إلى آراء أخرى. وكان منظّراً ماركسياً متشدداً بل أصولياً، لأنه كان من الواضح بالنسبة إليه أن أي تلاعب بنص النظرية التي كانت الثورة جوهرها من شأنه أن يشجع المساومين والإصلاحيين. وأما من الناحية العملية، فإنه عدّل من دون تردد من آراء ماركس وأضاف إليها بحرّيّة، مدافعاً على الدوام عن ولائه الحَرفيّ للمعلم. وحيث إنه كان في أكثر السنوات التي سبقت عام 1917 قد تزعم، ومَثّلَ، أقليةً مهيأة للنزال في أوساط اليسار الروسي، وحتى في صفوف الديمقراطيين الاجتماعيين الروس، فقد عُهد عنه عدم التسامح تجاه محاولات الانشقاق، غير أنه، مع ذلك، لم يكن يتردد في الترحيب بخصومه بعد أن تتغير المواقف، مثلما لم يكن يتردد في التنديد بهم، بل إنه، حتى بعد أكتوبر، لم يعتمد إطلاقاً على سلطته داخل الحزب، بل على قوة الحجة دائماً. كما إن المواقف التي اتخذها كانت تواجه المعارضة. ومما لا شك فيه أن لينين، لو عاش طويلاً، لاستمر في التنديد بخصومه وواصل، كما فعل في الحرب الأهلية، تشدده العملي الذي لا يعرف الحدود. ومع ذلك، فليس ثمة دليل على أنه تصور، أو كان سيتساهل مع ذلك النمط العلماني من الديانة الشاملة الملزمة للفرد والدولة التي تنامت بعد وفاته. وربما لم يكن ستالين قد خلق ذلك عن قصد، بل انجرف مع ما كان، في نظره، هو التيار الأساسي لروسيا الفلاحية المتخلفة بتقاليدها الاستبدادية المتشددة. ولكن من غير المرجح أنها كانت ستتنامى من دونه. ومن المؤكد أن الأنظمة الاشتراكية لم تكن تفرضها أو تحاكيها من دونه.

ومن الضروري الإشارة إلى ناحية أخرى. إن إمكانية نشوء الدكتاتورية قائمة ضمناً في أي نظام قوامُه حزبٌ واحدٌ وحيدٌ لا يتزحزح. ويغدو ذلك أكثر احتمالاً في حزب منظم على أساس

مركزي تراتبيّ مثل بلاشفة لينين، إذ كان عنصر الديمومة هو التسمية الأخرى لإيمان البلاشفة الراسخ بأن الثورة لا يمكن أن ترتد أو تنكفئ على أعقابها، وأن مصيرها مرهون بما يفعلونه هم لا بما يفعله أي طرف آخر غيرهم. وقد رأى البلاشفة أن بوسع نظام حكم بورجوازي أن يحتمل، وهو آمن مطمئن، هزيمة إدارة أو حكومة محافظة ليحل محلها حكم ليبرالي، لأن ذلك لن يغير الطابع البورجوازي للمجتمع، ولكنه لن يتساهل أو يقبل بقيام نظام شيوعي. وبهذا المنطق نفسه، لن يتساهل نظام شيوعي مع أي قوة تحاول الإطاحة به ليحل محله نظام قديم. والثوريون، بمن فيهم الثوريون الاشتراكيون، ليسوا ديمقراطيين بالمعنى الانتخابي، بصرف النظر عن مدى الصدق في اعتقادهم بأنهم يعملون لصالح «الشعب». ومع ذلك، فإن الافتراض بأن الحزب كان حكراً سياسياً ينطوي على «دور طليعي»، سيجعل قيام نظام ديمقراطي سوفياتي أبعد منالاً من قيام كنيسة كاثوليكية ديمقراطية، ولكنه لا يعني قيام دكتاتورية شخصية. غير أن جوزيف ستالين هو الذي حوّل الأنظمة الشيوعية إلى أنظمة ملكية غير وراثية[7].

إن **ستالين**، الذي كان رجلاً ضئيل الجسم[8]، حذراً، لا يؤتمن جانبه، قاسياً، يعمل في الظلام، ولا حدّ لشكوكه في الآخرين، كان يبدو من عدة وجوه كواحد من الشخصيات في كتاب [المؤرخ الروماني **سويتونيوس** (Suetonius)] حياة القياصرة (*Lives of the*

(7) يتجلى التشابه مع النظام الملكي في ميل بعض تلك الدول الفعلي إلى توريث الحكم، وهي خطوة لم يكن من الممكن تصور تفاهتها في أذهان الاشتراكيين والشيوعيين الأوائل. وكانت كوريا الشمالية ورومانيا تمثلان حالتين بارزتين في هذا المجال.

(8) يتذكر هذا المؤرخ الصدمة التي أصيب بها عام 1957 عندما شاهد جثمان ستالين المحنّط في ضريحه في الميدان الأحمر، قبل نقله منه، ورأى رجلاً في غاية الضآلة ولكن في غاية الجبروت. ومن المهم أن نلاحظ أن جميع الأفلام والصور كانت تخفي حقيقة أن طول قامته لم يكن يتجاوز خمسة أقدام وثلاث بوصات.

(*Caesars*) أكثر مما ينتمي إلى عالم السياسة الحديثة. إنه «الغشاوة الرمادية» كما وصفه مراقب معاصر (**سوخانوف** Sukhanov) عام 1917. وهذا الرجل الذي يفتقر ظاهرياً إلى القدرة على التأثير، كان يتنازل ويناور عندما يضطر إلى ذلك، إلى أن وصل إلى القمة، ولكن مواهبه الفائقة بالطبع قد جعلته قريباً من القمة قبل الثورة. وقد أصبح عضواً في الحكومة الأولى التي تلت الحكومة الثورية في منصب قوميسار القوميات. وعندما أصبح آخر الأمر الزعيم الذي لا ينازعه منازع للحزب والدولة (فعلياً)، فإنه كان يفتقر إلى الإحساس البديهي بالمصير الشخصي، وإلى الشخصية القيادية والثقة بالنفس، وهي الصفات التي جعلت هتلر المؤسس والسيد المطاع للحزب النازي، وجعلت بطانته تقدم له أمارات الولاء والطاعة. لقد قاد ستالين حزبه، كأي شيء يقع تحت سلطته الشخصية، بالرعب والخوف.

ومع اتخاذه مظهر القيصر الدنيوي، المدافع عن الإيمان الأرثوذوكسي الذي تحول جسد مؤسسه إلى قديس دنيوي ينتظر الحجاج خارج الكرملين، أظهر ستالين إحساساً قوياً بالعلاقات العامة. وقد كانت تلك هي الطريقة الأنجع لتأسيس شرعية النظام الجديد أمام جماعات من الفلاحين ورعاة القطعان الذين يعيشون عقلياً في مستوى يعادل، بالمقاييس الغربية، القرن الحادي عشر. كما إن الكتب التعليمية البسيطة الفجة التي اختُزلت فيها الماركسية اللينينية، كانت أسلوباً مثالياً لتثقيف من دخلوا المرحلة الأولى بعد محو الأمية[9]. ولا يمكن اعتبار النزعة الإرهابية في شخصيته مجرد تأكيد لسطوة شخصية لا حدود لها. ولا شك في أنه كان يتمتع بتلك السطوة، وبالخوف الذي يوحي به، والقدرة على منح الحياة أو الموت، كما لم يكن ثمة شك في أنه لم يكن يأبه بالفوائد المادية

(9) لم يقتصر الأمر على ذلك. فإن **التاريخ الموجز** للحزب الشيوعي السوفياتي، الصادر عام 1939، على الرغم مما تضمنه من أكاذيب وسقطات فكرية، يظل كتاباً تعليمياً متميزاً.

التي يمكن لشخص في مركزه أن يطمع في وضع يده عليها. ومهما كانت الالتواءات النفسية في شخصية ستالين، فإن الإرهاب، نظرياً، كان بالنسبة إليه تكتيكاً عقلانياً، مثلما كان حذره عندما يفقد السيطرة. وكان كلاهما يستندان في الواقع إلى مبدأ تجنب المخاطر الذي كان يعكس بدوره الافتقار الشديد إلى الثقة في قدرته على تقييم المواقف (أو «القيام بتحليل ماركسي» بالتعبير البلشفي) وهي القدرة التي كانت تميز لينين. ولم يكن لسجله المهني المرعب أي معنى إلا المتابعة العنيدة والمستمرة لذلك الهدف اليوتوبي للمجتمع الشيوعي الذي كَرّس لإعادة تأكيده في آخر مطبوعاته، وقبل بضعة أشهر من وفاته (Stalin, 1952).

كانت السلطة في الاتحاد السوفياتي هي كل ما اكتسبه البلاشفة من خلال ثورة أكتوبر، والأداة الوحيدة التي يمكنهم استخدامها لتغيير المجتمع. واكتنفت هذه المحاولة على الدوام، وبطريقة أو بأخرى، مصاعب متجددة باستمرار. (وهذا هو معنى فرضية ستالين السفيهة التي تقول في سياق آخر إن الصراع الطبقي سيصبح أكثر احتداماً بعد عقود من «إمساك البروليتاريا بزمام السلطة»). وكان التصميم على استخدام القوة بإصرار وقسوة هو وحده الكفيل بالقضاء على جميع العقبات الممكنة وضمان النجاح النهائي لهذه العملية. وقد تضافرت ثلاثة عوامل لدفع السياسة القائمة على هذا الافتراض إلى حماقة قاتلة.

إن أول هذه العناصر قناعة **ستالين** بأنه، في التحليل الأخير، هو وحده الذي يعرف الطريق إلى الأمام، وكان مصمماً تماماً على السير فيه إلى النهاية. ويخامر كثيراً من السياسيين والقادة العسكريين مثل هذا الشعور بعدم إمكانية الاستغناء عنهم، ولكن من يتمتعون بسلطة مطلقة هم وحدهم القادرون على إرغام الآخرين على مشاركتهم رأيهم. ومن هنا، فإن حملات التطهير والتصفية الكبرى

لفترة الثلاثينيات التي كانت، خلافاً للأشكال الأولى من أعمال الإرهاب، موجهة ضد الحزب نفسه، وضد قيادته بصورة خاصة، قد بدأت بعد أن وجد كثير من البلاشفة الصامدين، بمن فيهم أولئك الذين ساندوه ضد مختلف أشكال المعارضة في فترة العشرينيات، وأظهروا دعماً حقيقياً لِـ «القفزة الكبرى إلى الأمام لتطبيق الملكية الجماعية وخطة السنوات الخمس»، أن القسوة التي لا تعرف الهوادة في تلك الفترة والتضحيات التي فرضتها، كانت أكثر مما يمكن أن يقبلوا به طواعيةً. ولا شك في أن كثيرين منهم كانوا يتذكرون رفض لينين مساندة ستالين ليكون خليفته بسبب وحشيته المسرفة. وقد عكس المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي معارضة جوهرية له. ولن نعرف أبداً ما إذا كان المعتقلون يشكلون تهديداً لسلطته، إذ إنه في الفترة بين عامي 1934 و1939 اعتقل ما يتراوح بين 4 و5 ملايين عضو في الحزب وشخصيات رسمية لأسباب سياسية، منهم أربعمئة أو خمسمئة ألف أعدموا من دون محاكمة. وقد ضم المؤتمر التالي (مؤتمر الحزب الثامن عشر الذي عقد في ربيع 1939) سبعة وثلاثين فقط ممن نجوا وظلوا على قيد الحياة، من أصل 1827 مندوباً كانوا قد حضروا مؤتمر الحزب السابع عشر عام 1934 .(Kerblay, 1983, p. 245)

ومما أضفى على هذا الإرهاب طابعاً وحشياً غير مسبوق أنه لم يكن يعترف بأي أعراف أو تقاليد أو حدود أخرى. ولا يعود ذلك، أساساً، إلى الاعتقاد بأن الغاية العظمى تبرر جميع الوسائل الضرورية لتحقيقها (مع أن ذلك قد يصدق على ما فعله ماو تسي تونغ)، أو إلى الاعتقاد بأن التضحيات المفروضة على الجيل الراهن، مهما كانت جسيمة، لا تعتبر شيئاً بالقياس إلى الفوائد التي ستجنيها أجيال المستقبل المتعاقبة إلى ما لا نهاية. لقد كان تطبيقاً لمبدأ الحرب الشاملة في جميع العصور. وكانت اللينينية، ربما بسبب النزعة الإرادية العارمة التي جعلت الماركسيين الآخرين يتوجسون من لينين

بوصفه «بلانكيّاً» (Blanquist)، أو «يعقوبياً» (Jacobin)، تفكر أساساً بلغة الحرب، كما يشير إلى ذلك إعجابه بـِ[الخبير والمؤرخ العسكري الجنرال] كلاوزيفيتس (Clausewitz)، على الرغم من عدم وجود أي دليل على ذلك في مفردات السياسة البلشفية جميعها. وكان شعار لينين الأساسي «من يغلب من؟» وهو صراع على أساس لعبة المحصلة ـ الصفر التي يفوز فيها الرابح بكل شيء ويفقد الخاسر كل شيء. وقد شنت حتى الدول الليبرالية، كما نعرف، حربين عالميتين بهذه الروح. ولم تعترف على الإطلاق بأي حدود للمعاناة التي كانت مستعدة لفرضها على شعوب «العدو»، بل وعلى قواتها المسلحة ذاتها كما فعلت في الحرب العالمية الأولى، بل إن التضحية بفئات كاملة من البشر، بعد تصنيفهم وتعريفهم بصورة مسبقة، قد أصبحت جزءاً من الحرب: وقد شهدنا ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية عندما فرض الحجر على جميع المواطنين الأميركيين من أصل ياباني، أو على جميع المقيمين الألمان والنمساويين في بريطانيا، بحجة أنهم يمكن أن يضموا عملاء محتملين للعدو. وكان ذلك جزءاً من انتكاسة التقدم المدني الذي شهده القرن التاسع عشر وتحوله إلى نزعة بربرية ستلقي بظلالها السوداء على جميع المراحل التي نستعرضها في هذا الكتاب.

ولحسن الحظ، فإن ثمة قوى تحافظ على التوازن في الدول الدستورية والديمقراطية التي يسود فيها حكم القانون وتتمتع بصحافة حرة. وأما في الأنظمة ذات السلطة المطلقة، فلا وجود لمثل هذه القوى. ومع ذلك، فإن تقاليد الحد من استخدام السلطة يمكن أن تتطور في النهاية من أجل المحافظة على النظام على الأقل، لأن استخدام السلطة المطلقة يمكن أن يجهض المساعي لبلوغ الأهداف المطلوبة. وجنون العظمة هو النتيجة المنطقية لذلك، إذ بعد موت ستالين، جرى تفاهم ضمني بين خلفائه لوضع نهاية للعصر الدموي، مع أن مهمة تقدير الكلفة الإنسانية الكاملة لعقود ستالين قد تُركت ـ

حتى بداية عهد غورباتشوف ـ للمنشقين في الداخل، وللباحثين وخبراء الدعاية في الخارج. ومنذ ذلك الحين، بات السياسيون السوفيات يموتون في أسِرّتهم، وأحياناً في سن متقدمة. ومع إفراغ «**الغولاغ**» في أواخر الخمسينيات، ظل الاتحاد السوفياتي مجتمعاً يعامَل فيه المواطنون بطريقة سيئة بالمقاييس الغربية، ولكنه لم يعد المجتمع الذي يُعتقل المواطنون فيه ويقتلون بمعدلات مرتفعة غير مسبوقة. والواقع أن نسبة السجناء إلى باقي السكان قد تضاءلت بحلول الثمانينيات على نحو متميز، حيث غدت نسبتهم (وهي 268 سجيناً لكل مئة ألف من السكان) أقل من نسبة السجناء في الولايات المتحدة (426 سجيناً لكل مئة ألف من السكان) (**Walker, 1991**). يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفياتي في الستينيات والسبعينيات قد أضحى بالفعل مجتمعاً قد يتعرض فيه المواطن العادي لخطر أقل جرّاء جريمة قتل متعمدة، أو نزاع مدني، أو من طريق الدولة، مما هو الحال في عدد كبير من الدول الأخرى في آسيا وأفريقيا والأميركيتين. ولكنه ظل مع ذلك دولة بوليسية ومجتمعاً استبدادياً ومجتمعاً غير حر بأي مقاييس واقعية، إذ لم يكن يتوفر للمواطن إلا المعلومات المسموح بها رسمياً. وظل أي شكل آخر من أشكال المعلومات عرضة للعقوبة، فنياً على الأقل، من جانب القانون، إلى أن جاء غورباتشوف بسياسة «**الغلاسنوست**» [**الانفتاح**]. كما إن حرية السفر والإقامة التي تعتمد على موافقة رسمية كانت محصورة على نحو مطرد داخل الاتحاد السوفياتي، ولكن الحدود كانت تفتح أحياناً على بلد «اشتراكي» آخر صديق. وظل الاتحاد السوفياتي في جميع هذه الجوانب، وعلى نحو واضح، يحتل مرتبة متدنية بالمقارنة مع روسيا القيصرية. ويضاف إلى ذلك أنه حتى عندما كان القانون يأخذ مجراه بالنسبة إلى الجانب الأكبر من شؤون الحياة اليومية، فإن السطوة الإدارية، التعسفية، بالسجن أو النفي الداخلي، ظلت سارية المفعول.

ربما كان من المستحيل تقدير الكلفة الإنسانية الباهظة لعقود روسيا الحديدية على نحو مناسب لأنه، حتى لو وجدت أو أتيحت الفرصة لتقديم إحصاءات رسمية عن الإعدامات وسكان الغولاغ فإنها لن تغطي جميع المفقودين. وتختلف التقديرات إلى حد هائل اعتماداً على افتراضات المقدّرين. وقد قيل «إن من المفارقات المحزنة أننا نعرف عن خسائر الماشية في الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة أكثر مما نعرف عن عدد مناوئي النظام الذين لقوا مصرعهم» (Kerblay, 1983, p. 26). كما إن مجرد التستر على تعداد السكان لعام 1937 يخلق عقبات كأداء نكاد لا نستطيع تذليلها. ومع ذلك، فإن أعداد الضحايا، بصورة مباشرة وغير مباشرة، أياً كانت التقديرات[10]، تحسب بثمانية أرقام أكثر مما تحسب بسبعة. وفي هذه الظروف، لا يهم كثيراً ما إذا كنا نختار تقديراً «متحفظاً» أقرب إلى أن يكون عشرة ملايين منه إلى أن يكون عشرين مليوناً أو رقماً أعلى من ذلك، فأي رقم لا يمكن إلا أن يكون أمراً مخجلاً لا يقبل أي عذر أو تبرير. وأضيف هنا، من دون تعليق، أن مجموع سكان الاتحاد السوفياتي قد بلغ حسب بعض التقارير 164 مليوناً عام 1937، أو أقل 16,7 مليون مما ورد في التنبؤات الديموغرافية للخطة الخمسة الثانية (1933-1938).

لم يكن النظام السوفياتي، على الرغم من وحشيته ودكتاتوريته، نظاماً «توتالياً» كُلّيانياً، وهو مصطلح شاع في أوساط منتقدي الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الفاشية الإيطالية قد ابتكرته لوصف أهدافها. ومنذ ذلك الحين، استخدم هذا النعت على وجه الحصر تقريباً في نقد الفاشية ونقد «الاشتراكية الوطنية الألمانية» على السواء. وكان يعني النظام المركزي الشامل الذي لا يفرض

(10) للاطلاع على الالتباس الذي يشوب تلك التقديرات، انظر: Kosinski, 1987, pp. 151-152.

إشرافاً محسوساً شاملاً على سكانه فحسب، ولكنه ينجح عملياً، من خلال احتكاره للدعاية السياسية والتعليم، في جعلهم يتبنون منظومته القيمية من تلقاء أنفسهم. وقد أعطى جورج أورويل (George Orwell) في روايته المسماة 1984، التي نشرت عام 1948، الصيغة الأقوى لهذا التصور الغربي للمجتمع الكُلّياني: مجتمع من الجماهير مغسولة الدماغ تخضع لرقابة «**الأخ الأكبر**» التي لا يخرج عنها فرد واحد إلا بالمصادفة المحض. وذلك، بالتأكيد، هو ما أراد ستالين تحقيقه، مع أن ذلك كان سيغضب لينين والبلاشفة القدامى، ناهيك بماركس. ولما كان ذلك يهدف إلى التأليه الحقيقي للزعيم (وهو ما دعي، باستحياء، في ما بعد بـِ «**عبادة الفرد**») أو جعله، على الأقل، مَجْمَع الفضائل، فقد تحقق بعض النجاح، الذي عرض أورويل صورة ساخرة عنه. ومن المفارقات أن مَرَدّ هذه الصفة لم يكن سلطة ستالين المطلقة، إذ إن المناضلين الشيوعيين خارج البلدان «الاشتراكية، الذين ذرفوا دموعاً سخية عندما علموا بوفاته عام 1953، وهم كثيرون، كانوا معتنقين طوعيين للحركة التي اعتقدوا بأنه يجسدها ويوحي بها. وخلافاً لمعظم الأجانب، كان جميع الروس يعرفون جيداً كم كان نصيبهم من المعاناة التي بقيت مستمرة. ومع ذلك، فإن ستالين كان، بمعنى ما، ولمجرد كونه حاكماً شرعياً وقوياً للأرض الروسية ومحدِّثاً لتلك البقاع، يمثل واحداً من عناصر شخصيتهم: لقد كان في الآونة الأخيرة قائدهم في حرب هي، بالنسبة إلى الروس العظام على الأقل، نضال وطني حقيقي.

ومع ذلك، فإن النظام، في كل مجال آخر، لم يكن «كُلّيانياً»، وهذه الحقيقة تلقي ظلالاً كثيفة من الشك على جدوى هذا المصطلح. إن ذلك النظام لم يمارس «توجيه الأفكار» على نحو فاعل، ناهيك بضمان «تحول الأفكار». ولكنه، في الواقع، حال دون تَسَيُّس المواطنين بدرجة مذهلة، إذ إن المبادئ الرسمية للماركسية ـ اللينينية لم تمسَّ حياة المواطنين فعلياً، لأنها لم تكن

ذات جدوى بالنسبة إليهم، إلا إذا كانوا معنيين بعناصر في حياتهم العملية ذات صلة بهذه المعرفة المقتصرة على الخاصة. وبعد أربعين سنة من التعليم في بلد ملتزم بالماركسية كل الالتزام وُجِّه للسابلة في «ميدان ماركس» في بودابست سؤال عن هُوية كارل ماركس. وكان الجواب:

«هو فيلسوف سوفياتي، وكان إنجلز صديقه. حسناً... ماذا أستطيع أن أقول لكم عنه أيضاً؟ إنه توفي بعد أن عمر طويلاً (صوت آخر): بالطبع كان سياسياً. وكان، كما تعرفون، دعوني أتذكر اسمه... لينين ـ أعمال لينين... حسناً... هو ترجمها إلى الهنغارية» .(Garton Ash, 1990, p. 261)

بالنسبة إلى أغلب المواطنين السوفيات، ربما لم تكن البيانات والتصريحات العلنية حول السياسة والأيديولوجيا الفوقية مفهومة بصورة واعية على الإطلاق إلا إذا كانت تتعلق مباشرة بمشكلاتهم اليومية، ونادراً ما كانت كذلك. وكان المثقفون فقط هم الذين اضطروا إلى أخذها على محمل الجد في مجتمع أقيم على أيديولوجيا تدّعي أنها عقلانية و«علمية». ومع ذلك، فإن من المفارقات أن حاجة مثل هذه الأنظمة إلى المثقفين، مع منح من لا يخالفونها الرأي امتيازات ومكاسب حقيقية، قد خلقت فضاءً اجتماعياً خارجاً عن نطاق سيطرة الدولة. ولم يكن بالإمكان إسكات المفكرين غير الرسميين تماماً إلا بإرهاب لا يعرف الهوادة على طريقة ستالين. ولقد عاد هؤلاء إلى الظهور حالما بدأ الجليد بالذوبان ـ **وذوبان الثلوج** ((The Thaw) هو عنوان الرواية المؤثرة الهادفة التي وضعها (عام 1954) الروائي الموهوب إيليا إهرنبورغ (Ilya Ehrenburg) (1891 ـ 1967) ـ في الخمسينيات. وفي الستينيات والسبعينيات، هيمن الشقاق، سواء في الصيغة المبهمة المقبولة، على مضض، من جانب الإصلاحيين الشيوعيين، أو في صيغة الانشقاق الثقافي

والسياسي والفكري الشامل في الساحة السوفياتية، مع أن البلاد ظلت، رسمياً، وحسب التعبير البلشفي المفضل، «موحَّدة الرأي». وسيصبح ذلك واضحاً في الثمانينيات.

II

باستثناء الاتحاد السوفياتي، خضعت جميع البلدان الشيوعية التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية لأحزاب شيوعية شُكِّلت على غرار النسق السوفياتي، أي النموذج الستاليني. ويصدق ذلك إلى حد ما على الحزب الشيوعي الصيني، الذي حقق استقلالاً ذاتياً حقيقياً عن موسكو في الثلاثينيات بزعامة ماو تسي تونغ. وربما كان ذلك أقل انطباقاً على الدول التي انضمت في ما بعد إلى «المعسكر الاشتراكي» من العالم الثالث، مثل كوبا فيدل كاسترو وعدد من الأنظمة قصيرة الأجل في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية التي ظهرت في السبعينيات، ومالت بدورها إلى الاقتداء رسمياً بالنمط السوفياتي. ونجد فيها جميعاً أنظمة سياسية ذات حزب واحد، مع بُنى سلطوية شديدة التمركز، ومعايير ثقافية وفكرية تحددها السلطة السياسية وتتولى نشرها رسمياً، واقتصادات مركزية تخططها الدولة. كما يتجلى فيها الأثر الواضح كل الوضوح للإرث الستاليني، وللتمجيد المتعاظم للزعماء الكبار. والواقع أن الحكومات المحلية في البلدان التي خضعت للاحتلال المباشر من جانب الجيش السوفياتي، بما في ذلك أجهزة الخدمات الاستخبارية والأمنية السوفياتية، قد أرغمت على اتّباع النموذج السوفياتي، على سبيل المثال، من طريق ترتيب محاكمات صورية وحملات تطهير للشيوعيين المحليين على الطريقة الستالينية، وهي مسألة لم تُبدِ الأحزاب الشيوعية الوطنية حماسة طوعية إزاءها، بل إنها استطاعت في بولندا وألمانيا الشرقية أن تتجنب مثل هذه الصور الكاريكاتورية في المحاكمات القضائية كلياً، ولم يُقتَل أي شيوعي قيادي أو يسلَّم إلى المخابرات السوفياتية. ومع

ذلك أُعدم في أعقاب القطيعة مع تيتو زعماء محليون بارزون في بلغاريا (تريشو كوستوف Traicho Kostov) وهنغاريا (لازلو رايك Laszlo Rajk)، كما جرت في السنة الأخيرة من حكم **ستالين** خمس محاكمات جماعية مريبة ذات نزعة لاساميّة واضحة، لشيوعيين تشيكيين بارزين، وأطاحت بالقيادة القديمة للحزب المحلي. وليس من المعروف ما إذا كان لهذه الأحداث صلة بسلوك ستالين الوسواسي المتزايد عندما أصابه الانحطاط جسدياً وعقلياً، وأخذ يخطط للقضاء حتى على أكثر أنصاره ولاءً.

كانت أنظمة الأربعينيات الجديدة، التي لم تصل جميعها إلى سدة» الحكم في أوروبا إلا بفضل انتصار الجيش الأحمر، وفرضت في أربع حالات فقط بسطوة ذلك الجيش حصرياً: في بولندا، وفي الجزء المحتل من ألمانيا، ورومانيا (حيث ضمت حركة الشيوعيين المحلية بضع مئات من الأشخاص كان معظمهم من أصول إثنية غير رومانية)، وكذلك من الناحية الفعلية في هنغاريا. وأما في يوغوسلافيا وألبانيا فقد تنامت الحركة الشيوعية داخلياً. وفي تشيكوسلوفاكيا، عكست نسبة الـ 40 بالمائة من الأصوات التي حصل عليها الحزب الشيوعي عام 1947 قوة حقيقية آنذاك. وتعزز النفوذ الشيوعي في بلغاريا بانتشار التعاطف مع روسيا في تلك البلاد. أما الأنظمة الشيوعية في الصين، وكوريا، والهند الصينية الفرنسية سابقاً ـ أو في الأجزاء الشمالية من تلك البلدان بعد نزاع الحرب الباردة ـ فلم تكن مَدينة بالفضل للجيش السوفياتي، وإن كانت الأنظمة الشيوعية الأصغر قد استفادت بعد عام 1949، لفترة من الوقت، من الدعم الصيني. وكانت الإضافات اللاحقة إلى «المعسكر الاشتراكي»، بدءاً من كوبا، قد شقت طريقها بنفسها، مع أن حرب العصابات التحررية المكافحة في أفريقيا كانت تراهن على دعم جدي من جانب الكتلة السوفياتية.

ومع ذلك، فقد تمتع النظام الجديد، حتى في الدول التي جرى فيها فرض السلطة من طريق الجيش الأحمر وحده، بشرعية مؤقتة أول الأمر، وبتأييد حقيقي أحياناً لفترة من الوقت. وكما رأينا (انظر الفصل الخامس)، كانت فكرة بناء عالم جديد يقوم على أنقاض العالم القديم الظاهرة للعيان تستهوي الكثير من الشباب والمثقفين. وبصرف النظر عن مدى شعبية الحزب والحكومة، فقد حظيت الطاقة والعزيمة اللتين بذلتا في عملية الإعمار بعد الحرب بقبول واسع، وإن على مضض. ومن الصعب في الواقع إنكار نجاح الأنظمة الجديدة في تلك المهمة. وفي الدول الزراعية الأكثر تخلفاً، كانت أصداء الالتزام الشيوعي بالتصنيع، أي بالتقدم والحداثة، كما رأينا، تتجاوز كثيراً صفوف الحزب. ومن كان يشك في أن بلداناً مثل بلغاريا ويوغوسلافيا كانت ستتقدم بسرعة أكبر مما بدا متوقعاً أو ممكناً قبل الحرب؟ ولم تكن المحصلة سلبية تماماً إلا في المناطق التي احتلها الاتحاد السوفياتي البدائي، والهمجي، والمناطق الأقل تخلفاً التي ضمها بالقوة في الفترة بين عامي 1939 و1940، وفي المنطقة السوفياتية من ألمانيا (التي أصبحت بعد عام 1945 «جمهورية ألمانيا الديمقراطية»)، التي ظل الاتحاد السوفياتي ينهب خيراتها لفترة من الوقت بعد عام 1945 لأغراض التعمير في أراضيه).

بدأت الدول الشيوعية، ذات الأنظمة المولودة محلياً أو المفروضة، بتشكيل كتلة واحدة سياسياً بزعامة الاتحاد السوفياتي، على أساس تضامن معاد للغرب، سانده النظام الشيوعي الذي فرض سيطرته الكاملة على الصين عام 1949، مع أن النفوذ السوفياتي على الحزب الشيوعي الصيني كان واهياً منذ أن أصبح ماو تسي تونغ الزعيم الذي لا ينازعه منازع في أواسط الثلاثينيات. لقد سار ماو في طريقه الخاص مع إظهار الولاء للاتحاد السوفياتي، وكان ستالين، كرجل واقعي، حريصاً على عدم قطع العلاقات مع الحزب الشقيق الشرقي العملاق المستقل فعلياً. وعندما أقدم نيكيتا خروتشوف على

تأزيم هذه العلاقات في نهاية الخمسينيات، أفضى الوضع إلى تصدع حاد بين الجانبين، نظراً إلى تحدي الصين للزعامة السوفياتية وللحركة الشيوعية الأممية، مع أن هذا التحدي لم يكن ناجحاً تماماً. على أن موقف ستالين من الدول والأحزاب الشيوعية في الأجزاء الأوروبية التي احتلتها الجيوش السوفياتية كان أقل مهادنة. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أن جيوشه كانت لاتزال موجودة في أوروبا الشرقية، وكذلك إلى اعتقاده بأنه يستطيع الاعتماد على ولاء شيوعي محلي حقيقي لموسكو وله شخصياً. ويكاد يكون من المؤكد أنه فوجئ تماماً في عام 1948 عندما أقدمت القيادة الشيوعية اليوغوسلافية، على إظهار مقاومتها للتوجيهات السوفياتية إلى درجة القطيعة المكشوفة ـ وكانت يوغوسلافيا من الولاء بحيث جعلت من بلغراد، قبل بضعة أشهر، مقراً لقيادة الأممية الشيوعية التي أعيد إحياؤها في فترة الحرب الباردة («مكتب المعلومات الشيوعي» أو **الكومنفورم**) ـ وفوجئ كذلك عندما لم تجد مساعي موسكو لاستمالة الشيوعيين «الصالحين» من وراء ظهر تيتو تجاوباً جدياً في يوغوسلافيا. وكان رد الفعل المعهود من جانب ستالين توسيع أعمال التطهير والمحاكمات الصورية لمن تبقى من القيادات الشيوعية الدائرة في الفلك السوفياتي.

مع ذلك، فإن انفصال يوغوسلافيا لم يؤثر في بقية الحركة الشيوعية. وبدأ الانهيار السياسي للكتلة السوفياتية مع وفاة ستالين عام 1953، وبصورة خاصة مع الهجوم الرسمي على العصر الستاليني بصورة عامة، وعلى ستالين نفسه بصورة أكثر حذراً، في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1956. ومع أن المؤتمر كان مقتصراً على جمهور محدود من المستمعين السوفيات ـ حيث استُبعد الشيوعيون الأجانب من الاستماع إلى خطاب خروتشوف السري ـ فسرعان ما تسربت الأنباء عن تصدع البنيان السوفياتي. وكانت الآثار فورية في المنطقة الخاضعة لسيطرة السوفيات في أوروبا. وفي غضون

أشهر قليلة، رضيت موسكو (ربما بنصيحة من الصينيين) بقيادة شيوعية إصلاحية جديدة في بولندا، وانفجرت الثورة في هنغاريا. وهنا أعلنت الحكومة الجديدة بزعامة إصلاحي شيوعي آخر، هو **إيمري ناغي** (Imre Nagy)، نهاية حكم الحزب الواحد، وهو ما كان من الممكن أن يتسامح به السوفيات ـ كانت الآراء منقسمة في ما بينهم ـ ولكنهم لم يتغاضوا عن انسحاب هنغاريا من حلف وارسو وإعلانها الحياد في وقت لاحق، فسارع الجيش الروسي إلى قمع الثورة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1956.

لقد كان عدم استغلال هذه الأزمة الكبيرة داخل الكتلة السوفياتية من جانب التحالف الغربي (باستثناء الأغراض الدعائية) دليلاً على استقرار علاقات الشرق ـ الغرب، إذ قبل كلا الجانبين، ضمناً، حدود مناطق النفوذ لكل منهما، وطوال فترة الخمسينيات والستينيات لم تطرأ أي تبدلات ثورية طبيعية في العالم لزعزعة هذا التوازن، باستثناء ما جرى في كوبا[11].

لا يمكن وضع خط فاصل واضح بين التطورات الاقتصادية والسياسية في الأنظمة التي كانت السياسة هي التي تمارس فيها السيطرة. وهكذا فإن الحكومات في بولندا وهنغاريا لم يكن بوسعها إلا تقديم تنازلات اقتصادية للشعب الذي أبدى فتوراً واضحاً إزاء الشيوعية. وفي بولندا، أُلغيت الملكية الجماعية في الزراعة، مع أن هذا الإجراء لم يزد من كفاءتها بصورة ملحوظة. والأكثر دلالة من ذلك أنه تم الإقرار والاعتراف، ضمنياً، بالقوة السياسية للطبقة العاملة التي تعززت كثيراً منذئذٍ جرّاء الاندفاع نحو التصنيع الثقيل.

---

(11) خلافاً لمخاوف الغرب، لم تبدل الثورات في الشرق الأوسط في الخمسينيات، في مصر (1952) والعراق (1958) من هذا التوازن ـ على الرغم من أنها أفسحت المجال لإنجاح الدبلوماسية السوفياتية ـ لاسيّما أن الأنظمة المحلية قضت، من دون رحمة، على الشيوعيين في البلدان التي كان لهم نفوذ فيها، كما حدث في سوريا والعراق.

والأهم من ذلك أن حركة صناعية في بوزنان (Poznan) هي التي تمخضت عن أحداث عام 1956. ومنذ ذلك الحين، وحتى انتصار حركة «**التضامن**» في نهاية الثمانينيات، كانت السياسة والاقتصاد في بولندا محكومين بالمجابهة بين كتلة لا يمكن مقاومتها هي النظام، وكيان راسخ هو الطبقة العاملة التي كانت تفتقر إلى التنظيم أول الأمر ثم انتظمت في النهاية في حركة عمالية كلاسيكية، بعد أن تحالفت، كالعادة، مع المثقفين، وشكلت أخيراً حركة سياسية تماماً مثلما كان يتوقع ماركس، ولكن مع فارق واحد هو أن أيديولوجيا هذه الحركة، كما لاحظ الماركسيون باكتئاب، لم تكن معادية للرأسمالية، بل معادية للاشتراكية. وقد انبثقت هذه المجابهات عن محاولات دورية من جانب الحكومات البولندية لتقليص المعونات الكثيفة لتكاليف المعيشة الأساسية من طريق رفع الأسعار. وأدت تلك، في حينها، إلى إضرابات أعقبها، كالعادة، (وبعد أزمة حكومية) تراجع من جانب الحكومة. وفي هنغاريا، كانت الحكومة التي فرضها السوفيات بعد هزيمة الثورة عام 1956 أكثر ميلاً إلى الإصلاح وأكثر فاعلية في واقع الأمر. وعكفت، بزعامة **يانوس كادار** (János Kádár) (1989-1912) (ربما بتأييد ضمني من دوائر نافذة في الاتحاد السوفياتي) على لَبْرلة النظام بصورة منهجية، والمصالحة مع المعارضة، وتحقيق أهداف عام 1956، عملياً، ضمن الحدود التي يعتبرها الاتحاد السوفياتي مقبولة. وفي هذا المجال، كانت ناجحة على نحو ملحوظ حتى الثمانينيات.

لم تكن هذه حال تشيكوسلوفاكيا التي ظلت هامدة سياسياً منذ أعمال التطهير السياسي الوحشية في بداية الخمسينيات، ولكنها أخذت تخطو خطوات تمهيدية حذرة للتحرر من الستالينية. وتسارعت هذه العملية وتعاظمت في الستينيات لسببين. إن السلوفاك (بمن فيهم العنصر السلوفاكي داخل الحزب الشيوعي) الذين لم يكونوا مرتاحين للعيش في دولة ثنائية القومية، قد ساندوا المعارضة الكامنة في

الحزب. ولم يكن من قبيل الصدفة أن الرجل الذي اختير للأمانة العامة في انقلاب داخل الحزب عام 1968 كان سلوفاكياً، هو ألكسندر دوبشيك (Alexander Dubcek).

وفي تطور مستقل، لم يعد من الممكن مقاومة الضغوط لإصلاح الاقتصاد وإضفاء بعض الترشيد والمرونة على نظام السيطرة الإدارية السوفياتي الطابع. وكانت هذه الدعوة، كما سنرى، قد انتشرت داخل الكتلة الشيوعية. ولم تكن قضية إلغاء المركزية الاقتصادية، بحد ذاتها، قضية متفجرة سياسياً، ولكنها أصبحت كذلك عندما اقترنت بالمطالبة بالتحرر الفكري، بل السياسي. وفي تشيكوسلوفاكيا، كانت هذه المطالبة أقوى مما كانت عليه في أي بلد آخر. ولا يعود ذلك إلى أن الستالينية كانت شرسة وطويلة الأمد بشكل خاص فحسب، بل يعود كذلك إلى أن العديد من الشيوعيين فيها، وبشكل خاص من المثقفين الذي ترعرعوا في حزب يتمتع بتأييد شعبي (حقيقي قبل الاحتلال النازي وبعده)، قد صدموا صدمة عميقة جراء التناقض والمفارقة بين الآمال الشيوعية التي كانت تعتمل في نفوسهم من جهة وواقع النظام من جهة أخرى. وكما كان يحدث في أغلب الأحيان في أوروبا الخاضعة للاحتلال النازي، حيث أضحى الحزب هو النواة لحركة المقاومة، فإنه اجتذب المثاليين الشباب ممن كان التزامهم آنذاك رمزاً ودليلاً على إنكار الذات. ماذا يستطيع أحدهم أن يتوقع، كما أبلغني صديق انضم إلى الحزب في براغ عام 1941، غير الأمل وإمكانية التعذيب والموت؟

وكما هي العادة ـ وذلك أمر حتمي إذا أخذنا بالاعتبار بنية الدولة الشيوعية ـ كان الإصلاح يأتي بأسلوب فوقيّ، أي من داخل الحزب. إن «ربيع براغ» عام 1968 قد سبقه ورافقه مخاض وجَيَشان سياسي ـ ثقافي تزامن مع انفجار الراديكالية الطلابية العالمية التي تعرضنا لها في موقع آخر (انظر الفصل العاشر)، وهي واحدة من

الحركات النادرة التي عبرت المحيطات واخترقت حدود الأنظمة الاجتماعية وأفرزت حركات اجتماعية متزامنة، طلابية الطابع غالباً، امتدت من كاليفورنيا والمكسيك إلى بولندا ويوغوسلافيا. وربما راق «برنامج عمل» الحزب الشيوعي التشيكي، أو لم يرق للسوفيات، لأنه عمل على تحويل دكتاتورية الحزب الواحد، على نحو خطر، إلى ديمقراطية تعددية. وكما أظهر «ربيع براغ»، فقد كان تماسك الكتلة السوفياتية في أوروبا الشرقية، بل وجودها كله، محفوفاً بالمخاطر. وقد ساهم في زيادة الصدوع بين صفوفها. من جهة، كانت الأنظمة المتشددة والمفتقرة إلى تأييد شعبي، مثل بولندا وألمانيا الشرقية، تخشى فقدان الاستقرار الداخلي بسبب النموذج التشيكي، الذي راحت تنتقده بمرارة. ومن جهة **ثانية**، كان التشيكيون يحظون بدعم حماسي من جانب معظم الأحزاب الشيوعية الأوروبية ومن جانب الإصلاحيين الهنغاريين، ومن جانب الأنظمة الشيوعية المستقلة خارج الكتلة كنظام تيتو يوغوسلافيا، وكذلك رومانيا التي بدأت منذ عام 1965 تنأى بنفسها عن موسكو على أساس قومي بزعامة قائد جديد هو نيكولاي تشاوتشيسكو (Nicolae Ceausescu) (1918-1989) (لم يكن تشاوتشيسكو على الصعيد الداخلي مصلحاً شيوعياً على الإطلاق). وزار كل من تيتو وتشاوتشيسكو براغ واستقبلتهما الجماهير استقبال الأبطال. وهنا قررت موسكو، وإن جاء ذلك بعد تردد وانقسامات، أن تطيح بنظام براغ من طريق استخدام القوة العسكرية. وكان ذلك بمثابة النهاية الفعلية للحركة الشيوعية الدولية التي تتزعمها موسكو، وهي الحركة التي كانت قد تصدعت من قبل بسبب أزمة عام 1956. وقد أعاد ذلك التدخل تماسك الكتلة السوفياتية لعشرين سنة أخرى، ولكن هذا التماسك أضحى منذ ذلك الحين قائماً من طريق التهديد بالتدخل العسكري السوفياتي. وثبت في السنين العشرين اللاحقة أن الكتلة السوفياتية، بل حتى قيادات الأحزاب الشيوعية، قد فقدت أي قناعة حقيقية بما تفعله.

في غضون ذلك، وبصورة مستقلة تماماً عن السياسة، كانت الحاجة إلى إصلاح أو تغيير النظام الاقتصادي للتخطيط المركزي على النمط السوفياتي تبدو، بصورة مطردة، أكثر إلحاحاً. من جهة، كانت الاقتصادات المتطورة غير الشيوعية تشهد نمواً وازدهاراً لا مثيل لهما من قبل، وهو ما أدى إلى توسيع الهوة الكبيرة القائمة بين النظامين. واتضح ذلك بشكل خاص في ألمانيا، حيث كان النظامان يتعايشان في جزأين مختلفين من الوطن نفسه. ومن جهة **ثانية،** فإن معدل النمو في الاقتصادات الاشتراكية، الذي تفوق على المعدل في الاقتصادات الغربية حتى أواخر الخمسينيات، قد بدأ يتراخى على نحو ملحوظ. إن الناتج القومي الإجمالي في الاتحاد السوفياتي، الذي كان ينمو بمعدل 5,7 بالمائة في السنة في فترة الخمسينيات، أي ما يقارب السرعة ذاتها التي شهدتها فترة السنوات الاثنتي عشرة الأولى من التصنيع (1928-1940)، انخفض إلى 5,2 بالمائة في الستينيات، ثم إلى 3,7 بالمائة في النصف الأول ثم إلى 2,6 بالمائة في النصف الثاني من السبعينيات، وإلى 2 بالمائة في السنوات الخمس الأخيرة قبل مجيء غورباتشوف (Ofer, 1987, p. 1778). وكان سجل أوروبا الشرقية مشابهاً لذلك. وقد جرت في الستينيات محاولات لجعل النظام أكثر مرونة، من طريق إلغاء المركزية أساساً في كل بلد من بلدان الكتلة السوفياتية تقريباً، ولاسيّما في الاتحاد السوفياتي في عهد رئيس الوزراء **كوسيغين** (Kosygin) في الستينيات. وإذا استثنينا الإصلاحات الهنغارية، فإن تلك المحاولات لم تكن ناجحة بشكل ملحوظ، كما أنها، في كثير من الحالات، لم تقلع على الإطلاق (كما حدث في تشيكوسلوفاكيا) أو لم يسمح لها بالإقلاع لأسباب سياسية. ولم تكن يوغوسلافيا، العضو المنحرف إلى حد ما عن الأنظمة الاشتراكية، أفضل حالاً، عندما استبدلت، بسبب عدائها للستالينية، اقتصاد الدولة القائم على التخطيط المركزي بنظام المؤسسات التعاونية المستقلة ذاتيا. ومع دخول الاقتصاد

العالمي مرحلة جديدة من التخبط في السبعينيات، لم يعد أحد يتوقع في الشرق أو الغرب أن تتفوق الاقتصادات الاشتراكية أو تتجاوز، أو حتى أن تواكب، الاقتصادات غير الاشتراكية. ومع ذلك، فإن مستقبلها، وإن بات أكثر إشكالية مما كان قبل ذلك، لم يكن آنذاك مدعاة للقلق. ولكن سرعان ما تغير ذلك الوضع.

القسم الثالث

الانهيار

الفصل الرابع عشر

عقود الأزمة

«سُئلت في اليوم التالي عن القدرة التنافسية للولايات المتحدة، فأجبت بأنني لا أفكر فيها مطلقاً. فنحن في شركة **إن. سي. آر.** NCR نعتبر أنفسنا شركة منافسة عالمية اتفق أن يكون مقر قيادتها في الولايات المتحدة»

جوناثان شيل (Jonathan Schell)، صحيفة **نيويورك نيوزداي** (*NY Newsday*)، 1993.

«في معرض الحديث عن الآلام العصبية بصورة خاصة، قد تفضي البطالة الجماعية إلى اغتراب متعاظم عن باقي المجتمع من جانب الشباب الذين مازالوا، كما تفيد مسوح معاصرة، يطمحون إلى عمل ما، مهما كانت صعوبات الحصول عليه، ويأملون في مزاولة مهن ذات أهمية ما. وبمعنى أوسع، لابدّ أن تبرز عناصر الخطر عند تحول المجتمع في العقد القادم إلى مجتمع يتباعد فيه، بصورة مطردة الـ «**نحن**» عن الـ «**هم**» فحسب، (حيث تمثل «**نحن**» الأيدي العاملة، في حين تمثل «**هم**» أرباب العمل والإدارة)، بل تنقسم فيه فئات الأغلبية على نحو مطرد بين فئات الشباب وغير المشمولين بالحماية نسبياً، الذين ينشب النزاع بينهم، وبين القوى العاملة الأكثر خبرة والأفضل حماية».

الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Investing, 1983, p. 15).

I

إن تاريخ الأعوام العشرين التي تلت عام 1973 هو تاريخ عالَم فقدَ وُجهتَه وانزلق نحو عدم الاستقرار والأزمة. ومع ذلك، فلم يكنْ من الواضح حتى الثمانينيات كيف انهارت ركائز العصر الذهبي انهياراً لمّا تقم له قائمة. ولم تُعرف الطبيعة الكونية للأزمة إلا بعد الانهيار الكامل لجزء من العالم؛ هو الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية التي طبقت «الاشتراكية الحقة»، كما لم يُعترف بها إلا آنذاك في المناطق المتطورة غير الشيوعية. وظلت المتاعب الاقتصادية مع ذلك، ولسنوات عديدة، مجرد فترات «ركود». ذلك أن الخطر الذي ساد نصف قرن على استخدام كلمة «كساد» أو «انهيار» التي تذكّر بـ «**عصر الكارثة**» لمّا يكن قد رُفع كلياً. إن مجرد استخدام الكلمة قد يعيد هذا الأمر إلى الذاكرة حتى ولو كانت «فترات الركود» في الثمانينيات هي «الأكثر خطورة خلال خمسين سنة»، وهي عبارة تجنبت بعناية توصيف الفترة الفعلية في الثلاثينيات. ولم يجر الاعتراف ـ كما في فنلندا مثلاً ـ إلا في وقت مبكر من التسعينيات بأن المتاعب الاقتصادية في الوقت الحاضر كانت أسوأ أثراً من تلك التي حدثت في الثلاثينيات.

لقد كانت تلك ظاهرة محيرة من عدة وجوه. لماذا ينبغي على الاقتصاد العالمي أن يكون أقل استقراراً مما كان قبل ذلك؟ لقد كانت العناصر العاملة على استقرار الاقتصاد اليوم، كما لاحظ الاقتصاديون، أقوى من السابق بالفعل، على الرغم من محاولات حكومات متمسكة بالسوق الحرة، مثل إدارتَي ريغان وبوش في الولايات المتحدة، وحكومتَي تاتشر وخَلَفها في بريطانيا، إضعاف بعض هذه العناصر (World Economic Survey, 1989, p. 10-11). إن ضبط موجودات السلع المحوسب، والاتصالات الأفضل، والمواصلات الأسرع قللت من أهمية «دورة موجودات السلع»

المتقلبة لإنتاج الكم الواسع، التي كانت تنتج بضائع هائلة عند بروز الحاجة إليها في أوقات التوسع ثم تتوقف تماماً، فيما تكون البضائع قد بيعت في أوقات الانكماش. والأسلوب الجديد الذي كان اليابانيون هم رواده، وأصبح من الممكن، بفضل تقنيات السبعينيات، حمل موجودات سلعية أصغر بكثير، وإنتاج ما يكفي لتزويد الزبائن «في الوقت المناسب» وبطاقةٍ أكبر بكثير في جميع الأحوال لتنويع الإنتاج في وقت قصير لمواجهة الحاجات المتبدلة. إنه عصر بينيتون (Benetton) وليس عصر هنري فورد. وفي الوقت نفسه، فإن الوزن المطلق للاستهلاك الحكومي (مدفوعات التحويل مثل الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الاجتماعية) كان يعمل على استقرار الاقتصاد. وقد وصلت في ما بينها إلى حوالى ثلث إجمالي الناتج القومي. ومع استمرار فترة الأزمة في نهاية «القرن العشرين الوجيز»، فإن علينا الانتظار بضع سنوات قبل أن يتمكن الاقتصاديون من استخدام سلاح المؤرخين المطلق، وهو إدراك طبيعة الحادثة بعد وقوعها لإيجاد تفسير مقنع.

بطبيعة الحال، فإن المقارنة بين المتاعب الاقتصادية في الفترة الممتدة بين السبعينيات والتسعينيات من جهة، وتلك التي كانت في فترة ما بين الحربين من جهة أخرى، مقارنة مغلوطة، مع أن الخوف من «انهيار كبير» آخر قد انتاب تلك العقود. «هل يمكن أن يحدث ذلك ثانية؟» سؤال ردده كثيرون، وبخاصة بعد انهيار مثير جديد داهم البورصة الأميركية (والعالمية) عام 1987 وبعد أزمة تبادل مالي دولية ضخمة عام 1992 (Temin, 1993, p. 99). ولم تكن «عقود الأزمات» بعد 1973 أكثر من «كساد كبير» بمفهوم الثلاثينيات، مقارنة بكساد العقود التي تلت عام 1873 وأخذت ذلك الاسم أيضاً. ولم يتعرض الاقتصاد العالمي للانهيار، حتى لفترة وجيزة، مع أن «العصر الذهبي» قد انتهى في الفترة بين عامي 1973 و1975 بما يشبه الانهيار الدوري الكلاسيكي إلى حد بعيد، وهو ما أفضى إلى انخفاض

الإنتاج الصناعي في «اقتصادات السوق المتطورة» بنسبة 10 بالمائة في سنة واحدة، وانخفاض التجارة العالمية بنسبة 13 بالمائة (Armstrong, Glyn, 1991, p. 225). واستمر النمو الاقتصادي، وإن كان ذلك بصورة أبطأ مما كان عليه في «العصر الذهبي» في العالم الرأسمالي المتطور، باستثناء بعض «الدول المصنعة حديثاً» (الآسيوية أساساً)، التي لم تبدأ الثورة الصناعية لديها إلا في الستينيات (انظر الفصل الثاني عشر). وتخلل النمو في إجمالي الناتج المحلي الجماعي للاقتصادات المتقدمة حتى عام 1991 فتراتٌ قصيرة من الجمود في سنوات التراجع في الفترتين من 1973 إلى 1975، ومن 1981 إلى 1983 (OECD, 1993, pp. 18-19). واستمرت التجارة الدولية بالسلع الصناعية، وهي محرك النمو العالمي، بل إنها تسارعت في سنوات الطفرة في الثمانينيات بمعدل يمكن مقارنته بمعدلات «العصر الذهبي». وفي نهاية «القرن العشرين الوجيز»، أصبح العالم الرأسمالي المتطور بمجمله أكثر غنًى وإنتاجية مما كان عليه في بداية السبعينيات، كما أصبح الاقتصاد العالمي، الذي يشكل هذا العالم الرأسمالي محوره الأساسي، أكثر دينامية.

من جهة **ثانية،** كان الوضع في أماكن محددة من العالم أقل إشراقاً بدرجة كبيرة. في أفريقيا، وغرب آسيا، وأميركا اللاتينية توقف نمو حصة الفرد من الدخل القومي. وأصبح الناس أشد فقراً مما كانوا عليه في الثمانينيات، وتراجع الإنتاج في معظم سنوات العقد في المنطقتين الأوليين، وفي بعض سنوات العقد بالنسبة إلى المنطقة الثالثة (UN World Economic Survey, 1989, pp. 18-19). ولا يشك أحد جدياً بأن فترة الثمانينيات بالنسبة إلى تلك الأجزاء من العالم كانت حقبة كسادٍ قاسٍ. وأما بالنسبة إلى المنطقة السابقة من دول أوروبا الاشتراكية، فإن اقتصاداتها، التي واصلت نموها المتواضع خلال فترة الثمانينيات، قد انهارت كلياً بعد عام 1989. والمقارنة بين الأزمة في هذه المنطقة بعد عام 1989 و«الانهيار الكبير» مناسبة

تماماً، مع أنها تقلل من شأن الكارثة في بداية التسعينيات فقد هبط إجمالي الناتج المحلي في روسيا بنسبة 17 بالمائة في الفترة بين عامي 1990 و1993. ومع أن بعض الاستقرار قد بدأ يتحقق، ففي الفترة بين عامي 1988 و1992 خسرت بولندا أكثر من 21 بالمئة، وتشيكوسلوفاكيا نحو 20 بالمئة، ورومانيا وبلغاريا 30 بالمائة أو أكثر من ناتجها المحلي. وفي منتصف عام 1992، كان إنتاجها الصناعي يتراوح بين نصف وثلثي ما كان عليه عام 1989 (*Financial Times*, 24/2/1994; EIB Papers, November 1992, p. 10).

لم يكن هذا هو الحال في الشرق. لقد كان التناقض صارخاً بين تفكك اقتصادات المنطقة السوفياتية والتوسع المشهود للاقتصاد الصيني في الفترة ذاتها. في الصين، وفي معظم جنوب شرق آسيا، وهما المنطقتان اللتان برزتا في السبعينيات بوصفهما المنطقتين الأكثر حيوية، اقتصادياً، في الاقتصاد العالمي، لم يكن لمفهوم «الركود» أي معنى، إلا في اليابان التي كان من المستغرب أن تشهد نوعاً من الركود في بداية التسعينيات. ومع أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد ازدهر كذلك، إلا أنه لم يكن يحس بالاطمئنان. إن المشكلات التي استأثرت باهتمام نُقّاد الرأسمالية قبل الحرب، ومحاها «العصر الذهبي» إلى حد كبير لفترة جيل واحد - مثل «الفقر، والبطالة الجماعية، والعوز وعدم الاستقرار» (انظر الفصل التاسع، III) - قد عادت إلى الظهور بعد عام 1973. وقد تعثر النمو، مرة أخرى، جرّاء نوبات من الهبوط الحاد الذي يختلف عن فترات «الركود البسيط» كما في 1974-1975، و1980-1982، ونهاية الثمانينيات. وارتفع معدل البطالة في أوروبا الغربية من 1,5 بالمائة في الستينيات إلى 4,2 بالمائة في السبعينيات (Van der Wee, p. 77) وارتفع في ذروة الازدهار الاقتصادي في «الجماعة الأوروبية» في أواخر الثمانينيات إلى 9,2 بالمئة، وإلى 11 بالمائة عام 1993. وكان نصف المتعطلين (1986-1987) خارج العمل لفترة تزيد على سنة، وثلثهم

لفترة تزيد على سنتين (Human Development, 1991, p. 184). ولما كانت الفئة القادرة على العمل من السكان لا تتعرض للتضخم، كما كان يحدث في العصر الذهبي، جراء طوفان المواليد المتعاظم بعد الحرب، ولما كانت معدلات البطالة بين الشباب، سواء في أوقات الضيق أو في أوقات الفرج، أعلى منها بين العاملين القدامى، فإن بوسع المرء أن يتوقع تقلص البطالة الدائمة، هذا إذا وجدت على الإطلاق(1).

أما بالنسبة إلى الفقر والعوز، فإن أغنى الدول وأكثرها تطوراً قد وجدت نفسها في الثمانينيات، مرة أخرى، تعتاد على المشهد اليومي للمتسولين في الطرقات والمشاهد المفزعة للمشردين الذين يلتجئون إلى البوابات ويعيشون داخل صناديق كرتونية في المعابر عند مداخل المباني لئلا ترغمهم الشرطة على الاختباء والتخفي. وكنت تجد في كل ليلة في نيويورك عام 1993 ثلاثة وعشرين ألفاً من الرجال والنساء ينامون على قارعة الطريق أو في الملاجىء العامة، وهم جزء صغير من 3 بالمائة من سكان المدينة ممن لم يكن ثمة سقف فوق رؤوسهم في السنوات الخمس التي سبقت ذلك (*New York Times*, 6/11/1993). وفي المملكة المتحدة صُنّف 400 ألف شخص بصورة رسمية (عام 1989) بصفة «متشرد» (UN Human Development, 1992, p. 31). ترى، من كان يتوقع ذلك في

(1) في الفترة بين عامي 1960 و1975، زادت أعداد الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها بين 15 و24 سنة نحو تسعة وعشرين مليون نسمة في «اقتصادات السوق المتطورة»، ولكنها زادت بنحو ستة ملايين فقط بين عامي 1970 و1990. وبالمناسبة، فقد ارتفعت نسبة البطالة في أوساط الشباب في أوروبا في الثمانينيات بمعدلات صارخة، إلا في السويد وألمانيا الغربية اللتين تولت فيهما الحكم أحزاب اجتماعية ديمقراطية. في الفترة بين عامي 1982 و1988 تراوحت المعدلات المرتفعة بين ما يزيد على 20 بالمائة في بريطانيا إلى ما ينوف على 40 بالمائة في إسبانيا و46 بالمائة في النرويج (UN World Survey, 1989, pp. 15-16).

الخمسينيات أو حتى في بداية السبعينيات؟

كانت عودة ظهور الفقراء المشردين واحداً من جوانب اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية المتنامية في الحقبة الجديدة. ولم تكن «اقتصادات السوق المتطور» الغنية تعتبر، حتى الآن على الأقل، مجحفة بشكل خاص في توزيع دخولها. وبدت ظاهرة اللامساواة أكثر وضوحاً في دول مثل: أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، وسويسرا، حيث كانت نسبة العشرين بالمائة من الأسر الأغنى تتمتع بدخل يزيد في المتوسط ثماني إلى عشر مرات على دخل خمس السكان ممن هم في الدرك الأسفل. وكان العشرة بالمائة الذين يمثلون الذروة يتمتعون بما يتراوح بين 20 و25 بالمائة من الدخل الإجمالي لبلادهم، في حين كانت طبقة الذروة في كل من سويسرا ونيوزيلندا وأغنياء سنغافورة وهونغ كونغ يتمتعون بنسبة أعلى من الدخل. ولا يمكن مقارنة ذلك الوضع باللامساواة في بلدان مثل الفليبين وماليزيا والبيرو وجامايكا وفنزويلا، حيث كانت الطبقة العليا تتمتع بثلث الدخل الإجمالي للبلاد أو ما يزيد على ذلك، ناهيك بغواتيمالا والمكسيك وسريلانكا وبوتسوانا، حيث كانت تلك الفئة تتمتع بأكثر من 40 بالمائة من دخل البلاد الإجمالي، وناهيك كذلك بالبرازيل[2] التي تتصدر قائمة البلدان ذائعة الصيت حيث اللامساواة الاقتصادية. وفي صرح الإجحاف الاجتماعي ذاك، كانت فئة الـ 20 بالمائة الدنيا من السكان تقتسم 2,5 بالمائة من الدخل الإجمالي لبلادها في ما بينها، بينما كانت فئة الـ 20 بالمائة الأعلى من السكان

(2) كانت البلدان الصغيرة جداً، التي تحتل مكان الصدارة بالفعل، في الأميركيتين كذلك، هي التي كان «معامل جيني» (Gini Coefficient) فيها يتجاوز 0,6. ويقيس «معامل جيني»، وهو معيار مناسب للامساواة، معدلات اللامساواة على أساس متدرج يبدأ من نقطة الصفر، التي تعني المساواة في توزيع الدخل، وينتهي بعدد صحيح هو (1)، الذي يدل على اللامساواة في حدها الأقصى. وكان هذا العامل بالنسبة إلى هندوراس بين عامي 1967 و1985 هو 0,06، ولجمايكا 0,66 (UN Human Development, 1990, pp. 158-159).

تنعم بثلثي ذلك الدخل تقريباً. وكانت فئة الـ 10 بالمائة العليا تستحوذ على نصف الدخل تقريباً (UN Human Development, 1992; Human Development, 1991, pp. 152-153, 186)[3].

ومع ذلك، فقد زاد الظلم أثناء «عقود الأزمات» بلا ريب لدى «اقتصادات السوق المتطورة». وارتفعت وتيرة هذا الظلم منذ أن وصل الارتفاع التلقائي تقريباً في الدخول الفعلية، وهو ما اعتادت عليه الطبقات العاملة في العصر الذهبي، إلى نهايته. وقد ازدادت حدود النهايات القصوى للفقر والغنى، وكذلك مدى توزيع الدخل بينهما. في الفترة بين عامي 1967 و1990، زاد عدد الزنوج الأميركيين الذين يكسبون أقل من 5 آلاف دولار (1990) وعدد أولئك الذين يكسبون أكثر من 50 ألف دولار على حساب متوسط الدخول (*New York Times*, 25/9/1992). وحيث إن البلدان الرأسمالية الغنية غدت اليوم أكثر ثراءً مما كانت عليه بكثير، وأصبحت شعوبها، على العموم، محميّة بأنظمة رعاية وضمان اجتماعي سخية تحدّرت إليها من «العصر الذهبي» (انظر الفصل التاسع، V)، فإن القلق الاجتماعي كان أخف مما كان متوقعاً، ولكن الميزانيات الحكومية وجدت نفسها تنوء تحت وطأة مدفوعات الرعاية الاجتماعية الضخمة التي تصاعدت بسرعة أكبر من عائدات الدولة في ظل اقتصادات تنمو بصورة أبطأ مما كانت عليه قبل عام 1973. وعلى الرغم من الجهود الحقيقية التي بذلت في هذا المضمار، فلم يكن بوسع أي حكومة وطنية في الدول الغنية ـ والديمقراطية بالدرجة الأولى ـ تقليص الحصة الضخمة من الإنفاق على تلك الأغراض، أو حتى فرض الضوابط عليها[4].

---

(3) لا تتوفر إحصائيات مقارنة لبعض البلدان التي يشيع فيها الإجحاف في أقسى مظاهره. ولابدّ أن تلك القائمة ستضم بالتأكيد بلداناً أفريقية وأميركية لاتينية أخرى، وكذلك نيبال وتركيا في آسيا.

(4) أنفقت نحو 13 دولة من هذه الدول عام 1972 ما يعادل 48 بالمائة من إنفاقها الحكومي الأساسي على الإسكان والضمان الاجتماعي، والرعاية، والصحة. وفي عام 1992 باتت تنفق ما يعادل 51 بالمئة. والدول المقصودة هنا هي: أستراليا، ونيوزيلندا، والولايات=

في عام 1970، لم يكن أحد يتوقع، أو يسعى إلى، حدوث كل ذلك. في بداية التسعينيات، بدأت تخيم حالة من عدم الاطمئنان والسخط في معظم الدول الغنية. وساهم ذلك، كما سنرى، في تصدع الأنماط السياسية التقليدية فيها. وخلال الفترة بين عامي 1990 و1993، لم تجر إلا محاولات قليلة لتبديد الفكرة القائلة بأن العالم الرأسمالي المتطور نفسه كان في حالة كساد. ولم يزعم أحد بصورة جدية أنه يعرف ما يمكن فعله إزاء ذلك، إلا أن يأمل بانقضاء تلك المرحلة. ومع هذا، فإن الحقيقة المحورية بالنسبة إلى «عقود الأزمات» لا تقوم على أن الرأسمالية لم تعد تعمل بالكفاءة التي عملت بها في «العصر الذهبي»، بل على أن عملياتها لم تعد قابلة للضبط والتحكم. ولم يكن أحد يعرف كيف يتصرف إزاء تقلبات الاقتصاد العالمي أو كانت لديه الأدوات لمعالجتها. إن الأداة الرئيسة للقيام بذلك في العصر الذهبي، وهي السياسة الحكومية المتناسقة وطنياً أو دولياً، لم تعد صالحة. غير أن عقود الأزمات كانت فترة فقدت فيها الدول الوطنية سيطرتها الاقتصادية.

لم يكن هذا واضحاً على الفور لأن معظم السياسيين، والاقتصاديين ورجال الأعمال أخفقوا، كالعادة، في الإقرار بديمومة الانعطاف نحو الأزمة الاقتصادية. لقد كانت سياسات معظم الحكومات في السبعينيات، والتحركات السياسية لمعظم الدول، تفترض أن متاعب السبعينيات هي مجرد مصاعب مؤقتة. وكانت تظن أن فترة سنة أو سنتين ستكون كافية للعودة إلى الرخاء السابق والنمو القديم. ولم تكن ثمة حاجة إلى تبديل تلك السياسات التي أظهرت نجاعتها طوال جيل كامل. وقصة ذلك العقد كانت، في أساسها،

= المتحدة، وكندا، والنمسا، وبلجيكا، وبريطانيا، والدنمارك، وفنلندا، وألمانيا (الاتحادية)، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والسويد (بناء على حسابات UN World Development, 1992, Table 11).

قصة حكومات تشتري الوقت. وكانت بالنسبة إلى العالم الثالث والدول الاشتراكية تعني الإغراق في ما توهمتْهُ دَيناً قصير الأجل - وتستلزم تطبيق الوصفات **الكينزية** القديمة للإدارة الاقتصادية. وكانت الحكومات الاجتماعية - الديمقراطية هي التي تمارس الحكم في معظم البلدان الرأسمالية المتطورة في معظم حقبة السبعينيات، إذ إنها عادت إلى السلطة بعد فترات فاصلة من حكم محافظ فاشل (كما في بريطانيا عام 1974 والولايات المتحدة عام 1976). ولم يكن يتوقع من مثل هذه الحكومات أن تتخلى عن سياسات «العصر الذهبي».

كان البديل الوحيد هو الذي طرحته الأقلية التي تمثل غلاة اللاهوتيين الاقتصاديين الليبراليين وحتى قبل أن يحدث الصدام. كانت هذه الأقلية التي طالت عزلتها من المؤمنين بالسوق الحرة غير المقيّدة. وقد بدأت هجومها على سيطرة الكينزيين والمدافعين الآخرين عن الاقتصاد المختلط والعمالة الكاملة. وقد تعززت الحماسة الأيديولوجية لدعاة الفردانية القدامى الآن بسبب العجز الظاهر للسياسات التقليدية واخفاقها، وبخاصة بعد عام 1973. وجاءت جائزة نوبل للاقتصاد التي استحدثت عام 1969 لتعزز التيار الليبرالي الجديد بعد عام 1974، بعد أن مُنحت في تلك السنة للاقتصادي فريدريك فون هايك (Friedrich von Hayek) (انظر الفصل التاسع III)، ومُنحت بعد ذلك بسنتين لمنافح آخر عن الليبرالية الاقتصادية الشديدة، هو ميلتون فريدمان[(5)] (Milton Friedman). وبعد عام 1974، انتقل دعاة السوق الحرة إلى الهجوم مع أنهم لم يتمكنوا من السيطرة على السياسات الحكومية حتى الثمانينيات، باستثناء تشيلي، حيث سمحت دكتاتورية عسكرية إرهابية للمستشارين الأميركيين أن يؤسسوا اقتصاد سوق حرة غير مقيدة بعد

---

(5) استحدثت الجائزة عام 1969، ولم تمنح قبل عام 1974 إلا لرجال لم يرتبطوا مطلقاً باقتصاديات «دعه يعمل».

الإطاحة بحكومة شعبية عام 1973، مشيرة بذلك، عرضاً، إلى عدم وجود ارتباط جوهري بين السوق الحرة، بعد الإطاحة بحكومة شعبية، وبين الديمقراطية السياسية. (ويقتضي الإنصاف التأكيد على أن البروفيسور هايك لم يزعم وجود مثل هذا الارتباط خلافاً لما روّج له دعائيّو الحرب الباردة في الغرب).

لم تكن المعركة بين «**الكينزيين**» و«**الليبراليين الجدد**» مجابهة تقنية محضة بين اقتصاديين محترفين، ولا بحثاً عن طرق لمعالجة المشكلات الاقتصادية المستجدة المثيرة للقلق. (من منهم، على سبيل المثال، قد شغل نفسه بالارتباط غير المتوقع بين الركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار السريع، الذي ابتكرت من أجله عبارة «**الركود التضخمي**» (stagflation) في السبعينيات؟). لقد كانت حرب أيديولوجيات لا يمكن التوفيق بينها. لقد أعطى كلا الجانبين المجادلات الاقتصادية الأولوية في قائمة اهتماماته. وادعى الكينزيون أن الأجور العالية والعمالة الكاملة ودولة الرفاهية قد أوجدت طلباً استهلاكياً غذى التوسع، وأن ضخ المزيد من الطلب في الاقتصاد هو أفضل طريقة للتعامل مع الكساد الاقتصادي. وجادل الليبراليون الجدد بأن اقتصاديات «العصر الذهبي» وسياساته قد حالت دون مكافحة التضخم وتخفيض التكاليف في الأعمال الحكومية والخاصة، مما سمح للأرباح، وهي المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي الرأسمالي، بالارتفاع. وكانوا، في جميع الأحوال، يعتقدون أن «**اليد الخفية**» التي تحدث عنها **آدم** سميث المتعلقة بالسوق الحرة كانت، لا محالة ستفضي إلى التوسع الأعظم في «**ثروة الأمم**» وإلى التوزيع المستمر الأفضل للثروة والدخل في إطار ذلك الاقتصاد، وهو ادعاء رفضه الكينزيون. على أن الأنشطة الاقتصادية في كلتا الحالتين أسهمت في عقلنة وترشيد الالتزام الأيديويوجي المتمثل في وجهة النظر المسبقة حول المجتمع البشري. وكان الليبراليون الجدد لا يثقون ولا يقبلون بنموذج السويد الاجتماعي ـ الديمقراطي ولا يميلون إليه بوصفه قصة

نجاح اقتصادي مشهود في القرن العشرين، لا لأن هذا النموذج قد عانى المتاعب في «عقود الأزمات» ـ شأنه شأن أنماط أخرى من الاقتصاد ـ بل لأنه كان مبنياً على «النموذج الاقتصادي السويدي المشهور بقيمة الجماعية حول المساواة والتضامن» (*Financial Times*, 11/11/1990). وعلى النقيض من ذلك، لم تكن حكومة السيدة تاتشر في بريطانيا محبوبة لدى «اليسار» لأنها كانت قائمة على النزعة الأنانية اللااجتماعية، بل المعادية للمجتمع.

لم تكن تلك المواقف قابلة للنقاش. افترض، مثلاً، أن من الممكن البرهان على أن أفضل السُبل للحصول على الدم للأغراض الطبية هي من طريق شرائه من أي راغب في بيع مكيال من دمه بسعر السوق. هل سيضعف ذلك من هذا حجة النظام البريطاني بقبول الدم من المتبرعين طوعياً من دون أجر، وهو النظام الذي دافع عنه بقوة وفصاحة **ر. م. تيتموس** (R. M. Titmus) في كتابه **هدية القربى** (*The Gift Relationship*)، (Titmuss, 1970) قد أظهر أن الطريقة البريطانية في إعطاء الدم هي أكثر فعالية وسلامة من الطريقة التجارية[6] وعند تشابه الظروف، فإن مجتمعاً يتطوع مواطنوه بتقديم مساعدة خيرية، وإن كانت رمزية، إلى أخوة لا يعرفونهم من البشر، هو أفضل بالنسبة إلى الكثيرين منا من مجتمع لا يرغب مواطنوه بذلك. وفي بداية التسعينيات تشتت النظام السياسي الإيطالي بسبب ثورة الناخبين ضد فساده المزمن، لا لأن الكثيرين من الإيطاليين كانوا يعانون فعلاً من ذلك ـ وربما كان كثيرون منهم، بل ربما أغلبيتهم، يستفيدون منه ـ ولكن لأنهم يعارضون الفساد انطلاقاً من اعتبارات أخلاقية. والأحزاب السياسية الوحيدة التي لم يكتسحها ذلك

(6) تأكد ذلك في بداية التسعينيات عندما اكتشفت إدارات نقل الدم في بعض البلاد، وليس في بريطانيا، أن المرضى قد أصيبوا بفيروس الإيدز (HIV) جراء نقل الدم الملوث الذي يتم الحصول عليه بالطرق التجارية.

التيار الأخلاقي هي التي كانت خارج النظام. كما إن المنافحين عن الحرية الفردية المطلقة لم تثر حفيظتَهم المظالم الاجتماعية الصارخة لرأسمالية السوق غير المقيدة، حتى عندما لم تسفر عن أي نمو اقتصادي (كما جرى في البرازيل في معظم فترة الثمانينيات). وفي الاتجاه المعاكس، رحب المؤمنون بالمساواة والعدالة الاجتماعية (من أمثالي) بالفرصة للإدلاء بحجج مفادها أن النجاح الاقتصادي الرأسمالي يمكن أن يقوم بصورة أكثر رسوخاً على توزيع عادل نسبياً للدخل، كما يحدث في اليابان(7) (انظر الفصل الثاني عشر، III).

لم يكن من الأمور المهمة أن يقوم كل طرف بترجمة معتقداته الأساسية في مجادلات عملية حول ما إذا كان الحل الأمثل يتمثل في تخصيص الموارد على أساس تسعير السوق الحرة، ولكن كان على كلا الطرفين بالطبع أن يطرح السياسات الضرورية لمعالجة التباطؤ الاقتصادي.

لم يحقق أنصار اقتصاديات «العصر الذهبي» نجاحاً كبيراً في هذا الصدد. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أنهم كانوا واقعين تحت ضغط التزامهم الأيديولوجي والسياسي بالعمالة الكاملة، وبدولة الرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين، وبسياسة الإجماع، في فترة ما بعد الحرب، بل إنهم ربما وقعوا بين مطالب رأس المال من جهة، ومطالب العمال من جهة ثانية، عندما لم يعد نمو «العصر الذهبي» يسمح لكل من الأرباح والدخول الآتية من غير العمل التجاري أن

(7) في الثمانينيات، كان أغنى 20 بالمائة من السكان يحصلون على دخل إجمالي يزيد بمقدار 43 مرة على دخل الـ 20 بالمائة الأفقر في البلاد، وهذه نسبة تقل عن باقي الدول الصناعية (الرأسمالية) بما فيها السويد. وقد كان المعدل الوسطي لمعظم دول الأسرة الأوروبية هو 6 مرات، ولأميركا 8,9 مرات (Kidron/Segal, 1991, pp. 36-37). ومن جهة أخرى، كان لدى الولايات المتحدة 93 بليونيراً عام 1990، ولدى الأسرة الأوروبية 59 منهم. أما اليابان، فكان لديها 9 فقط من أصحاب البلايين.

يزدهرا دون أن يعترض أحدهما طريق الآخر. وفي الفترة بين السبعينيات والثمانينيات، استطاعت السويد، وهي الدولة الاجتماعية ـ الديمقراطية **الأولى** في العالم بامتياز، أن تحافظ على العمالة الكاملة وحققت نجاحاً مشهوداً من طريق دعم الصناعات ونشر العمل وتوسيع العمالة العامة والحكومية بصورة حادة، مما مكنها من تحقيق نظام رعاية واسع تماماً. ومع ذلك، فلم يكن من الممكن المحافظة على مثل هذه السياسة إلا بتجميد المستويات المعيشية للعمال المستخدمين، والضرائب العقابية على ذوي الدخول العالية، وبروز نواحي العجز الفادح في الميزانيات. وكانت هذه الخطوات، في غياب العودة إلى أيام «القفزة الكبرى إلى الأمام»، مجرد إجراءات مؤقتة بدأت تتراجع منذ منتصف الثمانينيات. وفي نهاية «القرن العشرين الوجيز»، كان «النموذج السويدي» قد أخذ بالانحسار، حتى في عقر داره.

وكان مما أسهم في تقويض هذا النموذج كذلك، وربما بصورة أكثر وقعاً بعد عام 1970، عولمة الاقتصاد، التي وضعت حكومات جميع الدول ـ ربما باستثناء الولايات المتحدة ذات الاقتصاد الهائل ـ تحت رحمة «سوق عالمية» لا يمكن السيطرة عليها. (يضاف إلى ذلك أن «السوق» كانت، بلا ريب، تتوجس من الحكومات اليسارية أكثر من الحكومات المحافظة). وفي بداية الثمانينيات، وجدت دولة كبيرة وغنية كفرنسا، وكانت عندئذ تحت إدارة اشتراكية، أن من المستحيل عليها أن تنشط اقتصادها بصورة انفرادية. وفي غضون سنتين من حكم الرئيس **ميتيران** (Mitterand) المنتصر في الانتخابات، واجهت فرنسا أزمة ميزان مدفوعات، وكانت مضطرة إلى تخفيض عملتها وإلى الاستعاضة عن حافز الطلب الكينزي بسياسة «**تقشفية إنسانية الوجه**».

من جهة ثانية، كان الليبراليون الجدد قد وقعوا في حيْص بيْص

كذلك، كما اتضح في نهاية الثمانينيات. ولم يواجهوا الكثير من المتاعب في مهاجمة نواحي الجمود وعدم الكفاءة والهدر الاقتصادي التي كانت في أغلب الأحيان تتستر بالسياسات الحكومية التي سادت تلك المرحلة ولكن لم يعد من الممكن التهاون فيها مع رخاء العصر الذهبي المتعاظم وتنشيط العمالة والعائدات الحكومية. وكان هناك مجال واسع لإجراء عمليات تنظيف وتجميل لـِ «الاقتصاد المختلط» مع تحقيق نتائج إيجابية، بل إن اليسار البريطاني اعترف في وقت لاحق بأن بعض الأوصاف والعبارات النابية التي وجهتها السيدة تاتشر للاقتصاد البريطاني ربما كانت ضرورية. لقد كانت ثمة مبررات كافية لتبديد الأوهام المتعلقة بالصناعات والمرافق العامة التي خضعت لإدارة الدولة في الثمانينيات.

ومع ذلك، فإن مجرد الاعتقاد بأن العمل يسير على خير ما يرام ولكن الحكومة سيئة («الحكومة ليست الحل، بل هي المشكلة» على حد تعبير الرئيس ريغان) لم يكن يمثل سياسة اقتصادية بديلة. ولم يكن لهذا البديل أن يتحقق بالفعل في عالم وصل فيه الإنفاق الحكومي المركزي، حتى بالنسبة إلى أميركا الريغانية، إلى ما يعادل ربع الناتج القومي الإجمالي وإلى ما يزيد على 40 بالمائة في دول الجماعة الأوروبية المتطورة (UN World Development, 1992, p. 239). لقد كان من الممكن إدارة تلك القطاعات الهائلة من الاقتصاد بأساليب تجارية عملية مع مقارنة دقيقة بين الأكلاف والفوائد (ولم تكن هذه هي الأساليب المتبعة دائماً)، ولكن تلك القطاعات لم تكن تعمل، وما كان بوسعها أن تعمل، بمنطق السوق، حتى وإن دفعها الدعاة الأيديولوجيون إلى التظاهر بذلك. وكانت معظم الحكومات الليبرالية الجديدة مضطرة في جميع الأحوال إلى إدارة اقتصاداتها وتحفيزها في الوقت الذي تدعي فيه أنها تقوم بتشجيع قوى السوق فحسب. وإضافة إلى ذلك لم يكن هناك وسيلة لتقليص أجهزة الدولة، إذ بعد 14 عاماً من مزاولة السلطة، كانت أكثر الأنظمة

أيديولوجية بالنسبة إلى السوق الحرة، ونعني بها بريطانيا **التاتشرية**، تفرض الضرائب على مواطنيها بطريقة أشد وطأة من أي حكومة عمالية.

لم يكن هناك في واقع الأمر سياسة اقتصادية نيوليبرالية واحدة أو محددة، إلا بعد عام 1989 في الدول الاشتراكية السابقة التابعة للمنطقة السوفياتية، حيث جرت بعض المحاولات الكارثية المتوقعة، بنصيحة من بعض الاقتصاديين الغربيين اللامعين، بتحويل عمليات الاقتصاد إلى السوق الحرة بين عشية وضحاها. واستخدمت أعظم أنظمة الليبرالية الجديدة، وهي أميركا **الريغانية**، وإن كانت ملتزمة بـ النزعة المالية المحافظة (أي الميزانيات المتوازنة)، وبمدرسة ميلتون فريدمان المتزمتة، أساليب كينزية في الواقع للتخلص من الكساد في فترة بين عامي 1979 و1982 من طريق معالجة العجز الهائل والارتباط ببرنامج للتسليح لا يقل ضخامة. وعادت واشنطن، التي كانت حتى ذلك الحين تعارض السماح للعمليات المالية النقدية وللسوق بتحديد قيمة الدولار، عادت بعد عام 1984 إلى الإدارة المفصلة من خلال الضغط الدبلوماسي (Kuttner, 1991, pp. 88-94). وكما كانت الحال، فإن الأنظمة الملتزمة بعمق باقتصاديات «**دعه يعمل**» كانت أحياناً قومية ومتشددة بصورة ضمنية ومتوجسة من العالم الخارجي، مثلما كانت أميركا **ريغان** وبريطانيا **تاتشر**. ولا يستطيع المؤرخ إلا أن يلاحظ أن الموقفين كانا متناقضين. غير أن انتصار النيوليبرالية على أي حال لم ينقذها من الانتكاسات الاقتصادية العالية في بداية التسعينيات، كما لم ينقذها الاكتشاف غير المتوقع بأن الاقتصاد الأكثر دينامية والأسرع نمواً على وجه البسيطة بعد انهيار الشيوعية السوفياتية إنما كان اقتصاد الصين الشيوعية. وقد دفع ذلك المحاضرين في كليات المدارس الاقتصاد الغربية البارزة، ومؤلفي الكتب في علم الإدارة، وهو فن مزدهر من المعرفة، أن يتعمقوا في دراسة تعاليم كونفوشيوس (Confucius) بحثاً عن أسرار النجاح الاقتصادي.

ومما جعل المشكلات الاقتصادية لـِ «عقود الأزمات» مدعاة للقلق على نحو غير عادي وذات أثر سلبي من الوجهة الاجتماعية تزامن التقلبات الحرجة مع الانقلابات البنيوية. والاقتصاد العالمي الذي واجه مشكلات السبعينيات والثمانينيات لم يكن اقتصاد «العصر الذهبي»، مع أنه كان النتاج المتوقع، كما رأينا، لتلك الحقبة. لقد تحول نظام إنتاجه من طريق الثورة التقنية، وتَعَولُمَ أو «تجاوز الحدود القومية» إلى درجة كبيرة وبنتائج مثيرة. وإلى ذلك فقد أضحى من المستحيل في السبعينيات التغاضي عن نتائج العصر الذهبي الثقافية والاجتماعية الثورية التي ناقشناها في فصول سابقة، ولا عن عواقبه البيئية المضمرة.

إن الوسيلة الأفضل لتبيان ذلك هي التمعن في دراسة قضيتَي العمل والبطالة. لقد كان التوجه العام للتصنيع يستهدف الاستعاضة عن المهارة البشرية بمهارة الآلات، واستبدال الطاقة البشرية بالقوى الميكانيكية، مع إلقاء الناس خارج ميدان العمل. وكان من المفترض، بحقّ، أن النمو الاقتصادي الضخم الذي أصبح ممكناً من طريق هذه الثورة الصناعية الدائمة سيولد، بصورة تلقائية، فرص عمل جديدة أكثر من كافية لتحل محل الفرص القديمة الضائعة، على الرغم من اختلاف الآراء حول حجم المتعطلين عن العمل الضروري لتشغيل مثل هذا الاقتصاد بصورة فاعلة. وقد أكد «العصر الذهبي» هذا التفاؤل بشكل واضح. وكما رأينا (انظر الفصل العاشر)، كان نمو الصناعة من الضخامة بحيث إن عدد العمال الصناعيين أو نسبتهم لم تنقص بصورة كبيرة حتى في أكثر الدول تصنيعاً. بيد أن «عقود الأزمات» عملت على تقليص العمالة بمعدلات مشهودة، حتى في الصناعات الآخذة بالتوسع. وفي الفترة بين عامي 1950 و1970، هبط عدد العاملين في هواتف المسافات الطويلة في الولايات المتحدة بنسبة 12 بالمئة، في حين تضاعف عدد المكالمات الهاتفية بما يعادل 5 مرات؛ ولكن في الفترة بين عامي 1970 و1980 هبط عدد العاملين

في مجال الهاتف بنسبة 40 بالمائة فيما تضاعفت المكالمات ثلاث مرات (Technology, 1986, p. 328). لقد كان عدد العمال يتقلص بصورة نسبية ومطلقة، وسريعة في جميع الأحوال. ولم تكن البطالة المتنامية في تلك العقود مجرد بطالة دورية، بل بطالة بنيوية. فالأعمال التي تضيع في الأوقات العصيبة لن تعود عندما تتحسن الظروف: بل إنها لن تعود أبداً.

لم يكن سبب ذلك أن التقسيم الدولي الجديد للعمل قد نقل الصناعات من الدول والقارات الإقليمية القديمة إلى دول وقارات جديدة فحسب، مع تحويل المراكز القديمة للصناعة إلى «أحزمة صدأ» أو، بطرق أخرى، إلى مشهد عصري شجي أزيلت منه أي آثار لصناعة قديمة، بما يشبه علميات تجميل الوجوه. ولا شك في أن نهوض دول صناعية جديدة أمر مدهش. وفي أواسط الثمانينيات استهلكت سبع[8] من هذه الدول في العالم الثالث وحده 24 بالمائة من فولاذ العالم، وأنتجت 15 بالمائة منه؛ وهذا مؤشر إلى مدى التصنيع. والأكثر من ذلك، في عالم من التدفقات الاقتصادية الحرة عبر الحدود - باستثناء تدفق المهاجرين الباحثين عن عمل - فإن الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة كانت تهاجر بصورة طبيعية من البلدان التي تدفع أجوراً عالية إلى بلدان الأجور المتدنية، أي من الدول الرأسمالية الغنية الأساسية، مثل الولايات المتحدة، إلى دول الأطراف. وكان كل عامل يستخدم في شركة إل باسو (El Baso) بالأجور السائدة في تكساس هو بمثابة رفاهية اقتصادية حتى وإن كان متدني الكفاءة، لأن العامل الذي يتاح له العمل في الجانب الثاني عبر النهر في خواريز المكسيكية كان يتقاضى عُشر هذا الأجر.

ومع ذلك، فإن الدول ما قبل الصناعية أو الصناعية حديثاً كانت

(8) هي الصين، وكوريا الجنوبية، والهند، وفنزويلا، والبرازيل، والأرجنتين (Piel, 1992, pp. 286-289).

محكومة بالمنطق الحديدي للمكننة، التي تجعل من أرخص كائن بشري عاجلاً أم آجلاً سلعة أثمن من الآلة القادرة على القيام بعمله وبمنطق حديدي مشابه لروح المنافسة التجارية المفتوحة الحقيقية المنتشرة في العالم. وقد واجهت صناعة السيارات في سان باولو في البرازيل، حيث العمالة رخيصة بالمقارنة مع ديترويت وولفسبورغ، مشكلات فائض العمالة المتزايدة من طريق المكننة. وكذلك كان الحال في ميشيغان وساكسوني السفلى، حسب ما أبلغه زعماء النقابات في تلك المجالات للمؤلّف عام 1992. إن أداء الآلات وإنتاجيتها يمكن أن يرتفعا باستمرار لأغراض عملية وبصورة غير محدودة مع التقدم التقني. كما إن كلفتها يمكن أن تنخفض بصورة كبيرة، خلافاً للوضع بالنسبة إلى الإنسان، ويظهر ذلك عند مقارنتها بجوانب التحسن في سرعة عمليات النقل الجوي وكذلك بالأرقام القياسية العالمية لسباق المئة متر. وفي جميع الحالات فإن كلفة العامل البشري، لأي فترة من الزمن، لا يمكن أن تقل عن كلفة بقاء الإنسان على قيد الحياة، بالحد الأدنى الذي يعتبر مقبولاً في مجتمعه، أو بأي مستوى في واقع الأمر. إن الكائنات البشرية ليست مصممة بكفاءة للعمل في إطار النظام الرأسمالي. وكلما ارتقى مستوى التقنية، ارتفعت كلفة العنصر البشري في عملية الإنتاج، مقارنة بالعنصر الآلي.

تكمن المأساة التاريخية لعقود الأزمات في أن الإنتاج الآن قد اختزل أعداد البشر بأسرع من قدرة اقتصاد السوق على توليد فرص عمل جديدة لهم. يضاف إلى ذلك أن هذه العملية قد تسارعت بفعل المنافسة العولمية، والإجهاد المالي على الحكومات التي كانت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هي رب العمل والمُسْتَخدِم الأول والأكبر، وكذلك، بعد الثمانينيات على الأقل، بفعل لاهوت السوق الحرة السائد آنذاك، الذي شدد من المطالبة بتحويل العمالة إلى أنواع من المشاريع التجارية تحقق أرباحاً أعظم، ولاسيّما منها الشركات

الخاصة التي لم تكن، حكماً، تأبه إلا بمصالحها وأرباحها المالية الخاصة. وكان ذلك يعني، من جملة أمور أخرى، أن الحكومات والهيئات العامة الأخرى لم تعد هي «رب العمل الأخير» كما كانت تسمى ذات يوم (World Labour, 1989, p. 48). وقد عجَّل بهذه العملية انحسار نفوذ النقابات العمالية التي أضعف شوكتها الكساد الاقتصادي والموقف العدائي من جانب الحكومات النيوليبرالية لأن حماية الوظائف كانت من المهمات التي لا يمكنها التخلي عنها. لقد كان الاقتصاد العالمي آخذاً بالتوسع، غير أن الآلية التلقائية التي كان ذلك التوسع قادراً بواسطتها على خلق الوظائف للرجال والنساء الذين دخلوا سوق العمل دون أن تكون لديهم المؤهلات الواضحة لذلك، كانت، بصورة ظاهرة للعيان قد بدأت بالتداعي.

ويتضح ذلك من المثال التالي. إن الفلاحين الذين يشكلون غالبية الجنس البشري طوال التاريخ المدون قد جعلتهم الثورة الزراعية فائضين عن الحاجة، ولكن الملايين الذين لم يعد لهم حاجة إلى الأراضي في الماضي كان من الممكن امتصاصهم في مجالات حرفية كثيفة العمالة في أماكن أخرى، ولا تتطلب إلا رغبة في العمل، والتكيف مع مهارات البلد، كالحفر أو البناء، أو القدرة على التعلم في موقع العمل. ولكن ماذا سيكون مصير هؤلاء العمال في تلك المواقع عندما يصبحون بدورهم غير لازمين. وحتى لو أمكن إعادة تأهيل بعضهم لأعمال أرفع مرتبة في عصر المعلومات المستمر في التوسع (وكان معظمها يتطلب تعليماً عالياً)، لم يكن هناك من مثل هذه الأعمال ما يكفي للتعويض عن ذلك (*Technology*, 1986, pp. 7-9, 335). وماذا سيحدث في هذا المجال لفلاحي العالم الثالث الذين لايزالون يتدفقون من قراهم؟.

لقد قامت في الدول الرأسمالية الغنية اليوم أنظمة رعاية اجتماعية تعين العمال العاطلين عن العمل، إلا أن من يعتمدون

بصورة دائمة على إعانات الرعاية هم موضع كراهية وازدراء من جانب أولئك الذين يعتقدون أنهم يكسبون معيشتهم من طريق العمل. أما في البلدان الفقيرة، فإنهم يلتحقون بأعمال الاقتصاد «الموازي» أو «غير النظامي» الواسعة والغامضة، التي يعيش ضمنها الرجال والنساء والأطفال، لا يعرف أحد كيف يجمعون بين مزيج من الأعمال البسيطة والخدمات، والتسليك والبيع والشراء والاستلام والتسليم. وفي الدول الغنية، بدأ أمثال هؤلاء يشكلون أو يعيدون تشكيل «طبقة دنيا» منفصلة ومعزولة كانت مشكلاتها، من الناحية الفعلية، غير قابلة للحل، ولكنها كانت ثانوية، لأنها كانت تشكل أقلية دائمة فحسب. لقد أصبح مجتمع الغيتّو للمواطنين الزنوج في الولايات المتحدة[9] هو النموذج المهدد لمجتمع هذا العالم السفلي. ولا يعني ذلك أن «الاقتصاد الأسود» كان غائباً في العالم الأول. وقد دهش الباحثون لدى اكتشافهم في بداية التسعينيات أن اثنين وعشرين مليون أسرة في بريطانيا كانت تملك في ما بينها ما يزيد على 10 ملايين جنيه استرليني نقداً، أو ما معدله 460 جنيهاً لكل أسرة، وهو رقم قيل إنه عال جداً لأن «الاقتصاد الأسود يتعامل، بالدرجة الأولى، بالنقد» .(*Financial Times*, 18/10/1993)

II

أدى تضافر الكساد، والاقتصاد الذي أعيدت هيكلته على نطاق واسع والمخطط بقصد طرد العمالة البشرية، إلى خلق توترٍ حادٍ اخترق سياسة «عقود الأزمات». لقد اعتاد ذلك الجيل على العمالة الكاملة أو على «الثقة» بأن نوع العمل الذي يريده المرء متاح بالتأكيد

(9) كان المهاجرون السود الوافدون إلى الولايات المتحدة من الكاريبي وأميركا الإسبانية يتصرفون، أساساً، مثلما تتصرف جماعات المهاجرين الأخرى، ولم يسمحوا لأنفسهم بالإقصاء والانعزال عن سوق العمل سعياً وراء أي مجال بديل آخر.

في مكان ما وفي وقت قريب. وفي حين أن «انهيار» بداية الثمانينيات قد أعاد عدم الشعور بالأمن ثانية إلى حياة العاملين في الصناعة، فإن قطاعات عريضة من أصحاب الياقات البيض والطبقات المهنية في بلدان مثل بريطانيا لم تشعر إلا عند وقوع «انهيار» بداية التسعينيات أن انعدام الأمن قد أخذ يهدد أعمالها ومستقبلها على السواء. لقد وجد نحو نصف العاملين في أكثر مجالات البلاد رخاء أنهم قد يفقدون أعمالهم. وفي تلك الأيام، توقع الناس أن يفقدوا توازنهم بعد أن تزعزعت أركان حياتهم القديمة التي كانت أصلاً معرضة للتآكل. (انظر الفصلين العاشر والحادي عشر). هل كان من قبيل المصادفة أن 8 من أصل أشنع 10 جرائم جماعية في تاريخ أميركا... منذ مطلع الثمانينيات، قد اقترفها رجال في أواسط العمر من البيض في الثلاثينيات أو الأربعينيات من العمر، بعد فترة طويلة من الوحدة، ممن كانوا يشعرون بالإحباط والسخط، ويتوجسون شراً في الغالب من كارثة قد تصيبهم، مثل فقدان وظائفهم أو الطلاق؟[10] وهل كان من قبيل المصادفة «أن ثقافة الكراهية المتنامية» التي ربما شجعتهم، قد نشأت في الولايات المتحدة؟ (Butterfield, 1991). هذه الكراهية باتت بالتأكيد مسموعة في كلمات الأغاني الشعبية في الثمانينيات، وكانت واضحة في الهمجية المكشوفة المتعاظمة في الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية.

أفرز هذا الإحساس بالضياع وفقدان الأمن صدوعاً وتحولات بنيوية مهمة في سياسة الدول المتطورة حتى قبل أن تدمر نهاية الحرب الباردة التوازن الدولي الذي كان يقوم عليه استقرار العديد من الديمقراطيات البرلمانية الغربية. لقد كان من عادة الناخبين في أوقات

---

(10) «يصدق ذلك، بصورة خاصة... على فئة من ملايين الناس الذين تداركوا الأمر وارتحلوا إلى موقع آخر. ويحطون الرحال هناك. وإذا ما فقدوا وظائفهم هناك، فلن يجدوا من يمد لهم يد العون».

الشدائد الاقتصادية أن ينزعوا إلى إلقاء اللوم على أي حزب أو نظام كان في السلطة، ولكن الجديد في «عقود الأزمات» أن رد الفعل ضد الحكومات لم يكن بالضرورة في صالح قوى المعارضة القائمة. وكان الخاسرون الرئيسون هم الأحزاب الاجتماعية ـ الديمقراطية أو الأحزاب العمالية التي كانت أداتها الأساسية إرضاء مؤيديها ـ بالعمل الاقتصادي والاجتماعي من طريق حكومات وطنية. وقد فقدت هذه الأحزاب قوتها، في حين تشرذمت الكتلة الأساسية لأنصارها، وهم الطبقة العاملة (انظر الفصل العاشر). وفي هذا الاقتصاد الجديد العابر للحدود القومية تعرضت الأجور المحلية لمنافسة أجنبية مباشرة على نحو لم يسبق له مثيل من قبل، في حين تضاءلت إلى حد كبير قدرة الحكومات على تأمين الحماية لهم. وفي الوقت نفسه، توزعت مصالح فئات الناخبين الاجتماعيين ـ الديمقراطيين التقليديين المختلفة في أوقات الكساد بين: أولئك الذين كانت أعمالهم مضمونة (نسبياً)؛ وأولئك الذين لا يشعرون بالأمن؛ وأولئك الذين يعملون في المناطق والصناعات المغطاة نقابياً، وأولئك العاملين في صناعات جديدة أقل تعرضاً للخطر في مناطق جديدة لا تغطيها النقابات؛ بالإضافة إلى المنبوذين بصورة شاملة ممن وقعوا ضحية للظروف الصعبة فغاصوا إلى «الدرك الأسفل» يضاف إلى ذلك تخلي عدد من مؤيدي الأحزاب الرئيسة لليسار (ومعظمهم من الشباب أو متوسطي العمر) منذ السبعينيات عن تلك الأحزاب، وتحولهم إلى حركات مطلبية أكثر تخصصاً ـ وعلى رأسها «حركات البيئة» أو الحركات النسائية أو ما يسمى «الحركات الاجتماعية الجديدة» ـ مما أدى إلى إضعافها. ولم تعد الحكومات العمالية والاجتماعية ـ الديمقراطية في التسعينيات شائعة كما كانت في الخمسينيات، لأن الحكومات التي كان يترأسها الاشتراكيون تحديداً قد تخلت عن سياساتها التقليدية، طوعاً أو كرهاً.

كانت القوى السياسية الجديدة التي تقدمت لملء هذا الفراغ

تشكيلة مختلطة، تراوحت بين الأحزاب العنصرية التي تكره الأجانب في اليمين، مروراً بالأحزاب الانفصالية (التي لم تقتصر على الأحزاب الإثنية/ القومية)، وصولاً إلى مختلف أحزاب «**الخضر**» وأحزاب «الحركات الاجتماعية الجديدة» التي اتخذت لنفسها موقعاً في صفوف اليسار. وكان لكثير من هذه الأحزاب حضور مهم في سياسة بلادها، وسيطرة إقليمية أحياناً، مع أن أياً منها لم يحل في نهاية «القرن الوجيز» محل المؤسسات السياسية القديمة. وكان الدعم من جانب الأطراف الأخرى سريع التقلب. إن معظم الأحزاب النافذة منها كان يرفض شمولية السياسة الديمقراطية، فشارك بالتالي في العداء المضمر للأجانب والغرباء ولفكرة الدولة ـ الأمة الشاملة التي كانت من التقاليد الثورية الأميركية والفرنسية. وسنناقش في ما بعد بروز «سياسات الهُوية» الجديدة. ومع ذلك كله، فإن أهمية تلك الحركات لم تكن تقتصر على مضمونها الإيجابي فحسب، الذي يتضمن رفضها لِـ «السياسات القديمة». إن العديد من أكثر هذه الحركات نفوذاً إنما كان يرتكز إلى مطالبات سلبية منها، على سبيل المثال، دعوات «الرابطة الشمالية» الانفصالية في إيطاليا، وتصويت 20 بالمائة من المقترعين الأميركيين لدعم حملة الانتخابات الرئاسية لصالح سياسي مُستفْرِد ثري من تكساس عام 1992، أو في هذا السياق، إقدام الناخبين في البرازيل والبيرو فعلاً بانتخاب شخصين لم يسمعوا بهما من قبل لمنصب الرئاسة عامي 1989و1990 بدعوى أنهما يستحقان الثقة. أما في بريطانيا، فإن النظام الانتخابي المنظم وغير التمثيلي هو وحده الذي حال دون قيام حزب ثالث كبير الحجم أكثر من مرة منذ السبعينيات عندما تمكن حزب الأحرار، منفرداً أو بالتحالف أو بعد الاندماج مع الحزب الاجتماعي الديمقراطي المنشق عن حزب الأحرار، من الفوز بدعم يعادل ـ إن لم يتفوق على ما ناله أحد الحزبين الآخرين الرئيسين. ومنذ الثلاثينيات، وهي فترة كساد أخرى، لم يحدث قط انهيار مثير في المساندة الانتخابية يشابه

ما حدث في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات للحزبين الرئيسين بعد فترة طويلة في سدة الحكم ـ الحزب الاشتراكي في فرنسا (1990)، وحزب المحافظين في كندا (1993)، والأحزاب الحكومية في إيطاليا (1993). وبعبارة مختصرة، بدأت البنى السياسية المستقرة حتى الآن في الدول الرأسمالية الديمقراطية تتهاوى في «عقود الأزمات». والأخطر من ذلك أن القوى السياسية الجديدة التي أبدت قدرة هائلة على النمو كانت هي التي جمعت بين غوغائية الدعوة إلى ما فيه الصالح العام، والزعامة الشخصية الواضحة، وكراهية الأجانب. ومن ثم، كان لدى الناخبين في فترة ما بين الحربين مبررات كافية للشعور بالإحباط.

III

مرة أخرى، لم تكن الصورة واضحة تماماً عند حوالى السبعينيات، فقد فات الكثيرين أن يلاحظوا أنه منذ عام 1970 أو نحوه، بدأت أزمة مشابهة تقوِّض أركان «**العالم الثاني**» صاحب «**الاقتصادات المخططة مركزياً**». وقد استترت أول الأمر، وتأكدت في ما بعد، من خلال تصلب الأنظمة السياسية لتلك الاقتصادات، بحيث اتخذ التغيير، عند حدوثه، طابع المفاجأة. وهذا ما حدث في أواخر السبعينيات بعد وفاة ماو في الصين، وفي الفترة بين عامي 1983-1985 بعد وفاة بريجينيف في الاتحاد السوفياتي (انظر الفصل السادس عشر). ومنذ أواسط الستينيات، كان من الواضح، من الناحية الاقتصادية، أن اشتراكية الدولة ذات التخطيط المركزي كانت بحاجة ماسة إلى الإصلاح. ومنذ السبعينيات فصاعداً كانت هناك علامات قوية على التراجع الفعلي. وكانت تلك هي اللحظة التي تعرضت فيها هذه الاقتصادات ـ وإن بدرجات متفاوتة ـ للتحركات المنفلتة والتقلبات غير المتوقعة للاقتصاد العالمي العابر للحدود. ووضع دخول الاتحاد السوفياتي الكاسح لسوق الحبوب الدولي،

وتأثير أزمة النفط في السبعينيات نهاية مؤثرة لـِ «المعسكر الاشتراكي» بوصفه اقتصاداً إقليمياً مكتفياً بذاته ومحصناً ضد تقلبات الاقتصاد العالمي (انظر الفصل الثالث عشر، I).

لم تكن الرابطة المستغربة بين الشرق والغرب هي الاقتصاد العابر للقوميات الذي لم يستطع كلاهما السيطرة عليه فحسب، بل كان كذلك طابع الاعتماد المتبادل الغريب الذي اتسم به توازن القوتين خلال الحرب الباردة. لقد عمل ذلك، كما رأينا (انظر الفصل الثامن) على استقرار كلتا القوتين العظميين، وألقى بهما معاً في دوامة الحيرة عندما انهار هذا النظام. ولم يكن التخبط سياسياً فحسب، بل كان اقتصادياً كذلك. ومع الانهيار المفاجئ للنظام السياسي السوفياتي، انهار أيضاً التقسيم الإقليمي للعمل وشبكة الاعتماد المتبادل التي كانت قد تطورت في النطاق السوفياتي، مما دفع بدول ومناطق اعتادت عليهما إلى أن تواجه بمفردها شروط السوق الحرة التي لم تكن مهيأة لها. ولكن الغرب، حتى لو أراد ذلك، لم يكن مهيئاً أيضاً للاندماج مع ما تبقى من «النظام الشيوعي العالمي الموازي» القديم في سوقه العالمي، وذلك ما لم تكن تريده المجموعة الأوروبية[11]. لقد أصيبت فنلندا، وهي إحدى قصص النجاح الاقتصادي الملحوظة في أوروبا ما بعد الحرب، بانهيار حاد بعد سقوط الاقتصاد السوفياتي. أما ألمانيا، أعظم قوة اقتصادية في أوروبا، فقد فرضت قيوداً هائلة على اقتصادها، وعلى أوروبا بمجملها، لمجرد أن حكومتها (خلافاً لرأي مديري البنوك في البلاد) أساءت تماماً تقدير صعوبة استيعاب جزء صغير نسبياً من الاقتصاد

---

(11) أذكر صيحة الألم المُمِضّ التي أطلقها بلغاري في مناقشة دولية عام 1993: «ماذا تريدون منا أن نفعل؟ خسرنا أسواقنا في الدول الاشتراكية السابقة. والأسرة الأوروبية لا تريد أن تستورد صادراتنا. وبوصفنا أعضاء مخلصين في الأمم المتحدة، فنحن لا نستطيع حتى أن نبيع منتجاتنا إلى صربيا الآن بسبب الحصار على البوسنة. أين نذهب؟».

الاشتراكي وتكاليفه، أي اقتصاد جمهورية ألمانيا الديمقراطية القوية بملايينها الستة عشر. وتلك كانت عواقب لا يمكن التنبؤ بها للانهيار السوفياتي الذي لم يتوقعه أحد بالفعل حتى وقوعه.

ومع ذلك، وكما حدث في الغرب في تلك الأثناء، فإن الأفكار التي لم يكن من الممكن طرحها من قبل أضحت مطروحة في الشرق، كما غدت المشكلات غير المنظورة بادية للعيان. وهكذا أصبح الدفاع عن البيئة في كل من الشرق والغرب مسألة مهمة تنظم من أجلها الحملات في السبعينيات، سواء كانت القضية تتعلق بالدفاع عن الحيتان أو المحافظة على بحيرة **بايكال** في سيبيريا. ونظراً إلى القيود المفروضة على المداولات العامة فإننا لا نستطيع أن نتابع تطورات الأفكار النقدية في تلك المجتمعات، ولكن بحلول عام 1982، كانت جمهرة من الاقتصاديين البارزين الذين كانوا شيوعيين إصلاحيين داخل النظام، مثل يانوس كورنايّ (Jànos Kornai) في هنغاريا، تنشر تحليلات سلبية واضحة عن الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية. وكانت التحقيقات الاستقصائية القاسية حول نقائص النظام الاجتماعي السوفياتي، التي أصبحت معروفة في منتصف الثمانينيات، متداولة تماماً في أوساط الأكاديميين في **نوفو سيبيريسك** وأماكن أخرى. ومن الصعب تحديد الوقت الذي تخلى فيه شيوعيون قياديون فعلاً عن الإيمان بالاشتراكية، ففي الفترة التي تلت عامي 1989 و1991، كان لهؤلاء مصلحة في وضع تاريخ مبكر لتحولهم عن الاشتراكية. وما كان يصح في الاقتصاد على أي حال كان يصح على نحو أوضح في السياسة في البلدان الاشتراكية الغربية، كما أظهرت **بيريسترويكا غورباتشوف**. ولا مراء في أن الكثير من الشيوعيين الإصلاحيين، على الرغم من إعجابهم التاريخي بـ **لينين** والتعلق به، كانوا بالفعل يريدون التخلي عن كثير من الإرث السياسي للينينية، مع أن قلة قليلة منهم (خارج نطاق الحزب الشيوعي الإيطالي الذي استهوى الإصلاحيين في الشرق) كانت مستعدة للإقدام على ذلك.

إن ما أراده معظم الإصلاحيين في العالم الاشتراكي هو تحويل الشيوعية إلى شيء يشبه الديمقراطية الاجتماعية الغربية. وكانت ستوكهولم قدوة لهم أكثر من لوس انجليس. وليس ثمة ما يشير إلى أن هايك وفريدمان كان لهما كثير من المعجبين سراً في موسكو أو بودابست. لقد كان من سوء حظهم أن أزمة الأنظمة الاشتراكية تزامنت مع أزمة رأسمالية العصر الذهبي، التي كانت بدورها أزمة أنظمة ديمقراطية اجتماعية. وزاد من سوء هذا الطالع أن الانهيار المفاجئ للشيوعية جعل برنامجاً للتحول التدريجي أمراً غير مرغوب فيه وغير عملي، وأنه جرى عندما كانت الراديكالية المكتملة لأيديولوجيات السوق الحرة منتصرة (لفترة وجيزة) في الغرب الرأسمالي.

ومع أن الأزمتين في الشرق والغرب تحركتا، من عدة وجوه، في مسارين متوازيين، وكانتا مترابطتين في أزمة عالمية واحدة في مجالي السياسة والاقتصاد، إلا أنهما كانتا مختلفتين في ميدانين أساسيين. وبالنسبة إلى النظام الشيوعي، وفي النطاق السوفياتي على الأقل، الذي يتسم بالتصلب والقصور، كانت هذه الأزمة مسألة حياة أو موت لم يستطع تجاوزها. أما نجاة النظام الاقتصادي فلم تكن أبداً مسألة مطروحة في بلدان الرأسمالية المتطورة. وعلى الرغم من تقهقر أنظمتها السياسية، فإن قدرتها على الاستمرار لم تكن موضع شك. وهذا ما يفسر، وإن كان لا يبرر، الادعاء غير القابل للتصديق لكاتب أميركي رأى أنه مع نهاية الشيوعية فإن مستقبل تاريخ البشرية هو الديمقراطية الليبرالية. ولم تكن المخاطر تتهدد هذه الأنظمة إلا من ناحية حيوية واحدة: فاستمرار وجودها كمنظومة إقليمية من البلدان في المستقبل لم يعد مضموناً منذ ذلك الحين. ولكننا، حتى في أوائل التسعينيات، لم نشهد مظاهر التفكك ولو في دولة واحدة من الدول ـ القومية الغربية المهددة بالحركات الانفصالية.

أثناء «عصر الكارثة»، بدت نهاية الرأسمالية قاب قوسين أو أدنى، فـ «الانهيار الكبير» يمكن أن يوصف، كعنوان كتاب معاصر،

بـ «**الأزمة الأخيرة**» (Hutt, 1935). وكانت هناك قلة قليلة ممن تكهنوا بصورة جدية بنهاية العالم عند استشرافهم للمستقبل المنظور للرأسمالية المتطورة، مع أن مؤرخاً فرنسياً يعمل، في الوقت نفسه، في ميدان الفن، قد تنبأ بأن نهاية الحضارة الغربية ستكون في عام 1976، على أساس اعتقاد راسخ بأن زخم الاقتصاد الأميركي الذي دفع بقية العالم الرأسمالي قدماً إلى الأمام قد نضب الآن وتبدد (Gimpel, 1992). وتوقع لذلك بأن «يستمر الكساد الحالي فترة لا بأس بها في الألفية المقبلة». ويقتضي الإنصاف أن نضيف أن من نظروا نظرة قاتمة إلى مستقبل الاتحاد السوفياتي كانوا، حتى أواسط الثمانينيات أو حتى أواخرها، قلة قليلة كذلك.

بيد أن الشروخ التي أصابت النسيج الاجتماعي للمجتمعات الغربية كانت أعمق وأشد بكثير مما أصاب المجتمعات الاشتراكية. ويعود ذلك على وجه الدقة إلى الدينامية الأكبر والأكثر انفتاحاً للاقتصاد الرأسمالي؛ وبالتالي، كانت الأزمة في الغرب في هذا الميدان أشد قسوة. إن النسيج الاجتماعي للاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية قد تمزق نتيجة لانهيار النظام وليس شرطاً مسبقاً له. وحيثما كانت المقارنات ممكنة، بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية مثلاً، بدا أن الحفاظ على قيم ألمانيا التقليدية وعاداتها كان أكثر تشدداً تحت غطاء الشيوعية منه في المنطقة الغربية ذات المعجزات الاقتصادية. لقد أحيا المهاجرون اليهود الوافدون من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل تقاليد الموسيقى الكلاسيكية هناك لأنهم قدموا من بلد لاتزال إقامة الحفلات الموسيقية فيه جزءاً طبيعياً من السلوك الثقافي. ولم يتناقص جمهور مثل هذه الحفلات عملياً إلى فئة ضئيلة من متوسطي العمر بالدرجة الأولى أو المتقدمين في العمر[12]. وكان سكان

(12) في نيويورك، وهي المركز الرئيس الثاني للموسيقى في العالم، قيل إن نسبة الجمهور الذي يحضر حفلات الموسيقى الكلاسيكية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين=

موسكو ووارسو أقل قلقاً إزاء ما كان يقلق قاطني نيويورك ولندن، مثل ارتفاع معدلات الجريمة، وفقدان الأمن العام، والعنف الذي لا يمكن التنبؤ به من جانب الشباب مع ضياع معايير السلوك. ومن الواضح أنه لم يكن ثمة تبجح علني ظاهر بأنماط السلوك التي أثارت حفيظة التقليديين والمحافظين اجتماعياً، حتى في الغرب، ممن رأوا في هذا السلوك دليلاً على تداعي الحضارة، وصورة مكفهرة عن الظروف التي مهدت لانهيار جمهورية «**فايمار**».

من الصعب أن نتأكد ما إذا كان الفرق بين الشرق والغرب يعود إلى الثروة الأكبر للمجتمعات الغربية، وإلى السيطرة المشددة التي تمارسها الدولة في الشرق. وفي بعض المجالات كان الشرق والغرب يتطوران في الاتجاه ذاته. وفي كليهما، أضحى حجم الأسرة أصغر، وكانت عرى الزواج تنفصم في كليهما بحرية أكبر من أي مكان آخر، وفيهما تكاثر السكان في المناطق الأكثر تحضراً وتصنيعاً على الأقل ـ بالمعدلات نفسها ـ هذا إذا كان ثمة تزايد في نسبة المواليد على الإطلاق. وفي كليهما ـ إلى الحد الذي نستطيع استشفافه ـ تراخت قبضة الأديان التقليدية في الغرب إلى درجة كبيرة، على الرغم من مزاعم بعض الباحثين الدينيين عن إحياء الإيمان الديني ـ وليس المشاركة في المراسم الكنسية ـ في روسيا بعد المرحلة السوفياتية. وكما أظهرت الأحداث بعد عام 1989، عارضت النساء البولنديات السماح للكنيسة الكاثوليكية بالتحكم في عادات التزاوج الخاصة بهن، كالنساء الإيطاليات، مع أن البولنديين كانوا في المرحلة الشيوعية يظهرون ارتباطاً عاطفياً بالكنيسة على أساس قومي ومعادٍ للسوفيات. ومن الواضح أن الأنظمة الشيوعية لم تفسح المجال الاجتماعي للثقافات الدنيا والثقافات المعادية، والعوالم السفلية من

= كانت تعادل عشرين أو ثلاثين ألف شخص من أصل سكان المدينة الذي يبلغ عددهم عشرة ملايين نسمة.

أي نوع، كما أنها قمعت الانشقاق. ويضاف إلى ذلك أن الناس الذين عانوا فترات الرعب الحقيقي الشامل في تاريخ معظم تلك البلدان كانوا قد اعتادوا على الانصياع، حتى عندما أضحت ممارسة القوة أقل ضراوة. ومع ذلك، فإن الوداعة النسبية للحياة الاشتراكية لم تكن تعود إلى الخوف، فقد عزل النظام مواطنيه عن التأثير الكامل للتحولات الاجتماعية في الغرب لأنه عزلهم عن التأثير الكامل للرأسمالية الغربية. وكانت جميع التغييرات تجري بإيعاز من الدولة أو من خلال الاستجابة لمبادرات من جانب لدولة. وما لم تكن تريد الدولة له أن يتغير كان يظل على ما كان عليه. لقد كانت المفارقة في الشيوعية، وهي في السلطة، تكمن في أنها كانت قوة محافظة.

IV

من الصعوبة أن نعمم أحكامنا على المناطق الشاسعة للعالم الثالث (بما فيها المناطق حديثة التصنيع). لقد تعرضنا (في الفصلين السابع والثاني عشر) لمشكلات العالم الثالث بصورة عامة، ورأينا كيف تركت «عقود الأزمات» آثارها في مناطق هذا العالم بطرق مختلفة جداً. إذ كيف يسعنا أن نقارن بين كوريا الجنوبية، حيث ارتفع اقتناء أجهزة التلفاز من 6,4 بالمائة من تعداد السكان إلى 99,1 بالمائة في الأعوام الخمسة عشر الممتدة من 1970 وحتى 1985 (Jon, 1993)، وبلد مثل بيرو حيث يعيش أكثر من نصف سكان البلاد دون خط الفقر ـ أي مستوى أدنى مما كان عليه عام 1972 ـ وحيث كان الاستهلاك الفردي آخذاً بالتناقص (Anuario, 1989)، ناهيك بالبلدان المنهوبة في جنوب الصحراء الأفريقية؟ لقد كانت التوترات السائدة في شبه قارة مثل الهند من النوع المرتبط باقتصاد ينمو ومجتمع تجري فيه التحولات على قدم وساق. وأما تلك التي شهدتها بلدان مثل الصومال وأنغولا وليبيريا فكانت توترات بلدان تتحلل وتتفكّك في قارة ذات مستقبل لا يوحي بكثير من التفاؤل.

ثمة تعميم واحد ينطبق على الجميع: فمنذ عام 1970، كانت جميع الدول تقريباً في تلك المناطق قد غاصت عميقاً في الديون. ومنذ عام 1990، تراوحت المديونية (وهي بين 60 ـ 110 بليون دولار) لدى عمالقة المدينين الثلاثة في العالم ـ وهي البرازيل والمكسيك والأرجنتين ـ وباقي الدول الثماني والعشرين، المدينة بمقدار يزيد على 10 بليون دولار لكل منها، نزولاً إلى الدول الأصغر شأناً المدينة ببليون أو بليوني دولار. وأورد البنك الدولي (مع بيان الأسباب) سبعة بلدان فقط من بين الدول التسع والستين ذات الاقتصادات «المنخفضة» و«المتوسطة الدخل» الملتزمة بديون خارجية تقل كثيراً عن بليون دولار ـ مثل ليسوتو وتشاد ـ وحتى هذه كانت ديونها أكبر عدة مرات مما كانت عليه قبل 20 سنة. وفي عام 1970 كانت هناك اثنتا عشرة دولة فقط مدينة بما يزيد على بليون دولار، ولم تكن هناك أي دولة مدينة بأكثر من 10 بلايين. وبصورة أكثر واقعية، كان هناك عام 1980 ست دول عليها ديون فعلية تعادل أو تزيد عن مجمل ناتجها القومي الإجمالي. وفي عام 1990 كان ثمة 24 دولة مدينة بأكثر مما تنتج، بما في ذلك، إذا ما أخذ الإقليم ككل، **جميع** البلدان جنوب الصحراء الإفريقية. ولم يكن من المستغرب أن نجد بين الدول الأكثر مديونية نسبياً في أفريقيا، (مثل موزامبيق، وتنزانيا، والصومال، وزامبيا، والكونغو، وساحل العاج) بلداناً فرقتها الحرب أو هدّها انهيار أسعار صادراتها. وتزايد، بالقدر نفسه، عدد البلدان التي كان عليها أن تتحمل الكلفة الباهظة لخدمة ديونها الثقيلة، التي تعادل ربع إجمالي صادرات البلاد أو تزيد. ومع أن جنوب الصحراء الأفريقية كانت، في الواقع، في مرتبة أدنى من ذلك بين مناطق العالم، فإنها كانت أفضل حالاً من دول جنوب آسيا، وأميركا اللاتينية ومنطقتي الكاريبي والشرق الأوسط.

عملياً، لم يكن أي من هذه الأموال قابلاً للتسديد على الإطلاق، ولكن مع استمرار البنوك في ربح الفوائد عليها ـ بمعدل

9,6 بالمائة عام 1982 (UNCTAD) ـ فإنها لم تكن تبالي بعدم السداد. وجاءت لحظة الفزع الحقيقي في بداية الثمانينيات عندما لم تعد دول أميركا اللاتينية، وفي مقدمتها المكسيك، أكبر دولة مدينة، قادرة على الدفع. وكان النظام المصرفي في الوقت نفسه على حافة الانهيار، لأن عدداً من أكبر البنوك كانت قد أقرضت أموالها بسخاء في السبعينيات (عندما كانت البترودولارات تتدفق باحثة بلهفة عن الاستثمارات)، ولكنها أضحت الآن مفلسة عملياً. وكان من حسن حظ اقتصاد الدول الغنية أن الدول المدينة الكبرى الثلاث في أميركا اللاتينية أخفقت في العمل معاً، واتخذت ترتيبات منفصلة لإعادة جدولة الديون. وكان لدى البنوك، بدعم من حكوماتها ومن الوكالات الدولية، وقت كافٍ لتشطب، تدريجياً، أصولها المالية الضائعة، وتحافظ على سيولتها النقدية فنياً. وظلت أزمة الديون قائمة، ولكنها لم تعد قاتلة. وربما كانت تلك الفترة هي الأخطر بالنسبة إلى اقتصاد العالم الرأسمالي منذ 1929، غير أن قصتها الكاملة لمّا تُكتب.

في الوقت الذي كانت تتصاعد فيه ديون الدول الفقيرة، كانت أصولها المالية، أو أصولها المحتملة ساكنة لا تزيد. وقد عزم الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي يحتكم حصراً لمنطق الربح أو احتمال الربح، أن يوقف التعامل مع جزء كبير من العالم الثالث في «عقود الأزمات». فمن بين «الاقتصادات منخفضة الدخل»، وعددها 42 عام 1970، فإن 19 منها لم يجتذب أي استثمارات أجنبية على الإطلاق. وفي عام 1990، لم يُبدِ المستثمرون الأجانب أي اهتمام بست وعشرين دولة منها. وفي واقع الأمر، كانت هناك استثمارات أساسية (تزيد على 500 مليون دولار) في 14 بلداً فقط من البلدان المئة ذات الدخول متدنية أو المتوسطة خارج أوروبا، واستثمارات أوسع (في حدود بليون دولار فما فوق) في ثمان من هذه الدول فقط، منها أربع في شرق آسيا وجنوب شرقها (وهي

الصين، وتايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا) وثلاث دول في أميركا اللاتينية (الأرجنتين، والمكسيك، والبرازيل)[13]. إلا أن الاقتصاد العالمي العابر للحدود القومية والآخذ بالاندماج والتكامل بصورة مطردة لم يُغفل المناطق المنبوذة كلياً. إن الدول الأصغر التي تتمتع بمناظر طبيعية جذابة كان لديها الاستعداد لتكون فردوساً للسياح وملجأ للهاربين من المراقبة الحكومية، كما إن اكتشاف موارد مناسبة في أراضٍ لم تكن حتى ذلك الحين تحظى بالاهتمام قد أدى كذلك إلى تبدل الأوضاع. ولكن، بصورة عامة، كان جانب كبير من العالم يتساقط ويبتعد عن فلك الاقتصاد العالمي. وكذلك كان شأن المنطقة الواقعة ما بين **تريستا** و**فلاديفوستوك** بعد انهيار الكتلة السوفياتية. ففي دول المعسكر الاشتراكي السابق، كانت الدولتان الوحيدتان اللتان اجتذبتا استثمارات أجنبية خالصة عام 1990 هما بولندا وتشيكوسلوفاكيا (UN World Development, 1992, Tables 21, 23, 24). وفي نطاق المساحات الشاسعة للاتحاد السوفياتي السابق كان من الواضح أن هناك جمهوريات أو مناطق غنية بالموارد جذبت استثمارات كبيرة، وأن هناك مناطق أخرى تُركت تواجه أحوالها البائسة. لقد أصبح معظم «العالم الثاني» السابق مُدرَجاً، بطريقة أو بأخرى، في قائمة بلدان «**العالم الثالث**».

على هذا الأساس، كان التأثير الأكبر لـ «عقود الأزمات» هو توسيع الشقّة بين البلدان الغنية والفقيرة. وقد انخفضت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية من 14 بالمائة من حصة الفرد في الدول الصناعية إلى 8 بالمائة في الفترة بين عامي 1960 و1987، كما انخفضت هذه الحصة لدى الدول «الأقل نمواً» (والتي تضم بلداناً أفريقية وغير أفريقية) من 9 بالمائة

---

(13) من المستغرب نوعاً ما أن الدولة الأخرى الأكثر اجتذاباً للاستثمارات هي مصر.

إلى 5 بالمائة على التوالي (UN Human Development, 1991, Table 6)[14].

V

قوّض الاقتصاد العابر للحدود القومية، بعد أن أحكم قبضته على العالم، مؤسسةً كبيرةً شاملة كانت راسخة الأركان منذ عام 1945، وهي الدولة القومية القطرية، لأن مثل هذه الدولة لم تعد قادرة على السيطرة إلا على جزء يسير متناقص من شؤونها. وفي حين خسرت المنظمات التي يرتبط مجال عملها على نحو فعال بحدود بلدانها، مثل النقابات، والمجالس النيابية، وشبكات الإذاعة الوطنية العامة، مكانتها على هذا الأساس. وتعززت مكانة المنظمات غير المرتبطة برقعة بلدانها، مثل الشركات متعدية الحدود، وأسواق تبادل العملات الدولية المعولمة ووسائل الإعلام والاتصالات التابعة لعصر الأقمار الصناعية. ومما عزز هذا الاتجاه غياب القوى العظمى التي كانت قادرة على أي حال على السيطرة على الدول الدائرة في فلكها. وحتى الوظيفة التي لا يمكن أن يحل محلها شيء، والتي طورتها الدولة القومية على مدار القرن، ونعني بها إعادة توزيع دخولها بين سكانها من خلال «المدفوعات التحويلية» للإعانات الاجتماعية والخدمات التربوية والصحية والمخصصات الأخرى، لم تعد قابلة للاحتواء، نظرياً، في نطاقها الإقليمي إلا في الكيانات العملاقة مثل المجموعة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي. وفيما كان

(14) عبارة «الدول الأقل نمواً» هي تصنيف وضعته الأمم المتحدة، ويضم الدول التي يقل دخل الفرد السنوي فيها عن 300 دولار من إجمالي الناتج القومي. وحصة الفرد الحقيقية من إجمالي الناتج المحلي هي طريقة للتعبير عن هذا الرقم بقيمة ما يمكن شراؤه بهذه الحصة محلياً، بدلاً من قيمته في سعر الصرف الرسمي، وذلك وفقاً لسلم «تكافؤ القوى الشرائية الدولي».

لاهوتيّو السوق الحرة يطرحون تنظيراتهم، أسهم في تقويض أركان الدولة إلغاء النشاطات التي كانت تديرها حتى ذلك الحين هيئات عامة أول الأمر، قبل أن تحولها إلى «السوق».

ربما كان من المفارقات، غير المستغربة، أن إضعاف الدولة القومية قد لازمه تيار جديد يتمثل في تقسيم رقعة الدولة القومية القديمة إلى بقاع تزعم أنها كيانات جديدة (أصغر)، تقوم في الأساس على مطالبات احتكارية تطرحها جماعات إثنية ـ لغوية. وقد برزت مثل هذه الحركات الانفصالية أو الاستقلالية أول الأمر، بعد عام 1970، كظاهرة غربية أساساً تجلت في بريطانيا، وإسبانيا، وكندا، وبلجيكا، وحتى في سويسرا، والدنمارك. وبعدها، منذ أوائل السبعينيات، في الدولة الاشتراكية التي كانت تتميز بأدنى درجات الإدارة المركزية، وهي يوغوسلافيا. ونشرتها أزمة الشيوعية شرقاً، حيث بدأت بالظهور دول جديدة قومية، اسمياً، بعد عام 1991 بأعداد تزيد على ما شهده القرن العشرون بأكمله. وحتى التسعينيات، لم تكن آثارها قد تجلت في نصف الكرة الغربي إلى الجنوب من الحدود الكندية. أما في المناطق التي شهدنا فيها، في الثمانينيات والتسعينيات، انهيار الدول القومية وتفككها، مثل أفغانستان وأجزاء من أفريقيا، فإن البديل عن الدولة القديمة لم يكن تجزئة الدولة إلى دويلات جديدة بقدر ما كان الفوضى التي ضربت أطنابها. وانطوت هذه التطورات على تناقض محير، لأنه كان من الواضح تماماً أن الدويلات القومية الجديدة كانت تعاني العوائق نفسها التي واجهتها الدول القديمة، ولكن بصورة أكثر حدّة نظراً إلى صغر حجمها. ولم يكن الأمر مفاجئاً بالصورة التي يبدو فيها من الوهلة الأولى، لأن نموذج الدولة الفعلي الوحيد المتاح في أواخر القرن العشرين إنما كان يتمثل في دولة محددة الأرض والحدود وذات مؤسسات مستقلة تابعة لها ـ أي، باختصار، نموذج الدولة القومية في عصر الثورة. يضاف إلى ذلك أن أنظمة الحكم كافة قد التزمت، منذ عام 1918،

بمبدأ «تقرير المصير الوطني»، الذي جرى تعريفه بصورة متزايدة انطلاقاً من اعتبارات إثنية لغوية، وفي هذه الناحية، تطابقت وجهات النظر بين لينين والرئيس ولسون. فكلاً من أوروبا ما بعد اتفاقية الصلح والسلام في فرساي، والكيان الذي أصبح يسمى الاتحاد السوفياتي قد أصبحا يعتبران تجمعين لمثل هذه الدول القومية. في حالة الاتحاد السوفياتي (وكذلك يوغوسلافيا، التي حذت حذوها في ما بعد)، كان كل من هاتين المنظومتين اتحاداً بين دول كانت، من الوجهة النظرية لا العملية، تحتفظ بحقها بالانفصال(15). وعندما تفكك هذا الاتحاد، فإنه تجزّأ بطبيعة الحال وفق الشروخ التي كانت في بنيته الأصلية عند قيامه.

كانت ظاهرة الانفصال القومي الجديدة التي تجلت في «عقود الأزمات» مختلفة تماماً عن ظهور الدولة القومية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وكانت، في الواقع، محصلة لارتباط ثلاث ظواهر مجتمعة. وكانت إحداها مقاومة الدولة القومية القائمة لمحاولات تجزئتها والانتقاص فيها. واتضح ذلك على نحو مطرد في الثمانينيات مع محاولات أعضاء «المجموعة الأوروبية» أو أعضائها المحتملين، من ذوي الأمزجة السياسية المختلفة أحياناً، مثل النرويج وبريطانيا السيدة تاتشر، المحافظة على استقلالها الذاتي الإقليمي ضمن النمذجة القياسية الأوروبية في مسائل يعتبرونها مهمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحاولة التقليدية الرئيسة لدفاع الدولة القومية عن نفسها، أي من خلال النزعة الحمائية، كانت أضعف بما لا يقاس في «عقود الأزمات» منها في «عصر الكارثة». ذلك أن التجارة العالمية الحرة ظلت هي القدوة المثالية، كما ظلت، إلى حد مدهش، هي الواقع الراهن، مع أن عدة دول قد طورت أساليبَ غير

---

(15) اختلفت، في هذه الناحية، عن الولايات الأميركية التي لم يكن لها، ربما باستثناء تكساس، حق الانفصال منذ نهاية الحرب الأهلية الأميركية عام 1865.

مألوفة لحماية نفسها من المنافسة الأجنبية. ويقال إن اليابانيين والفرنسيين كانوا خبراء في هذا المجال، ولكن نجاح الإيطاليين في المحافظة على حصة الأسد من أسواقهم المحلية للسيارات في أيدٍ إيطالية (**فيات** (Fiat) على سبيل المثال) ربما كان النجاح الأكثر إثارة للدهشة. ومع ذلك، فقد كانت تلك إجراءاتٍ دفاعيةً جَسورةً على نحو مطرد وناجحةً أحياناً. ولم تكن المسألة، ببساطة، قضية اقتصادية، بل كانت تتعلق بالهُوية الثقافية. لقد قاتل الفرنسيون، وكذلك الألمان بدرجة أقل، من أجل المحافظة على المساعدات الضخمة المقدمة إلى فلاحي هذين البلدين، لا لأن هؤلاء يتمتعون بأصوات ذات أهمية حيوية فحسب، بل لأنهم كانوا يشعرون بالفعل أن تدمير الزراعة الفلاحية، مهما كانت غير كفؤة أو غير قادرة على المنافسة، سيعني دمار المشاهد الطبيعية الأصلية، ودمار منظومة من التقاليد تعتبر جزءاً من شخصية الأمة. وقاوم الفرنسيون، يؤيدهم في ذلك الأوروبيون الآخرون، مطالبة الولايات المتحدة بحرية التجارة في ميدان الأفلام والمنتجات السمعية ـ البصرية. ولا يعود هذا إلى أن ذلك سيغرق شاشاتهم العامة والخاصة بالمنتجات الأميركية لأن صناعة التسلية القائمة في أميركا قد خلقت احتكاراً عالمياً بفضل سطوة هوليوود العريقة، بل لأن الفرنسيين شعروا أيضاً، وكانوا على حق، بأنه من غير المقبول أن تؤدي الحسابات الصافية للتكاليف والأرباح النسبية إلى القضاء على الإنتاج السينمائي الناطق بالفرنسية. ومهما كانت الحجج الاقتصادية، فإن ثمة أموراً في الحياة لابدّ من حمايتها. فهل يمكن لأي حكومة أن تفكر جدياً في هدم «كاتدرائية شارتر» أو «تاج محل» إذا تبين أن بناء فندق فخم، ومركز تجاري وقاعة مؤتمرات في ذلك الموقع (على افتراض أنه قد بيع للقطاع الخاص)، قد يعود على البلاد بموارد إضافية من الدخل القومي أكثر مما تحققه الزيارات السياحية؟ إن الإجابة عن مثل هذا السؤال جاهزة في اللحظة التي يطرح فيها.

أما الظاهرة الثانية، فإن أفضل نعت لها هو الأنانية الجماعية للثروة، التي تعكس التفاوت الاقتصادي المطرد بين القارات والدول والأقاليم. إن حكومات الدولة القومية القديمة الطراز، مركزية كانت أم اتحادية، وكذلك الكيانات الوطنية العملاقة مثل «المجموعة الأوروبية» قد أخذت على عاتقها مسؤولية تطوير أراضيها بكاملها، مع الموازنة بين الأعباء والمكاسب في طول البلاد وعرضها. وكان ذلك يعني دعم المناطق الأفقر والأكثر تخلفاً (من خلال آلية توزيع مركزية) من جانب المناطق الأغنى والأكثر تقدماً، أو إعطاءها الأفضلية في الاستثمار من أجل تقليص درجة التخلف فيها. وكانت «المجموعة الأوروبية» على درجة كافية من الواقعية بحيث لم تقبل في عضويتها إلا الدول التي لم يكن تخلفها أو فقرها يشكّل عبئاً كبيراً على بقية الأعضاء، وهي سمة واقعية كانت مفقودة تماماً في مجموعة «منطقة أميركا الشمالية للتجارة الحرة» (NAFTA) لعام 1993 التي جمعت بين الولايات المتحدة وكندا (حيث تصل حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي نحو 20 ألف دولار) والمكسيك التي تبلغ فيها حصة الفرد من هذا الناتج ثُمن ذلك المبلغ في البلدين الأولين[16]. وكان عزوف المناطق الغنية عن دعم المناطق الفقيرة أمراً مألوفاً في أوساط الباحثين الذين درسوا الحكم المحلي، وبخاصة في الولايات المتحدة. وكانت مشكلة «المدينة الداخلية» التي يقطنها الفقراء، وانتقال الأثرياء إلى الضواحي لتقليص الضريبة، تعود أساساً إلى هذه الاعتبارات، فمن يريد أن يدفع للفقراء؟ وقد انفصلت الضواحي الفخمة في لوس أنجلوس، مثل سانتا مونيكا وماليبو، عن المدينة. وفي بداية التسعينيات صوتت «جزيرة ستاتين» مطالبة بالانسلاخ عن نيويورك للسبب ذاته.

---

(16) كان إجمالي الناتج القومي للبرتغال، وهي أفقر أعضاء «الاتحاد الأوروبي» يمثل ثلث متوسط هذا الناتج في الاتحاد.

لقد غذّت هذه الأنانية الجماعية، على نحو واضح، بعض النزعات القومية الانفصالية التي ظهرت في «عقود الأزمات». وتعاظمت الضغوط لتقسيم يوغوسلافيا من جانب سلوفينيا وكرواتيا «الأوروبيتين»، ولتجزئة تشيكوسلوفاكيا من جانب جمهورية التشيك «الغربية» اللجوجة. وكذلك كان إقليما كاتالونيا والباسك الجزأين الأغنى والأكثر تطوراً في إسبانيا. وفي أميركا اللاتينية، برزت مؤشرات النزعة الانفصالية في الولاية الأغنى في البرازيل، وهي **ريو غراندي دو سول.** والمثال الأوضح لهذه الظاهرة هو الظهور المفاجئ لـ «عصبة لومبارديا» (التي عرفت في ما بعد باسم «العصبة الشمالية») التي عملت على انسلاخ إقليم ميلانو «العاصمة الاقتصادية» لإيطاليا، عن روما «العاصمة السياسية». وكانت الشعارات الخطابية للعصبة، بالإضافة إلى الإشارة إلى ماضي لومبارديا المجيد في القرون الوسطى وإلى اللهجة اللومباردية المميزة، هي المبررات الإهاجية القومية المعهودة، ولكن السبب الحقيقي وراء ذلك هو أن المنطقة الغنية كانت تؤثر الاحتفاظ بمواردها لنفسها.

وربما كان العنصر الثالث، بالدرجة الأولى، استجابة لـ «الثورة الثقافية»، في النصف الثاني من القرن العشرين، أي التحلل غير العادي من القواعد الاجتماعية التقليدية، ومن الأنسجة والقيم، وهو ما جلب اليتم والحرمان إلى الكثيرين من سكان العالم المتطور. ولم تستخدم كلمة «الجماعة»/ «المجتمع المحلي» (Community) على نحو اعتباطي ومفرغ من المعنى مطلقاً كما استخدمت في العقود التي تبلورت فيها «الجماعات» بالمعنى السوسيولوجي للكلمة في الحياة الواقعية، فشاع استعمالها في معرض الحديث عن أوساط معينة مثل «جماعة المخابرات» و«جماعة العلاقات العامة» و«جماعة المِثليين». ويعود ظهور «مجموعات الهُوية»، وهي تجمعات بشرية يمكن للمرء أن ينتسب إليها صراحةً ودونما إبهام أو لبس، إلى أواخر الستينيات على يد كتاب أميركيين في تلك البلاد شديدة الملاحظة. وقد دعا

هؤلاء، لأسباب واضحة، إلى إثنية مشتركة، مع أن المجموعات الأخرى المطالبة بالانفصالية الجماعية استخدمت المصطلحات القومية ذاتها (كاستخدام النشطاء اللواطيين لعبارة «الأمة الشاذة»).

يوحي بروز هذه الظاهرة في الدول ذات المكوّنات الإثنية المتعددة وبهذا الشكل المنهجي المنتظم أن الأنشطة السياسية لمجموعات الهُوية لم تكن ذات صلة صميمية بحق «تقرير المصير الوطني»، أي بالرغبة في إقامة دولة على أرض محددة الحدود يقطنها «شعب» معين، وذلك هو جوهر القومية. ولم يكن الانفصال يعني شيئاً بالنسبة إلى الزنوج أو الإيطاليين في الولايات المتحدة، كما أنه لم يكن يمثل جزءاً من سياساتهم الإثنية. والسياسات الأوكرانية في كندا لم تكن أوكرانية، بل كندية[17]. والواقع أن جوهر السياسات الإثنية أو ما يماثلها في المجتمعات الحضرية، وهي، بحكم التعريف، متنوعة العناصر، إنما يتجلى في التنافس مع الفئات الأخرى لنيل حصة في موارد الدولة غير الإثنية، باستخدام الولاء للجماعة أداة للضغط السياسي. وفي الانتخابات البلدية في نيويورك، تلاعب السياسيون المنتخبون بأصوات المقترعين لتأمين نسبة تمثيل محددة لذوي الأصول اللاتينية، وللشرقيين، وللمثليين جنسياً، لأنهم كانوا يريدون كسب أعلى الأصوات من مدينة نيويورك كلها، لا من أجزاء قليلة منها.

إن الصفة المشتركة بين السياسات الإثنية الخاصة بالهُوية

---

(17) لم يكن بوسع المهاجرين المحليين، في أحسن الحالات، أن يطوروا إلا ما أصبح يعرف بـ«قومية المدى الطويل» نيابة عن أوطانهم الأصلية أو المختارة، التي تمثل، على العموم، النهايات المتطرفة القصوى في السياسات القومية في تلك البلدان. والأيرلنديون واليهود في أميركا الشمالية هم الرواد الأصليون في هذا الميدان، غير أن الشتات الناجم عن موجات الهجرة قد ضاعف من أعداد تلك التنظيمات، في أوساط المهاجرين السيخ على سبيل المثال. وقد أخذت «قومية المدى الطويل» تلك بالتبلور مع انهيار العالم الاشتراكي.

والقومية الإثنية في نهاية القرن تكمن في الإصرار على أن هُوية الجماعة التي ينتمي إليها المرء، إنما تتألف من منظومة من الخصائص الشخصية الوجودية الأصيلة الثابتة، وبالتالي المستدامة، التي يشترك فيها مع الأعضاء الآخرين في تلك الجماعة بصورة حصرية. وهذه الصفة الحصرية هي العنصر الجوهري، لأن الفروق الفعلية التي تميز الجماعات البشرية بعضها عن بعض هي التي تضفي عليها طابعها الخاص. وقد راح اليهود الأميركيون الشباب يتقصّون «جذورهم» عندما لم تعد الخصائص التي تمنحهم صفة اليهود تفعل فعلها لتحديد ملامح شخصيتهم اليهودية، بما فيها العزلة والتفرقة اللتين فُرضتا عليهم سنين عديدة قبل الحرب العالمية الثانية. ومع أن حركة إقليم كيبيك في كندا أصرت على الانفصال لأنها زعمت أنها تمثل «مجتمعاً متميزاً»، فإنها برزت كقوة مؤثرة بالفعل في اللحظة التي لم تعد فيها كيبيك هي «المجتمع المتميز» الذي كانت تمثله بصورة جلية لا تخطئها العين حتى الستينيات (Ignatieff, 1993, pp. 115-117، 1993). إن الصفة الهلامية للإثنية قد جعلت اختيارها كمؤشر وحيد إلى شخصية الجماعة معياراً اعتباطياً مصطنعاً. وإذا استثنينا السود، والإسبان، وذوي الأصول الإنجليزية والألمانية في الولايات المتحدة، فإن ستين بالمائة على الأقل من النساء المولودات في أميركا من **جميع** الأصول الإثنية قد تزوجن خارج جماعاتهن الإثنية (Lieberson, Waters, 1988, p. 173). وغدت بلورة الهُوية تقوم، بصورة متزايدة، على التركيز على «لاهُوية» الآخرين. وبغير ذلك، كيف يستطيع العنصريون النازيون الجدد في ألمانيا، بأزيائهم وتسريحاتهم المميزة وأذواقهم الموسيقية وثقافتهم الشبابية الفرعية، أن يؤكدوا جوهرهم الجرماني الصرف، إلا بأن يذيقوا الأمرّين للأتراك والألبان المحليين؟ وبغير القضاء على من «لا ينتمون» إلى الجماعة نفسها، كيف يمكن إثبات الشخصية الكرواتية أو الصربية «الجوهرية» في منطقة تعايشت وتجاورت فيها تشكيلة واسعة من

الإثنيات والديانات على مدى تاريخ طويل؟

تكمن مأساة سياسة الهُوية الاستثنائية هذه، سواء استهدفت إقامة دول مستقلة أم غير ذلك، في أنها غير قابلة للتنفيذ. إنها تدعي ذلك فحسب. إن الأميركيين الإيطاليين في بروكلين الذين يصرون على إيطاليتهم، ويتحدثون في ما بينهم بالإيطالية، يبررون ذلك بافتقارهم إلى الطلاقة بالحديث بما افترضوا أنها لغتهم الوطنية[18] - يعملون في اقتصاد أميركي لا علاقة لمثل هذه «الطَلْيَنة» به بوصفها مدخلاً إلى سوق ضيقة متواضعة نسبياً. والادعاء بوجود حقيقة زنجية أو هندوسية أو روسية أو أنثوية يتعذر فهمها، وبالتالي يتعذر إيصالها إلى من هم خارج الجماعة، لا يمكن له أن يتحقق إلا داخل المؤسسات التي تنحصر مهمتها في ترويج مثل هذه الآراء. والأصوليون الإسلاميون الذين يدرسون الفيزياء لا يدرسون فيزياء إسلامية، والمهندسون اليهود لا يتعلمون هندسة تلمودية. وقد تعلم أشد أصحاب النزعة القومية الثقافية من الفرنسيين والألمان أن العمل في القرية الكونية للعلماء والخبراء الفنيين الذين يسهمون في تسيير شؤون العالم يتطلب التواصل بلغة كونية واحدة تماثل لغة القرون الوسطى اللاتينية المشتقة من الإنجليزية، بل إن العالم الذي انقسم إلى منطقتين اثنتين متجانستين نظرياً بسبب الإبادة الجماعية، والطرد الجماعي، و«**التطهير العرقي**» قد أخذ بالتمازج والتنوع بصورة حتمية مرة أخرى من طريق التحركات الجماعية للبشرية (من عمال وسياح، ورجال أعمال وتقنيين)، ومن طريق تغير الأساليب، وامتدادات الاقتصاد العالمي. وذلك هو ما حدث في آخر الأمر لدول وسط أوروبا التي «طُهِّرت عرقياً» أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها. وذلك هو ما

(18) استمعت، بالصدفة، إلى مثل هذه الأحاديث في أحد المحلات التجارية في نيويورك. ومن المؤكد أن آباء هؤلاء المهاجرين أو أجدادهم لم يكونوا يتحدثون الإيطالية، بل لغة نابولي أو صقلية أو كالابريا.

سيحدث ثانية، بصورة حتمية، في عالم آخذٍ بالتحضر المطرد.

وهكذا فإن سياسات الهُوية والقومية في نهاية القرن لم تكن برامج للتعامل مع مشكلات نهاية القرن العشرين، ولا برامج فاعلة لتحقيق تلك الغاية، بقدر ما كانت ردود فعل عاطفية إزاء هذه المشكلات. ومع ذلك، ومع اقتراب القرن من نهايته، فإن غياب المؤسسات والآليات القادرة فعلاً على التعامل مع هذه المشكلات قد تجلى على نحو متزايد، إذ إن الدولة ـ الأمة لم تعد قادرة على التعامل معها. تُرى، مَن وأي طرف كان قادراً على ذلك؟

ابتُكرت أدوات شتى لهذا الغرض منذ إنشاء **الأمم المتحدة** عام 1945، انطلاقاً من افتراض، سرعان ما تبين أنه مخيب الآمال، مفاده أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيستمران في اتخاذ القرارات الدولية بكفاءة. ولعل أفضل ما يمكن أن يقال عن هذه المنظمة أنها، خلافاً لسابقتها، أي «**عصبة الأمم**»، ظلت قائمة طوال النصف الثاني من القرن، وأنها أضحت بالفعل نادياً باتت عضويته تعني قبول الدولة العضو رسمياً على الصعيد الدولي كدولة ذات سيادة. ولم تكن المنظمة الجديدة بطبيعة تكوينها، تملك سلطة أو موارد مستقلة عن تلك المخصصة لها من الدول الأعضاء، وبالتالي لم تكن تملك صلاحيات العمل المستقل.

أدت الحاجة إلى التنسيق العالمي إلى مضاعفة عدد المنظمات الدولية بأسرع من أي وقت مضى في عقود الأزمات. في أواسط الثمانينيات كان هناك 365 منظمة حكومية دولية وما لا يقل عن 4615 منظمة غير حكومية، أي ما يزيد مرتين على ما كان قائماً في بداية السبعينيات (Held, 1988, p. 15). يضاف إلى ذلك أن النشاط الدولي حول مشكلات مثل المحافظة على البيئة وحمايتها باتت مسألة ملحة ومسلماً بها باطراد. ولكن الإجراءات الرسمية الوحيدة لتحقيق ذلك، أي المعاهدات الدولية والموقعة من جانب الدول ذات السيادة

كانت، لسوء الحظ، بطيئة ومتعثرة وغير ملائمة كما تدل الجهود المبذولة للمحافظة على القارة القطبية (أنتاركتيكا) ولفرض الحظر الدائم على صيد الحيتان. كما إن قيام حكومة العراق بإهلاك الآلاف من مواطنيها في الثمانينيات بالغاز السام، منتهكة بذلك واحداً من الأعراف الدولية القليلة ذات الصبغة العالمية الفعلية، وهو ميثاق جنيف لعام 1925 ضد استخدام الأسلحة الكيماوية، قد أكد ضعف الأدوات الدولية المتاحة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد عُززت، بصورة أساسية، طريقتان لتوفير الأمن الدولي في «عقود الأزمات». وتمثلت إحداهما في التنازل الطوعي عن السلطة الوطنية لصالح سلطات فوق وطنية من جانب دول متوسطة الحجم لم تعد تشعر بأنها على درجة كافية من القوة بحيث تقف على قدميها في هذا العالم. إن الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (التي أعيدت تسميتها في الثمانينيات لتصبح «المجموعة الأوروبية»، ثم الاتحاد الأوروبي في التسعينيات) تضاعفت في السبعينيات، واستعدت لمزيد من التوسع في التسعينيات، في الوقت الذي كانت فيه المجموعة تعزز من سلطتها على شؤون الدول الأعضاء. ولم يكن هذا التوسع المزدوج موضع نزاع، مع أنه أثار مقاومة محلية كبيرة من جانب الحكومات الأعضاء، ومن جانب الرأي العام في بلدانها على السواء. لقد كانت قوة المجموعة/ الاتحاد تكمن في أن سلطتها المركزية غير المنتخبة في بروكسل قامت بمبادرات سياسية مستقلة وكانت محصّنة بالفعل ضد ضغوط السياسات الديمقراطية، إلا بصورة غير مباشرة تماماً، من خلال اللقاءات الدورية لممثلي الحكومات الأعضاء (المنتخبين) ومفاوضاتهم. وقد مكنها هذا الوضع من أن تعمل كسلطة فاعلة فوق قومية لا تخضع إلا لحقوق النقض الخاصة (**الفيتو**).

أما الأداة الثانية من أدوات العمل الدولي فكانت تتمتع بالقدر

نفسه أو حتى بدرجة أكبر من الحماية ضد الدول والديمقراطيات. وتمثلت في سلطة الهيئات المالية الدولية التي شرعت تعمل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتها «**صندوق النقد الدولي**» و«**البنك الدولي**» (انظر الفصل التاسع، IV). وأضحت هذه المؤسسات، بدعم من هيئة الدول الرأسمالية الكبرى، في نطاق تصنيف ملتبس هو «**جماعة السبعة**»، راسخة القدم باطراد اعتباراً من السبعينيات، واستحوذت على صلاحيات متزايدة أثناء «عقود الأزمات» بسبب تقلبات المبادلات الدولية غير الخاضعة للسيطرة، وأزمة ديون العالم الثالث، وانهيار اقتصادات الكتلة السوفياتية، بعد عام 1989، التي جعلت عدداً متزايداً من الدول رهناً لمشيئة العالم الغني من أجل أن تضمن لنفسها القروض. وباتت هذه القروض مشروطة على نحو مطرد بانتهاج الحكومات المحلية سياسات اقتصادية مقبولة للسلطات المصرفية الدولية. وتجسد انتصار لاهوت **الليبرالية الجديدة** (Neo-Liberalism)، عملياً، في سياسات خصخصة منتظمة، ورأسمالية سوق حرة فُرضت على حكومات عاجزة عن مقاومتها، سواء كانت تناسب مشكلاتها الاقتصادية أم غير ذلك (كما حدث في روسيا بعد المرحلة السوفياتية). وربما كان من الطريف، وإن كان غير مُجدٍ، أن نخمن ما كان سيكون عليه موقف جون مينارد كينز، [والاقتصادي الأميركي] هاري ديكستر وايت (Harry Dexter White) تجاه هذا التحول في هاتين المؤسستين اللتين عملا على إقامتهما وصولاً إلى أهداف أخرى كان من جملتها تحقيق العمالة الكاملة في بلديهما.

غير أن تلك المؤسسات كانت، في جميع الأحوال، هيئات دولية فاعلة، لإملاء سياسات الدول الغنية على الدول الفقيرة. ولابدّ من الانتظار حتى نهاية القرن العشرين لنتبين عواقب هذه السياسات وآثارها على التنمية العالمية.

وسيجري اختبار هذه السياسات في منطقتين شاسعتين في العالم؛ إحداهما الاتحاد السوفياتي والاقتصادات الأوروبية والآسيوية التابعة له، التي تحولت الآن إلى أطلال بعد سقوط الأنظمة الشيوعية الغربية. أما الثانية فهي مخزن المتفجرات الاجتماعية الذي يضم الجانب الأكبر من بلدان «العالم الثالث»، وقد غدا، منذ خمسينيات القرن العشرين، كما سنرى في الفصل القادم، هو العنصر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي في العالم.

الفصل الخامس عشر

العالم الثالث والثورة

«في كانون الثاني/ يناير عام 1974، توقف الجنرال بيليتا أبيبيه (Beleta Abebe) عند ثكنات «غود» في طريقه للقيام بمهمة تفتيشية. . . في اليوم التالي وصل إلى «القصر» تقرير لا يصدَّق مفاده أن الجنرال قد اعتقله الجنود الذين أرغموه على تناول الطعام الذي يأكلون منه. كان من الواضح تماماً أن الطعام فاسد إلى درجة أن بعضهم تخوفوا من أن الجنرال سيداهمه المرض والموت، فأرسل إمبراطور [أثيوبيا] وحدة محمولة جواً من حرسه لتحرير الجنرال ونقله إلى المستشفى».

ريسزارد كابوشنسكي (Ryszard Kapúsciński)، (**الإمبراطور** (*The Emperor*)، 1983، ص 120).

«قضينا على كل ما يمكن القضاء عليه من قطعان الماشية [التابعة لمزرعة الجامعة التجريبية]. وفيما كنا نقضي عليها كانت الفلاحات يبكين: لماذا يقتلون هذه الحيوانات المسكينة هكذا؟ ماذا فعلت؟ وعندما شرعن في البكاء، توقفنا، ولكننا كنا قد قضينا على ربعها، أو نحو ثمانين رأساً منها. كنا نريد أن نقضي على الباقي ولكننا لم نستطع بسبب شروع الفلاحات بالنواح».

«وفيما بقينا هناك فترة من الوقت، توجه سيد يمتطي صهوة جواد عند بلدة **أياكوشو** لإعلامهم بما حدث. وهكذا وصل الخبر في اليوم التالي إلى **محطة لافوز** (La Voz) الإذاعية. في ذلك الوقت كنا في طريق العودة، وكان لدى بعض رفاقنا تلك الراديوهات الصغيرة، وهكذا استمعنا إلى الخبر، وكنا سعداء لذلك، أليس ذلك من دواعي السعادة؟»

عضو شاب في جماعة سينديرو لومينوزو، تيمبوس (*Sendero Luminoso*, *Tiempos*) (1990، ص 198).

I

مهما حاولنا تفسير التبدلات في **العالم الثالث** وتفككها وتشرذمها التدريجيين، فإنها تختلف جميعاً عما كان يجري في **العالم الأول** في جانب جوهري واحد. لقد كان العالم الثالث يشكل منطقة للثورة تمتد في أرجاء العالم كله، سواء تحققت هذه الثورة، أم كانت وشيكة، أو محتملة. أما «العالم الأول» فقد كان على العموم عالماً مستقراً من الناحيتين السياسية والاجتماعية عندما بدأت الحرب الباردة الكونية. وأما في «العالم الثاني» فكان كل ما يغلي تحت السطح معرضاً للقمع تحت غطاء سلطة الحزب والتدخل العسكري السوفياتي المحتمل. من جهة ثانية، لم تشهد غير قلة قليلة من دول العالم الثالث، منذ فترة الخمسينيات (أو منذ تأسيسها)، ثورة أو انقلابات عسكرية تقمعها، أو ثورة تحول دونها أو تدفعها، أو بعض النزاعات الداخلية المسلحة. والاستثناءات الرئيسة في هذا الصدد حتى تسعينيات القرن هي الهند، وبضع مستعمرات حكمها حكام متنفذون ومعمرون على الطريقة الأبوية، مثل د. باندا (Banda) في ملاوي (المستعمرة السابقة نياسالاند)، وم. فيليكس هوفويه بواني (M. Felix Houphouet-Boigny) حاكم ساحل العاج (حتى 1994). هذا الاضطراب الاجتماعي والسياسي المستمر كان يشكل القاسم المشترك في «العالم الثالث».

كان هذا الاضطراب واضحاً بدرجة مماثلة لدى الولايات المتحدة، حامية الوضع القائم في العالم، التي حددت مصدره بالشيوعية السوفياتية، أو اعتبرته على الأقل احتياطاً محتملاً ودائماً في الجانب الآخر من الصراع العالمي الواسع من أجل التفوق. ومنذ بداية الحرب الباردة تقريباً، شرعت الولايات المتحدة في محاربة هذا الخطر بكل الوسائل، انطلاقاً من المساعدة الاقتصادية والدعاية الأيديولوجية، مروراً بأعمال التخريب العسكرية الرسمية وغير الرسمية وحتى الحرب الشاملة؛ مفضلة أن يكون ذلك بالتحالف مع نظام محليٍّ صديق أو مرتهَن، أو من دون دعم محلي إذا اقتضى الأمر. وهذا ما جعل العالم الثالث منطقة حرب، فيما أخلد العالمان الأول والثاني إلى أطول عهد من السلام منذ القرن التاسع عشر. وتشير التقديرات قبل انهيار النظام السوفياتي إلى سقوط نحو تسعة عشر ـ وربما عشرين ـ مليون قتيل في ما يزيد على مئة من «الحروب الكبيرة والأعمال والنزاعات العسكرية» في الفترة بين عامي 1945 و1983، ودار معظمها فعلاً في «العالم الثالث»؛ ومنهم ما يزيد على تسعة ملايين إنسان في شرق آسيا، وثلاثة ملايين ونصف المليون في أفريقيا، ومليونان ونصف المليون في غرب آسيا، وأكثر من نصف مليون في الشرق الأوسط، من دون أن نحصي الحرب الأشد إجراماً بين هذه الحروب، ونعني بها الصراع العراقي ـ الإيراني بين عامي 1980 و1988 الذي بدأ في تلك الفترة، بالإضافة إلى أعداد أقل من الضحايا في أميركا اللاتينية (UN World Social Situation, 1985, p. 14)، أما الحرب الكورية بين عامي 1950 و1953، التي يقدر عدد ضحاياها بما يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين (في بلد تعداده 30 مليوناً) /Halliday) Cumings, 1988, pp. 200-201)، وحروب فييتنام التي امتدت ثلاثين عاماً (1945-1975) فكانت الأوسع بين هذه الحروب التي تورطت فيها القوات المسلحة الأميركية نفسها مباشرة وعلى نطاق واسع،

وقتل في كل واحدة منهما قرابة خمسين ألف أميركي. ومن الصعب تقدير خسائر الفييتناميين وشعوب الهند الصينية الأخرى، ولكن أكثر التقديرات اعتدالاً تقدر هذه الخسائر بمليوني نسمة. وكانت بعض الحروب التي جرت ضد الشيوعيين، وخاصة في أفريقيا، على درجة مماثلة من الوحشية، حيث أشارت التقديرات إلى أن نحو مليون ونصف المليون نسمة لقوا حتفهم في الفترة بين 1980 و1988 في الحروب ضد حكومتي موزمبيق وأنغولا (اللتين لا يزيد تعداد سكانهما على 23 مليوناً)، إضافة إلى اثني عشر مليوناً شردوا من أوطانهم أو أصبحوا فريسة للجوع (UN, Africa 1989, p. 6).

كانت الطاقة الثورية المضمرة للعالم الثالث واضحة بدرجة مماثلة لدى الأنظمة الشيوعية. لأن زعماء التحرر من الاستعمار كانوا على الأقل يميلون كما رأينا إلى اعتبار أنفسهم اشتراكيين ومرتبطين بمشروع للتحرر والتقدم والتحديث مماثل لما يضطلع به الاتحاد السوفياتي، ووفق التوجهات نفسها. وقد تلقى هؤلاء الزعماء ثقافة غربية، وكانوا يرون أنهم يستلهمون أفكار **لينين** و**ماركس**، مع أن وجود أحزاب شيوعية قوية لم يكن أمراً شائعاً في العالم الثالث. ولم يكن أي منها (خارج منغوليا والصين وفييتنام) قوة رئيسة في حركات التحرر الوطني. بيد أن عدداً من الأنظمة الجديدة رحبت بالاستفادة من النمط الحزبي اللينيني وأنشأت مثله أو استعارته لنفسها كما فعل صن يات سن (Sun Yat-sen) في الصين بعد عام 1920. وقد هُمِّشت بعض الأحزاب الشيوعية التي حازت على قوة أو نفوذ خاص أو قضي عليها (كما جرى في إيران والعراق في الخمسينيات)، في ما يشبه المذابح، كما جرى في إندونيسيا عام 1965 حيث أبيد نحو نصف مليون شيوعي أو من يفترض أنهم شيوعيون في أعقاب ما وصف بأنه انقلاب عسكري موالٍ للشيوعيين. وربما كانت تلك أكبر مجزرة سياسية في التاريخ.

ظل الاتحاد السوفياتي طوال عدة عقود يتخذ موقفاً براغماتياً في المقام الأول في علاقاته مع الحركات التحررية والإصلاحية والثورية في العالم الثالث، لأنه لم يرغب أو يتوقع أن يوسع منطقة الحكم الشيوعي خارج نطاق الاحتلال السوفياتي في الغرب، أو منطقة التدخل الصيني في الشرق. ولم يتغير هذا الموقف حتى في عهد خروتشوف عندما وصلت ثورات محلية النشأة إلى السلطة بمجهوداتها الخاصة، ولم يكن للأحزاب الشيوعية فيها دور مهم، ولاسيّما في كوبا (1959) والجزائر (1962). كما جلب التحرر من الاستعمار في أفريقيا أيضاً زعماء وطنيين إلى السلطة لم يكن يسعدهم شيء أكثر من لقب معادٍ للإمبريالية، أو اشتراكي، أو صديق للاتحاد السوفياتي، وبخاصة إذا كان الأخير يقدم المساعدة التقنية والمعونات الأخرى التي لا يشوبها فساد الاستعمار القديم. ومن هؤلاء الزعماء: كوامي نكروما في غانا، وسيكوتوري في غينيا، وموديبو كيتا في مالي، وفي الكونغو البلجيكي باتريس لومومبا، الذي جعل مصرعه منه شهيداً ورمزاً للعالم الثالث. (أطلق الاتحاد السوفياتي اسم «**جامعة لومومبا**» على «جامعة الصداقة بين الشعوب»، التي أسسها من أجل طلاب العالم الثالث عام 1960). وتعاطفت موسكو مع مثل هذه الأنظمة الجديدة وساعدتها، ولكنها سرعان ما تخلت عن التفاؤل الزائد بشأن الدول الأفريقية الجديدة. وقدمت المساندة العسكرية لجماعة لومومبا في الكونغو البلجيكي سابقاً ضد عملاء ودمى الولايات المتحدة والبلجيكيين في الحرب الأهلية (مع تدخل القوة العسكرية للأمم المتحدة، وهو ما لم ترغب فيه كلتا القوتين العظميين) التي أعقبت منح الاستقلال المتسرع لتلك المستعمرة الضخمة. وكانت النتائج مخيبة للآمال[1]. وعندما أعلن

(1) قدم صحفي بولندي لامع، من إقليم لومومبا (نظرياً)، وصفاً حياً للفوضى الفاجعة التي سادت الكونغو (Kapuszinki, 1990).

أحد هذه الأنظمة الجديدة نفسه رسمياً نظاماً شيوعياً، وهو نظام **فيدل كاسترو**، أمام دهشة الجميع، احتضنه الاتحاد السوفياتي، ولكن دون أن يخاطر بإفساد علاقاته بالولايات المتحدة بصورة دائمة. ومع ذلك، فليس ثمة دليل فعلي على أنه خطط لدفع حدود الشيوعية إلى الأمام من طريق الثورة حتى منتصف السبعينيات. وحتى في ذلك الحين كان الدليل يشير إلى أن الاتحاد السوفياتي كان يحاول الاستفادة من حالة حرجة مناسبة له لم يشرع هو في إيجادها. ولعل المراقبين المتقدمين في العمر يتذكرون أن خروتشوف كان يأمل في أن تُدفن الرأسمالية من طريق التفوق الاقتصادي للاشتراكية.

والواقع أنه عندما تحدَّت الصين القيادةَ السوفياتية للحركة الشيوعية الدولية عام 1960، ناهيك ببعض المنشقين الماركسيين باسم الثورة، فإن أحزاب موسكو في العالم الثالث آثرت خيار سياسة الاعتدال المدروس. لم تكن الرأسمالية هي العدو في تلك البلدان، ولكن عدوها كان المصالح المحلية قبل الرأسمالية والإمبريالية (الأميركية) التي تدعمها. ولم يكن النضال المسلح هو الطريق إلى الأمام، بل الجبهة الوطنية الشعبية العريضة التي تتحالف معها البورجوازية «الوطنية» أو البورجوازية الصغيرة. لقد كانت استراتيجية موسكو إزاء «العالم الثالث»، ببساطة، استمراراً لخط الكومنترن في الثلاثينيات، على الرغم من جميع الاتهامات بالخيانة لقضية ثورة أكتوبر. وبدت تلك الاستراتيجية، التي أثارت حفيظة أولئك الذين كانوا يفضلون أسلوب السلاح، رابحةً في بعض الأحيان كما في البرازيل والهند الصينية في بداية الستينيات، وفي تشيلي في عام 1970. وربما لم يكن من المفاجئ أنها عندما وصلت إلى هذه النقطة أجهضت بانقلابات عسكرية أعقبها الإرهاب، كما حدث في البرازيل بعد 1964، وفي الهند الصينية عام 1965، وتشيلي عام 1973.

ومع ذلك، فإن العالم الثالث أضحى الآن هو العماد الأساسي

للأمل والإيمان عند أولئك الذين لايزالون يؤمنون بالثورة الاجتماعية، إذ كان يمثل الغالبية العظمى للبشرية. وبدا كأنه بركان كوني ينتظر الانفجار، أو حقل اهتزاز أرضي تُنذر اهتزازاته بزلازل خطيرة قادمة، بل إن المحللين الذين تحدثوا عن «نهاية الأيديولوجيا» في الغرب الرأسمالي الليبرالي المستقر، في «العصر الذهبي» (Bell, 1960)، قد سلّموا بأن العصر الألفي السعيد والأمل الثوري لمّا يخمدا في ذلك العالم. ولم يكن العالم الثالث مهماً للثوريين القدامى من أصحاب تقاليد «أكتوبر» فقط. لقد كان اليسار كله، بما في ذلك الليبراليون الإنسانيون والديمقراطيون الاجتماعيون المعتدلون، يطالب بما هو أكثر من تشريع للضمان الاجتماعي ورفع الأجور الحقيقية. لقد استطاع العالم الثالث أن يحافظ على مُثُله، وكانت الأحزاب التي تنتمي إلى تقليد «**التنوير**» العظيم تحتاج إلى المُثل بقدر ما تحتاج إلى سياسات عملية. إذ إنها لا تستطيع أن تحيا من دونها. وكيف لنا بغير ذلك أن نفسر الحماس الحقيقي لتقديم المعونات لبلدان العالم الثالث في معاقل التقدم غير الثوري القوية مثل الدول الاسكندنافية وهولندا، ومجلس الكنائس العالمي (البروتستانتي) الذي كان في أواخر القرن العشرين مماثلاً لجهود المساندة التبشيرية في القرن التاسع عشر؟ وكان قد دفع الليبراليين الأوروبيين في أواخر القرن العشرين إلى مساندة الثوريين والثورات في العالم الثالث.

II

إن ما أذهل معارضي الثورة والثوريين على السواء أن الشكل الأساسي للنضال الثوري في العالم الثالث، بعد عام 1954، قد اتخذ الآن شكل حرب العصابات، إذ وصل تعداد حروب العصابات الكبرى التي جرت في أواسط السبعينيات إلى 32 حرباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وجرت جميع هذه الحروب، باستثناء ثلاثة منها (الحرب الأهلية اليونانية في نهاية الأربعينيات، ونضال قبرص

ضد بريطانيا في الخمسينيات، وحرب إقليم **أَلْسْتَرْ** المستمرة منذ 1969) خارج أوروبا وأميركا الشمالية (Laqueur, 1977, p. 442). ويمكن توسيع هذه القائمة بسهولة لتشمل مزيداً من الحروب. فصورة الثورة كما انبثقت حصراً وسط الجبال لم تكن دقيقة، إذ قللت من شأن دور الانقلابات العسكرية اليسارية التي بدت مستحيلة تماماً في أوروبا إلى أن حدث المثال الدرامي لهذا النمط في البرتغال عام 1974، وهو ما كان شائعاً إلى حد كبير في العالم الإسلامي، وغير مستبعد في أميركا اللاتينية. إن الثورة البوليفية عام 1952 قامت بها حفنة من عمال المناجم والمتمردين العسكريين. والإصلاح المجتمعي الأكثر راديكالية في بيرو جاء على يد حكم عسكري في أواخر الستينيات والسبعينيات. كما إن هذه الصورة أساءت تقدير طاقة الجماهير الحضرية الثورية المضمرة التقليدية، وهو ما تجلى في الثورة الإيرانية عام 1979، وما حدث بعد ذلك في أوروبا الشرقية. لقد كانت عيون الجميع معلقة على رجال حرب العصابات في الربع الثالث من القرن. وشاعت تكتيكاتها بقوة على يد أيديولوجيات اليسار الراديكالي المنفذ للسياسة السوفياتية. وكان ماو تسي تونغ (بعد الانشقاق عن الاتحاد السوفياتي) وفيدل كاسترو بعد عام 1959، أو بالأحرى رفيقه الوسيم المتجول تشي غيفارا (Che Guevara) (1928 ـ 1967) قدوة لرجال حرب العصابات. أما الشيوعيون الفيتناميون الأكثر قدرة ونجاحاً في ممارسة استراتيجية حرب العصابات والذين نالوا إعجاب العالم في إلحاقهم الهزيمة بفرنسا والولايات المتحدة القوية، فإنهم لم يشجعوا المعجبين بهم على اتخاذ هذا الموقف أو ذاك في الخصومات الأيديولوجية المضنية داخل «اليسار».

حفلت فترة الخمسينيات بحروب العصابات النضالية في «العالم الثالث»، ووقعت جميعها عملياً في تلك البلدان المُستعمَرة التي رفضت السلطات الاستعمارية، لسبب أو لآخر، نزع الهيمنة الاستعمارية عنها سلمياً، وهي الملايو، كينيا (حركة **الماو ماو**)

وقبرص، في الإمبراطورية البريطانية المتفككة؛ والحروب الأخطر في الجزائر وفيتنام في الإمبراطورية الفرنسية المتداعية. ومن المستغرب أنها كانت حركة صغيرة نسبياً - وأصغر بالتأكيد من حركة العصيان في الملايو (Thomas, 1971, p. 1040). كما كانت غير نمطية ولكنها ناجحة، وبالتالي وضعت استراتيجية حرب العصابات على صفحات صحف العالم الأولى: إنها الثورة التي اجتاحت الجزيرة الكوبية في الكاريبي في الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1959. كان فيدل كاسترو شخصية من النوع المعهود في العالم السياسي لأميركا اللاتينية: شاباً قوياً ذا شخصية كاريزمية ينتسب إلى عائلة معروفة من ملاك الأراضي. لقد كانت سياسته ضبابية، ولكنه كان مصمماً على إبداء شجاعة شخصية وعلى أن يكون بطلاً لقضية الحرية ضد الظلم مهما كان الثمن، بل إن شعاره «الوطن أو الموت» - وهو في الأساس «النصر أو الموت» أو «سننتصر» - كان ينتمي إلى عصر سابق من التحرر، ومن جملة الشعارات التي تثير الإعجاب، ولكنها تفتقر إلى الدقة. وكان كاسترو، بعد فترة غامضة وسط عصابات حملة المسدسات في أوساط السياسة الطلابية في جامعة هافانا قد اختار طريق الثورة ضد حكومة الجنرال فلجينشيو باتيستا (Fulgencio Batista)، (وهو شخصية ملتوية معروفة في السياسة الكوبية منذ بروزه عام 1933 في حركة انقلابية عسكرية عُرف فيها آنذاك باسم السارجنت باتيستا، ووصل إلى السلطة ثانية عام 1952 وألغى الدستور. وكان منهج فيدل كاسترو يتسم بالحركة والنشاط؛ فقد هاجم ثكنات الجيش عام 1953، وسجن، ونُفي، وقام بعد ذلك بغزو كوبا بقوة من رجال العصابات التي أوجدت لنفسها في المحاولة الثانية موطئ قدم في الجبال في إقليم ناءٍ. ولكن المغامرة سيئة الإعداد أخفقت، إذ كان التحدي من وجهة نظر عسكرية متواضعاً. وشرع تشي غيفارا، الطبيب الأرجنتيني والقائد المغواري الموهوب، في غزو ما تبقى من الجزيرة بـ 148 رجلاً ارتفع عددهم

في ما بعد إلى 300 رجل. كما استطاع مغاوير كاسترو أن يستولوا على المدينة الأولى بسكانها الألف في كانون الثاني/ ديسمبر من عام 1958 فقط (Thomas, 1971, pp. 997, 1020, 1024). وجُلّ ما استطاع أن يظهره كاسترو عام 1958، ولم يكن بالشيء اليسير، أنه استطاع بقوة غير نظامية أن يسيطر على «منطقة محررة» واسعة ويدافع عنها في وجه هجوم لجيش فاقد لروحه المعنوية تماماً. لقد ربح فيدل لأن نظام باتيستا كان هشاً، يفتقر تماماً إلى تأييد حقيقي، ولا تسيّره غير الأنانية والمصلحة الشخصية، يقوده شخص كسول ترعرع طويلاً في أجواء الفساد. وسرعان ما سقط عندما توحدت جميع الطبقات السياسية في البلاد ضده، من البورجوازية الديمقراطية إلى الشيوعيين، وأدرك عملاء الدكتاتور وجنوده وشرطته وجلادوه أن زمانه قد ولى. وأثبت فيدل نجاحه، وكان من الطبيعي أن ترث قواته الحكم. وهكذا أطيح بنظام سيء تسانده قلة من الناس. واحتفى معظم الكوبيين بالفعل بانتصار الجيش الثائر بوصفه لحظة التحرر والوعد الذي لا حدود له مجسداً في قائده الشاب. ولعله لا يوجد زعيم في تاريخ «القرن العشرين الوجيز»، وهو عصر كان مليئاً بالشخصيات الكاريزمية التي تقف في الشرفات وراء مُكبرات الصوت، عبدته الجماهير أكثر من هذا الرجل الضخم الملتحي في بزته العسكرية الميدانية المخططة، يتحدث غير مكترث بالوقت ساعات طويلة، ويشارك الجماهير الغفيرة الطائعة والمصغية ـ بما فيها هذا المؤلف ـ أفكاره المبتسرة. لقد شعر الناس لمرة واحدة أن الثورة أشبه بشهر عسل جماعي. إلى أين ستقودهم؟ لابدّ أنها ستقودهم إلى مكان أفضل.

وجد ثوار أميركا اللاتينية أنفسهم في الخمسينيات منقادين حتمياً لا إلى بلاغيات المحررين التاريخيين، من بوليفار (Bolivar) إلى الكوبي خوسيه مارتي (José Marti) فحسب، بل إلى التقليد الاجتماعي ـ الثوري والمعادي للإمبريالية ليسار ما بعد 1917. كانوا

جميعاً مع «الإصلاح الزراعي» بصرف النظر عما كان يعني ذلك (انظر الفصل الثاني عشر، III). ومعادين، ضمنياً على الأقل، للولايات المتحدة، وخاصة في أميركا الوسطى الفقيرة، حيث كانوا بعيدين جداً عن الله وقريبين جداً من أميركا على حد تعبير العجوز المكسيكي القوي بورفيرو دياز (Porfiro Diaz). ومع أن فيدل كان ثورياً، إلا أنه لم يكن هو أو أحد من رفاقه شيوعياً، ولا ادّعى أي تعاطف مع الماركسية من أي نوع. والواقع أن الحزب الشيوعي الكوبي هو الحزب الشيوعي الجماهيري الوحيد في أميركا اللاتينية، عدا تشيلي، الذي لم يكن متعاطفاً معه على نحو ملحوظ إلى أن انضمت إليه شرائح من الحزب في أواخر حملته. وكانت العلاقات بينهما تتميز بالفتور. وكان الدبلوماسيون والمستشارون السياسيون الأميركيون يتناقشون حول ما إذا كان كاسترو موالياً للشيوعية أم لم يكن ـ ولو كان كذلك، فإن المخابرات المركزية (CIA) التي كانت قد أطاحت بحكومة إصلاحية في غواتيمالا عام 1954، كانت ـ تعرف ما ينبغي عليها أن تفعله ـ ولكنهم خلصوا إلى استنتاج واضح هو أنه لم يكن كذلك.

بيد أن كل شيء كان يدفع بحركة كاسترو باتجاه الشيوعية، بدءاً من الأيديولوجيا الاجتماعية ـ الثورية العامة لأولئك الذين يحتمل أن يقوموا بأعمال التمرد العدائية المسلحة، إلى مشاعر العداء الحاد للشيوعية في الولايات المتحدة في فترة السناتور ماكارثي، التي دفعت بالثوار الأميركيين اللاتينيين المعادين للإمبريالية إلى التعاطف تلقائياً مع الماركسية. وتكفلت الحرب الباردة الكونية بالباقي. لو أن النظام الجديد أراد أن يعادي الولايات المتحدة، وهو ما كان سيفعله بالتأكيد، من طريق تهديد الاستثمارات الأميركية على الأقل، لكان قد اعتمد على تعاطف وتأييد مضمونين من جانب خصوم أميركا الكبار. يضاف إلى ذلك أن طريقة **فيدل** في الحكم من طريق الخطب الطويلة غير الرسمية أمام الملايين لم تكن طريقة للحكم حتى في بلد

صغير أو ثورة لأي فترة من الوقت، فحتى الشعبوية تحتاج إلى تنظيم. وكان الحزب الشيوعي هو المؤسسة الوحيدة في الجانب الثوري التي تستطيع أن تمده بهذا التنظيم. كان كل من الطرفين يحتاج إلى الآخر فتلاقيا على هذا الأساس. بيد أن الولايات المتحدة الأميركية كانت قد عزمت، في آذار/ مارس 1960، أي في وقت أبكر كثيراً من اكتشاف كاسترو أن على كوبا أن تكون اشتراكية وقبل أن يصبح هو نفسه شيوعياً، على أن تعامله على أنه شيوعي، وأعطيت المخابرات المركزية الصلاحية للعمل على الإطاحة به (Thomas, 1971, p. 271). وحاولت في عام 1961 غزو الجزيرة عند خليج الخنازير من طريق اللاجئين الكوبيين وفشلت. ونجت كوبا الشيوعية على بعد 70 ميلاً من كي ويست (Key West) على السواحل الأميركية، وعزلتها الولايات المتحدة من طريق الحصار، فصارت بالتالي أكثر اعتماداً على الاتحاد السوفياتي على نحو مطرد.

لم يكن ثمة ثورة مهيأة بمثل هذا القدر لاستهواء «اليسار» في نصف الكرة الغربي والأقطار المتطورة عند نهاية عقد من التوجه المحافظ العالمي، كما لم يكن ثمة ثورة أعطت استراتيجية حرب العصابات شعبيتها كما فعلت الثورة الكوبية. وقد حملت هذه الثورة معها كل شيء: الرومانسية، والبطولة في الجبال، وزعماء طلابيون سابقون بحماس شبابهم الثرّ الكريم الذي لا يعرف الأنانية ـ ويكاد أكبرهم لا يتجاوز الثلاثين ـ وشعب مقبل على الحياة في فردوس سياحي مداري نابض بإيقاع الرومبا. وكانت، فوق هذا وذاك، موضعاً للترحاب من جانب جميع الثوريين اليساريين.

والواقع أنها قوبلت، على الأرجح، بالحفاوة بين منتقدي موسكو، الحانقين منذ زمن طويل على إعطاء موسكو الأولوية للتعايش السلمي مع الرأسمالية. لقد كان نموذج كاسترو مصدر وحي لجميع المثقفين المناضلين في كل مكان في أميركا اللاتينية، القارة

الجاهزة لإشعال الشرارة والإحساس وانبعاث روح الجسارة التي لا تعرف الأنانية، وبخاصة المواقف البطولية. وبعد فترة من الوقت، بدأت كوبا تشجع على التمرد، يحثها على ذلك غيفارا، بطل الثورة في أميركا اللاتينية كلها، من أجل خلق «تجربة أخرى أو تجربتين أو أكثر من التجارب الفيتنامية الأخرى». وقدم يساري فرنسي لامع أيديولوجيا مناسبة رسم فيها فكرة مفادها أنه، في قارة متعطشة للثورة، فإن كل ما يحتاج إليه الأمر هو استحضار مجموعات صغيرة من المقاتلين المسلحين إلى الجبال في بيئة مواتية لتشكيل بؤر (*focus*) لنضال التحرر الوطني (Debray, 1965).

انتظمت مجموعات متحمسة من الرجال في جميع أرجاء أميركا اللاتينية في حروب العصابات تحت راية فيدل، أو تروتسكي أو ماو تسي تونغ. ولكن جميع هذه المشروعات سرعان ما انهارت على الفور - إلا في أميركا الوسطى حيث كانت تتمتع بتأييد الفلاحين - تاركه وراءها فيالق تشي غيفارا في بوليفيا والكاهن الثائر الوسيم الكاريزمي الشخصية مثل غيفارا، الآب كاميلو توريس (Camilo Torres) في كولومبيا. لقد أسيء فهم هذه الاستراتيجية على نحو واضح وملحوظ. ويعود ذلك إلى الاعتقاد بأن حركات حرب العصابات المجدية والمستمرة في عديد من هذه البلدان **ممكنة** كما أظهرت حركة «القوات المسلحة للثورة الكولومبية» (فارك FARC) (الشيوعية الرسمية) في كولومبيا منذ 1964 حتى الآن، وحركة «**الطريق المضيء**» (الماويّة) في البيرو في الثمانينيات.

وباستثناء حركة **فارك** الكولومبية كظاهرة فذّة، فإن حرب العصابات كحركة فلاحية كانت ظاهرة نادرة، حتى عندما سلك الفلاحون هذا السبيل. وقد انساق هؤلاء في أرياف العالم الثالث بصورة كاسحة وراء جماعات من المثقفين الشباب الذين تحدروا أصلاً من الطبقات الوسطى في بلدانهم، ثم قويت شوكتهم في ما

بعد بجيل جديد من الأبناء (ومن البنات إلى حد ضئيل) الذين ترعرعوا في أوساط البورجوازية الصغيرة الريفية الصاعدة. ويصدق ذلك عندما انتقلت تكتيكات حرب العصابات من أعماق المناطق الريفية في البلاد إلى المدن الكبيرة، وذلك ما فعلته بعض الأجنحة الثورية من يسار العالم الثالث في أواخر الستينيات من القرن العشرين (في الأرجنتين والبرازيل، والأروغواي، وفي أوروبا على سبيل المثال)[2]. وفي واقع الحال، فإن عمليات حرب العصابات في المراكز الحضرية أكثر يسراً مما هي في المناطق الريفية، لا لأنها لا تعتمد على التضامن الجماهيري والتستر، بل لأن بوسعها استغلال مجهولية الأسماء والعناوين في المدن الكبيرة، وكذلك على القوة الشرائية للمال، وعلى حد أدنى من التعاطف ـ من جانب الطبقة الوسطى في المقام الأول. وقد وجدت جماعات «حرب العصابات الحضرية» أو «**الإرهابيين**» تلك أن ما هو أسهل عليها من ثوْرَنة البلاد إنما يتمثل في تحقيق تغطية إعلامية مثيرة، واغتيالات مشهودة (مثل مصرع الأدميرال كاريرو بلانكو (Carrero Blanco)، الذي كان من المتوقع أن يخلف فرانكو، على يد منظمة **إيتا** الباسكية، عام 1973، ورئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو (Aldo Moro) على يد **الألوية الحمراء** (Red Brigades) الإيطالية عام 1978)، إضافة إلى غزوات سرقة الأموال.

وحتى في أميركا اللاتينية، فإن قوى التغيير السياسي الرئيسة كانت تتمثل في السياسيين المدنيين ـ وكذلك في العسكر. ولم تكن

(2) الاستثناء الرئيس هم الناشطون في ما يمكن أن نطلق عليه «غيتّو» (ghetto) حركات حرب العصابات، مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت (IRA) في ألستر، وحركة «الفهود السود» التي لم تعمر طويلاً في الولايات المتحدة، والفدائيين الفلسطينين، وأبناء الشتات ومخيمات اللاجئين. وقد يكون جُلُّ هؤلاء أو كلُّهم ممن أمضوا جانباً من حياتهم في الشوارع وليس في المدارس، وبخاصة عندما لا يضم «الغيتو» طبقة وسطى ذات شأن.

تتجاوب أول الأمر مع التمردات المسلحة أفواج الأنظمة العسكرية اليمينية التي أخذت تداهم بقاعاً واسعة من أميركا اللاتينية منذ ستينيات القرن ـ فالحكومات العسكرية لم تتخلَّ قط عن تقاليدها المعهودة في أميركا الوسطى، باستثناء المكسيك الثورية وكوستاريكا الصغيرة، التي ألغت جيشها بعد ثورة وقعت عام 1948، إذ أطاح العسكريون في الأرجنتين بالرئيس الشعبوي خوان دومينغو بيرون الذي كانت قوته تكمن في المنظمات العمالية وتعتمد على حشد الفقراء (1955). ومن ثم وجدوا أنفسهم بعد ذلك يستأنفون سيطرتهم على مقاليد الحكم، بصورة متقطعة، منذ أن أثبتت الحركة البيرونية الجماهيرية قدرتها على الاستمرار والديمومة، مع غياب الفرصة لقيام بديل مدني مستقر بهذه المهمة. وعندما عاد بيرون من المنفى عام 1973، وسانده القطاع الأكبر من اليسار هذه المرة في إعادة هيمنة أنصاره على الوضع، عاد العسكر إلى الاستيلاء على السلطة مرة أخرى، بالدم، والتعذيب، وبالشعارات الوطنية البلاغية الطنانة، إلى أن أُطيح بهم في أعقاب هزيمة قواتهم المسلحة في الحرب الأنجلو ـ أرجنتينية الوجيزة الخرقاء والحاسمة عام 1982.

في البرازيل، استولت القوات المسلحة على السلطة عام 1964 وانتزعتها من يد خصم مماثل هو ورثة الزعيم البرازيلي الشعبوي الكبير غيتيليو فارغاس (1883 ـ 1954)، وتحولت إلى اليسار السياسي في أوائل الستينيات وطرحت شعارات **الدمقرطة** والإصلاح الزراعي والتشكك بسياسات الولايات المتحدة. ولم تكن محاولات حرب العصابات الصغيرة في أواخر الستينيات، التي تذرع بها النظام لاتخاذ الإجراءات القمعية الشرسة، تحدياً حقيقياً بأي صورة من الصور على الإطلاق؛ غير أن النظام بدأ بعد أوائل السبعينيات بالانفراج وأعاد البلاد إلى الحكم المدني بحلول عام 1985. وأما في تشيلي، فكان الخصم يتمثل في جبهة يسارية متحدة تضم الاشتراكيين، والشيوعيين والتقدميين الآخرين ـ وهي ما عرف في التقاليد الأوروبية (وتشيلية من

هذه الناحية) بـ «**الجبهة الشعبية**» (انظر الفصل الخامس). وكانت هذه الجبهة قد فازت في الانتخابات في تشيلي في ثلاثينيات القرن، يوم كانت أعصاب واشنطن أقل تهيجاً وكانت تشيلي نموذجاً للحكم المدني الدستوري. وفي عام 1970، انتخب زعيم تلك الجبهة **سلفادور ألّليندي** (Salvador Allende) رئيساً للبلاد، غير أن حكومته ظلت مزعزعة الأركان إلى أن أطاح بها وبه انقلاب عسكري ساندته كل المساندة ـ وربما نظمته ـ الولايات المتحدة عام 1973. وأضفى هذا الانقلاب على تشيلي الخصائص المعهودة التي تميز أنظمة الحكم العسكرية في السبعينيات: التعذيب المُمنهج للسجناء، والنفي الجماعي للخصوم السياسيين. وبقي الرئيس العسكري الجنرال بينوشيه في سدة الحكم سبع عشرة سنة فرض خلالها على تشيلي سياسة اقتصادية ليبرالية متطرفة، وأثبت بذلك، من جملة أمور أخرى، أن الليبرالية السياسية والديمقراطية ليسا شريكين طبيعيين لليبرالية الاقتصادية.

ربما كان استيلاء العسكريين على الحكم في بوليفيا الثورية بعد عام 1964 مرتبطاً بالتخوف الأميركي من النفوذ الكوبي في ذلك البلد، حيث لقي تشي غيفارا مصرعه في محاولة مبتسرة لإشعال ثورة من طريق حرب عصابات. غير أن بوليفيا ليست البلد الذي يمكن فيه لأي من العسكريين المحليين، مهما كانت شراسته، أن يسيطر عليه بسهولة لأي فترة زمنية، وقد انتهت المرحلة العسكرية بعد خمس عشرة سنة حافلة بسلسلة متسارعة متتابعة من الجنرالات الطامعين بصورة مطردة بما تدرّه تجارة المخدرات من منافع. ومع أن العسكريين في الأوروغواي اتخذوا من «حرب العصابات الحضرية» الذكية والفعالة المتميزة ذريعة لممارسة عمليات قتل خصومهم وتعذيبهم، فإن قيام جبهة شعبية من «اليسار العريض» تنافس نظام الحزبين التقليدين ربما يفسر استيلاء العسكر على الحكم عام 1972 في البلد الأميركي اللاتيني الوحيد الذي يمكن اعتباره ديمقراطية حقيقية مستمرة. وقد حافظ مواطنو أوروغواي على ما يكفي من

تقاليدهم ليسقطوا في ما بعد الدستور المكبَّل الذي عرضه عليهم الحكام العسكريون، ويستعيدوا الحكم المدني عام 1985.

مع أن طريق حرب العصابات إلى الثورة قد حقق بعض النجاح وكان يُتوقع له أن يحقق نجاحات درامية أكبر في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، إلا أنه لم يكن ذا شأن كبير في الدول النامية. بيد أنه لم يكن من دواعي الدهشة أن العالم الثالث، برموزه التي تمثل حرب العصابات من أبناء المدن والأرياف، قد مهد لظهور عدد من الثوار الشباب أو المعارضين المثقفين في العالم الأول. وكان متابعو موسيقى الروك يُشبّهون الجماهير اليافعة في مهرجان وودستوك الموسيقى (عام 1969) بـ «جيش من رجال العصابات المسالمين» (Chapple and Garofalo, 1977, p. 144). وكان الطلاب المتظاهرون يحملون صورة غيفارا كالأيقونات في باريس وطوكيو، وكانت ملامح وجهه الملتحي بقبعته، وبما توحيه من رجولة ظاهرة تجتذب حتى من لا شأن لهم بالسياسة في الثقافة المضادة. ولم يتردد اسم كاسمه (باستثناء اسم الفيلسوف ماركوز) كما أظهر مسح معمق حول «اليسار العالمي» عام 1968 (Katsiaficas, 1987)، مع أن اسم الزعيم الفييتنامي هو شي منه هو الذي ما فتئ يتردد على كل شفة ولسان (هو - هو - هو - شي منه) كثيراً في المظاهرات عند يساريي العالم الأول. وكان تأييد رجال حرب العصابات في العالم الثالث، ومقاومة الذهاب إلى محاربتهم في فييتنام، كما في الولايات المتحدة بعد عام 1965، هي ما حركت «اليسار» أكثر من أي شيء آخر، باستثناء محاربة الأسلحة النووية. كما أصبح كتاب **مُعذبّو الأرض** الذي كتبه [فرانز فانون (Franz Fanon)] العالم النفساني الكاريبي الذي شارك في حرب التحرير الجزائرية، مرجعاً ذا تأثير بالغ في أوساط النشطاء المثقفين الذين كان يتولاهم الحماس عندما يشيد هذا المؤلف بالعنف كوسيلة للتحرر الروحي للمقهورين.

كانت صورة مقاتلي حرب العصابات ببشرتهم الملونة وسط خضرة الطبيعة المدارية، بإيجاز، عنصراً أساسياً، بل ربما منبع الإلهام الأول لراديكالية العالم الأول في الستينيات. وقد استحوذت على المفكرين النظريين ليسار العالم الأول فكرة «**العالمثالثية**»، أي الاعتقاد بأن العالم سيتحرر من طريق تحرر «أطرافه» الزراعية البائسة، المستغلَّة والمقموعة بـ «**التبعية**» للدول الأساسية في ما باتت تسميه الأدبيات المتنامية بِ «النظام العالمي». فإذا كانت جذور الاضطرابات في العالم لا تكمن، كما يفترض ضمناً منظرو «النظام العالمي»، في نهوض الرأسمالية الصناعية الحديثة، بل في غزو الاستعماريين الأوروبيين للعالم الثالث في القرن السادس عشر، فإن نقض هذه العملية التاريخية في القرن العشرين قد قدم للثوريين العاجزين في العالم الأول مخرجاً للتخلص من عجزهم. ولم يكن من دواعي الدهشة أن يطرح أقوى الحجج التي تدور حول المعنى نفسه ماركسيون أميركيون يستبعدون انتصار الاشتراكية على يد قوى تنتمي أصلاً إلى الولايات المتحدة.

III

لم يعد أحد في دول الرأسمالية الصناعية المزدهرة يحمل النظرة الكلاسيكية حول الثورة الاجتماعية من طريق الثورة والعمل الجماهيري على محمل الجد. ومع ذلك، ففي ذروة الرخاء الغربي، وفي صميم المجتمع الرأسمالي، وجدت الحكومات نفسها فجأة، وعلى نحو غير متوقع، أو يمكن تعليله، تواجه شيئاً لا يشبه الثورة ذات النمط القديم فحسب، بل يكشف أيضاً ضعف الأنظمة التي تبدو راسخة في ظاهرها. في الفترة بين عامي 1968 و1969، اكتسحت العوالم الثلاثة جميعاً، أو أجزاء شاسعة منها، موجة من الثورات اضطلعت بها أساساً القوة الاجتماعية الجديدة المؤلفة من الطلاب الذين أصبح تعدادهم الآن يحصى بمئات الألوف حتى في

الدول الغربية ذات الحجم المتوسط، وسرعان ما باتت تعد بالملايين (انظر الفصل العاشر). يضاف إلى ذلك أن أعدادها تعززت بثلاث خصائص سياسية ضاعفت من فعاليتها على الصعيد السياسي. وكان من السهل حشدهم في مصانع المعرفة التي تحتويهم في الوقت الذي تترك لهم وقتاً حراً أكبر بكثير مما هو متاح للعمال في مصانعهم الضخمة. وكان لهم حضور مكثف في العادة في المدن الرئيسة، تحت أنظار السياسيين وآلات التصوير ووسائل الإعلام. ولما كانوا ينتمون إلى الطبقات المتعلمة، لأنهم في الغالب من أبناء الطبقة المتوسطة القائمة ـ وهذه ظاهرة شائعة، ولكنها أشد خصوصية في العالم الثالث ـ أي ينتمون إلى المِهاد الذي تترعرع فيه النخب الحاكمة في مجتمعاتهم، فلم يكن من السهل إطلاق النار عليهم بإيعاز من مراتب السلطة الدنيا. وفي أوروبا، شرقاً وغرباً، لم تقع خسائر جسيمة، حتى في أعمال الشغب الواسعة وقتال الشوارع الذي جرى في باريس في أيار/ مايو 1968. وكانت السلطات حريصة على عدم وقوع «شهداء». وحيثما حدثت مذابح كبيرة، كما حدث في مكسيكو سيتي عام 1968 ـ تشير الإحصائيات الرسمية إلى وقوع 28 قتيلاً ومئتي جريح عندما فرق الجيش اجتماعاً شعبياً (González Casanova, 1975, vol. 2, p. 564) ـ تغير المشهد التالي للسياسة المكسيكية كلياً.

من هنا، كانت الثورات الطلابية فعّالة بصورة لا تناسب فيها، وبخاصة عندما صاحبتها موجات واسعة من الإضرابات العمالية التي شلّت مؤقتاً اقتصاد بلدان برمتها، كما حدث في فرنسا عام 1968، وفي «الخريف الساخن» في إيطاليا عام 1969. ومع هذا، فإنها لم تكن بالطبع ثورات حقيقية. كما لم يكن يتوقع لها أن تتطور إلى ذلك. أما بالنسبة إلى العمال، حيثما شاركوا فيها، فقد كانت مجرد فرصة ليكتشفوا قوة المساومة الصناعية التي يمتلكونها دون أن يلاحظوا ذلك طوال السنوات العشرين الماضية. لم يكن الطلبة

ثوريين؛ فمن النادر أن يُعنى طلبة العالم الأول بمثل هذه المسائل التافهة كالإطاحة بالحكومات أو وضع اليد على السلطة، مع أن الفرنسيين في الواقع اقتربوا كثيراً من إسقاط الجنرال ديغول في أيار عام 1968 وقصّروا بالفعل فترة ولايته (استقال بعد سنة). كما إن حركة الاحتجاج الطلابية الأميركية ضد الحرب قد أسقطت الرئيس جونسون في العام نفسه. (أما طلاب العالم الثالث فقد كانوا أقرب إلى وقائع السلطة، في حين عرف طلاب العالم الثاني أنهم بعيدون بالضرورة عنها). وقد غلب على الثورة الطلابية في الغرب الطابع الثقافي، أي طابع الرفض لكل ما تمثله القيم الأبوية لـ «الطبقة المتوسطة» في المجتمع (وهو ما استعرضناه في الفصلين العاشر والحادي عشر).

ومع هذا، فقد ساعد التمرد الطلابي على تسييس عدد كبير من الأجيال الطلابية الثورية التي التفتت بشكل طبيعي نحو الدعاة المقبولين للثورة الراديكالية والتحول الاجتماعي الشامل، ونعني بهم ماركس، والرموز غير الستالينية لثورة أكتوبر، وماو. ولأول مرة منذ الحقبة المعادية للفاشية تجتذب الماركسية، التي لم تعد حكراً على أورثوذكسية موسكو، أعداداً كبيرة من مثقفي الغرب الشباب (علماً بأنها لم تتوقف عن اجتذابهم في العالم الثالث). لقد كانت ماركسية متميزة أشبه بالمنتدى مع تنوع يختلف عن الأنماط الأكاديمية السائدة، ومتضافرة أحياناً مع أيديولوجيات أخرى، قومية أو دينية، لأنها جاءت من غرف الدراسة لا من خبرة الحياة العملية. والواقع أنها كانت ماركسية لا صلة لها بالسلوك السياسي العملي لحواريي ماركس الجدد، الذين كانوا ينادون عادةً بنوع من النضال الراديكالي الذي لا يحتاج إلى تحليل. وعندما تبخرت التوقعات اليوتوبية للثورة الأصلية، عاد كثيرون أو توجهوا نحو أحزاب «اليسار» القديمة (مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي أعيد تنظيمه في تلك الفترة، أو الحزب الشيوعي الإيطالي) التي انتعشت جزئياً بفضل تشرُّب حماسة

الشباب. ولما كانت الحركة حركة مثقفين بالدرجة الأولى، فقد انخرط الكثيرون منهم في مهن أكاديمية. ورأى بعضهم أنفسهم ثوريين وفق تقليد أكتوبر، وانضموا أو أعادوا تشكيل منظمات «طليعية» منظمة سرية تماماً ذات كوادر لينينية الطابع، وذلك من أجل أن تتسرب إلى التنظيمات الجماهيرية أو لأغراض إرهابية. هنا كان الغرب يلتقي مع العالم الثالث الذي كان مشبعاً أيضاً بمنظمات ذات مقاتلين غير شرعيين يأملون في أن يعوضوا الهزيمة الشاملة من طريق مجموعات عنف صغيرة. ولعل «**الألوية الحمراء**» المتعددة التي ظهرت في إيطاليا في السبعينيات كانت الأكثر أهمية من بين المجموعات الأوروبية ذات الأصل البلشفي. لقد ظهر عالم سري غريب من التآمر ارتبطت فيه مجموعات العمل المباشر ذات الأيديولوجيا الثورية الاجتماعية والقومية بشبكة دولية تتألف من عدة «جيوش حمراء» ـ صغيرة جداً في العادة ـ ومن المتمردين من فلسطينيين وباسك، والجيش الجمهوري الأيرلندي، وغيرها، تتشابك مع شبكات مشبوهة أخرى ومخترقة من قِبل أجهزة مخابرات تحميها أو تساعدها إذا لزم الأمر بعض الدول العربية أو الشرقية.

كان ذلك العالم بيئة مناسبة تماماً لكتاب القصص البوليسية وقصص الرعب والمغامرات المخابراتية التي كانت فترة السبعينيات هي العصر الذهبي لها. وكانت أيضاً حقبة سوداء قاتمة للتعذيب والعنف المضاد في تاريخ الغرب. كانت الفترة الأحلك ظلاماً حتى الآن في تاريخ التعذيب المعاصر، وشاعت فيها «فرق الموت» التي لا يمكن التعرف عليها تحديداً، أو عصابات الخطف والقتل في سيارات مجهولة الهُوية تخفي الناس من الوجود، ويعرف الجميع بأنها تابعة لجيش أو شركة ما، وأجهزة مسلحة من الشرطة والمخابرات وهيئات أمنية جعلت نفسها مستقلة تماماً عن الحكومة فضلاً عن المراقبة الديمقراطية، و«الحروب القذرة» التي يعجز عنها

الوصف[3]. وكان هذا أمراً ملحوظاً حتى في بلد عريق في تقاليده الخاصة بالقانون والإجراءات الدستورية مثل بريطانيا، عندما أدت السنوات الأولى من النزاع في أيرلندا الشمالية إلى بعض الإساءات الخطيرة التي لفتت منظمة العفو الدولية في تقريرها عن التعذيب (1975). وربما بلغت مثل هذه الظواهر أوجها في أميركا اللاتينية. وتأثرت كذلك البلدان الاشتراكية بمثل هذه التقليعات الشريرة، وإن لم تظهر للعيان. إن هذه الدول كانت قد ودعت سنوات الرعب، ولم يكن ثمة حركات إرهابية داخل حدودها، بل كان فيها جماعات صغيرة من المعارضين فحسب ممن كانوا يعرفون أن القلم، في ظروف مثل ظروفهم، أشد مضاء من السيف، أو أن الآلة الكاتبة (مضافاً إليها احتجاج الرأي العام الغربي) أشد بأساً من القنبلة.

كانت الثورة الطلابية في أواخر الستينيات آخر صيحة للثورة العالمية القديمة. كانت ثورية بالمعنى اليوتوبي القديم في سعيها نحو قلب القيم الدائم وإيجاد مجتمع جديد وكامل، وبالمعنى العملي في سعيها لتحقيق هدفها من طريق العمل في الشوارع والمتاريس، ومن طريق القنبلة والكمين الجبلي، معاً. لقد كانت عالمية، لا لأن أيديولوجيا التقاليد الثورية، من 1789 حتى 1917، كانت كونية ودولية فحسب ـ حتى أن منظمة الباسك الانفصالية «إيتا» ذات الطابع القومي حصراً كانت تدّعي، وهي نتاج الستينيات النموذجي، أنها ماركسية بمعنى ما ـ بل لأن العالم، أو على الأقل العالم الذي عاشت فيه الأيديولوجيات الطلابية على الأقل، كان لأول مرة عالماً كونياً بالفعل. وكانت الكتب نفسها تظهر، في وقت واحد تقريباً، في المكتبات الطلابية في بيونس أيريس، وروما، وهامبورغ (وتضم كتب هربرت ماركوز بالتأكيد عام 1968). وعبر سواح الثورة أنفسهم

(3) أفضل تقدير لعدد الأشخاص الذين «اختفوا» أو قتلوا في «الحرب القذرة» في الأرجنتين في الفترة 1976 ـ 1982 هو نحو 10 آلاف شخص (Las Cifras, 1988, p. 33).

المحيطات والقارات من باريس إلى هافانا إلى ساو باولو إلى بوليفيا. ولم يجد أول جيل بشري يحظى باتصالات وأسفار سريعة ورخيصة، وهم طلاب أواخر الستينيات، صعوبة في التعرف على ما كان يحدث في **السوربون**، أو في **بيركلي**، أو في **براغ** بوصفه جزءاً من الحدث نفسه في **القرية الكونية** (Global Village) نفسها التي نعيش فيها على حد تعبير الخبير المعلوماتي الكندي مارشال ماكلوهان (Marshal McLuhan) (وهو اسم آخر أصاب شهرة في الستينيات).

وعلى الرغم من ذلك، فإنها لم تكن الثورة العالمية كما فهمها جيل 1917، بل كانت الحلم بشيء ما لم يعد موجوداً: لقد توهموا أن مجرد إقامة المتاريس ستمدهم بشحنة سحرية عاطفية تمهد للانبعاث، بل إن المفكر الحصيف المحافظ ريمون آرون (Raymond Aron) وصف «أحداث أيار 1968» في باريس وصفاً لا يبتعد كثيراً عن الدقة حين قال إنها أشبه بمسرح الشارع أو ضرب من ضروب الدراما النفسية (psycho drama).

لم يعد أحد يتوقع ثورة اجتماعية في العالم الغربي. ولم يعد معظم الثوريين يرون في الطبقة العاملة الصناعية، التي اعتبرها ماركس «حفارة قبر الرأسمالية» طبقة ثورية أساساً، إلا بالولاء للعقيدة الأصلية المتعارف عليها، بل إن «البروليتاريا» القديمة، في نصف الكرة الغربي، قد استُبعدت وأقصيت جانباً بوصفها عدوة للراديكالية، سواء في الأوساط الملتزمة نظرياً باليسار المتطرف في أميركا اللاتينية أو أوساط الطلاب الثوريين غير النظريين في أميركا الشمالية، بوصفها أرستقراطية عمالية مُفضَّلة أو نصيرة وطنية لحرب فييتنام. وكان مستقبل الثورة في العالم الثالث في أيدي فلاحي الأراضي الداخلية (التي يتسارع التناقص في أعداد سكانها جراء الهجرة)، ولكن خذلان هؤلاء لدعاة الثورة المسلحين القادمين من بعيد من أمثال كاسترو وغيفارا، قد أضعف القناعة القديمة بأن الحتمية التاريخية ستضمن

قدرة «**معذبي الأرض**» التي تغنت بها «**الأممية**» على تحطيم أغلالهم بمفردهم.

ولكن، هل كانت الثورة شاملة بالفعل على الصعيد العالمي حتى عندما كانت حقيقة واقعة أو محتملة؟ إن الحركات التي كان ثوريو الستينيات يعلقون عليها آمالهم لم تكن شاملة جامعة، بل كانت نقيض ذلك. إن الفييتناميين، والفلسطينيين، والحركات المختلفة لحرب العصابات من أجل التحرر من الاستعمار كانت معنية بشؤونها الوطنية فحسب. ولم تكن مرتبطة بالعالم الأعرض إلا بمقدار ما تدار من جانب الشيوعيين الذين كانت لديهم مثل هذه الالتزامات الأوسع، أو لأن تركيبة الاستقطاب الثنائي لنظام الحرب الباردة العالمي قد جعلتهم أصدقاء لعدو عدوهم. أما المحفلية المركزية القديمة فقد تجلى انحسار أهميتها في سلوك الصين الشيوعية التي كانت، على الرغم من الشعارات البلاغية الطنانة حول الثورة العالمية، تنهج سياسة وطنية تمحورت حول مصالحها الخاصة، ودفعت بها، في السبعينيات والثمانينيات، إلى التحالف مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي الشيوعي، وإلى نزاع مسلح فعلي مع كل من الاتحاد السوفياتي وفييتنام الشيوعية. ولم يكتب البقاء للثورة المتطلعة إلى ما وراء الحدود الوطنية إلا في الصيغة المخففة لحركات الوحدة الأفريقية أو الوحدة العربية، ولحركات وحدة أميركا اللاتينية على الأخص. وكانت هذه الحركات تتمتع بشيء من الواقعية، وعلى الأقل بالنسبة إلى المناضلين المثقفين الذين كانوا يتحدثون بلغة واحدة (الإسبانية، العربية) ويتحركون بحرية من بلد إلى آخر كلاجئين أو مخططين للثورة. ويمكن للمرء أن يزعم أن بعضها ـ وبخاصة ما كان منها على النمط الكاسترووي ـ كانت تضم بعض العناصر العالمية بالفعل. وقد قاتل تشي غيفارا فترة من الوقت في الكونغو، فيما أرسلت كوبا قواتها لتساعد الأنظمة الثورية في القرن الأفريقي وأنغولا في

السبعينيات. ومع ذلك، فكم من الناس خارج نطاق أميركا اللاتينية كانوا يتوقعون بالفعل انتصاراً شاملاً للانعتاق الاشتراكي حتى في جميع أنحاء أفريقيا أو البلاد العربية؟ ألا نتبين خصائص الهشاشة، بل اللاواقعية السياسية، التي تتسم بها الثورات فوق القومية، في انهيار الجمهورية العربية المتحدة القصيرة العمر، التي ضمت مصر وسوريا مع ارتباط رخو من جانب اليمن (1958ـ 1961)، وفي معمعة المناكفات الدائمة بين نظامَي الحكم البعثيَين الاشتراكيَين، والقوميَين بالقدر نفسه، في سوريا والعراق؟

ربما نتلمس البرهان الأكثر جلاء على ذبول الثورة العالمية في تفكك الحركة الدولية المكرسة لها، إذ بعد عام 1956، فقد الاتحاد السوفياتي والحركة الدولية التي تستظل بزعامته احتكارهما للدعوة الثورية وللنظرية والأيديولوجيا التي توحدها. وقد أصبح لدينا الآن عدة أشكال من الماركسيين والكثير من الماركسيين ـ اللينينيين، وصنفان أو ثلاثة أصناف مختلفة منها، بينها تلك الأحزاب الشيوعية القليلة التي ظلت ترفع رايات ستالين (كالحزب الشيوعي الصيني والألباني، والحزب الشيوعي «الماركسي» الذي انشق عن الحزب الشيوعي الهندي الأم).

وفي الفترة بين عام 1956 و1968، طرأ التفكك على ما تبقى من الحركة الشيوعية الدولية التي تتزعمها موسكو، حيث شقت الصين عصا الطاعة عن الاتحاد السوفياتي بين عامي 1958 و1960، ودعت، دون أن تصيب نجاحاً كبيراً، إلى انفصال الدول عن الكتلة السوفياتية، وتشكيل أحزاب شيوعية منافسة، بينما أخذت الأحزاب الشيوعية (وبخاصة الغربية) بزعامة إيطاليا تنأى بنفسها بشكل صريح عن موسكو. وكان «**المعسكر الاشتراكي**» في صورته الأصلية التي كانت قائمة عام 1947 قد انشق الآن إلى دول شتى، بدرجات متفاوتة من الولاء للاتحاد السوفياتي، تتراوح بين الالتزام الكامل مثل

بلغاريا[4] والاستقلال الكامل مثل يوغوسلافيا. وأخيراً جاء الغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا عام 1968، لاستبدال سياسية شيوعية بأخرى، ليضع المسمار الأخير في نعش «**الأممية البروليتارية**». ومنذ ذلك الحين، أصبح من الطبيعي حتى بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية الموالية لخط موسكو أن تنتقد الاتحاد السوفياتي بصورة علنية وتتبنى سياسة مغايرة لسياسات موسكو (**الشيوعية الأوروبية**). وكانت نهاية الحركة الشيوعية الدولية نهاية لأي نوع من أنواع الأممية الاشتراكية أو الاجتماعية ـ الثورية أيضاً، لأن القوى المنشقة عن موسكو أو المناهضة لها لم تستطع أن تطور تنظيمات دولية فاعلة، وظلت مجرد تجمعات منشقة منافسة. والهيئة الوحيدة التي بقيت تعيد إلى الأذهان، بصورة باهتة، تقاليد التحرر المحفلي هي «الاشتراكية الدولية» (1951) القديمة أو التي أعيد إحياؤها، وباتت تمثل الآن الحكومات والأحزاب الأخرى، ومعظمها غربية، التي تخلت رسمياً عن الثورة، عالمية كانت أو غير عالمية، بل تخلت، في معظم الأحوال، حتى عن اعتناق الأفكار الماركسية.

IV

ومع ذلك، فإذا كانت تقاليد الثورة الاجتماعية وفق صيغة أكتوبر 1917 ـ أو حتى الصيغة الأم على طريقة **اليعاقبة** الفرنسيين عام 1793، كما يرى بعضهم ـ قد استُنفدت، فإن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي كان يولد الثورات ظل باقياً، ولم يكفّ البركان عن الثوران. ومع نهاية «العصر الذهبي» للرأسمالية العالمية في بداية السبعينيات، اكتسحت موجة جديدة من الثورات بقاعاً واسعة من العالم، وتلتها في الثمانينيات أزمة الأنظمة الشيوعية الغربية التي أدت إلى انهيارها عام 1989.

(4) يبدو أن بلغاريا طلبت فعلاً الانضمام إلى الاتحاد السوفياتي كجمهورية سوفياتية، ولكن طلبها ووجه بالرفض لأسباب تتعلق بالدبلوماسية الدولية.

ومع أن معظم هذه الثورات قد حدث في العالم الثالث، فإن ثورات السبعينيات شكلت مجموعة غير متجانسة سياسياً وجغرافياً. ومن المفاجئ أنها بدأت في أوروبا بالإطاحة بالنظام البرتغالي، أطول حكم لليمين في القارة، في نيسان/ أبريل عام 1974، وجاءت في أعقابها بعد ذلك بوقت قصير الإطاحة بالدكتاتورية اليمينية المتطرفة التي لم تُعمر طويلاً في اليونان. وبعد وفاة الجنرال فرانكو التي طال انتظارها في إسبانيا عام 1975، اكتمل الانتقال السلمي للبلاد من الحكم الاستبدادي إلى الحكم البرلماني بالعودة إلى الديمقراطية الدستورية في جنوب أوروبا. ويمكن اعتبار هذه التحولات تصفية للتركة المتبقية من الفاشية الأوروبية والحرب العالمية الثانية.

أدى انقلاب الضباط الراديكاليين الذي ثَوْرَنَ البرتغال إلى نشوب حرب طويلة محبطة ضد انتفاضات حرب العصابات التحررية في مستعمرات البرتغال الأفريقية. وقد بدأها الجيش البرتغالي منذ بداية الستينيات، من دون متاعب كبيرة، إلا في مستعمرة غينيا بيساو الصغيرة حيث قاتله أقدر زعماء التحرر الأفارقة، أميلكار كابرال (Amilkar Cablar)، إلى أن توقف في نهاية الستينيات. وتكاثرت حركات حرب العصابات في الستينيات في أعقاب نزاع الكونغو، وتفاقم سياسة التفرقة العنصرية (apartheid) في جنوب أفريقيا (التي تمثلت في إيجاد «مَواطن» للسود، في مذبحة شاربفيل (Charpeville)) ولكنها لم تصب نجاحاً ملحوظاً، وتراجعت بسبب النزاعات القبلية الداخلية والتنافس الصيني ـ السوفياتي. وعادت هذه الحركات فانتعشت في بداية السبعينيات بفضل مساعدة سوفياتية متزايدة ـ فيما انشغلت الصين آنذاك بنوبة التشنجات الغريبة، أي «**الثورة الثقافية العظمى**» التي أطلقها ماو ـ ولكن الثورة البرتغالية هي التي مكّنت المستعمرات في النهاية من نيل استقلالها عام 1975 (وسرعان ما غرقت موزمبيق وأنغولا في حرب أهلية فتاكة ثانية

جراء التدخل المشترك من جانب الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا).

مع انهيار الإمبراطورية البرتغالية، نشبت ثورة كبرى في أقدم دولة أفريقية مستقلة، هي أثيوبيا المبتلاة بالمجاعة، حيث أطيح بالإمبراطور (1974) وحلت محله طغمة عسكرية يسارية منحازة بقوة إلى الاتحاد السوفياتي الذي تحول لهذا عن تأييده في تلك المنطقة لدكتاتورية سياد بري في الصومال (1969-1991)، على الرغم من حماس الأخير للينين وماركس. وقد واجه النظام الجديد في أثيوبيا كثيراً من التحديات، إلى أن أطيح به آخر الأمر عام 1991 من طريق حركات تحرر إقليمية أو انفصالية ماركسية النزعة.

أطلقت هذه المتغيرات موجة من أنظمة الحكم التي كرست نفسها، شكلياً على الأقل، لقضية الاشتراكية، إذ أعلنت داهومي نفسها جمهورية شعبية في ظل الحكم العسكري المعتاد وغيرت اسمها إلى **بنين**، كما أعلنت جزيرة مدغشقر (**مالاغاسي**) التزامها بالاشتراكية عام 1975، بعد واحد من الانقلابات العسكرية المعهودة. وأكدت الكونغو (وهي غير جارتها العملاقة، الكونغو البلجيكية سابقاً، التي أصبح اسمها الآن **زائير** تحت قيادة **موبوتو**، الدكتاتور الجشع الموالي لأميركا) طابعها كجمهورية شعبية، في ظل حكم عسكري أيضاً. وأما روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) فإن المحاولة التي امتدت إحدى عشرة سنة لإقامة دولة مستقلة يحكمها البيض منيت بالإخفاق عام 1976 تحت وطأة الضغط المتزايد من جانب حركتين من حركات حرب العصابات منقسمتين في ما بينهما بسبب الهُوية القبلية والتوجه السياسي (الروسي والصيني). وفي عام 1980 استقلت زيمبابوي بقيادة أحد زعماء حرب العصابات.

عالم متغيّر



35 ـ النموذج الجديد: صورة إلكترونية لجرثوم معديّ ينزّ خيوطاً كروماتينية من نواة خلية.



34 ـ النموذج القديم: مصطبات زراعية في وادي لابنغ، غويزهو، الصين.



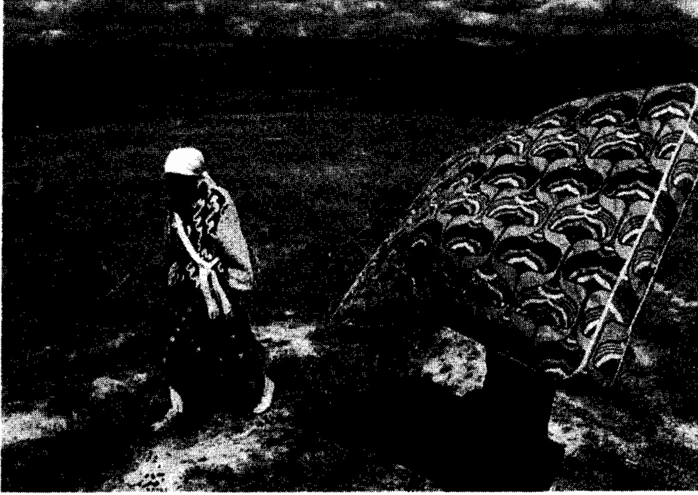
36 ـ العالم الذي انتهى بعد 8000 سنة: فلاح صيني يقوم بالفلاحة.



37 ـ العالم القديم يلاقي العالم الجديد: مهاجران تركيان في برلين الغربية.



38 ـ المهاجرون: مهاجرون من جزر الهند الغربية أثناء وصولهم إلى لندن وكلهم أمل، في خمسينيّات القرن العشرين.



39 ـ لاجئون: أفريقيا في نهاية القرن.



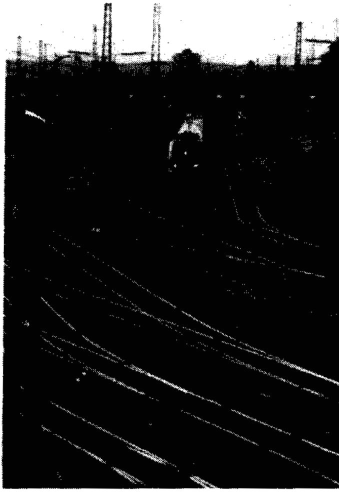
40 ـ الحياة في المدينة: الحياة القديمة ـ مدينة أحمد أباد القديمة (الهند).



41 ـ الحياة في المدينة: شيكاغو الجديدة.



42 ـ الحياة في المدينة ـ المترو: ساعة الازدحام في شنجوكو، في طوكيو.



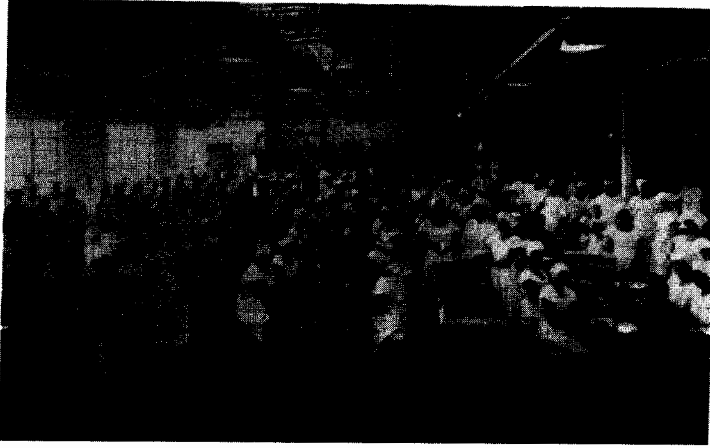
43 ـ نظام المواصلات: سكة الحديد، إرث القرن التاسع عشر ـ أوغسبرغ، ألمانيا.



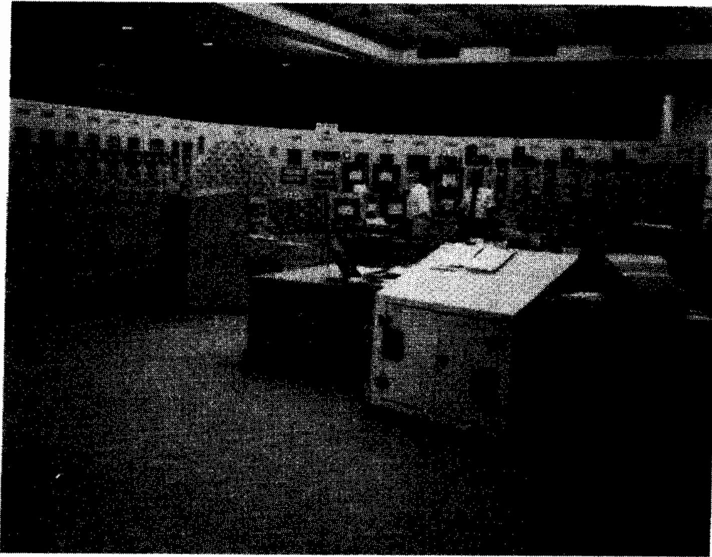
44 ـ نظام المواصلات: انتصار ماكنة الاحتراق الداخلي في القرن العشرين. طرق سريعة للسيارات، سيارات، وتلوّث في هيوستن، ولاية تكساس.



45 ـ المواصلات خارج كوكب الأرض. أول هبوط على سطح القمر، 1969.



46 ـ الناس في حالة الإنتاج: معمل للتعليب في ثلاثينيات القرن العشرين، أماريلّو، ولاية تكساس.



47 - الإنتاج بلا بشر: محطة الطاقة النووية في دندجينِسْ.



48 ـ حيث سبق أن أنتج البشر: إلغاء التصنيع في شمال إنجلترا (ميدلزبرو)

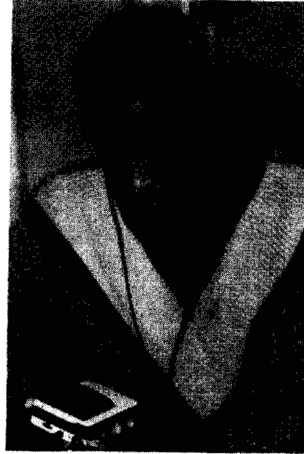
تبدّل الحياة اليومية



49 ـ ثورة في المطبخ: البرّاد.



50 ـ ثورة في غرفة الجلوس: جهاز التلفزيون.



52 ـ تحوّل وقت الفراغ: التصغير وقابلية الانتقال ـ جهاز تسجيل ـ راديو محمول.



51 ـ تحوّل التسوّق: السوبرماركت.

تبدّل الحكّام



53 ـ النظام القديم ـ النسخة المدنية: نيفِلْ تشمبرلين (1869 ـ 1940)، رئيس الوزراء البريطاني وهو يصطاد السمك.



54 ـ النظام القديم ـ نسخة بالزي الرسمي: لويس (فرانسيس ألبرت فكتور نيقولاس)، ماونتباتن، إيرل أول بورما (1900 ـ 1979)، وآخر مندوب سامٍ في الهند.



55 ـ النظام الجديد ـ الزعيم كثائر: لينين يخطب من على متن شاحنة، 1917.

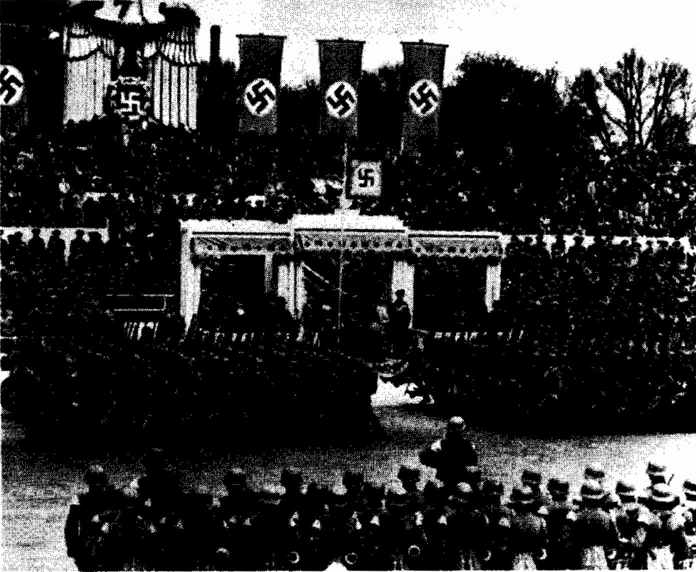


56 ـ النظام الجديد ـ الزعيم كثائر: غاندي أثناء مغادرته مستعمرة إيست إند، في عام 1931 للتفاوض مع الحكومة البريطانية.

عبادة الشخصية: الحاكم كمعبود



57 ـ ستالين (جوزيف فيسّاريونوفيتش دجوغا شفيلي 1879 ـ 1953).



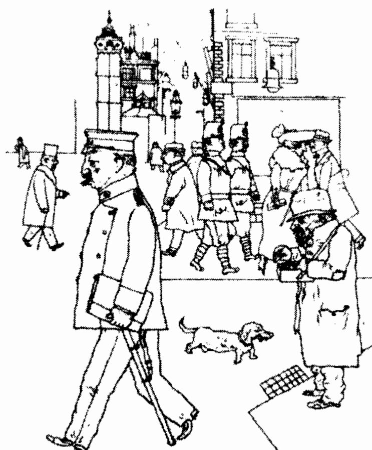
58 ـ عرض عسكري بمناسبة عيد ميلاد هتلر، 1939.



59 ـ «الـرئـيس مـاو» رئـيس الصين: ماو تسي ـ تونغ (1893 ـ 1976) كـمـا يراه أندي وورهول.



60 ـ آية الله الخميني (1900 ـ 1989) قائد الثورة الإيرانية.



61 ـ الفنان بوصفه ثائراً بعد عام 1917. جورج غروز يهاجم بعنف الطبقة الحاكمة.



62 ـ ثلاثينيّات القرن العشرين ـ البروليتاريا: عمال السفن البريطانيون يسيرون إلى لندن.



63 ـ ستينيّات القرن العشرين ـ الطلّاب: تظاهرات ضد حرب فيتنام، باركلي، كاليفورنيا. لاحظ بروز النساء.

التطلع نحو المستقبل



64 ـ نهاية القرن: مزاعم حول احتلال العالم!



65 ـ بعد حرب الخليج، 1991.



66 ـ بعد السوق الحرّة: المشرّدون.



67 ـ قبل الحرية: بانتظار التصويت في جنوب أفريقيا، 1994.



68 ـ سراييفو بعد ثمانين سنة من عام 1914.

وبينما كانت هذه الحركات تنتمي، على الورق، إلى أسرة 1917 الثورية القديمة، فإنها كانت، في واقع الأمر تنتسب إلى أشكال مختلفة. وكان لابدّ من ذلك بالنظر إلى الفوارق بين المجتمعات التي كانت قد حددت ملامحها تحليلات ماركس ولينين، وتلك المجتمعات الأفريقية الصحراوية في مرحلة ما بعد الاستعمار. والبلد الأفريقي الوحيد الذي كانت تنطبق عليه بعض شروط هذا التحليل هو جنوب أفريقيا المتطورة اقتصادياً ذات الرأسمالية الاستيطانية المصنعة، حيث انطلقت حركة تحرير شعبية حقيقية تجاوزت الحدود العرقية والقبلية، هي «المؤتمر الوطني الأفريقي» بمساعدة تنظيم نقابي جماهيري حقيقي وحزب شيوعي فعال. وبعد نهاية الحرب الباردة، اضطر حتى النظام العنصري إلى التراجع أمام هذه الحركة. ولكن قوة تلك الحركة، حتى في هذه الحالة، لم تكن على درجة واحدة من التناسب لدى بعض القبائل الأفريقية، وبخاصة الضعيفة منها (مثل **الزولو**)، وهو الوضع الذي استغله النظام العنصري بشيء من النجاح. إن التجمعات «الوطنية» والحشود الأخرى في كل مكان، باستثناء بعض الكوادر المثقفة الصغيرة والضئيلة أحياناً وذات التوجه الغربي من سكان المدن، كانت تقوم أساساً على الولاءات أو التحالفات القبلية، وهو وضع مكّن الإمبرياليين من حشد القبائل الأخرى ضد الأنظمة الجديدة، كما شهدنا في أنغولا. وكانت الصلة الوحيدة التي تربط هذه البلدان بالماركسية ـ اللينينية هي وصفة تشكيل كوادر حزبية منظمة وحكومات تسلطية.

عزز الانسحاب الأميركي من الهند الصينية تقدم الشيوعية. لقد أصبحت فيتنام كلها الآن تحت قيادة شيوعية لا ينافسها أحد، كما تولت الحكم الآن أنظمة مشابهة في لاوس وكمبوديا، حيث سيطر على الأخيرة حزب «**الخْميرْ الحمر**» (Red Khmer)، وهو عصبة فتاكة تضم ماويّي مقاهي باريس بزعامة بول بوت (Pol Pot) (1925 ـ

1998) وفلاحي المناطق الغابيّة، الذين اعتزموا تدمير حضارة المدن المتفسخة. وأقدم النظام الجديد على قتل مواطنين بأعداد هائلة حتى بمقاييس عصرنا ـ ما لا يقل عن 20 بالمائة من السكان ـ إلى أن أطاح به غزو فييتنامي أعاد حكومة إنسانية إلى السلطة عام 1978. وبعد ذلك، استمرت كتلتا الصين والولايات المتحدة كلتاهما ـ في واحد من أكثر فصول الدبلوماسية قتامة وإحباطاً ـ في تأييد فلول نظام بول بوت على أساس مناهضة السوفيات والفييتناميين.

شهدت أواخر السبعينيات موجة من الثورات نثرت رذاذها مباشرة فوق الولايات المتحدة، حيث كانت أميركا الوسطى والكاريبي ـ منطقة النفوذ الأميركي بلا منازع ـ تتجه نحو «اليسار»، فلا ثورة نيكارغوا عام 1979، التي أطاحت بأسرة سوموزا، وهي حجر الزاوية في الهيمنة الأميركية على الجمهوريات الصغيرة في المنطقة، ولا حركة حرب العصابات المتنامية في السلفادور، ولا الجنرال المشاكس توريخوس (Torrijos) الممسك بزمام الأمور في قناة بنما، نقول إن هذه التطورات لم تضعف الهيمنة الأميركية على نحو جدي كما فعلت الثورة الكوبية من قبل؛ أو، إلى حد أقل، الثورة الأقل شأناً في جزيرة **غرينادا** الصغيرة التي حشد الرئيس ريغان كل قدراته العسكرية ضدها عام 1983. ومع أن هذه الحركات، بالمقابل، قد منيت بالفشل على نحو مذهل في الستينيات، فإنها أثارت مناخاً يقترب من الهيستيريا في واشنطن أثناء ولاية الرئيس **ريغان** (1980-1988). ولكنها تظل ـ دون شك ـ مع ذلك ظواهر ثورية، على غرار النمط الأميركي اللاتيني المألوف. إلا أن العنصر الجديد المُحير والمثير لأصحاب التقاليد اليسارية القديمة، ممن كانوا أساساً علمانيين ومناهضين لسلك الكهنوت، هو ظهور قساوسة ماركسيين ـ كاثوليك أيدوا، بل شاركوا في الانتفاضات وتزعموها. وقد برز هذا الاتجاه الذي اكتسب الشرعية من «**لاهوت التحرير**»، ومساندة من مؤتمرٍ أسقفي عقد في كولومبيا (1968) بعد الثورة

الكوبية[5]، ولقي دعماً فكرياً قوياً في معظم الدوائر غير المتوقعة، مثل **الجيزويت**، ومعارضة أقل من جانب **الفاتيكان**.

وفي حين يرى المؤرخ أن ثورات السبعينيات كانت بعيدة عن ثورة أكتوبر تلك، حتى وإن ادعت الانتساب إليها، فإن الحكومات الأميركية كانت تعتبرها بصورة حتمية جزءاً من العدوان العالمي الذي تشنه القوة الشيوعية العظمى في المقام الأول. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى القاعدة المفترضة للحرب الباردة في لعبة «إن لم تربح كل شيء تخسر كل شيء» (zero-sum game). إن خسارة لاعب تعني أن يربح اللاعب الآخر. ولما كانت الولايات المتحدة قد سخرت جهودها للوقوف في القوى المحافظة في معظم أرجاء العالم الثالث، ولاسيّما في السبعينيات، فقد وجدت نفسها الجانب الخاسر بسبب هذه الثورات. يضاف إلى ذلك أن واشنطن كانت تعتقد أن لديها مبرراً للاهتياج إزاء تقدم التسلح النووي السوفياتي. بيد أن «العصر الذهبي» للرأسمالية العالمية، ومركزية الدولار داخلها، كانا قد أوشكا على الأفول في جميع الأحوال. لقد تراجع موقع الولايات المتحدة كقوة عظمى على نحو مؤكد بسبب توقع الهزيمة في فييتنام عالمياً، حيث اضطرت أعتى قوة عسكرية على وجه الأرض إلى الانسحاب آخر الأمر عام 1975. ولم يشهد التاريخ انهياراً كهذا منذ أن سقط غولياث بمقلاع داوود. هل من قبيل المبالغة أن نفترض، وبخاصة في ضوء حرب الخليج ضد العراق عام 1991، أن الولايات المتحدة، لو كانت أكثر ثقة بنفسها، ستكون أشد مقاومة لانقلاب الأوبك عام 1973؟ فهل كانت منظمة الأوبك غير مجموعة من الدول لا يتمتع معظمها بوزن سياسي، إذا وضعنا ثرواتها النفطية جانباً، ولم

(5) يتذكر هذا المؤلف أنه سمع فيدل كاسترو نفسه، في واحد من خطاباته العامة المطولة في هافانا، وهو يعبر عن دهشته إزاء هذا التطور، ويحضّ مستمعيه على الترحيب بالحلفاء الجدد الذين برزوا على حين غرة.

تكن آنذاك قد تسلّحت حتى العظم بفضل أسعار النفط العالمية التي باتت تستطيع أن تستخلصها الآن؟

من المؤكد أن الولايات المتحدة كانت تجد في أي ضعف في تفوقها العالمي تحدياً لها وعلامة من علامات تعطش السوفيات للهيمنة العالمية. من هنا، فإن ثورات السبعينيات أفضت إلى ما سمي «**الحرب الباردة الثانية**» (Halliday, 1983) التي جرت بين الجانبين، كالعادة، بالوكالة، وبخاصة في أفريقيا ثم في أفغانستان، حيث تورط الجيش السوفياتي نفسه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية خارج حدود بلاده. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع أن نستبعد تأكيد أن الاتحاد السوفياتي نفسه قد شعر أن الثورات الجديدة قد سمحت له أن يحول التوازن العالمي قليلاً لصالحه، أو أن يعوض على الأقل، بصورة أكثر دقة، عن جانب من الخسارة الدبلوماسية الجسيمة التي حاقت به في السبعينيات بسبب تراجع مواقعه في الصين ومصر اللتين نجحت واشنطن في تحقيق انحيازهما عنه. لقد ابتعد الاتحاد السوفياتي عن الأميركيتين، ولكنه تدخل في أماكن أخرى، لاسيّما في أفريقيا، بدرجة أكبر كثيراً من ذي قبل، وحقق قدراً من النجاح. وربما نجد دليلاً كافياً على ذلك في سماح الاتحاد السوفياتي أو تشجيعه لكوبا الكاستروية على إرسال قوات لمساعدة أثيوبيا ضد الصومال، عميل أميركا الجديد (عام 1977)، وإلى أنغولا ضد ثوار حركة «**يونيتا**» (UNITA) التي تساندها الولايات المتحدة. وغدت بيانات الاتحاد السوفياتي تتحدث عن «الدول ذات التوجه الاشتراكي» بالإضافة إلى الدول الشيوعية. بهذه الصفة، شاركت أنغولا، وأثيوبيا، ونيكاراغوا، واليمن الجنوبية، وأفغانستان في جنازة بريجينيف عام 1882، فالاتحاد السوفياتي لم يكن هو الذي صنع هذه الثورات، ولم يفرض سيطرته عليها، ولكن من الواضح أنه رحب بها كل الترحاب.

بيد أن توالي سقوط الأنظمة أو الإطاحة بها يشير إلى أنه لا

المطامح السوفياتية ولا «المؤامرة الشيوعية الدولية» يمكن أن تكون مسؤولة عن مثل هذه الفورات، وذلك على الأقل لأن النظام السوفياتي نفسه، منذ عام 1980 فصاعداً، قد بدأ يتضعضع، وانتهى به الأمر في نهاية العقد إلى التفكك. وأما سقوط «الاشتراكية الحقّة»، وما إذا كان من الممكن التعامل معه باعتباره ثورة فسيكون موضع نقاش في موضع آخر. غير أن الثورة الكبرى التي سبقت الأزمات الشرقية، وكانت الضربة الأشد للولايات المتحدة من أي تبدلات أخرى في الأنظمة في حقبة السبعينيات، فلم تكن لها أي علاقة بالحرب الباردة.

تمثلت هذه الثورة بالإطاحة بشاه إيران عام 1979، وهي أعظم ثورات السبعينيات إلى حد بعيد، وستدخل التاريخ بوصفها واحدة من أخطر الثورات الاجتماعية في القرن العشرين. لقد كانت استجابة لبرنامج الحداثة المتنورة والتصنيع (فضلاً عن التسليح) الذي تعهده الشاه على أساس من الدعم الراسخ من جانب الولايات المتحدة ودول النفط الغنية، وتعاظم شأنه بعد عام 1973 مع ثورة الأسعار التي قامت بها «أوبك». ولا شك في أن الشاه، بغض النظر عن أمارات جنون العظمة المعتادة لدى الحكام المستبدين الذين يملكون شرطة سرية مرعبة وهائلة الحجم، كان يأمل أن يصبح قوة مسيطرة في غرب آسيا. وكانت الحداثة تعني الإصلاح الزراعي بالطريقة التي رآها به الشاه، والتي حولت أعداداً غفيرة من جامعي المحاصيل المحاصصين ومن المستأجرين إلى أعداد غفيرة من حاملي الأسهم الصغيرة أو العمال المتعطلين الذين هاجروا إلى المدينة. وازداد تعداد سكان طهران من 1,8 مليون نسمة (عام 1960) إلى ستة ملايين. وأوجدت الأعمال والمشروعات الزراعية ذات التقانة العالية ورأس المال الكثيف التي كانت تحبذها الحكومة مزيداً من فائض العمالة، ولكنها لم تساعد على زيادة حصة الفرد من الناتج الزراعي، الذي تراجع في الستينيات والسبعينيات. وفي أواخر السبعينيات، كانت إيران تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج.

اعتمد الشاه، لهذا السبب، وعلى نحو مطرد، على تصنيع مموَّل بالنفط، لعجزه عن المنافسة الخارجية، ويجري ترويجه وحمايته في الداخل. ونجم التضخم عن تضافر عدة عوامل بينها تراجع الزراعة، وعجز الصناعة، وتزايد الواردات الكبيرة من الخارج - وفي طليعتها السلاح - وطفرة النفط. ومن المحتمل أن المستوى المعاشي لمعظم الإيرانيين الذين لم ينخرطوا مباشرة في القطاع الحديث للاقتصاد، أو يندمجوا بالطبقات التي اشتغلت بالأعمال التجارية المزدهرة في المدن، قد هبط بشدة في السنوات التي سبقت الثورة.

كما أن التحديث الثقافي النشط الذي أحدثه الشاه انقلب عليه، إذ إن تأييده (وتأييد الإمبراطورة) الحقيقي لتحسين وضع النساء لم يكن يتوقع له أن يحظى بالشعبية في بلد إسلامي، وذلك ما اكتشفه الشيوعيون أيضاً في أفغانستان. كذلك عملت الحماسة المماثلة للتعليم على زيادة جماهير المتعلمين (مع أن نصف السكان ظلوا من الأميين) وإفراز تربة خصبة من الطلاب والمثقفين. كما عزز التصنيع من الموقف الاستراتيجي للطبقة العاملة، وبخاصة في مجال صناعة النفط.

ولما كان الشاه قد أعيد إلى عرشه عام 1953 من طريق انقلاب دبرته وكالة المخابرات المركزية (CIA) ضد حركة شعبية واسعة، فقد كان يفتقر إلى رصيد كبير من الولاء والشرعية يعتمد عليه، فضلاً عن أن أسرته الحاكمة نفسها، آل بهلوي، تعود إلى انقلاب أعده مؤسسها رضا بهلوي، الذي كان جندياً في لواء قوقازي، وخلع على نفسه اللقب الإمبراطوري عام 1925. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الشرطة السرية في الستينيات والسبعينيات بقمع الشيوعيين القدامى والمعارضة الوطنية وكذلك الحركات الإقليمية والعرقية، وحركات حرب العصابات اليسارية من ماركسية تقليدية أو إسلامية. ولم يكن

بوسع هذه أن تشكل شرارة الانفجار التي كانت في أساسها ـ وعلى نحو ينسجم والتقاليد القديمة للثورات، من باريس 1789 إلى بتروغراد عام 1917، حركاتٍ جماهيريةً في المدن. وأما الريف فقد التزم الصمت.

انطلقت الشرارة من الخصوصية المميزة للمشهد الإيراني، وهي فئة رجال الدين الإسلامي المنظمة الفعالة سياسياً، التي كانت تتمتع بمكانة شعبية لا نظير لها بالفعل في أي مكان من العالم الإسلامي، أو حتى في إطار المذهب الشيعي نفسه. وقد شكل هؤلاء في الماضي مع تجار **البازار** والحرفيين العنصر الأكثر فعالية في السياسة الإيرانية. وباتوا الآن يحشدون أهل المدن الجدد، وهم قطاع واسع لديه أكثر من سبب ملائم للمعارضة.

كان زعيمهم، الخميني، الرجل العجوز البارز المتطلع إلى الانتقام، يقيم في المنفى منذ أواسط الستينيات، منذ أن قاد مظاهرات ضد استفتاء مقترح حول إصلاح الأراضي وضد قمع الشرطة لأنشطة رجال الدين في مدينة قم المقدسة. ومن ذلك المكان، دان الخميني المَلَكية، بوصفها معادية للإسلام. ومنذ بداية السبعينيات، راح يبشر بحكومة إسلامية شاملة، ويوجب على رجال الدين التمرد على السلطات، وبعبارة أخرى، الاستيلاء على السلطة عملياً؛ وباختصار، كان ينادي بالثورة الإسلامية. وكان ذلك أمراً جديداً بصورة جذرية حتى بالنسبة إلى رجال الدين الشيعة النشطين سياسياً. وكانت هذه المشاعر تصل من طريق أشرطة الكاسيت إلى الجماهير التي تصغي إليها. وقام الطلاب المتدينون الشباب بالتظاهر عام 1978 في المدينة المقدسة ضد اغتيال قامت به الشرطة السرية، فأطلقت عليهم النار. ونُظمت، حزناً على الشهداء، تظاهرات أخرى كانت تتكرر كل 40 يوماً، وظلت تنمو حتى بلغت ذروتها في نهاية السنة بخروج الملايين إلى الشوارع في تظاهرات ضد النظام. وعاد

رجال حرب العصابات إلى العمل ثانية. وأغلق عمال النفط الآبار في إضراب حاسم، فيما أغلق تجار البازار حوانيتهم. وأصبحت البلاد في حالة شلل تام، وأخفق الجيش أو رفض أن يقمع الانتفاضة. وفي السادس عشر من كانون الثاني/ يناير عام 1979، غادر الشاه البلاد إلى المنفى، وانتصرت الثورة الإيرانية.

إن العنصر الجديد في هذه الثورة هو طابعها الأيديولوجي. ذلك أن جميع الظواهر ذات الطبيعة الثورية المعهودة حتى ذلك التاريخ كانت قد درجت على محاكاة الثورة الغربية منذ 1789 وأيديولوجيتها ومفرداتها بصورة عامة، وبصورة أكثر دقة، فإنها أخذت شكلاً من أشكال «اليسار» العَلْماني، وبخاصة الاشتراكي أو الشيوعي. وكان اليسار التقليدي حاضراً بالفعل ونشطاً في إيران، ولم يكن دوره في الإطاحة بالشاه، من طريق الإضرابات العمالية مثلاً، دوراً قليل الشأن على الإطلاق. إلا أنه سرعان ما استبعد على يد النظام الجديد. وكانت الثورة الإيرانية أول ثورة تقوم وتنتصر تحت راية الأصولية الدينية التي حلت محل النظام القديم عبر حكم ديني شعبي كان برنامجه المعلن يتمثل في العودة إلى القرن السابع بعد الميلاد أو ربما، في السياق الإسلامي، إلى الوضع الذي كان سائداً بعد **الهجرة** ونزول **القرآن الكريم**. وبالنسبة إلى الثوريين من النمط القديم كانت هذه الثورة تطوراً مستغرباً كما لو أن البابا بيوس التاسع هو الذي تزعم ثورة روما عام 1848.

ولا يعني ذلك أن الحركات الدينية هي التي ستغذي الثورات من الآن فصاعداً، على الرغم من أن هذه الحركات في العالم الإسلامي أضحت منذ السبعينيات وما بعدها قوة جماهيرية سياسية من دون شك في أوساط الطبقات المتوسطة والمثقفين داخل جماهير بلادها المتعاظمة، واتخذت منحى العصيان المسلح تحت تأثير الثورة الإيرانية. وقد قام الأصوليون الإسلاميون بحركة تمرد في سوريا

البعثية وقُمعوا بصورة وحشية، وأثاروا عاصفة في الأماكن المقدسة في السعودية المتدينة، وأقدموا (بقيادة مهندس كهرباء) على اغتيال الرئيس المصري. وجرت جميع هذه الحركات في الفترة بين عامي 1979 و1982[6]. ولم تأتِ عقيدة ثورية واحدة لتحل محل التقليد الثوري القديم الذي كان سائداً بين عامي 1789 و1917، كما لم يأتِ أي مشروع متميز لتغيير العالم بغير الإطاحة بالنظام القديم.

وهذا لا يعني كذلك أن التقاليد القديمة قد اختفت من المسرح السياسي، أو فقدت كل قدرتها على الإطاحة بالأنظمة، مع أن انهيار الشيوعية السوفياتية قد أزالها من بقعة واسعة على سطح الأرض. إن الأيديولوجيات القديمة لاتزال تحافظ على نفوذ حقيقي في أميركا اللاتينية، حيث رفعت الشعاراتِ الماويّة أكبرُ الانتفاضات المسلحة في الثمانينيات، وهي حركة سيندرولومينوسو (الطريق المضيء) في البيرو. وظلت هذه العقائد حية في أفريقيا والهند. يضاف إلى ذلك، أن من ترعرعوا في ظل الحرب الباردة، تولتهم الدهشة لأن الأحزاب الحاكمة «**الطليعية**» على النمط السوفياتي قد نجت من مصير سقوط الاتحاد السوفياتي، وبخاصة في البلدان المتخلفة وفي العالم الثالث. وقد ربحت الانتخابات النزيهة في جنوب البلقان، وأظهرت في كوبا، ونيكاراغوا، وأنغولا، وفي كابول حتى بعد انسحاب الجيش السوفياتي، أنها كانت أكثر من مجرد عميلة لموسكو. ولكن التقاليد القديمة كانت تتآكل حتى في هذه المناطق، ويجري تدميرها من الداخل، كما حدث في صربيا، حيث حول الحزب الشيوعي نفسه

(6) إن الحركات الأخرى الدينية ظاهرياً، التي تبنت العنف السياسي، وحققت بعض المكاسب في تلك الفترة، كانت تفتقر إلى البُعد العالمي الشمولي، بل تتعمق استبعاده تماماً، وقد يكون الوصف الأفضل لها أنها تنويعات فرعية لحركات الحشد والاستنفار الإثنية ومنها، على سبيل المثال، البوذية العسكرية النزعة في أوساط السنهاليين في سريلانكا، وحركة السيخ الهندوسية المتطرفة في الهند.

إلى حزب شوفيني يطالب بإقامة «صربيا الكبرى»، أو في الحركة الفلسطينية حيث عمل نهوض الأصولية الإسلامية على تقويض نفوذ قيادة «اليسار» العلماني على نحو مطرد.

V

يمكن القول، على هذا الأساس، إن ثورات القرن العشرين اتصفت بسمتين متميزتين: ضمور التقاليد الراسخة للثورة أولاً، ثم انتعاش الجماهير ثانياً. وكما رأينا (انظر الفصل الثاني) فإنه لم يحدث في الواقع إلا القليل من الثورات منذ عامي 1917 و1918. وقامت بمعظمها أقليات نشطة لفئات ملتزمة ومنظمة، أو مفروضة من عل، كما في الانقلابات أو الغزوات العسكرية، وهذا لا يعني أنها لم تكن، عند توفر الظروف المواتية، شعبية بالفعل. وربما لم تكن تستطيع أن ترتب أمورها بغير ذلك، إلا إذا كان مجيئها إلى السلطة من طريق غزاة أجانب. ومع ذلك، فإن «**الجماهير**» في نهاية القرن العشرين عادت إلى المسرح لتضطلع بدور رئيس لا بدور مساند فحسب. واستمر نشاط الأقليات، في صورة حروب عصابات حضرية أو ريفية، أو حركات إرهاب، واستوطنت على نحو وبائي بالفعل في العالم المتطور وفي بقاع مهمة من جنوب آسيا والعالم الإسلامي. وتزايدت حوادث الإرهاب الدولي، كما أحصتها وزارة الخارجية الأميركية، على نحو مطرد تقريبا، من 125 حادثاً عام 1968 إلى 831 حادثاً عام 1987، كما ارتفع عدد ضحاياها من 241 إلى 2905 (UN World Social Revolution, 1989, p. 165).

كذلك اتسعت قائمة الاغتيالات السياسية. ولم يكن اغتيال الرؤساء **أنور السادات** في مصر (1981)، وإنديرا غاندي (1984)، وراجيف غاندي في الهند (1991) إلا غيض من فيض في هذه الناحية. وتعتبر أنشطة الجيش الجمهوري الأيرلندي في المملكة المتحدة ومنظمة «**إيتا**» الباسكية في إسبانيا متميزة في هذا النمط من

عنف الجماعات الصغيرة، حيث إن بمقدورها تنفيذ عملياتها ببضع مئات أو حتى ببضع عشرات من النشطاء بفضل المتفجرات والأسلحة البالغة الفعالية والرخص وسهولة الحمل التي ازدهرت تجارتها بالجملة في جميع بقاع المعمورة. كما أصبحت أحد أعراض البربرية المستشرية في العوالم الثلاثة جميعاً، وفاقمت من التلوث من طريق توليد العنف وفقدان الأمن على نطاق واسع في أجواء تعوّد عليها سكان المدن في أواخر الألفية الثانية.

لم يكن الأمر كذلك، كما أظهرت الثورة الإيرانية، بالنسبة إلى استعداد الشعب للخروج إلى الشوارع بالملايين، أو كما كان قرار السكان، في ألمانيا الشرقية بعد ذلك بعشر سنوات، بالهجرة ـ بصورة طوعية وغير منظمة وبمساعدة حاسمة من الحكومة الهنغارية التي فتحت في وجههم حدودها ـ مصوتين بذلك ضد نظامهم، من خلال الانتقال إلى ألمانيا الغربية مشياً على الأقدام أو في سياراتهم. وفي غضون شهرين قام نحو 130 ألف مواطن بذلك، قبل أن يسقط **جدار برلين** (Umbruch, 1990, pp. 7-10)، أو كما حدث في رومانيا، حيث التقط التلفزيون لأول مرة لحظة الثورة في وجه الدكتاتور المتهدل عندما دعا النظام الناس إلى التجمع في الميدان العام فراحوا يطلقون أصوات الاستهجان بدلاً من الاستحسان، أو في الأجزاء المحتلة من **فلسطين** عندما أعلنت جماهير **الانتفاضة**، التي بدأت عام 1987، أن ما أطال مدة بقاء الاحتلال الإسرائيلي إنما كان القمع الشديد وحده، وليس السلبية أو القبول الضمني. ومهما كان الدافع الذي حرض الشعوب الهامدة على التحرك والعمل، فإن وسائل الاتصالات الحديثة كالتلفاز وأشرطة التسجيل جعلت من الصعب عزل الناس في أقصى أقاصي المعمورة عن الشؤون الدولية. لقد كان استعداد الجماهير للخروج والتحرك هو الذي يحسم الأمور.

هذه التحركات الجماهيرية لم تُطح، وما كان بوسعها أن تطيح،

بالأنظمة من تلقاء نفسها، بل إن من الممكن وأْدَها بقوة القهر والسلاح كما حدث للحشود المتجمهرة من أجل الديمقراطية في الصين، عام 1989، في مذبحة ساحة تيانانمين في بكين (وهذه الحركة الطلابية الحضرية كانت، على ضخامتها، تمثل أقلية متواضعة في الصين، ومع ذلك، فقد كانت من الضخامة بحيث أصابت النظام بالارتباك). وما نجحت مثل هذه الحشود الجماهيرية في تحقيقه هو إظهار فقدان النظام للشرعية. وفي إيران، كما في بتروغراد عام 1917، ظهر فقدان الشرعية في أجلى صوره التقليدية المعهودة في رفض الجيش والشرطة إطاعة الأوامر. كما إن هذه الحشود أقنعت الأنظمة القديمة المنهارة معنوياً في أوروبا الشرقية، بعد رفض السوفيات تقديم المساعدة، بأن زمانها قد ولى. وكان ذلك تجسيداً لواحد من مبادئ لينين المعروفة بأن تصويت المواطنين بأقدامهم قد يكون أنجح من التصويت في الانتخابات. غير أن هرولة المواطنين المتجمهرين لا تستطيع بالطبع أن تصنع الثورات. ولم يكن هؤلاء جيوشاً، بل كانوا جموعاً، أو مجموعات إحصائية من الأفراد. وكانوا بحاجة إلى زعماء، وإلى بُنى سياسية أو استراتيجيات تكفل لهم الفعالية. وكان ما حشدهم في إيران حملة سياسية قام بها خصوم النظام؛ ولكن ما حول هذه الحملة إلى ثورة هو استعداد الملايين للانضمام إليها. وثمة أمثلة مبكرة عديدة على مثل هذا التدخل الجماهيري المباشر المتجاوب مع دعوة سياسية من أعلى، مثل دعوة «**المؤتمر الوطني**» الهندي للجماهير بالامتناع عن التعاون مع البريطانيين في العشرينيات والثلاثينيات (انظر الفصل السابع)، أو دعوة أنصار الرئيس بيرون بفك أسر بطلهم المعتقل في «يوم الولاء» المشهور في **ساحة دي مايو** (Plaza de Mayo) في بيونس أيريس (1945). يضاف على ذلك أن الأرقام المطلقة لم تكن هي ما يُعتّد به، بل أعداد العاملين في أوضاع تمنحهم الفعالية العملية.

لا نعرف حتى الآن الأسباب التي جعلت «**الاقتراع بالأقدام**»

والعزوف عن التصويت في الانتخابات عنصراً متزايد الأهمية في النشاط السياسي في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقد يعود ذلك إلى تعاظم الفجوة خلال تلك الفترة بين الحاكمين والمحكومين في كل مكان، مع أن ذلك لم يؤدِّ على الأرجح إلى ثورة أو انقطاع كامل للتواصل بين الطرفين في الدول التي وفرت الآليات اللازمة لاكتشاف ما يفكر فيه مواطنوها أو الوسائل الضرورية للتعبير عن تفضيلاتهم السياسية بين فينة وأخرى. ومن المحتمل أن تحدث التظاهرات المعبرة عن عدم الثقة الإجماعية تقريباً في أنظمة الحكم التي فقدت أو (كما هي الحال في إسرائيل في الأراضي المحتلة) لم تتمتع بالشرعية على الإطلاق، ولاسيّما إذا كانت هذه الأنظمة تتستر على ذلك[7]. ومع ذلك، فقد انتشرت التظاهرات الضخمة المعبرة عن رفض النظام السياسي أو الحزبي القائم حتى في أنظمة الحكم البرلمانية - الديمقراطية الراسخة المستقرة. وتجلى ذلك في الأزمة السياسية الإيطالية عام 1993/1992، وفي بروز قوى انتخابية جديدة وعريضة في بلدان عديدة، وكان القاسم المشترك في هذه التيارات أنها **لم تكن** تنضوي إلى لواء أي من الأحزاب القديمة.

ومع ذلك، كان ثمة سبب آخر لانبعاث تلك الروح في أوساط الجماهير؛ ألا وهو تحضُّر المعمورة، وبخاصة العالم الثالث، ففي حقبة الثورات الكلاسيكية الممتدة بين عامي 1789 و1917، تمت الإطاحة بأنظمة الحكم القديمة في المدن الكبرى، غير أن الثورات الجديدة كانت تختمر وتنضج وتندلع في الأرياف التي لم تكن حتى ذلك الحين قادرة على الإفصاح عن مواقفها في استفتاءات عامة. وكان العنصر الجديد في ثورات ما بعد الثلاثينيات من القرن العشرين أنها نشبت في الأرياف، وما أن حققت النصر حتى صُدِّرت إلى المدن.

---

(7) قبل أربعة أشهر من انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أسفرت الانتخابات المحلية في تلك الدولة عن فوز الحزب الحاكم بنسبة 98,85 بالمائة من أصوات الناخبين.

وإذا استثنينا بعض التطورات المخالفة للمألوف، فإن الثورات في أواخر القرن العشرين جاءت، مرة أخرى، من المدينة، حتى في العالم الثالث. وكان لابدّ من أن يحدث ذلك لسببين، أولهما أن أغلبية السكان في أي دولة كبيرة الحجم كانت تعيش في المدن، أو هكذا يبدو في ظاهر الأمر، والثاني أن المدينة الكبيرة، أو العاصمة ومركز الحكم قادرة على البقاء والدفاع عن نفسها ضد أي تحديات وافدة من المناطق الريفية، بفضل التقانة الحديثة المتوفرة لديها على الأقل، طالما أن سلطاتها لم تفقد ولاء السكان. وقد كشفت الحرب [الأولى] في أفغانستان (1979 ـ 1988) عن أن نظام الحكم المتمركز في المدينة الذي يتمتع بالمساندة والتمويل والتجهيز بالأسلحة الحديثة المتقدمة تكنولوجياً قد يستطيع الدفاع عن نفسه في بلد تدور فيه حرب عصابات تقليدية، وتعتمل فيه انتفاضات ريفية، حتى بعد انسحاب القوة العسكرية الأجنبية التي كان يعتمد عليها. وقد فوجئ الجميع بأن حكومة الرئيس نجيب الله ظلت قائمة لعدة سنوات بعد انسحاب الجيش السوفياتي؛ ولم يكن سقوطها ناجماً عن أن كابول لم تعد قادرة على مقاومة الجحافل الريفية، بل لأن فريقاً من المحاربين المحترفين قرروا التحول من صف الحكومة إلى الجانب الآخر. وقد بقي حكم صدام حسين قائماً في العراق بعد حرب الخليج عام 1991، وواجه انتفاضات رئيسة ضده في شمال البلاد وجنوبها على الرغم من ضعف موقفه عسكرياً، لأن بغداد ظلت تحت سيطرته في المقام الأول. لقد غدا من المحتم على الثورات في أواخر القرن العشرين أن تكون حضرية إذا ما أريد لها النصر.

ترى، هل ستتوالى الثورات على هذا الأساس؟ هل ستعقب موجات الثورات التي اندلعت في القرن العشرين على مدى الفترات الممتدة بين 1917-1920، 1944-1962، 1974-1978 و1989 وما بعدها، فترات أخرى من الانهيارات والانقلابات التي تطيح بأنظمة الحكم؟ عندما نستعرض ونستحضر تاريخ القرن العشرين ـ ومع استثناء حفنة

من الدول القائمة الآن ـ فإننا لا نجد دولة ولدت أو بقيت على قيد الحياة إلا تلك التي شهدت ثورة أو ثورة مضادة أو انقلاباً عسكرياً أو نزاعاً مدنياً مسلحاً[8]، كما إن أحداً لن يراهن على أن التغير السلمي الدستوري ستكون له الغلبة الشاملة في العالم ـ وذلك ما بشّر به الدعاة المتفائلون المؤمنون بالديمقراطية الليبرالية عام 1989. والعالم الذي سيدخل الألفية الثالثة ليس عالم الدول المستقرة أو المجتمعات المستقرة.

من المؤكد أن العالم، أو جانباً كبيراً منه على الأقل، سيكون بالفعل حافلاً بالتبدلات العنيفة، بيد أن طبيعة هذه التبدلات مازال يشوبها الغموض. العالم في نهاية «القرن العشرين الوجيز» في حالة انهيار اجتماعي أكثر مما هو في حالة تأزم ثوري. ومع أنه يضم أقطاراً مثل إيران في السبعينيات، فإن الظروف مهيأة للإطاحة بالأنظمة المكروهة التي فقدت الشرعية، من طريق انتفاضات شعبية تحت قيادة قوى عقدت العزم على أن تحل محلها، كما حدث في الجزائر في التسعينيات، أو في جنوب أفريقيا قبل التخلي عن نظام الأبارتايد. (ولا يستلزم ذلك أن تفضي الأوضاع الثورية المضمرة أو الفعلية إلى ثورات ناجحة). ومع ذلك، فإن هذا النوع من السخط المركز على الوضع القائم هو أقل شيوعاً اليوم من الرفض غير

(8) إذا استثنينا الدويلات التي يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة، فإن الدول «الدستورية» الدائمة الآن هي الولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، وأيرلندا، والسويد، وسويسرا، وبريطانيا العظمى (ما عدا أيرلندا الشمالية). ولا تصنف الدول التي خضعت للاحتلال أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها في عداد الدول المتمتعة بالحكم الدستوري بصورة غير منقطعة، ولكننا، في عجالة، قد ندخل في عداد الدول «غير الثورية» عدداً قليلاً من البلدان المستعمرة سابقاً أو النائية التي لم تعرف الانقلابات العسكرية أو التحديات الداخلية المسلحة - ومنها، على سبيل المثال، غويانا، وبوتان، واتحاد الإمارات العربية.

المركز للوضع الحاضر، أو الغياب أو عدم الثقة بالتنظيم السياسي، أو نشوء عملية تفكك تحاول سياسات الدول المحلية والعالمية التكيّف معها قدر المستطاع.

إنه كذلك عالم مليء بالعنف ـ عنفٍ أشدَّ مما كان في الماضي ـ ومدجج، ربما بالقدر نفسه، بالسلاح. وقد كان من الصعب أن نتخيل في السنوات التي سبقت مجيء هتلر إلى الحكم في ألمانيا والنمسا، بكل ما حملته تلك الفترة من كراهيات وتوترات عنصرية حادة، أن يقوم غلمان من النازيين الجُدد بحرق بيت يقطنه مهاجرون فيقتلون ستة أفراد من عائلة تركية. ومع ذلك، فإن مثل هذه الواقعة عام 1993 قد تصيبنا بالصدمة، ولكنها لم تعد تثير الدهشة عندما تقع في قلب ألمانيا الهادئة، وتحديداً، في مدينة **سولينغن** (Solingen) ذات التقاليد الاشتراكية الأعرق في أوساط الطبقة العاملة في البلاد.

يضاف إلى ذلك أن الوصول إلى الأسلحة والمتفجرات شديدة التدمير قد غدا اليوم قريب المنال بحيث لم يعد احتكار دولة ما للتسلح في المجتمعات المتقدمة أمراً مضموناً أو مسلماً به. إذ في غمرة فوضى الفقر والجشع التي حلت في الكتلة السوفياتية السابقة، لم يعد من المستبعد أن تنتقل الأسلحة النووية أو وسائل صنعها إلى أيدي أطراف لا صلة لها بالحكومات.

ومن هنا، فإن عالم **الألفية الثالثة** سيكون بالتأكيد عالماً حافلاً بالسياسات العنيفة والمتغيرات السياسية الحادة. والشيء الوحيد غير المؤكد هو المآل الذي ستفضي إليه.

الفصل السادس عشر

نهاية الاشتراكية

«إن سلامة [روسيا الثورية] رهن بشرط لازم واحد، هو أن لا تنشأ فيها سوق سوداء للسلطة (كما حدث ذات يوم حتى في النظام الكنسي). وإذا ما قدر للترابط المعهود في أوروبا بين المال والسلطة، أن يتسلل إلى روسيا أيضاً، فإن الأمر لن يقتصر على ضياع البلاد وحدها أو حتى الحزب وحده، بل الشيوعية في روسيا برمتها».

فالتر بنيامين (Walter Benjamin) (1979، ص 195 ـ 196).

«لم يعد من الصحيح مطلقاً القول إن وجود أيديولوجيا رسمية واحدة هو الدليل العملي الوحيد للعمل. إن أكثر من أيديولوجيا واحدة، بل مزيج من أنماط التفكير وأطر من المراجع، يمكن أن تتعايش، لا داخل المجتمع على إطلاقه فحسب، بل داخل الحزب أيضاً، وداخل القيادة... إن ماركسية ـ لينينية صارمة ومنضبطة لا يسعها أن تستجيب لحاجات النظام الحقيقية إلا في ميدان البلاغيات الرسمية الطنانة».

م. ليوين (M. Lewin) (Kerblay, 1983, xxvi).

«يتمثل مفتاح تحقيق الحداثة في تطور العلم والتقانة... أما الكلام الفارغ فسيؤدي ببرنامجنا الحداثي إلى لامكان؛ ينبغي أن تكون لدينا

المعرفة والكادر المدرب . . . ويبدو الآن أن الصين متخلفة عن الدول المتطورة في العلم والثقافة والتربية عشرين سنة كاملة . . . وفي وقت مبكر كانت حركة الإحياء، «**الميجي**»، تياراً تزعمته البورجوازية اليابانية الصاعدة كقوة حداثية دافعة، وتعهدها اليابانيون وساندوها بجهود حثيثة في ميدان العلم والتقانة والتربية. أما نحن، معشر البروليتاريين فينبغي، ونستطيع، أن نكون، ونستطيع أن نفعل أكثر من ذلك».

دينغ زياوبنغ (Deng Xiaoping) ـ «احترام المعرفة، احترام الكوادر المدربة»، 1977.

I

كانت إحدى الدول الاشتراكية في السبعينيات قلقة بصورة خاصة بسبب تخلفها الاقتصادي، وعلى الأقل لأن جارتها، اليابان، كانت أكثر الدول الرأسمالية نجاحاً على نحو مشهود. ولا يمكن اعتبار الشيوعية الصينية تنويعاً للشيوعية السوفياتية، كما أنها لم تكن تدور في الفلك السوفياتي. إذ إنها، من ناحية، انتصرت في بلد تعداد سكانه أكبر بكثير من تعداد سكان الاتحاد السوفياتي، وجميع البلدان الأخرى. إن واحداً من كل خمسة من البشر يعيش على أرض الصين (وهناك أيضاً عدد كبير من مهاجري الشتات الصينيين في شرق وجنوب شرق آسيا). وإضافة إلى ذلك، فإن الصين، من ناحية التنوع القومي، لم تكن أكثر تجانساً من معظم البلدان في العالم فحسب، لأن 94 بالمائة من سكانها من صينيي الهانْ، بل إنها شكلت وحدة سياسية واحدة، متقطعة أحيانا، لما لا يقل عن ألفي سنة. والأهم من ذلك كله أن الإمبراطورية الصينية كانت هي ومعظم سكانها ممن كان لهم رأي في مثل هذه المسائل خلال الجانب الأكبر من القرون العشرين الماضية، تعتبر نفسها المركز والنموذج للحضارة العالمية. كما إن **جميع** الدول الأخرى ذات النظام الشيوعي، باستثناءات

قليلة، من الاتحاد السوفياتي فصاعداً كانت، واعتبرت نفسها، متخلفة وهامشية ثقافياً بالمقارنة مع بعض مراكز الحضارة النموذجية المتقدمة. وكان من أعراض هذا الشعور بالدونية إصرار الاتحاد السوفياتي، في عهد ستالين، على ما فيه من أصالة، وعلى عدم تبعية البلاد أو اعتمادها على الغرب فكرياً وتقنياً، والتركيز على أنها هي المصدر الأصلي لجميع المبتكرات الرائدة من أجهزة الهاتف وحتى الطائرة[1].

لم يكن ذلك هو حال الصين التي رأت، بحق، أن حضارتها الكلاسيكية، وفنونها، ونظام القيم الاجتماعية المدون لديها، تمثل مصدراً للإلهام ونموذجاً معترفاً به من الآخرين حتى بالنسبة إلى اليابان نفسها. ولم يكن لديها أي شعور من أي نوع بالدونية الفكرية والثقافية، سواء على مستوى الجماعة أو الفرد الصيني بالمقارنة مع أي شعب آخر. ولم يكن من العسير على الصين رد الغزاة البرابرة عن حدودها، لعدم وجود دول مجاورة يمكن أن تهددها ولو بصورة طفيفة، وبفضل اعتمادها على الأسلحة النارية. وقد عزز ذلك إحساسها بالتفوق، حتى عندما كانت إمبراطوريتها غير مستعدة لمواجهة التوسع الغربي الإمبريالي. غير أن التخلف التقني للصين، الذي اتضح كل الوضوح في القرن التاسع عشر، وتُرجِم إلى تخلف عسكري، لم يكن يعود إلى عجز تقني أو تعليمي، بل إلى الشعور بالاكتفاء الذاتي والثقة بالحضارة الصينية التقليدية. وقد دفع بها ذلك إلى العزوف عما فعله اليابانيون بعد حركة الإحياء، «**الميجي**»، عام 1868: وهو الانغماس في «**التحديث**» من طريق تبني نماذج أوروبية

(1) كانت المنجزات الفكرية والعلمية لروسيا بين عامي 1830 و1930 خارقة للعادة بالفعل. وقد ضمت مبتكرات تقنية مذهلة قلما سمح لها التخلف بأن تتطور اقتصادياً. على أن عبقرية الروس القلائل وأهميتهم العالمية تجعل من تخلف روسيا الواسع عن الغرب أكثر وضوحاً.

على نحو شامل. ولم يكن من المستطاع، أو الممكن، تحقيق ذلك في الصين إلا على أنقاض الإمبراطورية الصينية الموغلة في القدم، حارسة الحضارة العريقة، ومن خلال الثورة الاجتماعية، التي كانت في الوقت نفسه ثورة ثقافية ضد نظام كونفوشيوس.

ولهذا كانت الشيوعية الصينية اجتماعية الطابع، وغني عن البيان أنها كانت وطنية في الوقت نفسه. وكانت التفجرات الاجتماعية التي أشعلت الثورة الشيوعية تتمثل في الفقر والقهر الشديدين اللذين خضع لهما الشعب الصيني، ولاسيّما، أول الأمر، جماهيره العمالية الكادحة في المدن الساحلية وفي مدن وسط الصين وجنوبها، حيث تشكلت جيوب من السيطرة الأجنبية الإمبريالية ومن الصناعات الحديثة أحياناً ـ شنغهاي، كانتون، هونغ كونغ ـ ثم انتقلت بعد ذلك إلى الفلاحين الذين كانوا يشكلون 90 بالمائة من التعداد الهائل للبلاد. وكان وضع هؤلاء أشد سوءاً بكثير من سكان المدن الصينية، الذين كان متوسط استهلاك الفرد منهم يزيد مرتين ونصف المرة عن معدل استهلاك الفرد من طبقة الفلاحين. لقد كان الفقر المطلق للصين أمراً يصعب على المراقبين الغربيين أن يتخيلوه. وقد كان الفرد الصيني العادي، عند استلام الشيوعيين للسلطة في البلاد، يعيش أساساً على نصف كيلو من الأرز أو الحبوب في اليوم (بيانات عام 1952)، ويستهلك أقل من 0,08 كيلوغرام من الشاي **سنوياً**. وكان الفرد الصيني ـ الذكر أو الأنثى ـ يحصل على زوج من الأحذية مرة كل خمس سنوات، أو ما يقارب ذلك (China Statistics, 1989, Tables 3.1, 15.2, 15.5).

عمل العنصر الوطني في الشيوعية الصينية من خلال شرائح المثقفين في كل من الطبقتين العليا والوسطى، الذين قدموا معظم قيادات الحركات السياسية الصينية في القرن العشرين، ومن خلال الشعور، الذي كان دون شك واسع الانتشار في الأوساط الجماهيرية الصينية، بأن الأجانب البرابرة يضمرون الشر لمن يتعاملون معهم،

وللصين بأكملها. ولما كانت الصين قد تعرضت لهجوم من جانب كل دولة أجنبية كانت تستطيع الوصول إليها، كما تعرضت للهزيمة والتجزئة والاستغلال من جانب الدول الغازية في القرن التاسع عشر، فإن هذه الفرضية لم تكن بعيدة عن الصحة. وكانت الحركات الجماهيرية المناهضة للإمبريالية ذات الأيديولوجيا التقليدية أمراً مألوفاً قبل نهاية الإمبراطورية الصينية ومنها، على سبيل المثال، ما يسمى «**انتفاضة الملاكمين**» (Boxer Rising) عام 1900. ولا شك في أن مقاومة الغزو الياباني هي التي حولت الشيوعيين الصينيين من قوة مهزومة من المحرضين الإهاجيين الاجتماعيين، كما كانوا في منتصف الثلاثينيات، إلى قادة وممثلين للشعب الصيني كله. وقد جعلتهم دعوتهم إلى تحرر الصينيين من الفقر، إضافة إلى التحرر الوطني والنهوض من جديد، أكثر إقناعاً لدى الجماهير، (وبخاصة لدى الفلاحين).

في هذا المجال، كان لهم قصب السبق على منافسيهم من حزب «**الكومنتانغ**» (الأقدم) الذي حاول إعادة بناء جمهورية صينية قوية واحدة من أجزاء الإمبراطورية الصينية المبعثرة بعد سقوطها عام 1911. ولم تبدُ الأهداف قصيرة المدى للحزبين متعارضة؛ فقد كانت القاعدة السياسية لكليهما في المدن الأكثر تطوراً في جنوب الصين (حيث أقامت الجمهورية عاصمتها)، وكانت القيادة في كليهما تتألف من نوعية متطابقة تماماً من النخبة المثقفة، مع شيء من الانحياز نحو رجال الأعمال بالنسبة إلى الحزب الأول، ونحو الفلاحين والعمال بالنسبة إلى الحزب الثاني. وكان كلاهما، على سبيل المثال، يضم النسبة ذاتها من الرجال الذين يتحدرون من الإقطاعيين التقليديين وطبقة الأعيان المثقفين، أي فئات النخبة في الصين الإمبراطورية، وإن كان الشيوعيون يميلون إلى أن تضم صفوفهم القيادية مثقفين من ذوي الثقافة الغربية الرفيعة (North/ Pool, 1966, pp. 378-382). كما إن كلتا الحركتين انبثقت من الحركة المناهضة

للإمبريالية في أوائل القرن، التي عززتها «**حركة مايو**»، وهي حركة الانتفاضة الوطنية في أوساط الطلبة والمدرسين التي ظهرت في بكين بعد عام 1919. وكان صن يات سن، زعيم الكومنتانغ، وطنياً، ديمقراطياً، اشتراكياً، اعتمد في طلب المشورة والتأييد على روسيا السوفياتية ـ وهي القوة الثورية الوحيدة المعادية للإمبريالية ـ ووجد أن النموذج البلشفي لدولة الحزب الواحد هو الأكثر ملاءمة لما يسعى إليه من النماذج الغربية. والواقع أن الشيوعيين أصبحوا قوة كبيرة من خلال بناء علاقة وثيقة مع السوفيات سمحت لهم أن ينضموا إلى الحركة الوطنية الرسمية، وأن يشاركوا بعد وفاة صن يات سن عام 1925 في الزحف العظيم نحو الشمال، الذي وسعت به الجمهورية نفوذها على نصف الصين، وهو الجزء الذي لم يكن لها سيطرة عليه. ولم يستطع خليفة صن، الجنرال تشيانغ كاي تشيك (Chiang Kai-shek) (1897 ـ 1975) أن يفرض سيطرة كاملة على البلاد مطلقاً، مع أنه قطع العلاقات مع الروس عام 1927، وقمع الشيوعيين الذين كانوا يستمدون الجانب الأعظم من التأييد الجماهيري من الطبقات العمالية الصغيرة في المدن.

اضطر الشيوعيون إلى التوجه بأنظارهم إلى الريف، وبدأوا بشن حرب عصابات ذات قاعدة فلاحية ضد «الكومنتانغ»، دون أن يحققوا نجاحاً يذكر، بسبب شيوع الفرقة والارتباك بينهم، وبُعد موسكو عن حقائق الواقع الصيني. وفي عام 1934، أجبرت جيوشهم على التراجع إلى زاوية ثانية في شمال غرب البلاد عبر ما سُمي «**المسيرة الطويلة**» البطولية. وجعلت هذه التطورات من ماو تسي تونغ، الذي كان يفضل منذ زمن طويل الاستراتيجية الريفية، زعيماً بلا منازع للحزب الشيوعي في منفاه في **يينان** (Yenan)، مع أن ذلك لم يحقق أي تقدم للشيوعيين، بل إن «الكومنتانغ»، على العكس من ذلك، أخذوا يوسّعون سيطرتهم على معظم الصين إلى أن أقدمت اليابان على غزوها عام 1937.

على الرغم من ذلك، فإن افتقار أتباع الكومنتانغ إلى القدرة على جذب جماهير الصينيين، وتخليهم عن المشروع الثوري، الذي كان في الوقت نفسه مشروعاً للتحديث والنهضة، قد جعلهم غير قادرين على منافسة أندادهم الشيوعيين. ولم يكن بوسع تشيانغ كاي تشيك أن يصبح أتاتورك، أي رائداً للتحديث وقائد ثورة وطنياً، وزعيماً مناهضاً للإمبريالية وجد نفسه يقيم صداقات مع الجمهورية السوفياتية الفتية، مستخدماً الشيوعيين المحليين لأغراضه الخاصة قبل أن يتحول بعيداً عنهم، وإن كان ذلك بصورة أقل فظاظة مما فعل تشيانغ. لقد كان لدى تشيانغ، مثل أتاتورك، جيش، ولكنه لم يكن جيشاً ذا ولاء وطني، فضلاً عن الروح المعنوية الثورية كالروح الموجودة عند جيوش الشيوعيين. كان جيشه قوة من المجندين من الرجال الذين كانت البزة العسكرية والبندقية بالنسبة إليهم، في أوقات الشدة والانهيار الاجتماعي، أفضل وسيلة للخلاص، يقودهم ضباط كانوا يعرفون ـ كما يعرف ـ ماو تسي تونغ نفسه أنه في مثل تلك الأيام العصيبة فإن «السلطة تنبثق من فوّهة البندقية»، وكذلك تنشأ المكاسب والثروة. وكان لديه نسبة جيدة من التأييد من جانب الطبقة المتوسطة في المدن، وربما تأييد أكبر من جانب الأثرياء الصينيين في ما وراء البحار. غير أن 90 بالمائة من الصينيين، ومعظم أراضي البلاد، كانوا خارج نطاق المدن. وكان هؤلاء تحت السيطرة المطلقة تقريباً للوجهاء المحليين وذوي السلطة من سادة الحروب برجالهم المسلحين إلى العائلات الوجيهة وبقايا البنى الإمبراطورية التي تصالح معها الكومنتانغ. وعندما شرع اليابانيون في غزو الصين جدياً، لم تستطع جيوش الكومنتانغ أن تحول دون اكتساحهم الفوري تقريباً للمدن الساحلية، حيث كانت تكمن قوتها الحقيقة. وفي ما تبقى من أرض الصين، وأصبح أتباع الكومنتانغ، كما كانوا دائماً، نظام حكم إقطاعي فاسد آخر، يقاوم اليابانيين ـ هذا إذا أبدى شيئاً من المقاومة على الإطلاق، بطريقة غير فاعلة. وفي غضون ذلك، كان الشيوعيون

يحققون النجاح في حشد المقاومة الجماهيرية ضد اليابانيين في المناطق المحتلة. وعندما سيطروا على الصين عام 1949، بعد أن أطاحوا بالكومنتانغ بصورة مزرية في حرب أهلية قصيرة، أصبحوا، باستثناء الفلول الشاردة من قوات الكومنتانغ، هم الحكومة الشرعية للصين، والخلفاء الحقيقيين لسلالات الإمبراطورية الحاكمة بعد أربعين سنة من فترة حكم انتقالية. وقد حظوا بالقبول على هذا النحو بصورة متزايدة لأنهم كانوا قادرين، من خلال خبراتهم كحزب ماركسي ـ لينيني، على أن يخلقوا هيئة منظّمة على مستوى البلاد بأسرها، وعلى إدارة سياسة الحكومة من المركز إلى أبعد القرى في ذلك البلد العملاق، كما ينبغي أن تكون عليه، في نظر معظم الصينيين، أي إمبراطورية متمكنة. لقد كان **التنظيم** أكثر مما كانت **العقيدة**، هو الإسهام الرئيس للبلشفية اللينينية في تغيير العالم.

ومع ذلك، فقد كانوا أكثر من مجرد إمبراطورية يجري إحياؤها، مع أنهم استفادوا دون شك من التواصل الواسع للتاريخ الصيني، الذي برهن على أن الصيني العادي يتوقع أن يرتبط بأي حكومة تتمتع بـ «وصاية سماوية» من جهة، ويتوقع ممن يتولون إدارة البلاد أن يفكروا في مهماتهم من جهة، وكيف يتوقع من يتولون إدارة البلاد أن يفكروا في مهماتهم من جهة أخرى. ولن نجد بلداً آخر جرت المساجلات السياسية في أوساط النظام الشيوعي فيه بالرجوع إلى ما قاله أحد أفراد النخبة المصطفاة «**الماندرين**» (Mandarins) لإمبراطور سلالة مينغ (Ming) تشيا تشينغ (Chia Ching) في القرن السادس عشر[2]، وذلك ما كان يرمي إليه مراقب

(2) نجد ذلك، أساساً، في مقالة بعنوان «هاي توي يؤنب الإمبراطور» في صحيفة *People''s Daily* عام 1959. وفي عام 1960، وضع كاتب المقالة نفسه (وو هان)، أوبريتاً مستمدة من أوبرا بكين الكلاسيكية، «طرد هاي توي»، وأصبحت، بعد بضع سنوات، هي الشرارة التي أطلقت «الثورة الثقافية» في الصين (Leys, 1977, pp. 30, 34).

متابع لشؤون الصين ـ هو مراسل صحيفة **التايمز** اللندنية ـ في الخمسينيات عندما زعم، وسبب الصدمة لكثيرين منهم هذا المؤلف، بأنه لن يكون ثمة نظام شيوعي في القرن الحادي والعشرين إلا في الصين، حيث ستكون الشيوعية هي الأيديولوجيا الوطنية. لقد كانت الثورة في نظر معظم الصينيين هي، في المقام الأول، إعادة إحياء للنظام والسلام، وللرعاية الاجتماعية، ولنظام حكم يجد فيه موظفوه أنفسهم منجذبين إلى عهود سابقة تعود إلى سلالة «**تانغ**» الحاكمة؛ أي إلى عظمة إمبراطورية وحضارة شامختين.

كان ذلك هو ما بدا للصينيين في السنوات القليلة الأولى أنهم حصلوا عليه. وقد رفع الفلاحون إنتاجهم من الحبوب بأكثر من 70 بالمائة في الفترة بين عامي 1949 و1956 (China Statistics, 1989, p. 165)، ربما لأنهم لم يكونوا قد تعرضوا للتدخل المفرط. وفيما أشاع تدخل الصين في الحرب الكورية (1950-1952) ذعراً حقيقياً، فإن قدرة الجيش الشيوعي الصيني على إلحاق الهزيمة أولاً، ثم التصدي للولايات المتحدة الجبارة، قد أعطت انطباعاً مؤثراً. وقد بدأ التخطيط للتنمية الصناعية والتربوية في وقت مبكر من الخمسينيات، ومع ذلك، فإن الجمهورية الشعبية الجديدة، تحت قيادة ماو، الذي أصبح الآن بلا منافس أو منازع، سرعان ما بدأت تدخل في عقدين من الكوارث العشوائية التي تعود أساساً إلى من يتولون دفة الحكم. وقد أدى تدهور العلاقات بسرعة منذ 1956 مع الاتحاد السوفياتي، ثم انتهت القطيعة الصاخبة بين القوتين الشيوعيتين عام 1960 إلى انقطاع المساعدات التقنية والمساعدات المادية المهمة الأخرى من جانب موسكو. ويبدو أن ذلك قد عقد الأمور، ولم يخفف معاناة الشعب الصيني. ومرت مسيرة المعاناة تلك بثلاث محطات رئيسة: السرعة المفرطة في التحول إلى الملكية الجماعية في الزراعة في الفترة بين عامي 1955-1957، و«الوثبة الكبرى إلى الأمام» في الصناعة عام 1958، تلتها المجاعة الكبرى التي استمرت من 1959 حتى

1961، وربما كانت أكبر مجاعة في القرن العشرين[3]. ثم السنوات العشر لـِ «**الثورة الثقافية**» التي انتهت بوفاة ماو عام 1976.

كان السبب وراء هذه الكوارث الزلزالية، كما هو متفق عليه عموماً، هو، في المقام الأول، ماو نفسه، الذي كثيراً ما كانت سياساته تلقى الرفض في قيادة الحزب، بل المعارضة الصريحة أحياناً ـ وهو ما يلاحَظ بشكل خاص بالنسبة إلى سياسة «**الوثبة الكبرى إلى الأمام**» ـ التي كان يتجاوزها من طريق إطلاق «**الثورة الثقافية**» فحسب. ومع ذلك، فإن مثل هذه الجوائح لا يمكن أن تفهم إلا بالتعرف على خصائص الشيوعية الصينية التي جعل ماو نفسه ناطقاً باسمها. والشيوعية الصينية، خلافاً للشيوعية الروسية، لم تكن بالفعل ذات صلة مباشرة بماركس والماركسية. لقد كانت حركة لمرحلة ما بعد أكتوبر تنتسب إلى ماركس من طريق لينين، أو أنها، بعبارة أدق، كانت شيوعية «ماركسية ـ لينينية» ستالينية الطابع. ومعرفة ماو بالنظرية الماركسية تبدو مقتبسة بصورة كلية تقريباً عن **تاريخ الحزب الشيوعي** CPSU (b): **المسيرة القصيرة** لعام 1939 الذي وضع بإشراف ستالين. لقد كانت ثمة «نزعة يوتوبية صينية» خالصة تحت الداء الماركسي اللينيني في حالة **ماو** الذي لم يسافر على الإطلاق خارج الصين إلى أن أصبح رئيساً للدولة، وكان تكوينه الفكري محلي الطابع تماماً. ويشير هذا، بطبيعة الحال، إلى نقاط اتصال مع الماركسية، إذ إن جميع اليوتوبيين الاجتماعيين ـ الثوريين كان لديهم نقاط التقاء مشتركة مع الماركسية، وقد أمسك ماو، بإخلاص تام من دون شك، بتلك الجوانب من ماركس ولينين التي كانت تلائم رؤيته

---

(3) وفقاً لإحصاءات صينية رسمية، كان تعداد السكان في البلاد عام 1959: 672,07 مليون نسمة. وإذا أخذنا معدل النمو الطبيعي للسنوات السبع السابقة الذي كان 20 لكل ألف نسمة سنوياً (أي 21,7 لكل ألف عملياً) يمكن للمرء أن يتوقع أن يكون تعداد سكان الصين 699 مليوناً عام 1961. ولكنه كان في الواقع 658,59 مليون نسمة، أو بما يقل بمقدار 40 مليوناً عما هو متوقع (China Statistics, 1989, Tables T 3.1 and T 3.2).

واستخدمها لتبرير تلك الرؤية. بيد أن تصوره لمجتمع مثالي يوحّده الإجماع الكامل ويكون فيه، كما يقال، إنكار الفرد لذاته وتفانيه وانغماسه الكامل في الجمعانية الكلية هو سدرة المنتهى... أي نوع من «الصوفية الجمعانية»، كان يتعارض مع الماركسية الكلاسيكية التي كانت ترمي، نظرياً على الأقل، إلى التحرير والتحقق الكامل للفرد (Schwartz, 1966). وقد ذهب التركيز المعهود على قدرة التحول الروحي على تحقيق ذلك بإعادة قولبة الإنسان، وهي التي ارتكزت على إيمان لينين، ومن بعده ستالين، بالوعي وبالروح الطوعية الاختيارية، إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. ذلك أن لينين، مع إيمانه بدور الفعل والقرار السياسي، لم يغفل ـ ولم يكن بوسعه أن يغفل ـ عن أن الظروف والشروط العملية إنما تفرض قيوداً مشددة على فعالية ذلك الفعل، بل إن ستالين نفسه أدرك أن ثمة حدوداً لسطوته. غير أن من غير الممكن تصور أوجه الجنون في «الوثبة الكبرى إلى الأمام» إلا إذا أخذنا بالحسبان ذلك الاعتقاد بأن «القوى الذاتية» هي من الاقتدار والجبروت بحيث **يستطيع** البشر، إن شاءوا، أن يخرقوا الأرض وأن يبلغوا الجبال طولاً. وقد يحدثك الخبراء عما يمكن فعله وما لا يمكن فعله، غير أن الحماسة الثورية وحدها لا تستطيع تذليل جميع العراقيل المادية، كما إن العقل لا يستطيع تطويع المادة. ومن هنا، فإن كون المرء «أحمر» اللون لم يكن أكثر أهمية من أن يكون خبيراً، بل كان هو البديل. وربما كانت فورة إجماعية من الحماس قادرة على تصنيع الصين **على الفور** عام 1958، وعلى القفز عبر العصور وصولاً إلى مستقبل تكون فيه الشيوعية قيد التنفيذ **على الفور**، وعلى نحو كامل غير منقوص. وتمثل جانب واحد من هذا التحول في مجموعة لا حصر لها من الأفران الخلفية هابطة النوعية التي تمكنت الصين من خلالها من مضاعفة إنتاجها من الفولاذ خلال سنة واحدة ـ بل إنها زادته إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عام 1960، قبل أن يتراجع بحلول عام 1962 إلى مستوى أدنى مما كان عليه قبل

«الوثبة الكبرى». كما تمثل الأربعة وعشرون ألفاً من «**كوميونات الشعب**» من المزارعين، التي أقيمت خلال شهرين اثنين فحسب عام 1958 جانباً آخر من هذا التحول. لقد كانت تلك الكوميونات شيوعية بكل معنى الكلمة، لا في جميع وجوه الحياة الفلاحية المُجَمْعَنة، بما فيها الحياة العائلية، وحضانات الأطفال وقاعات الطعام الجماعية التي حررت النساء من المشاغل البيتية ورعاية الأطفال مع إرسالهن زُرافات إلى الحقول ـ غير أن تقديم ست خدمات أساسية مجانية قد حل محل الأجور والدخل النقدي. وضمت هذه الخدمات الست: الطعام، والعناية الطبية، والجنائز، وقص الشعر، والسينما. ومن الواضح أن هذه التجربة مُنيت بإخفاق ذريع إذ في غضون أشهر قليلة فحسب، جرى التخلي عن الجوانب المتطرفة في تلك العملية، بعد أن واجهتها مقاومة سلبية، مع أنها (مثل عملية الجمعنة أيام ستالين) تضافرت قبل ذلك مع العوامل الطبيعية كالمجاعة التي اجتاحت الصين بين عامي 1960 و1961.

على نحو ما، كان هذا الإيمان بقدرة التحول الإرادي يكمن في قناعة ماويّة محددة بِـ «**الشعب**» المهيّأ للتحول، ومن ثم للمشاركة في المسيرة الكبرى إلى الأمام، بصورة إبداعية وبكل خصائص الألمعية والذكاء الصينية التقليدية. لقد كانت في أساسها نظرة رومانسية من جانب فنان، مع أنه لم يكن فناناً مُجيداً وفق ما يقوله القادرون على تقييم ما كان ينظمه من شعر ويرسمه من خطوط (لم يكن ما يفعله يضاهي رسوم هتلر رداءة، ولا لوحات تشرشل جودة، على حد تعبير المستشرق البريطاني آرثر ويلي (Arthur Waley)، هذا إذا استخدمنا الرسم بوصفه استعارة مجازية للشعر.) وقد أفضى به ذلك، خلافاً لما نصحه به الزعماء الشيوعيون الآخرون المتشككون الأكثر واقعية، إلى أن يدعو مثقفي النخبة القديمة إلى أن يسهموا بحرية، بما تجود به قرائحهم ومواهبهم في حملة «**المئة زهرة**» بين عامي 1956 و1957، على افتراض أن الثورة، وربما هو نفسه قد أفلح في تحويلها من حال إلى

حال. («دَعْ مئة زهرة تتفتح، دع مئة مدرسة فكرية تتنافس») وعندما لم تُظهر هذه الفورة من التيارات الفكرية الحرة حماساً إجماعياً للنظام الجديد ـ وذلك ما تكهن به الرفاق الأكثر تبصراً ـ تأكدت شكوك ماو المتأصلة تجاه المثقفين، وتجلى التعبير عنها، بصورة مشهودة، في سنوات الثورة الثقافية الكبرى العشر، عندما أصيب التعليم العالي بما يشبه الشلل التام، وأعيد توليد مثقفي تلك الأيام أو تجديدهم بإرسالهم جماعياً وإرغامهم على مزاولة أعمال عضلية ويدوية شاقة في الأرياف[4]. ومع ذلك، لم تترتب آثار مهمة لإيمان ماو بقدرة الفلاحين، الذين طولبوا بصورة حثيثة بحل جميع مشكلات الإنتاج خلال فترة «الوثبة الكبرى» انطلاقاً من مبدأ «دع مئة مدرسة [من مدارس الخبرات المحلية] تتنافس». ذلك أن ماو كان، بصورة أساسية، مؤمناً بأهمية النضال والصراع وتصعيد التوتر، لا باعتبارها عنصراً جوهرياً في الحياة فحسب، بل بوصفها كذلك رادعاً يحول دون الانتكاس والعودة إلى مواطن الضعف في المجتمع الصيني القديم التي تمثلت في الإصرار على طابع الثبات والديمومة والتناغم ـ وأدت بدورها إلى تفاقم الضعف فيه. ولا يمكن إنقاذ الثورة، والشيوعية نفسها، من التآكل والانطفاء إلا بالنضال المتجدد على الدوام. والثورة لا تنتهي أبداً.

إن وجه الغرابة في سياسة ماو أنها كانت «في آن، شكلاً متطرفاً من الغَرْبنة وعودة جزئية إلى الأنماط القديمة» التي اعتمدت عليها سياسته بالفعل إلى حد كبير، لأن الإمبراطورية الصينية القديمة في

---

(4) في عام 1970، بلغ عدد الطلاب في «معاهد التعليم العالي» في جميع أنحاء الصين 48,000؛ وفي المدارس التقنية (1969) 23,000، وفي كليات تدريب المعلمين (1969) 15,000 ويدل غياب أي بيانات عن الدراسات الجامعية العليا على أنها لم تكن ناشطة على الإطلاق. وفي عام 1970 بدأ ما مجموعة الإجمالي 4260 شاباً بدراسة العلوم الطبيعية في مؤسسات التعليم العالي، وما مجموعة تسعون شاباً بدراسة العلوم الاجتماعية. وكان ذلك هو الوضع في بلد بلغ عدد سكانه آنذاك 830 مليون نسمة (China Statistics, Tables T 17.4, T 17.8 and T 17.10).

الفترات التي كانت فيها سلطة الإمبراطور قوية ومضمونة، وبالتالي شرعية، تميزت بالحكم المطلق للحاكم وبطاعة الأتباع وإذعانهم (Hu, 1966, p. 241). ويتجلى ذلك بوضوح في قبول 84 بالمائة من الأسر الفلاحية الصينية ظاهرياً بالتحول الهادئ إلى الملكية الجماعية في غضون سنة واحدة (1956)، من دون أي من العواقب التي تمخضت عنها هذه العملية في الاتحاد السوفياتي. وأما التصنيع الثقيل المُعدّل عن النموذج السوفياتي فقد كانت له الأولوية المطلقة. وكانت النزوات القاتلة التي انطلقت على أساسها «الوثبة الكبرى» تعود أساساً إلى القناعة، التي اشترك فيها النظامان الصيني والسوفياتي، بأن الزراعة ينبغي أن تمد التصنيع وأن تكفي نفسها بنفسها من دون تحويل الموارد من الاستثمار الصناعي إلى الاستثمار الزراعي. وكان ذلك يعني في المقام الأول استبدال الحوافز «المادية» بالحوافز «المعنوية»، أي، من الوجهة العملية، استبدال الطاقة العضلية البشرية المتوفرة في البلاد بلا حدود تقريباً بالتقانة التي لم تكن متوفرة. وفي الوقت نفسه، ظل الريف هو القاعدة الأساسية لنظام ماو، كما كان الحال منذ عهد حرب العصابات. كما إن «الوثبة الكبرى»، خلافاً لما كان عليه الحال في الاتحاد السوفياتي، جعلت الريف هو الموقع المفضل للصناعة أيضاً. ولم تشهد الصين، خلافاً للاتحاد السوفياتي كذلك، هجرة جماعية نحو المدن في ظل حكم ماو. كما إن نسبة سكان الريف لم تهبط إلى أقل من 80 بالمائة إلا بحلول الثمانينيات.

ومهما كانت درجة الصدمة التي قد نحسّ بها إزاء سجل الأعوام العشرين من حكم ماو، وهو سجل يجمع بين القسوة الجماعية والتجهيل والحماقات السوريالية والمزاعم التي تطلق باسم الأفكار المقدسة للزعيم، فينبغي ألا ننسى أن الشعب الصيني كان في وضع جيد بمقاييس الفقر المذهل في العالم الثالث، إذ في نهاية الحقبة الماوية، كان معدل استهلاك الفرد الصيني (بالسعرات الحرارية) يزيد على متوسط جميع الدول، ويزيد على متوسط 14 بلداً في

الأميركيتين، و38 بلداً في أفريقيا، وفي موقع متفوق بالنسبة إلى البلدان الآسيوية، حيث يزيد كثيراً عن جميع دول جنوب آسيا وجنوب شرقها، باستثناء ماليزيا وسنغافورة (Taylor/Jodice, 1983, Table 4.4). وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 35 سنة عام 1949 إلى 68 عاماً في 1982. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التراجع المثير والمستمر في معدلات الوفيات، باستثناء سنوات المجاعة (Liu, 1986, pp. 323-324). وحيث إن تعداد سكان الصين، على الرغم من المجاعة الكبرى، قد ارتفع من نحو 450 مليون نسمة إلى نحو 950 مليوناً في الفترة بين عام 1949 والسنة التي توفي فيها ماو، فمن الواضح أن الاقتصاد استطاع أن يطعمهم، كما حسّن بصورة طفيفة من مقدار ما يحصلون عليه من ملابس (China Statistics, Table T 15.1). وعانى التعليم، حتى على المستوى الابتدائي، من آثار المجاعة التي خفضت عدد الملتحقين بالمدارس بنحو خمسة وعشرين مليوناً، وكذلك من آثار **الثورة الثقافية**، التي خفضت عددهم بخمسة عشر مليوناً. ومع ذلك، فلا شك في أن عدد الأولاد الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية قد زاد بمقدار ستة أمثال في سنة وفاة ماو عما كان عليه عند توليه السلطة؛ أي 96 بالمائة من سن التسجيل، بالمقارنة مع أقل من 50 بالمائة حتى في عام 1952. ومما لا يمكن إنكاره أن أكثر من ربع السكان ممن هم فوق سن الثانية عشرة ظلوا حتى في عام 1987 من الأميين أو «شبه الأميين»، وكانت هذه النسبة أعلى بين النساء حيث وصلت إلى 38 بالمئة. ولكن ينبغي ألا ننسى أن تعلم الصينية أمر صعب بدرجة غير عادية، وأن نسبة ضئيلة فحسب مما يقارب 34 بالمائة من السكان الذين ولدوا قبل 1949 يمكن أن يكونوا قد تمكنوا منها تماماً (Chinese Statistics, pp. 69, 70-72, 695). وباختصار، فإن منجزات الفترة الماوية التي قد تبدو غير مؤثرة في نظر المراقبين الغربيين المتشككين، كانت تبدو مؤثرة لغيرهم، مثل الهنود أو الإندونيسيين، وقد لا تبدو على الخصوص مخيبة للآمال بالنسبة إلى

80 بالمائة من سكان الريف الصينيين، المعزولين عن العالم الذين لم تكن توقعاتهم تتجاوز توقعات أسلافهم.

ولا مراء في أن الصين قد تراجعت دولياً منذ الثورة، خصوصاً إذا قورنت بالدول المجاورة غير الشيوعية، إذ كان معدل النمو الاقتصادي للفرد الواحد ـ وإن كان رائعاً في سنيّ حكم ماو -1975) (1960 ـ أقل من نظيره في كل من اليابان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان؛ وهي دول شرق آسيا التي يتطلع إليها المراقبون الصينيون بالتأكيد. ومع أن إجمالي الناتج القومي للصين كان بالغ الضخامة، إلا أنه كان في مستوى نظيره في كندا تقريباً، وأقل من نظيره في إيطاليا، وربع نظيره فقط في اليابان /Taylor) (Jodice, Tables 3.5, 3.6. ولم يستمر المسار الكارثي المتعرج الذي حفّزه «قائد السفينة العظيم» منذ أواسط الخمسينيات إلا بسبب ماو الذي أطلق، عام 1965، بمساندة العسكريين، حركة فوضوية طلابية بالدرجة الأولى، هي حركة «**الحرس الأحمر**» الفتيّ ضد قيادة الحزب التي كانت قد نحّته جانباً بهدوء، ومعه جمهرة المثقفين من كل اتجاه. وكانت تلك هي «**الثورة الثقافية الكبرى**» التي ألحقت الخراب بالصين لفترة من الوقت، إلى أن استدعى ماو الجيش لإعادة النظام، بعد أن وجد نفسه مضطراً إلى إعادة شيء من السيطرة إلى الحزب. وحيث إنه كان في أيامه الأخيرة، ولم تكن الماوية تحظى من دونه بدعم كبير، فإنها لم تعمّر بعده عند وفاته عام 1976، ولم تحل دون الاعتقال الفوري لـِ «**عصابة الأربعة**» التي تضم غلاة الماويين، وعلى رأسهم أرملته جيانغ كوينغ (Jiang Quing). وسرعان ما بدأ نهج جديد في ظل قيادة البراغماتي دينغ زياوبنغ.

II

كان توجه دينغ الجديد في الصين هو الاعتراف العلني الأكثر صراحة بالحاجة إلى تغييرات درامية في بنية «**الاشتراكية الحقة**»،

ولكن مع الانتقال من عقد السبعينيات إلى عقد الثمانينيات أضحى من الواضح على نحو مطرد أن ثمة خطأ جسيماً في داخل جميع الأنظمة الاشتراكية التي كانت تزعم أنها باقية ومستمرة. وقد كان تباطؤ الاقتصاد السوفياتي واضحاً للعيان؛ وكانت جميع معدلات النمو لما تم إحصاؤه أو لما كان يمكن إحصاؤه تتراجع باطراد من خطة خمسية إلى أخرى بعد عام 1970، ومنها إجمالي الناتج المحلي والإنتاج الصناعي، والزراعي، والاستثمارات الرأسمالية، وإنتاجية العمال، والدخل الحقيقي للفرد. وعندما لم يكن هذا الاقتصاد في حالة من الانحسار الفعلي، فإنه كان يتقدم بخطى ثور خائر منهك. يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفياتي، الذي كان بعيداً جداً عن أن يصبح واحداً من البلدان الصناعية العملاقة في ميدان التجارة العالمية، قد بدا في مظهر الدولة المنتكسة دولياً. وفي حين كانت صادراته الرئيسة عام 1960 تتألف من الآلات والأجهزة ووسائل النقل والمعادن والأدوات المعدنية، فإنها عام 1985 كانت تعتمد بالدرجة الأولى (53 بالمئة) على الطاقة (كالنفط والغاز). وعلى النقيض من ذلك، كان 60 بالمائة من وارداته تقريباً يتألف من الآلات والمعادن وما إلى ذلك، والمعدات الصناعية الاستهلاكية (SSSR, 1987, pp. 15-17, 32-33). وأصبح أشبه بمستعمرة منتجة للطاقة لصالح اقتصادات صناعية أكثر تطوراً، أي، عملياً، للدول الأوروبية التي تدور في فلكه، وبخاصة تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية اللتين كانت صناعاتهما تستطيع أن تعتمد على سوق الاتحاد السوفياتي غير المحدودة التي لا مطالب محددة لها، من دون أن تقوم بالكثير لإصلاح ما فيها من نقائض[5].

---

(5) خُيّل لواضعي السياسة الاقتصادية في ذلك الوقت أن السوق السوفياتية كانت غير قابلة للاستنفاد، وأن الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يؤمن الكمية الضرورية من الطاقة والمواد الخام من أجل نمو اقتصادي مطرد ومستمر (D. Rosati and K. Mizsei, 1989, p. 10).

وقد اتضح في السبعينيات أن النمو الاقتصادي لم يكن هو وحده الذي أصابه التعثر في الواقع، بل إن ذلك شمل حتى المؤشرات الاجتماعية الأساسية، مثل معدل الوفيات، التي توقفت عن التحسن. وربما أدى ذلك إلى تقويض الثقة بالاشتراكية أكثر من أي عامل آخر. ذلك أن قدرتها على تحسين حياة الناس العاديين من خلال عدالة اجتماعية أكبر لم تعتمد أساساً على قدرتها على توليد المزيد من الثروة. وقد كان جمود معدل العمر المتوقع في كل من الاتحاد السوفياتي وبولندا وهنغاريا طوال العشرين سنة الأخيرة قبل انهيار الشيوعية - بل وانخفاضه بالفعل من وقت إلى آخر - مدعاةً لقلق جدي، لأن هذا المعدل كان يرتفع باطراد في معظم الدول الأخرى (بما في ذلك، كما تجدر الإشارة، كوبا والدول الشيوعية الآسيوية التي تتوفر لدينا بيانات عنها). في عام 1969، بلغ متوسط العمر المتوقع لدى النمساويين والفنلنديين والبولنديين: 70.1 سنة، ولكنه كان في عام 1989 أقل بأربع سنوات مما هو لدى نظرائهم الفنلنديين والنمساويين. وقد يكون ذلك مؤشراً على المستوى الصحي، حيث يموت الناس في الدول الاشتراكية في سن أبكر من الدول الرأسمالية (Riley, 1991). ولم يفت الإصلاحيين في الاتحاد السوفياتي وفي غيره أن يلاحظوا هذه الاتجاهات بقلق متزايد (World Bank Atlas, 1990, pp. 6-9, and World Tables, 1991, passim).

في ذلك الوقت، انعكس عَرَضٌ آخر من الأعراض الواضحة لانحدار الاتحاد السوفياتي في شيوع مصطلح «**نومنكلاتورا**» (nomenklatura) (الذي يبدو أنه وصل إلى الغرب من طريق كتابات المنشقين)، إذ حتى ذلك الحين، كان الجهاز الوظيفي لكوادر الحزب الذي يؤلف الشبكة القيادية للدول اللينينية موضع إعجاب في الخارج، وإن على مضض، على الرغم من أن المعارضين المهزومين في الداخل مثل التروتسكيين، ومثل ميلوفان دجيلاس (Milovan Djilas) (Djilas، 1957) - في يوغوسلافيا - يشيرون إلى تفككه

البيروقراطي وفساده الشخصي. وفي الخمسينيات، وحتى في الستينيات، كانت النبرة العامة في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة، توحي بأن، هذا الجهاز ـ وهو الشبكة التنظيمية للأحزاب الشيوعية وقوامها من الكوادر المتفانية المتراصّة المنفذة لـ «خط» الحزب بولاء (وحتى بوحشية) ـ يمثل سر التقدم الشيوعي العالمي .(Fainsod, 1956; Duverger, 1972; Brzezinski, 1962,)

من ناحية ثانية، برز مصطلح «**نومنكلاتورا**»، الذي لم يكن معروفاً عملياً قبل عام 1980 إلا بوصفه جزءاً من المفردات الإدارية الخاصة بالحزب الشيوعي السوفياتي، ليعطي على وجه الدقة معنى ضعف بيروقراطية الحزب في عهد بريجينيف: وهو مزيج من عدم الكفاءة والفساد. وأضحى واضحاً بشكل مطرد بالفعل أن الاتحاد السوفياتي نفسه كان يعمل بالدرجة الأولى عبر جهاز للوصاية والمحسوبية والرشاوى.

من الوجهة العملية، توقفت وأُحبطت جميع المحاولات الجدية لإصلاح الاقتصادات الاشتراكية في أوروبا، باستثناء هنغاريا، بعد **ربيع براغ**. وأما بالنسبة إلى المحاولات العرضية بالعودة إلى الاقتصادات ذات الإدارة البالية على الطريقة الستالينية (كما فعل تشاوتشيسكو في رومانيا) أو على الطريقة الماوية التي حلت محل الإرادة والحماسة المعنوية المعروفة في الاقتصاد (كما فعل فيدل كاسترو)، فإنها لا تستحق غير الإهمال. وقد أطلق الإصلاحيون على عهد بريجينيف اسم «حقبه الجمود»؛ ويعود ذلك أساساً إلى أن النظام قد توقف عن محاولة اتخاذ أي خطوة جدية بشأن الاقتصاد المتقهقر بشكل واضح. وقد كان شراء القمح من الأسواق العالمية أسهل من محاولة معالجة عجز الزراعة السوفياتية الظاهر المتعاظم عن إطعام الشعب السوفياتي. كما كان تشحيم محرك الاقتصاد الصدئ بنظام شامل وواسع الانتشار في كل مكان من الرشوة والفساد

أسهل من تنظيفه وإعادة تشغيله، ناهيك باستبداله. ومن كان يعرف ما سيحدث على المدى الطويل؟ وبدا أن الأكثر أهمية، على المدى القصير، استرضاء المستهلكين، أو على الأقل احتواء شعورهم بالسخط. وربما كان معظم المواطنين السوفيات في النصف الأول من السبعينيات يشعرون لهذا السبب بأنهم في وضع أفضل مما كانوا عليه في أي وقت مضى.

كانت مشكلة «الاشتراكية الحقة» في أوروبا أنها، خلافاً للاتحاد السوفياتي الذي كان في فترة ما بين الحربين خارج الاقتصاد العالمي وكان بالتالي محصناً ضد «الانهيار الكبير»، باتت الآن منخرطة في هذا الاقتصاد وليست في منأى عن صدمات السبعينيات. ومن سخرية التاريخ أن اقتصادات أوروبا والاتحاد السوفياتي «الاشتراكية الحقة»، وكذلك اقتصادات أجزاء من العالم الثالث، أضحت هي الضحية الحقيقية لأزمة ما بعد «العصر الذهبي» للاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث استطاعت «اقتصادات السوق المتطورة»، على الرغم من اهتزازها، أن تشق طريقها عبر السنوات الصعبة من دون اضطرابات جسيمة، حتى بدايات التسعينيات على أقل تقدير. وحتى ذلك الحين، كانت دول مثل ألمانيا واليابان تتعثر حقاً في مسيرتها إلى الأمام. وأما «الاشتراكية الحقة»، فقد باتت لا تواجه مشكلاتها المنتظمة وغير القابلة للحل على نحو مطرد فحسب، بل تواجه كذلك مشكلات اقتصاد عالمي متغير وإشكالي غدت، على نحو متزايد، جزءاً لا يتجزأ منه. ويمكن أن نتصور ذلك من خلال المثال الملتبس لأزمة النفط الدولية التي حولت اتجاه سوق الطاقة العالمي. وكان ملتبساً لأن تأثيرات تلك الأزمة كانت سلبية وإيجابية في آن. وفتح ضغط **كارتل** منتجي النفط العالمي، وهو منظمة الأوبك، تضاعف سعر النفط المتدني والمائل إلى الانحدار فعلاً منذ الحرب، أربع مرات تقريباً عام 1973، كما تضاعف ثلاث مرات ثانية في نهاية السبعينيات في أعقاب الثورة الإيرانية. والواقع أن المدى الفعلي

للتقلبات كان صارخاً بصورة أكثر من ذلك: في عام 1970، كان النفط يباع بسعر وسطي مقداره دولاران و35 سنتاً للبرميل، ولكنه ارتفع نهاية عام 1980 إلى 41 دولاراً.

كان لأزمة النفط نتيجتان إيجابيتان ظاهرتان. بالنسبة إلى منتجي النفط الذي تصادف أن يكون الاتحاد السوفياتي واحداً من أبرزهم، فإن الأزمة حولت السائل الأسود إلى ذهب. كان ذلك أشبه بورقة رابحة مضمونة في اليانصيب الأسبوعي. وقد كانت الملايين تتدفق من دون عناء، مع إرجاء الحاجة إلى إصلاح اقتصادي، وتمكين الاتحاد السوفياتي، بالمناسبة، من تسديد قيمة مستورداته المتزايدة من الغرب الرأسمالي من طريق تصدير الطاقة. وارتفعت الصادرات السوفياتية بين عامي 1970 و1980 إلى «اقتصادات السوق المتطورة» بما يقل قليلاً عن 19 بالمائة إلى 32 بالمائة من مجموع الصادرات (SSSR, 1987, p. 32). ويقال إن هذا المنجم من الثروة الهائلة وغير المتوقعة هو ما أغرى نظام بريجينيف بانتهاج سياسة دولية أكثر فعالية في منافسة الولايات المتحدة في أواسط السبعينيات، فيما كانت القلاقل الثورية تعصف من جديد بالعالم الثالث (انظر الفصل الخامس عشر)، وهو الذي أغراه كذلك بانتهاج المسلك الانتحاري في مزاحمة التفوق السلاح الأميركي في مجال التسلح (Maksimenko, 1991).

كانت النتيجة السعيدة الأخرى لأزمة النفط تدفق طوفان الدولارات بالبلايين من دول الأوبك ضئيلة السكان في الغالب. فأخذت شبكة المصارف العالمية توزعها الآن في صورة قروض لكل من يريد الاقتراض. ولم تستطع الدول النامية مقاومة الإغراء باغتراف الملايين في جيوبها، مما أدى إلى تفاقم أزمة الدين العالمي في بداية الثمانينيات. وأما الدول الاشتراكية التي خضعت لهذا الاغراء ـ وبخاصة بولندا وهنغاريا ـ فقد كانت القروض نعمة ربانية جعلتها

تجمع، في وقت واحد، بين تمويل الاستثمار في النمو المتسارع ورفع المستوى المعيشي لشعوبها.

لقد أفضى ذلك كله إلى تصاعد الحدة في أزمة الثمانينيات لأن الاقتصادات الاشتراكية ـ وبخاصة الاقتصاد البولندي الذي ينفق من دون حدود ـ كانت من التصلب بحيث لم تستطع الاستفادة من تدفق الموارد على نحو منتج. ونجد دليلاً على ذلك في انخفاض استهلاك النفط في أوروبا الغربية (بين عامي 1973 و1985) بمقدار 40 بالمائة كرد فعل على ارتفاع الأسعار بينما انخفض في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بنحو 20 بالمائة (Köllö, 1990, p. 39). وازدادت تكاليف إنتاج النفط السوفياتي بصورة حادة فيما كانت آبار النفط الرومانية آخذة بالنضوب، مما جعل الإخفاق في ترشيد الطاقة أمراً مثيراً للذهول. وأدى هذا بدوره إلى نقص المواد الغذائية والبضائع المصنعة (إلا في المجالات التي تغرق البلاد في مزيد من الديون، كما كان الحال في هنغاريا، مما عجّل بالتضخم وانخفاض الأجور الحقيقية). وكان ذلك هو الوضع الذي اتصفت به «الاشتراكية الحقة» فعلاً في أوروبا، وتبين في ما بعد أنه يمثل العقد الأخير في عمرها. وكانت الطريقة الناجعة الفورية الوحيدة للتعامل مع مثل هذه الأزمة هي النهج الستاليني التقليدي بحصر الأوامر والقيود المركزية في المواقع التي لايزال التخطيط المركزي فيها ساري المفعول على الأقل (وهو ما لم يكن وارداً في هنغاريا وبولندا). وجرى ذلك في الفترة بين عامي 1981 و1984. وهبطت الديون بنسبة تتراوح بين 35 و70 بالمائة (إلا في هذين البلدين). وشجع ذلك على إحياء آمال وهمية بالعودة إلى النمو الاقتصادي الديناميّ من دون إصلاحات جذرية «فأسفر ذلك عن وثبة كبرى إلى الوراء في أزمة الديون وأدى إلى تآكل المنظورات الاقتصادية» (Köllö, p. 41). وكانت تلك هي اللحظة التي أصبح فيها ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف زعيماً للاتحاد السوفياتي.

III

ينبغي عند هذه النقطة أن نتحول عن اقتصاد «الاشتراكية الواقعية» إلى سياستها، حيث إن السياسة، العليا والدنيا على السواء، هي التي أدت إلى الانهيار الأوروبي ـ السوفياتي في الفترة بين عامي 1989 و1991.

كانت أوروبا الشرقية هي **كعب أخيل** النظام السوفياتي، وكانت بولندا (وهنغاريا بدرجة أقل) أضعف نقاط هذا النظام، إذ بعد «**ربيع براغ**»، غدا من الواضح، كما رأينا، أن الأنظمة الشيوعية الدائرة في الفلك السوفياتي قد فقدت شرعيتها في معظم تلك المنطقة[6].

سياسياً، استمرت هذه الأنظمة في الحكم بفعل القسر الرسمي من جانب الدولة، المعزّز بتهديد التدخل السوفياتي أو، في أفضل الأحوال ـ كما في هنغاريا، من طريق توفير ظروف مادية للمواطنين وحرية نسبية أعلى بكثير مما هو متاح في أوروبا الشرقية، غير أن الأزمة الاقتصادية حالت دون استمرارها. ولم يكن من الممكن تحقيق أي شكل من المعارضة السياسية المنظمة أو المعارضة المعلنة باستثناء حالة واحدة. وتبلورت مثل هذه الإمكانية في بولندا بفضل تضافر ثلاثة عوامل. لقد كان الرأي العام في البلاد موحداً بصورة كاسحة لا بسبب كراهية النظام فحسب، بل بمشاعر العداء للروس (واليهود)؛ وبفضل النزعة الكاثوليكية الرومانية والقومية البولندية، حيث إن الكنيسة اكتسبت تنظيماً مستقلاً واسع المدى شمل البلاد بأسرها. كما إن الطبقة العاملة أظهرت قوتها السياسية من خلال

(6) ربما كانت ثمة استثناءات في الأجزاء الأقل تطوراً من شبه جزيرة البلقان ـ ألبانيا، وجنوب يوغوسلافيا، وبلغاريا ـ نظراً إلى أن الشيوعيين كانوا يكسبون في الانتخابات متعددة الأحزاب التي كانت تجري بعد 1989. بيد أن ضعف هذه الأنظمة سرعان ما تكشف هنا أيضاً.

إضرابات شاملة بين فترة وأخرى منذ أواسط الخمسينيات. وكان النظام قد وطد العزم على إبداء نوع من التسامح الضمني، أو حتى التراجع، كما حدث عندما أجبرت مظاهرات عام 1970 زعيم الحزب الشيوعي آنذاك على التنحي، طالما ظلت المعارضة غير منظمة، مع أن هامش المناورة لديها كان قد انكمش بصورة خطيرة. ولكن منذ أواسط السبعينيات كان على النظام أن يواجه حركة عمالية منظمة سياسياً تدعمها منظومة من المفكرين الألمعيين والمثقفين المنشقين سياسياً، ومعظمهم من الماركسيين السابقين، وكان عليه أن يواجه كذلك كنيسة معادية تعزز موقفها عام 1978 بانتخاب أول بابا بولندي في التاريخ هو كارول ووجتيلا (Karol Wojtyla) (يوحنا بولس الثاني).

كان انتصار حركة «**التضامن**» النقابية عام 1980، بوصفها، عملياً، حركة معارضة وطنية عامة معززة بسلاح الإضراب العام، مؤشراً إلى أمرين: أولهما أن نظام الحزب الشيوعي في بولندا كان يلفظ أنفاسه الأخيرة، والثاني أنه لم يكن من الممكن الإطاحة به من طريق التحريض والإهاجة الشعبية. وفي عام 1981، اتفقت الكنيسة والدولة بهدوء على استباق خطر تدخل سوفياتي مسلح (كان متوقعاً بصورة جدية) بفرض الأحكام العرفية لبضع سنوات بقيادة القوات المسلحة التي كان بوسعها ادعاء الشيوعية والشرعية الوطنية معاً. وأعيد إرساء النظام دونما متاعب من طريق الشرطة لا من طريق الجيش. ولكن الحكومة العاجزة عملياً عن مواكبة المشكلات الاقتصادية، كعهدها دائماً، لم يكن بوسعها أن تفعل شيئاً إزاء معارضة ظلت صامدة كتعبير منظم عن الرأي العام في البلاد. وكان على الروس إما أن يتدخلوا، أو أن يتخلى النظام في وقت قريب عن موقعه المتقدم في إطار الأنظمة الشيوعية، وعن نظام الحزب الواحد والدور القائد لحزب الدولة، أي أن يتنحى عن السلطة. ولكن لما كانت باقي الحكومات الدائرة في الفلك السوفياتي تراقب بعصبية تطورات هذا السيناريو فيما كان معظمها يحاول دونما جدوى إيقاف

شعوبها عن القيام بمثل ذلك، كان من الواضح على نحو مطرد أن السوفيات لم يعودوا مستعدين للتدخل.

في عام 1985، جاء إلى السلطة مصلح متحمس هو ميخائيل غورباتشوف، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي. ولم يكن مجيئه من قبيل المصادفة، إذ لولا وفاة الأمين العام والرئيس السابق لجهاز الأمن يوري أندروبوف (Yuri Andropov) (1914 ـ 1984) الذي كان شديد المرض، وهو الذي أحدث انقطاعاً حاسماً في عصر بريجينيف عام 1983، لكان عصر التغيير قد بدأ قبل ذلك بسنتين. وكان من الواضح كل الوضوح لجميع الحكومات الشيوعية الأخرى، خارج الفلك السوفياتي وداخله، أن ثمة تحولات كبرى وشيكة، وإن لم تكن واضحة المعالم، حتى بالنسبة إلى الأمين العام الجديد.

كان «**عهد الجمود**» (Zastoi) الذي أدانه غورباتشوف في الواقع هو عهد المخاض السياسي والثقافي الحاد في أوساط النخبة السوفياتية. ولم تقتصر هذه النخبة على المجموعة الصغيرة المنغلقة على نفسها من زعماء الحزب الشيوعي في قمة السلطة الاتحادية، وهي المكان الوحيد الذي تتخذ فيه القرارات السياسية الحقيقية، بل كانت تضم أيضاً مجموعة ضخمة نسبياً من المثقفين والمدربين تقنياً من الطبقة المتوسطة ومن المديرين الاقتصاديين الذين كانوا، عملياً، يمسكون بزمام الأمور؛ أي من الأكاديميين والإنتيليجنسيا الفنية والخبراء والمديرين التنفيذيين على مختلف أشكالهم. وكان غورباتشوف نفسه، من بعض الوجوه، يمثل هذا الجيل المتعلم الجديد من الكوادر، فهو قد درس القانون، بينما كان الطريق الكلاسيكي للكوادر الستالينية القديمة (وكان مستمراً بصورة تدعو إلى الدهشة) يتمثل في الارتقاء من مستوى المصنع عبر درجة هندسية أو زراعية إلى الجهاز. ولم يكن عمق هذا المخاض يقاس بحجم المجموعة الفعلية من المعارضين علناً، التي اتضح الآن أنها لا

تتجاوز بضع مئات على الأكثر. وفي الوسط الثقافي في الاتحاد السوفياتي في عهد بريجينيف، بما في ذلك قطاعات مهمة داخل الحزب والدولة، وبخاصة في الأجهزة الأمنية والخارجية، عمَّ النقد والنقد الذاتي المحظوران أو شبه المسموح بهما (من خلال رؤساء تحرير شجعان مثل رئيس تحرير مجلة **العالم الجديد** نوفي مير (Novy Mir) المتشددة. وهذا هو التفسير الوحيد للتجاوب الهائل والمفاجئ مع دعوة غورباتشوف إلى سياسة «**الغلاسنوست**» (الانفتاح أو الشفافية).

ولا ينبغي مع ذلك أن نعتبر تجاوب الفئات المثقفة والسياسية تجاوباً من جماهير الشعوب السوفياتية. لقد كان النظام السوفياتي بالنسبة إلى هؤلاء، خلافاً لشعوب معظم البلدان الشيوعية الأوروبية، نظاماً شرعياً ومقبولاً تماماً لأنه، على الأقل، كان النظام الوحيد الذي عرفوه أو يمكن أن يعرفوه (إذا استثنينا فترة الاحتلال الألماني بين عامي 1941 و1944 التي لا يمكن أن تكون جذابة بأي حال من الأحوال). ذلك أن أي هنغاري تجاوز الستين عام 1990 لابدّ أنه كانت لديه في سن اليفاعة أو الشباب ذكريات عن عهد ما قبل الشيوعية، غير أن مواطناً سوفياتياً دون الثامنة والثمانين لا يمكن أن تكون لديه مثل هذه التجربة المباشرة. وإذا كانت حكومات الدولة السوفياتية لديها استمرارية غير متقطعة تعود إلى نهاية الحرب الأهلية، فإن البلاد نفسها كان لديها استمرارية موصولة فعلاً تعود إلى فترة أبعد، باستثناء المناطق المتاخمة للحدود الغربية التي ضُمّت أو أعيد ضمها في الفترة بين عامي 1939 و1940. لقد كانت الإمبراطورية القيصرية القديمة نفسها في ثوب إدارة جديدة. ولهذا السبب، بالمناسبة، لم تكن ثمة علامات انفصالية في أي مكان في أواخر الثمانينيات إلا في بلدان البلطيق (التي كانت دولاً مستقلة من 1918 حتى 1940) وفي أوكرانيا الغربية (التي كانت جزءاً من إمبراطورية الهابسبرغ وليس الإمبراطورية الروسية، قبل 1918)، وربما

في باسارابيا (مولدافيا) التي كانت جزءاً من رومانيا في الفترة بين عامي 1918 و1940. ولم تكن حركة الانشقاق العلنية، حتى في دول البلطيق نفسها، أكبر كثيراً مما كان يجري في روسيا (Lieven, 1993).

يضاف إلى ذلك أن النظام السوفياتي لم يكن مجرد نسق مستنبَت مُتَجَذّر مُدَجَّن محلياً. فمع مرور الوقت، أخذ الحزب ـ الذي كان أول الأمر أقوى بكثير في أوساط جماهير روسيا الكبرى مما كان في أوساط الأقليات الكبرى ـ يستقطب نسبة مماثلة من السكان في الجمهوريات الواقعة شرقي القوقاز وفي أوروبا. غير أن أفراد الشعب قَوْلبوا أنفسهم داخل إطار النظام، بطرق يصعب تحديدها، مثلما تكيَّف النظام نفسه ليتلاءم معهم. وعلى حد تعبير المنشق الساخر زينوفييف (Zinoviev)، فقد كان ثمة «إنسان سوفياتي جديد» بالفعل حتى ولو لم يكن (أو تكن، في الحالات النادرة التي تصنف فيها المرأة في فئة الإنسان) مطابقاً للصورة الرسمية للناس ولكل شيء في الاتحاد السوفياتي. لقد كان الرجال/النساء يحسون بالارتياح داخل ذلك النظام (Zinoviev, 1979)، فقد وفر لهم سُبل العيش المضمونة وخدمات الضمان الاجتماعي الشاملة التي كانت متواضعة ولكنها حقيقية، كما قدم لهم مجتمعاً يتسم بالمساواة الاجتماعية والاقتصادية وواحداً على الأقل من مطامح الاشتراكية التقليدية الذي أسماه بول لافارغ (Paul Lafargue) (1883) «**حق التبطّل والكسل**». وعلاوة على ذلك، فإن عهد بريجينيف، في نظر معظم السوفيات، يمثل «الركود» بل هو أفضل العهود التي شهدوها هم وآباؤهم، وربما أجدادهم، على الإطلاق.

ولا عجب إذاً أن يجد المصلحون الراديكاليون أنفسهم في مواجهة النزعة الإنسانية السوفياتية والبيروقراطية السوفياتية على حد سواء. وقد كتب أحد الإصلاحيين الذين أثارت حفيظتهم النزعة النخبوية المناوئة لعامة الناس يقول:

«لقد خلق نظامنا فئة من الأفراد الذين يساندهم المجتمع، وينحصر اهتمامهم بالأخذ لا بالعطاء. وليس ذلك؛ إذا جاز التعبير، إلا واحداً من نتائج السياسة المساواتية... التي اكتسحت المجتمع السوفياتي بأكمله... إن انقسام ذلك المجتمع إلى قسمين، بين من يقررون ويوزِّعون، ومن يُحكَمون ويستلمون، إنما يمثل أحد الكوابح الأساسية التي تكبل مسيرة مجتمعنا التنموية. إن **الإنسان السوفياتي** (Homo Sovieticus)، هو المرساة والكابح في آن. إنه، من جهة، يقاوم الإصلاح، ومن جهة أخرى يكوّن دعائم النظام القائم» (Afanassiev, 1991, pp. 13-14).

كان معظم الاتحاد السوفياتي مجتمعاً مستقراً اجتماعياً وسياسياً. ولا شك في أن ذلك يعود، في جانب منه، إلى الجهل بالبلدان الأخرى جراء سيطرة السلطة والرقابة، ولكن سبب الاستقرار لا يعود إلى ذلك وحده بالتأكيد. هل كان من قبيل المصادفة ألا يحدث في الاتحاد السوفياتي ما يشبه الثورة الطلابية عام 1968، خلافاً لما جرى في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا؟ ولماذا لم تستنفر حركة غورباتشوف الإصلاحية الشباب إلى أي مدى ملموس (خارج نطاق بعض المناطق القومية الغربية)؟ هل كانت الحركة، كما يقال، «ثورة جيل الرجال في سن الثلاثينيات والأربعينيات»، أي الجيل المولود بعد الحرب، ولكن قبل السبات المريح لسنوات حكم بريجينيف؟ ومهما كان مصدر الضغط الذي أدى إلى التغيير في الاتحاد السوفياتي، فإنه لم يأتِ من الأعماق».

والواقع أنه جاء، فعلاً، من القمة. ولايزال من غير الواضح على وجه الدقة كيف أمكن لإصلاحي شيوعي متحمس ومخلص بشكل واضح، أن يكون خليفة لستالين في زعامة الحزب الشيوعي السوفياتي في الخامس عشر من آذار/ مارس عام 1985. وسيظل كذلك إلى أن يصبح التاريخ السوفياتي في العقود الأخيرة مادة

للتاريخ أكثر مما يكون مادة للاتهام وتبرئة الذات. وما يهمنا في جميع الأحوال ليس مداخل السياسة في الكرملين ومخارجها، بل الشرطان اللذان أتاحا لرجل مثل غورباتشوف أن يأتي إلى السلطة. ولقد كان **أولهما** أن فساد قيادة الحزب الشيوعي المتزايدة والبادية للعيان باطراد في عهد بريجينيف قد أثارت السخط لدى فئة من الحزب كانت لاتزال تؤمن بأيديولوجيته بطريقة ملتوية على نحو ما. إن حزباً شيوعياً متفسخاً لا يوجهه زعماء اشتراكيون حقيقيون يكون أشبه بكنيسة كاثوليكية من دون مطارنة وكرادلة مسيحيين حقيقيين، لأن كليهما يقوم على أسس حقيقية من الإيمان. ويكمن **السبب الثاني** في أن الطبقات المنافسة من المتعلمين والفنيين الذين كانوا يديرون عجلة الاقتصاد السوفياتي عملياً كانت تعي تماماً أنه من دون تغير جوهري وجذري، فإنه لابدّ من انهيار حتمي، عاجلاً أو آجلاً، لا بسبب عجز النظام المتأصل وجموده فحسب، بل لأن مواطن ضعفه قد تفاقمت جراء تعاظم احتياجات قوة عسكرية عظمى لا يستطيع اقتصاد متراجع أن يلبي متطلباتها. والواقع أن الضغط العسكري على الاقتصاد كان يزداد على نحو ينذر بالخطر منذ عام 1980، عندما وجدت القوات المسلحة السوفياتية نفسها، لأول مرة منذ سنوات، متورطة في حرب مباشرة. لقد أرسلت قوة إلى أفغانستان لإقامة شكل من أشكال الاستقرار في تلك البلاد التي كان يحكمها، منذ عام 1978، «الحزب الديمقراطي» الشيوعي المحلي الذي انقسم إلى فصيلين متنازعين، استعدى كل منهما زعماء الحرب المحليين ورجال الدين المسلمين والمؤمنين الآخرين في النظام القائم، بسبب أنشطة كل من الفصيلين المُلحِدين في مجال الإصلاح الزراعي وحقوق المرأة. لقد استكانت تلك البلاد في ظل النفوذ السوفياتي منذ بدايات الخمسينيات دون أن يثير ذلك الغرب على نحو ظاهر. ولكن الولايات المتحدة اختارت، أو تقصدت، أن تعتبر الخطوة السوفياتية هجوماً عسكرياً كبيراً موجهاً ضد «**العالم الحر**»، فراحت تصب

لذلك، المال والسلاح المتقدم (عبر باكستان) من دون حدود في أيدي مقاتلي الجبال من الإسلاميين الأصوليين. وكما هو متوقع، لم تجد الحكومة الأفغانية، بمساندة السوفيات، عناءً كبيراً في المحافظة على المدن الكبرى في البلاد، ولكن الثمن الذي دفعه السوفيات كان فادحاً للغاية. وتحولت أفغانستان ـ كما أرادها بالتأكيد بعض المسؤولين في واشنطن ـ إلى فييتنام الاتحاد السوفياتي.

ولكن ماذا كان بوسع الزعيم السوفياتي الجديد أن يفعل ليغير الوضع في الاتحاد السوفياتي إلا أن يضع حداً، بأسرع وقت ممكن، للمجابهة في «**الحرب الباردة الثانية**» التي كانت تستنزف الاقتصاد مع الولايات المتحدة؟ لقد كان ذلك بالتأكيد هو هدف غورباتشوف الفوري، ونجاحه الأكبر؛ إذ استطاع في غضون فترة وجيزة تدعو إلى الدهشة أن يقنع حتى الحكومات الغربية المتشككة أن هذا هو الهدف السوفياتي بالفعل. وأكسبه ذلك شعبية ضخمة ومستمرة في الغرب تعارضت بصورة صارخة مع الفتور المتعاظم تجاهه في بلاده، وكان آخر الأمر من ضحاياه عام 1991. وإذا كان ثمة شخص واحد أنهى نحو 40 عاماً من حرب كونية باردة، فإنه غورباتشوف.

كانت أهداف المصلحين الاقتصاديين الشيوعيين منذ الخمسينيات أن يجعلوا الاقتصاد المخطط مركزياً أكثر عقلانية ومرونة بتطبيق أسعار السوق وحسابات الأرباح والخسائر في المشروعات التجارية. ومضى المصلحون الهنغاريون قدماً في هذا الاتجاه بعض الشيء، وربما كان المصلحون التشيكيون سيذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك لولا الاحتلال السوفياتي عام 1968. وكان كلا الفريقين يأمل في أن تُيسِّر هذه الإصلاحات لَبْرلَة النظام السياسي وجعلَه أكثر ديمقراطية. وكذلك كان موقف غورباتشوف[7] الذي اعتبره بالطبع

(7) حدد غورباتشوف موقفه علناً، حتى قبل انتخابه رسمياً، بأنه يماثل موقف الحزب الشيوعي الإيطالي، «العريض جداً» والاجتماعي-الديمقراطي تقريباً (Montagni, 1989, p. 85).

السبيل لإصلاح الاشتراكية أو لإرساء اشتراكية أفضل من «الاشتراكية الحقة». وربما كان من الممكن، ولكن من المستبعد تماماً، أن يكون أي مصلح متنفذ في الاتحاد السوفياتي قد راودته فكرة التخلي عن الاشتراكية لأن هذه الفكرة، على الأقل، كانت تبدو غير عملية من الناحية السياسية، مع أن بعض الاقتصاديين المتمرسين في مواقع أخرى ممن ارتبطوا بالإصلاح قد أخذوا يستنتجون أن النظام الذي جرى تحليل عيوبه بطريقة منهجية علناً من الداخل، في الثمانينيات، لم يكن ممكناً إصلاحه من الداخل كذلك[8].

IV

شن غورباتشوف حملته لإصلاح الاشتراكية السوفياتية تحت شعارين هما: **البيريسترويكا**، أو إعادة البناء (على الصعيدين الاقتصادي والسياسي معاً) و**الغلاسنوست** أو حرية الإعلام[9].

وقد برز بين هذا وذاك ما تحول إلى نزاع لا حلَّ له. فالعنصر الوحيد الذي كان يُفعّل النظام السوفياتي ويستطيع تحويله هو البنية القيادية للحزب والدولة الموروثة من أيام **ستالين**. وكان ذلك وضعاً مألوفاً في تاريخ روسيا، حتى في أيام القياصرة. إن الإصلاح كان يأتي من علٍ. ولكن بنية الحزب/الدولة كانت في الوقت نفسه هي العائق الرئيس في وجه تحويل نظام خلقته هي نفسها، وتكيفت مع متطلباته وكان لها مصلحة ذاتية كبيرة فيه، وكان من الصعب عليها أن

(8) النصوص الحاسمة هنا هي للهغناري يانوس كورناي (Janos Kornai)، وبخاصة في كتابه **اقتصاديات العجز** (*The Economics of Shortage*) (Amsterdam, 1980).

(9) من اللافت أن أفكار المصلحين الرسميين والمنشقين كانت تتقاطع وتتداخل في سنوات حكم بريجينيف؛ فقد كانت «الغلاسنوست» هي ما دعا إليه الكاتب ألكسندر سولنزينستين (Alexander Solzhenitsyn) في رسالته المفتوحة إلى «مؤتمر اتحاد الكتّاب السوفيات» عام 1967 قبل أن يُطرد من الاتحاد السوفياتي.

تتصور بديلاً له. ولكنها لم تكن العائق الوحيد. ويميل الإصلاحيون، في روسيا وغيرها، إلى إلقاء اللوم دائماً على «البيروقراطية» عند إخفاق بلادهم وشعبهم في التجاوب مع مبادراتهم[10]. ومما لا يمكن إنكاره أن أجزاء واسعة من أجهزة الحزب/ الدولة كانت تستقبل أي إصلاح كبير بفتور يُبْطِن الكراهية. وكانت الغاية من **الغلاسنوست** هي حشد التأييد داخل الجهاز وخارجه ضد مثل هذه المقاومة. ولكن نتيجتها المنطقية هي تفويض القوة الوحيدة القادرة على العمل. لقد كانت بنية النظام السوفياتي وطريقة عمله، كما أسلفنا، عسكرية أساساً. وإشاعة الديمقراطية في الجيوش لا تحسن من كفاءتها. وإذا كان النظام العسكري، من ناحية ثانية، غير مرغوب فيه، فينبغي التنبه إلى ضرورة وجود نظام مدني بديل قبل تدميره، وإلا فإن الإصلاح سيؤدي إلى الانهيار لا إلى إعادة البناء. وقد سقط الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشوف في هذه الهوة المتسعة بين **الغلاسنوست** و**البيريسترويكا**.

ومما فاقم الوضع أن **الغلاسنوست** كانت في أذهان المصلحين برنامجاً متميزاً بصورة أكبر بكثير من **البيريسترويكا**. لقد كانت تعني استحداث أو استعادة دولة ديمقراطية دستورية تقوم على حكم القانون والتمتع بالحريات المدنية كما يعرفها الجميع. وكان ذلك يستوجب فصل الحزب عن الدولة، وانتقال بؤرة الحكم الفعلي من الحزب إلى الدولة (خلافاً لجميع التطورات منذ ظهور ستالين). وكان ذلك بدوره يستوجب نهاية نظام الحزب الواحد و«الدور الرائد» للحزب. كما كان يعني، بوضوح، إعادة إحياء السوفياتات على جميع الأصعدة في

---

(10) في غمرة عملية «إعادة هيكلة مماثلة»، أبلغ أحد البيروقراطيين الشيوعيين الصينيين هذا المؤلف عام 1984: «إننا نعيد استحداث بعض عناصر الرأسمالية في نظامنا، ولكن أنّى لنا أن نعرف ما ستؤول إليه أوضاعنا؟ منذ عام 1949، لم يعد في الصين من له أي خبرة أو معرفة بالرأسمالية، ربما باستثناء بعض الرجال المتقدمين في العمر في شنغهاي».

مجالس تمثيلية منتخبة بصورة حقيقية، تتصاعد حتى تصل إلى مجلس «سوفيات أعلى» يكون جمعية تشريعية مستقلة حقيقية تفوض الحكم لسلطة تنفيذية قوية، ولكنها تكون قادرة على مراقبتها. وكان ذلك، على الأقل، هو النموذج النظري.

والواقع أن النظام الدستوري الجديد قد استحدث آخر الأمر بالفعل. غير أن المعالم الرئيسة لنظام **البيريسترويكا** الاقتصادي الجديد لم تبرز إلا على نحو هزيل بين عامي 1987 و1988 بإسباغ شرعية فاترة على المشروعات التجارية الخاصة الصغيرة (التعاونيات) ـ أي مؤسسات «الاقتصاد الثاني» ـ وبقرار مبدئي بالسماح لمؤسسات الدولة الخاسرة على نحو دائم بإشهار الإفلاس. ومن هنا كانت الفجوة بين البلاغيات الخطابية حول الإصلاح الاقتصادي وواقع الاقتصاد المتردي بصورة واضحة تتسع يوماً بعد يوم.

كان ذلك أمراً خطيراً على نحو يدعو إلى اليأس. إن الإصلاح الدستوري اقتصر على إزاحة منظومة من الآليات السياسية واستبدالها بمنظومة أخرى، كما ترك الباب مفتوحاً حول الدور الذي ستؤديه المؤسسات الجديدة، مع أن عملية اتخاذ القرار ربما تكون أكثر تباطؤاً في بيئة ديمقراطية منها في ظل نظام قيادة عسكرية. وكان الفرق لدى معظم الناس ينحصر بين أن يمارسوا خياراً انتخابياً حقيقياً بين فترة وأخرى من جهة، وأن يكون لديهم الخيار في تلك الأثناء للاستماع إلى سياسيي المعارضة وهم ينتقدون الحكومة من جهة ثانية. ومن ناحية أخرى، فإن معيار **البيريسترويكا** كان، أو ينبغي أن يكون، الابتعاد عن كيفية إدارة الاقتصاد من حيث المبدأ، والتركيز على أدائه اليومي بطرق يمكن تحديدها وقياسها. ولا يمكن ذلك إلا بالاحتكام إلى النتائج فحسب. وما يهم معظم المواطنين السوفيات هو ما سيحدث لدخولهم الحقيقية، والجهد المطلوب لكسبها، وكمية السلع والخدمات التي يمكن أن يحصلوا عليها، والسهولة التي يمكن

أن يتحقق بها ذلك. إن ما عارضه المصلحون الاقتصاديون ورغبوا في إزالته كان واضحاً كل الوضوح. غير أن بديلهم الإيجابي، وهو «اقتصاد سوق اشتراكي» يتألف من مؤسسات اقتصادية ذاتية وقابلة للحياة اقتصادياً، عامة وخاصة وتعاونية، ويدار بصورة اقتصادية كلية في «مركز صنع القرار الاقتصادي»، لم يكن أكثر من شعار أجوف. لقد كان ذلك يعني أن الإصلاحيين كانوا يتطلعون إلى مكاسب الرأسمالية دون أن يخسروا مكاسب الاشتراكية. ولم يكن لدى أحد أدنى فكرة عن كيفية التحول، عملياً، من اقتصاد مركزي تديره الدولة إلى النظام الجديد، وما إذا كان سيبقى حتماً اقتصاداً خاضعاً للدولة أو غير خاضع لها في المستقبل المنظور. لقد كان إغراء أيديولوجيا السوق الحرة التاتشرية أو الريغانية المغالية في الراديكالية بالنسبة إلى الإصلاحيين المثقفين الشباب أنها وعدت بتوفير حل جذري، ولكنه **فوري وتلقائي** أيضاً لهذه المشكلات (وكما تبين في ما بعد، فإنها لم تقدم مثل هذا الحل).

ربما كان المثال الأقرب لنموذج التحول لدى إصلاحيي غورباتشوف هو الذكريات التاريخية الغامضة حول السياسة الاقتصادية الجديدة (**نيب**) التي سادت في الفترة بين عامي 1921 و1928. لقد أعطت تلك السياسة آخر الأمر «نتائج مذهلة بإعادة إحياء الزراعة، والتجارة، والصناعة، والمال لبضع سنوات بعد عام 1921»، وأعادت إحياء اقتصاد منهار لأنها «اعتمدت على قوى السوق» (Vernikov, 1989, p. 13). يضاف إلى ذلك أن سياسة مشابهة تماماً لتحرير السوق والتخلص من المركزية كانت قد أعطت، بعد نهاية الماويّة، نتائج مؤثرة في الصين، التي وصل فيها نمو إجمالي الناتج القومي في الثمانينيات إلى حدود 10 بالمائة سنوياً، وهو معدل لم تتجاوزه إلا كوريا الجنوبية (World Bank Atlas, 1990). ومع ذلك، فلا وجه للمقارنة بين روسيا الزراعية في العشرينيات، والاتحاد السوفياتي الذي كان التحضر والتصنيع قد بلغا فيه درجة عالية في الثمانينيات،

وكان أكثر قطاعاته الصناعية تقدماً، وهو المجمّع العسكري - الصناعي - العلمي (بما في ذلك برنامج الفضاء)، يعتمد في جميع الأحوال على سوق لنمط واحد من الزبائن. وربما يصح القول إن **البيرويسترويكا** كانت ستكون أفضل حالاً لو أن روسيا عام 1980 ظلت كالصين آنذاك، بلداً لا تتجاوز فيه أحلام الثراء لدى 80 بالمائة من سكانه القرويين حدود الحصول على جهاز تلفزيون (حتى في أوائل السبعينيات، كان نحو 70 بالمائة من السوفيات يشاهدون التلفزيون بمعدل ساعة ونصف الساعة في اليوم (Kerblay, pp. 140-141).

ومع ذلك، فإن المفارقة الجلية بين **البيرويستريكا** السوفياتية ونظيرتها الصينية لا يمكن شرحها تماماً بالرجوع إلى مثل هذا التخلف الزمني، ولا حتى بالرجوع إلى مؤشر حقيقي آخر هو أن الصينيين كانوا من الحيطة بحيث حافظوا على فعالية نظام القيادة المركزية. أما مدى استفادة الصينيين من التقاليد الثقافية للشرق الأقصى، التي تحولت لصالح التنمية الاقتصادية بغض النظر عن الأنظمة الاجتماعية، فهو مسألة متروكة لمؤرخي القرن الحادي والعشرين للتحقق منها.

هل كان أحد يفترض جدياً عام 1985 أنه بعد ست سنوات لن يكون هناك اتحاد سوفياتي وسيختفي معه حزبه الشيوعي، بل ستختفي كذلك جميع الأنظمة الشيوعية الأخرى في أوروبا؟ ولكي نحكم على الافتقار الكامل لاستعداد الحكومات الغربية للانهيار المفاجئ لفترة 1989-1991، فما علينا إلا أن نتذكر أن التنبؤات حول الوفاة الوشيكة للعد الأيديولوجي للغرب لم تكن أكثر من تبدل طفيف في الشعارات البلاغية الطنانة. إن ما دفع الاتحاد السوفياتي بسرعة متزايدة نحو الهاوية هو تضافر «**الغلاسنوست**» الذي وصل إلى حد تفكك السلطة، مع «**البيرويستريكا**» التي وصلت إلى حد تدمير

الآليات القديمة التي كانت هي التي تشغل الاقتصاد، من دون تقديم أي بديل، وهو ما أدى بالتالي إلى الانهيار المأسوي المطرد لمستوى معيشة المواطنين. لقد كانت البلاد تتجه نحو سياسة انتخابية تعددية في الوقت نفسه الذي كانت تنزلق فيه إلى فوضى اقتصادية؛ ولأول مرة منذ تبني روسيا لمفهوم التخطيط، لم يعد لديها عام 1989 ما كان يسمى «الخطة الخمسية» (Di Leo, 1992, p. 100 n) لقد كان هذا الترابط بين «الغلاسنوست» و«البيرويسترويكا» مُدمراً لأنه قوّض الأسس الواهية لوحدة الاتحاد السوفياتي الاقتصادية والسياسية.

لقد درج الاتحاد السوفياتي على انتهاج سياسة لامركزية بنيوية أمسكت بعناصرها بالدرجة الأولى مؤسسات «عموم الاتحاد» التابعة للحزب والجيش وأجهزة الأمن والخطة المركزية. وقد أخذت تلك العناصر كلها بالتراخي في سنوات حكم بريجينيف الطويلة. ولكن ما كان يحكم معظم الاتحاد السوفياتي **عملياً** هو نظام إقطاعيات ذات استقلال ذاتي. وما كان يجمع أمراء هذا النظام المحليين - وهم الأمناء العامون للحزب في الجمهوريات مع الزعماء الإقليميين التابعين لهم، ومديري الوحدات الإنتاجية الكبرى والأدنى منها، الذين كانوا يديرون شؤون الاقتصاد - هو خضوعهم لجهاز الحزب المركزي في موسكو، الذي كان يعين وينقل ويعزل، وكذلك ارتباطهم بالحاجة إلى «تنفيذ الخطة» المرسومة في موسكو. وفي إطار هذه الحدود الواسعة، كان للزعماء المحليين استقلال واسع. ولم يكن الاقتصاد ليعمل مطلقاً من أجل التنمية في واقع الأمر إلا بجهود أولئك الذين كان عليهم أن يديروا مؤسسات ذات مهمات حقيقية، وشبكة من العلاقات الجانبية المستقلة عن المركز. وكان هذا النظام من الصفقات وترتيبات المقايضة وتبادل الخدمات مع الكوادر الأخرى في المواقع المتشابهة شكلاً آخر من «الاقتصاد الثاني» ضمن الاقتصاد المخطط كلياً. وبوسعنا أن نضيف أنه مع تحول الاتحاد السوفياتي إلى مجتمع صناعي وحضري أكثر تعقيداً، فإن الكوادر

المسؤولة عن الإنتاج الفعلي والتوزيع والرعاية العامة لشؤون المواطنين كانت تحس بالنفور تجاه الشخصيات الحزبية المتفرغة والوزراء الذين كانوا يتولون الإشراف عليهم، مع أن مهمات هؤلاء لم تعد محددة وواضحة غير تعظيم مكاسبهم، وذلك ما كان يفعله معظمهم في عهد بريجينيف، وبشكل صارخ غالباً. لقد كان هذا الاشمئزاز من الفساد التاريخي المتعاظم باطراد من جانب فئة **النومنكلاتورا** هو الشرارة الأولى لعملية الإصلاح. وكان لدى غورباتشوف سند مكين في سياسة **البيريسترويكا** من جانب الكوادر الاقتصادية، وبخاصة من أولئك الذين ينتمون إلى المجتمع الصناعي ـ العسكري الذي كان يرغب بالفعل في تحسين إدارة الاقتصاد الكاسد، أو بالتعبير العلمي والفني، الاقتصاد الكسيح. ولم يكن أحد مثل هؤلاء يعرف مدى تفاقم الأوضاع في الواقع. كما أنهم لم يريدوا من الحزب أن يمارس أنشطتهم، إذ قد تختفي بيروقراطية الحزب وتنقرض، أما هم فباقون، ولا يمكن الاستغناء عنهم، خلافاً لقيادة الحزب البيروقراطية. والواقع أنهم **كانوا** موجودين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بعد أن انتظموا في شكل جماعة ضاغطة داخل «الاتحاد الصناعي ـ العلمي» الجديد (1990) وتهيأ خلفاؤهم، بعد نهاية الشيوعية، ليكونوا هم المالكون الشرعيون (المضمرون) للمؤسسات التي كانوا يديرونها من قبل من دون حقوق مُلكية قانونية.

ومع هذا، فإن نظام القيادة الحزبية الفاسد، العاجز، والطفيلي إلى حد كبير يظل، كما هو معهود فيه، عنصراً أساسياً في اقتصاد يوجَّه بالأوامر. ولم يكن البديل للسلطة الحزبية سلطة دستورية وديمقراطية، بل كان، على المدى القصير، انعدام السلطة. وذلك هو ما حدث بالفعل. إن غورباتشوف، شأنه شأن خليفته يلتسن (Yeltsin)، حوّل مركز قوته من الحزب إلى الدولة، وقام، بوصفه رئيساً دستورياً، بتجميع السلطات قانونياً ليحكم باسم القانون، وكانت صلاحياته في بعض المجالات أعظم نظرياً من أي صلاحيات

تمتع بها رسمياً أي زعيم سوفياتي سابق، حتى ستالين نفسه (Di Leo, 1992, p. 111). ولم يلتفت أحد إلى ذلك خارج إطار المجالس الديمقراطية، أو الدستورية العامة، التي أنشئت حديثاً مثل «مجلس الشعب» و«مجلس السوفيات الأعلى» (1989). ولم يعد أحد يحكم، أو بالأحرى يُطاع، في الاتحاد السوفياتي.

ومثل ناقلة عملاقة كسيحة تتجه نحو الصخور بعد أن فقدت السيطرة على الدفة، انساق الاتحاد السوفياتي إلى التفكك. وكانت الخطوط التي ستسير عليها عملية التفتت مرسومة من قبل: فهناك، من جهة، نظام السلطة الذاتية الإقليمي الذي تجسد إلى حد كبير في البنية الاتحادية للدولة؛ وهناك، من جهة ثانية، المجمعات الاقتصادية ذات الاستقلال الذاتي. ولما كانت النظرية الرسمية التي قام عليها «الاتحاد» هي نظرية الحكم الإقليمي الذاتي المستقل للجماعات الوطنية، سواء في جمهوريات الاتحاد الخمس عشرة أو في الأقاليم والمناطق ذات الحكم الذاتي داخل أي من هذه الجمهوريات[11]، فإن الانقسام القومي كان كامناً داخل النظام، على الرغم من أن الانفصال لم يكن مطروحاً ـ إذا استثنينا جمهوريات البلطيق الصغيرة ـ قبل عام 1988، عندما تشكلت أولى «الجبهات» القومية أو الحملات المنظمة استجابة **للغلاسنوست** (في إستونيا ولاتفيا، ولتوانيا وأرمينيا). ولكنها، في هذه المرحلة، لم تكن، حتى في دول البلطيق، موجهة ضد المركز بالدرجة الأولى بقدر ما كانت موجهة ضد الأحزاب الشيوعية المحلية ذات الطابع الغورباتشوفي العاجز، أو ضد الجوار كما كان الحال بالنسبة إلى أرمينيا وعلاقتها بجارتها أذربيجان. ولم

---

(11) إضافة إلى «الاتحاد الروسي» (RSFSR) وهو الأكبر من حيث المساحة والسكان، كانت هناك: أرمينيا، وأذربيجان، وروسيا البيضاء، وإستونيا، وجورجيا، وكازاخستان، وقرغزيستان، ولاتفيا، ولتوانيا، ومولدافيا، وطاجكستان، وتركمنستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان.

يكن الهدف، حتى ذلك الحين، هو الاستقلال، على الرغم من أن النزعة القومية راحت تكتسب الطابع الراديكالي بسرعة في الفترة بين عامي 1989 و1990 تحت تأثير الاندفاع نحو السياسة الانتخابية، والصراع بين الإصلاحيين الراديكاليين والمقاومة المنظمة للمؤسسة الحزبية القديمة في المجالس الجديدة، وكذلك المماحكات بين غورباتشوف وضحيته الناقم، المنافس والخليفة في نهاية المطاف: بوريس يلتسن.

تطلع الإصلاحيون الراديكاليون، مبدئياً، إلى كسب تأييد القوميين في الجمهوريات ضد التراتبية الهرمية للقيادات الحزبية المتخندقة، وبذلك تعزز موقف هؤلاء القوميين. في روسيا نفسها، كان الحرص على المصالح الروسية مقابل مصالح الجمهوريات الطَّرَفية، التي كانت تدعمها روسيا وتشعر على نحو مطرد أنها أفضل حالاً من روسيا نفسها، سلاحاً قوياً في نضال الراديكاليين لاقتلاع بيروقراطية الحزب المتحصنة في جهاز الدولة المركزي. وبالنسبة إلى بوريس يلتسن، الزعيم الحزبي القديم من داخل مجتمع القيادة، الذي كان يجمع بين مواهب القدرة على ممارسة السياسة القديمة (الجلافة والدهاء) ومواهب السياسة الجديدة (التي تجمع بين الغوغائية والبشاشة وتفهم ما يريده الإعلام)، فقد كان طريقه إلى القمة يكمن في الإمساك بزمام الأمور في «الاتحاد الروسي». وأتاح له ذلك أن يتجاوز مؤسسات «اتحاد» غورباتشوف. ومن هنا، لم يكن ثمة تمييز كبير بين «الاتحاد» وبين عنصره الأساسي، وهو جمهورية «الاتحاد الروسي». وبتحويل روسيا إلى جمهورية كباقي الجمهوريات، كان يلتسن يفضل عملياً الانفكاك عن «الاتحاد» الذي ستصبح روسيا، في ظل سيطرته، هي البديل العملي له. وهذا ما حدث بالفعل عام 1991.

ساعد التفكك الاقتصادي على أن يمضي التفكك السياسي قُدماً

ويترعرع في أحضانه كذلك. فمع نهاية «الخطة» وأوامر الحزب المركزية، لم يعد ثمة اقتصاد **وطني** فعال، بل إننا شهدنا اندفاعاً من جانب الجماعة أو المناطق أو أي وحدات أخرى تتولى شؤون الاقتصاد نحو الحماية الذاتية والاكتفاء الذاتي، أو المبادلات الثنائية. ولجأ القائمون على شؤون شركات المدن الكبيرة في المحافظات في كثير من الأحيان إلى مثل هذه الترتيبات بمقايضة المنتجات الصناعية بالمواد الغذائية مع رؤساء المزارع الجماعية الإقليمية. وفي مثال صارخ من هذا النوع، جرى ذلك عبر الهاتف بين غيداسبوف (Gidaspov)، رئيس الحزب في لينينغراد الذي كانت مدينته تعاني من نقص حاد في الحبوب، ونظيره نزاربايف (Nazar Bayev)، زعيم الحزب في كازاخستان، الذي أرسل له الغلال مقابل الأحذية والفولاذ (Yu Boldyrev, 1990). ولكن هذا النوع من الصفقات بين اثنين في أعلى مراتب الهرم الحزبي القديم كان يتجاهل النظام الوطني للتوزيع في البلاد. ومن هنا، «ارتدّت أشكال الاستخصاص والحكم الاستبدادي إلى ممارسات بدائية بدت وكأنها النتائج الفعلية للقوانين التي حررت قوى الاقتصاد المحلي» (Di Leo, p. 101).

وصلت الأمور إلى نقطة اللاعودة في النصف الثاني من عام 1989، أي بعد قرنين من انفجار «الثورة الفرنسية»، وهو ما كان المؤرخون الفرنسيون «التحريفيون» آنذاك يحاولون الإشارة إليه في معرض حديثهم عن عدم ملاءمتها لسياسات القرن العشرين. جاء الانهيار السياسي (كما جرى في فرنسا القرن الثامن عشر) في أعقاب دعوة المجالس الديمقراطية الجديدة في صيف ذلك العام. وجاء الانهيار الاقتصادي الذي لا رجعه فيه في سياق الشهور الحاسمة الواقعة بين تشرين الأول/ أكتوبر 1989 وأيار/ مايو 1990. بيد أن أنظار العالم في ذلك الوقت كانت تتجه إلى ظاهرة ثانوية مرتبطة بالأولى؛ وهي التداعي المفاجئ وغير المتوقع للأنظمة الشيوعية الأوروبية الدائرة في الفلك السوفياتي. في الفترة الواقعة بين آب/

أغسطس 1989 ونهاية ذلك العام تنحّت الحكومات الشيوعية أو تنازلت عن السلطة في كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، دون أن تطلَق رصاصةٌ واحدة إلا في رومانيا. وبعد ذلك بوقت قصير، لم يعد ثمة نظام شيوعي في كل من يوغوسلافيا وألبانيا، ولم تكن كلتاهما من الدول الدائرة في الفلك السوفياتي. وسرعان ما أُلحقت جمهورية ألمانيا الديمقراطية بألمانيا الغربية، ونشبت الحرب الأهلية في يوغوسلافيا. ولم تكن هذه الأحداث تجري تحت أنظار الغرب على شاشات التلفزيون فحسب، بل تحت أنظار الأنظمة الشيوعية في الدول الأخرى التي راحت تتابعها بكثير من الاهتمام. ومع أن هذه الأنظمة الشيوعية المتبقية كانت تتراوح بين النمط الإصلاحي الراديكالي (في الشؤون الاقتصادية على الأقل) كما في الصين، والنمط المركزي القديم كما في كوبا (انظر الفصل الخامس عشر)، فمن المحتمل أنها جميعاً كان لديها شكوك حول التورط السوفياتي في سياسة **الغلاسنوست** غير المحددة بدقة وحول ضعف السلطة. وعندما انتقلت رياح التحرر والديمقراطية من الاتحاد السوفياتي إلى الصين، عزمت حكومة بكين في منتصف 1989، بعد تردد واضح وانقسامات داخلية في الرأي، على أن تعيد إرساء سلطتها بطريقة مألوفة للغاية، وهي الطريقة التي دعاها نابليون، الذي استخدم بدوره الجيش لقمع اضطرابات جماهيرية أثناء الثورة الفرنسية: «نفثة عنقودية». لقد أخلت القوات تظاهرة طلابية جماهيرية من ساحة العاصمة الرئيسة، بكلفة باهظة من الأرواح ربما وصلت إلى بضع مئات، وإن لم تتوفر معلومات دقيقة حول هذا في ذلك الوقت. وقد أثارت مذبحة «**تيانانمين**» رعب الرأي العام في الغرب، وأفقدت الحزب الشيوعي الصيني من دون شك معظم ما تبقى له من شرعية ضئيلة في أوساط الأجيال الشابة من المثقفين الصينيين، بما في ذلك أعضاء الحزب. ولكنها تركت للنظام الشيوعي حرية متابعة سياسة

التحرر الاقتصادي الناجحة من دون مشكلات سياسية مباشرة. واقتصر الانهيار الشيوعي في عام 1989 على الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه (بما في ذلك منغوليا الخارجية التي كانت قد فضلت الحماية السوفياتية على الخضوع للصين بين الحربين العالميتين). وأما الأنظمة الشيوعية الآسيوية الثلاثة التي نجت (وهي الصين، وكوريا الشمالية، وفييتنام) وكذلك كوبا النائية المعزولة، فلم تتأثر مباشرة بما جرى.

V

بدا من الطبيعي، وبخاصة بعد مرور مئتي سنة على عام 1789، أن توصف تبدلات عامي 1989-1990 بثورات أوروبا الشرقية، وأن توصف الأحداث التي تؤدي إلى الإطاحة الكاملة بالأنظمة بأنها «ثورية»، وهي كلمة مناسبة ولكنها مضللة. ذلك أن أياً من الأنظمة في أوروبا الشرقية لم تجرِ **الإطاحة به**. إذ لم يوجد في أي منها، باستثناء بولندا، أي قوة داخلية، منظمة أو غير منظمة، تشكل تهديداً جدياً لها. لقد كان وجود معارضة سياسية قوية في بولندا دليلاً مؤكداً على أن النظام لم يُدَمّر بين عشية وضحاها، بل جرى استبداله عبر عملية تسوية وإصلاح متفاوض عليها، بطريقة لا تختلف عن الطريقة التي تحولت فيها إسبانيا إلى الديمقراطية بعد وفاة الجنرال فرانكو عام 1975. غير أن التهديد الفوري المباشر لتلك الأنظمة الدائرة في فلك موسكو جاء من موسكو نفسها التي أوضحت أنها لن تستردها بالقوة من طريق التدخل العسكري بعد اليوم كما فعلت في عامي 1956 و1968، لأن انتهاء الحرب الباردة على الأقل قد جعل تلك الأنظمة أقل ضرورة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. وفي نظر موسكو، فإن هذه الأنظمة ستحسن صنعاً، إذا أرادت أن تنقذ نفسها، بانتهاج خط التحرر والإصلاح والمرونة الذي سلكه الشيوعيون البولنديون والهنغاريون، ولكن موسكو، في الوقت نفسه،

لن ترغم المتشددين في برلين وبراغ. لقد تركت لهم حرية التصرف.

كان انسحاب الاتحاد السوفياتي بحد ذاته تأكيداً لإفلاس تلك الأنظمة. لقد بقيت في الحكم جراء الفراغ الذي خلقته حول نفسها ولم يترك أمام المواطنين بديلاً للوضع القائم إلا الهجرة (حيثما أمكن ذلك) أو تشكيل مجموعات انشقاقية هامشية (قليلة) من المثقفين. وكانت أغلبية المواطنين راضية عن الأمور كما هي، لأنه لم يكن لديها البديل، وكان أصحاب الموهبة والطاقة والطموح يضطرون إلى العمل داخل النظام، لأن أي موقع يتطلب مثل هذه الخصائص، وأي تعبير عام عن الموهبة بالتأكيد، كان داخل النظام أو بإذن منه، حتى في المجالات التي لا تمت إلى السياسة بصلة كرياضة القفز العالي بالعصا أو الشطرنج. ويصدق ذلك حتى على المعارضة المأذونة، التي سُمح لها، خصوصا في مجال الفنون، أن تتطور مع تراجع الأنظمة، مثلها مثل المعارضين من الكتاب الذين اختاروا ألا يهاجروا، واكتشفوا بعد سقوط الشيوعية أنهم كانوا يعاملون كمتعاونين[12]. ولم يكن من المستغرب أن يختار معظم الناس الحياة الهادئة التي تتضمن التلميحات الرسمية بالتأييد لنظام لا يؤمن به إلا طلاب المدارس الابتدائية، مثل حق الاقتراع أو التظاهر، حتى عندما أضحت عقوبات المعارضة لا تخيف أحداً. ويتجلى هنا واحد من الأسباب التي دعت إلى التنديد بمثل هذه الضراوة بالنظام القديم بعد سقوطه، ولاسيّما في البلدان المتشددة مثل تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً.

«لقد توجهت الأغلبية الساحقة إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات المزيفة لتتحاشى العواقب السيئة التي لم تكن جسيمة جداً

(12) إن الكاتب الروسي ألكسندر سولزنيتسين (Alexander Solzhenitsyn) المعارض المتحمس في عدائه للشيوعية، على سبيل المثال، قد رسخت مكانته الأدبية داخل النظام، الذي سمح له وشجع على طبع رواياته الأولى لأغراض إصلاحية.

على أي حال. وأُرغِمت الأغلبية على المشاركة في مسيرات قسرية... وجرى توظيف المُخبرين في الشرطة لقاء امتيازات هزيلة، وكانوا غالباً ما يوافقون على الخدمة في هذا المجال بعد ممارسة ضغوط خفيفة وناعمة عليهم» (Kolakowski, 1992, pp. 55-56).

لم يكن ثمة من يؤمن بالنظام أو يشعر بالولاء له، حتى أولئك الذين كانوا يسيّرونه. ولا شك في أنهم دهشوا عندما تخلت الجماهير آخر الأمر عن سلبيتها وراحت تتظاهر معبرة عن معارضتها. وهي لم تدهش بسبب المعارضة، بل بسبب التعبير عنها. وتجلت لحظة الاندهاش تلك في شريط الفيديو الذي يصور الرئيس تشاوتشيسكو، في كانون الأول/ ديسمبر 1989، وهو يواجه جمهرة من الناس تنهال عليه بعبارات السخط بدلاً من هتافات الولاء. ولم تفاجئه الانشقاقات، بل الأفعال. وفي تلك اللحظة من لحظات الحقيقة لم تأمر أي حكومة أوروبية شرقية قواتها بإطلاق النار، بل تنحّت جميعها عن السلطة بهدوء، عدا رومانيا، وكانت مقاومتها قصيرة الأجل. وربما لم يكن بوسعها أن تستعيد السيطرة على الوضع، غير أنها لم تحاول ذلك إطلاقاً. ولم يكن أي من غُلاة الشيوعيين مستعداً للموت في الغرف المحصنة من أجل عقيدته، أو من أجل السجل غير المشرف لأربعين سنة من الحكم الشيوعي في عدد من تلك البلدان. فَعَمَّ يدافعون؟ عن التخلف الواضح للعيان في أنظمتهم الاقتصادية بالمقارنة مع ما لدى جيرانهم الغربيين، أم عن أنظمتهم التي كانت مستمرة في التقهقر ولا سبيل إلى إصلاحها، حتى لو بذلت جهود جدية وذكية لتحقيق ذلك؟ إنها أنظمة فقدت على نحو واضح المبرر الذي أبقى على الكوادر الشيوعية في الماضي، لاسيّما وأن الاشتراكية كانت متفوقة على الرأسمالية ومقدراً لها أن تحل محلها. من يستطيع بعد هذا أن يؤمن بتلك الأنظمة التي لم يكن يبدو عليها القصور في الأربعينيات أو حتى في الخمسينيات؟ وبما أن الدول الشيوعية لم تعد موحدة الصفوف، بل كانت تقاتل بعضها

بعضاً أحياناً (كما فعلت الصين وفييتنام في بداية الثمانينيات)، فلم يعد بوسع أحد أن يتحدث عن «معسكر اشتراكي» موحد. وكل ما بقي من الآمال القديمة هو أن الاتحاد السوفياتي، بلد ثورة أكتوبر، كان في ما مضى إحدى القوتين العُظميَيْن. وكانت كثير من الدول الشيوعية، ربما باستثناء الصين، وكذلك كثير من الأحزاب والدول أو الحركات الشيوعية في العالم الثالث، تعرف جيداً كم هي مَدينة إلى وجود هذه القوة التي واجهت سيطرة الجانب الآخر الاقتصادية والاستراتيجية. ولكن الاتحاد السوفياتي كان يرزح على نحو واضح تحت عبء سياسي ـ عسكري لم يعد بوسعه احتماله، بل إن الدول الشيوعية التي لم تكن بحال من الأحوال تابعة لموسكو (مثل يوغوسلافيا وألبانيا) لم يكن بوسعها إلا أن تدرك أن زواله سيجلب عليها كل الضعف.

ومهما يكن من أمر، فإن الشيوعيين الذين انساقوا ذات يوم وراء قناعاتهم القديمة في أوروبا كما في الاتحاد السوفياتي، أضحوا اليوم جيلاً ينتمي إلى الماضي. ففي عام 1989 لم تكن ثمة غير فئة قليلة ممن هم دون سن الستين قد جربت الربط بين الشيوعية والوطنية في عدد من البلدان، أي خاضت تجربة «الحرب العالمية الثانية» و«المقاومة»، كما إن قلة قليلة ممن هم دون الخمسين كانت تحتفظ بذكريات بسيطة عن تلك الحقبة. وكان المبدأ الذي قامت عليه شرعية الدول بالنسبة إلى جميع الشعوب هو البلاغيات الخطابية الرسمية أو الحكايا التي يرويها المواطنون المسنون[13]، بل إن أعضاء الحزب في الأوساط غير المتقدمة في السن كانوا غير شيوعيين بالمعنى القديم للشيوعية، ولكنهم كانوا من الرجال (ومن عدد ضئيل

(13) من الواضح أن ذلك لا يصدق على دول العالم الثالث الشيوعية مثل فييتنام حيث استمرت حروب التحرير النضالية حتى أواسط السبعينيات، غير أن النزاعات المدنية التي اكتنفت حروب التحرير تلك ظلت حية في نفوس الناس.

من النساء هذه المرة) الذين أمضوا حياتهم في بلدان اتفق أنها كانت تحت الحكم الشيوعي. وعندما تغيرت الأزمنة، أو سمح لهم بذلك، كانوا على أهبة الاستعداد لتبديل معاطفهم. وبعبارة موجزة، فإن من عاشوا في ظل أنظمة تدور في الفلك السوفياتي فقدوا إيمانهم بأنظمتهم، أو لم يؤمنوا بها أصلاً. لقد تعايشوا مع هذه الأنظمة طالما كانت عجلتها تدور. وعندما تبين بوضوح أن الاتحاد السوفياتي نفسه قد تركهم ليتدبروا أمورهم، حاول الإصلاحيون (كما في بولندا وهنغاريا) أن يتفاوضوا من أجل تحول سِلمي، فيما حاول المتشددون (كما في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية) الصمود في مواقعهم إلى أن اتضح أن المواطنين سيشقون عصا الطاعة حتى وإن بقي الجيش والشرطة إلى جانب النظام. وفي كلتا الحالتين، تصرفت هذه الأنظمة بهدوء عندما تأكد لها أن زمانها قد ولى، وبذلك انتقمت، بطريقة غير واعية، مما كان يقوله أرباب الدعاية السياسية في الغرب الذين كان يؤكدون أن الأنظمة «الفردية» لن تقدم على هذه الخطوة أبداً بأي صورة من الصور.

وسرعان ما حل محلهم رجال (وفي حالات نادرة نساء) كانوا يمثلون الانشقاق أو المعارضة ممن نظموا، أو لعلهم نجحوا في التحريض على قيام تظاهرات جماهيرية كانت بمثابة إشارة للأنظمة القديمة لتتنازل عن السلطة سِلمياً. وخلافاً لبولندا، حيث كانت الكنيسة والنقابات هي العمود الفقري للمعارضة، فقد كانت المعارضة في باقي دول أوروبا الشرقية تتكون من قلة من المثقفين الشجعان غالباً، وثلة من قادة الرأي وجدوا أنفسهم في الصدارة، على غرار المؤرخين والأكاديميين من عالم الفنون والآداب في ثورات عام 1848. وفي فترة من الفترات كان الفلاسفة المنشقون (في هنغاريا) أو المؤرخون المختصون بالقرون الوسطى (في بولندا) يعتبرون أشبه برؤساء دولة أو رؤساء حكومة. وكان المسرحي التشيكي فاسلاف هافل (Vaclav Havel) الذي أصبح بالفعل رئيساً لجمهورية

تشيكوسلوفاكيا، مُحاطاً بمجموعة غريبة من المستشارين يتراوحون بين موسيقيّ الروك الأميركي المحب للفضائح وسليل أسرة هابسبورغ الأرستقراطية (الأمير شفارنزنبرغ (Schwarzenberg)). وانطلقت موجة كاسحة من الحديث عن «**المجتمع المدني**»، وعودة مبادئ الثورات قبل أن تشوهها البلشفية[14]. ولكن، كما حدث للأسف عام 1848، فإن لحظة الحرية والحقيقة لم تدم طويلاً، فالسياسة وأولئك الذين يديرون شؤون الدولة تحولوا إلى ما هو معهود في من يحتلون تلك المناصب. و«الجبهات» أو «الحركات المدنية» التي قامت لهذا الغرض، ارتجالاً، سرعان ما اندثرت بالسرعة ذاتها التي برزت بها.

هكذا كان الحال في الاتحاد السوفياتي. لقد انهار الحزب والدولة بخطوات متباطئة حتى آب/ أغسطس 1991. لقد كان إخفاق **البيريسترويكا** ورفض المواطنين بعد ذلك لغورباتشوف واضحين على نحو مطرد. ولم يكن ذلك مدعاة للترحيب في الغرب حيث ظلت شعبية غورباتشوف مرتفعة على نحو له ما يبرره. لقد أرغم زعيم الاتحاد السوفياتي على اللجوء إلى سلسلة من المناورات الكواليسية والتحالفات المتقلبة مع المجموعات السياسية وجماعات السلطة التي انبثقت عن التحولات البرلمانية في السياسة السوفياتية، مما جعله موضعاً للشك من جانب الإصلاحيين الذين التفوا حوله أول الأمر - فاستخدمهم بالفعل كقوة لتغيير الدولة - وفلول الحزب المتشرذمة التي كان قد حطم قوتها. لقد دخل التاريخ، وسيظل كذلك، شخصيةً

(14) يذكر المؤلف إحدى تلك المناقشات التي جرت في مؤتمر واشنطن عام 1991 وعقب عليها سفير إسبانيا في الولايات المتحدة عندما تذكر الطلاب الشباب (الذين كانوا في ذلك الوقت من الشيوعيين الليبراليين) والطلاب السابقين الذين أحسوا بالشعور ذاته بعد موت الجنرال فرانكو عام 1975. وكان مما قاله أن «المجتمع المدني» إنما كان يعني أن الأيديولوجيين الشباب الذين وجدوا أنفسهم لبعض الوقت يتحدثون باسم الشعب كله قد توهموا أن هذا سيكون هو الوضع الدائم.

مأسوية، بوصفه «القيصر ـ المحرر» الشيوعي، مثل ألكسندر الثاني (1855-1881) الذي حطم ما أراد إصلاحه وحطم نفسه في أثناء ذلك[15].

ومن المفارقات أن غورباتشوف الساحر، المخلص، الذكي الذي يحفزه تصور مثالي صادق للشيوعية التي أعطبها الفساد منذ نهوض ستالين، لم يكن الرجل القادر على إدارة المَعمعة السياسية الديمقراطية التي أثارها، ولم يكن قادراً على اتخاذ القرارات الحاسمة لأنه درج على العمل من خلال اللجان. كان بعيداً جداً عن تجارب روسيا الحضرية والصناعية، التي لم ينخرط في إدارتها قط، مما جعله يفتقر إلى حسّ زعيم حزب متمرس بالتعامل مع الوقائع. ولم تكن مشكلته أنه كان يفتقر إلى استراتيجية فاعلة لإصلاح الاقتصاد، ـ ولم يكن لأحد مثل هذه الاستراتيجية بعد سقوطه ـ بقدر ما كانت مشكلته أنه كان بعيداً عن خبرة الحياة اليومية في بلاده.

إن التناقض بين غورباتشوف وشخص آخر من الشيوعيين القياديين من جيل ما بعد الحرب في الخمسينيات من العمر أمر له دلالته. إن سلطان نزاربايف، الذي تولى مسؤولية الحكم في جمهورية كازاخستان الآسيوية عام 1984 في سياق عملية الإصلاح، قد تفرغ للحياة العامة شأنه شأن كثيرين من السياسيين السوفيات الآخرين، وقدِم من المصنع. وتحول من الحزب إلى الدولة وأصبح رئيساً لجمهوريته، ودفع بالإصلاحات المطلوبة قُدُماً، بما في ذلك موضوع السوق والتخلص من المركزية، وواصل الحكم حتى بعد سقوط غورباتشوف والحزب والاتحاد ـ وهي أمور لم يكن يرحب بها. وكان في ذلك يختلف عن غورباتشوف أو، من الناحية العملية،

(15) حرر ألكسندر الثاني (1855-1881) الرقيق والتزم بعدد من الإصلاحات الأخرى، ولكنه اغتيل على يد عدد من أعضاء الحركة الثورية التي أصبحت في عهده قوة مؤثرة للمرة الأولى.

أي رجل دولة في الدول غير الاشتراكية. وبعد السقوط، بقي واحداً من أقوى الرجال في «مجموعة الدول المستقلة» القابعة في الظل. ولكن نزارباييف، البرغماتي على الدوام، انتهج على نحو منتظم سياسة تشيع التفاؤل في دويلته (وفي نفوس سكانها)، واتخذ أقصى درجات الحيطة لئلا تؤدي إصلاحات السوق إلى خلل اجتماعي. وكانت سياسته: «بلى للأسواق»، «كلا حاسمة لارتفاع الأسعار غير المنضبط»، وكانت استراتيجيته المفضلة هي الصفقات التجارية الثنائية مع الجمهوريات السوفياتية (أو السوفياتية سابقاً) - مثلما كان يفضل سوقاً مشتركة سوفياتية في آسيا الوسطى - ومشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبي. ولم يكن لديه اعتراض على الاقتصاديين الراديكاليين، الذين أحضر بعضهم من روسيا، كما لم يعترض على الاقتصاديين غير الشيوعيين، لأنه استقدم بعض الأدمغة من صانعي المعجزة الاقتصادية في كوريا الجنوبية التي أعطت صورة واقعية حول كيفية عمل الاقتصادات الرأسمالية الناجحة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كان الطريق إلى النجاة، وربما إلى النجاح، مُعبداً بحصى الواقع القاسي أكثر مما هو مُعبد بالنوايا الحسنة.

كانت السنوات الأخيرة في عمر الاتحاد السوفياتي كارثة بطيئة الحركة. وكان سقوط الدول الأوروبية التوابع 1989، وموافقة موسكو المترددة على إعادة توحيد ألمانيا، إشارة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة دولية وكقوة عظمى على السواء. ومما أكد ذلك أيضاً عجزه الكامل عن الاضطلاع بأي دور في أزمة الخليج الفارسي [العربي] عام 1990-1991. وعلى الصعيد الدولي، كان الاتحاد السوفياتي أشبه بدولة مهزومة تماماً بعد حرب كبرى ولكن من دون حرب. ومع ذلك، فقد ظل يحتفظ بقواته المسلحة وبالمجمع العسكري - الصناعي للقوة العظمى السابقة، وهو وضع فرض قيوداً مشددة على سياسته. وشجعت الانتكاسة الدولية النزعة الانفصالية داخل الجمهوريات، التي كان الشعور القومي قوياً فيها، وبخاصة في دول

البلطيق وجورجيا ـ وكانت لتوانيا قد جربت ذلك عندما أعلنت، بصورة استفزازية، استقلالها الكامل في آذار/ مارس 1990[16]. غير أن تفكك الاتحاد لم يكن بسبب القوى القومية.

كان التفكك يعود، في المقام الأول، إلى انهيار السلطة المركزية، وهو ما دفع كل منطقة أو وحدة فرعية في البلاد إلى الاهتمام بشؤونها، بل إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من أنقاض الاقتصاد الذي كان ينزلق نحو الفوضى. وكان الجوع ونقص المواد هما القوة المحركة لكل شيء جرى في السنتين الأخيرتين من عمر الاتحاد السوفياتي. واندفع الإصلاحيون القانطون، وفي مقدمتهم الأكاديميون الذين انتفعوا أكثر من غيرهم من سياسة **الغلاسنوست**، لاتخاذ مواقف نذيرية متطرفة مفادها أنه لا يمكن القيام بأي شيء إلا بعد القضاء على النظام القديم وما لف لفه قضاء مبرماً. وبلغة الاقتصاد، كان ذلك يعني السحق الكامل للنظام من طريق الخصخصة الكاملة وفتح سوق حرة مطلقة على الفور مهما كان الثمن. واقترحت خطط مثيرة للقيام بذلك في غضون أسابيع أو أشهر (وكان هناك برنامج «الخمسمئة يوم»). ولم تكن هذه السياسات تستند إلى أي دراية بشؤون الأسواق الحرة أو الاقتصادات الرأسمالية، مع أنها كانت محور التوصيات القومية من جانب اقتصاديين وخبراء ماليين أميركيين وبريطانيين زائرين كانت آراؤهم، بدورها، لا ترتكز إلى أي معرفة بما كان يجري فعلاً داخل الاقتصاد السوفياتي. وكان كلاهما على صواب في الافتراض بأنه في ظل النظام القائم، أو طالما هو قائم، فإن الاقتصاد المسيّر مركزياً كان أدنى بكثير من الاقتصادات القائمة أساساً على الملكية الخاصة والمشروعات التجارية الخاصة، وأن

(16) على الرغم من أن القومية الأرمنية قد أسهمت في انهيار الاتحاد عندما انتزعت منطقة جبل كاراباخ من أذربيجان وضمتها إليها، فإنها لم تكن من الجنون بحيث ترغب في انقراض الاتحاد السوفياتي، الذي لم تكن لتقوم لأرمينيا قائمة من دونه.

النظام القديم، ولو بصورة معدلة، محكوم عليه بالفناء. ومع ذلك، فقد أخفق كلاهما في مواجهة المشكلة الحقيقية، وهي كيف يمكن لاقتصاد مخطط مركزياً له الدور القيادي أن يتحول إلى شكل آخر من أشكال الاقتصاد التي يحركها السوق. وبدلاً من حل المشكلة، ظلوا يكررون ما تعلموه في السنة الجامعية الأولى من المبادئ النظرية لعلم الاقتصاد حول اقتصاد السنوات الخمس وفضائل السوق. وراحوا يبشرون بأن من شأن هذا السوق أن يملأ رفوف المخازن، تلقائياً، بالبضائع التي كان يحتجزها المنتجون، ولكنهم سيطرحونها الآن بأسعار معقولة حالما يُسمح لمبدأ العرض والطلب بأن يأخذ دورته الحرة الكاملة. وكان معظم مواطني الاتحاد السوفياتي الذين عانوا طويلاً يدركون أن هذا لن يحدث، وهو لم يحدث بعد أن عولجت أزمة الاقتصاد لفترة قصيرة بـِ «صدمة تحرير السوق». يضاف إلى ذلك أن أياً من المراقبين الجديين في البلاد لم يكن يخامره أي شك في أن اقتصاد الدولة والقطاع العام سيظل هو الاقتصاد الأساسي في عام 2000. وقد شجب أنصار فريدريك هايك وميلتون فريدمان مثل هذا الاقتصاد المختلط. ولم يقدموا أي مشورة حول كيفية تشغيله أو تحويله.

ومع ذلك، فإن الأزمة، عندما جاءت، لم تكن أزمة اقتصادية بل سياسية. ذلك أن المؤسسة السوفياتية بكاملها، من الحزب إلى المخططين والعلماء والدولة والقوات المسلحة وأجهزة الأمن والإدارات الرياضية، لم تكن تتقبل فكرة الانهيار الكامل للاتحاد السوفياتي. ولا نستطيع القول ما إذا كانت مرغوبة من جانب كتلة واسعة من المواطنين السوفيات خارج نطاق دول البلطيق، حتى بعد عام 1989. ولكن هذا لم يكن أمراً محتملاً، بصرف النظر عن التحفظات على نسبة 76 بالمائة ممن صوتوا على استفتاء آذار/ مارس 1991 بالإبقاء على الاتحاد السوفياتي، أي على «اتحاد مجدد لجمهوريات مستقلة متكافئة تحظى فيه حرية وحقوق كل فرد مهما

كانت قوميته بالحماية الكاملة» (*Pravda, 25/1/1991*). ومع ذلك، فقد بدا تفكك المركز حتمياً لتعزيز القوى البعيدة عن المركز ولجعل الانهيار أمراً محتماً كذلك، وعلى الأقل بسبب سياسة بوريس يلتسن الذي لمع نجمه فيما كان نجم غورباتشوف آخذاً بالأفول. وغدا الاتحاد الآن أشبه بالظل، والجمهوريات هي حقيقته الوحيدة. وفي نهاية نيسان/ أبريل، تفاوض غورباتشوف، بدعم من الجمهوريات التسع الكبرى[17] حول «معاهدة اتحاد» تشبه التسوية النمساوية ـ الهنغارية عام 1867، للمحافظة على سلطة اتحادية مركزية (مع رئيس اتحادي ينتخب مباشرة) بالنسبة إلى القوات المسلحة، والسياسة الخارجية، وتنسيق السياسة المالية والعلاقات الاقتصادية مع بقية العالم. وكان من المتوقع أن تصبح المعاهدة سارية المفعول في العشرين من آب/ أغسطس.

بالنسبة إلى غالبية الحزب القديم والمؤسسة السوفياتية، كانت هذه المعاهدة واحدة من شكليات غورباتشوف الورقية العقيمة الأخرى. ولهذا فقد اعتبروها بمثابة شاهدة على قبر الاتحاد. وقبل يومين من بدء سريان المعاهدة، أعلن جميع المسؤولين الكبار المهمين في الاتحاد من وزراء الدفاع والداخلية، ورئيس جهاز الاستخبارات K.G.B، ونائب الرئيس، ورئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، وأعمدة الحزب، أن «لجنة طوارئ» ستتولى السلطة في غياب الرئيس والأمين العام (المعتقل في بيته أثناء قضائه الإجازة). ولم يكن هذا انقلاباً بالمعنى الكامل للكلمة؛ إذا لم يعتقل أحد في موسكو، ولم يتم وضع اليد على محطات الإذاعة. وكانت العملية أشبه بالإعلان عن أن آلة السلطة استأنفت عملها، مع الثقة الكاملة بأن المواطنين سيرحبون، أو سيتقبلون بهدوء على الأقل، عودة

(17) أي جميع الجمهوريات عدا دول البلطيق، ومولدافيا، وجورجيا، وكذلك، لسبب غامض، قرغزيستان.

النظام والحكومة. ولم تتصَدَّ لها أي ثورة أو انتفاضة جماهيرية، لأن سكان موسكو ظلوا هادئين، ولم تلقَ الدعوة للإضراب ضد الانقلاب أي أصداء. وعلى نحو ما تجري الأمور في سياق التاريخ السوفياتي، كان ما جرى أشبه بمسرحية قامت بها ثلة صغيرة من الممثلين أمام شعب طالت معاناته.

لكن الأمر لم يكن كذلك تماماً. إذ قبل ثلاثين سنة، أو حتى 10 سنوات من ذلك التاريخ، كان مجرد الإعلان عن مكامن السلطة الفعلية سيفي بالغرض. والواقع أن معظم مواطني الاتحاد السوفياتي أعربوا عن قبولهم الضمني؛ إن 48 بالمائة من الناس (وفقاً لأحد الاستطلاعات) و70 بالمائة من لجان الحزب ـ وهو أمر أقل مدعاة للدهشة ـ أيدوا الانقلاب (Di Leo, 1992, pp. 141-143). وفي السياق ذاته، توقعت كثرة من الحكومات في الخارج نجاح هذا التحرك، حتى وإن لم تصرح بذلك علناً[18]. غير أن تأكيد سلطة الحزب/ الدولة، على الطريقة القديمة، كان يعتمد على الموافقة الشاملة التلقائية وليس على إحصاء الأصوات. أما في عام 1991، فلم يكن يعد ثمة قوة مركزية ولا طاعة مطلقة. وكان من الممكن لأي انقلاب حقيقي أن ينجح في معظم الأراضي وفي أوساط معظم السكان في الاتحاد السوفياتي، لو وجدت ـ مهما كانت الانقسامات والخفايا داخل القوات المسلحة وأجهزة الأمن ـ قوات يعتمد عليها لتنفيذ **عصيان مسلح** ناجح في العاصمة. ولكن إعادة التأكيد الرمزي على السلطة لم تعد كافية. وكان غورباتشوف على حق حين قال إن **البيريسترويكا** «قد ألحقت الهزيمة بالمتآمرين على تبديل المجتمع». ولكنها هزمته هو كذلك.

---

(18) في اليوم الأول لِـ «الانقلاب»، نشرت وكالة الأبناء الفنلندية الرسمية خبراً موجزاً عن اعتقال الرئيس غورباتشوف، دون تعليق، في منتصف الصفحة الثالثة من نشرة الأخبار المؤلفة من أربع صفحات. ولم تنشر أي آراء عن الموضوع إلا بعد أن تأكد إخفاق المحاولة.

لا يمكن إلحاق الهزيمة بانقلاب رمزي إلا بمقاومة رمزية، لأن آخر شيء كان المتآمرون مستعدين له أو يريدونه هو الحرب الأهلية. والواقع أن تحركاتهم كانت ترمي إلى الحيلولة دون ما كان يخشاه معظم الناس، وهو الانزلاق نحو نزاع من هذا النوع. ومن هنا، ففيما كانت المؤسسات الوهمية التابعة للاتحاد السوفياتي تقف إلى جانب المتآمرين، فإن المؤسسات الأقل وهميةً في جمهورية روسيا بقيادة بوريس يلتسن، الذي كان قد انتخب قبلها بوقت قصير رئيساً لها بأغلبية كاسحة من الأصوات، لم تكن إلى جانبهم. ولم يكن بوسع المتآمرين إلا أن يعترفوا بعجزهم بعد أن أقدم يلتسن، مُحاطاً بآلاف المؤيدين الذين جاءوا للدفاع عن مقر قيادته، على تحدي الدبابات المتجمهرة حول هذا المقر أمام عدسات شبكات التلفزيون العالمية بشكل صارخ. وبكل جرأة واطمئنان، فإن يلتسن، الذي كانت مواهبه السياسية وقدرته على اتخاذ القرار تتناقض مع أسلوب غورباتشوف، اغتنم تلك الفرصة على الفور لحل الحزب الشيوعي وتجريده من أملاكه والاستيلاء على ما تبقى من الاتحاد السوفياتي، الذي كان قد انتهى رسمياً قبل بضعة شهور، لصالح الجمهورية الروسية، ودفع غورباتشوف نفسه إلى غياهب النسيان. وتقبل العالم، الذي كان مستعداً للقبول بالانقلاب، انقلاب يلتسن المضاد الأكثر فعالية، وبات يعامل روسيا بوصفها الخلف الطبيعي للاتحاد السوفياتي الميت في الأمم المتحدة وغيرها. لقد عجلت محاولة إنقاذ بنية الاتحاد السوفياتي بنهايته على نحو مفاجئ ونهائي بصورة لم يكن يتوقعها أحد.

بيد أن ذلك لم يضع حلاً لأي من مشكلات الاقتصاد، والدولة. وبمعنى من المعاني، فإن ما حدث قد دفع الأمور، إلى الأسوأ؛ ذلك أن الجمهوريات الأخرى باتت تخشى الآن من الشقيقة الكبرى روسيا، وهو ما لم يحدث من قبل في الاتحاد السوفياتي الذي لم يقم على أسس قومية، ولاسيّما أن القومية الروسية كانت أفضل ورقة في يد يلتسن يستطيع أن يلعب بها لإرضاء القوات

المسلحة التي كان قوامها «الروس العظام» على الدوام. ولما كانت معظم الجمهوريات تضم أقليات كبيرة من ذوي الأصول الإثنية الروسية، فإن تلميح يلتسن إلى ضرورة التفاوض حول الحدود بين الجمهوريات قد سرع بالاندفاع نحو الانفصال؛ فأعلنت أوكرانيا استقلالها على الفور. وللمرة الأولى، برزت لدى الشعوب التي تعودت على القمع العشوائي من جانب السلطة المركزية تجاه الجميع بمن فيهم (الروس العظام) أسباب للخوف من قمع موسكو لمصلحة أمة واحدة. وذلك، في الواقع، هو ما بدد الآمال في الحفاظ على شيء يشبه الاتحاد؛ ذلك أن «**كومنولث الدول المستقلة**» شبه الوهمي الذي خَلَف الاتحاد السوفياتي سرعان ما فقد كل مصداقية، بل إن آخر ما تبقى من الاتحاد، وهو الفريق الموحد (الناجح للغاية) الذي دخل حلبة المنافسة في الألعاب الأولمبية عام 1992 وهزم فريق الولايات المتحدة، بدا غير مُهيأ للاستمرار طويلاً. وهكذا، فإن دمار الاتحاد السوفياتي قد أعاد التاريخ الروسي 400 سنة إلى الوراء وأرجع البلاد إلى مرتبة ومكانة دولية شبيهه بما كانت عليه قبل عهد بطرس الأكبر (1672-1725). ولما كانت روسيا، سواء في ظل حكم القياصرة أو الاتحاد السوفياتي، قوة عظمى منذ أواسط القرن الثامن عشر، فإن تفكك الاتحاد أوجد فراغاً دولياً بين تيريستا وفلاديفوستوك، وهو ما لم يكن موجوداً من قبل في تاريخ العالم الحديث إلا لفترة قصيرة أثناء الحرب الأهلية 1918-1920؛ وانتشر ذلك في منطقة شاسعة حافلة بالقلاقل والنزاعات والكوارث المحتملة. وكان ذلك هو جدول الأعمال بالنسبة إلى الدبلوماسيين والعسكريين في العالم في أواخر الألفية الثانية.

VI

يمكن استخلاص ملاحظتين من هذا المسح. الأولى تتعلق بضحالة الهيمنة التي مارستها الشيوعية على المساحة الهائلة التي

غزتها بسرعة أكبر بكثير من أي أيديولوجية أخرى منذ الإسلام في قرنه الأول. وعلى الرغم من أن صيغة بسيطة من الماركسية ـ اللينينية قد أضحت هي العقيدة الدغمائية (العَلْمانية) لجميع المواطنين بين نهر الإلبا وبحار الصين، فإنها تلاشت بين عشية وضحاها تحت تأثير الأنظمة السياسية التي فرضتها. ويمكن طرح تفسيرين لهذه الظاهرة المذهلة تاريخياً. إن الشيوعية لم تكن قائمة على إقناع واقتناع جماهيري، بل على إيمان كوادر أو «**طلائع**» (على حد تعبير لينين). بل إن عبارة **ماو** الشهيرة حول تحرك رجال العصابات الناجح في أوساط الفلاحين كحركة السمك في الماء تتضمن معنى التفريق بين عنصر فعال (السمك) وعنصر سلبي (الماء). وقد تكون الحركات العمالية والاشتراكية غير الرسمية (بما فيها بعض الأحزاب الشيوعية الجماهيرية) متماثلة في الامتداد مع مجتمعاتها أو مناطق نفوذها في قرى مناجم الفحم. والملاحظة الثانية هي أن جميع الأحزاب الشيوعية الحاكمة كانت، بالاختيار أو بحكم التعريف، أقلية نُخبوية. وكان قبول الجماهير بالشيوعية «لا يستند إلى قناعاتها الأيديولوجية أو غيرها، بل إلى الطريقة التي تحكم بها على ما يمكن أن تقدمه الحياة لهم في ظل الأنظمة الشيوعية، وبالمقارنة بين أوضاعهم وأوضاع الآخرين». وعندما يتعذر عزل الجماهير عن الاتصال بالبلدان الأخرى، أو الاطلاع على أحوالها، فإن هذه الأحكام تصبح مدعاة للشك. لقد كانت الشيوعية مرة أخرى. معتقداً أداتياً في جوهره، حيث تتحدد قيمة الحاضر بوصفه أداة للوصول إلى مستقبل غير محدد. وباستثناء حالات نادرة ـ كالحروب الوطنية، على سبيل المثال، حيث يبرر النصر التضحيات الراهنة ـ فإن هذه المنظومة من المعتقدات تناسب الطوائف والنخب بصورة أفضل مما تلائم الكنائس الشمولية، التي يتضمن نطاق عملها ـ وينبغي أن يتضمن ـ مدى الحياة اليومية للحياة البشرية مهما كانت وعودها بالخلاص الأُخْرويّ، بل إن كوادر الحزب الشيوعي بدأت تركز على الترضيات

الاعتيادية للحياة عندما انتقل هدف السعادة الأزلية من الخلود على الأرض ـ وهو ما كرست له هذه الكوادر حياتها ـ إلى مستقبل مُبهم. وعندما حدث ذلك ـ على نحو نمطي تماماً ـ لم يقدم الحزب ما يرشد تلك الكوادر في سلوكها. لقد كانت الشيوعية، باختصار، تطمح، بحكم أيديولوجيتها، إلى أن يُحكم عليها من خلال النجاح، ولم يكن لديها احتياطات ضد الفشل.

ولكن لماذا أخفقت، أو بالأحرى انهارت؟ إن من مفارقات الاتحاد السوفياتي المتناقضة أنه، بانهياره، قدم واحدة من أقوى الحجج لدعم تحليل كارل ماركس، الذي زعم السوفيات أنهم يمثلونه. لقد كتب ماركس عام 1859 يقول:

«ينخرط البشر خلال الإنتاج الاجتماعي لوسائل عيشهم في علاقات محددة وضرورية مستقلة عن إرادتهم، علاقات إنتاجية تستجيب لمرحلة محددة في تطور قوى الإنتاج لديهم... وفي مرحلة معينة من تطويرهم لقوى الإنتاج المادي في المجتمع، يقعون في تناقض مع العلاقات الإنتاجية القائمة، أو مع التعبير القانوني عنها جميعاً، أي مع علاقات المِلْكية التي تحركوا ضمنها من قبل. وتتحول هذه العلاقات من أشكال لتطور قوى الإنتاج إلى أغلالٍ تكبّلها. وعندئذ ندخل عصر الثورة الاجتماعية».

قلما نجد مثالاً أوضح من حديث ماركس عن قوى الإنتاج التي تقع في نزاع مع البنية الفوقية الاجتماعية والمؤسساتية والأيديولوجية التي حولت الاقتصادات الزراعية المتخلفة إلى اقتصادات صناعية متقدمة؛ أي إلى النقطة التي تحولت فيها من قوى للإنتاج إلى قيود على الإنتاج. ومن هنا، كانت النتيجة الأولى لِـ «عصر الثورة الاجتماعية» هي تفكك النظام القديم.

ولكن ما الذي سيحل محله؟ إننا لا نستطيع هنا أن نشارك ماركس تفاؤله في القرن التاسع عشر عندما رأى أن الإطاحة بالنظام

القديم ستسفر عن قيام نظام أفضل «لأن البشر يطرحون على أنفسهم دائماً تلك المشكلات التي يكونون قادرين على حلها فحسب». والمشكلات التي طرحها «البشر»، أو بالأحرى البلاشفة، على أنفسهم عام 1917 لم تكن قابلة للحل في ظروف ذلك التاريخ ومكانه، أو أنها كانت قابلة للحل بصورة ناقصة تماماً. ويحتاج المرء في أيامنا هذه إلى قدر كبير من الثقة ليتكهن بحل واضح في المستقبل المنظور للمشكلات الناجمة عن سقوط الشيوعية السوفياتية، أو ليعتقد بأن أي حل مقبل في غضون الجيل القادم سيفاجئ سكان الاتحاد السوفياتي السابق ودول البلقان الشيوعية بوصفه تحسناً جلياً لأوضاعهم.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وصلت تجربة «**الاشتراكية الحقة**» إلى نهايتها. لقد تخلت حتى الأنظمة الشيوعية التي نجت من الانهيار ونجحت، كالصين، عن النموذج الأصلي للاقتصاد الواحد المخطط من قبل الدولة والخاضع للسيطرة المركزية في دولة مُجَمعنة، أو اقتصاد تعاوني لا سوق له تقريباً. هل ستتجدد هذه التجربة على الإطلاق؟ من الواضح أنها لن تتجدد بالصورة التي جرت بها في الاتحاد السوفياتي، أو ربما بأي صورة أخرى، إلا في ظروف ما يشبه اقتصاد الحرب الكامل، أو حالة طارئة مماثلة.

ويعود ذلك إلى أن التجربة السوفياتية لم تصمم كبديل عالمي للرأسمالية، بل كمنظومة محددة من الاستجابات لوضع معين في بلد متخلف على نحو ملحوظ، في منعطف تاريخي خاص غير قابل للتكرار. ودعا إخفاق الثورة في أماكن أخرى الاتحاد السوفياتي إلى الالتزام ببناء الاشتراكية وحده، في بلد لم تكن تتوفر فيه الظروف، بإجماع كامل من الماركسيين عام 1917، بمن فيهم الماركسيون الروس، لتحقيق ذلك. وقد أفرزت محاولة القيام بذلك انجازات ملحوظة ـ لم يكن أقلها إلحاق الهزيمة بألمانيا في الحرب العالمية

الثانية ـ ولكن بكلفة بشرية باهظة لا تحتمل، وعلى حساب اقتصاد وصل إلى طريق مسدود، ونظام سياسي تكشف، في آخر المطاف، عما لا تحمد عقباه. (ألم يتنبأ جورج بليخانوف (George Plekhanov)، «أبو الماركسية الروسية»، أن ثورة أكتوبر يمكن أن تؤدي في النهاية، في أحسن الحالات، إلى قيام إمبراطورية صينية ذات لون أحمر؟). كما إن «الاشتراكية الحقة» الأخرى التي ظهرت تحت جناح الاتحاد السوفياتي قد عملت في ظل الظروف غير المواتية ذاتها، وإن كان ذلك بدرجة أقل وبمعاناة إنسانية أقل بما لا يقاس بالمقارنة مع الاتحاد السوفياتي. إن إحياء هذا النمط من الاشتراكية أو إعادته أمر متعذر وغير مرغوب فيه، وغير ضروري كذلك ـ حتى لو افترضنا وجود ظروف ملائمة له.

أما السؤال عن مدى ما يلقيه إخفاق التجربة السوفياتية من شكوك حول المشروع الكامل للاشتراكية التقليدية، أي على اقتصاد يقوم أساساً على الملكية الاجتماعية والإدارة المخططة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل، فهو مسألة أخرى. إن هذا المشروع عقلاني نظرياً من الناحية الاقتصادية، وقد قبل به اقتصاديون منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى ـ ومن المستغرب أن النظرية لم تكن من وضع اقتصاديين اشتراكيين، بل من وضع اقتصاديين غير اشتراكيين. ولا مراء في أنها واجهت عثرات عملية، ولو بسبب البيروقراطية على الأقل. وأما أنه كان عليها أن تعمل، ولو جزئياً، من خلال الأسعار، سواء أسعار السوق أو «الأسعار الحسابية» الواقعية، فقد كان هذا أمراً واضحاً أيضاً إذا أُريدَ للاشتراكية أن تراعي رغبات المستهلكين بدلاً من أن تملي عليهم ما ينبغي عليهم أن يشتروه. والواقع أن الاقتصاديين الاشتراكيين في الغرب ممن فكروا في هذه المسائل في الثلاثينيات، عندما كان هذا الموضوع محل جدل واسع بطبيعة الحال، قد افترضوا تضافر التخطيط، الذي يفضل أن يكون لامركزياً، مع الأسعار في آن. والإشارة إلى إمكانية عمل مثل هذا

الاقتصاد الاشتراكي لا تعني بالطبع التنويه بتفوقه الضروري على نوع من الاقتصاد المختلط الذي ينتمي للعصر الذهبي، أو على ما يستحسنه الناس. إنه يعني التفريق بين مسألة الاشتراكية بصورة عامة والتجربة المحددة لـ«الاشتراكية الحقة». إن إخفاق الاشتراكية السوفياتية لا ينعكس على قدرة أنماط أخرى من الاشتراكية. والواقع أن مجرد عجز الاقتصاد المغلق من النمط السوفياتي المخطط مركزياً عن إصلاح نفسه على غرار «**اشتراكية السوق**»، كما أراد، يشير إلى الفجوة بين نمطين من أنماط التطور.

تكمن مأساة ثورة أكتوبر، تحديداً، في أنها لم تستطع أن تفرز إلا النمط الخاص بها من الاشتراكية الشرسة المتوحشة الآمرة. لقد عاد واحد من أكثر الاقتصاديين الاشتراكيين تعمقاً في الثلاثينيات، وهو أوسكار لانج (Oskar Lange) من الولايات المتحدة إلى وطنه بولندا ليبني الاشتراكية، إلى أن وصل إلى أحد مستشفيات لندن ليموت فيه. وعلى فراش الموت، تحدث إلى أصدقائه ومعجبيه الذين جاءوا لزيارته ـ وكنت من بينهم. وما أسترجعه هنا هو ما قاله لنا:

«لو كنت في روسيا في العشرينيات، لكنت من المؤمنين بالتدرج على طريقة بوخارين. ولو استُشرت بشأن التصنيع السوفياتي، لكنت أوصيت بمجموعة محدودة أكثر مرونة من الأهداف كما فعل المخططون الروس القادرون بالفعل. ومع ذلك، فإنني أتساءل عند استحضار الماضي، مرة تلو مرة: هل كان ثمة بديل لذلك الاندفاع العشوائي الوحشي غير المخطط أساساً نحو الخطة الخمسية الأولى. بودي أن أقول إنه كان ثمة بديل، ولكنني لا أستطيع. لا أستطيع أن أجد جواباً».

الفصل السابع عشر

موت الطلائع ــ الفنون بعد عام 1950

«إن الفن، بوصفه استثماراً، مفهومٌ لا يمكن أن يعود إلى ما هو أبعد من أوائل الخمسينيات».

ج. ريتلينغر (G. Reitlinger)، اقتصاد التذوق (*The Economics of Taste*) (1982، ص 14).

«إن السلع البيضاء الضخمة العظيمة التي تجعل اقتصادنا يعمل - البرادات، والمدافىء، التي اعتدنا أن تكون من البورسلين وأن تكون بيضاء، قد أصبحت الآن ملونة. هذا شيء جديد. وهناك فن «البوب» الذي تزامن معها. شيء رائع. والساحر ماندراك [اللُّفّاح/ بيض الجِن] ينشق عنه الحائط عندما تفتح ثلاجتك لتأخذ عصير البرتقال».

ستودس تيركيل (Studs Terkel)

.(*Division Street: America*, 1967, p. 217)

I

من عادة المؤرخين - وأنا من بينهم - أن يعالجوا تطور الفنون، مهما كانت جذورها واضحة وضاربة بعمق في المجتمع، بطريقة

تبدو منفصلة عن سياقها المعاصر، كفرع أو نمط من النشاط الإنساني يخضع لقواعده الخاصة، ويمكن بالتالي أن يُحكم عليه على هذا الأساس. ومع ذلك، ففي عصر التحولات الثورية الأعظم للحياة الإنسانية التي سجلت حتى الآن، يصبح حتى هذا المبدأ القديم والملائم لبناء مسح تاريخي غير واقعي على نحو مطرد. ولا يعود هذا فحسب إلى أن الحدود الفاصلة بين ما يمكن تصنيفه على أنه «فن» أو «إبداع» أو «براعة» أو خلاف ذلك قد أوشكت على الامّحاء، بل ربما تلاشت نهائياً، أو لأن إحدى مدارس النقد الأدبي ذات النفوذ في نهاية القرن وجدت أن من المستحيل وغير المناسب وغير الديمقراطي أن نقرر ما إذا كانت مسرحية شكسبير **ماكبث** (Macbeth) أفضل أو أسوأ من «**الرجل الوطواط**» (Batman). إنه يعود أيضاً إلى أن القوى التي تقرر ما حدث في نطاق الفنون، أو ما كان المراقبون من الطراز القديم يدعونه بهذا الاسم، كانت خارجية المنشأ بصورة كاسحة. كما أنها ذات طابع تقني في المقام الأول، وهو ما كان متوقعاً في عصر الثورة التقنية ـ العلمية الفائقة.

أحدثت التقنية ثورة في الفنون تجلت، أكثر ما تجلت، في حضورها في كل مكان. لقد جلب المذياع الأصوات ـ الكلمات والموسيقى ـ إلى معظم البيوت في العالم المتطور، واستمر في تغلغله في العالم المتخلف. ولكن الترانزستور المحمول، بحجمه الصغير، هو ما جعله عالمي الشيوع، فضلاً عن أن بطارياته التي تخدم طويلاً قد جعلته يستغني عن الشبكة الكهربائية الرسمية (وبخاصة في المدن). أما الغرامافون الحاكي المسجل فقد أضحى قديماً، وعلى الرغم مما دخل عليه من تحسينات تقنية فقد ظل يفتقر إلى سهولة الحركة نسبياً. وأغنت الأسطوانات الطويلة (1948) التي انتشرت بسرعة في الخمسينيات (Giness, 1984, p. 193) عشاق الموسيقى الكلاسيكية التي كان يصعب حفظ مؤلفاتها، خلافاً للموسيقى الشعبية، في أسطوانة مدتها من 3 إلى 5 دقائق وبسرعة 78

دورة في الدقيقة. ولكن ما جعل الموسيقى التي يختارها المرء قابلة للنقل بالفعل هو شريط الكاسيت الذي يمكن تشغيله وسماعه على مسجلات متناهية في الصغر وسهلة الحمل ومزودة بالبطاريات. وقد اكتسح العالم في السبعينيات، وكان من مزاياه القدرة الفورية على الاستنساخ. وفي الثمانينيات، انتشرت الموسيقى في كل مكان ملازمة لكل نشاط ممكن من خلال سماعتين مربوطتين بأجهزة في حجم الجيب كان اليابانيون (كالعادة) هم الرواد في صناعتها، أو أذيعت في أماكن عامة من خلال مذياع ضخم متنقل (حيث لم يكن حجم أجهزة تضخيم الصوت قد قُلّص بنجاح). وكان لهذه الثورة التقنية نتائجها السياسية فضلاً عن نتائجها الثقافية. في عام 1961، أفلح الرئيس ديغول في مناشدة المجندين الفرنسيين للوقوف في وجه قادة الانقلاب العسكري، لأن الجنود كانوا يسمعونه بأجهزة الراديو المحمولة التي في حوزتهم. وفي السبعينيات، كانت خطب آية الله الخميني، زعيم الثورة الإيرانية المقبل، والمنفي آنذاك، تُنقل جاهزة إلى إيران وتُنسخ وتوزع.

لم يصبح التلفاز جهازاً محمولاً كالمذياع ـ أو أنه، على الأقل، كان يفقد الكثير من مزاياه الفنية عند تصغير حجمه بالمقارنة مع أجهزة الصوت ـ ولكنه نقل الصورة المتحركة إلى المنزل وجعلها من خصائص الحياة العائلية. والأكثر من ذلك أنه فيما كان جهاز التلفاز أغلى بكثير من المذياع وأثقل وزناً، فإنه سرعان ما تحول ليصبح عالمي الانتشار وسهل الاقتناء، حتى بالنسبة إلى الفقراء في بعض الدول المتخلفة، حيثما توجد بنية تحتية حضرية. في الثمانينيات، كان نحو 80 بالمائة من سكان بلد كالبرازيل يقتنون أجهزة التلفاز. وكان هذا أكثر مدعاة للدهشة مما حدث في الولايات المتحدة، حيث حل الجهاز الجديد محل المذياع والسينما معاً كوسيلة مثالية للمتعة الشعبية في الخمسينيات. وفي بريطانيا المزدهرة في الستينيات، كان الطلب على هذا الجهاز طاغياً. لقد غدا في البلدان المتقدمة (من

طريق جهاز الفيديو الذي ظل غالي الثمن نسبياً) وسيلة لعرض سلسلة كاملة من الأفلام السينمائية في المنزل. وفيما ظلت مجموعة العروض التي تقدم على الشاشة الكبيرة تعاني عموماً من عدم القدرة على تصغير أحجامها، كان لدى جهاز الفيديو المنزلي (VCR) القدرة على إعطاء المشاهد اختياراً غير محدود نظرياً للتوقيت ولما يريد أن يشاهد. ومع انتشار أجهزة الكومبيوتر/الحواسيب المنزلية، بدا أن الشاشة الصغيرة ستكون هي الوسيلة الرئيسة لاتصال الفرد مع العالم الخارجي.

بيد أن التقنية لم تعظّم قدرة الفنون في كل مكان فحسب، بل حولت مفاهيمها كذلك. لقد نشأت أجيال جديدة في عصر أصبحت فيه الموسيقى المبثوثة آلياً أو إلكترونياً هي الوسيلة الصوتية الغالبة للاستماع إلى أن يسجل موسيقى «البوب» الحية أو المسجلة. وغدا بوسع أي طفل أن يستعيد أو يعاود الاستماع إلى الأصوات ومشاهدة المقطوعات المصورة كما لو كان يعيد قراءة نصوص مكتوبة. وتراجعت الحيل المسرحية أمام ما تستطيعه تقنيات الدعاية التجارية في التلفاز، بما فيها بث حكاية درامية في ثلاثين ثانية. وأضحى من الممكن في ثوانٍ معدودة، ومن خلال شبكة كاملة من القنوات التلفزيونية المتاحة أن يسترجع تسلسل الأحداث وانسياب المدركات، وكان ذلك يستغرق أياماً طويلة بغير التقانة الحديثة. لقد حولت التقانة عالم الفنون، مع أن التحول في الفنون ووسائل التسلية الشعبية كان أبكر وأكثر اكتمالاً من تحول «الفنون الرفيعة»، وبخاصة الفنون التقليدية العريقة.

II

ولكن ما الذي حدث لهذه الفنون الرفيعة؟

إن أكثر ما يسترعي الانتباه، للوهلة الأولى، حول تطور الفنون

الرفيعة في العالم بعد «عصر الكارثة» هو التحول الجغرافي الملحوظ عن المراكز التقليدية (الأوروبية) لثقافة النخبة ـ نظراً إلى عصر الرخاء العالمي غير المسبوق ـ والزيادة الهائلة في الموارد المالية المتوافرة لدعمها. بيد أن المعاينة الأكثر دقة تبدو، كما سنرى، أقل تشجيعاً.

أصبح من الشائع والمتعارف عليه أن أوروبا التي كانت لدى شعوب الغرب في الفترة بين عامي 1947 و1989 تعني «أوروبا الغربية» لم تعد الموطن الرئيس للفنون الرفيعة. وكانت نيويورك فخورة بنفسها لأنها حلّت محل باريس بوصفها مركز الفنون البصرية، أي سوق الفنون أو المكان الذي أصبح فيه الفنانون الأحياء هم السلع الأغلى ثمناً. والأهم من ذلك أن هيئة المحلَّفين الخاصة بجائزة نوبل للآداب، التي تُعتبر الدلالات السياسية لخياراتها أكثر أهمية من الأحكام الأدبية، بدأت تنتقي آداباً غير أوروبية منذ الستينيات فصاعداً، وكانت قبل ذلك تهملها كلياً، باستثناء آداب أميركا الشمالية (التي كانت تحصل على الجوائز بانتظام منذ 1930 عندما أصبح سينكلير لويس (Sinclair Lewis) أول من يفوز بها). ولم يكن بوسع أي قارئ جاد للرواية في سبعينيات القرن أن يتغافل عن المدرسة المتألقة لكتاب أميركا اللاتينية. ولم يكن بوسع أي مشاهد جاد للسينما إلا أن يُعجب، أو على الأقل أن يتحدث بإعجاب عن المخرجين السينمائيين اليابانيين العظام الذين غزوا المهرجانات السينمائية الدولية، بدءاً من أكيرا كوروساوا (Akira Kurosawa) (1910-1998) في الخمسينيات، أو البنغالي ساتياجيت راي (Satyadjit Ray) (1921 ـ 1992). ولم يكن من المفاجىء أن يفوز الأفريقي النيجيري **وول سوينكا** (Wole Soyinka) (ولد عام 1934) بجائزة نوبل عام 1986.

كان التحول عن أوروبا أكثر جلاء في الفن الأكثر تمثلاً للعيان، أي العمارة. إن الحركة الحديثة في فن العمارة، كما رأينا، لم تبنِ

في الواقع إلا القليل جداً في فترة ما بين الحربين. وعندما استعادت عافيتها بعد الحرب شيَّد «الأسلوب الدولي» صروحه الأضخم والأكثر عدداً في الولايات المتحدة التي طورت هذا الفن. كما إن أميركا، عبر شبكة من الفنادق التي نشرتها في العالم بدءاً من السبعينيات فصاعداً كشبكة العناكب، صدّرت شكلاً غير مألوف من قصور الأحلام لرجال الأعمال المسافرين والسواح المترفين. وكان من الممكن التعرف عليها بسهولة، في أكثر أشكالها تميزاً، من خلال ما يشبه صحن الكنيسة أو المراصد الفلكية العملاقة، مع أشجار داخلية ونباتات ونوافير في العادة، ومصاعد شفافة تنساب صعوداً وهبوطاً داخل الجدران أو خارجها، وحيث يستخدم الزجاج، وكذلك الإضاءة المسرحية، في كل مكان. وكانت هذه الفنادق بالنسبة إلى المجتمع البورجوازي في نهاية القرن العشرين بمثابة دور الأوبرا المعتادة بالنسبة إلى نظيرة في القرن التاسع عشر. كما أبدعت الحركة الحديثة صروحاً بارزة أيضاً في أماكن أخرى، فقد بنى لو كوربوزييه (Le Corbusier) (1887 ـ 1965) مدينة كبيرة كاملة في الهند (تشانديغرا)، وبنى أوسكار نييميه (Oscar Niemeyer) (1907) الجانب الأكبر من مدينة برازيليا في البرازيل. وربما كان الأكثر جمالاً بين هذه المنتجات العظيمة هو المتحف الوطني لعلم الإنسان/ الأنثروبولوجيا الذي أنشئ عام 1964 في مكسيكو سيتي من جانب القطاع العام، لا بدعم من القطاع الخاص.

لقد بدا واضحاً بالقدر نفسه أن مراكز الفن الأوروبية القديمة قد ظهرت عليها أعراض الوهن، وقد تُستثنى من ذلك إيطاليا حيث انطلقت من حركة التحرر الذاتي من الفاشية، التي تزعمها الشيوعيون بالدرجة الأولى، ولنحو عشر سنوات، نهضة ثقافية تجلت آثارها على الصعيد العالمي أساساً في أفلام «الواقعية الجديدة» الإيطالية. أما الفنون البصرية الفرنسية، فإنها لم تحافظ على الشهرة التي اكتسبتها «مدرسة باريس» في فترة ما بين الحربين، والتي لم تكن في حد

ذاتها أكثر من استمرار لشعاع الحقبة التي سبقت عام 1914. لقد كانت الشهرة الكبرى التي حققها كتَّاب القصص الخيالية ذات طابع فكري أكثر مما هو أدبي، بوصفهم مبتكرين لبدع جديدة (مثل الرواية الجديدة «nouveau roman» في الخمسينيات والستينيات)، أو أعمال كتَّاب غير خياليين (مثل جان بول سارتر (Jean Paul Sartre)) وليس بسبب أعمالهم الفنية. هل حقق أي روائي فرنسي «جاد» بعد عام 1945، أي شهرة عالمية كهذه في السبعينيات؟ ربما كان الجواب بالنفي. أما المشهد الفني البريطاني فقد كان أكثر حيوية، وذلك على الأقل بسبب تحول لندن بعد عام 1950 إلى واحد من مراكز العالم الكبرى للعروض الموسيقية والمسرحية التي أفرزت أيضاً بضعة مهندسين معماريين طليعيين ممن اكتسبت مشروعاتهم التي تحمل طابع المغامرة شهرة واسعة في الخارج - في باريس أو شتوتغارت - أكثر مما اكتسبت من شهرة في الداخل. ومع ذلك، فإنه إذا كانت بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية قد احتلت مكانة أقل هامشية في فنون أوروبا الغربية مما كان لها في فترة ما بين الحربين، فإن سجلها في الميدان الذي كان لها فيه قصب السبق على الدوام، وهو الأدب، لم يكن مؤثراً بشكل خاص. وفي ميدان الشعر، استطاع أدباء أيرلندا الصغيرة في فترة ما بعد الحرب أن يبذّوا نظراءهم في بريطانيا. وأما بالنسبة إلى ألمانيا الاتحادية، فإن التناقض كان مذهلاً بين موارد البلاد وإنجازاتها، وبخاصة بين ماضي **فايمار** المجيد وحاضر **بون**. ولا يمكن تفسير ذلك تماماً بالآثار المدمرة لأعوام حكم هتلر الاثني عشر وما تلاها. ومن المهم الإشارة إلى أنه في الأعوام الخمسين التي تلت الحرب كان كثيرون من أفضل أصحاب المواهب الناشطة في أدب ألمانيا الغربية من غير المواطنين، بل من المهاجرين من الشرق (من سيلان وغراس (Grass) وغيرهما، ومن القادمين من ألمانيا الديمقراطية).

استمر تقسيم ألمانيا بين عامي 1945 و1990. ويصور التناقض بين

شطري ألمانيا: أحدهما ديمقراطي ـ ليبرالي متشدد متشبث بإيمانه باقتصاد السوق، وغربي التوجه، والشطر الآخر يعد نسخه طبق الأصل من المركزية الشيوعية، جانباً غريباً من هجرة الثقافة الرفيعة، التي خطت بازدهار نسبي في ظل الشيوعية، لفترات معينة. ولا يصدق ذلك بالطبع على جميع الفنون، ولا على الدول التي عانت من نير الدكتاتوريات الفتاكة بالفعل، مثل ستالين وماو، أو لحكام مصابين بدرجة أقل من جنون العظمة، من أمثال تشاوتشيسكو في رومانيا (1961-1989) أو كيم إيل سونغ في كوريا الشمالية (1945-1994).

ولما كانت الفنون تعتمد حتى ذلك الحين على الجمهور، فإن الحكم المركزي، والوصاية والنزعة التفاخرية المتسلطة قد ضيقت الخناق على خيارات الفنانين، وكذلك فعل الإصرار الرسمي على نوع من الأَسْطَرة العاطفية المتفائلة التي عرفت باسم «الواقعية الاشتراكية». ومن المحتمل أن الفضاءات المكشوفة الزاخرة بالأبراج المشيدة على الطراز الفكتوري الجديد المميز للمعمار في خمسينيات القرن، ومنها ميدان سمولنسك في موسكو، ستجد المعجبين بها ذات يوم، غير أن اكتشاف مزاياها المعمارية سيظل مرهوناً بالمستقبل. ومن ناحية ثانية، يجب الإقرار بأنه حيثما لم تُصِر الحكومات الشيوعية على أن تُملي على الفنانين ما ينبغي عليهم أن يفعلوه، فإن هؤلاء أسهموا في رفد النشاطات الثقافية (مع عجزهم، كما يقول البعض، عن التفكير بالنواحي المالية). ولم يكن من قبيل المصادفة أن يَطلب الغرب منتج الأوبرا الطليعي النموذجي في الثمانينيات من برلين الشرقية.

بقي الاتحاد السوفياتي في سبات ثقافي، هذا على الأقل إذا عقدنا المقارنة مع وضعه قبل أمجاد عام 1917 وحتى ثوران العشرينيات، إلا إذا استثنينا الشعر، وهو الفن الأقدر على أن يمارسه مبدعوه بصورة فردية، وظلت تتغلغل فيه آثار التراث العظيم للقرن

العشرين بأجلى صورها بعد عام 1917: أخماتوفا (1889-1996) تسفيتايف (1892-1960) باسترناك (1890-1960) بلوك (1890-1921) ماياكوفسكي (1893-1930) برودسكي (1940) فوزنيسينسكي -2010) (1933 أخمادولينا (1937-). وعانت الفنون البصرية السوفياتية بشكل خاص من تضافر التشدد الأيديولوجي والجمالي والمؤسساتي والانعزال الكامل عن باقي العالم. أما النزعة القومية الثقافية المشبوبة التي بدأت بالظهور في بعض أجزاء الاتحاد السوفياتي في أثناء الحقبة البريجينيفية ـ التقليدية والسلافية في روسيا، ويمثلها ألكسندر سولزنيتسين (Alexander Solzhenitsyn) (1918-2008)»، والأسطورية القروسطية في أرمينيا (كما في أفلام سيرغي بارادجانوف Sergei) Paradjanov) (1924 ـ 1990)، فإنها تعود إلى حد كبير إلى أن من رفضوا أي شيء يوصي به النظام والحزب، كما فعل كثير من المثقفين، لم يكن لديهم تقاليد أخرى ينسجون على منوالها سوى التقاليد المحافظة. يضاف إلى ذلك أن المثقفين في الاتحاد السوفياتي لم يكونوا معزولين على نحو ملحوظ عن نظام الحكم فحسب، بل كانوا معزولين كذلك عن أغلبية المواطنين السوفيات العاديين الذي قبلوا بشرعية النظام بطريقة ما وتكيفوا مع نمط الحياة الوحيد الذي عرفوه، والذي كان آخذاً بالتحسن بالفعل في الستينيات والسبعينيات. لقد كره هؤلاء المثقفون الحكام واحتقروا المحكومين، حتى عندما جسدوا الروح الروسية (كما فعل أنصار السلافية ـ الجديدة) في صورة فلاح روسي لم يَعُدْ له وجود. لم يكن المناخ ملائماً للفنان المبدع، ومن المفارقات أن تَحلل جهاز القهر الفكري قد حول المواهب من الإبداع إلى الإهاجة الحماسية. أما ما سيتبقى من سولزنيتسين ككاتب كبير في القرن العشرين، فهو الذي كان يبشر ويعظ من خلال كتابة الروايات (**يوم في حياة إيفان دينيزوفيتش ودائرة السرطان**)، لأنه كان يفتقر آنذاك إلى الحرية لكتابة المواعظ والإدانة التاريخية.

ظل الوضع في الصين الشيوعية حتى نهاية السبعينيات يعاني قمعاً لا هوادة فيه، تخللته فترة ارتخاء خاطفة **(دع مئة زهرة تتفتح)** استخدمت لتحديد ضحايا حملات التطهير السياسي القادمة. وقد وصل حكم ماو تسي تونغ إلى ذروته في «**الثورة الثقافية**» بين عامي 1966 و1976، وهي حملة ضد الثقافة والتعليم والفكر لا نظير لها في تاريخ القرن العشرين. وقد أخرت التعليم الثانوي والجامعي بالفعل عشر سنوات، وأوقفت عزف وتدريس الموسيقى الكلاسيكية (الغربية) وأشكال الموسيقى الأخرى من طريق تحطيم أدواتها إذا لزم الأمر، واختصرت الأعمال والعروض الفنية المسرحية والسينمائية إلى ستة أعمال بعد مراقبتها سياسياً (من جانب زوجة «الربان العظيم» التي كانت في يوم من الأيام ممثلة سينمائية من الدرجة الثانية في شنغهاي). وبسبب هذه التجربة، والتراث الصيني القديم الذي يفرض المعايير التقليدية، (وهو ما جرى تعديله في حقبة ما بعد ماو ولكن لم يتِم التخلي عنه)، فإن إشعاع الفنون المنطلق من الصين الشيوعية ظل معتماً.

من جهة ثانية، ازدهر الإبداع في ظل الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وعلى الأقل بعد تخفيف حدة التقاليد المتزمتة، مثلما حدث في فترة القضاء على الستالينية. إن صناعة السينما في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا، التي لم يكن يسمع بها أحد آنذاك حتى على الصعيد المحلي، ازدهرت فجأة على نحو غير متوقع منذ أواخر الخمسينيات فصاعداً وأضحت لفترة من الوقت واحداً من أهم المصادر المتميزة للسينما في أي مكان في العالم. وحتى سقوط الشيوعية، وانهيار آليات الإنتاج الثقافي في البلدان المعنية، لم يتوقف ازدهار السينما حتى عند إعادة إحياء القمع (بعد 1968 في تشيكوسلوفاكيا، وبعد 1980 في بولندا)، على الرغم من إيقاف الانطلاقة الواعدة لصناعة السينما في ألمانيا الشرقية في بداية الخمسينيات من طريق السلطة السياسية. ولعل ازدهار فن شديد

الاعتماد على الاستثمار الكبير للدولة فنياً في ظل الأنظمة الشيوعية هو أكثر مدعاة للدهشة من ازدهار الأدب الإبداعي. ذلك أن الكتب، حتى في ظل حكومات متشددة، يمكن أن تُكتب لتحفظ في «أعماق الأدراج» أو توزع على «دوائر الأصدقاء»[1]. وعلى الرغم من ضيق نطاق الجمهور الذي توجهت إليه هذه الكتابات في الأصل، فقد حظي عدة كتاب بإعجاب عالمي ـ حيث إنتج الألمان الشرقيون مواهب أكثر تميزاً مما أنتجته ألمانيا الاتحادية المزدهرة ـ كما حظي التشيكيون الذين وصل إنتاجهم إلى الغرب من طريق الهجرة الداخلية والخارجية بعد عام 1968، بإعجاب مماثل في الستينيات.

ما يجمع بين كل هذه المواهب هو حاجة الجمهور لهم، وهي عنصر لم يتمتع به إلا قلة من الكتاب ومنتجي الأفلام، ولم يحلم به المهتمون بأمور المسرح في اقتصادات السوق المتطورة في الغرب ممن انجرفوا مع المواقف السياسية الراديكالية المعهودة التي تعود، في الولايات المتحدة وبريطانيا، إلى الستينيات. والواقع أنه، في غياب السياسة الحقيقية والصحافة الحرة، كان ممارسو الفن هم الوحيدون الذين ينطقون باسم شعوبهم، أو على الأقل باسم المتعلمين منهم، ويعبرون عما يشعرون ويفكرون به. ولم تكن مثل هذه المشاعر وقفاً على الفنانين في الأنظمة الشيوعية، بل كانت موجودة في الأنظمة الأخرى حيث كان المثقفون يقفون موقف الخصومة مع النظام السياسي القائم. وكان هؤلاء، على الرغم من عدم امتلاكهم لحريتهم الكاملة، قادرين على أن يعبروا عن أنفسهم أمام الجمهور. وقد ألهمت سياسة التفرقة العنصرية (الأبارتايد) في جنوب أفريقيا لدى خصومها أدباً أرقى مما شهدته شبه القارة من

(1) كانت عملية النسخ شاقة بالفعل لعدم توفر تقنية آنذاك سوى الآلة الكاتبة وورق الكربون. وكان شيوعيو ما قبل البيريسترويكا يحجمون لأسباب سياسية عن استخدام آلات النسخ.

قبل. والواقع أن معظم مثقفي أميركا اللاتينية جنوب المكسيك كانوا، في الفترة بين الخمسينيات والتسعينيات، على وشك أن يصبحوا لاجئين سياسيين عند منعطف ما من منعطفات حياتهم، مما يؤكد وجود وصلة لذلك بالإنجازات الثقافية التي تحققت في ذلك الجزء من نصف الكرة الغربي. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى المثقفين الأتراك.

غير أن الازدهار الغامض لبعض الفنون في أوروبا الشرقية كان يمثل ما هو أبعد من دور المعارضة التي تقابل ببعض التسامح. ذلك أن أكثر الشباب الذين مارسوا هذه الفنون إنما كان يحدوهم الأمل بأن بلادهم ستدخل على نحو ما مرحلة جديدة بعد أهوال الحرب التي عاناها بعضهم مباشرة، وأن رياح اليوتوبيا المثالية هي التي ستأتي بما تشتهيه السفن، وعلى الأقل خلال السنوات القليلة الأولى بعيد الحرب. من هنا، دأبت قلة منهم على استلهام الماضي القريب: إن إسماعيل قاداريه (Ismail Kadaré) (ولد عام 1930) الذي ربما كان أول روائي ألباني عرفه العالم، لم يمجد نظام أنور خوجا (Enver Hoxha) المتصلب، بقدر ما كان مرآة لتطلعات بلد جبلي صغير وجد مكانه تحت الشمس للمرة الأولى، حتى في ظل نظام شيوعي (وقد هاجر المؤلف عام 1990). واتجه أغلب الفنانين الآخرين، عاجلاً أو آجلاً، إلى صفوف المعارضة بدرجات متفاوتة، مع رفضهم في أغلب الأحيان البديل الوحيد المطروح أمامهم (سواء عبر الحدود الألمانية الغربية أو من خلال «إذاعة أوروبا الحرة»). في عالم من الثنائيات الحصرية المتعارضة. وحتى عندما كان رفضهم للنظام القائم كلياً تماماً (كما حدث في بولندا)، فإن الشباب بصورة خاصة كانوا يعرفون من تاريخ بلادهم منذ عام 1945 ما يدفعهم إلى إدراك المنطقة الرمادية مثلما يدركون المناطق السوداء والبيضاء التي يتحدث عنها الدعاويون. وذلك هو ما يضيف بُعداً مأسوياً للأفلام التي تولى إخراجها أندريه فاجدا (Andrzej Wajda) (ولد عام 1926)، ويضفي

الغموض على أعمال منتجي الأفلام التشيك في ستينيات القرن، والكتاب في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ممن تحرروا من أوهامهم ولكنهم ظلوا متشبثين بأحلامهم، مثل كريستا وولف (Christa Wolf) (ولدت عام 1929) وهاينر موللر (Heiner Muller) (1929-1995).

ومن المفارقات أن الفنانين والمثقفين في كل من العالم الثاني (الاشتراكي) وفي أجزاء مختلفة من العالم الثالث كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية وبرخاء وامتيازات نسبية، على الأقل في الفترات التي تتخلل حملات الاضطهاد. ولعلهم كانوا أغنى المواطنين في العالم الاشتراكي ويتمتعون بأندر الحريات جميعاً في مراكز الاعتقال الجماعي الجبرية الأشبه بالسجن، وهي حرية السفر إلى الخارج، أو حتى حرية الحصول على المطبوعات الأجنبية. وفي ظل الاشتراكية، كان نفوذهم السياسي معدوماً، ولكن المثقف أو حتى الفنان في مناطق مختلفة من العالم الثالث (وفي العالم السابق لِـ «الاشتراكية الحقة»)، كان ذخراً شعبياً، وفي أميركا اللاتينية، كان بوسع الكتاب البارزين، بغض النظر إلى حد ما عن آرائهم السياسية، أن يتوقعوا مناصب دبلوماسية يفضل أن تكون في باريس، حيث أعطى موطن «الأونيسكو» لكل بلد الفرص العديدة المطلوبة لجلوس المواطنين بجوار مقاهي «الضفة اليسرى». وكان أساتذة الجامعات يتوقعون التكليف بالتوزير في الحكومة، حيث يتطلعون إلى الوزارات ذات الطابع الاقتصادي، ولكن التقليعة الجديدة في أواخر الثمانينيات أن من لهم صلة بالفن غدوا مرشحين محتملين للرئاسة (كما فعل روائي في البيرو) أو أن يصبحوا رؤساء فعليين للجمهورية (كما حدث في تشيكوسلوفاكيا ما بعد الشيوعية ولتوانيا). وكانت ثمة سوابق لذلك في الأزمنة السابقة في دول جديدة، أوروبية وأفريقية. وقد كان من المتوقع أن تبرز تلك الفئة القليلة من مواطنيها المعروفين في الخارج، وبخاصة من عازفي البيانو، كما في بولندا عام 1918، أو الشعراء الفرنسيين كما في السنغال، أو الراقصين كما في غينيا. ومع

ذلك، فإن الروائيين والمسرحيين والشعراء والموسيقيين لم يكن لهم أمل سياسي بالنجاح في معظم البلدان الغربية المتطورة مهما كانت الظروف، حتى بالنسبة إلى ذوي العقول النيرة، إلا إذا استثنينا وزيري الثقافة (**أندريه مالرو** (André Malraux) في فرنسا وخورخي سيمبرون (Jorge Semprún) في إسبانيا).

من المؤكد أن الموارد العامة والخاصة المخصصة للفنون كانت أعظم بكثير مما كانت في أي عصر مضى من عصور الرخاء التي لا سابق لها. وهكذا نجد أنه حتى الحكومة البريطانية التي لم تكن قط في مقدمة الدول المهتمة بالرعاية العامة، قد أنفقت ما يتجاوز بليون جنيه استرليني على الفنون في أواخر الثمانينيات، في حين أن مستوى هذا الإنفاق كان أقل من مليون جنية في عام 1939 (*Britain: An Official Handbook*, 1961, pp. 222, 1990, p. 426). أما الرعاية الخاصة فكانت أقل أهمية، باستثناء الولايات المتحدة، حيث كان أصحاب البلايين، تشجعهم في ذلك تسهيلات مالية ملائمة، يدعمون التربية والتعليم والثقافة بمعدلات أكثر سخاء مما هي في أي مكان آخر، وهو ما يعود من جانب منه إلى إقبال حقيقي على المطالب الراقية في الحياة، وبخاصة في أوساط الجيل الأول من كبار رجال الأعمال والمال، كما يعود، في جانب آخر إلى أن الفوز بلقب راعٍ للفنون والآداب، في غياب المراتب الاجتماعية الرسمية، كان من أفضل الأشياء. ولم يكن كبار المنفقين يتبرعون على نحو مطرد بمجموعاتهم إلى المتاحف الوطنية أو متاحف المدينة فحسب (كما كان الحال في الماضي)، بل كانوا يصرون على تأسيس متاحف خاصة بهم تحمل أسماءهم، أو أن يكون لهم، على الأقل، أجنحة أو قطاعات من المتاحف خاصة بهم تعرض فيها مجموعاتهم الخاصة وتحمل أسماء المانحين والمالكين.

وفي ما يتصل بسوق الفن، تبين أن ما يقرب من نصف قرن

من الكساد، منذ الخمسينيات فصاعداً، قد ولى أو كاد، إذ ارتفعت الأسعار ارتفاعاً هائلاً وبخاصة للوحات الانطباعيين الفرنسيين، وما بعد المرحلة الانطباعية الفرنسية، وكذلك لوحات أوائل فناني الحداثة الباريسيين البارزين، إلى أن تساوت السوق الدولية للفن في السبعينيات، التي تحول موقعها إلى لندن أولاً ثم إلى نيويورك، مع المقاييس السائدة لعصر الإمبراطورية، وزادت عليها (من حيث القيمة الحقيقية) في حقبة الثمانينيات. لقد تضاعف سعر لوحات الانطباعيين وما بعد الانطباعيين بمقدار 23 مرة في الفترة بين عامي 1975 و1989 (Sotheby, 1992). ومن هنا، فإن المقارنات تبدو مستحيلة مع فترات سابقة. وصحيح أن الأثرياء استمروا يجمعون اللوحات ـ ويفضّل ذوو الثراء الفاحش منهم، كالعادة، اقتناء أعمال كبار الفنانين القدامى، في حين يؤْثِر الأغنياء المستجدون شراء المبتكرات الحديثة. ولكن مشتري المقتنيات الفنية باتوا يبتاعون هذه الأعمال الفنية لدواعي الاستثمار على نحو متزايد مثلما كان الناس يشترون أسهم المضاربة في مناجم الذهب. ولا يعقل أن يكون الصندوق التقاعدي لموظفي السكك الحديد البريطانية، الذي كسب كثيراً من المال من وراء المشتريات الفنية، من محبي الفن. وقد أبرمت الصفقة النموذجية الصارخة في مجال التبادل التجاري في نهاية الثمانينيات عندما أقدم أحد كبار المتمولين من غربي أستراليا على شراء إحدى لوحات فان غوغ بنحو واحد وثلاثين مليون جنية استرليني، اقترض جانباً كبيراً منها من السماسرة، على أمل أن يحصلوا جميعاً على أسعار أعلى فترتفع قيمة اللوحة وتزيد الأرباح. واتفق أن المقتني والسماسرة كلهم قد خاب فألهم؛ فقد أفلس السيد بوند من مدينة بيرت الأسترالية، وتهاوت طفرة المضاربة الفنية في بداية التسعينيات.

إن علاقة المال بالفن يشوبها الالتباس دائماً. وليس من الواضح إطلاقاً ما إذا كانت هي المسؤولة عن الإنجازات التي حققتها الفنون في النصف الثاني من القرن العشرين؛ ويُستثنى من ذلك مجال

العمارة حيث شاعت على العموم مقولة مفادها أن الأضخم هو الأجمل أو أن الأضخم سيدخل سجلات الأرقام القياسية على أي حال. ومن ناحية أخرى، أسهم تطور اقتصادي آخر بلا شك في إحداث تأثير عميق في عالم الفنون؛ هو اندماجها في الحياة الأكاديمية، وفي مؤسسات التعليم العالي التي لاحظنا اتساعها وانتشارها في موضع آخر (انظر الفصل العاشر). وكان هذا التطور عامّاً ومحدداً في آن. ومن الناحية العامة، فإن التطورات الحاسمة في ثقافة القرن العشرين، ونهوض صناعة التسلية والترفيه الشعبية الثورية التي تستهدف الأسواق الجماهيرية قد أدت إلى تقليص الأشكال التقليدية للفن الرفيع وحصرها أساساً في فئات نخبوية كان أفرادها، منذ منتصف القرن العشرين يتمتعون بمستويات تعليمية عالية. كما إن جمهور المسرح والأوبرا، وقراء آداب بلادهم الكلاسيكية وصفوف الشعر والنثر التي يأخذها النقاد مأخذ الجد، وزوار المتاحف والمعارض الفنية كانوا، بأغلبية كاسحة، ينتمون إلى من أنهوا تعليمهم الثانوي - إلا في العالم الاشتراكي حيث وضِعت القيود على صناعة الترفية المتعاظمة الربح، إلى أن حُررت منها بعد سقوط تلك الأنظمة. وكانت الثقافة العامة في جميع البلدان الحضرية في أواخر القرن العشرين تقوم على صناعة التسلية الجماهيرية الطابع - مثل السينما، والإذاعة، والتلفاز وموسيقى البوب - التي شاركت فيها النخب، وبالتأكيد منذ انتصار «موسيقى الروك» فصاعداً، وأعطاها المثقفون بركاتهم بلا شك ليجعلوها أكثر انسجاماً مع أذواق النخب. وفي ما عدا ذلك، فإن الانفصال كان كاملاً، لأن الجانب الأعظم من الجمهور الذي استهدفته صناعات السوق الجماهيرية لم يتواصل، إلا في مناسبات عرضية عابرة، مع صنوف الثقافة الرفيعة التي يتشدق بها المتحذلقون. وذلك ما حدث، على سبيل المثال، عندما ارتبط جانب من إحدى أوبرات الموسيقار بوتشيني (Puccini) بصوت مغني الأوبرا لوتشيانو بافاروتي (Luciano Pavarotti) (1935-2007)،

بمباريات كأس العالم عام 1990، أو عندما تُستخدم مقطوعات من موسيقى هاندل (Handel) أو باخ (Bach)، على نحو مُغْفَل، في إعلانات التلفاز. وإذا لم يكن المرء راغباً في أن ينتمي إلى الطبقات الوسطى، فليس عليه أن يواظب على مشاهدة مسرحيات شكسبير. وفي الاتجاه المغاير، فليس على المرء، إذا أراد ذلك، إلا أن يختار الوسيلة الأقرب منالاً، وهي اجتياز الامتحانات المطلوبة في الدراسة الثانوية التي ستكون هذه المسرحيات من متطلباتها. وفي الحالات القصوى، التي تطرح بريطانيا المقسمة طبقياً نموذجاً منها، فإن الصحف التي تستهدف المتعلمين وغير المتعلمين على التوالي إنما تخاطب، نسبياً، عالمين مختلفين كل الاختلاف.

وبصورة أكثر تحديداً، فإن اتساع نطاق التعليم العالي قد وسَّع من مجالات العمالة على نحو مطرد، وفتح آفاقاً جديدة في السوق أمام الرجال والنساء الذين لا يتمتعون بالجاذبية في ميادين العمل التجاري. وتجلى ذلك، بصورة صارخة، في الساحة الأدبية. لقد أخذ الشعراء يتعاطون التدريس، أو يمارسون العمل في الكليات على الأقل. وتداخلت في بعض البلدان أنشطة الروائيين والأساتذة الجامعيين إلى حد برز معه نوع أدبي جديد كل الجدّة وازدهر في ستينيات القرن، لأن أعداداً ضخمة من القراء المحتملين كانوا على معرفة بتلك الأوساط: ذلك أن الروايات التي تتناول ما يدور في الحرم الجامعي، على سبيل المثال، كانت، بالإضافة إلى المادة القصصية المعتادة، تتطرق إلى العلاقات بين الجنسين، وتتناول موضوعات باطنية خفية يقتصر فهمها على فئة قليلة من المختصين، مثل المساجلات الأكاديمية، والندوات الدولية، والقيل والقال في الوسط الجامعي، وغرائب الطلبة. والأخطر من ذلك أن المتطلبات الأكاديمية شجعت على إنتاج كتابات إبداعية تصلح للدراسات النقدية المفصلة في حلقات دراسية، واستفادت بالتالي، من أجواء التعقُّد، وربما الإبهام، التي تكتنف تلك الأعمال، على نحو ما

حدث في حالة الروائي العظيم جيمس جويس (James Joyce) (1882-1941)، الذي تساوى عدد المعلقين على أعماله الأخيرة مع عدد قرائها الحقيقيين. وكتب الشعراء ليقرأهم شعراء آخرون، أو طلاب يتوقع منهم أن يناقشوا أعمالهم. وكان الأمل يراود المشتغلين بالفنون الإبداعية غير التجارية، الذين تحميهم المرتبات الأكاديمية والمنح، وقوائم المراجع التي يتعين الرجوع إليها، في أن يواصلوا العيش في أجواء مريحة، هذا إذا لم يحققوا المزيد من الازدهار بالضرورة. وكان من سوء الطالع بالنسبة إليهم أن واحداً من النتائج الجانبية لتنامي النشاط الأكاديمي قد عمل على تقويض ما حققوه من مكانة، لأن الشُّراح والمعقبين والمفسرين تحولوا إلى فئة مستقلة لا علاقة لها بموضوعاتهم، بدعوى أن النص هو ما يفهمه منه القارئ. ورأوا في هذا المجال أن الناقد الذي يعكف على تفسير أعمال غوستاف فلوبير (Gustave Flaubert) إنما يكتب رواية **مدام بوفاري** (*Madame Bovary*) جديدة، شأنه شأن المؤلف الأصلي، بل ربما كان أكثر أصالة منه، لأن الرواية لم تعمِّر وتظل على قيد الحياة إلا من خلال قراءة الآخرين لها مراراً وتكراراً، حتى لأغراض أكاديمية. وقد هلل المنتجون المسرحيون الطليعيون طويلاً لهذه النظرية (وسبقهم إلى ذلك مديرو أعمال الممثلين وأساطين صناعة السينما الأوائل)، ممن اعتبروا شكسبير أو فيردي، في الأساس، مجرد مادة خام مطروحة أمامهم للمغامرة بتفسيرها وتأويلها، ويفضل أن يتم ذلك بأسلوب يتوخى الإثارة. وعلى الرغم مما حققه هؤلاء من إنجازات، فإنهم أكدوا على أن ثمة أبعاداً باطنية خفية في الفنون الرفيعة، لأنهم كانوا هم أنفسهم بمثابة المعلقين على التقييمات النقدية للتأويلات السابقة التي لم يفهمها تماما إلا الضليعون. وتغلغلت هذه التقليعة حتى في أوساط السينما الشعبوية التي راح المخرجون المتفذلكون يعلنون فيها عن حنكتهم وبراعتهم السينمائية أمام النخبة التي فهمت تلميحاتهم، فيما جلبوا

المتعة للجماهير (والنجاح التجاري المأمول) عبر أعمال تنضح بالعنف والجنس[2].

هل يمكننا أن نخمّن كيف ستقيّم سجلات التاريخ الثقافي في القرن الحادي والعشرين المنجزات الفنية في مجال الفنون الرفيعة في النصف الثاني من القرن العشرين؟ من الواضح أن ذلك من غير الممكن، ولكن المؤرخين سيلاحظون بلا شك مستوى الهبوط، في مناطق جغرافية معينة على الأقل، في فنون مميزة ازدهرت ازدهاراً عظيماً في القرن التاسع عشر وبقيت كذلك في النصف الأول من القرن العشرين. ومن الأمثلة التي تتبادر إلى الذهن فن النحت، لاسيّما أن التعبير الأول عن هذا الفن، وهو النصب والصروح العامة، قد اندثرت بالفعل بعد الحرب العالمية الأولى، إلا في البلدان الدكتاتورية، حيث تتفق الآراء على أن مستوى نوعيتها لا يتفق مع كميتها. ومن المستحيل أن نتحاشى الانطباع بأن فن الرسم لم يَعُدْ كما كان في فترة ما بين الحربين. ومن الصعب في جميع الأحوال أن نأخذ قائمة من الرسامين في الفترة الممتدة بين عامي 1950 و1990 ممن يمكن قبولهم كرسامين بارزين (يستحقون أن يدرَجوا في هذه القائمة بمقاييس تختلف عن مقاييس بلد الفنان) ونقارنهم بقائمة فنانين آخرين من فترة ما بين الحربين. ويجدر بنا أن نتذكر أن الفئة الأخيرة تضم، على الأقل أسماء مثل بيكاسو (Picasso) (1881 ـ 1973) وماتيس (Matisse) (1869-1954) وسوتين (Soutine) (1894-1943) وتشاغال (Chagall) (1889 ـ 1985) وروول

(2) من هنا، فإن فيلم «المنبوذون» (*The Untouchables*) الذي أخرجه بريان دو بالما (1987)، وهو في ظاهره، فيلم مثير عن صراع الشرطة واللصوص في شيكاغو أيام آل كابوني (Al Capone) (مع أنه في الواقع محاكاة للإنتاج الأصلي) يحتوي على مقتبسات منتزعة، حرفياً، من فيلم إيزنشتاين (Eisenstein) «المدمرة بوتمكين» (*Battleship Potemkin*)، وهي فقرة غير مفهومة لمن لم يشاهد الطفل الجالس في عربة اليد وهي تنزلق نزولاً على الدرجات في مدينة أوديسا.

(Rouault) (1871 ـ 1958) من «**مدرسة باريس**»، وكلي (Klee) (1879-1940) بالإضافة إلى اثنين أو ثلاثة من الألمان والروس، وواحد أو اثنين من الإسبان والمكسيكيين. كيف يمكن لقائمة من فناني نهاية القرن العشرين أن تقارن بهذه، حتى لو ضمت عدداً من البارزين من «مدرسة نيويورك» التي تضم «التعبيريين التجريديين» من أمثال فرانسيس بايكون (Francis Bacon) وعدد من الألمان؟

أما في الموسيقى الكلاسيكية فإن تراجع الأشكال القديمة قد حجبته وتسترت عليه الزيادة الهائلة في العروض، ولكنها كانت في معظمها عروضاً لأعمال كلاسيكية ميتة. وكم كان عدد الأوبرات الجديدة التي وضعت بعد عام 1950 وأثبتت جدارتها في المحافل الدولية، أو حتى المحلية، التي كانت تجترّ منتجات مؤلفين موسيقيين ولد أصغرهم عام 1860؟ ولم يكن ثمة إلا قلة قليلة من المؤلفين الموسيقيين الذي أبدعوا أعمال أوبرا كبيرة، إلا إذا استثنينا بعضهم في ألمانيا وبريطانيا (من أمثال **هينز** Henze **وبريتن** Britten واثنين أو ثلاثة آخرين في أحسن الأحوال). أما الأميركيون فقد فضلوا الموسيقيين الأقل شكلية في فنونهم (مثل ليونارد بيرنشتاين (Leonard Bernstein) «1918-1990»). وكم من المؤلفين الموسيقيين عدا المؤلفين الروس ظلوا يبدعون الأعمال السمفونية التي كانت تعتبر قمة الانجاز الموسيقي في القرن التاسع عشر؟[3] لقد اتجهت الموهبة الموسيقية، التي واصلت الإنتاج بدرجة متميزة كميّاً، نحو التخلي عن الصيغ التقليدية للتعبير، على الرغم من سيطرة هذه الصيغ المطلقة على سوق الفن الرفيع.

---

(3) كتب بروكوفيف (Prokoviev) سبع سمفونيات وشوستاكوفتش (Shostakovich) 15 سمفونية وكتب سترافنسكي (Stravinsky) ثلاثة أعمال سمفونية ولكن جميع هؤلاء ينتمون إلى الربع الأول من هذا القرن، أو برزوا في تلك الفترة.

ونتلمس كذلك تراجعاً مماثلاً في فن الرواية مقارنة بما كان عليه في القرن التاسع عشر. لقد تواصلت كتابة كميات ضخمة من الروايات التي تباع وتُقرأ. وإذا ما نظرنا إلى الروايات العظيمة والروائيين العظام في النصف الثاني من هذا القرن فإن من اتخذوا منهم مجتمعاً بأسره أو حقبة تاريخية ما موضوعاً لأعمالهم إنما كانوا خارج النطاق المركزي للثقافة الغربية، باستثناء روسيا مرة أخرى، حيث عادت الرواية تطفو على السطح على يد أعمال سولزنيتسين المبكرة بوصفها النمط الإبداعي الأول الذي تعامل مع التجربة الستالينية. ونستطيع أن نجد روايات ذات تقاليد عريقة في صقلية (مثل رواية لامبيدوزا (Lampedusa) **الفهد** (*The Leopard*) وفي يوغوسلافيا (إيفو أندريتش (Ivo Andriç)، **و**ميروسلاف كرليزا (Miroslav Krleža)) وتركيا. كما نستطيع بالتأكيد أن نجدها في أميركا اللاتينية التي استحوذ على عالم الأدب من الخمسينيات فصاعداً الأدب القصصي الذي لم يكن معروفاً حتى الآن خارج نطاق الدول المعنية. إن الرواية التي جرى الاعتراف بها من دون أدنى تردد وعلى الفور بوصفها من الروائع في جميع أنحاء العالم هي التي وفدت إلينا من كولومبيا، البلد الذي لم يكن أكثر الناس ثقافة في الدول المتطورة يعرفون موقعها على الخريطة قبل أن تشتهر بإنتاج الكوكايين، ونعني بها رواية غبريال غارسيا ماركيز (Gabriel Garcia Márquez) **مئة عام من العزلة**. وربما كان النهوض المشهود للرواية اليهودية في عدد من البلدان، وبخاصة في الولايات المتحدة وإسرائيل، يعكس الصدمة غير العادية لشعبها في ظل حكم هتلر، والتي اندفع الكتاب اليهود بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى التعامل معها.

من المؤكد أن انحسار الأشكال الكلاسيكية للفن والأدب الرفيعين لم يكن بسبب نقص الموهبة. وحتى لو كنا لا نعرف إلا القليل عن توزع المواهب الاستثنائية بين البشر وتنوعها فمن الأسلم أن نفترض وجود متغيرات سريعة في حوافز التعبير عنها، أو منافذ ذلك التعبير، أو في وجود تشجيع على القيام بذلك بطريقة ما، أكثر

مما هو موجود في مقدار الموهبة المتوافرة. وليس ثمة سبب وجيه للافتراض بأن التوسكانيين اليوم هم أقل موهبة أو إحساساً جمالياً مما كان لديهم في قرن «النهضة الفلورنسية». لقد نبذت الموهبة في الفنون الأساليب القديمة في التعبير لأن الأساليب الجديدة باتت متوافرة أو جذابة، أو مجزية، إذ نجد أن المؤلفين الموسيقيين الطليعيين الشباب من أمثال أوريك (Auric) أو بريتن (Britten) قد أغرتهم كتابة الموسيقى التصويرية للأفلام، حتى في فترة ما بين الحربين، أكثر مما أغرتهم كتابة الرباعيات الوترية. واستعيض عن جانب كبير من الرسم والتلوين الروتيني بانتصار الكاميرا التي استحوذت، على سبيل المثال، على عروض الأزياء تماماً. كما إن الرواية المسلسلة، والتي كانت تحتضر أصلاً في فترة ما بين الحربين، أخلّت مكانها في عصر التلفاز للمسلسل الذي يعرض على الشاشة. أما الفيلم السينمائي، الذي سمح بمجال أعظم كثيراً للموهبة الإبداعية الفردية بعد انهيار نظام إنتاج الاستوديو في هوليوود، وتوجه جمهور السينما نحو البيوت لمشاهدة التلفاز وبعد ذلك الفيديو، فقد حل محل كل من الرواية والمسرحية. ومقابل كل واحد من محبي الثقافة يستطيع أن ينسب مسرحيتين إلى أسماء خمسة من كتاب المسرحيات الأحياء، هناك خمسون ممن يستطيعون أن يسردوا أسماء جميع الأفلام البارزة أو أكثر لعشرات من المخرجين السينمائيين. وكان ذلك أمراً طبيعياً للغاية. ولم يكن ثمة ما يحول دون مزيد من التدهور السريع للفنون التقليدية سوى المركز الاجتماعي المقترن بالثقافة الرفيعة العريقة[4].

كان ثمة عاملان مهمان آخران عمِلا الآن على تقويض الثقافة

---

(4) حلل عالم الاجتماعي الفرنسي اللامع بيار بورديو (Pierre Bourdieu) (1930 ـ 2002) استخدام الثقافة كصانعة للطبقات في كتاب له بعنوان **التمايز** (*La distinction*) (1979).

الكلاسيكية الرفيعة؛ الأول هو الانتصار الكاسح الذي حققه مجتمع الاستهلاك الجماهيري. ومنذ الستينيات فصاعداً، كانت الصورة التي رافقت الناس في الغرب ـ وكذلك في العالم الثالث الحضري على نحو مطرد ـ من المهد إلى اللحد، هي التي تروج للاستهلاك أو تجسده أو تخصص للتسلية الجماهيرية ذات الطابع التجاري. أما الألحان التي رافقت الحياة الحضرية، داخل البيوت وخارجها، فهي ألحان موسيقى «البوب» التجارية. وبالمقارنة مع هذه وتلك، فإن تأثير «الفنون الرفيعة»، حتى على أوسع الناس «ثقافة»، كان عرضياً في أحسن الأحوال، ولاسيّما وأن غَلَبة الصوت والصورة القائمين على التقنية كانت قد فرضت ضغوطاً شديدة على الأداة الرئيسة لتجربة الثقافة الرفيعة المستمرة، ونعني بها الكلمة المطبوعة. وما عدا أغراض التسلية الحقيقية ـ وبخاصة قصص الحب بالنسبة إلى النساء وقصص الإثارة البوليسية المختلفة للرجال، وربما بعض أفلام الإثارة والممارسة الجنسية في عصر التحرر ـ فإن من يقرأون الكتب لأغراض جدية، خارج الأغراض المهنية أو التعليمية أو المجالات المشابهة الأخرى، كانوا قلة ضئيلة. ومع أن الثورة التعليمية قد زادت من أعدادهم على نحو مطلق، فإن سهولة القراءة تراجعت في دول شاع فيها التعليم الشامل نظرياً، حيث لم تعد الكلمة المطبوعة هي البوابة الرئيسة إلى العالم في ما وراء التواصل من طريق الفم والأذن. وبعد الخمسينيات، لم يَعُدْ حتى أطفال الطبقات المثقفة في عالم الغرب الغني ويقبلون على القراءة الطوعية كما كان يفعل آباؤهم.

لم تعد كلمات الكتب المقدسة، ناهيك بمؤلفات الكتاب العَلْمانيين، هي الكلمات الفاعلة في المجتمعات الاستهلاكية الغربية، بل أسماء أصناف السلع التي يمكن ابتياعها. إنها مطبوعة على قمصان الـ «تي شيرت»، وملصقة على الملابس الأخرى كأنها تعويذه سحرية يحوز صاحبها على جدارة معنوية بنمط الحياة (الشبابية أساساً) الذي ترمز إليه وتبشر به تلك الأسماء. والصور التي أضحت بمثابة أيقونات

لتلك المجتمعات هي صور التسلية الجماعية والاستهلاك الجماعي: نجوم وعلب. ولم يكن من المفاجئ أن تتنحى مدرسة الرسامين الرائدة في الخمسينيات، في وطن الديمقراطية الاستهلاكية، أمام صانعي الصور الأقوى كثيراً من الفن التقليدي القديم. وعكف أعلام «فن البوب» (Pop Art)، ومنهم وارهول (Warhol)، وليختنشتاين (Lichtenstein)، وروشنبيرغ (Rauschenberg) وأولدنبيرغ (Oldenburg)، على إعادة إنتاج الزخارف البصرية للنزعة التجارية الأميركية بدقة وحساسية متناهيتين: علب الحساء، والأعلام، وزجاجات الكوكا كولا، ومارلين مونرو (Marilyn Monroe).

غير أن هذا التيار، على الرغم من تفاهة قيمته الفنية (وفق مقاييس القرن التاسع عشر)، أدرك أن انتصار السوق الجماهيري كان، في أكثر من ناحية مهمة، يقوم على تلبية احتياجات المستهلكين المعنوية والمادية على حد سواء، وذلك ما كانت تعرفه بصورة غامضة وكالات الإعلان التجاري منذ زمن بعيد عندما ركزت في حملاتها على ترويج وبيع «طشيش المقلاة لا شريحة اللحم»، وحلم الجمال لا نوعية الصابون، وسعادة العائلة لا علب الحساء. واتضح بصورة متزايدة في الخمسينيات أن ذلك الاتجاه يتضمن كذلك ما يمكن تسميته بالبعد الجمالي، والإبداع النابع من المشاعر الشعبية، الناشطة أحياناً والسلبية في الأغلب. وذلك هو ما دبت المنافسة بين المنتجين لتزويده. وقد أدرك عناصر المبالغة الضخمة تلك مصممو السيارات في ديترويت في الخمسينيات؛ فأخذ عدد من النقاد الأذكياء باستقصاء ما قوبل بالإهمال والرفض القاطع في ما مضى بسبب طابعه «التجاري» أو لانعدام قيمته الجماعية، ألا وهو ما كان بالفعل يستهوي الرجال والنساء في الشارع (Banham, 1971). وراح قدامى المثقفين، الذين أصبحوا بصورة متزايدة يوصفون بـ «النخبة» (وهو مصطلح تبناه الراديكاليون بحماس في الستينيات)، ينظرون بازدراء إلى الجماهير التي رأوا أنها، بروحها السلبية،

تستسيغ ما تريد بيعه المنشآت التجارية الضخمة. غير أن خمسينيات القرن أثبتت بصورة مثيرة أن الجماهير نفسها كانت تعرف، أو، على الأقل، تعترف بما ترغب فيه، وذلك من خلال انتصار «**الروك أند رول**»، وهو النعت الذي استمده المراهقون من ألحان «**البلوز**» الحضرية التي ولدت في الغيتوات الخاصة بالسود الأميركيين. ولم تكن صناعة التسجيلات الفنية، التي جمعت ثروات طائلة من المتاجرة بموسيقى «الروك»، هي التي ابتكرت أو خططت لهذه الموجة، بل أخذتها عمن كانوا أول من اكتشفها من الهواة وصغار العاملين فيها في زوايا الشوارع. ولا شك في أن موسيقى الروك قد تعرضت للتحريف والتشويه خلال تلك العملية. وكان «الفن» (إذا جاز التعبير) هو ما ينبع وينبثق من التربة، لا من الزهور الاستثنائية التي تنبت فيها. ويضاف إلى ذلك، وفقاً للنظرة الشعبوية التي تبناها السوق وأنصار الراديكالية المعادية للنخبة على السواء. أن الأمر المهم لا يكمن في التمييز بين الجيد والرديء، أو المعقد والبسيط، بل بين ما يستهوي العدد الأكبر والعدد الأقل من الناس. ومن هنا، تضاءلت الفرص والآفاق أمام المفهوم التقليدي القديم للفنون.

وثمة قوة كاسحة أخرى عملت على تقويض أركان الفنون الرفيعة؛ إنها اندثار «**الحداثة**» التي أباحت، منذ نهاية القرن التاسع عشر، استخدام الإبداع الفني غير النفعي، وقدمت بالتأكيد مسوغاً لمطالب الفنانين بالتحرر من جميع القيود. وكان جوهرها هو الابتكار. وقد افترضت «الحداثة»، قياساً على ما حدث في ميادين العلوم والتقانة، أن الفن كان، ضمنياً، حركة تقدمية، ولهذا فإن أسلوب اليوم متفوق على أسلوب الأمس. لقد كان، بحكم التعريف فن الطليعة (avant-garde)، وهو مصطلح دخل قاموس النقد في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وتبنته الأقليات التي كانت، نظرياً، تتطلع إلى أن تمسك ذات يوم بزمام الأكثرية، ولكنها كانت سعيدة عملياً بأنها لم تفعل ذلك.

وأياً كانت صيغة «الحداثة» المحددة، فإنها انطلقت من رفض القناعات البورجوازية ـ الليبرالية للقرن التاسع عشر حول المجتمع والفن على حد سواء وعلى الاعتقاد بالحاجة إلى خلق فن يتلاءم بطريقة ما مع القرن العشرين تقنياً واجتماعياً، وذلك ما لم تعد فنون الملكة فكتوريا والإمبراطور وليام والرئيس ثيودور روزفلت ولا أنماط حياتهم تتلاءم معه على الإطلاق (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل التاسع). سار الهدفان معاً على نحو نموذجي: لقد كانت **التكعيبية**، في الوقت نفسه، رفضاً وانتقاداً لفن الرسم الذي يمثل العصر الفكتوري وبديلاً منه، مثلما كانت مجموعة «الأعمال الفنية» التابعة لفنانين تمثل هذا الاتجاه. وما كان الاتجاهان ليتوافقا كما بينت العدمية الفنية (المعتمدة) لكل من مَبْولة مارسيل دوشامب والدادائية فترة طويلة. ولم يكن في نية أصحاب هذه الأعمال أن تمثل أعمالهم أي شكل من أشكال الفن، بل كانت معادية للفن. ومرة أخرى، فإن القيم الاجتماعية التي تطلع الفنانون «الحداثيون» إليها في القرن العشرين وطرق التعبير عنها بالكلمة والصوت والصورة والشكل ينبغي أن يذوب بعضها في بعض كما حدث بالنسبة إلى العمارة الحديثة، التي كانت أساساً نمطاً لبناء أحلام اجتماعية يوتوبية في إطار أشكال يفترض أنها ملائمة له. ومرة أخرى، لم تكن مترابطة منطقياً في ما بينها لا من الناحية العملية ولا الجوهر. ولماذا ينبغي أن تتألف مدينة المهندس المعماري لو كوربوزييه (Le Corbusier) المتألقة (*cité radieuse*) من مبانٍ شاهقة ذات أسطح مسطحة بدلاً من أن تكون مائلة.

ومع ذلك، وكما رأينا في النصف الأول من القرن، فإن «الحداثة» شقت طريقها، وظل ضعف أسسها النظرية خافياً، ولم يجْرِ تجاوز المسافة القصيرة الواصلة إلى حدود التطور الذي تسمح به أشكالها (أي موسيقى النغمة الاثني عشرية أو الفن التجريدي)، كما لم يتمزق نسيجها بالتناقضات الداخلية والانشقاقات الكامنة.

ولايزال الابتكار الطليعي الشكلي والأمل الاجتماعي ملتحمين معاً بفضل تجربة الحرب العالمية والأزمة العالمية والثورة العالمية المحتملة. لقد أجلت حقبة مناهضة الفاشية انعكاساتها. غير أن الحداثة ظلت تنتمي إلى الطليعة والمعارضة، ولكنها بقيت خارج عالم المصممين الصناعيين ووكالات الإعلان. لقد خسرت المعركة.

أسهمت الحداثة في الانتصار على هتلر (إلا في الأنظمة الاشتراكية). واستطاعت أن تغزو الولايات المتحدة في ميداني الفن والعمارة، حيث امتلأت المعارض ومكاتب الشركات الفخمة بأعمال «التعبيريين التجريديين»، وارتفعت في المناطق التجارية في المدن الأميركية رموز «النمط العالمي»، كما في مبنى «سيغرام» الذي صممه مييس فان در روهه، أو الصروح العالية مثل «المركز التجاري العالمي» (وكلاهما في نيويورك). وفي القارة القديمة التي اتجهت الوجهة الأميركية ذاتها إلى حد ما، ومالت الآن على الربط بين الحداثة و«القيم الغربية»، أصبح التجريد في الفنون البصرية والحداثة في العمارة جزءاً لا يتجزأ، بل الجزء الغالب أحياناً، في المشهد الثقافي القائم، بل إنه استعاد نشاطه في بلدان كان يبدو عليه الركود فيها مثل بريطانيا.

منذ أواخر الستينيات، برزت ردود فعل جادة وواضحة بصورة متزايدة ضد الحداثة، واتخذت في الثمانينيات صوراً براقة شتى تحت مظلة جديدة هي «**ما بعد الحداثة**». ولم تكن تمثل «حركة» محددة المعالم بقدر ما كانت تمثل إنكاراً لجميع معايير الحكم والقيم الجاهزة السابقة في الفنون، بل لإمكانية إصدار مثل هذه الأحكام. وفي مجال العمارة، حيث تجلى رد الفعل ذاك للمرة الأولى وفي أوضح صورة، تفوقت على ناطحات السحاب بإقامة المباني الشاهقة العلو ذات القباب المُقوْصَرة التي زاد من طابعها الاستفزازي أن المشرف على تصميمها فيليب جونسون (Philip Johnson) (1906 ـ

2005) هو الذي أسهم في ابتكار مصطلح «الأسلوب العالمي». واكتشف النقاد الذين كانوا يرون في الصورة الظلية التلقائية لمباني مانهاتن نموذجاً مثالياً لمعالم المدينة الحديثة فضائل مدينة لوس أنجلوس المبعثرة في صحراء من التفاصيل غير المتماسكة، التي غدت بمثابة الفردوس (أو جهنم) لمن يريدون العيش أو العمل «على هواهم». وعلى الرغم من الطابع غير العقلاني للقواعد الجمالية ـ الأخلاقية فإنها هي التي انتظمت تطورات العمارة الحديثة. وكانت، منذ ذلك الحين، نقطة الانطلاق لكل ما جاء بعدها.

كان إنجاز الحركة الحديثة في فن العمارة مؤثراً، إذ منذ عام 1945، شيدت المطارات التي وصلت العالم بعضه ببعض، وبنت مصانعه ومكاتبه وأقامت المنشآت الحكومية العامة المطلوبة في عواصم العالم الثالث، والمتاحف والجامعات والمسارح في العالم الأول. وأشرفت على أعمال إعادة البناء المكثفة للمدن في الستينيات على الصعيد العالمي، حيث تركت مبتكراتها التقنية في ميدان الإعمار السريع والرخيص بصماتها حتى على العمران في العالم الاشتراكي. وأبدعت من دون شك عدداً مهماً من المباني رائعة الجمال، بل التحف المعمارية، على الرغم من أنها أنتجت أيضاً عدداً من المباني القبيحة ومن المباني التي تشبه بيوت النمل ولا هُوية لها. غير أن إنجازات فن الرسم والنحت الحديث في فترة ما بعد الحرب كانت أقل وأدنى بصورة لا تقارن مع ما أنجزه السابقون في فترة ما بين الحربين، وهو ما تدل عليه بشكل فوري مقارنة الفن الباريسي في الخمسينيات بنظيرة في العشرينيات. وقد تمثلت المنتجات الجديدة أساساً في سلسلة من الحيل اليائسة التي توسل بها الفنانون لإعطاء صبغة فردية مميزة على الفور لأعمالهم وكانت بمثابة سلسلة من البيانات تعلن اليأس والاستسلام في وجه طوفان من الغثاثة الفنية التي أغرقت وخنقت أصول الفن القديم (وكان من عناصر ذلك الطوفان **فن البوب**، ونهج الرسام جان دوبوفيه (Jean Dubuffet) (1901 ـ

1985) المسمى «**الفن الخام**» (Art Brut)، وما أشبه ذلك). وكان من مظاهر الموجة الجديدة اللجوء إلى الخربشات العابثة والأساليب الأخرى، أو الحركات التي تحط من قيمة هذا النوع من الفن ومن مكانة من يبتاعونه أساساً لأغراض الاستثمار، كأن يضيف الفنان اسمه على كومة من الطوب أو التراب (وذلك هو الفن الاختزالي)، أو بتقصير عمر الفقرة الفنية بحيث لا تتحول إلى سلعة دائمة (كما يحدث في الفنون الأدائية).

انبعثت رائحة الموت الوشيك من هؤلاء الطلائعيين. ولم يَعُدْ المستقبل لهم، مع أن أحداً لم يكن يعرف لمن سيكون هذا المستقبل. لقد عرفوا هم أنفسهم أكثر من أي وقت مضى أنهم باتوا على الهامش. وقد أضحت المبتكرات الشكلية لبوهيميي الاستوديو أشبه بألعاب الأطفال، إذا ما قورنت بالثورة الحقيقية في المفاهيم والرمز التي تحققت عبر التقانة. كيف يمكن مقارنة محاكاة المستقبليين للسرعة على قماشة الرسم بالسرعة الحقيقية، أو حتى بسرعة تركيب آلة التصوير على عجلات متحركة، وهو ما يمكن أن يقوم به أي شخص؟ وكيف يمكن المقارنة بين تجارب الحفلات الموسيقية باستخدام الصوت الإلكتروني في المؤلفات الموسيقية الحديثة، وموسيقى **الروك** التي انتقلت، إلكترونياً، إلى أسماع الملايين. ألم يكن بوسع الطلائعيين، لو انعزلت جميع «الفنون الرفيعة» في «غيتوات»، أن يلاحظوا أن الأجزاء الخاصة بهم في هذا «الغيتو» هي أجزاء ضيقة توشك على الانقراض، وهو ما أكدته حركة المبيعات لأعمال شوبان (Chopin) وشونبرغ (Shönberg)؟ ومع نهضة «فن البوب»، فقد المتراس الرئيس للحداثة في الفنون البصرية، وهو التجريد، سيطرته على الوضع. واستعاد التصوير التمثيلي مشروعيته مرة أخرى.

من هنا، فإن «ما بعد الحداثة» قد هاجمت كلاً من الثقة بالنفس

والأساليب المستنفدة على السواء، أو بالأحرى القيام بأنشطة ينبغي استمرارها، بطريقة أو بأخرى، كالبناء والأشغال العامة، أو تلك التي يمكن الاستغناء عنها بحد ذاتها، كإنتاج الفنانين الحرفيين من اللوحات المحمولة التي تباع بصورة فردية. ولا يصح بالتالي تحليلها في الأساس كاتجاه داخل الفنون، مثل التطور الطليعية من قبل. والواقع أننا نعرف أن مفهوم «ما بعد الحداثة» قد انتشر في جميع المجالات التي لا صلة لها بالفنون. وقد برز في التسعينيات فلاسفة وعلماء اجتماعيون وأنثروبولوجيون، ومؤرخون من مدرسة «ما بعد الحداثة» وكذلك أصحاب اختصاصات لم يحاولوا استعارة عبارات من الفنون الطليعية، حتى ولو كانت ذات اتصال معها. وتبنى النقد الأدبي بالطبع هذا المصطلح بكثير من الحماسة. كما راجت تعليقات «**ما بعد الحداثة**» بأسماء مختلفة (مثل «**التفكيكية**» (deconstruction) أو «**ما بعد البنيوية**» (Post-structuralism)... إلخ) بين المثقفين الناطقين بالفرنسية، وانتقلت منهم إلى الدوائر الأدبية في الولايات المتحدة ثم إلى بقية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

كان القاسم المشترك لجميع أشكال «ما بعد الحداثة» هو الموقف المتشكك إزاء وجود حقيقة موضوعية، و/أو إمكانية الوصول إلى فهم متفق عليه بوسائل عقلانية. وحالت جميعها إلى نزعة نسبية راديكالية. ولهذا، فإنها جميعها تحدّت جوهر العالم الذي قام على افتراضات معاكسة، أي العالم الذي تحول بفضل العلم والتقانة المستندة إليه، وأيديولوجياً التقدم التي تعكسه. (وسنتعرض لهذا التناقض الغريب غير المفاجئ في الفصل التالي). أما في ميدان الفنون الرفيعة الأكثر تحديداً فإن التناقض لم يكن حاداً، لأن طليعة الحداثة كما رأينا (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل التاسع) قد وسعت حدود ما يمكن أن يُدعى «فناً» (أو المنتجات ذات العائد) إلى ما لا نهاية.. وما أفرزته «ما بعد الحداثة» كان أقرب إلى فجوة (أجيال، بالدرجة الأولى) بين من نفروا مما اعتبروه ابتذالاً عدمياً في

الأسلوب الجديد، ومن رأوا أن أخذ الفن على «محمل الجد» هو أثر آخر من آثار ماضٍ غابر. وما الخطأ في «رفض الحالة المعنوية المتدنية للحضارة .. المغلفة بالبلاستيك» التي أغضبت الفيلسوف الاجتماعي يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) وهو المعقل الأخير لمدرسة فرانكفورت (Hughes, 1988, p. 46).

على هذا الأساس، لم تكن «ما بعد الحداثة» مقصورة على الفنون. وربما كانت ثمة أسباب وجيهة للاعتقاد بأن العبارة إنما ظهرت لأول مرة في الوسط الفني. ذلك أن جوهر الحركة الطليعية هو البحث عن طرائق للتعبير لم تستخدم في الماضي، وبخاصة في التعبير عن واقع القرن العشرين. وكان ذاك أحد فرعين من حلم القرن العظيم، أما الآخر فهو البحث عن تحويل راديكالي لذلك الواقع. لقد كان كلاهما ثورياً، بمعانٍ مختلفة للكلمة، ولكن كليهما كانا يعنيان العالم نفسه. وقد التقيا في مسار واحد في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، ثم تلازما ثانية في الفترة الممتدة بين عام 1914 وهزيمة الفاشية، حيث كانت المواهب الخلاقة ثورية في الغالب، أو راديكالية على الأقل بكلا المعنيين، وعادة، وإن لم يكن دائماً، في صف اليسار. وقد مُني كلاهما بالفشل، على الرغم من أنهما قد عدلا في الواقع من عالم عام 2000 بدرجة من العمق لا يمكن أن تنمحي بصماتهما.

عند استرجاع صورة الماضي، يتضح أن مشروع ثورة الطليعة في الفن كان محكوماً عليه بالفشل منذ البداية جراء عاملين هما: اعتباطها الفكري، وطبيعة نمط إنتاج الفنون الإبداعية الممثلة في المجتمع البورجوازي الليبرالي. كما إن معظم المظاهر المتعددة التي حاول من خلالها الفنانون الطليعيون أن يعلنوا عن مقاصدهم خلال الأعوام المئة الماضية تشير إلى انعدام التلاحم بين الوسائل والغايات، وبين الأهداف والأساليب التي تحققها. إن شكل الجِدَّة

ليس بالضرورة نتيجة اختيار القديم أو رفضه. إن الموسيقى التي تتجنب عن عمد نغَمية السلَّم الموسيقي ليست بالضرورة موسيقى شوينبرغ المتسلسلة القائمة على تبدلات أساسية في الاثنتي عشرة نوتة للسلم اللوني، كما إن هذه ليست الأساس الوحيد للموسيقى المتسلسلة. ومهما كانت التكعيبية جذابة، فليس لها أي تبرير عقلي نظري. ولا يقل كافكا «حداثة» عن جويس لأن نثره أقل ثورية، بل إن القرار بالتخلي عن الإجراءات والقواعد التقليدية والاستعاضة عنها بأخرى جديدة ربما كان اعتباطياً كذلك، شأنه شأن اختيار صيغ أخرى مستجدة. إن معادل «الحداثة» في لعبة الشطرنج، أي المنتسبين إلى مدرسة اللاعبين «فوق الحداثيين» في عشرينيات القرن العشرين (Réti, Grünfeld, Nimzowitseh *et al*) لم يسعوا إلى تغيير قواعد اللعبة، كما فعل غيرهم، بل اقتصروا على الرد على ما هو متعارف عليه (أي مدرسة تارّاش (Tarrasch) «الكلاسيكية») باستغلال المفارقات، واختيار الافتتاحيات غير التقليدية (بعد 1 ب ـ ك 4 في لعبة «وايت» في مراحلها الختامية)، وبمراقبة المركز لا باحتلاله. وذلك ما فعله أغلب الكتاب، وبالتأكيد أغلب الشعراء ـ فقد واصلوا محاكاة الأساليب التقليدية، بتوخي الوزن والقافية في الشعر مثلاً بحسب مقتضى الحال، وخرجوا عما هو متعارف عليه في نواح أخرى. ولم يكن كافكا أقل حداثة من جويس لأن الأول كان أقلّ نزوعاً إلى المغامرة في كتاباته النثرية. يضاف إلى ذلك أن الأسلوب الحداثي، عندما زعم أن له مبرراً تفسيرياً فكرياً، مثل التعبير مثلاً عن الحقبة التي سادت فيها الآلة والحاسوب (في ما بعد)، فإن الصلة بين هذا وذاك كانت مجازية تماماً. وفي جميع الأحوال، كان الفشل محتماً على المحاولات الرامية إلى «دمج العمل الفني واستيعابه في حقبة يمكن فيها، فنياً، إعادة إنتاجه» (Benjamin, 1961)، وفق النموذج القديم للفنان المبدع الفرد الذي لا يعترف إلا بطموحاته الشخصية. لقد غدا الفن الآن تعاونياً أكثر مما هو عمل فردي، وتقنياً

أكثر مما هو نشاط يدوي. وكان من السخف أن يطرح بعض النقاد السينمائيين الفرنسيين الشباب، في الخمسينيات، نظرية مؤداها أن الفيلم، بوصفه عملاً فنياً، هو حصيلة لجهد مبدع وحيد، هو المؤلف (Auteur)، أي المخرج. وأبدوا، في هذا السياق، إعجابهم الشديد بأفلام هوليوود المحدودة الميزانية التي شاعت في الثلاثينيات والأربعينيات، وتناسوا أن تقسيم العمل كان، ومازال، هو الجوهر في أنشطة الفنانين الذين يثرون الأمسيات بالإمتاع والمؤانسة على الشاشة في التجمعات العامة والخاصة، أو ينتجون المسلسلات المتتالية للاستهلاك الفكري، كما هي الحال في الصحف والمجلات. والمواهب التي اكتسبت الصيغ المميزة لإبداع القرن العشرين، وكانت بالدرجة الأولى إنتاجاً أو إنتاجاً جانبياً للسوق الجماهيرية، لم تكن أدنى من نتاجات القرن التاسع عشر الكلاسيكية ذات النمط البورجوازي، ولكنها لم تَعُدْ تتلاءم مع دور الفنان الكلاسيكي المنفرد. إن ارتباط الفنانين المباشر الوحيد بأسلافهم الكلاسيكيين كان من خلال ذلك القطاع المحدود لـِ «الفنون الكلاسيكية الرفيعة» التي عملت دوماً من خلال المجموعات، أي من خلال المسرح. ولو كان أكيرا كوروساوا (Akira Kurosawa) (1910-1998) أو لوشينو فيسكونتي (Luccino Visconti) (1906-1976) أو سيرغي إيزنشتاين (1898-1948) ـ إذا اخترنا ثلاثة من كبار عظماء فناني القرن بلا منازع، وجميعهم من أصحاب الخلفية المسرحية ـ قد أرادوا الإبداع على طريق فلوبير أو كوربيه أو حتى ديكنز، لكانوا قاب قوسين أو أدنى من هؤلاء.

إن عصر «إمكانية إعادة الإنتاج التقني»، كما لاحظ فالتر بنيامين (1892-1940)، لم يحوِّل الطريقة التي كان يتم بها الإبداع فحسب ـ جاعلاً بهذا من الفيلم السينمائي، ومن كل الفنون المشتقة منه (التلفاز والفيديو)، الفن المركزي لهذا القرن ـ بل حول أيضاً من الطريقة التي بات بها البشر يستوعبون الأعمال الإبداعية ويمارسونها.

إذ لم يَعُدْ هذا يتحقق من طريق أعمال العبادة والصلاة الدنيوية التي تقدمها المتاحف وصالات العرض وقاعات الحفلات الموسيقية والمسارح العامة، وهو ما كان الطابع النموذجي لحضارة القرن التاسع عشر البورجوازية، للكنائس. لقد أضحى التعليم والسياحة، التي باتت تملأ هذه المؤسسات بالسواح الأجانب أكثر مما تمتلئ بالمواطنين، هما آخر معاقل هذا النوع من استهلاك الفن.

وبطبيعة الحال، ارتفعت أعداد من مروا بهذه التجربة أكثر من أي وقت مضى، ولكن أكثرهم، كانوا يتدافعون ويندسون بين الصفوف ليشاهدوا، عن كثب لوحة ساندرو بوتيتشللي (Sandro Botticelli) «حكاية الربيع» (Prima Vera) ويقفوا أمامها ذاهلين صامتين في معرض أوفيزي في فلورنسا، أو من غلبهم التأثر عندما قرأوا شكسبير كمادة مقررة في مناهج الامتحانات. غير أن هؤلاء عاشوا في العادة في عالم متعدد العناصر ومختلط المفاهيم والمُدْرَكات. وربما كانت الانطباعات الحسية، وحتى الأفكار، تصلهم في وقت واحد من مصادر عديدة ـ من خلال العناوين الرئيسة والصور والإعلانات في الجرائد، والأصوات والسّماعات فيما هم يعاينون الصفحات، ومن خلال مقارنة الأصوات والكلمات المطبوعة. ويجري ذلك كله بصورة عرضية، إلا إذا كان ثمة أمر يستدعي الانتباه المركز. وكانت تلك هي الوسيلة التي درج فيها أهل المدن منذ زمن بعيد على معرفة الشارع وطريقة عمل الملاهي الشعبية والسيرك، وأَلِفَها الفنانون والنقاد منذ عهد الرومانتيقيين. وكان العنصر الجديد في ذلك هو أن التكنولوجيا قد أغرقت الحياة اليومية الخاصة والعامة على السواء بالعنف. وغدا من المتعذر على المرء أن يتحاشى التجربة الجمالية. وضاع «العمل الفني» في معمعة الكلمات، والأصوات، والصور، في البيئة الشاملة التي كانت تسمى فناً ذات يوم.

ترى، هل مازال من الممكن أن تطلق عليها هذه التسمية؟ بالنسبة إلى من يهمهم الأمر، مازال من الممكن التعرف على الأعمال العظيمة الباقية، مع أن الأعمال التي صنعها أفراد بعينهم حصرياً في بقاع العالم المتطورة ويُعرف بها هذا الفنان أو تلك الفنانة أضحت هامشية بصورة مطردة. وباستثناء العمارات، كانت تلك هي حال الأعمال والمنشآت الإبداعية التي لم تصمَّم بحيث يمكن استنساخها أو إعادة إنتاجها. وهل يمكن الحكم عليها وتصنيفها وفق المعايير التي حكمت التقييم في هذا المجال في عهد الحضارة البورجوازية. إن الإجابة تتراوح بين الإيجاب والنفي. إن قياس الجدارة وفق التسلسل الزمني لم يكن على الإطلاق مناسباً لعالم الفن: ذلك أن الأعمال الإبداعية لم تكتسب مكانتها لأنها قديمة زمنياً كما كان يُعتقد في عصر النهضة الأوروبية، أو لأنها أحدث عهداً من أعمال أخرى، كما اعتقد الطليعيون. لقد غدت معايير الفئة الأخيرة عبثية سخيفة في أواخر القرن العشرين عندما تداخلت واندمجت مع المصالح الاقتصادية للصناعات الاستهلاكية التي حققت أرباحها من وراء نوبات قصيرة الأجل في عالم الأزياء الرائجة، ومن وراء المبيعات الفورية بالجملة للسلع المتداولة بصورة مكثفة، وإن لفترات وجيزة.

ومن ناحية أخرى، كان من الممكن والضروري التفريق بين ما هو جدي وما هو تافه، وما هو جيد وما هو سيء، وبين ما ينتمي إلى الاحتراف وما ينتمي إلى الهواية في الفنون، بل أصبح ذلك التفريق أشد ضرورة، لأن عدداً من الأطراف المعنية بات ينكر مثل هذه الفروق على أساس أن المقياس الوحيد للجدارة هو حجم المبيعات، أو أن إنتاجها كان نخبوياً، أو أنها زعمت، كما فعلت «ما بعد الحداثة» بأن لا فروق موضوعية بينها مطلقاً. والحق أن الأيديولوجيين والباعة وحدهم كانوا يعلنون مثل هذه الآراء السخيفة صراحة، ولكنهم كانوا في مجالسهم الخاصة يميزون بين ما هو

جيد، وما هو سيء. في عام 1991 أثار تاجر مجوهرات بريطاني ناجح في السوق العامة فضيحة مدوية عندما ذكر في مؤتمر لرجال الأعمال أن أرباحه جاءت من بيع أشياء تافهة لأشخاص يفتقرون إلى الذوق. لقد كان يعلم، خلافاً لمنظّري ما بعد الحداثة، أن الحكم على الجودة هو جزء من الحياة.

إذا كان إصدار مثل هذه الأحكام ممكناً، فهل مازال وارداً في عالم أضحى من المتعذر لمعظم المواطنين الحَضَر التمييز فيه بين مجالات الحياة والفن، ومجالات العاطفة المتولدة منه أو من خارجه ومجالات العمل والمتعة؟ وبعبارة أخرى، هل مازالت واردة خارج إطار المحيط الاختصاصي المغلق للمدرسة أو الأوساط الأكاديمية التي تلوذ بها كثير من الفنون التقليدية؟ من الصعب البتّ في ذلك، لأن مجرد الإجابة أو محاولة صياغة مثل هذا السؤال قد تعني التملص. ومن السهل تماماً كتابة تاريخ الجاز أو مناقشة إنجازاته بشروط مشابهة تماماً لتلك التي نعامل بها الموسيقى الكلاسيكية إذا أخذنا بالاعتبار الفارق الكبير في البيئة الاجتماعية والجمهور والاقتصاد لهذا الشكل من أشكال الفن. وليس من الواضح ما إذا كان مثل هذا الإجراء مجدياً بالنسبة إلى موسيقى الروك، حتى ولو كانت مستمدة من موسيقى الأميركيين السود. إن إنجازات لويس آرمسترونغ (Louis Armstrong) (1901-1971) أو تشارلي باركر (Charlie Parker) (1920-1955)، وكذلك تفوقهما على منافسيهما، واضحة أو يمكن أن تكون كذلك. ومن ناحية ثانية، فإن من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى شخص لم ينسجم مع نوع خاص من الأصوات الموسيقية في حياته أن يميز بين هذه الفرقة أو تلك من فرق موسيقى الروك وسط هذا الطوفان الهائل الذي اكتسح ميدان هذه الموسيقى في السنين الأربعين الماضية. إن **بيللي هوليداي** (Billie Holiday) (1915-1958) مازالت قادرة على التواصل مع جمهور المستمعين الذين ولدوا بعد وفاتها بسنوات عديدة. وهل يستطيع أحد لم يعاصر فرقة «**رولنغ ستونز**» أن

يستشعر الحماسة العاطفية التي كانت تثيرها هذه الفرقة في أواسط الستينيات؟ ما هو مقدار الحماسة، لصوت أو صورة ما، الذي يعتمد على هذا الارتباط: لا لأن الأغنية مثيرة للإعجاب، بل لأن «هذه الأغنية هي أغنيتنا»؟ لا نستطيع الإجابة عن هذا السؤال. إن الغموض سيظل يكتنف دور الفنون الحية في القرن العشرين أو حتى بقاءَها واستمرارها إلى أن نعثر على الجواب. ولكن ذلك لا ينطبق على دور العلوم.

الفصل الثامن عشر

سَحَرَةٌ ومُتمهِّنون ـــ العلوم الطبيعية

«هل تعتقد أن ثمة مكاناً للفلسفة في عالم اليوم؟
بالطبع، شريطة أن يكون عمادها الوضع الراهن للمعرفة والإنجاز العلمي. ليس بوسع الفلاسفة أن يعزلوا أنفسهم عن العلم. إنه لم يوسّع رؤيتنا للحياة والكون ويحولها بشكل هائل فحسب؛ بل أحدث كذلك ثورة في القواعد التي يعمل بموجبها الفكر».

كلود ليفي ستراوس (Claude Lévi-Strauss) (1988).

«قال مؤلف البحث الأصلي حول دينامية الغاز، وقد قدمه للحصول على زمالة غوغنهايم، إن ما أملى عليه صيغة تلك الدراسة هو الاحتياجات الصناعية. وفي هذا الإطار جاء إثبات نظرية إينشتاين النسبية العامة كخطوة حاسمة في اتجاه تحسين «دقة الصاروخ الباليستي بفضل تعليل نتائج الجاذبية ومؤثراتها الدقيقة». وقد شددت فيزياء ما بعد الحرب تركيزها على المجالات التي يعتقد أن لها تطبيقات عسكرية».

مارغريت جاكوب (Margaret Jacob) (1993، ص 66 ـ 67).

I

لم يشهد التاريخ حقبة اعتمدت على العلوم الطبيعية التي

اخترقتها وغلبت عليها كالقرن العشرين. ومع ذلك، لم تكن ثمة فترة أكثر انزعاجاً من تلك العلوم منذ رِدّة غاليليو (Galileo). وهذه هي المفارقة التي ينبغي أن يواجهها من يؤرخ لهذا القرن. ولكن قبل أن نفعل ذلك، لابدّ من التعرف على أبعاد هذه الظاهرة.

وصل عدد الفيزيائيين والكيميائيين الألمان والبريطانيين جميعاً عام 1910 إلى ما يقرب من ثمانية آلاف شخص. وفي أواخر الثمانينيات وصل عدد العلماء والمهندسين المشتغلين فعلياً بالأبحاث والتطوير التجريبي في العالم إلى خمسة ملايين شخص، منهم مليون في الولايات المتحدة الأميركية بطاقتها العلمية الرائدة، وما يزيد قليلاً على مليون في بلدان أوروبا[1]، ومع أن العلماء ظلوا شريحة ضئيلة من السكان، حتى في البلدان المتطورة، فإن أعدادهم استمرت في صعود لافت بحيث تضاعفت تقريباً في غضون 20 سنة بعد عام 1970، حتى في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة جداً. وفي نهاية الثمانينيات، كانوا بمثابة فيض من غيض غامر لما بات يدعى بالقوة البشرية التقنية والعلمية الكامنة، التي عكست أساساً الثورة التعليمية في النصف الثاني من القرن. ولعلهم كانوا يمثلون 2 بالمائة من سكان العالم، و5 بالمائة من سكان أميركا الشمالية (UNESCO, 1991, Table 5.1). وكان العلماء الحقيقيون يُختارون من طريق «أطروحة الدكتوراه» التي أصبحت بمثابة بطاقة الدخول إلى الاختصاص. وفي الثمانينيات، باتت الدولة الغربية المتطورة القياسية تمنح ما يتراوح بين 130 و140 شهادة دكتوراه علمية في السنة لكل مليون من سكانها (Observatoire, 1991). وكانت مثل هذه الدول تنفق من الصناديق الرسمية العامة أموالاً طائلة على مثل هذه الأنشطة. والواقع أن الأشكال العالية الكلفة للنهوض العلمي

---

(1) ربما لم يكن من الممكن مقارنة ذلك تماما بعدد العلماء الأكبر في ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفياتي (وهو نحو 1,5 مليون) (UNESCO, 1991, Tables 5.2, 5.4, 5.16).

كانت فوق طاقة أي بلد بمفرده، باستثناء الولايات المتحدة (حتى التسعينيات).

وأياً كان الأمر، فقد برز عنصر جديد رئيس واحد: فعلى الرغم من أن 90 بالمائة من الأبحاث العلمية (التي كان عددها يتضاعف كل عام) كانت تصدر بأربع لغات (هي الإنجليزية والروسية والفرنسية والألمانية)، فإن عصر العلم المتمركز في أوروبا قد انتهى في القرن العشرين. ذلك أن «عصر الكارثة»، والانتصار المؤقت للفاشية على وجه الخصوص، قد حوّلا مركز الثقل ليستقر في الولايات المتحدة. في الفترة بين عامي 1900 و1933 فقط، حصد الأميركيون 77 جائزة. كما إن دول الاستيطان الأوروبي الأخرى ـ مثل كندا وأستراليا، وكذلك الأرجنتين التي غُمط حقُّها في أغلب الأحيان[2]، أثبتت علو كعبها كمراكز مستقلة للبحث، مع أن بعضها، لأسباب تتعلق بالحجم أو السياسة، كانت تصدّر إلى الخارج معظم علمائها الكبار (مثل نيوزيلندا وجنوب أفريقيا). وفي الوقت نفسه، فإن نهضة العلماء غير الأوروبيين، وبخاصة من شرق آسيا وشبه القارة الهندية كانت مُذهلة. إذ قبل الحرب العالمية الثانية، لم يَفُزْ إلا عالم آسيوي واحد بجائزة نوبل للعلوم (وهو تشاندرا سيخارا رامان (C. Raman) في الفيزياء عام 1930)، ولكن منذ عام 1946 نال مثل هذه الجوائز أكثر من عشرة من العاملين في حقول العلوم، وبخاصة من اليابان والصين والهند وباكستان، مما كان يعني الانتقاص من شأن نهضة العلم الآسيوي بقدر ما كان سجل ما قبل عام 1933 يعني الانتقاص من أهمية نهضة العلم الأميركي. وفي نهاية القرن لم تكن بعض الأجزاء من العالم قد أفرزت إلا عدداً ضئيلاً من العلماء بالمعنى المطلق للكلمة، أو حتى بالمعنى النسبي، ومعظمها تقع في أفريقيا وأميركا اللاتينية.

ومع ذلك، فإن من الظواهر الصارخة أن ثلاثة بالمائة من

---

(2) ثلاث جوائز نوبل، مُنحت كلها قبل عام 1947.

الآسيويين الفائزين بالجوائز لا يحملون جنسية بلادهم، بل الجنسية الأميركية (وكان 27 من الفائزين الأميركيين بالجوائز هم بالفعل من مهاجري الجيل الأول). في عالم يزداد عولمة باطراد، فإن كون العلوم الطبيعية تتحدث لغة واحدة وتعمل وفق منهج واحد قد ساعد، بدرجة مدهشة، على تركيز هذه العلوم في مراكز قليلة نسبياً وذات موارد ملائمة لتطورها؛ أي في بلدان قليلة متطورة غنية جداً، وعلى رأسها الولايات المتحدة. إن أدمغة العالم التي ارتحلت عن أوروبا في «عصر الكارثة» لأسباب سياسية باتت منذ عام 1945 تهاجر من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، لأسباب اقتصادية[3]. وهذا أمر طبيعي، لأن البلدان الرأسمالية المتطورة كانت تنفق منذ السبعينيات والثمانينيات نحو ثلاثة أرباع ما ينفقه العالم بأجمعه على البحث والتطوير في حين لم تكن الدول الفقيرة (النامية) تنفق أكثر من 2 ـ 3 بالمائة على ذلك (UN World Social Situation, 1989, p. 103).

ومع ذلك، خسر العلم تنوعه بالتدريج حتى في العالم المتطور. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى كثافة العنصر البشري والموارد، لأسباب تتعلق بالكفاءة، وفي جانب آخر، إلى أن النمو الهائل في التعليم العالي قد أدى بصورة حتمية إلى خلق تراتبية هرمية أو أوليغاركية تهيمن على المعاهد والمؤسسات. في الخمسينيات والستينيات، جاء نصف حملة الدكتوراه في الولايات المتحدة من الجامعات الخمس عشرة الأكثر شهرة ومكانة، التي كان يتدفق عليها العلماء الشباب الأكثر قدرة. وفي عالم ديمقراطي شعبوي كان العلماء يُعتبرون من النخبة، ويتمركزون في مراكز قليلة نسبياً ومدعومة مادياً.

---

(3) يمكن ملاحظة التدفق المؤقت والمحدود للهجرة من الولايات المتحدة خلال الحقبة الكارثية. كما حدثت هجرات أوسع من المنطقة السوفياتية (من هنغاريا عام 1956، ومن بولندا وتشيكوسلوفاكيا عام 1968، والصين والاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينيات)، بالإضافة إلى نزيف الهجرة المستمر من جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى ألمانيا الغربية.

وكانوا ينتظمون في مجموعات وفقاً لاختصاصاتهم. ولهذا، كان التواصل (والتفاعل) في ما بينهم أمراً جوهرياً بالنسبة إلى أنشطهم. ومع مضي الوقت، غدا هذا التواصل أكثر صعوبة على الفهم لغير العلماء، مع أن الناس العاديين بذلوا محاولات يائسة للفهم بمساعدة الانتشار الواسع لأدبيات الترويج الشعبي، التي كانت تُكتب أحياناً بأقلام أفضل العلماء أنفسهم. والواقع أنه مع نمو الاختصاص بات العلماء بحاجة متنامية إلى نشر أبحاثهم في دوريات متخصصة كي يشرح بعضهم لبعض ما يجري خارج نطاق اختصاصه.

وغني عن البيان أن القرن العشرين قد اعتمد على العلم. إن العلم «المتطور»، أي ذلك النوع من المعرفة التي لا يمكن تحصيلها من طريق الممارسة اليومية، ولا تُكْتَسب ولا تُفْهم كذلك إلا بالتمدرس على مدى سنوات طويلة، والتدرج صعوداً في تدريب ما بعد التخرج في موضوعات تخصصية، نقول إن هذه المعرفة ظلت تدور في مجال ضيق نسبياً من التطبيقات العملية حتى نهاية القرن التاسع عشر. وقد تحكمت الفيزياء والرياضيات في القرن السابع عشر في عمل المهندسين، في حين أن الاكتشافات الكيميائية والكهربائية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين كانت، في أواسط العصر الفكتوري، ضرورية للصناعة والاتصالات، كما إن مكتشفات الباحثين العلميين الاختصاصيين كانت تعتبر رأس الحربة الضرورية للتقدم التقني. وبعبارة موجزة، كانت التقانة المعتمدة على العلم هي محور العالم البورجوازي في القرن التاسع عشر، مع أن الناس العمليين لم يعرفوا ما سيفعلونه بانتصارات النظرية إلا بتحويلها في حالات مناسبة إلى أيديويولجيا، كما فعل القرن الثامن عشر مع نيوتن وأواخر القرن التاسع عشر مع داروين. ومع ذلك فقد ظلت مساحات شاسعة من الحياة الإنسانية محكومة بما لا يزيد كثيراً عن الخبرة، والتجربة، والمهارة، والسليقة الناشئة عن التدريب، والانتشار المنتظم، في أحسن الأحوال، للمعرفة لأفضل الممارسات والتقنيات

المتاحة. وذلك هو ما كان عليه الحال على نحو واضح في ميادين الزراعة والبناء والطب، وكذلك، بالتأكيد، في مجال واسع من الأنشطة التي كانت تمد البشر باحتياجاتهم وأسباب رفاهيتهم.

في وقت ما من الثلث الأخير من القرن العشرين، طرأ التغير على ذلك الوضع. في «عصر الإمبراطورية»، لم تكن قد تجلت معالم التقنية الرفيعة الحديثة فحسب ـ وما علينا إلا أن نذكر السيارات، والطيران، والراديو والسينما ـ بل تبلورت كذلك نظريات علمية حديثة مثل **النسبية، والكوانتوم، والجينات الوراثية**. يضاف إلى ذلك أن معظم المكتشفات الثورية التخصصية الدقيقة في العلوم باتت ذات قدرة تقنية مباشرة، بدءاً من البرق اللاسلكي إلى الاستخدام الطبي لأشعة إكس السينية، وقد انبثق كلاهما من مكتشفات تسعينيات القرن التاسع عشر. ومع ذلك، وفيما كان العلم الرفيع في «القرن العشرين الوجيز» أمراً ماثلاً للعيان قبل عام 1914، وفيما كانت التقانة العالية لأواخر ذلك القرن من جملة مضامينه المضمرة، فإن العلم الرفيع لم يكن قد أصبح من المستلزمات التي لا تستقيم من دونها الحياة اليومية في كل ركن من أركان العالم.

كان ذلك هو الحال فيما كانت الألفية الثانية تشارف على نهاياتها. وكما رأينا (انظر الفصل التاسع)، فإن التقنية القائمة على النظرية العلمية والبحث العلمي المتقدمين قد حكمت الطفرة الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولم يحدث ذلك في العالم المتطور وحده. ومن دون تطور علم الجينات الوراثية لم يكن بوسع الهند وإندونيسيا أن ينتجا ما يكفي من الطعام لسكانهما الذين يزداد تعدادهم بكثرة، ولم يكن بوسع التقانة الحيوية في نهاية القرن أن تصبح عنصراً مهماً في الزراعة والطب معاً. والعنصر المهم في هذه التقنيات أنها تقوم على اكتشافات ونظريات بعيدة جداً عن اهتمامات المواطن العادي، حتى في البلدان الأكثر تطوراً وتقدماً في

معارج العلوم، بحيث لم يكن ثمة إلا قلة قليلة لا تزيد على بضع عشرات أو مئات في أفضل الأحوال في العالم قادرة على أن تدرك، أول الأمر، أن لهذه التقنيات مضامين عملية. وعندما اكتشف عالم الفيزياء الألماني أوتو هان (Otto Han) الانشطار النووي في بداية عام 1939، كان ثمة من يشك، حتى في أوساط العلماء الأكثر نشاطاً في هذا المجال، من أمثال العالم الكبير نيلز بوهر (Niels Bohr) (1885 - 1962)، بوجود استخدامات عملية على الإطلاق لمثل تلك الاكتشافات في السلم أو الحرب في المستقبل المنظور. ولو لم يقم الفيزيائيون الذين أدركوا أهمية هذا الاستكشاف الكامنة بإطلاع القادة العسكريين والسياسيين في بلادهم عليها، لبقي هؤلاء بالتأكيد في جهالة كاملة لا يعرفون شيئاً، إلا إذا كانوا هم أنفسهم من الفيزيائيين، وهو ما لم يكن متوقعاً إلى حد كبير. كذلك كان الأمر بالنسبة إلى البحث الشهير الذي قدمه آلان تورينغ (Alan Turing) عام 1935 ووضع فيه الأساس لنظرية الحاسوب الحديثة، والذي كان مُعداً في الأصل كاكتشاف افتراضي لعلماء المنطق الرياضي. وقد أعطته الحرب، كما أعطت آخرين، الفرصة لترجمة النظرية إلى بدايات الممارسة بغرض فك الشيفرة، ولكن لم يقرأها عندما ظهرت غير قلة قليلة من الرياضيين، بل إن هؤلاء لم يُظهروا اهتماماً بالبحث الذي قدمه تورينغ حتى عندما كان طالباً في الجامعة. وذلك الشاب العبقري، بمظهره الرث ووجهه الشاحب، لم يكن شخصاً ألمعياً على الإطلاق. وكان مجرد زميل غرّ مأخوذ برياضة الجري، وأصبح بعد وفاته أشبه بالوليّ في أوساط اللواطيين. وحتى عندما كان العلماء يحاولون الاهتمام بحل المشكلات ذات الأهمية الكبيرة على نحو بيّن فإن ثلة قليلة من الأدمغة فحسب في زوايا معزولة كانت تعرف ما يواجهها. وأذكر، عندما كنت زميلاً في كلية كامبردج، أن كريك وواتسون كانا يحضران اكتشافهما المشهود في تركيب DNA اللولب المضاعف (Double Helix) الذي سرعان ما جرى الاعتراف به

كواحد من الاكتشافات الخارقة في القرن العشرين. وأذكر أنني كنت ألتقي كريك، اجتماعياً، في تلك الأيام، غير أن معظمنا لم ينتبهوا إلى أن مثل هذه التطورات غير العادية كانت تجري على بُعد بضع ياردات من بوابة كليتنا في مخابر كنا نمر بها دوماً، وفي حانات كنا نشرب فيها. ولا يقع اللوم علينا وحدنا في عدم الاهتمام بمثل هذه المسائل. إن أولئك الذين يتابعونها لم يكونوا يرون جدوى في إعلامنا بها، إما لأننا لم نساهم في عملهم، أو لأننا لم نكن نفهم الصعوبات التي تنطوي عليها.

ولكن مهما كان إدراك مبتكرات العلم صعباً على العامة أو وقفاً على الخاصة، فإنها ما إن تظهر حتى تُترجم فوراً إلى لغة المنتجات التقنية العملية. ومن هنا، فإن الترانزستورات ظهرت كناتج جانبي للأبحاث في فيزيائيات المادة الصلبة؛ أي الخصائص الكهرو - مغناطيسية للكريستالات الناقصة قليلاً عام 1948 (وهي التي حصل مخترعوها على جوائز نوبل في غضون ثماني سنوات). وكذلك كان شأن أشعة الليزر (1960) التي لم تكن نتيجة دراسات بصرية، بل جاءت من العمل في مجال اهتزاز الجزيئات عند الطنين في حقل كهربائي (Bernal, 1967, p. 563). وسرعان ما نال مكتشفوها جوائز نوبل، كما جرى - في وقت متأخر - لبيتر كابتسا (Peter Kabitsa) (1978) الفيزيائي السوفياتي العامل في كامبردج لجهوده في ميدان فيزياء الحرارة المنخفضة، التي أدت إلى اكتشاف وسائل النقل الكهربائي بالغة الحساسية (Superconductors). وأظهرت تجربة الأبحاث في زمن الحرب في الفترة 1939-1945 - على الأقل بالنسبة إلى الأنجلو - أميركيين - أن التركيز الشديد للموارد يمكن أن يحل أصعب المشكلات التقنية في زمن قصير لا يصدق[4]. وهذا ما شجع

(4) من الواضح تماماً الآن أن ألمانيا النازية لم تحقق في صنع القنبلة النووية بسبب جهل العلماء الألمان بكيفية صنعها، أو لأنهم لم يحاولوا ذلك، بدرجات متفاوتة من التلكؤ، بل لأن=

على الريادة في مجال التقانة بصرف النظر عن الكلفة، ولأغراض تتعلق بالحرب أو بالمكانة القومية (كما في عملية اكتشاف الفضاء). وأفضى ذلك بدوره، إلى الإسراع في تحول العلوم المخبرية إلى تقانة أظهرت بعض فروعها انتشاراً واسعاً في استخدامات الحياة اليومية. وربما كانت استخدامات الليزر شاهداً على سرعة الانتشار تلك. إن الليزر الذي اكتُشف في المختبر عام 1960 وصل إلى المستهلك في بداية الثمانينيات في صورة أسطوانات مدمجة (compact disc)، بل إن التقانة الحيوية كانت أسرع من ذلك. فتقنيات إعادة دمج الـ DNA (Recombinant DNA) ـ أي تقنيات الجمع بين الجينات من فصيلة ما مع جينات من فصيلة أخرى ـ قد عُرفت لأول مرة عام 1973 وثبتت صلاحيتها عملياً. وبعد أقل من عشرين عاماً أضحت التقانة الحيوية (bio-technology) حقلاً للاستثمار الطبي والزراعي.

يضاف إلى ذلك أن الثورة المذهلة في مجال المعلومات، نظرياً وتطبيقياً، دفعت إلى ترجمة الاكتشافات العلمية الجديدة بسرعة وجيزة إلى تقانة لا تتطلب معرفة من أي نوع من جانب المستهلك. وكانت المحصلة النموذجية مجموعة من الأزرار أو المفاتيح سهلة التشغيل للغاية، لا تتطلب سوى الضغط على المكان الصحيح لتشغيل جهاز يعمل من تلقاء نفسه، ويصحح نفسه بنفسه؛ ويتخذ القرار بنفسه قدر المستطاع، مما يعني الاستغناء عن أي تدخلات من جانب الذكاء أو المهارات المحدودة أو غير الموثوقة للإنسان العادي. والواقع أن الجهاز يمكن أن يبرمج أصولاً بحيث يعمل من دون أي تدخل بشري على الإطلاق إلا عندما يحدث خلل ما. وقد كرست

= آلة الحرب الألمانية لم تكن راغبة أو قادرة على تخصيص الموارد الضرورية لذلك. لقد تخلوا عن ذلك الجهد وتحولوا إلى ما بدا لهم التركيز الأجدى من حيث الكلفة، وهو الصواريخ التي كانت تَعِد بنتائج أسرع.

آلات المحاسبة في أسواق السوبر ماركت هذا الاستبعاد للعامل البشري في التسعينيات. إنها لا تحتاج من مشغِّل الآلة إلا أن يميز العملة الورقية والمعدنية المحلية ويضغط على ما بين الأصناف التي يبتاعها الزبون. وتقوم الشاشة أوتوماتيكياً بترجمة الرقم الرمزي للسلعة إلى سعر، وتجمع أسعار السلع، وتطرح المجموع من المبلغ الذي يقدمه الزبون وتُبلغ المشغِّل بما ينبغي عليه أن يُعيده من نقود. ولكي يؤدي الجهاز جميع هذه الوظائف بكفاءة، فإنه يقوم بعملية بالغة التعقيد تعتمد على تضافر العمل الحاسوبي المتقدم والبرمجة المفصلة المحكمة. ومع ذلك، وما لم يحدث خطأ ما في التشغيل، فإن أعاجيب التقانة التكنولوجية في أواخر القرن العشرين لا تحتاج من العاملين عليها إلا معرفة الأعداد الأصلية، وحدّاً أدنى من الانتباه، وقدرة عالية على تحمل الملل. إنه لا يحتاج حتى إلى الإلمام بالقراءة أو الكتابة. وكما هو الحال بالنسبة إلى معظم العاملين على هذه الأجهزة، فإن القوى التي تأمرهم بإعلام الزبون بدفع 2.15 جنيه وتطلب منهم أن يعيدوا إلى الزبون مبلغ 7.85 جنيه تتمة للجنيهات العشرة التي دفعها الزبون هي قوى غير مفهومة بالنسبة إليهم ولا تعنيهم. إذ لم يَعُدْ يشعر المتدرب المبتدئ المُتمَهّن الذي يعمل عند المعلم الساحر بالقلق جراء افتقاره إلى المعرفة.

في أواخر القرن العشرين، أصبح وضع العامل المشرف على حسابات السوبر ماركت، لأغراض عملية، ممثلاً للنموذج البشري المعياري، أي الشخص القادر على تشغيل معجزات التقانة العلمية الرائدة التي لا نحتاج إلى فهمها أو إلى تعديلها حتى لو كنا نعرف، أو نظن أننا نعرف ما يجري. ذلك أن أحداً غيرنا يقوم عنا أو قام عنا بهذه المهمة. وحتى لو افترضنا أننا خبراء في هذا الجانب أو ذاك ـ أي ذلك النوع من الناس الذي يستطيع أن يصلح جهازاً ما إذا تعطل، أو يستطيع أن يصممه أو يصنع مثله ـ فإننا في مواجهة منتجات العلم والتقانة اليومية الأخرى، جاهلون وعاجزون عن الفهم.

وحتى لو لم نكن كذلك، فإن فهمنا لما يجعل الشيء الذي نستخدمه يعمل، ومبادئ هذا التشغيل، هي معرفة لا تعنينا إلى حد كبير، تماماً مثلما أن العملية الفنية لتصنيع أوراق اللعب لا تعني شيئاً للاعب البوكر (الشريف). إذ إن آلات الفاكس، على سبيل المثال، قد صُممت ليستخدمها أناس ليس لديهم أي فكرة لماذا تعيد آلة في لندن إنتاج نص يظهر في لوس أنجلوس. وهي لا تعمل بشكل أفضل عندما يشغلها أساتذة جامعيون مختصون في الإلكترونيات.

من هنا، بات العلم، من خلال نسيج الحياة البشرية المشبع بالتقانة، يستعرض معجزاته في عالم نهاية القرن العشرين. لقد غدا عنصراً لازباً وحاضراً وقادراً كل القدرة في كل مكان. في أقصى أرجاء المعمورة، باتت البشرية تعرف الترانزستور والكتابة الإلكترونية مثلما يحس المؤمن بالحضور الإلهي في كل ما حوله. وقد تتفاوت الآراء حول الزمن الذي استطاعت فيه هذه القدرة الناجمة عن بعض الأنشطة البشرية أن تعطي نتائج فوق بشرية أضحت جزءاً من الوعي العام، في المناطق الحضرية من المجتمعات الصناعية «المتطورة» على الأقل. غير أن من المؤكد أنها أصبحت كذلك بعد انفجار القنبلة النووية الأولى عام 1945. ولا شك في أن القرن العشرين كان هو القرن الذي خلق التحولات في العالم وفي معرفتنا بهذا العالم على حد سواء.

كان علينا أن نتوقع أن تزهو أيديولوجيات القرن العشرين بانتصارات العلم التي تعتبر انتصارات للعقل البشري، مثلما فعلت الأيديولوجيات العَلْمانية في القرن التاسع عشر. كما كان علينا أن نتوقع بالفعل أن تضعف مقاومة الأيديولوجيات الدينية التقليدية، وهي الحصون الكبرى لمقاومة العلم في القرن التاسع عشر. ولا يعود ذلك إلى أن قبضة الأديان التقليدية، كما سنرى، قد تراخت خلال الجانب الأكبر من هذا القرن فحسب، بل يعود كذلك إلى أن الدين نفسه

أصبح يعتمد على التقانة القائمة على العلم، شأنه شأن أي نشاط إنساني آخر في العالم المتطور. وقد كان بوسع القسيس أو الإمام أو رجل الدين في القرن التاسع عشر عند الضرورة أن يقوم بأنشطته كما لو أن غاليليو أو نيوتن أو فاراداي (Faraday) أو لافوازييه (Lavoisier) لم يكونوا قط؛ أي على أساس تقانة القرن الخامس عشر، كما إن تقانة القرن التاسع عشر تلك لم تُثرْ أي مشكلات بشأن التوافق مع اللاهوت أو النصوص المقدسة. لقد أضحى من الصعوبة أن نتجاهل التناقض بين العلم والتعاليم المقدسة في عصر أصبح فيه الفاتيكان مضطراً إلى الاتصال بواسطة الأقمار الصناعية (الساتالايت) للتحقق من صدق الروايات عن كفن «تورين» [الذي زُعم أنه كان كفن المسيح]، وعن تاريخه الزمني باستخدام الكربون المُشعّ، وفي عصر كان آية الله الخميني ينشر فيه دعوته من الخارج إلى إيران من طريق أشرطة الكاسيت، وعن عصر أخذت فيه دول ملتزمة بتعاليم القرآن تبذل قصارى جهدها للحصول على الأسلحة النووية. لقد بات تفوق «العلم» بطريقة ما مقبولاً بصورة رسمية. ووصل القبول الفعلي بالعلوم المعاصرة الأكثر تقدماً، عبر التقانة التي تعتمد عليها، حداً جعل ابتياع البضائع ذات التقانة الإلكترونية المتفوقة والفوتوغرافية في نيويورك في نهاية القرن وقفاً بصورة أساسية على التشاسيديين (Chassidim)، وهم طائفة من اليهودية الشرقية المنتظرية التي يُعرف عن أفرادها نزوعهم إلى تغليب الانجذاب الصوفي على الاستدلال العقلي، بالإضافة إلى نزعتهم الطقوسية المتطرفة وإصرارهم على ارتداء الزي الذي كان شائعاً في بولندا في القرن الثامن عشر. كما طالب الأصوليون البروتستانت في الولايات المتحدة، الذين كانوا يرفضون نظرية النشوء والارتقاء بوصفها غير مُنَزَلة من السماء (لأن الكون قد خُلق على صورته الراهنة في ستة أيام)، بأن تُستبدَل نظرية داروين أو أن تُدحض على الأقل بتعاليم وصفوها بأنها «علم الخليقة».

ومع ذلك، فإن القرن العشرين لم يكن على وفاق تام مع العلم الذي كان أبرزَ منجزاته وركائزه. إن العلوم الطبيعية تقدمت على خلفية من الشك المتوقد والخوف المتعاظم، اللذين كثيراً ما كانا يتفجران لهباً من الكراهية ورفض العقل وإبداعاته كافة. وفي المساحة الملتبسة بين العلم ونقيضه، في أوساط الباحثين عن الحقيقة المطلقة من طريق ما هو عبثي، والمتنبئين بعالم يقوم حصراً على التخيل، فإننا نجد بصورة متزايدة «الخيال العلمي» الذي يُعتبر نِتاجاً أنجلو أميركياً بالدرجة الأولى ومميزاً للقرن، وبخاصة النصف الثاني منه. إن النوع الأدبي الذي مهّد له جول فيرن (Jules Verne) (1828-1905) قد بدأه **هـ. ج. ويلز** (H. G. Wells) (1866-1946) في أواخر القرن التاسع عشر. وفيما استمرت بواكيره الأولى وفق التقاليد القديمة للمغامرات الخيالية، باستخدام أدوات التقنية العالية، فإن الإسهامات الجادة في هذا الأدب في النصف الثاني من القرن جنحت نحو الكآبة، أو على الأقل نحو نظرة غامضة إلى الوضع الإنساني وآفاقه.

لقد أذكت أربعة مشاعر نار الشك والخوف من العلم، وهي: أن العلم كان أمراً لا يمكن إدراكه، وأن نتائجه العملية و(الأخلاقية) معاً لا يمكن التنبؤ بها وربما تكون مُدمرة، وأنه يؤكد عجز الفرد، ويقوّض السلطة. ولا يفوتنا في هذا المقام أن تدخُّل العلم بالنظام الطبيعي للأشياء كان خطيراً بالضرورة. ويشترك العلماء والبشر العاديون بالموقفَين الأولَين، فيما يقتصر الآخران على مَن هم خلاف ذلك. ويتمثل رد فعل الأفراد العاديين عند إحساسهم بالعجز في البحث عن الأشياء «التي لا يستطيع العلم أن يفسرها» وفق التصور الذي ساقه لنا **هاملت**: «ثمة أمور عديدة في السماء وفي الأرض... أكثر مما تحلم به فلسفتك»، أو برفض الاعتقاد بأن مثل هذه الأشياء يمكن أن تُفسر من طريق «العلم البحت». أو التعطش إلى الاعتقاد بما لا يمكن تفسيره **لأنه** يبدو منافياً للعقل. وفي عالم مجهول وغير قابل للاكتناه، سيكون الجميع على درجة واحدة من العجز. وكلما

كانت انتصارات العلم ملموسة أكثر، كان التعطش إلى اكتناه المجهول أعظم. وبعد الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة وصلت ذروتها بتفجير القنبلة الذرية، بدأ (عام 1947) افتتان الأميركيين، وتلاهم في ذلك، كالعادة، البريطانيون الذين يحذون حذوهم في النواحي الثقافية، بفكرة «الأجسام الطائرة المجهولة» (UFOs) المنبثقة عن وحي الخيال العلمي. وكان يعتقد على وجه التأكيد أن هذه الأجسام جاءت من حضارات خارج مدار الأرض تختلف عن حضارتنا وتتفوق عليها. وزعم المراقبون الأكثر حماسة أن الوافدين ذوي الأشكال الغريبة شوهدوا وهم يخرجون من هذه «الأطباق الطائرة»، وزعم واحد أو أكثر أنه قد حظي بجولة معهم في مركبتهم. وسرعان ما أصبحت هذه ظاهرة عالمية، على الرغم من أن خريطة توزيع مناطق هبوط هذه المخلوقات غير الأرضية ومناطق دورانها هي في الأغلب في المناطق الأنجلو ـ سكسونية. أما الشكوك حول «الأجسام الطائرة المجهولة»، فقد عُزيت إلى غيرة علماء من ذوي العقول الضيقة غير القادرين على تفسير ظواهر تتجاوز آفاقهم الضيقة، أو إلى تآمر أولئك الذين قيدوا الإنسان العادي ضمن قيد ذهني لإخفاء الحكمة العليا عنه.

لم تكن تلك من جملة المعتقدات بالسحر والمعجزات التي تشيع في المجتمعات التقليدية التي كانت فيها تلك التدخلات في العالم الواقعي جزءاً من حياة الناس المتعثرة. ولم تكن كذلك، على سبيل المثال، أدعى إلى العجب من مشاهدة طائرة أو تجربة الحديث على الهاتف. كما لم تكن جزءاً من افتتان البشر الشامل الدائم بكل ما هو مهول وخارق ومذهل مما روج له الأدب الشعبي منذ اختراع المطابع، وتراوحت تجلياته بين المنحوتات الخشبية والمجلات التي يلتقطها المتسوقون عند خروجهم من السوبر ماركت. لقد كانت تمثل رفضاً لمزاعم العلم وقواعده، وبصورة واعية أحياناً، مثلما حدث حين تمردت جماعات متطرفة على الممارسة الخاصة بإضافة

الكلورين إلى الماء عندما تبين أن تعاطي هذه المادة سيقلل بصورة حادة من تآكل الأسنان في أوساط سكان المناطق الحضرية الحديثة. لقد قامت المعارضة العارمة ضد هذه الممارسة (من جانب معارضيها المتطرفين) لا بوصفها دليلاً على حرية المرء في اختيار تسوس الأسنان، بل باعتبارها مؤامرة دينية لإضعاف الكائن البشري من طريق إرغامه على تجرّع السموم. وفي سياق رد الفعل ذاك، الذي يطالعنا في فيلم ستانلي كوبريك (Stanley Kubrik) المسمى «الدكتور سترينجلوف» (Dr. Strangelove)، فإن التشكك بالعلم، بهذا المعنى، قد عزز المخاوف من نتائجه العملية.

مع انغماس الحياة بصورة مطردة في معمعة التقانة الحديثة، بما فيها التقانة الطبية وما انطوت عليه من مخاطر، أسهمت في نشر هذه المخاوف نزعة الوسوسة المَرضية الأصيلة الشائعة في ثقافة أميركا الشمالية. ويمكننا رصد هذه المخاوف في شغف الأميركيين غير الطبيعي باللجوء إلى القضاء لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بالنزاعات (Huber, 1990, pp. 97-118) هل تؤدي مبيدات الحيوانات المنوية إلى تشويه المواليد؟ هل تتسبب أسلاك الطاقة الكهربائية في إلحاق الضرر بالناس الذين يجاورونها؟ لقد اتسعت الفجوة بين الخبراء الذين يطلقون أحكامهم وفق معايير معينة من جهة، والناس العاديين الذين تتراوح مشاعرهم بين الأمل والخوف، نتيجة فوارق بين التقسيمات الموضوعية التي قد ترى أن قدراً ضئيلاً من المخاطرة هو الثمن الذي يجدر دفعه لقاء قدر أكبر من المنفعة من ناحية، والأفراد الذين يرغبون، كما هو مفهوم، في تبديد هذه المخاوف تماماً من ناحية أخرى (نظرياً على الأقل)[5].

(5) ثمة فرق هائل بين النظرية والتطبيق في هذه الناحية، لأن الناس المستعدين لتقبل مخاطر كبيرة في عالم الممارسة (أثناء ركوبهم عربة على الطريق الرئيس أو قطار الأنفاق في نيويورك على سبيل المثال) قد يصرون على تحاشي تعاطي الأسبرين لأن له آثاراً جانبية على الصحة في حالات نادرة.

في واقع الأمر، كانت هذه المخاوف هي المخاوف من الأخطار غير المعروفة للعلم، التي تراود الناس الذي تقتصر معرفتهم على إدراك آثارها التي تهيمن على تفكيرهم؛ وهي مخاوف تتفاوت حدتها وتركيزها باختلاف طبيعة نظرتهم إليها، بل هي المخاوف المرتبطة بالمجتمع المعاصر (Fischhof [et al.], 1978, pp. 127-152)[6].

بيْد أن المخاطر الرئيسة للعلم، في النصف الأول من القرن، لم تأتِ من أولئك الذين شعروا بالتواضع بعد أن أدركوا قدراته غير المحدودة التي لا يمكن السيطرة عليها، بل من أولئك الذين ظنوا أنهم يستطيعون السيطرة عليها (وما عدا الاستثناءات النادرة آنذاك لمن تحولوا إلى الأصولية الدينية)، فإن النمطين الوحيدين للأنظمة السياسية التي تدخلت في البحث العلمي، من حيث المبدأ، ملتزمان في آن بالتقدم التقني من دون حدود، وفي إحدى الحالات، أيديولوجياً، وحددتاه بـ «العلم»، ورحبتا بغزو العالم من طريق العقل والتجربة. ومع ذلك، فإن الستالينية والاشتراكية الوطنية الألمانية رفضتا العلم بطرق مختلفة حتى وإن استخدمتاه لأغراض تقنية. لقد كان الهدف بالنسبة إلى هذين الاتجاهين هو تحدي وجهات نظر العالم وقيَمه التي جرى التعبير عنها بحقائق قَبْلية لا تحتمل الشك.

من هنا، فإن أياً من النظامين لم يشعر بالاطمئنان لفيزياء ما بعد إينشتاين. لقد رفضتها النازية بوصفها «يهودية»، ورفضها

---

(6) في استطلاع حول هذا الأمر، قام المشاركون بتقييم المخاطر والمنافع لخمسة وعشرين جانباً من التطبيقات التقنية: الطاقة النووية، والثلاجات، وماكينات النسخ، موانع الحمل، وأشعة إكس التشخيصية، والأسلحة النووية، والحواسيب، واللقاحات، ومزج الماء بالفلورين، والمجمّعات الشمسية على سطوح المنازل، وأشعة الليزر، والمهدئات، وصور البولارويد، والطاقة الكهربائية من المستحاثات، والعربات المشغلة بمحركات، والمؤثرات السينمائية، والمبيدات، والمنوّمات، ومواد حفظ الأغذية، وجراحة القلب المفتوح، والطيران التجاري، والهندسة الوراثية، وطواحين الهواء (Also Wildavsky, 1990, pp. 41-60).

الأيديولوجيون السوفيات بوصفها ليست على درجة كافية من «المادية» بالمعنى اللينيني للكلمة، وإن كان هذان الاتجاهان قد تسامحا معها عملياً، لأن الدول الحديثة لا تستطيع أن تستغني عن فيزيائيي ما بعد الإينشتاينية من دون استثناء. لقد حرَم الاشتراكيون الوطنيون أنفسهم من زهرة الموهبة الفيزيائية للقارة الأوروبية بدفعهم المعارضين الأيديولوجيين واليهود إلى المنفى، فقضوا بذلك على التفوق العلمي الألماني الذي كان يسير قُدماً في بداية القرن العشرين. في الفترة بين عامي 1900 و1933، حصل العلماء الألمان على 25 جائزة نوبل في الفيزياء والكيمياء من أصل ست وستين جائزة، ولكن منذ عام 1933 (حتى أوائل التسعينيات) لم يحصل الألمان إلا على عشر جوائز. كما لم يكن النظامان على وفاق مع العلوم البيولوجية. إن السياسات العنصرية لألمانيا النازية قد أفزعت علماء الجينات الجادين الذين شرعوا ـ بسبب حماسة العنصريين العِرقِيين لعلم تحسين النسل (eugenics) بالدرجة الأولى ـ بعد الحرب العالمية الأولى في الابتعاد عن سياسة الاختيار الوراثي البشري وانتقاء السلالات (التي كانت تتضمن قتل «غير المناسب بدنياً»)، مع أن علينا الإقرار، مع الأسف، بوجود درجة عالية من التأييد للعنصرية الاشتراكية الوطنية في أوساط علماء الأحياء والطب الألمانيين (Proctor, 1988). أما النظام السوفياتي في عهد ستالين فقد كان معادياً لعلم المُورِّثات لأسباب أيديولوجية ولأسباب تتعلق بالتزام سياسة الدولة بأن **تغييراً ما** قد يتحقق إذا ما بذلت جهود كافية، بينما كان العلم قد أشار في مجال التطور بصورة عامة ومجال الزراعة بصورة خاصة إلى ذلك. وفي ظروف أخرى، تُرِك المجال للندوات والمختبرات العلمية لحل التناقض بين علماء الأحياء التطوريين من أتباع داروين (الذين كانت الوراثة عندهم جينية) وأتباع لامارك (الذين آمنوا بوراثة الخصائص المكتسبة والمجربة في أثناء حياة الكائن الحي). والواقع أن هذا التناقض قد حُلَّ في نظر معظم العلماء

لصالح داروين لعدم وجود دليل كافٍ على وراثة الخصائص المكتسبة على الأقل. وفي عهد ستالين، اكتسب عالم أحياء متطرف في آرائه، هو تروفيم دينيسوفيتش ليسينكو (Trofim Denisovich Lysenko) (1976-1898) تأييد السلطات السياسية بفرضيته القائلة إن إنتاج المزرعة يمكن أن يتضاعف من طريق إجراءات على طريقة لامارك تُقَصّر دورة العمليات البطيئة نسبياً للنبات الأصلي، وكذلك السلالات الحيوانية. وفي تلك الأيام كان من الخطأ معارضة السلطة. لقد توفي الأكاديمي السوفياتي نيكولاي إيفانوفيتش فافيلوف (Nikolai Ivanovich Vavilov) (1885 ـ 1943) ، وهو أشهر علماء المُورِّثات السوفيات، في معسكر للعمل لمخالفته لفرضية ليسينكو (وهو رأي شاركه فيه بقية علماء المُورِّثات الجادين الآخرين). ولم يتحرر علم البيولوجيا السوفياتي ويلتزم رسمياً بالرفض القسري لعلم المُورِّثات، كما يفهمه بقية العالم، إلا بعد الحرب العالمية الثانية ووفاة الدكتاتور. وكما كان متوقعاً، فإن تأثير مثل هذه السياسات على العلم السوفياتي كان كارثياً.

إن النظامين الاشتراكي الوطني والشيوعي السوفياتي، على الرغم من اختلافهما الصارخ في أكثر من ناحية، اشتركا في الاعتقاد بأنه يفترض في المواطنين في النظامين أن يتقبلوا «العقيدة الصحيحة» التي لابدّ أن تصوغها السلطات العلمانية السياسية/الأيديولوجية. ومن هنا كان الالتباس الغامض وأجواء القلق التي اكتنفت مفهوم العلم، التي شاعت في عدد كبير من المجتمعات ووجدت التعبير الرسمي عنها في تلك الدول، خلافاً لما كان عليه الحال في الأنظمة السياسية التي كانت لاأدرية في ما يتعلق بما يؤمن به مواطنوها فردياً، وذلك ما تعلمته الحكومات العَلْمانية خلال القرن التاسع عشر الطويل. والحقيقة أن بروز الأنظمة التي سلكت النهج المتعارف عليه كان، كما رأينا، من النتائج الجانبية التي خلفها «عصر الكارثة»، ولم تدُمْ طويلاً (انظر الفصلين الرابع والثالث عشر). وفي جميع الأحوال، فإن محاولة تضييق الخناق

على العلم وحصره في إطار أيديولوجي كانت (وفق البيولوجيا السوفياتية) ذات مفعول عكسي عند ممارستها بصورة جدية، أو مثيرة للسخرية إذا تركت لتعمل على هواها، مع التأكيد على غلبة العنصر الأيديولوجي وحده (كما حدث في الفيزياء الألمانية والسوفياتية كلتيهما)[7]. وفي زمن متأخر من القرن العشرين، تركت معايير النظرية العلمية لتحددها الأنظمة القائمة على المبادئ الأصولية الدينية. وعلى الرغم من ذلك، استمرت مظاهر القلق والانزعاج لأن العلم نفسه، على الأقل، أخذ يفتقر إلى المصداقية واليقين. غير أن ذلك لم يكن، حتى النصف الثاني من القرن العشرين، من جملة النتائج العملية للعلم.

صحيح أن العلماء أنفسهم كانوا يعلمون بصورة أفضل وأسبق من غيرهم ما سيترتب على اكتشافاتهم. إذ منذ أصبحت أول قنبلة ذرية واقعاً عملياً (1945)، حذّر بعضهم رؤساءهم في الحكومة من القوى التدميرية التي بات العالم الآن يملكها في قبضته. ومع ذلك، فإن فكرة تحول العلم إلى كارثة محتملة تعود أساساً إلى النصف الثاني من القرن: في المرحلة الأولى ـ التي خيم عليها كابوس الحرب النووية ـ وتمثلت في عصر المجابهة بين القوتين العظميين بعد عام 1945؛ ثم في المرحلة اللاحقة التي اتخذت طابعاً شاملاً وحتى عصر الأزمة الذي بدأ في السبعينيات. بيد أن «عصر الكارثة» كان لايزال عصر الرضا العلمي عن الذات حول قدرة الإنسان على ضبط قوى الطبيعة أو، في أسوأ الأحوال، حول قدرة الطبيعة على التكيف مع أسوأ ما يستطيع أن يفعله الإنسان[8]. ومن جهة ثانية، فإن ما أقلق العلماء هو عدم تيقنهم حول ما يمكن أن يفعلوه بشأن نظرياتهم ومكتشفاتهم.

---

(7) من هنا، سمح للعالم فيرنر هايزنبرغ (Werner Heisenberg) في ألمانيا النازية بتدريس النظرية «النسبية» شريطة أن لا يذكر اسم إينشتاين (Peierls, 1992, p. 44).

(8) «بوسع المرء أن ينام مطمئناً عندما يدرك أن الخالق قد وضع بعض عناصر العصمة في ما صنع، وأن الإنسان عاجز عن أن يلحق بها أي ضرر كبير» روبرت ميليكان (Robert Milikan) من جامعة «كالتك» الأميركية (حائز على جائزة نوبل عام 1923) في عام 1930.

II

في وقت ما من «عصر الإمبراطورية» انفصمت العلاقات بين مكتشفات العلماء والوقائع المنبثقة عنها، أو المتخيلة بالتجربة الحسية، كما انفصمت بين العلم ونوع المنطق القائم عليه أو المتخيَّل بالحس السليم. هذان الانقطاعان عزز أحدهما الآخر منذ أضحى تقدم العلوم الطبيعية يعتمد بصورة مطردة على أناس اكتفوا بوضع المعادلات (أي الجمل الرياضية) على دفاتر من الورق لا باختبارها في المختبرات. لقد كان القرن العشرون هو قرن المنظّرين الذين يبلّغون الممارسين بما ينبغي عليهم أن يبحثوا عنه ويجدوه في ضوء نظرياتهم، أو أنه، بعبارة أخرى، كان قرن علماء الرياضيات. أما علم الأحياء الجزيئي الذي ليس فيه من النظريات سوى النزر اليسير، كما قال لي أحد الثِقاتِ، فكان استثناء في ذلك القرن. ولا يعود ذلك إلى أن الملاحظة والتجربة قد أصبحتا أموراً ثانوية. فقد كانت التقانة، على العكس من ذلك، موضع تطور ثوري عميق أكثر من أي وقت مضى منذ القرن السابع عشر، بفضل أجهزة وتقنيات جديدة نال الكثير منها التقدير العلمي الأقصى بمنحها جوائز نوبل[(9)]. ومن الأمثلة على ذلك التغلب على محدودية التكبير البصري من طريق المجهر (1937) والتلسكوب اللاسلكي (عام 1957) مع الوصول إلى إمكانية الاختراق الأعمق بالنظر إلى الجزيئات، بل التغلغل إلى عالَم الذرة من خلال التمعن في أبعاد الكون. وفي العقود الأخيرة، أدّت أَتْمَتَة روتين العمل والأشكال المطردة التعقيد للعمل المخبري والحساب من طريق الحواسيب إلى رفع طاقات القائمين بالاختبارات والملاحظة بصورة كبيرة، كما رفعت باطراد إمكانات منظري البناء النموذجي. وفي بعض المجالات، وبخاصة في مجال علم الفلك،

---

(9) منذ الحرب العالمية الأولى، مُنحت أكثر من 20 جائزة نوبل في الفيزياء والكيمياء، كلياً أو جزئياً، لمناهج وأجهزة وتقنيات بحثية جديدة.

أدى ذلك، بالمصادفة، إلى ظهور مكتشفات أسفرت عن ابتكارات نظرية في ما بعد. ويستند الفلك الحديث في جوهره إلى نتيجة اكتشافين من هذا النوع: ملاحظة **هابل** ـ Hubble القائلة بوجوب اتساع الكون على أساس تحليل أطياف المجرات (1929)، واكتشاف بنزياس (Penzias) وولسون للخلفية الفلكية للإشعاع (الضجة الإشعاعية) عام 1965. ومع ذلك، ظل النظريون في «القرن العشرين الوجيز» في مركز القيادة، بينما كان العلم يمثل، أو ينبغي أن يمثل، تعاوناً بين النظريين والممارسين العمليين.

بالنسبة إلى العلماء أنفسهم، كان هذا الانقطاع عن الحس التجريبي والتفكير السليم يعني انقطاعاً عن الحقائق التقليدية المؤكدة لميدان اختصاصهم ومنهجه. ويمكن أن نتبين نتائجه على نحو أكثر جلاء من خلال متابعة ملكة العلوم بلا مراء في النصف الأول من القرن، وهي الفيزياء، بل إن الفيزياء، بقدر ما كانت نهجاً علمياً معنياً بأدق عناصر المادة، حية أو ميتة، وبتكوين وتركيب أكبر مجموعة من العناصر معاً، أي النظام الكوني، ظلت هي العماد الأساسي للعلوم الطبيعية حتى في نهاية القرن العشرين، على الرغم من تعرضها في النصف الثاني منه إلى منافسة متعاظمة من جانب العلوم الحياتية التي تطورت بعد الخمسينيات جراء ما تحقق من ثورة في علم أحياء الجزيئيات.

لم يكن أيٌّ من ميادين العلوم أكثر ثباتاً وتماسكاً ويقينية منهجية من فيزياء قوضت أركانها نظريات بلانك وإينشتاين، وتحول النظرية الذرية التي أعقبت ذلك باكتشاف النشاط الإشعاعي في الثمانينيات. لقد كانت موضوعية، بمعنى أنه يمكن ملاحظتها على نحو مناسب إذا روعيت التحديدات التقنية في جهاز المراقبة (أي المجهر البصري أو التلسكوب). ولم تكن غامضة؛ فالموضوع أو الظاهرة إما أن تكون هذا الشيء أو ذاك تحديداً، ويمكن التمييز بين هذه الأشياء

بكل وضوح. كما إن قوانينها كونية وبدرجة واحدة من الرسوخ على المستوى الفلكي أو الفلكي الدقيق (Microcosmic). والآلية التي تربط بين الظواهر مفهومة (أي قابلة للتعبير عنها «كسبب ونتيجة»). من هنا، كان النظام برمته حتمياً من حيث المبدأ، وكانت غاية التجربة المخبرية عرض هذه الحتمية من طريق إزالة التشويش المعقد للحياة العادية الذي يخفيها قدر المستطاع. وليس بوسع أحد سوى الأحمق أو الطفل الصغير أن يزعم أن طيران الطيور والفراشات ينفي قوانين الجاذبية. ويعرف العلماء حق المعرفة أن ثمة مقولات «غير علمية»، ولكن هذه لا تعنيهم كعلماء.

كانت جميع هذه الخصائص مثاراً للتساؤل في الفترة بين عامي 1895 و1914. هل كان الضوء حركة موجة مستمرة أم بثّاً لذرات خفية (فوتونات) كما أكد إينشتاين بعد بلانك؟ كان من المستحسن أحياناً معاملتها على هذا الوجه، وأحياناً أخرى على الوجه الآخر، ولكن هل هي متصلة في ما بينها الآن؟ ما هو الضوء «في الحقيقة»؟ ومثلما أكد إينشتاين العظيم نفسه بعد عشرين سنة من طرحه لهذه الأحجية: «فإن لدينا الآن نظريتين حول الضوء، كلتاهما لا يمكن الاستغناء عنها، ولكن ينبغي أن نقر الآن بعدم وجود رابط منطقي بينهما، على الرغم من عشرين سنة من الجهود الهائلة التي بذلها الفيزيائيون النظريون» (Holton, 1970, pp. 10-17) ما الذي كان يحدث داخل الذرة (التي لم تعد الآن (كما يوحي اسمها اليوناني) أصغر وحدة مادية ممكنة وغير قابلة بالتالي للانقسام، ولكنها نسق معقد يتألف من مجموعة من الجزيئات الأولية)؟ وبعد اكتشاف رذرفورد (Rutherford) الكبير حول النُّوى الذرية عام 1911 في مانشستر ـ وهو انتصار للخيال التجريبي ولتأسيس الفيزياء النووية الحديثة، التي أصبحت آخر الأمر تسمى بـ «العلم الكبير» ـ فإن الافتراض الأول يرى أن تلك الإلكترونات تدور في أفلاك حول هذه النُّوى على شكل مجموعة شمسية متناهية في الصغر. ومع ذلك فإنه عندما جرى

التحقق من تكوين الذرات المفردة، وخاصة ذرات الهيدروجين من جانب نيلز بوهر، الذي تعرف على «**كوانتا**» ماكس بلانك في 1913-1912، أظهرت النتائج مرة أخرى تنافراً عميقاً بين ما فعلته إلكتروناته، و«المجموعة المذهلة من المفاهيم ـ على حد وصفه ـ التي صاغت بشكل صحيح النظرية الكلاسيكية للديناميكا الكهربائية» (Holton, 1970, p. 1028) وقد نجح نموذج بوهر؛ بمعنى أنه اكتسب قوة تفسيرية وتنبؤية ذكية باهرة، ولكنها كانت «غير معقولة وسخيفة تماماً» من وجهة نظر ميكانيكا نيوتن الكلاسيكية. لقد تنصلت، على أي حال، من أي فكرة حول ما كان يجري بالفعل داخل الذرة، كما لو أن الإلكترون قد «قفز» أو خرج بطريقة ما من مدار إلى آخر، أو ما حدث بين اللحظة التي اكتُشف فيها في مدار ما، وتلك التي ظهر فيها في مدار آخر.

إن ما اتضح بالفعل لحقائق العلم اليقينية نفسها هو أن عملية ملاحظة الظواهر على الصعيد دون الذرّي، أي الجسيمات الأصغر من الذرة، كالبروتونات والإلكترونات، هي التي تلحق بها تغيرات فعلية: ولهذا السبب فإن الحرص على مزيد من الدقة في التعرف على موقع الجزيئات دون الذرّية سيزيد من الالتباس في معرفة سرعتها الحقيقية. ويُقال في معرض الحديث عن الوسائل الكفيلة بتقديم الملاحظة التفصيلية لمعرفة الموقع «الحقيقي» للإلكترون: «إن معاينته تعني تعطيله» (Weisskopf, 1980, p. 37). وتلك هي المفارقة التي فصَّلها عالم الفيزياء الشاب الألماني اللامع فيرنر هايزنبرغ عام 1927 في معادلته الشهيرة المعروفة بـِ «مبدأ اللايقين» الذي يحمل اسمه. ومن المهم أن نلاحظ أن «**اللايقين**»، هو العنصر المركزي في هذه المعادلة، لأن في ذلك دليلاً على مصدر القلق لدى مكتشفي الكون العلمي الجديد بعد أن تخلوا عن يقينيات الكون القديم وخلفوه وراءهم. ولم يكن مردّ ذلك أنهم لم يكونوا متيقنين مما وصلوا إليه أو أنهم خلصوا إلى نتائج مشكوك فيها. وعلى العكس من

ذلك، جرى التحقق من تنبؤاتهم النظرية، مهما كانت مستغربة وغير قابلة للتصديق، عبر سلسلة من الملاحظات والتجارب الرتيبة منذ الوقت الذي نُشرت فيه نظرية إينشتاين «**النسبية العامة**» (1915)، وتحققت من صحتها حملة بريطانية لدراسة الكسوف عام 1919، ووجدت أن الضوء المنبعث من بعض الكواكب النائية ينعطف نحو الشمس مثلما تكهنت تلك النظرية. ولأغراض عملية، كانت الفيزياء الجزئية، من حيث انتظامها وقدرتها على التنبؤ، تضاهي فيزياء نيوتن، وإن في نواحٍ مختلفة، فيما ظلت نظريات نيوتن وغاليليو، على الصعيد فوقَ الذرّي، صحيحة وصالحة تماماً في جميع الأحوال. غير أن ما أثار أعصاب هؤلاء العلماء هو عدم قدرتهم على الجمع بين القديم والجديد.

في الفترة بين عامي 1924 و1927 تلاشت الصراعات التي أقلقت الفيزيائيين في الربع الأول من القرن، أو وُضعت جانباً بسبب الانقلاب المشهود في الفيزياء الرياضية، وبناء «**ميكانيكا الكَمّ**» (Quantum Mechanics)، التي استنبطت في وقت واحد تقريباً في عدد من البلدان، إذ لم تعد «الحقيقة» الفعلية داخل الذرة موجةً أو جزيئاً، بل «حالات من الكموم» غير قابلة للانقسام، يمكن أن تتجلى في أحد هذين الشكلين أو كليهما. ولم يكن من المجدي اعتبارها حركة مستمرة أو غير مستمرة لأننا لا نستطيع، لا الآن ولا في أي وقت، أن نتتبع مسار الإلكترون خطوة خطوة. إن المفاهيم الفيزيائية الكلاسيكية، كالموقع، والسرعة، والزخم، لا تتجاوز في تطبيقها نقاطاً معينة حددها هايزنبرغ في «مبدأ اللايقين». بيد أن مفاهيم أخرى تنطبق بالطبع على ما وراء هذه النقاط التي تفرز نتائج بعيدة كل البُعد عن النتائج غير اليقينية. وتأتي هذه من أنماط محددة ناجمة عن «موجات» أو ذبذبات الإلكترونات (ذات الشحنة السلبية) الموجودة داخل الفراغ المحصور للذرة قرب النواة (الإيجابية). وتفرز «حالات الكوانتوم» المتتابعة ضمن هذا الحيّز المحصور أنماطاً

محددة المعالم من الترددات المختلفة التي يمكن حسابها، كما أظهر شرودينغر (Schrödinger) عام 1926، وكذلك الطاقة الواصلة إلى كل (ميكانيك الموجة). ولأنماط الإلكترون تلك قوة تفسيرية وتنبؤية مدهشة تماماً. ومن هنا، فعندما أنتج البلوتونيوم بعد عدة أعوام في المفاعلات النووية في **لوس ألاموس**، تمهيداً لبناء أول قنبلة نووية، كانت الكميات من الضآلة بحيث لا يمكن ملاحظة خصائصها. ومن خلال عدد الإلكترونات في ذرة هذا العنصر، ومن أنماط هذه الإلكترونات الأربعة والتسعين المتأرجحة حول النواة، **وليس من أي شيء آخر**، تنبأ العلماء (وكانوا على حق) بأن البلوتونيوم سيتحول إلى معدن بني اللون ذي كتلة تعادل عشرين غراماً تقريباً في كل سم[3]، ويمتلك خاصية توصيل كهربائي وحراري معينة ومرنة. وتفسِّر ميكانيك الكوانتوم أيضاً لماذا تبقى الذرات (والجزيئات والموصّلات العليا القائمة عليها) ثابتة، أو أنها، بالأحرى، توضح الكمية الإضافية الضرورية من الطاقة يكون لتغييرها. وكان من جملة ما قيل في هذا المجال:

«إن ظاهرة الحياة نفسها ـ أي أشكال الحامض النووي وقدرة النويْدات المختلفة على مقاومة الحركة الحرارية في درجات الحرارة العادية ـ إنما تقوم على تلك الأنماط الأولية. كما إن تَبَرْعُم الزهرة نفسها كل ربيع يتوقف على استمرارية أنماط النويْدات نفسها» .(Weisskopf, 1980, pp. 35-38)

غير أن هذا التقدم العظيم المثمر إلى حد مذهل في اكتشاف الطبيعة إنما تحقق على أنقاض كل ما كان يُعتبر يقينياً وملائماً في النظرية العلمية. ووفقاً لتعليق مدبِّر لعدم التصديق لم يقتصر على إثارة المتاعب للعلماء القدامى وحدهم. ولنتأمل في فكرة «**اللامادّة**» التي طرحها بول ديراك (Paul Dirac) في كامبردج بعد أن اكتشف (عام 1928) أن معادلاته تقدم حلولاً لحالات الإلكترون التي تكون فيها

الطاقة **أقل** من انعدام الطاقة في الفراغ الفضائي. إن مفهوم «**اللامادة**» الذي لا معنى له في المصطلحات المتداولة يومياً، قد تعرَّض في ما بعد للتحريف والتلاعب من جانب علماء الفيزياء (Steven Weinberg, 1977, pp. 23-24). وكانت الكلمة بحد ذاتها تنطوي على رفض مقصود للسماح لتقدم الحسابات النظرية بالانحراف جراء أي تصورات مُسبقة للواقع: فمهما كانت طبيعة الواقع التي تتكشف لنا، فإن عليها أن تنسجم مع المعادلات. ومع ذلك، لم يكن من السهل تقبّل ذلك، حتى بالنسبة إلى العلماء الذين كانوا، منذ زمن بعيد، قد خلفوا وراءهم نظرة رذرفورد العظيم بأنه لا خير في فيزياء لا يمكن تبسيطها وشرحها لنادلة الحانة.

وجد بعض رواد العلم الجديد أن من المستحيل القبول بنهاية الحقائق اليقينية القديمة، وكان منهم بعض مؤسسي هذا العلم من أمثال ماكس بلانك، وألبرت إينشتاين الذي عبر عن شكه في القوانين الاحتمالية الخالصة أكثر من قوانين السببية الحتمية بعبارة مشهورة: «إن الله لا يلعب النرد». ولم يكن لديه حجج راسخة، ولكن «صوتاً داخلياً يقول لي: إن ميكانيكا الكوانتوم ليست الحقيقة الفعلية» (عبارة استشهد بها م. جامر (M. Jammer)، 1966، ص 358). لقد حلم أكثر من واحد من ثوار الكوانتوم أنفسهم بإزالة التناقضات من طريق إلحاق جانب بالآخر. وكان شرودينغر يأمل في أن تكون نظريته حول «ميكانيكا الموجة» قد حلت مشكلة «القفزات» المفترضة للإلكترونات من مدار ذرّي إلى مدار آخر، داخل العملية **المستمرة** لتبدل الطاقة، وأن يحافظ بذلك على الفراغ الكلاسيكي، والزمن، والسببية. وتنفس الثوريون الرواد الرافضون، وعلى رأسهم بلانك وإينشتاين، الصعداء على مضض، ولكن دون جدوى. لقد كانت لعبة الكرة جديدة ولم تعد القواعد القديمة صالحة.

هل يستطيع الفيزيائيون أن يتعايشوا مع تناقض دائم؟ كان نيلز

بوهر يعتقد أنهم يستطيعون ذلك، بل وينبغي عليهم أن يفعلوا ذلك. ولم يكن ثمة وسيلة للتعبير عن شمولية الطبيعة بوصف مفرد، نظراً إلى طبيعة اللغة البشرية. وليس ثمة نموذج واحد وشامل تماماً. والطريقة الوحيدة للإمساك بالحقيقة هي بالإعلام عنها بطرق مختلفة ووضعها جميعاً معاً لتكمل إحداها الأخرى من خلال منظومة من الأوصاف المتنوعة المستوفية التي تجسد ما يبدو في ظاهرة أفكاراً متناقضة (Holton, 1970, p. 1018). وكان ذلك هو مبدأ بوهر في «**التكاملية**»، وهو مفهوم ميتافيزيقي شبيه بالنسبية أخذه عن كتّاب بعيدين تماماً عن الفيزياء واعتبره قابلاً للتطبيق الشامل. ولم تكن «تكاملية» بوهر ترمي إلى تقدم أبحاث علماء الذرة بقدر ما كانت تسعى إلى طمأنتهم بتبرير الأسباب التي دفعت بهم إلى الحيرة. ولكن جاذبيتها تقع خارج نطاق العقل. ذلك أننا نعرف جميعاً، وليس العلماء الأذكياء فحسب، بأن ثمة طرقاً مختلفة لفهم الواقع ذاته. بصورة لا يشبه بعضها بعضاً أحياناً، بل حتى بصورة متناقضة، وبأن كل ما نحتاج إليه هو، أن نمسك بها في شموليتها، وأننا ما زلنا لا نعرف كيف نجمع بينها. فتأثير إحدى سوناتات بتهوفن يمكن أن يحلَّل فيزيائياً وفيزيولوجياً ونفسياً، كما يمكن أن يتمثل أيضاً بالإصغاء إليها: ولكن ما هي الروابط بين هذه الأنماط من الفهم؟ لا أحد يعرف.

غير أن الارتباك ظل قائماً. من ناحية، كانت هناك توليفة الفيزياء الجديدة في أواسط العشرينيات التي قدمت طريقة فاعلة إلى درجة غير عادية لكشف الحجاب عن خفايا الطبيعة. وكانت مفاهيم ثورة الكوانتوم قيد التطبيق في أواخر القرن العشرين. وإذا أخذنا بالرأي القائل بأن التحليل غير الخطّي الذي تُيسره حسابات الحاسوب يمثل نقطة انطلاق جوهرية، فإن ذلك يعني أنه لم تكن ثمة ثورة في علم الفيزياء منذ الفترة الممتدة بين عامي 1900 و1927، وأن ما حدث كان مجرد خطوات تطويرية متقدمة في الإطار المفهومي نفسه. ومن

ناحية أخرى، فإن المفاهيم نفسها قد شاع فيها التفكك وعدم التماسك بصورة عامة. وفي عام 1931 امتد عدم التماسك ذاك ليقتحم معاقل اليقين الأخيرة، وهي الرياضيات. لقد أثبت كورت غودل (Kurt Gödel)، وهو أحد المناطقة الرياضيين النمساويين أنه لا يمكن على الإطلاق لنظام من البديهيات والحقائق المسبقة أن ينطلق من تلقاء نفسه من العدم، وإذا أريد له أن يتسم بالانسجام والتناسق، فلابدّ له أن يستخدم مقولات من خارج النظام. وفي ضوء «نظرية غودل» تلك، لا يمكن التفكير بعالم متناسق وغير متناقض داخلياً.

كانت تلك هي «أزمة الفيزياء»، التي أوضحها كتاب بهذا العنوان وضعه كريستوفر كودويل (Christopher Caudwell) (1907 ـ 1937)، وهو مفكر عصامي ماركسي بريطاني قتل في إسبانيا. إنها لم تكن «أزمة في الأسس والأصول»، كما وصفت في علم الرياضيات السائد بين عامي 1900 و1930 فحسب، بل كانت كذلك أزمة في تصور العلماء لهيئة العالم (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل العاشر). والحق أن العلماء، الذين تعلموا كيف ينفضون أيديهم من المسائل الفلسفية وانغمسوا في الفضاءات الجديدة التي انفتحت أمامهم، قد اقتحموا الجانب الثاني من الأزمة الذي كان، بما لا يقاس أكثر عسراً، إذ في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، أخذت بنية الذرة تزداد تعقيداً عاماً بعد عام. لقد ولى إلى غير رجعة التصور الثنائي البسيط الذي قسم الذرة إلى نواة إيجابية وإلكترون أو إلكترونات سلبية. وغدت الذرة الآن حافلة وزاخرة بأنواع شتى من الجزيئات الأولية، وبعضها في غاية الغرابة بالفعل. وفي عام 1932 اكتشف تشادويك (Chadwick) في جامعة كامبردج واحداً منها ـ وهو **النيوترون** المحايد كهربائياً ـ مع أنه كان قد جرى التنبؤ نظرياً بجزيئات أخرى مثل **النيوترينو** المحايد كهربائياً. وقد تضاعف عدد تلك الجزيئات تحت الذرية، وكلها تقريباً سريعة الزوال قصيرة العمر، ولاسيّما عندما تتعرض للقصف من جانب مسرِّعات «العلم

الكبير» عالية الطاقة التي توافرت بعد الحرب العالمية الثانية. وكان ثمة أكثر من مئة منها في أواخر الخمسينيات، وظل العدد في تزايد مستمر. ومنذ أوائل الثلاثينيات ازدادت الصورة تعقيداً باكتشاف قوتين مجهولتين غامضتين ناشطتين داخل الذرة بالإضافة إلى القوتين الكهربائيتين اللتين تربطان النواة والإلكترونات معاً. إن ما يسمى «القوة الشديدة» تربط بين كل من النيوترون والبروتون المشحون إيجابياً والنواة الذرية، بينما تتسبب تلك «القوة الضعيفة» في أنواع معينة من التآكل في الجزيئات.

وسط الأنقاض المفهومية التي بنيت عليها علوم القرن العشرين، بقي افتراض جمالي في أساسه قائماً وصامداً، بل إنه غدا عنصراً محورياً متعاظم الأهمية بالنسبة إلى العلماء، بينما بددت الشكوك جميع العناصر الأخرى. لقد آمن هؤلاء، على غرار الشاعر كيتس (Keats)، أن «الجمال هو الحقيقة، والحقيقة هي الجمال»، مع أن معيار الجمال عندهم لم يكن معياره. إن النظرية الجميلة، وهي بحد ذاتها، تسليم بحقيقة ما، لابدّ أن تكون أنيقة، ومقتصدة، وعامة. وعليها أن توحّد وتبسِّط، مثلما كانت تفعل الانتصارات العظمى في النظرية العلمية حتى ذلك الحين ـ لقد بيَّنت الثورة العلمية التي حدثت أيام غاليليو ونيوتن أن القوانين نفسها هي التي تتحكم بالسماء والأرض. وقامت الثورة الكيميائية باختزال أصناف لا حصر لها من الأشكال التي تتجسد فيها المادة إلى اثنين وتسعين نوعاً من العناصر المترابطة في ما بينها بصورة منظمة. وكان انتصار فيزياء القرن التاسع عشر يتمثل في إثباتها أن الكهرباء، والمغناطيسية، والظواهر البصرية إنما تعود إلى جذور وأصول واحدة.

بيد أن الثورة الجديدة في العلوم لم تُفضِ إلى التبسيط، بل إلى التعقيد، إذ إن نظرية إينشتاين النسبية الرائعة التي وصفت الجاذبية بأنها من تجليات انحناء الزمن الفضائي، قد أفرزت بالفعل ثنائية

محيرة في الطبيعة: «فمن جهة، هناك المسرح، وهو الزمن الفضائي المنحني، والجاذبية، ومن جهة ثانية هناك الممثلون، وهم الإلكترونات، والبروتونات والحقول الكهرومغناطيسية، ولا يوجد رابط بينهما» (Steven Weinberg, 1979, p. 43). وقد عمل إينشتاين، وهو نيوتن القرن العشرين، طوال الأربعين سنة الأخيرة من حياته على صنع «نظرية حقل موحد» توحد المغناطيسية الكهربائية مع الجاذبية، ولكنه أخفق، وأصبح لدينا الآن فئتان من القوة في الطبيعة غير مترابطتين ظاهرياً مع علاقات غير مترابطة مع الكهرومغناطيسية والجاذبية. إن تكاثر الجسيمات تحت الذرّية، مهما كان مثيراً، لا يمكن إلا أن يكون حقيقة أولية ومؤقتة، إذ مهما بدت الذرة الجديدة جميلة في تفاصيلها، فليس فيها جمال الذرة القديمة. وحتى البرغماتيون الخلّص في عصر كان فيه المعيار الوحيد لفرضية ما يتمثل في نجاحها من الوجهة العملية، كانوا يحلمون في بعض الأوقات على الأقل بـِ «**نظرية عن كل شيء**»، تتميز بالجلال، والجمال، والشمول (على حد قول العالم الفيزيائي ستيفن هوكنغ (Stephen Hawking) من جامعة كامبردج). غير أن هذا الحلم قد انحسر وتناءى، مع أن علماء الفيزياء بدأوا، مرة أخرى، ومنذ الستينيات، بتلمس إمكانية الوصول إلى مثل تلك التوليفة، بل لقد شاع الاعتقاد في أوساط الفيزيائيين على نطاق واسع في التسعينيات بأنهم أوشكوا على الوصول إلى لبّ المشكلة بالفعل، وأن من الممكن اختزال تعددية الجزيئات الأولية واختصارها في مجموعات بسيطة ومتماسكة نسبياً.

وفي الوقت نفسه، بدأت تظهر، أو تعاود الظهور، توليفةٌ جديدة باسم مضلِّل إلى حد ما هو «**نظرية الفوضى**». وقد برزت في الحدود الضبابية الفاصلة بين موضوعات متباعدة كعلوم الأرصاد الجوية، والبيئة، والفيزياء غير النووية، والفلك، وديناميكا السوائل وفروع متعددة من الرياضيات كانت قد تقدمت بشكل مستقل في

الاتحاد السوفياتي (وبعد فترة قصيرة) في الغرب. وساعد في ذلك التطورُ غير العادي للحواسيب كأدوات تحليلية وإيحاءات بصرية. إذ إن ما تعكسه ليس إلى حد كبير النتائج غير المتوقعة للإجراءات العلمية الحتمية تماماً، بل الشمولية غير العادية التي لا ترتبط في ما يبدو بالظواهر[10]. لقد ساعدت نظرية الفوضى على إضفاء زخم جديد على مبدأ السببية القديم. وقد حطمت الروابط بين السببية وإمكانية التنبؤ، لأن جوهرها لا يقوم على اعتبار الأحداث أمراً عرضياً، بل على أساس أن الآثار الناجمة عن أسباب محددة ربما لا يمكن التنبؤ بها.

كما عززت هذه النظرية تطوراً آخر استهله العلماء الباحثون في معايش الإنسان القديم وعُني به المؤرخون عناية خاصة؛ ويُستدل من ذلك على أن سلسلة التنامي التطوري متماسكة تماماً وقادرة على التفسير **بعد وقوع الحدث**، ولكن ليس من الممكن التنبؤ بنتائج المستقبل عند وقوع الحدث، لأنه إذا أعيدت الكرّة مرة أخرى، فإن التغيرات المبكرة، مهما كانت طفيفة ولا قيمة لها في الظاهر آنذاك، «فإن السيرورة التطورية ستتدفق وتنساب في قنوات مختلفة كل الاختلاف» (Gould, 1989, p. 51). وقد تكون النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه المقاربة بعيدة الأثر.

---

(10) ثمة تشابه ما بين تطور «نظرية الفوضى» في السبعينيات والثمانينيات وظهور مدرسة «رومانسية» في بداية القرن التاسع عشر تركزت بالدرجة الأولى في ألمانيا هي (*Naturphilosophie*) كرد فعل على التيار «الكلاسيكي» السائد في فرنسا وبريطانيا. ومن اللافت أن اثنين من رواد الأبحاث الجديدة (هما فيغنبوم (Feigenbaum) وليبتشابر (Lipchaber)) قد استوحيا بعض الأفكار بعد اطلاعهما على النظرية التي طرحها غوته حول الألوان ورد فيها رداً عنيفاً على نظرية نيوتن بهذا الخصوص، وعلى مؤلَّفه حول **تحولات النبات** (*The Tranformation of Plants*) الذي يمكن اعتباره استشرافاً لنظرية معارضة لنظرية داروين حول التطور (Gleick, pp. 163, 197) (ولمزيد من التفصيل حول «فلسفة الطبيعة»، انظر: إريك هوبْزْباوم، **عصر الثورة: أوروبا 1789 ـ 1848**، ترجمة فايز الصُيّاغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، الفصل الخامس عشر).

يضاف إلى ذلك العبثية الصارخة في جانب كبير من العالم الذي تصوره علماء الفيزياء، إذ طالما ظل هذا العالم محصوراً في داخل نطاق الذرة، فإنه لم يؤثر على نحو مباشر في الحياة العادية، التي يحياها حتى أولئك العلماء. ولكن برز خارج ذلك النطاق اكتشاف واحد على الأقل لم يكن من الممكن فرض الحَجْر عليه. وتمثل ذلك في حقيقة خارقة للعادة تنبأ بها بعض العلماء انطلاقاً من النظرية النسبية، ثم لاحظها العالم الفلكي الأميركي إ. هابل (E. Hubble)، عام 1929، ومفادها أن الكون برمته في ما يبدو آخذ بالتوسع بسرعة مذهلة. ولم يستطع كثير من العلماء استيعاب هذا التوسع، بل إن بعضهم صاغوا نظريات بديلة عن «حالة مستديمة» في النظام الكوني، غير أن إثباته والتحقق منه جاء من خلال معطيات وبيانات فلكية أخرى في ستينيات القرن العشرين. وكان من المستحيل التكهن بالوجهة التي سيؤول إليها الكون (وكذلك نحن البشر) جراء هذا التوسع، وكيف ومتى بدأ، كما يستحيل بالتالي التكهن حول تاريخ الكون، بدءاً من «**الانفجار الأعظم**» (Big Bang) أول الأمر. وأدى ذلك إلى ولادة وازدهار **علم الكونيّات** (Cosmology)، الذي يبحث في أصل الكون وبنيته العامة وعناصره ونواميسه، وقد حقق هذا الفرع من علوم القرن العشرين رواجاً كاسحاً. كما أنه زاد إلى حد هائل من عنصر التاريخ في العلوم الطبيعية التي كانت (باستثناء علم الجيولوجيا ومشتقاته) حتى ذلك الحين تتعالى عليه وتعزف عنه، كما قلل هذا الفرع الجديد من الخلط بين العلم «الصلب» والتجريب، أي إعادة إنتاج الظواهر الطبيعية. وكيف يمكن تكرار الأحداث التي يستحيل، بحكم التعريف، تكرارها؟ ولهذا، فإن العالم الآخذ بالاتساع أضاف جرعة جديدة إلى حيرة العلماء والناس العاديين على السواء.

لقد أدت هذه الحيرة إلى تأكيد موقف أولئك الذين عاشوا «عصر الكارثة» وعرفوا تلك القضايا أو فكروا بها، ورسخت

اعتقادهم بأن العالم القديم قد مضى وانقضى أو أنه كان، على الأقل، يُحتضر ويلفظ أنفاسه الأخيرة، وأن ملامح العالم الجديد وتضاريسه لما تتكشف. ولم يكن ماكس بلانك العظيم يشك في أن ثمة علاقة بين الأزمة في العلوم والأزمة في الحياة خارجها:

«إننا نعيش لحظة فريدة كل الفرادة في التاريخ؛ إنها لحظة الأزمة بالمعنى الحرفي للكلمة. ويبدو أننا قد وصلنا، في كل فرع من حضارتنا الروحية والمادية، إلى منعطف خطير. ولا تتجلى هذه الروح في الأوضاع في المجال العام فحسب، بل تتبدى كذلك في التوجهات العامة إزاء القيم الجوهرية في الحياة الخاصة والاجتماعية. . . لقد اقتحم محطمو الأصنام معبد العلم. ونادراً ما نجد بديهية علمية لم ينكرها شخص ما في أيامنا هذه. وفي الوقت نفسه، فإن من المؤكد تقريباً أن أي نظرية تافهة ستجد من يعتنقها ويؤمن بها في هذا المكان أو ذاك» (Planck, 1993, p. 64).

ليس ثمة ما هو طبيعي أكثر من حالة هذا الألماني المتحدر من الطبقة الوسطى، الذي ترعرع في كنف يقينيات القرن التاسع عشر وأخذ الآن يعبِّر عن مثل هذه المشاعر أيام الكساد العظيم وصعود هتلر إلى سدة الحكم والسلطة.

ومع ذلك، كانت هذه النظرة القاتمة مغايرة لما شعر به أغلب العلماء. لقد وافقوا على ما أعلنه رذرفورد أمام الجمعية البريطانية (1923): «إننا نعيش العصر البطولي للفيزياء» (Howarth, 1978, p. 92). ذلك أن جميع الأعداد من المجلات العلمية المتخصصة، وكل ندوة ـ لأن أغلب العلماء يريدون أكثر من أي وقت مضى أن يجمعوا بين التعاون والمنافسة ـ إنما كانت تقدم تحركاً مثيراً وعميقاً إلى الأمام. لقد كانت الجماعة العلمية صغيرة الحجم، ولاسيّما في المشروعات الريادية في مجالات الفيزياء النووية وعلم البلوريات، ولم يكن بوسعها بالتالي أن تُمَنّي كل باحث شاب بدخول عالم

النجومية في المستقبل. لقد كان الباحث العالم موضعاً للحسد. ومن المؤكد أن مَن كانوا منّا طلاباً في كامبردج، وهي موئل العلم في بريطانيا **آنذاك**، وتخرَّج منها أكثر الثلاثين بريطانياً الذين مُنحوا جائزة نوبل في النصف الأول من القرن العشرين، كانوا، لأغراض عملية، يعرفون ما يرغبون في دراسته ـ هذا إذا كان مستواهم في الرياضيات جيداً.

والواقع أن كل ما كانت تتطلع إليه العلوم الطبيعية هو إحراز النصر وتحقيق التقدم الفكري، مما شفع للنظرية الراهنة آنذاك على ما كان يشوبها من الركاكة والقصور والارتجال، لأنها كانت تعتبر مؤقتة وعابرة. فما الذي يدفع مَن نالوا جوائز نوبل لأعمال قاموا بها وهم في أواسط العشرينيات من العمر إلى عدم الثقة بالمستقبل؟[11] ومع ذلك، كيف يمكن للرجال (وفي حالات نادرة للنساء) الذين واصلوا محاولاتهم لإثبات واقعية فكرة «التقدم» المهزوزة في نطاق نشاطهم الإنساني، أن يتمتعوا بالحصانة في غمرة الأزمة والكارثة التي عايشوها؟

إنهم لم يتمتعوا ـ ولم يكن بوسعهم أن يتمتعوا ـ بتلك الحصانة. لقد كان «عصر الكارثة» من العصور النادرة نسبياً لوجود علماء مُسيّسين. ولا يعود ذلك إلى أن الهجرة الواسعة لعلماء غير مقبولين عرقياً أو أيديولوجياً من مناطق واسعة في أوروبا كانت تشير إلى أن العلماء لا يستطيعون الحصول على حصانة شخصية بصورة مضمونة. في جميع الأحوال كان العالِم البريطاني العادي في الثلاثينيات عضواً في «المجموعة المعادية للحرب» ضمن علماء كامبردج (اليساريين)، وكانت تتعزز ميوله الراديكالية من خلال

(11) إن من قاموا بالثورة في علم الفيزياء في الفترة الممتدة بين عامي 1924 و1928 ولدوا بين عامي 1900 و1902 (هيزنبرع، وبولي، وفيرمي، وجوليو) وكان شرودينغر، ودو بروغلي، وماكس بورن، في الثلاثينيات.

التعاطف الظاهر مع مَن هم أعلى منه، من أعضاء «الجمعية الملكية» أو الحائزين على جوائز نوبل، من أمثال بيرنال (Bernal) (علم البلوريات) وهالدين (Haldane) (علم المورِّثات)، ونيدهام[12] (Needham) (علم الأجنة الكيميائية) وبلاكيت (Blackeet) (الفيزياء) وديراك (Dirac) (الفيزياء) والرياضي غ. هـ. هاردي (G. H. Hardy)، الذي كان يرى أن ثمة شخصين فقط يضاهيان، من حيث المكانة، بطل الكريكيت الأسترالي المفضل لديه دون برادمان (Don Bradman)، وهما: لينين وإينشتاين. وكان من الأمور المتوقعة كثيراً أن يواجه الفيزيائي الأميركي الشاب في الثلاثينيات متاعب سياسية في سنوات ما بعد الحرب الباردة بسبب ميوله في فترة ما قبل الحرب أو نزعته الراديكالية المستمرة، كما كان الحال بالنسبة إلى روبرت أوبنهايمر (Robert Oppenheimer) (1904 ـ 1967) المهندس الأول للقنبلة الذرية، والكيميائي لينوس باولينغ (Linus Pauling) (1901 ـ 1994) الذي حاز على جائزتي نوبل، إحداهما من أجل السلام، وكذلك على جائزة لينين. أما العالم الفرنسي المألوف فهو متعاطف مع «الجبهة الشعبية» في الثلاثينيات ومناصر فعال للمقاومة في أثناء الحرب. وكان من المألوف أن يكون العالِم اللاجئ من وسط أوروبا معادياً للفاشية مهما كان ضئيل الاهتمام بالقضايا العامة. ولم يكن بوسع العلماء الذين بقوا أو منعوا من مغادرة الدول الفاشية أو الاتحاد السوفياتي أن يتجنبوا سياسات حكوماتهم، سواء تعاطفوا معها أم غير ذلك، لأن الإيماءات في الأماكن العامة كانت تفرض عليهم ذلك على الأقل، كتحية هتلر في ألمانيا، التي كان الفيزيائي العظيم ماكس فون لو (Max Von Laue) (1879- 1960) يتجنبها بأن يحمل أشياء بكِلتا يديه عندما يخرج من البيت. وخلافاً للعلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن مثل هذا التسيّس كان أمراً غير مألوف في

---

(12) غدا في ما بعد مؤرخاً بارزاً للعلوم في الصين.

العلوم الطبيعية التي لا يتطلب موضوعها (إلا في أجزاء من علوم الحياة) أو يوعز بأفكار تتعلق بالقضايا الإنسانية، وإن كانت في أغلب الحالات أفكاراً تتعلق بالله.

إلا أن التسيُّس المباشر للعلماء يعود إلى قناعتهم الراسخة بأن الناس العاديين، بمن فيهم السياسيون، ليس لديهم فكرة عن الطاقة العجيبة للعلم الحديث إذا ما استخدم أو وضع تحت تصرف المجتمع الإنساني. ويبدو أن انهيار الاقتصاد العالمي وبروز هتلر قد عززا مثل هذا التوجه بطرق مختلفة. (على النقيض من ذلك، فإن التكريس الرسمي الذي أسبغته الماركسية للاتحاد السوفياتي وأيديولوجيته على العلوم الطبيعية قد ضلل الكثيرين من علماء الغرب في ذلك الوقت الذين رأوا فيه النظام الملائم لتحقيق هذه الطاقة). وقد تلاقت التكنوقراطية مع الراديكالية في هذه الناحية لأن «اليسار» السياسي في تلك المرحلة، بالتزامه الأيديولوجي بالعلم والعقلانية والتقدم (وهو ما سخِر منه المحافظون وأطلقوا عليه لقب **العِلْمانيات** (Scientisms)[13]، هو الذي كان بالطبع يمثل الاعتراف الملائم والتأييد لـ «الوظيفة الاجتماعية للعلم»، إذا ما اقتبسنا عنوان الكتاب المشهور الذي وضعه آنذاك فيزيائي ماركسي مناضل ولامع (Bernal, 1939).

وكان من الطبيعي أن تُنشئ حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية (1936-1939) آنذاك للمرة الأولى أمانة عامة للبحث العلمي تولّت رئاستها **آيرين جوليو كوري** (Iréne Joliot) (1897-1956) الفائزة بجائزة نوبل، وتؤسِّس الهيئة التي مازالت قائمة حتى الآن لتمويل ودعم البحث العلمي، وهي «المجلس الوطني للبحث العلمي»

(13) ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى في فرنسا عام 1936 (Guerlac, 1951, pp. 93- 94).

(Centre nationale de la recherehe scientifique). وقـد اتـضـح بصورة متزايدة، وبخاصة للعلماء على الأقل، أن الدعم الرسمي ينبغي أن ترفده أبحاث يجري تنظيمها في المجال العام. لقد كانت الخدمات العلمية التابعة للحكومة البريطانية تستخدم ما مجموعه 743 عالماً عام 1930، ولم يكن ذلك وافياً بالغرض. وبعد ذلك بثلاثين عاماً، ارتفع عددهم إلى ما يزيد على سبعة آلاف عالم. (Bernal, 1969, p. 931).

وصل عصر العلم المُسيّس ذروته في الحرب العالمية الثانية، وهي أول نزاع منذ عهد **اليعاقبة** إبّان **الثورة الفرنسية**، عندما حُشد العلماء بصورة منتظمة **ومركزية** للأغراض العسكرية، ربما بصورة أكثر فعالية لدى «الحلفاء» مما كانت لدى ألمانيا وإيطاليا واليابان، لأنهم لم يتوقعوا فوزاً سريعاً بالموارد والأساليب المتوافرة آنذاك (انظر الفصل الأول). ومن الفاجع أن الحرب النووية نفسها كانت وليدة مناهضة الفاشية. إن مجرد الحرب بين الدول القومية لم تكن لتحفز طلائع الفيزيائيين النوويين، ومعظمهم لاجئون ومنفيون من الفاشية، على أن يحثوا الحكومتين البريطانية والأميركية على بناء قنبلة ذرية. وربما نجد دليلاً على قوة المشاعر السياسية في الهلع الذي تولى هؤلاء العلماء وإزاء ما أنجزوه، وكفاحهم اليائس حتى اللحظة الأخيرة لمنع السياسيين والقادة العسكريين من الاستخدام الفعلي للقنبلة الذرية، ومعارضتهم في ما بعد لصنع القنبلة الهيدروجينية. والواقع أن الحملات المناهضة للقوة النووية، وكان لها وزنها بعد الحرب العالمية الثانية في أوساط العلماء، إنما نظمها أبناء الأجيال المسيّسة المناهضة للفاشية.

في الوقت نفسه، أقنعت الحرب الحكومات آخر الأمر بأن الالتزام بتخصيص موارد تفوق الخيال آنذاك للبحث العلمي كان أمراً عملياً وجوهرياً معاً في المستقبل. لم يكن بوسع أي اقتصاد، عدا

الاقتصاد الأميركي، أن يخصص بليوني دولار (بقيمة فترة الحرب) لبناء القنبلة الذرية في أثناء الحرب؛ ولكن من الصحيح كذلك أنه لم يكن بوسع أي حكومة على الإطلاق قبل عام 1940، أن تحلم بإنفاق ولو جانبٍ يسيرٍ من هذا المبلغ على مشروع مشكوك فيه قائم على حسابات غير مفهومة أجراها أكاديميون. وبعد الحرب تلاشت القيود، أو بالأحرى أصبح حجم الاقتصاد وحده هو المقياس، لميزانية المشروعات العلمية الحكومية المترتبة عليها، إذ في السبعينيات، موّلت الحكومة الأميركية ثلثي تكاليف الأبحاث الأساسية، التي كانت آنذاك في حدود خمسة بلايين دولار **سنوياً** في الولايات المتحدة. وكانت تستخدم ما يقرب من مليون عالم ومهندس (Holton, 1978, pp. 227-228).

III

هبطت الحرارة السياسية للعلم بعد الحرب العالمية الثانية. وتراجعت الراديكالية في المختبرات بسرعة بين عامي 1947 و1949 عندما أُرغم علماء الاتحاد السوفياتي على تبني أفكار تُعد غريبة ولا أساس لها في بلدان أخرى. ووجد حتى أكثر الشيوعيين ولاءً في ذلك الحين أن من المستحيل القبول بآراء ليسنكو ومذهبه (انظر القسم الأول من هذا الفصل). كما أصبح من الجلّي على نحو مطرد أن أنظمة الحكم التي اقتدت بالنظام السوفياتي كانت تفتقر إلى الجاذبية مادياً ومعنوياً، بالنسبة إلى معظم العلماء على الأقل. ومن ناحية أخرى، فإن الحرب الباردة بين الغرب والكتلة السوفياتية، على الرغم من الدعاية الواسعة، لم تُنتجْ قط أي شيء يشبه المشاعر السياسية التي أثارتها الفاشية ذات يوم في أوساط العلماء. وربما يعود ذلك إلى نوع من التآلف التقليدي بين العقلانية الليبرالية والعقلانية الماركسية، أو لأن الاتحاد السوفياتي، خلافاً لألمانيا النازية، لم يكن يظهر قط بمظهر الدولة التي تستعد لغزو الغرب، حتى لو كانت تريد

ذلك. لقد كان الاتحاد السوفياتي والدول السائرة في فلكه والصين الشيوعية، في نظر معظم العلماء الغربيين، دولاً سيئة يستحق علماؤها الشفقة، أكثر مما كانت إمبراطوريات شريرة تسعى إلى شن حرب صليبية.

بقيت العلوم الطبيعية في الغرب المتطور، على مدى جيل كامل، ساكنة سياسياً وأيديولوجياً ولكنها تتمتع بانتصاراتها الفكرية والموارد الهائلة المتعاظمة المتاحة الآن لمشروعاتها البحثية. والواقع أن الرعاية السخية للحكومات والشركات الكبيرة شجعت فئة من الباحثين الذين اعتبروا سياسات مموليهم أمراً مضموناً وآثروا عدم التفكير في المضامين الأبعد لعملهم وبخاصة العسكرية منها. وفي أحسن الأحوال، لم يكن العلماء في مثل هذه القطاعات يحتجّون إلا على عدم السماح لهم بنشر نتائج أبحاثهم. والواقع أن معظم الأفراد في ما أصبح الآن جيشاً كبيراً من حمَلة الدكتوراه العاملين في «إدارة الفضاء والملاحة الجوية» (NASA)، التي تأسست لتواجه التحدي السوفياتي عام 1958، لم يكونوا معنيين بالتساؤل عن أهداف أنشطتهم أكثر من أي أفراد آخرين في أي جيش. وفي أواخر الأربعينيات، كان ثمة رجال ونساء لايزال يؤلمهم السؤال حول الانضمام إلى المؤسسات الحكومية المختصة في الأبحاث الحربية البيولوجية والكيميائية[14]. ولكن لا يوجد دليل على أن مثل هذه المؤسسات كانت تواجه في ما بعد أي متاعب في تجنيد موظفيها.

وعلى نحو غير متوقع، أصبح العلم في المنطقة السوفياتية من العالم أكثر تسيُّساً مع تقدم النصف الثاني من القرن. ولم يكن من قبيل المصادفة أن الناطق الوطني (والدولي) باسم المعارضة في

---

(14) أتذكر ارتباك عالم في الكيمياء الحيوية من أصدقائي (كان من أنصار السلام واللاعنف، وأصبح شيوعياً) لدى اتخاذه مثل هذا الموقف في المؤسسة البريطانية المعنية.

الاتحاد السوفياتي كان من العلماء، وهو أندريه زاخاروف (Andrei Sakharov) (1921 ـ 1989) الفيزيائي الذي يُعتبر المسؤول الأول عن صنع القنبلة الهيدروجينية السوفياتية في أواخر الأربعينيات. لقد كان العلماء أفراداً متميزين بامتياز من أبناء الطبقة المتوسطة الجديدة والعريضة والمتعلمة والمدربة تقنياً على مستوى رفيع من الاحتراف، وهي الطبقة التي كانت الإنجاز الرئيس للنظام السوفياتي. ولكنها كانت في الوقت نفسه هي الطبقة الأكثر إدراكاً لضعفها وللقيود المفروضة عليها. وكان هؤلاء العلماء ضروريين جداً للنظام السوفياتي أكثر مما كان نظراؤهم في الغرب لأنظمة الحكم هناك، لأنهم، هم وحدهم، قد مكنوا اقتصاداً متخلفاً من مواجهة الولايات المتحدة كقوة عظمى. وأثبتو أنه لا يمكن الاستغناء عنهم من خلال تمكينهم لبلادهم من أن تتفوق على الغرب لفترة قصيرة في ميدان أعلى التقانات، وهي الفضاء الخارجي. إن أول قمر صناعي من صنع الإنسان (وهو سبوتنيك (Sputnik)، 1957)، وأول رحلة إلى الفضاء شارك فيها رجل وامرأة (1961، 1963)، وأول من قام بالسير في الفضاء، كانوا جميعاً من الروس. ولم يكن من المفاجئ أن تتولد تيارات نقدية في سياق الأبحاث التي كانت مكانتها الاجتماعية أرقى مما كان لأي منصب مهني سوفياتي آخر. كما لم يكن من المستغرب أن هؤلاء العلماء الضليعين الذين تركزت تجمعاتهم في المؤسسات البحثية و«المدن العلمية» قد تمتعوا، بالضرورة، ببعض التساهل وبدرجة من الحرية في النظام الذي جاء بعد ستالين.

IV

هل يمكن القول إن هذه التقلبات في درجة الحرارة السياسية والأيديولوجية قد أثرت على تقدم العلوم الطبيعية؟ من الواضح أن التأثير كان أقل بكثير مما كان عليه الحال بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية، ناهيك بالأيديولوجيات والفلسفات. فالعلوم

الطبيعية قد تعكس آراء العلماء الذين عاشوا في ذلك القرن في نطاق الأطر المقتصرة على المنهج التجريبي الذي أصبح بالضرورة هو المعيار في عصر اللايقين المعرفي: إنه عصر الفرضيات التي يمكن إثبات صحتها ـ أو دحضها على حد تعبير كارل بوبر (Karl Popper) (1902-1994) ـ من طريق التجارب العملية. وقد فرض ذلك قيوداً على الأَدْلجة. أما علم الاقتصاد فقد ازدهر، على الرغم من خضوعه لمتطلبات المنطق والتواؤم، كما لو كان واحداً من أشكال اللاهوت ـ وربما ازدهر في الغرب بوصفه الأكثر نفوذاً بين فروع اللاهوت العَلماني ـ لأنه يمكن صوغه بعيداً عن السيطرة، وهو عادة كذلك، خلافاً للفيزياء. وإذا كان من السهل أن نبيِّن أن المدارس المتنافسة والطرز المتبدلة في الفكر الاقتصادي إنما تعكس بصورة مباشرة التجربة المعاصرة والمساجلات الأيديولوجية، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى العلم الكوني/الكوزمولوجيا.

غير أن العلم كان بالفعل مرآة عصره، مع أنه لا يمكن إنكار أن بعض الحركات المهمة في العلوم كانت محلية النشأة. وكان من المحتم تقريباً أن التكاثر الفوضوي للجزيئات تحت ـ ذرّية، وبخاصة بعد تسارع تلك العملية في الخمسينيات، سيدفع العلماء إلى تبسيط الأمور. وكان من نتائج ذلك أن التكوين الاعتباطي (أول الأمر) للجزيء «الأقصى» الذي تتألف منه، فرضياً، كما قيل آنذاك، البروتونات والإلكترونات والنيوترونات وغيرها، قد أطلق عليه الآن اسم «**كُوُورْك**» (Quark)، وهو أصغر قطعة مادية ممكنة تتكون منها أركان الذرة (1963) ـ وقد أُخذت هذه التسمية من رواية جيمس جويس **يقظة فينيغان** (*Finnegan's Wake*). وسرعان ما قُسِّم هذا «الكْوورك» إلى ثلاثة أو أربعة أجزاء فرعية (ومعها «الكْووركات المضادة»)، سميت بالكْووركات «العلوية»، «السفلية»، «الجانبية»، أو «الغريبة»، ثم «الفاتنة»، ولكل منها خصيصة أطلق عليها اسم «اللون». وليس لهذه المصطلحات ما يدل على دلالاتها الأصلية

المعتادة. وبدأت، كالعادة، تكهنات ناجحة على أساس هذه النظرية، دون أن يقوم أي دليل تجريبي حتى تسعينيات القرن على وجود هذه الكْووركات بأي شكل من الأشكال[15]. وينبغي أن تترك لفيزيائيين مؤهلين بصورة مناسبة مهمة التأكد من أن هذه التطورات الجديدة تمثل تبسيطاً للغز الكيانات تحت الذرّية أو تضيف المزيد من التعقيد لهذه المسألة. غير أن من الضروري تذكير المراقبين العاديين المتشككين، وإن كانوا من المعجبين، أحياناً بالجهود الذكية الجبارة اللامعة التي بُذلت في أواخر القرن التاسع عشر للمحافظة على الاعتقاد بوجود «**الأثير**» قبل أن تَجُبَّ هذا المفهومَ نظرياتُ بلانك وإينشتاين وتُلقي بها في متحف النظريات المزيفة البائدة، ومعها مفهوم «**الفلوجستون**» (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصل العاشر).

إن غياب التماسّ بين تلك الهياكل النظرية والوقائع التي تحاول تفسيرها (إلا إذا كانت فرضيات قابلة للتنفيذ) قد عرّضها لمؤثرات العالم الخارجي. ألم يكن من الطبيعي في قرن تهيمن عليه التقانة، أن تساعد المشابَهات الميكانيكية في تشكيلها مرة أخرى، مع أنها، من خلال وسائل الاتصال والمراقبة في المجالين الحيواني والآلي، قد تمخضت منذ عام 1940 فصاعداً عن ولادة سلسلة من النظريات التي عرفت بأسماء شتى (مثل **السيبرنطيقا**، ونظرية الأنساق العامة، ونظرية المعلومات، وما إلى ذلك)؟ وقد تمتعت الحواسيب الإلكترونية، التي تطورت بسرعة مذهلة بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد اكتشاف الترانزستور، بطاقة هائلة على المحاكاة، مما جعل من السهولة تطوير نماذج آلية لما كان يعتبر حتى الآن عمليات فيزيائية

(15) يعقب جون مادوكس (John Maddox) بأن ذلك يعتمد على ما يعنيه المرء بكلمة «توجد/ وجود». من الممكن تبيُّن الآثار المحددة لهذه الكْووركات، ولكنها لا توجد «فرادى»، بل في منظومات تضم اثنين أو ثلاثة منها. وما يحير علماء الفيزياء ليس وجودها بحد ذاته، بل عدم كونها كيانات مفردة على الإطلاق.

وذهنية تتميز بها الكائنات الحية بما في ذلك الإنسان. وكان بعض العلماء في أواخر القرن العشرين يتحدثون عن الدماغ كما لو أنه شبكة إعداد مُحكمة للمعلومات، وكان من بين المناقشات الفلسفية المألوفة، أنه إذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن التمييز بين الذكاء البشري و«الذكاء الصناعي»، أي ما هو الشيء الموجود في ذهن الإنسان، إن وُجِدَ، الذي لا يمكن برمجته نظرياً في الحاسوب؟ ومما لا شك في أن مثل هذه النماذج التقنية قد عملت على تقدم الأبحاث. فكيف ستكون دراسة الشبكة العصبية (أي النبضات العصبية الكهربائية) من دون تلك الإلكترونيات؟ غير أن هذه المشابهات اختزاليةٌ في الأساس، وقد تبدو في يوم من الأيام كالوصف الذي شاع في القرن الثامن عشر لحركة الإنسان بأنها «منظومة من الروافع».

كانت هذه المشابهات مفيدة في صوغ نماذج محددة. وفي ما عدا ذلك، فإن التجربة الحياتية للعلماء لابدّ أن تؤثر في الطريقة التي ينظرون بها إلى الطبيعة. إن القرن العشرون الذي عايشناه، على حد تعبير أحد العلماء في تعليقه على ما قاله عالم آخر، «كان قرناً هيمن فيه على التجربة الإنسانية صراع بين النزعة التدرّجية والنزعة الكوارثية» (Steve Jones, 1992, p. 12). ولا عجب أن يهيمن مثل هذا الصراع على العلم.

في القرن التاسع عشر، عصر التطور والتقدم البورجوازيَين، حكمت الاستمراريةُ والتدرّجيةُ المنظوراتِ الإرشاديةَ للعلم. إذ لم يكن القفز مسموحاً به مهما كانت طبيعة طرق التنقل. وكان التبدل الجيولوجي وتطور الحياة على الأرض يجريان من دون كوارث بتسارعات طفيفة، بل إن النهاية المتوقعة للكون في وقت ما من المستقبل البعيد ستكون تدريجية بصورة حتمية وغير معقولة من طريق تحول الطاقة إلى حرارة. لقد طور العلم في القرن العشرين صورة مختلفة تماماً عن العالم.

ولد كوكبنا قبل 15 مليون سنة في انفجار هائل، ووفقاً للتنبؤات

الكونية اليوم فإنه قد يفنى بطريقة درامية مماثلة. وفي سياق ذلك، فإن تاريخ حياة النجوم، والكواكب التابع لها، كان وسيظل، شأنه شأن الكون، حافلاً بالكوارث: بما فيها من النجوم الساطعة والشديدة السطوع، والعمالقة الحمر، والأقزام، والثقوب السوداء وغير ذلك. وهي لم تكن معروفة أو في حدود الإدراك قبل عام 1920 إلا بوصفها ظواهر فلكية هامشية. واستبعد الجيولوجيون طويلاً فكرة انزياحات جانبية كبيرة كتحول أو انتقال القارات في العالم كله في مجرى تاريخ الكرة الأرضية، مع أن الدليل على ذلك كان في واقع الأمر على درجة كبيرة من القوة. وكان موقفهم هذا يعود إلى حد كبير إلى أسباب أيديولوجية محكومة بمرارة الخلاف الشديد مع النصير الأول لفكرة «الانجراف القاري» ألفريد فيغنر (Alfred Wegener). وفي جميع الأحوال، فإن بُطلان حجة الانزياحات لعدم وجود آلية جيوفيزيائية لإحداث مثل هذه التحركات لم تكن مقنعة بصورة مسبقة، وذلك بسبب الدلائل التي عرضها اللورد كلفن (Kelvin) في القرن التاسع عشر عن أن الإطار الزمني الذي طرحه الجيولوجيون آنذاك كان مغلوطاً، لأن الفيزياء، كما كانت مفهومة في تلك الفترة، جعلت الأرض أكثر شباباً مما تتطلبه الضرورات الجيولوجية. ومنذ الستينيات أصبح ما لم يكن موضع تفكير من قبل مُعتقَداً يومياً من معتقدات الجيولوجيا: إنه كونٌ متحولٌ تحدث فيه أحياناً انهدامات (أي انقسامات أرضية) هائلة متحولة كذلك[16].

(16) كانت الدلائل الظاهرية تتجسد، أساساً، في: أ) «المطابقة» بين سواحل القارات المتباعدة. وبخاصة سواحل أفريقيا الغربية مع السواحل الشرقية لأميركا الجنوبية؛ ب) تماثل الطبقات الجيولوجية في مثل هذه الحالات؛ وج) التوزيع الجغرافي لأنواع معينة من الحيوانات والنباتات على اليابسة. وأتذكر إحساسي بالدهشة عندما رفض أحد زملائي الجيوفيزيائيين رفضاً قاطعاً في خمسينيات القرن، قبيل الاختراق الذي حققته نظرية «الانقسامات الأرضية»، حتى مجرد الاعتراف بأن هذا الموضوع يحتاج إلى بعض التوضيح.

وربما نتفهم الوضع بصورة أكثر دقة إذا تحدثنا عن عودة النزعة الكوارثية منذ ستينيات القرن العشرين إلى مجالي الجيولوجيا والنظرية التطورية كلتيهما من خلال **علم المستحاثات** الذي يبحث في معاشات الإنسان في الأزمنة القديمة. لقد كانت الدلائل **الظاهرية** مألوفة منذ أمد بعيد: فحتى الأطفال يعرفون عن انقراض الديناصورات في نهاية **العصر الطباشيري**. والاعتقاد الداروني بأن التطور **لم يكن** نتيجة كارثة ما (أو الخلق)، بل لتغيرات بطيئة وطفيفة فعلت فعلها على مدى التاريخ الجيولوجي، كان من القوة والرسوخ إلى حد لم يُثِرْ معه ذاك الانقلاب الجائح أي انتباه. ولم يكن الزمن الجيولوجي يؤخذ بالاعتبار إلا بالقدر الذي يسمح بتغيرات جيولوجية ملحوظة. أليس من المفاجئ، في عصر حفل فيه التاريخ البشري بتحولات جائحة، أن تسترعي الانقطاعات التطورية الانتباه مرة أخرى؟ وبوسع المرء أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. إن الآلية الأثيرة لدى الجيولوجيين والإحاثيين الكوارثيين في أيامنا هذه هي القصف من الفضاء الخارجي، أي اصطدام الأرض بواحد أو أكثر من النيازك الهائلة الحجم. ووفقاً لبعض الحسابات، فإن كُوَيْكباً كبير الحجم إلى حد يستطيع معه تدمير الحضارة، أي بحجم ثمانية ملايين **هيروشيما**، سيُداهم الأرضَ مرة كل ثلاثمئة ألف سنة. إن هذه السيناريوهات كانت جزءاً من الحواشي في دراسة ما قبل التاريخ. ولكن هل كان أي عالم جادّ، قبل عصر الحرب النووية، سيفكر في ذلك الاحتمال؟ لقد ظلت نظريات التطور بوصفه عملية تغير بطيئة تتخللها بين الفينة والفينة تغيرات فجائية نسبياً (تسمى «التوازن المتقطع») موضوعاً خلافياً في تسعينيات القرن العشرين، ولكنها غدت الآن واحداً من محاور النقاش **داخل** الوسط العلمي. ومرة أخرى، لا يَسَع المراقب العادي إلا أن يلاحظ، داخل ميادين الفكر النائية البعيدة كل البُعد عن الحياة الإنسانية الحقيقية، نظريتين رياضيتين فرعيتين، هما: «النظرية الكوارثية» (منذ الستينيات)، و«نظرية الفوضى» (منذ

الثمانينيات) (انظر ص 929 وما يليها من هذا الفصل). وقد سعت الأولى، وهي تطوير لعلم التضاريس الطوبوغرافية نشأ في فرنسا في الستينيات، إلى استقصاء المواقع عندما تضمنت التغيرات تشنجات مفاجئة (أي سلسلة الترابطات بين التغيرات الموصولة والمتقطعة)؛ أما النظرية الثانية (الأميركية المنشأ) فقد وضعت نموذجاً يجمع بين اللايقين واللاتكهن في مواضع يمكن فيها إظهار أن الأحداث الصغرى ظاهرياً (مثل رفرفة جناحي الفراشة) قد تفضي إلى نتائج ضخمة في مواضع أخرى (مثل الأعاصير الطوفانية). ومن السهل على من عاشوا في العقود الأخيرة من القرن العشرين أن يتفهموا الأسباب التي دعت العلماء عموماً، ومنهم علماء الرياضيات، إلى الاستخدام المكثف لمصطلحات الفوضى والكوارث.

V

غير أن العالم الخارجي بدأ، منذ السبعينيات فصاعداً، يخضع للدراسة في المختبرات وحلقات البحث بصورة غير مباشرة، ولكن بقوة أشد من ذي قبل، من خلال اكتشاف التقنية القائمة على العلم، وتضاعفت قوة هذا الاتجاه بسبب الانفجار الاقتصادي العالمي، الذي بدا وكأنه يفرز تبدلات جذرية، وربما لا رجوع عنها، في كوكب الأرض، أو على الأقل في الأرض بوصفها موئلاً للمخلوقات الحية. وكان ذلك أكثر مدعاة للقلق من احتمال كارثة حرب نووية من صنع الإنسان، وغدا يشكل مصدراً للفزع ويلقي بظلاله على المُخيّلات والضمائر خلال فترة الحرب الباردة. لقد كان من الممكن تجنب حربٍ عالمية نووية سوفياتية ـ أميركية، وهو ما تمَّ بالفعل كما تبين في ما بعد. غير أنه لم يكن من السهل تجنب النتائج الجانبية للنمو الاقتصادي المرتبط بالعلم. في عام 1973، اكتشف اثنان من علماء الكيمياء هما رولاند (Rowland) ومولينا (Molina)، أن الفلوروكربونات (المستخدمة على نطاق واسع في التبريد والبخاخات

الحديثة الواسعة الانتشار) تتلف طبقة **الأوزون** في جو الأرض. وكان من الصعب ملاحظة ذلك من قبل، لأن انبعاث هذه الكيمياويات (غاز أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون) لم يكن قد وصل مجموعة بعد إلى أربعين ألف طن قبل بداية الخمسينيات. ولكن في الفترة بين عامي 1960 و1972 تغلغل في الغلاف الجوي ما يزيد على 2,6 مليون طن من هذه الكيمياويات[17] (UN World Resources, 1986, Table 11.1, p. 319). وفي بداية التسعينيات، أصبح الإنسان العادي يعرف بوجود «**ثقوب الأوزون**» في الجو، وكان السؤال الوحيد المطروح يدور حول سرعة تآكل طبقة الأوزون ومتى يصبح ذلك خارج نطاق قدرة الأرض على التعافي الطبيعي. وإذا أمكن التخلص من غازات أكسيد الكربون فلا شك في أنها ستعاود الظهور. ومنذ السبعينيات، أصبح تأثير «**الدَّفيئة/ المُسْتَخْضرات**» (Greenhouse effect)، أي ارتفاع حرارة الأرض بصورة لا يمكن السيطرة عليها من خلال التخلص من الغازات التي ينتجها الإنسان، من القضايا الجدية التي تستأثر باهتمام كبير من جانب الاختصاصيين والسياسيين في الثمانينيات (Smil, 1990)؛ فقد كان الخطر حقيقياً، وإن كان هناك بعض المبالغة فيه أحياناً.

وفي الوقت نفسه تقريباً، اكتسب مصطلح «**البيئة**» (ecology)، الذي نُحِتَ عام 1873 ليدل على فرع من فروع علم الأحياء يتعامل مع العلاقات المتداخلة بين الأحياء وبيئتها، معناه شبه السياسي المألوف الآن[18] (E. M. Nicholson, 1970) وكانت تلك من النتائج الطبيعية للطفرة الاقتصادية العالمية الكبرى (انظر الفصل التاسع).

---

(17) UN *World Resources*, 1986, Table 11.1, p. 319.

(18) «علم البيئة.. هو أيضاً النظام الفكري الرئيس والأداة التي تمكننا أن نأمل بإمكان تحول التطور البشري إلى مجرى جديد بحيث يتوقف الإنسان عن إفساد البيئة التي يتوقف عليها مستقبله».

وتكفي مثل هذه الهموم لتفسير الأسباب التي دفعت الأيديولوجيا والسياسة، مرة أخرى، إلى تطويق العلوم الطبيعية في السبعينيات. غير أن هذين التيارين قد اخترقا أجزاء من العلوم نفسها على هيئة مداولات حول الحاجة إلى قيود عملية وأخلاقية على الاستقصاء العلمي.

لم يسبِقْ أن أثيرت مطلقاً مثل هذه المسائل على هذا النحو من الجدية منذ نهاية عصر الهيمنة اللاهوتية. ولم يكن من المفاجئ ظهورها من جانب من العلوم الطبيعية كان مرتبطاً على الدوام، أو كان يبدو كذلك، بمسائل إنسانية: كالمورِّثات وبيولوجيا النشوء والتطور. في غضون عشر سنوات بعد الحرب العالمية الثانية، حدثت ثورة داخل علوم الحياة من طريق التقدم المذهل لعلم أحياء الجزيئات الذي أماط اللثام عن الآلية الشاملة للوراثة وهي «الشيفرة الوراثية».

لم تكن الثورة في علم أحياء الجزيئات أمراً غير متوقع. وبعد عام 1914، أصبح من المسلَّم به أن الحياة ينبغي أن تفسر، ويمكن أن تفسر، بلغة الفيزياء، والكيمياء وليس بدلالة عنصر ما تتميز به الكائنات الحية[19]. والواقع أن نماذج الكيمياء الحيوية للأصل الممكن للحياة على الأرض، بدءاً من ضوء الشمس، وغاز الميثان، والنشادر والماء، قد طرحت لأول مرة في العشرينيات (لغايات معادية للدين إلى حد كبير) في روسيا السوفياتية وبريطانيا، كما طُرحت بجدية على جدول الأعمال العلمي. وبالمناسبة، فإن العداء للدين كان عاملاً مشجعاً للباحثين في هذا المجال؛ ويمكن اعتبار حالة كل من كريك (Krick) ولينوس باولينغ شاهداً واضحاً على ذلك

(19) «كيف يمكن تفسير الأحداث التي تقع في الزمان والمكان في نطاق فضاءات المتعضيات الحية بالرجوع إلى مصطلحات الفيزياء والكيمياء؟» (E. Schrödinger, 1944, p. 2).

(Olby, 1970, p. 943). لقد ظلت القوة الدافعة للأبحاث البيولوجية، لعدة عقود، بيو ـ كيماوية، وفيزيائية على نحو متزايد، منذ أن تبيَّن أن جزيئات البروتين يمكن أن تتبلور، وبالتالي أن تحلل بواسطة علم البلوريات. وكان من المعروف أن مادة DNA (deoxyribonucleic acid)، وهي حمض نووي في نُوى الخلايا، قد أدت دوراً أساسياً في الوراثة، إذ يبدو أنها القوام الأساسي للمورِّثة (الجينة)، أي وحدة التوريث. ومن جملة القضايا التي كانت موضع استقصاء جدي منذ أواخر الثلاثينيات الكيفية التي «يتسبب بها المورِّث في تكوين بنية أخرى مشابهة له بحيث تستنسخ حتى التحولات في داخل المورِّثة الأصلية»، أي كيفية حدوث الوراثة (Muller, 1951, p. 95). وبعد الحرب بات من الواضح «أن ثمة أشياء قد أضحت قريبة من متناول اليد» على حد تعبير كريك. ولا يُقلل اقتراب عدد من العاملين من النتيجة ذاتها في بداية الخمسينيات من أهمية اكتشاف كريك وواتسون للبنية الشمسية المضاعفة للحمض النووي الموجود في الخلية والطريقة التي تفسر بها نسخ المورثة بنموذج كيميائي ـ ميكانيكي ذكي.

إن ثورة اكتشاف الـ DNA هو «الأعظم من نوعه في علم الأحياء». وقد هيمن على علوم الحياة في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت تتعلق أساساً بالمورثات وبالنشوء والتطور، لأن داروينية القرن العشرين كانت علماً وراثياً حصرياً يتعلق بالتطور[20]. وكلا هذين الموضوعين حساسان للغاية، لأن النماذج العلمية فيهما كليهما قد تكون أيديولوجية في كثير من الأحيان ـ ونذكر هنا التزام

(20) كان يتعلق كذلك، في الأساس، بواحد من التنويعات الرياضية - الميكانيكية على العلوم التجريبية، وربما لم يستقبل على هذا الأساس بحماس بالغ في أوساط علوم الحياة التي تعتمد على قدر ضئيل من التجريب أو الحسابات الإحصائية الكمية، مثل علم الحيوان وعلم المستحاثات (R. C. Lewontin, *The Genetic Basis of Evolutionary Change*).

داروين الأدبي بمبدأ مالتوس (Malthus) (Desmond/Moore, Chapter 18) ـ أو أنها، في كثير من الأحيان، تغذي السياسة (**الداروينية الاجتماعية**). ويمثل مفهوم «**العِرْق**» (Race) هذا التداخل. وبالنسبة إلى المفكرين الليبراليين (الذين يضمون معظم العلماء)، ربما كانت ذكريات السياسة العرقية النازية هي التي دفعت إلى استنكار العمل وفق هذا المفهوم، بل إن كثيرين منهم قد شككوا في شرعية البحث بصورة منتظمة في الفروق المحددة وراثياً بين المجموعات البشرية، خشية أن تؤدي النتائج إلى تشجيع الآراء العنصرية. وبصورة أعم، فإن أيديولوجيا ما بعد الفاشية حول الديمقراطية والمساواة في البلدان الغربية قد أحيت المناقشات القديمة حول «**الطبيعة مقابل التنشئة**»، أو الوراثة مقابل الوسط البيئي. من الواضح أن الفرد البشري قد تكوّن من خلال الوراثة والبيئة المحيطة، أي من خلال المورِّثات والثقافة على حد سواء. ومع ذلك، فإن المحافظين كانوا ميالين كثيراً إلى القبول بمجتمع لا يمكن زحزحته، أي بخصائص اللامساواة المقررة وراثياً، في حين التزم «اليسار» بالمساواة، وأكد بصورة طبيعية على أن جميع الفوارق يمكن أن تزال من طريق الفعل الاجتماعي، لأنها فوارق بيئية في المقام الأول. والخلاف الذي اندلع حول مسألة الذكاء البشري (بسبب مضامينه المتعلقة بالتَمَدْرُس الشمولي أو الانتقائي) كان خلافاً سياسياً إلى حد كبير. لقد أثار قضايا أبعد كثيراً من المسائل العرقية مع أنه تضمن مثل هذه المسائل أيضاً. وقد تجلى اتساعها مع إعادة إحياء الحركة النسوية (انظر الفصل العاشر) التي كان كثير من مؤدلجيها يوشكون على الادعاء بأن **جميع** الفروق الذهنية بين الرجال والنساء هي فروق تحسمها الثقافة أساساً، أي فروق تتعلق بالبيئة والواقع أن الاستبدال الشائع لكلمة «**جنس**» (gender) بكلمة «النوع الاجتماعي» (بمعنى الذكورة أو الأنوثة) قد تضمن الاعتقاد بأن «المرأة» ليست فئة بيولوجية بقدر ما هي دور اجتماعي. وقد أدرك كل عالم حاول

استقصاء مثل هذه الموضوعات الحساسة أنه يجوس في حقل ألغام سياسي، بل إن العلماء الذين تعمدوا الولوج إلى هذا الميدان، مثل إ. أ. ولسون (E. O. Wilson) (ولد عام 1929) من هارفرد، زعيم «علم الأحياء الاجتماعي»، خجلوا من الإفصاح عن ذلك صراحة(21).

إن ما زاد من تفجر الوضع أن العلماء أنفسهم، ولاسيّما العاملين في المجالات الاجتماعية المرتبطة بعلوم الحياة ـ مثل نظرية التطور، والبيئة، وسلوك الحيوانات في مواطنها، والسلوك الاجتماعي للحيوانات وما إلى ذلك ـ كانوا يميلون إلى استخدام استعارات مجازية تماثل ما يستخدم في وصف البشر، ويخلصون إلى نتائج بشرية. وقد ألمح علماء البيولوجيا الاجتماعية، أو من روجوا لما توصلوا إليه من نتائج، إلى أن ما يهيمن على وجودنا الاجتماعي حتى الآن هو الخصائص (الذكورية) الموروثة عبر آلاف السنين التي كان تم فيها انتقاء الإنسان البدائي للتكيف، بوصفه صياداً، مع وجودٍ أكثر ميلاً إلى الافتراس في مواطنه الطبيعية المكشوفة (Wilson, 1977). ولم تقتصر هذه المقولة على إثارة استياء النساء وحدهن، بل شملت المؤرخين كذلك. لقد حلّل المنظرون التطوريون الانتقاء

(21) «إن انطباعي العام عن البيانات المتوافرة هي أن الإنسان العاقل (*Homo Sapiens*) هو نوع حيواني نموذجي من حيث نوعية واتساع التنوع الجيني المؤثر في السلوك. وإذا صحَّت المقارنة، فإن الوحدة النفسية للبشرية قد انتُقِصت منزلتها وأُنزِلت من مستوى العقيدة الدغمائية إلى مستوى الفرضية القابلة للاختبار. وليس من السهل التصريح بهذا الأمر في أجواء الولايات المتحدة السياسية الراهنة، بل إنه يعتبر هرطقة تستحق العقوبة في بعض القطاعات في الأوساط الأكاديمية. غير أن من الضروري التصدي لهذه الفكرة وجهاً لوجه إذا أريد للعلوم الاجتماعية أن تتحلى بالنزاهة... ومن الأفضل للعلماء أن يدرسوا قضية التنوع السلوكي الجيني بدلاً من اللجوء إلى مؤامرة الصمت من قبيل إظهار النوايا الحسنة» (Wilson, «Biology and Social Sciences,» 1977, p. 133). والمعنى الصريح لهذه العبارة الملتوية هو: ثمة أجناس وأصول عرقية، وهي، لأسباب جينية وراثية، وبصورة دائمة، غير متكافئة في مجالات معينة محددة.

الطبيعي، في ضوء الثورة البيولوجية العظيمة، بوصفه صراعاً على المحافظة على «**المورِّث الأناني**» (*The Selfish Genè* (Dawkins, 1976))، بل إن بعض المتعاطفين مع النسخة المتشددة من الداروينية تساءلوا عن الانعكاسات الحقيقية للانتقاء الجيني على المناقشات الدائرة حول النزعة الأنانية، والمنافسة، والتعاون الإنساني. وفرض النقاد الحصار، مرة أخرى، على العلم، مع أنه ـ وهذا هو المهم ـ لم يَعُدْ هدفاً لإطلاق النار من جانب الدين التقليدي، ولا من جانب أقلية ضئيلة من الجماعات الأصولية. لقد تقبل رجال الدين الآن هيمنة النتائج المخبرية، واستمدوا قدر المستطاع العزاء اللاهوتي من الكوزمولوجيا الكونية العلمية التي كان بمقدور نظريات «الانفجار الأعظم»، بمساعدة من نفحات إيمانية، أن تعرض نفسها كبرهان على أن الله قد خلق العالم. ومن جهة أخرى، أسفرت الثورة الثقافية الغربية في الستينيات عن هجوم رومنطيقي ولاعقلاني عنيف على النظرة العلمية للعالم. وتراوح هذا الهجوم في تقلباته بين طرفين: أحدهما راديكالي، والآخر رجعي.

خلافاً للعلوم الحياتية التي كانت ترابط في خنادقها القصية، لم تتأثر القلعة الرئيسة للأبحاث الخالصة في العلوم «الصعبة» بمثل هذه الظروف، إلى أن اتضح في السبعينيات أن الأبحاث لا يمكن أن تنفصل عن النتائج الاجتماعية للتقنيات التي أوجدتها الآن بصورة فورية. لقد كانت آفاق «**الهندسة الوراثية**» ـ المرتبطة منطقياً بالبشر وكذلك بأشكال الحياة الأخرى ـ هي التي أثارت المسألة الملحة حول ما إذا كان ينبغي وضع قيود على البحث العلمي. إذ إنه لأول مرة أخذت تتردد مثل هذه الآراء بين العلماء أنفسهم، وخاصة في الميدان البيولوجي، لأن بعض العناصر الأساسية للتقنيات الفرانكشتاينية لم تعد منفصلة عن الأبحاث البحت ولاحقة لها، بل إنها **أضحت** ـ كما في مشروع **جينوم** (Genome)، أي الخطة الرامية إلى رسم جميع الموروثات في الوراثة البشرية ـ **هي نفسها الأبحاث**

الأساسية. وأطاحت هذه الانتقادات بما كان يعتبره جميع العلماء، وما ظل معظمهم يعتبرونه، المبدأ الأساسي للعلم حتى ذلك التاريخ. إن العلم يهدف، مع تقديم تنازلات هامشية لمعتقدات المجتمع الأخلاقية، إلى متابعة الحقيقة مهما كانت النتائج[22]. وهم غير مسؤولين عما يفعله غير العلماء بالنتائج التي توصلوا إليها. وقد تجلت نزعة التنصل تلك في أكثر من موضع وعلى أكثر من وجه. وكما لاحظ أحد العلماء الأميركيين عام 1992. «ليس بين معارفي من علماء البيولوجيا الجزيئية البارزين من ليس له نصيب مالي من الأعمال التجارية المتعلقة بالبيوتكنولوجيا» (Lewontin, 1992, pp. 37, 31-40)؛ أو كما قال عالِم آخر: «إن موضوع (الملكية) هو المحور الأساسي في كل ما نعمله» (المصدر نفسه، ص 38).

لم يَعُدْ الموضوع الآن تقصي الحقيقة، بل بات استحالة فصلها عن ظروفها ونتائجها. وفي الوقت نفسه، كان السجال يدور، في المقام الأول، بين المتشائمين والمتفائلين حول مصير الجنس البشري. والافتراض الأساسي الذي طرحه من فرضوا كوابحاً أو قيوداً ذاتية على الاستقصاء العلمي هو أن الإنسانية، كما هي في الوضع الحاضر، لم تكن قادرة على التعامل مع القوى الجبارة التي تملكها، أو حتى إدراك المخاطر التي تواجهها. ذلك أن السحرة الذين رفضوا جميع القيود على أبحاثهم لم يكونوا يثقون بالمتدربين الأغرار العاملين لديهم. والمناقشات الدائرة حول الأبحاث غير المقيدة «تختص بالبحث العلمي الأساسي، لا بالتطبيقات التقنية للعلم، وينبغي تقييد بعضها» (Baltimore, 1978).

ومع ذلك فإن مثل هذه المناقشات ظلت على هامش الموضوع. ذلك أن جميع العلماء كانوا يعرفون أن البحث العلمي **لم يكن** حراً

(22) من أبرز الأمثلة على ذلك القيود المفروضة على إجراء تجارب على البشر.

طليقاً، وذلك على الأقل لأنه يتطلب موارد لم تكن متوافرة بكثرة. ولم تكن المسألة ما إذا كان ينبغي على أحدهم أن يُبلِغ الباحثين بما يجب أن يفعلوه وما لا يجب، بل من يُملي مثل هذه القيود والتوجيهات وبأي معايير. وإذا كان معظم العلماء يعملون في مؤسسات تتلقى الأموال مباشرة أو بصورة غير مباشرة من الصناديق العامة، فإن الحكومات هي التي تفرض القيود عليهم، ومهما كانت مخلصة في تكريمها لقيم البحث، فهذه معاييرها وليست معايير بلانك أو رذرفورد أو إينشتاين.

إن أولويات هؤلاء لم تكن، بحكم التعريف، تصب في الأبحاث «البحت» ولاسيّما إذا كانت مثل هذه الأبحاث تنطوي على كلفة باهظة. ذلك أن الحكومات، حتى الغنية منها، باتت مضطرة إلى أن تضبط ميزانيتها، بعد انتهاء الطفرة العالمية الكبرى، حين لم تعد عائداتها تزيد على نفقاتها. كذلك لم تكن هذه الأولويات مقدمة للأبحاث «التطبيقية» التي توظف الغالبية الغالبة من العلماء؛ إذ إن هذه لم توضَعْ وفقاً لشروط «تقدم المعرفة» بصورة عامة (مع أن هذا قد يحصل)، بل وفقاً للحاجة إلى تحقيق نتائج عملية محددة، كالشفاء من السرطان أو الإيدز على سبيل المثال. والعلماء في هذه الحقول لا يتابعون بالضرورة ما يهمهم، بل يتابعون ما هو مفيد اجتماعياً أو رابح اقتصادياً، أو يتابعون ما تتوافر له الاعتمادات المالية على الأقل، حتى عندما يأملون أن يعيدهم ذلك إلى طريق البحث الأساسي. وفي ظل هذه الظروف، يبدو من الفصاحة البلاغية فحسب التشدق بأن القيود المفروضة على الأبحاث لا تُحتمل لأن الإنسان بطبيعته جنس يحتاج إلى «إرضاء فضوله، ويحتاج إلى الاستكشاف والتجريب» (Lewis Thomas in: Baltimore, p. 44) أو أنه لابدّ من الوصول إلى قمم المعرفة، بلغة هواة صعود الجبال، لأن هذه «القمم موجودة هناك».

والحقيقة أن «العلم» (وهو ما يعني بالنسبة إلى معظم الناس العلوم الطبيعية «الدقيقة»)، هو من السعة، والقدرة الهائلة، وحاجة المجتمع الماسة إليه بصورة عامة ولمن يمولونه بصورة خاصة، بحيث لا يمكن أن يُترك لوسائله الخاصة. والتناقض الماثل فيه أن مصدر الإلهام والتأثير الضخم لتقانة القرن العشرين، وللاقتصاد الذي يسَّر ذلك، كان في نهاية المطاف يعتمد باطراد على مجموعة ضئيلة نسبياً من الناس بدت هذه النتائج الجبارة لأنشطتها ثانوية أو حتى طفيفة. وبالنسبة إلى هؤلاء، كانت قدرة الإنسان على السفر إلى القمر، أو مشاهدة لعبة كرة قدم برازيلية من خلال الستالايت على الشاشة في دوسلدورف، أقل إثارة بكثير من اكتشاف بعض الضجة الخلفية الكونية التي اكتُشِفت في أثناء البحث عن الظواهر التي تشوش الاتصالات ولكنها أثبتت نظريةً ما حول أصول الكون. ومع هذا فإنهم كانوا، مثل العالم الرياضي اليوناني القديم أرخميدس (Archimedes)، يعرفون أنهم يعيشون ويسهمون في صياغة عالم لا يستطيعون فهمه ولا يأبه بما يفعلونه. وكانت دعوتهم إلى حرية البحث أشبه بوقفة أرخميدس أمام الجنود الغزاة الذين استنبط محركات عسكرية لصدهم عن مدينته سيرقوسه، حين لم يعبأ بهم وهم يقتلونه، بل ناشدهم صارخا: «بحق الآلهة، لا تدمروا رسومي البيانية». لقد كان ذلك مفهوماً، ولكنه لم يكن واقعياً.

إن ما وفَّر الحماية لأعضاء هذه القلة القليلة من الناس هو القوى الجبارة التي وضعوا أيديهم على مفاتيحها. ذلك أنهم، على ما يبدو، يعتمدون على سماحهم لنخبة متميزة وغير مفهومة بأن تمضي قدماً كما تشاء. وهي نخبة ظلت غير مفهومة إلى وقت متأخر من القرن العشرين، حتى مع افتقارها النسبي للاهتمام بالمظاهر الخارجية للثروة والسلطة. وفي القرن العشرين كان لدى الدول التي لم تسلك هذا السبيل ما يدعوها إلى الندم. لقد ساندت جميع الدول العلوم، ولكن الحكومات لم تكن معنية بالحقيقة المطلقة، بل بالحقيقة

العملية. وكانت، في أحسن الأحوال، تشجع الأبحاث «البحت» لأنها قد تؤدي في يوم من الأيام إلى ما هو مفيد، أو لأسباب تتعلق بالعزة الوطنية. ومن هنا، فإن السعي للحصول على جوائز نوبل يظل له مكان الصدارة والأولوية والمرتبة العليا، قياساً على نيل الميداليات الأولمبية. وكانت تلك هي الأسس التي قامت عليها مؤسسات الأبحاث الناجمة والنظريات العلمية، والتي سيُذكر بها القرن العشرون بوصفه عصر التقدم الإنساني، في المقام الأول، لا عصر المأساة الإنسانية.

الفصل التاسع عشر

نحو الألفية الثالثة

«نحن في بداية عصر جديد يتميز بقدر كبير من انعدام الأمن، وبالأزمات الدائمة وغياب أي شكل من أشكال الوضع الراهن. ينبغي أن ندرك تمام الإدراك أننا نواجه الآن واحدة من أزمات التاريخ العالمي التي وصفها جاكوب بوركهارت (Jacob Burkhardt). إنها لا تقل أهمية عن تلك التي وقعت بعد 1945، حتى وإن بدت الظروف الأولية للتغلب عليها أفضل في أيامنا هذه. وليس ثمة قوى منتصرة وأخرى مهزومة اليوم، حتى ولا في أوروبا الشرقية».

م. ستورمر (M. Stürmer) ((بيرغدورف) (Bergedorf) 1993، ص 59).

«مع أن النموذج الأعلى الدنيوي للاشتراكية ـ الشيوعية قد انهار، فإن المشكلات التي ادّعت حلها بقيت على حالها: الانتفاع الصفيق بالامتيازات الاجتماعية والسطوة الجامحة للمال، الذي وجه مسار الأحداث ذاتها في أغلب الأحيان. وإذا لم يكن الدرس العالمي للقرن العشرين بمثابة اللقاح الشافي، فإن الزوبعة الحمراء الهائلة قد تتكرر بصورة كاملة».

ألكسندر سولزنيتسين في **النيويورك تايمز** (*New York Times*)
(تشرين الثاني/ نوفمبر 1993).

«إنه امتياز للكاتب أن يشهد نهاية ثلاث دول: جمهورية فايمار، والدولة الفاشية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية. ولا أعتقد أنني سأعيش طويلاً كي أشهد نهاية الجمهورية الفدرالية».

هاينر موللر (Heiner Müller) (1992، ص 361).

I

انتهى «القرن العشرون الوجيز» إلى مشكلات لا يملك أحد حلولاً لها أو يزعم أنه قادر على ذلك. ومع انتقال معاصري نهاية القرن، عبر الضباب العالمي الذي اكتنفهم، إلى عتبة الألفية الثالثة، فإن كل ما كانوا يعرفونه بصورة يقينية هو أن حقبة من التاريخ قد انقضت، ولا يعرفون غير ذلك إلا القليل.

وهكذا، لأول مرة خلال قرنين، يفتقر عالم التسعينيات تماماً إلى أي نظام أو بنيان دولي. إن ظهور بضع عشرات من الدول الجديدة بعد 1989، من دون أي آلية مستقلة لتقرير حدودها ـ وحتى من دون طرف ثالث مقبول بصفة وسيط نزيه ـ هو حقيقة صارخة تتحدث عن نفسها. أين ذهب مجمّع القوى العظمى الذي تشكل في وقت من الأوقات، أو كان يصادق شكلياً على الحدود المتنازع عليها؟ أين المنتصرون في الحرب العالمية الأولى الذين أشرفوا على إعادة رسم خريطة أوروبا والعالم، وثبتوا خطوط الحدود هنا، أو أصروا على استفتاء هناك؟ (أين حقاً تلك المؤتمرات الدولية الفعالة المألوفة تماماً بالنسبة إلى الدبلوماسيين في الماضي، التي تختلف كل الاختلاف عن مؤتمرات القمة القصيرة ذات طابع العلاقات العامة والتقاط الصور، والتي حلت محلها الآن؟).

ترى، كيف كان حال القوى الدولية، القديمة، أو الجديدة، عند نهاية الألفية الثانية؟ إن الدولة الوحيدة الباقية التي كان من الممكن الاعتراف بها دولةً عظمى، بالمعنى الذي كان معروفاً عام

1914، هي الولايات المتحدة. وما يعنيه ذلك عملياً هو شيء غامض تماماً. إن روسيا قد انكمش حجمها إلى ما كانت عليه في منتصف القرن السابع عشر. وهي لم تكن على هذه الدرجة من انخفاض المكانة منذ عصر بطرس الأكبر. وتناقصت مكانة كل من بريطانيا وفرنسا إلى مستوى إقليمي بحت، ولم يشفع لهما امتلاكهما لأسلحة نووية. وأصبحت ألمانيا واليابان «قوتين عظميين» اقتصادياً بالتأكيد، ولكن أياً منهما لم تكن بحاجة إلى تعزيز مواردها الاقتصادية الضخمة بعضلات عسكرية، بالمعنى التقليدي، حتى عندما أصبحتا قادرتين على اتخاذ مثل هذا القرار بحرّية. ولا يعرف أحد ماذا تريدان أن تفعلا في المستقبل المجهول، ولا ما سيكون عليه الوضع السياسي الدولي للاتحاد الأوروبي الجديد، الذي يطمح إلى سياسة مشتركة، ولكنه برهن على نحو مشهود على عدم قدرته على مجرد الادعاء بذلك، خلافاً لما هو عليه الوضع بالنسبة إلى المسائل الاقتصادية. وليس من الواضح أيضاً ما إذا كانت جميع الدول، باستثناء قلة منها، كبيرة كانت أو صغيرة، عريقة أو جديدة، ستستمر على حالها الراهن عندما يطل عليها الربع الأول من القرن القادم.

إذا كانت طبيعة اللاعبين على المسرح الدولي غير واضحة، فكذلك كانت طبيعة المخاطر التي تواجه العالم. لقد كان القرن العشرون الوجيز قرن حروب عالمية، ساخنة أو باردة، أدارتها قوى عظمى مع حلفائها في إطار سيناريوهات تفضي على نحو مطرد إلى الدمار الشامل، وصولاً إلى الكارثة النووية التي أمكن تجنبها بين القوى العظمى لحسن الحظ. وقد تلاشى هذا الخطر بشكل واضح. ولكن مهما كان المستقبل يحمل في طياته، فإن اختفاء جميع الممثلين القدامى عدا واحداً منهم أو تحولهم في المسرح العالمي يعني أن قيام حرب عالمية ثالثة على النمط القديم للحرب هو من الأمور البعيدة الاحتمال في المستقبل.

ومن الواضح كل الوضوح أن ذلك لا يعني أن عصر الحروب قد ولى إلى غير رجعة. لقد بينت فترة الثمانينيات، من خلال الحرب البريطانية ـ الأرجنتينية عام 1983 والحرب العراقية ـ الإيرانية في الفترة بين عامي 1980 و1988، أن الحروب التي لا علاقة لها بالمواجهة الكونية بين القوى العظمى أمر ممكن. وشهدت الفترة بعد عام 1989 من العمليات العسكرية ما لا يمكن حصره في مزيد من بقاع أوروبا وآسيا وأفريقيا مع أنه لا يمكن تصنيفها جميعاً في فئة الحروب: في ليبيريا، وأنغولا، والسودان، والقرن الأفريقي، ويوغوسلافيا السابقة، ومولدوفا، وفي كثير من بلدان القوقاز، وحوض القوقاز، وفي الشرق الأوسط المتفجر على الدوام، وفي آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً، وأفغانستان. وبما أنه لم يكن من الواضح من يقاتل من ولماذا ضمن أوضاع متذبذبة على نحو مطرد من الانهيار والتفكك القومي، فإن أياً من هذه الأنشطة لا يمكن أن يندرج تحت التسمية الكلاسيكية لكلمة «حرب»، دولية كانت أو أهلية. ومع ذلك، فإن سكان المناطق المعنية قلما شعروا بالأمان، لاسيّما وأنهم كانوا، حتى عهد قريب، ينعمون بالعيش بسلام تام كما هو الحال في البوسنة أو طاجكستان وليبيريا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منطقة البلقان في أوائل التسعينيات أظهرت أنه لا يوجد خط فاصل بين الصراعات الإقليمية المهلكة، والحرب وفق الطراز القديم المعهود التي يمكن أن يعودوا إليها مرة أخرى. وبعبارة موجزة، فإن خطر الحرب العالمية لم يتبدد، بل تبدل فحسب.

ولا شك في أن سكان الدول المستقرة والقوية التي تتمتع بأفضلية (كدول الاتحاد الأوروبي البعيدة عن منطقة الاضطرابات، والدول الاسكندنافية المنفصلة عن شواطئ بحر البلطيق في الاتحاد السوفياتي السابق) ربما يتوهمون أنهم يتمتعون بالمناعة ضد المجازر والقلاقل التي تجري في الأجزاء التعيسة من العالم الثالث والعالم الاشتراكي السابق، ولكنهم سيخطئون إن فعلوا ذلك. إن نشوب أزمة

ما في أوضاع الدول الأمم التقليدية سبب كافٍ لتعريضها للمخاطر. وإذا استثنينا إمكانية حدوث انفصال أو انشقاق داخل بعض الدول، فإن عاملاً مستجداً برز في النصف الثاني من القرن العشرين قد أضعفها، ربما لأنه حرمها من احتكار القوة المؤثرة التي كانت معياراً لقوة الدول في جميع بقاع الاستعمار الدائم. وهذا العامل هو تحول وسائل التدمير إلى أيدي الناس وشيوعها، مما ولّد انعطافاً في احتمالات العنف والخراب في المستقبل **في كل مكان** في العالم.

لقد أصبح من الممكن الآن لمجموعات صغيرة تماماً من المنشقين السياسيين أو غيرهم إشاعة الفوضى والدمار في أي مكان، وذلك ما أظهرته في التسعينيات أنشطة الجيش الجمهوري الأيرلندي في بريطانيا ومحاولة تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك (عام 1993). وحتى نهاية «القرن الوجيز»، ظلت تكاليف مثل هذه الأنشطة متواضعة، إذا استثنينا أضرار شركات التأمين، لأن الإرهاب الذي لا يرتبط بالدولة، خلافاً للافتراضات الشائعة، كان أقل عشوائيةً من أعمال القصف الجوي في الحروب الرسمية، لأن هدف مثل هذه الجماعات (إن كان لها هدف) سياسي لا عسكري. وهي، في العادة، تَستخدم إلى جانب العبوات الناسفة أسلحة تُحمل باليد وتستخدم لأغراض قتل محدود أكثر مما تستخدم لأغراض القتل الجماعي. بيد أنه لا يوجد سبب يحول دول استخدام جماعة صغيرة للأسلحة النووية، والمواد والخبرة اللازمة لتصنيعها، والمتوافرة على نطاق واسع في السوق العالمية.

وإضافة إلى ذلك، فإن شيوع وسائل التدمير قد زاد من كلفة السيطرة على العنف غير الرسمي بصورة كبيرة جداً. لقد اضطرت الحكومة البريطانية، في مواجهة قوات مقاتلة حقيقية لا يزيد تعدادها عن بضع مئات في أوساط الكاثوليك والبروتستانت شبه العسكرية في شمال أيرلندا، إلى تأكيد حضورها في المنطقة من طريق وجود دائم

لما يقارب 20 ألفاً من الجنود المدربين و8 آلاف من قوات الشرطة المسلحة، بكلفة تصل إلى ثلاثة بلايين جنيه استرليني في السنة. وما كان يصح بالنسبة إلى الثورات الصغيرة وأشكال العنف الداخلي الأخرى كان يصح تماماً بالنسبة إلى النزاعات الصغيرة خارج حدود الدولة. وهذا يعني أنه في كثير من الأوضاع الدولية المشابهة لم تكن حتى الدول الغنية تماماً مستعدة لأن تتحمل مثل هذه الأكلاف من دون حدود.

في أعقاب الحرب الباردة مباشرة، أظهرت عدة أحداث مقدار هذا العجز غير المتوقع لقدرة الدولة على نحو دراميّ، وبخاصة في البوسنة والصومال. كما ألقت الضوء على ما بدا أنه السبب الأول على الأرجح للتوتر الدولي في الألفية الجديدة، ونعني به العوامل التي ولَّدت تلك الفجوة المتزايدة الاتساع بين الأصقاع الغنية والفقيرة من العالم. ولم يكن ظهور الأصولية الإسلامية مجرد حركة مناهضة لأيديولوجيا التحديث على النمط الغربي، بل ضد «الغرب» نفسه. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يحاول نشطاء مثل هذه الحركات الوصول إلى أهدافهم من طريق التعرض للسياح الغربيين بالأذى، كما في مصر، أو بقتل المقيمين الغربيين في تلك البلدان بأعداد كبيرة كما في الجزائر. وفي الاتجاه المعاكس، نجد أن الرُّهاب الشعبي بالغ التطرف والحدَّ ضد الأجانب في البلاد الغنية كان موجهاً ضد الوافدين من العالم الثالث، وتمثل كذلك في إغلاق «الاتحاد الأوروبي» لحدوده في وجه طوفان الفقراء الباحثين عن عمل من العالم الثالث. وبدأت، حتى داخل الولايات المتحدة، تظهر علامات المعارضة الجدية للتسامح الفعلي في ذلك البلد إزاء الهجرة غير المحدودة.

ومع ذلك، كان كل جانب، بالمعنى السياسي والعسكري، يكمن خارج نفوذ الآخر. وفي أي نزاع مكشوف بين دول «الشمال»

و«الجنوب»، رجح التفوق التقني الكاسح وثراء الشمال ميزان القوة لصالح الفائزين، كما أثبتت حرب الخليج عام 1991 بصورة حاسمة، بل إن امتلاك بعض دول العالم الثالث لبضع صواريخ نووية ـ إذا افترضنا أنها تملك أيضاً وسائل صيانتها وإطلاقها ـ لم يكن من المتوقع أن يكون رادعاً فعالاً، لأن الدول الغربية، كما أظهر تحالف إسرائيل ودول الخليج في حرب العراق، كانت مستعدة وقادرة معاً على القيام بضربات استباقية ضد أعداء محتملين أضعف من أن يشكلوا أي تهديد. ومن وجهة نظر عسكرية، كان العالم الأول قادراً على معاملة العالم الثالث بوصفه «نمراً من ورق» كما سماه ماو.

ومع ذلك، فقد أضحى من الواضح على نحو مطرد طوال النصف الثاني من «القرن العشرين الوجيز» أن «العالم الأول» يستطيع أن يكسب معارك، ولكنه لا يستطيع أن يكسب حروباً ضد العالم الثالث، أي إن تلك الحروب الرابحة، إن أمكن ذلك، لا تستطيع أن تضمن سيطرته على مثل تلك المناطق. لقد تلاشى مصدر القوة الأساسي للإمبريالية، ونعني به الاستعداد لاستعمار الشعوب التي ما إن تتعرض للغزو حتى تستكين لإدارة حفنة من المحتلين. لقد كان حكم البوسنة والهرسك أمراً هيناً بالنسبة إلى إمبراطورية الهابسبرغ، ولكن جميع الحكومات تلقت النصيحة من جانب خبرائها العسكريين في أوائل التسعينيات بأن تهدئة ذلك البلد التعيس الذي مزقته الحرب يتطلب وجود عدة مئات الألوف من القوات، ولفترة غير محددة؛ أي إلى حشد قوات كافية لحرب كبرى. وكانت بلاد الصومال مستعمرة صعبة على الدوام، استلزمت ذات يوم تدخّل قوة عسكرية بريطانية بقيادة جنرال. ومع ذلك، لم يخطر في بال الحكام في لندن وروما أن محمد بن عبد الله، المعروف باسم «الملا المجنون» سيثير مشكلات دائمة لا يمكن تذليلها للحكومتين الاستعماريتين البريطانية والإيطالية. وفي بداية التسعينيات، انسحبت القوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة الأخرى المرابطة في الصومال والبالغة بضع عشرات

من الألوف بطريقة مخزية عندما انحصر الخيار البديل أمامها في احتلال غير محدود الأجل ولا نهاية له. وحتى القوة العظيمة للولايات المتحدة قد أحجمت عن التدخل عندما جوبهت في جارتها هاييتي - وفي بلد من التوابع يدور تقليدياً في فلك الولايات المتحدة - بجنرال محلي يقود جيشاً محلياً مسلحاً ومنظماً على الطريقة الأميركية يرفض أن يسمح بعودة رئيس منتخب تسانده أميركا (على مضض)، ويتحدى الولايات أن تحتل هاييتي. وقد رفضت الولايات المتحدة احتلال هاييتي ثانية كما فعلت خلال الفترة الممتدة من عام 1925 حتى 1934، لا لأن الألف جندي أو ما يقارب ذلك في جيش هاييتي يشكلون مشكلة عسكرية جدية، بل لأنها، ببساطة، لم تعد تعرف كيف يمكن حل مشكلة هاييتي من طريق قوة خارجية.

لقد انتهى القرن، باختصار، بفوضى عالمية ذات طبيعة غير واضحة، ومن دون آلية بيّنة لوضع حد لها أو لإخضاعها للسيطرة.

II

لا تكمن أسباب هذا العجز في عُمق الأزمة العالمية وتعقيدها الشديدين فحسب، بل تتمثل أيضاً في الإخفاق الواضح لجميع البرامج، قديمها وجديدها، في إدارة شؤون الجنس البشري أو تحسينها.

كان القرن العشرون الوجيز حقبة من الحروب الدينية، مع أن الأكثر فعالية وتعطشاً للدم بين هذا النوع من الحروب كانت هي الأيديولوجيات العَلمانية المعهودة المتحدرة من القرن التاسع عشر، مثل الاشتراكية والقومية التي أَلَّهَتْ إما أفكاراً مجردة أو شخصيات سياسية مجّدتها ورفعتها إلى مرتبة الألوهية. وربما كانت الحدود القصوى المتطرفة لهذا التوثين الدنيوي قد أوشكت على الزوال حتى قبل انتهاء الحرب الباردة، وتقلصت وتحولت من محافل كنسية شمولية على اتساع العالم إلى شرذمة من الطوائف المتنافسة. غير أن

قوتها على أي حال لم تكن تكمن في قدرتها على حشد العواطف كما يفعل الدين التقليدي فحسب، بل كذلك في الوعود التي تقدمها لإيجاد حلول دائمة للمشكلات في عالم متأزم. ولكنها، كانت، مع نهايات القرن، قد فشلت في تحقيق ذلك.

لقد جذب انهيار الاتحاد السوفياتي، بصورة طبيعية، الأنظار بالدرجة الأولى إلى إخفاق الشيوعية السوفياتية، أي محاولة إقامة اقتصاد كامل على ملكية الدولة التامة لوسائل الإنتاج وللتخطيط المركزي الشامل، من دون الرجوع بصورة فاعلة لآليات السوق أو الأسعار. وافترضت جميع الأشكال التاريخية الأخرى للنموذج الاشتراكي اقتصاداً يقوم على الملكية الاجتماعية لجميع وسائل الإنتاج، والتوزيع، والتبادل (حتى وإن لم يكن ذلك يعني بالضرورة ملكية الدولة المركزية)، وإزالة المشروعات التجارية الخاصة وتوزيع الثروة، في سوق تنافسية. ومن هنا، فإن هذا الإخفاق قد قوّض طموحات الاشتراكية غير الشيوعية، سواء كانت ماركسية أم غير ذلك، مع أنه لم يكن ثمة أنظمة أو حكومات ادّعت فعلاً إقامة اقتصادات اشتراكية. ويبقى استمرار أي شكل من أشكال الماركسية، وهي المسوغ الفكري والإلهامي للشيوعية، مسألة قابلة للجدل. ولو قُيض لماركس أن يعيش كمفكر كبير، وهو أمر لا شك فيه، فإن أياً من أشكال الماركسية التي تكونت منذ تسعينيات القرن التاسع عشر كعقائد للعمل السياسي ومطامح للحركات الاشتراكية لم يكن ليبقى على صورته الأصلية.

من وجهة ثانية، فإن اليوتوبيا المعاكسة لنظيرتها السوفياتية أظهرت إفلاسها هي الأخرى. ونعني بهذه اليوتوبيا ذلك الإيمان اللاهوتي باقتصاد توزَّع موارده **بالكامل** في سوق غير مقيدة مطلقاً، وفي ظروف من المنافسة غير المحدودة، أي في وضع لا ينتج أقصى حد من البضائع والخدمات فحسب، بل ينتج أيضاً أقصى حد من السعادة، والنمط الوحيد من المجتمعات الذي يستحق لقب

مجتمع «الحرية». مثل هذا النمط الخالص من مجتمع **«دعه يعمل»** لم يكن له وجود قط. ومن حُسن الحظ أنه، خلافاً لليوتوبيا السوفياتية، لم تُجرِ أي محاولة لإيجاد **يوتوبيا** ليبرالية فائقة قبل الثمانينيات. وذلك هو ما أنقذ القرن العشرين الوجيز في معظم فتراته من النقد جراء عجز اقتصاداته القائمة ونمو سطوة الدولة والبيروقراطية. والمحاولة الأصلب للقيام بذلك في الغرب، وهي محاولة نظام السيدة تاتشر في بريطانيا، التي كان إخفاقها الاقتصادي موضع إقرار شامل عند الإطاحة بها، لم يكن بوسعها أن تعمل إلا بتدرج معين. وعندما جرت محاولات لبناء اقتصادات **«دعه يعمل»** هذه لتحل محل الاقتصادات الاشتراكية السوفياتية السابقة في غضون فترة وجيزة من طريق «المعالجة بالصدمة» التي أوصى بها مستشارون غربيون، كانت النتائج مرعبة اقتصادياً وكارثية اجتماعياً وسياسياً. ولم يكن للنظريات التي وضع على أساسها المذهب الليبرالي الجديد إلا صلة واهية بالواقع، على الرغم من جاذبيتها الظاهرة.

عزز فشل النموذج السوفياتي اعتقاد مؤيدي الرأسمالية بأنه لا يوجد اقتصاد فعال من دون سوق للبورصة؛ كما إن فشل النموذج الليبرالي الفائق أكد قناعة الاشتراكيين المسوغة بأن الشؤون الإنسانية، بما فيها الناحية الاقتصادية، كانت أهم من أن تُترك للسوق. وعززت كذلك افتراض الاقتصاديين المتشككين بعدم وجود ارتباط منظور بين النجاح أو الإخفاق الاقتصادي لبلد ما من جهة، وتميز منظريها الاقتصاديين[1] من جهة أخرى. وقد تنظر الأجيال القادمة إلى السجال

(1) وقد يثبت أن ثمة علاقة عكسية بين الطرفين. إن النمسا لم تكن نموذجاً مثالياً للتقدم الاقتصادي في الفترة (قبل عام 1938) عندما كانت فيها واحدة من أبرز المدارس المرموقة للنظرية الاقتصادية؛ ولكنها غدت كذلك بعد الحرب العالمية الثانية عندما لم يعد يقيم فيها أحد من علماء الاقتصاد المشهورين خارج بلادهم. وأما ألمانيا، التي رفضت الاعتراف في جامعاتها حتى بالنظريات الاقتصادية المتعارف عليها عالمياً، فلم تتأثر بافتقارها إلى المنظرين الاقتصاديين. وقد يسأل سائل: «كم اقتصادياً كورياً أو يابانياً يَرِدُ ذكرهم والاستشهاد=

بين الرأسمالية والاشتراكية بوصفهما القطبين المتنافرين الحصريين، على أنه أثر ماضٍ من آثار حروب القرن العشرين الأيديولوجية الباردة. وربما يتحوّل في الألفية الثالثة إلى شيء لا أهمية له، تماماً كالجدال بين الكاثوليك والمصلحين المختلفين في القرنين السادس عشر والسابع عشر حول ما ينبغي أن تكون عليه المسيحية الحقة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

كان العنصر الأكثر خطراً من الانهيار الواضح للقطبين المتعارضين هو ما يمكن أن نسميه التباس السياسات والبرامج المختلطة والوسيطة التي سادت معظم المعجزات الاقتصادية الباهرة في القرن العشرين. لقد جمعت هذه بصورة عملية بين العام والخاص، وبين السوق والتخطيط، وبين الحكومي والعمل الحر، حيثما اقتضت ذلك المناسبة والأيديولوجيا المحلية. ولم تكن المشكلة تتمثل في تطبيق نظرية جذابة فكرياً أو مؤثرة، سواء كان من الممكن تبريرها نظرياً أو غير ذلك، ذلك أن هذه البرامج كانت نجاحاً عملياً أكثر مما كانت منظومة مترابطة فكرياً ومنطقياً. وقد أظهرت «عقود الأزمات» مدى القصور في سياسات «العصر الذهبي»، ولكن من دون أن تخلق حتى الآن بدائل مقنعة. كما كشفت النقاب أيضاً عن النتائج الثقافية والاجتماعية الدرامية غير المتوقعة لعصر الثورة العالمية الاقتصادية منذ العام 1945، وعن عواقبها البيئية الكارثية المحتملة كذلك. لقد كشفت، ببساطة، عن أن المؤسسات الجماعية الإنسانية فقدت السيطرة على النتائج الجماعية

= بأعمالهم في أي عدد من مجلة **أميريكان إيكونوميك ريفيو** (***American Economic Review***)؟ ومن ناحية أخرى، يجدر بنا في معرض الحديث عن الحجة المعاكسة لذلك أن نستشهد بالدول الاسكندنافية، الديمقراطية الاجتماعية المزدهرة التي برزت فيها جمهرة من المنظرين الاقتصاديين الثقات الذين يتمتعون بالاحترام على الصعيد العالمي منذ أواخر القرن التاسع عشر.

للفعل البشري. والواقع أن أحد عوامل الجذب الفكرية التي تساعد على تفسير الرواج القصير الأجل لليوتوبيا الليبرالية الجديدة أنها، بالتحديد، قد اعتزمت تجاوز القرارات الإنسانية الجماعية. لندَعْ كل فرد يسعى لتحقيق ما يرضيه من دون ضغط أو قيود، فمهما كانت النتيجة، فإنها تظل أفضل ما يمكن تحقيقه. وكانت الحجة الركيكة المطروحة آنذاك أن أي مسار بديل سيكون أسوأ من ذلك.

إذا كانت الأيديولوجيات البرامجية التي انبثقت عن عصر الثورة والقرن التاسع عشر قد وجدت نفسها تواجه الضياع مع أواخر القرن العشرين، فإن الأسفار الإرشادية القويمة التي درجت على هداية الحائرين في هذا العالم، وهي الديانات التقليدية، لم تقدِّمْ بديلاً معقولاً. وكانت المذاهب الغربية منها في حيْص بيْص، حتى في البلدان القليلة التي يتصدرها البلد الخارج عن القياس، وهو الولايات المتحدة، التي كان فيها الانتساب إلى الكنيسة وحضور الطقوس الدينية من الممارسات المعتادة (Kosmin/Lachmann, 1993). وقد تسارع انحسار الطوائف البروتستانتية المختلفة. وغدت الكنائس والمصليات التي بنيت في مطلع القرن خالية في أواخره، أو بيعت لتُستخدم في أغراض أخرى، حتى في بقاع مثل ويلز التي كانت قد أهمت فيها في بلورة الهوية الوطنية. ومنذ الستينيات فصاعداً، أخذ انهيار الكنيسة الكاثوليكية، كما رأينا، يزداد حدة، حتى في البلدان الشيوعية السابقة التي كانت تتمتع فيها الكنيسة بمكانة متميزة بوصفها رمزاً للمعارضة ومناهضة أنظمة الحكم التي كان النفور منها عميق الجذور، فإن الرعية في المرحلة ما بعد الشيوعية عزفت عن الراعي وابتعدت عن الحظيرة، شأنها في ذلك شأن نظائرها في جميع بقاع العالم. واعتقد بعض المراقبين أنهم سيتلمسون عودة إلى الدين في موطن المسيحية الأرثوذوكسية في المرحلة بعد السوفياتية، غير أن الشواهد على هذا التطور غير المحتمل، ولكن غير المستحيل، لم تكن قوية في نهاية القرن. وأخذت أعداد الرجال والنساء الذين

يلتزمون بتعاليم تلك الطوائف الدينية المسيحية، أياً كان لونها، بالتناقص.

غير أن انحسار الديانات التقليدية، ثم سقوطها، في المجتمع الحضري في العالم المتقدم على الأقل، لم يحِلّ محله تنامي النزعات الدينية الطائفية الكفاحية، أو بروز العبادات والجماعات التوثُّنية أو، إلى حد أقل من ذلك بكثير، رغبة واضحة من جانب الكثير من الرجال والنساء في الهروب من عالم لم يستطيعوا فهمه أو السيطرة عليه واللجوء إلى تشكيلة منوعة من العقائد التي كانت قوتها تكمن أساساً في طابعها اللاعقلاني. وينبغي أن لا يؤدي ظهور هذه الطوائف أو العبادات أو الجماعات بصورة علنية على الملأ إلى صرف الانتباه عن الضعف النسبي لما تلاقيه من مساندة. ولم ينتسب أكثر من ثلاثة أو أربعة من اليهود البريطانيين على سبيل المثال، إلى أي من الطوائف أو الجماعات اليهودية المغالية في تطرفها الديني. وبالمثل، لم ينتسب أكثر من خمسة بالمائة من الأميركيين البالغين إلى الطوائف التبشيرية أو النشطة (Kozmin, Lachmann, 1993, pp. 15-16)[2].

كان الوضع مختلفاً كل الاختلاف في العالم الثالث وفي أطرافه، مع الاستثناء الدائم للتقاليد الكونفوشية التي حافظت منذ أمد بعيد على مناعتها إزاء الأديان الرسمية ولكن ليس إزاء الطوائف الفرعية الوثنية غير الرسمية. وقد يتوقع المرء هنا من التقاليد الدينية التي شكلت طرائق التفكير الشعبية حول العالم أن يكون لها دور على مسرح الحياة. وذلك هو ما حدث في العقود الأخيرة من القرن

---

(2) أخذت بالاعتبار هنا جميع الطوائف بمسمياتها المختلفة، ومن جملتها البنتوكوستال (Pentecostal)، تشيرتشيز أوف كرايست (Churches of Christ)، شهود يهوه (Jehovah Witnesses)، الأدفنتست السبتيّون (Seventh Day Adventisis)، أسمبليز أوف غاد (Assemblies of God)، هولينيس تشيرتشيز (Holiness Churches)، بورن أغين (Born Again)، وكاريزماتيك (Charismatic).

العشرين عندما هُمِّشت الأقليات النخبوية العلمانية التحديثية التي دفعت ببلدانها إلى مسرح العالم الحديث (انظر الفصل الثاني عشر). وقد عظَّم من جاذبية الديانات المسيَّسة، بحكم التعريف تقريباً، عداء الديانات القديمة للحضارة الغربية التي كانت من عوامل الاضطراب الاجتماعي، وعداؤها للبلدان الغنية «الكافرة» التي بدت، أكثر من أي وقت مضى، عاكفة على استغلال فقر العالم الفقير. وعلى الصعيد المحلي، فإن استهداف هذه الحركات لفئة الأثرياء المتغربنين، بسياراتهم المرسيدس ونسائهم المتحررات، أضفى على تحركاتها طابع الصراع الطبقي. وغدا من المألوف في الغرب أن يطلق عليها، بصورة مغلوطة، اسم الحركات «الأصولانية». ومهما كانت التسمية الدارجة الرائجة، فإن تلك الحركات كانت، بحكم شعاراتها، ترنو إلى عصرٍ سالفٍ متخيَّل أكثر بساطة واستقراراً وقابلية للفهم. وحيث إن من المتعذر العودة إلى مثل ذلك العصر، وحيث إن تلك الأيديولوجيات لم يكن لديها ما تقوله حول مشكلات المجتمعات الفعلية المختلفة كل الاختلاف عن المجتمعات الرعوية المترحلة في الشرق الأوسط القديم على سبيل المثال، فإن تلك الحركات لم تبيِّن السبيل لمعالجة تلك المشكلات. لقد كانت أعراضاً للعلة التي تشبه وصف الكاتب الظريف كارل كراوس (Karl Kraus) من فيينا للتحليل النفسي: «إنه المرض الذي يتوهم المصابون به أنه هو الدواء».

وكانت تلك هي حالة المَلْغَم الخليط من الشعارات والمشاعر - مما لا يمكن أن يسمى أيديولوجيا - التي ازدهرت على أنقاض المؤسسات والأيديولوجيات القديمة على نحو ما تتنامى الطحالب على أنقاض المدن الأوروبية بعد أن انهمرت عليها قنابل الحرب العالمية الثانية. لقد كانت تلك هي سياسات الرُهاب وأزمة الهوية. إن رفض الحاضر غير المقبول لا يعني بالضرورة تحديد مشكلاته، ناهيك بطرح الحلول لها (انظر الفصل الرابع عشر، VI). والواقع أن المثال الأقرب لبرنامج سياسي يمثل هذه المقاربة، وهو المبدأ

الولسوني ـ اللينيني حول «حق تقرير المصير الوطني» الذي ينبغي أن تمارسه «الأمم» التي يفترض أن تكون كيانات ثقافية متجانسة إثنياً ولغوياً، قد اختُزِلَ إلى معادلة عبثية همجية فاجعة على أعتاب الألفية الثالثة. في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وربما للمرة الأولى، أخذ المراقبون العقلانيون، بصرف النظر عن توجهاتهم السياسية (باستثناء بعض المتعاطفين مع بعض الجماعات القومية النشطة) يطالبون علناً بالتخلي عن مبدأ «حق تقرير المصير»[3].

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يؤدي فيها ارتباط الفراغ الفكري والمشاعر الشعبية الغامرة، بل اليائسة، إلى مثل هذا الزخم السياسي في أجواء الأزمات وانعدام الأمن ـ وفي بقاع واسعة من العالم ـ في ظل تفكك الدول والمؤسسات. ومثلما حدث في فترة ما بين الحربين للحركات الساخطة، التي أفرزت النازية، فإن الاحتجاجات الدينية ـ السياسية في العالم الثالث، والتعطش إلى بلورة هوية مأمونة ونظام اجتماعي مضمون في عالم مشرذَم (ارتبطت فيه في العادة دعوة المحافظة على روح «الجماعة» بالدعوة إلى احترام «القانون والنظام»)، نقول إن هذه العوامل كلها قد شكلت المهاد الذي تترعرع فيه القوى السياسية الفاعلة وتتعاظم، وقد تطيح هذه القوى بأنظمة الحكم القديمة وتحل محلها. غير أنها في الألفية

(3) يتجلى ذلك، أساساً في تنبؤات المفكر الروسي المنفي المعادي للشيوعية إيفان إليين (Ivan Ilyin) (1882 ـ 1954) الذي تكهن بنتائج المحاولات المستحيلة لإقامة «كيانات إثنية متشددة على أرض الواقع» في روسيا ما بعد المرحلة البلشفية. إن أبسط الافتراضات يفيد بقيام عشرات من «الدول المستقلة»، ليس لأي منها حدود متفق عليها، ولا حكومة ذات سلطة محددة، ولا قوانين، ولا محاكم، ولا جيش، ولا كيان إثني محدد إنها منظومة من الشعارات الجوفاء. وعلى مدى العقود الزمنية اللاحقة، ستتشكل هذه الدول، تدريجياً، عبر عمليات انفصال وتفكك. وستخوض كل منها كفاحاً طويل الأمد ضد جاراتها حول قضايا الأرض والسكان، في ما قد يفضي إلى سلسلة من الحروب الأهلية داخل روسيا (ورد ذلك في كتاب: (*Chiesa*, 1993, pp. 34, 36-37).

الجديدة لن تكون أقدر على إيجاد حلول أفضل من تلك التي أوجدتها الفاشية بعد «عصر الكارثة». ولم يكن من الواضح حتى في أواخر القرن العشرين القصير أنها قادرة على توليد حركات وطنية جماهيرية منظمة من النوع الذي مَنح لبعض أشكال الفاشية سطوة سياسية مهولة حتى قبل أن تتولى، بصورة حاسمة، مقاليد الحكم والسلطة. وربما كانت قوتها الأساسية ترتكز إلى ما تتمتع به من مناعة ضد العلوم الاقتصادية الأكاديمية والشعارات الليبرالية البلاغية الطنانة المعادية للدولة والمرتبطة بفلسفة السوق الحرة. وإذا كانت العوامل السياسية تستدعي إعادة تأميم صناعة ما، فلن تثنيها عن ذلك أي حجج أو ذرائع أخرى، وبخاصة إذا لم تكن الأطراف المعارضة قادرة على فهمها. ومع ذلك، فإنها، إذا اعتزمت القيام بأمر ما، فلن تعرف ما يتعين عليها عمله.

III

وذلك ما لا يعرفه مؤلف هذا الكتاب كذلك. ومع ذلك، فإن بعض النزعات كانت من الوضوح، على المدى الطويل، بحيث تسمح لنا باستعراض الملامح العريضة لكل من مشكلات العالم الأساسية، وبعض الشروط اللازمة لتذليلها.

إن المشكلتين المحوريتين الحاسمتين على المدى الطويل هما المشكلة البيئية والمشكلة السكانية. لقد كان من المتوقع على العموم أن يستقر حجم سكان العالم، المتفجر منذ أواسط القرن العشرين، عند نحو عشرة بلايين نسمة في عام 2030 أو نحوه، أو ما يزيد خمس مرات على العدد عام 1950، هذا إذا انخفض، في المقام الأول، معدل المواليد في العالم الثالث. فإذا ثبت خطأ هذه التنبؤات فإن جميع المراهنات على المستقبل ستكون خاسرة. وحتى لو ثبت أنها قريبة من الواقع، فإنها ستزيد من حدة المشكلة التي لم تجابَهْ مطلقاً حتى الآن على مستوى عالمي، وهي كيفية العمل على استقرار

سكان العالم أو تقلب عددهم عند مستوى معين أو ارتفاع هذا العدد (أو انخفاضه) بصورة طفيفة. (إن أي تناقص كبير في عدد سكان العالم، وهو أمر غير محتمل ولكنه غير مستبعد، سيفضي بدوره إلى المزيد من التعقيدات). ومهما يكن من أمر، فإن الحركات المتوقعة لسكان العالم، سواء كان تعددهم مستقراً أو غير ذلك، من شأنها أن تزيد بالتأكيد من وضع اللاتوازن بين مناطقه المختلفة. وبصورة عامة، وكما هو الحال في القرن العشرين الوجيز، فإن البلدان الغنية والمتطورة هي الدول التي يستقر عدد سكانها قبل غيرها، أو تتوقف عن التكاثر كما فعلت عدة بلدان في التسعينيات.

إن الدول التي تضم مواطنين متقدمين في السن وأطفالاً قليلين، وتحيط بها دول فقيرة تتزاحم فيها جيوش عريضة من الشباب المطالبين بأعمال متواضعة في العالم الغني، ولكنهم أغنياء بمقاييس بلدان مثل السلفادور أو المغرب، ستواجه خيار السماح بالهجرة الكثيفة إليها (مما سيؤدي إلى قلاقل سياسية في الداخل)، أو خيار تحصين نفسها ضد المهاجرين الذين تحتاج إليهم (وهو ما لن يكون أمراً عملياً على المدى الطويل) أو إيجاد صيغة أخرى. والاحتمال الأرجح هو السماح بقبول هجرات مؤقتة ومشروطة لا تمنح الوافدين الأجانب حقوق المواطنين الاجتماعية والسياسية، أي خلق مجتمعات لامساواتية في جوهرها. وقد تتراوح تلك بين مجتمعات **الأبارتايد** الصريحة كما هو الحال في جنوب أفريقيا وإسرائيل (وهي مجتمعات آخذة بالتناقص في بعض أجزاء العالم ولكنها قائمة بالتأكيد في أجزاء أخرى) ومجتمعات التسامح غير الرسمي مع المهاجرين الذين لا مطالب لهم في البلد المُضيف لأنهم يعتبرونه مجرد مكان يكسبون منه رزقهم من وقت إلى آخر، فيما يحافظون على ارتباطهم العميق الجذور بأوطانهم. وقد تيسرت إمكانية هذه الإقامة المزدوجة أكثر من أي وقت مضى، جراء التقدم في المواصلات والاتصالات في أواخر القرن العشرين، وكذلك الفجوة الهائلة بين الدخول في الدول الغنية

والفقيرة. أما إمكانية التخفيف من تفجر الاحتكاكات بين المواطنين والأجانب على المدى الطويل أو حتى المتوسط فستظل مسألة مثيرة للجدل بين المتفائلين الأبديين والمتشككين غير الواهمين.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الاحتكاكات ستكون عاملاً مهماً في توجيه السياسات، على الصعيدين المحلي أو الدولي، في العقود القادمة.

وعلى الرغم من أن المشكلات البيئية حاسمة على المدى الطويل، فإنها ليست قابلة للانفجار بصورة فورية. وهذا لا يعني التقليل من شأنها، مع أنها منذ دخلت في الوعي الجماهيري وفي المجادلات العامة في السبعينيات، قد أثيرت بصورة خاطئة باعتبارها نذيراً بنهاية العالم. وليس ثمة ما يدعو إلى الاستكانة والتراخي أمام التطمينات التي تفيد بأن «تأثيرات الدفيئة/المستحضرات» لن تتسبب في ارتفاع مستوى البحر عام 2000 إلى درجة تغمر وتغرق كل بنغلاديش وهولندا، أو أن فقدان عدد غير معروف من أجناس المخلوقات كل يوم ليس من الأمور التي لا سابق لها. ذلك أن معدل النمو الاقتصادي بالوتيرة التي شهدناها في النصف الثاني من القرن العشرين الوجيز، إذا ظلت دون تغيير (على افتراض أن هذا أمر محتمل)، سيكون له عواقب وخيمة لا يمكن تداركها على البيئة الطبيعية في هذا الكوكب، بما في ذلك الجنس البشري الذي يعتبر جزءاً منها. وهو لن يدمر الكون أو يجعله غير صالح للعيش على الإطلاق، بل سيغير بالتأكيد نظام الحياة في المحيط الحيوي ويجعله غير قابل لحياة النوع البشري كما نعرفه. ويضاف إلى ذلك أن المعدل الذي زادت فيه التقنية الحديثة من قدرة البشر على تحويل البيئة قد جعل الوقت المتاح للتعامل مع هذه المشكلة، إذا افترضنا أن الزمن لا يتسارع، يقاس بالعقود لا بالقرون.

في معرض الحديث عن مواجهة الأزمة البيئية الوشيكة، يمكن،

بقدر معقول من اليقين، التفكير في ثلاثة أمور. **أولها** أن تلك الأزمة ستكون بالتأكيد عالمية أكثر مما هي محلية، مع أننا نستطيع بوضوح أن نكسب وقتاً أكبر إذا كان المصدر الأكبر للتلوث في العالم، ونعني به نسبة الأربعة بالمائة من سكان المعمورة، الذين يقطنون في الولايات المتحدة، سيتحملون سعراً واقعياً للنفط الذي يستهلكونه. و**الثاني** أن هدف السياسة البيئية ينبغي أن يكون جذرياً وواقعياً في آنٍ. كما إن حلول السوق، أي إدراج كلفة الأضرار البيئية في السعر الذي يدفعه المستهلكون ثمناً لما يشترونه من سلع وخدمات، ليست جذرية ولا واقعية. ذلك أن أي محاولة بسيطة لزيادة ضريبة الطاقة، كما يدل مثال الولايات المتحدة، يمكن أن تؤدي إلى صعوبات سياسية لا يمكن تذليلها. ويثبت سجل أسعار النفط منذ 1973 أن الآثار المترتبة على مضاعفة كلفة الطاقة، في مجتمع السوق الحرة، بما يتراوح بين 12 و15 مرة في غضون ست سنوات، لم تكن لتقلّل من استخدام الطاقة بل ستجعلها أكثر كفاءة، فيما تشجع الاستثمار الكثيف في مصادر جديدة ومشكوك فيها بيئياً بدلاً من النفط الأحفوري العادي الذي لا يعوَّض. ومن شأن ذلك أن يخفض السعر ثانية ويشجع على المزيد من الهدر. ومن ناحية أخرى، فإن اقتراحات مثل «عالم من دون نمو»، ناهيك باقتراحات خيالية كالعودة إلى التعايش البدائي المزعوم بين الإنسان والطبيعة، كانت غير عملية على الإطلاق وإن بدت ذات صبغة راديكالية. إن اللانمو في ظل الظروف القائمة يعني تجميد اللامساواة الحالية بين بلدان العالم، وهو وضع قد يبدو مقبولاً عند المواطن العادي في سويسرا أكثر مما يكون لدى نظيره في الهند. وليس من قبيل المصادفة أن يأتي الدعم الأساسي للسياسات البيئية من جانب الدول الغنية ومن جانب الطبقات الغنية المنعمة والطبقات المتوسطة في جميع البلدان (باستثناء رجال الأعمال الذين يأملون في كسب المال من طريق القيام بأنشطة تلويثية). وأما البلدان الفقيرة التي يتضاعف سكانها وتعاني من البطالة

فهي تريد مزيداً من «**التنمية**» وليس ما هو دون ذلك.

ومع ذلك، فإن أنصار البيئة، أغنياء كانوا أو فقراء، كانوا على حق. إن معدل التنمية ينبغي أن يُخفض إلى المستوى «المستدام» على المدى المتوسط ـ وهي عبارة تبدو عديمة المعنى. أما على المدى الطويل، فلابدّ من تحقيق التوازن بين البشر، والموارد (المتجددة) التي يستهلكونها، وتأثير أنشطتهم على البيئة. ولا أحد يعرف كيف يمكن تحقيق ذلك، ولم تجرؤ غير قلة قليلة على التنبؤ بكيفية تحققه، وعلى أي مستوى من السكان والتقانة والاستهلاك يمكن أن يقوم هذا التوازن الدائم. ولا شك في أن الخبرة العلمية كفيلة بإيجاد ما ينبغي عمله لتجنب أزمة غير قابلة للحل، ولكن مشكلة إيجاد مثل هذا التوازن ليست علمية أو تقنية، بل سياسية واجتماعية. بيد أن ثمة أمراً واحداً لا يمكن إنكاره، وهو أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتواءم مع اقتصاد عالمي يرتكز على المتابعة غير المحدودة للربح من جانب المؤسسات الاقتصادية التي تكرس جهودها، بحكم التعريف، لهذا الغرض وتتنافس في ما بينها في سوق عالمية حرة. ومن وجهة النظر البيئية، إذا قدر للإنسانية أن يكون لها مستقبل، فإن رأسمالية عقود الأزمات لا مستقبل لها.

IV

كانت مشكلات الاقتصاد العالمي، إذا أخذت بمفردها، أقل خطورة، مع استثناء واحد. إن الاقتصاد العالمي كان سيواصل النمو حتى لو ترك وشأنه. وإذا كانت الدورات الاقتصادية التي تحدث عنها كوندراتييف (Kondratiev) (انظر الفصل الثالث، ص 87) تعني شيئاً، فإن ذلك يعود إلى دخول العالم في حقبة أخرى من التوسع في الرخاء قبل نهاية الألفية الثانية، على الرغم مما قد يتعرض له من تعثر قصير جراء التداعيات الناجمة عن تفكك الاشتراكية السوفياتية، وانجراف بقاع من العالم إلى معمعة الحرب والفوضى، وربما بسبب

التكريس المتزايد للتجارة العالمية الحرة، وهو الأمر الذي يحمل الاقتصاديين على الإفراط في التفاؤل أكثر من المؤرخين الاقتصاديين. ومع ذلك، فإن مدى التوسع كان هائلاً. ذلك أن «**العصر الذهبي**»، كما رأينا، كان أول الأمر قفزة كبرى إلى الأمام بالنسبة إلى «اقتصادات السوق المتطورة» التي تشمل نحو 20 بلداً يقطنها قرابة 600 مليون من البشر (1960). وكان مقدراً للعولمة، وإعادة التوزيع الدولي للإنتاج، أن يستمرا في جَرّ معظم ما تبقى من بلايين العالم الستة من البشر إلى حظيرة الاقتصاد العالمي. وحتى المتشائمون بالفطرة لم يَسَعْهم إلا الإقرار بأن آفاق المستقبل ستجلب المزيد من الازدهار للأعمال التجارية.

أما الاستثناء الكبير، فهو استمرار الفجوة المتعاظمة التي لا يمكن ردمها على ما يبدو بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وقد تسارعت تلك العملية وازدادت توسعاً بفعل التأثير الكارثي للثمانينيات في معظم بلدان العالم الثالث، وبسبب الإملاق الذي أصاب الكثير من البلدان الاشتراكية سابقاً. وبدا أن هذه الفجوة ستواصل الاتساع إلا إذا انخفضت، على نحو مشهود، معدلات النمو السكاني في العالم الثالث. أما الاعتقاد القائل بأن التجارة الدولية غير المقيدة وفقاً لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ستسمح للدول الأفقر أن تقترب أكثر من الدول الغنية، فيبدو مناقضاً للخبرات التاريخية وللفهم السليم[4]. إن اقتصاداً عالمياً يتطور من طريق توليد هذه الأنواع من اللامساواة المتعاظمة من شأنه أن يؤدي بصورة حتمية تقريباً إلى تراكم المصاعب في المستقبل.

غير أن الأنشطة الاقتصادية لا يمكن أن تبرز في أي حال من

(4) إن البلدان التي تتصدر قائمة المصدرين في العالم الثالث ـ وهي هونغ كونغ، وسنغافورة، وتايوان، وكوريا الجنوبية ـ لا تمثل إلا أقل من 2 بالمائة من سكان العالم الثالث.

الأحوال بمعزل عن سياقها ونتائجها. وكما رأينا، فإن ثلاثة جوانب في اقتصاد أواخر القرن العشرين كانت تنذر بالخطر. وأولها استمرار التقانة في إفراغ إنتاج السلع والخدمات من العنصر البشري من دون تقديم ما يكفي من فرص العمل من النوع نفسه لمن طوّحت بهم جانباً أو ضمان معدل من النمو الاقتصادي يكفي لاستيعابهم. ولا تتوقع إلا قلة قليلة من المراقبين عودة جدية، ولو مؤقتة، إلى العمالة الكاملة التي شهدناها في «العصر الذهبي» في الغرب. والأمر الثاني أنه فيما ظل العمال هم العنصر الرئيس للإنتاج، فإن عولمة الاقتصاد قد حولت الصناعة من مراكزها القديمة في البلدان الغنية ذات الأجور المرتفعة إلى بلدان تتمتع بمزايا عديدة تتصدرها، في ظروف مماثلة، الأجور الرخيصة للأيدي العاملة والخبرات. ويترتب على ذلك نتيجة واحدة أو اثنتان بالضرورة هما: تحول العمل من المناطق ذات الأجور العالية إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة، وهبوط الأجور (وفقاً لمبادئ السوق الحرة) في المناطق ذات الأجور المرتفعة تحت ضغط التنافس العالمي في الأجور. ومن هنا، فإن على دول صناعية قديمة مثل بريطانيا أن تتحول لتدخل في عداد الاقتصادات ذات الأجور المنخفضة للعمال، وإن كان ذلك ينطوي على نتائج متفجرة اجتماعياً، ومن المرجح أن لا تستطيع على هذا الأساس منافسة البلدان الحديثة التصنيع. وكانت مواجهة مثل هذه الضغوط تتم، تاريخياً، من طريق الدولة؛ أي بترتيبات حمائية. وأما العامل المقلق الثالث في الاقتصاد العالمي في أواخر القرن فهو أن أيديولوجيا السوق الحرة الخالصة قد تولاها الضعف، أو أنها ربما أزالت معظم الأدوات اللازمة لمعالجة الآثار الاجتماعية للاضطرابات الاقتصادية. وقد أصبح الاقتصاد العالمي محركاً دافعاً متعاظم القوة على نحو لا يمكن السيطرة عليه. ترى، هل يمكن ممارسة مثل هذه السيطرة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن يقوم بها؟

لقد أثار ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية على حد سواء،

وإن كانت خطورتها المباشرة في بعض البلدان (مثل بريطانيا) أكثر حدةً منها في بلدان أخرى (مثل كوريا الجنوبية).

اعتمدت معجزات «العصر الذهبي» الاقتصادية على دخول حقيقية متنامية في «اقتصادات السوق المتطورة»، لأن اقتصادات الاستهلاك الجماهيري تحتاج إلى جمهرة من المستهلكين من ذوي الدخل الكافي لاستهلاك المنتجات غير القابلة للتلف العالية التقنية[5]. وكانت معظم هذه الدخول تأتي من الأجور في أسواق العمالة عالية الأجور. وأصبحت تلك معرضة للخطر الآن مع أن جمهرة المستهلكين باتوا أكثر أهمية للاقتصاد من أي وقت مضى. واستقرت السوق الجماهيرية في البلدان الغنية بالطبع جرّاء تحول العمالة من الصناعة إلى مواقع ثانوية ذات عمالة أكثر استقراراً بصورة عامة، وجراء النمو الهائل في دخول التحويل (ومعظمها من الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهية). وكانت هذه تمثل نحو 30 بالمائة من إجمالي الناتج الوطني المشترك في الدول الغربية المتطورة في أواخر الثمانينيات، بينما كانت في العشرينيات تقف عند حدود ما يقل عن 4 بالمائة من إجمالي الناتج الوطني (Bairoch, 1993, p. 174). ويفسر ذلك بشكل تام لماذا لم يؤدِّ انهيار سوق الأوراق المالية في «**وول ستريت**» عام 1987، وهو الانهيار الأكبر من نوعه منذ 1929، إلى انهيار رأسمالي عالمي كالذي حدث في الثلاثينيات.

غير أن عاملَي التوازن هذين قد أصابهما العطب، إذ مع انتهاء «القرن العشرين الوجيز» أجمعت الحكومات الغربية والضرورات الاقتصادية على أن كلفة الضمان والرعاية الاجتماعية أضحت باهظة

---

(5) لا يعرف الكثيرون على نطاق واسع أن جميع الدول المتطورة، عدا الولايات المتحدة، أرسلت عام 1990 من صادراتها إلى العالم الثالث أقل مما فعلت عام 1938. فقد أرسلت الدول الغربية (بما فيها الولايات المتحدة) أقل من خمس صادراتها عام 1990 .(Bairoch, 1993, Tables 6.1, p. 75)

للغاية وينبغي تخفيضها، كما شاع التخفيض الشامل للعمالة في القطاعات التي كانت مستقرة حتى الآن في القطاعات المهنية الثالثة (ويقصد بها العمالة في الوظائف الحكومية والمصارف والعمالة المكتبية الفائضة بعد استقدام التقانة). ولكن هذه التخفيضات لم تشكل خطراً مباشراً على الاقتصاد العالمي لأن التوسع في باقي أرجاء العالم عوض عن الانخفاض النسبي في الأسواق القديمة فيما كانت أعداد ذوي الدخول الآخذة، عالمياً، بالارتفاع تتنامى بأسرع من الباقي. ويمكن القول، بعبارة أكثر قسوة، إنه إذا كان الاقتصاد العالمي قادراً على نبذ قلة من الدول الفقيرة بوصفها غير مثيرة للاهتمام وغير مهمة اقتصادياً، فإنه يستطيع أن يفعل ذلك مع الفقراء المعدمين داخل حدوده، طالما أن أعداد المستهلكين الذين يحسب حسابهم كبيرة بما فيه الكفاية. وإذا نظرنا من الزوايا غير الشخصية التي يتفحص منها اقتصاديو الأعمال ومحاسبو الشركات المشهد الاستثماري، فإن السؤال الذي يطرحه المراقب هو: من يحتاج إلى 10 بالمائة من سكان الولايات المتحدة الذين **تدنى** دخلهم الحقيقي منذ عام 1979 عن كل ساعة عمل بنسبة تصل إلى 16 بالمئة؟

ومن خلال المنظور العالمي الذي يجسده النموذج الليبرالي كذلك، فإن جوانب اللامساواة والإجحاف في التنمية تبدو عديمة الأهمية إلا إذا ثبت أنها ستسفر، على الصعيد العالمي، عن نتائج سلبية أكثر من تلك الإيجابية[6]. وعند مقارنة الأكلاف، ترى وجهة النظر تلك أنه ليس هناك، مثلاً، ما يمنع فرنسا من إيقاف إنتاجها الزراعي كلياً واستيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج، أو لماذا لا يجري في نيومكسيكو إنتاج جميع البرامج التلفزيونية في العالم إذا تعذر ذلك من الوجهة الفنية، أو بسبب الكلفة الباهظة. غير أن من يتحركون في إطار الاقتصاد الوطني وفي نطاق الاقتصاد العالمي قد

(6) يمكن في الواقع إثبات ذلك في أغلب الحالات.

لا يتبنون هذا الموقف دونما تحفظ، ونعني بهؤلاء جميع الحكومات الوطنية وأكثرية السكان في تلك البلدان. ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها، على الأقل، أننا لا نستطيع أن نتجنب العواقب الاجتماعية والسياسية للفورانات العالمية.

ومهما كانت طبيعة هذه المشكلات، فإن اقتصاد السوق الحرة العالمي غير المقيد وغير المنضبط لا يستطيع أن يقدم حلولاً لها. وإذا استطاع أن يفعل شيئاً فإنه سيعمل على إحداث تطورات مثل زيادة البطالة الدائمة أو شبه البطالة، لأن الخيار العقلاني للأعمال التجارية المربحة يقتضي: **أ**) تخفيض عدد المستخدمين قدر الإمكان لأن البشر أكثر كلفة من الحواسيب؛ **ب**) تخفيض ضرائب الضمان الاجتماعي (أو ما يشبهها) قدر الإمكان. وليس ثمة أي سبب معقول للافتراض بأن اقتصاد السوق الحرة العالمي سيعمل على حلها، إذ حتى السبعينيات، لم تعمل الرأسمالية الوطنية والعالمية في مثل هذه الظروف على الإطلاق، وإن عملت فإنها لم تنتفع بالضرورة. وبالنسبة إلى القرن التاسع عشر، فليس من المؤكد على الأقل، «خلافاً للنموذج الكلاسيكي» أن التجارة الحرة المتزامنة مع الكساد والنزعة الحمائية، التي ربما كانت السبب الرئيس لهما، قد تكون السبب الأول لتطور معظم بلدان العالم المتقدمة اليوم (Bairoch, 1993, p. 164). أما في القرن العشرين، فإن معجزاته الاقتصادية لم تتحقق من طريق «**دعه يعمل**»، بل على العكس من ذلك.

كان من المرجح، على هذا الأساس، ألا تستمر طويلاً تقليعة «**لَبْرَلة**» (liberalization) الاقتصاد و«**سَوْقنته**» (marketization)، التي سادت في الثمانينيات وبلغت ذروة انتصارها الأيديولوجي بعد انهيار النظام السوفياتي. وقد أدى تضافر الأزمة العالمية في بداية التسعينيات والإخفاق الذريع لمثل هذه السياسات عندما طبقت «العلاج بالصدمة» في الدول الاشتراكية إلى وضع اضطر فيه بعض المتحمسين السابقين

إلى مراجعة آرائهم. لقد كان من المتوقع أن يقر المستشارون الاقتصاديون عام 1993: أن «ماركس ربما كان على حق آخر الأمر»؟ بيد أن ثمة عقبتين أساسيتين كانتا تقفان في وجه العودة إلى الواقعية. وكانت **العقبة الأولى** غياب تهديد سياسي حقيقي للنظام، كالشيوعية أو وجود الاتحاد السوفياتي، أو ـ بصورة مختلفة ـ الحكم النازي كما بدا في ألمانيا ذات يوم. إنّ هذين الخطرين، كما حاولت أن أبين في هذا الكتاب، قد وفرا حافزاً للرأسمالية كي تصلح نفسها. ولكن انهيار الاتحاد السوفياتي، وتدني مكانة الطبقة العاملة وتشتت حركاتها، وتضاؤل الدور العسكري للعالم الثالث في أي حرب تقليدية، وتناقص الطبقة الفقيرة بالفعل إلى طبقة أقلية «متدنية»؛ نقول إن جميع هذه العوامل قد حدّت من حوافز الإصلاح. ومع ذلك، فإن صعود حركات اليمين المتطرف، والانبعاث غير المتوقع لدعم ورثة النظام القديم في البلدان الشيوعية السابقة كانت تنذر بالخطر، وقد بدت كذلك في بداية التسعينيات. وكانت **العقبة الثانية** تكمن في عملية العولمة نفسها، المعززة بتجريد الآليات الوطنية لحماية ضحايا الاقتصاد العالمي الحر من الأعباء الاجتماعية لما كان ـ حسب تعبير صحيفة **الفاينانشال تايمز** ـ يوصف بفخر، بـ «نظام خلق الثروة... الذي يعتبر اليوم النظام الأكفأ الذي اكتشفته الإنسانية حتى الآن» (*Financial Times*, 24/12/1993).

وتضيف الصحيفة، في الافتتاحية نفسها، أن العولمة:

مازالت، على الرغم من كل ذلك، قوة قاصرة... إن نحو ثلثي سكان العالم لم يستفيدوا شيئاً أو يحققوا مكاسب أساسية من النمو الاقتصادي السريع. وفي العالم المتطور، شهد الربع الأدنى من أصحاب الدخول مزيداً من التضخم لا مزيداً من التناقص.

مع اقتراب الألفية الثالثة، اتضح بصورة مطردة أن المهمة الأساسية اليوم لا تكمن في النكاية بجثة الشيوعية السوفياتية، بل في أن نتبصر مرة أخرى في العيوب البنيوية للرأسمالية. ما هي التغيرات

المطلوبة لإزالة هذه العيوب من النظام؟ وهل يبقى النظام على حاله بعد إزاحتها. وكما لاحظ جوزيف شومبيتر في معرض الحديث عن التقلّبات الدورية للاقتصاد الرأسمالي فإن «هذه التقلبات ليس كلوزتي الحلق، أشياء منفصلة يمكن أن تعالج بمعزل عن غيرها، بل هي، كنبضة القلب، جوهر الكائن الحي الذي يقوم بها» (Schumpeter, 1939, I, v)، 1939.

V

كان رد الفعل المباشر من جانب المعلقين الغربيين على انهيار النظام السوفياتي هو أن هذا الانهيار إنما يؤكد الانتصار الدائم للرأسمالية والديمقراطية الليبرالية كليهما، وهما مفهومان كان مراقبو أميركا الشمالية العالميون يميلون إلى الخلط بينهما. ومع أن الرأسمالية لم تكن بالتأكيد في أفضل أحوالها عند نهاية القرن العشرين القصير، فإن الشيوعية ذات النمط السوفياتي كانت بلا جدال جثة هامدة، لا يتوقع لها أن تعود إلى الحياة. ومن ناحية ثانية، لم يكن في التسعينيات ثمة مراقب جديّ يمكن أن يكون على الدرجة ذاتها من التفاؤل إزاء الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية. وجُلّ ما كان يمكن توقعه بشيء من الثقة هو أن معظم الدول عملياً (ربما باستثناء الأنظمة الأصولية ذات الاستلهام الإلهي) تستمر في الإعلان عن ارتباطها العميق بالديمقراطية، وفي إجراء انتخابات من نوع ما، مع شيء من التسامح أحياناً مع معارضة رمزية، فيما تحتفظ بتفسيرها الخاص لهذا المصطلح[7].

(7) كان دبلوماسي من سنغافورة يرى بأن الدول النامية يمكن أن تستفيد من «تأجيل» الديمقراطية، غير أنها ستكون، عندما يحين وقتها، أقل تساهلاً من الديمقراطية ذات النمط الغربي، وأكثر تسلطاً بتأكيدها الصالح العام أكثر من تأكيدها حقوق الفرد، في إطار حزب واحد مهيمن غالباً، وبيروقراطية مركزية و«دولة قوية».

والواقع أن الأمر الواضح كل الوضوح حول الوضع السياسي لدول العالم هو انعدام الاستقرار فيها، إذ في معظم هذه الدول كانت فرص بقاء الأنظمة القائمة لفترة تزيد على عشر سنوات أو خمس عشرة سنة هي، في أكثر التقديرات تفاؤلاً، فرص غير طيبة. وحتى في البلدان ذات أنظمة الحكم التي يمكن التنبؤ بشأن مستقبلها، مثل كندا أو بلجيكا أو إسبانيا، على سبيل المثال، فإن بقاءها كدول مستقلة قائمة بذاتها لعشر أو خمس عشرة سنة قادمة قد يكون أمراً غير مؤكد، وذلك ما ستكون عليه بالتالي طبيعة الأنظمة التي ستخلفها، هذا إن جرى ذلك. وبعبارة موجزة، يمكن القول إن السياسة لم تعد ميداناً يشجع علم المستقبلية.

ومع ذلك، فإن بعض ملامح المشهد السياسي العالمي لاتزال باقية. وكان أولها، كما رأينا، ضعف الدولة الأمة، وهي المؤسسة المركزية للسياسة منذ «عصر الثورة»، سواء من حيث احتكارها للسلطة العامة والقانون، ولأنها كانت تشكل الميدان الفعال للعمل السياسي في معظم الأغراض. غير أن الدولة الأمة تآكلت بطريقتين: فقد كانت تفقد بسرعة سطوتها ووظيفتها مقابل الكيانات فوق الوطنية، وأضحت، بالتالي، أضعف من أن تدافع عن نفسها في عصر الفوضى الدولية، لأن تفكك الدول الكبيرة أسفر عن قيام عددٍ وافرٍ من الدول الصغيرة. وكانت أيضاً، كما رأينا، تفقد احتكارها للسلطة القوية وللمزايا التاريخية ضمن إطار حدودها، مع قيام مؤسسات الأمن أو الحماية الخاصة وبروز الخدمات الخاصة بنقل الرسائل والطرود لتنافس الخدمات السابقة التي ظلت حتى ذلك الحين تدار في كل مكان تقريباً من جانب وزارة تابعة للدولة.

هذه التطورات لم تجعل الدولة زائدة عن الحاجة أو عديمة الفعالية، بل إن قدرة الدولة على مراقبة شؤون مواطنيها والإشراف عليها قد تعززت بالفعل بفضل التقانة، لأن جميع معاملاتها المالية

والإدارية (عدا المدفوعات النقدية الصغيرة) باتت تسجل الآن بواسطة حواسيب صغيرة، وغدت جميع اتصالاتها (باستثناء المخاطبات وجهاً لوجه في الأماكن المكشوفة) تُستجمع الآن وتُسجل. ولكن وضعها قد تغير على الرغم من ذلك، إذ منذ القرن الثامن عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين عملت الدولة ـ الأمة على الدوام على توسيع مداها وسلطاتها ومهماتها. وكان ذلك مظهراً أساسياً من مظاهر «**التحديث**». وسواء تبنت هذا الاتجاه حكومات ليبرالية، أو محافظة، أو ديمقراطية اجتماعية، أو فاشية أو شيوعية، فإن مقياس حياة المواطنين في الدولة «**الحديثة**» يتحدد في الغالب (باستثناء النزاعات داخل الدولة)، بصورة حصرية من خلال أنشطة تلك الدولة أو غيابها. بل إن تأثير القوى العالمية، مثل الطفرات والانهيارات الاقتصادية العالمية كان يطالها بعد أن تصفيه وتُغربلَه مؤسساتها وسياساتها الرسمية[8]. وبحلول نهاية القرن، أصبحت الدولة الأمة في موقف دفاعي ضد اقتصاد عالمي لا تستطيع السيطرة عليه، وضد المؤسسات التي أوجدتها لمعالجة ضعفها الدولي، مثل «الاتحاد الأوروبي»، وضد عجزها المالي الظاهر عن الاستمرار في أن تؤمن لمواطنيها الخدمات التي كانت قد تولت تقديمها بكل ثقة قبل بضعة عقود، وضد عجزها الفعلي عن تأمين ما كان يعتبر، وفقاً لمعاييرها هي، مهمتها الأولى: أي حماية القانون والنظام العام. ومما ضاعف من قسوة هذا العجز أن الدولة، أثناء حقبة نهوضها، قد تولت وركزت في أيديها الكثير من المهمات، وسنّت لنفسها تلك المعايير الطموحة للسيطرة والحفاظ على النظام العام.

(8) يفيد بيروخ أن معدل الناتج القومي للفرد في سويسرا قد انخفض في الثلاثينيات بينما زاد في السويد على الرغم من أن الكساد الكبير كان أخف وطأة في سويسرا. «ويعود ذلك، أساساً، إلى الإجراءات الاجتماعية الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة السويدية، وعجز السلطات السويسرية بالمقابل عن التدخل» (Bairoch, 1993, p. 9).

ومع ذلك، كانت الحاجة إلى الدولة، أو أي شكل آخر من أشكال السلطة العمومية التي تمثل مصلحة عامة، ماسة أكثر من أي وقت مضى للتصدي للشرور الاجتماعية والبيئية لاقتصاد السوق، حتى لو أريد للنظام الاقتصادي أن يعمل بصورة مُرضية كما بيّن إصلاح الرأسمالية في الأربعينيات، إذ من دون مخصصات الدولة وإعادة توزيع الدخل الوطني، ما الذي كان سيحدث لشعوب البلدان المتطورة القديمة التي استقر اقتصادها على أساس من الدخول المتقلصة ووقع بين المطرقة والسندان: بين الأعداد المتزايدة من الناس الذين لا حاجة إليهم في سوق العمل بسبب الاقتصاد عالي التقانة، والنسبة المتعاظمة من كبار السن الذين لا دخل لهم؟ وكان من السخف الاعتقاد بأن مواطني «المجموعة الأوروبية» الذين زادت حصتهم من الدخل الوطني المشترك بنسبة 80 بالمائة في الفترة بين عامي 1970 و1990 لا يستطيعون أن «يؤمنوا» عام 1990 مستوى الدخل والرفاهية الذي كان يعتبر مضموناً عام 1970 (World Tables, 1991, pp. 8-9). ولم يكن ذلك ليتحقق لولا الدولة. لنفترض ـ وهذا السيناريو ليس خيالياً تماماً ـ أن الاتجاهات الحالية استمرت وأدت إلى قيام اقتصادات يعمل فيها ربع السكان بشكل مربح، في حين أن وضع ثلاثة أرباع السكان الآخرين لم يكن كذلك، ولكن بعد عشرين سنة أعطى الاقتصاد دخلاً وطنياً للفرد الواحد يزيد بمقدار الضعف عما سبق. من سيوفر ويستطيع أن يوفر الحد الأدنى من الدخل والرفاهية للجميع غير سلطة عامة؟ ومن يستطيع أن يتصدى للنزوع نحو الظلم، وهو الأمر الذي كان بادياً للعيان في «عقود الأزمة»؟ لنحتكم إلى خبرة السبعينيات والثمانينيات وليس إلى السوق الحرة. إذا كانت هذه العقود قد أثبتت شيئاً فإنها قد أثبتت أن المشكلة السياسية الكبرى للعالم، وللعالم المتطور بالتأكيد، لم تكن كيفية مضاعفة ثروة الأمم ولكن كيفية توزيعها لما يخدم مصلحة سكانها. وكان هذا هو الحال حتى في البلدان «النامية» الفقيرة التي كانت

تحتاج إلى نمو اقتصادي أكبر. ففي البرازيل، وهي المثال الخالد للإهمال الاجتماعي، كانت حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي تزيد نحو مرتين ونصف المرة على نصيب الفرد في سريلانكا عام 1939، ثم بمقدار ست مرات في نهاية الثمانينيات. وفي سريلانكا، التي كانت تدعم المواد الغذائية الأساسية وتوفر التعليم والعناية الصحية المجانيين حتى نهاية السبعينيات، كان العمر المتوقع للمواليد الجُدد يزيد بضع سنوات عن المعدل الموجود في البرازيل، وكان معدل الوفيات يصل إلى نصف هذا المعدل في البرازيل عام 1969، وثلثه عام 1989 (World Tables, pp. 144-147, 524-527). أما الأمية، فكانت نسبتها في البرازيل عام 1989 تزيد بمقدار الضعف عن المعدل في تلك الجزيرة الآسيوية.

إن التوزيع الاجتماعي، لا النمو، هو ما سيهيمن على سياسة الألفية الجديدة. وقد بات تخصيص الموارد التي لا علاقة لها بالسوق، أو التحديد المتزمت لمخصصات السوق على الأقل، أمراً أساسياً لمواجهة الأزمة البيئية الوشيكة. وسيعتمد مصير الإنسانية في الألفية الجديدة بطريقة أو بأخرى على إحياء السلطات العامة.

VI

نواجه، عند هذا الحد، مشكلة مضاعفة. فما هي طبيعة هذه السلطات صاحبة القرار وما هو مداها: هل هي سلطات فوق أممية، وطنية، دون وطنية، أم عالمية، وهل هي سلطات منفردة أم متضافرة؟ وكيف ستكون علاقتها بالناس الذين تُتخذ بشأنهم هذه القرارات؟

يُعدّ السؤال الأول، بمعنى ما، سؤالاً فنياً، لأن السلطات كانت موجودة من قبل، وكانت العلاقة في ما بينها قائمة من حيث المبدأ وإن لم تكن كذلك من حيث الممارسة. وقد قدم «الاتحاد الأوروبي»

الآخذ بالتوسع الكثير من المادة الملائمة في هذا المجال، حتى وإن كان كل اقتراح نوعي لتقسيم العمل بين السلطات العالمية، أو فوق القومية، أو القومية أو دون القومية يواجه معارضة مريرة من جانب هذا الطرف أو ذاك. وكانت السلطات العالمية القائمة متخصصة جداً من دون شك في مهماتها، مع أنها حاولت أن توسع مداها بفرض سياسات بيئية وسياسية على بلدان تحتاج إلى اقتراض الأموال. ووقف «الاتحاد الأوروبي» وحيداً. ولما كان وليد حالة تاريخية خاصة وربما غير قابلة للتكرار، فمن المتوقع أن يظل وحيداً، إلا إذا أعيد تشكيل مجموعة مشابهة له من بقايا الاتحاد السوفياتي السابق. ومن غير الممكن التنبؤ بدرجة الوتيرة التي سيسير فيها اتخاذ القرار فوق الأممي. ومع ذلك، فإنها كانت تعمل من قبل من خلال مديري المصارف العالميين لوكالات الإقراض الدولية الكبرى التي تمثل الموارد المشتركة للقلة من الدول الأغنى في العالم، والتي تتضمن في العادة الدول الأقوى أيضاً. ومع اتساع الفجوة بين الغني والفقير، فإن مدى ممارسة مثل هذه السطوة العالمية يبدو آخذاً في الاتساع. وكانت المشكلة أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد رسما منذ السبعينيات سياسة تدعمها الولايات المتحدة سياسياً تحابي مبدأ السوق الحرة والمؤسسات الخاصة والتجارة العالمية الحرة بصورة منهجية، وهو ما كان يلائم اقتصاد أميركا في نهاية القرن العشرين، كما كان يلائم الاقتصاد البريطاني في أواسط القرن التاسع عشر، ولكنه لم يكن يلائم العالم بالضرورة. وإذا ما أريد لصناعة القرار العالمي أن تحقق قدرتها، فلابدّ من تغيير مثل هذه السياسات. وهذا ما لا يلوح في الأفق القريب.

أما المشكلة الثانية فلم تكن مشكلة فنية على الإطلاق. لقد انبثقت عن مأزق عالم التزم، في نهاية القرن، بنمط خاص من الديمقراطية السياسية، ولكنه واجه أيضاً مشكلات تتصل بسياسة لم يكن انتخاب الرؤساء والمجالس متعددة الأحزاب ملائماً لها، حتى

عندما لم تجعل حلها أكثر تعقيداً. وبصورة أكثر تعميماً، فإنه كان مأزق دور الشعب العادي في ما دُعي، بحق، بمعايير ما قبل التيار النسوي على الأقل، بـ «حكومة الإنسان العادي». إنه مأزق عصر يمكن فيه للحكومة - وبعضهم يقول إنه ينبغي عليها - أن تكون من «الشعب» و«للشعب»، ولكنها لا تستطيع بأي طريقة عملية أن تكون «بواسطة الشعب»، أو حتى بواسطة المجالس التمثيلية المنتخبة وسط أولئك الذين تنافسوا من أجل الوصول إلى مقاعدها. ولم يكن هذا المأزق جديداً. إن صعوبات السياسة الديمقراطية (التي نوقشت في فترة ما بين الحربين في فصول سابقة) كانت مألوفة لعلماء السياسة ونقادها منذ أن أصبحت سياسة حق الاقتراع الشامل أمراً أكثر من مجرد سمة خاصة تتميز بها الولايات المتحدة.

لقد أضحى المأزق الديمقراطي أشد حدة الآن، لأن الرأي العام الذي ترصده استطلاعات الرأي، وتعرضه بصورة مضخمة وسائل الإعلام المنتشرة في كل مكان، قد غدا الآن أمراً لا مفر منه على الدوام، ولأنه بات يترتب على السلطات العامة أن تتخذ مزيداً من القرارات لا يكون للرأي العام يد فيها. وغالباً ما تواجه هذه القرارات معارضة الأغلبية من أصوات الناخبين، كما يعارضها كل ناخب لا يحبذ الأثر المتوقع لها في شؤونه الخاصة، مع أنه ربما يعتقد أنها قد تكون مرغوبة بالنسبة إلى الصالح العام. وهكذا توصل سياسيون عند نهاية القرن العشرين في البلدان الديمقراطية إلى قناعة مفادها أن أي اقتراح لرفع الضرائب لأي غرض من الأغراض يعني انتحاراً انتخابياً. فتحولت الانتخابات إلى مسابقات في ميدان الوعود المالية الكاذبة. وفي الوقت نفسه، كان الناخبون والبرلمانيون على السواء يواجهون على الدوام بقرارات حول مسائل لا يكون فيها من لا خبرة لديهم - أي غالبية الناخبين والمنتخَبين - مؤهلين للإدلاء فيها برأي، كمسألة مستقبل الصناعة النووية على سبيل المثال.

كانت هناك، حتى في الدول الديمقراطية، أوقات التزم فيها المواطنون كل الالتزام بأهداف حكومة تتمتع بالشرعية والثقة الشعبية بحيث تغلب الشعور بأولوية المصلحة العامة عل أي اعتبار آخر، كما كان الحال في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية. وكانت هناك أوضاع أخرى يستحيل معها وجود إجماع أساسي بين الخصوم السياسيين الرئيسين، فتركوا للحكومات مرة أخرى حرية متابعة الأغراض العامة لسياسة لا يوجد عليها اعتراض أساسي. وكانت تلك، كما رأينا، هي الحال في عدد من الدول الغربية أثناء «العصر الذهبي». كما كانت الحكومات في أحيان كثيرة قادرة على الاعتماد على إجماع الخبراء من مستشاريها الفنيين والعلميين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في الأمور المتعلقة بعامة الناس. إذ عندما يتحدث هؤلاء بصوت واحد فإن إجماعهم يُخمد أصوات المنشقين، ويتضاءل الجدال السياسي. وعندما لا يحدث ذلك، فإن صناع القرار العاديين يتلمسون طريقهم في الظلام، مثلهم مثل هيئة المحلفين الذين يواجهون أخصائيين نفسانيين متنافسين استدعاهم كل من الدفاع والنيابة العامة، وليس لدى أي واحد منهم مبرر قوي للاقتناع.

بيد أن «عقود الأزمة» كما رأينا، قد قوضت الاجتماع السياسي وقبلت بصورة عامة بالحقائق في المسائل الفكرية، وبخاصة في المجالات ذات الصلة بالسياسة. إن الشعوب الموحدة التي تدير حكوماتها شؤونها بحزم كانت قليلة عملياً في التسعينيات. وصحيح أنه كانت ثمة بلدان عديدة رضي مواطنوها بفكرة دولة قوية وفعالة ومسؤولة اجتماعياً تستحق بعض الحرية في التصرف لأنها تخدم الصالح العام. ولكن حكومات نهاية القرن الفعلية، لسوء الحظ، نادراً ما كانت تبدو مثالية على هذا النحو. أما بالنسبة إلى البلدان ذات الحكومات المشبوهة، فهي التي اقتدت بالنمط الأميركي من الفوضى الفردانية، وشاعت فيها الخصومات القضائية والمحسوبية، وكانت الدولة من الضعف والفساد بحيث لم يتوقع منها مواطنوها أي شيء

يفيد المصلحة العامة على الإطلاق. وكانت مثل هذه المظاهر شائعة في أجزاء من بلدان العالم الثالث، وربما في العالم الأول كذلك كما دللت تجربة إيطاليا في الثمانينيات.

من هنا، فإن أبعد صناع القرار عن المتاعب كانوا أولئك الذين تجنبوا السياسات الديمقراطية كلياً، كالشركات الخاصة والسلطات فوق الأممية، والأنظمة غير الديمقراطية بالطبع. وفي إطار الأنظمة الديمقراطية، لم يكن من السهل إخفاء عملية اتخاذ القرار عن السياسيين، على الرغم من أن البنوك المركزية قد أفلتت من قبضتهم في بعض البلدان، فاقتضت الحكمة التقليدية اتِّباع هذا النهج في أماكن أخرى. ولكن الحكومات درجت على الالتفاف حول الناخبين ومجالسهم التمثيلية والتحايل عليهم، إذا أمكن، أو على الأقل اتخاذ القرارات أولاً ثم تحديهم بوضعهم أمام الأمر الواقع، معتمدة في ذلك على تقلب مزاج الرأي العام أو انقساماته أو عدم فاعليته. وأضحت السياسة على نحو مطرد ضرباً من المراوغة، لأن السياسيين كانوا يخافون من إبلاغ الناخبين بما لا يريدون أن يسمعوه. وبعد نهاية الحرب الباردة، لم يَعُدْ من السهل التستر على الأعمال غير المبررة والمخفية وراء ستار حديدي بحجة «الأمن القومي». ويكاد يكون من المؤكد أن استراتيجية التملص والمراوغة ستستمر في الاتساع. وحتى في البلدان الديمقراطية، سيحاول عدد متزايد من صناع القرار التملص من الرقابة الانتخابية، باستثناء حالة واحدة غير مباشرة هي أن تكون الحكومة التي عينت مثل هؤلاء هي نفسها حكومة قد انتخبت ذات يوم. وكانت الحكومات ذات الطابع المركزي، مثل حكومات بريطانيا في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، تميل بشكل خاص إلى مضاعفة تلك الصلاحيات المرتجلة عفو الساعة دون أن تأبه للناخبين الذين اعتُبروا «من لزوم ما لا يلزم»، بل إن البلدان التي لم يكن فيها فصل فعال بين السلطات قد استمرأت هذا الانتقاص الضمني من شأن الديمقراطية. وفي بلدان مثل الولايات

المتحدة، كان ذلك أمراً لا مفر منه، لأن النزاع المبطن بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية يجعل من المستحيل تقريباً اتخاذ قرارات في ظل ظروف طبيعية، إلا في الكواليس ومن وراء الستار.

مع نهاية القرن، كان عدد كبير من المواطنين ينأون بأنفسهم عن السياسة، تاركين شؤون الدولة لـ «الطبقة السياسية» - وهي عبارة جاءت على ما يبدو من إيطاليا أصلاً - التي يقرأ أفرادها ما يكتبونه من خطب وافتتاحيات، بعضهم لبعض، ولمجموعة من ذوي المصالح الذاتية من السياسيين المحترفين، والصحفيين، وجماعات الضغط (اللوبي) وغيرهم ممن تقع مراتبهم في أسفل سلم الموثوقية في الاستطلاعات السوسيولوجية. إن العملية السياسية لم تكن تعني الكثير من الناس، أو كانت مجرد أمر يؤثر في حياتهم الشخصية بصورة ملائمة أو غير ملائمة. ومن جهة، تضافرت الثروة، وخصوصية الحياة والتسلية، والأنانية الاستهلاكية لتجعل السياسة أقل أهمية وأقل جاذبية بالنسبة إليهم. ومن جهة ثانية، فإن من توهموا أنهم سيحصلون على شيء من الانتخابات قد أداروا ظهورهم لها، إذ خلال الفترة بين عامي 1960 و1988 تناقصت نسبة العمال ذوي الياقات الزرق الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية الأميركية بنسبة الثلث (Leighly, Naylor, 1992, p. 731). وعمل تناقص الأحزاب الجماهيرية المنظمة، الطبقية، أو الأيديولوجيا، أو كلٌ منها، على إزالة المحرك الاجتماعي الأول الذي يدفع الرجال والنساء إلى أن يكونوا مواطنين فعالين سياسياً. وبالنسبة إلى معظم الناس، أصبح حتى التماهي الجماعي مع بلادهم من طريق أشكال الرياضة الوطنية، والفرق، والرموز غير السياسية، أكثر سهولة مما هو من خلال مؤسسات الدولة.

قد يفترض المرء أن اللاتسييس قد يجعل السلطات أكثر تحرراً في اتخاذ القرارات. غير أن ما حدث في واقع الأمر هو العكس. إنّ

الأقليات التي راحت تقوم بحملاتها من أجل قضايا خاصة ذات فائدة عامة أحياناً، أو ذات نفع خاص بفئة معينة في أغلب الأحيان، تستطيع أن تتدخل في الإجراءات الحكومية السلسة بالدرجة ذاتها من الكفاءة مثل الأحزاب السياسية العامة، بل ربما كانت أكثر كفاءة منها، لأن جماعات الضغط، خلافاً للأحزاب، تستطيع أن تركز طاقتها على متابعة هدف واحد. يضاف إلى ذلك أن نزوع الحكومات المنتظم على نحو مطرد إلى تهميش العملية الانتخابية قد ضخّم من شأن الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام التي باتت تصل اليوم إلى كل بيت، موفّرةً أقوى وسائل الاتصال بين المجال العام من جهة، والرجال والنساء والأطفال في بيوتهم من جهة أخرى. كما إن قدرة هذه الوسائل على الكشف وعلى نشر ما تتستر عليه السلطة، وعلى التعبير عن المشاعر الجماهيرية التي لم تكن تصل، أو لم يَعُدْ بالإمكان إيصالها، من طريق الآليات الرسمية للديمقراطية، قد جعل منها عناصر فاعلة رئيسة على المسرح العام للأحداث. وقد استخدم السياسيون هذه الوسائل مع تخوفهم منها في الوقت نفسه. وجعل التقدم التقني من الصعب مراقبتها حتى في البلدان التي يشيع فيها الاستبداد. كما إن تراجع سطوة الدولة قد جعل احتكارها في البلدان ذات الأنظمة غير الاستبدادية أشد صعوبة. ومع اقتراب القرن من نهايته، بات من الواضح أن وسائل الإعلام قد غدت مُكوّناً أكثر أهمية للعملية السياسية من الأحزاب والأنظمة الانتخابية، ومن المتوقع أن تبقى كذلك إلا إذا اتخذت السياسة منعطفاً حاداً بعيداً عن الديمقراطية. ومع أن سطوتها قد تنامت كقوة موازنة في مواجهة سرية الحكومة، فإنها لم تعد مطلقاً وسيلة من وسائل الحكم الديمقراطي.

ليس بوسع وسائل الإعلام، ولا المجالس المنتخبة وفقاً لسياسة حق الاقتراع الشامل، ولا «الشعب» نفسه، أن يحكموا فعلاً بالمعنى الواقعي للكلمة. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة، أو أي شكل مشابه من أشكال اتخاذ القرار الرسمي، لم يَعُدْ بوسعها أن تحكم

ضد إرادة الشعب أو حتى من دونه، مثلما أن «الشعب» لا يستطيع أن يعيش من دون حكومة أو يعمل ضدها. لقد دخل الناس العاديون في القرن العشرين التاريخ، سواء للأفضل أو الأسوأ، كممارسين فاعلين لحقوقهم الجماعية. إن جميع أنظمة الحكم اليوم، باستثناء نظام الحكم الديني، تستمد سلطتها منهم، ويصدق ذلك حتى على أنظمة الحكم التي تروّع مواطنيها وتقتلهم على نطاق واسع. غير أن المفهوم الذي كان يدعى ذات مرة بـ «**الحكم الشمولي**» كما درجت على تسميته التقليعات المستحدثة كان يتضمن إيماناً بالشعب؛ فإذا لم يكن يبالي بما يتصوره «الشعب» عمن يحكمون باسمه، فلماذا يكلف نفسه عناء إرغامهم على تبني الأفكار التي يراها الحكام مناسبة؟ والحكومات التي تستمد سلطتها من الطاعة العمياء لسلطة سماوية، أو للتقاليد، أو من طاعة الأدنى للأعلى في مجتمع مراتبي، هي في طريقها إلى الزوال. وحتى «**الأصولية**» الإسلامية، وهي النمط الأكثر ازدهاراً بين أنماط الحكم الديني، لم تحقق ما حققته بإرادة إلهية، بل بسبب الحشد الجماهيري للناس العاديين ضد حكومات غير شعبية. وسواء كان «الشعب» ينتخب حكومته أم غير ذلك، فإن تدخلاته في الشؤون العامة، إيجابية كانت أو سلبية، كانت هي القول الفصل.

والواقع أن مجرد امتلاء القرن العشرين بالكثير من شواهد الأنظمة التي تمارس البطش على نحو ليس له مثيل، والأنظمة التي تسعى إلى فرض سلطة الأقلية على الأكثرية بالقوة ـ كما في نظام **الأبارتايد** في جنوب أفريقيا ـ يُظهر حدود السلطة القسرية المطلقة. إن أشد الحكام بطشاً ووحشية كانوا يعون أن السلطة المطلقة وحدها لا تستطيع أن تحل محل القيم والمهارات السياسية للسلطة: كالشعور العام بشرعية النظام، ودرجة من التأييد الشعبي الفعال، والقدرة على ممارسة سياسة «**فرق تسد**»، ورغبة المواطنين في الولاء، ولاسيّما في أوقات الأزمة. وعندما سُحب هذا الولاء على نحو صارخ، كما

حدث عام 1989، من أنظمة أوروبا الشرقية، فإن هذه الأنظمة تنحَّت عن السلطة، مع أنها كانت لاتزال تحتفظ بتأييد كامل من جانب موظفيها المدنيين وقواتها المسلحة وأجهزة الأمن. وبعبارة موجزة، لقد أظهر القرن العشرون، خلافاً للظواهر، أن حاكماً ما يستطيع أن يحكم ضد إرادة كل شعبه بعض الوقت، أو يحكم بعض الناس بعض الوقت، ولكنه لا يستطيع أن يحكم كل الناس كل الوقت. وكان ذلك أمراً مضنياً ولا شك للأقليات المقموعة على الدوام أو للشعوب التي عانت طوال جيل أو أكثر مما يشبه الطغيان الشامل.

بيد أن هذه التفسيرات لا تجيب عن السؤال المتعلق بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين صناع القرار والشعوب. إنها تؤكد فحسب على صعوبة الجواب. ينبغي أن تأخذ سياسة السلطات في حسابها ما يريده وما لا يريده الشعب، أو على الأقل غالبية المواطنين، حتى وإن لم يكن هدفها أن تعكس رغباته. وفي الوقت نفسه، فإنها لا تستطيع أن تحكم على أساس سؤالهم فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إملاء القرارات التي لا تتمتع بالشعبية على الجماهير أصعب من إملائها على الجماعات ذات النفوذ. ذلك أن فرض معايير إلزامية لدخان العوادم على حفنة من شركات إنتاج السيارات العملاقة أسهل بكثير من حث الملايين من راكبي السيارات على تخفيف استهلاكهم للوقود. وقد اكتشفت كل حكومة أوروبية أن النتائج المترتبة على ترك مستقبل «الأسرة الأوروبية» للتصويت الشعبي غير مواتية أو لا يمكن التنبؤ بها في أحسن الأحوال. وكان كل مراقب جدي يدرك أن كثيراً من القرارات السياسية التي ستتخذ في بدايات القرن الحادي والعشرين ستكون غير شعبية. وربما كان عصر آخر من الرخاء العام والتحسن الباعث على الاسترخاء وتخفيف التوتر، مثل «**العصر الذهبي**»، سيعدل مزاج المواطنين، ولكنه لن يبشر بالعودة إلى ستينيات القرن العشرين ولا إلى التخفيف من التوترات والقلاقل الثقافية والاجتماعية التي تجلت في «**عقود الأزمة**».

إذا ظل التصويت وفقاً لحق الاقتراع الكامل هو القاعدة العامة، كما كان محتملاً، فإنه لابدّ، على ما يبدو، من خيارين. وحيثما لا يكون اتخاذ القرار خارج النطاق السياسي، فإنه سيعمل على نحو مطرد على تهميش العملية الانتخابية، أو بالأحرى الرقابة الدائمة التي لا تنفصل عنها للأداء الحكومي. وستعمد السلطات، التي كانت قد انتخبت في الأصل، إلى الاختباء كالأخطبوط خلف حُجب التعتيم لإرباك ناخبيها. وسيكون الخيار الآخر إعادة خلق نوع من الإجماع يتيح للسلطات حرية جوهرية للعمل، طالما أن غالبية المواطنين على الأقل لا يشعرون بمسوّغ قوي للسخط. وكان النموذج السياسي قديم الطراز متاحاً منذ نابليون الثالث في أواسط القرن التاسع عشر: وهو الانتخاب الديمقراطي لمنقذ للشعب أو لنظام منقذ للأمة؛ أي «**ديمقراطية استفتائية**». ومثل هذا النظام قد يأتي أو لا يأتي إلى السلطة بطريقة دستورية، ولكنه إذا أقر بانتخابات نزيهة على نحو معقول، مع إتاحة الفرصة لاختيار مرشحين منافسين، وبعض الوزن للمعارضة، فسيكون مقبولاً بمعايير الشرعية الديمقراطية لنهاية القرن العشرين. ولكنه لا يوحي بالتفاؤل حول قيام ديمقراطية برلمانية من النوع الليبرالي في المستقبل.

VII

لا يستطيع ما كتبته أن يخبرنا ما إذا كانت البشرية ستستطيع حل المشكلات التي تواجهها في نهاية الألفية الثانية ولا بكيفية حلها. وربما يساعدنا على فهم ماهية هذه المشكلات وكيف يجب أن تكون شروط حلها، ولكن ليس إلى مدى توفر هذه الشروط أو توفرها في المستقبل. إنها قد تطلعنا على ضآلة ما نعرفه وضحالة فهمنا للرجال والنساء الذين اتخذوا قرارات عامة كبيرة في القرن العشرين، وكيف أن القليل مما حدث، وبخاصة في النصف الثاني من ذاك القرن، قد جرى توقعه أو حتى التنبؤ به من جانبهم. إنه يؤكد شكوك الكثيرين

بأن التاريخ ـ من جملة أمور أخرى كثيرة ومهمة ـ إنما هو سجل جرائم الجنس البشري وحماقاته. وذلك لا يساعد على التنبؤ.

سيكون من الحماقة، إذاً، أن أختتم كتابي هذا بالتكهن حول ما سيكون عليه المشهد الذي كان من العسير التعرف عليه بسبب الفورانات التشويهية التي وَسَمت معالم القرن العشرين الوجيز، وسيظل التعرف عليه أكثر عسراً جراء تلك التي لاتزال تحدث. وليس ثمة ما يدعو للشعور بالأمل بشأن المستقبل أكثر مما كان عليه الحال في أواسط الثمانينيات، عندما خلص مؤلف هذا الكتاب في ثلاثيته التي تناول فيها تاريخ القرن التاسع عشر الطويل (1789-1914) إلى هذه الكلمات:

«ثمة دلائل ملموسة على أن العالم سيكون أفضل حالاً في القرن الحادي والعشرين. وإذا نجح العالم في أن لا يدمر نفسه بنفسه في حرب نووية،على سبيل المثال، فإن مثل هذا الاحتمال سيكون أكثر ترجيحاً»

ومع ذلك، فإن المؤرخ الذي يتعذر عليه ـ بحكم التقدم في السن ـ أن يتوقع تبدلات درامية نحو الأفضل في ما تبقى من العمر، لا يستطيع، منطقياً، أن ينكر احتمال أن تبشر الأمور بالخير بعد ربع قرن أو نصف قرن. وعلى أي حال، فإنه من المرجح كثيراً أن مرحلة الانهيار التي حدثت بعد الحرب الباردة ستكون مؤقتة، حتى وإن بدت وكأنها ستستمر أطول من مراحل الانهيار والتعثر التي تلت حربين عالميتين «ساخنتين». بيد أن الآمال والمخاوف لا تدخل في عداد التنبؤات. إننا، في ظل غيوم الجهل المدلهمة التي تكتنفنا، وعدم معرفتنا اليقينية بالنتائج التفصيلية، نعلم أن قوى التاريخ التي شكلت القرن العشرين ستظل تفعل فعلها. إننا نعيش في عالم تُمسك بتلابيبه وتجتثّه وتحوله العملية التقنية العلمية والاقتصادية الهائلة لتطور الرأسمالية التي هيمنت على القرنين أو القرون الثلاثة الأخيرة. ونحن

نعلم، أو من المعقول أن نفترض على الأقل، أنها لن تتواصل إلى ما لا نهاية. إن المستقبل لا يمكن أن يكون استمراراً للماضي، وثمة شواهد خارجية، وداخلية إذا جاز التعبير، تدل على أننا وصلنا إلى نقطة الأزمة التاريخية. إن القوى التي ولّدها الاقتصاد التقني العلمي هي الآن على درجة من القوة تكفي لتدمير البيئة، أي الأسس المادية لحياة الإنسان: كما إن بُنى المجتمعات الإنسانية نفسها، بما فيها بعض الأسس الاجتماعية للاقتصاد الرأسمالي، توشك اليوم على التداعي جراء تآكل ما ورثناه عن الماضي الإنساني. إن عالمنا يخاطر بالانفجار الخارجي والداخلي في آنٍ. ولابدّ له أن يتغير.

نحن لا نعرف إلى أين نسير. إننا نعرف فقط أن التاريخ قد أوصلنا إلى هذه النقطة ولماذا أوصلنا إليها، هذا إذا كان القراء يشاركونني الحجج التي طرحتها في هذا الكتاب. ولكنّ ثمة أمراً واضحاً كل الوضوح، وهو أنه إذا كان لابدّ للبشرية من مستقبل واضح المعالم، فلن يكون ذلك بإطالة الماضي أو الحاضر. وسوف نفشل إذا حاولنا أن نبني الألفية الثالثة على هذا الأساس، أما ثمن الإخفاق، أي بديل المجتمع الذي تغيّر، فهو الظلام الدامس.

حوار مع إريك هوبْزْباوْم
عقدان حافلان بالأزمات ومواطن الخلل:
العالم بين عامي 1991 و2010

[في أوائل عام 2010، نشرت مجلة **نيو لِفْتْ ريفيو** (*New Left Review 61* January-February 2010) مقابلة بعنوان «خبال العالم» (World Distemper) مع المؤرخ العالمي إريك **هوبْزْباوْم** (استكمل فيها تأريخه للقرن العشرين الذي انتهى، في تقديره، بانهيار الاتحاد السوفياتي وأكثر الأنظمة الشيوعية عام 1991. كما استعرض في هذه المقابلة أبرز التطورات والأزمات التي شهدها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وقدم إضاءات جديدة لبعض التحليلات التي ضمها **عصر التطرفات** الأصلي، بالإضافة إلى المقدمة التحليلية الخاصة التي وضعها هوبْزْباوْم للترجمة العربية لكتاب **عصر التطرفات**، عن القرن العشرين وتداعياته على العالمين العربي والإسلامي. وقد آثرنا إلحاق تلك المقابلة بهذا الكتاب استكمالاً لرباعية هوبْزْباوْم المرجعية المَعْلَمية حول تاريخ العالم الحديث: **عصر الثورة** (*The Age of Revolution*)، و**عصر رأس المال** (*The Age of Capital*)، و**عصر الإمبراطورية** (*The Age of Empire*)، و**عصر التطرفات** (*The Age of Extremes*)، وقد صدرت جميعها للمترجم والناشرين أنفسهم خلال السنوات القليلة الماضية].

(ن. ل. ر.): ينتهي «عصر التطرفات» عام 1991 بمشهد بانورامي لانهيار عالمي ـ تبددت فيه أحلام العصر الذهبي التي راودت البشر بحدوث تقدم اجتماعي على الصعيد العالمي. ما هي، في نظرك، التطورات الرئيسة التي حدَثت، منذئذ، على الصعيد العالمي؟

(إ. هـ.): أرى خمسة تغيرات رئيسة.

أولاً، ثمة انتقال لمركز العالم الاقتصاديّ من شمال الأطلسي إلى ـ آسيا الجنوبية والشرقية. وقد بدأ هذا الانتقال في اليابان في السبعينيات والثمانينيات، إلا أن صعود الصين منذ التسعينيات هو الذي أحدث اختلافاً حقيقاً.

ثانياً، هناك، بطبيعة الحال، الأزمة الرأسمالية العالمية، التي سبق أن تنبأنا بها، ولكنها تأخّرت أكثر مما توقعنا.

ثالثاً، ثمّة الإخفاق المجلجل الذي منيت به الولايات المتحدة في الإفادة من فرص هيمنتها الأحادية على العالم بعد عام 2001 ـ وكان هذا الفشل واضحاً كل الوضوح.

رابعاً، إن انبثاق كتلة البلدان النامية الجديدة بوصفها كياناً سياسياً لمّا يكن قد تبلور عند انتهائي من كتابة **عصر التطرفات**.

وأخيراً، لقد شهدنا التآكل والضعف المطرد في سلطة الدول، أي في الدول القومية داخل حدودها الإقليمية وفي أجزاء واسعة من العالم، ولأيّ نوع من أنواع سلطة الدولة الفاعلة. وربما كان ذلك وارداً في حيّز التنبؤات، غير أنه تسارع إلى حد لم أكن أتوقعه.

(ن. ل. ر.): هل ثمة أمور أخرى فاجأتك منذ ذلك التاريخ؟

(إ. هـ.): ما فتئت الدهشة تعروني بإزاء الجنون المطبق لمشروع المحافظين الجدد [في الولايات المتحدة] الذي لم يقتصر على الزعم

بأن أميركا هي المستقبل، بل توهم كذلك بأنه قد صاغ الاستراتيجية والتكتيكات اللازمة لبلوغ تلك الغاية. وبمقدار ما أرى، من منطلقات عقلانية، فإن هؤلاء لم يتوفروا على أي استراتيجية متماسكة. ومن جهة ثانية، هناك ظاهرة أقلّ شأناً، ولكنها مهمّة، ألا وهي انتعاش القرصنة، التي كنا قد نسيناها إلى حدّ كبير، وها هي تعود إلى الحياة من جديد. ومن ناحية **ثالثة**، ثمة أمر قد يكون محلياً أكثر من القرصنة، وهو انهيار الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) في البنغال الغربية، وهو ما لم أكن أتوقعه على الإطلاق. وقد أبلغني الأمين العام للحزب، براكاش كارات (Prakash Karat) مؤخراً بأن حزبه في البنغال الغربية بات يشعر بأنه مطوّق ومحاصر. ويتوقع أن يكون أداؤه سيئاً في مواجهة «المؤتمر» الجديد في الانتخابات المحلية. وذلك بعد أن ظل في سدة الحكم، بوصفه حزباً وطنياً، على امتداد ثلاثين عاماً. لقد أفضت سياسة التصنيع التي قامت على انتزاع الأرض من الفلاحين، إلى نتيجة بالغة السوء، وجانبت الصواب بصورة واضحة كل الوضوح. يمكنني أن أتفهم أن الحزب، شأنه شأن جميع الحكومات اليسارية الناجية، قد وجد نفسه مضطراً لمواكبة التنمية الاقتصادية، بما فيها تنمية القطاع الخاص، فكان من الطبيعي، بالنسبة إليه، تطوير قاعدة صناعية قوية. غير أن ما يبدو مثيراً لبعض الدهشة أنه تمخض عن مثل هذا الانعطاف المثير.

(ن. ل. ر.): هل لكَ أن تتصوّر أي إعادة تشكيل سياسة لِما كان، ذات يوم، الطبقة العاملة؟

(إ. هـ.): ليس بالصيغة التقليدية. لقد كان ماركس على صواب بلا شك حين تكهّن بتشكل أحزاب طبقية رئيسة في مرحلة معينة من مراحل التصنيع. إلا أن هذه الأحزاب، حتى في الحالات التي نجحت فيها، لم تكن تنشط بوصفها أحزاب طبقة عاملة خالصة: وعندما رغبت في تجاوز الحدود الطبقية الضيقة، كان عليها أن تفعل

ذلك كأحزاب شعبية تمحورت حول منظمة ابتكرتها الطبقة العاملة ولخدمة أغراضها. وحتى في هذه الحالة، كان ثمة حدود للوعي الطبقي. في بريطانيا، لم يسبق لحزب العمال أن تجاوز الخمسين بالمائة من الأصوات الانتخابية. ويصدق ذلك على إيطاليا، حيث كان الحزب الشيوعي الإيطالي حزباً للشعب أكثر من أي شيء آخر. أما في فرنسا، فقد ظل اليسار يرتكز إلى طبقة عاملة ضعيفة نسبياً، ولكنها كانت معززة سياسياً بتقاليد ثورية عظيمة نجحت من خلالها في أن تكون الوريث الأساسي لتلك التقاليد ـ مما أضفى عليها وعلى اليسار قدراً بالغاً من النفوذ.

من المؤكد أن انكماش وزن الطبقة العاملة اليدوية في مجالات الصناعة كان له، كما يبدو، آثار قاتلة. وصحيح أننا قد شهدنا، وسنشهد، أعداداً كبيرة من العمال اليدويين، وأن الدفاع عن أحوالهم يظل مهمة رئيسة بالنسبة إلى جميع الحكومات اليسارية. غير أن تلك لم تعد الأساس الرئيس الذي تبنى وتعقد عليه الآمال: لم يَعُدْ العمال اليدويون متمتعين، ولو نظرياً، بالطاقة السياسية الكامنة، لأنهم يفتقرون إلى القدرات التنظيمية التي تميزت بها الطبقة العاملة القديمة. وكانت هناك ثلاثة تطورات سلبية أخرى. ويحتل **رُهاب الأجانب** (xenophobia)، بالطبع، المرتبة **الأولى** ـ وهو، على حد تعبير ببيل (Bebel) ذات مرة، «اشتراكية الحمقى» بالنسبة إلى أكثرية الطبقة العاملة: حماية فرصة عملي من آخرين ينافسونني عليها. وكلما كانت الحركة العمالية أضعف، كان رُهاب الأجانب أكثر استهواءً. ومن وجهة **ثانية**، نجد أن جانباً كبيراً من العمالة اليدوية والعاملين في المجالات التي درجت الخدمة المدنية البريطانية على وصفها بـِ «الأعمال الثانوية واليدوية» ليس دائماً، بل هو مؤقت: طلاب أو مهاجرون، يعملون خدماً في المطاعم والفنادق على سبيل المثال. ومن هنا، فإن من الصعب أن نرى إمكانية تنظيمهم. وربما كانت الصيغة التنظيمية الوحيدة لذلك النوع من العمالة هي تلك التي

تستخدمها القطاعات العامة، لأن مواطن العطب في تلك الإدارات مستهدفة على الصعيد السياسي.

أما التطور **الثالث** والأهم، في تقديري، فهو الفجوة المتعاظمة الناجمة عن اعتماد معيار طبقي جديد ـ وهو اجتياز الامتحانات في المدارس والجامعات والحصول على تذاكر للدخول إلى مجالات التشغيل. وذلك، إن جاز التعبير، شكل من أشكال «**حكم الجدارة**» (meritocracy)؛ غير أن الطرف الذي يتولى قياسَه ومأْسَسَتَه وإدارتَه هو الأنظمة التعليمية. وكان من نتائج ذلك انحراف الوعي الطبقي عن معارضة أرباب العمل وتحويله إلى معارضة هذا الصنف أو ذاك من المتفذلكين المثقفين، النخبويين الليبراليين، الذين ينحون علينا نحن باللائمة. وتطرح أميركا مثالاً نموذجياً على ذلك، ولكن إذا نظرت إلى ما تقوله الصحافة البريطانية، فإن المملكة المتحدة لا تخلو من ذلك، وسيزداد الوضع تعقيداً عندما يتضح لنا، بصورة مطردة، أن الحصول على الدكتوراه أو بلوغ مرحلة الدراسات العليا، على الأقل، سيضاعف كذلك من فرص كسب الملايين.

ترى، هل ستتوفر وسائط جديدة؟ من المتعذر أن يتم ذلك وفقاً لمنطلقات طبقة واحدة، وهذا يعني، في تقديري، أن ذلك قد غدا من المستحيلات. إن ثمة سياسة تقدمية قائمة على الائتلافات. وتدخل في عدادها حتى الائتلافات الدائمة نسبياً مثل ما هو قائم، مثلاً، بين الطبقة الوسطى المثقفة القارئة لصحيفة **الغارديان** (*Guardian*) والمثقفين ـ من ذوي المستوى التعليمي الرفيع الذين يميلون أكثر من غيرهم إلى اليسار ـ وجمهرة الفقراء والجهلة. إن الفريقين كليهما ضروريان لمثل هذه الحركة، غير أن جمعهما ربما بات أصعب مما كان في السابق. بمعنى من المعاني، فإن من الأسهل على الفقراء أن يتماهَوا مع أصحاب الملايين، كما هي الحال في الولايات المتحدة، ولسان حالهم يقول «ليت الحظ يواتيني

فأصبح نجماً شعبياً!» غير أن أحداً لا يستطيع أن يقول: «ليت الحظ يواتيني فأفوز بجائزة نوبل!». إنها مشكلة حقيقية في مجال التنسيق السياسي لأناس قد يكونون، موضوعياً، في موقع واحد.

(ن. ل. ر.): ما وجه الشبه، في نظرك، بين الأزمة المعاصرة «والكساد الكبير»؟

(إ. هـ.): إن أزمة 1929 لم تبدأ مع البنوك ـ فهذه الأخيرة لم تصب بالانهيار إلا بعد عامين. وما حصل، بالأحرى، آنذاك هو أن البورصة أحدثت انكماشاً إنتاجياً، مع معدلات للبطالة بالغة الارتفاع وتقهقر فعلي في مستوى الإنتاج أكبر بما لا يقاس مقارنة مع أي وقت مضى. أما الانهيار الحالي فقد سبقته. مقدمات تمهيدية أكثر مما كان لنظيره عام 1929، الذي انقضَّ كما لو كان نازلاً من السماء. لقد كان من الواجب أن يتضح بجلاء تام، وفي وقت مُبكر، أن الأصولية الليبرالية الجديدة قد أحدثت قدراً هائلاً من عدم الاستقرار في آليات عمل النظام الرأسمالي. لقد بدت تلك الأصولية، حتى عام 2008، مؤثرة في المناطق الهامشية فحسب ـ في أميركا اللاتينية خلال تسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من الألفية الثالثة؛ ثم في جنوب شرق آسيا؛ ثم روسيا. وفي البلدان الرئيسة، لم يكن الأمر يعني أكثر من نكسات عَرَضية سرعان ما تعافت في أسواق السندات المالية. وبدا لي أن الدليل الفعلي على احتمال وقوع كارثة كان قد تمثل بانهيار الإدارة الطويلة الأمد لرأس المال عام 1995، وهو الانهيار الذي أثبت مدى فداحة الخطأ في نموذج النمو المتبع بكامله؛ غير أن أحداً لم ينظر إليه من تلك الزاوية. ومن المفارقات أنه دفع عدداً من أرباب الأعمال والصحفيين إلى إعادة اكتشاف كارل ماركس، بوصفه شخصاً كتب شيئاً ذا بالٍ عن اقتصاد حديث، معولم؛ ولم يكن لذلك أي علاقة على الإطلاق مع اليسار السابق.

كان طابع الاقتصاد العالمي عام 1929 أقل عولمة من نظيره

الحالي وكان لذلك بعض التأثير بطبيعة الحال. وعلى سبيل المثال، مثلاً كان أسهل بكثير على من فقدوا فرص عملهم أن يعودوا إلى قراهم، بالمقارنة مع حال نظرائهم اليوم. وفي عام 1929، لم تكن الجوانب المعولمة في الاقتصاد، خارج أوروبا وأميركا الشمالية، غير بقاع محصورة تركت ما حولها على حالها إلى حد بعيد. ولم يكن لوجود الاتحاد السوفياتي تأثير عملي في أزمة الكساد، غير أن تأثيره الأيديولوجي كان هائلاً ـ ذلك أنه طرح البديل لكل ذلك. وما زلنا، منذ تسعينيات القرن العشرين، نتابع صعود الصين والاقتصادات البازغة، وهو ما كان له بالفعل تأثير فعلي في الكساد الراهن، لأن تلك الاقتصادات أسهمت في إبقاء الاقتصاد العالمي تحت سقف أكثر استواءً وتوازناً مما ستكون عليه في أوضاع أخرى، بل إن النمو الفعلي كان سيحصل، على الأرجح، في تلك البلدان النامية حديثاً ـ ولاسيّما الصين ـ حتى في تلك الأيام التي دأبت فيها الليبرالية الجديدة على ادعاء الازدهار. وإنني على يقين من أن كساد 2008 كان من شأنه، لولا وجود الصين، أن يحدث أضراراً أكثر فداحة. ولهذه الأسباب جميعاً، أعتقد أننا سنخرج من هذه الأزمة بسرعة أكبر؛ مع أن بلداناً معينة ـ ولاسيّما بريطانيا ـ ستعاني وطأة الكساد لبعض الوقت.

(ن. ل. ر.): وماذا عن العواقب السياسية؟

(إ. هـ.): إجمالاً أفضت أزمة 1929 إلى حصول انعطافه يمينية، مع الاستثناء الرئيس لأميركا الشمالية، وكذلك المكسيك، واسكندنافيا. في فرنسا لم تزد أصوات الجبهة الشعبية الانتخابية عام 1939 إلا بنسبة نصف بالمائة عما حققته عام 1932، مما يدل على أن انتصار اليسار لم يكن إلا تغييراً في شكل التحالفات السياسية لا في ما هو أكثر عمقاً من ذلك. وفي إسبانيا، فعلى الرغم من الأوضاع شبه الثورية أو الموحية بالثورة لم تكن الآثار المباشرة، هي

الأخرى، سوى الانعطافة نحو اليمين، شأنها شأن الآثار الأخرى على المدى الطويل. وفي أكثرية الدول الأخرى، ولاسيّما في أوروبا الوسطى والشرقية، تحركت السياسات على نحو بالغ الحدة إلى اليمين. بيد أن تأثير الأزمة الراهنة ليس بمثل ذلك الوضوح. وقد يشك المرء في احتمال حصول التغييرات السياسية الكبرى أو التحولات على مستوى التخطيط في الولايات المتحدة أو في الغرب، غير أنها ستحدث في الصين بكل تأكيد. إلا أن أحداً لا يستطيع أن يذهب إلى ما هو أبعد من التخمين في ما يتعلق بما ستكون عليه في ما يخص طبيعة تلك التغييرات أو التحولات.

(ن. ل. ر.): هل تعتقد أن بوسع الصين الاستمرار في مقاومة الانعطاف الانحداري؟

(إ. هـ.): ليس ثمة أي سبب محدد للاعتقاد بأن الصين ستتوقف فجأة عن النمو. ولابدّ أن الحكومة الصينية أصيبت بصدمة جراء الكساد، لأنه أسفر عن إيقاف عدد كبير من الصناعات بصورة مؤقتة. غير أن البلد مازال في المراحل **الأولى** من مسيرة تطوره الاقتصادي، وثمة مجال هائل للتوسع. لا أريد أن ألجأ إلى التخمين في ما يتعلق بالمستقبل، إلا أن المرء يستطيع أن يتصور أن الصين ستكون في غضون عشرين إلى ثلاثين سنة أكثر أهمية نسبياً مما هي اليوم على الصعيد العالمي - وعلى الأقل في المجالين الاقتصادي والسياسي؛ لا في المجال العسكري بالضرورة. إن الصين، بطبيعة الحال، تعاني من مشكلات هائلة. وثمة من يتساءلون على الدوام عما إذا كان البلد سيحافظ على تماسكه. غير أنني أعتقد أن الأسباب الواقعية والأيديولوجية التي تحدو الراغبين في بقاء الصين دولة موحدة ستظل قوية جداً في المستقبل.

(ن. ل. ر.): كيف تقيّم إدارة أوباما، بعد عام من توليه منصبه؟

(إ. هـ.): كان الناس سعداء جداً بإزاء انتخاب رجل مثله، في

ظل أوضاع مأزومة، حتى أنهم اعتقدوا بأنه لابدّ أن يكون إصلاحياً كبيراً، ويبادر إلى فعل ما فعله روزفلت. غير أنه لم يفعل. لقد كانت بدايته سيئة. وإذا قارنّا أيام روزفلت المئة الأولى مع الأيام المئة الأولى لأوباما، فإن أول ما تستحضره الذاكرة هو استعداد رزوفلت لاستخراج مستشارين غير رسميين، ولمحاولة شيء جديد، مقابل إصرار أوباما على البقاء في المركز تماماً. وأعتقد أنه قد أهدر فرصته وبددها. لقد كانت فرصته سانحة في الأشهر الثلاثة الأولى، عندما كان الفريق الآخر يعاني انحطاطاً شاملاً في روحه المعنوية، قبل أن يعود إلى الاستنفار من جديد في الكونغرس ـ ولكنه لم يغتنم تلك الفرصة. ومع أنني أتمنى له النجاح، فإن آفاق المستقبل، في تقديري، ليست مشجعة كثيراً

(ن. ل. ر.): عندما تنظر إلى أكثر مسارح النزاع الدولي سخونةً في العالم، هل ترى أن حلّ الدولتين، كما هو متصوَّر في الزمن الراهن، يفتح أفقاً مستقبلياً يمكن الركون إليه في فلسطين؟

(إ. هـ.): شخصياً، أشك في أن يكون الأمر وارداً في اللحظة الراهنة. ومهما كان نوع الحل، فإن شيئاً لن يحصل ما لم يقرر الأميركيون أن يغيروا رأيهم كلياً، ويمارسوا الضغط على إسرائيل. وليس ثمة ما يشير إلى حصول شيء من هذا القبيل.

(ن. ل. ر.): هل ثمة، في اعتقادك، بقاع في العالم مازالت فيها مشروعات إيجابية، تقدمية حية بالحياة، أو تبشر بالانتعاش؟

(إ. هـ.): من المؤكد أن السياسة والخطاب الشعبي العام في أميركا اللاتينية لايزالان يتمحوران حول المنطلقات التنويرية القديمة الليبرالية، الاشتراكية، الشيوعية. تلك هي بقاع الأرض التي نجد فيها بعضاً من ذوي النزعة العسكرية يتحدثون مثل الاشتراكيين، وهم اشتراكيون بالفعل. كما نجد فيها ظاهرة مثل [الرئيس البرازيلي] لولا (Lula) الذي ترعرع في أحضان حركة عمالية، ومثل [الرئيس

الفنزويلي] شافيز (Chàvez). أما ما سيؤول إليه الأمر، فهو قضية أخرى، غير أن اللغة القديمة تظل قيد الاستخدام، والأنماط السياسية القديمة قيد التداول. ولست على يقين تام في ما يتعلق بأميركا الوسطى، على الرغم من أن هناك مؤشرات إلى بعض الانتعاش في التقاليد الثورية في المكسيك نفسها؛ ولا يعني ذلك أن هذه المساعي ستقطع شوطاً بعيداً، لأن المكسيك اندمجت تقريباً في الاقتصاد الأميركي. وأعتقد أن أميركا اللاتينية أفادت من غياب القومية الإثنية اللغوية، والانقسامات الدينية؛ وذلك ما يسّر لها الحفاظ على الخطاب القديم. وكنت، حتى عهد قريب، أدهش لغياب أي مؤشرات على سياسات إثنية هناك. وصحيح أنها ظهرت في أوساط السكان الأصليين، ولكنها لم تصل إلى المستويات التي بلغتها في أوروبا، أو آسيا، أو أفريقيا.

وقد تنهض مشروعات تقدمية قادرة على الانتعاش في الهند بسبب القوة المؤسسية لتراث نهرو العلماني. ولا يبدو أن هذا التيار سيتوغل عميقاً في أوساط الجماهير، باستثناء مناطق معينة كان الشيوعيون أو مازالوا يتمتعون فيها بتأييد جماهيري، مثل البنغال وكيرالا، وربما بعض الجماعات، مثل الناكساليين أو الماويين في النيبال. وفي ما عدا ذلك، فإن تراث قدامى الحركات العمالية والاشتراكية والشيوعية في أوروبا يبقى قوياً تماماً. إن الأحزاب التي تأسست تحت إشراف **إنجلز** لاتزال، في جميع أنحاء أوروبا تقريباً، إما أحزاباً مرشحة للحكم، أو أحزاباً رئيسة للمعارضة. ويخامرني الشعور بأن التراث الشيوعي سينتعش في إحدى المراحل في البلقان أو حتى في أجزاء من روسيا مثلاً، وعلى نحو لا نستطيع التكهن به ولا أعرف ما ستؤول إليه الأمور في الصين بيد أنه من المؤكد أن الصينيين يفكرون تفكيراً من منطلقات مختلفة، لا من منطلقات ماويّة أو ماركسية معدَّلة؟

(ن. ل. ر.): كنت، على الدوام تقف موقفاً نقدياً إزاء النزعة القومية بوصفها قوة سياسية، ودأبت على تحذير اليسار من محاولة صبغها باللون الأحمر. غير أنك بادرت كذلك إلى الاحتجاج بقوة على انتهاكات السيادة القومية باسم التدخلات الإنسانوية ـ فما هي النزعة الأممية المرغوبة والمجدية اليوم، بعد زوال تلك التي ولدت في أحضان الحركة العمالية؟

(إ. هـ.): بادئ ذي بدء، ليس ثمة أي علاقة ذات شأن بين النزعة الإنسانوية، وهي إمبريالية حقوق الإنسان، والنزعة الأممية. إن الإنسانوية ليست إلا دليلاً إما على إمبريالية مبتعثة وجدت الذرائع المناسبة لانتهاك سيادة الدول ـ وقد تكون ذرائع صادقة تماماً ـ أو هي نوع من إعادة تأكيد الاعتقاد بالتفوق الدائم للمنطقة التي هيمنت على كوكب الأرض من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن العشرين، وهذا أشد خطراً. إن القيم التي يسعى الغرب إلى فرضها تبقى، آخر المطاف، قيماً إقليمية تحديداً، وليست قيماً شاملة بالضرورة. ولو كانت قيماً شاملة، لاستلزم الأمر إعادة صوغها من منطلقات مغايرة. ولا أعتقد أننا نعالج هنا موضوعاً قومياً أو أممياً بحد ذاته. غير أن النزعة القومية تندرج في سياقه، لأن النظام الدولي القائم على دول قومية ـ على غرار نظام وستفاليا (Westphalian Order) ـ كان، بخيره وشره، واحداً من أفضل نظم الحماية في الماضي ضد دخول الغرباء للبلدان. ومما لا شك فيه أن إلغاء ذلك النظام سيمهد الطريق للتوّ للحروب العدوانية والتوسعية، بل إن ذلك هو ما دفع الولايات المتحدة إلى التنديد بنظام وستفاليا.

إن النزعة الأممية وهي بديل القومية، مسألة مخادعة. إما أن تكون شعاراً فارغاً من الوجهة السياسية، مثلما كانت، لأغراض عملية، في الحركة العملية الأممية ـ حيث لم تكن تعني أي شيء محدد ـ أو تكون، من جهة أخرى، طريقة لضمان الوحدة لمنظمات

قوية، ممركزة، مثل الكنيسة الكاثوليكية، أو الكومِنتِرن. فإذا كنت كاثوليكياً، فإن الأممية كانت تعني أنك تؤمن بالدُّغمائيات (dogmas) نفسها وتشارك في الممارسات ذاتها بصرف النظر عن هويتك ومكان وجودك؛ ويصدق ذلك، نظرياً على الأحزاب الشيوعية. أما مدى تطبيق ذلك بالفعل، وفي أي مرحلة توقف تطبيقه ـ حتى في الكنيسة الكاثوليكية، فيبقى موضوعاً آخر. لكن ذلك ليس ما نعنيه في الواقع بـ «النزعة الأممية».

كانت الدولة القومية، ومازالت، هي الإطار الذي تُتخذ فيه جميع القرارات السياسية، الداخلية منها والخارجية. وحتى عهد قريب، كانت أنشطة الحركات العمالية ـ بل جميع الأنشطة السياسية في واقع الأمر ـ تدار بصورة كلية تقريباً داخل إطار الدولة، بل إن السياسات، حتى في الاتحاد الأوروبي، لاتزال تتشكل وفق منطلقات قومية. وبعبارة أخرى، ليس ثمة أي سلطة فوق قومية فاعلة، بل دول منفصلة مؤتلفة. وقد يكون الإسلام التبشيري الأصولي استثناء على هذا الصعيد، لأنه يخترق حدود الدول، غير أن ذلك لم يتجسد فعلياً حتى الآن، وقد جرت محاولات سابقة لبناء دول فوق قومية عربية، كتلك التي جرت بين مصر وسوريا غير أنها انهارت بالتحديد أمام رسوخ الحدود الدولية ـ الكولونيالية السابقة.

(ن. ل. ر.): هل ترى إذن، أن هناك عقبات صميمية تقف في طريق أي محاولة لتجاوز حدود الدولية القومية؟

(إ. هـ.): من الوجهة الاقتصادية، وفي أغلب المجالات الأخرى ـ وحتى الثقافية منها إلى حد ما، فإن ثورة الاتصالات قد خلقت عالماً دولياً بمعنى الكلمة، بحيث غدت القوى القادرة على اتخاذ القرار عابرة للحدود، وكثرت فيه الأنشطة المتعدية للحدود القومية، وأصبحت فيه حركة الأفكار بالطبع، والاتصالات والبشر تخترق الحدود بأسهل بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى، بل

إن الثقافات اللغوية قد استكملت نفسها الآن باستيعاب مصطلحات التواصل الدولية. غير أننا لا نعثر في المجال السياسي على ما يدل على حدوث ذلك إطلاقاً، وذلك هو التناقض الرئيس في الوقت الراهن. ومن الأسباب التي حالت دون حدوث ذلك أن الديمقراطية قد شاعت في السياسات في القرن العشرين إلى حد كبير جداً بحيث انخرطت فيها جماهير عريضة من عامة الناس. وتمثل الدولة، بالنسبة إلى هؤلاء، محوراً جوهرياً لأنشطة حياتهم اليومية العادية ولإمكانياتهم الحياتية الخاصة. وقد جرت محاولات لتفكيك الدولة داخلياً خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية من طريق تطبيق الحكم اللامركزي، ولم يحالف بعضها النجاح ـ ولكن اللامركزية كانت ناجحة بالتأكيد في بعض المجالات في ألمانيا، كما إن التنظيم المناطقي كان مفيداً بالفعل في إيطاليا. بيد أن محاولة إقامة دولة تتجاوز طور الأمة (supra-national state) لم تكلل بالنجاح. ونجد الدليل الواضح على ذلك في الاتحاد الأوروبي. وقد تعثر قيامه إلى حد ما جراء تفكير مؤسسية تحديداً من منطلقات تستهدف إقامة دولة ضخمة (super-state) تماثل الدولة القومية (national state)، ولكنها أكبر حجماً، غير أن ذلك، في تقديري، لم يكن ممكناً، ومازال غير ممكن بالتأكيد. إن الاتحاد الأوروبي وحده هو الذي يبدو وقد قطع شوطاً في هذا المضمار. كما أنني لا أعتقد، مثلاً، بأن ثمة فرصة كبيرة لقيام اتحاد واسع في أميركا الجنوبية. وسأراهن، بنفسي على استحالة ذلك.

والمشكلة التي لم تُحل، إذاً، إنما تكمن في هذا التناقض: فهناك، من جهة، كيانات وممارسات متعدية للجنسيات والقوميات، أخذت تعكف على تفريغ الدولة من محتواها، وربما إلى حد قد يفضي إلى انهيارها. ولكن إذا وقع ذلك ـ وهو أمر بعيد الاحتمال في المستقبل القريب ـ في الدول المتقدمة، فمن سيتولى آنذاك مهمات إعادة التوزيع والمهمات الأخرى التي كانت تتكلف بها الدولة آنذاك.

ونحن نشهد الآن نوعاً من التعايش والصراع في آن. ويمثل ذلك إحدى المشكلات الأساسية في أي نوع من السياسات الشعبية في أيامنا هذه.

(ن. ل. ر.): من الواضح أن القومية كانت إحدى القوى السياسية الدافعة خلال القرن التاسع عشر والجانب الأكبر من القرن العشرين. ما هي قراءتك للأوضاع في الوقت الراهن؟

(إ. هـ.): لا شك في أن القومية كانت، تاريخياً، إلى حد بعيد، جزءاً من عملية تكون الدولة الحديثة، التي تطلبت صيغة من الشرعية تختلف عن تلك التي كانت تتطلبها الدولة الثيوقراطية الدينية أو الوراثية السلالية التقليدية. إن الفكرة الأصلية للقومية إنما تبلورت في قيام دول أكبر وأوسع، ويبدو لي أن هذه الوظيفة التوحيدية التوسيعية كانت بالغة الأهمية. وتطرح الثورة الفرنسية مثالاً نموذجياً على ذلك، عندما أصبح لسان حال الناس عام 1790: «لم نعد دوفانيين [من جنوب شرق فرنسا]، أو جنوبيين، بل نحن جميعاً فرنسيون». وفي مرحلة لاحقة، منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وما بعدها، شهدت تلك الدول بدورها حركات وجماعات تطالب لنفسها بدول متميزة مستقلة. وتمخض ذلك كله عن بروز المرحلة الوِلْسُنية (Wilsonian) القائمة على مبدأ تقرير المصير ـ الذي صُحِّح لحسن الحظ بين عامي 1918 و1919، بإضافة بند يكفل حماية الأقليات، ولكنه اختفى كلياً منذئذ. لقد سلمت جميع الأطراف، باستثناء القوميين، بأن أياً من هذه الدول القومية الجديدة لم تكن في الحقيقة متجانسة إثنياً أو لغوياً. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت معالجة مواطن الضعف الكامنة في الترتيبات القائمة، لا من جانب الحمر وحدهم بل من جانب جميع الأطراف، باختلاق مدبَّر قسري للتجانس الإثني. وأفضى ذلك بدوره إلى تحميل الناس درجات مهولة من المكابدة والمعاناة. كذلك لم يحالفه النجاح على المدى الطويل.

غير أن هذا النوع الانفصالي من القومية ظل، حتى تلك الفترة، ناشطاً بشكل ناجح نسبياً. وقد تعزز بعد الحرب العالمية الثانية بموجة التحرر من الاستعمار، التي أفضت، بطبيعتها، إلى إيجاد المزيد من الدول؛ ثم تعاظمت قوته مع نهاية القرن العشرين جراء انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أدى أيضاً إلى ولادة سلسلة من الدويلات المنفصلة الجديدة. وكان من بينها دول عديدة لم تكن، كما كانت الحال في المستعمرات، راغبة فعلاً في الانفصال، غير أن الاستقلال فرض عليها عنوة بقوة التاريخ.

ولابدّ من الإشارة إلى أن وظيفة الدول الانفصالية الصغيرة، التي تكاثرت بأعداد هائلة منذ عام 1945، قد تغيرت. من جهة، جرى الاعتراف بوجودها كواقع فعلي قبل الحرب العالمية الثانية ولم تكن الدويلات الصغرى مثل أندورا واللوكسمبورغ وأمثالهما من الدويلات الأخرى، تحظى حتى بالتنويه بوجودها في المنظومة الدولية إلا من جانب هواة جمع الطوابع. أما أن يكون كل كيان، بما في ذلك مدينة الفاتيكان، دولة بحد ذاتها، وعضواً في الأمم المتحدة، فهو فكرة جديدة. ومن الواضح تماماً كذلك أن هذه الدول ليست، من حيث القوة، قادرة على الاضطلاع بدور الدول التقليدية، إذ ليست لديها القدرة على شن الحرب ضد دول أخرى. فتحولت بذلك، في أفضل حالاتها، إلى كنوز مالية، أو قواعد فرعية مفيدة لاتخاذ القرار من جانب المؤسسات المتعدية القوميات. وتطرح أيسلندا مثالاً جيداً على ذلك؛ كما إن اسكتلندا لا تختلف كثيراً عن هذا النوع.

لم تعد الوظيفة التاريخية المتمثلة في إيجاد أمةٍ ما كدولة قومية هي أساس النزعة القومية. إنها لم تعد، إذا جاز التعبير، شعاراً مُقنِعاً قوي الحجة. وربما كانت هذه النزعة ذات يوم وسيلة فاعلة لحشد الجماعات وتنظيمها في مواجهة وحدات سياسية أو اقتصادية أخرى.

أما اليوم،، فقد تعاظمت أهمية عنصر **الرّهاب** والخوف من الأجانب في النزعة القومية، وما فتئت الطاقات الكامنة فيه تتزايد طردياً مع تزايد انتشار الديمقراطية في المجال السياسي. وتلك قضية ثقافية لا سبباسية ـ وما علينا في هذا السياق إلا أن ننظر إلى صعود النزعة القومية الإنجليزية والاسكتلندية في السنوات الأخيرة ـ غير أن ذلك لا يقلل من خطورتها بأي حال.

(ن. ل. ر.): ألم تكن الفاشية تنطوي على مثل هذه الأشكال من الإرهاب؟

(إ. هـ.): كانت الفاشية، إلى حد ما، جزءاً من الاندفاع نحو إيجاد أمم كبيرة. ولا شك في أن الفاشية الإيطالية كانت خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق تحويل الكالابريين والأومبريين إلى إيطاليين؛ وحتى في ألمانيا، لم يكن من الممكن حتى عام 1934 وصف الألمان بأنهم ألمان لأنهم من ألمانيا، لا لأنهم سوابيون، أو فرانك، أو سَكسون. ومن المؤكد أن الحركات الفاشية الألمانية والأوروبية الوسطى والشرقية كانت تكنّ كلَّ العداء للغرباء، ولليهود في المقام الأول، ولكن ليس بصورة حصرية. ومن الطبيعي أن الفاشية كانت توفر قدراً أقل من الضمان ضد الغرائز التي يستثيرها رُهاب الأجانب. وكانت إحدى الميزات العظيمة للحركات العمالية القديمة أنها وفرت مثل هذه الضمانات بالفعل وتجلى ذلك بوضوح في جنوب أفريقيا: فلولا التزام المنظمات اليسارية التقليدية بالمساواة ونبذ التمييز، لكان من الصعب عليها مقاومة الإغراء بالانتقام من الأفريكان.

(ن. ل. ر.): درجت على تأكيد ديناميات النزعتين الانفصالية والرهابية في الحركة القومية. ألا تعتقد أن مفعولها يقتصر على هوامش السياسة العالمية، لا في المسرح الرئيس للأحداث؟

(إ. هـ.): بلى، أعتقد أن ذلك قد يكون صحيحاً، مع أن النزعة

القومية تسببت بأضرار فادحة في عدة مناطق مثل جنوب شرق أوروبا. وواقع الأمر بطبيعة الحال، أن القومية، أو الوطنية، أو نزعة التماهي مع شعب بعينه، غير محدد إثنياً بالضرورة، تمثل سنداً هائلاً لإضفاء الشرعية على الحكومات. ومن الواضح أن هذه هي الحالة في الصين. وتكمن إحدى المشكلات في الهند في عدم امتلاك الهنود لشيء من هذا القبيل. ومن الواضح كذلك أن الولايات المتحدة لا يمكن أن ترتكز إلى أي وحدة إثنية، غير أنها، بالتأكيد زاخرة بالمشاعر القومية القوية. ومازالت هذه المشاعر باقية تفعل فعلها في عدد كبير من الدول الناجحة. ولهذا السبب، فإن الهجرة الجماعية الواسعة تتسبب اليوم في بروز مشكلات أكثر مما كانت تفعل في الماضي.

(ن. ل. ر.): كيف ستكون، في تقديرك، محصلة الديناميات الاجتماعية للهجرة المعاصرة، بعد أن تقاربت أعداد الوافدين الجدد إلى كل من الاتحاد الأوروبي سنوياً والولايات المتحدة؟ هل تتوقع الظهور التدريجي في أوروبا لبوتقة انصهار أخرى، شبيهة بالأميركية؟

(إ. هـ.): إن بوتقة الانصهار في الولايات المتحدة توقفت عن الصهر منذ ستينيات القرن العشرين. يضاف إلى ذلك أن الهجرة، مع نهاية القرن العشرين، باتت مختلفة كل الاختلاف عما كانت عليه في فترات سابقة ويعود ذلك، أساساً، إلى أن المهاجر، حين يهاجر، لا يقطع صلاته بالماضي إلى الحد الذي كان عليه في الماضي. ويمكنك الآن أن تواصل العيش في عالمين، بل ربما في ثلاثة عوالم، في آنٍ، وأن تتماهى مع مكانين أو ثلاثة أمكنة مختلفة. ويمكنك أن تستمر بوصفك غواتيمالياً وأنت في الولايات المتحدة. كما إن ثمة أوضاعاً في الاتحاد الأوروبي لا تتيح فيها الهجرة الفعلية إمكانية الانصهار في البوتقة الأوروبية. إن البولندي القادم إلى المملكة المتحدة لا يعد إلا بولندياً جاء بحثاً عن العمل.

من الواضح أن هذا من الأمور المستجدة، وهو يختلف تماماً، ومختلف تماماً عن تجربة أبناء جيلي أنا، على سبيل المثال، وهو جيل المهاجرين السياسيين، ولا يعني ذلك أنني كنت واحداً منهم حيث كانت عائلة الشخص بريطانية، ولكن دون أن يتوقف، على الصعيد الثقافي، عن كونه نمساوياً أو ألمانياً؛ إلا أن مثل هؤلاء الأشخاص كانوا مؤمنين بأن الواجب يقتضي منهم أن يكونوا إنجليزاً. وحتى حين عادوا إلى أوطانهم في ما بعد، فإن الأمر لم يَعُدْ مثلما كان عليه، لأن مركز الثقل كان قد تغير. وهناك استثناءات على الدوام، فالشاعر إريك فرايد (Eric Fried) الذي عاش خمسين سنة في وِلّزْدِنْ (Willesden) [في الشمال الغربي من لندن]، عاد ليواصل العيش في ألمانيا. وأعتقد أن من الجوهري الحفاظ على قواعد التمثل الأساسية. التي تلزم مواطني بلد ما بالتصرف بطريقة معينة وتؤمن لهم حقوقاً محددة، وعلى القواعد التي تحدد موقعهم، ولا يجوز الانتقاص منها تحت ستار المحافظة على التعددية الثقافية. إن فرنسا على الرغم من كل شيء، قد استوعبت من المهاجرين الأجانب أعداداً تقارب ما استوعبته أميركا نسبياً، ومازالت العلاقة فيها بين الأصلاء والمهاجرين السابقين أحسن حالاً تقريباً. يعود ذلك إلى بقاء قيم الجمهورية الفرنسية مساواتيةً في جوهرها، ولا تقدم أي تنازلات فعلية علناً. وبصرف النظر عما تفعله في حياتك الخاصة ـ وذلك هو ما كان عليه الحال كان الأمر كذلك أيضاً في أميركا في القرن التاسع عشر ـ فإن من المتعارف عليه علناً أن هذا ناطق بالفرنسية.

لن تكون الصعوبة الحقيقية مع المهاجرين بقدر ما هي مع المحليين. والمشكلات الخطيرة الناجمة عن موجات الهجرة الجديدة إنما برزت في بقاع لم يسبق لها أن تعايشت مع تقاليد رُهابية، مثل إيطاليا والبلدان الاسكندنافية.

(ن. ل. ر.): من الآراء الشائعة اليوم على نطاق واسع أن

الدين، سواء أكان إنجيلياً أم كاثوليكياً، أم سنياً، أم شيعياً، أم نيو - هندوسياً أم بوذياً، أم غير ذلك، قد عاد قوة بالغة الجبروت على جميع القارات، الواحدة بعد الأخرى. هل تعتبر ذلك ظاهرة أساسية متجذرة، أم مجرد ظاهرة عابرة تمس القشور لا الأعماق؟

(إ. هـ.): من الواضح أن الدين - بوصفه طَقْسَنَةً للحياة، والإيمان بأن أرواحاً أو كيانات غير مادية مؤثرة في الحياة، وأخيراً لا آخراً، بوصفه رباطاً مشتركاً يخلق التلاحم بين الجماعات - هو من سعة الانتشار على امتداد التاريخ بحيث يغدو من الخطأ الفادح اعتباره ظاهرة سطحية، أو مقدراً لها التلاشي، وبخاصة في صفوف الفقراء والضعفاء، الذين قد يكونون أكثر حاجة إلى ما يوفره الدين من مرتكزات. ومن تفسيرات محتملة للأسباب الكامنة وراء كون الأمور على ما هي عليه. ثمة أنظمة حكم، مثل النظام الصيني، تفتقر، لأغراض عملية، إلى أي شيء يماثل ما يمكن أن ندرجه في باب الديانات. وهي تبين لنا أن هذا الأمر ممكن، غير أنني أظن أن أحد أخطاء الحركة الاشتراكية والشيوعية التقليدية كان إقدامها على الاستئصال العنيف للدين في أوقات ربما كان من الأفضل أن تتحاشى ذلك فيها. وقد تجلى التغير الكبير اللافت بعد سقوط موسوليني في أن [الزعيم الشيوعي] بالميرو توغلياتي لم يَعُدْ يمارس التمييز ضد الكاثوليكيين الممارسين - وكان على حق في ذلك. ولولا تلك الخطوة لما صوتت نسبة أربعة عشرة بالمائة من ربات البيوت لصالح الشيوعيين في أربعينيات القرن العشرين. وما لبث أن أفضى ذلك إلى تغيير طابع الحزب الشيوعي الإيطالي وحوّله من حزب طليعي لينيني إلى حزب طبقي جماهيري أو حزب للشعب.

وينبغي الإقرار كذلك بأن الدين لم يَعُدْ اللغة الكونية الشاملة للخطاب العام؛ وإلى هذا المدى كانت العلمنة ظاهرة عالمية، مع أنها لم تقتطع بصورة حادة غير جوانب من الدين المنظم في بعض

أجزاء العالم. ومازالت تفعل الشيء ذاته في أوروبا؛ أما سبب عدم حدوث ذلك في الولايات المتحدة فليس واضحاً، غير أن من المؤكد أن العلمنة قد تغلغلت إلى حد بعيد في أوساط المثقفين وغيرهم ممن ليسوا بحاجة إلى الدين. أما بالنسبة إلى من واصلوا التديُّن، فإن وجود لغتين للخطاب اليوم يفضي إلى نوع من الشيزوفرينيا/ فصام الشخصية الذي كثيراً ما يلمسه المرء لدى الأصوليين اليهود في الضفة الغربية [من فلسطين] على سبيل المثال. إنهم يؤمنون بسفاسف بادية للعيان من ناحية، ويعملون خبراء فيها من ناحية ثانية. وتتألف الحركة الإسلامية الحالية إلى حد كبير، من تكنولوجيين وفنيين شباب. ولا مراء في أن الممارسات الدينية ستتغير بصورة جوهرية. أما إذا كان ذلك سيسفر بالفعل عن حدوث المزيد من العلمنة فليس واضحاً. لا أعرف، على سبيل المثال، إلى أي حد أسهم التغيير الكبير في المذهب الكاثوليكي في الغرب ـ أي رفض النساء الالتزام بالقواعد الجنسية ـ في التقليل من إيمان النساء الكاثوليكيات.

لقد أدى تقهقر الأيديولوجيات التنويرية، بطبيعة الحال، إلى إفساح مجال سياسي أوسع بكثير للسياسات الدينية والنسخ الدينية من النزعة القومية. غير أنني لا أعتقد بأن جميع الأديان قد شهدت أي صعود كبير. والكثير منها آخذ بالانحدار. والكاثوليكية تخوض حرباً صعبة حتى في أميركا اللاتينية، ضد صعود الطوائف الإنجيلية البروتستانتية. وإنني لعلى يقين من أنها لا تحافظ على موقعها في أفريقيا إلا بتقديم التنازلات أمام العادات والأعراف المحلية، وأشك في أنها كانت ستقدم مثل هذه التنازلات في القرن التاسع عشر. وتشهد الطوائف الإنجيلية البروتستانتية حالة من النمو، غير أنه من غير الواضح ما إذا كانت أكثر من مجرد أقلية ضئيلة بين الفئات الصاعدة، كما كان غير الملتزمين في إنجلترا. ومن غير الواضح كذلك ما إذا كانت الأصولية اليهودية التي تلحق كثيراً من الأضرار

في إسرائيل، هي ظاهرة جماهيرية. وربما الاستثناء الوحيد من هذا الاتجاه هو الإسلام الذي ما فتئ يتنامى دون أي نشاط دعوي فاعل طيلة القرون القليلة الماضية. وليس واضحاً، في إطار الإسلام، ما إذا كانت نزعات مثل الحركة الكفاحية المتطرفة الحالية الهادفة إلى استعادة «الخلافة» تمثل أكثر من أقلية ناشطة. بيد أن الإسلام يبدو لي متمتعاً بخصائص عظيمة تمكنه من مواصلة التوسع ـ لأنه في المقام **الأول**، يستطيع أن يمنح الفقراء إحساساً بأنهم ليسوا أقل شاناً من الآخرين وبأن المسلمين سواسية.

(ن. ل. ر.): ألا يمكن قول الشيء نفسه عن المسيحية؟

(إ. هـ.): تكمن المشكلة في أن المسيحي لا يؤمن بأنه يضاهي أي مسيحي آخر قدراً. وأشك في أن المسيحيين السود يعتقدون بأنهم يعادلون المستعمرين المسيحيين شأناً، في حين أن المسلمين السود يفعلون ذلك. إن بنية الإسلام أكثر مساواتيةً والعنصر الكفاحي فيه أكثر قوة على نحو ما. أذكر أنني قرأت أن النخاسين في البرازيل توقفوا عن استيراد العبيد المسلمين لأن هؤلاء درجوا على التمرد والعصيان. ونرى، من منظورنا، أن هذا الوضع ينطوي على مخاطر لا يستهان بها ـ فالإسلام إلى حد ما يجعل الفقراء أقل ترحيباً بالدعوات الأخرى المنادية بالمساواة. وقد أدرك التقدميون في العالم الإسلامي منذ البداية أن لا سبيل إلى إبعاد الجماهير عن الإسلام؛ وتعين عليهم، حتى في تركيا، أن يهتدوا إلى نمط من العيش المشترك ـ وربما كانت هي والتعايش ـ البقعة الوحيدة التي نجحت فيها هذه المحاولة. أما في الأمكنة الأخرى، فإن صعود الدين بوصفه عنصراً في النشاط السياسي وفي السياسة القومية الوطنية، كان بالغ الخطر، ذلك أنه كان، في بقاع مثل الهند، ظاهرة طبقة وسطى قوية جداً، زاد من قدرتها على إثارة الفزع ارتباطها بنخب وتنظيمات متطرفة شبه فاشية مثل الحركة الهندوسية القومية المتطرفة «راشتريا

سوايا سيـاك سانغ» (آر. إس. إس) (RSS)، وقادرة بالتالي على الاحتشاد بصورة أيسر كحركة معادية للإسلام. غير أن علمنة الطبقة العليا في الأوساط السياسية الهندية أفلحت لحسن الحظ، في درئها. لا يعني ذلك أن النخبة الهندية معادية للدين؛ بل يعني أن فكرة نهرو الأساسية كانت ترمي إلى إقامة دولة علمانية يكون فيها الدين كلي الحضور ـ ولم يكن في الهند من يستطيع أن يفترض غير ذلك، أو يرغب بالضرورة في أن يراها على غير هذا النحو ـ ولكنه مقيد بسيادة قيم المجتمع المدني العلماني.

(ن. ل. ر.): شكلت العلوم جانباً مركزياً من ثقافة اليسار قبل الحرب العالمية الثانية، ولكنها كادت أن تختفي بوصفها كعنصرٍ طليعي في التفكير الماركسي أو الاشتراكي خلال الجيلين اللاحقينَ بعد الحرب. هل تعتقد أن من شأن البروز المتنامي لقضايا البيئة أن يعيد المزاوجة بين العلوم والسياسات الراديكالية؟

(إ. هـ.): إنني على ثقة من أن الحركات الراديكالية ستكون مهتمة بالعلوم. إن البيئة والهموم الأخرى تطرح أسباباً وجيهة للوقوف في وجه الهروب من العلوم، ومن المقاربة العقلانية للمشكلات، وهو الهروب الذي أخذ ينتشر على نطاق واسع منذ السبعينيات والثمانينيات. أما في ما يتعلق بالعلماء أنفسهم، فلا أظن أن ذلك سيحصل. وخلافاً لحال المختصين بالعلوم الاجتماعية، ليس ثمة ما يدفع علماء الطبيعة لدخول المسرح السياسي. وقد بقي هؤلاء عازفين عن السياسة أو متبنين لسياسة طبقتهم وثمة استثناءات في هذا المجال نشهدها، مثلاً، بين الشباب في فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر، وعلى نحو أبرز في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. إلا أن تلك حالات خاصة، تعود إلى إقرار العلماء أنفسهم بأن عملهم قد بدأ يصبح ضرورياً بالنسبة إلى المجتمع، ولكن المجتمع لم يكن يدرك ذلك. والمؤلف الحاسم حول الموضوع هو كتاب بيرنال

(Bernal) **وظيفة العلم الاجتماعية** (*The Social Function of Science*) الذي كان له تأثير هائل في علماء آخرين. وقد أسهم في ذلك بطبيعة الحال تهجم هتلر المدروس على كل ما تمثله العلوم.

في القرن العشرين كانت العلوم الفيزيائية هي محور التنمية، بينما كانت العلوم البيولوجية، بصورة واضحة، هي المركز في القرن الواحد والعشرين. ونظراً إلى أن الأخيرة أقرب إلى الحياة البشرية، فإنها قد تكون أكثر عرضة للتسييس. إلا أن هناك، بالتأكيد عاملاً مضاداً لهذا الاتجاه. لقد ذُوِّبَ العلماء وأُدمجوا بصورة مطردة في النظام الرأسمالي، بوصفهم أفراداً ومنتسبين إلى أطر علمية على حد سواء. ولم يكن وارداً أن يتحدث المرء، قبل أربعين عاماً عن تسجيل براءة اكتشاف أحد الجينات الوراثية. أما اليوم فيبادر المرء إلى ذلك على أمل أن يصبح من أصحاب الملايين، وأدى ذلك، بدوره، إلى إبعاد جانب كبير من العلماء عن السياسة اليسارية. وربما كان الأمر الوحيد القادر على تسييسهم هو النضال ضد الحكومات الدكتاتورية أو التسلطية التي تتدخل في عملهم. وقد تجلت إحدى الظواهر المثيرة للاهتمام في الاتحاد السوفياتي في اضطرار العلماء السوفيات إلى التسيُّس، لأنهم منحوا الامتيازات التي تتيح لهم التمتع بدرجة معينة من حقوق المواطن وحرياته ـ مما أدى إلى تحويل أناس لم يكونوا، لولا ذلك الامتياز، إلا مصنّعي قنابل هيدروجينية موالين للحكم، إلى زعماء معارضين منشقين. ولا يستبعد تكرار ذلك في بلدان أخرى، مع أننا لا نشهد حالات كثيرة من هذا النوع في أيامنا هذه. وربما تظل البيئة، بطبيعة الحال، هي القضية القادرة على استنفار قضية مؤهلة ربما لإبقاء عدد من العلماء. وإذا ما تصاعدت سلسلة الحملات حول التغير المناخي، فمن الواضح أن الخبراء سيجدون أنفسهم يقفون وجهاً لوجه ضد الجهلة والرجعيين. إذاً لم يضع كل شيء.

(ن. ل. ر.): لنعد إلى مسائل كتابة التأريخ: ما الذي اجتذبك أصلاً إلى موضوع الأنماط القديمة للحراك الاجتماعي في [أول مؤلفاتك] **المتمردون البدائيون** (*Primitive Rebels*)، **وإلى أي مدى كنت قد خططت له مُسبقاً؟**

(إ. هـ.): انبثقت الفكرة من مصدرين، بدأ **الأول** منهما خلال أسفاري في طول إيطاليا وعرضها في خمسينيات القرن العشرين عندما بدأت اكتشف هذه الظواهر الناشزة ـ فروع للحزب في الجنوب دائبة على انتخاب «شهود يهوه» أمناء حزبيين، وما إلى ذلك؛ أناس يشغلهم التفكير في مشكلات حديثة، ولكن ليس من المنطلقات التي ألفناها. أما **المصدر الثاني**، ولاسيّما بعد عام 1956، فهو إحساسي بعدم الرضا، عموماً، عن النسخة المبسطة التي كانت لدينا عن تطور حركات الطبقة العاملة الشعبية. وفي كتاب «متمردون بدائيون»، كنت بعيداً كل البُعد عن اتخاذ موقف نقدي من النصوص المقروءة الدارجة، بل أشرت، على العكس من ذلك، إلى أن تلك الحركات الأخرى لن تتمخض عن أي شيء ما لم تبادر، عاجلاً أو آجلاً، إلى تبني المفردات والمؤسسات الحديثة. غير أنه اتضح لي أن تجاهل هذه الظواهر الأخرى، والقول بأننا نعرف كيف تعمل كل هذه الأشياء، لم يكن كافياً. ووضعت على هذا الأساس الشروح الإيضاحية. والدراسات الميدانية من هذا النوع، وقلت: «هذه ليست مطابقة». ودفعني ذلك إلى التفكير في أن الناس، حتى قبل اختراع المفردات، والمناهج والمؤسسات السياسية الحديثة، قد سلكوا طرقاً أخرى مكنتهم من ممارسة السياسة. وهي طرق تنطوي على أفكار أساسية حول العلاقات الاجتماعية ـ وبخاصة بين الأقوياء والضعفاء وبين الحكام والمحكومين ـ أفكار ينتظمها منطق معين وتتسم بالتناسق والانسجام في ما بينها. غير أنني لم أجد في الحقيقة أي فرصة للسير قدماً في هذا السبيل، مع أنني حين قرأت كتاب بارنغتون مور (Barrington Moore) **الظلم** (*injustice*) في وقت لاحق. اهتديت إلى مفتاح قد يمكّن المرء من

المباشرة بذلك. وكانت تلك هي نقطة البداية في مسعى لم تتم متابعته على الإطلاق في واقع الأمر. وأشعر بالندم على ذلك. وما زلت آمل في أن أحاول القيام بشيء ما حول هذا الأمر.

(ن. ل. ر.): في مذكراتك المعنونة «أوقات مثيرة: حياة في القرن العشرين» *Interesting Times: A Twentieth Century Life* أعربت عن قدر لا يستهان به من التحفظات حول ما كان قد برز في الآونة الأخيرة آنذاك كأنماط في كتابة التأريخ. هل بقي مشهد الكتابة التأريخية، في تقديرك، دون أي تغيير نسبياً؟

(إ. هـ.): يبهرني، بصورة مطردة، مدى التحول الفكري الذي طرأ على التاريخ والعلوم الاجتماعية منذ سبعينيات القرن العشرين. إن جيلي من المؤرخين الذين تولوا، على العموم، تحويل تدريس التاريخ، وأشياء أخرى كثيرة، من حال إلى حال، إنما كانوا، أساساً، يحاولون إقامة علاقة دائمة، وتلاقح متبادل، بين التاريخ والعلوم الاجتماعية؛ وهو مسعى يعود بجذوره إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر. أما الاقتصاد، فاتخذ مساراً مختلفاً. لقد سلمنا بأننا كنا نتحدث عن شيء حقيقي؛ عن وقائع موضوعية؛ على الرغم من معرفتنا، منذ ماركس وسوسيولوجي المعرفة بأن أحداً لم يدوّن الحقيقة كما كانت تماماً. غير أن التحولات الاجتماعية هي التي كانت تسترعي النظر. وقد أسهمت في ذلك أزمة الكساد الكبير، لأنها أعادت إبراز الدور الذي تضطلع به الأزمات الكبرى في التحولات التاريخية - مثل أزمة القرن الرابع عشر، والانتقال إلى النظام الرأسمالي. ولم يكن الماركسيون هم الذين تولوا ذلك، بل فيلهلم آبل (Wilhelm Abel)، في ألمانيا، الذي كان أول من أعاد استقراء تطورات العصور الوسطى في ضوء الأزمة الكبرى في ثلاثينيات القرن العشرين. كنا جماعة من حلاّلي المشاكل، منشغلين بالمسائل الكبرى. كانت هناك أمور أخرى أسقطناها من سلم الأولويات: كنا،

على سبيل المثال، نكن كل العداوة لتاريخ علية القوم التقليدي، أو، في هذا المجال، لتاريخ الأفكار، مما دفعنا إلى طرح ذلك كله جانباً. لم يكن ذلك موقفاً ماركسياً بشكل خاص، بل كان مقاربة عامة اعتمدها الفيبريون (Weberians) في ألمانيا؛ وفي فرنسا باحثون دون أي خلفية ماركسية، من المتحدرين من مدرسة الحوليات (*Annales*)؛ ونهج هذا النهج علماء اجتماعيون أميركيون، بطريقتهم الخاصة.

في إحدى المراحل في سبعينيات القرن العشرين، حدث التغير الحاد. لقد نشَرَت مجلة **الماضي والحاضر** (*Past & Present*) عام 1979/ 1980 مساجلة بيني وبين لورنس ستون (Lawrence Stone) حول «صحوة السرد» ـ «ماذا حدث للتساؤلات الكبرى؟». ومنذ ذلك التاريخ، ضرب المؤرخون عرض الحائط بالتساؤلات المتعلقة بالتحولات الكبرى. وفي الوقت نفسه اتسع نطاق التاريخ كل الاتساع ـ وغدا بوسعك أن تكتب عن كل ما يخطر في بالك. عن الأشياء، والعواطف، والممارسات. وكان بعض ذلك مثيراً للاهتمام، غير أن زيادة هائلة طرأت كذلك على ما يمكن أن نسميه تقليعة إقدام الهواة على كتابة التاريخ، تاريخ المعجبين والهواة، وهو ما تدوِّنه الجماعات لتشعر بالمزيد من الرضا عن نفسها. كان المقصد سخيفاً غير أن النتائج لم تكن تافهة دائماً. وقد وقعت قبل بضعة أيام على مجلة جديدة مختصة بالتاريخ العمالي، وفيها مقالة عن السود في ويلز في القرن الثامن عشر. ومهما كانت أهمية هذا الأمر بالنسبة إلى السود في ويلز، فإنه ليس بحد ذاته موضوعاً محورياً بصورة خاصة. والحدث الأخطر في هذا، ولعلّه الأشد خطراً، هو تعاظم أسطورة صعود خرافة القومية الميثولوجية، وهي إحدى المنتجات الجانبية لتضاعف أعداد الدول الجديدة، التي تعين عليها أن تخلق تواريخها القومية. ونتلمس واحداً من عناصر هذا الاتجاه في ما يزوده بعض الناس. لسنا معنيين بما حصل، بل بما يُشعرنا بالارتياح، والمثال

الكلاسيكي لذلك هو سكان أميركا الأصليون الذين رفضوا الفكرة القائلة بأن أسلافهم كانوا قد وفدوا من آسيا، وأصروا على قول: «لقد كنا على الدوام».

إن جانباً لا يستهان به من هذا التحول كان، بمعنى ما، سياسياً. إذ إن المؤرخين الخارجين من أحداث عام 1968، [في فرنسا وأوروبا والولايات المتحدة] لم يعودوا مهتمين بالمسائل الكبرى لأنهم اعتقدوا أن الإجابات عنها كانت متوفرة.

لقد أبدوا اهتماماً بالجوانب الطوعية أو الشخصية. وكانت مجلة **الورشة التاريخية** (*History Workshop*) [التي بدأت جامعة أكسفورد بإصدارها عام 1976] تطوراً لاحقاً من هذا النوع. ولا أظن أن أنماط كتابة التاريخ الجديدة قد تمخضت عن أي تغييرات مثيرة. في فرنسا، على سبيل المثال، فإن التأريخ بعد بروديل (Braudel) لا يضاهي ما وضعه جيل الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. ربما هناك عمل بالغ الجودة من حين إلى آخر، ولكن ليس على المستوى نفسه. وأميل إلى الاعتقاد بأن الأمر يصدق كذلك على بريطانيا. لقد كان ثمة عنصر من عناصر معاداة العقلانية والنظرة النسبية في رد الفعل في سبعينيات القرن العشرين، وذلك ما أجده، بجملته، معادياً للتاريخ.

من ناحية أخرى، كان هناك عدد من التطورات الإيجابية. وتجلى أكثرها إيجابية في التاريخ الثقافي الذي كنا، بلا ريب، قد أغفلناه جميعاً. إننا لم نولِ ما يكفي من الانتباه للتاريخ كما يعرض نفسه فعلاً على الأطراف المعنية. وقد افترضنا أن بوسعك التعميم بشأن هؤلاء اللاعبين، غير أنك إذا عدت إلى القول بأن الناس هم الذين يصنعون تاريخهم، فسرعان ما يواجهك السؤال: ولكن كيف يصنعونه، في ممارساتهم، وفي حيواتهم؟ إن كتاب إريك وولف (Eric Wolf) **أوروبا ومن لا تاريخ لهم** (*Europe and the People*

(*Without History*) يطرح مثالاً على تغير إيجابي جيد بهذا الصدد. وكان ثمة تطور هائل في مجال تأريخ العالم. وفي أوساط غير المؤرخين، برز اهتمام بالغ بالتاريخ العام ـ أي بالكيفية التي بدأ بها الجنس البشري. يعود الفضل إلى أبحاث الحمض النووي (DNA) في أننا نعرف الكثير الآن عن استيطان البشر في مختلف أرجاء المعمورة. وبعبارة أخرى، فإن لدينا أسس حقيقة لوضع تاريخ عالمي. أما في أوساط المؤرخين فكان ثمة نوع من الطلاق مع تقاليد التمركز الأوروبي أو التمركز الغربي. كما شهدنا تطوراً إيجابياً آخر، من جانب الأميركيين في المقام الأول، وكذلك مؤرخي ما بعد الكولونيالية بإعادة طرح مسألة خصوصية الحضارة الأوروبية أو الأطلسية، ومسألة صعود النظام الرأسمالي ـ كما في كتاب بوميرانتز (Kenneth Pomeranz) **الاختلاف الكبير** (*Great Divergence*) وما إلى ذلك. يبدو لي ذلك إيجابياً جداً مع أننا لا ننكر أن الرأسمالية الحديثة انبثقت في أجزاء من أوروبا، وليس في الهند أو الصين.

(ن. ل. ر.): لو طلبت منك أن تحدد موضوعات أو ميادين لمّا تُستكشف، ومازالت تطرح تحديات أساسية على مؤرخي المستقبل، فماذا ستختار؟

(إ. هـ.): المسألة الكبرى عامة جداً. لقد دأب الجنس البشري، حسب معايير الإحاثة البيليونتولوجية، على تغيير وجوده بسرعة مدهشة، غير أن وتيرة التغيير كانت بالغة التنوع. لقد سارت ببطء شديد أحياناً، وبسرعة هائلة أحياناً أخرى، وعلى نحو خاضع للتحكم حيناً، وعلى غير ذلك حيناً آخر. ومن الواضح أن ذلك يعني تحكماً متنامياً بالطبيعة، غير أن علينا ألا نزعم أننا نعرف الوجهة التي تقودنا إليها. لقد كان الماركسيون على صواب حين ركزوا على التغيرات في أنماط الإنتاج وعلاقاتها الاجتماعية باعتبارها هي القوى المحركة للتغير التاريخي. إلا أن المسألة الكبرى إذا فكرنا من منظور

«كيفية صنع الناس لتاريخهم» ستتجلى في ما يأتي: لقد درجت الجماعات والأنظمة الاجتماعية، تاريخياً، على استهداف الاستقرار وإعادة الإنتاج، وعكفت على ابتكار آليات تمكنها من أن تدرأ عنها الوثبات المزعجة إلى المجهول. ولاتزال مقاومة فرض التغيير من الخارج عاملاً أساسياً في سياسة عالم اليوم. كيف إذاً، سيتسنى للبشر والمجتمعات التي جبلت على مقاومة التطور الدينامي، أن تتكيف مع نمط للإنتاج يقوم، في جوهره، على تطور دينامي لا نهاية له ولا يمكن التكهن به؟ وبوسع المؤرخين الماركسيين أن يبادروا، على نحو مفيد، إلى استقصاء العمليات التي ينطوي عليها هذا التناقض الأساسي بين الآليات التي تحدث التغيير من جهة، وتلك التي تتصدى لمقاومة هذا التغيير من جهة ثانية.

الثبت التعريفي

إبادة جماعية (Genocide): إبادة جماعةٍ عرقية أو سياسية أو دينية إبادةٌ نظامية متعمَّدة. وقد نُحتت كلمة genocide في الثلاثينيات من القرن العشرين لوصف ما شهدته أوروبا آنذاك من محاولات إبادة بعض الفئات والجماعات. وفي عام 1946، أعلنت الأمم المتحدة أن الإبادة الجماعية جريمة يدينها العالم المتمدّن. وفي عام 1948 أقرّت الجمعية العامة ميثاقاً يقضي بتحريم هذه الإبادة، وإنزال أقصى العقوبة بمن يرتكبها. وقد أصبح هذا الميثاق نافذ المفعول عام 1951.

أبارتايد (Apartheid): سياسة التمييز العنصري كما كانت تُنَفَّذ رسمياً في جمهورية جنوب أفريقيا. وتقضي هذه السياسة بأن تعيش الجماعات البيضاء، والأفريقية، والآسيوية، والملوَّنة، والعرقية، والدينية منفصلةً بعضُها عن بعض بحيث تُطوِّر كل منها مجتمعها وثقافتها بمعزل عن الأخرى. وقد أعلنت الكثرة الكاثرة من شعوب العالم شجبها لهذه السياسة.

أتْمَتة (Automation): علم تشغيل الآلات وتوجيهها بحيث يُستغنى في ذلك، كلياً أو جزئياً، عن عمل الإنسان أو إشرافه. ويتمّ ذلك بوسائل ميكانيكية معقدة كالأجهزة الإلكترونية التي تحلّ محلّ حواسّ الملاحظة عند الإنسان وتوفر عليه عناء التكرار وبذل الجهد.

أثر الدفيئة/ المُستَخضَرات (Greenhouse Effect): تعاظُم

الغازات الحابِسة للحرارة في نطاق الغلاف الجوي للأرض. وبينما تعمل آثار الدفيئة «الطبيعية» على إبقاء درجة حرارة الأرض عند مستويات مريحة وملائمة، فإن تكاثُف الغازات بدرجة عالية من التركيز بسبب الأنشطة البشرية قد ارتبط بتصاعد حرارة الكوكب الذي نعيش فيه.

إحاثة، علم/ البَلْيونتولوجيا (Paleontology): علمٌ يبحث في أشكال الحياة في العصور الجيولوجية الغابرة كما تمثّلها الأحافير الحيوانية والنباتية. ونشأ هذا العلم في أوائل القرن التاسع عشر، فألقى الأضواء على كثير من المسائل النشوئية، وعلى مسائل تصنيف الحيوان والنبات والعوامل التي تحدّد توزّعهما الجغرافيّ.

أزمة اقتصادية (Economic Crisis): إحدى مراحل الدورة الاقتصادية، وفيها تنكمش الحركة الصناعية والتجارية، وتتناقص الدخول، وتنتشر البطالة، وتهبط الأسعار، ويتضخم المخزون السِّلعي، وتتشدَّد المصارف في سياسة الإقراض رافعةً سعر الفائدة. ولعل أخطر أزمة اقتصادية عرفها العالم هي الأزمة التي وقعت عام 1929 واستمرت حتى عام 1939 والتي تُعرف بـ «الأزمة الاقتصادية العظمى» (أو الكساد الكبير).

استبدادية (Absolutism): نظرية سياسية تقول بأن السلطة المطلقة يجب أن تُناط بحاكم واحد أو أكثر. ويُطلق هذا التعبير أيضاً على الحكومة الاستبدادية التي لا يحدّ من سلطانها قانون. من أبرز مظاهرها في العصر الحديث الحركتان الفاشيّة والنازية.

استعمار/ استعمارية (Colonialism): نزوع الدولة الكبيرة إلى فرض سلطانها على البلدان الأخرى والاحتفاظ بسيطرتها عليها بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية. والاستعمار والإمبريالية (imperialism) صنوان، مع ملاحظة أن الاستعمار يقوم في الأساس على تشجيع الدولة مجموعات كبيرة من رعاياها على

الهجرة إلى المستعمرات واستيطانها و«تعميرها» بغية تغيير هُويّتها السُّكانية وربطها بالدولة الكبيرة ربطاً عضوياً، وهو ما يُعرف أيضاً بالاستعمار الاستيطاني؛ ومن أبرز الأمثلة عليه استعمار الفرنسيين للجزائر فترة طويلة لم تنتهِ إلا بقيام الثورة الجزائرية الكبرى التي حققت للجزائريين استقلالهم عن فرنسا عام 1962.

اشتراكية (Socialism): نظرية سياسية واقتصادية تُنادي بملكية الجماعة لوسائل الإنتاج وسيطرتها على توزيع السِّلع. وهي مبنيّة على أساس الاعتقاد بأن جميع المواطنين يتمتعون ـ من خلال إسهامهم في خدمة المجتمع ـ بحقوق متساوية في العناية والحماية اللتين يستطيع هذا المجتمع أن يوفّرهما لهم. وتتخذ الاشتراكية أشكالاً مختلفة، تبعاً لموقف أصحابها من القضية الاقتصادية والقضية الاجتماعية والقضية السياسية ومدى التوكيد الذي يضعونه على كل من هذه القضايا. وتلتقي جميع أشكال الاشتراكية في نقطتين أساسيتين هما مقاومتها للرأسمالية غير المقيَّدة وسعيها على إتاحة الفُرص المتكافئة لجميع أفراد المجتمع. ومن أبرز صانعي الفكر الاشتراكي في القرن التاسع عشر سان سيمون، وشارل فورييه، وبيار جوزيف برودون، وفريدريك إنجلز، وكارل ماركس.

اشتراكية يوتوبية/ طوباوية (Utopian Socialism): اسم يُطلق على عدد من الحركات الاشتراكية التي ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر للميلاد ودعت إلى الأخذ بنهج في الحياة جديد مبنيّ على إلغاء الملكيّة الشخصية. وإنما كان كارل ماركس وفريدريك إنجلز أول من أطلق على هذه الحركات اسم «الاشتراكية اليوتوبية» تمييزاً لها عن «الاشتراكية العلمية» التي دَعوَا إليها والتي انطلقت من المفهوم الماديّ للتاريخ ومن فكرة الصراع بين الطبقات.

إقطاعية/ نظام إقطاعي (Feudalism/ Feudal System): النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي ساد أوروبا ابتداءً من القرن

التاسع إلى القرن الرابع عشر للميلاد. يقوم على أساس العلاقة بين السيِّد المُقْطِع (lord) (الأمير أو الملك) وبين التابع المُقْطَع (vassal) (ومن يدينُ له بالولاء من المزارعين والفلاحين والأقنان أو عبيد الأرض (serfs)). وبموجبه يمنَحُ المُقْطِع تابعه أرضاً (إقطاعةً feud *or* fief) فيستغلّها هذا لقاء خراج محدَّد وخدمات معيّنة يقدّمها إلى السيِّد الذي يشمله بحمايته. وقد اتخذت الإقطاعية عَبر العصور أشكالاً مختلفة، ولاتزال تؤلف حتى اليوم قوةً سياسية واجتماعية في مواطن عديدة من العالم.

ألزاس واللورين (Alsace-Lorraine): منطقة في الجزء الشمالي الشرقي من فرنسا. تنازعت السيادة عليها، في ما بين عام 1871 وعام 1945، كل من فرنسا وألمانيا. ضُمّت، بسبب كثرة الناطقين فيها بالألمانية، إلى الإمبراطورية الألمانية بعد هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية عام 1871. ولكنها ما لبثت أن أُعيدت إلى فرنسا عام 1919، إثر انتصار فرنسا في الحرب العالمية الأولى. استردَّها الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، وعندما انتهت هذه الحرب بهزيمة النازيين أُعيدت إلى فرنسا عام 1945.

الإمبراطورية العثمانية (Ottoman Empire): إمبراطورية إسلامية أسّسها عثمان الأول، عام 1299 للميلاد، في آسيا الصغرى وجعل من مدينة بورصة عاصمةً لها (عام 1326). وبعد استيلاء السلطان محمد الفاتح على القسطنطينية، عاصمة البيزنطيين (عام 1453) أصبحت هذه المدينةُ هي عاصمة الإمبراطورية العثمانية. بلغت أوج مجدها في عهد السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566). شملت أراضيها ـ في ذروة اتساعها ـ تركيا، وسوريا، والعراق، وفلسطين، ومصر، وأجزاء من شبه جزيرة العرب وشمال أفريقيا، وشبه جزيرة البلقان، وأجزاء من روسيا وهنغاريا. بعد ذلك دبَّ الضعف إلى جسم الإمبراطورية العثمانية، فعُرفت برَجل أوروبا المريض. خاضت

الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا فهُزمت وانهارت. كانت عاصمتها: الآستانة أو إستانبول.

إمبريالية (Imperialism): فَرْض دولة من الدول سُلطانها على بلد آخر بوسائل سياسية أو عسكرية أو اقتصادية. والواقع أن العالم القديم عرف إمبراطوريات واسعة كثيرة كالإمبراطورية البابلية، والإمبراطورية الأشورية، والإمبراطورية الفارسية، والإمبراطورية الرومانية. ولكن لفظ الإمبريالية يُطلق عادة على نزوع الدول الأوروبية المعاصرة إلى إنشاء إمبراطوريات في مختلف أرجاء العالم، فمنذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر استعمرت إسبانيا والبرتغال وفرنسا وإنجلترا وهولندا بلداناً عديدة، بدوافع اقتصادية أو دينية. وقد أدى ذلك إلى حروب استعمارية كثيرة. ثم إن الموجة الإمبريالية انحسرت بعض الشيء في أوائل القرن التاسع عشر لتعود في أواخره أشدَّ وأقوى مما كانت وبخاصة في بريطانيا وإيطاليا وروسيا واليابان التي راحت تتنافس على احتلال المستعمرات في أفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى.

انطباعيّة (Impressionism): مذهب في الرسم ازدهر في فرنسا ما بين العام 1867 والعام 1886، على وجه التخصيص، على يد مجموعة من الفنانين «الثوريين» الذين ضاقوا ذرعاً بالقواعد الأكاديمية التقليدية والموضوعات التوراتية الميثولوجية والتاريخية. والواقع أن من أبرز ما يميِّز الانطباعيين هَجْرَهم «المحترَف» أو «الاستديو» وانطلاقهم إلى أحضان الطبيعة يصوّرون شواطىء البحار، والخمائل، والأشجار المتلفّة، وإلى معالم الحياة المدينيّة العصرية. ومن أبرز الانطباعيين إدوارد مانيه، وكلود مونيه، وبيار أوغست رينوار، وإدغار ديغا، وكميل بيسّارو.

أيديولوجيا (Ideology): مصطلح يُقْصد به كلُّ مجموعة نظاميّة من المفاهيم في موضوع الحياة أو الثقافة البشرية. كما يُقصد به

طريقةُ التفكير (أو محتوى التفكير) المميِّز لفرد أو جماعة أو ثقافة، ومجموع النظريات والأهداف المتكاملة التي تشكِّل قوام برنامج سياسيّ اجتماعي.

البروليتاريا/ طبقة العمّال أو الكادحين (Proletariat): طبقة العمال الصناعيين الذين يعتمدون في كسب الرزق على بَيْع عملهم، باعتبار أنهم غير مالكين لرأس المال أو لوسائل الإنتاج. وتذهب النظرية الماركسية إلى أن الطبقة الرأسمالية تستغلّ البروليتاريا لأغراضها ومصالحها، ومن أجل ذلك يتعيّن على أفراد هذه الطبقة الكادحة أن يستولوا على السلطة السياسية تمهيداً لقيام المجتمع اللاّطبقي. والـ «**بَرْتَلَة**» (Prolitarization) هي تحول فئات العاملين، تاريخياً، إلى بروليتاريا جراء هذا الاستغلال.

بلاشفة (Bolsheviks): اسم يُطلق على أعضاء الجناح المتطرف من حزب العمال الاجتماعي الديمقراطي الروسي (Russian Social-Democratic Workers' Party)، وهو الجناح الذي استولى على السلطة في روسيا (25 أكتوبر 1917) بزعامة لينين بعد نشوب الخلاف بينه وبين الجناح المعتدل الذي عُرف أصحابه بالمناشفة (Mensheviks) (عام 1903). وقد أطلق البلاشفة على أنفسهم، ابتداءً من آذار/ مارس 1918، اسم الحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) (Russian Communist Party (Bolsheviks)). وفي عام 1952 عُدِّل الاسم فأصبح «الحزب الشيوعي السوفياتي» (Communist Party of the Soviet Union). ولفظ «البلاشفة» (Bolsheviks) مأخوذ عن الكلمة الروسية Bolsheviki ومعناها «فريق الأكثرية».

بلشفية (Bolshevism): مذهب أو برنامج البلاشفة الداعي إلى الإطاحة بالرأسمالية من طريق العنف، وإقامة دكتاتورية البروليتاريا (Dictatorship of the Proletariat) على أنقاضها.

بورجوازية (Bourgeoisie): طبقة اجتماعية تتألف من التجار

والصناعيين، تمييزاً لها عن الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي، وعن المزارعين، وعن الأُجَراء أو العاملين لقاء أجر أو مرتب. ويُطلق اسم البورجوازية، توسّعاً، على الطبقة الوسطى. أما في النظرية الماركسية فالبورجوازية ترداف الطبقة الرأسمالية.

البيان الشيوعي (Communist Manifesto): بيان أصدره عام 1848 كارل ماركس وفريدريك إنجلز وضمنّاه أولَ تحديد لمبادىء الشيوعية الحديثة، ونداءً إلى عمال العالم يدعوهم إلى التعاون والاتحاد. وسرعان ما أصبح هذا البيان أحد الركائز الرئيسة التي قامت عليها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي العقود الأولى من القرن العشرين.

بيروقراطية (Bureaucracy): من جملة المفاهيم التي طورها العالم الاجتماعي ماكس فيبر. ويشير إلى مؤسسة يتوزّع فيها السلطة عدد كبير من المكاتب أو الدواوين. تتميز بالروتينية وبتمسّك الموظفين بالإجراءات الجامدة المعقّدة التي تحدّ من فعالية الجهاز الإداري وتعوق بالتالي إنجاز الأعمال والمعاملات. والكلمة الإنجليزية، كما هو واضح، مركبة من لفظين اثنين هما bureau ومعناها المكتب أو الديوان وcracy ومعناها الحكم أو الحكومة. وعلى هذا، تكون الترجمة الحرفية لها هي «حُكم المكاتب» أو «حكومة الدواوين».

بيئيّات/ علم البيئيّات/ علم التبيُّؤ/ علم الأحياء البيئيّ (Ecology/ Bio-Ecology/ or Bionomics/ or Environmental Biology): فرع من علم الأحياء يُعنى بعلاقة المتعضيّات بعضها ببعض، وبعلاقتها ببيئتها الطبيعية. ينقسم عادةً إلى فرعين رئيسين: بيئيّات الحيوان وبيئيّات النبات. وهو يدرس، في المقام الأول، المناخ الجغرافي الملائم لحياة النوع، كما يدرس مسألة الغذاء لصلتها الوثيقة بالبيئة، ومسألة التكاثر والتناسل لأن هذه الظاهرة كثيراً

ما تؤدي إلى مشكلات خاصة بالغذاء يُضطر معها أفراد النوع إلى اتخاذ واحد من ثلاثة سُبُل: التكيّف مع البيئة بالحدّ من التكاثر، أو الهجرة إلى موطن آخر، أو البقاء من غير تكيُّف وبذلك يسير النوع في طريق الانقراض. ومن هنا يتضح أن استمرارية نوع ما، في بيئة ما، رهن بقدرة ذلك النوع على التكيف مع بيئته الطبيعية والبيولوجية. ومن هذه المنطلقات نفسها يدرس علم البيئيّات البشري علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية، كما يدرس مشكلات معقّدة أخرى كالهجرة من الأرياف إلى المدن، ونشوء المجتمعات الصناعية، وغير ذلك من المسائل الناشئة عن التطور الاجتماعي المتسارع.

تعبيرية/ مذهب تعبيري (Expressionism): مذهب في الفن يستهدف، في المقام الأول، التعبير عن المشاعر أو العواطف والحالات الذهنية التي تثيرها الأشياء أو الأحداث في نفس الفنان. وفيه تحرَّف صُور العالم الحقيقي بحيث تتلاءم مع هذه المشاعر والعواطف والحالات، وذلك من طريق تكثيف الألوان، وتشويه الأشكال، واصطناع الخطوط القوية والمُغايَرات (Contrasts) المثيرة. وترتبط التعبيرية بالفن الألماني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على الرغم من أن ملامحها تتبدّى في بعض الأعمال الفنية التي ترقى إلى العصر الوسيط.

تقانة/ تكنولوجيا (Technology): المصطلح مركَّب من لفظتين يونانيتين هما: techne ومعناها «الفنّ» أو «الصنعة»، وlogos ومعناها «الكلمة» أو «الكلام». وكان يفيد عند الإغريق معنى البحث في الفنون، جميلةً كانت أو تطبيقية. وظهرت اللفظة، أولَ ما ظهرت، في اللغة الإنجليزية خلال القرن السابع عشر للميلاد. واستُخدمت آنذاك بمعنى البحث في الفنون التطبيقية ليس غير. وعندما أطل القرن العشرون شاع مصطلح «التكنولوجيا» شيوعياً كبيراً وأصبحت دلالته تشمل مجموعةً عريضة من الوسائل والعمليات والأفكار فضلاً عن

الأدوات والآلات. ومن التعريفات الدقيقة للتكنولوجيا أيضاً أنها «وَضْعُ العلم موضعَ التطبيق تحقيقاً لمختلف الأغراض الصناعية والتجارية في المقام الأول، أو جُملة الطرائق والموادّ المستخدمة في هذه السبيل».

تكنوقراطية (Technocracy): كلمة يونانية الأصل tecne (فني أو تقني) و(cratos) (السلطة)، وباعتبارها شكلاً من أشكال الحكومة، فإنها تعني حرفياً حكومة الفنيين غير الحزبية، وتستخدم في حالة الخلافات السياسية. ومن الأمثلة على ذلك إسناد منصب رئاسة الحكومة إلى باحث متخصص في العلوم السياسية، ووزارة الصحة إلى طبيب معروف، ووزارة الاتصالات إلى آخر متخصص في التكنولوجيا وهكذا... والتكنوقراط (technocrats) هم النخب المثقفة الأكثر علماً وتخصصاً في مجال المهام المنوطة بهم، ولا ينتمون إلى حزب أو تيار أيديولوجي في أغلب الأحيان. وكنتيجة طبيعية لتقدم التكنولوجيا، نشأت عام 1932 في الولايات المتحدة حركة تكنوقراطية تضم المهندسين والمعماريين والاقتصاديين المشتغلين بالعلوم ممن دعوا إلى قياس الظواهر الاجتماعية ثم استخلاص قوانين يمكن استخدامها للحكم على هذه الظواهر، واعتبروا أن النظام الاجتماعي والاقتصادي هو من التعقيد بحيث لا يمكن أن يفهمه ويسيطر عليه رجال السياسة، بل يجب أن يخضع لإشراف العلماء والمهندسين.

تمثال الحرية (Statue of Liberty): تمثال ضخم قائم على «جزيرة الحرية» (Liberty Island) في مرفأ مدينة نيويورك. يمثِّل امرأة ترفع بيمناها مشعلاً وتحمل بيُسراها لوحاً منقوشاً عليه «4 تموز/ يوليو 1776» وهو التاريخ الذي صدر فيه «إعلان الاستقلال» الأميركي. يبلغ ارتفاعه (باستثناء قاعدته) حتى أعلى المشعل 46 متراً وخمسة سنتيمترات. وقد صنعه النحّات الفرنسي بارتولدي من صفائح نحاسية ضخمة وقدّمه الشعب الفرنسي هدّية إلى الولايات المتحدة الأميركية (عام 1886).

تنمية مستدامة (Sustainable Development): توجُّه فكري مؤدّاه أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يمضي قُدُماً إلا بالقدر الذي يجري فيه إعادة استخدام الموارد الطبيعية بدلاً من إنضابها، والحفاظ على التنوّع الحيوي، وحماية الهواء النقي، والماء والأرض.

ثورة (Revolution): عملية تغيير سياسي تنطوي على تعبئة الحركات الاجتماعية الجماهيرية، التي تفضي - من خلال استخدام القوة - إلى النجاح في قلب النظام القائم وتشكيل حكومة جديدة. وتختلف الثورة عن الانقلاب، نظراً إلى أنها تنطوي على حركة جماهيرية، وحدوث تغييرات جوهرية في النظام السياسي بمجمله. ويشير مصطلح الانقلاب إلى الاستيلاء على القوة باستخدام السلاح من قبل أفراد يحلون بعد ذلك مكان القادة السياسيين، دون أن يحدثوا تغييراً راديكالياً في نظام الحكم. كما يمكن أيضاً التفرقة ما بين الثورات وحركات التمرد التي تنطوي على تحدي السلطات السياسية القائمة، ولكنها أيضاً تهدف إلى تغيير الأشخاص أكثر من مجرد إحداث تحولات في البناء السياسي بحد ذاته.

ثورة أكتوبر (October Revolution): الثورة الروسية الاشتراكية التي أدّت إلى استيلاء الحزب البَلْشفي على الحكم، بقيادة فلاديمير لينين، وإلى قيام الاتحاد السوفياتي، وذلك في اليوم السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر (25 تشرين الأول/ أكتوبر وفقاً للتقويم الروسي القديم) من عام 1917. وتفصيل الأمر أن النظام القيصري كان قد أُسقط قُبيل ذلك في آذار/ مارس (فبراير وفقاً للتقويم الروسي القديم) من عام 1917 وحلّت محلَّ الحكومة الإمبراطورية مؤسستان حاكمتان هما «الحكومة المؤقتة» و«مجلس سوفيات بتروغراد» الذي شُكِّل من أعضاء الأحزاب الاشتراكية والعمال والجنود. وبين تشرين الثاني/ فبراير وتشرين الأول/ أكتوبر عُدِّلت «الحكومة المؤقتة» خمس مرات، من غير أن يشارك فيها الحزب البلشفي البتة. حتى إذا كان الخامس والعشرون من شهر أكتوبر قام البلاشفة بانقلاب أطاح

بتلك الحكومة وأنشأوا حكومة جديدة مؤلفة من مفوَّضين بلشفيّين. تُعرف أيضاً بـ «ثورة نوفمبر» و«ثورة عام 1917 الروسية».

الثورة الصناعية (Industrial Revolution): تعبير يُطلق على سلسلة التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، والتي نشأت عن تألِيَة الصناعة، أي جَعْلها آليّة. بدأت هذه الثورة إثر اختراع هارغريفز للمِغزلة أو المغزل الآلي القديم (عام 1764) والتحسينات التي أدخلها (عام 1765) جيمس واطّ على آلة نيوكومن البخارية، واختراع إدموند كارترايت أولَ نول آليّ (عام 1785). وقد تأثّرت بهذه الثورة، أولَ ما تأثرت، صناعة النسيج وصناعة استخراج المعادن، وكان من نتائجها انتقال مركز الصناعة من البيوت إلى المعامل، وحلول الماكينات محلّ الأيدي العاملة، وإنتاج السلع على نطاق واسع، وازدهار التجارة العالمية، وهجرة السكان من الأرياف إلى المدن، ونشوء المدن الصناعية الكبيرة، وظهور نقابات العمال. وبعد عام 1830 حدثت ثورات صناعية مماثلة في فرنسا وبلجيكا، ثم في ألمانيا (بعد عام 1850)، ثم في الولايات المتحدة الأميركية (بعد عام 1860)، ثم في اليابان (بعد عام 1870)، ثم في روسيا (بعد عام 1900)، وفي القرن العشرين امتدت الثورة الصناعية إلى معظم بلدان العالم الأخرى.

الثورة الفرنسية (French Revolution): سلسلة من الانتفاضات السياسية والاجتماعية الدامية عصفت بفرنسا ما بين عام 1789 وعام 1799. بدأت بهجوم الثوار على سجن الباستيل (14 تموز/ يوليو 1789) وانتهت بقيام القنصلية في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1799. من أبرز أسبابها تركُزُ السلطة السياسية في يد الملك والنبلاء ذوي الامتيازات، وفقر الفلاحين ورزوحهم تحت نير الاستبداد الإقطاعي، وإفلاسُ الدولة بعد سلسلة طويلة من الحروب، وتعاليمُ فلاسفة القرن الثامن عشر (وبخاصة روسو ومونتيسكيو) الداعية إلى الحرية

والديمقراطية. وقد أثار نجاح الثورة الأميركية على نحو ما مشاعر الفرنسيين وأوقع في نفوسهم الأمل في التخلّص من أوضاعهم السيئة. من أهم نتائجها إلغاء الإقطاعية، وإعلان حقوق الإنسان، وتأميم أملاك الكنيسة، ونشوب الحروب الثورية، والإطاحة بالنظام الملكي، وقيام الجمهورية الفرنسية الأولى. شعارها: «الحرية، المساواة، الإخاء» (liberté, égalité, fraternité).

جَماعانية (Collectivism): نظرية اجتماعية تضع الجماعة أو المجموع، وبخاصة الدولة، فوق الفرد وفوق مصالحه وحرياته؛ ومن هنا جاز اعتبارها نقيضاً للفَردانية (Individualism) التي تؤكد، من ضمن ما تؤكّده، أنه لا يجوز تضحية الفرد في سبيل الجماعة. وفي الإمكان القول إن جان جاك روسّو هو راشد الجماعانية الحديثة. إذ ذهب في كتابه **العقد الاجتماعي** (*De Contrat social*) إلى القول بأن الفرد لا يحقّق كينونته الحقّ وحريته الصحيحة إلا بالخضوع لإرادة الجماعة. وفي أوائل القرن التاسع عشر قال هيغل بأن كينونة الفرد وحريته الصحيحتين لا يتحققان إلا بخضوعه خضوعاً تاماً لقوانين الدولة ومؤسّساتها. وخلال القرن العشرين وجدت الجماعانية تعبيرها الأقوى في الاشتراكية والشيوعية والفاشيّة.

جمالية (Aestheticism): القول بأنّ الجمال هو المبدأ الأساسي، وبأن سائر المبادىء كالخير وغيره من المبادىء الأخلاقية مشتقة منه. وقد يُقصد بـ «الجمالية» أيضاً الاهتمام المغالى فيه بالشؤون الجمالية على حساب الاعتبارات الأخلاقية أو الاعتبارات العملية.

جمالية (حركة) (Aesthetic Movement): حركة ظهرت في بريطانيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر مستهدفةً خلق الجمال لذاته (أي الجمال من أجل الجمال) في الأدب والفنّ، من غير اعتبار لهموم الحياة اليومية.

حرب باردة (Cold War): حالة الصراع التي استمرّت من أواخر

الأربعينيات حتى التسعينيات من القرن الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهما، وسُميت هذه المرحلة بالحرب الباردة، لأن الطرفين لم يصلا بالفعل إلى المواجهة العسكرية.

حزب الأحرار (Liberal Party): حزب سياسي بريطاني انبثق عام 1868، رسميّاً، عن حزب الويغ (Whig) وارتبط اسمه بالدعوة إلى حرية التجارة. من أشهر زعمائه غلادستون الذي حمل لواء حركة إصلاحية واسعة في المجالات السياسية والاجتماعية والتربوية، ومنهم أيضاً لويد جورج. وقد انشقّ حزب الأحرار على نفسه غيرَ مرة، فضَعُف أثره في السياسة البريطانية، وحلّ محله حزب العمال، في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين، بوصفه الحزبَ العامل من أجل الإصلاح في بريطانيا.

حزب شيوعي (Communist Party): اسم يُطلق على كل حزب بروليتاري قائم على أساس من الماركسية اللينينية. ويُعتبر الحزب الشيوعي الروسي الذي أسّسه لينين عام 1918، بعد نشوب الخلاف بين البلاشفة والمناشفة، والذي عُدِّل اسمه عام 1952 ليصبح «الحزب الشيوعي السوفياتي»، أقدمَ هذه الأحزاب على الإطلاق. وقد انشقّ هذا الحزب، بعد وفاة لينين، إلى جناحين، جناح ستالين وجناح تروتسكي، ونشب بين الجناحين صراع مرير كُتبت فيه الغلبة لستالين. وإثر وفاة ستالين جاء خروشوف فشجب الستالينية ورأى فيها ضرباً من «عبادة الشخصية».

حقّ الاقتراع (Suffrage): حقّ التصويت في الانتخابات النيابية والبلدية وما إليها. وهو حقّ تكفله القوانين لجميع الراشدين ابتداءً من سنّ الثامنة عشرة في بعض البلدان أو ابتداء من سن الحادية والعشرين في بعضها الآخر. ومن البلدان عدد لا يتمتع فيه المواطن بهذا الحق إلا عند بلوغه الخامسة والعشرين. ولا يُستثنى من هذا الحق، عادةً، غير المعتوهين وبعض المجرمين. وكان حق الاقتراع،

حتى فترة قصيرة من الزمن، مقصوراً على فئة من المواطنين دون غيرهم.

حقّ الاقتراع النّسائي (Woman Suffrage): حقّ المرأة في التصويت في الانتخابات النيابية والبلدية وما إليها. كانت نيوزيلندا هي السبّاقة إلى ذلك (1893) ثم تلتها أستراليا (1902) وفنلندا (1906) والنروج (1913). وفي عام 1917 مُنحت المرأة حق الاقتراع الكامل في الاتحاد السوفياتي، ثم مُنحَت ذلك في بريطانيا في ما بين عام 1918 وعام 1928. أما في الولايات المتحدة الأميركية فلم تَنَل المرأة هذا الحق إلا عام 1920 (وكانت قبل ذلك تتمتع بحق الاقتراع في بعض الانتخابات البلدية فقط). واليوم تتمتع المرأة بحق الاقتراع كاملاً في كثير من بلدان العالم وفي بعض البلدان العربية.

داروينية (Darwinism): مذهب تشارلز داروين في أصل الأنواع وتطوّرها، وهو يقول بأن الكائنات الحية تنزع إلى إنتاج مواليد تختلف اختلافاً طفيفاً عن آبائها، وبأن عملية الاصطفاء الطبيعي تُفضي إلى بقاء الأصلح أو الأكثر تكيُّفاً مع البيئة، وبأن ذلك كله يؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور أنواع جديدة لم تكن معروفة من قبل. وقد بسط داروين مذهبة هذا في كتابه المهم **في أصل الأنواع** (*On the Origin of Species*) الذي أثار عند نشره عام 1859 عاصفة هوجاء في الدوائر العلمية والفلسفية والدينية جميعاً فهلّل له قومٌ وسفّهه آخرون. ومع ذلك فإن الإجماع منعقد اليوم بين الباحثين على أن هذا الكتاب قد أحدث ثورة كاملة في التفكير البيولوجي، وأنه أقام فكرة التطوّر (Evolution) على أسس جديدة مكّنتها من الصّمود حتى الآن في وجه كثير من الحملات النقدية التي وجِّهت إليها.

داروينية اجتماعية (Social Darwinism): نظرية في التطور الاجتماعي والثقافي نشأت في القرن التاسع عشر واستمدّت اسمها من صلتها بدراسات داروين البيولوجية. والواقع أن الفكرة القائلة بأن

حياة الإنسان في المجتمع تمثّل صراعاً من أجل الوجود يحكمُهُ مبدأ «بقاء الأصلح» لم يستحدثها داروين، ولكن دراساته مَنَحتها قوةَ القانون الطبيعي. ويُعتبر هربرت سبنسر ووليام غراهام سَمْنر من أبرز القائلين بالداروينية الاجتماعية، إذ ذهبا إلى أن الجماعات كائنات حية تتطوّر بمثل الطريقة التي يتمّ بها تطوّر الأفراد. وقد استُخدمت هذه النظرية لتوطيد دعائم الرجعية السياسية ولتبرير التمايز الطَّبقي على أساس من التفاوت الفطري بين الأفراد. وعلى الصعيد القومي استُخدمت الداروينية الاجتماعية لتأييد السياسات الاستعمارية والعِرقية وتعزيز الزعم القائل بتفوّق الشعوب الأنجلوسكسونية أو الآرية على غيرها تفوّقاً بيولوجياً وثقافياً. وأخيراً اضمحلت هذه النظرية خلال القرن العشرين بعد أن أثبتت الدراسات الحديثة أنها لا تقوم على أساس علمي سليم.

داروينية مُحدَثة (Neo-Darwinism): تطوير لنظرية داروين برز في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقوام هذا التطوير القول بأن الاصطفاء الطبيعي هو العامل الأساسي في التطوّر العضوي وبأنّ الصفات المكتسَبة لا يمكن أن تورَث. ويُعتبر أوغست فايسمان أبرزَ ممثلي الداروينية المُحْدَثة.

دُغْما/ دُغْمائي (Dogma; Dogmatic): التشدد في الاعتقاد الديني أو المبدأ الأيديولوجي، أو موضوع غير مفتوح للنقاش أو للشك، أو التعصب لفكرة معينة دون قبول النقاش فيها أو الإتيان بأي دليل ينقضها أو كما هي لدى الإغريق الجمود الفكري. ويعود أصل المفهوم إلى الكلمة اليونانية (δο′γμα) التي تعني «الرأي» أو «المعتقد الأوحد» أو «التحجّر الفكري». وتميز الدغمائية كثيراً من المذاهب والنزعات الدينية. ومن سماتها القطع برأي أو معتقد واحد بغض النظر عن الحقائق أو ما يجري على أرض الواقع.

الدَّفيئة/ المُسْتَخْضَر/ البيت الأخضر (Greenhouse): مبنى

مُصمَّم خصيصاً لزراعة النباتات على نحو يقيها أذى الحر الشديد والبرد القارس سواء بسواء. ويذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن أقدم الدفيئات في التاريخ هي الدفيئة التي أنشأها الإمبراطور الروماني نيرون في القرن الأول للميلاد لزراعة الخيار في شهور الشتاء. وأياً ما كان، فقد كانت الدفيئات في القرن السابع عشر خشبيةً أو آجريةً ذات نوافذ عادية ومَدافيء بدائية. وسرعان ما أدرك المزارعون الحاجة الماسّة إلى الضوء، وعندما انتصف القرن التاسع عشر أمست الدفيئات تُسْقَف بالزجاج وتُجَدَّر (أي تُقام جدرانُها) بالزجاج أيضاً. وبذلك لم تَعُد مجرَّدَ مواطنَ لوقاية النباتات من مناخات لا تلائمها، بل تحوّلت إلى «بيئات» مكيَّفة أو مُسَيطَر عليها بحيث تكفل الحياة والنموّ لضروب النباتات أياً كان موطنها الأصلي.

دكتاتورية (Dictatorship): في المصطلح السياسي الحديث، نظام حكم يتمتع فيه شخص فَرد بجميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، سواء أمارسَ هذه الصلاحيات شخصياً أو مارسَها عبر عدد من الأعوان أو عبر مجموعات أو أحزاب مرتبطة به وخاضعة لمشيئته. ومن أبرز سمات الدكتاتورية في عصرنا الحاضر كبتها الحريات العامة وسيطرتها المطلقة على الجهاز الإداري والجهاز التربوي، وعلى القوات المسلحة، وعلى وسائل الإعلام التي تُسخّر في المقام الأول، للإشادة بزعيم النظام القائم.

دكتاتورية البروليتاريا (Dictatorship of The Proletariat): استيلاء البروليتاريا (طبقة العمال أو الكادحين) على السلطة السياسية. ويُعتبر هذا الاستيلاء ـ في رأي الماركسيين ـ مرحلة تنبثق عن سقوط الرأسمالية وتمهّد السبيل لنشوء مرحلة جديدة هي مرحلة المجتمع اللاطبقي.

دمقرطة (Democratization): نشر الديمقراطية (المذهب الديمقراطي) في أوساط الناس والمجتمعات في صيغته النظرية

والعملية والمقصود من الناحية السياسية وضع الأشياء في متناول الشعب أو على الأقل لدى جزء كبير منه.

دولة الرفاهية (Welfare State): نظام اجتماعي تكون الدولة، بموجبه، مسؤولةً عن رفاهية مواطنيها الفردية والاجتماعية. وهذا النظام يقوم على مبادئ أهمها تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للثروة، ومسؤولية المجتمع عن أولئك الذين يعجزون عن الحصول على الحدّ الأدنى من شروط الحياة الكريمة. وتسعى الدولة لتحقيق غايات هذا النظام من طريق التعليم المجاني ومختلف أشكال الضمان. ويُعتبر مشروع الضمان الاجتماعي الذي وضعه السير وليام بيفريدج البريطاني (عام 1942) منطلق المفهوم الحديث لهذا المصطلح. ومن الدول التي تُعَدّ اليوم نماذج لدولة الرفاهية كندا والدول الاسكندنافية.

ديمقراطية (Democracy): طريقة في الحكم يمارس فيها الشعب السلطة من خلال انتخابه لممثّلين عنه في البرلمان باقتراع حُرّ، سرِّي عادة، يشارك فيه جميع المواطنين البالغين سنّ الرشد. وهذه هي **الديمقراطية السياسية**. أمّا **الديمقراطية الاجتماعية** فتقوم على مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين على قدم المساواة، وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم. والديمقراطية السياسية عريقة في القِدم، وقد مارسها الإغريق في دولهم المدينيّة (City-States)، وبخاصة في أثينا، ولكنهم حرموا النساء والعبيد من التمتّع بالحقوق السياسية التي انطوت عليها. والواقع أن الديمقراطية الحديثة مدينة في تكوينها ـ في المقام الأول ـ للتجربة الدستورية البريطانية (الصراع بين الملك والبرلمان) وللثورتين الأميركية والفرنسية.

الديمقراطية الليبرالية (Liberal Democracy): نَسَق من الديمقراطيّة يرتكز على المؤسسات البرلمانيّة ـ النيابيّة ويقترن بنظام الاقتصاد الحر في مجال الإنتاج الاقتصادي.

الذَّرائعية/ البراغماتية (Pragmatism): فلسفة أميركية راجت في الربع الأول من القرن العشرين. وضعت العمل فوق العقيدة، والخبرة فوق المبادىء الثابتة واتخذت من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الفكرات وصدقها. أسّسها تشارلز بيرس، وطوّرها وليام جيمس وجون ديوي.

راديكالية (Radicalism): مصطلح قديم منذ العصور الوسطى، وهي تعريب للكلمة الإنجليزية «Radical» أي «الأصلي» أو «الجذري»، ويقصد بها على العموم العودة إلى الأصول والجذور والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها. وهي نهج أو سياسة تسعى لإدخال إصلاحات جذرية على النظام الاجتماعي القائم. والأحزاب الراديكالية في بعض الدول اليوم تمثلها الأجنحة السياسية أو الأحزاب ذات النظرة الدينية المتطرفة. وترمي هذه النزعة إلى إحداث تغيرات متطرفة في الفكر والفن والقيم وأنماط السلوك والعادات السائدة والمؤسسات القائمة.

رأسمالية/ النظام الرأسمالي (Capitalism): نظام اقتصادي يمتلك فيه الأفراد، أو الشركات، وسائل الإنتاج والتوزيع، ويتمّ استثمار الأموال في ظلّه بمبادرة شخصية لا من طريق توجيه الدولة أو سيطرتها. ومن خصائص الرأسمالية البارزة إنتاجُ السِّلع من أجل الربح وتحديد أسعارها على أساس مبدأ المنافسة في السوق الحرة. كانت الرأسمالية في أول أمرها تجاريّة خالصة. وفي الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ظهرت الرأسمالية الصناعية ونشطت الرأسمالية المصرفية. وقد سيطرت الرأسمالية على الحياة الاقتصادية كلها حتى ولادة الاتحاد السوفياتي عام 1917، ومنذ ذلك الحين عرف العالم نظامين اقتصاديين متصارعين: الرأسمالية والاشتراكية. وقد أخذت معظم الدول الرأسمالية في السنوات الأخيرة بمبدأ التخطيط أو التوجيه الاقتصادي، في محاولة للحد من سيطرة رأس المال الفرديّ

على البلاد، وتُعدّ الولايات المتحدة الأميركية كبرى الدول الرأسمالية.

سوريالية (Surrealism): مذهب حديث فرنسي النشأة في الفن والأدب يهدف إلى التعبير عن العقل الباطن بصورة يعوزها النظام والمنطق. وحسب مُنظّرها الرئيس أندريه بريتون فهي آلية نفسية تلقائية خالصة، من خلالها يمكن التعبير شفهياً أو تحريرياً أو بأي طريقة أخرى، وهي بأساليب بعيدة كل البعد عن أي تحكم خارجي أو مراقبة تمارس من طرف العقل وخارجة عن نطاق أي انشغال جمالي أو أخلاقي. وقد اعتمد السورياليون في رسومهم على الأشياء الواقعية كرموز للتعبير عن أحلامهم والارتقاء بالأشكال الطبيعية إلى ما فوق الواقع المرئي. ولقيت السوريالية رواجاً كبيراً بلغ ذروته بين عامي 1924 ـ 1929. وكان آخر معارضهم في باريس عام 1947. ومن أهم أقطابها الفنان الإسباني سلفادور دالي (1904 ـ 1989). ومن بعض أعماله الفنية «الخلوة»، و«تداعي الذاكرة»، و«الآثار» و«البناء».

شوفينية (Chauvinism): الغلوّ مع الاستعلاء في النزعة الوطنية والقومية. وهو تعبير يُقصد به، بخاصة، الوطنية المتعصبة ذات الطابع العُدواني، أو العسكري، أو الاستعماري، أو العرقيّ. واللفظة مشتقة من اسم نيكولا شوفان (Nicolas Chauvin) وهو جندي فرنسي عُرف بوطنيّته المُفرطة وبإعجابه الشديد بنابليون بونابرت وإخلاصه الأسطوري له.

شيوعية (Communism): نظرية سياسية مبنيّة على أساس المساواة المطلقة والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والسّلع الاستهلاكية. ومن هنا كانت، بشكلها الحديث، امتداداً للاشتراكية، وتطالب بأن تكون السيطرة على الدولة وعلى النشاط السياسي كله في أيدي العمال، وتؤمن بالصراع الطبقي، أي الصراع على السلطة بين البورجوازية أو الرأسمالية بوصفها الطبقةَ المستغِلّة والبروليتاريا، أي طبقة العمال

والكادحين ـ بوصفها الطبقةَ المستغَلّة ـ وترى أن تاريخ المجتمعات البشرية لا يعدو أن يكون صراعاً بين الطبقات. أما الهدف الأبعد للشيوعية الحديثة فهو السّعي إلى إقامة مجتمع بلا دولة.

صراع طبقي (Class Struggle): الصراع بين الطبقات الاجتماعية. وفي النظرية الماركسية، صراع على السلطة الاقتصادية والسياسية بين البورجوازية أو الرأسمالية ـ بوصفها الطبقة المستغِلّة ـ والبروليتاريا أو طبقة العمال بوصفها الطبقة المستغَلّة. وقد ذهب ماركس وإنجلز في «البيان الشيوعي» إلى القول بأن تاريخ المجتمعات البشرية كله لا يعدو أن يكون صراعاً بين الطبقات.

صِّهيونية (Zionism): حركة استعمار استيطاني استهدفت انتزاع فلسطين من أصحابها الشرعيين وإقامة دولة يهودية على أرضها. دُعيت بذلك نسبة إلى تلّة «صِهيون» في القدس القديمة. نشأت في أواخر القرن التاسع عشر بانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول الذي نظّمه ثيودور هرتزل في بازل بسويسرا عام 1897. وقد حاولت الحركة بادئ الأمر إقناع السلطان عبد الحميد الثاني بأن يمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين فأبى، فاتجه الصهاينة عندئذ نحو بريطانيا واستصدروا من حكومتها وعدَ بلفور المشؤوم (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917) ومن ثم أغرقوا البلاد بسَيلٍ من المهاجرين، وعمدوا إلى إقامة المستوطنات وإنشاء المنظّمات الإرهابية استعداداً لطرد العرب من ديارهم بقوة السلاح. وفي عام 1947 تمكّنوا، بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، من حمل منظمة الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين، وبذلك أنشأوا «إسرائيل» عام 1948.

طبَقة (Class): مجموعة الأشخاص الذين يؤدّون عملاً واحداً، أو الذين تجمعهم مصالح واحدة، أو الذين يشتركون في وضع واحد أو حالة واحدة، في مجتمع من المجتمعات، كطبقة العمال، وطبقة التجار، وطبقة الصناعيين... إلخ. كانت المجتمعات القديمة، حتى

عهد الثورة الفرنسية، تتألف من الأعمّ الأغلب من ثلاث طبقات كبرى، هي طبقة النبلاء ورجال الإقطاع، وطبقة رجال الدين، وطبقة الشعب أو طبقة العوام. وكانت السلطة متركّزة في أيدي ممثلي الطبقتين الأُولَيَين. وقد برزت في كثير من المجتمعات، إلى جانب هاتين الطبقتين المتمتّعتين بامتيازات خاصة، طبقة ثالثة هي طبقة المحاربين. وبعد الثورة الصناعية برزت إلى الوجود طبقتان أصبحتا محور التجاذب الاجتماعي: طبقة الرأسماليين أو أصحاب المصانع، وطبقة الكادحين أو عمال المصانع. واليوم يميل العلماء إلى التمييز بين طبقات اجتماعية متعددة، كطبقة البروليتاريا، أي طبقة العمال الصناعيين، وطبقة العمال الزراعيين، والطبقة البورجوازية أو الطبقة الوسطى، وطبقة المثقفين، وطبقة الجند، وطبقة الرأسماليين، وطبقة الإقطاعيين. وقد تلتقي هذه الطبقات كلّها في مجتمع واحد وقد يخلو من بعضها مجتمع دون مجتمع. وقد ظهرت في الفترة الأخيرة، في بعض البلدان الصناعية المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، طبقة جديدة لم تكن من قبل هي طبقة المديرين والمنظّمين الذين ينهضون بأعباء المشروعات الاقتصادية الكبرى من غير أن يكونوا بالضرورة مالكين لأدوات الإنتاج. وقد بلغت هذه الطبقة الجديدة من القوة حدّاً مكّنها من أن تفرض نفوذها على قطاع عريض من الحياة السياسية والاقتصادية في مجتمعها. ومع أن الطبقة هي من المفاهيم الأكثر استخداماً وتكراراً في العلوم الاجتماعية، إلا أنه ليس ثمة اتفاق واضح حول تعريف هذه الفكرة. وبالنسبة إلى ماركس تُمثِّل الطبقة مجموعة من الناس يشتركون في أن لهم علاقة مشترَكة مع وسائل الإنتاج. كما إن فيبر أيضاً عرّف الطبقة بأنها فئة اقتصادية غير أنه أكّد تفاعلها مع المكانة الاجتماعية والوشائج التي تربطها بالأحزاب. وفي السنوات الأخيرة بدأ بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية باستخدام التصنيف المهني بكثافة باعتباره أحد المؤشرات إلى الطبقة الاجتماعية، بينما شدّد آخرون على ملكية

العقار، أو على الثروة، في حين أظهرت فئة ثالثة من العلماء اهتماماً خاصاً بخيارات أساليب الحياة.

طبقة مغلقة (Cast): شكل من أشكال التراتب تتحدد فيه منزلة الفرد الاجتماعية منذ مولده دون تغيير، ويعني ذلك بحُكم التعريف منع التزاوج بين أعضاء هذه الطائفة وأفراد طائفة أخرى مختلفة.

الطليعة/ الطَّليعيون (Avant-Garde): اسم عامّ يُطلق، في الفن بخاصة، على كل جماعة تبتدع أسلوباً جديداً أو أصيلاً في التعبير الفني. ويستخدم كذلك في التحليلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والمصطلح فرنسي الأصل، وهو يشمل مختلف المدارس الفنية التي خرجت على العمود التقليدي ابتداءً من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر حتى اليوم، كالمدرسة الانطباعية، والمدرسة الفوفية (Fauvism)، والمدرسة التكعيبية (Cubism)، والمدرسة التعبيرية (Expressionism)، والمدرسة الدادئية، والمدرسة السوريالية، والمدرسة التعبيرية التجريدية (Abstract expressionism) وغيرها.

عقلنة (Rationalization): إضفاء الطابع العقلي وجعل الأمور على تباينها وتنوعها مطابقة للمذهب العقلي بمعنى الإيمان بقدرة العقل على المعرفة والتفسير وتوجيه الفعل وإعطاء الأولوية للعقل في كل مجال وذلك بجعله أصلاً ومنطلقاً للتحكيم والتعليل من خلال مبادئ فطرية في الطبيعة البشرية ومن المعاني التي أخذتها العقلنة كذلك تحسين عمل مؤسسة (هيئة، جماعة، شركة، . . . إلخ) وذلك بجعل أدائها أفضل.

عَلمانية (Secularism): النزوع إلى الاهتمام بشؤون الحياة الدنيا. وقد يُقصد بالمصطلح، أحياناً، «العَلْمنة» أي نزع الصفة الدينية أو سلطان رجال الدين عن نشاط من النشاطات أو مؤسسة من المؤسسات. لم تتخذ العلمانية شكلاً فلسفياً نظامياً إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وفي رأس مُسلماتها حرية الفكر، وحرية كلّ

امرئ في مناقشة جميع المسائل الجوهرية من مثل وجود الله، وخلود الروح، وأُسُس الالتزام الأخلاقي.

علمَنَة (Secularization): عملية انحسار تأثير الدين. ورغم أن المجتمعات الحديثة قد تزايدت فيها العلمنة، إلا أن تتبُّع مدى العلمنة هو قضية معقدة. تشير العلمنة إلى مستويات انخراط الفرد أو الأفراد في أنشطة المؤسسات الدينية (مثل معدل ارتياد أماكن العبادة)، أو الأثر الاجتماعي والمادي الذي تمارسه المؤسسات الدينية أو درجة تمسّك الناس بمعتقداتهم الدينية.

عهد الإرهاب (Reign of Terror): عهد من عهود الثورة الفرنسية يمتدّ من 5 أيلول/ سبتمبر 1793 إلى 27 تموز/ يوليو 1794، حكمت فرنسا خلاله «لجنة السلامة العامة» بزعامة روبسبيير حكماً إرهابياً أصبح مضرب المثل في التاريخ كله. وقد اعُتقل خلال هذا العهد ثلاثمئة ألف مشبوه على الأقلّ؛ وأعدم على المقصلة، رسمياً، نحوٌ من سبعة عشر ألفاً، في حين مات كثيرون في السجن أو من غير محاكمة.

فاتيكان/ دولة مدينة الفاتيكان (Vatican City/ State of Vatican City): دولة إكليركية كاثوليكية مستقلة يرأسها البابا. أُنشئت عام 1929 بموجب معاهدة لاتران التي وضعت حداً للنزاع بين الكرسي البابوي والدولة الإيطالية. ومدينة الفاتيكان تَشغل حيّزاً صغيراً جداً من مدينة روما يقارب الكيلومتر المربع الواحد، ولا يتعدّى عدد سكانه ألف نسمة، ومن هنا اعتُبرت أصغر دول العالم. ومع ذلك فإن لها جميع حقوق الدولة ذات السيادة ومظاهرها من جيش وشركة وعُملة وسلك دبلوماسي... إلخ.

الفاشيّة/ الفاشيستيّة (Fascism): نظام أو حركة أو فلسفة سياسية تمجّد الدولة والعِرق وتدعو إلى إقامة حكم أوتوقراطيّ مركزيّ على

رأسه زعيم دكتاتوري، وإلى السيطرة على كل شكل من أشكال النشاط القومي. ويُطلق اسم الفاشيّة بخاصة على نظام الحكم الإيطالي في عهد موسوليني (1922 ـ 1943)، الذي كان أول من استخدم لفظة «الفاشيّة» عام 1919. وقد بلغت الفاشيّة ذروتها في ألمانيا في ظلّ أدولف هتلر. أما اللفظة نفسها فمشتقّة من اللفظة اللاتينية (fascis) ومعناها «الحزيمة» أو مجموعة القضبان المحزومة على فأس. وكانت الحزيمة شعار السلطة في روما القديمة.

فَوْضَوية (Anarchism): نظرية سياسية تقول بأن الحرية الفردية يجب أن تكون مُطلقة، وبأنّ جميع أشكال السلطة الحكومية غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها البتّة. تنادي بإلغاء الرأسمالية والملكية الخاصة وبإقامة مجتمع مرتكز على التعاون الطّوعي بين الأفراد والجماعات. والفوضوية قديمة تحدَّث عنها أفلاطون في كتاب **الجمهورية** (*The Republic*). ولقد لقيت رواجاً غير يسير في أواخر القرن التاسع عشر، وبخاصة في أوساط المثقّفين في فرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا في المقام الأول. ويُعتبر الفرنسي برودون أحد أبرز دعاة الفوضوية. والواقع أنه هو الذي استحدث هذه اللفظة في القاموس السياسي. ومن أشهر الفوضويين أيضاً الروسي ميخائيل باكونين.

قناة السُّويس (Suez Canal): ممرّ مائيّ في الجزء الشمالي الشرقي من مصر. يربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ويمتدّ نحواً من مئة ميل (حوالى 160 كيلومتراً) من بورسعيد في الشمال إلى مدينة السويس في الجنوب. وتستطيع السفن بواسطته الإبحار من أوروبا إلى الشرق من غير أن تدور حول أفريقيا. وضع مشروع قناة السّويس المهندس الفرنسي فردينان دو ليسّبس ونفذه ابتداء من عام 1859 برأسمال مصري فرنسي. وفي العام 1869 احتفل الخديوي إسماعيل بافتتاح القناة في مهرجان باذخ. وسرعان ما

اشترت بريطانيا أسهم الحكومة المصرية فيها (عام 1875). وفي 26 تموز/ يوليو 1956 أعلن جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس فأدى ذلك إلى وقوع العدوان الثلاثي على مصر في العام نفسه وإلى إغلاق القناة في وجه الملاحة الدولية فترة غير طويلة. وإثر عدوان السادس من حزيران/ يونيو 1967 أُغلقت من جديد، وظلت مغلقة حتى الخامس من حزيران/ يونيو 1975.

الكاريزما (Charisma): في أصلها اليوناني تعني الهدية أو التفضيل الإلهي، وتشير إلى الجاذبية الكبيرة والحضور الطاغي الذي يتمتع به بعض الأشخاص، هي القدرة على التأثير في الآخرين إيجابياً بالارتباط بهم جسدياً وعاطفياً وثقافياً، سلطة فوق العادة، سحر شخصي شخصية تثير الولاء والحماس. وهي الصفة المنسوبة إلى أشخاص أو مؤسسات أو مناصب بسبب صلتهم المفترضة بالقوى الحيوية المؤثرة والمحددة للنظام. ويعتبر ماكس فيبر (1864 ـ 1920) أول من أعطى المصطلح صبغة سياسية عندما استخدمه للإشارة إلى القدرة التي يتمتع بها شخص معين للتأثير في الآخرين إلى حد يجعله في مركز قوة بالنسبة فيمنحه الواقعون تحت تأثيره حقوقاً تسلطية عليهم نتيجة لقدرته التأثيرية هذه. إن المزايا التسلطية التي يتمتع بها الشخص الكاريزماتي ويمارسها على الآخرين تنبع أساساً من اعتقاد الآخرين بأن له صفات وقدرات خارقة غير طبيعية ونفاذ بصيرة لا يبارى، أو بأنه يتحلى بفضائل خلقية تعلو مرتبة البشر. وقد قسم فيبر السلطة إلى ثلاثة أنواع : **1** ـ السلطة التقليدية (Traditional Authority) وتستمد شرعيتها والتزام المحكومين بأوامرها من الأعراف والعادات والتقاليد المستقرة. **2** ـ ثم السلطة القانونية العقلانية (Legal - Rational Authority) وترتكز شرعيتها على إيمان المحكومين بقانونية مجموعة من القواعد والإجراءات وبحق الذي يصلون إلى السلطة وفقاً لها في أن يمارسوا سلطاتهم ويصدروا أحكامهم الملزمة للجميع. **3** ـ ثم السلطة الكريزماتية

(Charismatic Authority) التي تستمد شرعيتها من إيمان الآخرين بقدراتها الخارقة.

كومونة/ كومونة باريس (Commune of Paris): اسم يُطلق على انتفاضة باريس الثورية ضد الحكومة الفرنسية إثر هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية وسقوط نابليون الثالث. بدأت في 18 آذار/ مارس 1871 وأُخمدت في 28 أيار/ مايو من العام نفسه. وقد عُدَّت هذه «الكومونة» تعبيراً صارخاً عن التيارات الجمهورية الوطنية التي عصفت بباريس في تلك الفترة، واعتُبر ـ في الوقت نفسه ـ أول تمُرد قامت به البروليتاريا على النظام الرأسمالي.

كونفوشيوسية (Confucianism): النظام الأخلاقي المبني على تعاليم كونفوشيوس التي أكّدت المحبّة واللياقة والفضيلة والطاعة البنوية والولاء العائلي ونادت بالعدالة والسلام العالمي. تُعدّ ديناً وفلسفةً ونَهج حياة في آنٍ. ظلّت ألفَي عام، أو يزيد، مصدر هداية ومعرفة للشعب الصيني وأساس البنية الاجتماعية والتربوية والإدارية التي ميّزته عبر العصور. والواقع أن الكونفوشيوسية تركت أثرها العميق في ثقافة الطاويين (Taoists) والبوذيين (Buddhists) والمسيحيين الصينيين على حدّ سواء وفي حياتهم اليومية أيضاً إلى ما قبل عهد الثورة الشيوعية. تعرَّضت عام 1974 لحملة قاسية شنّتها عليها الثورة الثقافية الصينية.

لامساواة بين الجنسَين (General Inequality): التباين والاختلاف في المكانة والقوة والوجاهة بين المجموعات والجماعات والمجتمَعات من الرجال والنساء.

مادية جدلية (Dialectical Materialism): نظرية تُعدّ أحد الأساسَين الفلسفيين اللذين تقوم عليهما الماركسية. وهي تقول بأن حياة الإنسان العقلية والروحية وأفكاره وأهدافه تعكس كلّها الأحوال المادية التي يعيش الناس في ظلها، وبأن العلاقات التي تنشأ بين

الناس ـ خلال إنتاجهم أسباب رزقهم ومعيشتهم ـ تحدّد العلاقات الطّبَقيّة في المجتمع، ومن ثمّ تنشأ المؤسسات الاجتماعية والسياسية وما يرافقها من أنماط التفكير بوصفها «بنية فوقية» (Superstructure) قائمة على هذا الأساس الاقتصادي. ليس هذا فحسب، بل إن تاريخ المجتمع لا يعدو أن يكون تاريخ الصراعات الطّبَقيَة، وإن التاريخ نفسه يتقدّم من مرحلة بعينها إلى مرحلة مناقضة لها، ومن ثم إلى جَمِيعة (Synthesis) تمثّل مستوى أعلى. وتذهب المادية الجدلية أخيراً إلى القول بأن الأشياء كلها تنطوي على جوانب أو مظاهر متناقضة، وبأن التوترات والصراعات هي القوة الدافعة التي تُحدث التغيُّر. ومن هنا فإن التناقضات الكامنة في المجتمع الرأسمالي لابدّ أن تُفضي ـ من وجهة النظر الماركسية ـ إلى تقويض هذا المجتمع بأيدي العمال أنفسهم لتكون الجميعة النهائية نشوء المجتمع اللاطبقي.

مالثوسيّة (Malthusianism): الفكرة التي طرحها توماس مالثوس قبل قرنين، ومؤدّاها أن معدلات نمو السكان تتعدى الموارد المتاحة لاحتياجاتهم المعيشية. ودعا فيها الناس إلى الحد من تكرار المضاجعة الجنسية لتجنّب التزايد المفرط في عدد السكان ولتحاشي التعاسة والحرمان.

مجتمع مدني (Civil Society): مجال النشاط الذي يقع بين الدولة والسّوق، بما في ذلك العائلة، والمدارس وجمعيات المجتمع المحلي والمؤسسات غير الاقتصادية. و«المجتمع المدني» أو الثقافة المدنية هي من المكونات الجوهرية للمجتمعات الديمقراطية الحيّة.

ميثاق جنيف (Geneva Convention): اتفاقية دولية وضع صيغتها (عام 1864) الصليب الأحمر الدولي لضمان بعض الحقوق الإنسانية زمن الحرب. وتنصّ على وجوب اعتبار المستشفيات العسكرية أرضاً محايدة، وعلى ضرورة احترام الجرحى والعناية بهم، وعدم التعرض لسيارات الصليب الأحمر ومراكزه وإمداداته وعناصره البشرية. وقد

وُسِّع الميثاق في ما بعد فشملَ معاملة الأسرى (عام 1929) وحماية المدنيين زمن الحرب (عام 1949).

وعد بلفور/ إعلان بلفور (Belfour Declaration): وعد أصدره بلفور وزير خارجية بريطانيا (في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917) بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فكان فاتحة الكوارث التي نزلت بالفلسطينيين ولاتزال الأمة العربية تعاني من مضاعفاتها حتى اليوم.

يعاقبة (Jacobins): جماعة سياسية متطرفة سيطرت على مقاليد الحكومة الثورية في فرنسا من منتصف عام 1793 إلى منتصف عام 1794. حكمت البلاد بالإرهاب، وكان أبرز زعمائها روبسبيير. اشتهرت باسم «النادي اليعقوبي» أو «اليعاقبة» لأنها كانت تعقد اجتماعاتها في دير سابق للرهبان الدومينيكان الذين كانوا يُعرفون، في باريس باليعاقبة.

ثبت الأعلام

أديناور، كونراد (Konrad Adenauer) (1876 ـ 1967): سياسي ألماني. مستشار ألمانيا الغربية (1949 ـ 1963). سجنه النازيون مرتين. تزعم، عام 1946، حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، حتى إذا فاز حزبه بأكثرية المقاعد في انتخابات عام 1949 أُسند إليه منصب المستشارية (أو رئاسة الوزراء). عُرف بعدائه الشديد للشيوعية.

أراغون، لويس (Louis Aragon) (1897 ـ 1982): شاعر وروائي فرنسي. يُعد أحد مؤسسي الحركة السوريالية. كان شاعر المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية. عُرف بنزعته الشيوعية. من أشهر رواياته **الشيوعيون** (*Les Communists*) في ستة مجلدات (1949 ـ 1951)، ومن أشهر مسرحياته الشعرية **مجنون إلسا** (*Le fou d'Elsa*) (عام 1963).

آرون، ريمون (Raymond Aron) (1905 ـ 1983): فيلسوف وسوسيولوجي فرنسي عدت أعماله نموذجاً للمحللين والسياسيين، ينتسب إلى الخط الفكري الذي رسمه عالم الاجتماع ماكس فيبر، فحتى وإن كانت بدايته فلسفية إلا أن تنوع اهتماماته السوسيولوجية والإعلامية (مجلة *Commentaire* وكاتب افتتاحية *Le Figaro* لمدة ثلاثين سنة ورئيس تحرير *L'Express*) والتاريخية والسياسية أعطى لشخصيته مكانه مرموقة في أوساط المثقفين الملتزمين بالدفاع عن

الإنسانية وذلك من خلال مقاومته للنازية وبمواقفه الجريئة في مناهضة الأنظمة الشمولية الفاشية والشيوعية وحتى سلطات بلاده في ممارستها للتعذيب بالجزائر أثناء ثورة التحرير. من أهم أعماله: **السوسيولوجيا الألمانية المعاصرة** (1935)، **مقدمة في فلسفة التاريخ** (1938)، **أفيون المثقفين** (1955)، **المأساة الجزائرية** (1957)، **أبعاد الوعي التاريخي** (1961)، **مراحل الفكر السوسيولوجي** (1967).

الأفغاني، جمال الدين (Jamal al-din-al-Afghani) (1838 ـ 1897): أحد الأعلام البارزين في النهضة المصرية وأحد الدعاة إلى التجديد الإسلامي. طوَّف في فارس والهند والحجاز والآستانة، وأقام في مصر ثماني سنوات وجمع حوله الأنصار المريدين من أمثال محمد عبده، ومحمود سامي البارودي، وأحمد عرابي، وعبد الله النديم، ومصطفى كامل، وسعد زغلول، وإبراهيم الهلباوي، وأحمد لطفي السيد، وقاسم أمين، وإبراهيم اللقاني، وعشرات غيرهم كانوا من تلامذته المباشرين، أو أخذوا عنه بطريق غير مباشر. يقوم مشروعه الفكري والإصلاحي على أربعة أركان؛ هي الالتزام بمبادئ الإسلام والاقتداء بسلف الأمة، وتحرير الأمة من الاستبداد الداخلي والخارجي، وتوحيد الأمة في جامعة إسلامية، والأخذ بأسباب القوة من العلوم والنظم الغربية.

إليوت، توماس ستيرنس (Thomas Stearns Eliot) (1888 ـ 1965): شاعر وناقد إنجليزي. أميركي المولد. يُعد من أبرز ممثلي الشعر الحر والمدرسة الصُّورية. اتخذ في مطالع العشرينيات من القرن العشرين خطاً غنائياً كلاسيكياً وبخاصة في قصيدته «الأرض اليباب» (The Waste Land) (عام 1922) التي تُعَدّ بإجماع النقاد، أروع أعماله الشعرية على الإطلاق، مُنح جائزة نوبل في الآداب لعام 1948.

إنجلز، فريدريك (Friedrich Engels) (1820 ـ 1895): فيلسوف

اشتراكي ألماني. يُعدّ أقرب رفاق كارل ماركس إليه وأبرز المُسهمين معه في تأسيس الشيوعية الحديثة. قضى شطراً كبيراً من حياته في إنجلترا، حيث ورث عن والده مصنعا للنسيج. التقى بماركس عام 1844، وأسهم معه في وضع «البيان الشيوعي». وبعد وفاة ماركس نشر المجلدين الثاني والثالث من كتاب **رأس المال** (*Das Kapital*) (عام 1885 وعام 1894).

أيزنهاور، دوايت دايفد (Dwight David Eisenhower) (1890 ـ 1969): جنرال وسياسي أميركي. الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية (1953 ـ 1961). خلف هاري ترومان. لمع نجمه عسكرياً في الحرب العالمية الثانية حين تولى منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء. في عهده انتهت الحرب الكورية (عام 1953)، ووقع العدوان الثلاثي على مصر (عام 1956) فشجبه بشدّة. أعلن (عام 1957) مبدءاً في السياسة الخارجية الأميركية عُرف باسمه.

إيلوار، بول (Paul Eluard) (1895 ـ 1952): شاعر فرنسي. كان رائداً من روّاد السوريالية، وبخاصة في مجموعته «عاصمة الألم» (Capitale de la douleur) (عام 1926). انفصل عن السورياليين عام 1938. له قصائد غزلية كثيرة وشعر نضالي أحلّه مركزاً مرموقاً بين شعراء المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي، ومن أبرز مجموعاته النضالية «جديرون بالحياة» (Dignes de viver) (عام 1944).

إينشتاين، ألبرت (Albert Einstein) (1879 ـ 1955): فيزيائي أميركي. ألمانيّ المولد. يُعدّ أحد أعظم عباقرة العلم في مختلف العصور. استقرّ في الولايات المتحدة الأميركية، عام 1933، فراراً بنفسه من الحكم النازي. وضع نظرية النسبية. مُنح جائزة نوبل في الفيزياء عام 1921. من آثاره: **معنى النَّسبية** (*The Meaning of Relativity*) (عام 1923) و**بُناة الكون** (*Builders of the Universe*) (عام 1923).

باديس، عبد الحميد بن (Abdelhamid Ben Badis) (1889 ـ 1940): من رجالات الإصلاح في الوطن العربي ورائد النهضة الإسلامية في الجزائر، وأحد أقطاب الكفاح ضد الاحتلال الاستعماري الفرنسي، ومؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ولد ودرس في قسنطينة، وفيها توفّي. تنقل في العديد من أقطار المغرب العربي وفي الحجاز. عمل على نشر التعليم، ومقاومة الزيف والخرافات، ومحاربة بعض الفرق الصوفية التي تعاونت مع المستعمرين. تركزت دعوته وأكثر مؤلفاته على أن «هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا. .. ولا رابطة تربط ماضينا المجيد بحاضرنا الأعز ومستقبلنا السعيد إلا هذا الحبل المتين: اللغة العربية.. لغة الدين.. لغة القومية. لغة الوطنية».

باكونين، ميخائيل (Mikhail Bakunin) (1814 ـ 1876): ثائر وفوضويّ روسي. شارك في ثورات عام 1848 واعتُقل عام 1849. نُفي إلى سيبيريا (عام 1857)، ولكنه سرعان ما فرّ منها إلى لندن (عام 1861)، ومن ثُمّ قام بنشاط فوضوي واسع في أوروبا (1861 ـ 1876). لَهُ كتاب **الله والدّولة** (*God and the State*) (نُشر عام 1882).

بتهوفن، لودفيغ فان (Ludwing van Beethoven) (1770 ـ 1827): مؤلف موسيقي ألماني. يُعدّ من أبرز عباقرة الموسيقى في جميع العصور. وضع تسع سيمفونيات. أصيب في أواخر عمره بالصمم شبه الكامل. وأبدع بعدها عدداً كبيراً من أروع آثاره وبخاصة «السيمفونية التاسعة» (Symphony No. 9) المعروفة أيضاً بـ «الكورال» (Choral) (1824).

برغسون، هنري (Henri Bergson) (1859 ـ 1941): فيلسوف فرنسي. قال بأن في العالم المادي قوة كامنة تعمل على تطوير جميع المتعضِّيات والكائنات. وقد دعا هذه القوة «دفعة الحياة» أو «الدافع

الحيوي» (élan vital). أشهر آثاره: **التطوّر الخلاق** (*L'évolution créatrice*) (عام 1907). مُنح جائزة نوبل في الآداب عام 1927.

بريخت، برتولت (Bertolt Brecht) (1898 ـ 1956): شاعر وكاتب مسرحي ألماني. قال بأن المسرح وسيلة للتعليم لا للتسلية وبأنه منبر اجتماعي وأيديولوجي. يُعدّ من أبرز ممثلي «المذهب التعبيري» المسرحيين وأشهر دعاة «المسرح الملحمي». ومن أهم آثاره: **حياة غاليليو** (*The Life of Galileo*) (عام 1942).

بسمارك، الأمير أوتو إدوارد ليوبولد فون (Prince Otto Eduard Leopold von Bismarck) (1815 ـ 1898): سياسيّ ألماني. أول مستشار (أو رئيس وزارة) للإمبراطورية الألمانية (1871 ـ 1890) التي كان هو مؤسّسها الحقيقي. يُعدّ أحد أبرز عباقرة السياسة في التاريخ الحديث. اشتُهر بالحزم والاستبداد فدُعي «المستشار الحديدي» (The Iron Chancellor). عمل من أجل توحيد ألمانيا ووُفّق إلى ذلك عام 1871.

بوبر، كارل ريموند (Karl Raimund Popper) (1902 ـ 1994): فيلسوف إنجليزي من أصل نمساوي، كان في بداية حياته الفكرية على صلة بالوضعيين المناطقة (جماعة حلقة فيينا) لكنه اختلف معهم وقطع صلته بهم، انتقد زعماء مدرسة فرانكفورت، ولاسيّما تاريخانية المدرسية وماركسيتها الجديدة: من أهم أعماله: **منطق الكشف العلمي** (1935)، **بؤس التاريخانية** (1944)، **المجتمع المفتوح وأعداؤه** (1945).

بودلير، شارل (Charles Baudelaire) (1821 ـ 1867): شاعر فرنسي. عُرف بنزعته المتحررة أخلاقياً. يُعدّ واحداً من أبرز الدعاة إلى الأخذ بنظرية الفن للفن (art for art's sake). عدَّه كثير من النقاد «شاعر الحضارة الحديثة». كان لنظرياته الجمالية أبعد الأثر في نشوء المدرسة الرمزية. اشتهر بديوانه **أزهار الشر** (*Les fleurs du mal*) (عام 1857).

بوليفار، سيمون (Simon Bolivar) (1783 ـ 1830): زعيم عسكري وسياسي فنزويلي. مارس دوراً بارزاً في الحركة الاستقلالية في أميركا الجنوبية. حرّر فنزويلا وكولومبيا والإكوادور (1813 ـ 1822) من الاستعمار الإسباني، وشارك في تحرير البيرو، وسُمِّيت بوليفيا على اسمه تخليداً له. حاول أن يضمّ هذه البلدان المحرَّرة في اتحاد يجعل منها دولة متماسكة ولكنه أخفق. يُعرف بـ «المحرِّر» (El Libertador).

بيكاسو، بابلو (Pablo Picasso) (1881 ـ 1973): رسام ونحّات إسباني. قضى الشطر الأعظم من حياته في فرنسا. يُعدّ أغزر فناني القرن العشرين إنتاجاً وأكثرهم إبداعاً. عُرف بولعه باستكشاف الفكرات والأشكال الجديدة. أسس هو وجورج براك (Braque) المذهب التكعيبي. ومن أشهر آثاره: «آنسات آفينيون» (Les demoiselles d'Avignon) (عام 1907)، و«ثلاثة موسيقيين» (Trois masques musicians) (عام 1921)، و«المرأة الباكية» (La femme qui pleure) (عام 1937).

بايكون، فرانسيس (Francis Bacon) (1561 ـ 1626): سياسي وفيلسوف وكاتب إنجليزي. يُعدّ أحد روّاد العلم التجريبي الحديث. وضع أول تصنيف للعلوم. ويذهب بعض النقاد إلى أنه هو الذي كتب المسرحيات التي تُنْسَب عادة إلى شكسبير. اعتزل الحياة السياسية بعد اتهامه بقبول الرشوة (عام 1621). أشهر آثاره: **الأورغانون الجديد** (*Novum Organum*) (1608 ـ 1620)، وقد بَسَطَ فيه طريقته العلمية.

تشرشل، ونستون (Winston Churchill) (1874 ـ 1965): سياسي بريطاني. زعيم حزب المحافظين. يُعدّ أحد أبرز رجال السياسة في العالم خلال الثّلث الثاني من القرن العشرين. رئيس الوزراء (1940 ـ 1945) و(1951 ـ 1955). قاد بريطانيا من حافة

الهزيمة إلى النصر في الحرب العالمية الثانية. مُنح جائزة نوبل للآداب لعام 1953. أشهر آثاره: **الحرب العالمية الثانية** (*The Second World War*) (1948 ـ 1953)، **وتاريخ الشعوب الناطقة بالإنجليزية** (*A History of the English Speaking Peoples*) (1956 ـ 1958).

تشيخوف، أنطون بافلوفيتش (Anton Pavlovich Chekhov) (1860 ـ 1904): كاتب مسرحي ومؤلف أقاصيص روسي. يُعدّ أحد أبرز نجوم القصة القصيرة، وأحد أبرز ممثلي المدرسة الواقعية في الأدب الروسي في أواخر القرن التاسع عشر. أشهر مسرحياته «العم فانيا» (Uncle Vanya) (عام 1897). و«الشقيقات الثلاث» (The Three Sisters) (عام 1901)، و«بستان الكرز» (The Cherry Orchard) (عام 1903).

تولستوي، الكونت ليو (Count Leo Tolstoy) (1828 ـ 1910): روائي وفيلسوف أخلاقي ومصلح اجتماعي روسي. يُعدّ أحد أعظم الروائيين في العالم كله، وقد تميزت آثاره بعمق تحليله للإنسان ككائن اجتماعي. رفض في أواخر حياته مؤسسات المجتمع وفيها الملكية الشخصية والدولة نفسها. أبرز روائعه **الحرب والسّلم** و**آنا كارينينا**.

تيتو، جوزيب بروز (Josip Broz Tito) (1892 ـ 1980): من أبرز زعماء الحركة الشيوعية وحركة عدم الانحياز في القرن العشرين. بدأ حياته حدّاداً وميكانيكياً، وجُنّد في الحرب ضد روسيا في الحرب العالمية الأولى حيث أصيب وأُسر، ثم هرب من السجن، وانضم إلى الحرس الأحمر، ثم إلى الحزب الشيوعي اليوغوسلافي الذي تزعمه في ما بعد. عند اندلاع الحرب العالمية الثانية أسس مجلس التحرير الوطني وقاد حرب عصابات ضد الاحتلال الألماني. كان أول المنشقين عن الهيمنة السوفياتية في العهد الستاليني، واستمر التوتر في العلاقات بين موسكو وبلغراد حتى بداية الستينيات. ظل حتى وفاته رئيساً لاتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية (صربيا، وكرواتيا، وسلوفينيا، ومونتينيغرو، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا).

جويس، جيمس (James Joyce) (1882 ـ 1941): كاتب وشاعر أيرلندي . يُعدّ من أبرز روائيي القرن العشرين وأكثرهم تأثيراً في تطور الرواية المعاصرة. من أشهر أعماله **أهل دبلن** (*Dubliners*)، و**صورة الفنان شاباً** (*A Portrait of the Artist as a Young Man*)، و**عوليس** (*Ulysses*) المثيرة للجدل، التي استغرقت كتابتها سبع سنوات، ومنعت في البداية في الولايات المتحدة وبريطانيا وقد أمضى 17 عاماً في كتابة عمله الروائي الأخير **يقظة فينيغان** (*Finnegan's Wake*).

الخطابي، محمد بن عبد الكريم (Muhammad Ibn Abd al-Karim al-Khattabi) (1882 ـ 1963): مجاهد وزعيم مغربي وبطل قومي. تخرج من جامع القرويين بفاس. تشبع بالفقه الإسلامي والحديث، وعمل معلماً ثم قاضياً، ثم قاضياً للقضاة في مدينة مليلية المحتلة. وحّد صفوف قبائل الريف شمال المغرب، وسمّاها ومن انضم إليها: «مجلس القبائل». ألحق الهزيمة بالقوات الإسبانية في معركة أنوال (أيار/ مايو 1921) الشهيرة. أسس وترأس جمهورية الريف (الجمهورية الاتحادية لقبائل الريف) كجمهورية عصرية بدستور وبرلمان. عندما ثار سكان منطقة الريف (شمال المغرب) وأعلنوا استقلالهم عن الحماية الإسبانية للمغرب ، تخلى عن مشروع جمهورية الريف ونادى باستقلال كل المغرب من الحماية الإسبانية والفرنسية. نفاه الفرنسيون لمدة عشرين سنة لجأ بعدها إلى القاهرة. وخلال العهد الناصري، ساند الحركات التحررية في كل من الجزائر، وتونس، وليبيا، وباقي الدول العربية والإسلامية. توفي في القاهرة بمصر، ودفن في مقبرة الشهداء فيها.

داروين، تشارلز روبرت (Charles Robert Darwin) (1809 ـ 1882): عالم طبيعة بريطاني. يُعدّ أبرز علماء الطبيعة في القرن التاسع عشر وأبعدهم أثراً في التفكير العلمي والديني. قام برحلة بحرية

(1831 ـ 1836) زار خلالها جزر الرأس الأخضر (Cape Verde Islands) وجُزر آزور (Azores) وسواحل أميركا الجنوبية، وجمع معلومات غزيرة عن نباتاتها وحيواناتها وطبيعتها الجيولوجية، فكانت تلك الرحلة مُنطلقاً لدراساته الواسعة التي صاغ نتائجها في ما بعد في النظرية الداروينية. أشهر آثاره **في أصل الأنواع** (*On the Origin of Species*) (عام 1859).

ديغول، شارل (Charles De Gaulle) (1890 ـ 1970): جنرال وسياسي فرنسي. يُعدّ بطلاً قومياً أنقذ بلاده من الكارثة وأعاد إليها مكانتها الدولية السابقة. رفض، بعد استسلام فرنسا عام 1940، الاعتراف بحكومة فيشي ونظّم قوات فرنسا الحرة. وبعد التحرير رئِسَ الحكومة الفرنسية من عام 1944 إلى عام 1946. انتُخب رئيساً للجمهورية عام 1959، انتهت في عهده حرب الجزائر (عام 1962) ووطّد دعائم الاستقرار الذي افتقدته فرنسا فترةً طويلة من الزمن. استقال عام 1969.

رينوار، بيار أوغست (Pierre Auguste Renoir) (1841 ـ 1919): رسام فرنسي. يُعدّ أحد أبرز ممثلي المدرسة الانطباعية. تشمل أعماله لوحات بارعةً تمثّل وجوهاً ومناظر طبيعية ومشاهد من المقاهي. من أشهر آثاره: «المقصورة» (La loge) (عام 1874)، و«مقهى لو مولين دو لا غاليت» (Le moulin de la Galette) (عام 1876)، و«المظلّات» (Les parapluies) (1881 ـ 1886).

زاباتا، إميليانو (Emiliano Zapata) (1879 ـ 1919): زعيم ثوريّ مكسيكي. أطلق عام 1910 صيحة «الأرض والحرية والموت لأصحاب الأطيان» وقادَ الثورة ضدّ أنظمة الحُكم المكسيكية القائمة. صادر الأراضي من الأغنياء ووزّعها على الفقراء واحتلّ العاصمة مكسيكو غيرَ مرة. قُتل غيلة.

ستالين، جوزيف (Joseph Stalin) (1878 ـ 1953): القائد

الثاني للاتحاد السوفياتي بعد لينين، ويعدّه الكثيرون المؤسس الحقيقي للاتحاد السوفياتي. عُرف بقسوته في تصفية خصومه السياسيين والحزبيين في الداخل من طريق محاكمات صورية تنتهي غالباً بأحكام الإعدام أو النفي إلى سيبيريا، وكذلك سطوته الوحشية في تنفيذ سياسة التجميع الزراعي والتصنيع. ترك بصمته على أغلبية الأحزاب الشيوعية حتى وفاته. استبدل الانتماء الديني للشعب الروسي بالانتماء الشيوعي. وعلى الرغم من أنه درس في صباه في مدرسة أورثوذكسية إلا أنه أمر بهدم الكنائس ودور العبادة. نقل الاتحاد السوفياتي من مجتمع زراعي متخلف إلى مجتمع صناعي مما مكن الاتحاد السوفياتي من الانتصار على ألمانيا النازية ودول المحور الأخرى في الحرب العالمية الثانية والصعود إلى مرتبة القوى العظمى، وانضمام روسيا إلى النادي النووي عام 1949.

غاليليه، غاليليو (Galileo Galilei) (1564 ـ 1642): فيزيائي وعالم فلك ورياضيات إيطالي. يُعدّ في رأي كثير من الباحثين واضع أُسس العلم التجريبي الحديث. صنع عدة تلسكوبات، واكتشف أقمار المشتري، ولاحظ كُلَف الشمس (sunspots) وطبيعة القمر الجبليّة، وأظهر أن مجرة درب التبانة (الدرب اللبنية) (Milky Way) مؤلفة من نجوم. أيّد نظرية كوبرنيكوس (Copernicus) القائلة بأن الأرض وسائر الكواكب تدور حول الشمس، فنقمت عليه الكنيسة وحاكمتْهُ فاضطرّ، مرغماً، إلى إعلان تراجعه عن هذا التأييد.

غوته، يوهان فولفغانغ فون (Johann Wolfgang von Goethe) (1749 ـ 1832): كبير شعراء الألمان وأحد عمالقة الأدب العالمي. تميّز بتعدّد المواهب. كان شاعراً، وناقداً، وروائياً، وكاتباً مسرحياً، ورسّاماً، وعالماً، وفيلسوفاً، وصحافياً. أعطى اللغة الألمانية رشاقة كانت تعُوزها وحرَّرها من سلطان الآداب الأجنبية الطاغي عليها، وذلك بقصائده الغنائية المتّسمة باليُسر والطّبَعيّة والذاتية. له رواية

شهيرة هي **أحزان فرتر الشابّ** (*The Sorrows of Young Werther*) (عام 1774)، وعدد من المسرحيات أهمّها **فاوست** (*Faust*) في جزءين (عام 1808 وعام 1832).

فارادای، مايكل (Michael Faraday) (1791 ـ 1867): كيميائي وفيزيائي بريطاني. يُعدّ أحد أبرز الوجوه في تاريخ العلم كله. اشتغل، وهو مازال غلاماً، مجلّداً للكتب، فثقّف نفسه بمطالعة كثير منها من الغلاف إلى الغلاف. عملَ مع السير همفري دافي (Davy) ورافقه في رحلة قام بها إلى فرنسا وإيطاليا وسويسرا. اكتشف مبدأ الدِّنام (الدينامو) وصنع أقدم نموذج له. سجَّلَ عدداً من الغازات واكتشف عدداً من الظواهر الكهربائية والمغنطيسية المهمة. سمّي «الفاراد» (Farad) و«الفارادي» (Faraday) على اسمه.

فالتر، بنيامين (Benjamin Walter) (1892 ـ 1940): فيلسوف، وعالم اجتماع ، وناقد أدبي، ماركسي يهودي ـ ألماني. اعتبر لفترة أحد أعضاء مدرسة فرانكفورت في النظرية النقدية وواحداً من أهم مفكري القرن العشرين في موضوعي الأدب والتجربة الجمالية الحديثة. دمج في نقده السوسيولوجي والثقافي المادية التاريخية والمثالية الألمانية والأفكار الصوفية. ترجم ديوان بودلير **أزهار الشر** بالإضافة إلى رواية مارسيل بروست **البحث عن الزمن الضائع**. لأعماله، وبخاصة دراسته «الأعمال الفنية في عصر إعادة الإنتاج الميكانيكي»، تأثير كبير في الأبحاث الأكاديمية.

فرويد، سيغموند (Sigmund Freud) (1856 ـ 1939): طبيب أمراض عصبية نمساوي. يُعدّ أحد أشهر علماء النفس وأبعدهم أثراً في الفكر الحديث. أسّس طريقة التحليل النفسي. شدّد على أثر اللاوعي والغريزة الجنسية في تكوين الشخصية. أصيب بالسرطان حوالى عام 1923 ومات به. أشهر آثاره: **دراسات في الهستيريا**

(*Studien über Hysterie*) (عـــام 1895)، و**تـــأويـــل الأحـــلام** (*Die Traumdeutung*) (عام 1899).

فلوبير، غوستاف (Gustave Flaubert) (1821 ـ 1880): روائي فرنسي. يُعدّ، في رأي كثير من النقاد، رائد الواقعية في الأدب الحديث. ينمّ أسلوبه عن كدح موصول في سبيل الكمال الفنّي. تأثّر به جويس Joyce وكونراد. أشهر آثاره: **مدام بوفاري** (*Madame Bovary*) (عام 1857) وقد صورً فيها الحياة الفرنسية البورجوازية تصويراً لم يَرُق لكثير من أهل العصر فحوكم بتهمة الفحش والإباحية، و**سالامبو** (*Salammbô*) (عام 1862)، وقد جعل مسرح أحداثها قرطاجة القديمة.

فورد، هنري (Henry Ford) (1863 ـ 1947): صناعيّ أميركيّ. يُعدّ أحد أبرز الروّاد في صناعة السيارات. أحدث ثورة في هذه الصناعة. أنشا مع غيره من الصناعيين «شركة ديترويت للسيارات» (Detroit Automobile Company) (عام 1899) ثم انسحب منها لينشئ عام 1903، بالتعاون مع نفر آخرين، «شركة فورد للسيارات» (Ford Motor Company) وسرعان ما بَسَط سيطرته على هذه الشركة التي أمست إحدى كبريات الشركات المنتجة للسيارات في العالم.

كلاوزيفيتس، كارل فون (Karl von Clausewitz) (1780 ـ 1831): جنرال ومنظّر عسكري بروسي. وضع مؤلفات عسكرية عديدة اعتُبرت أهمّ تحليل للحرب في العصر الحديث. وأبرز هذه المؤلفات كتابه **الحرب** (*Kriege*) الذي نشر بُعيد وفاته ـ في ثلاثة مجلدات (عام 1823). وقد دعا كلاوزيفيتس في هذا الكتاب إلى اعتماد مبدأ الحرب الكليّة (Total War)، فكان لدعوته هذه أثر كبير في الاستراتيجية الحربية الألمانية والروسية في ما بعد.

المراجع

Abrams, 1945: Mark Abrams, *The Condition of the British People, 1911-1945* (London, 1945)

Acheson, 1970: Dean Acheson, *Present at the Creation: My Years in the State Department* (New York, 1970)

Afanassiev, 1991: Juri Afanassiev, in M. Paquet ed. *Le court vingtième siècle, preface* d'Alexandre Adler (La Tour d'Aigues, 1991)

Agosti/Borgese, 1992: Paola Agosti, Giovanna Borgese, *Mi pare un secolo: Ritratti e parole di centosei protagonisti del Novecento* (Turin, 1992)

Albers/Goldschmidt/Oehlke, 1971: *Klassenkämpfe in Westeuropa* (Hamburg, 1971)

Alexeev, 1990: M. Alexeev, book review in *Journal of Comparative Economics* vol.14, pp. 171–73 (1990)

Allen, 1968: D. Elliston Allen, *British Tastes: An enquiry into the likes and dislikes of the regional consumer* (London, 1968)

Amnesty, 1975: Amnesty International, *Report on Torture* (New York, 1975)

Andrić, 1990: Ivo Andrić, *Conversation with Goya: Bridges, Signs* (London, 1990)

Andrew, 1985: Christopher Andrew, *Secret Service: The Making of the British Intelligence Community* (London, 1985)

Andrew/Gordievsky, 1991: Christopher Andrew and Oleg Gordievsky, *KGB: The Inside Story of its Foreign Operations from Lenin to Gorbachev* (London, 1991)

Anuario, 1989: *Comisión Economica para America Latina y el Caribe*, *Anuario Estadístico de America Latina y el Caribe: Edición 1989* (Santiago de Chile, 1990)

Arlacchi, 1983: Pino Arlacchi, *Mafia Business* (London, 1983)

Armstrong, Glyn, Harrison: Philip Armstrong, Andrew Glyn, John Harrison, *Capitalism Since 1945 (Oxford, 1991 edn)*

Arndt, 1944: H.W. Arndt, *The Economic Lessons of the 1930s (London, 1944)*

Asbeck, 1939: Baron F.M. van Asbeck, *The Netherlands Indies' Foreign Relations* (Amsterdam, 1939)

Atlas, 1992: A. Fréron, R.Hérin, J. July eds, *Atlas de la France Universitaire* (Paris, 1992)

Auden: W.H. Auden, *Spain* (London, 1937)

Babel, 1923: Isaac Babel, *Konarmiya* (Moscow, 1923); *Red Cavalry* (London, 1929)

Bairoch, 1985: Paul Bairoch, *De Jéricho à Mexico: villes et économie dans l'histoire* (Paris, 1985)

Bairoch, 1988: Paul Bairoch, *Two major shifts in Western European Labour Force: the Decline of the Manufacturing Industries and of the Working Class* (mimeo) (Geneva, 1988)

Bairoch, 1993: Paul Bairoch, *Economics and World History: Myths and Paradoxes* (Hemel Hempstead, 1993)

Ball, 1992: George W. Ball, 'JFK's Big Moment' in *New York Review of Books*, pp. 16–20 (13 February 1992)

Ball 1993: George W. Ball, 'The Rationalist in Power' in *New York Review of Books* 22 April 1993, pp. 30–36

Baltimore, 1978: David Baltimore, 'Limiting Science: A Biologist's Perspective' in *Daedalus* 107/2 spring 1978, pp. 37–46

Banham, 1971: Reyner Banham, *Los Angeles* (Harmondsworth, 1973)

Banham, 1975: Reyner Banham, in C.W.E. Bigsby ed. *Superculture: American Popular Culture and Europe*, pp. 69–82 (London, 1975)

Banks, 1971: A.S. Banks, *Cross-Polity Time Series Data* (Cambridge MA and London, 1971)

Barghava/Singh Gill, 1988: Motilal Barghava and Americk Singh Gill, *Indian National Army Secret Service* (New Delhi, 1988)

Barnet, 1981: Richard Barnet, *Real Security* (New York, 1981)

Becker, 1985: J.J. Becker, *The Great War and the French People* (Leamington Spa, 1985)

Bédarida, 1992: François Bédarida, *Le génocide et la nazisme: Histoire et témoignages* (Paris, 1992)

Beinart, 1984: William Beinart, 'Soil erosion, conservationism and ideas about development: A Southern African exploration, 1900–1960' in *Journal of Southern African Studies* 11, 1984, pp. 52–83

Bell, 1960: Daniel Bell, *The End of Ideology* (Glencoe, 1960)

Bell, 1976: Daniel Bell, *The Cultural Contradictions of Capitalism* (New York, 1976)

Benjamin, 1961: Walter Benjamin, '*Das Kunstwerk im Zeitalter seiner Reproduzierbarkeit*' in *Illuminationen: Ausgewählte Schriften*, pp. 148–184 (Frankfurt, 1961)

Benjamin, 1971: Walter Benjamin, *Zur Kritik der Gewalt und andere Aufsätze*, pp. 84–85 (Frankfurt 1971)

Benjamin, 1979: Walter Benjamin, *One-Way Street, and Other Writings* (London, 1979)

Bergson/Levine, 1983: A. Bergson and H.S. Levine eds. *The Soviet Economy: Towards the Year 2000* (London, 1983)

Berman: Paul Berman, 'The Face of Downtown' in *Dissent* autumn 1987, pp. 569–73

Bernal, 1939: J.D. Bernal, *The Social Function of Science* (London, 1939)

Bernal, 1967: J.D. Bernal, *Science in History* (London, 1967)

Bernier/Boily: Gérard Bernier, Robert Boily et al., *Le Québec en chiffres de 1850 à nos jours*, p. 228 (Montreal, 1986)

Bernstorff, 1970: Dagmar Bernstorff, 'Candidates for the 1967 General Election in Hyderabad' in E. Leach and S.N. Mukhejee eds, *Elites in South Asia* (Cambridge, 1970)

Beschloss, 1991: Michael R. Beschloss, *The Crisis Years: Kennedy and Khrushchev 1960–1963* (New York, 1991)

Beyer, 1981: Gunther Beyer, 'The Political Refugee: 35 Years Later' in *International Migration Review* vol. XV, pp. 1–219

Block, 1977: Fred L. Block, *The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present* (Berkeley, 1977)

Bobinska/Pilch 1975: Celina Bobinska, Andrzej Pilch, *Employment-seeking Emigrations of the Poles World-Wide XIX and XX C.* (Cracow, 1975)

Bocca, 1966: Giorgio Bocca, *Storia dell'Italia Partigiana Settembre 1943–Maggio 1945* (Bari, 1966)

Bokhari, 1993: Farhan Bokhari, 'Afghan border focus of region's woes' in *Financial Times, 12 August 1993*

Boldyrev, 1990: Yu Boldyrev in *Literaturnaya Gazeta*, 19 December 1990, cited in Di Leo, 1992

Bolotin, 1987: B. Bolotin in *World Economy and International Relations* No. 11, 1987, pp. 148–52 (in Russian)

Bourdieu, 1979: Pierre Bourdieu, *La Distinction: Critique Sociale du Jugement* (Paris, 1979), English trs: *Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste* (Cambridge MA, 1984)

Bourdieu, 1994: Pierre Bourdieu, Hans Haacke, *Libre-Echange* (Paris, 1994)

Britain: *Britain: An Official Handbook* 1961, 1990 eds. (London, Central Office for Information)

Briggs, 1961: Asa Briggs, *The History of Broadcasting in the United Kingdom* vol. 1 (London, 1961); vol.2 (1965); vol.3 (1970); vol.4 (1979)

Brown, 1963: Michael Barratt Brown, *After Imperialism* (London, Melbourne, Toronto, 1963)

Brecht, 1964: Bertolt Brecht, Über Lyrik (Frankfurt, 1964)

Brecht, 1976: Bertolt Brecht, *Gesammelte Gedichte*, 4 vols (Frankfurt, 1976)

Brzezinski 1962: Z.Brzezinski, *Ideology and Power in Soviet Politics* (New York, 1962)

Brzezinski, 1993: Z. Brzezinski, *Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty-first Century* (New York, 1993)

Burks, 1961: R.V.Burks, *The Dynamics of Communism in Eastern Europe* (Princeton, 1961)

Burlatsky, 1992: Fedor Burlatsky, 'The Lessons of Personal Diplomacy' in *Problems of Communism*, vol. XVI (41), 1992

Burloiu, 1983: Petre Burloiu, *Higher Education and Economic Development in Europe 1975–80* (UNESCO, Bucharest, 1983)

Butterfield 1991: Fox Butterfield, 'Experts Explore Rise in Mass Murder' in *New York Times* 19 October 1991, p. 6

Calvocoressi, 1987: Peter Calvocoressi, *A Time for Peace: Pacifism, Internationalism and Protest Forces in the Reduction of War* (London, 1987)

Calvocoressi, 1989: Peter Calvocoressi, *World Politics Since 1945* (London, 1989 edn)

Carritt, 1985: Michael Carritt, *A Mole in the Crown* (Hove, 1980)

Carr-Saunders, 1958: A. M. Carr-Saunders, D. Caradog Jones, C. A. Moser, *A Survey of Social Conditions in England and Wales* (Oxford, 1958)

Catholic: *The Official Catholic Directory* (New York, annual)

Chamberlin, 1933: W. Chamberlin, *The Theory of Monopolistic Competition* (Cambridge MA, 1933)

Chamberlin, 1965: W.H. Chamberlin, *The Russian Revolution, 1917-1921*, 2 vols (New York, 1965 edn).

Chandler, 1977: Alfred D. Chandler Jr, *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business* (Cambridge MA, 1977)

Chapple/Garofalo, 1977: S. Chapple and R. Garofalo, *Rock'n Roll Is Here to Pay* (Chicago, 1977)

Chiesa, 1993: Giulietta Chiesa, '*Era una fine inevitabile?*' in *Il Passagio: rivista di dibattito politico e culturale*, VI, July-October, pp. 27–37

Childers, 1983: Thomas Childers, *The Nazi Voter: The Social Foundations of Fascism in Germany, 1919-1933* (Chapel Hill, 1983)

Childers, 1991: 'The *Sonderweg* controversy and the Rise of German Fascism' in (unpublished conference papers) *Germany and Russia in the 20th Century in Comparative Perspective*, pp. 8, 14–15 (Philadelphia 1991)

China Statistics, 1989: State Statistical Bureau of the People's Republic of China, *China Statistical Yearbook 1989* (New York, 1990)

Ciconte, 1992: Enzo Ciconte, '*Ndrangheta dall' Unita a oggi* (Barri, 1992)

Cmd 1586, 1992: British Parliamentary Papers cmd 1586: *East India (Non-Co-operation)*, XVI, p. 579, 1922. (Telegraphic Correspondence regarding the situation in India.)

Considine, 1982: Douglas M. Considine and Glenn Considine, *Food and Food Production Encyclopedia* (New York, Cincinnati etc., 1982). Article in 'meat', section, 'Formed, Fabricated and Restructured Meat Products'.

Crosland, 1957: Anthony Crosland, *The Future of Socialism* (London, 1957)

Dawkins, 1976: Richard Dawkins, *The Selfish Gene* (Oxford, 1976)

Deakin/Storry, 1966: F.W. Deakin and G.R. Storry, *The Case of Richard Sorge* (London, 1966)

Debray, 1965: Régis Debray, *La révolution dans la révolution* (Paris, 1965)

Debray, 1994: Régis Debray, *Charles de Gaulle: Futurist of the Nation* (London, 1994)

Degler, 1987: Carl N. Degler, 'On re-reading "The Woman in America"' in *Daedalus*, autumn 1987

Delgado, 1992: Manuel Delgado, *La Ira Sagrada: Anticlericalismo, iconoclastia y antiritualismo en la España contemporanea* (Barcelona, 1992)

Delzell, 1970: Charles F. Delzell ed., *Mediterranean Fascism, 1919–1945* (New York, 1970)

Deng, 1984 Deng Xiaoping, *Selected Works of Deng Xiaoping (1975–1984)* (Beijing, 1984)

Desmond/Moore: Adrian Desmond and James Moore, *Darwin* (London, 1991)

Destabilization, 1989: United Nations Inter-Agency Task Force, Africa Recovery Programme/Economic Commission for Africa, *South African Destabilization The Economic Cost of Frontline Resistance to Apartheid* (New York, 1989)

Deux Ans, 1990: *Ministère de l'Education Nationale:Enseignement Supérieur*, Deux Ans d'Action, 1988–1990 (Paris, 1990)

Di Leo, 1992: Rita di Leo, *Vecchi quadri e nuovi politici: Chi commanda davvero nell'ex-Urss?* (Bologna, 1992)

Din, 1989: Kadir Din, 'Islam and Tourism' in *Annals of Tourism Research*, vol. 16/4, 1989, pp. 542 ff.

Djilas, 1957: Milovan Djilas, *The New Class* (London, 1957)

Djilas, 1962: Milovan Djilas, *Conversations with Stalin* (London, 1962)

Djilas, 1977: Milovan Djilas, *Wartime* (New York, 1977)

Drell, 1977: Sidney D. Drell, 'Elementary Particle Physics' in *Daedalus* 106/3, summer 1977, pp. 15–32

Duberman et al, 1989: M. Duberman, M. Vicinus and G. Chauncey, *Hidden From History: Reclaiming the Gay and Lesbian Past*, New York, 1989

Dutt, 1945: Kalpana Dutt, *Chittagong Armoury Raiders: Reminiscences* (Bombay, 1945)

Duverger, 1972: Maurice Duverger, *Party Politics and Pressure Groups: A Comparative Introduction* (New York, 1972)

Dyker, 1985: D.A. Dyker, *The Future of the Soviet Economic Planning System* (London, 1985)

Echenberg, 1992: Myron Echenberg, *Colonial Conscripts: The* Tirailleurs Sénégalais *in French West Africa, 1857-1960* (London, 1992)

EIB Papers, 1992: European Investment Bank, Cahiers BEI/EIB Papers, J. Girard, *De la recession à la reprise en Europe Centrale et Orientale*, pp. 9–22, (Luxemburg, 1992)

Encyclopedia Britannica, article 'war' (11th edn, 1911).

Ercoli, 1936: Ercoli, *On the Peculiarity of the Spanish Revolution* (New York, 1936); reprinted in Palmiro Togliatti, *Opere* IV/i, pp. 139–54 (Rome, 1979)

Esman, 1990: Aaron H. Esman, *Adolescence and Culture* (New York, 1990)

Estrin/Holmes, 1990: Saul Estrin and Peter Holmes, 'Indicative Planning in Developed Economies' in *Journal of Comparative Economics* 14/4 December 1990, pp. 531–54

Eurostat: *Eurostat. Basic Statistics of the Community* (Office for the Official Publications of the European Community, Luxemburg, annual since 1957)

Evans, 1989: Richard Evans, *In Hitler's Shadow: West German Historians and the Attempt to Escape from the Nazi Past* (New York, 1989)

Fainsod, 1956: Merle Fainsod, *How Russia Is Ruled* (Cambridge MA, 1956)

FAO, 1989: FAO (UN Food and Agriculture Organization), *The State of Food and Agriculture: world and regional reviews, sustainable development and natural resource management* (Rome, 1989)

FAO Production: FAO *Production Yearbook*, 1986

FAO Trade: FAO *Trade Yearbook* vol. 40, 1986

Fitzpatrick, 1994: Sheila Fitzpatrick, *Stalin's Peasants* (Oxford, 1994)

Firth, 1954: Raymond Firth, 'Money, Work and Social Change in Indo-Pacific Economic Systems' in *International Social Science Bulletin*, vol. 6, 1954, pp. 400–10

Fischhof et al., 1978: B. Fischhof, P. Slovic, Sarah Lichtenstein, S. Read, Barbara Coombs, 'How Safe is Safe Enough? A Psychometric Study of Attitudes towards Technological Risks and Benefits' in *Policy Sciences 9*, 1978, pp. 127–152

Flora, 1983: Peter Flora et.al., *State, Economy and Society in Western Europe 1815-1975: A Data Handbook in Two Volumes* (Frankfurt, London, Chicago, 1983)

Floud et al., 1990: Roderick Floud, Annabel Gregory, Kenneth Wachter, *Height, Health and History: Nutritional Status in the United Kingdom 1750-1980* (Cambridge, 1990)

Fontana, 1977: Alan Bullock and Oliver Stallybrass eds., *The Fontana Dictionary of Modern Ideas* (London, 1977 edn)

Foot, 1976: M.R.D. Foot, *Resistance: An Analysis of European Resistance to Nazism 1940–1945* (London, 1976)

Francia, Muzzioli, 1984: Mauro Francia, Giuliano Muzzioli, *Cent'anni di cooperazione: La cooperazione di consumo modenese aderente alla Lega dalle origini all'unificazione* (Bologna, 1984)

Frazier, 1957: Franklin Frazier, *The Negro in the United States* (New York, 1957 edn)

Freedman, 1959: Maurice Freedman, 'The Handling of Money: A Note on the Background to the Economic Sophistication of the Overseas Chinese' in *Man*, vol. 59, 1959, pp. 64–65

Friedan, 1963: Betty Friedan, *The Feminine Mystique* (New York, 1963)

Friedman 1968: Milton Friedman, 'The Role of Monetary Policy' in *American Economic Review*, vol. LVIII, no. 1, March 1968, pp. 1–17

Fröbel, Heinrichs, Kreye, 1986: Folker Fröbel, Jürgen Heinrichs, Otto Kreye, *Umbruch in der Weltwirtschaft* (Hamburg, 1986)

Galbraith, 1974: J.K. Galbraith, *The New Industrial State* (2nd edn, Harmondsworth, 1974)

Gallagher, 1971: M.D. Gallagher, 'Léon Blum and the Spanish Civil War' in *Journal of Contemporary History*, vol. 6, no. 3, 1971, pp. 56–64

Garton Ash, 1990: Timothy Garton Ash, *The Uses of Adversity: Essays on the Fate of Central Europe* (New York, 1990)

Gatrell/Harrison, 1993: Peter Gatrell and Mark Harrison, 'The Russian and Soviet Economies in Two World Wars: A Comparative View' in *Economic History Review* XLVI, 3, 1993, pp. 424–52

Giedion, 1948: S. Giedion, *Mechanisation Takes Command* (New York, 1948)

Gillis, 1974: John R. Gillis, *Youth and History* (New York, 1974)

Gillis, 1985: John Gillis, *For Better, For Worse: British Marriages 1600 to the Present* (New York, 1985)

Gillois, 1973: André Gillois, *Histoire Secrète des Français à Londres de 1940 à 1944* (Paris, 1973)

Gimpel, 1992: 'Prediction or Forecast? Jean Gimpel interviewed by Sanda Miller' in *The New European*, vol. 5/2, 1992, pp. 7–12

Ginneken/Heuven, 1989: Wouter van Ginneken and Rolph van der Heuven, 'Industrialisation, employment and earnings (1950–87): An international survey' in *International Labour Review*, vol. 128, 1989/5, pp. 571–99

Gleick, 1988: James Gleick, *Chaos: Making a New Science* (London, 1988)

Glenny 1992: Misha Glenny, *The Fall of Yugoslavia: The Third Balkan War* (London, 1992)

Glyn, Hughes, Lipietz, Singh, 1990: Andrew Glyn, Alan Hughes, Alan Lipietz, Ajit Singh, *The Rise and Fall of the Golden Age* in Marglin and Schor, 1990, pp. 39–125

Gómez Rodríguez, 1977: Juan de la Cruz Gómez Rodríguez, '*Comunidades de pastores y reforma agraria en la sierra sur peruana*' in Jorge A. Flores Ochoa, *Pastores de puna* (Lima, 1977)

González Casanova 1975: Pablo González Casanova, coord. *Cronología de la violencia política en America Latina* (1945–1970), 2 vols (Mexico DF, 1975)

Goody, 1968: Jack Goody, 'Kinship: descent groups' in *International Encyclopedia of Social Sciences*, vol. 8, pp. 402–3 (New York, 1968)

Goody, 1990: Jack Goody, *The Oriental, the Ancient and the Primitive:Systems of Marriage and the Family in the Pre-Industrial Societies of Eurasia* (Cambridge, 1990)

Gopal, 1979: Sarvepalli Gopal, *Jawaharlal Nehru: A Biography, vol, II, 1947–1956* (London, 1979)

Gould, 1989: Stephen Jay Gould, *Wonderful Life: The Burgess Shale and the Nature of History* (London, 1990)

Graves/Hodge, 1941: Robert Graves, and Alan Hodge, *The Long Week-End: A Social History of Great Britain 1918–1939* (London, 1941)

Gray, 1970: Hugh Gray, 'The landed gentry of Telengana' in E. Leach and S.N. Mukherjee eds. *Elites in South Asia* (Cambridge, 1970)

Guerlac, 1951: Henry E. Guerlac, 'Science and French National Strength' in Edward Meade Earle ed., *Modern France: Problems of the Third and Fourth Republics* (Princeton, 1951)

Guidetti/Stahl, 1977: M. Guidetti and Paul M. Stahl eds., *Il sangue e la terra: Comunità di villagio e comunità familiari nell Europea dell 800* (Milano, 1977)

Guinness, 1984: Robert and Celia Dearling, *The Guinness Book of Recorded Sound* (Enfield, 1984)

Haimson, 1964/5: Leopold Haimson, 'The Problem of Social Stability in Urban Russia 1905–1917' in *Slavic Review*, December 1964, pp. 619–64; March 1965, pp. 1–22

Halliday, 1983: Fred Halliday, *The Making of the Second Cold War* (London, 1983)

Halliday/Cumings, 1988: Jon Halliday and Bruce Cumings, *Korea: The Unknown War* (London, 1988)

Halliwell, 1988: *Leslie Halliwell's Filmgoers' Guide Companion* 9th edn, 1988, p. 321

Hànak, 1970: Peter Hànak, '*Die Volksmeinung während des letzten Kriegsjahres in Österreich-Ungarn*' in *Die Auflösung des Habsburgerreiches. Zusammenbruch und*

Neuorientierung im Donauraum, *Schriftenreihe des österreichischen Ost- und Südosteuropainstituts* vol. III, Vienna, 1970, pp. 58–66

Harden, 1990: Blaine Harden, *Africa, Despatches from a Fragile Continent* (New York, 1990)

Harff/Gurr, 1988: Barbara Harff and Ted Robert Gurr, 'Victims of the State: Genocides, Politicides and Group Repression since 1945 in *International Review of Victimology*, I, 1989, pp. 23–41

Harff/Gurr, 1989: Barbara Harff and Ted Robert Gurr, 'Toward Empirical Theory of Genocides and Politicides: Identification and Measurement of Cases since 1945,' *International Studies Quarterly*, 32, 1988, pp. 359–71

Harris, 1987: Nigel Harris, *The End of the Third World* (Harmondsworth, 1987)

Hayek, 1944: Friedrich von Hayek, *The Road to Serfdom* (London, 1944)

Heilbroner, 1993: Robert Heilbroner, *Twenty-first Century Capitalism* (New York, 1993)

Hilberg 1985: Raul Hilberg, *The Destruction of the European Jews* (New York, 1985)

Hill, 1988: Kim Quaile Hill, *Democracies in Crisis: Public policy responses to the Great Depression* (Boulder and London, 1988)

Hilgerdt: See League of Nations, 1945

Hirschfeld, 1986: G. Hirschfeld ed., *The Policies of Genocide: Jews and Soviet Prisoners of War in Nazi Germany* (Boston, 1986)

Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970, part 1c, 89–101, p. 105 (Washington DC, 1975)

Hobbes: Thomas Hobbes, Leviathan (London, 1651)

Hobsbawm 1974: E.J. Hobsbawm, 'Peasant Land Occupations' in *Past & Present*, 62, February 1974, pp. 120–52

Hobsbawm, 1986: E.J. Hobsbawm, 'The Moscow Line' and international Communist policy 1933–47' in Chris Wrigley ed. *Warfare, Diplomacy and Politics: Essays in Honour of A.J.P. Taylor*, pp. 163–88 (London, 1986)

Hobsbawm, 1987: E.J. Hobsbawm, *The Age of Empire 1870–1914* (London, 1987)

Hobsbawm, 1990: E.J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality* (Cambridge, 1990)

Hobsbawm, 1993: E.J. Hobsbawm, *The Jazz Scene* (New York, 1993)

Hodgkin, 1961: Thomas Hodgkin, *African Political Parties: An introductory guide* (Harmondsworth, 1961)

Hoggart, 1958: Richard Hoggart, *The Uses of Literacy* (Harmondsworth, 1958)

Holborn, 1968: Louise W.Holborn, 'Refugees I: World Problems' in *International Encyclopedia of the Social Sciences* vol. XIII, p. 363

Holland, R.F., 1985: R.F. Holland, *European Decolonization 1918–1981: An introductory survey* (Basingstoke, 1985)

Holman, 1993: Michael Holman, 'New Group Targets the Roots of Corruption' in *Financial Times*, 5 May 1993

Holton, 1970: G. Holton, 'The Roots of Complementarity' in *Daedalus*, autumn 1978, p.1017

Holton, 1972: Gerald Holton ed., *The Twentieth-Century Sciences: Studies in the Biography of Ideas* (New York, 1972)

Horne, 1989: Alistair Horne, *Macmillan*, 2 vols (London, 1989)

Housman, 1988: A.E. Housman, *Collected Poems and Selected Prose* edited and with an introduction and notes by Christopher Ricks (London, 1988)

Howarth, 1978: T.E.B. Howarth, *Cambridge Between Two Wars* (London, 1978)

Hu, 1966: C.T. Hu, 'Communist Education: Theory and Practice' in R. MacFarquhar ed., *China Under Mao: Politics Takes Command* (Cambridge MA, 1966)

Huber, 1990: Peter W.Huber, 'Pathological Science in Court' in *Daedalus*, vol. 119, no. 4, autumn 1990, pp. 97–118

Hughes, 1969: H. Stuart Hughes, 'The second year of the Cold War: A Memoir and an Anticipation' in *Commentary*, August 1969

Hughes 1983: H. Stuart Hughes, *Prisoners of Hope: The Silver Age of the Italian Jews 1924–1947* (Cambridge MA, 1983)

Hughes, 1988: H. Stuart Hughes, *Sophisticated Rebels* (Cambridge and London, 1988)

Human Development: United Nations Development Programme (UNDP) *Human Development Report*, (New York, 1990, 1991, 1992)

Hutt, 1935: Allen Hutt, *This Final Crisis* (London, 1935)

Ignatieff, 1993: Michael Ignatieff, *Blood and Belonging: Journeys into the New Nationalism* (London, 1993)

ILO, 1990: *ILO Yearbook of Labour Statistics: Retrospective edition on Population Censuses 1945–1989* (Geneva, 1990)

IMF, 1990: International Monetary Fund, Washington: *World Economic Outlook: A Survey by the Staff of the International Monetary Fund*, Table 18: Selected Macro-economic Indicators 1950–1988 (IMF, Washington, May 1990)

Investing: *Investing in Europe's Future* ed. Arnold Heertje for the European Investment Bank (Oxford, 1983)

Isola, 1990: Gianni Isola, *Abbassa la tua radio, per favore. Storia dell'ascolto radiofonico nell'Italia fascista* (Firenze, 1990)

Jacobmeyer, 1985: Wolfgang Jacobmeyer, *Vom Zwangsarbeiter zum heimatlosen Ausländer: Die Displaced Persons in Westdeutschland, 1945–1951* (Gottingen, 1985)

Jacob, 1993: Margaret C. Jacob, 'Hubris about Science' in *Contention*, vol. 2, no. 3 (Spring 1993)

Jammer, 1966: M. Jammer, *The Conceptual Development of Quantum Mechanics* (New York, 1966)

Jayawardena, 1993: Lal Jayawardena *The Potential of Development Contracts and Towards sustainable Development Contracts. UNU/WIDER: Research for Action* (Helsinki, 1993)

Jensen, 1991: K.M. Jensen ed., *Origins of the Cold War: The Novikov, Kennan and Roberts 'Long Telegrams' of 1946*, United States Institute of Peace (Washington 1991)

Johansson/Percy 1990: Warren Johansson and William A. Percy ed., *Encyclopedia of Homosexuality*, 2 vols (New York and London, 1990)

Johnson, 1972: Harry G. Johnson, *Inflation and the Monetarist Controvery* (Amsterdam, 1972)

Jon, 1993: Jon Byong-Je, *Culture and Development: South Korean experience*, International Inter-Agency Forum on Culture and Development, September 20–22 1993, Seoul

Jones, 1992: Steve Jones, review of David Raup, *Extinction: Bad Genes or Bad Luck?* in *London Review of Books*, 23 April 1992

Jowitt, 1991: Ken Jowitt, 'The Leninist Extinction' in Daniel Chirot ed., *The Crisis of Leninism and the Decline of the Left* (Seattle, 1991)

Julca, 1993: Alex Julca, From the highlands to the city (unpublished paper, 1993)

Kakwani, 1980: Nanak Kakwani, *Income Inequality and Poverty* (Cambridge, 1980)

Kapuściński 1983: Ryszard Kapuściński, *The Emperor* (London, 1983)

Kapuściński, 1990: Ryszard Kapuściński, *The Soccer War* (London, 1990)

Kater, 1985: Michael Kater, '*Professoren und Studenten im dritten Reich*' in *Archiv f. Kulturgeschichte* 67/1985, no. 2, p. 467

Katsiaficas, 1987: George Katsiaficas, *The Imagination of the New Left: A global analysis of 1968* (Boston, 1987)

Kedward, 1971: R.H. Kedward, *Fascism in Western Europe 1900–1945* (New York, 1971)

Keene, 1984: Donald Keene, *Japanese Literature of the Modern Era* (New York, 1984)

Kelley, 1988: Allen C. Kelley, 'Economic Consequences of Population Change in the Third World' in *Journal of Economic Literature*, XXVI, December 1988, pp.1685–1728

Kennedy, 1987: Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York, 1987)

Kerblay, 1983: Basile Kerblay, *Modern Soviet Society* (New York, 1983)

Kershaw, 1983: Ian Kershaw, *Popular Opinion and Political Dissent in the Third Reich: Bavaria 1933–1945* (Oxford, 1983)

Kershaw, 1993: Ian Kershaw, *The Nazi Dictatorship: Perspectives of Interpretation*, 3rd edn (London, 1993)

Khrushchev, 1990: Sergei Khrushchev, *Khrushchev on Khrushchev: An Inside Account of the Man and His Era* (Boston, 1990)

Kidron/Segal, 1991: Michael Kidron and Ronald Segal, *The New State of the World Atlas*, 4th ed (London, 1991)

Kindleberger, 1973: Charles P. Kindleberger, *The World in Depression 1919–1939* (London and New York, 1973)

Kivisto, 1983: Peter Kivisto, 'The Decline of the Finnish–American Left 1925–1945' in *International Migration Review*, XVII, 1, 1983

Kolakowski, 1992: Leszek Kolakowski, 'Amidst Moving Ruins' in *Daedalus* 121/2, spring 1992

Kolko, 1969: Gabriel Kolko, *The Politics of War: Allied diplomacy and the world crisis of 1943–45* (London, 1969)

Köllö, 1990: Janos Köllö, 'After a dark golden age – Eastern Europe' in *WIDER Working Papers* (duplicated), Helsinki, 1990

Kornai: Janos Kornai, *The Economics of Shortage* (Amsterdam, 1980)

Kosinski, 1987: L.A. Kosinski, review of Robert Conquest, *The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivisation and the Terror Famine*' in *Population and Development Review*, vol. 13, no. 1, 1987

Kosmin/Lachman, 1993: Barry A. Kosmin and Seymour P. Lachman, *One Nation Under God: Religion in Contemporary American Society* (New York, 1993)

Kraus, 1922: Karl Kraus, *Die letzten Tage der Menschheit: Tragödie in fünf Akten mit Vorspiel und Epilog* (Wien-Leipzig, 1922)

Kulischer, 1948: Eugene M. Kulischer *Europe on the Move: War and Population Changes 1917–1947* (New York, 1948)

Kuttner, 1991: Robert Kuttner, *The End of Laissez-Faire: National Purpose and the Global Economy after the Cold War* (New York, 1991)

Kuznets, 1956: Simon Kuznets, 'Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations' in *Economic Development and Culture Change*, vol. 5, no. 1, 1956, pp. 5–94

Kyle, 1990: Keith Kyle, *Suez* (London, 1990)

Ladurie, 1982: Emmanuel Le Roy Ladurie, *Paris–Montpellier: PC-PSU 1945–1963* (Paris, 1982)

Lafargue: Paul Lafargue, *Le droit à la paresse* (Paris, 1883); *The Right to Be Lazy and Other Studies* (Chicago, 1907)

Land Reform: Philip M. Raup, 'Land Reform' in art. 'Land Tenure', *International Encyclopedia of Social Sciences*, vol. 8, pp. 571–75 (New York, 1968)

Lapidus, 1988: Ira Lapidus, *A History of Islamic Societies* (Cambridge, 1988)

Laqueur, 1977: Walter Laqueur, *Guerrilla: A historical and critical study* (London, 1977)

Larkin, 1988: Philip Larkin, *Collected Poems* ed. and with an introduction by Anthony Thwaite (London, 1988)

Larsen E., 1978: Egon Larsen, *A Flame in Barbed Wire: The Story of Amnesty International* (London, 1978)

Larsen S. et al., 1980: Stein Ugevik Larsen, Bernt Hagtvet, Jan Petter, My Klebost et. al., *Who Were the Fascists?* (Bergen–Oslo–Tromsö, 1980)

Lary, 1943: Hal B. Lary and Associates, *The United States in the World Economy: The International Transactions of the United States during the Interwar Period*, US Dept of Commerce (Washington, 1943)

Las Cifras, 1988: *Asamblea Permanente para los Derechos Humanos, La Cifras de la Guerra Sucia* (Buenos Aires, 1988)

Latham, 1981: A.J.H. Latham, *The Depression and the Developing World, 1914–1939* (London and Totowa NJ, 1981)

League of Nations, 1931: *The Course and Phases of the World Depression* (Geneva, 1931; reprinted 1972)

League of Nations, 1945: *Industrialisation and Foreign Trade* (Geneva, 1945)

Leaman, 1988: Jeremy Leaman, *The Political Economy of West Germany 1945–1985* (London, 1988)

Leighly, Naylor, 1992: J.E. Leighly and J. Naylor, 'Socioeconomic Class Bias in Turnout 1964–1988: the voters remain the same' in *American Political Science Review*, 86/3 September, 1992, pp. 725–36

Lenin, 1970: V.I. Lenin, *Selected Works in 3 Volumes* (Moscow, 1970: 'Letter to the Central Committee, the Moscow and Petrograd Committees and the Bolshevik Members of the Petrograd and Moscow Soviets', October 1/14 1917, V.I. Lenin op. cit, vol. 2, p. 435; Draft Resolution for the Extraordinary All-Russia Congress of Soviets of Peasant Deputies, November 14/27, 1917, V.I. Lenin, loc. cit, p. 496; Report on the activities of the Council of People's Commissars, January 12/24 1918, loc. cit., p. 546

Leontiev, 1977: Wassily Leontiev, 'The Significance of Marxian Economics for Present-Day Economic Theory' in *Amer. Econ. Rev. Supplement* vol. XXVIII, 1 March 1938, republished in *Essays in Economics: Theories and Theorizing*, vol. 1, p. 78 (White Plains, 1977)

Lettere: P. Malvezzi and G. Pirelli eds *Lettere di Condannati a morte della Resistenza europea*, p. 306 (Turin, 1954)

Lévi-Strauss: Claude Lévi-Strauss, Didier Eribon, *De Près et de Loin* (Paris, 1988)

Lewin, 1991: Moshe Lewin, 'Bureaucracy and the Stalinist State' unpublished paper in *Germany and Russia in the 20th Century in Comparative Perspective* (Philadelphia, 1991)

Lewis, 1981: Arthur Lewis, 'The Rate of Growth of World Trade 1830–1973' in Sven Grassman and Erik Lundberg eds, *The World Economic Order: Past and Prospects* (London, 1981)

Lewis, 1938: Cleona Lewis, *America's Stake in International Investments* (Brookings Institution, Washington, 1938)

Lewis, 1935: Sinclair Lewis, *It Can't Happen Here* (New York, 1935)

Lewontin, 1973: R.C. Lewontin, *The Genetic Basis of Evolutionary Change* (New York, 1973)

Lewontin, 1992: R.C. Lewontin, 'The Dream of the Human Genome' in *New York Review of Books*, 28 May 1992, pp. 32–40

Leys, 1977: Simon Leys, *The Chairman's New Clothes: Mao and the Cultural Revolution* (New York, 1977)

Lieberson, Waters, 1988: Stanley Lieberson and Mary C. Waters, *From many strands: Ethnic and Racial Groups in Contemporary America* (New York, 1988)

Liebman/Walker/Glazer: Arthur Liebman, Kenneth Walker, Myron Glazer, *Latin American University Students: A six-nation study* (Cambridge MA, 1972)

Lieven, 1993: Anatol Lieven, *The Baltic Revolution: Estonia, Latvia, Lithuania and the Path to Independence* (New Haven and London, 1993)

Linz, 1975: Juan J. Linz, 'Totalitarian and Authoritarian Regimes' in Fred J. Greenstein and Nelson W. Polsby eds, *Handbook of Political Science*, vol. 3, *Macropolitical Theory* (Reading MA, 1975)

Liu, 1986: Alan P.L. Liu, *How China Is Ruled* (Englewood Cliffs, 1986)

Loth, 1988: Wilfried Loth, *The Division of the World 1941–1955* (London, 1988)

Lu Hsün: as cited in Victor Nee and James Peck eds, *China's Uninterrupted Revolution: From 1840 to the Present*, p. 23 (New York, 1975)

Lynch, 1990: Nicolas Lynch Gamero, *Los jovenes rojos de San Marcos: El radicalismo universitario de los años setenta* (Lima, 1990)

McCracken, 1977: Paul McCracken et al., *Towards Full Employment and Price Stability* (Paris, OECD 1977)

Macluhan, 1962: Marshall Macluhan, *The Gutenberg Galaxy* (New York, 1962)

Macluhan, 1967: Marshall Macluhan and Quentin Fiore, *The Medium is the Massage* (New York, 1967)

McNeill, 1982: William H. McNeill, *The Pursuit of Power: Technology, Armed Force and Society since AD 1000* (Chicago, 1982)

Maddison, 1969: Angus Maddison, *Economic Growth in Japan and the USSR* (London, 1969)

Maddison, 1982: Angus Maddison, *Phases of Capitalist Economic Development* (Oxford, 1982)

Maddison, 1987: Angus Maddison, 'Growth and Slowdown in Advanced Capital-

ist Economies: Techniques of Quantitative Assessment' in *Journal of Economic Literature*, vol. XXV, June 1987

Maier, 1987: Charles S. Maier, *In Search of Stability: Explorations in Historical Political Economy* (Cambridge, 1987)

Maksimenko, 1991: V.I. Maksimenko, 'Stalinism without Stalin: the mechanism of "*zastoi*"' unpublished paper in *Germany and Russia in the 20th Century in Comparative Perspective*' (Philadelphia 1991)

Mangin, 1970: William Mangin ed., *Peasants in Cities: Readings in the Anthropology of Urbanization* (Boston, 1970)

Manuel, 1988: Peter Manuel, *Popular Musics of the Non-Western World: An Introductory Survey* (Oxford, 1988)

Marglin and Schor, 1990: S. Marglin and J. Schor eds, *The Golden Age of Capitalism* (Oxford, 1990)

Marrus, 1985: Michael R. Marrus, *European Refugees in the Twentieth Century* (Oxford, 1985)

Martins Rodrigues, 1984: '*O PCB: os dirigentes e a organização*' in *O Brasil Republicano*, vol. X, *tomo* III of Sergio Buarque de Holanda ed., *Historia Geral da Civilizacão Brasilesira* pp. 390–97 (Saõ Paulo, 1960–84)

Mencken, 1959: Alistair Cooke ed. *The Viking Mencken* (New York, 1959)

Jean A. Meyer, *La Cristiada*, 3 vols (Mexico D.F., 1973–79); English: *The Cristero Rebellion: The Mexican People between Church and State 1926–1929* (Cambridge, 1976)

Meyer-Leviné, 1973: Rosa Meyer-Leviné, *Leviné: The Life of a Revolutionary* (London, 1973)

Miles et al., 1991: M. Miles, E. Malizia, Marc A. Weiss, G. Behrens, G. Travis, *Real Estate Development: Principles and Process* (Washington DC, 1991)

Miller, 1989: James Edward Miller, 'Roughhouse diplomacy: the United States confronts Italian Communism 1945–1958' in *Storia delle relazioni internazionali*, V/1989/2, pp. 279–312

Millikan, 1930: R.A. Millikan, 'Alleged Sins of Science, in *Scribners Magazine* 87(2), 1930, pp. 119–30

Milward, 1979: Alan Milward, *War, Economy and Society 1939–45* (London, 1979)

Milward, 1984: Alan Milward, *The Reconstruction of Western Europe 1945–51* (London, 1984)

Minault, 1982: Gail Minault, *The Khilafat Movement: Religious Symbolism and Political Mobilization in India* (New York, 1982)

Misra, 1961: B.B. Misra, *The Indian Middle Classes: Their Growth in Modern Times* (London, 1961)

Mitchell/Jones: B.R. Mitchell and H.G. Jones *Second Abstract of British Historical Statistics* (Cambridge, 1971)

Mitchell, 1975: B.R. Mitchell, *European Historical Statistics* (London, 1975)

Moisi, 1981: D. Moisi ed., *Crises et guerres au XXe siècle* (Paris, 1981)

Molano, 1988: Alfredo Molano, '*Violencia y colonización*' in *Revista Foro: Fundación Foro Nacional por Colombia*, 6 June 1988 pp. 25–37

Montagni, 1989: Gianni Montagni, *Effetto Gorbaciov: La politica internazionale degli anni ottanta. Storia di quattro vertici da Ginevra a Mosca* (Bari, 1989)

Morawetz, 1977: David Morawetz, *Twenty-five Years of Economic Development 1950–1975* (Johns Hopkins, for the World Bank, 1977)

Mortimer, 1925: Raymond Mortimer, '*Les Matelots*' in *New Statesman*, 4 July 1925, p. 338

Muller, 1951: H. J. Muller in L.C. Dunn ed. *Genetics in the 20th Century: Essays on the Progress of Genetics During the First Fifty Years* (New York, 1951)

Müller, 1992: Heiner Müller, *Krieg ohne Schlacht: Leben in zwei Diktaturen* (Cologne, 1992)

Muzzioli, 1993: Giuliano Muzzioli, *Modena* (Bari, 1993)

Nehru, 1936: Jawaharlal Nehru, *An Autobiography, with musings on recent events in India* (London, 1936)

Nicholson, 1970: E.M. Nicholson cited in *Fontana Dictionary of Modern Thought*: 'Ecology' (London, 1977)

Noelle/Neumann, 1967: Elisabeth Noelle and Erich Peter Neumann eds, *The Germans: Public Opinion Polls 1947–1966* p. 196 (Allensbach and Bonn, 1967)

Nolte, 1987: Ernst Nolte, *Der europäische Bürgerkrieg, 1917–1945: Nationalsozialismus und Bolschewismus* (Stuttgart, 1987)

North/Pool, 1966: Robert North and Ithiel de Sola Pool, 'Kuomintang and Chinese Communist Elites' in Harold D. Lasswell and Daniel Lerner eds, *World Revolutionary Elites: Studies in Coercive Ideological Movements* (Cambridge MA, 1966)

Nove, 1969: Alec Nove, *An Economic History of the USSR* (London, 1969)

Nwoga, 1970: Donatus I. Nwoga, 'Onitsha Market Literature' in *Mangin*, 1970

Observatoire, 1991: *Comité Scientifique auprès du Ministère de l'Education Nationale*, unpublished paper, *Observatoire des Thèses* (Paris, 1991)

OECD Impact: OECD: *The Impact of the Newly Industrializing Countries on Production and Trade in Manufactures: Report by the Secretary-General* (Paris, 1979)

OECD National Accounts: *OECD National Accounts 1960–1991*, vol. 1 (Paris, 1993)

Ofer, 1987: Gur Ofer, 'Soviet Economic Growth, 1928-1985' in *Journal of Economic Literature*, XXV/4, December 1987, p. 1778

Ohlin, 1931: Bertil Ohlin, for the League of Nations, *The Course and Phases of the World Depression* (1931; reprinted Arno Press, New York, 1972)

Olby, 1970: Robert Olby, 'Francis Crick, DNA, and the Central Dogma' in Holton 1972, pp. 227–80

Orbach, 1978: Susie Orbach, *Fat is a Feminist Issue: the anti-diet guide to permanent weight loss* (New York and London, 1978)

Ory, 1976: Pascal Ory, *Les Collaborateurs: 1940–1945* (Paris, 1976)

Paucker, 1991: Arnold Paucker, *Jewish Resistance in Germany: The Facts and the Problems* (*Gedenkstaette Deutscher Widerstand*, Berlin, 1991)

Pavone, 1991: Claudio Pavone, *Una guerra civile: Saggio storico sulla moralità nella Resistenza* (Milan, 1991)

Peierls, 1992: Peierls, Review of D.C. Cassidy, *Uncertainty: The Life of Werner Heisenberg*' in *New York Review of Books*, 23 April 1992, p. 44

People's Daily, 1959: 'Hai Jui reprimands the Emperor' in *People's Daily* Beijing, 1959, cited in Leys, 1977

Perrault, 1987: Gilles Perrault, *A Man Apart: The Life of Henri Curiel* (London, 1987)

Peters, 1985: Edward Peters, *Torture* (New York, 1985)

Petersen, 1986: W. and R. Petersen, *Dictionary of Demography*, vol. 2, art: 'War' (New York–Westport–London, 1986)

Piel, 1992: Gerard Piel, *Only One World: Our Own To Make And To Keep* (New York, 1992)

Planck, 1933: Max Planck, *Where Is Science Going*? with a preface by Albert Einstein; translated and edited by James Murphy (New York, 1933)

Polanyi, 1945: Karl Polanyi, *The Great Transformation* (London, 1945)

Pons Prades, 1975: E. Pons Prades, *Republicanos Españoles en la 2a Guerra Mundial* (Barcelona, 1975)

Population, 1984: UN Dept of International Economic and Social Affairs: *Population Distribution, Migration and Development. Proceedings of the Expert Group, Hammamet (Tunisia) 21–25 March 1983* (New York, 1984)

Potts, 1990: Lydia Potts, *The World Labour Market: A History of Migration* (London and New Jersey, 1990)

Pravda, 25 January 1991.

Proctor, 1988. Robert N. Proctor, *Racial Hygiene: Medicine Under the Nazis* (Cambridge MA, 1988)

Programma 2000: PSOE (Spanish Socialist Party), *Manifesto of Programme: Draft for Discussion*, January 1990 (Madrid, 1990)

Prost: A Prost, '*Frontières et espaces du privé*' in *Histoire de la Vie Privée de la Première Guerre Mondiale à nos Jours* vol. 5, pp.13–153 Paris, 1987

Rado, 1962: A. Rado ed., *Welthandbuch: internationaler politischer und wirtschaftlicher Almanach 1962* (Budapest, 1962)

Ranki, 1971: George Ranki in Peter F. Sugar ed., *Native Fascism in the Successor States: 1918–1945* (Santa Barbara, 1971)

Ransome, 1919: Arthur Ransome, *Six Weeks in Russia in 1919* (London, 1919)

Räte-China, 1973: Manfred Hinz ed., *Räte-China: Dokumente der chinesischen Revolution* (1927–31) (Berlin, 1973)

Raw, Page, Hodgson 1972: Charles Raw, Bruce Page, Godfrey Hodgson, *Do You Sincerely Want To Be Rich?* (London, 1972)

Reale, 1954: Eugenio Reale, *Avec Jacques Duclos au Banc des Accusés à la Réunion Constitutive du Cominform* (Paris, 1958)

Reed, 1919: John Reed *Ten Days That Shook The World* (New York, 1919 and numerous editions)

Reinhard et al, 1968: M. Reinhard, A. Armengaud, J. Dupaquier, *Histoire Générale de la population mondiale*, 3rd edn (Paris, 1968)

Reitlinger, 1982: Gerald Reitlinger, *The Economics of Taste: The Rise and Fall of Picture Prices 1760–1960* 3 vols (New York, 1982)

Riley, 1991: C. Riley, 'The Prevalence of Chronic Disease During Mortality Increase: Hungary in the 1980s' in *Population Studies*, 45/3 November 1991, pp. 489–97

Riordan, 1991: J. Riordan, *Life After Communism*, inaugural lecture, University of Surrey (Guildford, 1991)

Ripken/Wellmer, 1978: Peter Ripken and Gottfried Wellmer, '*Bantustans und ihre Funktion für das südafrikanische Herrschaftssystem*' in Peter Ripken, *Südliches Afrika: Geschichte, Wirtschaft, politische Zukunft*, pp. 194–203, Berlin, 1978

Roberts, 1991: Frank Roberts, *Dealing with the Dictators: The Destruction and Revival of Europe 1930–1970* (London, 1991)

Rozsati/Mizsei, 1989: D. Rosati and K. Mizsei, *Adjustment through opening of socialist economies* in UNU/WIDER, Working Paper 52 (Helsinki, 1989)

Rostow, 1978: W.W. Rostow, *The World Economy:History and Prospect* (Austin, 1978)

Russell Pasha 1949: Sir Thomas Russell Pasha, *Egyptian Service, 1902–1946* (London, 1949)

Samuelson, 1943: Paul Samuelson, 'Full employment after the war' in S. Harris ed., *Post-war Economic Problems*, pp. 27–53 (New York, 1943)

Sareen, 1988: T.R. Sareen, *Select Documents on Indian National Army* (New Delhi, 1988)

Sassoon, 1947: Siegfried Sassoon, *Collected Poems* (London, 1947)

Schatz, 1983: Ronald W. Schatz, *The Electrical Workers. A History of Labor at General Electric and Westinghouse* (University of Illinois Press, 1983)

Schell, 1993: Jonathan Schell 'A Foreign Policy of Buy and Sell' (*New York Newsday*, 21 November 1993)

Schram, 1966: Stuart Schram, *Mao Tse Tung* (Baltimore, 1966))

Schrödinger, 1944: Erwin Schrödinger, *What Is Life: The Physical Aspects of the Living Cell* (Cambridge, 1944)

Schumpeter, 1939: Joseph A. Schumpeter, *Business Cycles* (New York and London, 1939)

Schumpeter, 1954: Joseph A. Schumpeter, *History of Economic Analysis* (New York, 1954)

Schwartz, 1966: Benjamin Schwartz, 'Modernisation and the Maoist Vision' in Roderick MacFarquhar ed., *China Under Mao: Politics Takes Command* (Cambridge MA, 1966)

Scott, 1985. James C. Scott, *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance* (New Haven and London 1985)

Seal, 1968: Anil Seal, *The Emergence of Indian Nationalism: Competition and Collaboration in the later Nineteenth Century* (Cambridge, 1968)

Sinclair, 1982: Stuart Sinclair, *The World Economic Handbook* (London, 1982)

Singer, 1972: J. David Singer, *The Wages of War 1816–1965: A Statistical Handbook* (New York, London, Sydney, Toronto, 1972)

Smil, 1990: Vaclav Smil, 'Planetary Warming: Realities and Responses' in *Population and Development Review*, vol. 16, no.1, March 1990

Smith, 1989: Gavin Alderson Smith, *Livelihood and Resistance: Peasants and the Politics of the Land in Peru* (Berkeley, 1989)

Snyder, 1940: R.C. Snyder, 'Commercial policy as reflected in Treaties from 1931 to 1939' in *American Economic Review*, 30, 1940, pp. 782–802

Social Trends: UK Central Statistical Office, *Social Trends 1980* (London, annual)

Solzhenitsyn, 1993: Alexander Solzhenitsyn in *New York Times* 28 November 1993

Somary, 1929: Felix Somary, *Wandlungen der Weltwirtschaft seit dem Kriege* (Tübingen, 1929)

Sotheby: *Art Market Bulletin*, A Sotheby's Research Department Publication, End of season review, 1992

Spencer, 1990: Jonathan Spencer, *A Sinhala Village in Time of Trouble: Politics and Change in Rural Sri Lanka* (New Delhi, 1990)

Spero, 1977: Joan Edelman Spero, *The Politics of International Economic Relations* (New York, 1977)

Spriano, 1969: Paolo Spriano, *Storia del Partito Comunista Italiano* Vol. II (Turin, 1969)

Spriano, 1983: Paolo Spriano, *I comunisti europei e Stalin* (Turin, 1983)

SSSR, 1987: *SSSR v Tsifrakh v 1987*, pp. 15–17, 32–33

Staley, 1939: Eugene Staley, *The World Economy in Transition* (New York, 1939)

Stalin, 1952: J.V. Stalin, *Economic Problems of Socialism in the USSR* (Moscow, 1952)

Starobin, 1972: Joseph Starobin, *American Communism in Crisis* (Cambridge MA, 1972)

Starr, 1983: Frederick Starr, *Red and Hot: The Fate of Jazz in the Soviet Union 1917–1980* (New York, 1983)

Stat. Jahrbuch: Federal Republic Germany, Bundesamt für Statistik, *Statistisches Jahrbuch für das Ausland* (Bonn, 1990)

Steinberg, 1990: Jonathan Steinberg, *All or Nothing: The Axis and the Holocaust 1941–43* (London, 1990)

Stevenson, 1984: John Stevenson, *British Society 1914–1945* (Harmondsworth, 1984)

Stoll, 1990: David Stoll, *Is Latin America Turning Protestant: The Politics of Evangelical Growth* (Berkeley, Los Angeles, Oxford, 1992)

Stouffer/Lazarsfeld, 1937: S. Stouffer and P. Lazarsfeld, *Research Memorandum on the Family in the Depression*, Social Science Research Council (New York, 1937)

Stürmer, 1993: Michael Stürmer in '*Orientierungskrise in Politik und Gesellschaft? Perspektiven der Demokratie an der Schwelle zum 21. Jahrhundert' in* (*Bergedorfer Gesprächskreis, Protokoll Nr 98* Hamburg-Bergedorf, 1993)

Stürmer, 1993: Michael Stürmer, *99 Bergedorfer Gesprächskreis* (22–23 May, Ditchley Park): *Wird der Westen den Zerfall des Ostens überleben? Politische und ökonomische Herausforderungen für Amerika und Europa* (Hamburg, 1993)

Tanner, 1962: J.M. Tanner, *Growth at Adolescence*, 2nd edn (Oxford, 1962)

Taylor/Jodice, 1983: C.L. Taylor and D.A. Jodice, *World Handbook of Political and Social Indicators*, 3rd edn (New Haven and London, 1983)

Taylor, 1990: Trevor Taylor, 'Defence industries in international relations' in *Rev. Internat. Studies* 16, 1990, pp. 59–73

Technology, 1986: US Congress, Office of Technology Assessment, *Technology and Structural Unemployment: Reemploying Displaced Adults* (Washington DC, 1986)

Temin, 1993: Peter Temin, 'Transmission of the Great Depression' in *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7/2, spring 1993, pp. 87–102)

Terkel, 1967: Studs Terkel, *Division Street: America* (New York, 1967)

Terkel, 1970: Studs Terkel, *Hard Times: An Oral History of the Great Depression* (New York, 1970)

Therborn, 1984: Göran Therborn, 'Classes and States, Welfare State Developments 1881–1981' in *Studies in Political Economy: A Socialist Review*, no. 13, spring 1984, pp. 7–41

Therborn, 1985: Göran Therborn, 'Leaving the Post Office Behind' in M. Nikolic ed. *Socialism in the Twenty-first Century* pp. 225–51 (London, 1985)

Thomas 1971: Hugh Thomas, *Cuba or the Pursuit of Freedom* (London 1971)

Thomas, 1977: Hugh Thomas, *The Spanish Civil War* (Harmondsworth, 1977 edition)

Tiempos, 1990: Carlos Ivan Degregori, Marfil Francke, José López Ricci, Nelson Manrique, Gonzalo Portocarrero, Patricia Ruíz Bravo, Abelardo Sánchez León, Antonio Zapata, *Tiempos de Ira y Amor: Nuevos Actores para viejos problemas*, DESCO (Lima, 1990)

Tilly/Scott, 1987: Louise Tilly and Joan W. Scott, *Women, Work and Family* (second edition, London, 1987)

Titmuss: Richard Titmuss, *The Gift Relationship: From Human Blood to Social Policy* (London, 1970)

Tomlinson, 1976: B.R.Tomlinson, *The Indian National Congress and the Raj 1929–1942: The Penultimate Phase* (London, 1976)

Touchard, 1977: Jean Touchard, *La gauche en France* (Paris, 1977)

Townshend, 1986: Charles Townshend, 'Civilization and Frightfulness: Air Control in the Middle East Between the Wars' in C. Wrigley ed. (see Hobsbawm, 1986)

Trofimov/Djangava, 1993: Dmitry Trofimov and Gia Djangava, *Some reflections on current geopolitical situation in the North Caucasus* (London, 1993, mimeo)

Tuma, 1965: Elias H. Tuma, *Twenty-six Centuries of Agrarian Reform: A comparative analysis* (Berkeley and Los Angeles, 1965)

Umbruch: See Fröbel, Heinrichs, Kreye, 1986

Umbruch, 1990: Federal Republic of Germany: *Umbruch in Europa: Die Ereignisse im 2. Halbjahr 1989. Eine Dokumentation, herausgegeben vom Auswärtigen Amt* (Bonn, 1990)

UN Africa, 1989: UN Economic Commission for Africa, Inter-Agency Task Force, Africa Recovery Programme, *South African Destabilization: The Economic Cost of Frontline Resistance to Apartheid* (New York, 1989)

UN Dept of International Economic and Social Affairs, 1984: See Population, 1984

UN International Trade: UN *International Trade Statistics Yearbook*, 1983

UN Statistical Yearbook (annual)

UN Transnational, 1988: United Nations Centre on Transnational Corporations, *Transnational Corporations in World Development: Trends and Prospects* (New York, 1988)

UN World Social Situation, 1970: UN, Department of Economic and Social Affairs, *1970 Report on the World Social Situation* (New York, 1971)

UN World Social Situation 1985: UN Dept of International Economic and Social Affair: *1985 Report on the World Social Situation* (New York, 1985)

UN World Social Situation 1989: UN Dept of International Economic and Social Affairs: *1989 Report on the World Social Situation* (New York, 1989)

UN World's Women: UN Social Statistics and Indicators Series K no. 8: *The World's Women 1970–1990: Trends and Statistics* (New York, 1991)

UNCTAD: UNCTAD (UN Commission for Trade and Development) *Statistical Pocket Book 1989* (New York, 1989)

UNESCO: UNESCO *Statistical Yearbook*, for the years concerned.

US Historical Statistics: US Dept of Commerce. Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970*, 3 vols (Washington, 1975)

Van der Linden, 1993: 'Forced labour and non-capitalist industrialization: the case of Stalinism' in Tom Brass, Marcel van der Linden, Jan Lucassen, *Free and Unfree Labour* (IISH, Amsterdam, 1993)

Van der Wee: Herman Van der Wee, *Prosperity and Upheaval: The World Economy 1945–1980* (Harmondsworth, 1987)

Veillon 1992: Dominique Veillon, '*Le quotidien*' in *Ecrire l'histoire du temps présent. En hommage á Francois Bédarida: Actes de la journée d études de l'IHTP*, pp. 315–28 (Paris CNRS, 1993)

Vernikov, 1989: Andrei Vernikov, 'Reforming Process and Consolidation in the Soviet Economy', *WIDER Working Papers WP 53* (Helsinki, 1989)

Walker, 1988: Martin Walker, 'Russian Diary' in the *Guardian*, 21 March 1988, p. 19

Walker, 1991: Martin Walker, 'Sentencing system blights land of the free' in the *Guardian*, 19 June 1991, p. 11

Walker, 1993: Martin Walker, *The Cold War: And the Making of the Modern World* (London, 1993)

Ward, 1976: Benjamin Ward, 'National Economic Planning and Politics' in Carlo Cipolla ed., *Fontana Economic History of Europe: The Twentieth Century*, vol. 6/1 (London, 1976)

Watt, 1989: D.C. Watt, *How War Came* (London, 1989)

Weber, 1969: Hermann Weber, *Die Wandlung des deutschen Kommunismus: Die Stalinisierung der KPD in der Weimarer Republik* 2 vols (Frankfurt, 1969)

Weinberg, 1977: Steven Weinberg, 'The Search for Unity: Notes for a History of Quantum Field Theory' in *Daedalus*, autumn 1977

Weinberg, 1979: Steven Weinberg, 'Einstein and Spacetime Then and Now' in *Bulletin, American Academy of Arts and Sciences*, xxxiii. 2 November 1979

Weisskopf, 1980: V. Weisskopf, 'What Is Quantum Mechanics?' in *Bulletin, American Academy of Arts & Sciences*, vol. xxxiii, April 1980

Wiener, 1984: Jon Wiener, *Come Together: John Lennon in his Time* (New York, 1984)

Wildavsky, 1990: Aaron Wildavsky and Karl Dake, 'Theories of Risk Perception: Who Fears What and Why?' in *Daedalus*, vol. 119, no. 4, autumn 1990, pp. 41–60

Willett, 1978: John Willett, *The New Sobriety: Art and Politics in the Weimar Period* (London, 1978)

Wilson, 1977: E.O. Wilson, 'Biology and the Social Sciences' in *Daedalus 106/4*, autumn 1977, pp. 127–40

Winter, 1986: Jay Winter, *War and the British People* (London, 1986)

'Woman', 1964: 'The Woman in America' in *Daedalus* 1964

The World Almanack (New York, 1964, 1993)

World Bank Atlas: *The World Bank Atlas 1990* (Washington, 1990)

World Development: World Bank: *World Development Report* (New York, annual)

World Economic Survey, 1989: UN Dept of International Economic and Social Affairs, *World Economic Survey 1989: Current Trends and Policies in the World Economy* (New York, 1989)

World Labour, 1989: International Labour Office (ILO), *World Labour Report 1989* (Geneva, 1989)

World Resources, 1986: *A Report by the World Resources Institute and the International Institute for Environment and Development* (New York, 1986)

World Tables, 1991: The World Bank: *World Tables 1991* (Baltimore and Washington, 1991)

World's Women: see UN World's Women

Zetkin, 1968: Clara Zetkin, 'Reminiscences of Lenin' in *They Knew Lenin: Reminiscences of Foreign Contemporaries* (Moscow, 1968)

Ziebura, 1990: Gilbert Ziebura, *World Economy and World Politics 1924–1931: From Reconstruction to Collapse* (Oxford, New York, Munich, 1990)

Zinoviev, 1979: Aleksandr Zinoviev, *The Yawning Heights* (Harmondsworth, 1979)

الفهرس

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

ـ ر ـ

- ش -

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

- غ -

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

ـ ن ـ

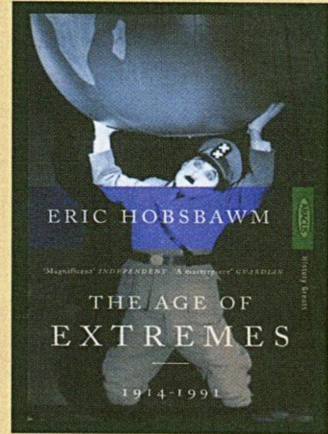
ـ هـ ـ

ـ و ـ

- ي -

عصر التطرُّفات

القرن العشرون الوجيز، 1914–1991



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

بعد **عصر الثورة، وعصر رأس المال، وعصر الإمبراطورية**، يستكمل المؤرّخ الشهير إريك هوبْزْباوْم في **عصر التطرُّفات** عرضه الموسوعي لتاريخ العالم المعاصر. وهو يرى أن القرن العشرين «الوجيز»، بحسب تعبيره، بدأ باندلاع الحرب العالمية الأولى (1914– 1918) والثورة الروسية (1917) وانتهى بانهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الشيوعية في أوروبا الوسطى عام 1991، وتخلّلته الحربان العالميتان، وانهيار الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، وحروب الاستقلال والتحرر الوطني، ثم الحرب الباردة التي أعقبتها مرحلة الهيمنة الأميركية والصراعات الإقليمية والثورة المعلوماتية.

ولقد خصّ هوبْزْباوْم هذه الترجمة لكتاب **عصر التطرُّفات** بمقدمة تناول فيها تداعيات القرن العشرين وتأثيراتها في العالمين: العربي والإسلامي، فضلاً عن مقابلة مطوّلة أجرتها معه مجلّة *New Left Review*، وأُلحقت بالنص الأصلي للكتاب، وقد حلّل فيها هوبْزْباوْم أبرز التطوّرات في العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأوّل من القرن الحالي.

- **إريك هوبْزْباوْم (1917–)**: من أبرز المؤرخين المعاصرين. دَرَس وتولى التدريس في جامعات فيينا وبرلين وكامبريدج. عضو في الأكاديمية البريطانية والأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم، ورئيس جامعة بيركبيك في لندن. له مؤلفات عديدة حول التاريخ الحديث والمعاصر.

- **د. فايز الصُيّاغ**: باحث سوسيولوجي، وزميل زائر في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. عمل أستاذاً في جامعة تورنتو الكندية. من ترجماته الصادرة عن المنظمة: **علم الاجتماع** لأنطوني غيدنز وثالوث هوبْزْباوْم: **عصر الثورة، وعصر رأس المال، وعصر الإمبراطورية**.



المنظمة العربية للترجمة

علي مولا

الثمن: 40 دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-405-5

